











مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مجموعة  
القواعد القانونية  
التي قررتها  
محكمة النقض

الهيئة العامة للمواد الجنائية  
الدائرة الجنائية

في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٦ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠

الجزء الثالث

الطبعة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م



رؤساء محكمة النقض ونوابهم ومستشارو المحكمة  
في المدة من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى تاريخ صدور هذه المجموعة

رقم	الاسم	من	الى	ملاحظات
١	الأستاذ عبد العزيز محمد .. ..	١٩٥٤/١٢/١	١٩٥٩/٦/٣٠	من الإقليم الشمالي
٢	» مصطفى فاضل .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/٩/٢٩	
٣	» عبد القادر الأسود .. ..	١٩٦١/١٠/١	١٩٦٢/٩/٤	
٤	» حافظ عبد الهادي سابق .. ..	١٩٦٢/٢/١٨	١٩٦٤/٦/٣٠	
٥	» محمود عياد .. ..	١٩٦٢/٩/٢٤	١٩٦٥/٦/٣٠	
٦	» محمد فؤاد جابر .. ..	١٩٦٤/٩/١٩	١٩٦٥/٦/٣٠	
٧	» عادل يونس .. ..	١٩٦٥/٨/٢٦		

وكلاء المحكمة ونواب الرئيس

١	الأستاذ مصطفى فاضل .. ..	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٥٩/٢/٢٣	من الإقليم الشمالي
٢	» عبد العزيز سليمان .. ..	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٠/٧/١٣	
٣	» عبد القادر الأسود .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/١٠/١	
٤	» عادل حناحت .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/٦/٣٠	
٥	» حسن داود سليمان .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٢/٦/٣٠	
٦	» محمود إبراهيم اسماعيل .. ..	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٢/٩/٢٤	
٧	» محمود عياد .. ..	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٤/١٠/٩	رئيسا لمحكمة النقض
٨	» محمد فؤاد جابر .. ..	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٣/٩/٤	
٩	» محمد عبد الرحمن يوسف .. ..	١٩٦١/١٠/١	١٩٦٤/٣/٣١	رئيسا لمحكمة النقض
١٠	» محمد متولى عظم .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٣/٩/٢٣	
١١	» إبراهيم عثمان يوسف .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥	١٩٦٤/٦/٣٠	
١٢	» محمد زعفراني سالم .. ..	١٩٦٣/١١/٥	١٩٦٤/٦/٣٠	
١٣	» الحسيني حسن الموضي .. ..	١٩٦٣/١١/٥	١٩٦٥/٨/٢٦	
١٤	» عادل يونس .. ..	١٩٦٤/٦/٤		
١٥	الدكتور عبد السلام مرسي بليغ .. ..	١٩٦٤/٧/١	١٩٦٦/٦/٣٠	
١٦	الأستاذ محمود عبد يوسف النافعي .. ..	١٩٦٤/٧/١	١٩٦٦/٧/٢٥	
١٧	» توفيق أحمد الششن .. ..	١٩٦٤/٩/٢٧	١٩٦٥/٥/٣	
١٨	» محمود اسماعيل .. ..	١٩٦٥/٥/٣		

(د)

رقم	الاسم	من	إلى	ملاحظات
١٩	الأستاذ أحمد زكي عبد .. ..	١٩٦٥/٨/٢٥	١٩٦٧/٦/٣٠	
٢٠	» محمود توفيق اسماعيل .. ..	١٩٦٥/٩/٨		
٢١	» حسين صفوت السرك .. ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٢٢	» مختار مصطفى رضوان .. ..	١٩٦٧/٩/٢٠		

## المستشارون

١	الأستاذ أحمد المروسي .. ..	١٩٥١/٦/٣	١٩٥٧/٢/٢١	عين نائباً لرئيس محكمة القضاة .
٢	» حسن داود .. ..	١٩٦٣/١/١	١٩٥٩/٢/٢٣	
٣	» محمود إبراهيم اسماعيل .. ..	١٩٥٣/١/١	١٩٦٠/١٠/١	» » » » »
٤	» محمود عياد .. ..	١٩٥٣/١/١	١٩٦٠/١٠/١	» » » » »
٥	» مصطفى كامل .. ..	١٩٥٣/١/٥	١٩٦١/٦/٣٠	
٦	» صبحي الصياغ .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣		
٧	» نورس الجندي .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣		من الإقليم الشمالي .
٨	» زهدي الإمام .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣		
٩	» إحسان وصفي .. ..	١٩٥٩/٢/٢٣		
١٠	» محمد فؤاد جابر .. ..	١٩٥٤/٩/٢٣	١٩٦١/٩/١٦	عين نائباً لرئيس محكمة القضاة .
١١	» إسماعيل عبد السيد .. ..	١٩٥٤/١٢/١	١٩٦١/٩/١٦	
١٢	» محمد عبد الرحمن يوسف .. ..	١٩٥٤/١٢/١	١٩٦١/١٠/١٢	عين نائباً لرئيس محكمة القضاة
١٣	» محمد عبد الواحد علي .. ..	١٩٥٥/١/١	١٩٦٠/٥/١	
١٤	» محمود محمد مجاهد .. ..	١٩٥٥/١/٢٦	١٩٦١/٦/٣٠	
١٥	» محمد عبد حسين .. ..	١٩٥٥/٣/٢٣	١٩٥٧/٥/٣١	
١٦	» عثمان رمزي .. ..	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٦١/٧/١٣	
١٧	» أحمد محمد قوشة .. ..	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٦٠/٦/٣٠	
١٨	» فهم يسر جندى .. ..	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٠/٦/٣٠	
١٩	» محمد متولى عظم .. ..	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٢/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة القضاة
٢٠	» أحمد زكي كامل .. ..	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٣/٦/٣٠	
٢١	» السيد أحمد عفيفي .. ..	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٣/٦/٣٠	
٢٢	» إبراهيم عثمان يوسف .. ..	١٩٥٥/١٢/٢١	١٩٦٣/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة القضاة
٢٣	» مبرور الملال .. ..	١٩٥٦/١/١	١٩٥٧/٦/٣٠	

رقم	الام	من	إلى	ملاحظات
٢٤	الأستاذ عطية إسماعيل	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٢/٢/١٨	عين نائباً عاماً في ١٨ / ٢ / ١٩٦٢
٢٥	» محمود علي خاطر	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	
٢٦	» محمد زعفراني سالم	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٢٧	» الحسين حسن العوضي	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	» » » » »
٢٨	» محمد رفعت	١٩٥٨/١٠/١	١٩٦٠/١١/٢	
٢٩	» عباس علي سلطان	١٩٥٨/١٠/١	١٩٦٢/٨/٤	
٣٠	» هادي يونس	١٩٥٨/١٠/١	١٩٦٤/٦/٤	عين نائباً لرئيس محكمة النقض والآن رئيساً لها
٣١	» رشاد القنص	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٢	» محمد علي يقوب	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٣	» محسن البياي	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٤	» سري شومان	١٩٥٩/٢/٢٣		من الإقليم للتنزيل
٣٥	» رشيد غازي	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٦	» عبد الحبيب مدي	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٧	» محمد علي الططاوي	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٨	» عبد السلام مرمي بلع	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٤/٧/١	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٣٩	» محمود محمد يوسف القاضي	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٤/٧/١	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٠	» محمد عبد السلام	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٨/٢٥	عين نائباً عاماً في ٢٥ / ٨ / ١٩٦٣
٤١	» توفيق أحمد الحشن	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٤/٩/٢٧	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٢	» عبد الحليم البيطاش	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٨/٧	
٤٣	» محمود إسماعيل	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٥/٣	
٤٤	» حسن خاله	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٢/٣/٩	
٤٥	» أحمد زكي محمد	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٦	» محمود توفيق إسماعيل	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٩/٨	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٧	» أدب نصر حنين	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٥/٦/٣٠	
٤٨	» أحمد أحمد الشامي	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٤/٧/٤	
٤٩	» حسين صفوت الميرك	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٦/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٥٠	» أحمد شمس الدين علي	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٧/٦/٣٠	
٥١	» محمد عبد الحميد البركي	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٣/٦/٣٠	
٥٢	» مختار مصطفى رضوان	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٧/٩/٢٠	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٥٣	» محمد عبد اللطيف مرمي	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٧/٧/٣٠	

(ج)

رقم	الاسم	من	إلى	ملاحظات
٥٤	السيد الأستاذ عبد الحميد يوسف الفايش	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٦/٦/٣٠	
٥٥	» محمد صبرى .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥		
٥٦	» اميل جبران .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٦/٩/٢١	
٥٧	» أحمد حسين موفى .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥	توفى في سنة ١٩٦٨	نائب رئيسا للكتب الفنى
٥٨	» قطب عبد الحميد فراج .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥		
٥٩	» لطفى علي أحمد .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥		نائب وكيل لوزارة العدل
٦٠	» محمد ممتاز نصار .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥		
٦١	» حافظ محمد بلوى .. ..	١٩٦٢/٨/٢٥	توفى في ماي سنة ١٩٦٨	
٦٢	» جمال صادق محمد المرفاوى	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٣	» ابراهيم حيدر الجلاق .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥	١٩٦٦/٦/٣٠	
٦٤	» محمد محمد محفوظ .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٥	» محمد عبد الوهاب خليل .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٦	» محمد عبد المنعم حمزاوى .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٧	» ابراهيم محمد عمر هندي .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٨	» صبرى احمد فرحات .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٩	» بطرس عوض الله زغلول	١٩٦٣/٨/٢٥		
٧٠	» محمد نور الدين عويس .. ..	١٩٦٣/٨/٢٥		
٧١	» أحمد حسن هيكل .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٧٢	» محمد صادق الرشيدى .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٧٣	» دكتور محمد حافظ هريدى	١٩٦٤/١٠/١		
٧٤	» محمود عزيز الدين سالم .. ..	١٩٦٤/١٠/١	توفى في أغسطس سنة ١٩٦٧	
٧٥	» حسين سعد سابع .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٧٦	» محمود عباس المعمراوى .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٧٧	» نصر الدين حسن عزام .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٧٨	» امين أحمد محمد فتح الله .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٧٩	» السيد عبد المنعم الصراف	١٩٦٤/١٠/١		
٨٠	» عباس حلمى عبد الجواد .. ..	١٩٦٤/١٠/١		
٨١	» ابراهيم حسن علام .. ..	١٩٦٥/٨/٢٥		نائب مديرا عاما للتفتيش القضائى بوزارة العدل

(٤)

رقم	الاسم	من	إلى	ملاحظات
٨٢	السيد الأستاذ سعد الدين عطية ..	١٩٦٥/٨/٢٥		تدب مدير اعاما للتشريع بوزارة العدل
٨٣	» حنان زكريا مل عد ..	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٤	» سليم راشد أبو زيد ..	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٥	» عد أبو الفضل حفي سمود	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٦	» عد شبل عد المقصود ..	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٧	» عدا يوحنا أحمد منصور ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٨٨	» أنور أحمد عد ابرام خلف	١٩٦٦/٨/٢٥		
٨٩	» حسن أبو الفتح حل التريفي	١٩٦٦/٨/٢٥		
٩٠	» عد صدق عد حسين ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٩١	» محمود كامل عطيفه ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٩٢	» عد سيد أحمد حماد ..	١٩٦٧/٩/٢١		

## کشف

المستشارون زكريا	
رئيس المكتب	الأستاذ تقي عبد الصبور
	الأستاذ السيد حمري شرعان
	الأستاذ ثروت ابراهيم قنديل
	الأستاذ أحمد مهدي البزواني
	الأستاذ عبد ابراهيم خليل
	الأستاذ عبد رفيق البسطوني



(1)



## اتلاف

## موجز القواعد :

رقم المادة

## (أ) إتلاف الأوراق الحكومية :

- ١ - تحقق جريمة الإتلاف المنصوص عليها في م ١٥٢ عقوبات بمجرد وقوع تعدد مادي على الورقة من شأنه تغييرها أو تشويهها أو إتلافها
- ٢ - القصد الجنائي في هذه الجريمة قصد عام هو قصد الإتلاف، لا أهمية ليعتد به
- ٣ - محضر تحقيق البوليس من الأوراق التي نصت عليها م ١٥١ ع. متى سلم إلى شخص مأمور بمحضره ...

## (ب) إتلاف المتعلقات :

- ١ - القصد الجنائي في جريمة م ٣٦١ ع. هو قصد عام. عبارة « قصد الإساءة » الواردة بهذه المادة لم تصلح جديداً
- ٢ - القصد الجنائي العام في جرائم الإتلاف السلبية ...
- ٣ - المتزعة في قيمة المهرور اللال للترتب على فعل التعر يب. لا تقبل إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ...

٤ - يدخل محضر تحقيق البوليس ضمن الأوراق التي نصت عليها المادة ١٥١ من قانون العقوبات متى سلم إلى شخص مأمور بمحضره .

(الفرن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق مجلة ١١/٢٧ ص ١٩٥٦ م ٧ ص ١١٨٥)

## اتلاف المتعلقات :

٤ - لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصدا جنائيا خاصا ، إذ أن القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يطابق فيها اعتبره القانون من الجنابات كالمادة ٣٦٦ عقوبات ، وما اعتبره في عداد الجنب كالمادة ٣٦١ عقوبات ، وهو يصر في قصد ارتكاب الفعل الجنائي المنهي عنه بأركانه التي حددها القانون ، ويتلخص في اتجاه الزادة الجاني الى احدثات الاطلاف أو غيره من الأفعال التي حددها النص مع علمه بأنه يصد به بغير حق ، وواقع الأمر أن عبارة « قصد الإساءة » التي تضمنها نص المادة

## القواعد القانونية :

## اتلاف الأوراق الحكومية :

١ - تحقق جريمة الاتلاف المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات بمجرد وقوع تعدد مادي ( تزيف ) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها في تلك المادة بنية إتلافها وأن يكون من شأن هذا الاتلاف تشويه أو تشويه أو إتلاف تلك الورقة .

(الفرن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق مجلة ١١/٢٧ ص ١٩٥٦ م ٧ ص ١١٨٥)

٢ - يكفي قيام القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ عقوبات وهو قصد الاتلاف أن يكون عاما ومستغادا من سياق الحكم ما دام أن ما أورده فيه ما يكفي لاستنفاذه دون نظر الى البواحي .

(الفرن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق مجلة ١١/٢٧ ص ١٩٥٦ م ٧ ص ١١٨٥)

والذي طلب التيازة العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية - بالنسبة اليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فانه لا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض لتطرق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .  
(الجنر ديم ١٤٩٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠ ص ١١٧ (٩٤٧)

٣٦١ عقوبات لم تأت بجديد يمكن أن يضاف الى القصد الجنائي العام في جرائم الائتلاف المعدية المبنية في القانون ، لأن طلب نية الاضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لمعاسل .  
(الجنر ديم ١٤٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٥٧ ص ٨٥ (٩٨٥)  
٥ - اذا كان الثابت أن المتهم أو المدفع عنه لم ينازع أصفا في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب

### آثار

دم القاطنة

موجز القواعد :

- علم تحقيق المحكمة دفاع المتهم للملاص على انتفاء نية النصب لديه في جريمة الاختصاص على أرض أثرية . دفاع جوهري
- جريمة تقتضي على أرض أثرية . جريمة مسفرة متجددة . لا تبدأ مدة التقادم إلا عند انتهاء حالة الاستمرار ...
- توابع الجريمة يرفع القصد على أرض أثرية طالما أن الأرض لم تخرج عن ملك الدولة بالطريق الذي رسمه القانون.
- دفع المتهم مقابل انتفاعه بهذه الأرض لا يحوّل الجريمة ... ٢

القواعد التآزيرية :

٣ - اذا تناول الحكم دفاع المتهم - بجريمة التمدى على أرض أثرية - ورد عليه بما ذكره من أنه « لا يجدي المتهم قوله انه يدفع ايجارا الى الصراف لأن قيامه بذلك مقابل انتفاعه بأرض أثرية لا يحوّل جرميته » فان هذا الرد سليم لا يخبر عليه من فحوى القانون وكلف لتثنيده دفاع المتهم أمام المحكمة ، ما دام القدر الذي ثبت عليه لم يخرج عن ملك الدولة ولم تنفك عنه صفة تخصيصه للمنفعة العامة بالطريق الذي رسمه القانون لذلك ، فهذا القدر ما زال دخلا في المنطقة الأثرية واتمدى عليه واقع تحت طائلة العقاب .

(الجنر ديم ٥٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٥٩ ص ١٠ (٩٩٢)  
(الجنر ديم ٥٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ (٩٩٣)

١ - اذا كان المتهم بالاعتداء على أرض لاكار قد دفع ائتمه المستند اليه بأنه لم ينتصب الأرض وظل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفي وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستندا لاثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية القصد لديه ولم تثر اليه في حكمها ولم تبد راجها فيه مع أنه دفاع جوهري لو صح لا يمكن أن يتغير وجه اراي في الدعوى ، فإن الحكم يكون ميبا بما يستوجب وقفه .

(الجنر ديم ١٢٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ (١٨٤)

٢ - جريمة التمدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا تبدأ سقوط التق في رفع الدعوى الصومية فيها الا عند انتهاء حالة الاستمرار .  
(الجنر ديم ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٥/١٩٥٦ ص ١٠٢ (١٠٢٠)

## إببات

## الفصل الأول - الإببات بوجه عام

الفرع الأول - المقدمة للحليل :

أرقام نصوص

١٨-١	١ - صلاحية الحليل
٥٩-١٩	٢ - تكوين المحكمة طبقاً
٨١-٦٠	الفرع الثاني - تقدير الحليل
٨٣-٨٢	الفرع الثالث - أساس الأدلة

## الفصل الثاني - الاعتراف والافتراء

٩٠-٨٤	الفرع الأول - الاعتراف للاحتجاج لتفتيش أو قبض باطل
١٢٠-٩١	الفرع الثاني - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف
١٢١	الفرع الثالث - الافتراء في المواد المدعية

## الفصل الثالث - التزوير

١٤٨-١٢٢	الفرع الأول : حجية الأوراق بوجه عام
١٥٣-١٢٩	الفرع الثاني : الإدعاء بالتزوير
١٥٨-١٥٤	الفرع الثالث : { أوراق ذات حجية خاصة... "أوراق الطين والسبيل" }
١٦٢-١٥٩	الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تفسير الأوراق
١٦٨-١٦٢	الفرع الخامس : مراعاة قواعد الإببات المدعية

## الفصل الرابع - المغيرة

١٧٩-١٦٩	الفرع الأول : قيد التغير
١٨٥-١٨٠	الفرع الثاني : إجراء للمضاهة

دور الشاهدة

الفرع الثالث : سلطة المحكمة في تقدير رأى الجير

- ١- مناقشة الجير ... .. ١٨٨-١٨٩  
٢- الأصل بقرار الجير أو الاتفاقات معه ... .. ٢١٠-١٨٩

الفصل الخامس - الشهادة

الفرع الأول : سماع الشهادة :

- ١- بالنسبة للمدعى الجنائية ... .. ٢٣٥-٢١١  
٢- بالنسبة للمدعى المدنية ... .. ٢٣٨-٢٣٦  
الفرع الثاني : سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدوار الشهود ... .. ٢٦٤-٢٢٩  
الفرع الثالث : تسبب الأحكام بالنسبة للشهادة ... .. ٢٨٢-٢٦٥

الفصل السادس - القانون

- الفرع الأول : القانون الجنائية ... .. ٢٩٧-٢٨٢  
الفرع الثاني : القانون المدنية :  
١- في المرافع العلم بالنقض ... .. ٢٩٩-٢٩٨  
٢- قرينة قوة الأمر للنقض :

- (أ) حجة الأحكام الجنائية ... .. ٣٠٨-٢٠٠  
(ب) حجة الأحكام الصادرة من هيئات التحكم ... .. ٣٠٩  
(ج) حجة الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية ... .. ٣١١-٢١٠  
(د) حجة الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ... .. ٣١٧-٢١٢

الفصل السابع - العقوبة

- العقوبة ... .. ٣٢٥-٣١٨

## الفصل الأول - الإثبات بوجه عام

موجز القواعد :

## الفرع الأول - القناعة بالدليل

رقم القاعة

## (أ) صلاحية الدليل :

- ١ - محال الأدلة التي يثبت الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد التفتيش على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي يثبت الحكم النهائي ونقله بعض محاكم الحكم النهائي وأسبابه والاعتقاد عليها لا يفيده ... ..
- ٢ - بطلان الدليل للمتقدم من التخلل إذا كان وليد إجراء غير مشروع ... ..
- ٣ - واقعة الإكراه بالربا القاضى والاحتياط عليها . يجوز إثباتها بكل الطرق ... ..
- ٤ - فصل اللجنة من الجناية . ولجب المحكمة في أن تحقق الواقعة برسما بما فيها واقعة اللجنة بوصفها حصرا من عناصر الأدلة المطروحة في صدد دفاع المتهم ... ..
- ٥ - حرية القاضي في تكوين حقيقته . الحقائق التي أثبتت الواقعة على من من دليل يثبت عدم مطالبته بالأخذ بهذا الدليل قبل منحه كتم ... ..
- ٦ - عدم تقدم القاذف إلى المحكمة بالدليل على صحة وقائع القذف . عدم التزام المحكمة بإجابه إلى طلب تولي هذا الإثبات ... ..
- ٧ - تأثير تبليغ من الواقعة . لا أثر له في انتفاع المحكمة بصحتها ونسبها للمتهم ... ..
- ٨ - استناد القاضي الجنائي في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يفتتح به وحده . ليس له أن يرأس حكمه على رأي غيره . مثال في تقليد علامة تجارية ... ..
- ٩ - الطلب الذي لم يقصد منه للمتهم إلا التفرقة شبه في دليل . عدم احتباره طلبا جوهريا ... ..
- ١٠ - الحظ في اسم المطلوب فتحيته لا يحل التفتيش مادام الحكم لم يستظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو ذاته المقصود بالتفتيش ... ..
- ١١ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو أي هيئة أخرى كجمعية الكتب غير المشروع لا يثبت المحكمة عنه نظر دعوى البلاغ كالكاتب . طلبا استيفاء التحقيق لاستخلاص ما تضمنت إليه ... ..
- ١٢ - الأصل عدم تقييد القاضي الجنائي في تكوين حقيقته بقواعد الإثبات المدنية . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون دليل ... ..
- ١٣ - ولجب المحكمة في فحص دليل قبل الأخذ به وقبوله في الإثبات لأنها . ليس هناك من الأدلة ما يحرم عنها التعرض فيه ... ..

رقم الفقرة

- ١٤ - تكة حكمة الموضوع قديلاً بالمثل والمثل واستخلاصها منه ما ترى أنه لا بد من الإله ... ..
- ١٥ - جواز الاستدلال بالدليل المستند من قضيته إجراء أحد الأفراد بربطه التهم بعد طبعه بأن مجريه لا يصح بصحة ما مقرر القضيته ... ..
- ١٦ - صحة الاستدلال بالدليل المستند من قضيته إجراء أحد الأفراد بربطه التهم بعد طبعه بأن مجريه لا يصح بصحة ما مقرر القضيته ... ..
- ١٧ - جواز إثبات واقعة الاعتقال وهي الواقعة الحياتية في جريمة عناية الأمانة بكافة طرق الإثبات ... ..
- ١٨ - صحة الخصم باصدار إذن القضيته . العبرة فيها بالواقع وأن تراعى ظهوره إلى وقت المحاكمة ... ..
- (ب) تكوين المحكمة عقليتها :
- ١٩ - جواز الاستناد في الحكم إلى ماورد بالتحقيقات والتقرير الطبية وعناصر المعاينة وأقوال الشهود الذين لم يسمروا بالجلسة متى كان ذلك مبرراً على أساس البحث ... ..
- ٢٠ - فصل الجلسة عن المعاينة لا يمنع حكمة المحاكمات في سبل تكوين عقليتها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي عليها التحقيق الإيجابي . ذلك لا بد قضاءها في الجلسة ... ..
- ٢١ - حرية المحكمة في تكوين عقليتها من مجموع الأدلة المطروحة ... ..
- ٢٢ - تقدير جدية التهميات وكفايتها لإصدار الإذن بالتحقيق متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة حكمة الموضوع ... ..
- ٢٣ - نية القتل . جواز استخلاصها من نوع السلاح ومكان الإصابة ودرجة جسامتها والظروف الملائمة ... ..
- ٢٤ - سلطة حكمة الموضوع في تقدير الخطأ . اعتدائه بحسب زمان ومكان وظروف الحادث . مثال . السرعة في جرمين الإصابة والقتل الخطأ ... ..
- ٢٥ - استبعاد صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستبعاد وكافة للمكانات العقلية . صحيح ... ..
- ٢٦ - ضبط التهم بدخول المشتبه . ذلك يكفي لاعتباره محرراً لما انفرد ولو لم يثبت معه عنصر من عناصر المشتبه ... ..
- ٢٧ - قضاء المحكمة المدنية بريد ويطالانست الذي يتروره لا يكفي وحده ثبوت علم التهم بالتزوير كركن في جريمة استعمال السند المزور ... ..
- ٢٨ - مجرد اتساق بالورقة المؤردة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير كركن جوهرى في جريمة الاستعمال ... ..
- ٢٩ - إثبات الحكم أن التهمين تقررنا اقتناعاً إلى أدلة مقنونة . علم وجود خصومه شخصية بين المني عليه وبين بعض التهمين لا أثر له ... ..



والم القاض

- ٣٠ - اثبات علم التهم بقيام المجرى بأداة سائلة مؤذية هو شرط للعقاب على جريمة المادتين ٣١٨ ، ٣٢٢ ،
- ٣١ - تشكل القاضي في صحة إسناد التهمة إلى التهم . ذلك يعني الحكم بالإقامة ، مادام أن الحكم قد أحاط
- ٣٢ - بالتدوير من بصر وبصيرة ...
- ٣٣ - المخدوع مع التهم على أكثر دون الوزن من المخدوع . كفاية ذلك لإثبات إقراره بالمخدوع وعلمه به ...
- ٣٤ - طول مدة العلاج أو قصرها لا تؤثر في ثبوت تورط نية القتل ...
- ٣٥ - إدانة التهم استناداً إلى أدلة الدعوى بعد استبعاد الإصراف . جواز ...
- ٣٦ - عدم جواز الاستناد إلى دليل على أحكام الإقامة يجب أن يبنى على حجية قطعية الثبوت ...
- ٣٧ - عدم تحقيق المحكمة - بصدد جريمة اختلاس الأيدياء المجرى عليها - العلم باليوم المحدد للبيع من أوراق
- ٣٨ - المجرى أو غير ذلك من طرق التحقيق قصوراً ...
- ٣٩ - المحكمة أن تستدل على حصول التلبس من أي عنصر من عناصر الدعوى ...
- ٤٠ - ساطعة المحكمة في الأفعال عناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش بالمثل.
- ٤١ - جواز الاعتد بالاعتراف باللاحق ...
- ٤٢ - تقديم المجرى أو الضامة في القتل . لم يستثن بوقائع الدعوى يتضمن فيه قاضي الموضوع دون سبب عليه
- ٤٣ - صورة واقعة يتوفر فيها ثبوت الخطأ في جريمة قتل خطأ ...
- ٤٤ - إثبات الحكم بأداة سائلة مقبولة علم التهم - وقت إصدار التيك - بأن ليس له مقابل وقاء وقابل للسحب
- ٤٥ - مما يقتضي به سوء النية كفاية ذلك في ثبوت توافر عناصر الجريمة ...
- ٤٦ - وجوب استظهار نية القتل في الحكم وإيراد أدلتها والمتاخر الخارجية التي تكشف عنها ...
- ٤٧ - ثبوت قصد الاتجار في المخدر بأداة سائلة . لا يلزم بيان مقدار كمية المخدر المضيوط في الحكم .
- ٤٨ - اقتت نظر الدفاع إلى المرافعة على عرض القدر المتفق لا يمنع المحكمة من تكوين حقيقتها بذلك بما تضمنت إليه
- ٤٩ - من عناصر الدعوى ...
- ٥٠ - بيان الترويج وتوقيع إبرام لم موضوعي متى أقيم التحليل عليه ...
- ٥١ - الإصرار للمدعى المخدوع في لازم لإختيار الشخص حالاً له . يمكن أن تثبت بأداة سائلة أن سلطان التهم
- ٥٢ - ميسوط على المخدوع ...
- ٥٣ - إيراد الحكم الأدلة على ثبوت وزن الخطأ بالنسبة لطبيب باختياره خطأ طبياً وتقصيراً من جانبه لا يقع
- ٥٤ - من طبيب يشترط يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت به . تسبب كاف ...
- ٥٥ - حرية القاضي في تكوين حقيقته في شأن حقيقة الواقعة . بما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها بأساليب
- ٥٦ - سائلة منطقية مع الأدلة للطروحة مادام ذلك ليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبرهن ...

## رقم القاعدة

- ١٩ - احراز الخلو بقصد التعاطي . غيبط متعس وميزان لدى التهم لا يقتضيان في ذاتهما بثبوت واقعة الإيجاز في الخلو ... ..
- ٥٠ - عدم العثور على المحجوز في موعد البيع لا يفيد التصرف فيه ولا يورثية حركة التفتيش ... ..
- ٥١ - تقدير ظروف الجريمة والمدة بين ارتكابها واكتشافها لاستخلاص قيام حالة التلبس أمر موضوعي بشرط الاستناد إلى ماله أصل في الأوراق لأسباب موضوعية . ... ..
- ٥٢ - عدم جواز معاصرة المحكمة في تكوين حقيقتها من الأدلة السابقة ... ..
- ٥٣ - جواز استخلاص توأمة طرف سبق الإصرار من وقائع الدعوى وظروفها بأسباب سابقة موضوعية ... ..
- ٥٤ - عدم العثور على جثة المني عليه أو ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث ، لا أثر لذلك في ثبوت جريمة القتل العمد ... ..
- ٥٥ - تقدير جدية التبريرات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ... ..
- ٥٦ - تحريات الشرطة . جواز الاستناد إليها لتعزيز باقي الأدلة . ... ..
- ٥٨، ٥٧ - عدم جواز معاصرة المحكمة في حقيقتها من الأدلة السابقة ... ..
- ٥٩ - إثبات أو نفي علاقة السيرة في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . ... ..

## الفرع الثاني - - تقدير الدليل

- ٦٠ - إيراد الأدلة التي اطاعت إليها المحكمة على وقوع الجريمة في التاريخ المحدد يوصف التهمة . عدم تعديد الحكم بتاريخ وقوع الجريمة . لا أثر لذلك على ثبوت الواقعة ... ..
- ٦١-٦٢ - القصد الخاص في إحراز الخلو يمكن استيفاء المحكمة الدليل عليه من وقائع الدعوى ، واستنباطه من عناصر وظروف تشجه ... ..
- ٦٣ - مسترلية الوالد عن وفاة ولده الذي في كتبه . مسترلية مفترضة يجرى إثبات عكسها . عبء ذلك على كاهل للسفر . للمادة ١٧٣ منق. ... ..
- ٦٤ - سلطة قرة الإهمال في تمحيص الأدلة وتقديرها . للمادة ١٧٩ إجراءات ... ..
- ٦٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس ... ..
- ٦٦ - التقييد بالردة على حرية التنافس الجنائي في تقدير الدليل ... ..
- ٦٧ - حضور التهم إلى مكان للمعركة حاملا سلاحا . لا يلزم عنه القول بأنه كان متصرا بالاحتلاء لا القطار ... ..
- ٦٨ - ثبوت واقعة إحراز التهم السلاح لا يلزم عنه حثا ثبوت واقعة العثور في القتل بعنا السلاح ... ..
- ٦٩ - قصد الإغارة في جريمة القتل . البحث في توفره . موضوعي . ... ..
- ٧٠ - سلطة المحكمة في التحقق من الحالة الاجتماعية للمتهم الصغير . للمادة ٣٢٧ إجراءات ... ..
- ٧١ - صورة واقعة يتعرف فيها ثبوت الركن المادي لحجية تلك العرض ... ..

رقم القاض

- ٧٢ ... استخلاص المحكة وقوم الفرقة . كتابته في توفريخل الاختلاس ...
- ٧٣ ... حق المحكة في تحديد معنى حالة الحرب على ضوء ماصدق للشرع الجنائي ...
- ٧٤ ... قيام حالة الضلع الشرعي أو إبطالها . تقديمها موضوعي ...
- ٧٥ ... سلطة محكة الموضوع في تقديم سلامة إجراءات التحريز ...
- ٧٦ ... تقديم صحة التبليغ من كتابه أمر متروكة لمحكة الموضوع ...
- ٧٧ ... الصور الخاصة الواقعة وإبطالها . جواز إدانة المتهم على أي صورة منها ...
- ٧٨ ... شهادة كية القدر أو كبرها من الأمور النفسية التي تقدمها محكة الموضوع ...
- ٧٩ ... عدم قبول المصادق في تقديم محكة الموضوع للأدلة أمام محكة القضاء ...
- ٨٠ ... سلطة قاضي الموضوع في بحث حصول الضرر أو استيائه في جريمة التبايد ...
- ٨١ ... الفصل للقاض غير المتني " جريمة للمادة ٢٧٩ عقوبات . سلطة محكة الموضوع في الفصل نهائياً في مسألة رضاه الجنني طلياً ...

### الفرع الثالث - تساقط الأدلة

- ٨٢، ٨٢ ... الأدلة في المراء الجنائية مساندة ربما يمتنع . تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لما تقتضيه على حدة دون باقي الأدلة ...

### الفصل الثاني - الاعتراف والاقرار

#### الفرع الأول - الاعتراف اللاحق لتفتيش أو قبض باطل

- ٨٥-٨٤ ... اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة باقراره القاصر . جواز الاستناد إليه كدليل مستقل عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش الباطل ...
- ٨٦ ... بطلان التفتيش لا يحول دون أميل القاضي بالاعتراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه ...
- ٨٧ ... بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل القضيطة ...
- ٨٨ ... الاعتراف أثر قبض باطل . وجوب التحدث عنه في الحكم كدليل قائم بملكته ومنفصل عن إجراءات القبض ...
- ٨٩ ... بطلان التفتيش لا يحول دون لحد القاضي باعتراف للمتهم اللاحق من أساس أنه مستقل عن الإجراء الباطل ...

ردم المادة

٩٠ - تولد صلة السبية بين القضيء الباطل وبين الاعتراف والفتيش كوضبط إثبات موضوع الجريمة. بطلان ...

### الفرد الثاني - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف

- ٩١ - سلطة المحكمة في التحويل على اعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو أنكر أمامها ...
- ٩٢ - إدانة المتهم أملاً باعتراؤه وبإثبات الشهود في التحقيقات الأولية . ذلك حتى المحكمة للقرار في المادة ٢٧١ إجراءات ...
- ٩٣ - سلطة المحكمة في التحويل على اعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو أنكر أمامها ، متى اطلعت إلى سلامة الاعتراف ...
- ٩٤ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم أمر موضوعي يستقل بالقاضي الموضوع بالفصل فيه ...
- ٩٥ - لسلطة المحكمة باعتراؤه المتهم في عصر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى .
- ٩٦ - لا اعتباراً ...
- ٩٧ - اعتراف المتهم طواعية واختياراً . لأجل القطع على الدليل المستمدة .
- ٩٨ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم على أثر فتيش باطل .
- ٩٩ - براءة المتهم لبطلان فتيش مع اغفال التعرض في الحكم لاعتراف المتهم بأجلية مجازته عليه المفسد .
- ١٠٠ - تصور واجب المحكمة منقضة هذا الدليل ومعنى علم المتهم بمخبريات فعلية .
- ١٠١ - اعتراف المتهم بأجلية المتهم المسند إليه لا يفي عن مباح الشهود بالقضية لبقاء المتهم ...
- ١٠٢ - الأخذ باعتراؤه المتهم يفي عن الرد على التبع ببطلان الفتيش .
- ١٠٣ - الاعتراف يجب أن يكون اختيارياً . اعتباره غير اختياري إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف نتيجة أمر غير مشروع ...
- ١٠٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير نتيجة الاعتراف اللائق بفتيش باطل ولو كان له صغر أمام نفس الضابط الذي أجراه مادام أنه مستقل عنه .
- ١٠٥ - إدانة المتهم أملاً باعتراؤه دون مباح الشهود . ذلك حتى المحكمة للقرار في المادة ٢٧١ إجراءات .
- ١٠٦ - استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى اعترافه . في عصر ضبط الواقعة دون مباح هذا الاعتراف أو مباح شاهد الإجابات الذي يحكم للمتهم بمساعده . بطلان الإجراءات .
- ١٠٧ - مخف وزن الحيازة في جريمة الإخفاء إذا أقر المتهم بأنه اشترى الأشياء المسروقة التي وجدت لديه .
- ١٠٨ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري . موضوعي ...
- ١٠٩ - دخول وجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن الفتيش . اعترافه بعد ذلك أمام وكيل النيابة لا يكون وليد
- ١١٠ - اكراه .

رقم المادة

- ١٠٩ ... .. استناد الحكم في الادانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله لئلا يثبت من أن الاعتراف وليد إكراه.
- ١١٠ ... .. انتفاء التعارض بين ما أبطلتكم قتلان عن تقرير الطعن من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عرض وبين ما انتهى إليه في خصوص نفي وقوع تعذيب عليهما بناء على استخلاص سابق وغلو الأوراق من دليل التعذيب.
- ١١١ ... .. الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - إذا كان وليد إكراه كانا ما كان قدره .
- ١١٢ ... .. اعتراف المتهم بعد ثلاثة أيام الإحالة وسواء من التهمة بين الأعداء عند الاستئذان إليه .
- ١١٣ ... .. لا يكفي كسبيل في ثبوت جريمة التزوير الاعتراف الذي انصب على بيانات المجرم دون التوقيعات .
- ١١٤ ... .. تقرير الاعتراف وببحث كيفية صدوره وبراؤه . أمر موضوعي .
- ١١٥ ... .. انحصار في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يوجب الحكم ظلما أن المحكمة لم تطلب عليه وحده الأمر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به .
- ١١٦ ... .. سلطة محكمة الموضوع في التحويل في إدانة المتهم على إقراره في عصر ضبط الواقعة بأمره بالجرعة ولو لم تسمه بالجلسة .
- ١١٧ ... .. تقدير الدليل المستند من الاعتراف موكل محكمة الموضوع متى اطمأنت إليه وكان نصا في اعتراف المتهم بالجرعة ولم يكن وليد إكراه .
- ١١٨ ... .. انتهى على الاعتراف بأنه كان وليد إكراه أو تعذيب . لا يثبت إقراره لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ١١٩ ... .. خطأ الحكم في مرد يراعى الاعتراف لا أثر له فيما انتهى إليه من سلامة الاعتراف ذاته .
- ١٢٠ ... .. جواز تجزئة الاعتراف .

الفرع الثالث - المقررات في المواد التقنية :

- ١٢١ ... .. سلطة محكمة الموضوع في تقدير المقررات التقني أو غير التقني ولا يفرج - في المواد الجنائية - عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه يتصل دائما على مسألة لا يملك للمقرر التصرف فيها أو التصالح عليها .

الفصل الثالث - الأوراق

الفرع الأول - حجية الأوراق بوجه عام

- ١٢٢ ... .. حجية عنصر الجلسة معا هو ثابت له . لا يثبت القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

رقم الصفحة

- مائة الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في إثبات علم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره .  
مايرد في إعلان الإبداع عن تاريخ الحكم يفرض تجاوز الميلاد للتصريح منه في الفترة الأخيرة من المادة ١٣٢  
١٣٣ ... .. لا صفة به .
- هم المرفوض للخدمة إلى جهات الحكومة في حق موظف وتكونها بين أيدي غفلة . تتوالفها الحلابة ...  
١٣٤ ...
- الشكاوى والبرقيات التي تحوي عبارات القذف . ثبوت لوسلمان للثبوت . احتجوا على دليل الجرمية ...  
١٣٥ ...
- جواز احتجاز ورقة الصلح المقدمة من التهم المحسنة قريبة ضده ولو لم يوقع عليها ...  
١٣٦ ...
- الشهادة الرضائية من أدلة الدعوى وتخضع لتقدير محكمة الموضوع . لمحكمة القضاء أن تراقب أسباب محكمة  
الموضوع في رفضها التصويل عليها ...  
١٣٧ ...
- إحالة إذن التفتيش في بيان أسماء الأشخاص لمراد تفتيشهم إلى المحضر للرقن الموقع عليه من وكيل النيابة  
جائزة ولا يحصل الإذن ...  
١٣٨ ...
- الشهادة السلبية التي ينفي عليها بطلان الحكم هي التي تدل على عدم توقيده وإيداعه رقم الكتاب يوم طلبه  
وعما عن مضمون ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره ...  
١٣٩ ...
- الشهادة السلبية المعلقة على عدم علم الحكم في الميلاد . عدم جواز تحريك الطاعن بما تضمنه إعلان طاعن آخر  
بإبداع الحكم في مباحث معين ...  
١٤٠ ...
- قضاء المحكمة في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها ...  
١٤١ ...
- إيراد عنصر التفتيش ليس بلام لصحة ...  
١٤٢ ...
- إثبات علم التهم بانحلال الأشياء المصنوعة باليد المحدث البيع . إعلانه في مواجهة شيخ البلدة . خطأ  
احتجاره صحيحاً مع غلط الحكم مما يفيد اتباع إجراءات المادة ١٧ مرافعات وحتى تصدر دليلاً على حصوله  
قانوناً ...  
١٤٣ ...
- عناصر جمع الاستدلالات ولو بدت في التباين التحقيق عنصر من عناصر الدعوى . حق المحكمة في الاستناد  
إلى ماورد بها ... كانت قد عرضت على بساط البحث والتحقيق بالحكمة ...  
١٤٤ ...
- طلب ضم أوراق تحقيق دفاع التهم . هو طلب جوهري . وجوب الرد عليه في الحكم بما يبرر طرحه ...  
١٤٥ ...
- اكتساب عنصر الحيلة فيما ثبت به حجية لا يخلل بطلان المحكمة أن تطرحه . الحكم لا يفتقر مكملاً المحضر  
الحيلة إلا في إجراءات المحكمة دون أدلة الدعوى ...  
١٤٦ ...
- عدم انقضاء الكفاية عند تدني الضابط المأذون بالتفتيش لغيره متى عوله الإذن للكتاب حتى التنبه .  
حالة ذلك أن من يجري التفتيش إنما يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من تدب له ...  
١٤٧ ...
- وجوب ضم الأوراق التي تكون جسم الجرمية . مثال في عدم إيداع رسم صفة ...  
١٤٨ ...
- التهمة الرضائية دليل من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها محكمة الموضوع . عدم التصويل عليها لأسباب  
صافية . لا صفة ...  
١٤٩ و ١٥٠ ...

## رقم المادة

- ١٤١ - الشهادة السلية هي التي تصدر بعد انتهاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . ... ..
- ١٤٢ - الشهادة السلية الصادرة في اليوم الثلاثين في نهاية ساعات العمل لا تثنى إيداع الحكم بذلك . ... ..
- ١٤٣ - عناصر جمع الاستدلالات عنصر من عناصر الدعوى تحقق النيابة مآثرى وجوب تحقيقها . المحكمة أن تستدل إليها في حكمها متى كانت قد طرحت على بساط البحث بالمطعة . ... ..
- ١٤٤ - وسيلة إثبات السوابق هي مضاعفة بصيات الأصابع . ... ..
- ١٤٥ - حق رئيس النيابة في تدب أحد أعضاء دائرته - شفاعا - القيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . وجوب الإفادة لهذا التدب في أوراق الدعوى . ... ..
- ١٤٦ - لاعتدال شهادة سلية إشارة وكيل النيابة على كتاب لجنة معينة بعدم ورود القضية . ... ..
- ١٤٧ - إذن التفتيش الشفوي . صحته . شرط ذلك . أن يكون له أصل ثابت في أوراق الدعوى . ... ..
- ١٤٨ - ثبوت حصول التفتيش بعد الإذن بالتفتيش وقبل تقاد أجله . إغفال إثبات ساعة إصدار الإذن . لا يؤثر . ... ..

## الفرع الثاني - الإفادة بالتزوير

- ١٤٩ - جواز ادعاء التهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى دون أن يسلك طريق العلمين بالتزوير لها عند ماورد بشأنه نص خاص كافي المادة ٤٢٠ إجراءات جنائية . ... ..
- ١٥٠ - التزوير في إعلام شرعي . حكم المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا شأن لما يتزوير الإعلام الشرعي بتغير حقيقته بسوء قصد . ... ..
- ١٥١ - وجوب ترتيب القضاى للدفى أو قاضى الأحوال الشخصية فصل القضاى الجنائى نهائيا في أمر الورقة للدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة مقدمة إلى المحكمة للدنية كدليل على الإثبات . ... ..
- ١٥٢ - حق النيابة العامة وسائر الخصوم في العلمين بالتزوير في أية ورقة من أوراق الدعوى الختاتية . ذلك بخلاف من دعوى التزوير الفرعية للدنية في الإجراءات . ... ..
- ١٥٣ - المضاعفة . حرية المحكمة في الاطمئنان إلى صحة التزوير على أوراق الاستكتاب . جواز إجراء المضاعفة على استكتاب تم إتمام الأوراق القضائية بدولة أجنبية متى اطمأنت المحكمة إلى صحته . ... ..

## الفرع الثالث - أوراق ذات حجية خاصة

## أوراق العلمين وأسبابه :

- ١٥٤ - التأثير بجدول النيابة بحصول الاستكتاب . اعتباره دليلا على التزوير به طبقا لقانون وذلك عند القدورقة التزوير . ... ..
- ١٥٥ - صحة الشهادة للمستفجرة من واقع جدول النيابة فيما تضمنته من حصول التزوير بالاستكتاب . ... ..

رسم القاعة

- توزيع القلم على تقرير الطعن. لا يلزم . يمكن لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص  
بمصرى... ١٥٦ ... ..  
- إثبات إيداع أسباب الطعن في الجهاد . وجوب اتباع ما وضعه القانون من موضوع في إثبات حصول  
حدا الإجراء بقلم الكاتب . لا يبنى عن ذلك أية نتيجة من خروج هذا القلم ... ١٥٨، ١٥٧ ... ..

الفرع الرابع - سلطة المحكمة في تفسير الأوراق

- استخلاص نية الطرفين وتحديد النتائج المبتعة من المصلحة أمر موضوعي مادام الاستخلاص مائتافاً لمصلحة  
حارات عقد المصلحة وملازماته ... ١٥٩ ... ..  
- اعتماد الحكم على الخطابات المتبادلة بين التهم ووالته والى لم يطلع عليها الدفاع لتعليل على  
واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة التهم . لا إخلال بحق الدفاع ... ١٦٠ ... ..  
- شككة الموضوع أن تفسر المحررات على ما ينهم من عباراتها فالت محركات المحرر تحمل التفسير أو تزيده  
... ١٦١ ... ..  
- دلالة إثبات أمر التعبد المستحق على إثارة الحادث ... ١٦٢ ... ..

الفرع الخامس - مراعاة قواعد الإثبات الضمنية :

- شهادات الزمة الصادرة من المحاماة وجواز الاستناد إليها في الإثبات متى غلت السجلات  
الرسمية للعدة لإثبات الوقائع من أي بيان مخالف ... ١٦٣ ... ..  
- حجية الأوراق الرسمية وقواعد الطعن فيها . على الإجراءات المدنية والتجارية بحسب . جواز  
إثبات المحكمة عن توقيع شهادة ميلاد عند افتتاحها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع ... ١٦٤ ... ..  
- قيام التامع الأدبي يمكن لحرق الإثبات بالينة . تقديمه مترك للتأني للموضوع ... ١٦٥ ... ..  
- كشف الحساب المختصة لإثبات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة تعد في حكم الوثائق  
التجارية لصالح الاستئلال قبل كل من يثبت أمر البيانات التي أعدت لإثباتها . كل تغيير فيها يندرج ... ١٦٦ ... ..  
- جواز الاستشهاد بشهادات القيد بدقائق الوليد بشأن إثبات نسب على قدر ما لثائق قيد الوليد  
من قوة في الإثبات لا هو مفروض من صحة ما سجل فيها من بيانات ... ١٦٧ ... ..  
- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بالصورة الفوتوغرافية للأوراق كدليل عند الاستئلال إلى مطابقتها  
للأصل . مثال . شيك بدون رصيد ... ١٦٨ ... ..

الفصل الرابع - الضميمة

الفرع الأول - تدب الضميمة

- جواز الاستناد إلى تقرير الطبيب النفسي في التحقيق والذي استعان في تكوين رأيه بتقرير أمياد  
معيّن لم يعفوا الميّن ... ١٦٩ ... ..



در الفاضلة

- ندب كبير الألباء فترعين توقيع الكشف الطبي على الهم . قيام طبيب شرعي آخر بالمأورية تحت إشرافه . لا تحريم ... .. ١٧٠
- طلب الهم ندب الغير لإبداء الرأي في عدم تخلف حاجة عن إصابة الجاني عليه . فضلت المحكمة عن إيجابه والرد عليه بيبب الحكم ... .. ١٧١
- رفض المحكمة طلب الهم ندب غير محتسب التحقق من سلامة العقار في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار . ييبب الحكم ... .. ١٧٢
- المسائل الفنية - لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها على عمل الغير الفني ... .. ١٧٣
- تأنيدي رأي الغير الفني في الشهادة الرضعية يجب أن يقدم على سبب فنية محسنة ... .. ١٧٤
- إضلال الدليل الفني . استظهار العلم بعقوبة المادة للمضبوطة من ناحية الواقع . لا ينفي ... .. ١٧٥
- القطع في مسألة فنية يجب يتوقف على استعمال رأي أهل الخبرة ... .. ١٧٦-١٧٨
- إدراك معنى إشارات الأصم الأكم . موضوعي . عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط مامد الهم لم يدع أن ما فهمته المحكمة يخالف ما أراده ... .. ١٧٩

الفرع الثاني - اجراء المضاعفة :

- إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقاً خاصاً . لا يشترط لإجراء المضاعفة . اعتراف الهم بالبيعة للمضبوطة من العموم للمضبوطة بمسألة أو البصة الصحيحة للتمثل ... .. ١٨٠
- عدم تنظيم الشارع المضاعفة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها الإعلان ... .. ١٨١
- إضفاء المحكمة عن إجابة طلب المضاعفة . متى لا يؤثر في سلامة الحكم ... .. ١٨٢
- لم يفرض القانون طريقاً مبيتاً يجرى عليه المضاعفة إلا ما تناولوه في قانون المرافعات للإرشاد والفرجيه ... .. ١٨٣
- المضاعفة . حرية المحكمة في الاطمان إلى صحة الاستكتاب ... .. ١٨٤
- جزاء صحة المادة ورقة استكتاب تم أمام موقتي قضائي بدولة أجنبية أساساً للمضاعفة متى أخطأت المحكمة إلى صحة توقيع المستكتب ... .. ١٨٥

الفرع الثالث - مسألة المحكمة في تقدير رأى الطبيب :

١ - مناقشة الجدير :

- امتتنان المحكمة إلى تقرير الطبيب . رفضها طلب إعادة مناقشته بسبب مقبولة . لا علة ... .. ١٨٦
- رفض المحكمة طلب الهم بمقتضى تقرير أسباب تبرره . لا إخلال عن الصالح ... .. ١٨٧
- عدم التزام المحكمة بمقتضى تقرير في نتيجة تقريره التي لم تأخذ بها ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو إلى هذا الإجراء ... .. ١٨٨

رقم المادة

## ٢ - الأخذ بقرار الخبير أو الاتفاقات عنه :

- ١٩٠-١٨٩ ... .. - تقرير رأي الخبراء . موضوعي ... ..
- ١٩١ ... .. - حق المحكمة في إلزام بصحة ماوجه الطبيب الشرعي ... ..
- ١٩٢ ... .. - حق المحكمة في الأخذ بتقرير الصحة للشرعية عن المسافة بين الحقن عليه والتم ... ..
- ١٩٣ ... .. - عدم قيد المحكمة بما قد يمرض له تقرير الطبيب من توفرية القتل ... ..
- ... .. - اطمئنان المحكمة إلى الصيغة المصبوقة - ولو كانت واحدة - وإلى نتيجة التحليل . لا خطأ . اشتراط
- ١٩٤ ... .. - المادة ١٧ ق ١٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذت من إجراءات إجرأه قصد به التحرز لا حتى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ... ..
- ١٩٥ ... .. - مخالفة تقرير المحكمة من واقع الدعوى لا ركة لتقرير القاضي . لا يجب ... ..
- ١٩٦ ... .. - سلطة المحكمة في عدم الاستمارة برأى الطبيب أمر يتبعه من عناصر الدعوى ... ..
- ١٩٧ ... .. - وجوب التمسك بقرار المحاكم بين الدليل القول والدليل القضي بما يزيل التضارب بينهما ... ..
- ١٩٨ ... .. - صحة الحكم عند تولد تناقض الظاهري فيما ورد بتقريرين طبيين ... ..
- ... .. - فهم المحكمة لتقرير الطبي قصص السلاح على غير ما يؤدى إليه عمله واعتباره دليلا على الإدانة .
- ١٩٩ ... .. - فساد في الاستدلال ... ..
- ٢٠٠ ... .. - عدم تعرض الحكم لأوصاف أو ردها لتقرير الطبي في مقام التلليل على شخصية صاحبها . تصور ...
- ٢٠١ ... .. - تقرير رأي الخبير من حيث صفة بالتبسيط ... ..
- ٢٠٢ ... .. - اطمئنان المحكمة إلى أفعال الشاهد بقيد نصها لإلزامها ما تضمنه تقرير الخبير الاستشاري ... ..
- ... .. - تحصيل المحكمة الواقعة على خلاف ما أثبتته تقرير الطبي وإلزامها ذلك في أسبابها . تناقض يوجب
- ٢٠٣ ... .. - الحكم ... ..
- ٢٠٤ ... .. - حق المحكمة في إلزام بصحة ما حذر الطبيب عن الوصول إليه اعتمادا إلى وقائع الدعوى وأدلتها ...
- ... .. - سلطة محكمة الموضوع في إلزام تقرير الخبير لأسباب سائلة . عدم إلزامها بتعيب غير آخر
- ٢٠٥ ... .. - نقص الحساب ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو لذلك ... ..
- ... .. - عدم إنشاء المحكمة الأسباب التي جعلها تهر قيمة شهادة مرضية على أنها لم تكن لتحول بين التمسك
- ٢٠٦ ... .. - وحضور الجلسة . تصور ... ..
- ٢٠٧ ... .. - كفاية تحليل جرد من مجموع ما ضبط ... ..
- ... .. - سلطة محكمة الموضوع في إلزام تقرير الخبير لأسباب سائلة . عدم إلزامها بتعيب غير آخر
- ٢٠٨ ... .. - نقصي الحساب ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو لذلك ... ..

در القائمة

- ٢٠٩ ... سلطة محكمة الموضوع في إخراج ما تضمنته الشهادة الرضائية لأسباب سالكة ...  
٢١٠ ... المحكمة الموضوع أن تتورد في حكمها من تقرير الصفة التشريعية وعوض للمائة ما يكفي لاقتناعها ...

#### الفصل الخامس - الشهادة

##### الفرع الأول - سماع الشهود

##### ( ١ ) بالنسبة للدعوى الجنائية :

- ٢١١ ... - شقوة المرافعة . الاكتفاء بملارة أقوال الشهود في التحقيقات في حالة تطور مباحثهم . مجرد مختلف الشاهد عن الحضور لا يفيده أن مباحثه أصبح متطورا ...  
٢١٢ ... - شقوة المرافعة . عدم تحسك التهم بسماع المني عليه لو الشهود . لا تأثير على المحكمة الاستئنافية إذا حكمت على مقتضى الأوراق ...  
٢١٣ ... - سلطة المحكمة في سماع من لم يثبت إصابته والأحداث أقواله ...  
٢١٤ ... - حق التمسك في الاعتراض على سماع الشهود الثمين لم يكن بأسمائهم في المهاد للمحدد للساعتين ١٨٧ و ٣٧٩ إجراءات ...  
٢١٥ ... - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المني عليه وهو يحضر متى امتثلت إليها ...  
٢١٦ ... - الاكتفاء بملارة أقوال الشهود الثمين بطل الحكم ما دام مباحثهم كان ممكنة . المادة ٢٨٩ إجراءات قبل تصديقها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي أجاز للمحكمة ثلاثة أقوال الشهود الثمين كلما قبل التهم أو للدافع عنه ذلك ...  
٢١٧ ... - جواز سماع شهادة التهم في جنحه بعد فصلها عن الجنابة مع تحليفه يمين ...  
٢١٨ ... - عدم اعتراض التهم على سماع شهادة التهمى للثمن بدون حلف يمين . سقوط حقه في الدفع بطلانها م ٢٢٢ إجراءات ...  
٢١٩ ... - فصل للمحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المني عليه بعد حصر التباينة والقطاع عن الاعتناء إليه . لأحب ...  
٢٢٠ ... - ثلاثة أقوال الشاهد الثمين عند تطور مباحثه لأي سبب من الأسباب من الإجازات وليست من الإجراءات التي أوجبها الإتيان ولا يترتب على مخالفتها البطلان ...  
٢٢١ ... - لستاد للمحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية للذكورة بطلان ...  
٢٢٢ ... - التصريح بالتهم باعلان شهود تقي . عدم حضور الشهود ، غم لإعلامهم . تحسك التهم بسماعهم . وجوب إجابته إلى طلبه ...  
٢٢٣ ... - عدم جواز إبداء الرأي في أقوال شاهد قبل مباحثه ...

## دلم القادة

- ٢٢٤ ... .. عدم سماع الشهود أمام درجتي التفتيش . ولم تمسك للهم بسماحهم أمام محكمة ثاني درجة . بقاء  
حقه في العفن طبقاً للمادة ٢٣٣ إجراءات مادم لم يحضر منه عام يمكن أن يترض بالجلسة ... ..
- ٢٢٥ ... .. عدم اشتراط تحقق شذوية للرافعة في مواد الحقائق حسب وصف المحكمة . للمادة ٣٠١ إجراءات .  
. الصبرة في ذلك حقيقة الرافعة ووصفها للقاتل الذي تضمنه طلبا المحكمة ... ..
- ٢٢٦ ... .. سماع المحكمة الجزئية الشهود في أحوال الحكم المحضوري الاحتيازي . عدم إلزام المحكمة الاستثنائية  
سماحهم ... ..
- ٢٢٧ ... .. عدم سلوك للهم مارسه القاتلون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات لإعلان الشهود لا تريب  
على محكمة المختبات إذ هي احرست من طلب سماحهم ... ..
- ٢٢٨ ... .. شذوية للرافعة . عدم تمسك للهم بسماح المني عليه أو الشهود . لا تريب على المحكمة الاستثنائية  
إذا حكمت على منطى الأوراق ... ..
- ٢٢٩ ... .. الشاهد المحكوم عليه بالحبس في جنائية لا يفيقوة جنائية . لا يسرى في حقه نص للمادة ٢٥ عقوبات ... ..
- ٢٣٠ ... .. الاكراه بملادة أقوال الشهود العائين يعطل الحكم مادم سماحهم ممكنا . للمادة ٢٨٩ إجراءات قبل  
تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي أجاز للمحكمة ثلاثة أقوال الشهود العائين كلما قبل للهم أو للدافع  
عنه ذلك ... ..
- ٢٣١ ... .. ثلاثة أقوال الشهود من الإجازات المدروحة للمحكمة فلا يريب على عقابها البطلان ... ..
- ٢٣٢ ... .. جواز شهادة الشاهد بما رآه أو سمعه ، ولو كان من شهد عليه قريبا أو زوجا له . إلا أنه يفتى من أده  
الشهادة إذا أراد . للمادة ٢٨٦ ج . نص م ٢٠٩ مرافعات يمنع أحد الزوجين من الشاهد ما أبلته به الآخر أثناء  
الزوجة ولو بعد انفصالا إلا في حالة رفع الدعوى من أحدهما على الآخر ... ..
- ٢٣٣ ... .. تعيين مسك الشاهد في التحقيق أمر يصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارة  
ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش ... ..
- ٢٣٤ ... .. حق المحكمة في استكمال النص الثاني عن قده يحضر للمائة يستأول وكل النيابة على أمر لها ... ..
- ٢٣٥ ... .. عدم إلزام المحكمة الاستثنائية بالتحقيق عند تنازل للهم أمام محكمة أول درجة من سماح شهود الإثبات  
وانتفاء حاجة محكمة ثاني درجة إلى انتفاء هذا الإجراء . م ٢٨٩ إجراءات مسك بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ... ..

## ( ٢ ) بالنسبة للمحوى المدنية :

- ٢٣٦ و ٢٣٧ ... .. قاعدة عدم جواز الإثبات بالية . وجوب التمسك بأمام محكمة الموضوع ... ..
- ٢٣٨ ... .. قيام للاتع الأدب وحده يمكن لجواز الإثبات بالية . للمادة ٤٠٣ مدني . انتفاء مصلحة للهم في  
التدلي بعدم توفرها مبدأ القهرت بالكتابة عند تنازل للاتع الأدب ... ..

دم الشاهد

### الفصل الثاني - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود

- ٢٣٩ ... سلطة المحكمة في تجربة الدليل والأخذ بما تضمن إليه من أقوال الشهود ...
- ٢٤٠ ... حرية المحكمة في تقدير الأدلة والإعداد على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ...
- ٢٤١ ... حق المحكمة في الأخذ بأقوال شهود الإكبات دون شهود النفي عدم التزامها ببيان السبب في حكمها ...
- ٢٤٢ ... تناقض الشهود واستخلاص الحكم بالإدانة من أقوالهم استخلاصاً سافراً لا يتناقص فيه . لا يجب ...
- ٢٤٣ ... التي يترفع عنها في اسم أحد شهود الإكبات إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إقراره أمام محكمة الموضوع . التسلسل به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل ...
- ٢٤٤ ... مدى حق المحكمة في التصويل على أقوال الشاهد في التحقيق ولو لم تسببه مادام أنهم لم يطلبوا صراحة أو ثلاثة أقواله ...
- ٢٤٥ ... تحت ضابط البرئيس في عمل المفتي عليه وبناء على طلبه ليسع احضارهم للتحقيق بطلبهم جرمية الاكراه بالقرابة القاضى . التسلسل هنا بالتدريج لوجاه البرئيس لا ينافي الأخلاق . مهمتهم الكشف عن الحرام ...
- ٢٤٦ ... أطراح المحكمة أقوال المفتي عليه من السابقة بينه وبينهم . أطراح بما ورد بالقرير الصفة التفسيرية وبما فرده بعض شهود الإكبات . لا يخلط ...
- ٢٤٧ ... الشهادة للشهود عن شخص آخر . سلطة المحكمة في الأخذ بها ...
- ٢٤٨ ... سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت متفرقة ...
- ٢٤٩ ... سلطة المحكمة في الأخذ بقول الشاهد ولو خالف قول الآخر له ...
- ٢٥٠ ... الاستناد إلى أقوال الشاهد في قضية أخرى . وجوب اطلاع المحكمة على تلك القضية ليان مدى صلة تلك الشهادة بموضوع الدعوى المتوفرة ووجه الارتباط بين القضيتين ...
- ٢٥١ ... سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد ولو كان بينه وبينهم خصومة قائمة ...
- ٢٥٢ ... سلطة المحكمة في التصويل على أقوال الشاهد . لم ينعزل بالحضور لأداء الشهادة أمامها مادامت أقواله مطروحة على صراط البحث بالمصلحة ...
- ٢٥٣ ... حرية المحكمة في تقدير الأدلة والإعداد على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها دون بيان العلة في ذلك ...
- ٢٥٤ ... سلطة المحكمة في تجربة الدليل والأخذ بما تضمن إليه من أقوال الشهود دون أن تفرم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ...
- ٢٥٥ ... قد أوردت التحقيق بدو رفع القضية أمام المحكمة التزام المحكمة بتحقيق الواقعة بنفسها . أخذها بصحة أصلية بأدلة التحكيم على أقوال الشاهد من واقع صورة اطلاع عمر بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع ...

## درم القائمة

- يجوز إستناد الحكم الاستثنائي إلى أقوال شهود سطرأ في تحقيق البرئيس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالحسنة وعدم مطالبة الطاعن بمزاعم وتحقق شقوية المرافعة أمام أول درجة ... ٢٥٦
- حق المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد وترجيحها على تقرير مستشاري ... ٢٥٧
- شهادة السامع والشهيرة لا ترتفع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكلب فيها وهي الشهادة التي لما في ذاتها قوة الإقناع ... ٢٥٨
- سلطة المحكمة في ترجيح أقوال الشاهد أمامها على أقواله في التحقيق الابتدائي ... ٢٥٩
- لا يجوز تكذيب الشاهد في قول اعتادا على قول آخر بغير دليل. إداة التهم في جريمة شهادة زور وفرد اختلاف روايته أمام المحكمة الاستئنافية معاملة أمام المحكمة غير صحيح ... ٢٦٠
- سلطة المحكمة في تقدير الدليل والأخذ بما تضمنت إليه من أقوال الشاهد وانطراح ما عداها ... ٢٦١
- حق المحكمة في تقدير قيام حالة التليس من أقوال الشهود ... ٢٦٢
- حق المحكمة في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود القضي ... ٢٦٣
- سلطة المحكمة في وزن أقوال الشهود وتقرير ظروف تأديتهم الشهادة ... ٢٦٤

## الفرع الثالث - تسبب الاحكام بالنسبة للشهادة :

- تحديد موضع الدليل المستند من الشهادة بالأوراق . لا يلزم ما دام له أصل فيها ... ٢٦٥
- خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لأقوال أحد الشهود خلاف الثابت بالأوراق . عدم نقض هذه الأقوال دليلا يستند إليه . عدم اعتيلا على واقعة جرمية . لا يجب ... ٢٦٦
- علو محضر الجلسة عاتب الحكم إلى شاهد أدل بأقوالها بالحسنة . استناد الحكم إلى هذه الأقوال . خطأ في الإسناد ... ٢٦٧
- خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل لا تأثير له على سلامته ... ٢٦٨
- وجوب بيان مؤدى الشهادة التي يعتمد عليها الحكم وإلا كان ناقصا ... ٢٦٩
- تشكك المحكمة في صحة إستناد البينة إلى التهمين . كفاية سلامة الحكم بالبراءة ... ٢٧٠
- عدم بيان محوى الشهادة التي يعتمد عليها . قصور ... ٢٧١
- سلطة المحكمة في إخراج شهادة الشهود دون بيان سبب ذلك . مرد الأمر إلى المستناب أو عدم المستناب إلى الأخذ بما شهدوا به ... ٢٧٢
- عدم التزام المحكمة بالإشارة في حكمها إلى شهادة شهود القضي . فصلها بالإداة بغير دلالة اطرافها تلك الشهادة ... ٢٧٣
- خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لأقوال أحد الشهود خلاف الثابت بالأوراق عدم نقض هذه الأقوال دليلا في إداة التهم وأخطه بأداة مؤيدة . لا يجب ... ٢٧٤

## درج القائمة

- ٢٧٥ ... الخلفاء في بيان مصلو الليل لا يضيح أثره
- ... غلو الأوراق ما نسبته الحكم إلى الشاهد، إقتة المحكمة قضائها بالإدانة على دليل لا سند له من الأوراق
- ٢٧٦ ... يجب الحكم
- ٢٧٧ ... لا يجب الحكم إيراد مؤدى شهادة شهود الإثبات حلة ثم نسبها إليهم جميعا
- ٢٧٨ ... الخلفاء في بيان سبب وجود الشهود يمكن الحادث . لا يجب الحكم متى كان الأمر لا يتصلق بنى وجودهم في هذا المكان
- ٢٧٩ ... جواز اعتماد الحكم على الشهادة التي تؤيد على سبيل الاستدلال
- ٢٨٠ ... قدرة للجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابة واقعة لا تتبرر ولا قبل التجربة
- ٢٨١ ... الخلفاء في الإستاذ إلى الشهود يجب الحكم عند تناوله أدلة تؤمر في حقيقة المحكمة
- ٢٨٢ ... إحالة الحكم في بيان مؤدى أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استدل به منها . لا يجب

## الفصل السادس - القرآن

## الفرع الأول - القرآن التفصيلية :

- ٢٨٣ ... استراف الكلاب البوليسية . قرينه يصح الاستناد إليها في تميز الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى دون أن يؤيد كدليل أساسي على ثبوت الجريمة
- ٢٨٤ ... إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتعريض أو الإغراق استنتاجا من القرآن
- ٢٨٥ ... ووجه الصلح للفتنة من اللهم . جواز احتيلها لرغبة ضده ولو لم يوقع عليها . . . . .
- ٢٨٦ ... الإقرار بوجه القضاء وغير القضاء لا يخرج عن كونه مجرد قرينة متروكة تقديرها لمكة الموضوع
- ٢٨٧ ... استدلال الحكم على إمكان الروية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي . هذه قرينة صحيحة للقرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية
- ٢٨٨ ... استحباب صورة رقعة بطريق الإستنتاج والاستقراء . جاز مادام يتفق مع حكم القتل والقتل
- ٢٨٩ ... الاشتراك في التزوير بحيثما علم اللهم بأن الورقة التي استعملها مزورة . . . . .
- ٢٩٠ ... استعمال سلاح قاتل وتعدد الضربات لا يكفي ببله كبريتية القتل
- ٢٩١ ... إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتعريض أو بالإغراق استنتاجا من القرآن
- ٢٩٢ ... احتيل حيازة للقول قرينه على ملكية . جاز
- ٢٩٣ ... يكفي في إثبات واقعة اختلاس المجهزات أن تنتج المحكمة من أي دليل أو قرينة بغيرها

٢٩٤ ..... إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتحريض أو بالاتفاق إستنتاجا من القرآن .....

٢٩٥ ..... استماع القدم من الإجابة في التحقيق لا يجوز إنكاره فربما على ثبوت اللمعة .....

٢٩٦ ..... إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتحريض أو بالاتفاق إستنتاجا من القرآن .....

٢٩٧ ..... إيراد الحكم الجنائي في صحة الحالة الحياتة لا يحدث في قاطعة على نهائيه .....

١ - يقر اذن العلم بالفن:

- ٢٩٨ - قرينة افتراض العلم بالمثل المقررة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية رجع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالمثل كإلزامه من كامل إثباتية العامة .....  
٢٩٩ - قرينة القانون ٢٧ لسنة ١٩٥٥ قابلة لإثبات العكس ولا تنسئ إل الركن المنطوق في جنحة الفشل المؤتممة وحكمة الموضوع سلطة استئناف هذا الركن من مناصره الدعوى .....  
٣ - قرينة قوة الأمر القضي .

- أعلن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف التهم شكلا . عدم جواز توجيه اللعن إلى الحكم الابتدائي  
التافى بإلزامه وإذى أصبح نهائيا . المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..  
- صدور حكم بالبراءة على أسس الدعوى المدنية بما يحيد حرية التقاضي للفق . عدم جواز إحالة الدعوى  
المدنية إلى المحكمة المختصة . المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..  
- رفع الدعوى على التهم باعتبارها ملوكة وانقضاء براءة جاز وف الدعوى من جديد بوصفه ضحيا ... ..  
- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدامة التهم دون التعرض لهذا النطاق الجوهري .  
تفسير ... ..  
- لقد وُجد أن نسخة الحكم المدعية ، عدم تفسير المحققين ، غير صحيحة . عدم ... ..  
السعي بدفعات تلتزم به المحكمة في نسخة المدعى عليه ، ... ..

- ٣٠٥ - أجمع بالتمسك بالحكم الصادر بعدم جواز استئناف الدعوى ، فليس عليه وحده ، غير أن  
الإدانة منازاة لقوة الشيء المحكوم به ، إذ لا تين أن الاستئناف يعد المبدأ عدم جواز التمسك بما يشوبه من صيوب  
أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجل الرقابة غير مغالب عليها. ....
- ٣٠٦ - حجية الأحكام. ملهاذا. عدم ورود الحجية إلا لعل المتعلق .....  
٣٠٧ - دلالة الحكم برفض الطلب بالرفض : صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . حيازة هذا  
الحكم بقوة الشيء المقضي واعتباره عنوانا للحقيقة لا مجادفة. ....  
٣٠٨ - واقعة تزوير صحيفة دعوى مغنية بتأري واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .....  
٣٠٩ -

٣٠٩ - اعتبار قرار المحكمة، بمثابة حكم نهائي. الرسوم بقتا ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ... ..



رقم المادة

### (ج) حجية الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية :

- ٢١٠ - الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . مباشرة المحكمة العسكرية إجراءات المحاكمة وإصدارها حكما نهائيا . حيازة هذا الحكم قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة . عدم جواز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ... ..
- ٢١١ - مبدئية حجية الأحكام : انقراضه وحلته الموضوع والسبب والمقصود . ثبوت أن الواقعة للحادثة التي تطلب النيابة عامة التهم منها سبق طرحها على المجلس العسكري المختص وحكم فيها نهائيا . على المحكمة الامتناع عن إعادة نظرها حتى ولو تباير الوصف القانوني طبقا لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء إعادة ... ..

### (د) حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية :

- ٢١٢ - لا حجية للأحكام الصادرة من المحكمة المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبها إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..
- ٢١٣ - عدم قيد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائيا . اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التي أحدها عليها القاضي المدني ، لا يضره ... ..
- ٢١٤ - العلم في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف التهم شكلا . عدم جواز توجيه التهم إلى الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة والتي أصبحت نهائيا . المادة ٤٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..
- ٢١٥ - سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدته من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وطلان القيد المطعون فيه ... ..
- ٢١٦ - اعتماد المجلس الحسبي الحساب في حجية التهم . انكار حق التهم بالتهديد في مناقشة الحساب . قصور ... ..
- ٢١٧ - دلالة الحكم برفض الطعن بالنقض . صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . حيازة هذا الحكم قوة الشيء المقضي واعتباره عنوانا للحقيقة بما جاء فيه ... ..

### الفصل السابع - للمعاقبة

- ٢١٨ - وكيل شيخ المفراة من مرسومي الضبط القضائي . جواز استناد الحكم إلى المعاقبة التي أجراها ... ..
- ٢١٩ - يحظر طلب المعاقبة دفاعا موضوعيا لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا . متى كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إثبات استعماله حصول الواقعة ... ..
- ٢٢٠ - وجوب ايراد مسمى المعاقبة في الحكم التي استند إليها في الإدانة ... ..
- ٢٢١ - حتى المحكمة في الاطمان إلى المعاقبة التي أجريت في حجية التهم ... ..
- ٢٢٢ - طلب إجراء المعاقبة . عدم نفاذه أو الرد عليه ودا مقبولا يحل الحكم الصادر بالإدانة ... ..
- ٢٢٣ - للمعاقبة إجراء من إجراءات التحقيق . لثبوت أن تقوم به في حجية التهم إذا لم يتسنى حضوره . سلطة محكمة الموضوع في تقرير ما خاب للمعاقبة من نقص أو عيب ... ..
- ٢٢٤ ، ٢٢٥ - اعتبار طلب المعاقبة دفاعا موضوعيا لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا ، متى كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إثبات استعماله حصول الواقعة ... ..

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## الاثبات بوجه عام

## المبحث الأول - التسمية للعيل

## (١) صلاحية الدليل :

١ - لا يعم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند إليها الحكم الصادر من محكمة الجنابات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيائبا منها ، مكالفة للأدلة التي بينها الحكم النهائي أو أن تكون المحكمة قد حلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه واتخذت منها أسبابا جعلتها قواما لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المتقولة تميز تغييرا صادقا عما قرر في وجدانها واستقر في يقينها من معان وحقائق .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٦٤)

٢ - يشترط في التخلي الذي ينبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع من إرادة وطوعية واختيار فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستند منه يكون باطلا لا أثر له . وإنفذ فتى كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الإجراء فإنه لا يصح الاعتماد بالتخلي ويكون الدليل المستند منه باطلا .

(الفرن رقم ٧٧ لسنة ٢٥ ق ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٢٤)

٣ - واقتنا الاقراض بالريا الفاحش والاعتداء عليها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولو زادت القروض على ألف قرش .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق ٢/١٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٤٠)

٤ - فصل مهمة اللجنة المسندة الى متهمين آخرين عن الجنابة المسندة الى الطعان ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة اللجنة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطعان ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوضعها عنصرا من عناصر الأدلة المروجة عليها في صدد دفاع النظام لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(الفرن رقم ١٨ لسنة ٢٦ ق ٢/٢٧/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٤٥١)

٥ - يقوم القضاء في المواد الجنائية على حرية القاضي في تكوين عقيدته فذا كان القاضي قد اطمأن الى ثبوت الواقعة على متهم من دليل يمينه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة الى متهم آخر .

(الفرن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٢٦١)  
(الفرن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق ٢٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩٥ ص ١١١٨)

٦ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القصف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .

(الفرن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

٧ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري القبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لئلا يضيع قوته في الإثبات ولم يربط على مجرد الإعمال في ذلك أى بطلان . إذ المبرة بما تقتضيه في المحكمة في شأن صحة الواقعة وصحة نسبها الى المتهم ، وإن تأخر التبليغ عنها .

(الفرن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٧ ق ٦/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٥٩)

٨ - يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فلا غلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن يبان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستادته في ثبوت توفر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية أو رأيا من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوبا بالقصور لأن القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتضيه به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي غيره .

(الفرن رقم ٤١٢ لسنة ٢٧ ق ٦/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٧٢)

٩ - متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه إلا إثارة شبهة في الدليل وليس من شأنها - بغرض قيامها - أن تمنح بصلاحيته القانونية للإثبات - فإن مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجوهري التي تلتزم المحكمة بتفتيشه أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة إليه ولو غشنا لا يعتبر لخللا بحق الدفاع .

(الفرن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ ق ٦/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٦٦)

ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج من الاكتفاء العقلي والتلقى .

(العدد ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠٨٩٦)

١٥ - تفتيش المنازل أو الأشخاص هو يصيب الأصل لجراه من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته المناسبة جريمة - جناية أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لجريمة المتهم الشخصية أو لجرمة ممكنة - ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعده وضبط حاله وجعل لرجال الفسط القضائي ولبن خولهم سلطة التحقيق حق مباشره في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بعبارة شيء عبارة لجريمة غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشاً ينزل منزلة التفتيش الذي يطلب التارح المحقق بإحكامه وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التفتيش عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لحكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التفتيش كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى .

(العدد ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١٧٠)

١٦ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وإن كانا يتباينان تمايزاً لا يقتضي صحة التشبيه بينهما إلا أنهما يأنطلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الإثبات ، ومتى قرر ذلك فلا يسوغ إخراج الدليل المستند من تفتيش يجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الفسط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يراها إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردتها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، وهذا هو أصل في الاستدلال في المواد الجنائية - فإذا كان الحكم قد ثبت أن المتهم قد وفق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراء ليس له صفة مأمور الفسط القضائي ، فإن القول بطلان هذا الإجراء وما ترتب عليه لا يكون سديلاً - بل هو إجراء

١٥ - الضمناً في اسم المطلوب تفتيشه لا يطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بئانه المقصود بأمر التفتيش .

(العدد ١٥٨٨ لسنة ٢٨ ق ١٦/١٦/١٩٥٨ ص ١٦٢٢)

١١ - لا تقييد الحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا تقييد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى - كالجبهة الكسب غير المشروع ، بل عليها أن تميز تحقيق الوقائع بمعرفتها وتستوفي كل ما تراه حصاً في التحقيق لتستخلص ما تظنن إليه فتصمم به .

(العدد ١٥١١ لسنة ٢٨ ق ١٦/١٠/١٩٥٨ ص ١١٢٦)

١٢ - المبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل ، أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة بالقانون لإثبات الحقوق والتخلص منها في المواد المدنية والتجارية - فمتى اقتنع القاضي من الأدلة المطروحة أمامه - بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وجب عليه أن يدينه وينزل به العقاب ، بمعنى أن يكون في حل من علم الأخذ بدليل انتهى به ولو تضمنت ورقة رسمية - مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ، ويصح في العقل أن يكون مخالفنا للحقيقة .

(العدد ١٢٢٢ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٩٥٩ ص ١٠٧٣)

١٣ - المبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة والمطابقتها إلى الدليل المقدم إليها ، فإذا كانت قد تعرضت - بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح - إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها - وهي في ذلك لا تقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم - فلا يصح التمسك عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها ، لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به ينتع منه القول بأن هناك من الأدلة ما يعرهم عليها العرض فيه .

(العدد ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٢٨)

١٤ - لحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردحا إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جسام الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة ألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كان

٢١ — لحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وإن ترد الحادثة إلى مسورة الصحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تثبت في هذا التصور بدليل بينه أو بأقوال شهود بثبوتهم .

(الجنزوم رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/١٠/١٩٥٦ ص ٧/١٢٣)  
(والجنزوم رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩/٧٥٤)

٢٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش . فإذا هي في حدود سلطتها التفسيرية أصدرته نتيجة عدم اطمئنانها إلى ما تم من تحريات أو تشكيكها في صحة قيامها أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا تشرع عليها في ذلك .

(الجنزوم رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧/٢٠٤)  
(والجنزوم رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٦/١٠/١٩٥٨ ص ٩/١٧٢)

٢٣ — متى كان الحكم قد تحلث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث أنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكينا ذات حد واحد مدب الطرف طوله ١٥ سم طين بها المجني عليه طعنة شديدة وسددها بقوة إلى مواضع قاتلة للقلب والصحاب الحاجز والكبد والدافع له على اقتراف جريمة القتل سابعة اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الطلث يومين » . فإن هذا الذي قاله الحكم سائق في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(الجنزوم رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧/٤٧٨)

٢٤ — السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الأصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعي يعتد به محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مقب.ه

(الجنزوم رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق جلة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧/١٦٠)

٢٥ — لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي تترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعضي الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستتبلا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المسكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما مشفعا من حكم النقل والمنطق .

(الجنزوم رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٤/٥/١٩٥٦ ص ٧/٧٢٢)

صحيح على المعنى الذي سبق بيباه — وإذا كان قد عثر في أثناء هذا البحث الذي رضى به المتهم على الورقة المالية المسروقة فإنه يصح الأخذ في حقه بهذا الدليل من أدلة الإثبات .

(الجنزوم رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١/٧٠)

١٧ — للمحكمة — عملا بحريتها المقررة للاستقلال في المواد الجنائية — أن تثبت واقعة الاختلاس — وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .

(الجنزوم رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق جلة ١١/١/١٩٦٠ ص ١٣/٧٥١)

١٨ — صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش — ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره — والبررة في ذلك إنما تكون بالواقع — ولئن تراعى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

(الجنزوم رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ ق جلة ١٢/٢/١٩٦٠ ص ١١/٩٢٣)  
(الجنزوم رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٢١/١/١٩٥٧ ص ٨/٥٢)

راجع : إثبات القاعدة رقم ٢٤٥ واختصاص (القاعدة رقم ٨٧)  
(الجنزوم رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٠ ق جلة ٢١/١/١٩٦٠ ص ١١/٧٤٢)

(ب) تكوين المحكمة عقبتها :

١٩ — أنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تحرره المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها ما دام سالمهم ممكنا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسعوا بالجلسة ما دام كل ذلك كان مروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، وإذا كان المتهم لم يطلب من المحكمة علاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لأجراء المعاينة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الجنزوم رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٤/١/١٩٥٦ ص ٧/١٦٨)

٢٠ — أن فصل محكمة الجنابات الجنحة عن الجنائية لا يمنعها في سبيل تكوين عقبتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنحة بل يبقى موضوعا سليما حتى يفتى فيه من المحكمة التي أحلت إليها

(الجنزوم رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٥/١/١٩٥٦ ص ٧/٨٥)

٣٢ - متى كان الحكم قد أتم قضاءه في ادانة المتهم بجريمة احرز مخدر على أنه عثر منه على ورقة نتيجة ملغوة بدلتها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة تحرير العمل الكيماوي أن كلا من الورقتين تحتوي على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يعرض مادة الحشيش ، فان ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا للدلالة على أن المتهم كان يعرض المخدر وأنه يعلم بأن ما يعرضه مخدر ، ولا على المحكمة اذا لم تتحدث استقلا عن ركن العلم بصفة السادة المضبوطة اكفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن

(الجن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/١٨ ص ٨ ص ١٩٥٧)

(والجن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٧ ص ٩ ص ١٩٥٨)

٣٣ - متى كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل استخلاصا سائفا وصحيحا في القانون ، فلا يؤثر في ذلك طول مدة علاج الجاني عليه أو قصرها .

(الجن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٢/٢٠ ص ٨ ص ١٩٥٧)

٣٤ - متى كان الحكم اذ استبعد الاعتراف الذي ادلى به المتهم أمام ضابط المباحث من عداد أدلة الدعوى ، قد أفصح عن كفاية باقي الأدلة للقضاء باداته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفا في القتل والمنطق وكافيا لعمله ، فان ما استطرده اليه الحكم تريدنا من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذي يكشف عنه الاعتراف غير الاختياري - وهو تحرير قانوني خاطئ - لا يتفق وقفه قانون الاجراءات الجنائية - لا ييب الحكم ولا يؤثر على سلامته .

(الجن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/١٠ ص ٩ ص ١٩٥٨)

٣٥ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبني على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالأدانة يجب ألا تبني الا على حجاج قطعية الثبوت تحيد الجرم واليقين فان الحكم يكون ميبا مستوجبا للقذف .

(الجن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/١٧ ص ٩ ص ١٩٥٨)

٣٦ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تصد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فلذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق المحجوز أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فان الحكم يكون قاصرا قصورا يبييه .

(الجن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/١٧ ص ٩ ص ١٩٥٨)

٣٦ - من أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يخبئ الحشيش ، فان هذا يكفي لاعتبار المتهم محرزا لتلك السادة من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصرها .

(الجن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٦/٤ ص ٧ ص ١٩٥٦)

(والجن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٨/١٠ ص ٨ ص ١٩٥٧)

٣٧ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية يرد وبطلان السند المسمى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم ، فان هذا الذي أورده الحكم قاصر عن التدليل على توافر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الجن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلة ٦/٤ ص ٧ ص ١٩٥٦)

٣٨ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بثبوته .

(الجن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلة ٦/٤ ص ٧ ص ١٩٥٦)

٣٩ - متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قاربوا القتل استنادا الى الأدلة المقولة التي أوردها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للجاني عليه وأن الخصومة قائمة بين الجاني عليه وبين واحد منهم فقط .

(الجن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٠/٥ ص ٨ ص ١٩٥٧)

٣٠ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٣٣ من قانون العقوبات أن يكون الجاني عالما بالمحجوز ، فلذا نازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فان ظهر لها عدم جديتها تبين عليها ثبات العلم عليه بأدلة سائفة مؤيدة الى ادانته .

(الجن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢١ ص ٨ ص ١٩٥٧)

٣١ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالإبراء ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يظن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بحر وبصية .

(الجن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلة ١١/٤ ص ٧ ص ١٩٥٧)

(والجن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/١٧ ص ١٠ ص ١٩٥٩)

٤٦ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً لمادة مضرة أن يكون معزواً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطاه مبسوطة عليها ولولم تكن في حيازته المادية أو أن يمتز الحز المضطر شخصاً آخر تابعاً عنه ، فليس يجب الحكم أن يمتز الحز جميعاً حائزين ومعهززين للمادة المضبوطة مع التهم الأول ما دام أنه قد استخلص من الأدلة السانعة التي أوردها أن المتهمين جميعاً قد اقتت كلمتهم على تحريم المواد المذكورة بالسيارة التي أصطوها لهذا الغرض .

(القرار من ١٥٥٩ لسنة ٢٨ جلد ١/٢٦ لسنة ١٩٥٩/١٠ ص ٧٢)

قد اقتضت للأسباب التي بينها - في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى - أن الإقرار كان بقصد التأملي ، وفي انفعال المحكمة التعللت عنهما ما يفيد ضنا أن المحكمة لم ترد فيها ما يدعو إلى تنبيه وجه الرأي في الدعوى .

(الجن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٩)

٥٥ - عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على إيجاد البيع لا يفيد التصرف فيها ، أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(الجن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦٧)

٥١ - تقدير الظروف المعينة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيها إذا كانت الجريمة متلبها بها أو غير متلبها بها موكول إلى محكمة الموضوع ولا يقب عليها في خصوصه ، مادامت الأسباب التي استندت إليها لها أصولها في الأوراق وتؤدي قانوناً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الجن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٩)

٥٢ - لا يصح للمتهم أن يصادر المحكمة فيما اطاعت إليه وعولت فيه على الأدلة الساندة التي أوردتها ، فما يقوله المتهم من أن المحكمة لم تأخذ بخلقه عن هلاك الدابطين المحجوزين من قبل اليوم المحدد للبيع ، ولحملها الشهاداتين اللتين قدمهما إلى المحكمة تحيدان ذلك ، مردود بما أثبتته المحكمة من أن أوصاف الدابطين المينة بالشهادتين لا تتفق وتلك الأوصاف المينة في مضمر المجز .

(الجن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٦٢)

٥٣ - سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف القصد الجنائي والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستجبه من وقائع الدعوى وظروفها

مدام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأخر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرته القانون - فلذا استند الحكم على سبق الإصرار بقوله : « أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحها المحكمة تفصيلاً ، ومن حاجة للمتهم الملحة إلى المال وجهه واستدائته من أمه وغيرها وبظرفه في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أماته وشرف وقيته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير .

٤٧ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثاني ( طيب ) بقوله « أنه طلب إلى الممرضة والتورجى أن يتفم له جنبا موضوعيا بنسبة ١٪ دون أن يبين هذا المخضر ودون أن يطلع على الزوجية التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخضر الذي يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حققت بها المجنى عليها حقوق إلى أكثر من ضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخضر ليخبره هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تعززه بأن حق المجنى عليها بطول « البروتوكالين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسمت وماتت » - فإن ما أوردته المحكمة من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يعني من أن يستوتق من نوع المخضر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخضر قد أعد من موظف قتي مختص وأودع غرفة العمليات ، فانه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تنرم المحكمة بالرد عليه ، بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها ادعائه ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المشلول بما يفيد أنه وقد حل محل اختصاصي التخدير ، فانه يعمل التزاماته ومنها الاستئذان من نوع المخضر .

(الجن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٤٨ - للقاضي أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها ما يفيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ، ما دام ما استخلصه سابقا متفقا مع الأدلة المطروحة وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق ، مما يصح أن يوصف بأنه قضاء يعلم القاضي .

(الجن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦٩)

٤٩ - وجود نقص والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الانجراف في المخضر ، مادامت المحكمة

٥٦ - للمحكمة أن تعزل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتعريفات الشريعة باعتبارها بمنزلة لما ساقته من أدلة ملزمة أيا كانت مطروحة على بساط البحث .

(الجنرل ١٤٩ لسنة ٣٠ قجلة ١٠/٢/١٩٦٠ ص ١١١٦٠٢)

٥٧ - لا سبيل إلى مصادرة محكمة الموضوع في اقتناعها بالأدلة التي اطاعت إليها ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها بشأن إثبات نوع السلاح وصلاحية للاستعمال ، سواء في ذلك أن يكون تقرير نفس السلاح المقصود تقريراً فنياً ، أو محضراً حرره مأمور ضبط القضاء الذي تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض .

(الجنرل ١٢٩٩ لسنة ٣٠ قجلة ١٤/١١/١٩٦٠ ص ١١٨٢٢)

٥٨ - متى ينت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائلة اتقن بها وجدها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(الجنرل ١٣٠٨ لسنة ٣٠ قجلة ١٥/١١/١٩٦٠ ص ١١٦٩٦)

٥٩ - علاقة البينة في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المنوية بما يجب عليه أن يوقفه من النتائج المأثورة لفعله إذا أتاه عدا أو خروجه فيما يرتكبه يبطئه عن دائرة البصر بالمواقب الصادرة لسلوكه والتصون من أن يلحق علة ضرراً بالنظر ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يمتنع - لقاضي الموضوع تقديرها - ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاهاً في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه - فإذا كان الحكم قد دلت بأدلة مؤيدة على اتصال فعل المتهم بوصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالمسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الجنرل ١٢٦١ لسنة ٣٠ قجلة ١٣/١٢/١٩٦٠ ص ١١٠٤٥)

(الجنرل ١٣٣٢ لسنة ٣٨ قجلة ٢٧/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٩١٠)

#### الفرع الثاني - تغيير العقول

٦٠ - تحديد التاريخ الذي تمت فيه الجريمة لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطاعت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالبطشة .

(الجنرل ١٢٥٤ لسنة ٣٥ قجلة ٢٠/٢/١٩٥٩ ص ١١٥٥٥)

(الجنرل ١٢٢٢ لسنة ٣٩ قجلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٩١٠)

من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فانها تضمن عليه يعطى هذا المال ما لها من مئاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك - فضاق ذرعاً بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الأجزاء عليها ، ولا مخلص لها هو فيه إلا أن يتخلص منها فيخرجها في الوقت وفي أمورها ويأخذ ما لديها ، فغير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أفلقت بأبها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بضه فذهب يرب جريته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه ولا لأخها - الذي لقيه بمصادفة - شيئاً عن نواياها لها لأنه أعد للأمر عهده وسلك سبيل التضييق في ذهابها إليها وفي الوصول إليها وفي كيفية تعلقها ، بل دير أمر كيفية إخفاء أثار جريته ، بما يقطع كله في أنه انما فكر وصمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافق معه سبق الإصرار - فان ما استلضعت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الإصرار يكون استخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون

(الجنرل ١٠٩٦ لسنة ٢٩ قجلة ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠٨٩٦)

٥٤ - إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً ، كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استلضعت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استلضعت أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - القاتل والمجبرة - وهي وسائل على الصورة التي أوردتها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلاً - فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنئ عليهما أو عدم ضبط الأسائل التي استعملت في الحادث .

(الجنرل ١٣٣٧ لسنة ٢٩ قجلة ٣١/٥/١٩٦٠ ص ١١٥٢١)

٥٥ - تقدير جدية التعريفات وما إذا كانت تتصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفائتها لإصدار الأمر بالتحقيق هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - فتى كانت المحكمة قد اتقنت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التحقيق وكفائتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على صحتها في هذا الشأن فلا مقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الجنرل ١١١ لسنة ٣٠ - جلة ١٣/١٢/١٩٦٠ ص ١١٥٤٨)



مقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير مألحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها.  
(المنذر رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق/١٦/١٩٥٧/٨ ص ٢٢٦)  
(المنذر رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ٥٢٨)

٦٦ - أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، إلا أنه لا يرد على ذلك قيود منها أن يدلل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى ما رتب عليها لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تضلل .  
(المنذر رقم ١١٠ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٥٧/٨ ص ٢٥٢)

٦٧ - حضور المتهم إلى مكان الحركة حاملاً سلاحاً لا يستلزم حتماً القول بأنه هو الذي بدأ بإطلاق النار . وإن كان متنبهاً للاعتداء لا الدفاع .  
(المنذر رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٥٧/٨ ص ٣١٢)

٦٨ - أن ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اتهمت للأسباب التي يثبتها في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى أن اليار الناري انطلق في الهواء من القرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه أية التقل .  
(المنذر رقم ٨٣٣ لسنة ٢٧ ق - ٢٨/١٠/١٩٥٧/٨ ص ٨٢١)

٦٩ - البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة التصفد أمر موكل إلى محكمة الموضوع تحصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .  
(المنذر رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق/١١/١٩٥٧/٨ ص ٩١٠)

٧٠ - أن التحقق من حالة المتهم الصغير الإجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون مقب عليها وإن تضمن عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بوظفي وزارة الشؤون الإجتماعية وغيرهم .  
(المنذر رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٥٧/٨ ص ١٠٥)

٧١ - متى كان الفصل للملأ الذي قاربه المتهم هو مباغتة المجنى عليها بوضع يدها الممدودة على قلبه من خارج اللأيس ، فإن هذا الفصل هو ما يفتش حياء المجنى عليها

٦١ - ليس لازماً أن يكون استئلال المحكمة على القصد الخاص من إحراز المأدة المخفرة مصدره الدليل الذي يقدمه المتهم المرز بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستفي المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو مستنبته من عناصر وظروف تحصل لاتجاهه .  
(المنذر رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ ق/١٦/١٩٥٦/٧ ص ٥٧٥)

٦٢ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملية بهذا الدليل المأما شاملاً يهي لها أن تحسمه التحصيل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا يجيد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساده . فإن هذا الحكم يكون ميباً بما يستوجب قصه .  
(المنذر رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق/١٦/١٩٥٦/٧ ص ٥٨٥)

٦٣ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يعمل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كنف والده ويقيم من ذلك مسئولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم يتم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه ، أو إلى أن يفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للولد تقوم على قرنة الإخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معاً ، على أن هذه المسئولية المفترضة يمكن إثبات عكسها وعبه ذلك يقع على كامل المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مسئولية طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لايد واقفاً ولوقام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .  
(المنذر رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق/١٤/١٩٥٦/٧ ص ٧١٨)

٦٤ - أخضت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية على غرفة الاتهام سلطة تحصيل الأدلة وتقديرها والموازنة بين جاب الاتبات والنفي من غير أن تكون سلطاتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيرهه .  
(المنذر رقم ١٤٣٣ لسنة ٢٦ ق/٢٩/١٩٥٧/٨ ص ١٠٢٥)

٦٥ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتقييمها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لتقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون

٧٧ - لا تريب على المحكمة في أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة ، وأن تثبت مع ذلك أدانة المتهم عنها على أي صورة من الصور التي افترضتها (الفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٦ ص ١٠٠ ص ٧٢)

٧٨ - شاكاة كمية المخسّر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي يتم في تقدير محكمة الموضوع .  
(الفرن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٦ ص ١٠٠ ص ١٨٩)

٧٩ - لا تحبل المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة فإذا كان الطاعن لا يدعون أن القصل المخطوف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وانسا اقتصروا على القول بعدم الإطّئان إلى أقواله لضعفه وجواز التأثير عليه ، فإن ذلك القول منهم يكون غير مقبول (الفرن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٦ ص ١٠٠ ص ١٩٢)

٨٠ - يكفي لتكوين جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، ومساءلة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .  
(الفرن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٧٢/٢٩ ص ١٠٠ ص ١٩٤)

٨١ - مسألة رضاه المجنى عليها أو عدم رضاها - في جريمة المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طلباً أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما اتبني إليه الحكم فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : > ٠٠٠ أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن ائددام رضاه المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر منهم من أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلاً عن أنها سمحت له برضائها الدخول لمسكنها والبطوس بصحبتهما ٠٠٠ ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المجنى عليها من قولها بمحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفصل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الصلة التي كان يرمي إليها ٠٠٠ فلا ما أثبتت الحكم ينطوي على رضاه المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل مثله .

(الفرن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٧٢/٢٩ ص ١٠٠ ص ٨٢٤)

المرضى وقد استقال إلى جسما ويبلغ درجة من الضعف يتوافر بها الركن المادي لنيابة هناك العرض .  
(الفرن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٧٢/٢٦ ص ١٠٠ ص ٢٩٨)

٧٢ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع القرعة لكي يستعاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .  
(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٨ ص ١٠٠ ص ٤٢٨)

٧٣ - للمحكمة الجنائية في تعديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تتهدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقاً للهدف الذي هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجاعة متى كان ذلك مستنداً إلى أساس من الواقع الذي رآته في الدعوى وقامت الدليل عليه .  
(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٧٢/٢٦ ص ١٠٠ ص ٥٠٥)

٧٤ - أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الغشاع الشرعي أو انتقامها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا عقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها .  
(الفرن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٦ ص ١٠٠ ص ١٩٢)

٧٥ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة إجراءات التحريز بشرط أن يكون تقديرها مبنياً على استدلال سائق - فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جملة لأن يستخلص منه أن حوز العينة التي أخذت هو عينه العرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزنها ووصفها اختلافاً يينا لا يكفي في تبرره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن ما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبني على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون معيباً بما يجب قضاؤه .  
(الفرن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٨ ص ١٠٠ ص ٨٥٥)  
(الفرن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٧٢/٢٩ ص ١٠٠ ص ١٩٦)

٧٦ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالواقع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بضمومها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليطمح أن كان من الأمور التي يوجب التساوق عقوبة على التبليغ عنها كذا أم لا .

(الفرن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧٢/٢٨ ص ١٠٠ ص ١١٢٦)

راجع: تحقيق (الاعتذار ١٠٢)

### الفرع الثالث - مسافة الأدلة

٨٢ - أن الاعتراف يجب ألا يؤول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد الإكراه كاللنا ما كان قهراً ، ومن ثم فانه يجب على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالمتهم أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند اليه في التحقيقات والذي استلقت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تغذية من رجال البوليس بأن تبث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فانه هي تكلف عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الإدعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فان حكمها يكون ناقصاً متيناً قهراً ، ولا ينشئ في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساففة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمة ، وليس من المستطاع مع مجاه في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(الفرن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨٨٨ ق. ٢٨٨٨/١٢/٢٦ - ١٠١٧ ص. ٩٥٠)

٨٣ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات المعوى - اذ الأدلة في المواد الجنائية متساففة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل يمينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة - بل يكفي أن تكون الأدلة في مجملها كوحدة مؤيدة الى ما قصده الحكم منها ، ومتتجة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق. ٣٠ - ١١٠٩٦٠/١١/١٥ - ٧٩٦ ص. ٩٥٠)  
(والفرن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٠ ق. ٣٠ - ١١٠٩٦٠/١٠/٣١ م. ١٩٦٠)

### الفصل الثاني

#### الاعتراف والاقرار

#### الفرع الأول - الاعتراف اللاحق لتفتيش أو قبض بطل

٨٤ - لا يجوز للمتهم من الظن بطلان التفتيش اذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل

خلاف الدليل الذي أسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة بإخراجه للامعة المضرة .

(الفرن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق. ٢٥ - ١٩٥٦/١/٤ - ١٥٧ ص. ٩٢٨)  
(والفرن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق. ٢٧ - ١٩٥٧/٤/٢٩ - ١٢٨ ص. ٩٢٨)  
(والفرن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق. ٢٨ - ١٩٥٨/٦/٩ - ١٢٨ ص. ٩٢٨)

٨٥ - من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التدبير ، أن تصول على اعتراف للمتهم أمام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استقرت صحته واطمأنت اليه لاعتبارات ساففة .

(الفرن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٦ ق. ٢٦ - ١٩٥٦/٣/٢٦ - ١٤٦ ص. ٩٢٨)

٨٦ - بطلان التفتيش لا يؤول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الاتبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم ببيعته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(الفرن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ ق. ٢٦ - ١٩٥٦/١٠/٨ - ١٠١٣ ص. ٩٢٨)  
(الفرن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق. ٢٧ - ١٩٥٧/٥/٦ - ٨٥٠ ص. ٩٢٨)  
(الفرن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق. ٢٨ - ١٩٥٨/٥/٥ - ٩٥٠ ص. ٩٢٨)

٨٧ - متى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائي حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرمة الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقاب رجال الضبطه

(الفرن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق. ٢٧ - ١٩٥٧/٦/١٩ - ٨٥٠ ص. ٩٢٨)

٨٨ - متى كانت المحكمة قد عرفت أيضاً فيما عرفت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلالها عنها فان الحكم يكون ميبساً .

(الفرن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق. ٢٧ - ١٩٥٧/١٠/٨ - ٧٦٥ ص. ٩٢٨)

٨٩ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وقتها لما أثبت بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير اوتاب في أمر المتهم حين وآء بمرية القطار يسير في مرمرها ويحتك بالركاب فأعرض سبيله ومنعه من السفر طالباً اليه النزول من القطار فلما رفض جذبته الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكبح الضابط القضائي أخذ يستصقه ولما يش منه رجاء في أن يأخذ ما به ورضى سبيله فلما استوضحه الصول

٩٣ - لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم ما يشوبه والمبادئ إليه نفسه - أن يأخذ به في ادانته للمتهم المتعرف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة قاضي الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض .

(الفرن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧١٩)

٩٤ - تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفضل فيها .

(الفرن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٨/٢/١٩٥٦ ص ٧١٩)

٩٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية - بوصفه طريقا من طرق الاستدلال ، هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيته وقيمتها في الإثبات ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

(الفرن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧٠٠)

٩٦ - إذا أخضعت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس وامشأت الى صفته ومطابقتها لحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تترتب عليها في ذلك .

(الفرن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧٨٤)

٩٧ - لا يستبر تعريض المتهم في مكنون سره والافشاء بذات نفسه وجهها للعلن على الدليل المستمد من اعترافه طوعية واختيارا .

(الفرن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٢/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٩)

٩٨ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف برواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شؤون محكمة الموضوع قدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تمتد في حكمها عليه رغم المدلول عنه .

(الفرن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ١٠٠٩)

٩٩ - متى كان الحكم حين قضى بقبول الدفيع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من اجراءات وبراعة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم ببطئة المحاكمة من حيازته للبلية التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الاجراءات التي قضى ببطلانها فانه يكون قاصرا .

عما يحمله أفضى إليه أنه مخدر فاعتاده لكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فشر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الرب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال التفتيش عليه إلا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت التفتيش عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لمصوله في غير الأحوال التي يميزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا التفتيش الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن التفتيش الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما ينشأ على الباطل فهو باطل .

(الفرن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٠٠)

٩٥ - لا تترتب على المحكمة أن هي عولت بصفة أصلية في ادانة المتهم على اعترافه الصادر منه أمام النيابة وفي الجلسة وانضمت منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش على أساس أنه لم يقله متأثرا بإجراء التفتيش المدعى ببطلانه ولا محصل لتسكي المتهم فيما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن واقعة القاء المخدر وأن اللغافة التي عثر عليها هي بذاتها التي ألقاها - إذ أن الاستدلال بأقوالهم انساب انصب على الوقائع التي شاهدها بأنفسهم فذكرها الحكم تأييدا لهذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل أساسي لصدوره من المتهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم .

(الفرن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/٤/١٩٦٠ ص ٢٢٨)

### الفرع الثاني - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف

٩١ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تحول على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطاعت إليه وعلى الرغم من انكاره أمامها ببطئة المحاكمة .

(الفرن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٤/١/١٩٥٦ ص ٧٠٤)

٩٢ - إذا دانت المحكمة متها أخذا باعترافه واستنادا الى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فانها تكون قد استعملت خطأ مقرا لها بالمادة ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٠٤)

١٠٥ - متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القمع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شذوثة للواقعة يساع شاهد الأليات في الدعوى ، الذي تسلك الطعن بسببه ، فإن الحكم يكون مشوباً بطلان في الاجراءات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨٥٩)

١٠٦ - متوالت الحكم في حق المتهم أنه اشترى الأسلحة المسروقة التي وجبت في حيازته ، وأنه أقر بذلك ، فقد تمحق ركن الحيازة على ما هو معروف به في القانون .

(الفرن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٦/١ ص ٨٥٧)

١٠٧ - تقدير الدليل المستند من اعتراف المتهم في التحقيق الاداري هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

(الفرن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٦/١٧ ص ٨٥٧)

١٠٨ - متى كان دخول رئيس مكتب المغفلات ومعه قوة كبيرة الى منزل التهمة مشروعا ، وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتنشيط يضع ساعات وفي وقت كلف مكتولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بقوله أنه تولد عنه نوع اكرام يستل فيها تملك التهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(الفرن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩٥١)

١٠٩ - متى كان الحكم قد استند في الادانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكرام وأنه لم يشرفه تلقائيا - وهو دفاع جوهري - كان يجب على المحكمة أن تتحققه لتبين مدى صحت وأن تعني بأن تضمن حكمها وما عليه - فإن الحكم يكون مشوباً بالنقص .

(الفرن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٨/٢/٨ ص ٩٥١)

١١٠ - اذا كان الحكم اذ عرض لدفاع الطعن بشأن بطلان اقرار المتهمين الثاني والثالث عليه ونفى وقوع اكرام أو تخفيف من رجال البوليس طبعها قد استند في ذلك الى التقرير الطبي الشرعي والى مطابقة نصوص اقرارها لما استظهره المحكمة من وقائع الدعوى وملابسها ، وإلى تزايد المتهمين المذكورين لهذه الاقوال في مراحل التحقيق

ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بحتويات هذه العملية فإن ذلك مما كان يتبين منه على المحكمة اني تقول كلمتها فيه .

(الفرن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٢/٢١ ص ٧٨٤٧)  
(الفرن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٦/٢/١٧ ص ١٠٢٤)

١٠٠ - اعتراف المتهم أمام المحكمة بإحدى التهم المستندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لبقية التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجعتها .

(الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨٥٠)

١٠١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فإن اغفال الحكم الرد على الدفح بطلان التنشيط لا يؤثر في سلامته .

(الفرن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٨٥٧)

١٠٢ - الاعتراف الذي يحول عليه يجب ان يكون اختياريا - ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكتفى بالذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتطلل المتر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقا للقانون .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨٥٨)

١٠٣ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تنشيط باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التنشيط وما نتج عنها هو من شؤون محكمة الموضوع تقديره حسبما يكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام قس الضابط الذي أجرى التنشيط الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

(الفرن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٥/٢٦ ص ٨٤٦)

١٠٤ - متى كانت المحكمة قد فالت المتهم في جريمة اختلاس أشياء مسجونة أخذا باعترافه ببيع المصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فانه تكون قد استعملت حقا مقررا في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨٥٠)

١١٤ - اعتراف المتهم ويثبت كيفية صغوره واليوأث عليه وتقدير وقامه هو أمر موضوعي ، فلا يقبل منه آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن دم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩/٢٩ ١٩٥٩ م. ١٠١ ص ٧٠١)

١١٥ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الإكراه القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

(الفرن دم ٩٧٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/١٢ ١٩٥٩ م. ١٠١ ص ٧٨٦)

١١٦ - لا يعيب الحكم أنه عول في ادانة المتهم على اقراره في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في المحجوز دون أن تسمح له المحكمة ، ذلك لأنه من حقها أن تتروء لحكمها من أدلة الدعوى بما تطعن اليه ما دام أن الدليل له أصله الثابت في الأوراق وكان مطروحا على بساط البحث بالجلسة .

(الفرن دم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق. جلة ٨/٢٩ ١٩٦٠ م. ١١٦ ص ٢١٢)

١١٧ - تقدير الدليل المستند من اعتراف المتهم موكول الى محكمة الموضوع - فتمس الحمايات اليه ، وكان نصا في اعتراف المتهم الجرمية ، ولم يكن وليد إكراه فلا مقب عليها في ذلك .

(الفرن دم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٠/٥/١٩٦٠ م. ١١٦ ص ٤٤١)

١١٨ - لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد إكراه أو تضيق .

(الفرن دم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق. جلة ١١/١٧ ١٩٦٠ م. ١١٦ ص ٧٥٦)

١١٩ - خطأ الحكم في سرد بواطن اعتراف المتهم والظروف التي حلت عليه لا يؤثر في منط الحكم والنتيجة التي انتهى اليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات .

(الفرن دم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق. جلة ١١/١٥ ١٩٦٠ م. ١١٦ ص ٧٩٦)

١٢٠ - لا تلزم المحكمة في إعطائها باعتراف المتهم بنصه وظاهره - بل أن لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزيه الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .

(الفرن دم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق. جلة ١١/١٥ ١٩٦٠ م. ١١٦ ص ٩٦٦)

وأمام النيابة ، فاذ ما انتهى اليه الحكم من عدم وقوع تضيق على المتهم يكون مبنيا على استخلاص سائق من وقائع الدعوى وليس تمة تراض بين ما آتت الحكم فلا من التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهم لأمر عارض وبين ما انتهى اليه ما دام أنه لم يتم دليل على التضيق .

(الفرن دم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ١١/١٨ ١٩٥٨ م. ٥٩ ص ٩٦٥)

١١١ - أن الاعتراف يجب ألا يحول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كأنما ما كان قدوره ، ومن ثم فانه يتبين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالتهمة أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المستند اليه في التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تضيق من رجال البوليس بأن تبحت هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فاذ هي تكفلت عن ذلك واكتفت بقولها أن هذا الإدعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فاذ حكمها يكون قاصرا متينا فقهه ، ولا ينبغي في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساوية والمحاكمة تكون عقيدتها منها مجتعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(الفرن دم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/٢٨ ١٩٥٨ م. ٩٦ ص ١٠١٧)

١١٢ - ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة المستندة اليه فاعترف بها ما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى الحمايات اليه المحكمة .

(الفرن دم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ١١/١٢ ١٩٥٩ م. ١٠ ص ١٥)

١١٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتي الميلاد - قد استند الى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة بها وما ثبت من تزوير التوقيين المستويين الى قارب المدة والقابلة دون أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور هذين التوقيين - اما بنفسه أو بواسطة غيره - فانه يكون قاصرا قصورا يبيح بما يستوجب فقهه .

(الفرن دم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢/٢٤ ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٢٤٥)

### الفرع الثالث - الإقرار في اللوائح الجنائية

١٢١ - لم يتعرض القانون الجنائي بخصوص صراحة لتنظيم الإقرار ويلائم مواضع بطلانه - كما هو الحال في القانون المدني - إلا أن الإقرار يتبعه - القضائي وغير القضائي بوصفه طرفاً من طرق الإثبات - لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائماً على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائماً لمحكمة الموضوع .  
(الفرن رقم ١٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٣/١٩٥٧ . ٨٣ . ٢٨٨)

### الفصل الثالث

#### الأوراق

#### الفرع الأول - حجية الأوراق بوجه عام

١٢٢ - محضر الجلسة يعتبر حجة بناءً على ما ثبت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الظن بالتزوير .  
(الفرن رقم ٢١ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٣/١٩٥٧ . ٧٣ . ٢٥٤)  
١٢٣ - الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي التي ثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي هذا الميعاد على صدوره فلا عبرة في هذا المقام بما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم يفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفترة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .  
(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٦ . ٧٣ . ٥١٧)

١٢٤ - الرافض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالظن في حق موقف مع علم مقدمها بأنها يحكم الضرورة تداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فضلاً بتداولها بين أيدي مختلفة .

(الفرن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٧ . ٨٣ . ١١٢٢)

١٢٥ - متى كانت العبارة التي اعتبرها المحكمة قذفاً وسباً ، قد أوردتها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي

يسب بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأrsالها ، فإن دليل الجريمة يكون بلا حاجة إلى سماع شهادة للمجنى عليه .  
(الفرن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٧ . ٨٣ . ١٢٢)

١٢٦ - لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة تمسكاً بمضمونها ، قرينة مؤيدة لأدلة الإثبات القائمة ضده ولو لم يكن موقفاً عليها منه .  
(الفرن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٧ . ٨٣ . ٢٤٧)

١٢٧ - الشهادة المرفوعة لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبطلت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة التفتيش أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(الفرن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٧ . ٨٣ . ٤٢٢)

١٢٨ - متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموصفة أسماؤهم بالحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أي أثر مرب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي أسفر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع بطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٨ . ٩٣ . ٢٣٠)

١٢٩ - الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره هي الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رضا عن مضي ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ . ٩٣ . ٦٤٤)

١٣٠ - إن مفاد نص المادتين ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في الميعاد القانوني إنما هي الشهادة التي ثبتت أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه فلم يجده به فلذا هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم

الإضاحات ويجبروا جميع التعريفات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يملكون بها أية كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتسكين من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قسود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها هذه الواجبات في الوقت ذاته الذي يباشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المظاهر الواجبة على أولئك المأمورين تعبرها بما وصل إليه بعضهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرًا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المظاهر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقق أمامها بالبطلة .

(الفرن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق . جملة ١/٥ ١٩٥٩ . ١٠ ص . ٥)

١٣٥ - إذا كان دفاع الطاعن يقوم على أنه سلم المجني عليه الأتعاب التي استلمها من الموكليين ، وطلب من المحكمة الاستئنافية ضم أجنحة المكتب عن سنة معينة ، وقال « أنه ثابت فيها كل شيء » ، وكان هذا الطلب من الطبابت الجهرية لتلقيه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها ، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل اكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإن حكمها يكون مشوبًا بالقصور ما يبيح ووجوب قضاؤه .

(الفرن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٨ ق . جملة ١/٢ ١٩٥٩ . ١٠ ص . ٢٢)

١٣٦ - إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واضعت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتلحه رئيسها وكانها بالتوقيع عليه - فاكسب بذلك حجية لا يعل منها للمحكمة أن تطرحه وتعتد في قضائها على ما سمت هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكملًا لمحضر البطلة إلا في إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فإن الحكم إذ قضى في جريمة - علم تنفيذ المتيقن قرار الهمم الصادر اليهم من لجنة الشئون النسبية القائمة على أعمال التنظيم - بإنهاء الهمم استنادًا إلى ما سمت المحكمة الاستئنافية من أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يشي خطرًا من مرقاه الدور الأرضي للمنزل بعد أن علم المتيقن الدورين الملويين وهو عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية على لسان هذا الشاهد - إذ قضى الحكم بذلك يكون مشوبًا بظلم الاستناد مما يبيح منه قضاؤه .

(الفرن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ ق . جملة ٢/٢ ١٩٥٩ . ١٠ ص . ١٦٢)

في المبدأ فإن علمه لا يكون مقبولًا لأن الأمر في ذلك ليس بسلم ختم الحكم في مبادئ معين بل هو بسلم تمكنه من الإطلاع عليه فيستنى له تقديم أسبابه في المبدأ وإذا فلا يجوز للطاعن أن يتسكك بما جاء في إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في مبادئ معين .

(الفرن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق . جملة ١/٧ ١٩٥٨ . ٩ ص . ٧٥٨)

١٣٧ - إذا كانت النيابة لا تدعى في علمها ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلل أوراق الدعوى من استمارة قيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قصب سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من المحكمة الدورية الأولى التأجيل لتقديمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما اكتفت بطلب « الحكم بالطلبات » فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها يكون صحيحًا في القانون .

(الفرن رقم ١٠١٧ لسنة ٢٨ ق . جملة ١/٢ ١٩٥٨ . ٩ ص . ٨٢٦)

١٣٨ - أفراد محضر بالتحقيق ليس يلزم لصحته ، ولا يترتب على مخالفته البطلان .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق . جملة ١/٢ ١٩٥٨ . ٩ ص . ١٠٦٤)

١٣٩ - إن المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحضر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب إعلانه إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنًا معه من أقاربه أو أسياره ، فإذا لم يجد منهم أحدًا أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لأموال القسم أو البشير أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في داره ، كما أوجبت على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابًا موصى عليه يفيد فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعليه أيضًا أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصوره ، فإذا كان الحكم - في جريمة اختلاس أشياء معجوز عليها قضائيًا - قد خلا مما يفيد أن هذه الإجراءات قد اتبعت ، كان للمحكمة إذ عدت الإعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحًا وأسست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد أخفأت خطأ يجب حكما بما يستوجب قضاؤه .

(الفرن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ ق . جملة ١/٢ ١٩٥٨ . ٩ ص . ١٠٨٧)

١٣٤ - من الواجبات المفروضة قانونًا على مأموري الضبط القضائي وعلى موعدهم أن يحصلوا على جميع



١٤١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة السلية التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون .

(العدد ١٤٣٨ لسنة ٢٩ ق. جلد ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٨١)

١٤٢ - الشهادة السلية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى نهاية ساعات العمل - لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك، لأن تحديد مياد العمل في أقاليم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقاليم يستع على أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد .

(العدد ١٢٣٨ لسنة ٢٩ ق. جلد ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٨١)

١٤٣ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي يفرضها الشارع عليهم أداؤها يقتضي المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المظاهر إلى النيابة العامة لتكون عنصرًا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد في هذه المظاهر ما دامت قد عرفت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالبطلة .

(العدد ١٢٣٧ لسنة ٢٩ ق. جلد ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١١ ص ٩٢١)

١٤٤ - مجرد شك المحكمة في مصحفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردتها الحكم - لا يصلح لاستبعادها، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تحقق من كون السابقة المتهمة أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

(العدد ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق. جلد ١٢/٧ - ١٩٦٠ م. ١١ ص ٩٢٢)

١٤٥ - رئيس النيابة حق تلب عضو في دائرته لقيام بسبل عضو آخر بذلك الدائرة عند الضرورة على نص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المناهضة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا التنب يكفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التنب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الأذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره متنبًا للقيام بأعمال نيابة أخرى، فإن هذا الذي أثبت يكفي لاعتبار الأذن صحيحًا صادرًا من مملك أصدره قانونًا، ومن ثم يكون سليمًا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لفسخ دفتر الانتخاب بالنيابة الكلية .

(العدد ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق. جلد ١٢/٧ - ١٩٦٠ م. ١١ ص ٩٢٢)

١٣٧ - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر التنب الصادر من المنسوب الأصل مادام أمر النيابة بالتنب ثابتًا بالكتابة لأن من يعرى التفتيش في هذه الحالة إنما يعبره باسم النيابة العامة للأمر لا باسم من لديه له - فإذا كان الثابت أن مأموري الضبطية القضائية الذي تدبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن يشطب غيره من رجال الضبطية القضائية لأجرائه - فإنه قضاء المحكمة بيلال التفتيش على أساس عدم إثبات التنب الصادر من المنسوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(العدد ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق. جلد ٢/٩ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ١٦٧)

١٣٨ - إن الطلب الذي تقدم به الدفاع عن التهم بشأن ضم الحريات المصوبة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الضمة المقررة عليها - يعد طلبًا هامًا لتلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية، فكان يتعين على المحكمة اجابتها لإظهار وجه الحق في الدعوى، ولا يقبل من المحكمة تليل رفض اجابتها تليلًا يعد تسليمًا مقصودًا نتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء في أمر لم يعرض لتظلمها بما يجب الحكم بالقصور ويجبر محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقرار برأي في شأن ما أثاره التهم في ملتمس من خلا في تطبيق القانون وفي تأويله .

(العدد ١٩٢ لسنة ٢٩ ق. جلد ٢/٩ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٢٤٤)

(والعدد ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق. جلد ٢/٩ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٢٤٤)

١٣٩ - لا تعدو الشهادة المرضية أن تكون دليلًا من أدلة الدعوى تفضع في تقديرها محكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة العلمية التي استند إليها التهم في تبرير عقده في التخلف عن الاستئناف في الميعاد - ولم تعمل عليها للأسباب السائفة التي أوردتها في حدود سلطاتها التقديرية - فالجبل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

(العدد ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق. جلد ٢/٩ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٤٨)

١٤٠ - لا يجب الحكم بتحويله على واقعة خلطت متى كان مشتتًا على أدلة أخرى كافية بذاتها لإقامة الحكم في شأن عدم احتماله للشهادة المرضية التي قدمها التهم .

(العدد ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق. جلد ٢/٩ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٤٨)

المادة أن هو الا استمراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة سوء أو خطأ تثار به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد ونشيت فيه الحقيقة التي تضمنها الإعلام الشرعي الصحيح .

(العدد رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق. جلد ٥/١٩٥٨ . ٩ ص. ١٦١ ص)

١٥١ - أن الواجب يقتضي بأن يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي قائما في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بقاها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات .

(العدد رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق. جلد ٢/١٩٥٨ . ٩ ص. ١٦٣ ص)

١٥٢ - مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير القرعية أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطلعوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير القرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية اجراءاتها .

(العدد رقم ٨٧ لسنة ٢٩ ق. جلد ٦/١٩٦٠ . ١١ ص. ٦٠٠ ص)

١٥٣ - لم تنظم المضاهة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في خصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهة التي أجراها خبير المخطوط بين استكتاب المبنى عليها الذي تم أمام الموقى القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق المزورة - صحيحة ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطاعت الى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المبنى عليها أمام الموقى القضائي .

(العدد رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٩ ق. جلد ١٢/١٩٦٠ . ١١ ص. ٨٩١ ص)

#### الفرع الثالث - أوراق ذات حجية خاصة

أوراق العلم وأسبابه :

١٥٤ - ثبتت التأثير بجدول النيابة بحصول الاستئناف يعتبر دليلا على التزوير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

(العدد رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق. جلد ٩/١٩٥٨ . ٩ ص. ١٠٦٠ ص)

١٤٦ - الشهادة السلبية التي تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية هي الشهادة التي يحررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تثبت عدم إيداع الحكم في خلال تلك المدة - فلذا كانت الشهادة التي يستد إليها الطاعن هي اشارة من وكيل نيابة على كتاب لجهة معينة بأن القضية لم ترد بعد ، فإن هذه الاشارة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون ولا تثنى عنها .

(العدد رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق. جلد ٢/١٩٦٠ . ١١ ص. ١٣١ ص)

١٤٧ - لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن بالتفتيش - فانه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة - وفي حالة الاستعجال قد يكون ابلاغه بالمسرة أو بريقة أو غير ذلك من وسائل الاتصال ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المتدرب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق - وهي بطبيعتها تقتضي السرعة ، وانما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بضوى الاذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(العدد رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٩ ق. جلد ١٠/١٩٦٠ . ١١ ص. ٧٣ ص)

١٤٨ - اثبات ساعة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمرقة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه - وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل هاد أجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتغاله على ساعة صدوره .

(العدد رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٩ ق. جلد ٢/١٩٦٠ . ١١ ص. ٩٣٣ ص)

#### الفرع الثاني - الادعاء بالتزوير

١٤٩ - ان التهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المعلقة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يملك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرته الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالطالبة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(العدد رقم ١١٥٠ لسنة ٢٧ ق. جلد ٣/١٩٥٨ . ٩ ص. ٢٥٣ ص)

١٥٠ - اذا كانت التهمة المنسوبة للتهم هي التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انطبقت في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه

منها يكون غير مقبول شكلا ، ولا ينير من ذلك أن تكون الأسباب قد أُرقت بأوراق الملن بعد موافقة المحامي العام على التتير بالملن في اليوم الذي قررت بالملن فيه لأن هذا لا يدل بحد ذاته على حصول تقديم الأسباب إلى قلم الكتاب في الميعاد لظهورها مما يدل على ذلك .

(العدد ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢/١٩٦٠ ص. ١١٣١)  
(والعدد ١٥٣٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٥/١٩٦٠)  
(والعدد ١٥٤٤ و ١٥٤٦ و ١٥٤٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢/١٩٦٠)  
(والعدد ١٥٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢/١٩٦٠)

#### الفرع الرابع - سلطة المحكمة في تفسير الأوراق

١٥٩ - من المقرر أن الصلح عقد ينصم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا يجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المبتداه من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقيهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ، ولا رقابة عليه فيه ما دلت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحصيل ما استخلصه منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إجراءاته كان تهدئة الخواطر وأنه لا يصلح في طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائما في القفل وتمتلكه عبارات الصلح وملازماته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعي بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحا في القانون .

(العدد ٥٩٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٩٥٩ ص. ١٠٣٨)

١٦٠ - لا يقدح في سلامة الحكم اعتياده على الخطابات المبررة بلغة أجنبية التي تبادلها المتهم والدته والتي لم يطلع عليها الدفاع ، لأن ما استخلصه منها مقصور على التلليل على حسن العلاقة بين المتهم والدته وقت تحرير تلك الخطابات ، وهي واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة المتهم .

(العدد ١٩٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٩٥٩ ص. ١٠٣٨)

١٦١ - لمحكمة الموضوع أن تفسر المعررات على ما يجازر من عباراتها إلى القهم ولا مضيق عليها في ذلك ما دلت عبارات المهرر تحتمل التفسير الذي أخذت به أو تؤيده - فإذا كان مفاد ما أثبت الحكم أن المتهم وإن وقع على القاتورة بطلب بضماع محدد منها إلا أنه لم يوقع على

١٥٥ - إذا طسأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التتير بالاستئناف من النيابة ومن المدعي المدني ووجدت فيها بحد غناء عن الإطلاع على الجدول - ما دامت قد برئت من الملن - فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قبول الاستئناف .

(العدد ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٧/١٩٥٨ ص. ١٠٩٠)

١٥٦ - التتير بالملن ما هو إلا عمل إجرائي يشاره موطن مختص بتحريره هو الكتاب المعلن لتحرير التتير به ، فتبي أثبت الكتاب رغبة الطاعن في الملن فانه يكفي لصحة التتير التوقيع عليه من الكتاب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافي إذ قضى بطلان تقرر الاستئناف استنادا إلى أنه غير موقع عليه بمضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .

(العدد ١٨٩١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢/١٩٥٩ ص. ١٠٣٨)

١٥٧ - القانون وإن لم يشترط طريقا معيناً لإثبات تقديم أسباب الملن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموقف من موطن القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع الأيات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها أصلا من واقع السجل مثبتا للإيداع أصليا فانه لهذه العملية الإجرائية من كل عبث ، يساير مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك .

(العدد ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢/١٩٦٠ ص. ١١٣١)

١٥٨ - الأصل أنه طالما أن القانون قد اشترط لصحة الملن - بوصفه عملا إجرائيا - يتم في زمان ومكان معينين ، فانه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحة التشكيلة دون تكتمل بوقائع أخرى خارجة عنه ، والمحلل عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بصحوق الإيداع ، ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لاعداد ولا يتم في هذا الخصوص - فإذا كانت النيابة العامة وإن قررت بالملن في الميعاد القانوني بإشهاد رسمي في قلم الكتاب ، إلا أنها لم تراع في تقديم أسباب طعنها الأصول المعتادة المثبتة لصحوق الإيداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بصحوقه في التاريخ الذي قالت به ، فإن الملن

فيما يشهده حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن في قيام المسامح الأدبي وحده ما يكفي لجواز الإثبات بالبينة .  
(الفرن دم ٧٧٧ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ١٠١)

١٦٦ - كشوف الحساب المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال هي في حكم الدفاتر التجارية ولها قوة في الإثبات ، وكل تشييد للحقيقة في البيانات التي أعدت لإثباتها يعتبر تزويرا ، ما دامت هذه الكشوف المتلاصقة قد أعدت أصلا لإثبات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون أساسا للحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولغبط العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لغبط العمليات التي يقوم بها بينهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر فقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفا كانت أو دفاتر - تكون مما يصلح في باب الاستدلال ، فيحتاج بها كاثبات أو غيره قبل كل من ينهيه أمر هذه البيانات ، وهي هذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء ، وكل تشييد في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى إليه بحق رأي محكمة الموضوع .

(الفرن دم ٣٤ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ١٠١)

١٦٧ - ما جاء بقوانين الأحوال الشخصية من أحكام ثبوت النسب التي ترفع إلى محاكم الأحوال الشخصية إنما قصد منه الشارع أن يقبض سير الدعاوى التي ترفع إلى تلك المحاكم بضوابط محددة ، وهذه الضوابط لا تحول دون إمكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم أو غيرها بشهادات القيد على قدر ما للغاز قيد المواليد من قوة في الإثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

(الفرن دم ١٠٨٤ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ١٠١)

١٦٨ - عدم وجود الشك عند المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية - وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيد بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ، فيجوز لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما اطاعت إلى مطابقتها للأصل .

(الفرن دم ١٩٧٥ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ١١٠)

الجزء الخاص باستلام الضائع ، وأن المحكمة بعد بحث أسلوب التعامل بين الطرفين ، وأخذًا بالثابت بهذه القاطرة قد خلصت بحق - إلى أن الضائع لم يسلمها المتهم ، فإن ما يشهده المدعي بالحقوق المدنية من أن المحكمة لم تأخذ بعين الاعتبار ما هو مدون بالقاطرة بين الدليل الكتابي غير صحيح ، ويكون ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم لم يستلم الضائع التي زعم المدعي بالحقوق المدنية أنه سلمها إليه - للأسباب التي أوردتها - هو استخلاص سليم .

(الفرن دم ١١٨٣ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ١٠١)

١٦٩ - كتابة أمر التدب على ذات إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه إلى تحقيق المطعن المتهم فيه الطاعن والنسب إليه فيه تهمة إحرار المخبر .

(الفرن دم ٢٩٩٤ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ١١٠)

#### الفرع الخامس - مرقعة قواعد الإثبات الفنية

١٧٠ - متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من المخضفة بعد أن تبين من الشهادات البلية التي قدمت خطو السجلات الرسمية المعلقة لإثبات الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها ، فإنها لم تخطئ ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكون من التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعدة أو لأخرى .

(الفرن دم ١٣٧٧ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٨٠)

١٧١ - ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للظن فيها معطى الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث حيث الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها ، فلا تشييد على المحكمة أذ لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد وإثبات التتبع ، لاكتسابها من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .

(الفرن دم ١٣٢ لسنة ٢٩٩٤ - جلد ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ١٠١)

١٧٢ - تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يعول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملاستها ، ومتى أقام قضاؤه بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مقبولة إليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولا مصلحة للنهيم بعد ذلك

## الفصل الرابع

### المقدمة

#### الفرع الأول - نفي الغير

١٦٩ - للطبيب المعلن في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي نذب في الدعوى قد استعان بظاير أطباء آخرين منهم طبيب إخصالي لم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدي رأيه في الحادث على شوكها ، فليس يجب الحكم الذي يستند الي هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يعلتوا اليقين .

(الفرن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق.ج. ١/٢٨/١٩٥٧/٨٠ ص. ٨٠)

١٧٠ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع الكشف على الشبهة غير رئيسه الذي نذبت المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد طبأت الي عمله ، والى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبي على الشبهة كان بحضوره وتحت اشرافه ، وما دام تقديم الدليل موكلوا اليها .

(الفرن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق.ج. ١/٨/١٩٥٧/٨٠ ص. ٨٠)

١٧١ - متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث الماعة قد طلب « اعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الاصابة بسيطة وإزالة مستعسر من العظم لا يعتبر علة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذي أزيل من العظم يلا من التسبب اللبني » وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي ، ولكن الحكم لم يجب المتهم الي ما طلب ولم يناقش الأساس الذي بني عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسئولية المتهم ، فانه يستحق نفس الحكم .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق.ج. ٤/٢٨/١٩٥٨/٩٠ ص. ٩٠)

١٧٢ - اذا كان الحكم - في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بتريميم ظار - حين رد على طلب الطعن نذب خير هنسني للتفتق من سلامة القرار قال « ان اجابة الطلب غير مقبولة قانونا لانها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة اكرم القانون من تفتق به بتفتينه » فان هذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطعن ، لانه فضلا عما ينطوي عليه من الاخلال بحق الدفاع فان

فيه تسليلا لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لأظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(الفرن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ ق.ج. ١/٢٠/١٩٥٩/١٠ ص. ١٠)  
(والفرن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٨ ق.ج. ١/٢٠/١٩٥٩)

١٧٣ - لا يجوز للمحكمة أن تحل قسما محل الغير الفني في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - في ادانة المتهمين الي أن المجني عليه قد تكلم بمد اصابت وأفضى بأسماء الجناة الي الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجني عليه على التمييز والادراك بمد اصابت ، فانه كان يستحق على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - ، أما وهي لم تجعل فأن حكمها يكون ميبا لاخلاله بحق الدفاع مما يستحق منه نقضه .

(الفرن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢/١٧/١٩٥٩/١٠ ص. ١٠)

١٧٤ - اذا كانت المحكمة قد أقرحت الشهادة المرشحة لجرح قولها أنه من المعروف أن مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تعمرها حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهي اذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما اقترحت اليه ، فهي لم ترجع فيه الي رأي فني يقوم على أساس من العلم أو من الصحن الطبي ، فيكون الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن ميبا بما يوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢/١٦/١٩٥٩/١٠ ص. ١٠)

١٧٥ - الكشف عن كنه المائدة المضبوطة والتطلع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يمكن فيه بالرائحة ، ولا يبعد في ذلك التفتيل على العلم من تلحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفني يستقيم به قضاؤه فانه يكون ميبا متينيا نقضه .

(الفرن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢/١٤/١٩٦٠/١١ ص. ١١)

١٧٦ - لا يجوز للمحكمة أن تحل قسما محل الغير الفني في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد نقض في ادانة المتهمين على أقوال المجني عليه التي أدلى بها في التحقيق الابتدائي بمد اصابت من الجيار التاري الذي نشأ عنه اصابت بالاصابت الجسدية التي أثبتها التقرير الطبي ، وكان الدفاع قد نازع في قدرة المجني عليه على الكلام بتقل عقب اصابت ، فانه كان يستحق على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - ، أما وهي

### الفرع الثاني - اجراء المضاعفة

١٨٠ - لم يجل القانون لآليات التقليد أو التزوير طريقاً خاصاً فليس يشترط لاجراء المضاعفة أن يكون المتهم معترفاً بالعملة المأخوذة من اللص المضيوط بعهده أو البصمة الصحيحة للخصم المقتل ما دامت المحكمة قد اطاعت من الأدلة الساقطة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقّه .  
(الجن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/٢٨ - ١١٣٠ - ١١٤٨ ص)

١٨١ - لم ينظم المشرع المضاعفة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون الرفاهات في نصوص أمره يتربط على مخالفتها بالطلاق ، ومن ثم فلا محل للنهي على الحكم بأن المضاعفة لم تتم على أوراق رسمية عرقية معترف بها .  
(الجن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٤ - ١٩٥٦ - ٧٣٠ - ٧١٥ ص)

١٨٢ - متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يزداد عدد الجناة ولحدّد - يفرض أن مضاعفة البصمات التي طالب بها كدفت عن وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذه فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته المتهم الأول إليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة بغان الثقات المحكمة عن إجابة طلب المضاعفة - في واقعة هذه الدعوى - وعن الرد عليه ليس ما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يمينه .  
(الجن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠٠٨ - جلة ٨/٨ - ١٩٥٨ - ٠٩ ص - ٢٧٥ ص)

١٨٣ - لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجري عليه المضاعفة إلا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون الرفاهات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الارشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفة الطلاق .  
(الجن رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١٧ - ١١٣٠ - ١١٥٢ ص)  
(الجن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ - جلة ١١/١٧ - ١٩٥٩ - ١٠ ص)

١٨٤ - المبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع قاضي الموضوع بأن اجراء من الاجراءات صبح أو لا يصبغ أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة - فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاشتكباب التي اتهمها الغير أساساً للمضاعفة هي أوراق تؤدي هذا الرض ، وأن المضاعفة التي تمت كانت صحيحة - اطاعتها إليها المحكمة للأسباب المقبولة الواردة في تقرير الغير ، فإن ما يضاف للمتهم على الحكم من قصور يكون على غير أساس .  
(الجن رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٣ - ١١٣٠ - ١١٥٢ ص)

لم تجب التمهين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما قدم ، فإن حكمها يكون معيلاً للاخلال بحق الدفاع بما يستوجب قصفه .

(الجن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/٢٨ - ١١٣٠ - ١١٤٨ ص)

١٧٧ - إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي أجتب أن إصاية المجنى عليه - وهي الإصاية القاتلة - يمكن أن تحدث من الممسس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعي كان عندما أبدى هذا الرأي على بينة من مسافة الاطلاع بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما انتهى إلى إمكان حصول الإصاية القاتلة من الممسس المضبوط ، فإنما أورد الحكم عن رأي الطبيب الشرعي لا يصلح بصورته سنداً لرفض دفاع المتهم المبني على أن الإصاية القاتلة لا تحدث من هذا الممسس من مثل المسافة التي كانت بينه وبين المجنى عليه عند إصابته ، والقطع في هذه المسألة الفنية البحت متوقف على استطلاع رأي أهل الخبرة .  
(الجن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/٢٩ - ١١٣٠ - ١١٤٨ ص)

١٧٨ - ما أجتب المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله - وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يبنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتقبل على ما يوجه إليه من الأسئلة وإنه يبي ما يقول .

(الجن رقم ١٥٤١ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٩ - ١١٣٠ - ٩١٨ ص)

١٧٩ - إدراك المحكمة لمعاني اشارات الأصم الأبيكم أمر موضوعي يرجع إليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ، لا تترتب أن هي رفضت تمييز خيريه ينقل إليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم إليها رداً على سؤاله عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تتيقن بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أرادته من انكار التهمة المسندة إليه ، وفضلاً عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانظام أمور الدفاع عنه وكفالتها - فهو الذي يتبع اجراءات المطاوعة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تنتم للمحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة إلى طلب تمييز وسيط .  
(الجن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٩ - ١١٣٠ - ٩١٨ ص)

١٩٠ - لمحكمة الموضوع بها لها من حق التقدير كامل الحرية في الأخذ بما تطعن إليه من التقارير الفنية والاتلاف عما لا تطعن إليه منها .  
(الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق بلة ١٤/١٢/١٩٥٧ ص ١٧٨ ص ٧)

١٩١ - لا تترتب على المحكمة ان هي جازت بصحة ما رجعة الطبيب الشرعي بشأن كيفية اصابة المجنى عليه على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .  
(الفرن رقم ٩٠١ لسنة ٢٦ ق بلة ١٥/١١/١٩٥٧ ص ٧ ص ١١٤)

١٩٢ - لا جناح على المحكمة اذا هي اخذت بما ورد بتقرير الصفة التشريعية ، وبما قرره بعض شهود الاثبات عن المسافة بين المتهم والمجنى عليه ، وأطرح ما قرره المجنى عليه من هذه المسألة .  
(الفرن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ١٢٤)

١٩٣ - للمحكمة في حدود ما لها من حق استظهار عناصر الجريمة ألا تنقيد بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفرية القتل ان ماورته قاصرة على حد ابداه وأيه القتي في وصف الاصابات وسبب القتل .  
(الفرن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٤/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٣)

١٩٤ - ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب اخذ خمس عينات الا ان القاضون انما قصد بهذا الاجراء الترخيص لما عسى ان تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الامر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فتمت اطاعت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها والطاقت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تترتب عليها ان هي قصت في الدعوى بناء على ذلك .  
(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٣/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

١٩٥ - متى كانت المحكمة قد انتهت في منقح تسليم الى علم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللحم لا يمكن أن يتفاد بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنت المحكمة بنفسها في الدعوى بها لها من سلطة تقديرية ، فانه لا يتحد في سلامة هذا التقدير أن يكون الغير القني قد رأى غير ما رآه المحكمة .  
(الفرن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

١٩٥ - لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها غير المظبوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموقر القضائي بعبوة أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق المزورة - صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطاعت الى صحة صدور التوقيع على ورقة من المجنى عليها أمام الموقر القضائي .  
(الفرن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق بلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٩١)

#### الفرع الثالث - سلطة المحكمة في تقدير رأى الطبيب

١ - مناقشة الجير:

١٩٦ - لا تترتب على المحكمة ان هي اطاعت الى تقرير المهندس القني المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرفض بتعليلا مقبولا .  
(الفرن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ١٢٥)

١٩٧ - متى كانت المحكمة قد ينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآه - وهي على يئنه من دفاع المتهم من عدم لزومه الفصل في الدعوى ورجعت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطاعت الى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فانها لا تكون قد أغلقت بقتله في الدفاع .  
(الفرن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ ق بلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢)

١٩٨ - لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تحصى الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الغير في النتيجة التي لم تأخذ بها ، ما دام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملاساتها ما يدعو الى هذا الاجراء .  
(الفرن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٠ ق بلة ٧/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٦٤)

٢ - الأخذ بتقرير الجير أو الالتفات منه

١٩٩ - الأمر في تقرير رأى الخبراء والقصل فيما يرجع الى تقاريرهم من اعتراضات مما يخص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطعن اليه منها .  
(الفرن رقم ١١٣٠ لسنة ٢٥ ق بلة ١٣/١٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ٥٨١)  
(الفرن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٥ ق بلة ٧/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤٢)  
(الفرن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق بلة ٩/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢٧)

قائمة اللوذ ، وأن جند البطن خال من التشنجات ومن عدم وجود خط أسمر ينتصفه ، ولم يشر كذلك إلى ما أظهره التشريح من أن « فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء » ، فأغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستطع ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القتيل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح أن تكون لامرأة منكورة الولادة كزوجة المتهم ، أم لا تكون ، بحيث يعنى النظر بمدئذ إلى باقى ما ذكر من أوصاف ، وتقدير ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القتيل ، صلحة الجثة التي تازع الدفاع بالجلبة في أنها الزوجة المدعى بقتلها . إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تليله على أن الجثة - التي سبق أن نسبت خطأ لامرأة على قيد الحياة - هي زوجة المتهم قاصرا ومسيما ولتسلكه قهقهه . (الفرن رقم ١٦٦٠ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٨/١٢/٢ ص ٩٤ ص ١٠٣٣)

٢٠١ - إذا كان الحكم - في جريمة الواقع - قد دلل على الإكراه بأدلة سائفة في قوله « أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من فرأعها ، وأدخلها عنوة زراة القطن فتاوتها إلا أنه تمكن بقوة الضحية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بسبوة كان يجعلها وضربها برأسه في وجهها عند مقاومتها له » فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بجمية المجنى عليها وأن بياض المتهم الجسائي فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة المجنى عليها بغير رضائها بقوة الضحية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تكد مقاومة جسمانية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم وتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضاء في جريمة الواقع . (الفرن رقم ١٦٨٢ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٨/١١/١٩ ص ٩٧ ص ١٠٤)

٢٠٢ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تاريهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلفتها في تقدير الغليل ولا عقب عليها فيه - فإذا كان الحكم قد أطمأن إلى أقوال مهندس التنظيم واستند إليها في إدانة الطاعن ، فذلك يغيد أنه قد ألحح التقرير الاستشاري ، ولا يلزم أن يرد عليه استقلا . (الفرن رقم ٢١٥٤ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٩/٢/٢ ص ١٠ ص ٢٢٦)

١٩٦ - متى كانت المحكمة قد رأيت وهي تقدر الواقع المرصودة عليها في حدود حقا أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قراء العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري - لا يستند إلى أساس جدي للأسباب السائفة التي أوردتها ، فأما لا تكون في حاجة إلى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينه من عناصر المعوى وما يشره بنفسها من الاجراءات بالجلبة . (الفرن رقم ٤٠ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٨/٤/٨ ص ٩٤ ص ٢٧٥)

١٩٧ - إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولي والدليل القني بما يزيل التمازض بينهما ، فانه يكون قاصرا قصورا ميبه . (الفرن رقم ١٢٤٢ لـ ٢٧ ق بلة ١٩٠٨/٤/٨ ص ٩٤ ص ٢٦٣)

١٩٨ - متى كان الحكم فيما أوردته من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين من إصابة المجنى عليه فان الحكم يكون صحيحا في القساوتن . (الفرن رقم ١٠٠٧ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٨/١٠/١٤ ص ٩٤ ص ٧٩٢)

١٩٩ - متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدي إليه محصله الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي إليه واعتبرته دليلا على الإدانة فإن الحكم يكون فاسدا الاستدلال - فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصدأة وأن جهاز إطلاقها يسيل في عصر ثوبا تصغ هذه الأجزاء بالمادة الصلبة ، وأنه لا يشتم من ملسودة هذه البندقية قبل وبعد إجراء التنظيف - « أي واثمة البارود محترق » فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطلقا كما يدل على ذلك الكشف الطبي وأن العلاقة بينهما وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها . (الفرن رقم ١١٠٦ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٨/١١/٤ ص ٩٤ ص ٨٨٦)

(الفرن رقم ٢١٤٩ لـ ٢٨ ق بلة ١٩٠٩/٢/٢ ص ١٠ ص ٢٦٧)

٢٠٠ - إذا كان الحكم لم يتعرض فيما تعرض له من الأوصاف التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي للجنة التي ماأبته الطبيب فمن أن علمتي الشدين غير بارزين، وأن الهاتكلهما



الى النتيجة التي يريها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم ائتمتائها الى الشهادة المرضية - قد اقتصرت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والثبوت أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضية ، وهل هو من الشدة بحيث تمنحه من الثبوت أمام المحكمة ، فتقول المحكمة على النحو المشار اليه آخفا يبطل حكمها قاصر البيان لعدم ابداء الأسباب التي عولت عليها مقعته لما انتهت اليه من أن المتهم رغم مرضه التائب بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(الفرن رقم ٩١-١٠١-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١-٢٩٩٤/١٠ ص ٨١٧)

٢٥٧ - ما أئتمت تحطيل الشكوك من أنها من الحشيش والاقويون يكفي لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم من جريمة لمرارته مواد مخدرة ، ما دام للمتهم لا ينازع في أن تلك النباتات هي جزء من مجموع ما ضبط .

(الفرن رقم ١٢٤٧-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١٢/١٤ ص ١٠٢١)

٢٥٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التبدلية لتقرير القاضي القدم اليها دون أن تكون ملزمة بتلجب غير آخر ما دام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يشوب خطأ .

(الفرن رقم ١٥٥٢-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١/١٥ ص ١١٧)

٢٥٩ - لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخفض لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فلا تترتب عليها أن هي المرحتها لما أقرته من عدم جديتها للأسباب السالفة التي أوردتها .

(الفرن رقم ١٤٠٢-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١/٢٥ ص ١١٧)

٢٦٠ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تحرير الصفة التشريعية ومضمر للمانية - ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة ، وما دامت المحكمة قد اطاعت الى هذه الأدلة واعتضدت عليها في تكوين حقيقتها ، فلا انفصال ليراد بعض تفصيلات معينة يعتبر المرحلا لها .

(الفرن رقم ١٠٤١-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١٢/١٩ ص ١١٧)

(الفرن رقم ١٩٥٢-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/٢/١٩ ص ١١٧)

(الفرن رقم ٢٢٨٦-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/٢/٢٧ ص ١١٧)

٢٥٣ - إذا كان بين ما أئتمت الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن للمتهم أطلق على المجنى عليه عيارا ولحدا أوداه قتلا ، وهذا على اختلاف ما أئتمت التبرير الطبي من أن للمجنى عليه أصيب من أكثر من عيار ولحد ساهمت جميعا في أحداث الوفاة فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ، بحيث لا تستطيع محكمة التقاضي أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يبطلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها منه أن تصرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع حقيقتها في الدعوى ، ويكون الحكم ميبيا متينا قضاه .

(الفرن رقم ٢٢٢٢-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/٢/٢٨ ص ١٠٧)

(الفرن رقم ١١٦٩-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١١/١٨ ص ٨١٨)

٢٥٤ - لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تظن اليه من أقوال الشهود ، فلا تترتب عليها أن هي حوزت بصحة ما ميز الطبيب من الوصول اليه في تقريره بشأن حالة إصهار العين قبل الإصابة على اعتبار أنه هو الذي يثق مع وقائع الدعوى وأدلتها المروجة عليها .

(الفرن رقم ٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/٤/٦ ص ١١٢)

(الفرن رقم ٢٠٢٢-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١/١٤ ص ١١٧)

٢٥٥ - اطراح المحكمة لتقدير القاضي وعدم التحويل عليه - لأسباب سائلة أوردتها - أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا متب عليها في ذلك ، إذ الأمر يرجع في حقيقتها الى ائتمتائها هي ، وليست بمد مكلفة بأن تخصص الصواب بنفسها أو أن تلجب شيئا آخر قصصه ما دام أنها لم تجد في ظروف الدعوى وملابستها ما يفرض الى هذا الاجراء .

(الفرن رقم ١٠٠٤-٢٩٩٤، جلة ٢٩٩٤/١٠/١٩ ص ٨٠٢)

٢٥٦ - الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبقت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة التقاضي أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تزدى

٢١٥ - لا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر ما دامت قد اطاعت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .  
(الفرن رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٦/٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧٧٣ (١٢١٢))

٢١٦ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاها على أقوال شهود لم تسمحهم وكان سماهم ممكنا ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى مكتفية بما هو مدون بمحضر الجلسة من أن الدفاع اكفى بأقوال هؤلاء الشهود الفالين في التحقيقات وأمرت بتلاوتها - فان حكمها يكون باطلا .  
(الفرن رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٦/٢٧/١٢/١٩٥٦ ص ٧٧٣ (١٢٢٦))

٢١٧ - لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم في جنحة مع تظليه البين - بعد أن قررت محكمة الجنائيات فصلها عن الجناية - ما دام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كتمهم في ذات الواقعة محل للمحاكمة .  
(الفرن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٦/٢٧/١٣/١٩٥٦ ص ٨٣٣ (١٢٣٥))

٢١٨ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فان حقه في الدفع بيطالن شهادة المدعى المدني يسقط طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٧ ق. ٢٧/٢٨/١٤/١٩٥٧ ص ٨٣٣ (١٢٢٢))

٢١٩ - متى كانت المحكمة قد اتفقت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجنى عليها ، وسماع شهادتها واقصت المجال للنياية العامة وللدفاع من المتهمين لاعلانها والارشاد عنها ولكنهما عجزا عن الاهتمام اليها فصار سماعها غير ممكن فانه لا تثريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد اخطأت في الاجراءات ، ولا أخذت يقي الدفاع .  
(الفرن رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٧ ق. ٢٧/٢٨/١٥/١٩٥٧ ص ٨٣٣ (١٢٢٣))

٢٢٠ - من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تمسخر سماعه لأي سبب من الأسباب وليست من الاجراءات التي أوجب عليها اتباعها ولا تثريب على مخالفتها البطالن .  
(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٥٧ ق. ٢٦/٢٨/١٦/١٩٥٧ ص ٨٣٣ (١٢٢٤))  
(الفرن رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٥٧ ق. ٢٨/٢٩/١٧/١٩٥٧ ص ٨٣٣ (١٢٢٥))

## الفصل الخامس

### الشهادة

#### الفرع الأول - سماع الشهود

(١) بالنسبة للدعوى الجنائية :

٢١١ - الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماهم ممكنا ، وتلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي هي من الاجازات التي رخص بها الشارع في حالة تمسخر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، ومجرد تظلف الشاهد من الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متمفرا .  
(الفرن رقم ١١٢٣ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٥/٢٦/١٣/١٩٥٦ ص ٧٧٣ (١٢١٣))

٢١٢ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل - على متقاض الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها الا ما ترى هي لزوما تحقيقه أو تستكمل به النص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فاذا كان الثالث من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينص على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعى الى ذلك .  
(الفرن رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٦/٢٧/١٤/١٩٥٦ ص ٧٧٣ (١٢٢٧))

٢١٣ - من حق المحكمة أن تستلعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق اعلائه قبل الجلسة بالمحضور أمامها ولا جناح عليها ان هي أخذت بأقواله واستندت اليها في قضائها .  
(الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٦/٢٧/١٥/١٩٥٦ ص ٧٧٣ (١٢٢٨))

٢١٤ - مخالفة الاجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات لا تثريب عليها الا الاثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم يطن بأسماء الشهود في اليطاد المحدد أن يمارش في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلائه بأسمائهم .  
(الفرن رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٥٦ ق. ٢٦/٢٧/١٦/١٩٥٦ ص ٧٧٣ (١٢٢٩))

أما لجنة وإبترتها المحكمة مخالفة أو أنها رفضت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة إذ البررة في ذلك هي بيقينة الواقعة ووصفها القانوني الذي تضفيه عليها المحكمة .

(الفرن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق. بـ ١٢/٥/١٩٥٨ ص. ٥٤٠)

٢٢٦ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تريب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسمح من جانبها شهودا مكثفة بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(الفرن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق. بـ ١٠/٥/١٩٥٨ ص. ٥٥٦)

٢٢٧ - إذا لم يسلك المتهم الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماهم في قائمة الشهود فلا تريب على المحكمة أن هي أعرضت عن طلب سماعهم .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق. بـ ١٢/٥/١٩٥٨ ص. ٦٨٨)

٢٢٨ - لقاضى الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتضاه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستئنافية مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالعقود المدلية إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فإنه لا يصح له أن يبنى على المحكمة أنها استلقت في حكمها إلى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها التهم بتبديد نقد - بعد أحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا ما دامت قد حققت شغوة للرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى .

(الفرن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق. بـ ١٠/٥/١٩٥٨ ص. ٧٥٤)

٢٢٩ - إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بقوة جناية ، وإنما حكم ببسبه في جناية ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق حكما عليه .

(الفرن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق. بـ ١٢/٥/١٩٥٨ ص. ٨٧٤)

٢٣١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكما على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمح شهادة في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية اللجنة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد إليه يجعل حكما ميبا بما يطله .

(الفرن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ ق. بـ ٢/٥/١٩٥٨ ص. ١٠٨٣)

٢٣٢ - متى كانت المحكمة قد صرحت للتهمة بإعلان شهود تقي فاعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهما مبدئيا في مراعاته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد أخلت بحق التهمة في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة التهمة إلى طلب سماع شاهديها لأنها لم تقدم بها في المياد القانوني ما دام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانهما وقامت فعلا بذلك .

(الفرن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق. بـ ١٢/٥/١٩٥٨ ص. ٢٩١)

٢٣٣ - أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبنى ما تراه في شهادته .

(الفرن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق. بـ ١٢/٥/١٩٥٨ ص. ٢٩١)

٢٣٤ - متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمح شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال الجنى عليها بغير حلف بين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقته دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأصدرت حكما في مواجهة المتهم المنكر للتهمة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام . يمكن أن يترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فإن حق في الطعن يكون بليا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ ق. بـ ١٢/٥/١٩٥٨ ص. ٥٠٠)

٢٣٥ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن يبنى أحكامها على التحقيقات الشغوية التي تجريها المحكمة في مواجهة التهم وتسمح فيها الشهود لأن لحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية جينية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها إلى أن ثبت ما ينفي ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفضت ابتداء بوصف

٢٣٣ - ما يبره المتهم فيما يمس مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالاجراءات السابعة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه القانون .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٣٠٠ جلد ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٢٩٦)

٢٣٤ - اذا كان الثابت أن المحاكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء المعاينة نظرا الى فقد محضراء فان المحاكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأه أخذا بما يجري به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٦٩ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٩٤٧)

٢٣٥ - اذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تساؤل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انما قضت على مقتضى الأوراق - وهي لاتسمع من شهود الاثبات الا من ترى لزوجها لمساعه ، فانه لا يثبت للمتهم أن ينشيطلان اجراءات المحاكمة .

(الفرن رقم ١٤٧٣ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٩٥٤)

(الفرن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٣٠٠ جلد ١٠ / ١٩٦١)

(الفرن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٠ / ١٩٦١)

(٢) بالنسبة للدعوى المدنية

٢٣٦ - القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الاثبات لم توضع للمصلحة العامة وانما وضعت لمصلحة الأفراد ، فلذلك بعدم جواز اثبات الحق المدني به بالبيئة يجب على من يريد التمسك به أن يقدم به الى محكمة الموضوع فإذا لم يشر شيئا من ذلك أمامها فانه يعتبر متنازلا عن حقه في الاثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتسكك بهذا الدفع أمام محكمة التقص .

(الفرن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ٧٧ ص ١١٩٥)

٢٣٧ - اذا كان المتهم لم يترش على سماع شهود الاثبات ولم يتسكك قبل مساعه بعدم جواز اثبات حقه الائتمان بالبيئة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوتهم عن الاعتراض يفيد تنازلا عن حقه المستند من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٧ / ١١ / ١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٩١٤)

٢٣٨ - ان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام مساعهم ممكنا ، فإذا كان الثابت أن اجراءات المحاكمة قد تمت قبل السبل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يميز للمحاكمة ثلاثة أقوال الشهود الفائقين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فان المحاكمة الطعون في حكمها اذا لم تسمع الشاهد الذي احتضنت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون مساعه يكون حكمها مشويا بالبطالان في الاجراءات مما يبييه ويستوجب قضاة .

(الفرن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٣٠٠ جلد ١١ / ١١ / ١٩٥٨ ص ٩٥ ص ٨٨٢)

(الفرن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩٥ ص ١٦٦)

٢٣٩ - صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المصوب به من ٢٩ / ٥ / ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يغول المحاكمة الاستثناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا تصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه ، على ما جاء في المذكرة الاصلية لهذا لأول مرة على محكمة التقص .

(الفرن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٥ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٣)

٢٣٢ - مفاد نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها - ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له وانما اعنى من أداء الشهادة اذا أراد ذلك - أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يمنع أحد الزوجين من أن يشي بغير رضاء الآخر ما علمه يكون أبلنه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انفصالها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر - فإذا كان الثابت ما أورده الحكم أن ما فعلته به زوجة للمتهم الأول وزوجة أخيه لم يبلغ اليهما من زوجتهما - بل شهدتا بما وقع عليه بسرهما واتصل بسبعهما ، فان شهادتهما تكون بمثابة عن البطالان وصرح في القانون استناد الحكم الى أقوالهما .

(الفرن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٣٠٠ جلد ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١٣ ص ١٢٨)

٢٣٨ - تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الاتبات بالية في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الوصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملازماتها ، ومتى أقام قضاؤه بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مؤيدة اليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة التقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يثيره حول عدم توافر مبدأ التبوت بالكتابة ، لأن في قيام المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الاتبات بالينة (الفرن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٠٢٧ ق.جـ ١/٢٢ ١٩٥٩/١٠ ص. ١٠٠-١٠١)

٢٤٣ - متى كان ما ينداه المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الاتبات أدى الى عدم اعلاؤه أثر له في الأوراق ولم يره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة التقض .  
(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/٤ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٢٧٨-٢٧٩)

٢٤٤ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم يسمه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سمائه أو ثلاثة أقواله ، وما دامت المحكمة قد حققت بقوة المرافعة بسماحه من حضر من شهود الواقعة في مواجهة للمتهم .  
(الفرن رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/٤ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٧٠-٧١)

٢٤٥ - متى كان الثابت أن الضابط وزميلة انما انتقلا الى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسما لقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها في القرضين الربويين فإنه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس ببنافذة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبها .  
(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٥ ق.جـ ١/١٢ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٨٧٩)

٢٤٦ - لا جناح على المحكمة اذا هي أخذت بما ورد بتقرير الصفة التشرعية ، وبما قرره بعض شهود الاتبات عن المسافة بين التهم والمجنى عليه ، وأطرح ما قرره المجنى عليه عن هذه المسافة .  
(الفرن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/١٠ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٢٤٨)

٢٤٧ - لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى لمساتها اليها ورات أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى .  
(الفرن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/٢٦ ١٩٥٧/٢٧ ص. ٨٨-٨٩)  
(الفرن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق.جـ ١/١٥ ١٩٦٠/٢٧ ص. ١١١-١١٢)  
(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق.جـ ١/١١ ١٩٦٠/٢٧ ص. ٧٥٩)

#### الفرع الثاني - مسافة محكمة الموضوع في تقدير التبرال الشهود

٢٣٩ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم اليها وأن تأخذ بما تطعن اليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تتق فيه ولا تطعن اليه صحة روايته ، وهي إذ تغفل ذلك لا تكون ملزمة ببيان الالة لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها وحدها ولا يوجب حكمها ما وقع بين الخصوم من خلاف ما دام استخلاصها للحقيقة القانونية التي لمساتها اليها هو استخلاص سائق له أصله في الأوراق .  
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق.جـ ١/٢ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٧٠-٧١)

٢٤٥ - تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تستمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد لمساتها اليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي مثلا الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم .  
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/٢٦ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٨٤١-٨٤٢)  
(الفرن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/٤ ١٩٥٧/٢٧ ص. ٨٨-٨٩)

٢٤٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الاتبات وتطرح أقوال شهود التي دون أن تلزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الآخرين مستنادا من الأخذ بأدلة التبوت التي أوردتها الحكم .  
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق.جـ ١/٢٦ ١٩٥٦/٢٧ ص. ٨٤١-٨٤٢)

٢٤٢ - ان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا يوجب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم

على معنى أنها مدونة بلف التفتية الذي كان تحت نظر الدفاع .

(الفرن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٧ ص ٨٨٨  
(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٨)

٢٥٣ - لا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى وهي غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الأخرى ، ذلك بأن أخذها بما أخذت به منها أنها لم تأخذ إلى صحتها .

(الفرن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٥٧ ص ٨٢٨ ص ٩٢٨)

٢٥٤ - للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطعن اليه وتطرح ما عداه ولها أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المطابقة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

(الفرن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٧ ص ٨٨٨ ص ١٢٠٦)

٢٥٥ - دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الإيحاء والمحكمة يقتضي حرماً على الضمانات الواجب أن تعاطل بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة للموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع التفتية أمامها والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتبرت محكمة الجنابات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد النائب - من واقع صورة الإطلاع المعروضة بالقلم الرصاص وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخذت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يبد تسليماً منه بصحة صورة الإطلاع لتلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الفرن رقم ٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨/١٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٩٤)

٢٥٦ - لقاضي الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يستند على أي دليل منها يستخلص منه ما هو مؤيد فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند إليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على بساط البحث وقد أتبع للضموم الإطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقنر المديية إلى المحكمة الاستئنافية استثناء هؤلاء الشهود

٢٤٨ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة عن شاهد أكثر صحتها وصدورها عنه ، إذ المرجح في تقدير قيمة الشهادة لو كانت منقولة هو إلى مصحكة الموضوع وحدها .

(الفرن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/٩/١٩٥٧ ص ٨ ص ٣٩١  
(الفرن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٨)

٢٤٩ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلي به في إحدى مراحل التحقيق أو للمطابقة ، ولو خالف قولاً آخر له أبدله في مرحلة أخرى ، دون أن تبين العلة ، إذ المرجح في ذلك إلى ما تقتضيه ويطعن إليه وجدانها كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأتوال استخلاصاً سافلاً لا تناقض فيه .

(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٨٨ ص ٨٣٢)

٢٥٠ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذي كان محكوماً ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف في تلك القضية التي استندت منها الدليل الوحيد الذي حوت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية ، وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين معاً كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فإن الحكم يكون قاصراً .

(الفرن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٥٦)

٢٥١ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت سماعية منقولة عن شاهد آخر كما أن لها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، إذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما ينتج المحكمة به وتطعن إلى صحتها .

(الفرن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٨١)

٢٥٢ - للمحكمة بتفتي القانون أن تتولى حكماً على أقوال شاهد أو أكثر أدلي بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يمل بالصور لإدلاء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ،

٣٦٠ - لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتيادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يقيد ذلك ، لأن ما يقوله كذبا في حالة ما يقرره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تفصل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة ، مما يستلزم منه أن لا يؤخذ بروايته له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف ترجع معها صلته في تلك الرواية دون الأخرى - فإدانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شاه في حد ذاته أن يؤدى اليها . ...

(الغفر رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٧/١٣٩٠ ص ١٠٩٨٣)

٣٦١ - لمحكمة الموضوع فسييل تكون عقيدتها إذا تأخذ من أقوال الشاهد بما تطعن اليه وتطرح ما عداه إذا الأمر في ذلك مرجعه الى لمستها ، فلا تريب عليها إذا هي أسست قضائيا بإدانة المتهم على أقوال الشهود الذين أوردت مؤدى شهادتهم واعتمدت عليها في خصوص واقعة القتل التي قارضا المتهم وأمرحتها في شأن أدلة القتل - كما لها من سلطة تقدير الدليل . ...

(الغفر رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/٢١/١٣٩٠ ص ١٢٨٣)

٣٦٢ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شهادات المضطرب منبئة من السيارة التي في حوزة المتهم وتجميع الطامة حولها مع صياحه بأن بالسيارة مغدرا وشتم شرطي المرور هذه الواقعة وإهله ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة الصامة للمتهمين بالصياح ورويته إياها على تلك الحال وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة بقانونا .

(الغفر رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق بلة ٤/٤/١٣٩٠ ص ٢٠٨١١)

٣٦٣ - إذا كان الدفاع عن الطعن لم يتسك بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله « انه لم تسمع شهادة شاهد هي المتهم ولا تكفى شهادة شهود الأيثار » وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تحول عليها مطبئة لشهادة شاملي الأيثار وللأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بمسند ذلك

لنقضهم ، فانه لا يصح أن ينحى على المحكمة أنها لمستندت في حكمها الى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قسمها المتهم بتبديد عقد - بعد إحالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا ما دامت قد حققت شغوة المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الأيثار في الدعوى . ...

(الغفر رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٤/١٠/١٣٩٠ ص ٨٥٧٥)

٣٥٧ - إذا كان الحكم - في جريمة إقامة بناء غير قانوني وبدون ترخيص - قد خلص الى أن البناء شيد حنيشا مستندا في ذلك الى ما شهد به مجلس التنظيم من أن الطاعن بدأ في البناء بتاريخ معين ، وهو ما يعض ما ورد بالشهادة الادارية والتقرير الاستشاري المتضمن منه ، فان ما ذهب اليه الحكم يكون سائقا في الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء واقتضاء الدعوى الجنائية - بعضي الملة .

(الغفر رقم ٢١٥١ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢/١٣٩٠ ص ٢٧١٦)

٣٥٨ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لا إتيانها على عيان الشاهد وبقينه من جهة وتقليبها للتحقق والتحقيق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامح والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتستخر التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامح من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فان هذا ليس من شاه أن يضر طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرضه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون المقاب على الكذب فيها - فلذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست إلا أنباء بما اتصل بطمهما ، أو قبل لهما فلان شهادتهما لاتتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور . ...

(الغفر رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٧/١٣٩٠ ص ١٠٦١٢)

٣٥٩ - عباد الأيثار في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائي فليس الا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي ، ولا يبدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يزود منها القاضي في تكوين عقيدته - فلا يخرج على المحكمة اذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الأولى .

(الغفر رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٧/١٣٩٠ ص ١٦٨١)

٣٦٩ - متى كان الحكم حين أوود الأدلة على التهم قد اعتد فيها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فاه يكون قاصر البيان بما يسيه ويستوجب قصسه .

(الفرن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق . ج ١٠ / ١٠٥٧ / ٨ ص ١٣٥)

٣٧٠ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكل المحكمة في صحة استناد التهمة إلى المتهمين ، وأن يدل حكمها على عدم اقتناعها بإداتهم وإزايها في أقوال الشهود ، إذ المرجح في ذلك إلى ما تطعن إليه في تقدير الدليل .

(الفرن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق / ١١ / ١٠٥٧ / ٨ ص ٨٦٦)

٣٧١ - متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم ضمن ما استند إليه إلى شهادة الضابط ورجلي البوليس اللذين رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر فعوى شهادة الشاهدين الآخرين اكتفاء بقوله أن شهادتهما تؤيد روايته ، فإن الحكم يكون مشوباً بيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط ...

(الفرن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق . ج ١٢ / ١١ / ١٠٥٧ / ٨ ص ٨٩٢)

٣٧٢ - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب التهم في دفاعه الموضوعي فتد على كل شبهة يثيرها أو جزئية يتسك بها وترد عليها باستقلالاً إذ الرد مستفاد من قضاها بالإدانة للأسباب التي تضمنها حكمها وهي ليست ملزمة كذلك بأن تبين سبب اطرلها لأقوال شهود لم تر الأخذ بشهادتهم إذ مرجح الأمر إلى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها إلى الأخذ بما شهلوا به .

(الفرن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق . ج ٢٥ / ١١ / ١٠٥٧ / ٨ ص ٩٢١)

٣٧٣ - أن المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب في حكمها إلى شهادة شهود التني والرذ عليها رداً مرسماً لأن قضائها بالإدانة اعتماداً على عناصر الإثبات التي يبينها يفيد دلالة أنها اطرحت تلك الشهادة ولم ترجوها للأخذ بها .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق . ج ٩ / ١٢ / ١٠٥٧ / ٨ ص ٩٦٤)

٣٧٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد تسبى خلاف التات والأوراق إلى يضى الشهود واقعة معينة ما دلت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً في إدانة التهم وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما ربه عليها .

(الفرن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ ق . ج ١٠ / ١٢ / ١٠٥٧ / ٨ ص ٩٧٥)

محل لاستدلاله لسماعه ، فيكون ما ينهه الطاعن على الحكم من إخلال ببح الدفاع على غير أسس .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق . ج ١٧ / ١٠ / ١٩٦٠ / ١١ ص ١٧٤)

٣٦٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لصلها على عدم الأخذ بها - ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ ق / ١١ / ١٠٥٧ / ١١ ص ٧٩٦)

### الفرع الثالث - سبب الأحكام بالنسبة للشهادة

٣٦٥ - لا يوجد في القانون ما يلزم للمحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها . وإذن فلا تريب على الحكم أن اطق القول بأن يضى اللامين قرروا بأن التهم يتقاضى جلا نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يفسر إلى أسامهم ما دام قد أوود مضمون أقوالهم في مدفاته وما دام التهم لا يتنازع في نسبة هذه الأقوال إليهم .

(الفرن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٦ ق . ج ٢ / ٢ / ١٠٥٦ / ٧ ص ٤٢١)

٣٦٦ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع التهم ونسب خطأ إلى أحد شهود فيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب للمجنى عليه شخص آخر غير التهم على خلاف التات في الأوراق ما دام لم يتخذ هذه الأقوال دليلاً من بين الأدلة التي استند إليها ولا هي تضمن واقعة جوهرية اعتبرها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها .

(الفرن رقم ٧٠١ لسنة ٢٦ ق . ج ٢٦ / ١ / ١٠٥٦ / ٧ ص ٩٠٤)

٣٦٧ - إذا استند الحكم في إدانة التهم ضمن ما استند إلى ما نسب إلى شاهد أنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة ما نسب إليه الحكم إلى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستناد بما يسيه .

(الفرن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق . ج ٢٦ / ١ / ١٠٥٦ / ٧ ص ٩٤٢)

٣٦٨ - لا يوجد في القانون ما يلزم للمحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها . وبجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على صلاته خصوصاً إذا كان التهم لا يضى أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق .

(الفرن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق / ٢ / ١٠٥٧ / ٨ ص ٢٨٨)



لم تتول على أقوال شهود التني - بل أخذت بأدلة التبوته التي لحقات اليها وكوت عقيدتها منها ، فان خطأ الحكم ينسبته الى شهود التني وقائم لا سند لها من الأوراق لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التي انتهت اليها المحكمة ، فلا يغير الحكم خطؤه في هذا الخصوص .

(القرار رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢ - ج ٢٨ لسنة ١٩٦٠/١١/٢٨)  
(القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ ج ٢ - ج ١٠ لسنة ١٩٥٧/١٢/١٠)  
(القرار رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ج ٢٨ - ج ١٦ لسنة ١٩٥٩/٢/١٦)

٢٨٢ - لا يجب الحكم أن يعيد في إيراد أقوال الشهود الي ما أورده من أقوال شاهد آخر - مادامت أقوالهم متفقة فيما استند اليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها الحكم - ذلك لأن المحكمة للموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما طشت اليه من أقوال الشاهد وأن طرح ما عداها ، وفق علم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إخلاله بها .

(القرار رقم ١٥٤١ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢ - ج ١٢ لسنة ١٩٦٠/١١/٢٢)  
(القرار رقم ٧٢٩٦ لسنة ٢٨ ج ٢٨ - ج ١١ لسنة ١٩٥٩/١١)

## الفصل السادس

### القرائن

#### الفرع الأول - القرائن الخارجية

٢٨٣ - اعتراف الكلاب البوليسية لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد اليها في تزوير الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم .

(القرار رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢ - ج ٢/٢٠ لسنة ١٩٥٦/١١/٢٠)  
(القرار رقم ١١٧٥ لسنة ٢٧ ج ٢٨ - ج ١١ لسنة ١٩٥٧/١١/١٨)

٢٨٤ - الاشتراك بالأشياء إنما يستحق من اتحاد ثبوتية أطراف على ارتكاب الفعل المثلث عليه - وهذه الثبوتية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضي الجسالي إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أحوال لا تفتق له .

(القرار رقم ٤٥٣ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٦ - ج ٢١ لسنة ١٩٥٦/١١/٢١)  
(القرار رقم ٤٥٣ لسنة ٢٢ ج ٢٢ - ج ١٠ لسنة ١٩٥٧/١١/١٠)

٢٨٥ - لا يخال من سلامة الحكم أنه تسبب الأقوال الشاهد الى تحقيق النتيجة في حين أنه أدلى بما في جلسة المحاكمة إذ الضلأ في بيان مصدر الدليل لا يضيغ أثره .

(القرار رقم ١٦٥١ لسنة ٢٧ ج ٢٨ - ج ٢/٢٠ لسنة ١٩٥٨/٢/٢٠)

٢٨٦ - متى كان ما أثبتته المحكمة وفسبه الى الشاهد ليس له أصل في الأوراق فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يفيد بما يوجب نقضه .

(القرار رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ج ٢٨ - ج ١/٢٠ لسنة ١٩٥٨/٢/٢٠)

٢٨٧ - لا بأس على الحكم أن هو أورد مؤدى شهادة شهود الاتيات جملة ثم نسبها اليهم قاضيا من التكرار الذي لا موجب له .

(القرار رقم ١١٧٣ لسنة ٢٨ ج ٢٨ - ج ١١/١٧ لسنة ١٩٥٨/١١/١٧)

٢٨٨ - خطأ الحكم - على فرض حصوله - في بيان سبب وجود شهود الواقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجته ، وهو لا يفيد ما دام الأمر لا يتعلق بنقي وجودهم في هذا المكان .

(القرار رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٨ ج ٢٨ - ج ١٢/٢٩ لسنة ١٩٥٨/١٢/٢٩)

٢٨٩ - لا يعثر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا عين ، بل للمحكمة متى اقتضت بصحتها أن تأخذ بها وتثبت عليها .

(القرار رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ج ٢٨ - ج ٢/١٦ لسنة ١٩٥٩/٢/١٦)

٢٩٠ - واقعة قدرة المجني عليه أو عجزه عن الكلام عقب أصابته هي واقعة ثابتة لا تنفي ولا تقبل التجزئة - سواء أخذ بها الحكم أو ضاعا - فلذا كان الحكم المطعون فيه يعد أن أثبتته اقتنع بأن المجني عليه استطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أفشى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل إثبات على الطاعنين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجني عليه عجز عن النطق عقب الإصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل على اللصين الثاني والثالث المقض ببراءتهما ، فإذ يكون قد تناقض وشابه الفساد في الاستدلال بما يفيد ويستوجب نقضه .

(القرار رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ ج ٢٨ - ج ٢/٢٠ لسنة ١٩٥٩/٢/٢٠)

٢٩١ - الضلأ في الاستناد لا يجب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - فلذا كانت المحكمة

الجنى عليه « فانه يكون مشوباً بالقتور » إذ أن ما أثبت الحكم لا يفيد سوى مجرد تصد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربات مطواة .  
(العدد رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨٠٠ ق. ج ١١/١٧٠٨ ص ٩٢٠)

٢٩١ — من حق القاضي ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة — اذا لم يحم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة لشهود أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التعريض أو الاتفاق من فعل لا حق للبرية يشهد به — فإذا كان ما ساقه الحكم من أدلة على الاشتراك يؤدى الى ما ربه عليه من أن الطاعن كان على اتفاق سابق مع المحكوم عليها الآخرين على ارتكاب جريمة الخطف ، ولم تستخلص المحكمة هذه النتيجة من مجرد تسلمه الجمل والحضار القلام المخطوف فحسب ، بل من مساوئته في قيمة الجمل انخفاضاً وارتفاعاً — على حد ما قال به الحكم — دون الرجوع الى أى أحد آخر ، مما يدل على أنه هو صاحب الراى الأول والأخير في الأمر فانه بذلك لم يتجاوز سلطتها في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى .

(العدد رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨٠٠ ق. ج ٢٤/٢٤ ص ١٠٩٠٩ ص ٢١٩)

٢٩٢ — اذا كان ما يراد من مجسوع أسباب الحكم المطعون فيه أنه اتجه الى اسناد حيازة المقتولات للزوجة ، ثم اتخذ من ذلك بحق قرينة على ملكيتها لها معززة بما ساقه من قرائن أخرى فلا مخالفة في ذلك القانون .  
(العدد رقم ٢١٩ لسنة ٢٩٠٠ ق. ج ٢١/٢١ ص ١٠٩٠٩ ص ٢٩٧)

٢٩٣ — لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يحرر المحضر أو العراف محضراً ثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها ، بل يكفي — كما هو الحال في سائر الجرائم — أن تنتج المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارنته لجريمة التبيد ، وأنه قد قطع الرئيس المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التى استخلصت منها ذلك — وهى أدلة يستقيم معها ما اتهمت اليه من ادانة المتهم — فإن عدم تحرير محضر التبيد ، أو عدم ذكر مكان المجز في محضر التأجيل لا يجدى المتهم ولا يؤثر في سلامة الحكم .

(العدد رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩٠٠ ق. ج ١٨/١٩٠٩ ص ١٠٠ ص ١٢٢)

٢٨٨ — لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة المصلح التى قدمها للمتهم للمحكمة تمسكاً بنفسهونها ، قرينة مؤيدة لأدلة الإثبات القائمة ضده ولو لم يكن موقفاً عليها منه .

(العدد رقم ٨٧ لسنة ٢٧٠٠ ق. ج ١٢/٢٧٠٧ ص ١٩٥٧ ص ٢٤٧)

٢٨٩ — لم يتعرض القانون الجنائى بخصوص جريمة تنظيم الاقرار وبيان مواضع بطلانه — كما هو الحال في القانون المدنى — إلا أن الاقرار بنوعه — القضائى وغير القضائى — يوصفه طريقاً من طرق الإثبات — لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائماً على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو المصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائماً للمحكمة الموضوع .

(العدد رقم ٢٩ لسنة ٢٧٠٠ ق. ج ٢٦/٢٩ ص ١٩٥٧ ص ٢٨٨)

٢٨٧ — لا تترتب على المحكمة اذ هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر المرمى قرينة على أن القدر في مثل هذه الحالة يكون في المادة ساطعاً وذلك في سبيل التلليل على إمكان الروية ، إذ أن القرائن تمد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

(العدد رقم ٢٠١ لسنة ٢٧٠٠ ق. ج ١٤/٢٧٠٧ ص ١٩٥٧ ص ٥٩٥)

٢٨٨ — لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود وانما يكفي أن يكون مستتباً بطريق الاستنتاج والاستراء ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

(العدد رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٧٠٠ ق. ج ١٨/٢٧٠٨ ص ١٩٥٨ ص ٢٠٩)

٢٨٩ — متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجسور في تزوير شهادة ميلاده واورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشترائه في التزوير يفيد حتماً عليه بأن الورقة التى استعملها مزورة ، فلا ييبس الحكم عدم تسلمه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

(العدد رقم ٧٧٢ لسنة ٢٨٠٠ ق. ج ٢٢/٢٢ ص ١٩٥٨ ص ١٦٢)

٢٩٠ — استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التلليل على نية القتل وإزهاق الروح الى القول « أن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته هو مطواة ومن انهالها بالطعنات المتصلة على

والناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي الى ما انتهى اليه ضدها. يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصصح هذا الاستخلاص بما يتفق مع النطق والقانون .  
(العدد ١٧٤٣ لسنة ٢٩٩٠ ق. ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١٦٧)

٢٩٧ - من المقرر أنه اذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمتها النيابة العامة بين منها أن الحكم الذي تستند اليه في اعتبار التهم قائداً حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن المحكمة اذا اقتضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة امامها يكون حكمها بريئاً من قالة القصور والتصاد في التدليل - أما ما شيره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يند الحكم القايي مبداً لها بعد قرينة على نهائيتها - والا كانت النيابة قد اضطرت لادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري ١٩١١/١٠/٤ ، فانه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم القايي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته ما دام ورودها بها قد يرد الى الاحمال .

(العدد ١٣٧٧ لسنة ٢٣٠٠ ق. ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٨٥٥)  
(والتاريخ ١٩٥٥ لسنة ٢٢٦ ق. ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧)  
(والتاريخ ١٩٥٤ لسنة ٢٢٦ ق. ١٦/٤/١٩٥٧ ص ٨٠٠)

#### الفصل الثاني - القرائن القسوقية

(١) افتراض العلم بالنش :

٢٩٨ - أورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين يفترض العلم بالنش أو بالصاد اذا كان المخالف من المشتكين بالتجارة أو من الباعة المتجولين - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء اثبات العلم بالنش أو بالصاد من كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ، ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أقصص عنه

في المذكرة الإيضاحية - وهو ما ينطبق أثره لمعوم النص على كافة الأنفذية والمقائير الطبية والعمليات الزراعية أو الطبيعية المشار اليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن قمع التليس والنش .

(العدد ١٨٠٠ لسنة ٢٩٩٠ ق. ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١٥)  
(العدد ١٤٠٠ لسنة ٢٣٠٠ ق. ١٦/١٩/١٩٦٠ ص ١١٣)

٢٩٩ - الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو مرفعه في القانون هو اتحادية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أصال مادية مصوبة يمكن الاستدلال عليها ، واذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين قضيته من واقع الدعوى فإن له اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من أقراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فاذا تحدث الحكم عن اتفاق التهمين على مقارفة الجريمة بقوله : « ... ان علم توافر طرف سبق الاصرار لا يفي أن التهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعد على والد الأولين وعم الثالث اتفقوا على شرب المني عليه وتوجيها حاملين المني من مساكن العزبة الى حيث يوجد المني عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما قرره الشاهدان من أنهما رأيا التهمين وهم يقبلون ما من جهة مساكن العزبة حاملين المني وأتاهوا في وقت ولعد على رأس المني عليه ضربا بالمسي وبغير أن يجد سبب مباشر يحو الى هذا الضرب ، الأمر الذي يفيد حتماً أن التهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة الى حيث كان يوجد المني عليه ... الا بعد أن اتفقوا على ضربه انضماماً لضرب والد التهمين الأولين وهم اتفقا التهمين على مقارفة الجريمة سائق في القفل وشواقر قائم وحملوا عصيم واتجهوا الى مكانه واتاهوا على رأسه ضرباً ... » فإن ما أوردوه الحكم في التدليل على اتفاق التهمين على مقارفة الجريمة سائق في القفل وشواقر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة .

(العدد ١٤٦٠ لسنة ٢٩٩٠ ق. ٢/١٨/١٩٦٠ ص ١١٢)

٣٠٥ - من المقرر قانوناً أن التهم اذا شاء أن يستمع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا الامتناع قرينة في ضده ، واذا تكلم قائماً ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يفتح الوقت والفرقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يشغل الحكم عن امتناع التهم عن الاجابة في التحقيق الذي يشره النيابة العامة بعد لحالة الدعوى الى محكمة الجنايات وقدد الملف لاقتفاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(العدد ١٧٤٣ لسنة ٢٩٩٠ ق. ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١٦٧)

٣٩٩ - مناه جواز البات الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً الى القرائن أن تكون القرائن متصلة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستند منها سائفاً لا يتطابق مع النطق أو القانون - فاذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في ادانة التهم

٣٠٢ - إذا رفضت الدعوى على شخص بوصف كره سارقا للأشياء المسبوبة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن تعرض عليه الدعوى من جديد بوصفه شفعيا لها لاختلاف الوقفتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شركا في السرقة .

(الفرن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ١٢٧)

٣٠٣ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإقضاء الدعوى الجنائية بفسخ المدة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيبا ولجبا قضا .

(الفرن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ١٩٥)

٣٠٤ - متى تبين أنه قُضت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنفي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن نقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر ببقائها كاملة .

(الفرن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٧٨١)

٣٠٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يطور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفضه بعد المهاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(الفرن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٧٨)

٣٠٦ - إذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة في حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذي قبلت فيه المطالبة شكلا لجرد الإشارة في الأسباب إلى ما شاب من قصور من التلحية القانونية البحتة فإن هذا التقرير يكون صحيحا في الواقع سليما في القانون .

(الفرن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٩/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٢٧)

٢٩٩ - قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة للإبالت العكس لم تفسر الركن المنعني في جنحة النش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره للقلب عليها ، ولم تنل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تستلزم أداة معينة للمض تلك القرينة - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحة للبيح « ملينا » فاسدا لتجره وعدم صلاحية للاستيلاء الآمن ، والحفاظ المحكمة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بشل إيجابي معين من شأنه إحداث تضييع بالمسألة المسبوبة لديه واستشفت حسن نية وجهه بالتصريح الذي طرأ على تلك المسألة ، واستندت لذلك بالأدلة الساندة التي أوردها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة إزالة حكم المسألة السابقة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة - أما وهي لم تفصل - فإن حكمها يكون مختلا في القانون متعبا قضا وتصحيحه واختيار الواقعة مخالفة طبقا للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التتليس والنش .

(الفرن رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٠ ص ١١٥ ص ١١٢)

## (٢) قرينة قوة الأمر المقضي :

### (١) حجية الأحكام الجنائية .

٣٠٠ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فإنه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائه والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه علا على نص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات التي لا تميز الطعن الأول في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(الفرن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٢٢)

٣٠١ - حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية يقتضي المسادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يسائر حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني .

(الفرن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٢٥)

الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ويبنى على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يفرض القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكماً وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الأزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يعرعه القانون وتتأذى به العدالة ، إذ من التفرعات المقررة أنه لا يصح أن يصاب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومضافة هذه القاعدة فتصح بإبالتفتاض الأحكام ، فضلاً عن تحديد الخصومة مما يوزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

(الفرن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ قـ ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧)  
(والفرن أرقام ١٢٥٣ و ١٢٥٧ و ١٢٨٩ و ١٢٩٣ لسنة ٢٩ قـ ١٤/٦/١٩٦٠)

٣١١ - مبدأ حيية الأحكام يقتضيه وحده الموضوع والسبب والخصوم - فلذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي حولها القانون سلطة الفصل فيها ، فانه يستتبع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تباير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء إعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري للمقتضى هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنائيات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائلة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكم العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عللاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

(الفرن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ قـ ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧)

٣٠٧ - أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المحكمة التقضي أن تقضي الحكم لصالح المتهم من ثلثاته فيها ولغير الأسباب التي بني عليها الظن في أي حالة من الحالات المشار إليها فيه - فيكون قضاء محكمة التقضي برفض الظن منتهى بالضرورة أنها أصدرت حكماً بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المقضي ويصير عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .

(الفرن رقم ١١٨ لسنة ٢٠ قـ ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٠٨ - واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها التبرئة التي يستتبع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

(الفرن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٠ قـ ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٠٠)

(ب) حجية الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم :

٣٠٩ - قرار التحكيم الصادر وفقاً لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوفيق والتحكيم هو بمثابة حكم انتهائي له قوة الأحكام الاتهامية ومن ثم فانه يكون قابلاً للتنفيذ بمجرد اعلائه أو بعد أسبوع من الموعود المحدد به .

(الفرن رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٦ قـ ١٤/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١)

(ج) حجية الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية :

٣١٠ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر بقرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أكامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجوب - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات بوالتي ينص عليها كذلك قانون

(د) حجية الأحكام الصادرة من الحاكم المدنية :

٣١٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كما تحظى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات .

(المندرج رقم ٦٧١ لـ ٢٦ قـ ١٩٥٦/١٤ ص ٧ ص ٨٤)

٣١٣ - القاضي الجنائي لا يتخذ بحكم المحكمة المدنية بل له يرغم صدور حكم بصفة سند أن يحدث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقرر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم تنفيذ القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التي يستند عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني .

(المندرج رقم ٧٦٦ لـ ٢٦ قـ ١٩٥٦/١٠ ص ٧ ص ٩٥٢)

٣١٤ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول استئناف التهم شكلاً فإنه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه علائقاً بمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات التي لا تميز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(المندرج رقم ١٠٧٢ لـ ٢٦ قـ ١٩٥٦/١٢ ص ٧ ص ١٢٢٢)

٣١٥ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى تطمئن إليه بدون مقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية يرد وبطلان القصد المعلوم عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأي باعتباره من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

(المندرج رقم ٢١٧ لـ ٢٧ قـ ١٩٥٧/٨ ص ٨ ص ٤٥٦)

٣١٦ - إن ما يقتضيه به المجالس الصبية قبل التأهب أو المحاكم الصبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الصواب من هاتين الجنتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية الصعبة بجنس الإنسان والتي رتب القانون عليها آثاراً في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة

الشيء المقضي به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فإنه يجب على المحكمة أن تحكمها أن. قصص بنفسها ، ملاحقات المتهم بالتبديد على الصواب غير مقيدة في ذلك بقرار المجلس الصبي الذي صدر في غيبه فإذا هي لم تعمل وأكثر على التهم حقه في مناقشة الصواب ، بعد اعتداده من المجلس الصبي ، فإن حكمها يكون قاصراً .

(المندرج رقم ١٩٣ لـ ٢٧ قـ ١٩٥٧/١٢ ص ٨ ص ٧٢٢)

٣١٧ - أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها لتبرير الأسباب التي بني عليها الطعن في أي حالة من الحالات المشار إليها فيه - فيكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن مثله بالضرورة أنها أسدرت حكمها بعدم بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المقضي به ويشتري عنوان الحقيقة بما جاء فيه .

(المندرج رقم ١٨٨ لـ ٢٠ قـ ١٩٦٠/٤ ص ١١ ص ٣٨٠)

راجع : إثبات

(القانون رقم ١٤٩)

## الفصل السابع

### المادة

٣١٨ - لا يجب الحكم أن يكون قد استند فيها استند إليه من أدلة إلى الملائمة التي أجراها وكيل شيخ الضراء ، فإن ذلك مما يفعله له نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الضراء من بين الرؤوس ، لمسؤولي الضبط القضائي .

(المندرج رقم ١١٦٦ لـ ٢٥ قـ ١٩٥٦/٢١ ص ٧ ص ١١٦)

٣١٩ - متى كان طلب التهم إعادة الملائمة لا يتجه إلى تضييق التعليل للجريمة ولا إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اعتمدت عليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر فقطاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً .

(المندرج رقم ١٥١٤ لـ ٢٦ قـ ١٩٥٧/١١ ص ٨ ص ١٤٠)

٣٢٠ - متى كان الحكم قد استند في أدلة التهم - بين ما استند إليه - إلى معايير محل الغناظ دون أن يورد مؤيداً هذه الملائمة أو يذكر شيئاً عنها - ليرغمه بوجه المخالفة ، دليلاً مؤيداً لإدلة الإثبات الأخرى التي بينها بالرغم من أن

أجابه .

المتهم استبعد جهته المماينة. فتقدم على براءته على أسند اليه .  
 (القرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ٨٠ ص ٢٥٥)

٣٣١ - لا يجب الحكم أن يضمن إلى المماينة التي أجرت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .  
 (القرار رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ٩٦ ص ٦٨)

٣٣٢ - ان طلب المماينة اذ كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى انهارا لوجه الحق فيها ، فان عدم اجابته أو الرد عليه ردا مقبولا يظل الحكم الصادر بالادانة ، فانما كانت المحكمة - في جريمة لحراز مخفر - قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم الاعتقال للمماينة المقضي وكان هذا الرفض قائما على ما قالته من أن ممانينة النيابة أثبتت ضيق الشرب أما عرض الخشيش في مكان مكشوف فيدل على جراءة المتهمين ، في حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يمسك بالمقضي أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لمنطقه ، وكانت المماينة التي استعملت اليها المحكمة خلوا ما أسس عليه للمتهم طلبه فان الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا متعينا لقضه .  
 (القرار رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٨ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ٩٨ ص ١١١٩)

٣٣٣ - المماينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للمتهم هو أن يمسك لدى المحكمة بما قد يكون في المماينة من قص أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المماينة دليلا من أدلة  
 (القرار رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ١١ ص ٩٤٧)

المتهم التي تستغل المحكمة بتقديره ، ومجرد غيابها للمتهم عند اجراء المماينة ليس من شأنه أن يطلها .  
 (القرار رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ١٠ ص ٩٧٧)

٣٣٤ - اذا كان الثابت من بعض الجلسة أن الملاحق عن المتهم حين تقدم الى المحكمة بطلب ممانينة وتجربة رؤية لمكان الملاحق لم يقصد الا اثارة الشبهة في أدلة التثبت التي لحظت اليها المحكمة ، ولم يتنازع في قوة ابراسر شهود الرؤية ، فلان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستغنا من الحكم بالادانة استنادا الى أقوال الشهود الذين لحظت اليهم للمحكمة .  
 (القرار رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ١١ ص ٨٨٧)

٣٣٥ - من المقرر أن طلب المماينة متى كان لا يتجه الى شيء الفصل للكون للجريمة ولا الى إثبات استمالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصود به اثارة الشبهة في الدليل الذي لحظت اليها المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا تنزيم المحكمة باجابته - فانما كانت محكمة الموضوع قد لحظت الى أقوال محقق الواقعة وخلفت منها - لأسباب سابقة - التي امكان مشاهدته. شاهد الرؤية للمتهمين وقت مقارنتهما الاضداد على الجنى طيه ، فانه لا يجوز مصادرتهما في عقيدتهما ، ولا محل لتسني عليها لعدم توليها اعادة المماينة بصرفتها .  
 (القرار رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ١١ ص ٩٤٧)

٣٣٦ - ان طلب المماينة اذ كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى انهارا لوجه الحق فيها ، فان عدم اجابته أو الرد عليه ردا مقبولا يظل الحكم الصادر بالادانة ، فانما كانت المحكمة - في جريمة لحراز مخفر - قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم الاعتقال للمماينة المقضي وكان هذا الرفض قائما على ما قالته من أن ممانينة النيابة أثبتت ضيق الشرب أما عرض الخشيش في مكان مكشوف فيدل على جراءة المتهمين ، في حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يمسك بالمقضي أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لمنطقه ، وكانت المماينة التي استعملت اليها المحكمة خلوا ما أسس عليه للمتهم طلبه فان الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا متعينا لقضه .  
 (القرار رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٨ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ٩٨ ص ١١١٩)

٣٣٣ - المماينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للمتهم هو أن يمسك لدى المحكمة بما قد يكون في المماينة من قص أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المماينة دليلا من أدلة  
 (القرار رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق.ج.٢/١/٢٠١٥ ص ١١ ص ٩٤٧)

دلم القاعة

أجابه

موجز القاعدة :

الزام المردى بالبلغ من الأجنبي مستقل في طبعه عن الزام الأجنبي بالانضار . حكمة الشارع من ازدياد الانضار .

القاعدة القانونية :

الأجابه - المبلغ بالقانون ٣٧٤ لسنة ١٩٥٥ أن الالتزام المتخصص عليه في المادة السابقة مستقل عن الالتزام بالنصوص عليه في المادة الرابعة ولا تنافي بينهما ، فلا يؤثر أحدهما في الآخر من جهة وجوبه على صاحبه عند وجود سببه ،

- بين من نص المادتين الرابعة والسابعة من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - في شأن جوازات السفر وإقامة

فالاختلاف المنصوص عليه في المادة السابقة من الرسوم بقانون المذكور واجب على كل من وجه الشارح اليهم الشطب في المادة المذكورة ، وكذلك الحال بالنسبة الى حكم المادة السابقة ، وكل ذلك تحقيقا للحكمة التي توخاها الشارع من ازدواج التبليغ ، وهي احكام الرقابة على الاجنبي بعد دخوله الاراضي المصرية واتناء اقامته بها

تتماثل مقتضيه مصلحة الأمن العام ، وهذه الرقابة لا تتوافر الا بقيام المأوى بنا فرضه عليه القانون من التزام بالتبليغ ارتضى الشارع لاهيته جعل العقوبة على مخالفة أشد وطأة من العقوبة التي توقع على الاجنبي اذا هو لم يتم بالالتزام المفروض عليه في المادة الرابعة .  
(العدد ١٣٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥)

## إجراءات

### الفصل الأول - إجراءات التحقيق « المادة »

#### الفصل الثاني - إجراءات المحاكمة :

##### المرحلة الأولى : حضور المأمور :

١- حضور المأمور ، وحضوره إجباريا ... من ١-٧

٢- حضور وكيل المأمور ... من ٨-١١

##### المرحلة الثانية : نظر الدعوى أمام المحكمة :

١- شفوية المرافعات ... من ١٢-٤٩

٢- إبداء النيابة والدعوى ... من ٥٠-٦٣

٣- ثلاثة قسوس ... من ٦٤-٧٢

٤- تأجيل الدعوى وإعادة المحاكمة ... من ٧٣-٨٠

٥- الإخطار على المأمور ... من ٨١

٦- الطعن بالتأخير أمام المحكمة الجنائية ... من ٨٢-٨٧

٧- إجراءات الإعدام للمنفق ... من ٨٨-١٠٠

٨- الإجراءات بالنسبة لرفض تنفيذ العقوبة ... من ١٠١

##### المرحلة الثالثة : جرائم الخلية ... من ١٠٢-١٠٥

##### المرحلة الرابعة : الإجراءات أمام غرفة الإتهام ... من ١٠٦-١١١

##### المرحلة الخامسة : الإجراءات أمام محكمة المخابرات ... من ١١٢-١٣٩

##### المرحلة السادسة : الإجراءات أمام محكمة الأحداث ... من ١٤٠

##### المرحلة السابعة : الإجراءات أمام محكمة النقض ... من ١٤١-١٥٥

##### المرحلة الثامنة : تحقيق الدعوى أمام المحكمة :

١- استجواب المأمور ... من ١٥٦-١٦٢

٢- سلطة المحكمة في التحقيق ... من ١٦٣



- ٢- تقرير وصف الجهة... من ١٦٤-١٨٤  
٤- الأستاذ بالخبراء... من ١٤٥-١٥٤  
٥- اتفاق للمصونة... من ١٩٤-٢١١  
٦- المنول من القرارات الصغرى... ٢١٢، ٢١٣

#### الفرع التاسع : تدوين الإجراءات :

- ١- بيانات عضو اللجنة... من ٢١٤-٢٢٤  
٢- بيانات الحكم : التوقيع على صورة الحكم... من ٢٢٥-٢٣٩  
٣- لغة نسخة الحكم وعضو اللجنة وأوراق التحقيق... من ٢٤٠-٢٤٢

#### الفصل الثالث : بطلان الإجراءات وانقضاء به

##### الفرع الأول : أسباب بطلان الإجراءات :

- ١- ما يترتب عليه البطلان... من ٢٤٣-٢٦١  
٧- ما يترتب عليه البطلان... من ٢٦١-٢٦٢  
الفرع الثاني : انقضاء بالبطلان... من ٢٧٣-٢٧٤

##### الفرع الثالث : تفسيرات البطلان :

- (١) البطلان للنساق بالنظام العام... ٢٧١  
(٢) البطلان غير للنساق بالنظام العام... ٢٧٢  
الفرع الرابع : آثار البطلان... من ٢٧٣-٢٧٩

#### الفصل الرابع :

- مسائل متفرقة... ٢٨٠-٢٨٢

#### موجز القواعد :

##### الفصل الأول - إجراءات التحقيق

راجع : تحقيق (١٤٠ إلى ٥٤)

##### الفصل الثاني - إجراءات المحاكمة

##### الفرع الأول : حضور الخصوم

١ - حضور المتهم وحضوره اعتبارا

رقم القاعة

١

حضور للمتهم جلسة المرافعة أو لإعلامه لما إعلانه صميا . إعلامه بالجلسة المخصصة لصدور الحكم . غير لازم

## رقم المادة

- ٢ تسجيل الدعوى من البداية دون إعلان التهم . عدم حضور التهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى . عدم  
إجباره حكماً حضورياً ... .. ج ... ..
- ٣ مناط اختيار الحكم حضورياً وفقاً لقاعدة ١٣٣٩ . ج ... ..
- ٤ المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٢٨ أ . ج ... ..
- ٥ كفاية حضور التهم بمجلس المرافعة لأجبار الحكم حضورياً بإعلانه بالمجلس الموحدة لتعلق الحكم . غير لازم ...
- ٦ امتناع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ أ . ج عند حضور التهم بالمجلس التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة .  
وحجرت فيها الحكم إلا عند الإدعاء بالتأخير التي حال دون حضور هذه الجلسة ... ..
- ٧ شرط اعتبار الحكم حضورياً عند تغلف التهم عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى من بعد موافاة  
بأصلها : أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . تخلف هذا الشرط يستتبع جلسة من الجلسات . يقتضي  
إعلان التهم إعلاناً جديداً . الحكم الصادر دون حصول هذا الإجراء هو حكم غيابي قابل للمرافعة ...

## ٢ - حضور وكيل التهم

- ٨ القيام المأمور إلى زميله . دلائله ؟ عدم توافرها يجعله المظنون . إختيار التهم مستوفيا دفاعه ... ..
- ٩ شرط توجيه طلب التوقيض أمام المحكمة المختصة : حضور التهم بنفسه . حضور محامي التهم لا يفي عن إعلانه  
بالدعوى للمنية إذا كان متباً في جلسة مناقب عليها بالمجلس ... ..
- ١٠ لمجهاد اسم المأمور من المجلدول لعدم مساهمة الاشتراك . عدم زوال صفته كحكم . توليه التظلم عن التهم .  
لا إعلان . القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ ... ..
- ١١ التهم أن يعرض طرفه بأي طريق دون وجوب تركيز طرفه في إظهار الطعن ... ..

## الفرع الثاني - نظر الدعوى أمام المحكمة

## ١ - شفوية المرافعات

- ١٢ الاكتفاء بملفولة الشهادة التي أيدت في التحقيق الابتدائي . يجوز في حالة تناقض سماع الشاهد ... ..
- ١٣ المحكمة الاستناد في حكمها إلى ماورد في التحقيقات من الأوراق والقرائن الطبية وعناصر المداينة وأقوال  
الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالمجلس مادام كل ما تقدم كان معروضاً على بساط البحث ... ..
- ١٤ التصريح على ماورد في التحقيقات من أقوال المأمور عليها التي لم تحضر بالمجلس . يجوز للمحكمة ذلك إذا استبان  
عدم الأهمية في عدم الحضور وحقت المحكمة شفوية المرافعة ... ..
- ١٥ إعادة التهم أصلاً بأمر الله واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جازم ١٢٧١ . ج ... ..
- ١٦ مواد المخالفات . عدم اشتراط التأتون أن يتهيأ بجلبها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة ... ..

رقم القاض

- ١٧ ... حتى محكمة الموضوع في التحويل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق بالأجنادي ولو لم تسمه مامم اللهم لم يطلب مباحة أو تلاوة ألفواه ...
- ١٨ قيام محكمة أول درجة ببيع من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب اللهم لاستدعاء المحقق عليه لسياح ألفواه . قضى أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المحقق عليه . لأجل أنه ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو إلى ذلك ...
- ١٩ سلطة محكمة الموضوع في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بألفواه ...
- ٢٠ متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالقرائن . إذا كان إعلان التهمة قد فجله وعلوت المحاكمة عليه . مثال ...
- ٢١ عدم إجابة المحكمة الاستئنافية للهم إلى تأجيل الدعوى لسياح شاهدين . تحقق شقوية للرأفة أمام محكمة التوجه الأولى . لا إخلال بمنع الدفاع ...
- ٢٢ التحويل في إدانة اللهم اجنباً على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة للقيامية . التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب اللهم هذا الشاهد في حضوره ...
- ٢٣ تأسيس المحكمة لقضايا على أقوال شهود لم تسمهم وكان مباحهم مكتوبون إقراره أي تحقيق في الدعوى . اكتشاف الدفاع بطلان أقوال الشهود التاليين . بطلان الحكم ...
- ٢٤ جبر تحلف الشاهد من الحضور . عدم إقراره أن مباحه مصلح ...
- ٢٥ إدانة اللهم بناء على ما أثبتته مفقش العمل في عرضه دون مباحه . ومن الشاهد الوحيد في الدعوى . مباح المحكمة الاستئنافية بشهود تسمى للهم . عدم تحقق شقوية للرأفة . بطلان الحكم ...
- ٢٦ مباح شهادة للهم في جلسة بعد فصلها عن الخاتبة مع تحليفه اليمين . جاز ...
- ٢٧ اعتراض اللهم بإرسال الشكاوى والبرقيات إلى استمرت على المخابرات إلى اعتراضها المحكمة فلما وسيا . قيام دليل الجرمية بلا حاجة إلى مباح المحقق عليه ...
- ٢٨ اعتراض اللهم بأحدى اللهم المستند إليه . الحكم عليه في باقي اللهم دون مباح الشهود في مواجهته . خطأ ...
- ٢٩ عدم اعتراض اللهم على مباح شهادة للمدعى للفق بدون حلف يمين . سقوط حقه في الدفع بطلانها . م ٣٣٣ . ا.ج. ...
- ٣٠ سلطة المحكمة في عدم مباح شهود الواقعة وأعطاهم اللهم بأمراته . م ٣٧١ . ا.ج. ...
- ٣١ فصل المحكمة في الدعوى دون مباح شهادة المحقق عليها بعد حيز النيابة والدفاع عن الاعتناء بها . لا يجب ...
- ٣٢ استناد المحكمة في إدانة اللهم إلى اعتراضه في حضور ضبط الواقعة دون مباح هذا الاعتراض أو مباح شاهد الإثبات في الدعوى . بطلان الإجراءات ...

## رقم المادة

- ٢٣ ... .. تحسب المحكمة نظاماً بإعادة التهم على ماورد على لسان المدعى عليه دون سماع شهادته في التوجيهين لإتلاف بين الدفاع
- ٢٤ ... .. عدم التزام المحكمة بملءة أقوال الشاهد الثالث
- ٢٥ ... .. سلطة المحكمة في التوجيه على أقوال شاهد لم يحن بالحضور لأداء الشهادة أمامها . مادامت أقواله مطروحة على بساط البحث بالجلسة
- ٢٦ ... .. إصرار التهم على حضور الشاهد . عدم إجابة المحكمة لهذا الطلب واستناداً إلى أقواله في إثبات التهم . خطأ
- ٢٧ ... .. استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . خطأ
- ٢٨ ... .. عدم سماع الشهود أمام مرجئ القضية رغم تحك التهم بسماعهم أمام محكمة ثاني درجة . بناء حقه في الطعن مادام لم يحضر مع عدم يمكن أن يترس بالجلسة
- ٢٩ ... .. عدم إشراف محقق شفوية المرافعة في مواد الحقائق م١٣٠١ ج .
- ٣٠ ... .. سماع محكمة أول درجة الشهود في أقوال الحكم المحضوري الإجمالي . عدم التزام المحكمة الاستثنائية بماع الشهود
- ٣١ ... .. الاعتماد على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة يصبح إذا كانت أقواله مطروحة بالجلسة وفي وضع التهم مناقشتها أو طلب سماع شهادته
- ٣٢ ... .. يجوز استناد الحكم الاستثنائي إلى أقوال شهود سئوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى عند طرح خلا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بمسؤولهم وتحقق شفوية المرافعة أمام محكمة أول درجة ...
- ٣٣ ... .. تحقق شفوية المرافعة عند استصواب المحكمة للتعيين في شأن ملوحي طلبها من احتضار وذلك بعد اكتشاف النيابة والتهم بملءة أقوال الشهود الاتبات
- ٣٤ ... .. عدم سماع المحكمة الشاهد الذي اجتمعت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه قبل العمل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحال الحكم لإخائه على إجراءاته بالجلسة

رقم المادة

- ١٥ عدم تحسك التهم بطلبه مباح للشاهد في الجلسة الأخيرة . دلائله . التزول عنه . لا يغير من هذه العلاقة طلب للمبلغ من التهم في جلسة سابقة لإعمال حكم القانون في الشاهد للتدخل من الحضور . حقه ذلك ؟ ...
- ٤٦ المحكمة الاستئناف من مباح للشهود عند قبول التهم أو للمبلغ عنه ذلك صراحة أو دلالة . المادة ٢٨٩ ج . للجلسة بتاريخ ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ...
- ٤٧ ثلاثة أقوال للشهود هي من الاجازات المقررة للمحكمة فلا يترتب على مخالفتها البطلان ...
- ٤٨ سلطة محكمة الموضع في ترجيح أقوال الشاهد بالتحقيق الذي أجريه ، وهو عماد الإثبات ، على أقواله في التحقيق الابتدائي ...
- ٤٩ مبدأ شذوية الرافعة في ظل المادة ٢٨٩ ج معطلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لانتمت المحكمة الاستئنافية بإجراء التحقيق الذي أنقضه محكمة أول درجة عند تزلزل التهم أمام هذه المحكمة من مباح شهود الإثبات وانقضاء سابقة محكمة ثاني درجة إلى النكاح ملما بالإجراء ...

٢ - إنهاء النيابة والتهم المطلوبات

- ٥٠ طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة للنصوص عليها في المادة التي أمان التهم بها ( ٢٤٢ ع ) . ملما لا يجر طلبا جديدا . حصوله في غيبة التهم . جازر . الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان التهم بذلك الطلب .
- ٥١ التزام محكمة الموضع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كانت متعلقة بالموضوع ولازمة الفصل فيه ...
- ٥٢ طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة جديدة . إنهاء هذا الطلب في غيبة التهم ودعوه في نطاق المواد الواردة في ردة التكاليف بالحضور . الحكم بحبس التهم شيئا وهو دون ما يطلبه النيابة . جواز الاستئناف الذي يرشح من النيابة من هذا الحكم ؟ ...
- ٥٣ التزام المحكمة بإجابة طلب التهم أو الرد عليه إذا كان طلبا جزئيا ...
- ٥٤ التزام المحكمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها إذا كان الفصل فيه لازما لفصل في الموضوع ...
- ٥٥ صريح المحكمة بالتهم بإعلان شهود ني . عدم حضور الشهود رغم إعلانهم وتحسك التهم يسامحهم . عدم إجابته إلى طلبه . إعلان عن الدفاع ...
- ٥٦ طلب مباح شهود ني . وجوب تلقه بموضوع الدعوى ...
- ٥٧ كتابة الإنذار من التهم العام أو الخاص العام أو ليس النيابة يرشح الدعوى الختامية ضد الموظف ومن في حكمة عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون استثمار مباشرتها من أحد هؤلاء ...
- ٥٨ طلب النيابة توقيع أقصى العقوبة . شرط الاحتياط بهذا الطلب . من يؤخذ في جلسة إعلانها التهم أو حضرها ...

رقم القائمة

- وجوب ضم الأوراق التي تكون جسم الجريمة . مثال في جريمة حياضه رسم القنصة للقرر على المحررات  
٥٩ ..... للمقبوضة ...
- وجوب تحقيق طلبات اللهم عند الإصرار عليها من بعد تنازله عنها ماخاضت للمرافعة ما زالت حاضرة . مثال  
٦٠ ..... في طلب سماع شهود ...
- صورة واقعة ضمن فيها إجابة اللهم لطلبه الأحياء ...  
٦١ .....  
للمدكرات الضمنية : مجرد عدم تقديمها من اللهم لا يمس سلامة الإجراءات مادام لا يدعى أن المحكمة منهته  
من ذلك . سكوت اللهم عن التفتيش يدل على أنه لم ير ما يستأهل الرد على المدكرة المقدمة من المدعى  
٦٢ ..... بالمحقق للندية في غير الرعد المحدد لذلك ...
- حق توجبه الجهة إلى اللهم بالجلسة عند تحويله المحاكمة مقصور على التفتيش العامة دون المدعى بالمحقق للندية ...  
٦٣ .....  
٣ — تلاوة تقرير التفتيش

- تقرير التفتيش الذي نصت عليه المادة ١٤١١ ج. تأجيل القضية بعد تلاوة . تقرير الحق . وجوب تلاوة من  
٦٤ ..... جديد . ذلك لإجراء جوهري لازم لصحة الحكم
- إذ بات عكس ثابت بحضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التفتيش والتفتيش بالحكم بجلسة علنية . لا يتقبل  
٦٥ ..... إلا باتباع إجراءات العلم بالتزوير
- وجود خلاف بين حضر الجلسة والحكم بين ثلاث تقارير التفتيش من أعضاء المحكمة . لا يجب  
٦٦ .....  
الاستثناء في قرو التفتيش بالقدو الذي يطلبه الفصل في شكل الاستئناف . لا يحل  
٦٧ .....  
تقرير التفتيش . عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على ماورد في التقرير من تصور أو  
٦٨ ..... مخالفة ثابتة في الأوراق
- وجود عيب أو خطأ في تقرير التفتيش . لا يطلان ...  
٦٩ .....  
على تقرير التفتيش من الإشارة إلى إحدى وقائع الدعوى لا يرتب البطلان ...  
٧٠ .....  
ورود البيان للسكن بتلاوة تقرير التفتيش بدعاية الحكم المطبوعة عند التوقيع على الحكم من رئيس القضاة  
٧١ ..... وكتابتها . لا يندفع في سلامة الإجراءات ...
- تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع اللهم . لا يطلان ...  
٧٢ .....  
رابع استئناف ( القائمة رقم ١٤ )

٤ — تأجيل الدعوى وإحالتها الرأفة

- إنهاء الرأفة وحجز القضية للحكم . طلب إحادها بعد ذلك للمرافعة . إجلاله أو الرد عليه . غير لازم ...  
٧٣ .....  
طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابه . شرقة : أن يكون للهم قد أعلن إعلانا صحيحا ولم يدع  
٧٤ ..... عكس ذلك ...

- رقم المادة
- ٧٥ حضور المأى بالخلسة وطلب التأجيل لارض التهم وتقديع شهادة مرفوعة . وقضى المحكمة هذا الطلب دون التحقيق من صحة هذا المدعى . إخلال بحق الدفاع
- ٧٦ طلب فتح باب المرافعة . عدم التزام المحكمة بإجابه أو الرد عليه بتدجير القضية للحكم
- ٧٧ عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد متى كان التهم قد أمان إعلانا صحيحا
- ٧٨ إعادة القضية إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور المأى الذى حضر التحقيق الأول . إخلال بحق الدفاع
- ٧٩ افتاد المحكمة من طلب التهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر عليه الموكل واكتفاها بحضور المأى للتعليق دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب وأن القرض من مرتبة سير الدعوى يظل إجراءات المحاكمة للإخلال بحق الدفاع
- ٨٠ عدم التزام المحكمة بفتح باب المرافعة لتحقيق طلب قيمة الدفاع مذكرة

#### ٥ - الاطلاع على المحررات

- ٨١ عدم إطلاع المحكمة على المحررات المفبوعة وانهازها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم خدمة الساع دون بيان أسباب ذلك . قصور

#### ٦ - الطعن بالتزوير أمام المحكمة الجنائية

- ٨٢ إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق للدعى بتزويرها . بطلان الإجراءات
- ٨٣ معلقة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية . م ١٢٩٧ ج . إحالة الأوراق النيابة إن رأيت وجها لسير في التحقيق ووقف الدعوى إن كان الفصل فيها يحرف على الورقة
- ٨٤ يجوز ادعاء التهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق الطعن بالتزوير
- ٨٥ النيابة وسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية المقدمة فيها . إخلال الطعن من دعوى التزوير القرعية للندية
- ٨٦ القاضي المختل غير مكلف بحرف الدعوى الجنائية بشأن تزوير عقد بيع حتى يفصل في دعوى نفاذ العقد أمام القاضي للمنى . علة ذلك ؟
- ٨٧ إيقاف الدعوى الجنائية حتى الحكم في الطعن بالتزوير . يجوز لاوجوب

#### ٧ - إجراءات الادعاء المدنى

- ٨٨ دعوى جنائية . تدخل للمسئول عن المخروق للندية فيها في جميع الأحوال . جائز . وجود دعوى مدنية مرفوعة بالندية للدعوى الجنائية . غير لازم . م (١٢٥٤ ج)

## رقم المادة

- دعوى مدنية . وفيها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .  
الرجوع إلى قانون المرافعات . على علم بوجود نص في قانون الإجراءات ٨٩ ... ..
- الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان للنصي الذي لحضور أمام المحكمة الاستئنافية  
بإعلان الحكم . ١٤٠٨م . ج . ٩٠ ... ..
- دعوى مدنية . علم بجواز رفضها على التهم القاصرة بصفتها الشخصية . ١٢٥٣م . ج . ٩١ ... ..
- دعوى مدنية . وفيها على التهم القاصرة : غير جائز . ١٢٥٣م . ج . ٩٢ ... ..
- حضور على التركة للشفرة من المحقق المدنية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والإستئنافية دون أن يذكر  
شيئا من تغير صفة مدير التركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز ٩٣ ... ..
- إستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد التصديق بالحكم . غلط ... .. ٩٤ ... ..
- الأصل اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر على سد نص  
أو الاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . مستثناة للنهي بالمحقق المدنية عن مصلوف الدعوى  
المدنية . ١٠٣٩٩م . ج . تنظم تقدير المصلوف وكيفية تعميمها . الرجوع فيه إلى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ٩٥ ... ..
- ملفوظ حق للنهي المدني في اختيار الطريق الجنائي لاختباره الطريق المدني أولا . وجوب انفاذ موضوع ،  
الدعوى . صورة وأثناء تنفيذه الثانية بين موضوع الدعوى ٩٦ ... ..
- عدم سداد رسوم الدعوى المدنية لا يوصل بإجراءات المحاكمة من حيث الصفة أو الإعلان ٩٧ ... ..
- خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي لقواعد قانون الإجراءات الجنائية المنصوص عليها فيه . (م ٣٦٦  
١٠٨٠ ج . ٩٨ ... ..
- وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون في الأداء بحقوق مدنية أمام القضاء الجنائي ٩٩ ... ..
- وقف سير الحكم المرفوع من السفل من المحقق المدنية في الحكم الصادر حضوريا بالنسبة إليه والنسبة إلى  
للنهي بالمحقق المدني إلى حين فصل محكمة المرفوع في المرافعة المرفوعة من التهم . حقه ذلك ؟ ١٠٠ ... ..
- ٨ - الإجراءات بالنسبة لوقف تنفيذ العقوبة
- صدور أمر بإنهاء وقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد إعلان التهم دون إيراد أي تحقيق ١٠١ ... ..
- الفروع الثلاثة - جرائم الجلسات**
- ... ملحة المحكمة في توجيه تهمة شهادة الزور والقبض على التهم في الجلسة ١٠٢ ... ..
- ... وجوب حصول تحريك جرائم الجلسة أثناء انعقاد الجلسة وعلى قتل باب المرافعة في كل قضية ١٠٣ ... ..
- ... حقه وجوب حصول تحريك جرائم الجلسة أثناء انعقاد الجلسة وعلى قتل باب المرافعة في كل قضية ١٠٤ ... ..
- ... وقرع جريمة شهادة الزور بمجرد إبداء الشهادة للزور . حصول الشاهد من شهادته قبل قتل باب المرافعة يميل  
أقرب الأولى كأنه لم تكن ١٠٥ ... ..



رقم القاعة

### راجع : استئناف (القاعة رقم ٣٥) وجريدة (القاعة رقم ١٠٢)

#### الفرع الرابع - الإجراءات أمام غرفة الإتهام

- ١٠٦ -- غرفة الإتهام . حقها في إجراء تحقيق تكليفي وحققها في التصديق للمحضر . حقان مستقلان غير مرتبطين  
وموكلولا لتقريرها .....  
١٠٧ -- عدم إعلان التهم للحضور أمام غرفة الإتهام . عدم تحسك على التهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم  
طلبه أجلًا لتفسير دفاعه . لإخطال عن الدفاع .....  
١٠٨ -- التمسك بيطالان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الإتهام . لأصل له .....  
١٠٩ -- الدفاع بيطالان قرار غرفة الإتهام بالإحالة إلى محكمة الجنايات للمحضر من بيان الميزة التي أصدرته . عدم جواز  
إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .....  
١١٠ -- لياية عامة . سلطة عليها في أن يندى لفرقة الإتهام ما يراه بشأن الفرص للمطى التهم للمستلة إلى التهم .....  
١١١ -- سلطة غرفة الإتهام في تكييف الجريمة للفرقة المأتمها . م ١٧٩ أ ج .....  
راجع أيضا : اختصاص " اختصاص غرفة الإتهام " . ( القاعدتين رقمي ٣٣ و ٣٧ )

#### الفرع الخامس - الإجراءات أمام محكمة الجنايات

- ١١٢ -- قول عام واحد الدفاع عن متهمين متضدين في جنائية واحدة عند عدم التوافق بين مصلحة كل منهم وبين  
الآخرين . لإخطال عن الدفاع .....  
١١٣ -- تعرض دفاع منهم مع دفاع منهم آخر . قول عام واحد للمرافعة عن المتهمين . إخطال عن الدفاع . مثال  
في قضية قروير .....  
١١٤ -- فصل اللجنة من الجناية . واجب المحكمة في أن تحقق الواقعة يرتبها عاليا واقعة اللجنة على فرجه الذي يشكل  
إستيفاء دفاع التهم .....  
١١٥ -- محكمة الجنايات . تأجيلها التفت بالحكم إلى ما بعد دور الاستعداد . لأخطال .....  
١١٦ -- فصل اللجنة من الجناية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة للوضوح . القوة الاعتراض أمام محكمة النقض  
غير جائزة .....  
١١٧ -- تصديق التهم في إعلان شهود قضي طبقا للمادة ١٨٦ أ ج . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لإخطال عن  
الدفاع .....

## رقم المادة

- ١١٨ ... .. حق محكمة الجنايات في فصل الجناية عن الجثة قبل تحقيقها إذا رأت ألا وجه للاستيفاء ...
- ١١٩ ... .. تولي عام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام الفرض بين مصلحتها ، تقضى الحكم بالنسبة للمتهمين معاً ...
- ١٢٠ ... .. مخالفة الإجراءات للتصريح عليها في المادة ١٨٧ . أ . ج . حق الخصم الذي لم يعلن بإسائه الشهود في المياد في المفارقة في سماعهم طبقاً للمادة ٣٧٩ . أ . ج . ... ..
- ١٢١ ... .. توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم في الجلسة على أساس لوائحها بتهمة إسراخ المضادات المرفوعة بها الدعوى .  
تقضاء محكمة الجنايات في الدعويين ولو لم يترسّض الدفاع . خطأ ...
- ١٢٢ ... .. لامتراض لمصلحة التهمين إذا كانت الآلة الى استدعاء الحكم في حق أحد التهمين لا تؤدي إلى نبرة الآخر من التهمة ... ..
- ١٢٣ ... .. محكمة الجنايات . عدم اتباع التهم الإجراءات التي وسستها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ . أ . ج . عدم استجابة المحكمة إلى طلب التهم سماع شهود وعدم ردعها على دفعها للمستند إلى هذا الأساس . لا يجب ... ..
- ١٢٤ ... .. عدم سلوك التهم الطريق الرسوم قانوناً في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود . الاختصاص من طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ١٢٥ ... .. تمارض مصلحة التهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر اكضاء المحكمة بدافع واحد عنهم جميعاً يجب إجراءات المحاكمة . مثال ... ..
- ١٢٦ ... .. تولي عام واحد الدفاع عن متهمين . القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه إدانة الآخر . لا إخلال بحق الدفاع ...
- ١٢٧ ... .. مناط تطرض مصلحة التهمين المتصل بحق الدفاع أن يقادلا الإتهام ... ..
- ١٢٨ ... .. حق محكمة الجنايات ومحاكمة القضاء في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية في إقامة الدعوى على غير التهم أو من وقائع أخرى ... ..
- ١٢٩ ... .. إستعمال حق التصدي للدعوى الجنائية . حرية النيابة العامة والمستشار للتعبد بتحقيق في الدعوى .  
وجوب أن تكون الإحالة لدائرة أخرى ... ..

رقم المادة

- ١٣٠ ... .. تصدى محكمة الجنايات الواقعة الجديدة والحكم فيها دون إحالتها النيابة . مخافة ذلك النظام العام
- ١٣١ ... .. مناط تعرض مصلحة المجهن الذي يستزم فصل دفاع كل منها عن الآخر أن تكون أقوال أحدهما شهادة إثبات ضد الآخر . تولي عام واحد الدفاع عنها يفر الإخلال بين الدفاع للجبال المحكم
- ١٣٢ ... .. المبرة في شأن سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى إلى الفرود في قرار الإحالة
- ١٣٣ ... .. لاقتزم محكمة الجنايات إجابة طلب الدفاع بإسراع شامد في الدعوى عند عدم سلوكه للهم الطريق الذي رسمه القانون في المراء من ١٨٥ إلى ١٨٧ . أ. ج
- ١٣٤ ... .. محكمة الجنايات . ما يظل إجراءات المحاكمة أمامها . المخافة من الهم أمام محكمة الجنايات من هام غير مقرر المرافعة أمام المحكمة الإقضائية
- ١٣٥ ... .. حضور مدافع عن الهم بجناية تنظرها محكمة الجنايات . يحقن فرض الشارع من حضوره بإسراع الشهود ومطالبات النيابة في وجوده بمخضه أو مغلاني نالبه
- ١٣٦ ... .. طوبة الإعدام . أخذ رأى للقي قبل إصدار الحكم بها . عدم لزوم يانترأى للقي في الدعوى . المادة ١٢٣٨ . ج
- ١٣٧ ... .. عدم اشتراط انعقاد محكمة الجنايات بلمات للقي الذي تجرى فيه جلسات المحكمة الإقضائية . صدور قرار من وزير العدل . محله : انعقاد المحكمة عارج المنيعة التي يقع بها مقرها
- ١٣٨ ... .. — إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات — لاغرة الإعدام . م ٢ ق ٣٧٠ س ١٩٥٦
- ١٣٩ ... .. — محكمة الجنايات . إعادة الإجراءات : هي عاكة ، متبناة وليست تظلياً . أثر ذلك : سلطة محكمة الإعادة في الفصل في الدعوى بأكمل حربيها . لما أن تمدد العقوبة في غير وطن من النيابة على الحكم النهائي
- الفرع السادس — الإجراءات أمام محكمة الإحداث
- ١٤٠ ... .. — سلطة المحكمة في التحقن من حالة الهم السغير الإجتماعية . م ٣٤٧ . أ . ج . لما أن تحصله بنفسها من التحقن الذي تجره أو أقوال الدعوى ولما الامتانة بمعرضي الشترن وغيرهم

رقم القائمة

## الفرع السابع - الإجراءات أمام محكمة النقض

- ١٤١ - البطلان بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لإثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة
- ١٤٢ - المحكمة التي يحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها هي المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين . استثناء جنح الجلسة التي صدر حكمها من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنابت ... ..
- ١٤٣ - بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم استئناف أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا قبل ... ..
- ١٤٤ - نقض الحكم بعد الدعوى إلى حالتها الأولى ... ..
- ١٤٥ - نقض الطعن بطلان الإجراءات التي يبنى عليها الحكم لا قبل من إعادته له بالبطلان ... ..
- ١٤٦ - الدفع بطلان إبراء من إجراءات التحقيق الإيجابي . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا قبل ... ..
- ١٤٧ - إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى على أساس أمر الإحالة الأصل عند نقض الحكم ... ..
- ١٤٨ - بطلان الحكم لعدم التقي به في جلسة علنية . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز ... ..
- ١٤٩ - اعتراض التهم على الإجراءات التي تحت أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض
- ١٥٠ - نقض . الزه . سلامة محكمة الإحالة عند نقض الحكم . عدم تقييد حالي الحكم الأول ولا يحكم النقض في إعادة تقدير الواقع
- ١٥١ - دفع الكفالة وقت التقرير بالطعن . غير لازم ... ..
- ١٥٢ - التقرير بالطعن هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة النقض ليس شرطاً لازماً لاتصال المحكمة بالطعن ... ..
- ١٥٣ - نقض الحكم والإحالة . إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى وجريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصل . عدم جواز توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي وضعه القانون ...
- ١٥٤ - اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٥٧ ق ٤٦ لسنة ١٩٥٩ . فصلها فيها لتسعين عيوب الحكم سواء قدمت التأييد مذكرة أو لم تقدم ... ..
- ١٥٥ - شرط طلب تعيين الجهة المختصة في حالة التنازع السابق على الانحصار أن يكون هو السبيل الوحيد لحلها . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الإتهام في حالة لا يكون لها فيها أن تقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بما يقتضي قيامها بالتنازع . أثر ذلك : انتهاء موجب احتجاز الطعن عند رفضه طلباً بتعيين الجهة المختصة ... ..

## الفرع الثامن - تحقيق الدعوى أمام المحكمة

## ١ - استجواب التهم .

- ١٥٦ - استجواب التهم . حصوه بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات التي على هذا السبب (م ٣٣٣ ج)

## رسم المادة

- ١٥٧ ... استجواب التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة القضاة ودون اعتراض من التهم بعد ذلك بأنها استجوبه .  
لا عمل له .
- ١٥٨ ... استجواب التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور التهم بغير اعتراض من مقرر الحق في الدفع بطلان الإجراءات في هذه الحالة ...
- ١٥٩ ... عدم سؤال التهم عن التهمة لا يمثل مخالفة ...
- ١٦٠ ... إجابة التهم ببعض اعتبارها على ما توجه إليه المحكمة من نسخة دون اعتراض للدفاع عنه . حالة ذلك على أن مصلحته لم تفسد ...
- ١٦١ ... إجابة التهم ببعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من نسخة . عدم اعتراض للدفاع عنه دفعه بعد ذلك بطلان الإجراءات . غير جائز ...
- ١٦٢ ... إدراك معنى إشارات الأسم الأهم . هذا الإدراك أمر موضوعي . عدم التزام المحكمة بالإجابة إلى طلب معين ومبدأ عدم التهم لم يدع أن ما فهمته المحكمة يتكاثف ما أراده . حضور التهم يعنى تليج إجراءات : أ) المخالفة وتقديم ما يقادم أوجه دفاع ...
- ٢ - سلطة المحكمة في التحقيق :
- ١٦٣ ... عدم تقديم المحكمة إلى تظلم ذي البلاغ الكاذب بأسباب غرلو الحفظ الصادر من النيابة العامة أو من أية جهة أخرى
- ٣ - تقرير وصف التهمة :
- ١٦٤ ... - إضافة تتم إلى محكمة الجنايات بتهمة الاعتلاص للتطبيق على المادة ١١٢ ع . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافق لوكائها القانونية . إعادتها جثة لمرسة إلى التهم . وجوب تليج التهم إلى هذا التغيير . عدم مراعاة ذلك يوجب الحكم بما يستوجب عقابه ...
- ١٦٥ ... معاقبة التهم عن ذات الجرمة للفرقة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . تبيين الدفاع غير لازم ...
- ١٦٦ ... لا لزوم للمحكمة بتليج الدفاع إلى تقرير وصف التهمة إذا كانت الواقعة المادية التي تنسبها الوصف الجليد معروضة بالمستندات التي تحقن المحكمة وحازت عليها للمرافعة ...
- ١٦٧ ... تهمة شروع في قتل عد . تغييرها إلى ضرب نشأت عنه عامنة . ذلك تحيل في التهمة . عدم اقت الدفاع إليه يوجب نقض الحكم .
- ١٦٨ ... تحيل الوصف من زور إلى إثبات إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تليج التهم إلى ذلك . إخلال بمن الدفاع ...
- ١٦٩ ... مراعاة النيابة على أساس أن التهم وحده هو محدث إصابات الجاني عليه يمكن . مراعاة الدفاع على حملها الأسماء ذلك . تحقق الفرض الذي فرضه الشارع من تليج الدفاع ...
- ١٧٠ ... إبعاد مدعي الإصرار والزم . عدم تليج الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم بخيرية لئلا من للفرقة قانونا الجرمة للسلطة إلى التهم . لا إخلال بمن الدفاع ...

١٧١	جرعة ضرب أقصى إلى الموت . تحليل المحكمة وصف التهمة فيها بما يتضمن إستهلاك مسؤولية التهم عن القصة التي اتجهت الوقفاً لمصالحته عن باقي ما وقع منه من إستهلاك على الجاني عليه وهو ما كان داخلها أصلاً الوصف الذي استلزمه التهم من غرة الإتهام . لأصل ولا إخلال بين الدفاع ...
١٧٢	حق عيكة الموضع في الحكم على التهم بشأن كل جريمة تزلت إليها الجزية المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعطيل في التهمة أو قسمة نظر الدفاع ...
١٧٣	إستدائياً إلى التهم وصفاً جديداً التهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالتحليل وتحقيقها بمعرفة المحكمة وإتمام مراقبة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بذلك لمصلحة التغيير . غير لازم ...
١٧٤	تحليل المحكمة وصف التهمة بالنسبة من قتل عمد مقرون بجناية سرقة بعمل سلاح إلى الاشتراك في جريمة قتل عمد وقت نتيجة محتملة لجناية سرقة بعمل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغيير . إخلال بين الدفاع ...
١٧٥	وصف التهمة . تغيير الوصف من شروع في قتل إن ضرب نشأت عنه عاعة لأخلك المحكمة إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم لقصة واقعة جديدة ...
١٧٦	تحليل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أقصى إلى الموت دون تنبيه التهم . لإخلال بين الدفاع ...
١٧٧	إعلان التهم بوزة التكليف بالفسور بتهمة حيازة « منج » غير مضبوطة . إدانة أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير النيابة وإقرار التهم بمطرحه في الحكم ثم إستدائه إستباره ملماً بحقيقة التهمة ...
١٧٨	إستدائاً للحكم واقعة جديدة إلى التهم وإدانة له أساساً دون أن تنبه إلى هذا التعديل . بطلان الإجراءات ...
١٧٩	وصف التهمة . مايدل عليه نص المادة ١٣٠٠ ج . مايجري من تغيير في الوصف أو تعطيل في التهمة . مما يترتب عليه تشديد العقوبة . لأخلك المحكمة إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ...
١٨٠	علم قيد المحكمة بوصف التهمة . مدى تكيف الواقعة . اعتبار التهم شريكاً في الجزية بدون كانت الدعوى مرفوعة عليه بزمه فلا . الواقعة المادية التي انقضت المحكمة أساساً الوصف الجليدي من بينها التي كانت مبيحة بأمر الإحالة ومطروحة بالتحليل . دخول ذلك في سلطة المحكمة .
١٨١	قتل نظر الدفاع إلى الزامه على أساس القدر اللتين ألتصحت المحكمة من أن تكون حقيقته بذلك مما تعطيل إليه من أدلة . واعتابر في الدعوى ...
١٨٢	تغيير التهمة من شروع في قتل عمد إلى جنحة إساءة عطف . وجوب تنبيه التهم ...
١٨٣	حصول التعديل في حدود عناصر الوصف السابق الذي علمه التحقيق ودخلت عليه المرافعة نتيجة استبعاد أحد عناصره . تحليل لوصف التهمة . لأوجب قتل نظر الدفاع ...
١٨٤	تنبيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تحليل التهمة . شكك . كتابة التهمة الضميمة . مثال : مراجعة التهم بالسابقة في الحالات التي يجر تورطها على مشدداً كعقوبة ...

رقم المادة

## ٤ - الاستماع بالبراءة

- ١٨٥ غير له. ثلاثة قاضيين بالجلسة. غير لازم
- ١٨٦ المحضان المحكة إلى تقرير المهتمس القى. رفضها طلب إعادة مناقشته. تعليلها هذا الرضى تعليلًا مقبولًا. لا خطأ
- ١٨٧ غلو الملف المطروح من ذكر نتيجة تحليل الرقعة التي وجدت بلباس المتهم. لا إخلال بحق الدفاع
- ١٨٨ تلبس المحكة حكمها بإعادة التهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أي شاهد في الدعوى. بطلان الحكم
- ١٨٩ رفض المحكة طلب التهم مناقشة الغير لأسباب يبرره. لا إخلال بحق الدفاع
- ١٩٠ - طلب الدفاع إحالة التهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لتقصيه. انتهاء المحكة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدي. ما طلب في عدم الاستماع برأي الطبيب
- ١٩١ - تحليل الغير بين غير لازم. كفاية بين التي أضافها عند مباشرته وظيفته
- ١٩٢ - بطلان الإجراء. تصحيحه: يستقر الحق في المحكة به إذا تم الإجراء بحضور عاين المتهم ودون اعتراضه. مجال في سماع أقوال الطبيب الشرعي والمترجم بشرط
- ١٩٣ - أداء الغير عينًا عند مباشرته وظيفته بئى عن تعليله في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم

## ٥ - نطاق الخصومة

- ١٩٤ - حكم باطل صدر من محكمة أول درجة. التزام المحكة الاستثنائية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة. عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد.
- ١٩٥ م ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية
- ١٩٦ - استئناف. عدم تقديم التهم لتتخذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها. تقديمه لتتخذ قبل الجلسة التي نظر فيها.
- ١٩٧ - عدم سقوط استئناف
- ١٩٨ - حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم. التزام المحكة الاستثنائية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى. إعادة القضية لمحكمة أول درجة إذا قضت بعدم الاختصاص أو بقول دفع يترتب عليه منع السير في الدعوى.
- ١٩٩ - لا يجوز للمحكمة الاستثنائية إعادة القضية لمحكمة أول درجة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢٢/٤١٩ ج.
- ٢٠٠ - مثال
- ٢٠١ - المقصود من عرض الدعوى على المحكة الاستثنائية تصحيح ما قد يقع من خطأ في الحكم المتأخر به قبل الموضوع مره. ...
- ٢٠٢ - لا تلتزم المحكة الاستثنائية بإعادة القضية لمحكمة أول درجة في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم. التزامها بإعادة القضية في حالة الحكم من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص أو بقول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى
- ٢٠٣ - تأجيل المحكة الاستثنائية نظر الدعوى لإيجول دون التقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً

## رقم المادة

- ٢٠١ - يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم ...
- ٢٠٢، ٢٠٣ - يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة في حالة حكم المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يرتب عليه منع السير في الدعوى ... ..
- ٢٠٤ - حكم حضوري اختياري صادر في دعوى وجاز استئنافه قانوناً . القضاء خطأ من محكمة أول درجة بقبول معارضة التهم شكلاً . استئناف المحكمة ولايتها بالفصل في المعارضة . استئناف الحكم الحضوري الاختياري التي على الحكم الاستئناف يرفض إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لا عمل له ... ..
- ٢٠٥ - التقيد بما جاء به تقرير الاستئناف وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . ليس محكمة ثاني درجة أن تنظر في واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تقل فيها كلمتها ... ..
- ٢٠٦ - عدم جواز محاكمتهم أمام محكمة الاستئناف مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة أول درجة ...
- ٢٠٧ - تمة صناعة المدان بغير ترميس واقعة جديدة لتغير تمة عدم تقديم إقرار قبل الشروع في صناعته التي كانت على حاكمة التهم أما محكمة أول درجة ... ..
- ٢٠٨ - استئناف محكمة أول درجة ولايتها بالحكم بمرطو الدعوى الجزئية بغير واقعة ... ..
- ٢٠٩ - إقالة الدعوى ضد التهم عن لا يلائمها . لانحياز المحكمة الإستئنافية التصديق الموضوع ... ..
- ٢١٠ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وأصل فيها . مع أنه : أن يكون ذلك الثاني لولاية النظر فيها ابتداء ... ..
- ٢١١ - محكمة الاستئناف بتبني الوصف القانوني للفعل المستل إلى التهم دون إضافة فعل جديد ... ..

## ٦ - المدول من القرارات التحضيرية :

- ٢١٢ - صدور قرار من المحكمة لتجهيز الدعوى وضع الأدلة فيها . مساعدة المحكمة في المدول منه . ... ..
- ٢١٣ - حق المحكمة في المدول من حكم تحضيري عند انتهاء حجة الدعوى إليه . مثال في قرار إعلان الطيب ، الكنتاف والطيب الشرعي ... ..
- راجع : تحقيق .

## ( الاتحاد رقم ٥٤ )

## الفصل التاسع - تدوين الاجراءات

## ١ - بيانات محضر الجلسة :

- ٢١٤ - عدم توقيع رئيس المحكمة والكتاب على كل صفحة من محضر الجلسة في اليوم فشل حل الأمر . لا بطلان ...
- ٢١٥ - محضر الجلسة يتكلم بالحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة ... ..
- ٢١٦ - محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير ... ..
- ٢١٧ - غلو محضر الجلسة من تدوين دفاع التهم بالتفصيل . لا يجب الإيجاز لمحت ... ..



- رقم المادة
- ٢١٨ — الحكم لا يكل عضو الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة القهرى ... ..
- ٢١٩ — اعتبار عضو الجلسة مكلًا للحكم في الإجراءات التي تمت ... ..
- ٢٢٠ — عضو الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة عليه . عدم الادعاء بما يتكلف التثبت فيه . لا يظلم ... ..
- ٢٢١ — عدم جواز القول بمكس 'ما جاء بمحضر الجلسة الا من طريق الطعن بالزور' كما رسمته ١٢٩٦ ج. ... ..
- ٢٢٢ اعتبار الحكم مكلًا لعضو الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة ... ..
- ٢٢٣ تصور عضو الجلسة من ذكر من الشهود ومحال قسّمهم . لا يجب ... ..
- ٢٢٤ عدم توقيع القاضي على عضو الجلسة لا يرقب بطلانه ... ..
- ٢٢٥ عضو الجلسة بكل الحكم في استيفاء القرض المحاصل في مدياته لعدم إثبات أسباب جميع أعضاء القارة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسع للرافعة في القهرى ... ..
- ٢٢٦ لا يجب الحكم بعدم تكوين دفاع التهم تفصيلًا في عضو الجلسة . على التهم أن يطلب حراسة إثبات ما يحسم من دفاع فيه . عدم جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
- ٢٢٧ على عضو الجلسة من توقيع شاعدي الإثبات لا يظل الإجراءات . المادة ١١٤ . ج نصت على إجراءات تنظيمية ... ..
- ٢٢٨ إضمار التهم بعد ثلاثة أشهر الإحالة وسرد من التهمة يميز الأعضاء عند الاستئناف إليه ... ..
- ٢٢٩ اكتساب عضو الجلسة الذي احتله رئيسا وكتابًا بالتوقيع عليه حجية لا يخل بملها المحكمة أن تطرحه ، وتحدد في نقابها على ماسحة هي دون ثابت في المحضر ما دلت هي لم تجر تصحيح ما اشتد على بالطريقة التي رسمها القانون . الحكم بكل عضو الجلسة في الإجراءات دون أدلة القهرى ... ..
- ٢٣٠ البقرة في إثبات طلبات الخصوم هي حقيقة الواقع لا عينة سيوا كتاب الجلسة ملققة القاضي للوضوح في استبعاد حيرة أيها الكاتب بمحضر الجلسة خطأ من تزل للمعية يلقى للمنى عن دعوها بناء على أسباب مؤدية . عدم قبول المحلل في ذلك أمام محكمة النقض ... ..
- ٢٣١ — إثبات حقيقة الإجراءات التي تمت عليها المحاكمة . الحكم بكل عضو الجلسة في ذلك ... ..

رقم المادة

- ٢٣٢ — الحكم بكل عضو الجلسة في إثبات نفي نظر الدفاع ... ..
- وجوب بيان الحكم ذاته اسم المدعى وعلاجه بالحق عليه وصفه في المطالبة بالتوضيح وأساس المسؤولية المدنية والضمان فيها . اغفال ذلك يوجب الحكم بالتقصير . إجراءات المحاكمة . قاعدة حضور الجلسة بكل الحكم في إثبات إجراءات المحاكمة . عدم إستنادها إلى العناصر الأساسية للدعوى ... ..
- ٢٣٣ — الحكم بكل عضو الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التفتيش ... ..
- ٢٣٤ — بيانات الحكم : التوقيع على المسودة :
- قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . إثبات في المناقشة وتوقيع على مسودة الحكم . بطلان الحكم .
- ٢٣٥ م ٣٣٩ مرافعات ... ..
- القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة . لأجل له ...
- ٢٣٦ — عدم إثبات ذلك القاضي الذي سمع المرافعة في الجلسة التي نظمت بالحكم . عدم توقيع على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم . بطلانه ... ..
- ٢٣٧ — مطابقة بيانات الحكم المكتوب بالأوراق . عدم تقديم النيابة ما يختلف ذلك . لأجل ... ..
- ٢٣٨ — عدم إثبات ذلك أحد قضاة الهيئة التي سمحت المرافعة في الهيئة التي نظمت بالحكم . عدم توقيع على مسودته أو على قائمة الحكم . بطلانه . م ٣٤٢ مرافعات ... ..
- ٢٣٩ — فقد نسخة الحكم وحضر المعاينة وأوراق التصديق :
- ٢٤٠ — فقد نسخة الحكم الأصلية . وجوب القضاء بإعادة المحاكمة . م ٥٥٤ و ٥٥٧ . ج ... ..
- فقد أوراق التصديق بعد رفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة بتولي التحقيق بنفسها . إعادتها في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة إطلاع عمرة بالقلم الرصاص . إخلال بمن الدفاع ولو أكتفى المتهم بتلاوة أقوال الشاهد ... ..
- ٢٤١ — فقد حضر المعاينة في قضية مرفوعة أمام المحكمة : سؤال المحكمة وكل النيابة بحري المعاينة يتحقق به إستكمال النص الثاني من فقد محضرها . م ٥٥٨ . ج ... ..
- ٢٤٢

### الفصل الثالث — بطلان الإجراءات والدفع

#### الفرع الأول — أسباب البطلان

أولا — ألا يترتب عليه البطلان :

— إجراءات . الأجل بها الجلسة ... .. ٢٤٣

رقم المادة

- ٢٤٤ -- إجابة التهم بمحض اعتباره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض للمدافع عنه . فإلا ذلك على أن مصلحته لم تضلر
- ٢٤٥ منع الضابط المخاصمين من ممارسة عمل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم محضره . إجراء مشروع
- ٢٤٦ -- لم يرتب القانون البطلان على عدم إتيان ما نصت عليه المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ٢٤٧ -- عدم التزام المحكمة بملأوة أنوال الشاهد النائب . هذا الإجراء ليس من الإجراءات التي أوجب الشارع إتيانها
- ٢٤٨ -- إسناد الحكم إلى النيابة التي أحرقت في التحقيق في غيبة التهم . لا يجب
- ٢٤٩ -- تسليم المرسوقات للمجنى عليه بعد سجنها وقبل الحكم في الدعوى . لا يجب
- ٢٥٠ -- إسناد النيابة للشاهد لساع أنوثة بناء على طلب التهم . اعتباره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لا يجب
- ٢٥١ أيام الطبيب باسراج المختبر من المكان الذي اعتقه فيه التهم الأفعون بضمينه . صحيح
- ٢٥٢ -- إسداد التحقيق أو قبضه فيه بضمينه مؤثر التهم . جائز
- ٢٥٣ -- اختصاص بالشاويش تحقيق حادث في قسم معين يعمل فيه يقتضى متابعة التحقيق في قسم آخر يقع المحافظة على قسم القسمين . صحة الإجراء الذي يقوم به
- ٢٥٤ -- عدم إثبات ما مور الضبط القضائي كمال ماجرية في الدعوى من استدلالات . لا يرتب عليه البطلان . المادة ٢٤ أ ج . ما نص عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التظلم والتوجيه
- ٢٥٥ -- الأصل في الإجراءات الصحية . عدم التزام المحكمة بصحة صفة الضابط الذي أجرى الضمينة وأنه مستتباً رئيساً لمكتب المختبرات أو ما وثقته فرد قول التهم ذلك دون تقديم الدليل عليه
- ٢٥٦ -- مخالفة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية لا يرتب عليه البطلان
- ٢٥٧ -- إجراء النيابة في غيبة التهم الذي لم يجسر حضوره . لا بطلان . اقتصر حق التهم على التمسك بقصص النيابة أو غيرها
- ٢٥٨ -- قواعد محرز المضبوطات . إجراءات تنظيمية لا يرتب على الامتثال فيها أي بطلان
- ٢٥٩ -- عدم إشتراط القانون تحرير محضر بتحريرات وجعل القبطية القضائية .
- ٢٦٠ -- تحميل شخصية المرشود وعدم الإصحاح فيها من ما مور الضبط القضائي . لا يجب الإجراءات بالبطلان
- رابع استئناف ( المادة رقم ٦٢ )

ثانياً — ما يرتب عليه البطلان :

- ٢٦١ -- إسناد الحكم واثمة جديدة إلى التهم وادعاه على أساسها دون أن تنبه المحكمة إلى هذا التحليل . بطلان الإجراءات

## رقم المادة

- حالات دخول المنزل لغير التفتيش ليس منها دخول المهر منزل المتهم للتحفظ عليه . بطلان هذا الإجراء  
لا يصححه أن يكون المدعول يأمر من الضابط المأذون بالتفتيش . إعتداد البطلان إلى مثاله من ضبط ...

٢٦٧

## الفرد الثاني - التمسك بالبطلان

- الدفع بعدم إعلان التهم بالحسنة المصلحة لنظر الإستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بخسلة المفروضة .  
م ٢٣٢ ج ... .. ٢٦٣
- بطلان تكليف التهم بالمحضور أمام محكمة الجنايات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول ...  
٢٦٤
- إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك  
ببطلان الإجراءات . غير جائز ... .. ٢٦٥
- الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراءات التحريز . غير جائز ... .. ٢٦٦
- حضور التهم جلسة المحاكمة بضمه مانع له من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالمحضور م ٢٣٤ . ج ...  
٢٦٧
- الدفع ببطلان الإجراءات السابقة حل المحاكمة لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وجوب اثاره  
هذا البطلان بأداة أمام محكمة الموضوع ... .. ٢٦٨
- الدفع ببطلان الإجراءات السابقة حل المحاكمة . وجوب التمسك به قبل مباح الشهود . مثال في الدفع ،  
ببطلان إجراءات إعلان التهم وبطلان الحكم لعدم حصول الإعلان ... .. ٢٦٩
- الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفة في حدود اختصاصه . المخالفة في اختصاص  
مصدر الإنذار بالتفتيش وبطلان تفتينه مما يقتضي تحقيقا موضوعيا . عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة  
أمام محكمة النقض ... .. ٢٧٠
- راجع : إجراءات (القواعد أرقام ٢٩ و ١٤١ و ١٤٣ ، ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨ )

## الفرد الثالث - تقسيمات البطلان

أولا - البطلان المتعلق بالنظام العام :

- أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام لم ترد على سبيل المحصر في المادة ٣٣٧ ج ... .. ٢٧١

ثانيا - البطلان غير المتعلق بالنظام العام :

- أوجه البطلان المتعلقة بتكليف التهم بالمحضور ليست من النظام العام . وجوب التمسك بها قبل مباح أحد  
من الشهود ... .. ٢٧٢

## الفرد الرابع - آثار البطلان

- أثر بطلان الإجراء طبقا للمادة ٣٣٦ إجراءات . لا أثر له للبطلان على ما سبقه من إجراءات ... ٢٧٣

رقم المادة

- ٢٧٤ - تسجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون إعلان التهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم ... ..
- ٢٧٥ - إعلان للمطّرض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لمحكمة الإدارة أو في مواجهة النيابة . إقرار وكيل المطّرض في ذيل التقرير بالمعارضة بطله بالجلسة وتصدده بأخطار موكاة . عدم جواز الحكم باحتيال المعارضة كان لم تكن ... ..
- ٢٧٦ - عقيد المحكمة بوقائع الدعوى كما وودعت في أمر الإحالة أو ورقة التكاليف بالمفسور . ٢٠٧٢ . أ ج ... ..
- ٢٧٧ - انضمام للمل الإجراء في اتحدما قانونيا . وجوب تعديل المحكمة في الدعوى عند إعادة رفعها على الوجه الصحيح . اتصال القاضي بالدعوى بشر الطريق القانوني . لأجرة يماثل ماأناه ... ..
- ٢٧٨ - أثر البطلان . انحصاره على الإجراء الذي تقرر بطلانه وما ترتب عليه من آثار مباشرة دون ساس بالإجراءات الصحيحة السابقة عليه . عدم تأثير بطلان التحقيق في قرار إحالة القضية إلى محكمة الجنايات ... ..
- ٢٧٩ . بطلان المحاكمة عند عاكة خبر من أختلت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى فعدم ٢٠٧٢ أ ج ... ..  
راجع استئناف ( القواعد أرقام ٧٥ و ٧٦ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ )

الفصل الرابع - مسائل متنوعة

- ٢٨٠ - رفع الدعوى السومية قبل الفصل بقانون الإجراءات الجديدة . بطلانها خاصة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم ... ..
- ٢٨١ - إستظام القانون الإعلان لاخذ إجراء أو بدمسعاد . لا يفي عنه أي إجراء آخر ... ..
- ٢٨٢ - وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية لفصل القاضي الجنائي في أمر الورقة الذي يتزودها والمقدمة إليه كدليل على الإنابة ... ..

الفصل الثاني

إجراءات المحاكمة

الفرع الأول - حضور الخصوم

١ - حضور التهم وحضوره اختيارا :

- ١ - لا يوجب القانون إعلان التهم للجلسة التي حددت لمفسور الحكم متى كان حاضرا ببطلة المرافعة أو مملنا لها أطلاة صحيحا .  
( الفرز رقم ٧٦ لسنة ٢٦ قبة ١/٢/١٩٥٦ م ٧٧ م ٤٩٨ )

إجراءات القانونية :

الفصل الأول

إجراءات التحقيق

حالة

راجع تحقيق ( القواعد من ٤٠ - ٥٤ )

٦ - أن حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحيزت فيها الحكم يتمتع منه تطبيق حكم المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا ينشأ من ذلك تخلف للمتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم مادام لم يدع أن غيابهما كان لمانع قهري ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه بعد الميلاد محسوبا من يوم النطق بالحكم المستأنف فانه يكون قد صدر صحيحا .

(الفرن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١٠/١٠٨٠ من ٩٠٢م ٨٠٢)

٧ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا - أما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة - أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احدها ، فانه يكون لازما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

(الفرن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٩٢)

(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٥٧ من ١١ ص ١١٨)

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٥٧ من ٧ ص ١٣١٢)

٨ - حضور وكيل المصالح .

٨ - انضمام المصالح الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما ينشأ عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر منتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المصالح الموكل الذي تراقبه عنه غير متقيد بجداول المحامين وانضم الآخر اليه فإن المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(الفرن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٢٥)

٩ - يستلزم التناون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عند ما يوجه اليه طلب التوضيح والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعي بالحق المدني بإعلان المتهم بطلان ولا ينشأ عن ذلك حضور محاميه إذا كان متما في جنحة معاقب عليها بالحبس .

(الفرن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ من ٨ ص ٤٩٠)

٢ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تمجيها من النيابة دون اعلان المتهم - حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا بالإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٥٧ من ٧ ص ١٣١٢)

٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، أما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت حلقة بسقوط جلسة من الجلسات فانه يكون لازما اعلان المتهم اعلانا قانونيا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بدل الجلسة التي لم تتمتع فيها المحكمة .

(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٥٧ من ٨ ص ١١٨)

٤ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٣٣٨ من قانون الإجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك - في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة - حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فصارت المحاكمة والمرافعة في غيبه فإن الحكم يعتبر غائبا - إلا أن الشارح لاختبارات سامية تملن بالمعدلة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنحة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٣٩ إجراءات ، كما أجاز للمحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا في حالتين أشارت إليهما المادتان ٢٤٠ و ٢٣٨ من قانون الإجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

(الفرن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ من ٨ ص ٧٠٩)

٥ - انه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه إلا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأثبت له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصودا على النطق بالحكم .

(الفرن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١/١٩٥٨ من ٩ ص ٧٠٦)

١٤ — للمحكمة بمقتضى القانون أن تتولّى أن تحكمها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات بعد أن استبان لها غيرها في عدم الضرر لمصرها ، وتقدم زوجها الشهادة الطبية الدالة على ذلك واكتفى محامي المتهم بتلاوة أقوالها ولم يصر على طلب حضورها ، وكانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسامع من حضر من شهود الإثبات .

(القرار رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٥ ق جلة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٧٤)

١٥ — إذا دلت المحكمة منها أخفا باضرائه واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد استعملت حقا مقررا لها بالمادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القرار رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٥٤)

١٦ — لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود .

(القرار رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٤١٣)

١٧ — للمحكمة بمقتضى القانون أن تتولّى أن تحكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله ، وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسامعها من حضر من شهود الواقعة في مواجهة المتهم .

(القرار رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٥٥٧)

١٨ — تحكم المحكمة الاستئنافية — بصحب الأصل — على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها إلا ما ترى هي لزوما لتحقيقه أو ما تستكمل به النص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الإثبات ولم يطلب منها المتهم استثناء المجنى عليه لسماع أقواله فليس له أن ينسحب على المحكمة الاستئنافية علم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعى إلى ذلك .

(القرار رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٧٧)

١٩ — من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق إعلانه قبل الجلسة بالضرر أمامها ولا جناح عليها أن هي أغلقت بأقواله واستندت إليها في قضائها .

(القرار رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٨/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٨٠٣)

١٠ — أن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاكمة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لقناة المحامين ، فقد دل على أنه لم يرد أن ينزع من المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في المبدأ النقابة صفة كحام ، وأنه وإن كان قد منحه مباشرة أعمال المحاكمة إلا أن القانون لم يربط على اجترائه على مزاولة إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم بيلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلًا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام المحكمة الجنائية كان اسمه مستبعدًا من الجدول يكون في غير منطه ما دام مقبولًا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنائية .

(القرار رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٤/٢/١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٧٠٠)

١١ — لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عرضه في عدم الضرر ، بل أن له أن عرضه بأي طريق يكفل إبلاغه إلى المحكمة .

(القرار رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٧)

## الفصل الثاني — نظر الدعوى أمام المحكمة

### ١ — شفوية المرافعة .

١٢ — الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سامعهم ممكنًا ، وتلاوة الشهادة التي أضيفت في التحقيق الابتدائي هي من الاجازات التي رخص بها الشارع في حالة تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، ومجرد تخلف الشاهد عن الضرر لا يفيد أن سماعه أصبح متعذرًا .

(القرار رقم ١١٢٣ لسنة ٢٥ ق جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٦١)

١٣ — أنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام سامعهم ممكنًا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر الجلسات وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضًا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، ولذا فإذا كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لإجراء المرافعة فإن ما يشبه في هذا الصدد لا يكون له محل .

(القرار رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٦٨)

في عدم سماعه بالجلسة في أي من درجتي التقاضي فإن سماع المحكمة الاستئنافية لأقوال شهود هي المزمع لا تتحقق به شغوة المرافعة ويكون الحكم باطلا .

(الهنر رقم ٩٩ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠١)

٢٦ - لا يوجد في القانون ما يعزل دون سماع شهادة المتهم في جلسة مع تطبيقه الجيني - بعد أن قررت محكمة الجنايات فصلها عن الجناية - ما دام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كتمت في ذات الواقعة محل المحاكمة .

(الهنر رقم ١٣٥٤ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٢٢)

٢٧ - متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها المتهم كتابة بالفكاري والبرقيات التي بث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجني عليه .

(الهنر رقم ١٤٤٦ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٢٢)

٢٨ - اعتراف المتهم أمام المحكمة بأحدى التهم المسندة إليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دعي بها دون سماع الشهود في مواجعتها .

(الهنر رقم ١١٨٣ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠١٨)

٢٩ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعي المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يتعرض على ذلك ، فإن حقه في الدفع ببطان شهادة المدعي المدني يسقط طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الهنر رقم ١٦٨ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٢٢٢)

٣٠ - متى كانت محكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس أشياء مصحورة أغدا باعترافه ببيع المصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فإنها تكون قد استعملت حقا مقررا في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الهنر رقم ٣٩٩ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٥٥)

٣١ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجني عليها ، وسماع شهادتها وأقمت الجليل للنياحة العامة وللدفاع عن المتهمين لاعلايتها والارشاد عنها ولكنها عجزا عن الاعتناء إليها فصار سماعها غير ممكن فانه لا تثير على المحكمة إذا هي فصلت

٣٠ - متى استبعدت المحكمة أصابتي الماعة لعدم حصولها من التمهين ، فلا يصح لها أن تسد إليها أحداث أصابات أخرى بالمجني عليها وأخذها بالقدر المتيقن في حقها ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(الهنر رقم ٧٠٠ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠١٢)

٣١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فإن المحكمة إذ لم تجب المتهم إلى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شغوة المرافعة ولم يطلب إليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(الهنر رقم ٧٠٦ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠١٢)

٣٢ - الأصل في الأحكامات الجنائية أن تبني على ما تجرته المحكمة بنفسها من تحقيق على الجلسة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عرّف في أدانة المتهم على أقوال شاهد الاتيبت في التحقيق وفي جلسة المحاكمة النهائية دون أن يسأل في مواجهة المتهم فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بإجابه المتهم إلى ما يطلبه من سماع أقوال شاهد الاتيبت في حضوره .

(الهنر رقم ٧٥٨ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠٩٩)

٣٣ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكنا ودون أن تجري أي تحقيق في الدعوى مكتفية بما هو مدون بمحض الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود القائين في التحقيقات وأمر بتلاوتها - فإن حكمها يكون باطلا .

(الهنر رقم ١٠٨٧ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠٢٢٦)

٣٤ - مجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر أن سماعه أصبح متعذرا .

(الهنر رقم ١٠٧٧ - ٢٦ ق.ب. ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠٢٢٦)

٣٥ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما أثبت مقتضى العمل في محضره - وهو الشاهد الوحيد في الدعوى - من غير أن تبين السبب



منافسته ولكن المحكمة ضرت صفحا عن طلبه وقضت بإدانة المتهم استنادا الى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فان حكمها يكون ميبيا مستوجبا للتقص .

(الجن رقم ١٧-٩ لسنة ٢٤ ق جلة ١٢/٢٠ ص ٩٨ ص ٤٨)

٣٧ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم يسم بضم قضية الجنية المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فان الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد اليه يجعل حكمها ميبيا بما يظه .

(الجن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٢/٣ ص ٩٨ ص ١٠٨)

٣٨ - متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة فأجبت المحكمة نظر الدعوى لسامعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال الجني عليها بغير حلف بين عما يدعيه المتهم من صلتها بسقطته دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأسدرت حكمها في مواجهة المتهم المترك للتمهة مستندة الى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يعرض معطام يمكن أن يترتب بالجلسة على ما تم من اجراءات فيها ، قال حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الجن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٥ ص ٩٨ ص ٥٠٠)

٣٩ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن ينبي أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن لحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية حجية خاصة تجوب اعتداد ما دون فيها الى أن ثبت ما ينفيه ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصفها أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصفها الواقعة مخالفة اذ البرة في ذلك هي بيقينة الواقعة ووصفها القانوني الذي تخفيه عليها المحكمة .

(الجن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٣ ص ٩٨ ص ٥١٠)

٤٥ - أوجب الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم العضوي الاعتباري أن تتحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فاذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر

في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد أخطأت في الاجراءات ، ولا أثبت بحق الدفاع .

(الجن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٥ ص ٩٨ ص ٥٥٠)

٣٢ - متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم الى اعترافه في معرض ضبط الواقعة بالتصرف في القمع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شفوية للمرافعة بسماع شاهد الاثبات في الدعوى ، فان الحكم يكون مشوبا بطلان في الاجراءات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الجن رقم ٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلة ١٢/٣ ص ٩٨ ص ٥٧٩)

٣٣ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تنبى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل قص آخر في اجراءات التحقيق صلا بنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان الجني عليه دون أن تسمع شهادته في أي من الدرجتين ، فان حكمها يكون باطلا لخلاله بحق المتهم في الدفاع .

(الجن رقم ٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٧ ص ٩٨ ص ٧٥٤)

٣٤ - من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند حضور سماعه لأئ سبب من الأسباب وليست من الاجراءات التي أوجب عليها اتباعها .

(الجن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٨/١٠ ص ٩٨ ص ٨٢٢)

٣٥ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تعزل في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يطن بالضرورة لإدانة الشاهدة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بلفظ القضية الذي كان تمت نظر الدفاع .

(الجن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٨/١١ ص ٩٨ ص ٩٠١)

٣٦ - متى كان معامى المتهم قد طلب بيلة الملاحقة سماع الشاهد الذي تظف عن الحضور لمرضه فلم تمتد المحكمة بهذا الطلب فأمر الدفاع في موافقته على وجوب

المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يميز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود الثانيين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطلون في حكمها إذ لم تسمع الشاهد الذي اعتدلت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه يكون حكمها مشوباً بالبطالان في الإجراءات مما يبيح ويستوجب قضاؤه .

(الفرن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٤/١٩٥٨ م ٩ ص ٨٨٢)

٤٥ - إذا كان المتهم لم يتسك بطلبة في الجلسة الأخيرة، بل تراض في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع الشاهد، فإن ذلك يفيد تزوله ضمناً عن هذا الطلب ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه المدافع عن المتهم في مضرر جلسة سابقة من طلب إعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور، ذلك أن القانون قد ترك الأمر في هذه الحال لمطلق تقدير المحكمة، أن شاعت حكمت على الشاهد المتخلف بالترامة المقررة قانوناً أو أجلت الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور، أو أمرت بالتبض عليه واحضاره إذا رأت أن شهادته ضرورية، ومن ثم نقول بأن الحكم المطلون فيه قد أغل بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١١٢٨)

٤٦ - حول القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة الاستثناء من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً يتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون

(الفرن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٥/١٩٥٩ م ١ ص ١٠)

٤٧ - أن تلاوة أقوال الشهود هي من الاجازات المخولة للمحكمة بحكم القانون ولا يترتب على مخالفتها البطلان .

(الفرن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٥/١٩٥٩ م ١ ص ١٠)

٤٨ - عماد الأدبائ في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الروجة التي تراها موصلة للحقيقة، أما التحقيق الابتدائي ليس الاثبات لذلك التحقيق الشفوي، ولا يبدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتروى منها القاضي في تكوين عقيدته - فلا خرج على المحكمة إذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الأولى .

(الفرن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٦١)

أماها فلا تترتب على المحكمة الاستثنائية إذا هي لم تسمع من جانبها شهوداً مكثية بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(الفرن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٦)

٤١ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم أماها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمرئتها .

(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٩٨)

٤٢ - لقاضي الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه، كما أن له أن يستدل على دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند إليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للفصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب للمدعي بالحقوق المدنية إلى المحكمة الاستثنائية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم، فإنه لا يصح له أن ينسب على المحكمة أنها استتفت في حكمها إلى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد - بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً ما دامت قد حققت شغوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الانبئات في الدعوى .

(الفرن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٥٤)

٤٣ - إذا كان الشايت من مضرر جلسة المحاكمة أزع الحاضر عن التهم وكذلك النيابة لم يتسك بسماع شهود الإثبات وطلبوا الأكفاء بثلاوة أقوالهم وكانت للمحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو الواضح بمضرر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهداً فيما وقع عليه من اعتداء فإن مناقشة المحكمة لهما تحقق بها شغوية المرافعة .

(الفرن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٨١٠)

٤٤ - أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد تمت قبل الصل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل

٥٣ - للمحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً عاجلاً ، أما الطلبات التي تدرى من باب الاحتياط فللمحكمة أن شاعت أن يجيبها ، وإن رفضت أن تقرر بما غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

(الحزن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ ص ٨١٩)

٥٤ - يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى ولو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع الدعوى المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت عن الطلب وأن تفعل الرد عليه .

(الحزن رقم ٢١٤ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٦/٥/٦ ص ٨ ص ٤٤٨)

٥٥ - متى كانت المحكمة قد صرحت للتمتعة بإعلان شهود هي فأعلنت اثنين منهم ولكنها لم يحضروا وحصل الدفاع بسلعها مبدئياً في مراعات أهمية أقوالها بالنسبة لمركز موكلت في الدعوى ، فإن المحكمة إذا لم تجبه لطلبه تكون قد أخلت بحق التمتعة في الدفاع ، ولا ينبغي من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلاً بإجابة المتهمته إلى طلب سماع شاهدها لأنها لم تقدم بهما في المبدأ الاستثنائي مادام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانها وقامت فعلاً بذلك .

(محضر رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ ص ٢٩١)

٥٦ - إن طلب سماع شهود الثنى هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفاع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازماً لفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إلى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

(الحزن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/١١/٣ ص ٩ ص ٨٧٤)

٥٧ - رفع الدعوى الجنائية ضد الموقوف أو المستفهم المأمور أو أحد رجال الضبط لجريرة وقت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشر النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكلف

٥٩ - إذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاتيان ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تفتي على مقتضى الأوراق - وهي لا تسمع من شهود الاتيان إلا من ترى لزوماً لسلعهم ، فانه لا يحق للمتهم أن ينسب بطلان إجراءات المحاكمة .

(الحزن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلة ١٩٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ ص ٩٥٤)

٢ - إبداء النيابة والمتهم الطلبات :

٥٥ - طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا تعتبر طلباً جديداً مما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن به في حالة غيابها لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . وإذا فُتس كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٧ من قانون العقوبات السابق اعلانه بما فقتضت المحكمة بتفريم المتهم مائة قرش فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت إذ فقتضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صعيها وفقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الحزن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٤٥٤)

٥١ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً لفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

(الحزن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ ص ٥٤٢)

٥٢ - متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تعديداً صريحاً بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلباً جديداً يستلزم إعلاناً جديداً ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكاليف الضرورية التي أعلن بها المتهم فاداً فقتضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبيد المسندة للمتهم بعينه شهراً وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزاً لعدم الحكم بالفترة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

(الحزن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٣ ص ٧ ص ٦٧٥)

٦١ - بالنسبة للتفتيش الشخصي من سماع شهود الاتيان :  
والحزن ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ٣٠ ق - جلة ١٩٦١/١/١٠

٦٢ - إذا كان المتهمان لا يعيان في طعنهما أيهما طلبا إلى المحكمة التحقيق على المذكورة المقدمة من المدعى بالحقن المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمهما ولم يطلب أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ، ولا يعيان أن أحدا منهما من ذلك ، فلا يقع لهما التمس على الحكم شيئا في هذا الصدد - إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أيهما لم يجدا فيما أبداه المدعى بالحقن المدنية ما يستوجب ردا من جانبهما مما لا يطل المحاكمة .

(لغز رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٠ قـ ٣٠ قـ ٧ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٧٦٤)

٦٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالبطلة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقن المدنية .

(لغز رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٠ قـ ٣٠ قـ ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٢٢)

(لغز رقم ١٢٦٧ لسنة ٢٤ قـ ٢٤ قـ ١١ / ١١ / ١٩٥٠ ص ٦ ص ٩١٦)

٣ - تلاوة تقرير التلخيص :

٦٤ - إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حدثت نظرها قضيت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(لغز رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ قـ ٢١ / ٢١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤٧)

٦٥ - متى بأن من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم إثبات عكس ذلك إلا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

(لغز رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ قـ ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٠١)

٦٦ - أن وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يوجب الحكم ما دام الثالث أن التقرير قد تلى فعلا .

(لغز رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ قـ ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٠١)

٦٧ - ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية بتقرير التلخيص ولجب إذا اتصلت

بذلك أحد أمواته بأن يأخذ له يرفع الدعوى فإن اذن بإقامتها ضد الموظف العمومي فلا تريب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يلح أمامها الزراع .

(لغز رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ قـ ١٥ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٠٧٨)

٥٨ - إذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل ببطلة لم يعلن لها المتهمان ولم يحضرهما فانه لا يمتد هذا الطلب عليهما - فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بعيسى المتهمين في حدود مادة الاتهام المطلوبة ، فانها تكون قد أجايت النيابة إلى عليهما وبالتالي يكون استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون .

(لغز رقم ١٢٩١ لسنة ٢٨ قـ ٢ / ٢٣ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦١)

٥٩ - ان الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم الممرات المضبوطة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الدفعة المقرر عليها - يعد طلبا هاما تعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان ينبغي على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تطيل رفض اجابته تطيلا يعد تسليما مقدما بنتيجة دليل لم يلح عليها وقضاء في أمر لم يعرض لنظرها مما يوجب الحكم بالقتل وميزر محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما اكثره المتهم في ضمنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(لغز رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ قـ ٢٣ / ٢٣ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٤٤)

٦٥ - تنازل المتهم في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها في المداول عن هذا التنازل والتسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، فتنازل المتهم في مستهل المرافعة عن طلب التأجيل لسماع شهود التفي لا يعول دون أن توجه إلى المحكمة من جديد بهذا الطلب لبيان محاميه الذي يمثلها والذي أصر على التسك به وأكده في ختام مرافحته وهو لاشك أدري بصلحة موكلته .

(لغز رقم ٧٤٤ لسنة ٢٤ قـ ١ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٦٨)

٦٦ - إذا كان الثالث أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الإثبات ، فإن هذا يعتبر بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بلجابه متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

(لغز رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ قـ ١ / ٢٩ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٠)

٤ - تأجيل الدعوى وإعادة المحاكمة :

٧٣ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لأجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب مادامت المرافعة قد انتهت وحجرت القضية للحكم .

(قنن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ قجلة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧٢٤٢)

٧٤ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً ولم يدع عكس ذلك .

(قنن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٦ قجلة ١ / ١ / ١٩٥٦ ص ٧١٦٦)

٧٥ - متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قد بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر صحة ذلك العذر ، فإنها تكون قد أغلقت بقعة في الدفاع .

(قنن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٦ قجلة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧١٥٥)

٧٦ - متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب .

(قنن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ قجلة ٧ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٧٥١٣)

٧٧ - متى كان المتهم قد أعلن بالدعوى إعلاناً صحيحاً فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .

(قنن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ قجلة ٧ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٧٥١٣)

٧٨ - متى كانت المحكمة بعد أن آمنت تحقيق الدعوى واستعنت إلى دفاع المتهم أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه أو تراجع في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أغلقت بقعة المتهم في الدفاع ولا يثنى عن ذلك ما أثبت بمضطر الجلسة من حضور محام عن المحامي الأسبق ما دامت المحكمة لم تتبين ما إذا كان الأخير قد أخطأ بقرارها الصادر بعد انتام المرافعة وحجز القضية للمداولة ، ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الأسبق وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل أعلم المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأسبق .

(قنن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ قجلة ١١ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩١٧٣)

المحكمة بموضوع الدعوى . أما إذا كانت يصدد التصرف في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى في قرار التخصيص بالقدر الذي ينطبق الفصل في شكل الاستئناف .

(قنن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ قجلة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧١٩١)

٧٨ - متى كان المتهم لم يترشح على ما ورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة ، فليس له من بعد أن يسيب على هذا التقرير القصور ومخالفته للثابت في الأوراق .

(قنن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ قجلة ١٢ / ٣ / ١٩٥٧ ص ٨٢٤٧)

٧٩ - تقرير التخصيص المشار إليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يتلوه القاضي على زملائه بالجلسة ، ان هو الا مجرد بيان يشرح لفظة الاثام بسبيل وقائع الدعوى وطروها وما تم فيها من التحقيقات والإجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

(قنن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ قجلة ١٢ / ٣ / ١٩٥٧ ص ٨٢٤٧)

٧٠ - خلو تقرير التخصيص من الإشارة إلى واقعة من وقائع الدعوى لا يرتب عليه أي بطلان ، وعلى المتهم إذا رأى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة أن يوضحها في دفاعه الذي يقدم به إليها .

(قنن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ قجلة ١٤ / ٤ / ١٩٥٩ ص ١٠٤٣٤)

٧١ - ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة فلا يرتب على مخالفته البطلان - فإذا كان الثابت من مضطر الجلسة أن تقرير التخصيص قد تم بها ولم يترشح المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فإنه لا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(قنن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٩ قجلة ٢٥ / ١ / ١٩٦٠ ص ١٠١٠٦)

٧٢ - لا يقدح في سلامة الإجراءات أن يكون اثبات تلاوة تقرير التخصيص قد ورد في ديباجة الحكم المطبوعة ، ما دام أن رئيس الدائرة التي أصغرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات .

(قنن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩ / ٦ / ١٩٦٠ ص ١١٧١١)

٨٣ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحصل الأوراق الى النيابة العامة ان رأيت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

(الفن رقم ٢١١ لسنة ٢٧/١٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٦٢٥)

٨٤ - ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرته الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفن رقم ١١٥ لسنة ٢٧/٣/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٣)

٨٥ - مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن للنيابة العامة ولسائر النصوص في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فضلا ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية اجراءاتها .

(الفن رقم ٨٧ لسنة ٣٠/٢٧/١٩٦٠ م ١١ ص ٦٠٠)

٨٦ - ما ينهض المتهون على الحكم من سيره في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة وهذا هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلا عن أن المتهمين أو المدعى عنهم لم يشيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لفرجها عن تطلق للمسائل الفرعية التي عندها الشاوع بالايقاف في المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولعلم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أو بشروط تحقق وجودها .

(الفن رقم ٨٧ لسنة ٣٠/٢٧/١٩٦٠ م ١١ ص ٦٠٠)

٨٧ - الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن تقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون ، أو أن تعطى الأفراد

٧٩ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وسحق في ذلك حتى أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه انهم بالنيابة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن الثبات للمحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالمعقوبة - مكتفية بحضور المحامي المنتدب - دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، أو أن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر اخلافا بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم .

(الفن رقم ١٢١ لسنة ٢٨/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٩٩٨)

٨٥ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت باقتال بابها وحجرت القضية للحكم ، فهي بعد غير ملزمة باجابه طلب فتح بابها من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .

(الفن رقم ٨٨ لسنة ٣٠/٢٨/١٩٦٠ م ١١ ص ٦٣٨)

#### ٥ - الاطلاع على المحررات :

٨١ - متى كان الثابت أن المحكمة بدوجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دسمة الاتساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين المصلا لم يورد الأسانيد التي تبرر ما انتهى اليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، ويتعذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

(الفن رقم ١٤٣ لسنة ٢٦/٩/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٧٧)

#### ٦ - الطعن بالتزوير أمام المحكمة الجنائية

٨٢ - انفصال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يسبب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الفن رقم ١٥٤ لسنة ٢٦/٩/١٩٥٧ م ٨ ص ٣٨١)

٩١ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم المتناصر بصفته الشخصية مع أن له من يناله قاتونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جابه من تمييزه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .

(الفرن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٧ ق جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٠٩)

٩٢ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالنا ، فإذا كان مازال قاصرا ، فإنها توجه على من يناله قاتونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفضت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

(الفرن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩١ ص ١٢٢)

٩٣ - متى كان الثابت أن الشركة المسؤولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يشلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئا عن تبعية مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٢٥٦)

٩٤ - أن صدور الحكم والتعلق به ينهي النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بها لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه اثناء بناء على الطعن بالطرق المقررة أو بطرق تصحيح الخطأ المادي المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ هـ . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فإنها تكون قد أخطأت .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٦٤٤)

٩٥ - الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة في التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لصد نص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تسهيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين

عن ممارسة الحق المخول لهم قاتونا في التبليغ عن الجرائم أو الاتجاه الى الطريق الجنائي المباشر عند الاكتضاء ، وهو من جهة أخرى يمد تطبيقا خاصا لسالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للاجراءات التي رسمها القضاة ، وفي نطاق هذه الاجراءات تدون التوسع فيها أو القياس عليها وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازيا لا وجوبيا - اذ قد ترى المحكمة أن التزوير واضح ، أو أن الورقة قسما لا لزوم لها للفصل في الدعوى ، أو أن الدفع بالتزوير غير جدى .

(الفرن ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٠٠)

#### ٧ - إجراءات الادعاء المدني :

٨٨ - استحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق جلة ٦/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٨)

٨٩ - وفقا للمادة ٣٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، تنخفض الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمات والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات .

(الفرن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٦١)

٩٠ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بإثبات الحكم المستأف أو برفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يمل المدعى بالحق المدني للخصم أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفعه في الدعوى اصلا لنص المادة ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة مما يطله .

(الفرن رقم ١٣٣٣ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٨٣)

٩٥٠ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوراً بالنسبة إلى الطعن بوصفه مستولاً عن الحقوق المدنية والنسبة إلى المدعي بالحقوق المدنية، ولكنه غيبي بالنسبة إلى المتهم — وقد عارض فيه ولم يفصل في المواجهة — فيكون من المتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المواجهة المرغوبة من المتهم في الحكم الصادر بإدائته، إذ أن طرح الدعوى الصورية في المواجهة على بساط البحث أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة المتهم، ويكون الطعن غير صالح للحكم فيه طلباً أن الواقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية المدنية لا تزال موضع البحث.

(الجنرل ٧٠١-٢٩ ق ٢٢/٢/١٩٦٠-١١ ص ٢٩٠)

#### ٨ — الإجراءات بالنسبة لوقف تنفيذ العقوبة :

١٠١ — لم تفسح الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لانقضاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطت أن يصدر أمر الانقضاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالضرورة ولم توجب إجراء أي تحقيق.

(الجنرل ١٨٤-٢٧ ق ٢٦/٥/١٩٥٧-٨ ص ٥٢٩)

#### الفصل الثالث : جرائم الجلسة

١٠٢ — المحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة، ومن ثم فإنه لا محل للنظر على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم.

(الجنرل ٥٢٨-٢٧ ق ٢٦/١١/١٩٥٧-٨ ص ٨٢٢)

١٠٣ — ينتهي انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها، فلا يستقيم قانوناً القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور — وهي من جرائم الجلسة — قبل قفل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تهم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون وقتاً للقواعد العادية على ما قضى به المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات.

(الجنرل ٥٦١-٢٩ ق ٢٦/٥/١٩٥٧-١٠ ص ٥٨٣)

الحكومة والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمعارف دعواه فأوجب أن يكون هو المستول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي يرضى دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء ولجب الاتباع في هذا الشأن، ومن ثم فقد امتنع اصحاب أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه، ولم يبق لتوافيق الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المعارف وكيفية تحصيلها كما جاء بسجل المادة ٣٩٩ سابقة الذكر.

(الجنرل ٣٥٨-٢٨ ق ٢٨/١١/١٩٥٨-٩ ص ٩٣٩)

٩٦ — إذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرغوبة منهم أمام المحكمة المدنية إلا بإطلاق عند الإيجاب الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صورتها قضى لهم بذلك، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجنب إلا تعرضوا للضرر الناشئ عن تبديد أموالهم، فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا إلى القضاء المدني يكون على غير أساس.

(الجنرل ١٢٢٧-٢٨ ق ٢٨/١٢/١٩٥٨-٩ ص ١١٤٨)

٩٧ — عدم سداد رسوم الدعوى المدنية — بغير ضحى — لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها.

(الجنرل ١٦٥٥-٢٨ ق ٢٨/١٢/١٩٥٩-١٠ ص ٢٢٢)

٩٨ — تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي — على ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية — للقواعد الواردة في هذا القانون، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون ضصوص خاصة بها، وبذلك لا يصح الاستناد إلى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات.

(الجنرل ١٩٩٩-٢٨ ق ٢٨/١٢/١٩٥٩-١٠ ص ٢٠٤)

٩٩ — نظم القانون إجراءات الادعاء بقتول مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتب للمضروور أو من انتقل إليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الادعاء بقتول مدنية وقتاً لمّا هو مرسوم قانوناً.

(الجنرل ٢٠٢٢-٢٩ ق ٢٦/٢/١٩٦٠-١١ ص ١٤٢)



## إجراءات

حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ١٩١ لإجراءات ولأن القانون لم ينص للمتهم المعلن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة إلى محكمة الجنايات .

(القرار رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ ق ج ٢٦/١١/١٩٥٦ ص ١٢١٧)

١٠٩ - النقص ببيان قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات لظهور من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببيان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم إقراره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القرار رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ ق ج ١٤/١١/١٩٥٦ ص ٢٩)

١١٠ - من المقرر أن للنيابة العامة حق إبداء ما يظن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة مباشرة لإجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجوز ومن حق ممثلها أن يبدى لفرقة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المطلق للتهمة المستندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تعال به الدعوى إلى المحكمة .

(القرار رقم ٢٥٢٤ لسنة ٢٧ ق ج ١٠/١١/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٢٧١)

١١١ - لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المقتضية به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم للمادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكييف الجريمة المطروحة لتتفرع لحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى يغير طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أي تعديل في هذا الوصف .

(القرار رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق ج ١٩/١١/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٢٧١)

الفرع الخامس : الإجراءات أمام محكمة الجنايات :

١١٢ - إذا كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم جميعاً هي قتل المخني عليه وكان ثبوت الفصل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخرين من التهمة - فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

(القرار رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق ج ٢٥/١١/١٩٥٦ ص ٢١)

١١٣ - إذا نسب لعدسيتين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية - مأذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلاً من أخرى ، ودفع أحد التهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي اتهم عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين التهمين يكون

١٠٤ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تبيح الخصم الذي تتلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضي حصوله بالضرورة قبل قتل باب المرافعة .

(القرار رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق ج ٢٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٣)

١٠٥ - إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انقضاء الجلسة - عملاً بالمادتين ٢/١٧٩ ومرافعات ٢٤٤ من قانون الإجراءات - وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تستجيب في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن الملة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد إبداء الشهادته المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فمصادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة ، كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم إلا باقتال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرته أقواله الأولى كأن لم تكن .

(القرار رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق ج ٢٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٣)

## الفروع الفرعية : الإجراءات أمام غرفة الاتهام

١٠٦ - حق غرفة الاتهام في إجراء تحقيق تكميلي وحققا في التصديق للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من السلطات غرفة الاتهام موكل بتقديرها وخاضع لسلطاتها مباشرة متى رأت لذلك وجها وتدعم إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

(القرار رقم ٣٧٩ لسنة ٢٥ ق ج ٢٥/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٣٥)

١٠٧ - متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنايات معاميان أحدهما موكل والآخر مندوب وأبدى للمحامين دفاعاً دون أن يشير أحدهما في مرافقته إلى عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنايات ودون أن يطلب أجل لتخصيص دفاعه - فإن دعوى المتهم بأن المحكمة أغلقت مقبته في الدفاع لا يكون لها أسس عملاً بالمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القرار رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ ق ج ٢٦/١١/١٩٥٦ ص ١٢١٧)

١٠٨ - لا محل لتسلك بيلان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لعدم إعلائه بالحضور أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية

قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تحصل الجنبعة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

(العدد ٧٩٩ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/١٢ ص ٧٧٠)

١١٩ - إذا استندت المحكمة فيها استندت إليه في ادعاء الطاعن إلى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التضارب بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فإن تولي محام واحد الدفاع عنهما يوجب الحكم ووجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لصنوع العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

(العدد ٨٩٢ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/١١ ص ٧٧٠)

١٢٠ - مخالفة الإجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات لا يترتب عليها إلا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود في الجلسات المبدئية أن يمارس في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق إعلانه بأسمائهم .

(العدد ١٠٤٥ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/١١ ص ٧٧٠)

١٢١ - متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامتها النيابة العامة على التهم أمامها بجنابة الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي جنابة لمرآة المخدر ثم حكمت فيها هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة لتحقيق أن كان له محل ودون أن تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدد ذلك الجنابة المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بسخطها نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذ ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون في التهمتين معا .

(العدد ١٠٩٢ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/١٢ ص ٧٧٠)

١٢٢ - متى كان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم في حق أحد المتهمين الأول والثاني لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يوجب إجراءات المحاكمة تولي الدفاع عنهما محام واحد .

(العدد ١٥٦٢ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/١٢ ص ١٠١٨)

١٢٣ - رسم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة السومية والمدعي بالمعوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم

متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنابات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(العدد ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق. ج. ١٩٥٦/١٢ ص ١٠٤٧)

١١٤ - فصلهمة الجنبعة المستندة إلى متهين آخرين عن الجنابة المستندة إلى الطاعن ليس من شأنه أن يسول دون تحقيق الدعوى يرمتها بما فيه واقعة الجنبعة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة للمعرضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(العدد ١٢٨ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٤٥١)

١١٥ - لم ينص قانون الإجراءات الجنائية على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فإن قوت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الاستعداد لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(العدد ٣٩٩ لسنة ٢٥ ق. ج. ١٩٥٦/١٠ ص ٥٢٦)

١١٦ - ما دام المتهم في الجنابة لم يتعرض على فصل الجنبعة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا إذا لم يغوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بمقتضى الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجنبعة التي فصلت .

(العدد ١٧ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/٥/١ ص ٦٦٢)

١١٧ - إذا قصر المتهم في إعلان شهوده كما قضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات ، مع ما كان في الوقت من فسحه فلا جناح على المحكمة إذا لم تعبه إلى طلب التأجيل لإعلامهم .

(العدد ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق. ج. ١٩٥٦/٥/١ ص ٧٠٨)

١١٨ - أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنعة مرتبطة بجنابة ورائت

من المحكمة قيام اتفاق سابق ، كما أن أهما لا يضار قيام سبق الإصرار أو اتفاقه ، ما دام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بخطه .

(هـنرم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق ٢٧/١/١٩٥٩ ص ١١٦٦)

١٢٧ - لا محل لاعتراض قيام التعارض إذا كان الطاعن لم يتبدل الاتهام والتزام جانب الإنكار .

(هـنرم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق ٢٧/١/١٩٥٩ ص ١١٦٦)

١٢٨ - الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمة الجنائية ، إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنابات وللدايرة الجنائية بمحاكمة القضي في حالة نظر الموضوع بناء على الظن في المرة الثانية لدواعي المصلحة العليا ولاختيارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصدور الدعوى المرفوعة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير فيها أوم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المرفوعة عليها .

(هـنرم ٢١١٢ لسنة ٢٨ ق ٢٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠٢٥٧)

١٢٩ - لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي فصلت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يراهي لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المدوب إحالة الدعوى الى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قروا إقامة الدعوى .

(هـنرم ١٥٢٢ لسنة ٢٨ ق ٢٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠٢٥٧)

١٣٠ - إذا كانت الواقعة التي دين بها المتهمان هي غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنابات حين فصلت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنسبها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق - أن كان لمحل ودون أن تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدور تلك الواقعة قد أخطأت بنسبها صريح نص القانون ، فلا يؤثر في ذلك القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالبلغة ، لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف

أمام محكمة الجنابات ، فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة إذا هي عرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك إذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأسس .

(هـنرم ١٧٧٢ لسنة ٢٧ ق ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٩١٤)

١٣٤ - إذا لم يسلك المتهم الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنابات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماهم في قائمة الشهود فلا تترتب على المحكمة أن هي عرضت عن طلب سماعهم .

(هـنرم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٦٨٨)

١٣٥ - إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أهم فروعوا في قتل المجني عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أجرة قاصدين قتله فأحذوا به الاصاصين البينيين بالقرار الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جيبا محام واحد أقام دفاعه على أن المجني عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق البصار الذي أصاب المجني عليه ، وأن الأجرة التي أطلقها الباقون انا أطلقوها للأجواب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجني عليه أصيب من عيار ناري واحد ، واستبعد الحكم طرفي سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى بإبراء الباقيين ، فانه يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضي أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يصدر على محام واحد أن يرافعه عنهم معا ، مما كان يتعين منه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بدفعهم واحد عنهم جميعا ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يجب لإجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(هـنرم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ ق ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٨٥٩)

١٣٦ - إذا كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل القتل معا ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من أساليب الحكم - لا يترتب عليه القضاء بإبراء الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فانه لا يجب الحكم أن تحلى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم

ذكره - وقع مخالفة للنظام العام تملفه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تصل بتوزيع المدالة على ما يقضى به القانون .

(العدد ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ رقم ٢٥٧)

١٣١ - إذا كان مؤدى أقوال الطاعن الثانى سالتى استند الحكم إليها فى أداة الطاعن - أن تجعل مقرها شاهد ثابت ضد الطاعن الأول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها فإذا سمحت المحكمة للطاعن الثانى بإرفاقه عن الطاعن الأول فإنها تكون قد أخذت بحق الدفاع مما يوجب الحكم وبطله بالنسبة للطاعن الأول والثانى - ونظرا لوجوه الواقعة ولخصن سير المداولة فإنه يحسن قضى الحكم بالنسبة للطاعن الثلاثة .

(العدد ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ رقم ٢٦٩)

١٣٢ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذى ترضيه الدعوى ، فإذا وقعت بوصفها جريمة سرى فى حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويظل حتما الحكم الصادر فيها فى غاية المتهم الذى لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتنسك بالقوة المقضى بما فيها ، بل أن المحكمة تفصل فى الدعوى فى مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء فى الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل إنما شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام النهائية فى مواد الجنابات على حالة المعارضة فى الأحكام التولية الصادرة فى مواد الميع والتى يسرى فى حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(العدد ٥٩٦ لسنة ٢٩ ق ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ رقم ٥٢١)

١٣٣ - إذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنابات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماهم فى قائمة الشهود ، فلا تترتب على المحكمة أن هى لم يجب طلب الدفاع سماع الشهود الذى كان يبالغ والدلة المتهم .

(العدد ١٠٦ لسنة ٢٩ ق ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ رقم ٨٩٦)

١٣٤ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحاكم للتبوين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنابات - فإذا كان التاب أن المحاكم التى يترتب الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنابات غير مقرر للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله .

(العدد ١٩٠٠ لسنة ٢٩ ق ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١١ رقم ١٢٦)

١٣٥ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل منهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنابات ، ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده شخصه أو ممثلا من يوجب عنه .

(العدد ١٥٦٨ لسنة ٢٩ ق ٢/٢/١٩٦٤ ص ١١١ رقم ٢١٨)

١٣٦ - لا يوجب القانون عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين المحكمة هذا الرأى فى حكمها ، وكل ما أوجبته المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية هو أن تأخذ برأيه قبل إصدار الحكم بالإعدام .

(العدد ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١١ رقم ٢٤٢)

١٣٧ - المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن اشترطت أن تمتد محكمة الجنابات فى كل مدينة بمحاكمة ابتدائية إلا أنها لم تشترط أن تمتد المحكمة فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية - وما دامت محكمة الجنابات التى نظرت الطلب قد انقضت فى مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن انعقادها يكون صحيحا .

(العدد ١٨٨ لسنة ٢٠ ق ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١١ رقم ٢٨٠)

١٣٨ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - بشأن إلغاء الأحكام العرفية أن احاطلقتضيات الجنابات التى تم تبدأ المحاكم العسكرية فى نظرها إنما يكون إلى محكمة الموضوع المختصة - وهى محكمة الجنابات - فتستقل القضية من المحكمة التى كانت مختصة بنظرها إلى المحكمة التى انقضت لها الاختصاص الجديد .

(العدد ١١٨٦ لسنة ٢٠ ق ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١١ رقم ٦٧٨)

١٣٩ - مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السورى أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم التيساى حتما وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على نظم مرفوع من المحكوم عليه - بل هى بمحكم القانون محاكمة مبتدئة ، وترتبا على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصورا على تحويل الطعن فى مثل هذا

المصورة وحدها تباد الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً بنظرها - لأن المحكمة الأخرى انصاف فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالبطشة ، أما عبارة « ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها الى محكمة أخرى » التي أخفيت الى عجز الفقرة الثانية ، خلافاً لهذا الأصل فسلط على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هنالك قضية آخرون يسكن قانوناً أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

(الفرن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٢١٤)

١٤٣ - متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ١٩٨)

١٤٤ - ان قضى الحكم بيمين الدعوى أمام المحكمة التي تباد أمامها المطالبة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧١٠)

١٤٥ - الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

(الفرن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٣/٤/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

١٤٦ - السلف بطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي يجب أبداؤه أولاً أمام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ١٠٠٩)

١٤٧ - قضى الحكم بيمين الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض وتعود الدعوى الى حالتها الأولى وتبرى المطالبة فيها على أساس أمر الاحالة الأصل .

(الفرن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٤/٦/١٩٥٧ ص ٨٠٢)

١٤٨ - متى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن الدفع ببطلان الحكم الابتدائي لمسا شابه من بطلان في الإجراءات لعدم النطق به في جلسة طنية ، فلا يسوغ له التسك به أمام محكمة النقض لأنه دفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً لا يختص به هذه المحكمة .

(الفرن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١٧/٦/١٩٥٧ ص ٨١٣)

الحكم للنيابة العامة والمدعى بالحق المدني والمسئول عنها - كل فيما يخص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنات في جنائية عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجناح والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ، ولم يجوز أن يفسار معارض بناء على معارضة رفضاً - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التسك بقبوله - وانما هو يسقط حتماً بعضوره أو قبض عليه ، ومتى قرر ذلك فانه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جنائية من محكمة الجنات أن يتسك بالقوة المقضى بها غيابياً - بل ان محكمة الاعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم النهائي ، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً - الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية ، المدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر - والتصل في الدعوى المطالة لها على هذا الأساس .

(الفرن رقم ١ لسنة ٣٠ ق جلة ١٧/١٢/١٩٦٠ ص ١١٠)

#### الفرع السادس : الاجراءات أمام محكمة الاحداث

١٤٥ - ان التحق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما فاض بها التصارع تحصيله من التحقيق الذي تجره بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون مقب عليها ، وان تضرر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(الفرن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/١٢/١٩٥٨ ص ٩١٠)

#### الفرع السابع : الاجراءات أمام محكمة النقض

١٤١ - الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المطالبة لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق جلة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٥)

١٤٢ - إحالة الدعوى بعد قضى الحكم الصادر فيها على مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل الى ذات المحكمة التي أصدرته لتسك فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين ، الا اذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنات في جنحة وقمت في جلستها فهي هذه

الى التمهين أمام محكمة الاحالة قد استندت اليهم همما جديدة لم ترد في أمر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بادانة التمهين عن تم لم تكن مستندة اليهم في أمر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغلط ما يبيح وجوب نقضه ، ولا يثير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن التمهين قبل المرافعة في الدعوى يعد تمثيل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى التمهين بالجلسة ، لأن هذا التمثيل وقع مخالفاً للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لامتصائه بأصل من اصول المحاكمات الجنائية أرسى التنازع قواعدا على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(العدد ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق ٢/١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١)

١٥٤ - تمصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة براءتها أو لم تقدم - وسواء قدمت هذه المذكرة قبل قوات المبدأ المحدد للطعن أو بعده ، وذلك فرداً للقضية بين حق النيابة وواجبها - حصفاً في انطن بطريق النقض في الحكم بوصفها خصم عام - ووليها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة .

(العدد ١٧٤٤ لسنة ٢٩ ق ٢/١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١)

١٥٥ - شرط قيام تنازع سلبى على الاختصاص أن يكون التنازع منصفاً على أواخر أو أحكام نهائية متنازعة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم يخلق أمام النيابة العامة لاجل طرء الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبى على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون ما يطلبه النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التي تتولى السير في الدعوى غير سديده (العدد ١٣٢٧ لسنة ٣٠ ق ١/١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١)

١٥٦ - اذا كان ما يشكو منه التهم يصدد عدم اعلاؤه بجلسة المعارضة هو اعتراضه على الاجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثاني درجة ومعه معام فسكتته من ابداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر أمامها شيئاً مما اعترض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(العدد ١٧٢٠ لسنة ٢٩ ق ٢/١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٦)

١٥٥ - ان قضى الحكم بيب الدعوى أمام محكمة الاحالة الى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض وتجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الاحالة الاصيل فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في ابداء تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فان القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذى قضى الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(العدد ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق ٢/٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٦)

١٥٦ - لا يلزم الطاعن بتقديم الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن اما له أن يقدمها عند نظره بالجلسة . (العدد ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق ٢/٨ لسنة ١٩٥٨ ص ٣٥٨)

١٥٧ - لا يلزم لاختبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تبيد عمل قاضى الموضوع وانما هي درجة استئنائية ميدان عليها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فان التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح بمحكمة النقض متصلة بالطعن اتصالاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير في المبدأ .

(العدد ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق ٢/١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٨)

١٥٨ - قضى الحكم بيب الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض ، ويتقضى ذلك أن تجرى المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الاحالة الاصيل - فإذا كانت النيابة العامة حين علقت التهم المستندة

\* المبدأ ذاته في الطعن ٢٩/٤/١٩٦٠ - (جلسة ١١٦٠/٤/١٩٦٠) ، الطعن ١٧١٥ لسنة ٢٩ ق (جلسة ١٢/٤/١٩٦٠) والطعن ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق (جلسة ١٩٦٠/٤/١٩٦٠) والطعن ٢٠٥٣ لسنة ٢٩ ق (جلسة ١٩٦٠/٤/١٩٦٠) .

**الفرع الثامن - تطبيق الدعوى أمام المحكمة**

**١ - استجواب المتهم :**

١٥٦ - إذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن حقه في الدفع يظلان لإجراءات المبنى على هذا العيب يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن ١٣٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٩)

١٥٧ - متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينسب عليها من بعد أنها استجوبته .

(الفرن ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٢)

١٥٨ - حق المتهم في الدفع يظلان الإجراءات المبنى على استجوابه أمام محكمة الدرجة الأولى يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات إذا حصل بحضور ممثلي المتهم بدون اعتراض منه عليه .

(الفرن ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٧)

١٥٩ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يخلل المحاكمة ما دام في مقدوره أن يتكلم عند ما يكون ذلك في صالحه .

(الفرن ٧٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٨٦)

١٦٠ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن التهمة إذا أجاب ببعض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة ، دون أن يترس المدافع عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(الفرن ١٤١٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٠)

١٦١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن التهمة عند ما يجب ببعض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يترس المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بدئاً أن ينسب البطالان في الإجراءات .

(الفرن ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١١)

١٦٢ - ادراك المحكمة لمعانى اشارات الأصم الإيكم أمر موضوعي يرجع إليها وحدها - فلا تعيب عليها في ذلك ،

\* راجع في سلطة المحكمة في ادراك معانى الإيكم الظن ٢/٨ ق - ( جلسة ١١/١٤/١٩٢٢ ) - البند ٢٢٤ ٢٢٥ - الفهرس الفحص والشريتي ج ١ ص ٦٢ .

ولا تريب أن هي رفضت تعيين غيره ينقل إليها معاني الاشارات التي وجهها التهم إليها ردا على سؤال عن الجريمة التي يطاكم من أجلها ظلاً كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع التهم في طعنه أن مافهمته المحكمة مخالف لما أرواده من أنكار التهمة المسندة إليه ، وفضلاً عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لاتظام أمور الدفاع عنه وكما أنها - فهو الذي يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم مايشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابتدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط \* .

(الفرن ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٤٨)

**٢ - سلطة المحكمة في التحقيق :**

١٦٣ - لا تقتيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا تقتيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى « وكجبة الكسب غير المشروع » ، بل عليها أن تميز الواقع بمرورها وتستوفي كل ما تراه قصاً في التحقيق لتستخلص ما تظنن إليه فتتحكم به .

(الفرن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٦)

**٣ - تغيير وصف التهمة :**

١٦٤ - إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها الى محكمة الجنائيات هي جنابة الاختلاس المنطوقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جعبة السرقة وأدخلت بذلك عنصر جديداً في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم أن يحاط به علماً لينادي رأيه فيه قبل أن يبدآن بقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أنفلتت تنبيهه الى الوصف الجديد للرافقة على أساس طبقاً لما تفتي به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيباً باطله ويستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤)

١٦٥ - إذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للتهم كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة ، وإثما عقبت في حدود حتماً عن ذات الجريمة التي رفضت بها الدعوى بعد أن استبعدت طرف سبق الاصرار ، فهي في حل من عدم تبساع الأحكام

المصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لعدم قيام المقتضى لتطبيقها .

(القرار رقم ١١٢٨ لسنة ٢٥ ق جلد ٢٥/١/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٦٦ - اذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجديد اذى أسندته النيابة الى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته للمحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مراقبة الدفاع ، فلا تشرى على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع الى هذا التغير .

(القرار رقم ١١٢٩ لسنة ٢٥ ق جلد ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٦٧ - التغير الذي تجرره المحكمة في التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه علة مستديرة ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة عللا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد علة استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل تجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للامعة والتي قد يثير التهم جدلا في شأنها . واذا فالحكم الذي يصيب المتهم عن هذه الواقعة دون أن يلت الدفاع الى ذلك يكون قد بنى على اجراء باطل يصيبه ويوجب نقضه .

(القرار رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق جلد ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٦٨ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير الى اشتراك فيه ونسبت الى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الاحالة دون أن تبني الى هذا التعديل كي يؤسس عليه دفاعه ، فاما تكون بذلك قد اخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(القرار رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق جلد ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٦٩ - متى تبين أن مثل الادعاء تراعى في جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذي أحدث اصابات المجرى عليه بسكين كما تراعى معاني المتهم على هذا الأساس ذاته فان مؤدى ذلك أن الترض الذي ترواه الشارع من تبني الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجرى عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقا لما كتشفت عنه واقعة الدعوى امامها ، هذا الترض يكون قد تحقق .

(القرار رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلد ٢٦/٣/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٧٠ - استبعاد سبق الاصرار والتزم من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لنقض في الحكم الصادر عليهم استنادا الى أنهم لم ينهوا الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليهم بمقوية أشد من المصوص للجريمة الموجهة اليهم .

(القرار رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق جلد ٢٦/٣/١٩٥٦ ص ٢٧٧)

١٧١ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفضي الى الموت حسبما انتهى اليه الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي اتجت الوفاة وسادته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجرى عليه وهو ما كان داخل في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرقة الأحماء ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئا ، فان المحكمة اذا فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو اخلت بحق الدفاع .

(القرار رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق جلد ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٧٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة زلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

(القرار رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق جلد ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٧٣ - متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة الى المتهم قد حررت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مراقبة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع لهذا التغير .

(القرار رقم ٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلد ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٧٤ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بجعل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عمد وقتت نتيجة محتملة لجناية سرقة بجعل سلاح - دون أن تبني الى هذا التغير - فان المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكما معيا لاخلاله بحق الدفاع .

(القرار رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق جلد ٢٦/٦/١٩٥٦ ص ٧٧)

١٧٥ - تغير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه علة مستديرة ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجرائه عللا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات بغير سبق تعديل في التهمة ، وانما



التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى قربت عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه. في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالظهور - ما يجري من تغيير في الوصف أو تعديل في التهمة - لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٥٧٨)

١٨٥ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تمد المتهم شركيا لا فعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت المحكمة لم تستند إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تتقيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديلها متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/١/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٧١٦)

١٨٦ - قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتحقق لا ينهها من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

(الفرن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/١١/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٩٧٦)

١٨٧ - التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى جرحه أصابة خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات إجماعه بغير سبق تعديل في التهمة علائق الماددة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على استناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهي واقعة الإصابات الخطأ التي قد يثير المتهم جدلا في شأنها ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تلفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، إلا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد طابق على جرمته الإصابات الخطأ والقتل الممد مع سبق الإصرار والترصد بمقربة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب مطاقته عليها ، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دافع المتهم بها .

(الفرن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٧/١٩٥٨ ص ١٠ ص ٢٤٠)

١٨٨ - إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحاكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا الجاني عليه عددا ومع سبق

هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة هي الواقعة الكوفة للماعة ، خصوصا إذا كانت تهمة الشروع في القتل قد حلت من أية إشارة إلى المعاة المستديمة .

(الفرن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٢٦٧)

١٨٩ - متى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تبين سابق من قيام المدد إلى الضرب المفضي إلى الموت لعدم قيام الدليل على توفر نية القتل وكانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون استناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإنه لا يمتنع للمتهم إثارة دعوى الإخلال بحقه في الدفاع .

(الفرن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٩٤٤)

١٩٠ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في أدلة المتهم إلى ما ورد بحضر ضبط الواقعة وقرار المسيرة وإقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد أداته عن حيازة الميزان وليس «السنج» كما ورد خطأ بمرور التكليف بالظهور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استأنفه في الواقع منصبا عليها .

(الفرن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٢٦٧)

١٩١ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص يمينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات التي تدخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات المبني عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفضت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فإنه كان يجب على المحكمة وقد انتهت إلى تعديل التهمة باستناد واقعة جديدة إلى المتهم ، ثم أداته على أساسها أن تبني إلى هذا التعديل الجديد ليدعى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيب جوهرى أثر في الحكم بما يظله .

(الفرن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٥/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٤٧١)

١٩٢ - دل الشارع بيسا نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تعدد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالظهور وأن ما يجريه المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للفعل المسند للمتهم أو من تعديل للتهمة بإضافة الظروف المشددة

مناقشته من جديد ، ما دامت قد علقت هذا الرفض تعليقاً مقبولاً .

(الفرن رقم ١١١٢ لسنة ٢٦ قـ بـ ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢٥٩)

١٨٧ - اذا كان الملف المطبوع قد اغفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجلت بملابس المتهم فانه لا يجوز النسي على المحكمة بأنها أخلت بسبقة في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم -وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الإطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .

(الفرن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ قـ بـ ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩ س ١١)

١٨٨ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمع أي شاهد في الدعوى أو تجري تحقيقاً فيها في أي من درجتي التقاضي وذلك في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فإن الحكم يكون ملغلاً لعدم بياحه السبب في عدم إجراء التحقيق .

(الفرن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ قـ بـ ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٧ س ١٦)

١٨٩ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآه -وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجعت في حدود سلطتها التقديرية رواية من المأثرت إلى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فانها لا تكون قد أخلت بسبقة في الدفاع .

(الفرن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ قـ بـ ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٧ س ٧٣)

١٩٠ - متى كانت المحكمة قد رأت وهي تقدر الوقائع المعروضة عليها في حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله الى مستشفى الأمراض العقلية لتعصم قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري - لا يستند إلى أساس جدي للأسباب الساقطة التي أوردتها ، فانها لا تكون في حاجة الى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تمييزته من عناصر الدعوى وما يثاره بنفسها من الاجراءات بالجلطة .

(الفرن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ قـ بـ ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٧٥)

١٩١ - لا يجب الحكم أن يستند في قضائه الى أقوال الطبيب الشرعي التي أدلى بها بالجلطة - باعتباره خيراً في الدعوى - بينما حلف بينه ، ما دام قد أدى بيننا عند مباشرته لوظيفته بضمي عن تحليله في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(الفرن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ قـ بـ ٢١/٤/١٩٥٩ ص ١٠ س ١٧٩)

الاصرار بأن أطلقوا عليه عيارين نارين واعتدوا عليه بالضرب بالصماق قاصدين قتله - ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم توصل التحقيقات الى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الاعتداء بالبنشقة الأخرى أو الصماق فاعتبرتهم جميعاً شركاء للمتهم الرابع بالاقتحام والمساعدة على أساس ما تضمنته الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن إطلاق العيارين والضرب بالصماق كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فان هذا الذي أجرته المحكمة لا يبدو أن يكون متديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، اذ هي لم تزد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها ، بل أنها استبعدت جزءاً منها لعدم ثبوته - فلا تثرىب عليها اذا هي لم تلتفت نظر الدفاع الى ذلك .

(الفرن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ قـ بـ ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ س ٢٤٢)

١٩٤ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتبني المتهم الى ضمير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة في الجلطة ، وكل ما يشترطه هو تبني المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة معقولة لهذا الغرض سواء كان التبني صريحاً أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله اليه - فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوعبت المتهم بإعراز سلاح ناري بما استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعه على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سابقة الحكم عليه بالأختلال الشاقة المؤقتة في جنسية شروع في قتل - فاعتبرت - بما في حضور محاميه ، فان ذلك يكون كافياً في تبني المتهم وتبني الدفاع عنه الى الطرف المشدد المتشد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملققة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت بإتباع أمر القانون في المادة ٣٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

(الفرن رقم ٦٥ لسنة ٣٠ قـ بـ ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١ س ١٩٢)

٤ - الاستئناف بالإجراء :

١٨٥ - قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلطة .

(الفرن رقم ٤٢١ لسنة ٢٥ قـ بـ ١٥/٣/١٩٥٦ ص ٧ س ٢٥١)

١٨٦ - لا تثرىب على المحكمة ان هي المأثرت الى تقرير المهندس الفني القسم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة

الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ٨٤١ لسنة ٢٢ ق. جلة ١٠/٢٢ لسنة ١٩٥٩/١٠ ص ١٠٤٩)

١٩٧ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بالناء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر مطروحة المتهم وأست قضاها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(الفرن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/٢٦ لسنة ١٩٥٩/١١ ص ٣٧٥)

١٩٨ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ - فمن حقا بل من واجبا وقد قل الموضوع برته إليها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من وقيع أوقاتها والأدلة القائمة فيها .

(الفرن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢٦ ص ٨١٢)

١٩٩ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تميز القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بدمم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/٢٧ لسنة ١٩٥٧/١٠ ص ٨١٨)

٢٠٠ - لا يجوز تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بدمم قبول الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر في موضوعه .

(الفرن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/٢٧ لسنة ١٩٥٧/١٠ ص ٨٧٢)

٢٠١ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تميز القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بدمم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات

١٩٢ - ما يهتد المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تولي ترجمة أقوال الشاهدة دون تعطيلها بين القانونية مردود بأن هذا الإجراء قد تم بحضور مطامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه عليه مما يسقط الحق في النفع ببطلان .

(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/٢٩ لسنة ١٩٥٩/١١ ص ١٠٩٦)

١٩٣ - لا يلتزم الخصم بطعن البين قبل سماع أقوال أمام المحكمة بوصفه خيرا لا شاهدا ، ما دام قد أدى بينا عند مباشرته لوظيفته مما يثنى عن تعطيله في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/٢٩ لسنة ١٩٥٩/١١ ص ١٠٩٦)

٥ - نطاق الخصومة :

١٩٤ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى المحكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقتضيه المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما يوجب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(الفرن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٠/٢٥ لسنة ١٩٥٦/١٠ ص ٧٣٨)

١٩٥ - متى تقدم المتهم لتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه لتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه تلك الجلسة .

(الفرن رقم ٥١٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٠ ص ٧٣٢)

١٩٦ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تميز القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بدمم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات

في الاجراءات بطلان فان المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق بلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٥٥)

٢٠٢ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تبعد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يرتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٤/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٣٩)

٢٠٣ - أوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية في المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان مادي في الاجراءات أو في الحكم المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يلزمها أن تبعد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يرتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بالتأه الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الترمي وينظر الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٦٧)

٢٠٤ - لا تقبل للمارضة في الحكم الحضورى الاختبارى الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز امسالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية فاذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاختبارى الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز استئنافا قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فانه يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول مارضته فاذا كانت قد أغلقت وحكمت بقبولها شكلا فان هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه مطلقا لأنه صادر بالمخالفة لما يقضى به القانون فان كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاختبارى أيضا وكانت المحكمة قد قضت فلا في مارضته واستأنفت ولايتها فان القول بتبوت درجة من درجات التقاضى عليه والتى على الحكم الاستئنافى برفض إعادة الدعوى الى المحكمة أول درجة للفصل في المارضة لا يكون له محل .

(لنن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٨ ق بلة ٩/١/١٩٥٨ ص ٨ ص ١٢٧)

٢٠٥ - تتصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف - نصي تنقيد بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية فاذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تحصل فيها - فان هذا منها قضاء فيما لم تصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يمد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول التهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٩)

٢٠٦ - لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يمد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٩)

٢٠٧ - يستنع على محكمة الاستئناف منها بأتا أن تعدل التهمة المسندة الى المتهم وتقيها على أساس من الوقائع غير التى رفعت بها الدعوى عليه - فاذا كان الفصل الذى نسبته النيابة للمتهم ودرجت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى عدم تقديمه لقرارا قبل شروعه في صناعة الدخان ، وكالت مسألة وجود الدخان في محل مملوك لتغير التهم ، انما وردت في الحكم بيانا للباعث على التفتيش ، ولم تحصل النيابة أن المتهم قام بصناعة الدخان فعلا ، ولم ترفع عنها الدعوى ، فلا تجوز - والوقائع متفصلة ومستقلة بعضها عن بعض - أن يوجه الى المتهم أمام محكمة ثاني درجة أية تهمة على أساسها .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٩)

٢٠٨ - الحكم بقسوط الدعوى الجنائية بضى المدة هو في الواقع حقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى إذ أن مناهة برائة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تختل عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استأنفت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٧)

٢٠٩ - الأصل انه اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم الابتدائى تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملا بالفترة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون

حاجة الدعوى الى هذا الاجراء طالما اوردت الأسباب  
السائفة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير  
مفترقة اليه .

(الجلسة رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق.ج.١٤/١٠/١٩٥٨ ص ٩٢٢ ص ٧٩٢)

#### الفرع التاسع : تدوين الاجراءات

١ - بيانات محضر الجلسة :

٢١٤ - المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية وان  
ضمت في الفترة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بها  
يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس  
المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر الا أن مجرد  
عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات .  
(الجلسة رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق.ج.٢/٧/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٤٢)

٢١٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم في البت ما يتم أمام  
المحكمة من اجراءات .

(الجلسة رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٥ ق.ج.٢/٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٣٣١)

٢١٦ - محضر الجلسة يشتر حجة بها هو ثابت فيه ،  
ولا يقبل القول بمكس ما جاء به الا عن طريق الطعن  
بالتزوير .

(الجلسة رقم ٢٤ لسنة ٢٦ ق.ج.١٥/٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٥٨)

٢١٧ - خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم  
بالتفصيل لا ييبب الاجراءات اذ أن على المدافع أن يطلب  
تدوين ما يريد إثباته من أوجه دفاعه .

(الجلسة رقم ٨٢٣ لسنة ٢٦ ق.ج.٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٧٢)

٢١٨ - لا يكمل الحكم محضر الجلسة الا في خصوص  
اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون  
لها مصدر ثابت في الأوراق .

(الجلسة رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق.ج.١٠/٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٠٩٧)

٢١٩ - محضر الجلسة يكمل الحكم في إثبات ما يتم أمام  
المحكمة من اجراءات .

(الجلسة رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق.ج.٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١١٩١)

٢٢٠ - مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة على محضر  
الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات مادام المتهم لا يدعى  
أن شيئاً مما دون في المحضر جاء مخالفًا للحقيقة .

(الجلسة رقم ١٤١٣ لسنة ٢٦ ق.ج.١٨/١/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ١٧٦)

الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون  
الدعوى دليلة تمت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه  
صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن  
لا يملك رفضها قانوناً ، وعلى خلاف ما تضمنه به المادة ٧٣  
من قانون الاجراءات الجنائية المصدلة بالقانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٥٩ فأن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى  
يكون معلوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ،  
فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من اجراءات ممدوم  
الامر ، ولا تملك المحكمة الاستئناف عند رفع الامر اليها  
أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها  
أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم  
قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ،  
الا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الجلسة رقم ٨٨٩ لسنة ٢٩ ق.ج.٢٠/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠١)

٢٢٠ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها  
وفصل فيها ، محله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها  
ابتداء - فإذا نظرها مرة أخرى كان قضاءه باطلاً يتضح له  
القانون باب الطعن بالطريق المادي أو بطريق النقض .  
(الجلسة رقم ٨٨٩ لسنة ٢٩ ق.ج.٢٠/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠١)

٢٢١ - استئناف الحكم الابتدائي - ولو كان مرفوعاً  
من المتهم وحده - يبيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة  
الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الواقع الثابت بالحكم  
الابتدائي الوصف القانوني الصحيح ، دون أن توجه الى  
المتهم أفعالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة لقضي عليه بها .  
(الجلسة رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق.ج.٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧١١)

٦ - للبدول من القرارات التحضيرية :

٢٢٢ - ان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجيز  
الدعوى وجسم الأدلة لا يبدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد  
عنه حقوق للنصوم توجب حتماً العمل على تنقيده صوتاً  
لهذه الحقوق ، فإذا ما ترفع الدفاع في الدعوى دون الاشارة  
الى هذا القرار أو التصكك بتنقيده ، فانه لا يحق له بعد ذلك  
التمس على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(الجلسة رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق.ج.٤/٢٨/١٩٥٨ ص ٩٩ ص ١١٩٩)

٢٢٣ - ان قرار المحكمة باعلان الطبيب الكشاف والطبيب  
الشرعي هو من قبيل الأحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها  
حقوق للنصوم ، ومن حق المحكمة أن تملك عنها عند عدم

الاجراءات الجنائية انما هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التي لم يرب القانون البطلان على مخالفتها .

(القرن ١٢٤٩ لـ ٢٨ قـ ١٢/١٢ ص ١٩٥٩/١ ص ١٥)

٢٢٨ - ما ورد بمحضر الجلسة من ثلاثة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة الممنوعة اليه فاعترف بها ما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى الحالت اليه المحكمة .

(القرن ١٢٤٩ لـ ٢٨ قـ ١٢/١٢ ص ١٩٥٩/١ ص ١٥)

٢٢٩ - اذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمدته رئيسها وكاتبها بالتوقيع عليه - فأكسب بذلك حجية لا يسلل بعدها للحكمة أن تطرحه وتستند في قضاها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تغير تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكملا لمحضر الجلسة الا في اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فإن الحكم اذ قضى في جريمة - عدم تنفيذ التهمين قرار الهم الصادر الهم من لجنة الشؤون الهندسية القائمة على أعمال التنظيم - بإلقاء الهم استنادا لي ماسمته المحكمة الاستئنافية من أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يفتي خطرا من بقاء الدور الأرضي للمنزل بعد أن هدم التهمين الدورين العلويين وهو عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية على لسان هذا الشاهد - اذ قضى الحكم بذلك يكون مشوبا بخطا الاسناد مما يتعين معه نقضه .

(القرن ١٨١٠ لـ ٢٨ قـ ٢/٢ ص ١٩٥٩/١ ص ١٥)

٢٣٠ - البيرة في البات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما أثبت الكاتب سهوا - فاذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق - قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في قضاها باستبعاد عبارة « تنازل المدعي بالحق المدني عن دعواها » وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - خصوصا اذا كانت المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعي به وأثبت طلباتها دون اعتراض من الطاعن - فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

(القرن ١٨٨٠ لـ ٢٩ قـ ٢/٢ ص ١٩٥٩/١ ص ١٥)

٢٣١ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حقيقة الاجراءات التي تمت عليها المحاكمة .

(القرن ١٠٨٥ لـ ٢٩ قـ ٢/٢ ص ١٩٥٩/١ ص ١٥)

٢٢٦ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الظن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يفتي عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

(القرن ٢٢١ لـ ٢٧ قـ ١٠/١٠ ص ١٩٥٩/١ ص ٢٥)

٢٢٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من اجراءات لم تذكر في محضر الجلسة .

(القرن ١٧٥٤ لـ ٢٧ قـ ٢/٢ ص ١٩٥٨/٢ ص ١١٨)

٢٢٣ - ان قصور محضر الجلسة عن ذكر من التهود أو محال اقامتهم لا يوجب الحكم لأن هذا القصور لا يجهلهم عند التهم وهم بينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال اقامتهم وأعمارهم الثانية بمحضر التحقيق الابتدائي .

(القرن ١٨٢١ لـ ٢٧ قـ ١٠/١٠ ص ١٩٥٨/٢ ص ٩٦)

٢٢٤ - مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان .

(القرن ١١٥٥ لـ ٢٨ قـ ١١/١١ ص ١٩٥٨/١ ص ٩٠٢)

٢٢٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم - فاذا تضمن أسماء جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته ، فانه ثبت بذلك استيفاء الشكل وزيل كل شك في هذا الصدد ، ويسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، لظهور الحكم من اسمي عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعي أن أحدا من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

(القرن ١٢٤١ لـ ٢٨ قـ ١٢/١٢ ص ١٩٥٨/١ ص ١٠٦٤)

٢٢٦ - الأصل في اجراءات المحاكمة اعتبار أنها وسميت ، فلا يوجب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدفون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم معه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به ، فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(القرن ١٣٠٠ لـ ٢٨ قـ ١٥/١٥ ص ١٩٥٨/١ ص ١٠٨١)

٢٢٧ - خلو محضر الجلسة من توقيع شاهدي الاتيات لا يسلل الاجراءات ولا يؤثر في سلامة الحكم الذي أخذ باتوئها ، ذلك أن ما نصت عليه المادة ١١٤ من قانون

ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوباً بالبطان .

(الفرن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ ق/١٦/١٩٥٦ ص ٧٧٥٠)

٣٣٨ - متى كانت البيانات التي أوردتها الحكم صحيحة ومطابقة للواقع ، وكانت النتيجة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الثابت في الأوراق ، ولم تلفت إليها نظرها حتى يشنن لها تحقيق هذا الغرض ، فإن المحكمة أذقت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها لا تكون قد خالفت القانون .

(الفرن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق/١٦/١٩٥٧ ص ٨٠٤٢٥)

٣٣٩ - متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي نقلت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون مشوباً بالبطان .

(الفرن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٨٩٠)

٣ - فقد نسخة الحكم وعرض المائدة وأوراق التحقيق :

٣٤٠ - إذا قُضت نسخة الحكم الأصلية وكانت الإجراءات المقررة للظن بالنقض قد استوفيت ، ولم يشتر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالمبادئ ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الفرن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق/١٠/١٩٥٧ ص ٨٠٧٨١)

٣٤١ - دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطات الاتهام والمحاكمة يقتضي حرصاً على الضمانات الواجب أن تعاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والمبررة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتدلت محكمة الجنابات حين نظرت الدعوى بصفة أصيلة في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صورة الاطلاع للحررة بالقلم الرصاص - وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتمال التهم بثلاثة أقوال الشاهد مما بعد تسليمها منه بصفة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الفرن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق/١٧/١٩٥٨ ص ٩٠٢٩٤)

٣٣٣ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة - فإذا أثبت الحكم أن المحكمة قُضت نظر الدفاع إلى ما استيقنت من تصوير الحادث ، فإن هذا يكفي لإثبات حصوله ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الإشارة إليه .

(الفرن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٩ ق/٥/١٩٦٠ ص ١١٣٩٤)

٣٣٣ - إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بالزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني مبلغ . . . . دون أن يبين ادعاء المدعي المذكور أساس المستولية المدنية والتضامن فيها - وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي تحمل فإن حكمها يكون ميباً بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية ، ولا يقدح في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة إلى ادعاء والد القاتيل مدنياً قبل التهمين متضامين وحضور مدافع ومرافعة عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

(الفرن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق/٥/١٩٦٠ ص ١١٤٠٧)

٣٣٤ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول ثلاثة تقرير التفتيش .

(الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق/١١/١٩٦٠ ص ١١٧٥١)

٤ - بإثبات الحكم: فتوقيع على المسودة .

٣٣٥ - متى تبين أن القاضي الذي اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣٣٩ من قانون المرافعات .

(الفرن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٥ ق/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٦)

٣٣٦ - لم يحدد قانون الإجراءات أجلاً لنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول بطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق/١٦/١٩٥٦ ص ٧٣١٥)

٣٣٧ - متى كان القاضي ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة ولم يشترك في الهيئة التي نقلت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب

٢٤٧ - متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الأول بجريمة أحرار المخدر أمر مراقبيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الإلتعاد عنه حتى يتم محضره ، فلن هذا الإجراء منه يكون مشروعا في قوله له القانون ، فإن تمخلى آخر على أثر ذلك عما يعرزه من خطر بإلقائه على الأرض للتخلص منه طواعية واختيارا ، تقوم به حالة التلبس بالجريمة .

(الفرن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٥١)

٢٤٨ - لا يجب الحكم أن يملن إلى الملائمة التي أحررت في التحقيق الإبتدائي في غيبة المتهم .

(الفرن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٨)

٢٤٩ - إن تليم القطن المسروق للشركة المجنى عليها بعد معاينة وإثبات حالته لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي تمت في الدعوى .

(الفرن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٨)

٢٥٠ - إن استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشارة تليفونية عقيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه عقيد المتهم ، ليس فيه ما يشوب الإجراءات في شيء .

(الفرن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢٧ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٨)

٢٥١ - إن قيام الطبيب بأجراء المخدر من المكان الذي أخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن الطبيب إنما قام به بوصفه خبيرا ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله تحت إشراف أحد .

(الفرن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٧/٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٣٠٠)

٢٥٢ - ليس في القانون ما يوجب على المحقق بده التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبى على ذلك جواز استئصال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الإجراء إما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تتدبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الفرن رقم ٢٧-٢٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١٣/٣ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٨)

٢٥٣ - لا يؤثر في صحة الإجراء الذي قام به « باشجاوش » بإجراء قسم معين كونه تابعا لقسم آخر مادام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وظالما أنه مختص أصلا بتحقيق المحدث ما يقتضى اختصاصه بتأدية تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(الفرن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٨)

٢٤٢ - إذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء الملائمة نظرا إلى فقد محضرها ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استكملت التفتيش الذي تشا عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي أرفقته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠ ق جلة ٢٦/١٢ لسنة ١٩٦٠ ص ١١)

## الفصل الثالث

### ظلال الإجراءات والمخبر به

#### الفرع الأول : أسباب البطلان .

أولا : ما لا يقرب عليه البطلان :

٢٤٣ - الأصل في الإجراءات الصحة .

(الفرن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٠/٢ لسنة ١٩٥٦ ص ٧٢)

٢٤٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا أجاب ببعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يترش المدايع عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(الفرن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٢ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٨)

٢٤٥ - إن غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع النفس والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة كإقفية أخذ العينات وتحرير المحضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمرعة موظفين لم يكونوا قبل ذلك يقتضى القانون المأم من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يرب أي بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به .

(الفرن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٨/١ لسنة ١٩٥٧ ص ٧٧٧)

٢٤٦ - من المقرر أن ثلاثة أقوال الشاهد هي من الأجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تميز سمعه لأي سبب من الأسباب وليست من الإجراءات التي أوجب عليها إتباعها .

(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٨/١ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٨)



٢٥٩ - لا يشترط القانون تحريص محضر بالتحريات من رجل الضبط القضائية، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام ببشارة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما يطعم المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أسس .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٤ ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧)

٢٦٠ - لا يجب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمحاوطة في مهمته .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٤ ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧)

ثانياً - ما يقرب عليه البطان :

٢٦١ - متى كانت المحكمة اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الاثبات التي تدخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تنفس حوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم أداته على أساسها أن تنبه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فلما لم تعمل فلان إجراءات للمحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى أثر في الحكم بما يتطلبه .

(الفرن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ٥/٦ ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧١)

٢٦٢ - دخول الخبير منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الأمر الصادر اليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتحقيق - بدخول المنزل ، بدعوى التفتيش على المطلوب تحتية تحقيقا للفرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانونا نظرا الى مساسه بحرمة المنزل ، مما يصح هذا الاجراء بالبطان الذي يمتد أثره الى ما أسفرت عنه من ضبط .

(الفرن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/١٨ ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٩)

٢٥٤ - لا يترتب البطان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدلالات ، وما ينص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم أو الارشاد .

(الفرن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١/٢ ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٦٦)

٢٥٥ - الأصل في الاجراءات الصحة ، فمتى باشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تحري حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تعريه ، وذلك بارفاق ما يدل على اتعابه رئيسا لمكتب المضطرب ، أو مطاوعة منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

(الفرن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٥/١١ ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٧)

٢٥٦ - لم يرب قانون الإجراءات الجنائية البطان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن تحريص المضبوطات المتلفعة بالجريمة وعرضها على المتهم - مما يجعل الأمر فيها راجعا الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(الفرن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ٥/٢٥ ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٧٠)

٢٥٧ - الماينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للناية أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره بوكيل ما يكون للمتهم هو أن يتسكك لدى المحكمة بما قد يكون في الماينة من قص أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف الماينة دليلا من أدلة الدعوى التي تستل المحكمة بتقديره ، ومجرد غياب المتهم عند اجراء الماينة ليس من شأنه أن يبطلها .

(الفرن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٢ ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٧٧)

٢٥٨ - القانون حين أوجب المبادرة الى وضع المضبوطات في احرار مغلقة انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكن لم يرب على مجرد الاحمال في ذلك أى بطلان ، فالأمر مرجعه الى املستان المحكمة الى سلامة هذا الدليل كثره من عناصر الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٤ ١٩٦٠ ص ١١ ص ١١)

٣٧٠ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظفته في حدود اختصاصه . ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الأذن بالتحقيق وبطلان تنفيذ مما يقتضى تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فإن لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ج ٢٠/١٢/١٧/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٩٦٦)

### الفرع الثالث : تقسيمات البطلان

أولا : البطلان المتعلق بالنظام العام :

٣٧١ - أن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن هذه النصوص تدل في عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر - وما كان في مقدوره أن يحصر - والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٣ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من علمه .

(الفرن رقم ٩٢ لسنة ٢٨٠٠ ج ٢٨/١٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٠٩)

ثانيا : البطلان غير المتعلق بالنظام العام :

٣٧٢ - أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها لعدم التسلك بها قبل سماع أحد الشهود .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٩٩٠ ج ٢٩/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٠٨)

### الفرع الرابع : آثار البطلان

٣٧٣ - أن البطلان - طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم ببطلانه وإلّا آثار الترتيب عليه مباشرة ، وهو لا يعلق بما سبقه من إجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات ، ولا يمكن أن ترتب على مثل هذا البطلان أن يصبح إعادة القضية إلى النيابة بل يكون للمحكمة أن تصحح الإجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ إجراءات .

(الفرن رقم ٣٩ لسنة ٢٦٦٠ ج ٢٦/١٥/١٩٥٩ ص ٧ ص ٣٦١)

### الفرع الثاني : التسلك بالبطلان

٣٦٣ - أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط أعمالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات إذا لم يترسّ عليه بجلسة المعارضة .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦٦٠ ج ٢٦/١٦/١٩٥٩ ص ٧ ص ٥٧٠)

٣٦٤ - أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧٠٠ ج ٢٧/٢٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٤)

٣٦٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عند ما يجيب ببعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يترسّ المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى بالبطلان في الإجراءات .

(الفرن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧٠٠ ج ٢٧/٢٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١١)

٣٦٦ - متى كان المتهم لم يدفع ببطلان إجراءات التعرّض أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٨٠٠ ج ٢٨/١٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٢٨)

٣٦٧ - أن مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمينه من التسلك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تنص به المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨٠٠ ج ٢٨/١٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٤٠)

٣٦٨ - إذا كان ما ينصاه المتهمون على الحكم هو دفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من مضمر الجلسة أن التهمين أو المدافعين عنهم أثاروا هذا الدفع أمام محكمة الجنائيات فإنه لا يقبل منهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨٠٠ ج ٢٨/١٦/١٩٥٩ ص ١ ص ١٩٢)

٣٦٩ - بطلان الحكم لعدم إعلان المتهم أمر يتعلق بالإجراءات التي تحصل قبل المحاكمة ، ومن الواجب إبداءه بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والا سقط الحق فيه .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٩٠٠ ج ٢٩/١٦/١٩٥٩ ص ١ ص ٣٠٨)

٢٧٨ - البطلان المشار اليه في المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا يُلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من إجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار احالة القضية على محكمة الجنائيات .

(الفرن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق/٩/٢٩/١٩٦٠ س ١١ ص ١٥٨)

٢٧٩ - الأهل في المحاكمة أن تجري في مواجهة المتهم الحقيقي الذي انتقلت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى . يقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية-فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذي حوكم هو غير من انتقلت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت ويطلب معها الحكم الذي بني عليها ويحسن قسم الحكم وإعادة المحاكمة .

(الفرن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٤١٦)

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

٢٨٠ - إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل المصل بقانون الاجراءات الجديد تقتل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات القديم .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق/١٧/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٠٤)

٢٨١ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بده ميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه .

(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ١١٨)

٢٨٢ - ان الواجب يقتضى بأن يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي غائبا في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاثبات .

(الفرن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق/٢٣/٦/١٩٥٨ س ١٩٢٢)

٢٧٤ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تمثرت في الطريق واقتضت عن البير بأن لم تنظر في الجلسة الأخيرة المصلحة لها ثم تسببت فجأة من جانب النيابة فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم ورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يصح للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلا .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق/٢٢/١٢/١٩٥٦ س ٣٧ ص ١٢١٣)

٢٧٥ - اعلان الماراض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن ينشئ عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بل يجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غائبا أو في محل اقامته ، ولا ينشئ عن ذلك تأشيرة وكيه على تقرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتعمده باخطار المعارض اذ أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حشا علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير .

(سدر رقم ٨٤٢ لسنة ٢٨ ق/٢٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٢٩)

٢٧٦ - تنفيذ المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت في أمر الاحالة أو ورقة التكليف بالخصور وفقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فإذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها اليها - فانها تكون قد أخطأت لأنها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي المستأنف ، وهذا تعود الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم .

(الفرن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٠٠)

٢٧٧ - إذا كان عمل القاضي لتوا وبطلان بطلانا أصليا لأن الدعوى سمت الى مساحته من غير طريقها القانوني فلا عيرة باطل ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هي اجراءات مبتدأة .

(الفرن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٩ ق/٤/٢٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٥١)

رقم القاعدة

## أحكام عرفية

موجز القاعدة :

— إذن النيابة بتفتيش مسكن متهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . إحتباره صحيحا ولو لم يسهة تحقيق . لا يمنع من ذلك أن يكون إلغاء الأحكام العرفية لاحقا لقائمة المحرمى ... ..

القاعدة القانونية :

الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٠/٣١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قافونا ولو كان من أصدره لم يباشر تطبيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بعبدية التبرعات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجبها منتجة لإكثارها القانونية حتى يمد صدور القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لقائمة الدعوى .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٢/٦/١٩٥٨ ص ١٨٨)

رقم القاعدة

## أحوال شخصية

موجز القواعد :

— حق للمتهم بالتبديد في مناقشة الحساب للقذف إحتسبت المحكمة الحسية في غيبته . اختصاص بمسائل الولاية على المال ليس من حالات الأحوال الشخصية في حكم م ٢٢٢ و ٤٥٨ إجراءات جنائية ... ..

— جواز الاستناد في إثبات نسب أمام محاكم الأحوال الشخصية وفي إجراءات التبني في مقرر المواليد على قدر ملائم من قوة الإثبات ... ..

الاجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي تحكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متعينة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فلذا هي لم تصل وأقترنت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماد من المجلس الحسبي ، فان حكمها يكون قاصر .

(الفرن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٧ ق بلة ١٥/٦/١٩٥٧ ص ٨٨٢)

القواعد القانونية :

١ — ان ما تختص به المجالس الحسية قبل التامها أو المحاكم الحسية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي للخطقة بالصفات الطبيعية أو العائلية الصيغة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها أثرا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون

٢ - ما جاء بتوازي الأحوال الشخصية من أحكام ثبوت النسب التي ترفع إلى محاكم الأحوال الشخصية إنما قصد منه الشارع أن يضبط سير الدعاوى التي ترفع إلى تلك المحاكم بضوابط محددة ، وهذه الضوابط لا تحول دون إمكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم أو غيرها بشهادات القيد على قدر ما لفاتر قيد المواليد من قوة في الإثبات لما هو مقترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .  
(العدد رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩٩٠ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٠٦)

رقم القائمة

### اختراع

موجز القاعدة :

- يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في قانون براءات الاختراع ، وجود تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يذبح المتصلين ... ..

راجع علامات تجارية ( القوانين ٣٩ و ٤ ) وملكية صناعية

القاعدة القانونية :

يكنى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والتميازات الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يذبح المتصلين بالسلمة التي قلدها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .  
(العدد رقم ٧٨١ لسنة ٢٠٢٠ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٣٦)

### اختصاص

#### الفصل الأول - الاختصاص المتعلق بالولاية

الفرع الأول : القوانين المطبقة للاختصاص ... .. من ٣-١

الفرع الثاني : امتداد الاختصاص للإرتباط :

( أ ) امتداد الاختصاص لدعاوى من اختصاص محاكم استئنافية ... .. من ٤-٦

( ب ) أثر اختصاص المحاكم العسكرية على اختصاص المحاكم ... .. من ٧-٩

الفرع الثالث : الاختصاص بالدعوى المدنية :

( أ ) مناط اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية ... .. من ١٠-١٧

( ب ) اتصال في الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية ... .. من ١٨-٢٠

( ج ) شرط إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ... .. من ٢١-٢٣

( د ) سقوط حق للمدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي ... .. من ٢٤

رقم القاعة

الفرع الرابع : مسائل متنوعة :

- (أ) قى دعوى الكسب غير المشروع ..... من ٢٥
- (ب) قى دعوى تنظيم صناعة البخان ..... من ٢٦
- (ج) قى المطرقة قى قرارات اللجان الحكومية ..... من ٢٧
- (د) استفاد المحكمة ولايتها ..... من ٢٨

## الفصل الثاني - الاختصاص النوعى

الفرع الأول : اختصاص المحكمة الاستئنافية ..... من ٢٩-٣٠

الفرع الثانى : اختصاص غرفة الاحكام :

- (أ) سلطانها فى التصرف فى الحيايات ..... من ٣١
- (ب) سلطانها فى التفتيش ..... من ٣٢-٣٨
- (ج) استئناف أوامر ناضى التحقيق ..... من ٣٩، ٤٠

الفرع الثالث : أثر زوال الارتباط على الاختصاص النوعى :

- (أ) فصل محكمة الحيايات للجنة من الحيايات المرتبطة بها ..... من ٤١-٤٣
- (ب) أثر التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى قى الحيايات على اللجنة المرتبطة ..... من ٤٤

الفرع الرابع : المحكمة المختصة نوعياً فى أحوال معينة :

- (أ) الاختصاص يطلب انتهاء وقف تنفيذ العقوبة ..... من ٤٥
- (ب) دعوى رد القضاة ..... من ٤٦-٤٧
- (ج) المحكمة المختصة بالإحالة بعد تقضى الحكم ..... من ٤٨

## الفصل الثالث - الاختصاص الملقى

الفرع الأول : المحكمة المختصة علياً بنظر الدعوى ..... من ٤٩-٥٣

الفرع الثانى : نطاق الاختصاص الملقى بالنظام العام ..... من ٥٤

## الفصل الرابع - تقوقع الاختصاص

الفرع الأول : التنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية ..... من ٥٥

الفرع الثانى : التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق ..... من ٥٦-٦١

الفرع الثالث : شرط التنازع الإيجابى لوالى ..... من ٦٢-٦٤

رقم القاعة

### الفصل الخامس - اختصاص سلطات التحقيق والاستغلال

الفرع الأول : اختصاص أعضاء النيابة العامة :

- (أ) اختصاص النائب العام والمهام العام ... من ٦٦-٦٥  
(ب) اختصاص المكاني لضوء النيابة وإستادته ... من ٧٧-٧٦  
(ج) اختصاص وكيل النيابة الكلية ... من ٧٦-٧٣  
(د) اختصاص وكيل النيابة العسكرية ... من ٧٩-٧٧

الفرع الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي :

- (أ) اختصاص الخاص لرجال الضبط القضائي ... من ٨١-٨٠  
(ب) اختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي ... من ٨٧-٨٦

موجز القواعد :

### الفصل الأول - الاختصاص المتعلق بالولاية

#### الفرع الأول - القوانين العامة للاختصاص

- اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرده سرعان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ من تاريخ نشره في ١٩٥٥.١٢.٢٥ -  
١ - بالتفصيل في مسائل التريب الجسدي التي تحت قبل ذلك ...  
- إحالة قضايا الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية تنظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنائيات  
٢ - لاخرفة الإهماء - وجوب إبطال القضية من المحكمة التي كانت خصصه إلى المحكمة التي أتتد لها الاختصاص الجديد  
- القوانين المطلة لاختصاص المحاكم - تناقضا فورا على الدعوى القائمة أمام المحكمة التي عدل اختصاصها  
٣ - ماذا لم تنته بحكم بات - مثال - لجان جرائم دولة القطن وري القوسم ...

#### الفرع الثاني - امتداد الاختصاص للأوليات

(١) امتداد الاختصاص للدعوى من اختصاص محاكم استثنائية :

- إرتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية إرتباطا حيا يوجب اختصاص المحاكم  
٤ - الجنائية العادية بنظر المحررين وتفصل فيما مالم ينص القانون على خلاف ذلك ...  
- بقاء اختصاص المحكمة العادية في حالة الإرتباط الجنسي ولو قضى في الجريمة الاساية التي هي من اختصاصها  
٥ - بالبرادة أو بعدم وجود وجه للإستدلال على ذلك لعدم نص م ١٨٤ أ.ج ...  
٦ - اختصاص المحاكم العادية أصلا بالتفصيل في الجرائم التي عزل القانون للمحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها

رقم المادة

## (ب) اختصاص المجالس العسكرية على اختصاص المحاكم :

- ٧ - التزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراعاة للدة التي تقلت عليه فضلا ... ..
- ٨ - صدور حكم من المجلس العسكري بقوة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي. يجوز محاكمة الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية ... ..
- ٩ - اختصاص المحاكم العادية بالقصل في الجرائم المشتركة المنصوص عليها في قانون العقوبات والأحكام العسكرية لاختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد. مباشرة المحاكم العسكرية لإجراءات المحاكمة. صيرورة حكمها نهائيا فيحوز قوة الأمر القضي ولا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ... ..

## الفرع الثالث - الاختصاص بالدعوى الجنائية

## (١) مناهل اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية :

- ١٠ - دعوى الحقوق المدنية. اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها والقصل فيها متى كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوعة ضدها الدعوى الجنائية ... ..
- ١١ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعة الدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية. شرطه: أن يكون الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة ضدها الدعوى الجنائية جنائية أو مخالفة أو مخالفة ... ..
- ١٢ - دعوى مدنية. القضاء براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه. عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المثل من الحقوق المدنية ... ..
- ١٣ - طلبه للمدعي التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع ابنها. استتقر الحكم على أن القتل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل. عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقصل في الدعوى المدنية ... ..
- ١٤ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة مما يتعلق بالنظام العام. جواز الدفع به ولو أمام محكمة القضاء ... ..
- ١٥ - شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ... ..
- ١٦ - عدم ثبوت ملكية الموقوفات للمدعي بالحقوق المدنية. عدم إختياره الشخص الذي أصابه ضرر من الجريمة. عدم قبول الدعوى الجنائية وبالتالي عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها ... ..
- ١٧ - إيجاب الحكم على أن انحلال التهمة بالتناقد لا يكون جريمة قتل. القضاء في الدعوى المدنية بالرفض. حر قضاه من المحكمة الجنائية في أمر خروج عن اختصاصها ... ..

## (ب) الفصل في الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية :

- ١٨ - وجوب انفصال في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الجنائية ... ..



رقم القاعة

- ١٩ دعوى مدنية . وفيها صحة ثبوت الدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما بينهما ما يحكم واحد . إصدار المحكمة الجنائية حكمها في الدعوى الجنائية وحدها ينتج منه بطلان الحكم في الدعوى المدنية لزوال ولايتها . يستثنى من ذلك حال سقوط الدعوى الجنائية بالتقادم
- ٢٠ دعوى مدنية . وفيها صحة باثنية الدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما بين موضوع الدعوى الجنائية وما يحكم واحد . ١٣٩٩ م . ج ... ..

( ب ) شروط إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية :

- ٢١ - إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بمقتضى إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيّق منها نطاق الدعوى . شرجان ... ..
- ٢٢ - صدور حكم بالإرادة بمسّ أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . ١٣٩٩ م . ج ... ..
- ٢٣ - شرط إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية أن تكون هذه الدعوى دائمة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية وأن تكون في حاجة إلى تحقيق تكليفي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ... ..

( د ) سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي :

- ٢٤ - الاتجاه إلى الطريق الذي يرفع دعوى التعويض أمام المحاكم المدنية يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ... ..

الفصل الرابع - مسائل متنوعة

( ١ ) في دعاوى الكسب غير المشروع :

- ٢٥ - تقدم دعوى كسب غير مشروع إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبت أن هذه الباترة هي من دوائر الجنائيات طبقاً لكشف توزيع العمل . هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى ... ..

( ب ) في دعاوى تنظيم صناعة الدخان :

- ٢٦ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في مخالفة أحكام ق ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان

( ج ) في الممارسة في قرارات اللجان الجزئية :

- ٢٧ - اختصاص المحكمة المدنية والتجارية بنظر الممارسة في قرارات اللجان الجزئية ... ..

( د ) استنفاد المحكمة ولايتها :

- ٢٨ - صدور الحكم والتعلق به بخرج الدعوى من يد المحكمة . لا ولاية لها بعد ذلك بالنظر في تعديل أو إصلاحه إلا بالطرق المقررة قانوناً . استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد التعلق بالحكم خطأ ... ..

رقم القاعة

## الفصل الثاني - الاختصاص التوقي

### الفرع الأول - اختصاص المحكمة الاستئنافية

- ٢٩ — محكمة استئنافية. م ٤١٤ أ. ج. مجال تطبيقها .....  
 — صورة واقعة تقرر فيها جناية الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٣ ع. حل المحكمة الاستئنافية للحكم  
 ٣٠ بعدم الاختصاص .....  
 .....

### الفرع الثاني - اختصاص غرفة الإتهام

(١) سلطتها في التصرف في الجنايات :

- اختصاص غرفة الإتهام بالتصرف في الجنايات اختصاص أصلي. التحويل للتدخل حل المادة ٢١٤ أ. ج.  
 بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب حقها في هذا الشأن وإنما أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة  
 وقاضي التحقيق بالنسبة للجرائم التي عنها التحويل. لا أثر لذلك عند إحالة جناية مما ذكر إلى غرفة  
 ٣١ الإتهام .....  
 .....

(ب) سلطتها في التفتيش :

- تفتيش الجناية. لا يجوز لغرفة الإتهام إحالة الجناية إلى محكمة المفتح لفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة إلا إذا  
 ٣٢ كانت العقوبة المقررة مما يجزئ الزول بها إلى عقوبة المجلس طبقاً للمادة ١٧ ع .....  
 — جناية. قضاء محكمة المفتح بعدم اختصاصها بنظرها. عدم جواز إحالتها إليها من جديد. .....  
 ٣٣ .....  
 — الحكم نهائياً من محكمة المفتح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية. تقرير غرفة الإتهام بعد ذلك بأحالتها إلى  
 ٣٤ محكمة المفتح لفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة. خطأ. م. ١٨ أ. ج. ....  
 — قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى. التزام غرفة الإتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات  
 ٣٥ م. ١٨ أ. ج. ....  
 — شرط إحالة الجناية من غرفة الإتهام إلى محكمة المفتح لفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة أن تكون العقوبة  
 المقررة أصلاً للجناية مما يجزئ الزول بها إلى عقوبة المجلس. عدم جواز إحالة جناية الاختلاس للنصوص  
 عليها في م ١١٢ / ٢ ع معلة بـ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إلى المحكمة الجزئية رغم إغفال النيابة للإشارة إلى الفقرة  
 الثانية من المادة متى كان الواضح من تقرير الإتهام أن وصف الجناية مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المنشار  
 ٣٦ إلىبصا .....  
 — إحالة الجناية من غرفة الإتهام إلى محكمة المفتح. نتائج التفتيش. سلطة محكمة المفتح في القضاء بعدم الاختصاص.  
 عموم إحالة نص م ١٧٩-٢ أ. ج. حل المادة ١٥٨ أ. ج. القوية في سلطة التفتيش بين غرفة الإتهام  
 ٣٧ وقاضي التحقيق لتستزم التسوية بينهما في آثار التفتيش .....  
 — سريان نص المادة ١٨٠ لإجراءات حل حالي للحكم من محكمة المفتح بعدم الاختصاص للتخلاف في تكييف

رقم القاعدة

الرأفة أو لاستثناء مورد تخفيض العقوبة إلى حدود الجرح .

٣٨ - ليس لفرقة الأوامر عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجرح أن تقضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . وجوب إحالتها - إن واثق وجها لذلك - إلى محكمة الجنايات ...

(ج) استئناف أوامر قاضي التحقيق :

٣٩ - استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام فرقة الأوامر . جوارزه بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون قبالة . م ١٩٣٣ . ج ... ..

٤٠ - عدم جواز الطعن بالنقض من اللزم في أوامر فرقة الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحييت محكمة سبيل العسكرية للاختصاص . م ١٩٣٣ ، ١٩٥٠ . ج ... ..

### الفرع الثالث - أثر زوال الارتباط على الاختصاص النوعي

(١) فصل محكمة الجنايات اللجنة عن الجناية المرتبطة بها :

٤١ - فصل محكمة الجنايات اللجنة من الجناية . جواز استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التي أجعلها التحقيق الابتدائي لتكوين طبعتها . عدم اعتبار ذلك قضاء في اللجنة ... ..

٤٢ - حق محكمة الجنايات في فصل الجناية عن اللجنة قبل تحقيقها ... ..

٤٣ - حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . هو له الجرح المرتبطة بالجناية . زوال هذا الارتباط وقت إعادة عرض هذه الجرح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية به مصلو وقرر محكمة الجنايات بالانقسام على نظر واقعتها يقتضي فصل المحكمة الجزئية في الجرح للسنة إلى التمييز فيها . الحكم منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ في القانون ... ..

(ب) أثر التفرير بالألا وجه لإقامة الدعوى في الجناية على اللجنة المرتبطة :

٤٤ - زوال الارتباط بين الجناية واللجنة بعد تقرير النيابة الألا وجه لإقامة الدعوى في الجناية . وجوب فصل المحكمة الجزئية في اللجنة عند إعادة طرحها عليها . لا يمنع من ذلك سبق حكمها بعدم الاختصاص بالنسبة للجناية . عدم قبول هذا الحكم للجنة المرتبطة إلا يمكن الارتباط ... ..

راجع ارتباط (القاعدة رقم ٣٥)

### الفرع الرابع - للمحكمة المختصة نوعياً في الأحوال معينة

(١) الاختصاص بطلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة :

٤٥ - طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافاً من اختصاص محكمة أول درجة . م ٥٧٧ . ع ... ..

(ب) دعوى رد القضاة :

٤٦ - اختصاص محكمة الجنايات المتطورة بأمرها الدعوى الجنائية بالفصل في طلب رد القضاة ... ..

٤٧ - اختصاص المحكمة المتطورة بأمرها الدعوى بالفصل في طلب الرد . قصد التراجع من نص م ١٢/٢٥٠ . ج ... ..

رقم المادة

### (ج) المحكمة المختصة بدق قض الحكم والإحالة :

— المحكمة التي تحال إليها الدعوى بدق قض الحكم الصادر فيها هي المحكمة التي أصدرته. يستثنى من ذلك حالة الحكم الصادر من محكمة استئنافية أو محكمة جنابات في جنحة وقعت في جلساتها. إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً في هذه الحالة.

٤٨

### الفصل الثالث : الاختصاص المحلي

#### الفرع الأول — المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى

— المحكمة المختصة بنظر دعوى الكسب غير المشروع هي محكمة الاستئناف المكان بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى. مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة. لا يؤثر ما دلت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها

٤٩

— غاية أمانة. احتجاز التهم وهو «قيم بالاسكندرية» جـ ما من للمبلغ المختص. اختصاص محكمة عليا بنظر الدعوى.

٥٠

— احتجاز التهم للقيم بالاسكندرية قودا وهربا بيلة تملكها. إخصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة

٥١

— اختصاص المحكمة التي بدأت الإجراء بدائرتها بنظر الدعوى. مثال في إحراز غفر

٥٢

— شيك بدون رصيد. المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى هي المحكمة التي حصل تسليم الشيك إلى المشتري بدائرتها أو التي يقع بها التهم أو التي يقضى عليها فيها. اختيار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص خطأ في القانون. خطأ الحكم في الدفع والوضوح

٥٣

#### الفرع الثاني : تنقي الاختصاص المحلي بالنظام العام

— الاختصاص المحلي. تعلقه بالنظام العام. شرط التمسك بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة النقض. عند عدم استناده تحقيقاً لموضوعها

٥٤

### الفصل الرابع : تنازع الاختصاص

#### الفرع الأول — التنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية

— انعقاد الاختصاص محكمة النقض بالتصلي في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام التنازع ولو كان والعاين يمكن إحداها عادية والأخرى استئنافية. م ٢٢٦ و ٢٢٧. ج

٥٥

#### الفرع الثاني : التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق

— تنازع الاختصاص بين غرفة الآيام ودائرة المنع للمنافسة. اختصاص محكمة النقض بالتصلي فيه. م ٢٢٦ و ٢٢٧. ج

٥٦

رقم المادة

- ولزم تنازع بين جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه  
٢٢٧ م ١ ج ١ : ... ..  
٥٧
- انتقاد الاختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاحكام  
ومحكمة الجلسات . ... ..  
٥٨
- التنازع السلي على الاختصاص . قيامه بين غرفة الاحكام وماترة الجلسات المختصة . انتقاد الاختصاص محكمة  
النقض بالفصل فيه . ٢٢٦ و ٢٢٧ م ١ ج ١ . اعتبار محكمة النقض الملن في الحكم طلبا بتعيين الجهة التي  
تفصل في الدعوى . جواز ذلك . ... ..  
٥٩
- التنازع بين الحكم النهائي من محكمة الجلسات بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية وقرار التجهيز الصادر من  
غرفة الاحكام . تنازع سلمي بين غرفة الاحكام ومحكمة الجلسات . طلب تعيين المحكمة المختصة من محكمة النقض  
لم يشهد القانون بمبدأ ... ..  
٦٠
- الطلب بتعيين المحكمة المختصة لا يحد طعنا بتعيينه في محكمة النقض بقاعدة أن الطعن لا يضار بطلته . وجوب  
إحالة الواقعة إلى محكمة الجنائيات لسبق الفصل فيها نهائيا من محكمة الجلسات بعدم الاختصاص لأنها جنائية  
ولو كان التهم هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بادانته من الواقعة الحادثة إليها  
خطا من غرفة الاحكام . م ١٨٠ ج ١
- حالات النزاع السلمي على الاختصاص والجهة المختصة بالفصل فيه . التنازع السلمي يصح أن يقع بين جهتين  
إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . محكمة النقض هي صاحبة الولاية بالفصل في  
هذا النزاع . ٢٢٧ م ١ ج ١ : ... ..  
٦١

الفصل الثالث : شروط التنازع الإجرائي والسلي

- التنازع السلي هو تغل كل من الممتكين عن اختصاصا دون الفصل في الموضوع . فصلهما في الموضوع  
يقضي رفض الطلب للمقدم من النيابة لتسديد الجهة المختصة لانتفاء النزاع السلي في الاختصاص ... ..  
٦٢
- مناط توافر شرط التنازع في الاختصاص هو وقوعه بين أكثر من جهة من جهات التحقيق أو الحكم إيجابا  
أو سلبا . صدور حكم من جهة واحدة هي محكمة الجلسات المختصة بعدم الاختصاص والقول بأن محكمة  
الجنائيات لم تعرضت عليها الدعوى يقتضي حتما بسلط الاختصاص . عدم قيام التنازع بصورتيه في  
هذه الحالة . ... ..  
٦٣
- شرط قيام التنازع السلي على الاختصاص بين أولي أو أحكام نهائية متعارضة . أن يكون طلب تعيين الجهة  
المختصة هو السبيل الوحيد لحل النزاع . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الاحكام في حالة لا يكون لها فيها  
ان خضعت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مما يقتضي قيام هذا النزاع . انتفاء موجب اعتبار  
الملن عند رفعه طلبا بتعيين الجهة المختصة ... ..  
٦٤

رقم قائد:

## الفصل الخامس - اختصاص سلطات التحقيق والاستكمال

## الفرع الأول : اختصاص أعضاء النيابة العامة

أ - اختصاص النائب العام والمحامي العام :

- ٦٥ - حق المحامي العام في مباشرة الاختصاصات النيابة المقررة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها على ألا يمس ذلك بما للنائب العام من حق الاشراف على جميع أعضاء النيابة ... ..
- ٦٦ - عدم قابلية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الاختصاصات النيابة المقررة للنائب العام للالتقاء أو التصليل من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ تخضع لها الاشراف النائب العام من التابعين القضائية والإدارية . النائب العام سلطة إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موازنة المحامي العام عليه ... ..

ب - الاختصاص المكاني لمضو النيابة وامتداده :

- ٦٧ - إتمام وكيل النيابة المحقق ما يراه من إجراءات التحقيق قبل إنتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروطه فيه وهو غرض باجرائه قانونا . لا يظان . ... ..
- ٦٨ - العبرة في اختصاص من يك إسناد إذن التفتيش إنما تكون بالواقع .. ...
- ٦٩ - امتداد الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بسبب الضرورة التي أوجبها القانون . مثال في تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة مأمور ضبط القضايا للتلعب لإجرائه ... ..
- ٧٠ - التحقيق التكميلي . جواز مباشر من المحقق في غير مقر العمل الذي يباشر اختصاصه فيه ... ..
- ٧١ - حق رئيس النيابة في ندب أحد أعضاء دائرته لقيام بعمل عضو آخر بطلب الفاتورة عند الضرورة ويمكن أن يتم ذلك التنب شفاهة عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التنب التفويض ما يثبت حصوله في أوراق الدعوى . ... ..
- ٧٢ - يده وكيل النيابة إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص للكانت تخضع متابعة التحقيق أي تعقب المتهم فيما يجاوز حله الفاتورة بناء على ظروف التحقيق ومتطلباته ... ..

(ج) اختصاص وكيل النيابة الكلية :

- ٧٣ - اختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها ... ..
- ٧٤ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة إلى ندبه من رئيس النيابة بذلك . ... ..
- ٧٥ - اختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار أمر التفتيش في دائرة المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها بطلب حاجة إلى الحصول على ظروف بذلك من رئيس النيابة . ... ..
- ٧٦ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع المواقف التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها ... ..

رقم القادمة

(د) اختصاص وكيل النيابة العسكرية :

- ٧٧ - صدور الإذن بالقبض من وكيل نيابة في جريمة ما يدخل في اختصاص الحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الإذن لا يفتح في صحة
- ٧٨ - صدور إذن من وكيل النيابة العسكرية بقبض منزل متهمة بجريمة إحتراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون تحقيق قبل إصداره صحيح
- ٧٩ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لإيصاله اختصاصه بعمله الأصلي مالم يخص في أمر التعقب بأعمال النيابة العسكرية وحدها

الفرع الثاني - اختصاص مأموري الضبط القضائي

(أ) الاختصاص الخاص لرجال الضبط القضائي :

- ٨٠ - رجال الضبطية القضائية دور الاختصاص الخاص : ضباط البوليس الحربي . شرط اتصالهم بصفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم . وجوب تكليفهم بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣
- ٨١ - لرجال البوليس الحربي صفة الضبطية القضائية . حله منحهم صفة الضبطية القضائية بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣ أن يكون للأجرام التي يدخلونها بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لها القانون أمام جهات القضاء العادية . أثر ذلك : صحة صدور الإذن بقبض وتفتيش لحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولاهما ضابط البوليس الحربي

(ب) الاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي :

- ٨٢ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع لقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بقبض المتهمة في أي مكان
- ٨٣ - اختصاص بالتحقيق والتحقيق حادث في قسم معين يحمل فيه يقتضى متابعتها التحقيق في قسم آخر تابع المحافظة التي تضم القسمين
- ٨٤ - اختصاص المكاني بإجراء التحقيق بمرقة مأمور الضبط القضائي . امتناعه بسبب ظرف الخطر لوري
- ٨٥ - مجال في تنفيذ مأمور الضبط القضائي الإذن بقبض متهمة
- ٨٥ - اختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي . قصره على الجهة التي يؤدي فيها وظيفة . مباشرة إجراء مخرج دائرة اختصاصه للمكان . غير جائز إذ يعتبر مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة من رجال السلطة العامة فحسب . امتناع اختصاصه مع ذلك بسبب الضرورة التي ألوجها المتهمة صحة الإجراء الذي يقوم به
- ٨٥ - مجال في تنفيذ إذن القبض
- ٨٦ - الاختصاص الإقليمي لمأموري الضبط القضائي . عمل القبض بقواعده . عند القبض على مرتكبي الجريمة البحث من متهمة حارب من تنفيذ حكم يقتضى تنفيذه العقوبة عليه
- ٨٧ - الأصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفة في دائرة اختصاصه . عدم التزام محكمة الموضوع بجري حقيقة اختصاصه . على المتهمة إثبات مخالفة الاختصاص . لا عبرة في ذلك بشهادة إدارية تقدم لأول مرة أمام محكمة النقض





الأفراد ، سواء كلن مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبني على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم المدنية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رقت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكماً وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي في قض الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الأزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يجرمه القانون وتأتى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يقاب جاز عن ذات

فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تنتج باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجلبد القضية مملاً ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

(الفرن رقم ١١٥٣ و ١٢٥٢ و ١٢٥٧ و ١٢٨٩ و ١٢٩٣ لسنة ٢٩ ق . جلة ١٤/٦ لسنة ١٩٦٠ ص ٥١٧)

#### الفرع الثالث - الاختصاص بالدعوى المدنية

(١) مناط اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية :

١٥ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الأباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذاً فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعرض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(الفرن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلة ١٦/١ لسنة ١٩٥٦ ص ٤٩)

١٦ - الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية - جناية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة انتقت علة الاستثناء واتسبى الاختصاص .

(الفرن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق . جلة ١١/٦ لسنة ١٩٥٦ ص ٨٧١)

محكمة التقضى لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ طبقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية - ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة منهم ، ولما كان الشايت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية بمرامة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ، فلا مصلحة في نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .

(الفرن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق . جلة ١٥/٥ لسنة ١٩٦٠ ص ٥٠٢)

(ب) أثر اختصاص المجالس العسكرية على اختصاص المحاكم :

٧ - أن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها » ( تنفيذاً للحكم العسكري ) لا يمنع المحاكم الصادية من السير في الدعوى من جديد ومماقية المتهم بالمعقوبة التي تراها - على أن تراعى حين تتسدر المعقوبة - مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فضلاً لا مدة المعقوبة المقضى بها منها بلفت .

(الفرن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢/٢ لسنة ١٩٥٧ ص ١٦٠)

٨ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري بمقوبة من نوع المعقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يجوز قوة الشيء المقضى به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم الصادية وذلك أصلاً لتس المادتين ١٦٩ ، ٢ من قانون الأحكام العسكرية .

(الفرن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢/٢ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٣)

٩ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً في الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد

بالبراءة التي اختارها الشارع خوفاً لهذا القانون ، ولا بعدم الإشاراة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تترك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يدرى على جميع

١٦ - لا تفتى المحكمة الجنائية في الدعوى إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومتفرعة من ذات القبل الذي رفعت به الدعوى العمومية ، وما دامت ملكية المرفوعات لم تثبت للمدعى بالطرق المدنية ، فهو إذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة ، وإذا كانت الدعوى العمومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صح ما قفقت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .  
(الفرن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق . ج ٢/٢١/١٩٥٩ ص ١٠٠)

١٧ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء بعضها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق للمدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبت الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذي يدعي الطاعن لا تتكون به جريمة التشويع المرفوعة بها الدعوى ، فإن قضاة بالبراءة اعتدوا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فالها تكون قد قفقت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به ، ما يقتضى قضي الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .  
(الفرن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق . ج ٢/٢٥/١٩٥٩ ص ١٠٦)

(ب) الفصل في الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية :

١٨ - يحين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم تر أن الفصل في التوضيحات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تمطيل الفصل في الدعوى العمومية .  
(الفرن رقم ١١١٢ لسنة ٣٥ ق . ج ١/١٧/١٩٥٩ ص ٧٧)

١٩ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحلها انتع عليها بعدئذ

١٢ - متى كانت المحكمة قد قفقت ببراءة المتهمين وفضى الدعوى المدنية فيلزم لحكم ثبوت نسبة الواقعة إليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة فإنه يستحق على المحكمة الجنائية أن تفتى بالتعرض في هذه الدعوى التابعة بمالها التي رفعت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .  
(الفرن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق . ج ٢/١١/١٩٥٧ ص ٨٨)

١٣ - أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق للمدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بإلزام المتهمين بتعويض المدنية بالحق للمدعى عن الأضرار المادية والمعنوية التي نجت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذي استمرت فيه على أن القتل الجنائي من هذه الناحية منعدم الأصل - فالتعويض المطالب به يكون إذن من ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجاً عن اختصاص المحكمة الجنائية .  
(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . ج ٢/٢٦/١٩٥٧ ص ٨٨)

١٤ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعرض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة وهو مما يتلحق بولايتها هو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .  
(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . ج ٢/٢٦/١٩٥٧ ص ٨٨)

١٥ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء بعضها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق للمدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فصل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .  
(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق . ج ٢/١٠/١٩٥٨ ص ٩٦)

الى القول بانتفاء الجريمة - الا أن قضى برفضها وما كان في مقدورها أن تفصيل الدعوى المدنية بعاتها الى المحاكم المدنية لأن شرط الاحالة - كنفهم من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة ولأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكليلى قد يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

(الجن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٤٨٦)

(د) سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي :

٢٤ - الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي اما يكون يرفع دعوى التعويض فلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تتميز مرفوعة الا بإعلان عرضتها إطلافاً صحيحاً أمام جهة مختصة ومن ثم فإن يرتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

(الجن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٤٩٦)

الفرع الرابع : مسائل منوعة

(١) في دعاوى الكسب غير المشروع :

٢٥ - متى تبين أن لجنة فحص الاقترارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بقوانين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٣ وإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى إحدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلاً إحدى محاكم الجنائيات طبقاً لكشف تزوير العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشاري محكمة استئناف القاهرة .

(الجن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلة ٢٠/٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٤٠٠)

(ب) في دعاوى تنظيم صناعة الدخان :

٢٦ - المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

(الجن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٩٢٢)

الحكم في الدعوى المدنية على استقلال زوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناء القانون ، ومن بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بما كاللغدم .

(الجن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلة ٢٤/٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٦٤٦)

٢٠ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالنية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بما يحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحلها امتنع عليها بمدئد الحكم في الدعوى المدنية على استقلال زوال ولايتها في الفصل فيها وذلك فيما عدا الأحوال التي نص عليها القانون استثناء من هذه القاعدة .

(الجن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ١٠٦)

(ج) شرط إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية :

٢١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستند وسائل التحقيق الممكنة ولا يبنين لها أن تفصيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بقوله أن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيّق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيّق عن تحقيق موضوعها والتفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

(الجن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٢٢٥)

٢٢ - حق المحكمة الجنائية في الاحالة على المحكمة المدنية يقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية التقاضي المدني .

(الجن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٢٢٥)

٢٣ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعرض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام ، ومن ثم فمتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت

## (ج) في المعارضة في قرارات اللجان الجزائية :

ضد التفتيش فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تحضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .  
(الفرن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق . ج ١٩/٥/١٩٥٨ ص ٩٩ س ٥٥٣)

## الفرع الثاني : اختصاص غرفة الاتهام

## (١) سلطتها في التصرف في الجنابات :

٣١ - أن غرفة الاتهام هي صلبة الاختصاص الأميل في التصرف في الجنابات التي تمحل اليها من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة ، كما أن التعديل للمخل على المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الاتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أي نص يبرم عليها التصدي لهذا النوع من الجرائم التي عينها التعديل أو ينص النيابة العامة وقاضي التحقيق يرفع الدعوى الجنائية فيها مباشرة على استقلال ، وغاية ما في الأمر أن هذا التعديل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة الى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أحدهما هذه الولاية وأجلبت جنابة ما ذكر الى غرفة الاتهام فانه لا تكون مجاوزة اختصاصها اذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٧٧ و ١٢٧٣ لسنة ٢٨ ق . ج ١٢/١/١٩٥٩ ص ١٠١ س ١٤١)

## (ب) سلطتها في التجنيح :

٣٢ - المادة ٢/١٧٩ التي تمحل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطلق لفظة الاتهام احالة الجنابة الى محكمة الجنب الحكم فيها على أساس عقوبة الجنعة اذ هذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنابة مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق . ج ٢/٢/١٩٥٩ ص ٧٧ س ٢٩٥)

٣٣ - مؤدى نص المادة ١٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الاحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام أن تمحل الواقعة الى محكمة الجنابات ما دام قد سبق لمحكمة الجنب أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها اذ من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يشير من ذلك أن تمحل غرفة الاتهام الدعوى الى محكمة الجنب بوصف كونها جناية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنعة .

(الفرن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق . ج ٢/٢/١٩٥٩ ص ٧٧ س ٤٠٥)

٣٧ - اللجان الجزائية ليست محاكم جنائية وانما هي لجان ادارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .  
(الفرن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٩ ق . ج ٢/١٠/١٩٥٩ ص ٧٧ س ٩٧٢)

## (د) إسناد الحكم ولايتها :

٣٨ - ان صدور الحكم والنطق به ينهي النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تمثيل حكمها فيها أو اصلاحه الا بناء على الطعن فيه بالمرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المتخصص عليه في المادة ١٣٣٧ ج . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم للقرار بعد الحكم فيها فانه تكون قد أخطأت .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق . ج ١٠/١/١٩٥٨ ص ٩٨ س ١٤٤)

## الفصل الثاني

## الاختصاص النوعي

## الفرع الأول : اختصاص المحكمة الاستئنافية

٣٩ - المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية اما تطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم اتحالي بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها .  
(الفرن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق . ج ٢/٢/١٩٥٩ ص ٧٧ س ١٠٥)

٣٥ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلدية على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته الى مكان الشجرة لم يبعدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويجوز بالشجرة المتهم الثاني « وهو جاوز باليدلية » ، فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موقف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلدية تكون جنابة الاختلاس المتخصص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استقرت من النيابة العامة

النيابة العامة من أن إحالة المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورة فقط على الفترة الثانية من المادة ١٥٨ - التي تفول قاضي التحقيق سلطة تجنيح الجنائيات - دون أن تمتد الإحالة إلى الفترة الأخيرة من المادة ١٥٨ - التي تميز لمعكمة الجنيح أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض القوة إلى حدود الجنيح - ما تقوله النيابة من ذلك هو تخصيص للنص بغير مخصص، ويخالف الفهم الصحيح للقانون الذي لا يفرق بين الأمر الصادر في هذا الخصوص من قاضي التحقيق أو من غرفة الإتهام التي هي بلا شك من سلطات التحقيق .

(الفرن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٠ ق.ج. ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٢٣)

٣٨ - لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الإتهام حول التكييف القانوني للواقعة - ذلك أن طلة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنيح بنظر الدعوى واحدة في الحالتين - حالة الخلاف في تكييف الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود ميرر من ظروف الدعوى لتخفيض القوة إلى حدود الجنيح ، ما يتعين معه على غرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنيح - في الصورة الأخيرة - أن تعيها - إذا رأت محلا للسبر فيها - إلى محكمة الجنائيات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الفرن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق.ج. ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٧ ص ٥٤٨)

(ج) استئناف أوامر قاضي التحقيق :

٣٩ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بسائل الاختصاص أمام غرفة الإتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(الفرن ٢٠٠٢ لسنة ٢٥ ق.ج. ٤٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٤٨)

٤٠ - الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام والمتعلقة بسائل الاختصاص ليست من بين ما يحول الشارع للنسهم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الإتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة سينا العسكرية للاختصاص - بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا - فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

(الفرن ٢٠٠٢ لسنة ٢٥ ق.ج. ٤٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٤٨)

٣٤ - متى كانت غرفة الإتهام قد قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنيح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنيح بعدم الاختصاص لأمرها جنائية ومع تفريرها هي أن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها إلى محكمة الجنائيات عملا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ ق.ج. ٢١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣٤٤)

٣٥ - أن محكمة الجنيح العسكرية لا تفرع عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بضي الجرائم التي غرلتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فإنه يتعين على غرفة الإتهام أن تميل الواقعة إلى محكمة الجنائيات تطبيقا لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٢ ق.ج. ٢٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٢٦٦)

٣٦ - أن المادة ١٧٩/٢ التي تميل على المادة ١٥٨/٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم تطلق لفظة الإتهام إحالة إلى محكمة الجنيح الجنائية الحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة لهذه الأحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنابة ما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس ، وإنه فإن قرار غرفة الإتهام إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة الجنيح لمقابته على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن لصحة هذه الجرائم هي أنه اختلس

ملا مسلا إليه بسبب وظيفته وبصفت من مأموري التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات للمدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ والمقاب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يثير من ذلك كون النيابة العامة أوردت في تقرير الإتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفترة الثانية منها ، متى كان الواضح من تقرير الإتهام أن وصف تهمة الاختلاس ما يطبق عليه نص الفترة الثانية المشار إليها .

(الفرن ١٠٠٠ لسنة ٢٢ ق.ج. ٢٥/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٩٠)

٣٧ - ساوى الشارع بين غرفة الإتهام وقاضي التحقيق فيما خرجها من سلطة تجنيح الجنائيات ، ومؤدى ذلك أنه يترتب على الأمر الصادر بإحالة الجنابة إلى محكمة الجنيح لفصل فيها في حدود عقوبة الجنيح النتائج التي نص عليها القانون - بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرها ، وما تحول

## الفرع الثالث : أثر زوال الارتباط على الاختصاص التوحي

## (١) فصل محكمة الجنابات الجنبية عن الجنابة المرتبطة بها :

٤١ - إن فصل محكمة الجنابات الجنبية عن الجنابة لا يمنحها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنبة بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحلت إليها .  
(الفرن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧٧ ص ٨٥)

٤٢ - أجازت المادة ٣٨٣ لمحكمة الجنابات من قانون الإجراءات الجنائية إذا أحلت إليها جنحة مرتبطة بجنابة ورائت قبل تمحيثها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تحصل الجنبة وتميلها إلى المحكمة الجزئية .

(الفرن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧٧ ص ٩٢٧)

٤٣ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان منصوبا على تهمة الجنابة المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تنظف لدى الجنب عليها حافة مستديرة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسند إلى المظنون ضدهم إلا يحكم ارتباطها برواقعة الجنابة ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنابة المذكورة .

بعد صدور قرار محكمة الجنابات بقصر نظرها للجنابة فإنه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المسندة إلى المظنون ضدهم من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابة التي قضت فيها محكمة الجنابات وبين الجنب المسندة إلى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون - ما تحين منه قضاة وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(الفرن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١٣ ص ١٢٨٨)

## (ب) أثر تقرير الإلزام لأقامة الدعوى في الجنابة على الجنب المرتبطة

٤٤ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قاصرا على تهمة المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن أصبحت جنابة بتظلم الماعة لدى الجنب عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمة الجنبة المسندتين إلى المتهمين الثاني والثالث إلا يحكم ارتباطهما

براقعة الجنابة ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجنابة المذكورة . بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى ، فإنه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيها من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابة التي قرر فيها بالإلزام لأقامة الدعوى بالنسبة إلى المتهم الأول ، وبين تهمة الجنبة المسندتين إلى المتهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية « بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها » مخطئا في القانون .

(الفرن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١ ص ٥٩٥)

## الفرع الرابع : للمحكمة المختصة نوعيا في احوال معينة

## (١) الاختصاص بطلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة :

٤٥ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالعص شرعين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استئنافا ، فإن الاختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أمها هي التي أصدرته مباشرة بل يتغير الحكم الابتدائي قائما ومنتجا لتأنيده من وقت صدوره .

(الفرن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨٣ ص ٥٤٢)

## (ب) دعوى رد القضاء :

٤٦ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنابات فإن نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنابات المنظورة أمامها الدعوى .

(الفرن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٠ ص ٧٧ ص ١٢٢٥)

٤٧ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعا في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تصل في هذا الطلب ما دام القاضي الجزئي يسعد انتقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب عرض خصم فيه .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ ص ٢٠٢)

### (ج) المحكمة المختصة بنظر الدعوى الحالية بعد قضى الحكم :

٤٨ - لحالة الدعوى بعد قضى الحكم الصادر فيها على مقتضى النقرة الثالثة من المادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل إلى ذات المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها مشكلة من قضية آخرين ، إلا إذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنابات في جنحة وقتت في جلستها ففي هذه الصورة وحدها تباد الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً بنظرها - لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن المتهم قد قارف جريمته أمامها بالقبضة ، أما عبارة « ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى » التي أضفيت إلى عجز النقرة الثانية ، خلافاً لهذا الأصل فسلط على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضية آخرون يمكن قافوا أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

(الفرن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٧ ق ٢٥ ق - ٢٠/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢١٤)

### الفصل الثالث

#### الاختصاص المحل

#### الفرع الأول - المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى

٤٩ - متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انتقلت فعلاً في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فانه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في إنشاء محكمة القضاة الابتدائية بدلاً من دار القضاء العالي .

(الفرن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق ٢٥ ق - ٢٠/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٠٠)

٥٠ - الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائر حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . ولما كان الاختصاص يتم بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقيم عليه فيه وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ إجراءات . وكان المتهم قد احتجز لنفسه وهو بالاسكندرية جزءاً من المبلغ للمسلم إليه على سبيل الوكالة بنية تملكه وبمقتضى ما ياتي المبلغ إلى المرسل إليه بالقضاة فإن جريمة التبيد تكون قد وقعت منه بالاسكندرية وتكون محكمة الاسكندرية - التي يتم

المتهم بدائرتها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده هي المختصة محلياً بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق ٢٥ ق - ٢٠/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٥٤)

٥١ - إذا كان المتهم قد دل حين احتجز قودا وهو بالاسكندرية بنية تملكها فلن جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينتقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات .

(الفرن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق ٢٥ ق - ٢٠/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٥٤)

٥٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن احرار المتهمين المضطربين بدأ بدائرة مديرية الشرقية - قبل أن يهربا بالسيارة التي كانت يركبها إلى حدود مديرية الدقهية - فإن محكمة جنابات القازيق تكون المختصة بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق ٢٩ ق - ١٨/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٠٠٤)

٥٣ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطائه الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول وتتصلف عليه الحيازة القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة بإعباره أداة تخسري مجرى النقود في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمتها ، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينتقد لمحكمة بولاق ، ويكون مانعاً إليه الحكم من محل الاختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد نبى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين قضى الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعيد اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق ٢٠ ق - ٢٢/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٨١١)

#### الفرع الثاني - تعلق الاختصاص المحل بالنظام العام

٥٤ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة وإن كان من مسائل النظام العام التي يجوز التسكك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى - إلا أن

٥٨ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجرامات الجنائية يجعل طلب تبين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام قرارات الجنتين المتنازعتين - واذا كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجنب المستأفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة فإن الاختصاص بالتصديق في طلب تبين المحكمة المختصة ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام أمامها - وهي إحدى الجنتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا (الفرن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ قجلة ٢٥/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٩٢)

٥٩ - اذا كان الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى والمقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل فيها قد أصبح نهائيا - كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم الى محكمة الجنب المختصة لمحاكمتها عن حمة العامة على أساس مقربة الجنبه - فان التنازع السليبي في الاختصاص يكون قد قام - بعدم قبول طعن التباين في هذا القرار بطريق النقض في الدعوى بين قضاء الجنب وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازل لن يؤول بتقديم التفتية لغرفة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق مدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حصل بين جنتين من جهات التحقيق والحكم والتأيين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أي من الجنتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لها فينتهي الأمر بأن يطلب الى محكمة النقض تبين المحكمة ذات الاختصاص طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجرامات الجنائية ، وإذا كان الاتكاء الى طلب تبين المحكمة المختصة لم يعد له القانون ميمادا بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلا للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فإن محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف - على ما جاء في الحكم المذكور - من المصادر من محكمة الجنب المستأفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تبين الجهة التي فصل في الدعوى - نذ على نصيبها من حضانة غرفة الاتهام بعكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم اليها طلبا تبين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضما للأمر في نصها ، ومتى تقرر ذلك وكانت

الرفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(الفرن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ قجلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٢٤)

## الفصل الرابع

### تنازع اختصاص

#### الفرع الأول - التنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية

٥٥ - محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الاجرامات الجنائية في تبين الجهة المختصة بالتصديق عند قيام التنازع ولو كان واقعا بين محكمتين أحدهما عادية والأخرى استئنافية .

(الفرن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ قجلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٩ ص ٩٩٢)

#### الفرع الثاني - التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق

٥٦ - ان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجرامات الجنائية يجعل طلب تبين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام وقرارات الجنتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجنب المستأفة التي هي الأخرى إحدى دوائر هذه المحكمة ومن ثم فإن طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنب المستأفة ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام أمامها .

(الفرن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٧ قجلة ٢٤/٢/١٩٥٧ ص ٩ ص ٢٢٦)

(الفرن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٩ قجلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤١٩)

٥٧ - لا يشترط لامتيار التنازع قائما ومتناحاً أنه يقع لزما بين جنتين من جهات الحكم أو جنتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جنتين أحدهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق ، فإذا حدث ذلك ، كانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الاجرامات الجنائية في تبين الجهة المختصة .

(الفرن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٧ قجلة ٢٤/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٤١)

(الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩ قجلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤١٩)



الولاية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتمتين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات لفصل فيها - ولو أن المتهم هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر بإدانة من المحكمة الجزئية عن الواقعة لمطالبة إليها خلا من غرفة الاتهام - ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس طعناً من المحكوم عليه وحده يمنع القانون إسائة مركزه بهذا الطعن - ولا سبيل لفصل في الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب إحالة إلى محكمة الجنايات في جميع الأحوال .

(المنذر رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠٠٢/٢٨/١١/١٩٩٦ ص ١١ ص ٨١٩)  
(المنذر رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩٩٠/٥/١٠/١٩٩٦ ص ١١ ص ٨١٩)

#### الفرد الثالث - شرط التنازع السليبي أو السليبي

٦٢ - المقصود بالتنازع السليبي في الاختصاص أن تتخلل كل من الممتنعين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع - وإذا كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والإمر الصادر من غرفة الاتهام يمد وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - استناداً إلى هذا الحكم - هو قضاء فاصل في الموضوع ، فإن دعوى التنازع السليبي في الاختصاص تكون منطمة وعلى غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة .

(المنذر رقم ١٥٣ لسنة ٢٩٩٠/٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٠٨)

٦٣ - إذا كانت الحالة المروضة لا تبدو أن تكون حكماً صدر من جهة واحدة - هي محكمة الجنايات المستأنفة في الدعوى يمد اختصاصها بنظرها - وأصبح هذا الحكم نهائياً وليس ثمة جهة أخرى تنازع هذا الاختصاص لا سلباً ولا إيجاباً فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله أن هذه الدعوى إذا عرشت على محكمة الجنايات فسفقتض أيضاً بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من القانون لا لتفاه العلة ما يتعين معه رفضه .

(المنذر رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٩٩٠/١٠/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٩٠)

٦٤ - شرط قيام تنازع سلبى على الاختصاص أن يكون التنازع منصفاً على أواخر أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم ينفذ أمام النيابة العامة لإعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تكون

غرفة الاتهام قد أخطأت بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات فيكون من المتعين قبول الطعن وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بإفصل في الدعوى .

(المنذر رقم ١٢٧١ لسنة ٢٨/٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١٠ ص ١٠٥٢)

٦٥ - إذا كان الحكم يمد الاختصاص لشبهة الجنابة بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ غرفة الاتهام في إعادة أوراق القضية إلى محكمة الجنايات - إذ كان يجب عليها أن تعيدها إلى محكمة الجنايات ما دامت محكمة الجنايات لا تستطيع أن تنظر الدعوى بعد التحقيق الذي قامت به النيابة وثبت منه أن الواقعة جنابة منطمة على المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات وليست صدور حكم منها يمد الاختصاص كما لا تستطيع غرفة الاتهام هي الأخرى - فيما لو قدمت إليها القضية - أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وأصدرها قراراً فيها ، فكلتا الجهتين متخلفتان حتماً عن نظر القضية ، فإن محكمة النقض - حرصاً على المسدلة أن يتصل سريعاً - لا يكون في وسعها أن تقضى بعدم قبول الطعن شكلاً - لعدم ثبوت تقديم أساليب الطعن في المبدأ - بل يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب بتعيين المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو طلب لم يقبده القانون بعبء ، وقبل محكمة النقض هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السليبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن الدعوى بإصدار قرار فيها وبين محكمة الجنايات التي قضت فيها بعدم الاختصاص .

(المنذر رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩٩٠/٥/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٩)

٦٦ - إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات المستأنفة بالغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية يمد الاختصاص قد أصبح نهائياً ، كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى المحكمة الجزئية لمطابقتها عن جهة المطالبة بمقربة الجنحة ، فمحكمة الجنايات قد فصلت في الدعوى بحكم نهائي ولا تستطيع أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمراً بالإحالة أصبح نهائياً كذلك - وبذلك يقوم التنازع السليبي بين محكمة الجنايات وبين غرفة الاتهام وهذا التنازع لا يشترط لاختباره قالماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع ذلك بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هي دائرة المحكمة الابتدائية بمحكمة الجنايات المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائى تلك المحكمة ، فإن الفصل في التنازع يشهد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة

والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .  
(الهن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٨ من ١٩٥٨/٩ ص ٩٤٣)

(ب) الاختصاص المكانى لعضو النيابة وامتداده :

٦٧ — لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان وكيل النيابة المحقق قد أتم ما بدأه منها قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانونا .

(الهن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٦/١٦ من ١٩٥٦/٤ ص ٥٧٧)

٦٨ — العبرة في اختصاص من يملك إصدار اذنتي التحقيق إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .  
(الهن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٢/٢١ من ١٩٥٧/٨ ص ٥٢)

٦٩ — من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص بإجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يتبدها تكون صحيحة لا بطلان فيها — فإذا كانت محاولة المتهمين الهرب — بما معها من المواد المخدرة — بعد صدور اذن النيابة بضيئها وتفتيشها — هي التي أوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه الى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام برؤيتهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضيئها ، فيكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش .

(الهن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٨ من ١٩٥٩/١٠ ص ١٠٠٤)

٧٠ — وكيل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بدائه الأمر يفتر عمله الذي يباشر اختصاصه فيه ثم أوجب عليه استكمال أن ينتقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فإن هذا الانتقال من حقه بصفته مباشرة سلطة التحقيق مهيئا على مصلحته .  
(الهن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٩ من ١٩٦٠/١١ ص ١٠٨)

٧١ — رئيس النيابة حق نذب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك المائرة عند الضرورة علا بصن المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من

بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة التصل فيها ، فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبى على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار المطن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التي تتولى السير في الدعوى غير سديد .  
(الهن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٠ ق جلة ١١/٢٨ من ١٩٦٠/١١ ص ٨٢٣)

## الفصل الخامس

اختصاص سلطات التحقيق والاستدلال

الفرع الأول — اختصاص أعضاء النيابة العامة

(١) اختصاص النائب العام والمحامي العام :

٦٥ — أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء اذ نصت على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف مقام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » إنما حددت للمحامين العامين اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من المطن ، فقول كلا منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليسصح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والمطن بالاستئناف في المياد الطويل والمطن في قرارات غرفة الاتهام على ألا يس ذلك ما للنائب العام من حق الاشراف باعتباره صاحب الدعوى والقائم على شؤونها كما بين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أن « للنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة » .  
(الهن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٨ من ١٩٥٨/٩ ص ٩٤٣)

٦٦ — للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرف فيها غير قابل للإلغاء أو التعليل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالوجه لإقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لأشراف النائب العام وهو لا يحق إلا اذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تنص عنه نصوص القانون

من يملكه ينتج حاجة الى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

(المرن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ قجلة ٢٥/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٧٠)

٧٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يسلمون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع فيه الا اذا كان هناك نص صريح .

(المرن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ قجلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٩٢)

#### (د) اختصاص وكيل النيابة العسكرية :

٧٧ - الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف بفتح منزل متهم بجريمة احرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٥ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا من يملكه قانونا ، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد انتفع بجبديّة التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقره على ذلك محكمة الموضوع ، وذلك طبقا لأحكام الماد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢

(المرن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ قجلة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٠)

(المرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ قجلة ٢٣/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٨٨)

٧٨ - الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بفتح منزل متهم بجريمة احرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا من يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره وما دام قد انتفع بجبديّة التحريات التي قام بها ضابط البوليس العربي .

(المرن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ قجلة ٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١٤)

٧٩ - احالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلب اختصاصه بعمله الذي له أن يباشره دائما ما لم ينتج من ذلك منعا مريضا ولم يخصص في أمر التنب الصادر اليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

(المرن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ قجلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٩٢)

قانون استقلال القضاء - وهذا التنب يكفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التنب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عند ما أصدر الأذن بالتفتيش قد وقفه باعتباره متدليا للقيام بأعمال نيابة أخرى ، فإن هذا الذي أثبتته يكفي لاعتبار الأذن صحيحا صادرا من يملك إصداره قانونا ، ومن ثم يكون سليدا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الاتداب بالنيابة الكلية .

(المرن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠ قجلة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٨٢)

٧٢ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة الخاص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات واستنادها الى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بكان وقوع الجريمة تميز للمحقق أن يتعقب للمتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

(المرن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٠ قجلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦)

#### (ج) اختصاص وكيل النيابة الكلية :

٧٣ - صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الأذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع فيه الا ينهي صريح .

(المرن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ قجلة ٢٤/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٨٣)

٧٤ - أن وكلاء النيابة الكلية الذين يسلمون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها دون حاجة الى تلب منه بذلك .

(المرن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ قجلة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٨)

(المرن رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٠٨)

٧٥ - من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون بمباشرة إجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية، فالأمر بالتفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحا صادرا

## الفرع الثاني - اختصاص مأموري الضبط القضائي

## (أ) الاختصاص الخاص لرجال الضبط القضائي :

٨٥ - بين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس العربي سلطة رجال الضبط القضائي - أنه ليس لضابط البوليس العربي صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكتفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس العربي إذ أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .

(الفرن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ قجلة ١٠ ص ١٠٥٩/١٠ ص ٥٨٩)

٨٦ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يولية سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس العربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسخ على رجال البوليس العربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جواش بالقوات المسلحة قد نسب إليه احرار مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التعريات التي أجراها ضابط البوليس العربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذا لاذن النيابة صحيحة كذلك .

(الفرن رقم ١٢٢ لسنة ٣٠ قجلة ١١ ص ١١٦٠/١١ ص ٥٤١)

## (ب) الاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي :

٨٧ - متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا ببلغ جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع

في اختصاص قسم روض الترح ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتسبب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة ببلغ باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(الفرن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ قجلة ١٠ ص ١٩٥٨/١٠ ص ١٢١)

٨٨ - لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به «باشجواش» بدائرة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر ما دام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضي اختصاصه بتابعه تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(الفرن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ قجلة ١٠ ص ١٩٥٨/١٠ ص ٧٥١)

٨٩ - من المقرر في صحيح القانون أن متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات واستمداها خالرج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، وندب لاجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه فندب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الطرف الاضطرابي المفاجيء - وهو مطولة المتهمين - اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما « الهرب بما مهمما من المواد المخدرة - هو الذي دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحقتهما وضبطهما ، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

(الفرن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ قجلة ١٠ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٧٢١)

(الفرن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ قجلة ١٢ ص ١٩٥٩/١٢ ص ٢٣)

(الفرن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ قجلة ١٠ ص ١٩٦٠/١٠ ص ٢٤)

٩٥ - الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وندبه من

٨٦ — ما يشبه المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الإقليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة الى إجراء القبض على مرتكبي الجريمة — وهو إجراء من إجراءات التحقيق — وإنا بالبحث عن منهم حرب من التنفيذ يستلزم القانون تنقيح لتفويض العقوبة المحكوم بها عليه .  
(المن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥ ص ٧١٥)

٨٧ — الأصل أن ضابط البوليس انما يباشر أعماله وظيفته في دائرة اختصاصه — فإذا كان المتهم قد دفع بطلان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي باشرها لم يكن مختصاً بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلاً على ذلك — فانه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تعريه بناء على ذلك التسول المجرد ، ولا حيرة بالتساهل الإداري التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، ما دام قد قاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها .

(المن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥ ص ٧٢٢)  
(والمن رقم ١٥٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢)  
(والمن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٩)

التياب العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسبغ له أن يتم بصل كلف به يقتضي وظيفته أو تدب اليه ممن يملك حق التدب وأن يعبره خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون — إلا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانوناً بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه — ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ ائذ التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبنا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما يمت على لمرآته جوارها مخفراً ومحاولة التخلص منه — فإن هذا الظرف الاضطرابي المفاجيء — وهو محاولة المتهم التخلص من الجرم المخبر بعد صدور أمر التياب المختصة بتفتيشه — هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط الى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام برأيه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً للقانون — إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المتلوط به فتفتشه اذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد لمرآته الجوارح المخدرة .

(المن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٥ ص ٤٤١)

## إختلاس

### الفصل الأول — إختلاس الأشياء المعجزة

المرح الأول — أشياء معجزة طيبا	٢١-١
المرح الثاني — الإختلاس	٢٢-٢٣
المرح الثالث — قصد الخطف	٣٤-٤٥
المرح الرابع — مسائل متفرعة	٤٦-٤٧

### الفصل الثاني — إختلاس الأموال الأميرة

المرح الأول — الحرية المنصوص عليها في المادة ١١٢ خواتم :

( أ ) الإختلاس	٤٨-٥٦
( ب ) المسال الخطف	٥٧-٦٠
( ج ) المولف السوي	

درج القائمة

١- تسليم الجاني للسلب بسبب وظيفة	٦١-٦٧
٢- أثناء الإدخال ومأموري التحصيل	٦٨-٧١
٣- المكلف بخدمة عامة	٧٢-٧٣
الفرع الثاني - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات	٧٤-٧٨
الفرع الثالث - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات	٧٩-٨٢
الفصل الثالث - إختلاس الستات الحكومية للزوجة	٨٣-٨٥

موجز القواعد :

الفصل الأول - إختلاس أشياء محبوزة

الفرع الأول - أشياء محبوزة عليها

- ١ - إختلاس أشياء محبوزة . السداد اللاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها
- ٢ - دفع التهم بأن له شركاء في الدين المحبوز من أجله . لا تأثير له في مسئولية عن التبديد مادام هو المحبوز ضد الواحد والحارس
- ٣ - عدم تعيين حارس للأشياء المحبوزة إدارياً . عدم استبعاد المحبوز الإداري . لا محل لتطبيق أي من الساتين ٣٣٣ أو ٣٤١ ع . مجال للساتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على المحبوز القضائي
- ٤ - تبديد أشياء توقع المحبوز عليها لمصلحة الغير . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع المحبوز من أجلها . قيام مسئولية التهم عن جريمة التبديد . المادة ٣ من قانون المحبوز الإداري الصادر في ٢٥-٣-١٨٨٠
- ٥ - حكم المادة ٥١٩ مرافعات مقصور على المحبوز القضائي . عدم سريانه على المحبوز الإداري
- ٦ - نص المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريانه على إجراءات المحبوز والبيع التي تمت قبل صدور هذا القرار من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قانوناً أصحح قسمه إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب
- ٧ - نص المادة ٢٠ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المحبوز الإداري . عدم سريانه على إجراءات المحبوز والبيع التي تمت قبل صدور
- ٨ - تعيين حارس على الأشياء المحبوزة شرط في استبعاد المحبوز الإداري . لا محل للأخذ بنصوص قانون المرافعات في هذا الصدد

درم القاعدة

- ٩ - إختلاس أشياء محجوزة. م ٣٢٢ ج. عناصر الواقعة الإجرامية لأشياء محجوزة حين تحفظ وجوب إحرام المحجز التحفظ ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يطن به فوؤ الشان في المبدأ القانوني مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بإطلاقه ... ..
- ١٠ - ضرورة المحجز أو كونه شكل لا يبرر الإعتد عليه مادام لم يقض من جهة الاختصاص بإطلاقه ... ..
- ١١ - عدم بيان الحكم تاريخ المحجز . عدم بيان أهمية هذا التصور أمام المحكمة الإستئنائية وذكر الحكم التاريخ التبيد. لا حيب ... ..
- ١٢ - إدانة التهم من تبديد أشياء محجز عليها إدرايا وحدها - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - يوم سبب إقفاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه . خطأ في القانون لإحبار المحجز كأن لم يكن. عدم قيام الجريمة بسبب تخلف ركنها ... ..
- ١٣ - بطلان المحجز نتيجة سقوطه لعدم تمام إجراءات البيع خلال سنة تدير من من تاريخ توقيعه يقع بقوة القانون ولا يصلح بالنظام العام . تلقاه مصلحة للدين . م ٥١٩ مرافعات ... ..
- ١٤ - أسباب تصحيح هذا البطلان . التنازل الضمني . قبول استمرار المحجز والحراسة أو إيجابته بالأصا على إجراءات التنفيذ. م ٢٦٦ مرافعات ... ..
- ١٥ - بطلان المحجز لسقوطه عملا بنس للمادة ٥١٩ مرافعات مقرر في القانون لمصلحة للدين دون المجلس ... ..
- ١٦ - وجوب إحرام المحجز ولو كان مشوبا بما يطله مادام لم يقض بإطلاقه. مخالفة الإجراءات المقررة للمحجز أو البيع لا تبرر إختلاس المحجوزات ... ..
- ١٧ - وجوب إحرام المحجز إلى أن يقضى بإطلاقه . توقيع المحجز بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كإحرامه القانون لا يبرر الإعتد على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على حرقة التنفيذ. ... ..
- ١٨ - حق للدين في بيع المحجز. حذرا نظير الأموال الأميرية ينضم بالمحجز على ذات المصالح قضايا . بيع التهم المحجوزات لسداد ثمنها كغيره لا يفي من للسفوية الختائية من جريمة الإختلاس ... ..
- ١٩ - إعلان للدين أو تعديد يوم البيع خلال السنة أشهر لا شأن لأحدا في إشطاء لمدة للتصريح عليها في المادة ٥١٩ مرافعات . وجوب تمام البيع في مباد السنة شهور من تاريخ توقيع المحجز إلى تمام البيع مالم تحق الإجراءات لسبب من الأسباب التي أشارت إليها المادة ٥١٩ سابقة الذكر ... ..
- ٢٠ - إدانة التهم من جريمة إختلاس أشياء محجوزة رغم زوال قيد المحجز بإقاله التهم من الفقرة المنطب بها قبل حصول التبيد. خطأ ... ..
- ٢١ - تصريح للدين ببيع المحجوزات وإحلال غير ما عليها لا يؤثر على قيام المحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية ... ..
- ٢٢ - بطلان المحجز نتيجة سقوطه عملا بالمادة ٥١٩ مرافعات يقع بقوة القانون ولكنه مقرر لمصلحة للدين . منقوض حق الدين في الدفع به إذا تزل عنه بعد إكتسابه ... ..

رسم القاعة

### الفرد الثاني - الاختلاس

- ٢٧ ... ثم جريمة اختلاس الأشياء المبهورة بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد حركة التفتيد ولو كان  
لهم لم يصرف لها بالكل ...
- ٢٢ ... تحسك لهم بصديق البيع ببلدة أخرى خلاف إلى توقع الحيز بها وبأنه غير مكلف بنقل المهورات.  
عدم تحقيق هذا المصالح وعدم الرد عليه في الحكم . تصور ...
- ٢١ ... ثم جريمة تهديد المهورات متى تصرف المهور عليه فيها إنشروا بالخارج ولو قبل حلول اليوم المحد  
البيع ...
- ٢٥ ... استناد الحكم في إدانة المهورات جريمة التهديد على جرد عدم نقله المهورات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف  
لهم في الأشياء المبهورة بقصد حركة التفتيد . تصور ...
- ٢٦ ... اختلاس مهورات . سلطة المحكمة في عدم سماع شهود الواقعة وأخذها لهم باعتبارهم ١٧١ ج ...
- ٢٧ ... استناد الحكم في إدانة المهورات بالتهديد إلى عدم نقله المهورات إلى السوق بناء على تنهده بذلك . خطأ ...
- ٢٨ ... وجوب رد الحكم على توجيه المصالح القانونيه والمصالح الموضوعي للمام . اختلال ذلك بسبب الحكم بالقصور.  
مقال في جريمة اختلاس الأشياء المبهورة ...
- ٢٩ ... عدم التزام الممارس بتقديم المهور قبل اليوم المحدد البيع ...
- ٣٠ ... عدم الطور على المهور قبل مواعيد البيع لا يقيد التصرف فيه ولا يفر حركة التفتيد ...
- ٣١ ... عدم لزوم تحرير محضر بالاختلاس يوم حصوله . يمكن اقتناع المحكمة بقبول الواقعة من أي دليل أو قوته.  
عدم ذكر مكان الحيز في محضر التفتيد لا يؤثر في الحكم ...
- ٣٢ ... قيام جريمة اختلاس الأشياء المبهورة بالانتاع من تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد حركة  
التفتيد ...
- ٣٣ ... عدم التزام الممارس بالمهورات يوم البيع بقصد حركة التفتيد توافر بجريمة اختلاس الأشياء المبهورة.  
لا يفي للمعرفة مع الاحتياج ملكية الغير للمهورات حتى يلجأ الأخير لقتضاه لإلغاء الحيز ...

### الفرد الثالث - القصد الجنائي

- ٣١ ... اعتماد الحكم على علم المهور بالتهديد الأشياء المبهورة باليوم المحدد البيع على جرد استناعه من استلام الأوراق  
في قيد التفتيد البيع . تصور ...
- ٣٥ ... معقولة للمهر في قيام علمه بالحيز . التزام المحكمة بتحقيق علمه للثقة وإثبات العلم عليه ...
- ٣٦ ... استناد الحكم على علم المهور بالحيز من قوله في التفتيدات دون بيان مدى علمه الأقوال . تصور ...



رقم الفتاة

- ٣٧ — قصد الخائن في جرمه اختلاس الأشياء المحجوزة: علم الخائن باليوم المحدد للبيع وقيام نية خاصة من نية حرقة التفتيد . مسألة التهم بتقديم المحجوزات في يوم لم يكن له به علم وعجزه عن تقديم بعضها مع ثبوت عدم بصرفه فيها لا يخلو به قصد الخائن
- ٣٨ — ذكر الحكم أن التهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالخبر . تحمله بعد ذلك من نية التفتيد استطلاعا . لا يلزم
- ٣٩ — وجوب تحقق المحكمة من علم التهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى لوائح المحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق
- ٤٠ — القضاء ببراءة التهم لعدم علمه باليوم المحدد للبيع رغم اعتزائه بصرفه فيها . خطأ
- ٤١ — اختلاس أشياء محجوزة . نية حرقة التفتيد . صورة إجراءات التفتيد . تحليل لعدد على قيمتها في جانب التهمين . مثال
- ٤٢ — ثبوت استيلاء المارة على المحجز بغير علم الخائن أو رضاه ينتج عنه قصد حرقة التفتيد
- ٤٣ — مناط الدفع بجهالة يوم البيع هو وجود المحجز وعدم تفتيده
- ٤٤ — استناد الحكم إلى إعلان التهم بالخبر في مواجهة كاتب دائره دون التنايل على ثبوت علم التهم اليقين بصرفه المحجز . استئلال لعدد
- ٤٥ — الإعلان القانوني بمحصول المحجز لا يصلح دليلا قطعا على العلم به . كذلك الشأن عند استخلاصه من إيلاخ التهم به من الخائن بعد حوذه من الخارج دون استيلاء ما إذا كان هذا الإيلاخ تم قبل وقوع التفتيد أو بعده

الفرع الرابع — مسائل متنوعة

- ٤٦ — اختلاس الأشياء المحجوزة<sup>٢٢٢</sup> "جرعة" من "نوع" خاص ليست بطبيعتها سرقة ولكنها أخلت حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه وفي هذه الحدود . سبق لارتكاب التهم بإحراز سلاح جرعة اختلاس محجوزات للمقاتل عليها بالمادة ٣٣٣ ع . عدم تطبيق الطرف للعدد المنصوص عليه في م ٢٦-٢٨ من ق ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز سلاح
- ٤٧ — تصور وقوع الإغربة من الخائن دون المحجز عليه لذلك

الفصل الثاني — اختلاس الأموال الأسيرية

الفرع الأول — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات

(١) الاختلاس :

- ٤٨ — الاختلاس المذكور في م ١١٢ ع . متناه : تصرف الخائن في الشيء الملوك للغير متروا إضافة للملك
- ٤٩ — قيام التهم بإسناد اللص الخائن لا يمنع من وجوب الحكم ببراءة مساوية قيمة ما اختلس وإن كان ينفي من الحكم بالرد

## رسم القامدة

- ٥٠ - النص في لائحة النقل المشترك يتلوا المختص وأمنه مهلة . لا إله في قيام الجريمة متى توافرت عناصرها
- ٥١ - تحقق جريمة الاختلاس للنصوص عليها في م ١١٢ ع متى ثبت تصرف الموظف في المال الذي يعهد به على إحتياط أنه مخلوكه ... ..
- ٥٢ - ثم جريمة الاختلاس بمجرد إخراج الموظف للصوى المهمات الحكومية من المكان الذي يحفظ فيه بنية اختلاسا ... ..
- ٥٣ - حقوبة القرارة القسنية في جريمة الاختلاس . إطباقها على الجريمة العامة دون الشروع فيها ... ..
- ٥٤ - ثم جريمة السادة ١١٢ ع بتغيير نية الحياز وتحويل حيازته بالتقصه إلى حيازة كاملة بنية التملك ولو لم يتم التصرف فضلا بتحويل الحيازة لأنكر ذلك في المسؤولية عن الجريمة ... ..
- ٥٥ - استلام كاتب التحقيق للسادة المندوبة ليسرزاها . استبداله بها غيرها بتغير علم الحق . قبل يتحقق فيه جريمة اختلاس حوز للسادة المندوبة وجباية إحراز المخلو في غير الأحوال التي بينها القانون ... ..
- ٥٦ - لا يصبح محلي التهم في جريمة اختلاس أموال أميرية بنفس للسادة ٦٣ ع . إنهاء الموظف لولجيه لا يند إلى الجريمة ... ..

## (ب) المال المختلس :

- ٥٧ - إحتياط للمال الذي يتسلمه موزر التحصيل لتوزيعه سواء كان خاصا أو عاما من الأموال الأميرية ...
- ٥٨ - عدم تفرقة نص م ١١٢ ع بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية متى سلمت الأموال للتميم ووجدت في عهده بسبب وظيفته ... ..
- ٥٩ - منشور بنك التسليف رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ في إحتساب نسبة السجور لفتح السلم . لا محل لتعدي به متى أثبت الحكم وقرع اختلاص من أمين شوة بنك التسليف في ولوات وميه عين صاتي المقدار المختلس ... ..
- ٦٠ - إطباق نص م ١١٢ ع على اختلاس فتح السلم إلى لأهم بصفة أمين شوة بنك التسليف ولحساب الحكومة . يسوى في ذلك ان يكون فتح من معصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة للية باتقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن ... ..

## (ج) الموظف الصوى :

## ١ - تسليم الجاني المال بسبب وظيفته :

- ٦١ - سريان حكم م ١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم عموي اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته ...
- ٦٢ - مجال تطبيق م ١١٢ ع مدعة في ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عموي يختلس مالا تحت يده وسلمه إليه بسبب وظيفته سواء كان تسليما ماديا ووجد بين يديه بمقتضى وظيفته ... ..

رقم الفتاوة

- ٦٣ ... — تحقق جريمة للسادة ١١٢ ع متى كان للمال المختلس قد سلم إلى التهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في مفاخره ...
- ٦٤ ... — متعوب التحصيل في حكم للسادة ١١٢ ع هو من يركل إليه عادة أو عرضا تحصيل الأموال ...
- ٦٥ ... — خضوع جندي الجيش وهو من المكلفين بخدمة عامه لحكم م ١١٢ ع عند اختلاسه مالا عاما أم خاصا — سلم إليه بسبب وظيفته ...
- ٦٦ ... — سلم المال المختلس . شرطه أن يكون من منصفيات العمل ودخوله في اختصاص التهم الوطني امتداداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر من يملكه أو مستمداً من القوانين والأوامر . عدم استظهار الحكم بن من عمل التهم واختصاصه الوطني تقتضي نزلاء الحيز بقسم البوليس وتسليم أموالهم الخاصة والصرف فيها على نحو معين طبقاً لللائحة الموضوعه . يجب الحكم بالتصوير ...
- ٦٧ ... — تسليم قاضي المختلس إلى جاني . يمكن أن يكون ذلك بناء على أمر من رؤسائه . تلازم تسليم المال إلى التهم مع كونه لبيتاً عليه في بعض الصور ...

٢ — أساءه الرذائع ومأموري التحصيل :

- ٦٨ ... — لا يفتقر في مأموري التحصيل والأمناء على الرذائع المذكورين في م ١١٢ ع أن يكونوا من الموظفين ...
- ٦٩ ... — إعمال كاتب قروضات مأمورية للقراب بالنسبة إلى الأولاد التي يسلمها بمقتضى عمله من الأمناء على الرذائع في حكم م ١١٢ ع قبل تعديلها في ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ...
- ٧٠ ... — عدم إفتراء تدب كتابي رسمي الموظف لاحتياجه من مأموري التحصيل ...
- ٧١ ... — الأمناء على الرذائع هو كل شخص من ذوي الصفة العمومية لأتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال . لا يفتقر أن تكون وظيفة الشخص حفظ الامانات والرذائع . يمكن أن يكون ذلك من منصفيات أعمال وظيفته أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه مما يحولهم وظاهريهم التكليف به أو أن تكون جهته التي يطلب منها قد تفتت بأمر كتابي أو إداري ...

٣ — المكلف بخدمة عامة :

- ٧٢ ... — اعتبار المكلف بخدمة عامة في حكم الموظف العمومي م ١١١ و ١١٩ في ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ...
- ٧٣ ... — اعتبار أمين شوة بنك التسليف في استلامه حصة الحكومة من القرض في حكم الموظفين ويقوم بخدمة عامة ...

## رقم المادة

## الفرع الثاني - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات

- ٧٤ - إخفاء سيالة في معمل كلية للمنتعة قطعة من الرصاص وعائلته الخروج بها . إحتجاز الرائدة بجناية الاختلاس بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع . بحسب الأحوال ... ..
- ٧٥ - استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات يكون بجناية الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٣ ع ... ..
- ٧٦ - لا تقتصر المادة ١١٣ ع صفات خاصة في الموظف العمومي كما فصل للمادة ١١٢ ع . محمول نص م ١١٣ ع جميع صور للسلال ... ..
- ٧٧ - يمكن في جريمة الاختلاس في حكم م ١١٣ ع للمدة بق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن تمتد يد الموظف بغير حق إلى مال الدولة ولو لم يكن في حيازته ... ..
- ٧٨ - سرقة موظف عمومي لقيار الكهربي الذي تدرجه وتوزعه إدارة الكهرباء بالقتل . اعتبارا بالمادة ١١٣ عقوبات .

## الفرع الثالث - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات

- ٧٩ - القرصنة المنصوص عليها في م ١١٨ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ غرامة نسبية ... ..
- ٨٠ - العقوبة المقررة لتطبيق على اللهم بالاختلاس م ١١٨ ع . وجوب الحكم بالفرز في هذه الجريمة ... ..
- ٨١ - عدم جواز الحكم بالفرقة النسبية في حالة الشرع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية م ٤٦، ١١٨ ع ... ..
- ٨٢ - إتمام اللهم نفسه فيما هو خارج من نطاق وظيفته التي لا تقتضي تحصيل الرسوم المقررة بحول دون انصافه بصفة مأمور التحصيل أو متدبره منها لمستأهل به الزمن . وجوب معاقبته في هذه الحالة بالمادة ١١٨ ع قبل تنفيذها . لا يحكم عليه في هذه الحالة بالفرز والفرقة والرد ولو كانت تبعة الاختلاس ورة متعلقة بالحكومة من بين اللهم التي أدين بها اللهم ... ..

## الفصل الثالث - اختلاس السندات الحكومية الموقدة

- ٨٣ - سرقة السندات الحكومية . صورة وأتمة سرقة ثمانية طيفا المادتين ١٥١، ١٥٢ ع ... ..
- ٨٤ - تناول المادة ١٥٤ عقوبات المكاتب والفتراقات على السواء ... ..
- ٨٥ - إختفاء عشر المصلحة لإبداء آخر مرسوم ببلادته . تحقق الجريمة للمنصوص عليها في المادتين ١٥١، ١٥٢ ع إعادة المنص به ذلك لا يؤثر في ثبوتها ... ..

راجع أيضا : إتلاف

(قواعد من ١ - ٣)

الموافقات من اعتبار المحبوز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه بمقصود على المحبوز القضائي الذي يوقع بالشرط التي نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى المحبوز الإداري الذي نطه الشارع بتشريعات خاصة .

(الفرن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق ٢١/١٩٥٧/٥ س ٨ ص ٥٢٥)  
(نظرا إلى المبدأ خرقه الفن ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢٥/١٩٥٦/١٧)

٦ - لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ١/٥١٩ من قانون المرافعات قانونا أصليا للمتهم إذا لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما هو نص جزائي أورد حكما خاصا باعتبار المحبوز كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بظل المشرع حين وضعه أن يسرى على المحبوز المسائية والوقائع السابقة على صدوره .

(الفرن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق ٢١/١٩٥٧/٥ س ٨ ص ٥٢٥)

٧ - أن المادة ٣٠ من قانون المحبوز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت المحبوز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إبرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا بأثر مبسوط على إجراءات المحبوز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(الفرن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢٥/١٢/١٩٥٦/١٢٧ ص ١٢١٧)

٨ - أوجب التارخ دائما لانقضاء المحبوز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحبوزة لتنتقل إلى عهدة حارسه بمجرد تعيينه من مندوب المحبوز ومن ثم أصبح أمينا مسئولاً عن كل ما يتحقق تنفيذ هذا المحبوز ، ولا يسوغ في تقسيم المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تنفي باعتبار الأشياء محبوزة بمجرد ذكرها بمحضر المحبوز أو ببند الحراسة للفترة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لانقضاء المحبوز الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحبوزة .

(الفرن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق ٢٥/١٢/١٩٥٨/١٢٠ ص ٩٦)  
(والفرن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق ٢٥/١٢/١٩٥٨/١٩٦)

٩ - أن المحبوز يحتفظ الذي توقع صحيحا ولجب الاحترام ولو لم يحكم بشيئة أو لم يطل به ذنوبه المأذون في المبدأ القانوني ما دام لم يصدر حكم بطلانه .

(الفرن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٨ ق ٢٥/١١/١٩٥٨/١١٧ ص ٩٣٧)

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### إختلاس أشياء محبوزة

##### المبحث الأول - أشياء محبوزة عليها

١ - السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحبوز عليها لا يؤثر في قيامها .

(الفرن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ ق ٢٤/١٢/١٩٥٦/١٧ س ٨ ص ٥٢٥)

٢ - أن دفع المتهم بتبديد المحبوزات بأن له شركاء في الدين المحبوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية عن فعله مادام المحبوز ضده الوحيد والحارس على ما حيز عليه .

(الفرن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٥ ق ٢/٥/١٩٥٦/٣ س ٧ ص ٢٨١)

٣ - مجال الأخذ بحسبكم المادتين ٥٥٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على المحبوز القضائي الذي يوقع بالشرط التي نص عليها هذا القانون وهذا المحبوز القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بمحبوزه محتبسا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى المحبوز الإداري الذي نطه الشارع بتشريعات خاصة وحده لشرط نص عليها فأوجب دائما لانقضاء المحبوز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحبوزة لتنتقل لعهدته بمجرد تعيينه من مندوب المحبوز وصبح أمينا مسئولاً عن كل ما يتحقق تنفيذ المحبوز ، أما إذا لم يمين الحارس ولم تسلّم إليه الأشياء المحبوزة إداريا تسليميا فعليا أو حكيا بعدم قبوله الحراسة فإن المحبوز الإداري لا ينقصد ويكون الميب الذي يلحق مضطرا هذه الصورة هو عيب جوهري يبطئه ، مما لا محل منه لتطبيق أي المادتين ٣٣٣ أو ٣٤١ من قانون الشوائب .

(الفرن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٥ ق ٢٥/١٠/١٩٥٧/٤ س ٧ ص ٥٢٢)

٤ - لا يمدى في دفع مسؤولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحبوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التي أوقعت المحبوز من أجلها غير واجبة الأداء فوراً ما دام المحبوز قائماً وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون المحبوز الإداري الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠

(الفرن رقم ٤٤٩ لسنة ٢١ ق ٢١/٥/١٩٥٦/١٧ س ٧ ص ٧٢٣)

٥ - أن مجال الأخذ بحسبكم المادة ٥١٩ من قانون

١٥ - يجب دائماً احترام الحجر - ولو كان مشوباً بما يطله - ما دام لم يفسد بطلانه ، فمخالفة الاجراءات المقررة للحجر أو لبس المحجوزات - بغيره وتوقعها - لا تبسح لاختلاس هذه المحجوزات .  
(الفرن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٨)

١٦ - من المقرر أن توقيع الحجر يقتضي احترامه قانوناً ويظل منتجاً آثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يفسد حكم بطلانه من جهة الاختصاص ، فكون الحجر قد وقع بحضور شاهد واحد بل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة اجراءات التنفيذ على المحجوزات .  
(الفرن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ ق بلة ١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٥٨)

١٧ - من المقرر قانوناً أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز ادارياً نظير الأموال الأميرية يندمج بالحجر على ذات المحصول حيزاً قضائياً ، ذلك لأن هذا الحجر الأخير يقتضي من الحارس ألا يتصرف في المحصول احتراماً لأمر القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المحصول للحاكمات المحجوزة وسداد ثمنها للحارس لا يفسد من المسؤولية الجنائية صحيح في القانون .  
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٢)

١٨ - بين من نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع في خلال المبدأ لا شأن لأيهما في اقطاع المدة - وإنما مراد الشارع أن يتم البيع فعلاً في خلال السنة الأشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحجر الى تمام البيع اللهم إلا أن تقف الاجراءات لسبب من الأسباب التي أشار إليها النص .  
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٢)

١٩ - لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها اذا زال قيد الحجر عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت القالة المتهم من الترامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به برائة ذمته من الالتزام بالوفاء ببيع الترامة المتخذ بها قبل ثبوت التبديد ، فإن المسأل المحجوز عليه يصح خالسه لساكنه يتصرف فيه كما شاء ، ويكون الحكم حين ذاك المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائياً قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لاتصافه المسؤولية الجنائية .  
(الفرن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٣)

١٥ - النفع بأن الحجر شكلي وصورى لا يبرر الاعتداء على الحجر ما دام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلانه .  
(الفرن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٠)

١١ - لا يشترط ذكر تاريخ الحجر في الحكم الصادر بالقوة ما دام تاريخ التبديد مذكوراً فيه ، وما دام المتهم لم يتصرف لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك وبين أهمية هذا التصور ووجه تأثيره في القضاء بالإدانة أو البرائة .  
(الفرن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٥٧)

١٢ - جرى نص المادة ٣٥ من قانون الحجر الإداري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجر كأن لم يكن اذالم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان التأخير من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٥٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٣٥ منه ما يجعل الحجر الذي توقع كأن لم يكن، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم من جريمة التبديد يكون مغتلباً في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يبين منه قسوة والقضاء ببراءة المتهم .  
(الفرن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق بلة ٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٢٧)

١٣ - الإعلان طبقاً للفترة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يخلو بالنظام العام فهو لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به اذا ازل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو اذا رد على الاجراءات بما يدل على أنه اعتبرها صحيحة عملاً بنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات - فإذا تضمنت المخالفة - المقتضية من المتهم - قبوله استمرار الحجر والعرامة فهذا يعني تزوله عن التمسك بسقوط الحجر الذي كان قد اكتسب الحق فيه طبقاً للفترة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، كما أن في اجابة المتهم بالإصدار على اجراءات التنفيذ ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجر قائماً ومنتجاً لآثاره .  
(الفرن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٨ ق بلة ٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٣٠)

١٤ - البعق باختيار الحجر كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقرر في القانون لمصلحة المدين دون الحارس .  
(الفرن رقم ١٤١١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٨)

ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحبوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصر البيان متينا قهقهه .

(الفرن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٨/١/٢٨ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٧٢)

٢٦ - متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس أشياء محبوزة أخذها باعترافه ببيع المحصولات المحبوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فانه يكون قد استعملت حقا مقررا في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٥/٢٧ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٥)

٢٧ - متى كان الحكم قد أسس قضاؤه بإدانة المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه على مجرد عدم قتله المحبوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك - وقد خلا مما ثبتت تصرف الحارس في الأشياء المحبوزة - فانه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد - أن صعب لا يملو أن يكون اختلافا اتفاقا لا يوجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكتوفا لجريمة .

(الفرن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢/٢٧ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٥)

٢٨ - اذا لم يمرض العكمان الابتدائي والامشافي لبيان مقدار القمح المحبوز عليه وقيمته وبيان قيمة ماورده المتهم لبنك التسليف عينا وما سدده للصراف قندا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مبصوع ذلك قتل أو يريد على قيمة المحصول المحبوز عليه أو يتبادل منها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي ينخلص في أنه قام بتوريد القمح المحبوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبديد أو انتفاها فإن الحكم إذ لم يمن بإيراد هذا البيان يكون مشوبا بالتقصير مما يبيحه ويوجب قهقهه .

(الفرن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/١/٢٨ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٢٦)

٢٩ - لا يلزم الحارس بتقديم المحبوزات قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بما يوم البيع في محل حبزها .

(الفرن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٤/٢٨ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٦٧)

٣٠ - عدم الشور على المحبوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها ، أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(الفرن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٤/٢٨ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٦٧)

٣٠ - اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحبوزة وإطلاقها معها ليس من شأنه أن يؤثر على المحبوز الذي وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها ولجنة الاحترام - فيكون المحبوز قائما لا يبيعه تصريح الدائن للمدين يبيع المحبوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحبوز من أجله .

(الفرن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٥/٢٩ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٤٩)

٣١ - البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتطابق بالنظام العام ، وعلى ذلك يقتضي حق المدين في الدفع به اذا قول عنه بعد اكتسابه طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات - فلذا كان المتهم يسلم في أوجه طمته بأن الحكم يبطلان المحبوز قد استوفى وانتهى الاستئناف صلحا وقبل المتهم تثبيت المحبوز ، فإن ذلك يلزم عنه سمة الاجراءات واستمرار المحبوز .

(الفرن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٥/٢٩ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٤٩)

#### الفرع الثاني - الاختلاس

٣٢ - جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .

(الفرن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٥/١/٢٥ لسنة ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٤)

٣٣ - متى دفع المتهم تبديدا محبوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن المحبوز توقع ببلدة القصير وأنه تعهد للبيع ببلدة القوصية مشعرا بذلك الى أنه غير مكلف بنقل المحبوزات الى المكان الذي تعهد للبيع الأمر الذي يجعله في مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تعميمه والرد عليه ، فإن حكما يكون قاصرا .

(الفرن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١١/٢٦ لسنة ١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٨٠)

٣٤ - تتم جريمة تبديد المحبوزات متى ثبت تصرف المحبوز عليه فيها اضارا بالباقي ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٢/٢٦ لسنة ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣٤٢)

٣٥ - متى كان الحكم قد أسس قضاؤه بإدانة المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه على مجرد عدم قتله المحصول الزراعي المحبوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع

قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فإن هذا الاختلاع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .

(الجنردم ١٥٠٨ لسنة ٢٦ ق ٢١/١١/١٩٥٧ ص ٨٣١)

٣٥ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المالكة للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٣٣ من قانون العقوبات أن يكون الجاني عالما بالبيع ، فإذا تازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فإن ظهر لها عدم جديتها تبين عليها إثبات العلم بأدلة ساقطة مؤدية الى ادانته .

(الجنردم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٣٧٩٢)

٣٦ - إذا كان ما ساقه الحكم ردا على دفاع المتهم بأنه لا يعلم بالبيع الى أن أقواله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن هذا الرد لا يكفي لتخفيف دفاعه وإثبات العلم فضلا عن أنه لم يبين مؤدى أقوال المتهم في التحقيقات التي يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(الجنردم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٣٧٩٢)

٣٧ - يتطلب القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات فرق توفر العلم باليوم المحدد للبيع قيامية خاصة هي نية عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع في يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها في ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائي كما يتطلبه القانون ولا يبدل بذاته على انصراف نية المتهم الى عرقلة التنفيذ .

(الجنردم ١٥٧٥ لسنة ٢٠ ق ٢٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٣١١١)

٣٨ - متى كان معكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالبيع ، فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافرية التبديد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استقلا عن هذه النية .

(الجنردم ١٨٧١ لسنة ٢٧ ق ٢٤/٢/١٩٥٨ ص ٩١٩٢)

٣٩ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تبسدهم عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فلذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجر أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا ميبه .

(الجنردم ١٥٠٠ لسنة ٢٧ ق ٢٧/٣/١٩٥٨ ص ٩٢٩٩)

٣١ - لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يجر المضر أو الصراف مضررا ثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها ، بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن ختسح المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة قدم اليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته لجريمة التبديد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك - وهي أدلة يستقيم معها ما اتهمت اليه من ادانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبديد ، أو عدم ذكر مكان الحجر في محضر التأجيل لا يجدي المتهم ولا يؤثر في سلامة الحكم .

(الجنردم ٧٢٧ لسنة ٢٩ ق ٨/١٨/١٩٥٩ ص ١٠١٢٢٢)

٣٢ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يندعها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يتتبع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالثاني الحاجز - فإذا أثبت الحكم أن الصراف انتقل الى مكان البيع ويبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشدها عنها ، فإن هذا يكفي لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون القرص منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

(الجنردم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق ٢٥/١/١٩٦٠ ص ١١١٠٦)

٣٣ - تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في صيدها الى المكلف بيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما يتطوّر عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الثاني الحاجز ، ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقفت - ولا يعني الحارس من العقاب احتجابه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجر أن يتتبع عن تسليمه لما لكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء الحجر .

(الجنردم ١٢٢٧ لسنة ٢٠ ق ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٧٤٨)

### الفرع الثالث - القصد الجنائي

٣٤ - متى كانت المحكمة قد اعتدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد استناعه عن استلام الأوراق التي تحجب تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان



### الفرع الرابع : مسائل متوعة

٤٦ — أن جريمة إختلاس المعجوزات — وهى جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أقصع عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة التفرس الذى فرض من أجله وترتبا على ذلك فاته لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٣٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ممدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح .  
(الفرن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٥/١٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠٩ ١٨٢)

٤٧ — وضع الدعوى السومية على الحارس عن تهمة تبديد الأشياء المعجوز عليها — التى كانت تحت حراسته — لا يستتبع حتما وقوعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أصلها دون الآخر .  
(الفرن رقم ١١٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/٩ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠١ ٨٦٢)

### الفصل الثانى

#### إختلاس أموال أميرية

#### الفرع الأول — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات

##### (١) الإختلاس

٤٨ — الإختلاس المذكور في المادة ١١٢ من قانون العقوبات للمدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ متى تصرف الحائز في الشيء المملوك لغيره متوتوا اضافته الى ملكه .  
ويقع الإختلاس تاما متى وضعت نية الإختلاس في أنه يتصرف في الشيء المملوك يصفه تصرف لحرمان صاحبه منه .  
(الفرن رقم ١٧٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١١/٩ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٩ ٨٥٢)

٤٩ — قضى للمادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجود الحكم برامة مساوية لقيمة ما إختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس ، فإن ذلك يفيق من الحكم بالرد الذى يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة .  
(الفرن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١١/٩ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ١٣٢)

٥٠ — لا يؤثر في مسؤولية المتهم في جنابة الإختلاس مبادرته بسداد الجرم ، كما لا يفيق الاستناد الى ما ورد بلازمة التقل المشترك — وهى لازمة لاحارة تنقيطية — من إقتل المختلس ومنحه مهلة — لا يفيده الاستناد الى ذلك

٥١ — أن جريمة تبديد الأشياء المعجوز عليها تنسحق بإختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالرامة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبس المعجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها فاته يكون قد أخطأ في القانون .

(الفرن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٢/١٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠٩ ٢٢٢)

٥٢ — عدم إخبار الطاعة الأولى — وهى زوجة الطاعن الثانى — المضر الذى بإشر إجراءات المراء الذى رسا عليها بأن لمة حزين آخرين أوقعها المدعى المدني على الأشياء نفسها التى تناولها البيع ، لا يؤدى في ذاته الى أنها اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه في التواطؤ على تضييعها لاحقة التنفيذ في شكل إجراءات صورية .

(الفرن رقم ١١٨١ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/١٢/٢٠ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠٩ ١١٣٤)

٥٣ — ما دفع به المتهم من عدم مسؤوليته عن تبديد المعجوزات استنادا الى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع — لو صح — لامتنع به القبول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان ما ذكره الحكم لا يصلح ردا على هذا الدفع فإن الحكم يكون مشوبا بالتقصير الموجب لتقصه .

(الفرن رقم ١٥٨٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٢/١٢ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ٢١٠)

٥٤ — محل دفع المتهم بعدم إحلاله يوم البيع أن تكون الأشياء المعجوزة موجودة ولم تبديد .

(الفرن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/٩ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ٤٤٩)

(الفرن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/٩ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠١ ٨٦٢)

٥٥ — استناد الحكم الى إعلان المتهم بالبيع في مواجهة كاتب دأثره بقر الدائرة دون التذليل على ثبوت علم المتهم بمصروف البيع عن طريق اليقين يبيى استغلال الحكم بالفساد ، إذ مثل هذه الاعتبارات أن صحت التمسك بما ضد المتهم من الوجهة المدنية فاته لا يصح في المواد الجنائية مؤلفخته بمقتضاها .

(الفرن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/٩ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ٩٩٢)

٥٦ — استخلاص الحكم علم المتهم بالبيع من مجرد قوله بأن الحارس إجنه به بعد عودته من الخارج دون أن يمدد تاريخ هذا العلم ، أو أن يستبقى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل إبلانه بالبيع أو بعده ، غير سائق ولا يؤدى الى ما رتبته الحكم عليه .

(الفرن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/٩ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ٩٩٢)

هـ ، ومتى تبيحت هذه النية لدى العاقل وحول حيازته الناقصة الى حيازته كاملة بنية التملك وجسدت جريمة الاختلاس عامة - وإن كان التصرف لم يتم فعلا - فإذا قال

الحكم « أن المتهم وزميه بصفتها مستخدمين عموميين بإدارة البوليس الحربي بالقوات المسلحة قتلا فلان جزءا من البطاريات - المسلة اليها بسبب وظيفتهما نقلها من التل الكبير الى ادارة البوليس الحربي بالقاهرة - والتي كانت موجودة أصلا في السيارة الى منزل شقيق المتهم الأول ، وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة في أنها اتروا اختلاسها وتملكها والاحتفاظ بها لتسليمها وقد كاشف أولهما الشاهد الأول بذلك وظل اليه مشاركة أخيه في التصرف فيها واقتسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض » ما قاله الحكم من ذلك يمكن اثبات التصرف الطارىء على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحا إذ وصف الواقعة بأنها اختلاس تام لا ينفي فيها المدلول بعد تمام الجريمة وتام تحققها المسؤولية ولا يمنع من العقاب »

(الجن رقم ١١٦٦ لسنة ١٩٥٨ ج ١١/١٧/١١/١٧ ص ٩٢٥)

٥٥ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السالفة التي أوردناها أن المتهم الأول - وهو ضابط وطيفة عسكري - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يجري في جنسية - من المحقق المادة المخدرة لتحويلها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها يتبرع علم المحقق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في الخروج بها وأخفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنسية اختلاس حوز المادة المخدرة - وجنسية احرار المخدرة في غير الأحوال التي ينشأ القانون .

(الجن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ص ١١٢٠/١١/١٢/١٢ ص ١٤٩)

٥٦ - ما يقوله الطاعن خلافا بعدم مسؤوليته من جريمة اختلاس أموال أميرية طبقا لنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - وهذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند اليه وداته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام في مواضعه لا يأتين للطاعن ثوبا يخلصه من عدم مسؤوليته - بل أن اقتداه على ارتكاب هذا الفعل يبطله أسوة المتهم الأول في الجريمة ، وقضلا عن ذلك فالذي بين من الاطلاع على مضمر البطلة أن الطاعن لم ير هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطیع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير ورئيسا له .

(الجن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ص ١١٢٠/١١/١٢/١٢ ص ٣٢٧)

لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك الالاحة أن يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(الجن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ج ٢٨ ص ١٩٥٨/١٠/١٠/١٠ ص ٤٥٠)

٥٦ - تحقق جنسية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموقوف تصرف في المال الذي يبعده على اعتباره أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة وحده مقابل المال الذي تصرف فيه .

(الجن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ج ٢٨ ص ١٩٥٨/١٠/١٠/١٠ ص ٦٩٨)

٥٧ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم وهو ممرض بالمستشفى يعمل في يديه لغايتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية ، فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت ، ذلك أن جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموقوف أو المستخدم المسمى للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(الجن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ج ٢٨ ص ١٩٥٨/١٠/١٠/١٠ ص ٧٤٢)

(الجن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ج ٢٨ ص ١٩٥٨/١٠/١٠/١٠ ص ١٠٢٠)

٥٨ - أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بمقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الترامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ مسالفة الذكر ، ومن ثم فأن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الترامة على مرتكبها .

(الجن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ج ٢٨ ص ١٩٥٨/١٠/١٠/١٠ ص ٧٤٢)

(الجن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ج ٣٠ ص ١٩٦٠/١٠/١٠/١٠ ص ١١٦٠)

٥٩ - كان مراد التماسر عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض العقاب على عبث الموقوف بالاتمان على حفظ الشيء الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته - وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - لا شعبة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس هناك يتم باقتراع للمال من حيازته شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه - أما هنا فالشخص المختلس في حيازته الجاني بصفة قانونية ثم تصرف نية العاقل الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك

(ب) المال المختلس :

٥٧ - كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتزويده في الأموال الأميرية سواء أكان خاصاً أم عاماً يعتبر بمجرد تسليمه إياه من الأموال الأميرية .  
(الظن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق بلة ١٥/٤/١٩٥٧ ص ٨٨ س ٤١٨)

٥٨ - نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صرح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية ، وجعل العبرة بتسليم الأموال إلى المتهم ووجودها في حوزته بسبب وظيفته - فإذا كان الحكم حين أدان المتهم « مساوئ المحلة » - في جريمة الاختلاس - قد أثبت أن الأختاب التي اختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته، فلا يكون الحكم قد أخل بمتى المتهم في الدفاع - إذ هو لم يتجر صفة هذه الأختاب - هل هي ملوكة للحكومة أم للأفراد .  
(الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٦/٢٩/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٠١)

٥٩ - إذا أثبت الحكم بأدلة منطقية أن اختلاس القمح المسلم للتمم بصفت أميناً لشوكة بنك التسليف وقع في أرمية « لوات » وعين ساقى القمح المختلس ، فلا محل للبحث في مدى انطباق المنشور رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ الصادر من بنك التسليف - في احتساب مقدار الجز - يستوى في ذلك أن يكون هذا المنشور قد قصد من إصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر الحكم - أو أنه يتضمن قواعد عامة تسرى في حق موظفى البنك ومستخدميه ، كما يذهب المتهم .  
(الظن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٦١)

٦٠ - إذا كان ما استلمه المتهم من القمح تم بصفته أميناً لشوكة بنك التسليف ولحساب الحكومة ، فيكون اختلاسه ما تطبق عليه المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - يستوى في ذلك أن يكون القمح الذي سلم للتمم من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة المينة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .  
(الظن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٦١)

(ج) الموظف العمومي :

١ - تسام الجاني المال بسبب وظيفته :

٦١ - أطلق الشارع حكم نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليشمل كل

موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته .

(الظن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق بلة ١٥/١٠/١٩٥٦ ص ٧٧ س ٨٥٢)

٦٢ - إن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد إليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليمياً مادياً أو وجد بين يديه بقضى وظيفته .  
(الظن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق بلة ٤/١٥/١٩٥٧ ص ٨٨ س ٢٩٩)  
(والظن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق بلة ١٥-٦-١٩٥٦ ص ٧٧ س ٨٥٢)

٦٣ - تتحقق جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلماً إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاعه .

(الظن رقم ١٥٧٨ لسنة ٢٧ ق بلة ٢١/١٢/١٩٥٧ ص ١٠١ س ١٠١٩)

٦٤ - من المقرر أن مطلوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضاً تحصيل الأموال ، فإذا اختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فانه يكون مرتكباً الجريمة المشار إليها في المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فإذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الاختلاس كان يصل كاتباً ببطلة محكمة الجنح وأن المبلغ الذي اختلسه قد وصل إلى يده بسبب وظيفته ، فانه ليس بالإلزام بعد ذلك أن يدلل الحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .

(الظن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩١ س ٣٢١)

٦٥ - مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، وإذا كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم - بوصفه جندياً في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة بضيق لحكم المادة ١١٢ عقوبات ويصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاماً أم لا .

(الظن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق بلة ١٧/١١/١٩٥٨ ص ٩١ س ٩٢٥)

٧٥ - لا يشترط لسكى يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار اليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى رسمى بل يكفى عند توزيع الأوصال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .  
(لغز رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٤/١٥ ص ٨٥/١٩٥٧ ص ٤١٨)

٧١ - يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو من بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وإنما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو ادارى - فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بضممة عامة بالمدرسة قد تسلم بموجب إيصال موقع عليه منه بصفت أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التسيير بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهده ، فإن الحكم اذ اعتبره من الأمناء على الودائع يكون صحيحاً في القانون .  
(لغز رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٥/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣/٧٢٧)

#### ٣ - المكلف بضممة عمومية :

٧٢ - متى كان المتهم قد تسلم الغنيز يوصف كونه باشجاويز الكتبية ، ليأشر توزيعه على الجنود ، فإنه يكون هو المتسلط بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند اليه مكلفاً بضممة عمومية عهد بها اليه ، ومن ثم فإن الحكم اذ داه للمدعين ١١١ لسنة ١١٩٤ رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .

(لغز رقم ٨٢٥ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨٥/٨٢٥)

٧٣ - أمين شقة بنك التليف في أداء ما كلف به - طبق القوانين التوضيحية - إنما يقوم بضممة عامة تبطله في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وبفضل أن ذلك فإن الأمين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التسيير والاستيلاء على حصة الحكومة من القصب في بعض السنين وفقاً للأوضاع التى رسمتها تلك التشريعات - مكلف باستلام ما يرد للشقة من محصول

٦٦ - لا تحقق الجريمة المتصوص عليها في المادة ١١٢/١ من قانون العقوبات الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل وينبش في اختصاص المتهم الوظيفي استناداً الى نظام مقرر ، أو أمر ادارى صادر من يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح - فإذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجن ، والمبنى عليه لم يصدر أمر قانونى بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تخشبه بل أورد الحيز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويوصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما اذا كان من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش زلاء الحيز بالتسليم وتسليم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نص معين طبقاً لأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فإنه يكون ميباً بما يستوجب قضاة .

(لغز رقم ٢٧٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣/٢٢٤)

٦٧ - يكفى أن يكون المال موضوع جريمة الاختلاس المتصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم الى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه - ولما كان تسليم المال الى المتهم على الصورة التى أثبتتها الحكم يتلزم منه أن يكون أميناً عليه ، فإنه اذا اختلص يده مختلساً لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة .  
(لغز رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٠ ق جلة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣/٧٣٦)

#### ٤ - أمناء الودائع ومأمورى التحصيل :

٦٨ - لا يشترط في مأمورى التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فإن المتهم يعتبر من مأمورى التحصيل على أساس أنه مساعد مغفلى بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود .  
(لغز رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/١١/١٩٥٧ ص ٨٥/١٢٣)

٦٩ - متى كان من مقتضى عمل الموظف يوصف كونه كاتب قيودات مأمورة الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة الى المأمورة من المولين ، والتي تحوى أذنو البريد ، وصد هذه الأذنون في دفتر خاص ، وأرسالها الى الادارة المحلية ، فإنه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يرسلها في النفاخ ويترى إرسالها الى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع .

(لغز رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٦/١١/١٩٥٧ ص ٨٥/١٩٤)

الجاني موقفا عموما « أو من في حكمه » وأن يكون المال الذي استولى عليه غير حق مملوك للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يتصر على عقاب من يأخذ نفودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستنداتها وأمتتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال ففضل بذلك التقود وغيرها من جميع صور المال .

(ملف رقم ١١١٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/٢ ص ١٩٥٨/٩ ص ٨٧١)

٧٧ — لا يشترط تطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات للمعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموقوف ، بل يكفي أن تمتد يده غير حق الى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموقوف .

(ملف رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/٢ ص ١٩٥٨/٩ ص ١٠٢٠)

٧٨ — اذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم موقوف عموما بسلح الصياغة ، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة — وهو التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه ادارة الكهرباء والفاز — وكانت النيابة العامة قد استأثرت الحكم التايي الابتدائي بإداتته والحكم الصادر فيالمعارضة يراده من التهمة المستدة اليه ، فإن القضاء من المحكمة الاستئنافية باختيار الواقعة جنحة ومعاينة المتهم على هذا الأساس يعد خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتتيد نظرهما مستهدية بالقواعد المنصوص عليها في المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الاجرامات الجنائية ، على اعتبار أن الواقعة جنائية تطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩/١٩٥٣ (ملف رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/٢ ص ١٠ ص ٦١٦)

#### الفرد الثالث — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات

٧٩ — التهمة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ هي من الترميمات النسبية التي أشارت اليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وأن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(ملف رقم ١٦٠ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٢ ص ١٩٥٦/٧ ص ٨٥٢)

٨٠ — متى قضت المحكمة على المتهم بالإختلاس بقربة السجن وتبريره مبلغا يساوي ما اختلسه وأقتلت الحكم بالزول فإن قضاها يكون مخالفا لنص المادة ١١٨ عقوبات للمدة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى

التمتع وأن يبقى في حده الى أن يتم طيه والتصرف فيه نحو بلاويب من الأمانة على الودائع المشار اليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .

(ملف رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٧٦١)

#### الفرد الثاني — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات

٧٤ — متى كان الثابت بالحكم أن المتهم يصل سياكا في معامل كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأنه احتجز أثناء صله قطعة من الرصاص أخفاها في ملبسه ولم ينبر بذلك أحدا من زملائه في العمل أو رؤسائه فيه ثم حاول الخروج بها من باب الكلية فضبطه الحارس ، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جنابة معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ حسبما بين من بحث الظروف التي يصل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس في معامل الكلية .

(ملف رقم ١٢٦١ لسنة ٢٧ ق جلة ١٢/١٢ ص ١٩٥٧/١٢ ص ٨٠ ص ٩٦٦)

٧٥ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته الى مكان الشجرة لم يبعها وأصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويعوز الشجرة التهم الثاني « وهو جاوز بالبلدية « فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موقوف عموما غير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استوفت من النيابة العامة ضدالمتهمين فانه كلن يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعصم اختصاصها بنظر الدعوى .

(ملف رقم ٣٢١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٢ ص ١٩٥٨/١٠ ص ٩٥٢)

٧٦ — متى كانت الواقعة الناتجة في الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيها ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣ ، وهي استيلاء موقوف عموما « أو من في حكمه » بغير حق على مال مملوك للدولة ، إذ لا يشترط لتوفر هذه الجريمة صفات خاصة في الموقوف العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا يكون المال قدسلم الى الجاني بسبب وفائته بل يكفي لتوافرها أن يكون

أن هذه الواقعة تندرج تحت حكم المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الاختلاس الشاقة المقررة بها

معدولة على المولد ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٤، ٢١٤، ٢١٤، ٢١٤، ٢١٤ من قانون العقوبات - وهي التي يطبقها الحكم على الطاعنين بوسئها عقوبة الجريمة الأشد ليكون الحكم سديلا من هذه الناحية بعد استبعاد عقوبة العزل والرد والرامة التي يتعين نفس الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به منها وذلك بالنسبة الى كلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .  
(الجن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٦/١٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٢)

### الفصل الثالث

#### إختلاس السندات الحكومية الودعة

٨٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بسعكة القاهرة التجارية كان قد يلوح مكتبه يوم الحادث الى غرفة كاتب أول المحكمة فاقنتم المتهم - وهو كاتب عومي - فرصة غيبته وجعل يقب الملفات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر أداء مئين والمستندات المرافقة له وأخفى هذه الأوراق بين صديقه وقيسه ، ثم أحسن بعد ذلك بانتفاح أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويقتفيها ، فأعاده وضعا بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب ، فإن هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون .

(الجن رقم ١٤٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٢)

٨٤ - أن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تناولت المكاتب والتلفرات على السواء .

(الجن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٩٠)

٨٥ - إذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصلي ليودع بدلا منه المحضر الزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر قد دونه ، وهو ما يتحقق به جريمة الاختلاس التي داه بها ، فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك الى ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بعد وقوعها .

(الجن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٦/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٠٢)

للرامة بغسماقة جنية كما أوجب الحكم بالزول ، ومن ثم يتعين تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالزول وببطل الترامة ٥٥٠ جنية بدلا من الترامة المقررة .

(الجن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٠٢)

٨٦ - من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الترامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي أن تلك الترامة يمكن تصديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الترامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(الجن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٦/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٢٠)

(الجن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠ ق جلة ٢٦/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٢٦)

٨٧ - يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه بسبب وظيفته - فإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن إلا موظفا كتابيا بعصابات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستمدا صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسيا من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة ، بل أقبح قسه فيها هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا يمكن أن تقضى عليه صفة مأمور التحصيل أو المنسوب له مهما استأصل به الزمن وهو موغل في غيه ، وتكون المادة المطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تماثل كل موقف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل لفعله ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعمالها الحكم في حقه . وإذا فلا يصح القضاء بعقوبة الزول والرامة ورد المبالغ المختلسة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التصديق المشار اليه . ولا يغير من هذا النظر أن من بين التهم التي أدین بها المتهم الأول جريمة اختلاس ورقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها ، ذلك

دلم الثانية

## إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة

### الفصل الأول : إخفاء الأشياء المسروقة

٢٥١	الفرع الأول : قبل الإخفاء
٢٦	الفرع الثاني : أثناء مسروقة
٨٠٧	الفرع الثالث : قصد الخيانة
١٠٤٩	الفرع الرابع : إبطال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة

### الفصل الثاني : إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية

١١	إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية
----	---------------------------------

موجز القواعد :

### الفصل الأول - إخفاء الأشياء المسروقة

#### الفرع الأول : قبل الإخفاء

- ١ - ركن الإخفاء هو إفراز اتصال يد المجرم اتصالاً مادياً بالأشياء المسروقة وإخفائها في المكان الذي أراد إخفاء فيه ...
- ٢ - صورة واقعة يتحقق فيها ركن الخيانة . شره للمجرم الأسلاك المسروقة التي وجدت في حيازة يتحقق به ركن الخيانة ...
- ٣ - الإخفاء يتحقق بوقوع فعل إعاقة من الخائن تدخل به متحصلات الجريمة في حيازة . وجود الخائن في مكان الإخفاء أو في محل عمله الخائن وضبط فيه لا يكفي لإثبات ركن الإخفاء ...
- ٤ - تحليل الحكم على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة يتصورها إما إخفاء شيء متحصلاً عن طريق السرقة ...
- ٥ - وضع يد الخائن على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص . شره للمسروق من سرقة وضبطه وهو في طريقة إلى متجر غني ، ولو لم يصل إليه . توافر فعل الإخفاء ...

#### الفرع الثاني : أثناء مسروقة

- ٦ - توافر جريمة الإخفاء سواء كانت الأشياء المتحصلة من سرقة أو جريمة خسر على أشياء غائبة بنية تملكها ...

#### الفرع الثالث : قصد الخيانة

- ٧ - ركن المجرم بالسرقة . حدثت عنه سرقة وعلى استقلال . غير لازم ما دامت الواقعة قيد تولده ...

رقم القاعة

- ٨ • وجوب حمل الحكم بالإدانة ما يليه وقوع الجريمة مصدر الأشياء المتحصلة وعلم المتخفي بوقوعها ... .. ٨

الفرع الرابع : استغلال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة

- ٩ • مخالفة التهم بالمحسنة لمدة ستة شهور بجرعة سرعة بإشراك بأن الرقعة المستندة عليهم جريمة إخفاء أشياء ... .. ٩

- ١٠ • سرقة . إلتزام المصلحون ذلك ... .. ١٠

- ١١ • رفع الدعوى على التهم باعتباره سارقا واقتضاه براءته . جواز رفع الدعوى من جديد باعتباره متخفيا ... .. ١١

الفصل الثاني - إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية

- ١٢ • تبرئة التهم من تهمة إخفاء سلاح ناري متحصل من جناية قتل مقترن لعدم قوافر الدليل على علمه بذلك ... .. ١٢

- ١٣ • لا يتطرق مع إدانته بجملة إحرار السلاح . استغلال عناصر الجرمين كل منهما عن الأخرى ... .. ١٣

راجع : قض ( القاعة ٩٣ )

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إخفاء الأشياء المسروقة

الفرع الأول - فعل الإخفاء

١ - إذا استظهر الحكم أن المتهم اتصلت به اتصالا ماديا بالشيء المسروق وإخفاه في المكان الذي أراد إخفائه فيه فهذا يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو مصرف به في القانون .

(الجن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٥ بـ ٢١/٢١/١٩٥٦ م ١٠٨ ص ١٠٨)

٢ - متى أثبت الحكم في حق المتهم أنه اشترى السلاح المسروقة التي وجدت في حيازته ، وأنه أقر بذلك ، فقد تحقق ركن العيازة على ما هو معروف به في القانون .

(الجن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ بـ ١٠/١٠/١٩٥٧ م ٨ ص ١٢٧)

٣ - لا تحقق جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جناية إلا إذا وقع من الجاني فصل إيجابي تدخل به متحصلات الجريمة في حيازته ، أما وجوده في مكان الإخفاء أو في محل دخله المخفي وضبط فيه ، فلا يكفي لاعتباره متخفيا لأنه يعزوه غيره ودون أن يصل إلى يده .

(الجن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٧ بـ ١٧/٦/١٩٥٧ م ٨ ص ٦٦٥)

٤ - إذا قال الحكم في معرض بيانه واقعة إخفاء المتهم الثالث أشياء مسروقة ، « أن المتهم الثالث وإن أنكر واقعة إتيانها لبعض المسروقات ، فقد أقر أنه أخفاهما من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الأقرار ينسحق قوله أنه يعترف الوساطة ( قوسيون ) في بيع الطل وهو عمل لا يمت لمصلحة الرهن بآية صلة ، فضلا عن أنه لا يدير محلا معدا لذلك ، وعلمه بالسرقه مستفاد من نفس التمن المنطوق ، خاصة وأنه يقر بأن « المروحة الكهربائية » تساوي من التمن خمسة ولاتين جنبها ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بساطة رهن - هي على الأصح شراء - بعض الأحذية القديمة من المتهمين المذكورين » فإن هذا الذي أورده الحكم يدل على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة بنص صريح ، وهما إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم المتهم بمصدر هذا الشيء .

(الجن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ بـ ٢٨/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٨٦٢)

٥ - يكفي أن يقوم الدليل - في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص - فإذا دلت الحكم في منطق شديد على أن المتهم قد اشترى التمن المنطوق من التالفين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا التمن قد ضبط وهو في طريقه إلى متجر التهم محملا على عربة قتل يلاحظها ابن التهم وبشكل منه ، فتكون هذه الأقطان



**الفرع الرابع — استقلال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة**

٩ — لا مصلحة للطعن فيما يشير أن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمها بسرقتها — لا سرقة ما دامت القوة التقاضي بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور — تدخل أيضاً في الحدود المقررة قانوناً لقوة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق مجلة ١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٧)

١٥ — إذا وقعت الدعوى على شخص يوصفه كونه سارقاً للأشياء المسبوبة وحكم بإيراده ، فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مغنياً لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكاً في السرقة .

(الفرن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق مجلة ١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٢٧)

**الفصل الثاني**

إخفاء الأشياء المحصلة من جناية :

١١ — تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح ناري مع علمه بأنه متحصل من جناية قتل عند مقترن بجناية أحرار سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة لحراز السلاح — لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها .

(الفرن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق مجلة ١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥٦)

المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضع يده — ولو لم يصل إلى متجره فعلاً — ويكون الركن المادي للجريمة قد ثبت في حقه ، ولا محل للتوكل بعدم توافره .

(الفرن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ ق مجلة ١/١٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥)

**الفرع الثاني — الأشياء المسروقة**

٦ — يستوى لتوقيع جريمة الاختفاء أن تكون الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقة أو من جريمة عثور على أشياء فاقدة بنية تملكها ما دامت قد توافرت لدى المائل على التهمة الضالعية امتلاكه سواء أكانت هذه التهمة مقارة للعثور على الشيء أو لا حقه عليه .

(الفرن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٦ ق مجلة ١٢/١٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٧٤)

**الفرع الثالث — القصد الجنائي**

٧ — عدم تحدث الحكم ( بالادانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ) صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بالسرقة لا يبيح ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تهيد بذاتها توغر ركن العلم بالسرقة .

(الفرن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٥ ق مجلة ١/٣١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٨)

٨ — يلزم لتوافر جريمة إخفاء الأشياء المحصلة من جريمة أن يشتمل الحكم على ما يفيد وقوع الجريمة مصدر الأشياء المخفاة وعلى ثبوت علم المخفي بوقوعها .

(الفرن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق مجلة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٣)

**إرباط**

**الفصل الأول — تحديد قيام الإرباط**

الفرع الأول :	مناط الإرباط	٢٠١
الفرع الثاني :	سلطة محكمة النقض	٥٣
الفرع الثالث :	زوال الإرباط	١٠٦

**الفصل الثاني — حالات الإرباط بين الجرائم**

الفرع الأول :	التعدد السري	١١-١٣
---------------	--------------	-------

ردم الصفحة

الفرع الثاني : قصد المقتضى ... ١٤-٢٦

الفرع الثالث : صور لحالات عدم الارتباط ... ٢٢-٢٨

## الفصل الثالث - أثر الارتباط

الفرع الأول : أثر الارتباط في سلطة القاضي التحقيق ... ٢٩

الفرع الثاني : أثر الارتباط على تحريك النيابة الدعوى الجنائية ... ٣٠-٣٢

الفرع الثالث : المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة ... ٣٣-٣٦

الفرع الرابع : أثر الارتباط في العقوبة ... ٣٧-٤٢

الفرع الخامس : أثر الارتباط في الاجراءات ... ٤٣-٤٧

الفرع السادس : أثر الارتباط في العلم ... ٤٨-٥٠

## الفصل الأول - تفسير ليام الارتباط

## الفرع الأول - مناهج الارتباط

موجز القواعد :

١ . الارتباط المقصود بالمادة ٣٢ ع. مناهج : أن تصل المحكمة بالدعوى الثانية وأن تكون الدعوى الأولى مطروحة أمامها ... ١

٢ . الارتباط غير القابل لتبعية . الاحتداد به . عند الحكم بالقوة من الدرجة الأولى دون البراءة ... ٢

## الفرع الثاني - سلطة محكمة النقض

٣ . تقدير توافر الشروط المقررة في م ٣٢ ع . موضوعي . إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة . عدم تطبيقها يقتضي تدخل محكمة النقض وتطبيقها القانون على الوجه الصحيح ... ٣

٤ . تقدير توافر الشروط المقررة في م ٣٢ ع . موضوعي . عدم تطبيق حكم هذه المادة خطأ يقتضي تدخل محكمة النقض ... ٤

٥ . ارتباط التل بجهة . الفصل في قيام الارتباط السببي المشار إليه في م ٣٢٤ ع أو عدم قيامه أمر موضوعي يستقل به القاضي الدعوى ... ٥

واضح : نقض . (القاعدة رقم ٥٣)

## الفرع الثالث - زوال الارتباط

٦ . حق محكمة الجنابت في فصل البينة قبل تحقيقها عن البداية وإحالتها إلى محكمة الجلس ... ٦

٧ . لارتباط البينة بالبينة المحالة إلى محكمة الجنابت . تقديره . موضوعي ... ٧

درم القائمة

- ٨ . فصل المحكمة المختصة من الجناية دون اعتراض من الدفاع . التره أمام محكمة القضاء . غير جائزة ... ..
- ٩ . ارتباط بسيط بين جناية وجنحة . صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في الجناية . زوال الارتباط . وجوب فصل المحكمة الجزئية في الجناية عند إعادة طرحها عليها بالرغم من سبق صدور حكم فيها بعدم اختصاصها بإقامة الجناية للربط ... ..
- ١٠ . زوال الارتباط بين الجناية والجنحة وقت إعادة عرض هذه الجنحة على المحكمة لولاية متصلة عن الجناية التي تقرر من محكمة الجنايات بالانقضاء على نظر وانقضاء يقتضى فصل المحكمة الجزئية في الجنحة الملتصقة بالجنحة ... ..
- ١١ . الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ في القانون ... ..

الفصل الثاني - حالات الارتباط بين الجرائم

الفرع الأول - التعدد الصوري

- ١١ . استخلاص المحكمة لشؤون جرمين احراز سلس يتر ترخيص وقتل لثلاث من فطن مستظن وعدم توافر شروط م ٣٢ / ١ ع . بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ... ..
- ١٢ . جرمين احداث جرح ومزولة مهة الطب بدون ترخيص . قتل واحد كون الجرمين . وجوب تطبيق م ١٣٣ ع والحكم بالقوة الاكث ... ..
- ١٣ . لارتكاب التهم جرمين احداث الجرح ومزولة مهة الطب بدون ترخيص بفعل واحد هو الحق . وجوب اعتبار الجريمة الاكث . وهي احداث جرح والحكم بتوحيها دون غيرها . م ٣٢ ع ... ..

الفرع الثاني - التعدد الحقيقي

- ١٤ . اتفاق م ٣٢ ع . وجوب تطبيق حقوة واحدة هي حقوة الجريمة الاكث . طلب الحكم بالقبض الماثلة للربط بها بمعنى للمدة لا لحدوى منه ... ..
- ١٥ . اصدار التهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن سلسلة واحدة وجب استحقاق كل منها في تاريخ معين . نشاط ابرأى واحد يصحق به الارتباط الذي لا يتقبل التجزئة . وجوب احوال نص م ٣٢ ع ... ..
- ١٦ . غير حالة التعدد عن وصف الاشتباه . لا ارتباط بينهما إلا إذا ثبت أن تشدد التهم قد دفعه للإجرام ... ..
- ١٧ . توافر الارتباط خبر القاتل التجزئة بين جريمة الاستماع عن بيع سلطة مسخرة بالسحر المين وجرة بينها بسر يزيد عليه . عدم احوال حكم م ٣٢ / ٢ ع . خطأ في القانون يجب تصحيحه من محكمة القضاء . ... ..
- ١٨ . نظرية حقوة المبررة . شروط تطبيقها : لا مجال لتطبيقها إذا كان الحكم صادرا ببراءة التهم من جهة مقوله بارتباطها لارتباطها لا يتقبل التجزئة بجهة أخرى متوحيها لأحد دين التهم بها . حلة ذلك . ... ..
- ١٩ . حقوة الأصلية المقررة لأحد الجرائم للربطية بينها لارتباط لا يتقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لا ملداها من جرائم دون أن تتعداها لطلب إلى العقوبات التكميلية التي يجب توقيعها مع حقوة الجريمة الاكث ... ..
- ٢٠ . حقوة الفرامة المقررة في م ٢٦ / ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ ذات صيغة عقابية خاصة . لا يقتضى بها مع حقوة الجريمة الاكث . م ٢ / ٢٣ ع ... ..

## دوم القاعدة

- عقوبة التمدد الحقيق مع الارتباط غير القابل للجزء . تحديد عقوبة الجزية الأشد . الجزية ذات العقوبة المفردة بالمقارنة بالشروع في الجزية التي يترخص فيها المحكمة القزول بالعقوبة إلى نصف الحد الأقصى المقرر للجزية التامة أو القزول منها إلى العقوبة التالية
- العقوبة المقررة لجزية إمرؤ سلاح تارى من الأسلحة الواردة في القسم الثاني من الجدول رقم ٢ ولكن القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد

٢١

## الفرع الثالث - صور لمالات عدم الارتباط

- وجوب توقيع جزاء حالة الاكثياء مع جزاء الجزية أو الحرمان الأخرى التي يرتكبها للمثلية فيه . رفع الدعوى بالحماية من الاكثياء في قزول واحد مع الجزية الجديدة أو يقرر على حدة . لا يؤثر . لا محل لتطبيق م ٣٧ ع
- جزية السرقة مسجلة عن جريمة العود للاكثياء وإن كان الفصل الثاني في الجزية الأولى يدخل على نوع ما في أركان الجزية الثانية . لا محل لتطبيق م ٣٧ ع
- تطبيق المادة ٣٧ ع في جريمة العود للاكثياء وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له لأن يصدر احتياجا فعلا واحدا أو عدة أفعال تكون جميعا جريمة واحدة
- تطبيق م ٣٧ ع على جريمة الاكثياء أو العود إليه مع الجزية الأخرى التي يرتكبها للمثلية فيه . خطأ
- جريمة السرقة مسجلة عن جريمة الهرب للمركبي فكل تركاها متبعة عن الأخرى
- واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تغاير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى
- تبرة المأم من شبهة إخفاء سلاح تارى متحصل من جناية قتل لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يصدر عن مع لادائه شبهة إحراز السلاح . استقلال عناصر الجزيتين كل منهما عن الأخرى

٢٨

## الفصل الثالث - أثر الارتباط

## الفرع الأول : أثر الارتباط في سلفة قاضي التحقيق

- قاضي التحقيق ولاية عينية . تقيده بالجزية المنسوب لما إلا في حالة الارتباط غير القابل للجزية . تقرير قيام هذا الارتباط من شأن محكمة الموضوع وحدها

٢٩

## الفرع الثاني - أثر الارتباط على تحريك النيابة الدعوى الجنائية

- قيد حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي لا يوسع فيه سواء بالنسبة إلى الجزية التي اشترط فيها القانون ضرورة تقديم شكوى أو بالنسبة لشخص المأم دون الحرمان الأخرى المرتبطة بها التي لا تفرم فيها شكوى
- جريمة الاكثياء في تزوير عقد زواج مسجلة في مكتبها الثاني عن جريمة قزول . يجوز تحريك النيابة الدعوى بالحماية قسط في الجزية الأولى دون الجزية الثانية . بخلاف حالات التمدد المصوري المأم دون التمدد الثاني

٣٠

رقم القاعدة

- سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنابات للتصريح منها في م ٢١٤/٣ أوج المبرأ من الجنابة الأخرى المرتبطة بها طبقاً لنص م ٤٣٢ ... ٣١
- الإحالة في جنابات المادة ٢١٤/٣ أوج للضامة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عضوها القواعد المنصوص فيها طبقاً لإحالتها إلى حاكم الجنابات . متى كلمة ارتباط المشار إليها في النص حوالته المشار إليه بنص م ٤٣٢ ... ٣٢

الفروع الثلاثة - المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة

- ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية ارتباطاً حدياً يوجب اختصاص المحاكم مباشرة بالجنابة العادية بنظر الدعوى وتفصل فيها المادة ١٨٣ أوج و ٣٢٧ ... ٣٣
- تملك المحكمة المرتبطة والتفصل فيها بقرة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وسبقها في مراحلها في مرحلة الإحالة المحكمة إلى أن يتم الفصل فيها ... ٣٤
- بناء اختصاص المحكمة العادية في حالة الارتباط المحض ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بالبراءة أو بغير وجه لإقامة الدعوى . على ذلك . عموم نص المادة ١٨٣ أ . ج . ... ٣٥
- محكمة الجنابات وهادئة الجنابة أمام محكمة التفتيش في حالة نظرها للزعم بناء على العنصر للمرة الثانية إقامة الدعوى الجنابة على غير من رفضت عليه أو من وقائع أخرى أو من جنابة أو جنحة مرتبطة بالجنابة المرفوعة عليها ... ٣٦

الفروع الأربع - أثر الارتباط في العقوبة

- طعن لا مصلحته . لا جلوى من التزعم . مثال في جريمة شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح ... ٣٧
- إدانة المتهم بعقوبة تدخل في نطاق م ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم عقارة للمتهم إياها . التي يقتصر الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة السرقة وبيع ما أتته الحكم من تطبيق م ٣٢-٢ أ لا جلوى من التزعم ... ٣٨
- ارتباط الجنحة بالجنابة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . حتى المتهم في إعدام توقيع عقوبة الجنحة عليه في هذه الحالة ... ٣٩
- ائزال عقوبة واحدة على المتهم عن جريمة شروع في القتل السد . مجادته في الوصف القانوني لقتل الاعتداء الذي وقع منه على المقتول عليه القتل . لا مصلحة ... ٤٠
- خطأ الحكم في إدانة المتهم بجريمة التزعم . تطبيق المحكمة م ٣٢ أ ودخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة الجريمة الأصلية التي ثبتت في حقه وهي جريمة الاعتداء . لا مصلحة في تقصير الحكم ... ٤١
- حتى المتهم في ألا توقع عليه عقوبة الجنحة عقوبة من الجنحة عند ارتباطها بالتسلل لكون الجنابة ارتباطاً لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وسو كرم عنها أمام تلك المحكمة ... ٤٢

الفروع الخمس : أثر الارتباط في الإجراءات

- وقوع فعل من المتهم كونه جريمة البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى . إبطال المحكمة المتخذت من ركن البداية في جريمة القذف وكلاهما حكماً بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي حوكت المتهم عليها . لا عيب ... ٤٣

## رقم المادة

- معاينة الجرم من جهة القتل بعدد من السيرة للإرتباط. التي على المقصور في الحكم بيان بقية السيرة
- ٤٤ ..... التهام المصلحة فيه.....
- قصر التيم دله بقيام حالة الدفاع الشرعي على جهة اللجنة. تطبيق الحكم م ٣٢ ع وتوقيه العقوبة الأكدوى
- ٤٥ ..... لقررة لجنة الشروع في القتل. تنه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعي. لا مصلحة.....
- الحكم بقوة واحدة في تهم مصلحة بناء على الارتباط المنصوص عليه في م ٣٢ / ٢ ع. لا جلدوى من التي
- ٤٦ ..... يطلان الإبرامات بالنسبة لاحدى هذه الجرائم.....
- لا مصلحة للمتهم في التمسك بعدم قبول دعوى الترافع لعدم تقديم شكوى الجنى عليه مع إدانة التهم بالاعتزال
- ٤٧ ..... في جريمة تزوير محروصى والحكم عليه بقوة الجزعة الأكد. م ٣٢ ع.....

## الفرع السادس - أثر الارتباط في الطعن

- قبل واحد كرون عاقلة وجسدة، أو لارتباط اللجنة والمطابقة لارتباط لا يقبل التبرئة. الحكم الصادر في المادة
- ٤٨ ..... يصبح أن يكون علاطين بالفض الذي يرفع عنها ومن اللجنة معا.....
- تنقض الحكم بالنسبة لحياة الشروع في القتل يقتضى نفسه بالنسبة لا يقتضى به في اللجنة لتسوية التهم بسبب
- ٤٩ ..... الارتباط.....
- إدانة تشاهد في الحكم المفروض بشهادة الزور. استفادة من تنقض الحكم ونقضه بالنسبة لا أيضا للارتباط
- ٥٠ ..... الوثيق بين الجريمتين.....

٢ - الارتباط الذى تنأثر به المسئولية من الجريمة  
الضغنى طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فى فقرتها  
الثانية ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة  
دون البرامة .

(الفرن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ جريدة ١٩٩٠/٢/٢٧ ص ١١١ ص ١٠٠)

## الفرع التالى - سلطة محكمة النقض

٣ - أنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة فى  
المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن  
محكمة الموضوع وحدها لما أن تقرير فيه ما تراه استنادا  
إلى الأسباب التى من شأنها أن تؤدى إلى ما تنتهى إليه ،  
إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب  
تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء  
التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على  
وجهه الصحيح .

(الفرن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جريدة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ ص ٢٥٠)

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## تدقيق ارتباط

## الفرع الأول - متعل الارتباط

١ - الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٣ من  
قانون العقوبات إنما يكون فى حالة اتصال المحكمة بالدعوى  
الثانية ، وأن تكون مطروحة أمامها مع الدعوى الحالية .

(الفرن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق جريدة ١٩٥٦/١/١١ ص ٧ ص ٨٧٥)

٩ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قاصراً على التهمة المسندة الى المتهم الأول قطع بعد أن أصبحت جناية تخلف الطاعة لدى الجنى عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تمتى الجنبه المسندتين الى التهمين الثاني والثالث الا يحكم ارتباطهما بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فانه لم يكن هناك ما يحول دون التوصل فيهما من محكمة الجنبه بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الأول ، وبين تمتى الجنبه المسندتين الى التهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية « بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها » مغطى في القانون .

(الفرن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠ ق جلة ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١ ص ٥٩٥)

١٥ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوراً على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الأول قطع بعد أن تخلف لدى الجنى عليها علة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنبه المسندة الى المظنون ضدهم الا يحكم ارتباطها بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرض هذه الجنبه على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجناية ، فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنبه المسندة الى المظنون ضدهم من محكمة الجنبه بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قفت فيها محكمة الجنايات وبين الجنبه المسندة الى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مغطى في القانون - مما يتبين منه قفنه واحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(الفرن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠ ق جلة ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١ ص ٩٢٨)

### الفصل الثاني

#### حالات الارتباط بين الجرائم

##### الفرع الأول - التمسد الدعوى

١١ - متى استخلصت المحكمة في منطلق سليم أن جريمة لحرار السلس بشير ترخيص وقتل الجنى عليه خطأ شتاما

٤ - ان تهديد توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين العريتين يكون قائماً مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ ص ٥٩٠)

٥ - قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار اليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا مقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهره المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقة باكراه ، فان ما يشيره المتهم بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٦٠/٥/١٠ ص ١١ ص ٤٤٤)

##### الفرع الثالث : زوال الارتباط

٩ - أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا أحلت جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبه وتعيها الى المحكمة الجزئية .

(الفرن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٨ - ارتباط الجنبه بالجناية للحالة الى محكمة الجنايات من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، ولا يضار المتهم بذلك في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنبه .

(الفرن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٨ - الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها مما أمر من الموضوع فلذا فصلت محكمة الجنايات الجنبه عن الجناية ، ولم يترضى الدفاع عن المتهم فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ص ١٢٠٦)

أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص وإنشأها مسلكه الاجرامى ، وكلا الحالتين متميز عن الآخر بحيث الأول التمثل ومبني على الثاني الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما إلا أن ثبت أن التمثل دفع الى الاجرام أو أن الاجرام أدى الى التمثل .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ج ٢/١٧/١٩٥٨/١٢/٩٠ ص ١١٣)

١٧ - إذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتاع عن بيع سلعة مسخرة بالسر المحين ويصه إياها بسر يريد عليه يتحقق به معنى الارتباط الواردة بالمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمة وقتما تفرش واحد وكانت مرتبطين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم إذ قضى بقوته عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطامع يكون قد أخفأ في تطبيق القانون ما يتعين منه قضاة وتصحيحه .

(الفرن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ج ٢/١٧/١٩٥٨/١٢/٩٠ ص ١٠٧)

١٨ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن التهم دين بالجريمة الثانية « حيازة السلاح الناري بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى « الشروع في قتل المجنى عليه » موضوع الطعن (والتي قضى بإبراء التهم منها) - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق التهم عن الجريمة الأولى يقتضى الطعن أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما إذا كان وجود البندقية والخفية في حيازة التهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تكميره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحسى النصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لوحدة التفرش الجنائي في الجريمةين ولأهما ارتباطان ببعضهما ارتباطا لا يتجزأ أولا يتوافر .

(الفرن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ج ٢/١٧/١٩٥٨/١٢/٩٠ ص ١٠٨)

١٩ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة بحسب العقوبات الأصلية المقررة لها مدلهما من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحصل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التوضيح المدلى للفرقة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات توعية مراعى فيها طبيعة الجريمة

عن فئتين مستقلتين عن بعضهما ما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمةين لعدم توافر شروط الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، فإن تقدير تفرش شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ ج ٢/٢٨/١٩٥٦/٥/٧٨٤)

٢٢ - متى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جريمة أحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ٣٣ فقرة أولى من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد ، لأن الفعل الواحد كون الجريمةين ، فانه يكون قد أخفأ في تطبيق القانون .

(الفرن رقم ١١٦ لسنة ٢٧ ج ٢/١٨/١٩٥٧/٢/٢٦٥)

٢٣ - متى كانت جريمة أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو لجراه عملية الحقن - وان تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة أحداث الجرح .

(الفرن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ج ٢/٢٥/١٩٥٧/١٢/٧١٧)

### الفصل الثاني - التعدد العقابى

١٤ - طلب الحكم بإتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بقضى المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣/٢ من قانون العقوبات ما مقتضاه أن توقع على الطامع عقوبة واحدة هي عقوبة الجنحة برفضها العقوبة الأشد .

(الفرن رقم ١٢٥٧١ لسنة ٢٥ ج ٢/٢/١٩٥٦/٢/٢٥٠)

١٥ - متى كانت الوقائع كما أثبتها الحكم أن التهم أصغر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن مملكة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من التهم إنما كان وليد نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يتعين إعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .

(الفرن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ج ٢/٢٧/١٩٥٨/١٢/٥٨٢)

١٦ - التعدد حالة تعلق بالشخص إذا لم يرادوا وسيلة مشروعة للتنشيط ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين



العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاختباء وانحراف عن النية التي تشيها من هذه النصوص .

- (الفن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ قجلة ٢٢/٤/١٩٥٦ ص ٧٧٣) (٦٢٢)  
(الفن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ قجلة ٢٥/٤/١٩٥٦ ص ٧٧٣) (٤٨١)  
(الفن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ قجلة ٢٧/٤/١٩٥٧) (١٩٥٧)  
(الفن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٧ قجلة ٢٧/٤/١٩٥٨ ص ٩١٢) (١٢٢)

٣٣ - ان الفعل المسمى الذي يشكل جريمة المود للاشتباه ومثاله الظاهر - ارتكاب جريمة سرقة - وان كان يدخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه الا ان هذه الجريمة لا تزال في باق أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى - كما ان المشروع بما أوردته في المادتين ١/١٩٥٥ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يوجد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

- (الفن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ قجلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧٧٣) (١١٨)  
(الفن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٦ قجلة ٢٦/٤/١٩٥٦) .  
(الفن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ قجلة ٢٧/٤/١٩٥٧) .

٢٤ - اذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه ، الا ان هذه الجريمة لا تزال في باق أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يستعسر اعتبارها فضلا ولحدا يمكن وصفه قانونا بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

- (الفن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٦ قجلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧٧٣) (١١٥)

٢٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو المود لتلك الحالة تستوجب دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوي في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين ما أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

- (الفن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ قجلة ٢٧/٤/١٩٥٧ ص ٨١٦) (٦١٩)

٢٦ - جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجرمي ، فكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ، ولا أثر لها انتهت اليه المحكمة من برائة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجرمي التي توافرت شرائطها قبله .

- (الفن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٢٩) (١٠٢٩)

ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بما مع عقوبة الجريمة الأشد .

- (الفن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ قجلة ٢٨/٢/١٩٥٩ ص ١٠٣٨) (٣٢٨)

٢٥ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بالإضافة الى العقوبة المقررة لجريمة إحراز النخبة ذات طيبة عناية بحة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح وهي الجريمة الأشد التي دين المتهم بها طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات التي أصلها الحكم في حقه .

- (الفن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠٣٨٦) (٣٨٦)

٢٦ - اذا كان الحكم المعلوم فيعقد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة إحراز السلاح التاري الوارد ذكره في التقسيم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وجريمة إحراز النخبة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، و طبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقضى بتوقيع العقوبة الأشد لثلاثة لثلاثة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة إحراز السلاح المستندة الى المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر الملحق بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهي عقوبة مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو ان أوقفها في حدها الأقصى - يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي حولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من إمكان النزول بتوقيعها الى نصف الحد الأقصى أو النزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن - صلا بالمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

- (الفن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩/١١/١٩٦٠ ص ١١٢٩) (٢٩)

#### الفرد الثالث - صور لعدلات عدم الارتباط

٢٢ حالة الاشتباه تختص دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بمصوم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوي في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بشير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص

الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض أحكامها في شأن التعدد الصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(العدد رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩/٨/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٩٢)

٣٩ - استحدث الشارع فيما أورده في الفترة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضاعفة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبين في الفترة الثانية من المادة المذكورة حكماً آخر - فأجاز للنيابة العامة رفع الجنائيات المنصوص عليها في هذه المادة وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى شملها التحقيق أمر تكليف واحد أمام محكمة الجنائيات رأساً .

(العدد رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩/١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٤٢)

٣٧ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فاته يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الاعتراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أي كان الباعث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفترة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضاعفة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأورد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة

ما يمكن أن تحصل لها معنى جديداً بخلاف المعنى الذي يتلادم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أي كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم الضصور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصدت إليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو الذي كان قائماً في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه للمتهم وما ساء بالجرمة التابعة والجرمة

٢٧ - واقعة تزوير صيغة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها المقارنة التي يستنتج منها القول بوحدة الواقعة في الدعوى .

(العدد رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ قجلة ٢٠/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٠٠)

٢٨ - تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح تآوى مع علمه بأنه متحصن من جريمة قتل عمد مقترن بجناية لمرأز سلاح وخبرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع أدانته بتهمة لمرأز السلاح - لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها .

(العدد رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ قجلة ٢٠/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥٦)

### الفصل الثالث

#### أثر الارتباط

#### الفرع الأول - أثر الارتباط في سلطة قاضي التحقيق

٢٩ - الأصل أن قاضي التحقيق ولايته معينة *non* هي فليس له أن يباشر التحقيق إلا في نطاق الجريمة المعنية التي طلب منه تحقيقها دون أن يمتد ذلك وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة - فإذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب الساقطة التي أوردها - إلى قيام هذا الارتباط ، فلا يجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .

(العدد رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩/٢٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٥٥)

#### الفرع الثاني - أثر الارتباط على تحريك النيابة العامة في الدعوى الجنائية

٣٠ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بشروط تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص للمتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تترجم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين للمتهم بها مستقلة في ركعها المادي عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا خير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفضها تحقيقاً لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه

الجناية ، إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنابات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الرقة الثانية لدواعي المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بمصدر الدعوى المعروضة عليها - أن تعيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها .

(العدد ٢٨ لسنة ١٩٥٩/٢/٢٢ ق.ج. ١٠ ص ٢٢٧)

#### الفرع الرابع : أثر الارتباط في العقوبة

٣٧ - إذا كان الطعن ولودا على إحدى الجريمتين اللتين دين بهما المتهم وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بعمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي الجريمتين - فانه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يشهه بشأن جريمة الشروع في القتل .

(العدد ١١٣٥ لسنة ١٩٥٦/١/٢٤ ق.ج. ٧ ص ٦٨)

٣٨ - لا جدوى للمتهم فيما يشهه بشأن جريمة التزويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها ما دامت أسبابه واقية في خصوصها ولا قصور فيها .

(العدد ٤٧ لسنة ١٩٥٦/٥/٢٨ ق.ج. ٧ ص ٧٧٩)

٣٩ - ارتباط الجنبنة بالجناية المصالة إلى محكمة الجنابات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنبنة عقوبة عن الجنبنة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفصل المكون للجنابة التي عوقب عليها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(العدد ١١٥٧ لسنة ١٩٥٦/١٢/١٠ ق.ج. ٧ ص ١٢٩٩)

٤٠ - لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل الجنى عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفصل الاعتداء الذي وقع منه على القتل الجنى عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أزيلت به عقوبة واحدة عن جنائبي الشروع في القتل ضد المسندتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(العدد ٤١٠ لسنة ١٩٥٧/٥/٢٧ ق.ج. ٨ ص ٥٥٠)

المتبوعة - واعتبار الجريمة القائمة تابعة إذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - وإضارها متبوعة إذا كانت عقوبتها أشد - ما خلاص فيه للمتهم من ذلك لا يستقيم من عبارة النص ولا غرض واضحة - فإذا كان الحكم قد أثبت أن لمرأى السلاح كان قصد ارتكاب جريمة القتل وأن الارتباط بالمعنى المقصود قانوناً قائم بين الجرائم وبمضاهة الجنابة إذا رفعت الدعوى يرمها إلى محكمة الجنابات مباشرة بطريق التكليف بالحضور تكون قد تصرفت في حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها في القانون .

(العدد ١٠٠٢ لسنة ١٩٥٦/٢/١٥ ق.ج. ٢٩ ص ١١١٣/٢٤٢)

(العدد ١٥٧٢ لسنة ١٩٥٦/١/١٢ ق.ج. ٢٩ ص ١١٦٠/١)

(العدد ١١٢٥ لسنة ١٩٥٦/٥/٩ ق.ج. ٢٩ ص ١١٦٠/٥)

(العدد ١٧٤٣ لسنة ١٩٥٦/٥/١٧ ق.ج. ٢٩ ص ١١٦٠/٥)

#### الفرع الثالث : المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة

٣٣ - قررت المادة ١٨٣ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه إذا ارتبطت جريمة من الجرائم المادية بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية - كجريمة عسكرية - ارتباطاً حقيقياً توافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات اختصت بنظرهما والقصل فيما المحاكم الجنائية ، وذلك نظراً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي يتناولها القانون بصح خاص .

(العدد ٦١ لسنة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ق.ج. ٢٨ ص ١١٠١)

٣٤ - تماسك الجريمة المرتبطة وتضم قوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الحالة والمحكمة إلى أن يتم الفصل فيها .

(العدد ٦١ لسنة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ق.ج. ٢٨ ص ١١٠١)

٣٥ - ينظر اختصاص المحكمة المادية مسبوفاً على الجريمتين المرتبطتين إلى أن يتم الفصل في موضوعها ، ولا ينافي هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالإبراء أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لوجود النص بصيغة عامة ، والبررة بصوم اللفظ لا بخصوص السبب .

(العدد ٦١ لسنة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ق.ج. ٢٨ ص ١١٠١)

٣٦ - الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تتطابق بها المحاكمات

المطعون فيه قد داته بهمتي التبديد والاشتراك في التزوير ،  
والحد الأقصى لكل من الجريتين واحد وهو الحبس لمدة  
ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بقوبة واحدة  
تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطعن  
أذن من ملته .

(الفرن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٣ ص ١٩٥٨ ص ١١٤٨)

٤٧ - لا مصلحة للمتهم من التسلك بعدم قبول دعوى  
الزنا - بفرض عدم تقديم شكوى الجني عليه في شأنها -  
ما دامت المحكمة قد داته بجريمة الاشتراك في تزوير  
المحرر وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٣ من قانون  
العقوبات بوسعها الجريمة للأشد .

(الفرن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٨ ص ١٩٥٩ ص ١٠٩٢٢)

#### الفصل السادس - اثر الارتباط في الطعن

٤٨ - التص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في  
الحكم الصادر في المخالفة مسله الطعن الموجه الى الحكم  
الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما اذا كونه الفصل جرائم  
متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ،  
مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة  
تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تهل التجزئة فإن الحكم  
الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلاً للطعن الذي يرفع  
عنها وعن الجنحة معاً .

(الفرن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢ ص ١٩٥٦ ص ٢٥٠)

٤٩ - نقض الحكم بالنسبة لعناية الشروع في القتل  
يقتضي نقضه بالنسبة لما قضى به في الجنحة المنسوبة للمتهم  
وذلك بسبب ما بين الجريتين من الارتباط لوقوع احدهما  
في عتاب الأخرى ونتيجة لها مع يستلزم لحسن سير  
المعالة أن تكون الاعادة بالنسبة اليهما معاً .

(الفرن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/١ ص ١٩٥٦ ص ٩٥٦)

٥٥ - متى كان الحكم المختوض قد دان الشاهد بشهادة  
الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد  
عما سبق له ابدائه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف  
تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى  
لها ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتماً  
المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين  
الجريتين ويقتضي نقض الحكم بالنسبة له أيضاً .

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٨ ص ١٩٥٧ ص ٨٣)

٤١ - متى كان الحكم قد أخلف في تطبيق القانون إذ  
دان المتهم بجريمة التزوير في محرر رسمي ، فانه لا مصلحة  
للمتهم في نقض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة  
النقض بها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة  
اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة  
قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٧ ص ١٩٥٧ ص ٨٧٤)

٤٢ - ارتباط الجنحة بالجناية المخالفة الى محكمة  
الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنب  
عقوبة عن الجنحة اذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها  
مرتبطة بافضل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات  
ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، أو انها لم ترتبط بها وحكم عنها  
أمام تلك المحكمة .

(الفرن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق جلة ١١ ص ١٩٥٨ ص ١٢/٢ ١٩٦٠)

#### الفصل الخامس - اثر الارتباط في الاجراءات

٤٣ - متى كان الفصل الذي وقع من المتهم كونه جريمتي  
البلاغ الكاذب والقتل التتبع رفعت جميع الدعوى عليه ،  
وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريتين واحدة ، فإن اغفال  
الحكمة المتعلقت عن ركن الملاينة في جريمة القتل لا يسبب  
حكمها ما دامت أسبابه واقية لا تصور فيها بالنسبة لجريمة  
البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .

(الفرن رقم ١٩٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١١ ص ١٩٥٦ ص ٨٦٥)

٤٤ - لا مصلحة للمتهم فيما يشهه بشأن قصور الحكم  
في بيان واقعة الرشوة وذكر موقد الدليل عنها ما دامت  
الحكمة لم تتابعه إلا عن جريمة القتل المدع مع سبق الإصرار  
للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١١ ص ١٩٥٧ ص ٨١٤٤)

٥٥ - متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع  
الشرعي عن النفس على تهمة الجنحة التي نسبت اليه ، وكان  
الحكم قد طبق المادة ٣٣ عقوبات وأوقع عليه العقوبة  
الأشد وهي المقررة لعناية الشروع في القتل ، فانه لا جدوى  
له من التسلك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم  
لما دفع به من أنه في حالة دفاع شرعي عن النفس ولم يرد  
عليه .

(الفرن رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٤ ص ١٩٥٨ ص ١٣٧)

٤٦ - لا جدوى للطعن فيما ينهه على المحكمة من عدم  
اطلاعه على المحررات المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم

## رقم القاعة

## أرز

## موجز القواعد :

## زراعة الأرز :

- ١ - مخالفة الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣، إختيار الخائف فاعلا أصليا سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره
- ٢ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز - إصداره بغير إلغاء ضميا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته
- ٣ - جريمة المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ توغرها بمجرّد زراعة الأرز في المنطقة المحظورة دون اشتراط الإعلان ، ذلك الإعلان لا يلزم إلا في حالة اتخاذ احتياطات مقاربة حي الملازما

٤١٣

٣ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨ و ١٩٤ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على أن الإعلان لا يكون الا حيث يوجب القانون اتخاذ احتياطات إيجابية معينة لمقاومة انتشار حصى الملازما - فافترض الشارع في هذه الحالات دون غيرها أن أصحاب الشأن يجعلون طرق تنفيذها فائز من جهة الاختصاص بإعلامهم وحدد الأحوال التي أوجب فيها الإعلان بالمادة ١٩ وهو يسبيل بيان شخص المسئول عن ثقات هذه الإجراءات ، وليس من بينها المادة ١٥

(المكرر رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٩٦٠ س ١١ س ٥٣٥)  
(والمكرر ١٨٢٦ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٩٦٠)  
(والمكرر ١٨٨٣ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٨٨٥ و ١٨٨٤ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٩٦٠)  
(والمكرر ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٩٦٠)

٤ - تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - كما تدل عباراتها الصريحة بمجرّد مخالفة وهي الزراعة في المنطقة التي حرمت زراعة الأرز فيها - في حين أن المخالفة في الأحوال الأخرى التيوجب القانون الإعلان فيها انما تقوم على عدم الاستجابة لأوامر مفتش الصحة في خصوص الاحتياطات التي رأى الشارع للمصالح العام الزام أصحاب الشأن بها - يؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة

## القواعد القانونية :

١ - جعل الشارع المخالفة للحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز فاعلا أصليا مستأعلا للكتاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

(المكرر رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق ٥/٢/١٩٥٧ س ٨ س ٢١٢)

٢ - ان ما فعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتبعية - هو الالتواء الضمني للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته ما دام المشرع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

(المكرر رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق ٢/١٨/١٩٥٨ س ٩ س ١٨٨٦)  
(والمكرر أرقام ١٨٤٩ و ١٨٥٠ و ١٨٥١ لسنة ٢٧ ق ٢/١٨/١٩٥٨)

٢٥ من القانون المذكور — اذ لو كان الشارع قد أطلق النص في المادة الثامنة عشرة وعصم حكمه لما كان هناك محل لأن يفرد للمادة ١٥ حكماً خاصاً وأن يفرق بينها وغيرها في العقوبات — وورود المادة الثامنة عشرة بعد المادة ١٥ ليس من شأنه أن يفيد من طبيعة كل جريمة من الجريمتين

المشار إليهما في المادتين — خصوصاً وأن الشارع لم يشترط لزامة الأرز في المناطق المحرمة أية احتياطات معينة أسوة بالجرائم الأخرى

(الفن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ جلة ٢١/٥/١٩٩٠ م ١١ ص ٥٢٥)

ولم تقتض

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

### الفصل الأول — الأسباب الشخصية التي تعمد للمسئولية

الفرع الأول — الجنون والعمالة العقلية ... .. ٢-١

الفرع الثاني — الثيرة والسكر ... .. ٤

### الفصل الثاني — الأسباب الميئنة التي تعمد للمسئولية

الفرع الأول — استعمال حق مقرر بمقتضى القانون ... .. ١٠-٥

الفرع الثاني — ارتكاب المظن عملاً تنفيذاً لما أقرت به القوانين ... .. ١٤-١١

الفرع الثالث — اللطاع الشرعي

١- شروط اللطاع الشرعي .

الشروط بصلة عامة ... .. ١٦-١٥

الشروط الأول — فعل إيجابي يخوف منه ... .. ٢٣-١٧

الشروط الثاني — وقوع خطر حال على النفس والمال ... .. ٢٥-٢٤

الشروط الثالث — الاحتياج بوجود خطر لأشياء مبنوقة ... .. ٢٧-٢٦

الشروط الرابع — أن يكون فعل التهم لرد العدوان والوسيلة الوحيدة لردّه ... .. ٣٧-٢٨

٢- تشكك باللطاع الشرعي ... .. ٤٢-٣٨

٣- تقدير حالة اللطاع الشرعي ... .. ٤٣-٤٠

٤- تسبب الأحكام بالنسبة لللطاع الشرعي ... .. ٦٠-٥١

٥- تجاوز اللطاع الشرعي ... .. ٦٢-٦١

## موجز القواعد :

## الفصل الأول - الأسباب الشخصية التي تعدم المسؤولية

## الفرع الأول - الجنون والعمالة العقلية

دلم القاعدة

- ١ - الجنون أو عمالة العقل للمفان من المسؤولية هما اللذان يعلنان إلخاني وقت الجريمة فذلك الشعور أو الاعتبار. تعتبر الجنون أو العمالة العقلية. موضوعي. م ٦٧ ع ... ..
- ٢ - لا تعتبر الإحالة بالبدن والإرهاق في العمل قدما. الشعور في حكم م ٦٧ ع ... ..
- ٣ - طلب تدب طبيب نفساني لإبداء الرأي في حالة التهم العقلية لا تقوم المحكمة بإجابهه. حتى تيفت من عناصر الدعوى ولأسباب سائلة أن إلخاني وقت الجريمة كان في تمام الشعور والادراك ... ..

## الفرع الثاني - النيبوية والسكر :

- ١ - النيبوية أو حالة السكر الاضطرابي. حكم السكر من علم واعتبار. م ٦٧ ع وللصدر التاريخي لما. القرائي القانون توافر قصد إلخاني العام من دون تلافى فيما يثاره التهم من جرائم ... ..

## الفصل الثاني - الأسباب العينية التي تعدم المسؤولية

## الفرع الأول - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

- ١ - احتفاظ المبلغ بحسم الجريمة الذي يحظر القانون حيازة أو إصراره لتدعية إلى السلطة. استعمال الحق لاحتاب م ٦٠ ع ... ..
- ٢ - إباحة عمل الطبيب والصيدل مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول الطبية المقررة. ... ..
- ٣ - استعمال الحق سبب من أسباب إباحة الجرائم. م ٦٠ ع. شرط ذلك أن يكون استعمال الحق يقتضى القانون ومحسن نية. أداء الواجب هو من صور استعمال الحق. مثال ... ..
- ٤ - حق نشر الإجراءات القضائية. التصارعه على إجراءات المحاكمة العلية والأحكام التي تصدر علنا دون إجراءات التحقيق الإيضائي أو الأول أو الادلوي. عدم امتداد هذا الحق إل ما يجري في الجلسات غير العلنية أو الجلسات التي تروى القانون أو المحكمة للحد من عافيتها ... ..
- ٥ - تحريم فعل الإسقاط يحول دون احبازه مرتبطا بمن ... ..
- ٦ - إباحة إسقاط الجنتين الذي لم يجاوز حرره لوعة أشهر مجرد إيجابا تقسم حوله رأى القضاء ... ..

## الفرع الثاني - ارتكاب الوتلف عملا تنفيذا لما امرت به القوانين

- ١ - تعيين طبقا للأوضاع القانونية في وظيفة باعوان الخاصة الملكية السابق. تنظيحه على غرار المصالح الأميرية وتطبيق نفس الأنظمة والقواعد التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخلصها. حقه في الافادة من الأضاه الفراد في م ٦٣ ع ... ..
- ٢ - شرط قيام الموظف بالنقل بحسن نية بعد تثبت والتسرى واحتضاده لأسباب مشروعة هذا الفصل ... ..

## دلم القاعدة

- ١٣ - مناط تطبيق م ١٧٣ ح صدور أمر من رئيس يجب طاعته. لا يثنى من ذلك احتفاء الموظف بصدور الأمر ...
- ١٤ - لا يثبت إعدام التهم عدم مسؤوليته عن ارتكاب جريمة اختلاس أموال أميرية تطبيقاً لرغبة وجهه . فعل الاختلاس على غير مشرح وثبة الاجرام فيه واضحة

## الفروع الثلاث - القضاة الشرعي

## ١ - شروط القضاة الشرعي :

## الشروط بصفة عامة :

- ١٥ - شروط القضاة الشرعي : وقوع فعل إيجابي يثنى به التهم على النفس أو المال وأن يكون ذلك واجباً لأسباب مقبولة ...
- ١٦ - استيفاء التهم بالجرعة ليس شرطاً لقيام حالة القضاة الشرعي ...
- الشروط الأولى : فعل إيجابي يتحقق منه .
- ١٧ - بساطة الإصابات التي بالتهم نتيجة إحتلال الجاني عليه لائن في حالة القضاة الشرعي ...
- ١٨ - لا يشترط قيام القضاة الشرعي وقوع إحتلال فعلاً ...
- ١٩ - تخوف التهم من حصول إحتلال عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب مقبولة . كفاية قيام القضاة الشرعي ...
- ٢٠ - صورة واقعة لا يترافق فيها ما يبرر القضاة الشرعي ...
- ٢١ - عدم إعدام التهم بوجود عدوان حال أو وشيك الوقوع عليه من الجاني عليه . لا قيام لحق القضاة الشرعي ...
- ٢٢ - لا يشترط قيام حالة القضاة الشرعي حصول الإحتلال الحقيقي متى تم بصورة يثنى منها الموت أو جراح بالغة ...
- ٢٣ - شروط نشوء حق القضاة الشرعي . وقوع فعل إيجابي يثنى به التهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها القضاة الشرعي . صورة واقعة يثنى بها هذا الشرط ...
- الشرط الثاني - وجود عنصر حال على النفس والمال :
- ٢٤ - حق القضاة الشرعي من النفس . شرع لرد ذي إحتلال على نفس للمبالغ أو على نفس غيره ...
- ٢٥ - القضاة الشرعي . نزاع على رى . للمنافعة باستعمال القوة لاصح ...
- الشرط الثالث - الاعتقاد بوجود عنصر لأسباب مقبولة :
- ٢٦ - تقدير التهم قبل الإحتلال الذي لمعجب عنه القضاة . وجوب أن يكون مبنياً على أسباب مقبولة . حق المحكمة في مراقبة هذا التقدير ...



## رقم القادة

٢٧ - الفعل المخوف منه الذي يسوغ الدفاع الشرعي . يمكن اعتدائهم لأسباب مقبولة بما لا يخوف ... ..

الشرط الرابع : أن يكون فعل المتهم رد المتهمة ورد العدوان والوسيلة الوحيدة لردّه :

٢٨ - حق الدفاع الشرعي شرع لرد العدوان . إنزاع اللّهم سلاح خصمه . موانع الاعتداء عليه عند تجرده

من السلاح . ذلك اعتداء مقابله عليه وليس دفاعاً شرعياً ... ..

٢٩ - حالة الدفاع الشرعي لا تتوفر إلا عند العدوان ... ..

٣٠ - صورة واقعة لا تصحّق فيها حالة الدفاع الشرعي ... ..

٣١ - عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع . لا ينظر إليه إلا عند تقدير ما إذا كانت القوة المستعملة زائدة عن الحد الضروري ... ..

٣٢ - اعتداء كل من الجاني على الآخر بقصد القرب في ذاته . انتفاء حالة الدفاع الشرعي ... ..

٣٣ - اعتداء التناسب بين اعتداء الجاني عليه ولّهم . عدم تقيدهم من الدفاع الشرعي ... ..

٣٤ - توفرية الاعتداء لا الدفاع من حضور اللّهم إلى مكان للعدو كحمله سلاحاً . غير لازم ... ..

٣٥ - شروط توفر حالة الدفاع الشرعي . انتفاء كونه إذا توافرت لدى اللّهم تلبية الاعتداء من الجاني عليه . مثال ... ..

٣٦ - انتفاء حق الدفاع بحرف النظر من بدأ بالعدوان عند إنتزاع كل فريق من اللّهم الاعتداء على الفريق الآخر وتنفيذ كل من الفريقين مقصده ... ..

٣٧ - لزوم استعمال القوة لمنع الاعتداء يقتضي أن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية ... ..

## ٢ - اتسك بالدفاع الشرعي :

٢٨ - حكمة الموضوع اقتضاء قيام حالة الدفاع الشرعي متى توافرت مقوماته ولو لم يبلغ بها اللّهم أو أنكر القهمة ... ..

٢٩ - اتسك بقيام حالة الدفاع الشرعي لا يشترط فيه إرادته بوقف ... ..

٣٠ - اتسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . الرقابة كما أنّها الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي . إقرار ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل ... ..

٣١ - قول اللّهم بأنه لم يكن محتجباً وإذا كان يرد اعتداء وقع عليه من الجاني عليه مقادير اتسك بقيام حالة الدفاع الشرعي من نفس ... ..

٣٢ - جواز اتسك اللّهم بغيره في الدفاع الشرعي أمام محكمة الموضوع رغم سكوتهم عن إقراره في التحقيق ... ..

## ٣ - تقدير حالة الدفاع الشرعي :

٣٣ - تقدير الواقع الموضوعية لقيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي ... ..

٣٤ - لا رقابة محكمة النقض على محكمة الموضوع في تقديرها قيام حالة الدفاع الشرعي لأسباب سابقة . ... ..

دفع القاطنة

- ٤٥ — متفانية شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة مظلمة . وفي مكان بعيد عن العمران يطلق ناري نحوه اختياره في حالة دفاع الشرعي
- ٤٦ — وجود المتهم في حالة دفاع شرعي . إستخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حتى عمدة النقص في تصحيح هذا الإستخلاص
- ٤٧ — تقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء من شأن عمدة الموضوع . إستخلاص المحكمة نتيجة تخالف ما ألكته في حكمها سلطة عمدة النقص في تصحيح هذا الإستخلاص
- ٤٨ — دفاع شرعي ، حالة الضرورة . تقدير قيامها . موضوعي . علم الزلم الحكم بالتحدث عن كل ذلك من أركانها في عبارة مستقلة
- ٤٩ — ماط تقدير ظروف الدفاع الشرعي حالة المتهم التفتية وقت الجريمة
- ٥٠ — تقدير حلول الخطر أمر اعتباري ينظر فيه إلى شخص المدافع وظروفه الخاصة التي أحاطت به في الحالة التي التي وجد فيها

#### ٤ — أسباب الأحكام بالسلب للدفاع الشرعي :

- ٥١ — تحدث الحكم من دكن من أن كان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم
- ٥٢ — بيان الحكم ما يشرع لقيام حالة الدفاع الشرعي . ادانته المتهم بجرمة القتل دون أن قيام تلك الحالة أو تناوبها بالتحريض . قصور
- ٥٣ — إدانة المتهم دون الرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . قصور
- ٥٤ — إتيان المحكمة في حكمها ما يميل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي . إستخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة . سلطة عمدة النقص في تصحيح هذا الإستخلاص
- ٥٥ — إنكار الحكم في بعض أسبابه حتى للمتهم في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في حل من اللود عن مائة . قصور
- ٥٦ — إيراد الحكم من الواقع ما يشرع لقيام حالة الدفاع الشرعي . لازم الحكم يبحث حالة الدفاع الشرعي ولو لم يدفع المتهم بقيامها
- ٥٧ — إيداع المتهم بجملة المخاكة ما يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي . علم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم . قصور
- ٥٨ — إلزام المحكمة بالرد على قيام حالة الدفاع الشرعي . حتى كان تمسك المتهم بذلك جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أنها الحكم تدرج لقيامها
- ٥٩ — تدليل الحكم تدليلاً سليماً على توافر نية القتل في حق المتهم بعد أن قيام حالة الدفاع الشرعي التي دفع بها . لأعيب

دلم القناعة

— قول الحكم أن الطرفين يتنازلان وضع اليد على الأرض لا يصلح ردا على تمسك المتهم بأنه إنما لما إلى استعمال القوة لرد المظن عليه من أرضه التي دخلها غيرة وتحميه حكما صادرا لصالح والده بإعادة وضع يده على الأرض .

صدور أمر من البوليس الطرفين قبل الحادث بعدم دخول الأرض غير موثر . وجوب بحث المحاكمة الفعلية للأرض

٦٠ ... .. : — تجاوز الدفاع الشرعي :

٦١ ... .. — تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بوجوب مسؤولية المتهم عن تبويض القدر الكئشي ومن جرمته

٦٢ ... .. — لاعل الكلام على تجاوز حدود الحق إلا مع اغراض قيام هذا الحق فعلا

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الأسباب الشخصية التي تعدم المسؤولية

الفرع الأول — الجنون والعامة العقلية

١ — أن الجنون أو العاطة في العقل اللذان أشارت اليهما المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الاعفاء من المسؤولية ، هما اللذان يجهلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتفسير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون مقب عليه .

(الفرن رقم ٥١٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١/٩/١٩٥٨ ص ٩٣٤ ٦٢٤)

٢ — يشترط لانعدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٣ من قانون العقوبات ، أما الإصابات المرضية بالفرن والارهاق في الصل فليس من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(الفرن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٨ ق بلة ١/٢٣/١٩٥٨ ص ٩٣٨ ٦١٨)

٣ — لا تنترم محكمة الموضوع بطلب خبير اذا هي رأت أن ما طلبة الدفاع من المتهم من استطلاع رأي طبيب نفسي لا يستند الى أساس جدي لأسباب مائنة أوردتها — فاذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره واندرأك واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه

بقوله : « ... أن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعبء ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن لديه انحراف ، فلم يثبت أو يتم أي دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاطة عقلية أفقدته شعوره واختياره ، بل كان تفكيره الارادي والشعوري قائما — من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتعميه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه اليه اتهام أو اشتباه من طريقة صموده المنزل ودخوله فيه وارتكابه الحادث وبعبء ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصاحبتها ومسح بفسائه وغسل أدلة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من قنود ومصوغات وأوراق ، ثم بعد كشف الجثة من تصويره الواقعة وإلقاء الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذي رافقه واقتراض القنود في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره واندرأك لما يفعل وارتكب ... » فلا تكون المحكمة بعد ذلك في حاجة الى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر يثبت من عناصر الدعوى وما يورث فيها من تحقيقات .

(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/١٧/١٩٥٩ ص ١٠١٠ ٨٩٦)

الفرع الثاني — القنوية والسكر

٤ — الأصل أن القنوية المائنة من المسؤولية — على مقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات — هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مضرة تناولها الجاني قبرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومنعوم ذلك أن من يتناول مادة مضرة أو مسكرة مختارا ومن علم بحقيقة أمرها يكون

قد اصطنع اصطفا - فانه في هذه الحالة لا يتبع بالاباحة المقررة في القانون - فلذا كان مفاد ما أورده الحكم أن القمع المحجوز عليه والذي ورد فاطر زراعة المتهم إلى بنك التسليف هو بقية القمع الناتج من التقاوى المنتقة التي حصل عليها المتهم وأن ثمة عنرا قهريا حال دون وقائه بالتزايه ، هو توقيع حجز اداري على محصول هذه التقاوى المنتقة ، فان هذا الذي أورده الحكم سديد في القانون .

(ملف رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق/١٦/١٩٥٩ ص ١٠٤٠١٠٠)

٨ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية المدنية والإحكام التي تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية ، ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة العد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على اجراءات المحكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الادارية ، لأن هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن يشر وقام بهذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وحالة على المحكمة فانما يشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(ملف رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق/٢٤/١٩٥٠ ص ١٠٠٣٤٨)

٩ - المادة ٦٥ من قانون العقوبات إنما تبيح الإفصال التي ترتكب عملا بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتحریم الشارع للاسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطا بحق وإنما يجعل منه اذا وقع جريمة يستحق جانها العقاب الذي فرضه الشارع لفعله ، فلا يكون مقبولا ما عرض اليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الاسلامية تبيح اجحاش الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٥ من قانون العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة .

(ملف رقم ١١٩٢ لسنة ٢٩ ق/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠٤٠٢١٠٠)

١٠ - اباحة الشريعة الاسلامية اجحاش الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلا ثابتا في أدلتها الثابتة عليها ، وإنما هو اجتهد الفقهاء انقسم حوله الرأي فيما بينهم .

(ملف رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠٤٠٢١٠٠)

مستولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تمت تأخيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الادراك ، مما يبين على توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فانه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باقتضائات واقتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقعة وهذا ما استقر عليه قضاة محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو هو المدرك عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .

(ملف رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق/٢٠/١٩٥٩ ص ١٠٠٧٤٢)

## الفصل الثاني

الاحباب اللبينة إلى عدم المسؤولية

المادة الأولى - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

٥ - يقتضي التبليغ عن الجرائم في بعض صورده الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يعطى القانون حيازته أو احرازه إلا أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٥ من قانون العقوبات .

(ملف رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق/١١/١٩٥٧ ص ٨٠٢٢٨)

٦ - اباحة عمل الطبيب أو الصيدلي مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول الطبية المقررة ، فلذا فرض أحدهما في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها حقت عليه المسؤولية الجنائية بسبب تصدق الفعل وتبليجه ، أو تعصيه وعدم تحرزه من أدائه عمله .

(ملف رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠٠٩١)

٧ - توقيع العجز على زراعة قمع للمتهم يفرض عليه واجب احترام هذا العجز والحفاظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أي وجه ، وهو في أدائه لهذا الواجب إنما يستعمل حقا مقفرا له يقتضي القانون ، فان افترى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يجرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملا بالمادة ٦٥ من قانون العقوبات ، وهذا إلا اذا ثبت سوء نيته - كما اذا كان العجز الموقع على القمع

أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستلجم التثبت من حقيقة السلة التي تربطه بالتمهم الأول بصفة هذا الأخير رئيساً له .

(الجن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١١/١٢٣)

### الفروع الثالث - الدفاع الشرعي

#### ١ - شروط الدفاع الشرعي

« الشروط بصفة عامة »

١٥ - يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إيجابي يخشى منه المتهم وموقع جريمة ، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على من غيرة أو ماله ، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول .

(الجن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢١/١٩٥٩ ص ٧٧/١١٨)

١٦ - متى كان الحكم قد دان المتهم وأسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي لديه مكتفياً بالقول إن دفاع المتهم لا يتفق مع انكاره الاعتداء على المجني عليه ، دون أن يصدى لمناقشة ما ذكره محامي المتهم في هذا الصدد ، فانه يكون مثبوتاً بالقصور في البيان ، ذلك انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(الجن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨٧/٨٨٧)

#### أنشوط الأول : فعل إيجابي يخوف منه

١٧ - بساطة الاصابات التي تحصل بالتمهم نتيجة اعتداء المجني عليه لا تنفي أن المجني عليه هو البادئ والمولد (الجن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧٧/٩٥٦)

١٨ - لا يشترط لقيام الدفاع الشرعي وقوع اعتداء فعلاً وإنما يكفي قيامه بخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا الخوف أسباب مقبولة .

(الجن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٣/١٠/١٩٥٦ ص ٧٧/١٠٦٥)

١٩ - لا يشترط لقيام حق الدفاع الشرعي أن يقع على المدافع اعتداء على النفس بالمثل بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء . والمبررة في ذلك هي بتقدير المدافع في الظروف التي كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير .

(الجن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٨٣/٢٥٨)

### الفروع الثاني - ارتكاب الفاعل خطأ تفليداً لما نصرت به القوانين

١١ - متى كان المتهم قد عين طبقاً للأوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدماتها نفس الأنظمة والوسائل التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدماتها سواء بمسواه ، فانه يكون في هذا القدر من الكفاية ما يفسوله الحق في الافادة من الاعفاء الوارد في المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الجن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٣٧١/١٢٣١)

١٢ - أورد التشريع المادة ٣٣ من قانون العقوبات ليجعل في حكمها حصانة للموظفين المصوبين حتى لا يتجرأوا في أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسؤولية الجنائية وقد جعل التشريع أساساً لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضاً بما ينبغي من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتدائه كان مبنياً على أسباب مقبولة ومن ثم فلذا كان المتهم يميل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بصفة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملاً له صبته الرسمية وارتكب فعل يخشى عنه القانون تفليداً لأمر صادر اليه من رئيسه الذي تجب عليه طاعته فانه لا يكون مسئولاً على أي الأحوال .

(الجن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٣٧١/١٢٣١)

١٣ - أن المادة ٣٣ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى لا تطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته ولا يخفى اعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلاً . والتثبت من صدور الأمر لا يخفى عنه لتوافر حسن النية .

(الجن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨٧/٧٦٦)

١٤ - ما يقوله الطاعن خاصاً بعدم مسؤوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٣٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند اليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الأجراء فيه واضحة بما لا يخفى الطاعن فيما يدعيه من عدم مسؤوليته - بل أن اقتداه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة المتهم الأول في الجريمة ، وفعلان ذلك فالذي يبين من الإطلاع على حضرة الجلسة

٢٠ - إذ ليس النزاع على الرى ما تصح الملققة عنه قانونا باستعمال القوة .

(الفن رقم ١٣٧٨ لـ ٢٥ قـ ١١/٥/١٩٠٦ ص ٧ ص ٧١٢)

الشرط الثالث: الاعتقاد بوجود خطر لأسباب معقولة

٢٦ - يجب قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لخطر الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما إذا كان مقبولا وتصفه البلمعة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

(الفن رقم ١٧ لـ ٢٦ قـ ١١/٥/١٩٠٦ ص ٧ ص ٦١٢)

٢٧ - لا يلزم من القتل المتخوف منه والذى يسوغ حالة الدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد الملقق وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة .

(الفن رقم ٥١ لـ ٢٨ قـ ١١/٥/١٩٠٨ ص ٩ ص ٢٩٨)

الشرط الرابع : أن يكون فعل المتهم رد العدوان هو الوسيلة الوحيدة لرد

٢٨ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة متد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإذا كان المتهم قد تمكن من انتزاع المرمى من يد خصه فصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به اعتدائه فلما ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة طعن المبنى عليه به ، هو اعتداء مطاب عليه ولا يصح في القضاة اعتباره دفاعا شرعيا .

(الفن رقم ١١١٨ لـ ٢٥ قـ ١١/٥/١٩٠٦ ص ٧ ص ٥٥٥)

٢٩ - لا تقوم حالة الدفاع الشرعى الا اذا ثبت أن اعتدائه مدعيا كان دفاعا لمعدوان وقع عليه .

(الفن رقم ٣٥ لـ ٢٦ قـ ١١/٥/١٩٠٦ ص ٧ ص ٣٥٦)

٣٥ - متى ثبت أن المتهم اعتدى على الطريق الموصل لملك أخيه المبنى عليه بأن أقام به حجرة خشبية وأن المبنى عليه ذهب اليه طالبا إزالة هذه الحجرة فوقعت مشادة صنع فيها المبنى عليه أذى الذى تناول شيئا وصفه المبنى عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه قتل وقد تخلف عن هذا الاعتداء

٢٠ - أن اتقاء المبنى عليه يضى التراب نحو المتدئين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع .

(الفن رقم ١٢٢٢ لـ ٢٧ قـ ١١/٥/١٩٠٨ ص ٩ ص ٢٨٩)

٢١ - يشترط في حق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون استعماله موجها إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطاعن لا يظن أن عدوانا حالا يهدده به المبنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود .

(الفن رقم ١٢٥٢ لـ ٢٨ قـ ١١/٥/١٩٠٨ ص ٩ ص ١٠٩٥)

٢٢ - لا يجوز القضاة بصفة مطلقة قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد يشأ ولو لم يستمر التمدى عن أية أصايات متى تم بصورة يضى منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا المتخوف أسباب معقولة .

(الفن رقم ١٩٩٠ لـ ٢٨ قـ ١١/٥/١٩٠٩ ص ١٠ ص ١٩٨)

٢٣ - يشترط قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل إجباى يضى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، سواء وقع الاعتداء بالقتل، أو بدر من المبنى عليه بإدرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد - لأسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله ، أو على نفس غيره أو ماله - فإذا كان التائب بالمحكم أن المتهم قد بادر إلى الملاقاة النار على المبنى عليه إذ رآه ير أمام حقله ليلا ولم يصل صوته إلى سمعه عندهما فاداه مستسرا عن شخصيته ، وكان المبنى عليه وقت اصابت في حقله هو وبيداه عن زرافة المتهم ، ودون أن يكون قد صغر من المبنى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله .

(الفن رقم ١١٥٢ لـ ٢٩ قـ ١١/٥/١٩٠٦ ص ١١ ص ١٧)

الشرط الثانى : وقوع خطر حال على النفس والمال

٢٤ - حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى اعتداء على نفس الملقق أو على نفس غيره .

(الفن رقم ١١٨ لـ ٢٦ قـ ١١/٥/١٩٠٦ ص ٧ ص ٥٥١)

٢٥ - إذا كان كل ما وقع من المبنى عليه حسب أقوال المتهم هو محاولة تشييد مجرى مياه لثمة من رى ألباهة فإن اعتداء المتهم لردنه عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن المال

الرفيق واتوى كل فريق الاعتداء على الفريق الآخر فأنهذ كل من الفريقين مقصده ضرب الفريق الآخر ، فان كلا من أهل الفريقين يكون في هذه الحالة مستديا اذ أن كلا من أنصار الفريقين وقت أن أول الضرب بالفريق الآخر كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضريا موجبا اليه - بلاتريق بين من بدأ بالمعدوان ومن لم يبدأ اذ أن حق الدفاع الشرعي في هذه الحالة يكون متنيا .

(الفن رقم ١٢٢٨ لة ٢٦ قة ١/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١٠٠١)

٣٧ - ليس لحق الدفاع الشرعي وجود متى كان من الممكن الركوب في الوقت المناسب الى الاعتداء برجال السلطة ، فإذا كان التصور الذي أخذ به الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه يبيى في ظاهره بأنه كان في مقدور المتهم - وقد عد الى قرته ليحصل سلاحه وطارده بالمضيق - أن يحتوى برجال السلطة العامة لدفع العدوان الذي توجهه ، فكان ينبغي على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهر بأدلة سائنة للوقوف على ما اذا كانت القوة التي استخدمها المتهم في دفع العدوان هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان في وسعه أن يجنب استخدامهما باستعمال وسائل أخرى كالالتجاء الى رجال السلطة للاحتماء بهم ، أما ولم يعرض الحكم لهذا البيان ، فانه يكون قاصرا قصورا يبييه ويستوجب نقضه .

(الفن رقم ١٧٦١ لة ٢٨ قة ١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٣)

## ٢ - التمسك بالدفاع الشرعي :

٣٨ - من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعي متى تحققت مقوماته ، ولو لم يدفع به المتهم ، أو كان قد أنكر التهمة .

(الفن رقم ١١١٨ لة ٢٥ قة ١/١٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٥)

٣٩ - التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال لا يشترط فيه قاتورا ايراده بلفظه . واذا كان المتهم قد تمسك في مرافعته بأنه لم يكن مستديا وأنه على فرض صحة ما أسند اليه ، فهو انما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه ففقد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعي .

(الفن رقم ١٣ لة ٢٦ قة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤٩)

٤٥ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي وكان مؤدى ما أورده الحكم

لمسابات مصحوبة يكسرين شرخين بالجدارية اليسرى ، فان هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعي ولا ترشح لقبائهما .

(الفن رقم ٤٩٩ لة ٢٦ قة ١/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٥٥)

٣١ - عدم تناسب بين فعل الاعتداء وفصل الدفاع لا ينظر اليه الا لنسبة تخفيف ما اذا كانت القوة التي استعملت لدفع التمدى زادت عن الحد الضروري الذي استلزمه القانون ، ومدى هذه الزيادة في مسئولية المتهم عن الاعتداء الذي وقع منه .

(الفن رقم ٢٢٧ لة ٢٦ قة ١/١١/١٩٥٦ ص ٠ ص ٩٥٦)

٣٣ - متى كان كل من المتهمين مستديا لأه حين وقوع فعل الضرب كان قاصدا الضرب في ذاته لا ليرد ضريا موجبا الى فرقه فان حالة الدفاع الشرعي تكون متنية ويصاقب كل منهم على فعله بلا تفرق بين من بدأ منهم بالمعدوان ومن لم يبدأ .

(الفن رقم ٩١٦ لة ٢٧ قة ١/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٥٤)

٣٣ - مجرد انضمام التاسب بين اعتداء المجنى عليها أو أحدهما لسياطته وبين ما وقع من المتهمين لجسامة لا ينتفى به حق الدفاع الشرعي كما هو مرف به في القانون .

(الفن رقم ١٧٧ لة ٢٧ قة ١/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٥٨)

٣٤ - حضور المتهم الى مكان الحركة حاملا سلاحا لا يستلزم حضا القول بأنه هو الذي بدأ بإطلاق النار . وأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع .

(الفن رقم ١٨٠ لة ٢٧ قة ١/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٢)

٣٥ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه وأنه يادر المجنى عليه وطمعته بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صغر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للعقوبة فالتمسك به المجنى عليه وبالسكين ولم يدفعه حتى سقطا على الأرض سويا وحضر الشهود واتزعروا السكين منمادخان هذا الذي أثبتته الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون .

(الفن رقم ١٠٠٧ لة ٢٨ قة ١/١٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٩٢)

٣٦ - لم يشرع الدفاع الشرعي لتقصاص والانتقام وانما شرع لنج التمدى من إيقاع فعل التمدى ، فإذا كانت الواقعة كما استخلصها الحكم هي أنه على أثر النزاع الذي قام بين المتهمين بسبب قول الأختام في الزلعة جميع أهل

٤٦ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يستل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يحمله هو من شأن محكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى — كما أثبتها الحكم — تدل بنشر شك على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق والقانون.

(الفرن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٣)

٤٧ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تستل في حدود الدفاع الشرعي أو تتجاوزها هو من شأن محكمة الموضوع، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة، فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون، أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة، وما يقضي به المنطق والقانون.

(الفرن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٦١)

٤٨ — أن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حائلي الدفاع الشرعي والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، ولا يشترط في القانون أن يتدخل الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعي في صياغة مستقلة، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملازمات طبقاً للواقعة.

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٧)

٤٩ — أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومتغيراته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تغالب ذات الشخص الذي يحتاج بفعل الاعتداء فيحصله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على التور والفرج من مأزقه مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطئن الذي كان يصدر عليه وقتئذ وهو مصروف بهذه الظروف والملازمات.

(الفرن رقم ٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٩٨)

٥٠ — تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومتغيراته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراه فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمداين وقت رد المدلول مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ الجيد من تلك الملازمات — فلذا قال الحكم أن المجنى عليه لم يكن يعمل عساً ولم يضرب المتهم بها، هذا القول، على إطلاقه لا يصلح

لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعي ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الفرن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٥٥)

٤١ — لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس إيرادها بلفظه بل يكفي أن يكون للمتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن متدياً وأنه إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ورفيقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة.

(الفرن رقم ٨٦١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٠٩)

٤٢ — سكوت المتهم في التحقيق عن إثارة حقه في الدفاع الشرعي لا ينسبه من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع.

(الفرن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٥٨)

٣ — تقدير حالة الدفاع الشرعي :

٤٣ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها.

(الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/١٤/١٩٥٦ ص ٨ ص ١٧٨)

٤٤ — قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية بحتة، لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف اثباتاً ونفيًا، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها وذلك ما دامت الأدلة التي تودعها توصل عقلاً إلى النتيجة التي تنتهي إليها.

(الفرن رقم ١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/١٩/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٢)

٤٥ — مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرقابة وفي مكان يتأذى عن الممران يطلق ناري نحوه — هو فعل يخوف أن يحدث منه الموت أو جرح بالغة — يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل إلى يد المدافع ويعتبر في حالة دفاع شرعي عن نفسه، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومتغيراته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراه فيه مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمداين وقت رد المدلول مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ الجيد من تلك الملازمات.

(الفرن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٣)



٥٦ - إذا كان ما أوردته الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس فريق من أنصاره إلى مكان الجدار الذي كان المتهم يجري لقفله وتعرضوا له وهدموا جزءا منه واحتذى المجنى عليه وزميله على المتهم لاعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبي أنه في مقتل وخاطر ، فقد كان لزوما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعي فنثبت قيامها أو تنفيها ما دامت الوقائع كما أوردتها الحكم ترشح لها ولو لم يفتح المتهم لقيامها ، فإذا لم تصل كانهكها مشوا بالقصور .

(الجنر دم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق ٢١٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٥٥)

٥٧ - متى كان ما أبداه الدفاع عن المتهم بجسلة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي من النفس ، وإن كان - لمصلحة قدرها - لم ير إبداء الدفع بمبارته المألوفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترشح قيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعي أو ينفيها ، فانه يكون قاصرا متنبها قضا .

(الجنر دم ٦٤ لسنة ٢٨ ق ٢٨٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٢٢)

٥٨ - يجب لمطالبة المحكمة بالرد في حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تمسك المتهم بقيام هذه الحالة جديدا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لتبليها .

(الجنر دم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق ١٠٤/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٩٢)

٥٩ - إذا قال الحكم حين عرض لية القتل « أنها ثابتة قبل المتهم من استعماله في ارتكاف جريته آلة من شأنها أحدث الموت » بتدقيق ، وقد ألقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من المجنى عليه هو رأسه ، مدفوعا إلى ذلك بحقه لاحتقاده أنه كان يسرق وهو سبب يكفي في عرف بعض النفوس المستترة المتهورة لازدهاق الروح » ثم قال الحكم ردا على دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي « أن الثالث من مجموع أقوال الشفيعين والمتهم نفسه أن المجنى عليه حين ضبط كان أعزلا ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هناك ما يدعو المتهم للاعتقاد بوجود أي خطر حال على النفس والمال يصطه في حالة دفاع شرعي » ، فإن هذا الذي قاله الحكم ردا على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ليس فيه تعرض لية القتل بما ينفي خوفها وتعارض لما أثبتته الحكم في شأنها بما يؤدي إلى قيامها لدى المتهم .

(الجنر دم ١١٢١ لسنة ٢٨ ق ١١٨/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٦١)

سببا لنفي ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، أمام مطاردة المجنى عليه له وإلقائه أرضا ومحاولة الطاق به رغم ما يصطه للمتهم من سلاح .

(الجنر دم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ ق ٢١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٩٨)

٤ - تسيب الأحكام بالنسبة للدفاع الشرعي :

٥٢ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي ، في عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة في الحكم .

(الجنر دم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق ٢٥٥/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٥)

٥٣ - متى كان ما قاله الحكم يترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ولكنه دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليها وذلك من غير أن ينفي قيام تلك الحالة بغير أن يتناولها بالتخصيص لينفي وجه الرأي فيها ، فانه يكون قاصرا البيان .

(الجنر دم ٧٩٥ لسنة ٢٩ ق ١٦٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٤)

٥٤ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإدائته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وهو من الدفع الجوهري ، فانه يكون قاصرا قصورا يبييه .

(الجنر دم ١٣٤٥ لسنة ٢٦ ق ١١٧/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩)

٥٥ - متى كانت للمحكمة قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي ولكنها استغفلت ما يخالف هذه الحقيقة ، فانه عندئذ يكون لمحكمة التنقيح أن تصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق والقانون .

(الجنر دم ١١٣٧ لسنة ٢٦ ق ١٢٨/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٥)

٥٥ - متى كان الحكم قد أكر على المتهم في بعض أسبابه حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل في قوله أن السارقين كانوا في طريقهم إلى الهرب من المنزل ، إذا به في موضع آخر من هذه الأسباب يقول أن المتهم كان في حل من النود عن ماله إذ كانت جريمة السرقة في دور التنفيذ والسارق لم ينادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الأخير وموضعه في القانون أنه كان يحق للمتهم أن ينفذ في استعمال حق الدفاع الشرعي إلى أي حد حدوده علنا ينص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء مضطرب الأسباب بما يبييه ويوجب قضا .

(الجنر دم ٩٩١ لسنة ٢٧ ق ٢٥/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٠٢)

شأنه أن يشير مركز الخصوم في الدعوى ، ولأن الميزة في المواد الجنائية هي بالمعاقب الثابتة فعلا لا بالاحتمال والفروض .

(الجن دلم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٩٨)

• تجاوز الدفاع الشرعي :

٦١ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فاته يكون مستولا عن تعرض الضرر الناشئ عن جرمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا في القانون .

(الجن دلم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٦/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤١٥)

٦٢ - لا يصح القول بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي إلا اذا وجد الحق ذاته .

(الجن دلم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٤) -

٦٠ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه انما لجأ الى القوة لرد الميضي عليه عن أرضه بعد أن دخلها غصوة لشمه من الانتفاع منها وقدم حكما صادرا لصالح والده بإعادة وضع يده عليها ، فلا يكفي لرد على هذا الدفاع قول الحكم أن الطرفين يتنازعان وضع اليد على الأرض ، وكان لزاما على المحكمة أن تبحث فيما له الميزة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى اذا كانت للمتهم وكان الميضي عليه هو الذي دخلها بقصد منع حيافة المتهم لها بالقوة فاته يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، ويكون للمتهم الحق في استمالة القوة اللازمة طبقا للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات - فإذا هي لم تعمل ذلك يكون حكما خاطئا ، ولا يشير من ذلك أن يكون قد صدر أمر من جهة البوليس للطرفين - قبيل الطلث - بعدم دخول الأرض ، لأن هذا الأمر ليس من

## استئناف

دلم القضاة

### الفصل الأول : إجراءات الاستئناف

المرع الأول : لقرار بالاستئناف : ... .. ٤-١

المرع الثاني : مباد الاستئناف :

( أ ) مباد مباد الاستئناف ... .. ١١-٥

( ب ) لقرار القهرى ... .. ١٦-١٢

( ج ) لقرارات مباد الاستئناف ... .. ١٨-١٧

### الفصل الثاني : الخصوم في الاستئناف والصفة فيه

الخصوم في الاستئناف والصفة فيه ... .. ٢٠-١٩

### الفصل الثالث : حالات الاستئناف

حالات الاستئناف ... .. ٢٣-٢١

### الفصل الرابع : أحوال جواز الاستئناف

المرع الأول : استئناف النيابة ... .. ٢٨-٢٤

رقم القاعة

- القرع الثاني : استئناف للمعزى بالدنية ..... ٢٩-٢٩  
القرع الثالث : ما لا يجوز استئنافه ..... ٣٥-٣٥  
القرع الرابع : أئرجوز الاستئناف على أوجه فلنن الأخرى ..... ٣٧-٣٧

#### الفصل الخامس : نظر الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية

- القرع الأول : تقرير التخصيص ..... ٤٠-٤٠  
القرع الثاني : المفروض وسام الشهود ..... ٥٥-٥٥

#### الفصل السادس : آثار الاستئناف

- القرع الأول : نطاق الاستئناف ..... ٥٢-٦١  
القرع الثاني : سلطة المحكمة الاستئنافية ..... ٦٢-٦٨  
القرع الثالث : قيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة وتقرير الاستئناف ..... ٦٩-٧١  
القرع الرابع : التخصيص ..... ٧٥-٨٣

#### الفصل السابع - سقوط الاستئناف

- سقوط الاستئناف ..... ٨٤-٨٧

#### الفصل الثامن : الحكم في الاستئناف

- القرع الأول : في شكل الاستئناف ..... ٨٨-٩١  
القرع الثاني : في موضوع الاستئناف ..... ٩٢-٩٤  
القرع الثالث : في تنفيذ العقوبة ..... ٩٥-٩٨  
القرع الرابع : في تسيب الاحكام من للمحكمة الاستئنافية ..... ٩٩-١٠٧  
موجز القواعد :

#### الفصل الأول - اجراءات الاستئناف :

##### الفرع الأول - التقرير بالاستئناف

- قد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم ويجوز ان يقدم قبول الاستئناف شكلا ..... ١

## رقم المادة

- ٢ — عدم استماع توقيح الطاعن على تقرير الاستئناف ... ..  
٣ — تحليل سائق على عدم وجود تقرير استئناف التيلية حين الفصل في استئناف التهم ... ..  
٤ — لا يترتب الاستئناف بأي شكل أكثر خلاف التقرير به في تلم الكتاب بالطريقة التي نصت عليها م ١٠٩/١ أ ج ...

## الفرع الثاني — ميعاد الاستئناف

## (أ) ميعاد ميعاد الاستئناف

- ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن. الفصل بعدم إعلان الحكم التلياني  
٥ — لا حل له. مادام قد قد عورض فيه فعلا. م ١٤٠٩ أ ج ... ..  
— إعلان التهم بخاتمة المعارضة في مواجهة التيلية. اعتبار المحكمة الاستئنافية ميعاد مريان ميعاد الاستئناف  
٦ — تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث. تاريخ علم التهم بالحكم. خطأ ... ..  
— يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحكم التلياني من تاريخ التعلق بالحكم. تقرير الاستئناف في حقيقته  
٧ — منصب على الحكم التلياني الذي التمس فيه ... ..  
— امتناع تطبيق حكم م ٢٣٩ أ ج عند حضور التهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجرت  
٨ — فيها الحكم إلا عند الإذعان بالاعتذار القهري الذي حال دون حضور هذه الجلسة ... ..  
— إسقاط ميعاد استئناف قرار قاضي التحقيق الصادر في حية التمس من تاريخ إعلانه ومهما به. لا يمكن مجرد  
٩ — العلم بالأمر ... ..  
— يبدأ ميعاد استئناف الأحكام المحضورية من تاريخ الصدور. حضور التهم الجلسة التي أبدى فيها دلائله وصدور  
القرار بتأجيل التعلق بالحكم في الدعوى لأول مرة في حضوره. الحكم في هذه الحالة حضورى. وجوب طبع  
١٠ — التهم سير دعواه من جلسة إلى أخرى ... ..  
— ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع للمعارضة يبدأ من تاريخ صدوره لاقرائس علم الطاعن به في هذا  
١١ — التاريخ بطلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها. ترأسي بداية الميعاد إلى جلسة العلم رسميا بصدور الحكم ...

## (ب) الطور القهرى :

- ١٢ — الجهل بميعاد الاستئناف. لا يصلح علما ... ..  
— عدم مبادرة المشتأنف إلى رفع الاستئناف بمجرد زوال التأتع. عدم قبوله شكلا ... ..  
١٣ — وجود مانع قهرى حال بين الموقوف وبين حضور جلسة للمعارضة. عدم مريان ميعاد الاستئناف إلا من يوم  
١٤ — إعلان علمه رسميا بصدور الحكم ... ..  
١٥ — انصراف الأمة في يوم المرافعة. اعتباره صالحة واستئناف ميعاد الاستئناف إلى اليوم التالي ... ..  
— تقديم كتابة على المشتأنف في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد. أمر موضوعي إلا إذا كانت علة الرافض غير  
١٦ — صفة عقلا ... ..

رقم القاطعة

(ج) أثر لوائح مبادئ الاستئناف :

- ١٧ - عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير ما قضى به ... ..
- ١٨ - الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . قصر الطعن عليه وحده . اختيار الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف وقع بعد المبدأ . عدم جواز التضرع لما يشوبه من من حبوب أو تقصية لصدور تشريع لاحق يحمل الرقعة غير صالحة عليها ... ..

### الفصل الثاني - الموضوع في الاستئناف والقسمة فيه :

- ١٩ - وقع الاستئناف في غير التهم الملققة التي أقيمت عليه الدعوى . وجوب القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفضه من غير ذي صفة ... ..
- ٢٠ - ارتكاب مجهول للحادثة بعد انتحاله اسم آخر وصدور الحكم النهائي عند صاحب الاسم المتحمل يقتضي الحكم بعدم قبول الطعن من هذا الأخير لإكتفاء صفته في رفضها . م ٣٩٨ أ ج ... ..

### الفصل الثالث - حالات الاستئناف :

- ٢١ - المقصود بمقالة المبدأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من م ٤٠٢ أ ج . جواز استئناف الحكم لبطالته لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه ... ..
- ٢٢ - خضوع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي فيما يتعلق بالحاقة والأحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الإجراءات . لأجل الاستناد للدعوى للنفي بشأن الاستئناف على المادة ٣٩٦ من المجلات ... ..
- ٢٣ - اختصار حالة استئناف الحكم لبطالته على التأييد العامة والتهم وحدها دون الدعي بالحقوق المدنية . المواد ٤٠٢ و ٤١٣ أ ج ... ..

### الفصل الرابع - أحوال جواز الاستئناف :

#### الفرع الأول - استئناف التأييد

- ٢٤ - طلب التأييد تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن التهم بها م ٢٤٧ ع ٤ هذا لايجز طلباً جديداً . حمولة في غيبة التهم . جاز . الحكم بعدم جواز استئناف التأييد لعدم إعلان التهم بذلك الطلب . خطأ ... ..
- ٢٥ - القول بعدم قبول استئناف التأييد لا يتضمنها الحكم الابتدائي . لأسس له . ... ..
- ٢٦ - طلب التأييد بالحبس توقيع أقصى العقوبة في جريمة قتل . إيداعها الطلب في غيبة التهم ودعوله في نطاق المواد الواردة في وثيقة التكليف بالحضور . الحكم بحبس التهم شرعاً وهو دون ما طلبه التأييد . جواز الاستئناف الذي يرفع من التأييد عن هذا الحكم . م ٤٠٢ و ٤١٣ أ ج . ... ..
- ٢٧ - طلب التأييد تطبيق نص يقضي فضلاً عن الحبس أو العقوبة بالصاعدة والأخلاق ونشر الحكم وجوباً . جواز استئناف التأييد الحكم القاضي ببراءة التهم . م ٤٠٢ و ٤١٣ أ ج . ... ..
- ٢٨ - استئناف التأييد . طلباً توقيع أقصى العقوبة . شرط الإحداً هذا الطلب هو ابتداءه بجلسة أعلن لها التهم أو حضرها . ... ..

رقم المادة

## الفرع الثاني - استئناف الدعوى المدنية

- ٢٩ - تعتبر قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعى مدنياً عن قبل ضار واحد بقيمة المدعى به يتأهله بغير الضات إلى نصيب كل منهم متى كانت هذه الطلبات يحسبها سبب قانوني واحد. م ٤٦١ مرافعات . . . . .
- ٣٠ - حكم صادر ضد المسئول عن الحق المدعى في دعوى مدنية مقامة عليه فيما للدعوى الحاتية بصوي لا يزيد على النصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو ملته فيه بطريق الخص . غير جائز . . . . .
- ٣١ - وضع الدعوى المدنية بالقيمة للدعوى الحاتية . المطالبة بصريعات لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . غير جائز . . . . .
- ٣٢ - الاستئناف من المدعى المتفق تأسيساً على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز إستئنافه قللة النصاب . غير جائز م ٤٦٠ م ٤٦١ م ٤٦٢ ج . . . . .
- ٣٣ - يجوز للمتهم إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية بغير تقييد بنصاب معين متى كان له أن يستأنف الحكم النهائي م ٤٠٣ ج . . . . .
- ٣٤ - تتوافر صفه المدعى بالمعقوف المدنية في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الحاتية عند تجاوز طلباته النصاب الذي يفصل فيه القاضي الجزئي نهائياً وكان في ذلك سبباً مقبولة للمدعية . . . . .

## الفرع الثالث - ما لا يجوز استئنافه

- ٣٥ - عدم جواز إستئناف التهم الأحكام صادرة في جرائم الجسأت من المحاكم الإستئنافية أو المحاكم المدنية الإبتدائية أو محاكم الجنائيات م ٤٠٢ ج . . . . .
- ٣٦ - استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الأهم . جوازاً بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون التباة م ١١٣ ج . . . . .

## الفرع الرابع - أثر جواز الاستئناف على أوجه الطعن الأخرى

- ٣٧ - عدم جواز المعارضة في الحكم الصادر في غية التهم والمعتبر في نظر القانون حضوراً متى كان إستئنافه جائزاً م ٢٢٩ ج . . . . .
- ٣٨ - عدم تفرقة بين م ٢٤١ ج بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثاني درجة غير قابلة للإستئناف بطبيعتها . . . . .
- ٣٩ - شروط اشك بطلان الحكم أمام محكمة الخص أن يكون إبهام حق إستئناف الحكم إبتداء . . . . .

## الفصل الخامس - نظر الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية

## الفرع الأول - تقرير التخصيص

- ٤٠ - تقرير التخصيص الذي نصت عليه م ٤١١ ج . تأجيل القضية بعد تلاوته . تقرير الحية . وجوب تلاوته من جديد . . . . .

رقم المادة

- ٤١ - إثبات عكس الثابت . بمحضر الجلسة والحكم بشأن ثلاثة أشخاص والتعلق بالحكم بجلسة ملية . لا يقبل الأتباع  
إجراءات الطعن بالتزوير .
- ٤٢ - الاكتفاء في قرار الشخص بالتقدم الذي يطلب الفصل في شكل الإستئناف . لا اعتد .
- ٤٣ - علم تقرير الشخص من الإشارة إلى إحدى وقائع الدعوى لا يرتب الطلآن .
- ٤٤ - ثلاثة تقارير من بدساع دفاع التهم دون اعتراض مع لا طلآن . م ٤١١ أ ج .

الفروع التالية - المحضور وسامع الشهود

- ٤٥ - البعخ بعدم إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر الإستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المفروضة .  
م ٣٣٣ أ ج .
- ٤٦ - قيام حكمة أول درجة بسامع من حكمه من شهود لا إثبات . عدم طلب التهم استدعاء المني عليه لسامع أقواله .  
المنى أمام المحكمة الإستئنافية بعدم سامع المني عليه . لاعتل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو إلى ذلك .
- ٤٧ - عدم أهلية المحكمة الإستئنافية للتهم إلى تأجيل الدعوى لسامع شاعدين . تحقق شقوية المرافعة أمام محكمة الدرجة  
الأولى . لا اعتلال عن الدفاع .
- ٤٨ - الحكم بالناء الحكم المستأنف ورفض الدعوى للمنية دون إعلان المدعى الملقى المحضور أمام المحكمة الإستئنافية .  
بطلان الحكم . م ٤٠٨ أ ج .
- ٤٩ - وجوب سامع المحكمة الإستئنافية للشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وعليه استيفاء كل  
نقص في إجراءات التحقيق . م ٤١٣ أ ج .
- ٥٠ - سامع محكمة أول درجة للشهود في أسواق الحكم المحضوري الإخباري . عدم التزام المحكمة الإستئنافية بسامع  
هؤلاء الشهود .
- ٥١ - جواز استناد الحكم الإستئنافي إلى أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند  
طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم معاملة الطاعن بسؤاله وتحقق شقوية المرافعة أمام محكمة أول درجة .

الفصل السادس - التو الاستئناف

الفروع الأولى - نطاق الاستئناف

- ٥٢ - لا يقيد إستئناف النيابة العامة في التقرير به من وقائع . إستئناف النيابة يقتل الدعوى برمتها لمصلحة أمراءها  
حيثما فيها يعلق بالدعوى الختالية .
- ٥٣ - إستئناف التهم الحكم الإبتدائي على أساس تحليل التهمة من تبييد إلى نصب . الإستئناف ينصب على التعديل  
الوارده .
- ٥٤ - إستئناف الحكم الصادر بعدم جواز الطارعة . عدم تجاوزه ما يقتضى به في الطارعة . تصدى المحكمة لموضوع  
الدعوى . غير جائز .

## رقم المادة

- ٥٥ - إشئناف الثانية يطرح موضوع الدعوى الجنائية من جميع نواحيها . المحكمة الإستئنافية تحجس الواقعة المطروحة بجميع كيولها ولورمايتها القانونية غير مقيدة بطلبات الثانية .
- ٥٦ - إعلان المهتم بردة التكليف بالمحضور بجهة حيازة سنج غير مضبوطة . إيداعه أمام محكمة أول درجة بجهة حيازة ميزان غير مضبوط استنادا إلى عنصر ضبط الواقعة وتقرير المصلحة والقرار المهتم . لا إخلال عن القضاة .
- ٥٧ - إشئناف المدعى بالمعقود المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يصدده إلى الدعوى الجنائية . اتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق إشئناف الثانية العامة والمهم .
- ٥٨ - قول الحكم الصادر في إشئناف الدعوى المدنية وحدها أن الثانية طلبت معاقبة المهتم . هو خطأ مادي لا يمس سلامة الحكم .
- ٥٩ - تخلى المحكمة الإستئنافية الحكم بعدم قبول المطروحة لدى انصب على الإشئناف نتيجة اضطرابها وعدم فهمها حقيقة الواقعة المطروحة عليها . وجوب نقض الحكم والاحالة .
- ٦٠ - تحديد الإشئناف بما استوفى لفلان تقرير الإشئناف .
- ٦١ - استئناف المهتم بالحكم الصادر في مطروحة باحبارها كأن لم تكن يطرح للموضوع برمه الفصل فيه . عدم جواز إلغاء الحكم للسائق وقضائه بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية يتأهل على إشئناف المهتم وحده لأن المهتم لا يباه بطلان .

## الفرع الثاني - سلطة المحكمة الاستئنافية

- ٦٢ - تحليل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تفت نظر القضاة . علم المهتم بذلك وترالفة على أساسه أمام المحكمة الإستئنافية . لا إعلان .
- ٦٣ - مجال تطبيق المحكمة الإستئنافية لإادة ٤١٤ أ ج ألا يكون قد صدر حكم بعدم اختصاص محكمة لإلحاح بنظرها .
- ٦٤ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الإستئنافية هو تصحيح خطأ الحكم للسائق .
- ٦٥ - سلطة محكمة ثاني درجة في ودالة الإختيار التي لحقت بالمهم إلى تاريخ بئسها .
- ٦٦ - صورة واقعة تتفرق فيها جنائية الاختلاس المتصوص عليها في م ١١٣ ع . وجوب قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .
- ٦٧ - عدم جواز عاكة المهتم أمام المحكمة الإستئنافية مباشرة عن واقعة لم تعرض على محكمة الدرجة الأولى . تلحق ذلك بالنظام العام .
- ٦٨ - سلطة المحكمة الإستئنافية في إعطاء الرافق التابعة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح . عدم بقاء المحكمة بوصف الواقعة المصل لها من الثانية أو للمدعى بالحق للمدعى ما دامت لم تستد المهتم اتصالا بجديلة .

## الفرع الثالث - تنفيذ المحكمة الإستئنافية بالقواقعة وتقرير الاستئناف

- ٦٩ - بقاء المحكمة الإستئنافية بما جاء بتقرير الإشئناف وبالواقع التي طرحت على المحكمة الجزئية . ليس محكمة ثاني درجة أن تنظر في واقعة جديلة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تقل كلمتها فيها . غنائة ذلك لأحكام تنص بالنظام العام .



## ردم القناعة

- ٧٠ ... علم جواز تعليق المحكمة الاستئنافية اللمعة على أساس وقائع غير التي رجمت بها الدعوى .
- ٧١ ... سلطة المحكمة الاستئنافية في تكييف واقعة الدعوى الى سبق طرحها أمام محكمة أول درجة التكييف القانوني الصحيح وبيان عناصر التهمة وتحديدها بشرط عدم إضافة فعل جديد أو تشديد العقوبة .
- ٧٢ ... ما لا يعارض مع عقيد المحكمة الاستئنافية بمحدود الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل للمستند إلى التهم . مثال في إقامة بناء مخالف المواصفات القانونية بدون ترخيص من الجهة المختصة .
- ٧٣ ... المحكمة الاستئنافية إصطاء الواقع الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه التهم أصلاً جديدة أو أن تشدد العقوبة المنقضى عليه بما حتى لو كان هو للسنايف .
- ٧٤ ... لا يعارض مع عقيد محكمة أول درجة أو ثاني درجة بواقعة الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل للمستند إلى التهم دون إضافة فعل جديد .

## الفرع الرابع - التصدي

- ٧٥ ... حكم باطل صدر من محكمة أول درجة . التزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم إلزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد لفصل البطلان بالحكم دون إجراءات المخالفة .
- ٧٦ ... حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . علم جواز إعادة القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا كانت قد قضت بعدم الانحصار أو بقبول دفع فرعي .
- ٧٧ ... متى يجوز للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة م ١٤٩/٢ ج . مثال .
- ٧٨ ... على المحكمة الاستئنافية تصحيح كل بطلان في الإجراءات أو في الحكم والحكم في الدعوى وليس لها إعادة القضية إلى محكمة أول درجة طبقاً لأداة ٤١٩ أ ج إلا في حالة الحكم بعدم الانحصار أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى .
- ٧٩ ... حكم حضوري احتياري صادر في دعوى وجازر إستئناف قانوناً . التقضاء خطأ من محكمة أول درجة يقبل معارضة التهم شكلاً . استفاد المحكمة ولايتها بالتفصل في المطرعة . إستئناف الحكم المحضوري الاحتيازي . التمس على الحكم الاستئنافي برقعة إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لاعتل له .
- ٨٠ ... سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بأداة ٤١٩ إجراءات قاصرة على حكم محكمة أول درجة ولا يمتد إلى الحكم الاستئنافي .
- ٨١ ... عند انتهاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في موضوع المطرعة بالتأييد لبطلان فيه أو في الإجراءات . على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى .
- ٨٢ ... عند انتهاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى الختامية بمعنى اللغز ليس للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت ولايتها .

## رقم المادة

- مناط أعمال حكم م ١١/١٩٩٠ ج أن تكون الدعوى طعنة في ولاية المحكمة ورفضت إليها على وجه صحيح . انضمام  
اتصال المحكمة بالدعوى وفقا لقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ليس للمحكمة عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع  
الدعوى وإنما تقتف عند حد القضاء بطلان الحكم للمتألف . ٨٣

## الفصل السابع - سقوط الاستئناف

- عدم تمام التهم فتشيد قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها استئناف . تقدمه التشيد قبل الجلسة التي نظر فيها . عدم  
سقوط الاستئناف . ٨٤
- التزام المحكمة الاستئنافية بالنظر قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان الغداز واجبا أم لا . ٨٥
- سقوط الاستئناف . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة المتعددة لتنظر الاستئناف تسليم التهم نفسه  
للمدعى المحكوم عليه قبل الجلسة . كفايته . م ١٤١٢ ج . ٨٦
- استئناف . اجراءات نظرة بالجلسة . سقوطه عملا م ١٤١٢ ج . التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالغداز . وقت  
حصوله . أو وقت انتهاء حل القضية في يوم الجلسة . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة . كيفية  
وقوعه . المبررة في ذلك بضرورة التنفيذ أمرا وعملا بحول التهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه .  
٨٧ [ تقرير الحكم غير ذلك خطأ في القانون .

## الفصل الثامن - الحكم في الاستئناف

## الفرع الأول - شكل الاستئناف

- تأجيل نظر الدعوى لاجل دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . ٨٨
- قد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبيا بعدم قبول الاستئناف شكلا . ٨٩
- حجية الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف . سلطة محكمة الموضوع  
في الركون إلى مضمون هذه الشهادة - إذا برئت من الظن - بغير حاجة للاطلاع على الجدول في قبول  
الاستئناف . ٩٠
- تعلق مهلة الاستئناف بانقضاء العام . تأجيل الدعوى ومناقشة دفاع التهم لا يبعد فصلا زمنيا في شكل الاستئناف . ٩١

## الفرع الثاني - في موضوع الاستئناف

- الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع  
عن الدعوى المدنية وحدها . ٩٢
- قضية محكمة أول درجة براءة التهم استنادا إلى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي أمّن من العقاب حتى  
ينقض أجل من حدده . الحكم استئنافيا بعد انتهاء هذا الأجل بالتأييد . لانقطاع الدعوى للطروحة لانتزاع  
الرافعة الجديفة . ٩٣
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بأحادة القضية إلى محكمة أول درجة قد يعمل في المعارضات جديدة ليس  
حكما نهيا لخصومة ما من السبق للدعوى . ٩٤

دلم القضاة

الفرع الثالث - في تشديد العقوبة

- ٩٥ - إجماع كراه القضاة على أن الحكم الصادر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة وذلك عند انتهاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها . يخرج من هذه القاعدة لأوامر القاضي المحقق . ...
- ٩٦ - قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة المحكوم بها إجماعيا . مضادة ألهم في هذا الحكم الثاني . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع كراه القضاة . بطلانه . ...
- ٩٧ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية للمحك الصادر يرفض دعواه المدنية بناء على تبرة ألهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع كراه القضاة . سريلان حكم م ١٧٤١ أ ج في هذه الحالة أيضا . ...
- ٩٨ - أصدر الأحكام الاستئنافية بالناء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها . شرط الإجماع ؟ نكاته ؟ قصره على حالة الخلاف في تقرير الوقائع والاداة وتقدير العقوبة . تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع حله ذلك ؟ قصره على قلطن بالاستئناف ودون قلطن بالنقض . ...

الفرع الرابع - في تسييب الأحكام من المحكمة الاستئنافية

- ٩٩ - عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة . تأويله استئنافيا . عدم أمك الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الإيجابي . تشاؤه أسبابا جديدة كاملة قضاة . صدور هذا الحكم الأخير متوجبا باسم الأمة . لا بطلان . ...
- ١٠٠ - القادة المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف أسبابا لمحكمها . جائز . ...
- ١٠١ - عدم ذكر الحكم الاستئنافي شيئا من بيان الأسباب التي أحسبها الصادم وتوقعها وآيا هي التي أدت إلى وفاة المتي عليه . قصور . ...
- ١٠٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية بأدانة ألهم المحكوم ببراءته إجماعيا دون أن تسمع شهادة الصراف . استنادا إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بثل ماشهد به في قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى اطلاع المحكمة على أنزال الصراف في تلك القضية ولا حماية الصلة بين القضيتين . قصور . ...
- ١٠٣ - أمك الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الإيجابي . غير الحكم الإيجابي من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستئنافي . ...
- ١٠٤ - أمك الحكم الاستئنافي بإجماع بالحكم المستأنف المضمن الرواد إلى طيقت . كفاية . ...
- ١٠٥ - عدم ذكر الحكم الاستئنافي عامة العقاب . بيان مواد الإهم في الحكم الابتدائي . تأيد الحكم الاستئنافي لعدم ذكرها . لا عيب . ...
- ١٠٦ - تحرير الحكم الاستئنافي الذي أيد الحكم الابتدائي لاسبابه على نموذج سطر لا يقتضى بطلانه . حله ذلك ؟ ...
- ١٠٧ - وجوب إبداء المحكمة الاستئنافية رأيا لها ريد بالشهادة الزوربة التي يستأنفها ألهم في الباتمرهه . قصور . ...
- ١٠٨ - الحكم عند الفصل على مخالفة البرية التي سبق لإسلا من ألهم مدنا بها مرهه . ...

## الفرع الثاني - ميعاد الاستئناف

## (١) مبدأ ميعاد الاستئناف

٥ - ميعاد الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم التيسلي لم يملن للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلاً في هذا الحكم .

(الجنر ديم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٥ ص ٧٠١)  
(الجنر ديم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق نفس الجلة) .

٦ - إذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المصددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الاعتناء الى عنوانه وكان الحكم الاستئنافي لم يمت تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المتأفف مبدأ لهذا الميعاد فانه يكون قد أخطأ .

(الجنر ديم ١٢٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٥٧/١٢ ص ٨٨٩)

٧ - متى كانت المحكمة قد قضت في الدعوى غيابياً لم أعدت نظرها مرة أخرى كطلب النيابة لاستبعادها من الرول لعدم سداد الرسم ولكن المحكمة حكمت في المرة الثانية حضورياً بنسبت الحكم التيسلي الذي أفضت المحكمة فلم يملن للمحكوم عليه فإن ميعاد الاستئناف يكون طبقاً للمادة ٤٠٦ أمج هو حاضرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ويكون التقرير بالاستئناف في حقيقته منصبا على الحكم التيسلي الذي اقدم فيه .

(الجنر ديم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٩ ص ٩١٤)

٨ - ان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجرت فيها الحكم يستع منه تطبيق حكم المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا ينبى من ذلك تظف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابها كان لمانع قهرى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفضه بعد الميعاد منصوباً من يوم النطق بالحكم المتأفف فانه يكون قد صدر صحيحاً .

(الجنر ديم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠ ص ٩٤٤)

٩ - نصت المادة ١٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالأوجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## إجراءات الاستئناف

## الفرع الأول - التقرير بالاستئناف

١ - ان قد تقرر الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً . فإذا كان جدول النيابة مؤشراً به بحصول الاستئناف فإن ذلك يعتبر دليلاً على التقرر به طبقاً للشكل المقرر في القانون أخفاً بما استقر عليه العمل .

(الجنر ديم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢ ص ٩٠٦)

٢ - التقرير بالطعن ما هو الاعل اجرائي يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعلن لتحريره به ، متى أثبت الكاتب رغبة الطاعن في الطعن فانه يكفي لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافي انقضى بظان تقرر الاستئناف استناداً الى أنه غير موقع عليه بأفضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .

(الجنر ديم ١٨٩١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢ ص ١٧٩)

٣ - اذا كان بين من الأوراق أن ما أثبت الحكم المطعون فيه - وصفا للبيانات التي تضمنها تقرر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة - مطابق الواقع ، إذ أنه يستدل على تصحيح في اسم المتهم الذي كان في الأصل ..فبصل..، كما اشتدل على تصحيح في رقم القضية المستأنفة وفي تاريخ الجلسة المصددة لنظر الاستئناف والتقرير أن الاستئناف ينظر أمام الدائرة الثالثة في حين أن الحكم صدر من الدائرة الرابعة ، فإن هذا الظاهر يؤيد ما حصلت المحكمة الاستئنافية ويؤدى الى ما انتهت اليه في حكمها من أن تقرر استئناف النيابة لم يكن موجوداً بلف القضية حين التصل في استئناف المتهم .

(الجنر ديم ١٣٢١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢ ص ٢٠٠)

٤ - لا يترتب الاستئناف قانوناً الا على التقرر به .

(الجنر ديم ١٣٦١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢ ص ٢٠٠)

## استئناف

ومن ثم فإذا كان التهم لم يقر بالاستئناف إلا في يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ في حين أن حالة المرض التي ياتيها قد زالت عنه طبقاً للشهادة التي قدمها في آخر يناير سنة ١٩٥٤ ، فإن استئنافه يكون بعد المبدأ .  
(الفرن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/١٠/١٩٥٧ ص ٧٨٣)

١٤ - أن اضطراب المعارض في خدمة البوليس منسب اليوم الذي نظرت فيه المعارضة وترحيله من جهة إلى أخرى بعد ما نفاها قهراً حال بينه وبين حضور الجلسة والمسلم يصدر الحكم الذي صدر فيها ، ويثبت على ذلك أن محاكم الاستئناف لا يسرى بالنسبة إليه إلا من يوم إعلاؤه أو علمه رسمياً يصدر الحكم .  
(الفرن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/١٠/١٩٥٨ ص ٥٨٣)

١٥ - متى كان الحكم المستأنف قد صدر في ١٨/١٠/١٩٥٦ وكان اليوم المأثور لمبدأ الاستئناف هو يوم ٢٨/١٠/١٩٥٦ الذي وافق يوم عطلة بلغت حد الرتبة حيث أضرمت الأمة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة لشعور أبناء الجزائر وتعمل العمل في دواوين الحكومة فإن التهم إذ استأنف الحكم في يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أي في اليوم التالي لمطلة يوم الجزائر فإن استئنافه يكون قد صادف المبدأ القانوني .  
(الفرن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٤٤١)

١٦ - تقدير كفاية الضرر الذي يستند إليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في المبدأ من حق قاضي الموضوع، فمتى قدر القاضي الضرر ورفضه فلا تعقيب عليه من محكمة التقاضي إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها مطلقاً .  
(الفرن رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٨٦)

### (ج) أضرار محاكم الاستئناف :

١٧ - لا يجوز الطعن على الحكم الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً إلا من حيث ما قضى به وبالأصل على الطعن على الحكم الابتدائي والإجراءات السابقة عليه وهو لا ما يجوز لمحكمة التقاضي أن تعرض لما يشوبه أو ينتقده بعد أن حاز قوة الأمر المقضي به .  
(الفرن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٥/١٠/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

١٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم التأييبي بعدم قبول الاستئناف شكلاً - فيجب أن يلزم عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم

في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الإعلان حسب الأحوال ، وقد صرحت المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد المبدأ بالنسبة لجميع الخصوم فبمقتضى هذه القاعدة من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من تاريخ تبليغه للتأييد العامة ، أو إعلاؤه للخصوم إذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح أن المبدأ المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الثالث - سواء كان متهماً أو مدعياً بالحقوق المدنية أو جنائية عليه - إلا من تاريخ إعلاؤه رسمياً بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا المبدأ العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

(الفرن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٥/١٢/١٩٥٩ ص ٥٧٦)

١٠ - إذا كان الثالث أن محاكمة التهم أمام محكمة أول درجة قد تمت بحضوره بجلسة معينة ، وفيها أبدى دفاعه ، ثم صدر قرار بتأجيل التظلم بالحكم لأول مرة في موعده ، فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوراً - حتى ولو لم يحضر التهم جلسة التظلم به ، ويسرى مبدأ استئنافه من تاريخ صدوره على نصن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك لأن واجب التهم يقضى عليه بتبني سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها .

(الفرن رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٨٦)

١١ - علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة بإعلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ المبدأ إلا من يوم العلم رسمياً يصدر الحكم .  
(الفرن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلة ١/١٢/١٩٦٠ ص ٣٦٢)

### (ب) العذر الفهري :

١٢ - اعتذار المستأنف بجهله بمبدأ الاستئناف لا يصلح عذراً .

(الفرن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/١٢/١٩٥٦ ص ٤٥٧)

١٣ - إذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهري منه من رفع الاستئناف في موعده مصحوباً من اليوم المقرر ليدئه ، كان عليه بمسرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفعه ،

٢٢ - توضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجبوعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في تلك المجبوعة نصوص خاصة ، ومن ثم فلا محل لاستناد المدعى بالحق المدني الى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨٥٣ ٦٦٦)

٢٣ - ميثن من نصوص المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن هذا القانون عرض لمادة البطلان الذي يلحق الاجراءات أو يلحق الحكم ونقض التهم والنيابة الصلابة وحدهما باستئناف الاحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعي بالحقوقي المدنية ، ومن ذلك ما يكون قد لحق الحكم الابتدائي من بطلان بسبب عدم تبادل المذكرات والرد عليه .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠٠ ٢٠٤)

## الفصل الرابع

### أحوال جواز الاستئناف

#### الفرع الاول - استئناف النيابة

٢٤ - طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلبا جديدا ما يجب أن يتم في مواجهة التهم أو أن يملن به في حالة غيابها لانه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . واذا فتى كانت النيابة قد طلبت في غيبة التهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق اخلاله بما تقتضه المحكمة بتفريم التهم مائة قرش فان المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحا وفقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٧ ص ٧٥٤ ٤٥٤)

٢٥ - حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشر في الموعد المقرر له متى كاذ الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يثيره التهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧٥٨ ٥٢٨)

الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع منه غير صحيح لزمه بعد المبدأ ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لسفود تشرع لاحق بجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٢٧٨ ٢٧٨)

## الفصل الثاني

### التصويب في الاستئناف والصفة فيه

١٩ - متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للنقض فيه ليس مرفوعا من التهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى فينبغي على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لزمه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ٧٦١ ١٠٧١)

٢٠ - يتعين على المحكمة - وقد اعتبرت أن من أرتكب الطعن ليس هو المحكوم عليه غاييا الذي طرأ في الحكم النهائي الابتدائي واستأنفه ومن ثم أمام الهيئة الاستئنافية - بل هو شخص مجهول تسمى باسمه ، أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المارضة منه لرفعه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠١ ١٨١)

## الفصل الثالث

### حالات الاستئناف

٢١ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الشكلا في تطبيق نصوص القانون بسماء الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاثة المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما يراه التهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم اثاره نص القانون الذي حكم بسوجه فان الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز استئنافه يكون قد أخطأ في القانون ما يتعين منه نقضه .

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ٧٦١ ١٠٦١)

على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(الفرن رقم ١٦٦٣ لسنة ٢٥ - جلد ٢/٤٢١٩٥٧ ص ٢٨٥)

٣١ - للمادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا تعجز للمدعي بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية اذا كانت التوضيحات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا .

(الفرن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ - جلد ١/١٦١٩٥٧ ص ٧٠٦)

٣٢ - يثبت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية الحالات التي يجوز فيها للمتهم والنيابة العامة رفع الاستئناف ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من المتهم أو النيابة الا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ لاجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الاجراءات أو الحكم . وبين من نص المادة ساقلة الذكر والمادتين ٤٠٣ ، ٤٠٤ أن قانون الاجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذي يلحق الاجراءات أو يلحق الحكم ، ونص للمتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوية بالبطلان دون للمدعي بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف رفع من المدعي بالحق المدني عن توضيح يقل عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانونا ولا يثير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حيزان المدعي بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم ايداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان اذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمجديه حق استئناف الحكم ابتداءه

(الفرن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٧ - جلد ١/١٩٥٧ ص ٨٠٦)

(الفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ - جلد ١/١٩٥٧ ص ٢١٩)

٣٣ - يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بشرط تعدي نصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع عن الحكم الصادر بتبريمه خمسمائة قرش وبالزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التوضيح المؤقت يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الفرن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ - جلد ١٠/١٩٥٨ ص ١٥٧)

٣٦ - متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن ابداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم اعطافا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالضرور التي أعلن بها المتهم فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبييد المسندة للمتهم بحبس شهر أو وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزا اعصا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بـأ طلبه النيابة .

(الفرن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ - جلد ١/١٩٥٧ ص ٧٠٦)

(الفرن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٦ - جلد ١/١٩٥٧ ص ٧٠٦)

(الفرن رقم ١٧٩ لسنة ٢٦ - جلد ١/١٩٥٧ ص ٧٠٦)

٣٧ - متى كان نص القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضي فضلا عن الحبس أو الرقابة بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوبا وحكم براءة المتهم فإن استئناف النيابة جائز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ - جلد ٢/١٩٥٧ ص ٨٠٦)

٣٨ - اذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يمل لها التمهين ولم يحضرها فاته لا يستدعي هذا الطلب عليها - فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهمين في حدود مادة الاتهام المطلوبة ، فانها تكون قد أجابت النيابة الى طلباتها وبالتالي يكون استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ١٣١٩ لسنة ٢٨ - جلد ٢/١٩٥٧ ص ١٠٦)

#### الفرع الثاني - استئناف الدعوى للعقوبة

٣٩ - تقدر قيمة الدعوى ، اذا تعدد المدعون أو للمدعي عليهم ، بقيمة المدعي به إتهامه بشرط أن تصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد فإذا طلب المدعي عليهم في جريمة ضرب مبلغ ٥٩ جنينا تعرضا عن هذا العمل الضار فاته يجوز استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى التوضيح هذه .

(الفرن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ - جلد ١/١٩٥٧ ص ٥٧)

٣٠ - لا يجوز للممثل عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضد في الدعوى المدنية المطالبة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التوضيح المطالب به لا يزيد

اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً

(الفرن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧/١٧ ص ١٩٥٨/١٠ ص ١٦١)

٣٨ - ان عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يشترط فيما يشترط لقبول المعارضة في الحكم الضروري الاحتيازي أن يكون استئنافه غير جائز لم يفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي قابلة للاستئناف بطبيعتها

(الفرن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢/٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ١٢٤)

٣٩ - يشترط لجواز الدفع بظلال الحكم أن يكون لمبدئه حق استئناف الحكم ابتداءً

(الفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢/١٦ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٢٠٤)

### الفصل الخامس

نظر الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية

#### الفرع الأول - تقرير التخصيص

٤٠ - اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حدثت لتعريضها للمحكمة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها

(الفرن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢/٢١ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٢١٧)

٤١ - متى بان من مضمون الجلسة والحكم أن تقرير التخصيص قد قام بتلاوة أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد لفظ به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم اثبات عكس ذلك الا بإنتاج اجراءات الظن بالتزوير

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٥/١٠ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٧٠١)

٤٢ - ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية بتقرير التخصيص واجب اذا اتصلت للمحكمة بموضوع الدعوى . أما اذا كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتب في قرار التخصيص بالتقدير الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف

(الفرن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٢/١١ ص ١٩٥٦/١١ ص ١١٩١)

٣٤ - لا يكون للمدعي بالحقوق المدنية صفة في الظن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطالبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي حالياً والظن العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية - فاذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطالبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فلا صفة للمدعي بالحقوق المدنية فيما يثيره في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية

(الفرن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٨٢٤)

#### الفرع الثالث - ما لا يجوز استئنافه

٣٥ - مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنائيات ، فاذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اهانة وقت عليها فان الحكم يكون صحيحاً لم يذخ القانون في شيء

(الفرن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ٥/١٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٤٩٦)

٣٦ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة

(الفرن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ٤/١٠ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٥٤٨)  
(والفرن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ نفس الجلسة)

#### الفرع الرابع - أثر جواز الاستئناف على لوجه الظن الأخرى

٣٧ - أوجبت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة الى من يحضر إحدى الجلسات ثم يختلف عن حضور باقي الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . واذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم يختلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضورياً اعتبارياً بمعاقبته بالحس سنة مع التخل هو من الأحكام التي يجوز له استئنافها فان الحكم الاستئنافي



٤٨ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بالنقض الحكم المتألف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للضرورة أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفاعه في الدعوى أصلاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم يكون قد بني على مخالفة إجراء مهم من إجراءات المحاكمة مما يتطلبه .

(الجنرل رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٢٦ ١٩٥٧ ص ٨٨ ١٨٣)

٤٩ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل قص آخر في إجراءات التحقيق عملاً بنص المادة ٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المدعى عليه دون أن تسع شهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلاً لاختلاله بحق المتهم في الدفاع .

(الجنرل رقم ٥١٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٧ ١٩٥٧ ص ٨٨ ٧٥٤)

٥٠ - أوجبته الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الضموري الاعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضراً ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقاً في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تترتب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسع من جانبها شهوداً مكثفة بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(الجنرل رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٠/٢٠ ١٩٥٨ ص ٩ ٥٥٦)

٥١ - لتقاضى الموضوع في المواد الجنائية العربية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يستند على أي دليل منها يستخلص منه ما هو مؤيد إليه ناذاً كانت أقوال الشهود الذين استند إليهم الحكم الاستئنافي مطروحة على سبيل البحث وقد اتبعت للخصوم الإطلاع عليها ومناعتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالشقوق المدنية إلى المحكمة الاستئنافية استماع هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فإنه لا يصح له أن ينزع على المحكمة أنها استندت في حكمها إلى أقوال وودت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد - بعد لحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها

٤٣ - خلو تقرير التلخيص من الإشارة إلى واقعة من وقائع الدعوى لا يترتب عليه أي بطلان ، وعلى المتهم إذا رأى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة أن يرضحها في دفاعه الذي يقدم به إليها .

(الجنرل رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٤ ١٩٥٩ ص ٧٧ ٤٢٤)

٤٤ - ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة فلا يترتب على مخالفة البطلان - فإذا كان النائب من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يتعرض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارح قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فإنه لا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الجنرل رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٥/١/١٩٦٠ ص ١١٠ ١٠٦)

#### الفرع الثاني - العصور وسماع الشهود

٤٥ - إن حق المتهم في الدفاع يطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف بسقط أصلاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات إذا لم يتعرض عليه بجلسة المعارضة .

(الجنرل رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٤ ١٩٥٦ ص ٧٧ ٥٧٠)

٤٦ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أي تحقيق فيها لا مآزى هي لزوماً لتحقيقه أو ما تستكمل به النقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان النائب من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شغوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الأثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينزع على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعو إلى ذلك .

(الجنرل رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٥ ١٩٥٦ ص ٧٧ ٦٧٧)

٤٧ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوماً لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فإن المحكمة إذ لم تجب المتهم إلى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شغوية المرافعة ولم يطلب إليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(الجنرل رقم ٧٠٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٦ ١٩٥٦ ص ٧٧ ٩٢٢)

٥٦ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانته للمتهم الى ما ورد بمضمر ضبط الواقعة و تقرير المأيرة و اقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السج » كما ورد خطأ بورقة التسكين بالضرور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنه ، فانه يكون على علم بحقيقة أنهئة المسندة اليه ويكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

(الجلس رقم ٢٠٢٩ لـ ٢٧٧ جـ ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٦٧)

٥٧ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يمتداه الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة والمتهم .

(الجلس رقم ١٩٩٩ لـ ٢٨٨ جـ ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠ ص ١٠٤)

٥٨ - ما أوردته الحكم من أن النيابة طلبت مقابلة الطاعن بمواد الاتهام هو تريد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف كالمقصورا على الدعوى المدنية وحدها .

(الجلس رقم ١٢٤٩ لـ ٣٠ جـ ١٩٦٠/١١/١٦ ص ١١ ص ١٠٤)

٥٩ - اذا كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم التأيي الاستئنافي لأسبابه أنه تغطي الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة - وهو الحكم الذي انصب عليه الاستئناف أصلا ، فإن محكمة النقض لا تستطيع ازاء هذا الخطأ والاضطراب البادي في الحكم أن تراقب صحة التطبيق القانوني مما يتعين منه قض الحكم وإحالة القضية الى محكمة ثاني درجة لتبدي رأيا كما شاب الحكم المعارض فيه من خطأ جارهما هي فيه .

(الجلس رقم ٦٦٨ لـ ٣٠ جـ ١٩٦٠/١١/١٥ ص ١١ ص ٧٩٢)

٦٥ - الواجب أن تنقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف فإذا أغفلته ولم تلتفت اليه كان حكمها معيبا .

(الجلس رقم ٦٦٨ لـ ٣٠ جـ ١٩٦٠/١١/١٥ ص ١١ ص ٧٩٢)

٦١ - استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتباره كان لم تكن يشل كذلك الحكم النيابي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - نظرا الى أن كلا الحكمين متداخلان ومنعجان أحدهما في الآخر - ما

ابتداءيا ما دامت قد حقت شغوة الرافعة أمام محكمة الدرجة الاولى بسماح شهود الاثبات في الدعوى .

(الجلس رقم ٩٤٢ لـ ٢٨٨ جـ ١٩٥٨/١٠/١٦ ص ٩ ص ٧٥٤)

## الفصل السادس

### آثار الاستئناف

#### الفرع الاول - نطاق الاستئناف

٥٢ - لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأي قيد الا اذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة ، وهذا الاستئناف لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتصل بها اتصالا يغلوها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه في الجلسة من الطلبات .

(الجلس رقم ١٣٩٠ لـ ٢٥ جـ ١٩٥٩/٢/١٦ ص ٧ ص ١٩٧)

٥٣ - متى كان المتهم حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعميل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديده الى تصديقاته يكون على علم جذا التعميل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعميل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

(الجلس رقم ٤٢٠ لـ ٢٧ جـ ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨ ص ٥٨٦)

٥٤ - ان الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة ، لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

(الجلس رقم ١٧٥٢ لـ ٢٧ جـ ١٩٥٨/٢/١٦ ص ٩ ص ١٢٥)

٥٥ - يرتب على رفض الاستئناف من النيابة العمومية أن تصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالا يغلوها النظر فيه من جميع نواحيها ، وهي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها والتي مسح اتصالها بها وذلك بجميع كيونها وأوصافها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح غير مقيدة في ذلك بطلبات النيابة .

(الجلس رقم ١٨٤٢ لـ ٢٧ جـ ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ ص ١٨٠)

٦٥ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاستثناء التي لقت بالتهمة إلى تاريخ بدئها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا إساءة إلى مركز التهم القانوني ولا يمس حقوق التهم المكتسبة بنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يبد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة. (القرار رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ٢٠٨)

٦٦ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما يحصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة ملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبى بذلك وأثناء عودته إلى مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فوق عربة يتودها المتهم الأول ويركب على العربة ويسوز الشجرة المتهم الثاني « وهو جابوش بالبلدية » ، فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة ملوكة لمصلحة البلديات تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استوفت من النجاة العامة ضد المتهمين فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(القرار رقم ٣٢١ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٩٩ س ٥٥٢)

٦٧ - لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مغالاة للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(القرار رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٩/٣/٢ ص ١٠ س ٢٧٩)

٦٨ - استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يبعد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الصادر المؤتم قانونا - على محكمة الدرجة الثانية التي تتكامل مع الواقع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أمثالا جديدة غير مفيدة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(القرار رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ س ٤٧٧)

#### الفرع الثالث - تقييد المحكمة الاستئنافية بالواقعة وتقرير الاستئناف

٦٩ - تصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف - فهي تتقيد بما جاء به والوقائع التي طرحها على المحكمة الجزئية - فإذا دانت المحكمة الاستئنافية

ما يلزم عنه أن استئناف التهم للحكم الصادر في معارضة باعتبارها كان لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع يرتمه للفصل فيه . ومقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية - في فقرتها الثالثة - أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جناية ، فإنها بذلك سأت مركز رافع الاستئناف ، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم . ولما كانت المحكمة قد قصرت بحثها على الاختصاص دون أن تعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها - حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

(القرار رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٠ ق بلة ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ١١٨ س ٨٤١)

(القرار رقم ١٩٩٢ لسنة ٢٣ ق بلة ١٩٥٣/١٢/٢١ ص ١١٨ س ٨٤١)

(القرار رقم ٧ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٥/٣/١٤ ص ١١٨ س ٨٤١)

(القرار رقم ١٥١ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٥/٥/٢ ص ١١٨ س ٨٤١)

#### الفرع الثاني - سلطة المحكمة الاستئنافية

٦٢ - تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام التهم قد علم بهذا التعديل وتوافر أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية أنسا هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

(القرار رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٧٧ س ٣٤٠)

٦٣ - المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية إنما تطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بد أن يكون قد صدر حكم انتهائى بعدم اختصاص محكمة الجنيح بنظرها .

(القرار رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧٧ س ٤٠٥)

٦٤ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد وقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ - فمن سخطا بل من واجبا وقد قبل الموضوع يرتمه إليها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتقتل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها .

(القرار رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨٨ س ١٤٠)

كان المستند مما أثبت الحكم أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت لمحكمة أول درجة ، وقد تناولتها المحكمةان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثاني درجة أن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بصيغ ما تحمله من الكيفي والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ، فإن حكمها بالنقض تصحيح الأعمال المخالفة استناداً إلى أن الواقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مخطئة في تطبيق القانون .

(الجن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢٦/١٩٥٩ ص ٥٧٩)

٧٣ - استئناف الحكم الابتدائي - المرفوع من المتهم وحده - يبعد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة بالحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح ، دون أن توجه إلى المتهم أمثالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقررة عليه بها .

(الجن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢٦/١٩٥٩ ص ٧١١)

٧٤ - لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي - وهو في معرض تمحيصه للواقعة المطروحة - قد استبعد عنها جريمة التبديد حين رأى أن تهمة النصب أكثر انطباقاً عليها ، ذلك أن قضاءه في الأمر لا يبدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة وإطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المقضي به نظراً إلى استئنافه من جانب المتهم ، ولا يبرم المحكمة الاستئنافية حقها في أن ترد الواقعة - بعد تمحيصها - إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الجن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢٦/١٩٥٩ ص ٧١١)

#### الفصل الرابع - التمسيد

٧٥ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للمحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقاً لما تقتضيه المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يمتد إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون

المتهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها - فإن هذا منها قضاء فيما لم اتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من الحقائق ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يمد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول التهم له ، فحشاؤها على تلك الصورة باطل .

(الجن ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/١٣/١٩٥٩ ص ١٠٥)

٧٥ - يستمع على محكمة الاستئناف منها بأن أن فصل التهمة المنددة إلى التهم وقيمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه - فإذا كان الفعل الذي نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى عدم تقديمه إقراراً قبل شروعه في صناعة المخان ، وكانت مسألة وجود المخان في محل مفوك لتهم التهم ، إنما وردت في الحكم يائلاً للباحث على التفتيش ، ولم تزل النيابة أن التهم قام بصناعة المخان فعلاً ، ولم ترفع عنها الدعوى فلا تجوز - والواقعة منفصلة ومستقلة بمضمونها عن بعض - أن يوجه إلى المتهم أمام محكمة ثاني درجة أية تهمة على أساسها .

(الجن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٢/١٩٥٩ ص ١٢٣)

٧٦ - الأصل أن الاستئناف - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يبعد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتعدلها وكل ما عليها هو ألا توجه أمثالا جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده - فإذا كانت محكمة أول درجة قد قررت بشئاً في تناول ما وقع من التهم من خطأ على قيادة السيارة بسرعة وعدم احتياظه ومراعاته الواثبات، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت إلى ذلك عنصراً آخر كان مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى وهو قيادته السيارة وهي غير مستوفاة شروط الأمن والملافة فانحاز لا تكون قد خالفت القانون .

(الجن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢٠/١٩٥٩ ص ٤٥١)

(الجن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢٦/١٩٥٩ ص ٧١١)

٧٧ - مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وإنما هما قرنان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني - فإذا

الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز استئنافها قانوناً وكان للمحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فإنه يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول موارسته فإذا كانت قد أخطأت وحكمت بقبولها شكلاً فإن هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقاً لأنه صدر بالمخالفة لما يقضى به القانون فإن كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الضروري الاعتباري أيضاً وكانت المحكمة قد فصلت فضلاً في موارسته واستغفلت ولايتها فإن القول بتبوت درجة من درجات التقاضي عليه والنسب على الحكم الاستئنافي يرفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المارضة لا يكون له محل .

(الجن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/١٩ ص ٩ ص ١٢٧)

٨٥ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطالان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن تمتد إلى الحكم الذي تصدره هي لما ينطوي عليه هذا من افتئات على حيية الأحكام .

(الجن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/٣/٢٣ ص ١٠ ص ٢٣٧)

٨١ - تستند محكمة أول درجة ولايتها في الدعوى بالحكم في موضوع المارضة بالتأييد ، فإذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم فطلبا - وفقاً للمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى - أن تقوم هي بتصحيح البطالان والحكم في الدعوى .

(الجن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ ص ٢٧٥)

٨٢ - الحكم يسقط الدعوى الجنائية بسبب المدة هو في الواقع حقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن منتهى برامة التهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتدخل عن نظر الموضوع وتزد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استغفلت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(الجن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/٣/٢٠ ص ١٠ ص ٢٧٧)

٨٣ - الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطالان وتحكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى دلخلة تحت ولاية المحكمة ورفضت إليها على وجه

طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفضت أمامها على وجه صحيح .

(الجن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٩/٤/١٠ ص ٧ ص ٥٣٨)

٧٦ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطالان وتحكم في الدعوى .

(الجن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٩/١٠/٢٢ ص ١٠ ص ١٠٤٩)

(والجن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ١٠ ص ١٠٤٩)

(والجن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ١٠ ص ١٠٤٩)

(والجن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ١٠ ص ١٠٤٩)

٧٧ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لتظر موارضة التهم وأسست فضاءها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسع دفاع التهم فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يتعين رفض الحكم .

(الجن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١١/٢٤ ص ٧ ص ١١٤٤)

٧٨ - أوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية في المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان مادي في الإجراءات أو في الحكم المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يجز لها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو يرفض الدفع الفرعي وينظر الدعوى .

(الجن رقم ٣٠٢٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٣٦٧)

٧٩ - لا تعيل المارضة في الحكم الضروري الاعتباري إلا إذا أثبت المحكوم عليه غير منته من الضرور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز أصلاً لنس الفقرة الثانية من المادة ٣٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن الحكم الضروري الاعتباري

اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ومن ثم فإذا سلم المتهم نفسه قبل الجلسة إلى قوة الحرس ، فانه يعتبر أنه قد قدم نفسه إلى هيئة مختصة وقام بالالتزام الواجب عليه طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الحزن رقم ١٥١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٢ ص ٨٨ ص ١٩٣)

٨٧ - المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : « يسقط الاستئناف الرفوع من المتهم المحكوم عليه بقوة مقيدة للحرية وأجبة النفاذ إذا لم يقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بمقدم المتهم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأقادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإبداء المتهم السجن طبقاً للمادة ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المختصة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المتهم إذا مثل أمام المحكمة الاستئنافية للتصديق في موضوع استئنافه من حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم الذي قضى بسقوط استئناف المتهم رغم هدمه في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه - مضطراً في القانون وتبين لذلك نقضه .

(الحزن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧ ص ١٣٩)

## الفصل الثامن

### الحكم في الاستئناف

#### الفرع الأول - في شكل الاستئناف

٨٨ - تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر في موضوعه .

(الحزن رقم ١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٧ ص ٧ ص ٤٥٧)

(الحزن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٤)

٨٩ - أن قد حرر الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً يسهم قبول الاستئناف شكلاً - فإذا كان جديلاً

صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفضاً قانونياً ، وعلى خلاف ما تقتضيه المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون مندوباً قانونياً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات مملوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تصرح بحكمها على القضاء ببيان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونهما ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الحزن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠٠ ص ٤٥١)

## الفصل التاسع

### سقوط الاستئناف

٨٤ - متى هدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة .

(الحزن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٦ ص ٧ ص ٦٩٢)

٨٥ - يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ماتر نظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً فإذا كان غير واجب فانه يتعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من التياقك وهي تعادل الكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ - لا زالت باقية بالخزائن إلى الآن على ذمة المتهم ولم تدفع التغطية العامة أن اخلايا بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن لها حقاً عليها ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الحزن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ ص ٨٨ ص ٧١٤)

٨٦ - بين من مظاهر نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلاً في تنفيذ الحكم وحرر أمر التنفيذ تمهيداً لإبداءه السجن طبقاً للمادة ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون قد هدم للتنفيذ أي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المختصة على التنفيذ قبل الجلسة دون

التي حلدها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فاعلم لا تكون قد أغلقت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح مفعيا من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المتصوص عليه فيه ولا تبدل المسؤولية الجنائية الا بعد انقضائها في حالة عدم التورود أو عدم دفع البذل التقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رقت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الحل رقم ٢٦١ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٠/١٩٥٧ ص ٨١٤)  
(والسنان رقم ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢٧ ق نفس الجلة)

٩٤ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يمد حكما منها للخصومة أو مانا من السير في الدعوى ، فالظن فيه بطريق التقضي لا يكون جائزا .

(الحل رقم ١٦٧١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/١٩٥٩ ص ١٠٨٠)

#### اتفرع الثالث - في تشديد العقوبة

٩٥ - أن إجماع آراء القضاء على الحكم - المتصوص على ضرورة توفره في الفترة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للظن بطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالإلا وجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صفوره بإجماع آراء القضاة .

(الحل رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٥٢٦)

٩٦ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم التايي الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، وصحيح الحكم بأمثال فيما قضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(الحل رقم ٢٦١ لسنة ٢٦ ق جلة ٤/١٩٥٦ ص ٥٧٠)

٩٧ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكم المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم

النيابة مؤشرا بحصول الاستئناف فلن ذلك يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

(الحل رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٩/١٢/١٩٥٨ ص ١٠٦٠)

٩٨ - إذا طاعت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن الملقى المدني ووجدت فيها بحث فناء عن الاطلاع على الجدول - ما دامت قد برزت من الظن - فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قبول الاستئناف .

(الحل رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٩/١٢/١٩٥٨ ص ١٠٦٠)

٩٩ - المبدأ المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى - فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت إلى دفاع المتهم وناقشته ، ثم أجلت الدعوى لسبب التهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمينا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز المبدأ القانوني .

(الحل رقم ١٣٩٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٥/١/١٩٦٠ ص ١٠٠)

#### الفرع الثاني - في موضوع الاستئناف

٩٢ - الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعوى وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى ما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافيا - إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعوى عند بدء اتصال القضاء الجنائي بها .

(الحل رقم ١٥٠٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٥)

٩٣ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة علم بتوريد نصيب الحكومة من محصول التصح استنادا إلى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التورود أو دفع البذل التقدي لتساية ٣٩ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة

١٠٠ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية أن هي وأنت كتابة الأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف من أن تتخفها أسباباً لحكمها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها .

(الجن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٤٢٦)

١٠١ - إذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الاصابات هي التي أدت إلى وفاة الجاني عليه وكان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فإنه يكون قاصراً قصوراً يبيحه .

(الجن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٩)

١٠٢ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذي كان محكوماً ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف في تلك القضية التي استلمت منها الدليل الوحيد الذي عولت عليه ، ولم تبين كذلك ما حية الصلة بين التفتيشين ولا كيف تناول الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت التفتيشين معاً كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فإن الحكم يكون قاصراً .

(الجن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ ص ٨ ص ٨٥٦)

١٠٣ - متى كان الحكم الاستئنافي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي - الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقبها - ولم يشتر أسباباً لقضائه ، فإنه يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .

(الجن رقم ١٥٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٨ ص ١٠٠٧)

١٠٤ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بصدور حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت فإن انتهى على الحكم بأنه لم يشر إلى المواد التي طبقتها يكون على غير أساس .

(الجن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٨ ص ٩ ص ٥٦٢)

الصادر بالبرائة إلا بإجماع آراء القضاة - يسرى أيضاً على استئناف الدعوى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناءً على براءة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفها .

(الجن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٦٤٦)

٩٨ - يستبين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في قهرها الثانية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتستيق بين مشروع قانون الإجراءات الجنائية والمراقعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البرائة إنما هو مقصور على حالات الخلاف فيها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كاملة في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون إشاراً من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه الصمت من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، وأن المذكرة الإيضاحية قد أوضحت في بيانها لملة التشريع من أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحي بأن اشتراط إجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

(الجن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ٢٠١)

#### الفروع الرابع - في تسبب الأحكام من المحكمة الاستئنافية

٩٩ - إذا كان الحكم الاستئنافي إذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وأنتا لقضائه أسباباً جديدة كاملة وصدر متوجهاً باسم الأمة مصححاً بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما قضى به المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن انتهى على الحكم الاستئنافي بالبطلان لا يكون له محل .

(الجن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٢٠٢)



١٠٥ - إذا كان الحكم خالياً عليه من ذكر الوالد التي  
ملتحقها الأمومة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب  
واللأسباب الأخرى التي أوردها، وكان الحكم الابتدائي  
قد سجل في حله أنه يُلحق به الوالد التي ملتحقها  
التي لا يصح قفقه إذ أن أخذه لأسباب الحكم الابتدائي  
فيه ما يفسد ببناء المواد التي عوقب للمهم بها .  
الغدير رقم ٩١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ (٧٠٦)

١٠٦ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى  
إطلاقاً ، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف  
أخذاً بالأسباب ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة  
من محكمة ثانية .  
الغدير رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٩ (١٧٥)

## رقم القامه

- ٦ - صحة الإجراءات التي يتخذها الوكيل في سبيل الكشف عن الجرائم عند عدم تدخل رجاله تلقيا بطريق  
النفس أو التلصاع أو التعريض على ارتكابها. ... ..
- ٧ - جواز صدور أمر النيابة بقتيوس مسكن المتهم بعد إطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كتابته لأصداره
- ٨ - واجبات مأمور القبط القضائي . التحري عن الجريمة بقصد إكتشافها . حالا بعد تحريضا على ارتكاب  
الجريمة . التفتي واتصال الصقة بشرط بقاء إرادة الخلفاء حرية غير معلومة. ... ..
- ٩ - لرجل الشرطة في سبيل البحث عن مجرم قار بتكليف من الجهة المختصة أن يستوقف السيارات التي يشبه في  
أن يكون المجرم موجودا بها لقتيوس عليه. ... ..
- ١٠ - تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة في غير إند من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجريمة جاز  
عند علوها مع تفتي صاحبها. ... ..
- ١١ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها ليجوز دون قيام مأموري القبط القضائي بجميع الاستدلالات
- ١٢ - قيام المأمور بإجراءات الاستدلال عند تلبس مأمور القبط القضائي عن مقر عمله القيام بعمل آخر. يمكن  
أن يكون تكليف المأمور بذلك تكميلا عاما. ... ..
- ١٣ - إجراءات البحث عن مرتكب الجرائم وضع الاستدلالات بما ليس فيه مساس بحرية الشخص أو مسكه .  
صحة الاستدباب لهذه الإجراءات تكليف في الدعوى. ... ..
- ١٤ - تفتيش مالا يأخذ حكم المسكن . أمر لانحره القانون والاستدلال به جاز. ... ..
- ١٥ - تفتيش جندي الجيش عند التلبس عليه خاتمة السلطات العسكرية هو إجراء تحفظي يسوغ القيام به من أي فرد  
من أفراد السلطة العامة المنفلة لأمر القبض للتحوط من إستعمال الشخص ماعدا يكون معه من أشياء في  
إلقاء نفسه أو غيره أو من يتواجدون معه في محبسه. ... ..
- ١٦ - البحث عن متهارب من تنفيذ حكم يقتضي تعقبه لتنفيذ العقوبة عليه ولو تجاوز رجل القبط القضائي في  
سبيل ذلك حدود اختصاصه الإقليمي. ... ..

## الفصل الثاني - صحة الاستدلالات وتقرير العمل منها

- ١٧ - بطلان محضر جمع الاستدلالات حرو بعد أن تولت النيابة التحقيق. شرط اتصافه بالحدوى من التمسك به ؟ ... ..
- ١٨ - لا يترتب البطلان على عدم إثبات مأمور القبط القضائي كل ما يغيره في الدعوى من استدلالات . م ٢٤ أ.ج.  
ما نص عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التكميل والتوجيه. ... ..
- ١٩ - لاجل ان على مخالفة إجراءات تعزيز المقبوضات المتعلقة بالجريمة للتصوص عليها في المادة ٥٥ وما بعدها  
من قانون الإجراءات. ... ..
- ٢٠ - عدم اشتراط القانون تحرير محضر تحريات رجل الضبطية القضائية. ... ..
- ٢١ - جواز تبجيل شخصية المرشد وعدم الاتصاف عنها من مأمور القبط القضائي. ... ..

رقم القاعة

- ٢١ - تقديم جديّة التعميمات وإتصالها بشخص التهم أو اقتصرارها على موكله ومبلغ كتابتها لأصدار الإذن بالتفتيش موكله لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم تنفيذ النيابة بما ورد في طلب الإذن بالتفتيش لا يبطئ الأمر به .
- ٢٢ - جواز الاستناد إلى ما تضمنته محضر تحريات الشرطة المطروح بالخلاصة لتعزيز ماساتفه المحكمة من أدلة .
- ٢٣ - جواز صدور الأمر بالتفتيش من النيابة أتملة بعد إعلامها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنته لأصدار الإذن .
- ٢٤ - راجع : مأمور الضبط القضائي ( القاعة رقم ٥٧ )

### الفصل الثالث - طبيعة إجراءات الاستدلال

- ٢٥ - إشراف النيابة العامة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها بدون انتداب منها ، لا أثر له في طبيعة هذه المحاضر كحاضر جمع استدالات ...
- ٢٦ - شرط قطع إجراءات جمع الاستدلالات لمدة سقوط الدعوى المسموعة .
- ٢٧ - أمر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور لانتداب منها لإجرائه . خصائصه .
- ٢٨ - هو إجراء إداري لا يترتب به النيابة .
- ٢٩ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البرليس لا يبعد إنتداباً منها لأحد رجال الضبط القضائي ويكون محضره في هذه الحالة محضر جمع الاستدلالات لا محضر تحقيق . عدم تنفيذ النيابة بأمر الحفظ الذي تصدره يبعد تنفيذ مأمور الضبط القضائي ما دأرت به .

مطلقة على الأحوال التي تجبز القبض قافواً على التهم .  
( الفن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٨ قسبة ١٩٥٨/١/٢ ص ٩ ص ٦٦٦ )

القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### إجراءات جمع الاستدلالات

٢ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر التهم حين رآه بحرية القطار يسير في ممرها ويصتاك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالباً إليه النزول من القطار فلما رفض جذبته إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في التهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد التهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما ينس منه رجاء أن يأخذ ما معه ويضلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحصله أفضى إليه أنه مخبر قاتله لكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش التهم فشر منه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الرب والشكوك

١ - أن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تازم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والمقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنس من مجال التسميم الذي تدل عليه عبارته إلى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة

٥ - دخول المنازل - وإن كان معطورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من المأكل ، وحالتى الفرق والعريق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل النص للمادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شاهجا من الأحوال التى يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(المن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٢١/١٩٥٩/١٠١٩١٠)

٦ - من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به رجاله في هذا السبيل يعد صحيحا طالما أنهم لم يتدخلوا في خلق الجريمة بطريق الفتن والفتنة أو التعريض على مقارقتها ، فلا يصح أن يعصب على البوليس ما اتفذه من إجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه إلى المبلغ تحت مراقبة البوليس وملاحقته ووضع خطة الضبط .

(المن رقم ٥٦١ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢٧/١٩٥٩/١٠١٩١٠)

٧ - لا يشترط لتفتيش مسكن للمتهم اصلا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق متتوح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز لتبابة أن تصدر أمرها بالتفتيش لمداخلها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لإصدار الأمر الذى يد تحتها للتحقيق .

(المن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/١٨/١٩٥٩/١٠١٩١٠)

(والمن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق جلة ٣٠/١٢/١٩٦٠/١٠١٩١٠)

٨ - يجب على مأمورى الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التى تزعم للتحقيق والدعوى ، فيدخل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهم فيها ، ولا تريب عليهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو اتفخوا في سبيل ذلك التفتيش واتحال الصفات حتى يأتى الجاني لهم ويأمن جانبهم وليستكنوا من أداء واجبهم ، ما دام أن إرادة الجاني تبقى حرة غير معدومة - فإذا كان الثابت من الحكم أن الطالع قد أوما للضابط من بادى الأمر بما كان ينبغي عليه من التقدم إليه مباشرة دون تدخل للمتهم الآخر - الذى أوصله وأرشده إليه - لتذليل ما يترتب مرور السيارة من عقبات ، الأمر الذى فسره المحكمة بحق بأنه إيلاء من الطالع باستمداه للتغاضي عن المخالفة الجرمية لقاء ما يذلل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ

التي ساورت رجل البوليس وحطته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بطل القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تبليس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التى يبيها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض ابايئل لما انه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المصادرة معه نتيجة للتفتيش الذى قام به وكيل التبابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذى وضع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما يبنى على الباطل فهو باطل .

(المن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٢١/١٩٥٩/١٠١٩١٠)

٣ - من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائي وعلى مرسومهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جمع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائم الجنائية التى تبلغ اليهم أو التى يملنون بها أية كيفية كانت ، وأن يتفخوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائم ، وميام التبابة العامة بجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قصد هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذى يباشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المباشرة الواجب على أولئك المأمورين تحريها بما وصل إليه بهم ترسل إلى التبابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق التبابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، والمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المباشرة ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(المن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/١٥/١٩٥٩/١٠١٩١٠)

(والمن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/١٢/١٩٦٠/١٠١٩١٠)

٤ - تقول المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في الجتمع المتلبس بما الذى يجوز الحكم فيها بالحبس - وفق الجنابات من باب أولى - أن يضفروا المتهم ويسلبوه إلى أقرب مأمر من مأمورى الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم في حالة التبليس كي يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التبليس التى شاهدها لا أن يكون قد سعى إلى خلق الحالة المذكورة ، والقول بشير ذلك يمرض أداة الدعوى للضياع وهو ما يتجاف ومراء التبارع .

(المن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٢٢/١٩٥٩/١٠١٩١٠)

بقوله أن تكليف المساعد يجمع الاستدلالات مشروط  
بالأ يكون التكليف عاما ومقدما ، فإن القرار يكون مغفلا  
في القانون متيناً ههنا .

(ههنا رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩ جلة ١٤/١٠/١٩٦٠ ص ٥٧٩)

١٣ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء  
البحث عن مرتكبي الجرائم وجميع الاستدلالات الموصلة  
الى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرمة الأفراد  
أو لحرمة المسكن لجاءه غير محظور ويصح الاستشهاد به  
كدليل في الدعوى .

(ههنا رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١٦٨٣)

١٤ - التفتيش الذي اجراه الضابطان بشوكة المتهم -  
وهي ما لا ينطبق عليها حكم المسكن حسبما أورده الحكم  
من اعتبارات ساقطة - أمر لا يعرمة القانون والاستدلالات  
به جائز .

(ههنا رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١٦٨٣)

١٥ - اذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش  
قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحر الوارد  
بالمساكين الرابعة والمشاركة من قانون الأحكام العسكرية  
فإن التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله الى  
المكان الذي يمد للتحفظ عليه هو أمر يسيفه القانون ،  
لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عدم  
القانون من اجراءات الاستدلال التي تجوز لمأموري الضبط  
القضائي بالمضي الشار اليه في المادة ٤٦ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، الا أن سند اباحت كائناً في اجراءه  
تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر  
القبض القيام به دفما لما قد يحتل من أن يلحق المتهم  
أذى يشخصه من شيء يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا  
الأذى بغيره ممن يشارون القبض عليه ، أو يوجدون معه  
في مصبه اذا أودع فيه .

(ههنا رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ جلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١٩٩٩)

١٦ - ما يشهه المتهم من تجاوز المثير حدود اختصاصه  
الاقليمي مردود بأن الحال لا يست بصلة الى اجراء القبض  
على مرتكبي الجريمة - وهو لجاءه من اجراءات التحقيق -  
وانما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون  
تقبة تنفيذ التقوية للمحكوم بما عليه .

(ههنا رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ جلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ٢١٥٥)

الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه ، وأن ذلك كله  
حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان  
الزلاته الى مقارعة الجريمة وليد ارادة تامة ، فيكون صحيحا  
ما خلص اليه الحكم من أن تعرضا على اوكتاب الجريمة  
لم يقع من جانب رجلى الضبط القضائي .

(ههنا رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ جلة ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ٩٧٠)

٩ - اذا كان بين ما أورده الحكم أن رجال مكتب  
المخدرات كانوا يشارون عملا من صميم اختصاصهم -  
هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار  
بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم من يملكه ، فإن  
لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي  
يشبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - دفما  
فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حجرة السيارة  
للإشتان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مستثا  
فيها ، فإن جريمة احرار المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون  
من حق الضابط أن يقتض الضحية وأن يقبض على كل متهم  
يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(ههنا رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ جلة ١٤/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٢٤)

١٥ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة  
بغير إذن من سلطة التحقيق وفي غير أحوال التفتيش الا اذا  
كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخفي صاحبها عناء  
(ههنا رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ جلة ٤/١٠/١٩٦٠ ص ٣٠٨)

١١ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى  
تقوم مأموري الضبط القضائي عن القيام الى جانبها  
في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم اداءها  
بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية -  
وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة  
لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى  
وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستد في حكمها الى  
ما ورد في هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق  
الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالمعلة .

(ههنا رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ٥٢١)

١٢ - قد يقتضى المسمى من مأمور الضبط القضائي  
اذا ما تتيب عن مقرر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا  
عاما لمساعدته بانخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال في غيابه ،  
وذلك حرصا على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة  
عليها - فاذا ذهب القرار الى أن محضر التحري الذي حرره  
« البولوكامين » بناء على مقتضيات المسمى - ليس ووقه

الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - فتس  
كانت المحكمة قد اقتصت بعملية الاستدلالات التي بني  
عليها أمر التفتيش وكمايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة  
على تصرفها في هذا الشأن فلا مقب عليها في ذلك لتعلقه  
بالموضوع لا بالقانون .

(الجن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق جلة ١٣/١/١٩٦٠ ص ٤٨٨)

٣٣ - للمحكمة أن تتول في تكوين عقيدتها على ما جاء  
بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما  
أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

(الجن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ ق جلة ٣/١/١٩٦٠ ص ١١٢٥٢)  
(الجن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٣/١/١٩٦١)

٣٤ - استقر قضاء محكمة لنقض على جواز صدور أمر  
النيابة بتفتيش منزل فلتم بعد اطلاعها على مضمر جمع  
الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر .  
(الجن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠ ق جلة ١٥/١/١٩٦٠ ص ١١٨٦٦)

### الفصل الثالث

طبيعة اجراءات الاستدلال

٣٥ - مجرد اشراف النيابة على أعمال رجال الضبط  
القضائي والتصرف في مضامير جمع الاستدلالات التي  
يجريها بمقتضى وظائفهم ، يثير انتداب صريح من النيابة ،  
ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المضامير كدلائل جمع  
استدلالات .

(الجن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق جلة ١٩/٢/١٩٥٦ ص ٧٣٦٩)

٣٦ - اجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات  
لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في اجراءات التحقيق أو  
المحاكمة ، ولكن رأي المشرع أن يرتب عليها انقطاع المدة  
واشترط لذلك - بخلاف اجراءات التحقيق التي تصدق من  
سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في غيبة  
للمتهم وعلى غير علم منه .

(الجن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٢ ق جلة ١٨/١٢/١٩٥٦ ص ٧١٢٦٨)

٣٧ - الأمر الصادر من النيابة بضغط التذكير اداريا  
الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها  
حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبع الادارية  
- فلذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المضمر الأول  
لم يشارك تحقيقا فيه ، وأن المضمر الآخر الذي حرره  
(ملزم أول) لم يشارك بناء على انتداب من النيابة العامة،  
بل سار فيه بناء على بلاغ شفوي من زوجة المجنى عليه -

### الفصل الثاني

صفة الاستدلالات وتقرير الدليل منها

١٧ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت في اداة المتهم على  
شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها أمامها في جلسة المحاكمة  
مع سائر أدلة الأثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن  
بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر  
بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك للمتهم ، فإنه لا جدوى  
له من التمسك بيطلان مضمر جمع استدلالات حرره مفتش  
المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في  
القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بتدبه  
لإجراء تحقيق معين .

(الجن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق جلة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩٢٨١)  
(الجن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلة ٤/٨/١٩٥٨)

١٨ - لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط  
القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدلالات ، وما نص  
عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم  
أو الارشاد .

(الجن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/١١/١٩٥٨ ص ٩٨٦٦)

١٩ - لم يرتب قانون الاجراءات الجنائية البطلان على  
عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن  
تعريض المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم -  
ما يجعل الأمر فيها واجبا الى تقدير محكمة الموضوع  
لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .  
(الجن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٥/٥/١٩٥٩ ص ٥٧٠)

٢٠ - لا يشترط القانون تعريض مضمر بالتحريرات من  
رجل الضبطية القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه  
قام مباشرة بالتحريرات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما ينهض  
للمتهم من أن الحكم أسس على اجراءات باطلة يكون على  
غير أساس .

(الجن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلة ١/١/١٩٦٠ ص ٧١١٧)

٢١ - لا يصب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير  
معروفة وأن لا يفسح عنها رجل الضبط القضائي الذي  
اختاره لمحاوطة في مهته .

(الجن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلة ٤/١/١٩٦٠ ص ١١٧٠)

٢٢ - تقدير جدية التحريات وما اذا كانت تصل شخص  
للمتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكمايتها لاصدار الأمر  
بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها

وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي قدمت أحد الضباط لتحقيقه — ثم أعدت الأوراق جميعها إلى النيابة فأمر وكيل النيابة بضبط الشكوى إداريا فأل هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الالتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

( الفن رقم ٧٧٧ لـ ٢٩ ق بـ ٢٢ / ٩ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٥١ )

٢٨ — يشترط حتى يكون نقيب مأمور الضبط القضائي صحيحا متيقا أنه أن يكون النقيب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ،

( الفن رقم ١٠٠ لـ ٢٩ ق بـ ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٩٧ )

رقم الفقرة

## إستئناف

الفصل الأول : الاستئناف الجائر قانونا ... ١٢-١

الفصل الثاني : مايجد قبضا من حالات الاستئناف ... ١٢-١٣

موجز القواعد :

### الفصل الأول — الاستئناف الجائر قانونا

- ١ — قيام الضابط باستئناف سيارة التهم لبحث من المأذون بفتيشه وتحمل التهم بإرادته من المحرر . اعتبار الحكم أن هذا الاستئناف لا يرق إلى مرتبة التفتيش وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش وإصدار المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لاعتضا .
- ٢ — إتياد رجل البوليس التهم إلى قسم البوليس التحررى عنه بعد الإشتباه فيه . قيام الضابط بفتيشه بعد إعتراؤه بأن مامعه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح .
- ٣ — إتياد سيارة بها التهم إلى نقطة البوليس بعد حرب وأكبين منها بحدلان سلاحا نظريا يستبر استئنافا اقتضاه سير السيرة من غير نور . صوره من صور الاستئناف اقتضاه ملائمت جديده فلا يبد قضا .
- ٤ — استئناف الدورية الجيلة لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل لأخرهم عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤيتهم أفراد الدورية وظهورهم لهمهم بظهور الريه لا يبد قضا .
- ٥ — استئناف من يضع نفسه موضح الرعب والشبهات . مثال . إسرار التهم أثر رؤيته الغير يوضع مابشه عليه من الصفيح له ومضغها بلسانه .
- ٦ — مرق بين التفتيش والاستئناف . سلطة مأمور الضبطية في استئناف السيرة عند سيرها بسرعة يتحم منها خطر على حياة الجمهور وأرو عطلها .

## رقم القاعة

- ٧ - حزر رجل البوليس في استيقاف من ترى يرى الحزر وحمل مسرعا الى البوليس. ... ..
- ٨ - استيقاف من يضع نفسه باختياره موضع الشبات والرب. صحيح في القانون. ... ..
- ٩ - جواز استيقاف الضابط في سبل البحث عن جرم فلا يتكلف من الجهة المختصة السيارات التي يشك في يكون هذا المجرم موجودا بها لقبض عليه. ... ..
- ١٠ - اسراع للهمة بالغرب ومحاولا التولوى عن انتظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشهر عنها الاجاز بالضررات يبرو متاجها باختيار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف. تحمل الهمة عن التمثل ظهور الأوراق التي تحوى الخبر يبرو حالة التليس باسراع والمبرو لقبض عليها. ... ..
- ١١ - استيقاف شخص لوضعه نفسه في موقف مربى القطى اقتياده الى الشرطة عما يصح به فتدش حقية كان يحملها برخصة مأمور الضبط القضاى اذا وجد فيها ألغ به الدلائل الكافية على اتهام باحراز عذر. ... ..
- ١٢ - استيقاف سيارة وفتح بابا بها عن محكوم عليه للز من وجه العداة. جوازه. عدم احتياله قهشا. ... ..

## الفصل الثاني - ما بعد قبضا من حالات الاستيقاف

- ١٣ - استيقاف الهم والاساءة بلواعيه واقتياده على هذه الحال الى مركز البوليس. هو قبض بمقتضى القانون. ... ..
- ١٤ - اشداء الخبر في أمر الهم مجردة بالطريق. لا يبرو الاستيقاف. احتياله قبضا بمقتضى القانون. ... ..
- ١٥ - تحقق القبض باستيقاف الهم واقتياده الى مركز البوليس. ... ..
- ١٦ - مجرد كون الهم من حالة المطلوب القبض عليهم في جناية قتل ولارتباك عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مصادره لا يكتفى لفراف الدلائل الكافية التي تبرو القبض على الهم وتفتيشه. ... ..
- ١٧ - استيقاف منهم مجرد سيرة في طريق سبق أن ضبطت فيه حقية تحوى ذخيرة ممنوعة. قبض ليس له ما يبرره. ... ..

- واضح أيضا :

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول

## الاستيقاف الجائر قانونا

وأن ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المضرب من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يحد تخليا منه عن المضرب بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستند من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

(القرن ٢٢ لـ ٧٤٢ قبله ٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨٨)

٢ - متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق ظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويحرى أمره ، فلما ثارت شبهة فيه رأى أن يستصعبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم

١ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض



٧ - ارتداء المتهم الذي المأوف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تنبيه النوع الذى يستعمله رجال البوليس واظهاره جراب « الطنجية » من جيب جلبابه هو عمل يتناول مع طبائع الأمور ويطو الى الرية والاشتباه ، فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيفاضه والتحرى عن أمره ولا يمد ذلك قبضا .

(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق ٢٨ ج ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ٧٧٢)

٨ - التفتيش - كما هو معرف به في القانون - هو ذلك الاجراء الذى رخص التشاوع فيه التعرض لعرامة الشخص بسبب جريمة وقتت أو ترجع وقوعها منه ، وذلك تنظييا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل ماضى يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيفان الشخص الذى يضع نفسه باختيائه موضع الشبهة والريب بأفعال أو أقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموثقين أو المكلفين بخضعة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأدية بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنباة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ فوراً النباة العامة أو أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي - فإذا كانت التفتيش من الحكم أن «الصول» كان يباشر أصلا عملا من أعمال وظيفته - وهو التفتيش من وجود عهدة المتهم من سلاح وذخيرة بالسوان المد لحفظها - وفي تلك الأثناء وقع بصره على « الخيش » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحي بأن في الأمر جريمة فتشظف عليه وأبلغ النباة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما أنه لحكم القانون .

(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٩ ق ٢٩ ج ١١/١٧/١٩٥٩ ص ٨٨٨)

٩ - اذا كان بين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشترى عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنظييا لأمر صدر لهم ممن يملكه ، فإن لم يمس في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التى يشتبه في أن يكون للمعتقل موجودا بها لقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم افار من المعتقل مشتبا فيها ، فإن جريمة احرار المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق ٢٩ ج ١٢/١٤/١٩٥٩ ص ١٠٢٤)

أمام الضابط بأن ما في الحقيبة ليس ملوكا فقام بتفتيشه فان النخ يظلال التفتيش لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق ٢٧ ج ١٢/١٠/١٩٥٨ ص ٥٤٥)

٣ - ان ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى قطة البوليس يد هروب راكبين منها يسلان سلاحا ناريا في وقت متأخر من الليل لا يمدو أن يكون صورة من صور الاستيفان اقتضت بادىء الأمر ملابسات جديفة هي سير السيارة بغير نور فلا يرى الى مرتبة القبض .

(الطن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨ ج ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩١٧)

٤ - مجرد استيفان الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الإقدام في الليل اصغرخوا من خط سيرهم المادى بمجرد رؤية أمفراد الداورية وظهروا أمامهم بظهر الرية مما يستوجب الإيقاف لتحرى عن أمرهم ، لا يمد قبضا .

(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق ٢٨ ج ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٨٩٤)

٥ - اذا كان الثالث من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علية من « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختيائه موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيفانه للكشف عن حقيقة أمره ، واذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيفان باثبات رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورويتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذى في فمه الذى تبثت منه رائحة الأفيون ، فإن ما يشبه المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق ٢٩ ج ١١/٢٠/١٩٥٩ ص ٤٣٧)

٦ - ضباط البوليس في المراكز والبنابر والاقسام يقتضى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم في الدوائر التى يرقدون فيها وظائفهم اختصاص العلم بشأن جميع الجرائم من جنابات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أورده من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح يسيره في شوارع المدينة بسرعة أكبر مما تستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ، الأمر الذى هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه ، فإن استيفانه السيارة لاختضا ما يرم بشأنها يكون صحيحا .

(الطن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٢٩ ج ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ٦٦٧)

رجال الشرطة لواجبهم إزاء الوضع المريب الذي وضع  
لنهم فيه .  
(الفن رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٩ بـ ٢/٥/١٩٦٠ م ١١٣٩٩)

١٢ - فتح مخبر باب مقدم القيادة بحثا عن معكوم عليه  
فاز من وجه المصلحة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي  
كلف بها والتي تبين له استيفاف السيارة ولا يعد فعله  
تحتيشا .

(الفن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ بـ ٢/١٠/١٩٦٠ م ١١٣٩٥)  
راجع : تحتيش

## الفصل الثاني

ما يعد قبضا من حالات الاتياف

١٣ - متى كان المخبر قد استوفى المتهمة وهو مسائر  
في الطريق وأسكنا بذرائع واقتاده على هذا الحال إلى  
مركز البوليس ، فإن ما قام به ينطوي على تمثيل لحرته  
الشخصية فهو القبض بمناه القانوني المستند من الفصل  
الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه  
المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط  
القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .  
(الفن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ بـ ١/٨/١٩٥٧ م ٨٣٧٦٥)

١٤ - للاستيفاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا  
الإجراء وهي أن يضع الشخص نفسه طوعية منه واختيارا  
في موضع التفتيش والرب وأن ينبيء هذا الوضع عن  
صورة تستلزم تدخل المستوفى للكشف عن حقيقة ، ومن  
ثم متى كان المخبر اشتبه في أمر التهم لمجرد تفتيشه وهو  
سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طابع الأمور ولا  
يؤدي إلى ما يتطلبه الاستيفاف من مقابله تبرره ، فإن  
الاستيفاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند  
إلى أساس في القانون فهو باطل .

(الفن رقم ١١٦٤ لسنة ٢٧ بـ ٢/٣/١٩٥٧ م ٨٣٨٩٨)

١٥ - إذ ما قارنه المخبر على هذه الصورة التي أوردها  
الحكم من استيفاف المتهمة عقب تزوله من القطار والاسكنا  
به واقتاده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، عمل  
ينطوي على تمثيل لحرته الشخصية ، فهو القبض بمناه  
القانوني والذي لم تجزه المادة ( ٣٤ ) من قانون  
الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط  
المنصوص عليها فيها ، وإذا كان رجال البوليس الملكي اللذان  
قاما بالقبض على المتهمة ليسا من رجال الضبط القضائي ،  
وكأن القوانين الجنائية لا تعرف الإفتيش لغير ذوي الشبهة

١٥ - إذا أثبت القرار في مدوخته أن الضابط ومعه  
رجلان من البوليس الملكي كانوا يسرون بدائرة القسم في  
منطقة اشتهرت بالتجارة في المخدرات فأبصرها بالتمهة تفت  
في الطريق وتساك مندبلا في يدها ، ولما أن وقع بصرها  
عليهم أسرع في الهرب محاولة التوازي عن نظر الضابط  
ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضعت نفسها  
موضع التفتيش والرب فمن حق الضابط ومن معه أن  
يستوقعوها لينتروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذي  
وضعت نفسها فيه طوعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن  
معه لها بعد غفراها على هذه الصورة المريبة أن هو إلا  
صورة الاستيفاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض - فإذا  
تخطت التهمة طوعية واختيارا وهي تحاول القرار عن  
التدليل الذي تضع فيه جانباً من المختر وأتته على الأرض  
فأفترق قدمه وظهرت الأوراق التي تحتوي المختر ، فإن  
هذا التخطي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع ، بل قام به  
رجال الشرطة في سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من التهمة  
التصل من تبعه أرمز المختر بقوله بطلان الاستيفاف ،  
وعنود رجال البوليس على هذه المائدة لم يكن نتيجة لقبض  
أو تفتيش بل هو نتيجة لآلتها التدليل وما يصح على  
الأرض قبل أن يسلك بها أحد ، ويستبر هذا منها تخليا عن  
حيازتها بل استطلا للملكيتها فيها ، فإذا هم فتصرو الأوراق  
ووجدوا فيها المختر فإن التهمة تكون في حالة تلبس  
بأمرته يبيع القبض عليها وتحتيشها ، فيكون القرار -  
فيما ذهب إليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا  
لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد  
أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار  
إثباتها فيه وبينين الفاهم وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام  
لأحالتها إلى محكمة الجنايات المختصة .

(الفن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ بـ ٢/٢/١٩٦٠ م ١١٣٤٤)

١١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمة تخلى عن  
الحقبة التي كان يعملها ولمّا سئل عنها أكره صلتها بما الأمر  
الذي آثار شبهة رجال الشرطة فاستوقعوه واقتادوه إلى  
الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، وإذا وجد الضابط  
أن فيما أدلى به رجال الشرطة اللائحة الكافية على أنهم  
لنهم بجرمة أرمز مختر أجرى تفتيش الحقبة ووجد بها  
حشيشا وأفيونا ، فإن الحكم لا يكون مضطرا في تطبيق  
القانون ، وتكون الإجراءات التي تمت صحيحة ويكون  
الاستناد إلى الدليل المستند من هذه الإجراءات هو استناد  
سلم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيفاف المتهمة واقتاده  
إلى ما مور الضبط القضائي إنما حصل في سبيل تأدية

١٧ - الاستيقاف إجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف من حقيقة أمره - أما والمتم وزميله لم يقوموا بما يشبه شبهة رجل السلطة الذي ارتكب لمجرد سبق ضبط حفية تمتوى على خفية متنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والأساك بأحدهم واقتياده وهو ممسك به إلى مكان فضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون ، ويكون ما ذهب إليه الحكم من بطلانه وبطلان ما تنبع عنه من تفتيش لا مأخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلي قد حصل بمد ذلك القبض الباطل .  
(الفرن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٦٠/١١ ص ١٠٥٥)

والمشردين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضاً وإنما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحاً في القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلاً .  
(الفرن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٩/١٠ ص ١٠)

١٦ - مجرد كون الطالع من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جناية قتل وإرتباكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - أن جاز معه للضابط استيقافه ، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جناية تبرير القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .  
(الفرن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٩/١٠ ص ١١٢)

رغم القناعة

## إسقاط الحوامل

موجز القواعد :

- ١ - تحريم فعل الاسقاط بحمل دون اختيار مرتبطاً بحق وإنها جريمة يستحق جانبها العقاب ... .. ١
- ٢ - إباحة اسقاط الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر مجرد اجتهد أقسم حوله رأى فقهاء ... .. ٢

الاسلامية تبيح اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٥ من قانون العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة .  
(الفرن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/١١ ص ١٠٥٢)

٢ - إباحة الشريعة الاسلامية اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها ، وإنما هو اجتهد الفقهاء أقسم حوله الرأي فيما بينهم .  
(الفرن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/١١ ص ١٠٥٢)

القواعد القانونية :

١ - المادة ٦٥ من قانون العقوبات إنما تبيح الافعال التي ترتكب عملاً يحق قرره القانون بصفة عامة ، وتحريم الشارع للأسقاط يعول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطاً بحق وإنما يجبل منه اذا وقع جريمة يستحق جانبها العقاب الذي فرضه الشارع لقلعته ، فلا يكون مقبولا ما عرض إليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة

رقم الصفحة

## أسواق

## موجز القاعدة :

— استنادا للمهم سولا الكامل بأجلة قبل مرسوم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، خارج النطاق المكاني الذي حددته لمراد و زرع التجارة واستمرار استنادا بعد صدور القرار المذكور . احبار خافا لأحكام القانون المذكور .  
... ..

## القاعدة القانونية :

في استناله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فانه يكون  
بذلك قد خالفه ما تحفى به نصوص القانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٤٩  
( الممن رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٦ في جلة ١/٢/٩٥٧/٨٣١ م ٢٣٦٦ )

مضى كان المتهم قد استغل سوقا لتعامل بالجملة قبل  
صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق  
المكاني الجديد الذي حددته قرار وزير التجارة وظل مستمرا

رقم الصفحة

## إشتباه

الفصل الأول : حماية الإشتباه ... .. ٥-١

الفصل الثاني : جريمة العودة للإشتباه

الفرع الأول : لركان الجريمة ... .. ١١-٦

الفرع الثاني : طبيعة الجريمة ... .. ١٣-١٢

الفرع الثالث : العقوبة ... .. ١٧-١٤

## موجز القواعد :

## الفصل الأول - طبيعة الإشتباه

- ١ - الإشتباه وصف يقوم بذات المشتبه فيه الفرض التلوع في كون التلوع شخص المتصف به ... ..
- ٢ - جرائم الإشتباه لا تكون من فعل واحد محدود بذاته لأنها في حقيقتها وصف يستل عليه بما طبع عليه الشخص الذي يتصف به من إتياء لا ارتكاب للجرائم ... ..
- ٣ - سلطة المحكمة في تقرير وصف التهمة من إشتباه إلى حود للإشتباه . ... ..
- ٤ - الإشتباه صفة تلحق بالشخص وينشأ مسلكه الإجرائي . والفترد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاول وسيلة مشروعة للعيش . ليس هناك ارتباط بينها إلا إذا ثبت أن التسلل والفترد قد طغى إلى الاجرام أو أن الاجرام قد أدى إلى التفترد . ... ..

رقم القاعة

- ٥ - سبق للحكم على المتهم بجرعة إشتباه وعدم رد اعياره ضيا وقت ارتكابه جرعة احراز سلاح . اعياره من المشتبه فيهم المقصودين بالمادة ٧/ ومن القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ... ..

**الفصل الثاني - جريمة العود للاشتباه**

**الفرع الاول - أركان الجريمة**

- ٦ - اتهام المشتبه فيه في جريمة . سلطة المحكمة في بحث ما إذا كان القبل الذي وقع فيه يرتد حالة الإشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تقيدها انتهت إليه . ... ..
- ٧ - تحقق جريمة العود للاشتباه متى وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالبراءة عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه بنقض النظر من مصير الأيام الموجه إلى المشتبه فيه . ... ..
- ٨ - القضاء ببراءة المتهم استناداً إلى أن البرمة للمنحلة أساساً العود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم . صحيح ... ..
- ٩ - اعتبار المتهم حالاً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م ٥ من قانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . القول بتصريف الحكم الصادر على المتهم باحباره حالاً حالة الإشتباه إلى كل مناسبة من وقائع . غير صحيح . ... ..
- ١٠ - شرط توالف جريمة العود للاشتباه وتوقع عمل من المشتبه فيمن شأنه تأييد حالة الإشتباه وذلك خلال خمس سنين من تاريخ الحكم عليه بالبراءة للاشتباه إذا كان لأقل من ستة لو من تاريخ انقضاء العقوبة أو من التاريخ سقوطها بمعنى المدة إذا كان لسنة فأكثر ... ..
- ١١ - البرمة في إثبات العود في حالة الإشتباه بتاريخ وقوع الجرائم لا بإتمام الحكم فيها . ... ..

**الفرع الثاني - طبيعة الجريمة**

- ١٢ - جريمة العود للاشتباه، جريمة عقوبة . البرمة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم لا بالصفة اللاحقة بالمشتبه فيه قبل ارتكابه . ... ..
- ١٣ - جريمة العود للاشتباه، جريمة عقوبة . البرمة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالبراءة . قضاء القضاة المستقر على توقيع جزاء حالة الإشتباه مع جزاء البرمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه إنما يتصل بتطبيق العقوبة - لا بطبيعة الجريمة . ... ..

**الفرع الثالث - العقوبة في الجريمة**

- ١٤ - تطبيق م ٣٢٦ في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له . ... ..
- ١٥ - ما لورده المادتان ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يدل على عدم رغبة المشرع في الأصل في جرمين العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها بمحكم م ٣٢٦ . ... ..
- ١٦ - وجوب توقيع جزاء حالة الإشتباه مع جزاء البرمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه سواء وضعت الدعوى الجنائية عن الإشتباه في فراو وحدهم مع البرمة الجنائية أو بقرار على حده . لا محل لسريان حكم م ٣٢٦ ... ..
- ١٧ - وجوب تحديد الحكم بالبراءة لجريمة العود للاشتباه اليوم الذي توضع فيه للبراءة المحكوم بها موضع التنفيذ . تطبيق م ٣٢٦ على جريمة الإشتباه أو العود إليه مع البرمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . خطأ . ... ..

ارتباط بينهما إلا أن ثبت أن التمثل دفع الى الاجرام  
أو أن الاجرام أدى الى التمثل .

(العدد ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق.ج. ١٢/٢٠٨/١٩٥٨ ص ٩٣-١١٢)

٥ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يندفع نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وإنما اقترن الشارع بهذا الوصف ككون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله المتأخر بماضيه الذي اقترن منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمانة على ميل المشتبه فيه لنوع من الاجرام فقد خول التناهي أن يصدر حكما واجب التنفيذ فوراً اما بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

١ - الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يندفع نشاط الجاني الى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وإنما اقترن الشارع بهذا الوصف ككون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه ، اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله المتأخر بماضيه الذي اقترن منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمانة على ميل المشتبه فيه لنوع من الاجرام فقد خول التناهي أن يصدر حكما واجب التنفيذ فوراً اما بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

(العدد رقم ٢٩٩ لسنة ٢٦ ق.ج. ١/٢٢/١٩٥١ ص ٧٨-٦٢٢)

٢ - جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين وينقضي باقضاءه وانما هي في حقيقتها وصف اذا توفرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه الى ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرها معيارا موضوعيا للكشف عن هذه الحالة .

(العدد رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق.ج. ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٨-٢٠٨)

٣ - ان المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على القتل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتعيين الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوتها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليهاصوص القانون تطبيقا صحيحا ومن ثم فإن اقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاشتباه .

(العدد رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ ق.ج. ١٢/٢٠/١٩٥٧ ص ٨٨-١٠١٢)

٤ - التشدد حالة تلقى بالتحقق اذا لم يؤول وسيلة مشروعة للتحقق ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلقى بالتحقق وينشأ مسلكه الاجرائي وكلاهما متين عن الآخر بحيث الأول التمثل ومبني الثاني الأحكام الدالة على المسلك الاجرائي ، وليس هناك

## الفصل الثاني

جريمة العود للاشتباه

الفرع الأول - ارتكاب الجريمة

١ - ان قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى الموصية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المسندة اليه تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، أو بناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالمراقبة لجريمة اشتباه ، ثم اتهمه بعد ذلك في جريمة ، ما هو أن تبحث ما اذا كان الفصل الذي وقع منه أخيرا يؤكد حالة الاشتباه من علمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تهيد بما انتهت اليه من رأى .

(العدد رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق.ج. ١٢/٢٢/١٩٥٧ ص ٨٨-٨٠)

٢ - تحقق جريمة العود الى حالة الاشتباه اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه ، وهذا العمل قد يتحقق وقوعه بفرض النظر عن مصير الاتهام الموجه

١١ - البقرة في إثبات المود الى حالة الاشتباه طبقا للرسم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .  
(الجن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق/١٢/٢٠ ص ١٩٥٨ ص ١١٣٠)

#### الفرع الثاني - طبيعة الجريمة

١٢ - جريمة المود للاشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاحقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .  
(الجن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٩ ق/٤/٥ ص ١١٣١٩٦٠ ص ٢٢٥)

١٣ - جريمة المود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتعدي بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص ترميع جزماء حالة الاشتباه مع جزماء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذي استندت اليه النيابة العامة إنما يطبق بتطبيق العقوبة ، في حين أن العنصر المقدم منها قد عرضت فيه الى طبيعة الجريمة .  
(الجن رقم ١٣٣٥ لسنة ٣٠ ق/٢١/١١/١١٣١٩٦٠ ص ٨٠٧)

#### الفرع الثالث - العاقبة في الجريمة

١٤ - إذا كان فعل السرقة قد دخل على نزع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتمتع اعتبارها فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعا جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات .  
(الجن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٢ ق/٢٣/٤/٢٣ ص ٧٧ ص ٦١٥)

١٥ - إن الفعل المادى الذى يكون جريمة المود للاشتباه ومثاله الظاهر - ارتكاب جريمة سرقة - وإن كان يدخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى - كما أن الفرع بما أورده في المادتين ٥ و ١/٦ من الرسم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الجن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق/٢٣/٤/٢٣ ص ٧٧ ص ٦١٨)

الى المتهم بناء عليه بإرتكابه إحدى الجرائم ، ويثبت على المحكمة المرفوعة اليها تهمة المود الى حالة الاشتباه أن يثبت ما إذا كان المتهم قد أتى عملا من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفصل باعتباره مكونا لجريمة أخرى .

(الجن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ ق/٢٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ١٠١٢)

٨ - متى كان الحكم قد أصبح في مدوخته على أن الجريمة التي قاربها المتهم بجريمة المود للاشتباه والمتخذة أساسا للمود جريمة بسيطة لا تفل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالإبراء استنادا الى ذلك ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

(الجن رقم ١٦١٧ لسنة ٢٧ ق/١٣/١٣/١٩٥٨ ص ٩٣ ص ٢٢٣)

٩ - إن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من الرسم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه عائدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويكرر استحقاق العقاب بذكر الفصل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الاشتباه ينصرف الى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بمداه المتهم عائدا من جديد لحالة الاشتباه يكون غير سديد .  
(الجن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ ق/٢٥/٢/١٩٥٨ ص ٩٣ ص ١٩٨)

١٥ - يشترط لتوافر جريمة المود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمعنى المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة المود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم يقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمعنى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجرامات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقررة بها عليه فإن جريمة المود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(الجن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق/٢٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩٣ ص ١١٣٠)

١٧ - متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجرمة العود للاشتباه شهرا مع الشغل

عدم توافق الأركان القانونية لمحة إدارة منزل الدعوة يسبب عدم قيام جريمة الملوثة في إدلته . لأنها  
نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لقيام لها بوجوه ... ..  
صفة الشريك تستمد من فعل الاشتراك والقصد ومن الجرح التي وقعت بناء على اشتراكه ... ..  
شرط توافق صفة الشريك . فربما تطالب المادى بفعل أصلي مغايب عليه . ... ..  
سريان قواعد الاشتراك للتصوص عليها في فقرة العقوبات على جرائم القتل المخصصة لمال يوجد نص على  
غير ذلك . ... ..



رقم المادة

### الفصل الثاني - طرق الاشتراك والقبالة

- ٥ - لا يحق الاشتراك في الجريمة بالاتفاق والمساعدة إلا إذا نما من قبل وتجرع تلك الجريمة سواء كانت وقتية أو مستمرة. ....
  - ٦ - الاشتراك بالاتفاق يحقق من اعتمادية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفي عليه. يجوز إثبات الاتفاق بالقرائن والاستنتاج من أحوال لاحقة له. ....
  - ٧ - الاستدلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتعريض من قرائن الدعوى وملابساتها. جوازها. ....
  - ٨ - جواز استنتاج الاشتراك بالتعريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به. جواز الاستدلال عليه استنتاجاً من القرائن. مثال. جواز استخلاص الاشتراك في جريمة خطف من مسامحة الطاعن في قيمة الجمل دون الرجوع إلى أحد آخر. ....
  - ٩ - جواز الاستدلال على ظاهرة المساعدة الحثائية بالقرائن. تعليل ساطع. مثال. ....
  - ١٠ - مناط الاشتراك تقابل إرادة المشتركين فيولا يشترط معنى وقت معين. جواز وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة. ....
  - ١١ - ورود القرينة على وثيقة التعريض أو الاتفاق في ذاته مع صحة الاستنتاج وسلامته. سلطة محكمة النقض في تصحيح استخلاص المحكمة النتيجة بما يتفق مع المنطق والقانون. ....
- وابرج : مختصر. (القاعدة رقم ٤١).
- وتختبش ( القاعدة رقم ٤٧ )

### الفصل الثالث - التمييز بين الفاعل والشريك

(١) المساعدة الأصلية في الجريمة كفاعل :

- ١٢ - وجود المم بمسرح الجريمة وإطلاعه الفاعل على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها بجرعة زملعه. إيجابه تاعلاً أصلياً. ....
- ١٣ - حصول إضاق بين المممين على غريب المنفي عليه. مساهمة كل منهما بإجباره تاعلاً أصلياً عن العامة التي نشأت من الضرب دون حاجة إلى تعض من منهما الذي أسلحت إصابة المممة. ....
- ١٤ - إطلاق المم النار بينما وشيلاً بقصد تمكن باقي المممين من تحقيق الغرض المنفي عليه بينهم وهو القتل وحلبيهم في مسرح ارتكابها في فترة التفتيد وتسويل هرجيم. إيجابهم جريماً تاعلياً في جريمة قتل. ....
- ١٥ - فعل السرقة والاحتماء الذي تنوهر بها جريمة السرقة بإكراه. إعتبار كل من ساهم فيها تاعلاً في الجريمة الأصلية الناتجة من لوتباطهما. ....

## رقم القواعد

- ١٦ — قياس عمل القاتل بالدور المباشر الذي يأخذه في تنفيذ الجريمة ويتنص وجوده على مسرحها وإتيانه عملاً من الاحتمال المكثورة لها . مثال في جريمة قتل يظهرها للشخص م ٣٩ / ٧ ع
- ١٧ — المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق . متى تتوافر ؟ مثال في ضرب انتهى إلى موت
- ١٨ — كل من ساهم في فعل السرقة أو الاحتجاز المكثورين لجريمة السرقة بأكرهه يعتبر فاعلاً أصلياً فيها
- ١٩ — القاتل المادي والقاتل الأدبي المخرض على ارتكاب جريمة تقتطف سواء . كل منهما فاعل أصلي
- ٢٠ — مساهمة التهم في الأفعال المادية المكثورة للجريمة . مساهمة أصلية في الجريمة كفاعل مثال في سرقة

(ب) تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك :

- ٢١ — تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك دون قتل نظر الدفاع . إستناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الأهم أن يميل منها التهم فاعلاً أصلياً . لا إخلال بحق الدفاع
- ٢٢ — إيجاز التهم شريكاً في الجريمة بعد أن كانت التهم مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً . وكانت الواقعة المادية التي أفضت إلى المحاكمة أساساً لوصف الجاني هي بجنايا التي كانت مبنية بأمر الإحالة ومطروحة بالمجلس . دخول ذلك في سلطة المحكمة

### الفصل الرابع — مسؤولية الشريك وعقابه

- ٢٣ — عدم توفر قصد الجاني لدى القاتل لا يحول دون قيام الاشتراك متى تحقق قصد الجاني لدى الشريك
- ٢٤ — تنازل الزوج في جريمة سرقة . عدم استبعاد أثر هذا التنازل إلى الشريك
- ٢٥ — عدم توفر قصد الجاني لدى القاتل لا يستبعد براءة الشريك الذي ثبت الاشتراك في حقه
- ٢٦ — مسؤولية التهم عن النتيجة المحصلة . تقرير م ٤٣ ع قاعدة عامة رغم ورودها في باب الاشتراك
- ٢٧ — مسؤولية الشريك عن النتيجة المحصلة للجريمة التي تم الإتفاق على ارتكابها ولو لم يكن قد قصد ارتكابها
- ٢٨ — مجرد توافق التهمين على ارتكاب الجريمة . عدم مساهمة كل من التهمين إلا عن نتيجة فعله
- ٢٩ — ظرف حل السلاح في السرقة ظرف مادي . سريان حكمه على كل من تآلف الجريمة . فاعلاً كان أم شريكاً ولو لم يعلم به

### الفصل الخامس — تسبیب الاحكام في الاشتراك

- ٣٠ — علو الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة . قصور
- ٣١ — خطأ الحكم في بيان عدد الأعمرة التي أصابت القاتل . عدم تأثيره على واقعة الاشتراك المنسوبة للتهم
- ٣٢ — إشارة الحكم في بيان للسادة القانونية التي طبقها على الشريك إلى م ٤٠ ع . عدم الإشارة إلى قرارها . لا يجب
- ٣٣ — عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك وتوافر نية القتل لديه . قصور

## دلم قنطرة

- ٢٤ - استناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل على المعنى عليه وتطبيقه إلى وساطته في إعادة الجاني عليه وقبض القنطرة . قصور ...
- ٢٥ - إدانة المتهم بصفته قاعلاً أو شريكاً في السرقة الجرد وجوده مع غيره وقت ارتكابها . عدم بيان اتهامهم على السرقة . قصور ...
- ٣٦ - حكم . تسيب كاف . مثال في جريمة الاشتراك في جناية تكبير مع حولة أجنبية ...
- ٣٧ - إغفال الإشارة إلى مواد الاشتراك . الإشارة إلى المادة التي تطبق على العقوبة لا بطلان ...

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## قواعد عامة

١ - إذا كانت جريمة ادارة منزل للدعارة غير متوافقة للأركان فإن جريمة المعاونة في ادارته للدعارة تكون غير قائمة فلا تلوأ لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لاقيام لها بدونه .

( الملن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧ )

٢ - الشريك إنما يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بشأنه على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

( الملن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩١٠ )

٣ - الحقيقة المراد اثباتها - وهي حصول الاعلان في محل الإقامة أو تخلفه لعدم صحة العنوان أو لغيره - لا تثبت على وجهها الصحيح عن طريق طالبة الاعلان ، بل هي منوطة بالموقف المختص - وهو هنا المحضر - يشتمل عند انتقاله مباشرة الاعلان بالمحل المقيم بالورقة - فإذا أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن المطلوب لملاته » بالعنوان الذي وضعت المتهمه بمرضة دعواها ، فإن البيان كما صدر منها وبما صار إليه أمره لا يمكن - رغم ضابته الحقيقة - أن يكون محلاً للعقاب ، ومثله لا يؤثم الا اذا تجاوز الأمر هذا النطاق بفعل من المحضر وذلك بأن يقوم الأخير بتأييد البيان علماً أو حسن النية - فيثبت ما يخالفه الواقع ، وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ،

وتكون مساهمته على أساس توافر القصد الجنائي لديه أو قصد له ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم الاشتراك أيضاً .

( الملن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦٢ )

٤ - قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسري أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا اذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احراز الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع تصوره من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يشهده المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك في احراز السلاح غير سديد .

( الملن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٧ )

## الفصل الثاني

## طرق الاشتراك وتباته

٥ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان الاضاح والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دلت التهم بالاشتراك في القبض على الجاني عليه وحجزه ودسل على ذلك طلب التهم القدية لأعادة الجاني عليه وقبضه القدية بالفضل أو التراخي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي الى قيام الاضاح والمساعدة في مقاربة الجريمة .

( الملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٦٤ )

( والملن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق جلة ١٠/١٠/١٩٥٨ ص ١١ ص ٣٩٩ )

من القران التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سابقا وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدث الحكم عن اتفاق التهمين على مقارفة الجريمة بقوله « ٥٥ » أن عدم توافر ظروف سبق الاصرار لا ينفي أن التهمين قد اتفقوا فيها بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعدد على والد الأولين وعم الثالث اتفقوا على ضرب المجنى عليه وتوجهوا حاملين النسي من مساكن الزينة الى حيث يوجد المجنى عليه ٥٥٥ يدل على ذلك تسلسل الحوادث ٥٥٥ وما قرره الشاهدان من أنها رأيا التهمين وهم مقبولون مما من جهة مساكن الزينة حاملين النسي وانهاوا في وقت واحد على رأس المجنى عليه ضربا بالنسي وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو الى هذا الضرب ، الأمر الذي يفيد حتما أن التهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن الزينة الى حيث كان يوجد المجنى عليه ٥٥٥ الا بعد أن اتفقوا على ضربه انتقاما لضرب والد التهمين الأولين وهم ثالثهم وحلوا عصصم واتجهوا الى مكانه وانهاوا على رأسه ضربا ٥٥٥ فإن ما أوردته الحكم في التشديد على اتفاق التهمين على مقارفة الجريمة سائق في العقل ، ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة .

(الحكم رقم ١٥٦ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١/١٩٦٠/١١٣)

١٥ - الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين فمن الجائز مثلا وقاؤنا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(الحكم رقم ١٥٠٣ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١٥/١٩٦٠/١١٣)

١١ - مناط جواز ثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى القران أن تكون القران منصبية على واقعة التعريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سابقا لا يتجافى مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في ادانة المتهم والمناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي الى ما انتهى اليه فغدا ذلك يكون لمحكمة التقص بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(الحكم رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١٧/١٩٦٠/١١٣)

### الفصل الثالث

#### الترتيب في القاتل والشريك

(١) للمساعدة الأصلية في الجريمة كفعل .

١٢ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن العمل

٦ - الاشتراك بالاخلاق انما يتحقق من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المنق عليه - وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضي الجنائي اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق له الاستنتاج من القران التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له .

(الحكم رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٥/١٩٥٦/٧٣٩٧٣٩)  
(الحكم رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١/١٩٥٧/١٣٥٠)

٧ - الاشتراك بالاخلاق انما يتكون من اتحادية القاتل والشريك على ارتكاب الفعل المنق عليه ، وهذه النية ومغيات المصدر ودخال النسي التي لاتقع عادة تحت الحسى وليس لها أمارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتعرض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه، وللقاضي الجنائي اذا لم يتم على الاتفاق والتعرض دليل مباشر أن يستدل عليها من قران الدعوى وملابسها .

(الحكم رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١/١٩٥٧/١٣٥٠)

٨ - من حق القاضي ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيد القانون فيها نوع معين من الأدلة - اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القران التي تقوم لديه بولاء حرج عليه أن يستنتج حصول التعريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به - فإذا كان ما ساقه الحكم من أدلة على الاشتراك يؤدي الى ما رتب عليه من أن الطامن كان على اتفاق سابق مع المحكوم عليها الآخرين على ارتكاب جريمة الخطف ، ولم تستخلص المحكمة هذه النتيجة من مجرد تسلمه الجمل وحضاره الغلام المغطوف فحسب ، بل من مساوطة في قبة الجبل انفضاضا وارتقاها - على حد ما قال به الحكم - دون الرجوع الى أي أحد آخر ، مما يدل على أنه هو صاحب الرأي الأول والآخر في الأمر فانها بذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى .

(الحكم رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨/٢/١٩٥٩/١٠٣٢٤٩١٠)

٩ - الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو مصروف به في القانون هو اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المنق عليه ، ومن غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية مضمومة يمكن الاستدلال عليها ، وإذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فانه له اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج

وأمسك المتهمان الثاني والثالث بأع المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها احتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بقب البندقية على رأسه وخرعته فأصابه ، بينما أمسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه بيناتهم وعذبوه بالتمديدات البدنية وعصبوا عيته واقتادوه قسرا منه الى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثاني والثالث آنذاك مسكينين بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومعه المجنى عليه ، فان الحكم اذ دان المتهمين كفاعلين أصليين في جريمة القبض بطرفهما المشدد ، يكون صحيحا في القانون .

(الجن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٩/٢٢ ص ١٠٨٨)

١٧ — لا تخارص فيما قاله الحكم حين هي قيام طرف سبق الاصرار في حق المتهمين — وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادئا لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا افعال قس — وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه — فاذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لفت بالمجنى عليه نتيجة خربة ولمدة بناء على ما اقتضت به من اتفاقهم على الاعتداء عليه ، فلا تترتب عليها في ذلك .

(الجن رقم ١١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١٢)

١٨ — ظرف الاكراه في السرقة من الظروف البينية التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة أو الاعتداء الكوئين لجريمة السرقة باكره يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

(الجن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ ص ١١٦)

١٩ — سوى القانون في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي « المعرض على ارتكاب الجريمة » واعتبر كلا منهما فاعلا أصليا فلا تكون المحكمة — في هذه الحالة — بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .

(الجن رقم ١٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ص ٢٤٦)

٢٠ — اذا كان الحكم قد أثبت في حق الطعن أنه أسهم بتصيب في الأعمال المادية الكوة الجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطعن فتح باب الثقة ودخولهم جميعا بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يوصل الى الاشتراك في الجريمة .

(الجن رقم ١٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢ ص ١٠٢)

الذي قام به المتهم الثالث وهو وجوده بمرح الجريمة وإملائه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال الكوة لها بين المتهمين — دورا مباشرا في تنفيذها اكتفى بوجوده على مسرحا للقيام به وقت ارتكابها مع المتهمين الأول والثاني — فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا للقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الجن رقم ١٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ١٤٤)

١٣ — متى كان الثابت حصصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فان مقتضى ذلك مساءلة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا من العادة التي تخلف للمجنى عليه بوصف كرمها نتيجة للضرب الذي اتفقا عليه وأخذاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى تقصى من منهما الذي أحدث اصابة العادة .

(الجن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٨٨ ص ٢٤٥)

١٤ — متى كان غرض المتهم من اطلاق الرصاص من بندقيته يينا وشعلا هو تسكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهرهما فيمصرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربا بعد ذلك وقد اتج التتبع الذي تم بينهم النتيجة التي فصلوا اليها وهي القتل ، فذلك يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل عددا من غير سبق اصرار .

(الجن رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٩ ص ٩٦٤)

١٥ — لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكره أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل انه يكفي أن يكون كذلك ولو عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكوة للجريمة وهي حيلة من فلول « السرقة والاعتداء » فهو فاعل في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(الجن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ١٧٧)

١٦ — ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتياءه عمل من الأعمال المكوة لها مما ينطه في تعلق القرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يحمله فاعلا أصليا في الجريمة التي دبتوا بها — فاذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم أنه بينما كان المجنى عليه عاكفا في الطريق الى بلدته يتقدمه أخوه ( الشاهد الثاني ) اذ خرج عليهم المتهمون من زواعة الذرة الواقعة على جانب الطريق

(ب) تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك :

٢١ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتصفها المقيم أساسا لاعتبار المتهم شريكا في الجناية هي بينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجبل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدناغ عن المتهم إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون اساحة إلى مركز المتهم .

(الجلس رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٤/١٩٥٧ ص ٨٦٢)

٢٢ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعدل المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوع بها الدعوى مادامت المحكمة لم تعدد إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تقتيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة القصيل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الجلس رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٨ ص ٩١٦)

## الفصل الرابع

### مسئولية الشريك وعقابه

٣٣ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

(الجلس رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٦ ص ٧٩٧)

٣٤ - متى كان الحكم قد جعل لتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثرا يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

(الجلس رقم ٧١٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ١٠٠١)

٣٥ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

(الجلس رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٤/١٩٥٧ ص ٣٢٩)

٣٦ - أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارح بذلك وبمبارجها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها الإرادة الفاعل أولا وبالأذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلا وبحكم الجرى المادى للأمر .

(الجلس رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٧ ص ٨٧٧)

٣٧ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاضاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(الجلس رقم ٤٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٧ ص ٨٧٠)

٣٨ - مجرد التوافق وإن كان لا يوجب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، إلا أنه إذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في أحداث الاصابات التي أدت إلى وفاة المني عليه وادعاهما هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الجلس رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٨ ص ٣٠٩)

٣٩ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

(الجلس رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٠ ص ٤٠٢)

## الفصل الخامس

### نسب الأحكام في الاشتراك

٣٥ - إذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بما قاصدا الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصورا يبيحه مما يستوجب قضاة .

(الجلس رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٦ ص ٦٦٤)

٣٦ - خطأ الحكم في بيان عدد الأضحية التي أصابت القاتل لا يبيحه ما دام هذا الخطأ لا يرقى في جوهر واقعة الاشتراك في القتل النسبوية إلى المتهم .

(الجلس رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٦ ص ١٣٠٢)

في ترتيبه الزمني على السرقة لا يؤدي إلى النتيجة التي اتهم إليها في الادعاء ، فانه يكون ميبيا بما يستوجب عقبه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت مقودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

(الجن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢١ ص ٩ ص ٣٤٢)

٣٦ - إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني إنما يسلمان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لصالح دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذلك المتهم الأخيرين من الأضرار بمركز مصر العربي وأن المستندات التي تحمل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ملققة في اثبات قيام المخافرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نص استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتضارير المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يصل لمصلحتها بما يدل عليه من قتيه التعليمات والاستيضاحات في شأن ما يتقنه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بظبيته على الأضرار بمركز مصر العربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي الذي كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جناية التخافير المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) التي داتهما بها المحكمة .

(الجن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ ص ٩ ص ٥٠٥)

٣٧ - إذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة القاصد الأصلي وعقوبة الشريك فإن السوء عن ذكر مواد الاشتراك لا يوجب الحكم ولا يستوجب عقبه ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة .

(الجن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

٣٨ - إشارة الحكم إلى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفي في بيان مادة القانون التي يطبقها المحكمة على المتهم بوصفه كونه شريكا ، ولو لم تشر إلى فقرتها الخاصة بتطبيق الاتفاق والتعرض .

(الجن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٤٠)

٣٩ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل المد إلى اتفاقه مع القاصد على اقراراف الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبة له إلى مسرح الجريمة لشد أزره وقصد تحقيق وقوعها ثم هرب منه عقب ارتكاب الحادث ، فانه يكون ميبيا ، ذلك أن مقاله لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(الجن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ ص ٨ ص ٩٨٣)

٤٠ - متى كان قوام الأدلة التي أوردتها المحكمة في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جناية القبض على المجنى عليه وحججه وتمذبه هو الوساطة في اعانة المجنى عليه وقبض القدية ، دون أن بين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة أو يدل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في الحق أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(الجن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٩ ص ٣٩)

٤١ - لا يكفي لإدانة شخص بسببته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة مجرد حفسوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فإذا اعتدت المحكمة في ادانة المتهم في جريمة السرقة إلى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضحاها برضاها في السيارة دون أن يستتر عن حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تألية

رقم القامدة

## إشكال

١	..... الفصل الأول : ماهية الاشتراك
٢٥٢	..... الفصل الثاني : سلطة محكمة الاشكال
٢٥٤	..... الفصل الثالث : الحكم في الاشكال والظن فيه
	موجز القواعد :

### الفصل الأول - ماهية الاشتراك

١	..... - الاشتراك هو تعظم من إجراء تنفيذ الحكم وليس طريقا من طرق الظن في الأحكام
---	---

رقم المادة

**الفصل الثاني - سلطة محكمة الإشكال**

- ٢ - سلطة محكمة الإشكال محدودة بطبيعة الإشكال نفسه . ليس لها أن تعرض الحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالطلان أو مدى انطباقه على القانون . ذلك يحس قوة الأحكام ... ..
- ٣ - الإشكال هو تعارض من التنفيذ وليس طعنا ، أثر ذلك : ليس لمكة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من حيث صحته أو بطلانه أو بحث ما يحصل بمخالفته للقانون أو الخطأ في تأويله ... ..

**الفصل الثالث - الحكم في الإشكال والظمن فيه**

- ٤ - تبعية الحكم في الإشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز الظمن فيه بالنقض . عدم جواز الظمن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال في تنفيذ حكم في مخالفة ... ..
- ٥ - الاصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها . يستثنى من ذلك حالات الإشكال في التنفيذ ... ..

القواعد القانونية :

**الفصل الأول  
مادة الإشكال**

- ١ - طرق الظمن في الأحكام مبنية في القانون بيان حصص - وليس الإشكال من بينها ، وإنما هو تعارض من اجراء تنفيذها .
- ( الظمن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٠-قابلة ١٤/١١/١٩٦٠م ٧٨٨ )

**الفصل الثاني  
سلطة محكمة الإشكال**

- ٢ - سلطة محكمة الإشكال محدودة بمحدود بطبيعة الإشكال نفسه الذي لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقته مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الإشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالطلان أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام - ومن ثم فإذا قضت المحكمة في دعوى الإشكال بطلان الحكم المستشكل في تنفيذه فانها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون .
- ( الظمن رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ - قابلة ١٤/١١/١٩٥٧م ٨٥٢ )

- ٣ - سلطة محكمة الإشكال محدودة بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم

بطلب وقته مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه ، أو بحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بصبغة الأحكام - فإذا كانت أوجه الظمن التي أثارها الطاعن في الإشكال تتصل بموضوع الدعوى التي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية ، فإن محل الاعتراض بها هو الظمن في الحكم متى كان ياب الظمن ما زال مفتوحا - وسواء أكان هذا الظمن من الطرق العادية أم غير العادية .

( الظمن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٠-قابلة ١٤/١١/١٩٦٠م ٧٨٨ )

**الفصل الثالث****الحكم في الإشكال والظمن فيه**

- ٤ - الحكم الصادر في الإشكال يبيح الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الظمن فيه بطريق النقض . فإذا كان الحكم صادرا في إشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة ، فإن الظمن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .

( الظمن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ - قابلة ٢٩/١٠/١٩٥٧م ١٠٨١ )



• - الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع - في قانون الإجراءات الجنائية - من هذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في التنفيذ .  
( الفئ رقم ٦٢٩ لسنة ٢٩ ق جلة ١٨/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٥٤٠ )

رقم القاعة

## أشياء متروكة

### موجز القواعد :

- ١ - يجب أن تكون الأشياء متروكة من قبل صاحبها بنية التزول من ملكه . العبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة المثل . تقدير ذلك لحكمة الموضع .....
- ٢ - مجرد سكوت المالك عن المطالبة بملكه أو التمسك لاسترداده . ذلك لا يدل بقاءه على أن الشيء أصبح متروكا ..

### القواعد القانونية :

المطعون فيه قد أثبت ركن الاختلاس في حق التمسك وأن غرضه انصرف إلى تملكه غشا واستدل على ذلك استدلالا سابقا ، فإن ما يثيره التهم من أن المال الموقوف هو مال متروك لا يكون سليما .  
( الفئ رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٤٩٥ )  
٢ - لا يكفي لاعتبار الشيء متروكا أن يسكت المالك عن المطالبة به أو يقدم عن السعي لاسترداده بل لابد أن يكون تخليه واضحا من عمل إيجابى يقوم به مقرونا بقصد التزول عنه .  
( الفئ رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٤٩٥ )

الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدنى في فقرتها الأولى - هو الذى يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فينبذ بذلك ولا ماله له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقا ولا جريما في ذلك بواقع الأمر من جهة التخلي ، وهذا الواقع يدخل ضمنه واستقصاء حقيقته في سلطة قاضى الموضوع الذى له أن يبحث في الظروف التى يستفاد منها أن الشيء متروك أو مفقود ، ولما كان الحكم

## إصابة خطأ

رقم القاعة

### موجز القواعد :

- ١ - رابطة السببية بين الخطأ وإصابة الجاني عليه ركن من أركان الجريمة .....
- ٢ - تقدير الجريمة التي تنذر خطأ على حياة الجمهور وتصلح أساسا لمسألة الجنائية في جرمين الأخطاء وقتل المتلفا اعطاه بحسب الزمان والمكان وظروف الحادث . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها .....

## القواعد القانونية :

٢ - السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعي يحد قدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مقب .

( الملن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥ ص ٧ ص ١٧٠ )

( والملن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ )

١ - جريمة الإصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكورة لها .

( الملن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧ ص ١٤٢ )

## إضراب

رقم القاعدة

## موجز القواعد :

لا يشترط في جريمة التعريض على ترك العمل الفردي قصد جنائي خاص ولا يتم الحدث من ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة في الحكم . يكفي القصد العام . . . . .

## القواعد القانونية :

أركانها التي تتكون منها قانونا وإن لم يترتب على تعريضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

( الملن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ ص ٧ ص ٢٣٠ )

لا يشترط القانون لقيام جريمة التعريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التعريض عن إرادة من الجاني وعلم منه يصبح

## إعادة النظر

رقم القاعدة

## موجز القواعد :

تمت إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقا لنص المادة ٣/٢٦٢ لإبراهيم : أن يكون قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات المقررة للأحداث والتي لا يقضيها على جرائم . . . . .

راجع : مجالس عسكرية ( للأمانة رقم ٣ )

## القواعد القانونية :

من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التعزيبية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم .  
فأما تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات وأولا صيحيا متققا مع مقصود الشارع ومع العكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .  
(المندرج ١٥٢٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٣ ص ٢٢٦)

١ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والمصادر بحبس المتهم قد أسست قضاها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون المتهم قد حكم عليه بقوة

رقم القامدة

## أضرار قانونية

## موجز القواعد :

- ١ - عدم الارتباط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات وبين المادة ٢٥١ عقوبات الخاصة بالطرق القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي . من يجب على المحكمة أن تعد التهم معنورا طبقا لهذه المادة الأخيرة ...
- ٢ - يجوز لفرة الإتهام إحالة المحاكمة إلى المحكمة الجزئية لقضيل فيها على أساس عقوبة الجنحة . إذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأضرار القانونية أو بطرؤف مخففة ، وأن تصل العقوبة - بتطبيق المادة ١٧ عقوبات - إلى حدود عقوبة الجنحة ...
- ٣ - صغر السن كملو قانوني مخفف في تطبيق المادة ٧٢ عقوبات . شرطه - أن تكون العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على التهم هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ...

## القواعد القانونية :

الإجراءات الجنائية أن يصغر من غرفة الإتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأضرار القانونية أو بطرؤف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للتهم لا يمكن النزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا اقترنت الواقعة بطرؤف مخففة فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب لتقتل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون قد خالفه القانون .  
(المندرج ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٣ ص ٢١٥)

٣ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على التهم بعد تقدير موجبات الرأفة أن وجبت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .  
(المندرج ١٢٤ لسنة ٢٠ ق جلة ١٩٦٠/١ ص ٥٦٤)

١ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالطرؤف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالضرر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة المقررة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة فازلتها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجبت أن ذلك لا يسمها نظرا لما استباقت من أن تتجاوز كان في طرؤف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فمندكذ قط يكون عليها أن تعد معنورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعة وعشرين ساعة .

(المندرج ١٢٥٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٣ ص ٢٢٢)

٢ - لا يجوز عللا بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون

## إعلان

رقم المادة

## الفصل الأول : إجراءات الإعلان

- الفرع الأول : إعلان التهم ..... ٥-١
- الفرع الثاني : إعلان التهم للمنى ..... ٦
- الفرع الثالث : إعلان التهم في المعارضة ..... ٦-٧

## الفصل الثاني : بيانات الإعلان

- بيانات الإعلان ..... ١٠ و ١١

## الفصل الثالث : بطلان الإعلان

- الفرع الأول : انكسار البطلان ..... ١٢-١٥
- الفرع الثاني : أثر عدم حصول الإعلان على مواعيد الطعن ..... ١٦-١٨

موجز القواعد :

## الفصل الأول : إجراءات الإعلان

## الفرع الأول - إعلان التهم

- ١ - حصول التهم بجلسة المرافعة أو إعلانها بها إعلاناً صحيحاً ، إعلانها بالجلسة المنددة لصدور الحكم ، غير لازم ...
- ٢ - تسجيل الدعوى من البداية دون إعلان التهم ، عدم حضور التهم الإجراءات التي تمت بتدبيرك الدعوى ؛
- ٣ - عدم اختياره حكماً حضورياً ..... ٤
- ٤ - تسجيل القضية من البداية بعد إقطاع السير فيها دون إعلان التهم بتكليف صحيح ، بطلان الحكم ...
- ٥ - إيجاب الشارع الإعلان لاتخاذ إجراء أو بطله مباد لا يبنى على أى طريقة أخرى ...
- ٦ - إعلان التهم إعلاناً صحيحاً بالدعوى ، عدم التزام المحكمة بأجوبة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد ...

## الفرع الثاني - إعلان التهم للمنى

- ١ - ثبوت أن للمنى للمنى أمان الحضور بالجلسة في علمه المختار وعدم إعلانه لشخصه ، عدم إعلانه تاركاً
- ٢ - دعواه ، صحيح ، ٢٦١ م ، ج ١ ...

## الفرع الثالث - إعلان التهم في المعارضة

- ٧ - الإعلان بجلسة الإدارة ، لا يصح أن يبنى عليه الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن ...
- ٨ - عدم إعلان المعارضة بالجلسة المنددة لتغير مفاوضاته ، تأثيره وكيه على تقرير المعارضة بطله بالجلسة ونسبه
- ٩ - بأخطاره ، لا يبنى من الإعلان ، الحكم في هذه الحالة باختيار المعارضة كأن لم تكن ، باطل ...

رقم المادة

- ٩ - إعلان الماراضى بالجلسة المحددة لتنظر المعارضة بلغة الإدارة أو فى مواجهة النيابة . إقرار وكيل الماراضى فى ذيل التقرير بالمعارضة بملحه بالجلسة وتعهده باعتراض موكله . عدم جواز الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن

الفصل الثانى - بياتات الإعلان

- ١٠ - علو ورقة الإعلان مما يقيد اتباع الإجراءات التى رسمها نص م ١٢ مرافعات . خطأ الحكم عند اختياره إعلان المتهم يوم البيع فى مواجهة شيخ البلدة صحىفا  
١١ - وجوب إشتال الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها أما على توقيع من سلمت إليه القوة على الأصل أو إثبات إستناحه وسيله . علة ذلك : عدم إستيفاء هذا الشرط يبطال الإعلان . م ١٠/٧٤ مرافعات . الإعلان الباطل للحكم التباينى لا يبدأ به مباد المعارضة

الفصل الثالث - بطلان الإعلان

الفرع الأول - التمسك بالبطلان

- ١٢ - ليس للمسئول من الحقوق المدنية التحدث فى بطلان إعلان المتهم . النظام من بطلان الإعلان من حق من وجه إليه الإعلان وادعى بطلانه . ضمن للمدعى الذى قاصر على حقونه المدنية ومطعنا  
١٣ - بطلان تكليف للمتهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات . الدعوى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول  
١٤ - حضور المتهم جلسة المحاكمة بفضه مانع له من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . م ١٣٣٤ ج . ...  
١٥ - تصحيح البطلان بحضور المتهم جلسة المحاكمة . م ١٣٣٤ ج . عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض

الفرع الثانى - أثر عدم حصول الإعلان على مواضعه العلم

- ١٦ - لا يوجب قانون الإجراءات الإعلان حتى يبدأ مباد العلم فى الأحكام الحضورية . لا محل لمباد المساقعة إلا حيث يجب الإعلان لسريان العلم ، كما هو الحال فى المعارضة  
١٧ - عدم إعلان المتهم بالحكم التباينى لشخصه وعدم طلحه به علما بقبيلته . لا ينتج مباد المعارضة . عدم جواز طعن النيابة العامة فى الحكم التباينى قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات مبادها . م ٤٢٢ ج . ...  
١٨ - مباد إستئناف قرارات قاضى التحقيق الصادرة فى غية المحضرم من تاريخ إعلانهم رسميا بالأمر . ولا يمكن العلم بمشورها . م ١٦٥ أ . ج . ...

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### إبرادات الإعلان

#### الفرع الأول - إعلان المتهم

١ - لا يجب القانون إعلان المتهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا ببطلة المرافعة أو معلنا لها إعلانا صحيحا .  
( الفئ رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢٦ ص ٧٣ )

٢ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تسليها من النيابة دون إعلان المتهم - حضورا بالنسبة إلى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تمرير الدعوى ولم يكن يعلم بها .  
( الفئ رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ١٣١٢ )

٣ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تمثرت في الطريق واقتضت عن السير بأن لم ينظر في الجلسة الأخيرة المصلحة لها ثم تسجلت في جانب النيابة فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها أنهما فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يمكن للمحكمة أن تعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلا .  
( الفئ رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ١٣١٢ )

٤ - متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه .  
( الفئ رقم ١٣٢١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ١١٨ )

٥ - متى كان المتهم قد أعلن بالدعوى إعلانا صحيحا فان المحكمة لا تكون مازمة بإجابة طلب التأجيل للإطلاع والاستعداد .  
( الفئ رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٧٥١ )

#### الفرع الثاني - إعلان المدعى العني

٦ - متى قالت المحكمة د ان الثابت بالأوراق أن المدعى العني المدعى قد أعلن للصدور للجلسة الا أنه لم يعلن لنفسه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره

تاركا دعواه د ، فان هذا التمثيل الذي بنت المحكمة عليه قضاها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٣٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الفئ رقم ٨٤٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ١٠٤٩ )

#### الفرع الثالث - إعلان المتهم في المعارضة

٧ - الإعلان لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .  
( الفئ رقم ٧٥٠ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٢٧ )

٨ - لا يبنى عن إعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالبطلة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بطمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتهدده باخطار . المعارض . واذا فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيبا بما يستوجب نقضه .  
( الفئ رقم ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٥/١٠ ص ١٥٧ )

٩ - إعلان المعارض بالبطلة المحددة لنظر المعارضة لتجه الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بل يجب أن يكون الإعلان لشخص المحكوم عليه غيبا أو في محل اقامته ، ولا يبنى عن ذلك تأشير وكيله على تقرير المعارضة بطمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتهدده باخطار المعارض اذ أن علم الوكيل بالبطلة لا يفيد حشا علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير .  
( الفئ رقم ٨٤٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨٢٩ )

### الفصل الثاني

#### مبادئ الإعلان

١٠ - ان المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المعارض في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب اعلانها الي وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من اقاربه أو أصدقاءه ، فإذا لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم أو البشير أو المدة أو شيخ البلد الذي يقص موطن الشخص في داره ، كما أوجبت على المعارض في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه الى المعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة

اثارة الدفع بيطلان هذا الاجراء لأول مرة أمام محكمة التقضى .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق بلة ١٢٧/١٢٧٠٨/١ ص ٩ ص ٩٤)

١٤ — ان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك بيطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق بلة ١٣/١٣٠٨/٥ ص ٩ ص ٥٥٠)

١٥ — لا يقبل من المتهم أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة التقضى بيطلان اجراء اعلانه الذى صحه حضوره جلسة المحاكمة .

(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ ق بلة ١٠/٢٠٠/١٠٢٧٠٨/١ ص ٩ ص ٨٣٢)

**الفرع الثاني — الر عدم حصول الإعلان على مواعيد الطعن**

١٦ — الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه لمرافعة ميعاد الطعن وفق قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقا للمادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلانه ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها — ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة الا حيث يجب الاعلان لمرافعة الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فإن ميعاد ايداع أسباب الطعن بالتقضى لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق بلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٨)

١٧ — متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان اعلان هذا الحكم التباين لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو نوات ميعادها .

(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٦/٢/١٩٥٨/١ ص ٩ ص ٥٦١)

١٨ — نصت المادة ١٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بالأوجه لاقامة الدعوى يحصل بقرار في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الأحوال ، وقد صرح المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فصل بذه الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من تاريخ تبليغه للنسبة

لمست الى جهة الادارة وعليه أيضا أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته ، فإذا كان الحكم — في جريمة اختلاس أشياء محجوز عليها قضائيا — قد خلا مما يشهد أن هذه الاجراءات قد أتت ، فإن المحكمة إذ عدلت الاعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحا وأست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد أخطأت خطأ يوجب حكمها بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١٢٧٠٨/١ ص ٩ ص ١٠٨٧)

١١ — تجوب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة الملونة اما على توقيع مستلم الصورة واما على اثبات واقعة امتناعه وسببه — لأن علم توقيع المظالم منه لا يدل حتما على امتناع بل قد يرد الى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجب فلذا كان الثابت أن اعلان الحكم التباين قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مغابيا مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الاعلان توقيع المظالم منه ولا من تسلم الاعلان فانه يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، ويطلان هذا الاعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم التباين ، ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

(الطن رقم ١٠٣٣ لسنة ٣٠ ق بلة ١٢/١٢٧٠٨/١ ص ٩ ص ٨٧١)

## الفصل الثالث

### بطلان الاعلان

#### الفرع الاول — التمسك بالبطلان

١٢ — متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالقوبة ولم يعلن عليه بأي طريق من طرق الطعن المادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية التسلط في بطلان اعلان المتهم ، وذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلاؤه ولأن القانون لم يمنح المسؤول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا في نطاق حقوقي المدنية وحدها .

(الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٦ ق بلة ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٦٧)

١٣ — ان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات هو من الاجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم

العامة ، أو اعلائه الخصوص إذا لم يصدر في مواجهتهم ،  
أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك  
يتضح أن اليماد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق  
الخصم الغائب — سواء كان متهما أو مدعيا بالحقوق  
(المن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ٥٧٦)

رقم القاعة

## الإفلاس

### موجز القواعد :

- ١ — حل الشيك تاريخا واحدا . عدم قبول ادعاء المتهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق حل الفروع الذي يحمله .  
صدور حكم بإشهار الإفلاس قبل تاريخ الشيك . إجتار الشيك صادرا بإشهار الإفلاس دون وجود رصيد  
قائم قابل للسحب ..... ١
- ٢ — مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل طاعة في تاريخ إصداره يوفر سوء النية . لا يشيل منه التطل  
باشهار إفلاسه . مثل هذا البلاغ لا يستأهل ردا ..... ٢

راجع أيضا : شيك ( القاعدتين رقمي ١٢٤٥ )

### القواعد القانونية :

- ١ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان  
يحمل تاريخا واحدا ، فان مفاد ذلك أنه صدر في هذا  
التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في  
تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فاذا كان  
الحكم الصادر بإشهار الإفلاس للمتهم قد صدر قبل التاريخ  
الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر الى هذا الشيك على  
أنه أعطى بعد اشهار الإفلاس وفي وقت لم يكن له فيه  
رصيد قائم وقابل للسحب .  
(المن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩٣ م ١٢٣)  
(المن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٧ يشي المظلة)
- ٢ — يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم  
وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبرة بمسا  
يمنع المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب  
اشهار إفلاسه ، إذ أنه كان متعتيا أن يكون هذا المقابل  
موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفع المتهم المستند  
الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار إفلاسه  
هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه .  
(المن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠١ م ١٧٤)

## أقران الجناية بجرمة أخرى

رقم القاعة

### موجز القواعد :

- ١ — الجنحة أو الشروع فيها كل منها جريمة جيلها الشارع عقرا مشددا القتل متى وقع متضا الجنحة وسيا  
لارتكابها . م ٢٣٤ ع ٣ ..... ١
- ٢ — مناط تطبيق م ٢٣٤ ع ٢ وقوم أي فعل مستقل عن القتل للمكون لجناية القتل العمد ويمكن بذاته  
بجرمة أخرى ..... ٢
- ٣ — استغلال الجناية المقررة بتجاية القتل العمد وعدم إشتراكها معها في أي عنصر من عناصرها ولا أي عر  
من ظروفها المشددة للعقوبة . تحت ظروف الاكراه في السرقة يمتل القتل يمتق لإرتباط تجاية القتل بجنحة  
لا اقترانه بتجاية . إطلاق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ مقبولات لا الفقرة الثانية . ..... ٣



### القواعد القانونية :

١ - سوى القانون بين ارتكاب الجنية والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع طرفاً مشدداً للقتل ، متى وقع منضماً الى الجنية وسبباً لارتكابها - فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المانية أنه بعد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه .  
(الجن رقم ٢١٠٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٢/٢٣/١٩٥٩ ص ١٢٤)

٢ - يكفي لتطبيق النطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل من الفعل المكون لجناية القتل السد مشيز عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان .  
(الجن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٣/٢٣/١٩٥٩ ص ٤٢٢)

٣ - جعل الشارع - في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات بقرتها الثانية والثالثة - من الجناية المقررة بالقتل السد أو من الجنية المرتبطة به طرفاً مشدداً لجناية القتل التي شدد عليها في هاتين السورين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية والاعدام أو لأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنية - ومقتضى هذا أن

تكون الجناية المقررة بالقتل مستقلة عنه ، وألا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب - فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل السد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر اليها إلا مجردة عن هذا الظرف . ومتى قرر ذلك ، وكان كل من جنايتي القتل السد والسرقة بالإكراه إذا نظر اليهما معاً يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها - فإنه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقة ، فيكون عقاب المتهم طبقاً لنص المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة - لا الثانية التي أعمل نصها الحكم ، على أن ما انتهى اليه الحكم في التكيف القانوني واعتباره القتل مقترفاً بجناية السرقة بالإكراه - وإن كان يخالف وجهة النظر سافة الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الاعدام التي قضى الحكم بها مقررة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجنية ، كما هي مقررة أيضاً للقتل السد مع سبق الإصرار الذي أثبتته الحكم في حق المتهم - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملاسات التي بينها في أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً .  
(الجن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٥/٢٣/١٩٦٠ ص ٣٠٦)

درم القاعدة

### موجز القاعدة :

### اكرام

- الاكراه وعدم الرضا متى يوافران؟ بيانات أحكام الأدلة بالنسبة لها . البيان الكافي . مثال ...

راجع أيضاً : وقاع .

### القاعدة القانونية :

١ - اذا كان الحكم - في جريمة الوقاع - قد دال على الاكراه بأدلة سائفة في قوله « أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذرايعها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومت إلا أنه تمكن بقوة الضحية من التخلط عليها وألقاها على الأرض وهندها ببطوة كان يحملها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له » فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بجبهة المجنى عليها وأن بيان المتهم الجسافي

فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة المجنى عليها بشير وضاحا بقوة الضحية . أما ما ورد بالقرار بعد ذلك من أن خلط جسم المجنى عليها وخاصة منطقة القطن من الاصابات وخلط جسم المتهم من علامات المقاومة بشير الى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسدية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالقرار لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الاكراه بالسلاح وهذا الفصل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم وتوافر به ركن الاكراه وعدم الرضاء في جريمة الوقاع .  
(الجن رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٩/١٩/١٩٥٩ ص ٤٧)

رقم القواعد

## موجز القواعد :

### ألبان

- ١ - غش ألبان. انقراض العلم بالنش لدى البائع. مادام مصدرها الأصلي مستولاً عن سلاتها عند التوريد ...
- ٢ - إضافة مادة غريبة إلى اللبن أو إزراع عنصر من عناصره. توفر الركن للمادى لجرعة النش بنفس النظم ...
- ٣ - القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ في شأن مواصفات ومقاييس اللبن ومتيجاته. لاصدق القانون قول بطلان القرار المذكور. حلة ذلك ؟ ...
- ٤ - صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ تقييد المادة ٥ من قانون ١٩٤١ لسنة ١٩٤١ ...
- ٥ - قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومتيجاته. صوره بناء على تفويض تشريعي بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ...
- ٦ - القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥: مجال سريته: دخول الألبان في حوزة ...
- ٧ - جزية غش اللبن وضائفة نواصفه القانونية. عناصر الرقعة الإجرامية. العمل للمادى. أثر توافره في عنصرى انطلاق حكم القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من انقراض العلم لديه بوضع من لياحه للصيرين ...

## القواعد القانونية :

- ١ - أصبح البائع يقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مستولاً عن السلة التى يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ونتيجة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو التزاع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالنش ما دام مصدرها الأصلي مستولاً عن سلاتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استناداً الى عدم توافر ركن العلم لديه .
- (الفرن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ في جلة ٢٦/٢٦/١٩٥٧ ص ٨٥ ص ٢٥٥)
- ٢ - لا غش الأشخاص الملقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته ضمير بقتل ايجابى اما بإضافة مادة غريبة اليه ولما بالتزاع عنصر من عناصره ، فإذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف الى اللبن مادة غريبة اليه وهى الماء فإن الركن المادى لجرعة النش يكون قد توافر وذلك بنفس النظر
- ٣ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومتيجاته ، وتقييداً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ وأوجب فى مادته الأولى ألا تقل نسبة المسم في لبن «اللبانوس» عن ٥٠٪ وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له فى القانون .
- (الفرن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ في جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٥٥)
- ٤ - صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومتيجاته - تقييداً لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقع التخليص والنش المعلقة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩
- (الفرن ١٤٦ لسنة ٢٩ في جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

- ٥ - أجاز القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٥ - في الفترة الثانية من المسافة الثانية منه - لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته وتنفيذاً لهذا التوضيح الترشى أصدر وزير الصحة قراراً رقم « ١٥٢ » في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالآليان ومنتجاتها .  
(الفرن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ قـ جـ ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٥)
- ٦ - يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يفسد شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من المحاصيل الزراعية
- ٧ - أنا أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبناً مفسوفاً بزعج الجسم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمة الشن ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما ، فينطبق عليه بالتالى حكم القانون وقسم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من اقتراض العلم لديه بوصفه من الباعة التجولين .  
(الفرن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ قـ جـ ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٥)

رقم المادة

### أمر الحفظ

- المصل الأول : أمر الحفظ الإدارى الصادر من النيابة ... .. ٥-١
- المصل الثانى : أمر الحفظ القضائى الصادر من النيابة ... .. ١-٦
- المصل الثالث : مسائل متفرقة ... .. ١١ ١٣
- موجز القواعد :

#### الفصل الأول - أمر الحفظ الإدارى الصادر من النيابة

- المقصود مما لوجبه م ١٦٧ ج من إعلان المبنى عليه بأمر الحفظ هو إسطاره بما تم في شكله . لم يرتبه القانون عليه أى أثر ولم يقيد بأجل معين ... .. ١
- وقف النيابة سر التحقيق الذى لم تكده تبده نزولاً على حكم القانون وأصدرها أمراً بالحفظ . عدم احتيلوه
- أمر الإلحاح لإقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق ... .. ٢
- أمر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور للشطب منها لاجراءه . هو إجراء إدارى لا يلزم به النيابة ولا يمنع للضرورة من الجزية من الاجتهاد إلى دفع الدعوى مباشرة ... .. ٣
- مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يند استنبأ منها لاحد رجال الضبط القضائى لاجراء التحقيق عضره محضر استدلال . صدور أمر الحفظ من النيابة في هذه الحالة لا يمنعها من دفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر النائب العام بإلغاء أمر الحفظ ... .. ٤
- تدب مأمور الضبط القضائى لاستجواب المتهم لا يبد قانوتا من إجراءات التحقيق القضائى الذى ينفذ قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ... .. ٥

درج القاجرة

### الفصل الثاني - أمر الحفظ القضائي الصادر من النيابة بالأوجه الدعوى

- ٦ - أمر الحفظ الماتع من الرد إلى الدعوى الجنائية إلا إذا انقضى التائب العام أو ظهرت أدلة جديدة هو الذي يحق تحقيق مجريه النيابة بنفسها أو من تنبه . تدب وكيل النيابة ضابط البوليس لتحقيق بلاغ امتناع المني عليه من إبداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها اداريا بمرقة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ ... ..
- ٧ - الأمر القضائي الصادر من النيابة بأن لاوجه لاقامة الدعوى بعد تحقيق مجريه أو تدب إليه حوالي يمنع من رفع الدعوى ويجوز للمني عليه وللدعي للمني عليه أمام غرفة الأتتام . أمر الحفظ الإداري الصادر بتاسل محضر جمع الاستدالات لا يقيد النيابة ويجوز المدول عنه ولا يقبل تظلم أو مستاتما من المني عليه وللدعي للمني ولأما ما راع الدعوى مباشرة ... ..
- ٨ - أمر حفظ . صلوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . صلوره في صيغة أمر حفظ إداري . لا يشر من طبيعته ... ..
- ٩ - عدم إجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم إصدارها أمرا بالأوجه لاقامة الدعوى . حق للدعي بإلحاق المني في تحريك الدعوى مباشرة أمام الحاكم الجنائية ... ..
- ١٠ - عدم قيد النيابة في رفع الدعوى الجنائية بأمر الحفظ الصادر بناء على محضر جمع الاستدالات ... ..
- الفصل الثالث - مسائل متنوعة**
- ١١ - اشارة الحكم إلى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير التهم . غير لازم ... ..
- ١٢ - عدم قيد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ للكتاب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها ... ..
- ١٣ - سلطة التائب العام الاستثنائية في إلقاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المني عليه ... ..

القواعد القانونية :

### الفصل الأول

أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة

٢ - متى كانت النيابة قد أفضت الشاكى باتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروفة على القضاة ثم حفظت الشكوى بعد ذلك ووقفا منها عند هذا الحد الذي تقتصرت فيه على سؤال الشاكى وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فلن مثل هذا الحفظ ليس إلا إيذانا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكند تبدأ نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا

١ - ما أوجبته المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية من اعلان المني عليه بأمر الحفظ هو إجراء قصد به إخطاره بما تم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى أثر بل لم يقيد به أجل معين .  
(المندرج ١٩٩٩ لسنة ٢٠١٩ ج ٢/١٩/٧٣١٩٠٧ ص ١٣٩٧)

• نذب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهم ،  
وأن تلاء من تحقيق لا يمد قانونا من اجراءات التحقيق  
القضائي الذي يضئ قوة على الأمر الصادر من النيابة بصد  
ذلك بفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك  
بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يعظه  
القانون في المادتين ١٩٩و٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية

المجلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢  
(الطبعة رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩٩٠، جلة ٢٢/١٢/١٩٥٩، ص ١٠٤١)

## الفصل الثاني

أمر الحفظ أعضاء الصادر من النيابة  
بالأوجه لإقامة الدعوى

٦ - المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الصلح الذي يمنح من العود إلى المعوى الجنائية إلا إذا أُلغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة أنسا هو رجلى يسبق تحقيق تجارة النيابة بنفسه أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي أثناء احتجاز منها . وإذا فُتس كانت التابة أدن وكيل النيابة وإن كان قد تطلب ضابط الضابط تحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعد الضابط التسكوى دون تحقيق عام وكيل النيابة بضغط التسكوى ادرايا ، فإن هذا الأمر الذى لم يسبق تحقيق اتلافيا لا يكون ملزما له بل لخاص حق الرجوع فيه لا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعة الادعاء .

(ملحق رقم ۱۱۹۹ لسنة ۲۵ ق. جلة ۱۵/۳/۱۹۵۶ م ۷ ص ۳۴۰)

٧ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري يفر عنها بوسعها السلطة الإدارية التي تهين على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد ويجوز المدول عنه في أي وقت بالتظر إلى طبيته الإدارية البحتة ، ولا يقبل نظماً أو استئنافاً من جانب الجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الاتجاه إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه، وهذا الأمر الإداري يفرق عن الأمر القضائي بالأوجه

يسمح لها بالموازنة بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وترجع أن القضية بالعادة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق-جلسة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩٧٥)

٣- الأمر الصادر من النيابة يحفظ التوكيل الإداري الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الإدارية - فإذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المضفر الأول لم يباشر تحقيقاً فيه ، وأن المضفر الآخر الذي حمّره « ملازم أول » لم يباشر بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شغوى من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نذبت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت لأوراق جميعها إلى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ التوكيل الإداري من هذا الأمر لا يحق حجة على المجنى عليه المضفر في الجريمة ، ويكون من حقه الاتجاه إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

(التمن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق. مجلة ١٩٥٩/٦/٢٢ ص ١٠١ ص ٦٥١)

٤ - يشترط حتى يكون نائب مأمور الضبط القضائي صحيحا متجبا أثره أن يكون النائب مرصفا منصبا على عمل أمين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، ولا ينصب على تحقيق قضية برئته - إلا إذا كان النائب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون كاتبا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يعد ابتداءا منها لأحد رجال الضبط القضائي لإجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يمرره مأمور الضبط القضائي عندهم محضر جمع استدلالات - لا محضر تحقيق ، فإذا حطته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلغاء أمر الضبط .

(الطبعة رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩٠٠ ق. ج ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ م. ص ١٠٧٧)

وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانونا ، واتى من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بسايبه ويستوجب قضاؤه .  
(الحزن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٢٩٠ ق. ج ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ١٠٧٧)

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

١١ - قرار النيابة برفض الدعوى بالنسبة لتغير المتهم لا يبنى المحكمة في شيء ولا تخرم الاشارة اليه في الحكم وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في اقوال الشهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .  
(الحزن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٧ ق. ج ١٨ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ س ٢٥٧)

١٢ - لا ينقض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة برفض دعوى السرقة لعدم معرفة القاتل دليلا على صحة الواقع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها حمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تتقيد به ، وطعنا أن تحصل في الواقعة المطروحة امامها حسيما ينتهي اليه تحقيقها .  
(الحزن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق. ج ٩ / ٤ / ١٩٥٧ ص ٨٨ س ٢٨٧)

١٣ - للسلطة العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء عن مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يصل بها وتصرف فيها غير قابل للالتواء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالألا وجه لاقامة الدعوى ، فيكون شأن الحكم العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يوضع لادراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل التحجيت القضائية والادارية على السواء كما تصح عنه اصول القانون والمذكرة الاضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلقاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المجلس العام على أمر الحفظ .  
(الحزن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٢٨ ق. ج ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ ص ٩٤٢)

لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسه أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على استدباب منها على ما تفضي به المساعدة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أيجز للمعني عليه والمعني بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاحكام .  
(الحزن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق. ج ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٣٦٩)

٨ - اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرجه بنفسه فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أيا كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الاداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له بسجود صدوره حيثية الخاصة حتى ولو لم يعلن به الضموم وينع من العود الى الدعوى الجنائية ما دام لا يزال قائما ولما بلغ قانونا ولا ينزع من هذا النظر أن المجنى عليها لم تمان بالأمر على ما تفضي به المساعدة ١٦٢ وما يبدعها من قانون الاجراءات الجنائية إذ أن كل ما لها أن تطعن في القرار أمام الجهة المختصة لو صح أن باب الطعن ما زال مفتوحا امامها .  
(الحزن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٥ ق. ج ١٠ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٥٢٥)

٩ - الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الموصية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمرفعتها هو الذي يمنع من اقامة الدعوى الموصية الا اذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالألا وجه لاقامة الدعوى الموصية غاب حق المعني بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية  
(الحزن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق. ج ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٥٩١)

١٥ - أمر الحفظ المساع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انسا هو الأمر الذي يسببه تحقيق تجريه النيابة بنفسه أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على استدباب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « بإحالة الشكوى الى البوليس لتقصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » ندبا لتحقيقه واعتبر أمر النيابة برفض الشكوى ادرايا بمثابة أمر بعدم

وتم القائمة

## أمر بالوجه

### الفصل الأول - الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة

١	الفرع الأول : شكل الأمر
٨-٧	الفرع الثاني : طبيعته وأثره
	الفصل الثاني - المعلن في القرار بالوجه لاقامة الدعوى
١٠ و ٩	الفرع الأول : الصلة في المعلن
١٢ و ١١	الفرع الثاني : المعلن في القرار الصادر من النيابة
١٣	الفرع الثالث : المعلن في القرار الصادر من قاضي التحقيق
١٥ و ١٤	الفرع الرابع : المعلن في القرار الصادر من غرفة الاحكام

موجز القواعد :

### الفصل الأول - الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة

#### الفرع الأول - شكل الأمر

— الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات. ضرورة أن يكون صريحاً وملوفاً.  
وجود مذكرة يرى وكيل النيابة المحقق يترشح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى. لا ينشئ ... ١

#### الفرع الثاني - طبيعته وأثره

- ١ — أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة . الأمر القضائي الصادر منها بأن لا وجه لاقامة الدعوى. الفرق بينها .  
نتائج ذلك ؟ ... ٢
- ٢ — صدور أمر الحفظ من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . صدوره  
في صيغة أمر حفظ إداري . لا يغير من طبيعته ... ٣
- ٣ — عدم إجراء النيابة تحقيقاً في الدعوى وعدم إصدارها أمر بالوجه لاقامة الدعوى . حتى للمدعي بالحق للمنفق  
في تحريك الدعوى مباشرة أمام الحاكم الجنائي ... ٤
- ٤ — وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكتمل به ولو لم يكن به الخصوم وهو مانع من رفع الدعوى الجنائية . عدم جواز  
أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . المعلن فيه . غير جائز ... ٥
- ٥ — للأمر بالوجه لاقامة الدعوى حيوية ولو لم يكن به الخصوم وهو مانع من رفع الدعوى الجنائية . عدم جواز  
رفع الدعوى المباشرة عن ذات الواقعة . عدم حصول الإدعاء للمنفق أمام سلطة التحقيق غير مؤثر م ١٦٢ و ... ٦
- ٦ — الأمر بالوجه المانع من العود إلى اقامة الدعوى الجنائية هو الأمر الذي يسيقه تحقيق تجريمه النيابة . ينشأ  
أو من تنجبه من مأموري الضبط القضائي ... ٧
- ٧ — الأمر بالوجه لا يمنع من العودة إلى التحقيق إنما ظهرت أدلة جديدة توافم الغليل الجليد أن يكون مجبولا  
من المحقق أو استغرق حصاره التي حالت دون تحقيقه ... ٨

دلم القاعة

## الفصل الثاني - المظن في القرار بالاجرة لاقامة الدعوى

## الفرع الاول - المصفة في المظن

- ٩ - النزاع على المصفة في استئناف الامر بالاجرة . قضاء غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف لرفضه عن ليس له الحق في المظن في الامر بالاجرة ولم يخرجه التوكيل الصادر إليه هذا الحق . قضاء صحيح . ... ..
- ١٠ - المصفة في المظن بطريق الاستئناف والنقض في الامر بعدم وجود وجه . اقتضاه على المظن عليه والمدعى بمقتضى مدنية والثائب للمسام . م ١٦٢ و ٢١٠ و ٢١٢ ج . ... ..

## الفرع الثاني - المظن في القرار الصادر من النيابة

- ١١ - سريان حظر المظن للورد بالادة ٢١٠ ج . مدة بقى ١٧١ لسنة ١٩٥٦ على المظن بطريق النقض أيضا ...
- ١٢ - عدم جواز المظن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافه جائزا . مثال في القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف الطاعن . ... ..

## الفرع الثالث - المظن في القرار الصادر من قاضي التحقيق

- ١٣ - يتضمن مصاد استئناف قرار استمصادرة من قاضي التحقيق كى غية للمصدم من تاريخ إعلامهم رسميا بالامر لا من تاريخ العلم بالمصدور . م ١٦٥ ج ٠ ... ..

## الفرع الرابع - المظن في القرار الصادر من غرفة الاتهام

- ١٤ - إصدار غرفة الاتهام امرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل التهم لم يضر أمنها لعدم كفاية الأدلة . استنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش . جواز . ... ..
- ١٥ - المظن بالنقض كى أمر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لابتهاه حل إجراء باطل ويصور كى التفتيش . غير جائز . م ١٩٥ ج ٠ ... ..

الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الادارى .  
(مظن دق ١٣٣٨ فى ٢٦ فى جلسة ١٧/١/١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٧)

## الفرع الثاني - طبيعته والوجه

٢ - الامر الصادر من النيابة بالنقض هو اجراء ادارى مصر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جميع الاستدلالات عملا بالمادة ٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية وما يندرجا وهو على هذه الصورة لا يقبلها ويجوز المدون عنه في أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تطلبا أو استثناء من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنح والمخالفات ، دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ،

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول

الامر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة

## الفرع الاول - شكل الامر

١ - يجب في الامر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات أن يكون صريحا ومدعوا ولا يفتنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يترشح فيها على رئيس النيابة إصدار



وجود وجه لإقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقاً شاملاً يسمع لها بالموازاة بين أدلة الادعاء وأدلة البراءة وترجع أن القضية بالعادة التى هى عليها ليست سالمة لأن همام منها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر وحده الذى فتح له الشارع باب الطعن .

(الفرن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٥٧٥)

٦ - الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حييته - حتى ولو لم يمل به الخصوم - وينتج من العود إلى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائماً ولم يُلغ قانوناً فما كان يجوز رفع الدعوى المباشرة على المتهم بعد ذلك عن ذلت الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - بلى ، ولا ينشأ من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقیقات النيابة ، فإن المادتين ١٦٢ ، ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية صريحتان في أن أحكامهما تتضمن المجنى عليه وللحق بالحقوق المدنية على السواء .

(الفرن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٨/١٥/١٩٥٩ ص ٦٦٩)

٧ - أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على استدعاء منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى اعتبار إشارة وكيل النيابة « بإحالة الشكوى إلى البوليس قمعها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » تدلياً للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى إدارياً بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ينتج من إقامة الدعوى ما دام لم يُلغ قانوناً ، وانتهى من ذلك إلى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يسيه ويستوجب قضاة .

(الفرن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/١٩٥٩ ص ٧٩٧)

٨ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتزم به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لاقترانه ، أو أن يكون تحقيق الدليل بعرفته غير ميسر له من قبل - أما لفضاء الدليل قضاة أو قضاة أحد العناصر التي تميز المحقق عن استيفائه .

(الفرن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ٤٢٤)

وهذا الأمر الإداري يفتقر عن الأمر القضائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بورسها لدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على استدعاء منها على ما تضمنه المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذى ينتج من رفع الدعوى ، ولهذا أجاز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

(الفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩/٣/١٩٥٧ ص ٣١٩)

٣ - إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أيما كان سببه ، صدر منها بورسها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالضبط الإداري ، إذ العبرة بسبقية الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له بمجرد صدوره حييته الخاصة حتى ولو لم يمل به الخصوم وينتج من العود إلى الدعوى الجنائية ما دام لا يزال قائماً ولم يُلغ قانوناً ولا ينشأ من هذا النظر أن المجنى عليه لم تمل بالأمر على ما تضمنه المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية إذ أن كل ما ليس أن تمل في القرار أمام الجهة المختصة لوح أن باب الطعن ما زال مفتوحاً أمامها .

(الفرن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٥ ق جلة ٤/١٠/١٩٥٧ ص ٥٣٥)

٤ - الأمر بالإلحاح لإقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفة هو الذى ينتج من إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو التواء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقاً في الدعوى ولم تصدر قراراً بالإلحاح لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائماً في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(الفرن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق جلة ٤/١٠/١٩٥٧ ص ٥٩١)

٥ - متى كانت النيابة قد اتهمت الشاكي باتباع الطريق الذى رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضائية ما زالت مرووسة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وتوقفاً منها عند هذا الحد الذى اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فإن مثل هذا الحفظ ليس إلا إيفاء من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذى لم تكده بتمامه فزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم

## الفصل الثاني

### الطن في القرار بالأوجه لأقامة الدعوى

#### الفرع الأول - الصفة في الطعن

٩ - تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطعن لتحصيل مركزه القانوني في الدعوى وما حوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المظنون ضده ، وهو النزاع على الصفة التي بموجبها يثار إجراءات الشكوى وإستئناف قرار النيابة بصفحتها قسولا منه بأنه لم يكن وكيلًا وإنما يثار ما يثاره عن نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن - لرغم من غير ذي صفة - مستندا إلى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاحكام أصلا لنص المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر إليه لا يقول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

(الطن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩/١/١٩٦٠ ص ٨٥)

١٥ - بين من استعراض نصوص المسادين ١٢٢ و ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية المملكتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ولل المادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالعقوب للمدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام التي تصدر برفض الاستئناف المرفوع إليها صلا بالمادة ٢١٥ من القانون سالف الذكر مقصور عليها وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعة ليست للمجنى عليها في الدعوى ولم تهم بالإدعاء بمقررتها المدنية - يرضها أرملة المجنى عليه طبقا للأوضاع التي نظمها القانون ولم تدفع في طعنها أن لها هذه الصفة فيكون ما انتهى إليه أمر غرفة اتهام من عدم قبول استئناف الطاعة صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٠٧٢ ب ٢٩ ق بلة ٢٧/٢/١٩٦٠ ص ١٤٢)

#### الفرع الثاني - الطعن في القرار الصادر من النيابة

١١ - أشار الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدتها من تعديل المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تهيم كيد الإنسداد لهم ، وتزعمهم

الطبيعة للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه من اختصاص إجراءات الدعوى ضدهم لبرائهم وقتت منهم أمته أادية وظيقتهم أو يسبها - حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه البرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا للمدعى بالعقوب للمدنية ، بل أن هذا الطعن يجري عليه حكم المنع من الطعن بالاستئناف ، ما دام الطعن بالطريق العادي وغير العادي يلتقيان عند الرد إلى العلة التي توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تحصينا للموظفين من التعرض للسلط في الخصومة .

(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠٥٥)

١٢ - إذا كان القانون لا يميز للطعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو هذا الاعتبار وصلا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يسكن أن ينهيه للطعن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا بالطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الطن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٧/٢/١٩٦٠ ص ١٤٢)

#### الفرع الثالث - الطعن في القرار الصادر من قاضي التحقيق

١٣ - نصت للمادة ١٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالأوجه لأقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الأحوال ، وقد صرحت للمذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد المياد بالنسبة لجميع الخصوم فقبل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من ترخيص بتبليغه للنيابة العامة ، أو إطلاعه للخصوم إذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهتهم منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم النائب - سواء كان منهما أو مدعيا بالعقوب المدنية أو مجنبا عليه - إلا من تاريخ إعلانه رسميا بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٦/٥/١٩٥٩ ص ١٠٧١)

**الفرد الرابع - الوطن في القرار الصادر من غرفة الاتهام**

١٥ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حتى الوطن بطريق التنقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم تأن التول بيطلاق الأمر الصادر من غرفة الاتهام لإبتائه على إجراء باطل وقصور تسميته لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الوطن بمحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالفة الذكر .

١٤ - متى كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل التهمس - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن فتش التهم قد وقع بإطلا قانوناً لصدوره بشير. إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون للمور الضبط التفتيش ، فلا يصح التمس عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

(ظن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ ص ٢٢١)

(ظن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٦/٢ ص ٩ ص ٩٠)

رقم القاعة

**أمن الدولة**

موجز القواعد :

**الفصل الأول - جريمة التخفير مع دولة أجنبية**

- ١ - جنابة التخفير مع دولة أجنبية للمادة ٧٨ مكرراً من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . نية الاضرار ليست شرطاً . ...
- ٢ - جريمة الاختراق في جنابة تخفير مع دولة أجنبية . استخلاص توافر قصد الخنثى لدى الشركاء فيها مثال

**الفصل الثاني - جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية**

- ٣ - جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد . م . ٨ من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرط تسليمها ؟ ...
- ٤ - كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر . غير لازم لقيام الجريمة ...
- ٥ - نقل بيانات وسجلات بحسب طبيعتها وظروفها من أسرار الدفاع الحقيقية لالحكومية . كفاية قيام الجريمة الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٧/١٩٥١ . لاهل له ...
- ٦ - محو لنص المادة ٨٠ ع السر المادي والمعنوي ...
- ٧ - عدم تطبيق نص المادة ٨٠ ع من حصل على السر ومن توسط في ترصيه إلى الدولة الأجنبية ...
- ٨ - انطباق نص المادة ٨٠ ع ولو لم يش من السر إلا بعضه ولو كان السر أنش على وجه خاطئ أو ناقص ...
- ٩ - سحوت المملكات من التهمين مدة زمنية . لا يثنى أن الأسرار التي أُنش ما لا تنطبق بالدفاع عن البلاد ...
- ١٠ - ترى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس . لا يرفع عنها صفة السرية ...

**الفصل الثالث - حالة الحرب**

- ١١ - حرب . معاهدة في القانون الدولي . الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل كسائل مظاهر الحرب ومقوماتها ...

رقم المادة

- ١٢ — القانون الجنائي له أهدافه الخاصة : العقاب فيه يقصد الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها بحسبة  
بإرادة الشارع فيه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي . ... ..
- ١٣ — حالة الحرب حتى يحكم الموضوع في تحديد معانها على ضوء مقاصد للشرع الجنائي . ... ..
- ١٤ — استخلاص لقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل من أساليب واستراتيجيات صحيحة : لا خطأ ... ..
- ١٥ — المدة من حرب كاتمة فلا . ما دللها وقت القتال مع تقرير استمرار حالة الحرب دون إنهاؤها . ... ..
- واضح حرب .

#### الفصل الرابع — جريمة الانضمام إلى منظمة شيوعية

- جريمة الانضمام إلى منظمة شيوعية جريمة عامة بأمن الدولة من النخل . جريمة م ٩٨ من المرسوم بقانون  
١١٧ لسنة ١٩٨٠ والساد ٩٨ ب من المرسوم بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٤٦ . لا يثار في قيامها تغيير شكل  
الدولة من ملكية إلى جمهورية أو تغيير الدستور . ... ..

كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جنائية  
التخاير المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا ( ١ ) التي  
دأتما بها المحكمة .

( الفن رقم ٢٧ / ١٥١٩ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

#### الفصل الثاني

جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية

- ٣ — يشترط لتطبيق المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٥  
لسنة ١٩٤٥ المتعلقة بجنائية تسليم سر من أسرار الدفاع  
عن البلاد إلى دولة أجنبية أو تسليم سر من أسرار الدفاع  
توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشرح ذا طبيعة  
سرية وثانيهما أن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقلير  
ذلك موكلو إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولها  
في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن  
لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون مقب عليها ما دامت  
للحكمة أمانات في حكمها الأساليب التي استندت إليها في  
استخلاص النتيجة التي اتهمت بها في طبيعة السر وفي علاقته  
بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا  
سائقا يؤدي إليها .

( الفن رقم ٢٧ / ١٥١٩ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

- ٤ — يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار  
الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد

القواعد القانونية :

#### الفصل الأول

جريمة التخاير مع دولة أجنبية

- ١ — أن ية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطا  
في جريمة التخاير مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة  
٧٨ مكررا ( ١ ) من قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥  
( الفن رقم ٢٧ / ١٥١٩ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

٢ — إذا قسرد الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم  
بأن المتهمين الأول والثاني إنما يتسلطان منه في زمن حرب  
أسرار الدفاع عن البلاد لصالح دولة «بريطانيا» وأن هذا  
الصل في ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الآخرين  
من الاضرار ببرك مصر العربي وأن المستندات التي تامل  
بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني تالقة في اثبات  
قيام المخايرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق  
على المعلومات المسلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيلاء  
بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع  
أنه كان يعلم بتخاير المتهم الأول وهو من مأموري الدولة  
الأجنبية التي يرسل لمصلحتها بما يدل عليه من تقية التلميحات  
والاستيفاسحات في شأن ما يقبله من معلومات وأن تبليغ  
هذه الأسرار يطوى بطبيعته على الاضرار ببرك مصر  
العربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر قصد الجنائي لدى

٩ — أن مسكوت السلطات عن التمهين فترة زمنية لا يمتد في شيء أن الأسرار التي أنفصوها لا تلتصق بالدفاع عن البلاد .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

١٥ — أن تراسي أسرار الدفاع الى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يجر ما يجب لها من الحفظ والكتان .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

## الفصل الثالث

### حالة الحرب

١١ — أنه وفي كان الأصل في فتح القانون الدولي أن لحرب يستعاضا العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن الامر الواقع اثره على تحديق هذا المتي في الحالة الثالثة بين مصر واسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

١٢ — القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمي من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية للمصالح الجهرية فيها وعلى الحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافقت أركانها وشروطها أن تنفيذ بآداة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع الناس الجنائي في الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يطالب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

١٣ — للحكمة الجنائية في تحديق معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تمتد بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف الذي هدف اليه وهو حماية للمصالح الجهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا الى أساس من الواقع الذي رآه في المعنى وأقامت الدليل عليه .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

١٤ — إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر واسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك الى اتساع العمليات العرية بين مصر والدول العرية من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدلل الاسم المتسلطة وعقد الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربين

من يستلزم لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب مباشرها قواتها النظامية .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

٥ — اذا أثبت الحكم على التمهين انهما كان يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي أملت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا العكسية فإن الاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي ين طائفة من الأسرار العكسية للشار الهائي للمادة ٥٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

٦ — أن مفهوم نص المادة ٨٥ أن السر قد يكون ماعيا وقد يكون متعريا وأن مسئولية نقل السر قائمة اذا حصل على سر متعري وأفضله الى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة اذا كان قد حصل على سر ملدى وسلمه .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

٧ — أن المادة ٨٥ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله الى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

٨ — أن المادة ٨٥ قصدت الى التحميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون إذ جاء بها « أن لهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمي اليه الجاني فحينئذ ياتي بالصورة التي يجري بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك » كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة « بأي وجه من الوجوه » يراد بها أن تلتصق العقوبة ولم لم يغش من السر الا بعضه وكذلك لو كان السر اقضى على وجه خاطيء أو ناقص .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٥٥٥)

تعارب مصر حين كان المهديان يشاركان نشاطهما .  
(العدد رقم ١٥١٩ / ٢٧ ق. ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ م. ٥٠٥)

### الفصل الرابع

جريمة الانضمام إلى منظمة شيوعية

١٦ — إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهمين بجريمتي الانضمام إلى منظمة شيوعية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات كما ترمي إلى القضاء على طبقة اجتماعية ملحوظة في تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل الأخرى غير المشروعة ، وجريمة التهديد والترويع لهذه اللئيمية — إذ قال ردا على ما يشبه الدفاع في خصوص زوال الملكية المصرية والدستور المصري اللذين كادا موجوبين وقت الحادث « أن تغير شكل الدولة من ملكية إلى جمهورية أو تغير الدستور لا يفي الجريمة التي لازالت في نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله حتى الآن » ، فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ويمكن الاستناد إليه في رفض ما يشبه الدفاع في هذا الخصوص .  
(العدد رقم ١٠١٣ لسنة ٢٨ ق. ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ م. ١٠٥ ص ١٢١)

واصدار مصر التشريعات المؤسمة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الضمان ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وللأسف والأختبارات الصحيحة التي ذكرها .

(العدد رقم ١٥١٩ / ٢٧ ق. ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ م. ٩٥ ص ٥٠٥)

١٥ — الهدنة لا تعني إلا في أثناء حرب قائمة فعلا وهي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تنافي بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنهي إلا بانتهاء النزاع بين الفريقين المتحاربين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيا وإنذ فلا يس ما استدلل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما اعترض به المهديان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة « بريطانيا » التي سلمت الأسرار إلى صلاحيها لم تكن

## أموال أميرية

ملج : اختلاس « اختلاس الأموال الأميرية »

### إنتاج

موجز القاطعة :

رسوم إنتاج الكحول . استغلال في جميع الحالات ولو لم تنبذ المنتجات . احتساب المروض نسبة الرسوم .

القاعدة القانونية :

وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم يبد ذلك قدر التحويزات وهي لا تحسب إلا بنسبة الرسوم .

(العدد رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٦ ق. ٢٣ / ٢ / ١٩٥٧ م. ٨٥ ص ١٥٥)

إن نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسوم الإنتاج والاستهلاك من الكحول يدل بجله على أن تقدير الرسوم

### إختابات

راجع :

(علامه وقابلات)

رقم القامدة

## إتهاك حرمة ملك الغير

موجز القواعد :

- ١ - دخول سكن في حيازة أكثر بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالقفل . لا يزم . ... ..
- ٢ - القوة في جريمة المادة ٣٦٩ عقوبات هي ما يقع على الأشخاص لاهل الأتيا . ... ..
- ٣ - جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . صورة واقعة لا يفر فيها القصد الجنائي . ... ..
- ٤ - استخلاص الحكم توافر جريمة اختفاء التهم عن أعين من لم الحق في إخراجها بارتكاب الطاعن والتهمة الثانية جريمة الوقوع في شقة غير مسكونة وهي مكان الاختفاء . صالح . ... ..
- ٥ - جريمة ١٩٩١ ع ١ . يخفى قبلها أن يكون التهم قد دخل عقلا في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازته بالقوة . ... ..
- ٦ - ذهاب البيت ودرجه هامن ملحقاته . الدخول إلى بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة تعاقب عليه المادة ٣٧٠ عقوبات . ... ..

لهم الحق في إخراجها منها تعتبر مكانا مسكونا لأنها من ملحقات المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم البوليس ، واستخلص واقعة الاختفاء - وهي الركن المادي للجريمة - من اعتراف الطاعن والتهمة الثانية بالوقوع ، ذلك الفصل الذي لا يتم الا في النفاء - وهو استنتاج سليم - لأن الحكم يكون صحيحا في القانون ولا يجب فيه .

(المن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١/١٩٥٨ ص ٩٨٨)

٥ - تبسغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في قهرها الأولى - الصاية على حائز القمار القسبي من اعتداء الغير على هذه الحيازة طالت مدتها أو قصرت ، ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالقفل قوة من منع الحيازة - بل يكفي أن يكون التهم قد دخل القمار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازته بالقوة .

(المن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ٤٧٧)

٦ - فناء البيت ودرجه هيا من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمقصود من انقضاءه ، فالدخول اليها بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥٧)

## القواعد القانونية

١ - المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت بالقفل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون التهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بقصد منع حيازته حائزه بالقوة .

(المن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧٥٤)

٢ - أن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا على الأتيا .

(المن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥/١/١٩٥٦ ص ٧٥٣)

٣ - أن مجرد ذهاب التهم الى منزل الجنى عليه على أثر بلاغ السرقة المتقدم منه ضد هذا الأخير وفي حضور ضابط البوليس الذي انتقل لاجراء التفتيش ، لا يفيد وحده توافر القصد الجنائي لدى التهم بارتكاب جريمة دخول منزل كما أن مجرد نزاع بين الطرفين لا يكفي بذاته لاستخلاص هذا القصد .

(المن رقم ٨٣٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٧٨٢)

٤ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة غير المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن جريمة اختفائه عن أعين من

رسم القاعدة

## إحالة

موجز القاعدة :

تحقق جريمة إحالة الموظف بسبب توجيه الأوامر التي تحمل من الإلزام أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . . .

التي تحصل معنى الإحالة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة  
أو بسببها .

القاعدة القانونية :

(الفرن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٥ ق مجلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ٦)

جريمة إحالة الموظف تحقق بمجرد تصد توجيه الأوامر

### أوامر إدارية " إحالة "

راجع : ١. نياية عامة

(القاعدة رقم ١٠)

وقانون ( القاعدة رقم ٣٩ )

### أوامر عسكرية " إحالة "

راجع : تزوير ( القاعدة رقم ٤٩ )

طوية

( القاعدة رقم ٦ )

### أوراق رسمية " إحالة "

راجع : تزوير ( القواعد من ٣٩ - ٦٨ )

إتلاف .

( القواعد من ٣ - )

إتبات ( القواعد ١٢٢ - ١٤٨ )

### أوراق عرفية " إحالة "

راجع : تزوير

( القواعد من ٧٠ - ٧٣ )



(پ)



رقم المادة

## بطلان

٩- ١ الفرع الأول : مادية البطلان

١٦-١٥ الفرع الثاني : العسك بالبطلان

٢٠-١٧ الفرع الثالث : أثر البطلان

موجز القواعد :

### الفرع الأول - مفعلية البطلان

- ١ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . غلظ الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستثنائي
- ٢ - الفرق بين بطلان الحكم وإتلافه إتلافاً قانونياً
- ٣ - عدم توفر ولاية نظر الدعوى المحككة إتلاف . أثر تخلف هذا الشرط . إتلاف العمل الاجرائي وإتلافاً قانونياً . وجوب فصل المحكمة في الدعوى عند إعادة رفعها على الوجه الصحيح
- ٤ - الأصل في الإجراءات العسكة
- ٥ - مجرد الامتثال في وضع المضيومات في امرات مخالفة لا يترتب عليه البطلان . فرائد مخز المضيومات فرائد تطبيقية
- ٦ - مآرجه لقانون في المادة ٤١١ إجراءات جنائية من قبيل تنطع سير الإجراءات في الجلسة . مخالفة لا يترتب عليه البطلان
- ٧ - أسباب إتلاف الأحكام ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة
- ٨ - وجوب صحة الإجراءات في كل مراحل الدعوى وإقامة الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح بحال من أسباب إسقاط البطلان

### الفرع الثاني - العسك بالبطلان

- ١٠ - بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم العسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة شك لأول مرئع أمام القضاء . لا تقبل
- ١١ - الدفع بعدم إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة للطرفه . م ٣٣٣ ج ١
- ١٢ - سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة إعادة القضية لمحكمة أول درجة
- ١٣ - بطلان حضور جمع استدالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق . شرط إتلاف للدعوى من العسك به

رقم القاعده

- ١٤ - اتسك بالدفع ببطلان وجوب ايداع أثناء نظر الدعوى التي يرفع البطلان في إجراءاتها . الاجراء الباطل  
بمصلحة عدم الظن به في الجهاد القانوني .  
١٥ - عدم جواز اتسك بطلان الحكم بغير طرق الطعن . ستاد هذه القاعده في كائون الاجراءات الجنائية  
والقضايا المدنية والتجارية . عدم جواز مباح الدعوى الأصلية ببطلان الحكم  
١٦، ١٥

الفرع الثالث : اثر البطلان

- ١٧ - حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم . التزم المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم  
في الدعوى  
١٨ - متى تلتزم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية لحكمة أول درجة ؟  
١٩ - متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لحكمة أول درجة ؟  
٢٠ - بطلان التحقيق . الدفع به . عدم تأثيره في قرار إحالة القضية إلى حكمة الجنائيات . آثاره . التصاهر على  
الاجراء الذي تقرر بطلانه وما ترتب عليه من آثار مباشرة دون لمس الاجراءات الصحيحة السابقة  
عليه .

راجع : إجراءات ( القواعد من ٣٦٤ - ٣٧٤ )

وتحقيق ( القواعد من ٤٨ - ٥٣ ) وتحقق ( القواعد من ٦٠٤ - ١١١ )

الدعوى دخلت تحت ولاية المحكمة ورفضت اليها على وجه  
صحيح - فإذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم ممن  
لا يملك رفضها قانوناً ، وعلى خلاف ما تنص في المادة ٦٣  
من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١  
للسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى  
يكون معمولاً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ،  
إلا في تلك الحالة حكمها وما يبنى عليه من اجراءات مسموم  
الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها  
أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها  
أن تقرر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المسأف وعدم  
قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة مبرود دونها ، إلا  
أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .  
( الفن رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦/٢٠ - ١٠٥٩/١٠ ص ٤٥١ )

٣ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها  
وفصل فيها مسله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر

القواعد القانونية :

الفرع الاول : ملعية البطلان

١ - متى كان الحكم الاستئنائي قد أخذ بأشباب الحكم  
الابتدائي الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها  
والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها  
واسم للمتهم في الدعوى ورفضها - ولم يشعره أسباباً  
تقضائه ، فإنه يكون باطلاً لاستناده الى أشباب حكم  
لا وجود له .  
( الفن رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٥٦/٢٠ - ١٩٥٦/٢٠ ص ١٠٠٧ )

٢ - الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في  
الموضوع وراثت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في  
الاجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم  
في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون

٩ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى السومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص

يميز لها أن تملن في الحكم - وأن لن يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الغلط والبطلان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن قضى له معكبة الجنابات يطلن الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلا عن مساسه بقوة الشيء المقضى - فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها وميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعا .

(الفرن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق بلة ١٩٦٠/٤/٢٧ ص ١١١ ص ٢٨٠)

#### الفرد الثاني : التمسك بالبطلان

١٠ - متى كان المتهم لم يشر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الفرن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠ ق بلة ١٩٥٦/٤/٣ ص ٧ ص ٤٩٨)

١١ - ان حق التهم في النسخ يطلن الاجراءات لعدم اعلائه بالمجلسة الملعدة لنظر الاستئناف يسقط اعصالا لنص للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يترضى عليه بمجلسة المعارضة .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠ ق بلة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ ص ٥٧٠)

١٢ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤٩٩ من قانون الاجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٣/٢٤ ص ٩ ص ٢٣٩)

١٣ - متى كانت المحكمة قد اعتضدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها أمامها في جلسة للمحاكمة مع سائر أدلة الاثبات الأخرى التي أوردتها في

فيها ابتداء - فإذا نظرنا مرة أخرى كان قضاؤه بطلان يفتح له القانون باب الطعن بالطريق المادى أو بطريق التفتيش .

(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/١١/٢٠ ص ١٠ ص ٤٥١)

٤ - اذا كان عمل القاضي لنوا وبطلان بطلانا أصليا لأن الدعوى سمت الى سلته من غير طريقها القانوني فلا عبرة ببطلان ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هي اجراءات مبتدئة .

(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ ص ٤٥١)

٥ - الأصل في الاجراءات الصحة ، فتى باشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفه الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بارتفاق ما يندل على ابتدائه رئيسا لمكتب المختبرات أو ملوفا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

(الفرن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٩/٥/١١ ص ١٠ ص ٥١٧)

٦ - القانون حين أوجب المبادأة الى وضع المنبوبات في احرار منقلة اما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكن لم يوجب على مجرد الاهمال في ذلك أى بطلان ، فالأمر مرجعه الى املئتان المحكمة الى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ ص ١١١)

٧ - ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في المجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان - فإذا كان الثابت من مضر المجلسة أن تقرر التلخيص قد تلى بها ولم يترضى المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فانه لا تجوز اثاره الجدل في ذلك أمام محكمة التفتيش .

(الفرن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٦٠/١/٢٥ ص ١١ ص ١٠٦)

٨ - اذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الأحكام لتقاعها مقاماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يشبه الطعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

(الفرن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق بلة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ ص ٢٨٠)

الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لايراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف - ولم يفرج الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما خول لمحكمة النقض من حق إعادة النظر في الدعوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضية عن الحكم إذ نصت على : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو باقيا الخصوم يقع باطلا - وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهي المحكمة العليا - لا سبيل إلى تصحيح حكمها - في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصر - فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل اصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فلذا توافر سبيل الطعن وضيحه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

#### الفرع الثالث : ان البطلان

١٧ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يرتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(المن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق بلة ١٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٤٩)

١٨ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا كان الحكم الصادر من هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يرتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(المن رقم ٤١٩ لسنة ٢٢ ق بلة ١٢/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

حكمها ومن بينها اعتراف المتهم في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجريمة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر جمع استدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر وكيل النيابة المحقق أمرا بنبذه لاجراء تحقيق معين .

(المن رقم ٤١٩ لسنة ٢٨ ق بلة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٨١)

١٩ - نظم قانون الاجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التمسك بالدفع بالبطلان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في اجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - أي كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في المبدأ القانوني - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالفها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تخلياً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة المساسة بالنظام العام .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

٢٥ - نصت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي « تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » ، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والنقض ، ورسم أحوال واجراءات كل منها فإن الطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون ما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

١٦ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المسجلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٩ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان

٢٠ - البطلان المشار اليه في المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من اجراءات تمسك صحيحة ، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار احالة القضية على محكمة الجنايات .

(الجن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٦٠/٢ ص ١١ ص ١٥٨)

١٩ لم يوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية أن تصيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الأخيرة قاضيا بعدم الاختصاص أو يقبل دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما اذا وقع في الحكم المذكور بطلان أو وقع في الاجراءات بطلان فإن المحكمة الاستثنائية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

(الجن رقم ١٢٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٨ ص ٩٥٥)

رقم الحاشية

## بلاغ كاذب

### موجز القواعد :

- ١ - ونوع غل من الميم كون جرمي البلاغ الكاذب والتلف المرفوعة هما الدعوى . إضلال المحكمة تحدث من ركن العلانية في جريمة التلف وتكفي حكامها بالنسبة لجرمة البلاغ الكاذب التي عوقب الميم عليها . لا يجب
- ٢ - عدم تنفيذ المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ من الواقعة المبلغ عنها ... ..
- ٣ - قصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع متويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده . ... ..
- ٤ - كذب البلاغ أمر موضوعي . وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم . ... ..
- ٥ - وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم . عدم جواز الاحالة على عريضة الدعوى ... ..
- ٦ - اشتراط القانون في البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ من تلقاء نفس المبلغ . يستوى في التبليغ التقدم بحسبها للدلائل به أو الدلائل به أثناء تحقيق أجرى مع المبلغ فيما ليس له علاقة بموضوع البلاغ . ... ..

حكمها ما دامت أسبابه واقية لا تصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب الميم عليها .  
(الجن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١/١١ ص ٧ ص ٨٦٥)

٢ - لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها الميم ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير

### القواعد القانونية :

١ - متى كان الفعل الذي وقع من الميم كون جرمي البلاغ الكاذب والتلف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين واحدة ، فان انفعال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة التلف لا يعيب

هذا الشأن ، إذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم ذاته ماهي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكنوية بسوء القصد من جانب المتهم .  
(الجن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٠/١٢/١٩٥٧ ص ١١٢٦)

٦ - لا يتطلب القانون في البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ ، يستوى في ذلك أن يكون قد قدم خصيصا للدلالة به ، أو أن يكون قد أدلى به في أثناء تحقيق أجرى معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ - فإذا كان بين من الأوراق أن المتهم ذكر مفصلا الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه ، وأنه وإن كان قد قدم بلاغه الأصلي متظلمًا من قلة من عمله الى عمل آخر لم يرقه ، الا أنه أدلى في هذا التحقيق بأموار ثبت كذبها استندعا الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهي مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه - ولم يكن عند ما مثل أمام المحقق متهما يدافع عن نفسه ، وأنسا كان متظلمًا بشرح ظلالته ، فاذ ما انتهى اليه الحكم من أدانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا من ناحية القانون .  
(الجن رقم ١٦٩ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠)

أن تنقيد به ، وعليها أن تحصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها .

(الجن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ٩/٤/١٩٥٧ ص ٨٣ ٢٨٧)

٣ - تتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف في القانون متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان متتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .  
(الجن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ٩/٤/١٩٥٧ ص ٨٣ ٢٧٨)  
(الجن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١٨/١١/١٩٥٧ ص ٨٣ ٩١٠)

٤ - تعتبر صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالواقعة المنسوب الي المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليسلم ان كان من الأمور التي يربط القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .  
(الجن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٠/١٢/١٩٥٨ ص ١١٢٦)

٥ - لا يكفي في قيام الوقائع المسندة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الاحالة على عريضة سبق تقديمها في

رقم القاض

## بناء

١-٦	.....	الفصل الأول : جريمة البناء بدون ترخيص
٧-١٣	.....	الفصل الثاني : جريمة البناء للمخالف للقانون
١٤-٢٤	.....	الفصل الثالث : جريمة البناء على ارضي غير مقسمة
		موجر القواعد :

## الفصل الأول : جريمة البناء بدون ترخيص

- ١ - إقامة التهم بيان قبل الحصول على ترخيص . مثله بنشأ البناية . لا يخل . ق ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ ...
- ٢ - لاهمة بما يثيره القاض من أنه عدم طلب الحصول على رخصة في ظل قانون سبين مادام لم يمتح هـللا الترخيص . ...
- ٣ - جريمة البناء بغير ترخيص تصدوقية متاجة . عند توافر وحدة للشروع الإجرائي ووحدة الحق المطبق عليه . تعاقب الأفعال دون أن يقطع بينها طرق زمني يفهم اتصالها ...



رقم المادة

- ٤ — استئناف اللتم البناء بعد مصادقته على جرمه البناء بغير ترخيص . قبل إجراء جديد لا يجوز إدماجه في سابقة من أعمال البناء وان تحقق التماثل بينهما . ... ..
- ٥ — البناء بدون رخصة . متى يعد الترخيص منحاً بقوة القانون ؟ م ٣١٢ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ... ..
- ٦ — عدم استظهار الحكم حقيقة تاريخ إقامة اللتمى وإتمامه اللتم من إجراءات الحصول على الرخصة . تصور ... ..

**الفصل الثاني — جريمة البناء المخالف للقانون**

- ٧ — القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان عناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة . تصور . ... ..
- ٨ — خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بإزالة الأجزاء في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . تصور قانون قبل الفصل في الحكم بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكليفية . أثره ؟ ... ..
- ٩ — ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن التهم أقام بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . تناول الطاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بالقضاء الإزالة . خطأ . ... ..
- ١٠ — مخالفة البناء لمواصفات القانونية وإقامة البناء ذاته بدون ترخيص قربان ملازمان فعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني . ... ..
- ١١ — أعمال البناء والتبليط والتقدم مخطوطة من وثائق اعتماد خط التنظيم فيما عدا أعمال الترميم لإزالة الخلل أو أعمال البياض . م ١٣٠ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ... ..
- ١٢ — أعمال الترميم المباح في حكم م ١٣٠ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا تجاوز ما تقتضيه الضرورة من إصلاحات لازالة الخلل . عدم تحويلها للإشاعات البلدية ولا أعمال التقدم التي يتصد بها ترميم البناء . ... ..
- ١٣ — لسطادة التهم بمخالفة أحكام ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ التي حل محل ق ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من الترسمة القانونية للقررة ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ للعدل ق ٣٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها . ... ..

**الفصل الثالث — جريمة البناء على أرض غير مقسمة**

- ١٤ — إقامة بناء على أرض غير مقسمة يستوجب القضاء بالعدم . ... ..
- ١٥ — إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقيل الحصول على الترخيص . الحكم بالإزالة صحيح . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ... ..
- ١٦ — شرط صحة الحكم بالإزالة في تسمية بناء على أرض معلقة للتقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ... ..
- ١٧ — نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره في الجريدة الرسمية . أعمال المالكين من نصوحه على شرط بعض النظر عن عدم صدور لأمره التنفيذية . ... ..

رقم القاعة

- ١٨ - صدور ق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ يبد الحكم في جهة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة المحكمة في التقاضي  
بقبض الحكم فيما تقضى به من تأييد الأزالة . م ٢٥٨/٤ . ج . ... ..
- ١٩ - جواز إقامة بناء على الأراضى المقتمة قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ دون اشتراط صدور مرسوم  
بالموافقة على التقسيم . ... ..
- ٢٠ - لم يأت القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ الذى قصد حاية المباني التى أقيمت  
فعلًا بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيره من قوانين البناء بقصر تنفيذ الأحكام الجنائية النهائية  
من هذه الجرائم خلال الفترة الواردة به على القرارات والمصاريف والرسوم المقررة بها . عدم تطبيق القانون  
٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ إذا لم يكن هناك تحمة تنفيذ للأعمال المطلوبة من جانب القسم بالقائمة أية مبان . ... ..
- ٢١ - تعليق الالتزام بتحويل الثور وغيره من المرافق فى الأراضى المقتمة إلى المرافق العامة على صدور قرار  
من وزير الأشغال العمومية قاصر على التقنيات الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مرافق عامة دون التقنيات  
التي تجرى فى الجهات التى تتوافر بها تلك المرافق . ... ..
- ٢٢ - شرط تطبيق عقوبة الأزالة كونه للمهم هو منشئ القسم بدون موافقة سابقة وطبقًا لاشروط المنصوص عليها  
فى القانون ، أو عدم قيام القسم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكر بالالتزامات التى فرضها القانون  
فى م ١٢ و ١٣ منه . ... ..
- ٢٣ - البناء على أرض تقسم قبل صدور مرسوم بالموافقة عليه . سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم  
بعد انقضاء الأجل الموعود إليه ينسب م ٨ يعتبر بمثابة قبول لطلب عند استيفاء شروط اللائحة التنفيذية وارفاق  
المستندات المبينة بالمادة ٧ ... ..
- ٢٤ - وجوب اتباع طالب التقسيم فى الحصول على الأذن بإنشاء التقسيم أو تخليه وحتى يكون طلبه مقبولًا بعد  
انقضاء الأجل المحدد قانونًا بالإجراءات التى رسمها القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقديم الطلب والمستندات  
المرققة به . ... ..

على ترخيص بموقف البلدية منه مما انطوى عليه هذا  
الموقف من خطأ .

(اضمن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق بلة ١٧/٦/١٩٥٨ م ص ٩٨٤)

٢ - لا عبرة بما يشيره الطاعن من أنه قد قدم بطلب الحصول  
على الرخصة فى ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ما دام هذا  
الترخيص لم يمنح له .

(اضمن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٢/١/١٩٥٩ م ص ١٢١٠)

٣ - جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الأفعال  
متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هى حيثئذ هوم  
على نشاط - وإن اقترنت فى أزمنة متوالية - إلا أنه يقع  
تفنيذا لمشروع إجرامى واحد ، والاحتفاء فيه مسلف

القواعد القانونية

الفصل الأول

جريمة البناء بدون ترخيص

١ - نظم القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم  
المباني فى المادة ١١ منه طريق التنظيم من القرارات التى  
تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، ومن ثم فإنه  
لا يقبل من التهم أن يعال إقامته بناء قبل الحصول

## الفصل الثاني

### جزءه الياء مخالف القانون

٧ - اذا قضى الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة دون ان يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فانه يكون قاصرا واجبا قضه .

(المن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق بلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٢٥٠)

٨ - متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من النشاء عقوبة الازالة يلتقي في مؤداه مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ من حيث علم جواز الحكم بالتعويضات التكميلية المبينة فيه مما يبنى عليه استحالة الحكم بالازالة ، فان محكمة النقض تجزئ به بيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وقضى برفض الطعن .

(المن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق بلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٢٧١)

٩ - متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ، فان قضاهما بالنشاء الازالة استادا الى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خاطئا .

(المن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق بلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٢٧١)

١٠ - مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وانما هما قرنان ملازمان لعمل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني - فاذا كان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت للمحكمة أول درجة ، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثاني درجة أن تمنح الواقعة المطروحة أمامها يصحح ما تحمله من الكيف والإصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فان حكما بالنشاء تصحيح الأعمال المخالفة استادا الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مغطى في تطبيق القانون .

(المن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٦/٥/١٩٥٩ ص ٥٧٩)

١١ - يتضح من استعراض نص المادتين الأولى والثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - أن أعمال البناء والتعمية والتعميم تستلزم الحصول

على حق ولحد ، وأن تكرر هذه الأعمال مع تطارب أزماتها وتماثها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوجب بانضمام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فان كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستقل فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أعمال ومتى صدر الحكم عن أي منها يكون جزاء لكل الأعمال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم .

(المن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١/١٩٦٠ ص ٤٠)

٤ - اذا كانت جريمة اقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من اجلها بسقوبة الفرامة في القضية الأولى - قد ارتكبتها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وسدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فعصر له المسطر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو فعل جديد وولد ارادة إجرامية انبثت لمناسبة العمل الاجرامي الجديد - فانه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبقه - وان تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالادانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(المن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١/١٩٦٠ ص ٤٠)

٥ - تظلم الماددة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦

لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني - طريقة استصدار الترخيص بإنشاء بناء أو اقامة أعمال ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ، ومؤدى هذا النص أن الترخيص لا يعد ممنوحا للطلاب بمقتضى القانون الا اذا مضى على تقديم الطلب ومرققاته ثلاثون يوما متوالية أو مجزأة على فترتين في حالة اخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم للطلاب بما بين لها من تعديلات أو تصحيحات في الرسوم المقدمة واعادة هذه الرسوم اليها وشرط أن يضي عشرة أيام من تاريخ اعلان الانذار اليها من الطلاب على يد محضره .

(المن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٣٠/٥/١٩٦٠ ص ٥١٦)

٦ - اذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذي أقيم فيه البناء وما قام به المتهم من إجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء ، فان ذلك يصح بالتقصير في البيان ما يصح محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(المن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٣٠/٥/١٩٦٠ ص ٥١٦)

### الفصل الثالث

#### جرمة البناء على أرض غير مخصصة

١٤ - إذا كانت التهمة المستندة الى التهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بنجر تقسيم المخالفة لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإن هذا مما يستوجب القضاء بالهزم .

(الجن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧٨٩ ص ٢٢٩)

١٥ - متى كان الحكم قد أثبت على التهم أنه أجرى بناء غرقين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالأصل والالتزامات التي أوجبها القانون - فإنه إذ قضى بإزالة الأصل المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الجن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧٠)

١٦ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ١٠ ، ٢ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة بناء على أرض مملعة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق التهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذي أشأ التقسيم دون الحصول على موافقة ساذقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون وأنهما عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه .

(الجن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ ص ١٧٨)

١٧ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للاوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ونصومه ممكن أصلاً . بعض النظر عن الالامعة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة الصومية والمثل إصدارها ، ولا يصح تعطيل أي نص مادام أن أعماله لا يتوقف على شرط .

(الجن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ ص ١٧٨)

١٨ - متى كانت الجريمة المنسوبة الى التهم « إقامة بناء على أرض مملعة للتقسيم » قد وقعت في ٢٢ يولي سنة ١٩٥١ ، فإن خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المعكمة - إذ تجتزئ - يأن وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسعها إزله صدور القانون

على ترخيص لإجرائها ، وهي معطوبة من وقت اعتداد خط التنظيم في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم - فيما عدا أعمال الترميم لإزالة الخلل وأعمال البياض .

(الجن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١١ ص ٥٧٤)  
(الجن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق نفس الجلسة)

١٢ - أعمال الترميم في حكم المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا تتجاوز ما ورد على المبني من اصلاحات تقتضيها الضرورة لازالة ما يتوره من خلل - وهي لا تمنى القيام بإنشاءات جديدة - كما أنها تختلف

عن أعمال الترميم التي قصد بها تقوية البناء - لأن الشارع أراد بقاء المباني الواقعة خارج خطوط التنظيم على حالها حتى تزول ، فلا يجوز هونها أو تليتها أو إعادة بنائها حتى لا تزيد قيمتها فتضار الفيزة العامة بما لهذه الريادة - فإذا كان مفاد ما أثبتته مهتس التنظيم في محضره أن ما قام به التهم لم يكن ترميماً لازالته خلل بواجبة مبني بارز عن خط

التنظيم وإنما كان هدماً وإعادة بناء مما يدخل في نطاق الأعمال المعطوبة طبقاً لنص المادتين الأولى والثالثة عشرة من قانون تنظيم المباني ، فإن الحكم إذ قضى باعتبار هذه الأعمال من أعمال الترميم البياح القيام بما يكون مستحقاً في تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين منه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة لمقوة الهزم .

(الجن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١١ ص ٥٧٤)

١٣ - صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني والذي حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المملعة للبناء في الأقليم المصري المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، والذي يقضى بعدم جواز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأصل بالنسبة للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين مسافة البياض خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ ، مما يتعين منه أعمال هذا الحكم في حق التهم نظراً الى وقوع الجريمة التي نسب اليه ارتكابها في خلال الفترة المصدعة به وذلك باعتباره القانون الأسفل للمتهم عملاً بإقترة التناحية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الجن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١ ص ١٠ ص ١٦٤)



الأراضي المدة لبناء ، ومن المذكرة الايضاحية للقانون أنه يجب على طالب التقسيم لكي يحصل على الأذن الخاص بإنشاء التقسيم ، أو تمديده ، أو لكي يعتبر عليه مقبولا بعد انقضاء الأجل الذي حدده القانون أن يقدم مشروعه للسلطة المختصة متضمنا بيان التقسيم ، وبرنامجا يحدد كيفية تنفيذ المرافق فيه وتقدر تكاليف العمل ، وكذلك قائمة الشروط التي يرى المقسم فرضها على المشترين ، وأن يرفق بطلبه المستندات التي يبتها المادة السابعة من القانون ، وذلك حتى يتسنى للسلطة القائمة على التنظيم أن تجري ما تراه من تصحيح أو تعديل في الرسوم أو قائمة الشروط المقدمة إليها لكي تتطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، فتتفق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كماله الصحة العامة والنظام .

(الفرن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ قجلة ١٢/٨ ١٩٥٩/١٠ ص ٩٩٩)  
(والفرن رقم ١١٣٣ لسنة ١٦٢٤ قجلة ١٢/٨ ١٩٥٩/١٠ ص ٩٩٩)

٢٣ - نصيح المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن مجرد تقديم طلب التقسيم للسلطة المختصة وانقضاء أكثر من ستة أشهر على تقديمه دون رد على الطالب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير يبيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب التقسيم وفقا لأحكام المادة السابعة - وهي توجب لإختبار الطلب حقا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ، وأن يرفق به المستندات التي يبتها تلك المادة ، وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم بعد انقضاء ستة أشهر على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

(الفرن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ قجلة ١٢/٨ ١٩٥٩/١٠ ص ٩٩٩)

٢٤ - المستفاد من مجموع نصوص المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم

(۵)





تأديب "إحالة"

راجع : عمادة

( القائمة رقم ١٤ )

تبليد "إحالة"

راجع : خياطة أمارة

رقم القائمة

تجهر

موجز القواعد :

- ١ التجهر - جواز نكره عرضا من غير إحاطة سابق ... ..
- ٢ سلامة الأشخاص الذين يتألف منهم التجهر وقت ارتكابه إجرامية بقصد تنفيذ الفرض من التجهر ... ..

من غير اتحاق سابق - وكل من يلغى الأمر من التجهرين  
بالتفرقة ورفض طاعته أو لم يصل به يكون مستحقا للعقاب.  
(الفن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٧ ق/ج ٢٢/١٠/١٩٥٧ م ٨٣ ص ٨٠٢)

٢ - مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الفرض  
المقصود من التجهر لا تحملها جنائيا الا الأشخاص الذين  
يتألف منهم التجهر وقت ارتكابها .

(الفن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ ق- ج ٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٠٩)

القواعد القانونية :

١ - ان التجمع - وان كان يرثا في يده تكوينه - الا  
انه قد يقع فيه ما يجعله مهددا للسلام العام فيأمر رجال  
السلطة بتفريقه ، فتفى هذه الحالة ينقلب الى تجهر معاقب  
عليه ويكفى في حكم القانون حصول التجهر ولو عرضا

رقم المادة

## تجديد إجباري

## موجز القواعد ،

- ١ — الاضطرابات الحادة بالإطاعات من القرعة العسكرية الباقية حل مدعو للقرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥  
 ١ — عدم زوال الصفة الرسمية منها .....  
 — بيرية المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بموجب دون  
 ٢ — اشتراط حصول الاعلان .....  
 ٢ —

## القواعد القانونية :

اليه الحكم المظنون فيه — لما كان ذلك ، وكانت الطلجة  
 قد دعت الى سن هذا الحكم — كما جاء بالمذكرة التفسيرية  
 للقانون « لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء  
 الضريبة الإلزامية وغالبيتهم ذوى المعن الذين ينتشرون  
 في البلاد دون أن تربطهم المهنة بسكان أو بلد معين » ، مما  
 يستتبع منه القول بوجوب الاعلان في خصوص هذه الحالة  
 وكان الحكم المظنون فيه قد أوجب للعقاب شرطا لم يتطلبه  
 القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تطلعه — والحال أنه  
 غير لازم — فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بمسا  
 بوجوب قضاة .  
 ( المجلد رقم ٤٦٥ لسنة ١٩ ق بلة ١/٩/١٩٥٩ ص ١٠٣٦ )

- ١ — ان المادة ٧٧ من القانون ٥٥٥ سنة ١٩٥٥ آتت  
 الاعفاءات من القرعة العسكرية الباقية على صلوره قائية  
 ولا تزول الصفة الرسمية عن الاضطرابات الخاصة بها .  
 ( المجلد رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١/٧/١٩٥٧ ص ٨٧ )  
 ٢ — قضت المادة ٩٩ من القانون ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ —  
 في شأن الضريبة العسكرية والوطنية — بمعاقبة من خالف  
 أحكام المادة ٥٥ بالتأويلات المنصوص عليها في المادة ٩٨ ،  
 ولم تستلزم للعقاب حصول الاعلان — خلافا لما ذهب

رقم المادة

## تجديد

## المجلد الأول — تحقيق التلبية

## الفرع الأول — أعمال التحقيق

- ١ — عوميات ..... ٣-١  
 ٢ — التفتيش ..... ١٣-٤  
 ٣ — للمتابعة ..... ١٦-١٤  
 ٤ — تميز للمفوضات ..... ١٧  
 ٥ — تعرف التردد على التيم ..... ١٨

## الفرع الثاني — الاختصاص بأعمال التحقيق

- ١ — اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالتحقيق ..... ٢٠٠-١٩

## رقم المادة

٢ - تحقيق معاون النيابة . ... ٢٤-٢١

٣ - الإحصاء المكان لأعضاء النيابة. ... ٢٨-٢٥

٤ - تدب مأمور ضبط التفتيش. ...

(أ) بيانات أمر التدب . ... ٢٣-٢٩

(ب) نطاق التدب وملاه . ... ٣٦-٣٤

(ج) الإحصاء المكان لمأمور ضبط التفتيش . ... ٣٩-٣٧

## الفرع الثالث : إجراءات التحقيق

١ - غرض التحقيق . ... ٤٧-٤٠

٢ - مكان التحقيق . ... ٤٤-٤٣

٣ - سرية إجراءات التحقيق . ... ٤٥

٤ - استدعاء الشهود أمام النيابة . ... ٤٦

٥ - العودة للتحقيق بعد الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . ... ٤٧

## الفصل الثاني : العمل بالبطالان في إجراءات التحقيق

العمل بالبطالان في إجراءات التحقيق ... ٥٣-٤٨

## الفصل الثالث : التحقيق أمام المحكمة

التحقيق أمام المحكمة ... ٥٤

## موجز القواعد :

## الفصل الأول - تحقيق النيابة

## الفرع الأول - أعمال التحقيق

١ - عموماً

- أمر الحفظ الذي يسميه تحقيق تجر به النيابة أو تدب إليه أحد رجال الضبط التفتيش يمنح به العود إلى الدعوى

الجنائية إلا إذا أثناء النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . ... ١

- إجراء تحقيق ابتدائي في مواد المفتح . غير لازم لرفع الدعوى الترميمية في هسقه المواد . ... ٢

رقم المادة

- ٣ - وقت التباية سير التحقيق الذي لم تكن تبدأ تروا حل حكم القانون وإصدارها أمرا بالحفظ . عدم اختياره  
أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى التي تصدره سلطة التحقيق. ....

٢ - التفتيش

- ٤ - تفتيش الأشخاص للمحرر عيلا من أعمال التحقيق هو الذي يجريه سلطة التحقيق . ....
- ٥ - التفتيش للحصول بواسطة وكيل النيابة للمحقق . استغناء عن قبض الباقل السابق عليه . ....
- ٦ - السهر عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق للقتلح . لا يجب . م ٩١ . ج . ....
- ٧ - ماعية التحقيق المقترح المتصوص عليه في م ٩١ . ج ؟ إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن للتمية بعد إطلاعه على مالهة غابط البوليس بمحضره من أن التهمة كغير مسكنها لدخولة السرية . صحيح . ....
- ٨ - استئصال التحقيق أو البده فيه بتفتيش مسكن للهم . جائز . ....
- ٩ - عدم إستقرار إجراء تحقيق بمررة سلطة التحقيق قبل إصدار الاذن بالتفتيش . اثر ذلك : عدم تحليف القائم بمين لا يطل التحقيق . ....
- ١٠ - إقتصار اخطاء النيابة العامة حال مباشرتها اجراء تحقيق قضائيا الى تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية حل قيد اجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو بطريق تدب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود . ....
- ١١ - دخول المنزل لغير التفتيش عمل ماضي اقتضت حالة الضرورة . التفتيش باختياره إجراء من إجراءات التحقيق هو البحث عن عناصر الحقيقة في مترواح السر . ....
- ١٢ - جواز صدور أمر تباية بتفتيش مسكن للهم بعد اخطاها على عنصر الاستدلال متى وأت كفاية لإصداره ...
- ١٣ - مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تسكنه فيه . صحة الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة تنفيذ في هذا المنزل . صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش . ...

٣ - المعاينة

- ١٤ - المعاينة من إجراءات التحقيق . ثروم القيام بها متروك إلى السلطة التي تباشر التحقيق . ....
- ١٥ - معاينة جواز إجرائها في غية التهم لثا م يتيسر حضوره . اقتصار حق التهم على التمسك بنص المعاينة لوجها لا يطل المعاينة إجرائها في غية التهم . ما يملكه التهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما خاب للمعاينة التي تمت في فيه من نص أو جب . سلطة المحكمة في تقدير هذه المعاينة . ...

٤ - محرر المضبوطات

- ١٧ - ضبط الأشياء وعمرزها . اخطال الإجراءات الواردة هذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . المحكمة إلى سلطة الإجراءات التي اقتضاها مأمور التبعية القضائية . لا بطلان . م ١٥٥ . ج . وما بعدها . ...

## رقم المادة

## ٥ - تعرف الشهود على التهم :

١٨ - تعرف الشهود على التهم . عدم استنظام القانون شكلا خاصا له . ... ..

## الفرع الثاني - الاختصاص بأعمال التحقيق

## ١ - اختصاص وكالة النيابة الكلية بالتحقيق :

١٩ - وكالة النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بذاتة الحركة الكلية . ... ..  
٢٠ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بذاتة الحركة الكلية دون حاجة الى كسبه من رئيس النيابة بذلك ..

## ٢ - تحقيق معاون النيابة :

٢١ - نائب وكيل النيابة لجزئية معاون النيابة للتحقيق . صحيح في القانون . ... ..

- تولى معاون النيابة التحقيق لاستغناء من وكيل النيابة . حصول التحقيق بحضور عام مع التهم دون إضراف  
١٢ منه . سقوط حق التهم في الدفع بطلان . ٢٢٣ م . ج . ... ..

- صدور القانون ١٣٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر القضية التي أجرى معاون النيابة تحقيقها . الدفع بطلان تصرف التحقيق  
٢٣ غير صحيح . ... ..

- إحصاف تحقيق معاون النيابة المتدرب لاجراءه بصفة التحقيق القضائي عملا بأحكام القانون ١٣٠ لسنة ١٩٥٦ .  
٢٤ انتهاء القول بطلان التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات . ... ..

## ٣ - الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة :

- إتمام الحق وكيل النيابة ، مابداً من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وعمره فيه . وهو  
٢٥ قضى بأجره القانون . لا بطلان . ... ..

- الاختصاص المكاني بإجراء التحقيق . امتناعه بسبب ظرف اضطرابه . مخالفة في تنفيذ مأمور الضبط  
٢٦ القضائي الإذن بتفتيش سبهم . ... ..

- بدء وكيل النيابة المنص التحقيق بذاتة اختصاصه المكاني . امتناعه بسبب الضرورة التي أوجدها الجهاد إلى  
٢٧ خارج هذه الدائرة . صحة إجراءات التحقيق للخطأ منه لو عين بصفه لها . ... ..

- بدء إجراءات التحقيق بذاتة الاختصاص المكاني قضى متابعة التحقيق وتعب التهم فيما يجوز هذه الدائرة  
٢٨ بناء على ظروف التحقيق ومتصفاته . ... ..

## ٤ - نائب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :

## (١) بيانات أسر التائب :

- لا يلزم نائب غير النصاب الذي أجرى التفتيش القيام بتحقيق متصل بالمخبرة موضوع الإذن . ... ..

## رقم المادة

- ٢٠ - تأثير وكيل النيابة بإحالة الشكوى إلى البوليس فتصبح بمرقة أحد رجال الضبط القضائي ليس تدبياً  
التحقيق ... ..
- ٢١ - شروط تدب مأمور الضبط القضائي التحقيق . بيانات أمر التدب . ... ..
- ٢٢ - تدب أحد أعضاء النيابة التحقيق حادث . عدم لزوم الصراحة على حوجهة في أمر التدب . ... ..
- ٢٣ - كتابة أمر التدب على إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصر الله إلى تحقيق الحادث . ... ..
- (ب) نطاق التدب ومداه :

- ٢٤ - مناط صفة تدب مأمور الضبط القضائي التحقيق أن يكون التدب صريحاً مكتوباً منصفاً على عمل معين  
أو أكثر من أعمال التحقيق عنا استجواب المتهم . ولا ينصب على تحقيق قضية برهناً إلا إذا كان صادراً  
لمعاون النيابة . مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد تدباً لتحقيق . ... ..
- ٢٥ - تدب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهم وماتلاه من تحقيق لا يعتبر من إجراءات التحقيق القضائي .  
الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بالحلف لا يكسب الخصوم في الدعوى حقوقاً : ... ..
- ٢٦ - تدب مأمور الضبط القضائي التحقيق . تحديد نطاق التدب . ومداه الرجوع في ذلك إلى المادة ٢٠٠ لا المادة  
١٧٠ ج . ... ..

## (ج) الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي :

- ٢٧ - التحقيق الذي يجريه معاون النيابة في ذات اختصاصه المكاني . عدم إمكان الطعن على عرضه بالبطان ...
- ٢٨ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع القسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتدبب المتهم في أي مكان ...
- ٢٩ - اختصاص بائجولوش بتحقيق حادث في قسم معين يعمل فيه يقتضي متابعت التحقيق في قسم آخر يقع  
الحادثة التي تضم القسمين . ... ..

## الفرع الثالث - إجراءات التحقيق

## ١ - محضر التحقيق :

- ٤٠ - تدب غير الكاتب المحضر في حالة الضرورة . جاز . تقدير قيام هذه الحالة متروكة لسلطة التحقيق تحت  
اشراف هيئة الموضوع ... ..
- ٤١ - يجوز تدب بمن غير كاتب المحكمة عند الضرورة لاختبارات تتعلق بموضوع التحقيق وظروفه أو بزماته  
ومكاته . ... ..
- ٤٢ - غلو محضر تحقيق النيابة من بيان الظروف الداعية إلى تدب غير الكاتب المحضر لا يفي قيام الضرورة إلى تدب  
غيره . ... ..

رقم المادة

## ٢ - مكان التحقيق :

١٣ - مكان التحقيق متروك لاختيار المحقق ... ..

١٤ - بموكيل النيابة التحقيق بدائرة اختصاصه : جواز اشتراكه في مكان آخر؟ ... ..

## ٣ - سرية إجراءات التحقيق :

١٥ - إجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز إشتغالها طبقاً لنص م ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..

## ٤ - استدعاء الشهود أمام النيابة :

١٦ - استطاع النيابة التنازل لسامح أقواله بتدعيم طلب التهم ، اضطره بإشارة النيابة لعدم وجود معلومات لديه

لا يجب ... ..

## ٥ - المودة للتحقيق بعد الأمر بعدم وجود وجه :

١٧ - قيام الدليل الجليل ، هو أن ما يثبت به الحق لأول مرة أما إخفاء الدليل أو قتلته أحد العناصر التي تسير

الحق من استيفائه ... ..

## الفصل الثاني - العنصر بالبطان في إجراءات التحقيق

١٨ - البعث ببطان التحقيق وباتخاذ من إجراءات لعدم تمكن النيابة لحاض التهم لعل تصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالتهم . لأجل له . الحالات التي يرتب القانون البطان فيها ... ..

١٩ - البعث ببطان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي . وإثارة لأول مرة أمام محكمة القضاء . لا يقبل ... ..

٢٠ - تولي النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلاً. ... ..

٢١ - وجود عيب في تحقيق النيابة . لا تأثير له على سلامة الحكم ... ..

٢٢ - دخول رجال البوليس منزل التهم لتفتيشه أثناء التفتيش . اعتبره بعد ذلك أمام وكيل النيابة بعد إتهام التفتيش بنفسه . لا أثر له على الأضرار يتقبله أنه توكف من إكراهه . غير صحيح ... ..

٢٣ - بطان مضر جمع الاستدلالات إذا حصر بعد أن تولت النيابة التحقيق. ... ..

## الفصل الثالث - التحقيق أمام المحكمة

٢٤ - قد لورق التحقيق بدفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة بتولي تحقيق بنفسها . ... ..

راجع : إجراءات

( القواعد من ١٥٦ إلى ٢١٣ )

## القواعد القانونية :

لأن قام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

( المرن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩٧ ص ٥٧٥ )

## ٢ - التفتيش :

٤ - تفتيش الأشخاص الذي تبشره سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناوبة جريمة وقت أو ترجيح وقوعها منه تغليبا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول - رعاية لهذه المصلحة العامة - سلطة التحقيق إجراء التفتيش لاحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة .

( المرن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ ص ٢١ )

٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش فيما لبطلان القبض ، وللمعركة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

( المرن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧ ص ١٢٣٨ )

٦ - لم يشترط الشارع في التحقيق المتفرع في حكم المادة ٩١ إجراءات أن يكون قد كشف عن قعر معين من أدلة الاتبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يصح السهر عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الأذن .

( المرن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ٥٢ )

٧ - يشترط للاتجاه إلى تفتيش مسكن المتهم اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بدى به فعلا أو في حالة فتح أو بدى به تحقيق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات أنه يضمن وقوع جنائية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق ، إذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا في اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ورخص القانون في انضاضها كمنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ إجراء آخر شكلي . كان أو غير شكلي . ومن ثم فإن إصدار

## الفصل الأول

## تحقيق النيابة

## الفرع الأول - أعمال التحقيق

## ١ - عمومات :

١ - المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنح من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا أُلغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اقتداب منها . وإنذ فتى كان الشائب أن وكيل النيابة وإن كان قد نسب شائب البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطامن إلا أن المجنى عليه استمع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الشائب الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى ادرايا ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق احتلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية .

( المرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٧ ص ٣٤٠ )

٢ - لا يستوجب القانون إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنب ، بل يميز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

( المرن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٦/٥ ص ٧ ص ٨٦٢ )

٣ - متى كانت النيابة قد أنهت الشاكي باتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعى من تزوير وقع في محاضر جلسات قضائية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك ووقفا منها عند هذا الحد الذي اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فإن مثل هذا الحفظ ليس إلا إيذانا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكبد تبداء نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذي تضرره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الأدانة وأدلة البراءة وترجع أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة



١١ - دخول المنازل لغير التنشيط لا يعد تنشيطاً ، بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الفروءة ، أما التنشيط فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع الذاكرة ، وهو اجراء من اجراءات التحقيق .

(المرم رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق ٢١/٣/١٩٥٩/١٠ ص ٢٩١)

١٢ - لا يشترط لتنشيط مسكن المتهم اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور أمر التنشيط ، فيجوز للنيابة أن تصدر أمراً بالتنشيط بعد اطلاعها على مضمر الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الأمر الذي يعد قسماً للتحقيق .

(المرم رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق ٢١/٥/١٩٥٩/١٠ ص ٥٣٥)

١٣ - للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثل في هذه الحيازة وتوابعه ، بل تشاركه فيه ، وهذا يكون الاذن بالتنشيط قد صدر سليماً من ناحية القانون وجري تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التنشيط دليلاً يصح الاستناد اليه في الادانة .

(المرم رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ ق ٢١/٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٤٤)

### ٣ - المراقبة :

١٤ - ان المراقبة من اجراءات التحقيق التي يترك أمر لزوم القيام بها الى السلطة التي تباشره .

(المرم رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق ٢١/٦/١٩٥٨/٩ ص ٦٧٦)

١٥ - للمراقبة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يتردد حضوره وكل ما يكون للمتهم هو أن يتسكك لدى المحكمة بما قد يكون في المراقبة من تنص أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المراقبة دليلاً من أدلة الدعوى التي تستغل المحكمة بتقديره ، ومجرد غياب المتهم عند اجراء المراقبة ليس من شأنه أن يطلها .

(المرم رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق ٢١/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ٩٧٧)

١٦ - للمراقبة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يطلها غياب المتهم وقت اجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتسكك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون

وكل النيابة أمراً بتنشيط مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابطة البوليس في مضمره من أن التهمة تدبر مسكناً للدعوى البررة وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحاً في القضاة .

(المرم رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق ٢١/٦/١٩٥٨/٩ ص ٦٠٢)

٨ - ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبئ على ذلك جواز استئصال التحقيق أو البدء فيه بتنشيط مسكن المتهم ومباشرة هذا الاجراء اما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تدبّر لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(المرم رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق ٢١/٦/١٩٥٨/٩ ص ٦٠٢)

٩ - لا يشترط لاتخاذ اجراء التنشيط أن يكون مسبقاً تحقيق أجرى بمرقة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يطل التحقيق الذي صدر على أساس الاذن أن يكون مأموري الضبطية القضائية الذي تدبّر لاجرائه أهل في تخليف الشاهد البين .

(المرم رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق ٢١/٧/١٩٥٨/٩ ص ٧٨٢)

١٥ - ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يتدرجهم النائب العام للمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥٩ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة في المواد ٤٦ و ٤٧ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعفى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجري هي التنشيط بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية باجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التنشيط صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

(المرم رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق ٢١/٦/١٩٥٨/٩ ص ٨٤٣)

٢٢ - متى كان معاون النيابة الذي تولى التحقيق قد تلقى ابتداءً بإجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور سمعي المتهم بدون اعتراض منه سقط حقه في الدفع بطلان التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .  
(الفرن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨٥٢)

٢٣ - متى كانت القضية التي تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنابات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه معاونو النيابة عند تدعيم لأجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يختلف من حيث أثره وقيمت عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فإن الدفع بطلان محضر التحقيق الذي أجراه لا يكون سديدا .  
(الفرن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨٥١)

٢٤ - إن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٦ - الذي صغر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنابات - قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برستها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لها يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، والقول بطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الالتزام بإعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفرق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفرق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنابات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضا فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون - فإذا كان الثابت من الأوراق أن معاون النيابة الذي أجرى التحقيق قد أتم في صدر محضره أنه قدب لأجرائه من نائب النيابة فإن التي بطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سديدا .  
(الفرن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/١١/٢٥ ص ٩٨٦)

في المعاينة من قص أو عيب حتى تقررها المحكمة وهي على بينة من أمرها - كما هو الشأن في سائر الأوراق .  
(الفرن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق جلة ١٩٦٠/١٢/٢١ ص ٩٤٧)  
(الفرن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق جلة ١٩٥٢/١/٩ ص ٣ من ١٠٥٢)  
(الفرن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩٨)  
(الفرن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ٩٧٧)

#### ٤ - تحوير المضبوطات :

١٧ - لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .  
(الفرن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٥٤٢)  
٥ - تعرف الشهود على المتهم :

١٨ - تصرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق الذي يوجب القانون لها شكلا خاصا .  
(الفرن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/١/٢٣ ص ٦٨١)

#### الفصل الثاني : الاختصاص بأعمال التحقيق

١ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالتحقيق :

١٩ - وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابسون لها .  
(الفرن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧٠٨)

٢٠ - إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابسون لها دون حاجة إلى ندب منه بذلك .  
(الفرن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/١٢ ص ٩٨٦)

#### ٢ - تحقيق معاون النيابة :

٢١ - معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وتحت التحقيق من وكيل النيابة الجوفية المختص صحيح في القانون .  
(الفرن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٥٢٢)

## ٣ - الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة :

٢٥ - لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان المحقق ( وكيل النيابة ) قد أتى ما بدأه منها قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانوناً .

( المجلد رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ج ٢٤ ج ١٦ / ١٦ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧٧ )

٢٦ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، ونظير لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندب فيه هذا الأخير ضابط مباحث تنفيذ الأمر ، وكان الظروف الإضطراري القاهية - وهو محاولة التمهين « للذين صدر الأمر بقبضتهما وتفتيشهما » الحرب بما معها من المواد المفجرة - هو الذي دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحاً موافقاً للقانون .

( المجلد رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ج ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٩ م ١٩٢١ ص ٧٢١ )

٢٧ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فإذا كانت محاولة التمهين الحرب - بما معها من المواد المفجرة - صدور إذن النيابة بقبضتهما وتفتيشهما - هي التي أوجبت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة التمهين وضبطهما ، فيكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش .

( المجلد رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ج ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩ م ١٩٠٤ ص ١١٠ )

٢٨ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه

ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة فيميز للمحقق أن يتبع المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

( المجلد رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ج ٢٤ ج ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ م ٧٠٦ ص ٧٠٦ )

## ٤ - تدب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :

## ( ١ ) بيانات أمر التلبس :

٢٩ - لا يستلزم القانون تدب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي أذن للتحقيق من أجلها .

( المجلد رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ج ٢٤ ج ١ / ١ / ١٩٥٩ م ١٠٠ ص ٧٢ )

٣٠ - أمر الحفظ المساع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناءً على اقتداء منها - فإذا كان الحكم المأمور فيه قد ذهب إلى اعتبار إشارة وكيل النيابة « بحالة الشكوى إلى البوليس لفحصها بسرعة أحد رجال الضبط القضائي » لبدا للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى إدارياً بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يمنع من إقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانوناً ، وانتهى من ذلك إلى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يبيحه ويستوجب رفضه .

( المجلد رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ج ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ م ١٠٧ ص ١١٧ )

٣١ - ما يشترطه القانون في تدب مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو أن يكون المحقق مختصاً بإجراء العمل ، وأن يكون المنسوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين في أمر التلبس المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها فيها عدا استعجوب المتهم .

( المجلد رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ج ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٠ م ٥٠٨ ص ٥٠٨ )

٣٢ - إذا كان الواضح من أمر التلبس المكتوب على ذات إشارة الحادث الملغية للنيابة العامة أن المنسوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

( المجلد رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ج ٢٩ ج ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٠ م ٥٠٨ ص ٥٠٨ )

فقد التارخ بذلك على أن المادة (٢٠٠) هي الأساس التي يرجع إليها وحدها في تحديد نطاق التدب من جانب النيابة ومفاده — وقد جاء هذا النص خاليا من أي قيد ، وتهدير كل ما يتعلق بالتدب متروك للجنة الآمرة به .

(الفرن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٩ قجلة ٢/٨ لسنة ١٩٦٠م ١١٨٨ ص ١)  
(والفرن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق — قجلة ١٩٦٠/٩/١)

(ج) الاختصاص المكاني لأمور الضبط القضائي .

٣٧ — معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم من مأموري الضبط القضائي فإذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يعلن على محضره بالبلان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق للمعنى المعروف في القانون .

(الفرن رقم ٢٤١ لسنة ٢٩ قجلة ١/١ لسنة ١٩٥٩م ٧ ص ٦٨٨)

٣٨ — متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم ووض العرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق — كالاعتقال — لتعقب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(الفرن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ قجلة ٦/٢ لسنة ١٩٥٨م ٩ ص ٦٦١)

٣٩ — لا يؤثر في صحة الإجراء الذي قام به «باشجاوش» بإثارة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر ما دام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مفتض أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضى اختصاصه بتتابة تحقيقه في قسم القسم الذي يعمل فيه .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ قجلة ١٠/١ لسنة ١٩٥٨م ٩ ص ٧٥١)

#### الفرع الثالث — إجراءات التحقيق

١ — عنصر التحقيق

٤٠ — يجوز تدب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتهدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٥ قجلة ٢/٢ لسنة ١٩٥٦م ٧ ص ٢٠٧)

(والفرن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٦ قجلة ١/١ لسنة ١٩٥٩م ٧ ص ٨٠٧)

(والفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ قجلة ١/١ لسنة ١٩٥٩م ٧ ص ٧٠١)

٣٣ — كتابة أمر التدب على ذات اشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه إلى تحقيق الحادث للمتهم فيه الطاعن والنسوب إليه في حمة احراز الخطر .

(الفرن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ قجلة ٥/٢ لسنة ١٩٦٠م ١١٨٨ ص ٥٠٨)

(ب) نطاق التدب ومواده :

٣٤ — يشترط حتى يكون تدب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا أثره أن يكون صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها — إلا إذا كان التدب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يند انتداب منها لأحد رجال الضبط القضائي لأجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدلال — لا محضر تحقيق ، فلذا حفظته النيابة جاز لها رقم الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلقاء أمر الحفظ .

(الفرن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ قجلة ١٩/١ لسنة ١٩٥٩م ١٠ ص ٧١٧)

٣٥ — تدب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما علاه من تحقيق لا يصد قانونا من إجراءات التحقيق القضائي الذي يضفي قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم — على هذا النحو — هو أمر يعطيه القانون في المادتين ٧٥ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ (الفرن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ قجلة ٢/٢ لسنة ١٩٥٩م ١٠ ص ١٠٤١)

٣٦ — نصت المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية — وقد وردت في الباب الرابع ومنعوا « في التحقيق بصفة النيابة العامة » على أنه « فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لنص المادة (٦٤) تباصر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنع والجنابات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية » ، كما نصت المادة (٢٠٠) على أن « لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » ولم ترد في هذا الباب أية إشارة إلى المادة (٧٥) من قانون الإجراءات الجنائية —

عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد التهم ، ليس فيه ما يشوب الاجرامات في شيء .

(العدد رقم ١٣٣٩ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٢٧/٢٧ لسنة ١٩٥٨ م ٩٩ ص)

٥ - المودة إلى التحقيق بعد الأمر بعدم وجود وجه :

٤٧ - قرأه الدليل الجديد هو أن ينتهي به الحق لأول مرة بعد التفرع في الدعوى بأن لا وجه لادانتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بعرفته غير ميسر له من قبل - اما لغناء الدليل فهو أو قضاة أحد العناصر التي تميز الحق عن استيفائه .

(العدد رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٠/٥/١٩٦٠ م ١١٣ ص ٤٢٤)

## الفصل الثاني

### الظن بالظلال في إجراءات التحقيق

٤٨ - دفع محامي التهم يطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تبيين النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القضاة لا يرغب بالظلال الا على عدم السماح بغير مقتضى لمطام التهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب التهم أو مواجهته بشيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي أجريت في غيبته .

(العدد رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢/١٥ لسنة ١٩٥٩ م ٧ ص ٢٦١)

٤٩ - الدفع يطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي يجب ابدائه أولا أمام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق في ولا يقبل اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(العدد رقم ٧٢٨ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١٠/١٥ لسنة ١٩٥٩ م ٧ ص ١٠٠٩)

٥٠ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق التفتيش بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملا من أعمال التحقيق ، الا بأمر منها والا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى ضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلا .

(العدد رقم ٩٠ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢/٢٤ لسنة ١٩٥٧ م ٨ ص ٢٤٥)

٤١ - متى استعمر المحقق حرجا من الاستماعة بكتاب من كتاب المحكمة على مقنة احتمال اللباس بغير سير التحقيق أو الاضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تصل بموضوع التحقيق وظروفه أو بزماه أو مكانه جائز لقب غيره لهذه المهمة تأسيسا على أن هذا التدب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، إذ المراد بالضرورة في هذا الموعن هو المضر الذي يبيح ترك الواجب دفعا للحرج عن الحق وسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

(العدد رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١١/٢/١٩٥٨ م ٢٨٠ ص)

٤٢ - خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى تدب غير الكتاب المختص لا يفي قيام الضرورة الى تدب غيره ، ولا يغير من الوضع شيئا عدم اشتارة المحقق صراحة في محضره الى المضر الذي دعاه الى هذا التدب .

(العدد رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٨/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٣٥)

٢ - مكان التحقيق :

٤٣ - المكان الذي يختاره المحقق لاجراء التحقيق يترك لتقديره وحسن اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة اجرائه .

(العدد رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٩ م ٧ ص ١٢٢٥)

٤٤ - لو كبل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من باني الأمر في مقر عمله الذي يباشر اختصاصه فيه ثم أوجب عليه استكمال أن يتنقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فإن هذا الانتقال من حقه يصفته مباشرة سلطة التحقيق مهينا على مصلحته .

(العدد رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢/١٩ لسنة ١٩٦٠ م ١١ ص ١٥٨)

٣ - سرية إجراءات تحقيق :

٤٥ - مقتضى نص المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن اجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز لمن أشار اليهم النص اضماعها .

(العدد رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٩/١١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٥٧)

٤ - استدعاء الشهود أمام النيابة :

٤٦ - أن استدعاء النيابة الطبيب لسماح أقواله بنسائه علي طلب التهم ورده بإشارة تليفونية تحيد اعتذاره

### الفصل الثالث

#### التحقيق أمام المحكمة

٥٤ - دلت المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تعاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ومن ثم فإذا اعتسلت محكمة الجنائيات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الثالث - من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكفاء المتهم بثلاثة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

( الملن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٤ ص ٩٣٤ )

٥١ - تمسب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .

( الملن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤ ص ٨٣١ )

٥٢ - متى كان دخول رئيس مكتب المخبرات ومعه قسوة كبيرة الى منزل التهمة مشروعا ، وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراك بمقولة انه تولد عنه نوع اكراه يتمثل فيما تملك التهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

( الملن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ١٥١ )

٥٣ - متى كانت المحكمة قد اعتسدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها أمامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الاتبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعترافه المتهم الأخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فانه لا جدوى له من التمسك بإعلان مضرر جمع استدالات حروبه مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنديه لأجراء تحقيق معين .

( الملن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٢٨١ )

رغم القناعة

### تحكيم

#### موجز القواعد :

- قرار التحكيم في منازعات العمل هو بمثابة حكم نهائي له قوة الأحكام الاتيائية . فالجهة القضائية بمجرد اعلانه أربده أسبوع من الموعد المحدد به .

والتحكيم ، هو بمثابة حكم اتهاهي له قوة الأحكام الاتيائية ، ومن ثم فانه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

( الملن رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/١٤ ص ٢١١ )

#### القواعد القانونية :

قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق

## رسم القامد

## تزوير

## الفصل الأول - لركان جريمة التزوير

١٣-١	الفرع الأول : تغيير الحقيقة في عهود .....
١٨-١٤	الفرع الثاني : التزوير .....
٢٧-١٩	الفرع الثالث : القصد الخفي .....
٢٩-٢٨	الفرع الرابع : تسيب الأحكام في لركان التزوير .....

## الفصل الثاني : التزوير في الأوراق الرسمية

٤٦-٣٠	الفرع الأول : ماحية الورقة الرسمية .....
٦٧-٤٧	الفرع الثاني : صود مختلفة من الأوراق الرسمية .....
٦٨	الفرع الثالث : التزوير في الورقة الرسمية للمحرر جنة .....

## الفصل الثالث : التزوير في المحررات الرسمية

٧٢-٦٩	التزوير في المحررات الرسمية .....
-------	-----------------------------------

## الفصل الرابع : إثبات التزوير

٨٧-٧٣	إثبات التزوير .....
-------	---------------------

## الفصل الخامس - استعمال الورقة المزورة

٩٢-٨٨	الفرع الأول : لركان الجريمة .....
٩٤	الفرع الثاني : طيبة الجريمة .....

موجز القواعد :

## الفصل الأول - لركان جريمة التزوير

## الفرع الأول : تغيير الحقيقة في عهود

- استطاع ورقة رسمية والتزوير عليها بأشياء مزور الموظف المختص بصيرور الورقة . إحتباره تزويرا في ورقة رسمية .....
- وضع أشياء مزورة على صور الانعطافات للوقع عليها بأشياء للزلف المختص بعد عمو الأسماء الصحيحة . إحتباره تغيير الحقيقة في عهود رسمي .....
- اقتضاع بعض الناس بالمحور المزور وهم لئسكان كشف التزوير لمن يكون ليسم حماية خاصة . عدم اكتشاف صفة الجريمة .....

رقم المادة

- ٤ - تغير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مفادها في ورود المال تدوير مطالب عليه ... ..
- ٥ - ضرورة وإلزام لا يتحقق فيها جريمة التدوير ... ..
- ٦ - البيان المصدق بحمل التهمة للمدان إليه هو من قبيل الإقرار بالقرص ، مخيرة هذا البيان للحقيقة . لا يطلب متى كان هذا البيان لا يصدق أن يكون غير العمل الصدق والكذب أو كان من غروب الدفاع ... ..
- ٧ - ما أتتبه المأذون - نقلا عن الزوج - من عدم دخوله بزوجه من قبيل الإقرارات بقرينة ... ..
- ٨ - إسهام المطلق مد لإثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها . البيان الخاص بإثبات حالة الزوجية من حيث الدعوى بها من علمه . عدم لزومه في إسهام المطلق . لا تفتي للمأذونين الصادرة بقرار وزير العدل ١٩٥٩-١-٤ ... ..
- ٩ - مناط توافر جريمة التدوير وقرع تغير الحقيقة على جزء من أجزائه المقرر المحررة التي من أجلها أهد المحرر لإثباته ... ..
- ١٠ - أوراق الحساب - كشفا كانت أو دفاتر - المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة هي في حكم الدفاتر التجارية وقد تصلح في باب الاستدلال على كل من يتنهأ أمر هذه البيانات . أم ذلك؟ ... ..
- ١١ - كل تغير فيها يورف جريمة تدويرها ... ..
- ١٢ - تغير الحقيقة في البيان الذي أتتبه المحضر الأول بشأن تقدير قيمة الدعوى يحقق جريمة التدوير في ورقة رسمية ... ..
- ١٣ - وقوع التدوير هل في ما أهد المحرر لإثباته ، تاريخ المحرر يان هام ما يجب إثباته في عناصر أعمال المسامرات المكلف بها سادون محكمة الأحوال الشخصية ... ..

الفرع الثاني : الضرر

- ١٤ - مجرد تغير الحقيقة بطريق النشر في الأوراق الرسمية تنطبق مع جريمة التدوير بصرف النظر عن قيامه وبدونه اشتراط حصول ضرر عامي يلحق شخصا بعينه ... ..
- ١٥ - تغير الحقيقة بطريق النشر باتصال شخصية الغير تغيرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير ويقصد إسهامال الغير فيما غيرت الحقيقة من أجله بعد من صور التدوير المعنوي ... ..
- ١٦ - يستحق الضرر في جريمة التدوير في الورقة الرسمية بمجرد تغير الحقيقة ... ..
- ١٧ - جريمة تقديم أوراق غير صحيحة إلى السلطة المختصة بقصد تسهيل الدعوى إلى البلاد أو الإقامة فيها . تلازم الضرر مع الفعل المادي في هذه الجريمة . عدم لزوم التحدث عن هذا الركن مرحلة ... ..
- ١٨ - عدم لزوم تحدث الحكم مرحلة من ركن الضرر . يكفي أن يكون مستفادا من الحكم ... ..

الفرع الثالث - القصد الجنائي

- ١٩ - لا يستحق القصد الجنائي في جريمة التدوير إلا إذا قصد الجنائي تغير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون علما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغيرها ... ..



رقم المادة

- ٢٠ — نية الفتن محرر متى وجهت نية الجنائي إلى استعمال المحرور في أغراض من أجله ... ..
- ٢١ — عدم توفر قصد الجنائي لدى الشامل لا يمنع قيام الاشتراك في جريمة التزوير متى تحقق قصد الجنائي لدى الشريك ...
- ٢٢ — توافر قصد الجنائي بقصد تغيير الحقيقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرور في غيرت من أجله الحقيقة فيه ... ..
- ٢٣ — مجرد الإعمال في تحري الحقيقة مهما بلغت درجته لا يستحق به القصد الجنائي ... ..
- ٢٤ — قصد الجنائي في جريمة التزوير . توافره . لا حبرة بالباحث ... ..
- ٢٥ — إرتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتضادم لا يؤثر في قيام الجريمة ... ..
- ٢٦ — قصد الجنائي في التزوير . انشائه إذا كانت ملة تقرير الزوج بأنه مسيحي هي سابقة لإصراره بالتزاده إلى الدين المسيحي وقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج يبرهن ... ..
- ٢٧ — ما يعظم قصد الجنائي . الجهل بالواقع المنطوق بالجهل بقاعدة مقرونة في غير قانون العقوبات . إيجاب الجهل في جله جهلاً بالواقع يقضي به قصد الجنائي ، مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن مواعيد الزواج ... ..

الفرد الرابع - تسبیب الاحكام في لوكن التزوير

- ٢٨ — بحث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل دكن من أركان جريمة التزوير غير لازم . مانع قد لورد من الواقع ما يبدل عليه . ... ..
- ٢٩ — عدم تلبس الثاني الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً . جواز اعتماده على أسباب مختلفة مع ذلك على احدهم عليها الثاني المدني ... ..
- ٣٠ — إلتزام التمس في جريمة الم ٢٣ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضي بيان أركان التزوير . كفاية إثبات عدم صحة محتويات الأوراق المقدمة وإن بعضها موقع عليها بتوقيعات مزورة . تلازم الضرر مع الفعل المادي في هذه الجريمة . عدم لزوم التحدث عن هذا الركن صراحة ... ..

الفصل الثاني - التزوير في الأوراق

الفرع الأول : مادية الورقة الرهيمة

- ٣١ — إعطاء الورقة شكل الأوراق الرهيمة ونسبة إنشائها إلى الموظف المختص . إيجابه تزويراً في محروم ... ..
- ٣٢ — إخصاص الموظف بتحرير الورقة الرهيمة لا يستلزم من التوائين والواقع فحسب . بل يستلزم من أوامر رؤسائه ... ..
- ٣٣ — تحقق رهيمة الورقة متى كان محرراً موقفاً عمودياً غرضاً . تحري مغلوقة الحكم بالبول قبل التصديق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من الثاني . تغيير الحقيقة فيه يجر تزويراً ... ..

## رقم القاعده

- إعطاء الورقة المصدرة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . تؤثر التجربة ولو لم تصدر فعلا من الموظف المختص .  
٢٤ ... .. يمكن نسبة صدورها إلى موظف عام للأجرام برسميتها
- مطا رسمية الورقة أن يمررها موظف عوى مختص بمقتضى وظيفته أو يتدخل في تحريرها أو التغيير عليها  
٢٥ ... .. وفقا لما تقتضى به القوانين والوائح أو التسلطات التى تصدر إليه من جهة الرسمية
- مطا رسمية المحرر صدوره من موظف عوى مكلف بتحريره ووثوق تغيير الحقيقة فيما احتجج بالورقة لإيائه  
٢٦ ... .. لوفى بيان جوهري متعلق بها
- مطا رسمية المحرر . يمكن أن يكون تحريره طبقا للتخصيصات المنسل لوفاء على لمر الرئيس وتعليقه  
٢٧ ... ..
- اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . هم يشهدله ؟  
٢٨ ... ..
- البطالان للآخر بالمرر بسبب عدم اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . والذى فرت ملاحظه على  
٢٩ ... .. كمبر من الناس - لا يحول دون معاقبة المزم على تزويرها
- الموظف السوى في باب التزوير . هو من تمهد إليه إحدى السلطات الثلاث بتسليم من السلطة في أداء العمل  
٤٠ ... .. الذى نبط به أدائه . عدم تسوية الشارح بين القائم بتسلمه عامة وبين الموظف السوى في باب التزوير
- مطا رسمية المحرر . تحريره من موظف عوى مكلف بمقتضى وظيفته بتحريره  
٤١ ... ..
- المحرر الرسمى . تعريضه : الرجوع في ذلك إلى نص ٢١١٢ و ٢١١٣ ع . مطا رسمية : تحريره من موظف  
٤٢ ... .. عوى مختص بمقتضى وظيفته بتحريره . مثال في ترخيص استيراد موقع عليه من بنك ولم يتدخل في تحريره  
موظف عوى ... ..
- المحرر الرسمى . تعريضه . الرجوع في ذلك إلى نص م ٢١١ و ٢١١٣ ع دون نص م ٣٩٠ ملحق . مطا وجهيه .  
٤٣ ... .. تحريره من موظف عوى مكلف بمقتضى وظيفته بتحريره
- الضرر إضرابه عند البعث بالاوراق الرسمية . أثر ذلك : عدم صحة القول بأن التزوير مفضوح يبدو للفترة  
٤٤ ... .. الأولى مادام قد أكتنح به الخفى عليه
- مطا رسمية المحرر ؟ صدوره من موظف عوى مكلف بتحريره ووثوق التغيير فيما أعدت الورقة لإيائه  
٤٥ ... .. لوفى بيان جوهري متعلق بها
- يستند الموظف إختصاصه من القوانين والوائح من أواخر رؤسائه . فيما لهم أن يكلفوه به  
٤٦ ... ..
- المحرر الرسمى ماهيته : عدم اشتراط صدوره من موظف عوى من أول الأمر . انساب رسمية  
٤٧ ... .. المحرر عند تدخل الموظف السوى في حدود وظيفته على ما سبق ذلك من إجراءات
- راجع : أتلان ( التاعادة رقم ٣ )

## الفروع الثلثى : صور مختلفة من الاوراق الرسمية

- تذكرة الاشتراك بالسلطة . هى ورقة رسمية  
٤٨ ... ..
- القيادة التى يمررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كيات عيش من بنك التسليف هى ورقة رسمية . الأمر  
٤٩ ... .. رقم ١٩٣ الصادر في ١٠/١٩٤١

دوم القاعة

- ٥٠ - ورقة القيش التي يتب أحد عسكري البوليس لأخذ البصمات عليها . هي ورقة رسمية ... ..
- ٥١ - الاعتقالات الخاصة بالأشخاص من القردة العسكرية السابقة على صدور ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . عدم زوال الصفة الرسمية عنها . ... ..
- ٥٢ - تحرير صحيفة السوابق الزوارة بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها . توغر المبرجة ولو لم تسلم لأصاحب الشأن أو تحت مسمى الإدارة ... ..
- ٥٣ - إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها إلى الموظف المختص ، إختياره تزويراً في محرروسي ... ..
- ٥٤ - ملخص شهادة الورقة . هو ورقة رسمية أحدث لإثبات تاريخ الورقة ... ..
- ٥٥ - تأثير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقدمها في ورد للمال . تزوير معاقب عليه ... ..
- ٥٦ - صورة والصفة لا تستحق فيها جريمة التزوير في محرروسي ه دفتر غرارة المجلس البلدي ... ..
- ٥٧ - إعلام شرعي . القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رحمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الأعلام . غير صحيح . لأن الحكم عليه للسادة بالتزوير في الأعلام بسوء قصد ... ..
- ٥٨ - تأثير تاريخ ورقة المورث في الأعلام الشرعي . تزوير في ورقة رسمية ... ..
- ٥٩ - اختصاص كاتب الجلسات بتحرير محاضر الجلسات . التزوير المحاصل منه في محضر الجلسة معاقب عليه كتزوير في محرروسي ... ..
- ٦٠ - اصطلاح الورقة يورف تزويرها بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الاصطلاح ... ..
- ٦١ - حوالة البريد . التزوير المحاصل في بيانات تحويلها الغير . هو تزوير في محرروسي . له ذلك : لا تلزم تعليقات مصلحة البريد موظفيها بتحرير حوالة التحويل أو تحويلها ... ..
- ٦٢ - حوالة البريد . التزوير المحاصل في بياناتها الخفية . ما يعتبر منها تزويراً في ورقة رسمية وما يعتبر تزويراً في ورقة عادية . اختصاص موظف البريد بتوقيع الصرف على نوع ما مما يجعل من حوالة الصرف ورقة رسمية مستقلة بانها ... ..
- ٦٣ - اختصاص المصلحة عملاً بمشور الداخلية بتحرير الشهادة الإدارية بإثبات وفاة من يتولى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ . إختيار تأثير الحقيقة فيها تزويراً في محرروسي ... ..
- ٦٤ - الصور العامة لتزوير المحررات . صحيفة الدعوى . متى اكتسبت الصفة الرسمية ؟ عند إنشائها بإجراءات الإعلان ... ..
- ٦٥ - البيان المبرحري بدفاتر قيد المواليد . مثال . بيان إسم المولود وإسم الوالدين المنسب إليها حقيقة . تغيير الحقيقة في هذا البيان يورف جريمة التزوير في محرروسي ... ..
- ٦٦ - يعد محرراً رسمياً إستارة طلب صرف نقود لصاحب من المصلحة المستند رقم ٦٧ مكروغ - ح . وكذلك كشف تزويد العموم نتيجة تبادل الموظف بمراجعتهم وإصداره ... ..

## دلم القاعة

- ٦٧ - قيام المرحوس بإجراءات الاستئصال عند تيب مأمور ضبط القضاء عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر .  
يمكن أن يكون تكليف المرحوس بذلك تكليفا عاما . أثر ذلك : المحضر الذي يجره المرحوس بناء على هذا التكليف هو محروسي ... ..  
٦٨ - المحرور الرعي : مناط دحيته : يمكن أن يكون تحريره طبقا لتتضيات العمل بناء على أمر رئيس غرض .  
دقر تسليم محمول محكمة الاحوال الشخصية المسؤريات المتتويين لتتبعها هو من الأوراق الرعية ... ..

## الفروع الثالث - التدوير في الوحدة الوسيطة المختبر جنحة

- ٦٩ - التدوير العالط عليه بقية اللجنة في إستارة الاكثر رقم ٦ الخاصة بطلب تناوى التطن قصره : على الاكثريات التي تشير إليها م ١٠ فبراير و ١٧ لسنة ١٩٤٨ على سبل المحضر ... ..

## الفصل الثالث - التدوير في المحرورات العرفية

- ٧٠ - حرفة البريد . التدوير المحاصل في بيان تحويها الغير . هو تدوير في محروسي ... ..  
٧١ - لا تكتسب صيغة الدعوى الصفة الرعية إلا بالتأخذ بإجراءات الإعلان ... ..  
٧٢ - تحرير ترخيص الاستيراد على نموذج خاص بالبنك وغلوه بما يقيد دحيته مما تدخل موطن محوي في تحريره أو إصداره جعل التدوير للمحوي به والقاضي به محروسي ... ..  
٧٣ - إصلاات توريد القمح لشوة بنك التكليف ودقر الشوة . هما من قبيل المحرورات العرفية ... ..

## الفصل الرابع - البات التدوير

- ٧٤ - إضراف اللهم بالجمعة المسأونة من المحرم للمضبوطة بمحلة أو الجمعة الصحيحة للقمم القلاد . غير لازم لإجراء المضاعاه ... ..  
٧٥ - إضراف المحكم إلى قضاء المحكمة للندية بالرد والبطان التليل على أن السند موزور وعلى ثبوت جرعة الاستعمال قصور ... ..  
٧٦ - مجرد التمسك بالورقة الزرورة . غير كاف في ثبوت العلم بالتدوير ... ..  
٧٧ - إضراف المحكم على مضاعاه لم يتم حل أوراق دحيته أو حرفة مشرف بها . لا بطان ... ..  
٧٨ - إضراف المحكمة الاطلاع على الأوراق للمحوي بتدويرها . بطان الاجراءات ... ..  
٧٩ - محضر اللجنة حجة بما هو ثابت فيه . عدم جواز القول بكس ما جاء بمحضر اللجنة إلا عن طريق التطن بالتدوير كما مرصه م ١٢٩٦ ج ... ..  
٨٠ - سلطة المحكمة في حاة التطن بالتدوير في أى ورقة من أوراق القضية . م ١٢٩٧ ج ... ..  
٨١ - جواز إضراف اللهم بتدوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق التطن بالتدوير ... ..  
٨٢ - القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رحمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما اضطبط في الاطلاع الشرعي . غير صحيح ... ..

رقم الفتاوى

- ٨٣ - تصور الحكم بإدانة التهم بجرمة تزوير شهادت ميلاد وكوفاً إلى إضراره بحريه بإبائهما دون إثبات أن التهم - بنسبه أو بواسطة غيره - هو الذى زور توقيعى نائب المصلحة والتأليه ... ..
- ٨٤ - حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للعلم فيها على الإجراءات المدنية والتجارية فحسب . جواز القضاة المحكة عن تاريخ شهادة ميلاد ابنه التليل عند إلتصاحها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع ... ..
- ٨٥ - عدم تنظم المضاماة في نصوص كره يترتب على مخالفتها البطالان . حرية القاضي للموضوع في الإكتفاء بصحة إلتكاذب براءه أساساً لكشف الحقيقة . مثال في أوراق مضاماة ... ..
- ٨٦ - عدم تنظم المضاماة في نصوص كره يترتب على مخالفتها البطالان ... ..
- ٨٧ - الثبابة وسائر النصوص في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية المقلمة فيها . وهو ليس شأن دعوى التزوير أمام المحكة المدنية ... ..
- ٨٨ - عدم تنظم المضاماة في نصوص كره يترتب على مخالفتها البطالان . أثر ذلك : صحة إلتكاذب ورقة استكتاب تم أمام موقن قضائى ببوله اجنبية أساساً للمضاماة عند المقتان المحكة إلى صحة صدور توقيع المستكتب على الورقة المذكورة ... ..

راجع أيضاً : إجابات

( القواعد من ١٤٩ إلى ١٥٣ ، من ١٨٠ - ١٨٥ )

الفصل الخامس - استعمال الورقة الزوردة

الفرع الأول - ارتكاب الجريمة

- ٨٩ - إدانة التهم في جرمية التزوير . عدم ذكر موطن الأداة . تصور . إدانة التهم أيضاً في جرمية استعمال الورقة الزوردة . إضفاء المحكة على ذلك ضمن ما أجمعت عليه في ثبوت جرمية التزوير المذكورة . إضفاء في الاستتلال ... ..
- ٩٠ - وكن العلم في جرمية الاستعمال . مثال لكتابة استظهاره ... ..
- ٩١ - طعن لا مصلحة منه . لا يجزى من إلتزاه . مثال في تسبيب حكم صدر في قضية إلتزاه في تزوير وإستعمال ورقة مزورة ... ..
- ٩٢ - إستخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقارى مع مخالفة ذلك للطريقة وإستعمالها . إجتياز ذلك إستعمالاً لورقة رسمية مزورة ... ..
- ٩٣ - جرمية إستعمال أوراق مزورة . وجوب ثبوت علم من إستعمالها بأنها مزورة ... ..
- ٩٤ - إثبات الحكم إلتزاه القيمة في تزوير الورقة قضائى إستعمالها . تحلة استقلالاً عن ركن العلم في جرمية الاستعمال . غير لازم ... ..

الفرع الثانى - طبيعة الجريمة

- ٩٥ - إستعمال ورقة مزورة . جرمية مستمرة . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟ من تاريخ الكف عن الفصل بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها ... ..
- راجع : تعليق

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### أركان جريمة التزوير

##### الفرع الأول - تغيير الحقيقة في محرر

١ - مجرد استنساخ ورقة رسمية والتوقيع عليها بأمر من مزور للموظف المختص بفتح الورقة هو تزوير مطابق عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون نسبتهما إلى الموظف الذي قلد توقيعه .  
(المرن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ٧)

٢ - متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الموقعة عليها بأمر من الموظف المختص قد أضيفت إليها على هذه الصور بعد منح الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفسد المطلع على الصورة أن الأسماء موجودة بأصل الاخطار فإنه يعتبر تغييراً للحقيقة في محرر رسمي وهو وإنضافه كلمات ، وتحقق في جريمة التزوير .  
(المرن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ٧)

٣ - إمكان كشف التزوير لمن يكون لديه دراية خاصة تجعلهم إدراك هذه الحقيقة لا يفتقر إلى صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن يخدع به بعض الناس .  
(المرن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ ص ١٧)

٤ - أعلنت أصول الأموال الصادرة من المصارف لائحات قيمة الأموال المستفدة على المسؤول كما أعلنت لائحات مقدارها وحفا مقتضاها أن كل تغيير للحقيقة بها تزويراً يلتزم عليه القانون .  
(المرن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ ص ١٧)

٥ - لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي ( دفتر خزانة المجلس البلدي ) بمجرد قيام المتهم بلفق ورقة عرقية مزورة ( الإصطال التسويب مضمونه من بنك مصر ) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدونة بها إيراد اليوم في دفتر الخزنة للأهم بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك .  
(المرن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ٧٢)

٦ - ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويراً ، فهو إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم الإقرارات الفردية فإنه لا اعتبار إذا ما كان هذا البيان لا يصد أن يكون غيراً يحتل الصدق أو الكذب ، أو كان من شروب الدفاع التي يلجأ إليها الخصوم مما يكون عرضه للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته - والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف .

(المرن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٩/٤/٢١ ص ١٠ ص ١٦٢)

٧ - ما أثبت المأذون في اشداد الطلاق - على لبنان الزوج - من أنه لم يدخل بزوجته ولم يقتل بها إنما هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصغر من طرف واحد ولا تصلح بنائها لأن تكون أساساً للمطالبة بحق ما .  
(المرن رقم ١٦٠ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ١٥٢)

٨ - اشداد الطلاق مدد أصلاً لائحات وقوع الطلاق بالسلطة التي وقع بها كما أثبت المطلق ونفس الإقضاء التي صدرت منه ، ولم يكن ممكناً لائحات حالة الزوجة من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في اشداد لأن الطلاق يصح شرعاً بدونه ، فهو ادعاء مستقل خاضع للتبني والتثبت وليس - حتى أن ذكر في الاشداد - حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء .

(المرن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ١١٢)

٩ - لم توجب لائحة المأذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالقصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصة بأشهاد الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمأذونين - الجاتشي - يتحقق بطلان الزوجة من حيث الدخول أو الطلقة .  
(المرن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ١٥٢)

١٠ - لا يكفي للحاق أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أمد المحرر لائحاته .

(المرن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ١٥٢)

١٣ - تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التي يجب اثباتها في مطاوع الأعمال الخاصة بالمأمورات التي يكلف بها مأمون محكمة الأحوال الشخصية باعتبار أن هذا البيان هو عنصر أساسي لاثبات ما يدور في هذه المطاوع من البيانات .

(الفرن رقم ٨٢٧ لسنة ٣٠ ق ٢٧/١٧/١٩٦٠ ص ١١٥)

#### الفرع الثاني - الضرر

١٤ - مجرد تدوير الحقيقة بطريق النش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق منه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به مضمون المحرر بحيث يظالف حقيقة النسبية كما صدرت من الموقف الرسمي المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بينه وبينه وبينه وبينه هذا الضرر يتبع عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يرتب على البعث بالورقة الرسمية النقص ما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها ما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(الفرن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٥ ق ٢٥/١/١٩٥٦ ص ٧٨)

(الفرن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨/١/١٩٥٨ ص ٩٦)

(الفرن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١/١٩٥٩ ص ١٠٨)

١٥ - متى كان التزوير قد وقع باتصال شخصية الغير وهي صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بمصلحة مزورة في صورة واقعة صحيحة وكان المتهمم قد غير الحقيقة في المحرر بطريق النش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير ويقصد استعمال المحرر فيما فيه الحقيقة من أجله ، فإن جريمة التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون .

(الفرن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧٨)

١٦ - يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمجرد تدوير الحقيقة كما في ذلك من البعث ببصميتها وقبيلتها التتالية .

(الفرن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق ٢٦/١/١٩٥٦ ص ٧٨)

١٧ - لا يبيح الحكم عدم تعدده صراحة عن ركن الضرر ما دام الحكم قد دان المتهمم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلائم مع فسخ التهم وبقي التصحيح الذين أدنوا معه .

(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١/١٩٦٠ ص ٢٣٣)

١١ - كشوف الحساب المختصة لاثبات حلية صرف أجور العمال هي ر حكم المطاوع التجارية ولها قوة في الاثبات ، وكل تدوير الحقيقة في البيانات التي أعنت لاثباتها يعتبر تزويرا ، مادامت هذه الكشوف المتلاخقة قد أعلنت أصلا لاثبات حقيقة العمليات التي تدور فيها لتكون أساسا للحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولتسبب العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لتسبب العمليات التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفات كانت أو دفاتر تكون ما يصلح في باب الاستدلال ، فيجوز بها كاثبات أو غيره قبل كل من ينسب أمر هذه البيانات ، وهي بهذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء ، وكل تدوير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى إليه بحق رأي محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١/١٩٥٩ ص ١٠٥)

١٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الورقة المزورة عبارة عن عريضة دعوى استرداد أشر عليها كاتب أول المحكمة الجزئية المختص قانونا - عملا بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المعملة له بتقدير قيمة المدعى وتحصيل الرسوم القضائية عليها - يطلب معلومات قلم المحضرين - تنفيذًا لتشاور وزارة العدل المؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٣٩ - الذي لا ينافي المتهمم في أنه تضمن ما يفيد رجوع أقلام الكتاب إلى تحرير المحضر الذي أوقع الحجز للاسترداد براه في تقدير المدعى في مثل الحالة المطروحة - وكان اتصال المحضر الأول بهذه العريضة قد تم وفقا لأحكام هذا التشاور - وهو الموظف المختص الذي لا يتم تخاير قلم الكتاب مع المحضر الذي أوقع الحجز إلا عن طريقه ، وكان التقدير الذي أثبت المحضر الأول - وهو البيان الذي وقع فيه التزوير - قد جاء قلا عن محضر الحجز طبقا لما قدره المحضر الذي أوقعه ، فانه بعد مختصا بتحريره ، ولا جدوى للمتهم من التمسك على « المحضر الأول » بعدم اختصاصه بهذا الأمر ، ذلك أنه يفرض قصر هذا الاختصاص على المحضر الذي أوقع الحجز فلا لتدخل المحضر الأول في اثبات هذا البيان مفروض فيه أنه تم بعد استيفاء الاجراءات التي نال التشاور سالف الذكر قلم المحضرين بها .

(الفرن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١/١٩٥٩ ص ١٠٥)

٢٤ - مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق منه جريمة تزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .  
(الفرن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨ ج ١٦/١٦ ص ١٩٥٨ ص ٩١٦٢)

٢٥ - متى كان الحكم قد أقيمت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإخفاء منها ، فانه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقدم .  
(الفرن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق ٢٨ ج ١٢/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ٩٣٦٩)

٢٦ - ما انتهى اليه الأمر الصادر من غرفة الإهمام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويرا في عقد زواجها المحرر بعرفة القس بقريره أنه ميسعى بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بظن الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة إليها بعد سديها ، كما أن المستند من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ اعتنى الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريرا لتصرها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه ميسعى وقت الزواج فقد كان ذلك لارتكابه الى الدين المسيحي فعلا لسابقة اعتناقه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ، ولا يجب الأمر بعد أن أستوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزبد فيخطئه في ذكر بعض تهربات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه « لا ضرورة للشكليات لامتثال دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه ... » كما أن عقد الزواج لم يشرع لاثبات مله طرفية « - طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحصل النتيجة التي انتهى اليها »  
(الفرن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق ٢٨ ج ١٢/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ١١١٤)

٢٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يشته لهما - عدم وجود مانع من موانعه كاتا في الواقع ييجلان وجوده ، وكانت للحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المروضة عليها - قد أطاعت الى هذا الدفاع وعدتها بمنزورين ييجلان وجود ذلك المانع ، وأن جعلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بمحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو

١٨ - لا يشترط صحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن تحدث مصلحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قبله مستفادا من مجموع عبارات الحكم .  
(الفرن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق ٢٠ ج ٢٧/١٦ ص ١٩٦٠ ص ١١٠٠)

### الفصل الثالث - القصد الجنائي

١٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر يثبت واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضيه أن يكون علما بصحبة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر .  
واذن فإذا كان الحكم وهو يستعمل إقامة الدليل على صحة الافتسار في التزوير المستندة الى الطاعن قد قال « وحيث أن المتهم الثالث ( الطاعن ) والراعي قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعللن بصحبة تزويره إذ أسرا على أن التي وقت بصفتها بالمة هي الجاني عليها في حين أنها لم تبع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدي البيع والتنازل ولم توقع به لهما كما ذكرت » فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي الى علم الطاعن بصحبة شخصية للتمه التي وقت على العقد بصفتها بالمة .  
(الفرن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق ٢٥ ج ٢٢/٢٢ ص ١٩٥٦ ص ١٩٨٨)

٢٠ - نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني الى استعمال المحرر فيما انتهى من أجله .  
(الفرن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق ٢٥ ج ٢٢/٢١ ص ١٩٥٦ ص ٢٤٤)

٢١ - عدم توفر القصد الجنائي لدى التعامل لا يعول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المصنوع متى تحقق القصد الجنائي لدى الشرك .  
(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق ٢٦ ج ٢٨/٥ ص ١٩٥٦ ص ٧٩٧)

٢٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بمجرد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضروا ويكون نية استغلالها فيما غيرت من أجل الحقيقة فيها .  
(الفرن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق ٢٦ ج ١٠/١ ص ١٩٥٦ ص ٧٨٤٧)  
(الفرن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق ٢٧ ج ١١/١٦ ص ١٩٥٧ ص ٨٠١)

٢٣ - مجرد إهمال العملة أو شيخ البلد في تعري الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .  
(الفرن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق ٢٦ ج ١٠/١ ص ١٩٥٦ ص ٧٨٠٠)



أن تملى شكل الأوراق العسومية ونسب انشاؤها الى موظف مختص بتحريرها والافرق بين أن تصدر منه أو تسب إليه زورا يجعلها على مثال ما يحره شكلا وصورة .  
(الفرن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٥/٦ م ٨٥٢ ص ٨٥٢)

٣٢ — اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستمد الحرر رسميته من ظروف انشاؤه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى الياقات التي تترج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقراءها .  
(الفرن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٦/١١ م ٨٥١ ص ٨٥١)

٣٣ — تحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها . فإذا كان الثابت أن القاضي يحرم منطوق الحكم في الرول قبل النطق به وكان القانون ، لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تضييع الحقيقة فيه باطلانه يرمته وتضمنه بيانات غير صحيحة أو يصد أحداث تضييع فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع أركان القانون لجرمة التزوير في المحررات الرسمية .  
(الفرن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٦/١١ م ٩٣٠ ص ٩٣٠)

٣٤ — لا يشترط في جرمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر قلمًا من الموظف المعمرى المختص بتحرير الورقة — بل يكفي أن تملى هذه الأوراق للمصطنة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذبا الى موظف عام للإهمال برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .  
(الفرن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٦/١١ م ٧٣٠ ص ٧٣٠)

٣٥ — أن قانون العقوبات وإن كان لم يضع تعريفا محددا للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض — على هدى الإثلة التي ضرها القانون — بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها وإصالتها الصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأثير عليها وفقا لما تقتضيه القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر اليه من جهة الرئيسة ، وقد كن للمشرع هذه الصلاصة القانونية في المادة ٣٩٠ من القانون للمدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، عرف الورقة الرسمية بأنها هي التي ثبت فيها موقف عام أو شخص مكلف بمصلحة

جبل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جبل مركب من جبل هذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا — في المسائل الجنائية — اختياره في جبلته بجلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملايسات التي أحاطت بهذا دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده من أنها كانتا يشاركان عملا مشروعا — للأسباب المقولة التي تبرر لدهما هذا الاعتقاد — مما ينتج منه القصد الجنائي الواجب توافره في جرمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .  
(الفرن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/١١/٢٩ م ١٠٠٠ ص ٨٤٤)

### الفرع الرابع — تسبب الاحكام في أركان التزوير

٢٨ — لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جرمة التزوير مادام قد أورد من الواقع ما يدل عليه .  
(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٥/٢٨ م ٧٣٠ ص ٧٩٧)

٢٩ — القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له يرغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقرر تلك الأسانيد والدلائل بأكمل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا ، وعدم قيد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يغيره مطلقا أن تكون الأسباب التي يستند عليها متفقة مع تلك التي اعتد عليها القاضي للمدني .

(الفرن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/١٠/٢٩ م ٧٣٠ ص ٩٥٢)

٣٠ — لا حاجة بالمحكمة أن تبين أركان التزوير ما دام الحكم قد دأه عن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات الجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها بتوقيع مزورة وأن ما حو به صحيح .  
(الفرن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٦/١١ م ١١٣٠ ص ٢٢٢)

## الفصل الثاني

### التزوير في الأوراق الرسمية

#### الفرع الأول — ملعية الورقة الرسمية

٣١ — لا يشترط في جرمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر قلمًا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي

الموقف المسموی فی باب التزویر نص علی ذلك صراحة  
كما فصل فی المادتين ۱۱۱ ، ۱۱۹ من قانون العقوبات  
المحدثین بالقانون رقم ۶۹ لسنة ۱۹۵۳  
(الفرن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۹۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۶۰ ص ۱۱۸ ص ۱۱۸)

۴۱ - دل الشارع بما نص علیہ فی المادتين ۲۱۱ ، ۲۱۳  
من قانون العقوبات أن مناط العقاب علی تغيير الحقيقة فی  
الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموما مكلفا  
بمقتضى وظيفته بتحریرها - وبعبارة الشارع واضحة المعنى  
لا غرض فيها ومراد الشارع لا يحتل التأويل .  
(الفرن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۹۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۶۰ ص ۱۱۸ ص ۱۱۸)

۴۲ - لم يذكر قانون العقوبات تحريفا للورقة الرسمية  
ولا للموقف المسموی الا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر  
فی المادتين ۲۱۱ ، ۲۱۳ أن يكون محرر الورقة الرسمية  
موظفا عموما مختصا بمقتضى وظيفته بتحریرها أو بالتدخل  
فی هذا التحريز - فاذا كان بين من الاطلاع علی ترخيص  
الاستيراد المدعي بتزويره أنه محرر علی نموذج خاص ببنك  
الجمهورية من ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع  
عليه تمت عضوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسى »  
بمضاءين وعليه ثلاثة أختام يختم بنك القاهرة وليس فيه  
ما يفيد رسميته أو تدخل موظف عسکرى فی تحريره أو  
اقتضاه ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عريفية  
يجرى علی تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ۲۱۵ من قانون  
العقوبات .

(الفرن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۹۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۶۰ ص ۱۱۸ ص ۱۱۸)

۴۳ - لا محل فی تعريف الورقة الرسمية للاستناد إلى  
المادة ۳۹۰ من القانون المدنى لأنها وردت فی الفصل  
الخاص بإثبات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفى بنك  
الجمهورية هم مستخدمون فی مؤسسة خاصة يقومون  
بخدمات خاصة لعملاء البنك ولصاها ، وفضلا عن ذلك فإن  
هذا الاستناد فيه توسعة نطاق الجريمة الذى حدده الشارع  
فی المادتين ۲۱۱ ، ۲۱۳ من قانون العقوبات ومضالته  
لمصرح نصها وما أوجب الشارع فی الورقة الرسمية من أن  
يكون محررها موظفا عموما وهى صفة لا بد أن تلازم  
مرتكب التزوير بحكم القانون - وادخل غير الموقف  
المسمى فی حين هذين النصين فيه مخالفة للقواعد الأولية  
فی المسؤولية الجنائية .  
(الفرن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۹۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۶۰ ص ۱۱۸ ص ۱۱۸)

عامة ما تم علی يديه أو ما نقله من ذوى الشأن وذلك طبقا  
للاوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه .  
(الفرن رقم ۱۱۱ لسنة ۲۸۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۵۸ ص ۱۱۱ ص ۱۱۱)

۳۶ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موقف  
وسمى مكلف بتحريره وأن يقع التحريز فيما أعلنت الورقة  
لأثباته أو فی بيان جوهرى متعلق بها .  
(الفرن رقم ۲۰۱ لسنة ۲۸۰ - جلد ۲/۲ - ۱۹۵۹ ص ۱۰ ص ۱۰)

۳۷ - لا يشترط فی المحرر كى يسبق عليه وصف المحرر  
الرسمى أن يكون تحريره بناء علی قانون أو لائحة بل  
يصح أن يكون بنسابة علی أمر الرئيس المختص أو طبقا  
لمتغيبات العمل وتعليمات الرؤساء .  
(الفرن رقم ۲۸۰ لسنة ۲۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۵۹ ص ۱۰ ص ۱۰)

۳۸ - اختصاص الموقف بتحرير الورقة الرسمية لا  
يستلزم من القوانين والقرارات فحسب ، بل يستلزم كذلك  
من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات  
الجهات الرسمية الأخرى التى تستلزم ممارسة اختصاصه  
الوظيفى تحقيقا لهذه الطلبات ، كما قد يستلزم المحرر  
رسميته من ظروف انشاءه ، أو من جهة مصدره ، أو بالنظر  
إلى البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموقف لأثباته أو  
لأقرارها .  
(الفرن رقم ۱۶۶ لسنة ۲۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۵۹ ص ۱۰ ص ۱۰)

۳۹ - من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر -  
بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره - مما تحوت  
ملاحظته علی كبر من الناس ، فإن العقاب علی التزوير  
ولجب فی هذه الصورة ، علی اعتبار أن المحرر وسمى  
لتوقع حلول الضرر بسببه علی كل حال .  
(الفرن رقم ۱۶۶ لسنة ۲۹۰ - جلد ۱/۲ - ۱۹۵۹ ص ۱۰ ص ۱۰)

۴۰ - الموقف المسمى المشار إليه فی المادتين ۲۱۱ ،  
۲۱۳ من قانون العقوبات هو كل من يهد إليه بنسب من  
السلطة جزاؤه فی أداء العمل الذى يثبت به أداؤه سواء كان  
هذا التصيب قد أسبق عليه من السلطة التشريعية فی الدولة  
أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى فی ذلك  
أن يكون تأييدا مباشرة إلى هذه السلطات أو أن يكون موظفا  
بمصلحة تابعة لاحدها ، ولم ينص الشارع فی باب التزوير  
علی الشخص المكلف بخدمة عامة - وهو الذى يكلف  
من يملك التكليف بإتيان بصل عارض من الأعمال العامة  
ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بخدمة عامة وبين

والحاصل ومن المادتين الثالثة والثامنة من القرار الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتفويض هذا الأمر ، أن الصرف يصفى من المستودعين للأحصاء وعضوا في اللجنة القروية هو موظف عام مكلف رسميا بتحرير الشهادة الخاصة بصرف كميات غيش من بنك التسليف وفي حدود القانون ، وأن عمله في ذلك هو عمل نهائي يتم به تنفيذ مقتضى الطلب المقدم الى البنك لصرف الكميات المطلوبة من الأكياس ، وأن صفته هذه تجعل من هذه الشهادة ورقة رسمية ككل الأوراق التي يصورها موظف عام مختص بتحريرها .

(الفرن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧٧٢)

٥٥ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح نص ، بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به ، ومن ظروف اشتغاله ، أو بالنظر الى طبيعة البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاتباعها ، ومن ثم فإن ورقة القيش التي يشدب أحد عساكر البوليس لأخذ البضات عليها هي ورقة رسمية .

(الفرن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٦ ق ٢٦/١٨/١٩٥٦ ص ٧٧٧)

(الفرن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١١/١٩٥٧ ص ٨٥١)

(الفرن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٥/١٩٥٨ ص ١٠٤٩)

٥٦ - ان المادة ٧٧ من القانون ٥٥٥ سنة ١٩٥٥ أقيمت الاضافات من القمرة العسكرية السابقة على صوره قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها .

(الفرن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦/١٧/١٩٥٦ ص ٦٧٤)

٥٧ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حوت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وأنها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند نزول الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا ينشأ من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الادارة .

(الفرن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٥/١٩٥٧ ص ٢٣٩)

٥٨ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تطبق شكل الأوراق المئوية وينسب اشتغالها للموظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب اليه زورا بصحتها على مثال ما يحرمه شكلا وصورة .

(الفرن رقم ٢١٦ لسنة ٢٧ ق ٢٧/٥/١٩٥٧ ص ٨٥٢)

٤٤ - إذا كانت المحررات للزورة هي من الأوراق الرسمية المفروضة حصول الضرر من تزويرها أو البت بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يستند عليها في إثبات ما فيها - وقد انضدع فعلا من التزوير الحادث بها الجنى عليه وشقيقه ، فيكون ما يقوله المتهم من أن تزويرها مفضوح يبدو للنظر الأولى غير سديد .

(الفرن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ٢٩٤)

(الفرن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٠ ق ٣٠/١/١٩٦٠)

٤٥ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موظف عومي مكلف بتحريره ، وأن يقع التزوير فيما أعدت الورقة لاتباعها أو في بيان جوهرى متعلق بها .

(الفرن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق ٣٠/١٦/١٩٦٠ ص ٥٥٧)

٤٦ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح نص ، بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به .

(الفرن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق ٣٠/١٦/١٩٦٠ ص ٥٥٧)

٤٧ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عومي من أول الأمر ، ذلك أن المحرر قد يكون عريضا في أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحال يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق ذلك من الاجراءات .

(الفرن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق ٣٠/١٦/١٩٦٠ ص ٥٥٧)

#### الفرد الثاني - صور مختلفة من الأوراق الرسمية

٤٨ - متى عرض الحكم لمسألة الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما قاله من أن تذكرة الاشتراك الكيلو مترى هي ورقة رسمية تقوم بأعدادها جهة حكومية هي مصلحة السكة الحديد ، ويقتض برابطتها موقعون عوميون من نظار ومعاوني المحطات مختصون بقتضى وظائفهم بأبواب البيانات التي فيها من مدى السفرات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك صحيح في القانون

(الفرن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٥/١٩٥٦ ص ٧٣١)

٤٩ - بين من المادة الثانية من الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ بأحصاء المساحات الزراعية

٩٥ - اصطلاح الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه يصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه ، فلا محل لما يقوله الطامن من أن جريمة التزوير في مضمر الجلسة لا تقع الا اذا تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة .  
(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق. - ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٠٢٣٠)

٩٦ - لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موقعها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت للمادة (٥٧) من تلك التعليمات « الجزء الثاني » على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسلة اليه للنشر ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحل « المرسلة اليه الحوالة » وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل اليه ، وأن ليس فيه أي أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموقف غير مسئول عن صحة التوقيع الا اذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يتأخر اسم المرسل اليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لدره مسؤولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذي يقع في هذا البيان انما هو تزوير في محور عرفي وقم بسببها من الموقف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة .

(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق. - ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩٠١١١٠)

٩٧ - حوالة البريد تشتتل أصلا في أحد وجهيها على جزئين أولهما بصوره الموقف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أكتب مما عله بنسبه من قبض قيمة الحوالة وتحويل رسما وما تلقاه عن المرسل من معرف باسمه واسم المرسل اليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لا شبهة في رسميته ، والجزء الثاني يعبره من صرف له الحوالة وهو المرسل اليه بمكتب ورودها يقر فيه باستلام قيمتها ، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول في قوة الدليل ، الا أنه يعتبر ورقة رسمية ، ذلك لأن المعامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بإضافته وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تعرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طالب الصرف بأحدى الطرق المبينة بالبند (٢٢٩) من هذه التعليمات الا اذا كان يصرفه شخصيا . كما أن الموقف مكلف أيضا بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة علجا فيها ، وعلى دفتر رقم (١٦) وهذا يدل على أن الموقف انما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها انما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهو يشتتل في أعلاه

٥٤ - ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أعلنت لاثبات تاريخ الوفاة .

(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق. - ٥/٦/١٩٥٧ ص ٨٠٤٥٢٠)

٥٥ - أعلنت أرواد الأموال الصادرة من المصاريف لاثبات قيمة الأموال المستحقة على المولود كما أعلنت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاها أن كل تثير الحقيقة بما يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .

(الفرن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق. - ٥/٦/١٩٤٧ ص ٨٠٥١٧٠)

٥٦ - لا يتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي ( دفتر خواتمة المجلس البلدي ) لمجرد قيام المتهم بلسق ورقة عرفية مزورة (الإصل المنسوب صدوره من مكتب مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية للمدون بما يراد اليوم في دفتر الخزنة للإبلاغ بهذا الإيراد قد تم إبداحه في أحد البنوك .

(الفرن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق. - ٧/١٠/١٩٥٧ ص ٨٠٧٤٧٠)

٥٧ - اذا كانت التهمة بالنسبوية للمتهم هي التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما افطس في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة ان هو الا استعراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تاتر به حقوق الورقة الشرعيين بإضافة غير وارث اليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتثبت فيه الحقيقة التي تضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

(الفرن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق. - ٥/٦/١٩٥٨ ص ٩٠٤٦١٠)

٥٨ - ان البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعي هو لا شك من البيانات الجوهرية التي لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أمده المحرر في الأصل لاثباتهما ، ومن ثم فإن تثير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا في محور رسمي .

(الفرن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق. - ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩٠٧٣٦٠)

٥٩ - ان كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة (٧١) من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في مضمر البطلة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محور رسمي .

(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق. - ١١/١١/١٩٥٨ ص ٩٠٢٠٢٠)

أثبت الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يميزه في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا يترتب شعبة وحتى يكون صالحا للاستخدام به في مقام إثبات النسب - فإذا تمتد المبلغ بتغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى التقييد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فانه يمد مرتكبا لجناية التزوير في محو رسي .

(الفرن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩٠٠ ق. ٢٩٠٠/١٠/٢٩٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠)

٦٦ - إذا كان الحكم قد خلاص من الأدلة السالفة التي أوردتها إلى أن استمارتي طلب صرف قد تعود لشخص من السلفة المستديرة رقم ٦٢ مكر ع. ح. هي من الممرات الرسمية بطبيعتها وللتهم هو المختص بتجريحها وقد تم التزوير بها حال تجريحها بصرفه التهم ، كذلك كفي تورط اللصوم بما يسيئه عليها تدخل مصلون المستفي في أمرها بالرفعة والاحتماد وهو مختص بهذه المرجلة فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الفرن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٣٠٠ ق. ٢٣٠٠/١٠/٢٣٠٠ ص. ١١٠ ص. ١١٠ ص. ١١٠)

٦٧ - قد يخفى المصل من مأمور الضبط القضائي اذا ما تيب عن مقر حله قبله بصل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته بالتخاذ ما يلزم من إجراءات الاستدلال في غيبه ، وذلك حرصا على حرية الناس التي أراد القانون المحافظة عليها - فإذا ذهب القرار إلى أن مضى التحري الذي حرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات المصل - ليس ورقة رسمية وأن تغيير الحقيقة فيه لا يكون جريمة معاقبا عليها بقوله أن تكليف المساعد بجميع الاستدلالات مشروط بالا يكون التكليف علما ومقعدا ، فان القرار يكون مضطحا في القانون متينا قضه .

(الفرن رقم ٨٨١ لسنة ٢٩٠٠ ق. ٢٩٠٠/١٠/٢٩٠٠ ص. ١١٠ ص. ١١٠ ص. ١١٠)

٦٨ - الفترة المدة لتسلم المأمورات التي يندب لتنفيذها ماعون محكمة الأحوال الشخصية هو من الأوراق الرسمية - إذ العبرة في رسية الممر ليست بصور قانون أو لائحة تنسخ عليه هذه الصفة ، بل أن الرسية تستمد كذلك من أمر رئيس مختص طبقا لقتضيات المصل .

(الفرن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٠٠ ق. ٢٠٠٠/١٠/٢٧ ص. ١١٠ ص. ١١٠ ص. ١١٠)

#### الفقر الثلاث : التزوير في الورقة الرسمية لتغيير جنسة

٦٩ - أن ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاحبار في وزارة التقاوي من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاندة الجاني على ما يكون قد وقع

كلمة « تحويل » وتحتها عبارة « اخضر السيد » ثم ترك حين من الورقة على يارض لكي يكتب فيه الرسل اليه الحوالة لسم من يريد أن يقيض قضيته بدلا من وتاريخ التحويل ويروق عليه بأفضاله .

(الفرن رقم ١١١٠ لسنة ٢٨٠٠ ق. ٢٨٠٠/١٠/٢٨٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠)

٧٣ - الشهادة الإدارية المختصة بإثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تعبر بصرفه الصلة وهو - موظف صومي - تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تجريحها - ومختص بتجريحها وانطائها الصفة الرسمية بقصد الاستمارة على تسجيل بعض المقود العرفية دون حاجة إلى إجراءات التوثيق ، تغيير الحقيقة في هذه الشهادة بتغييرها بإثبات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويرا في محو رسي .

(الفرن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩٠٠ ق. ٢٩٠٠/١٠/٢٩٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠)

٧٤ - إذا كان محصل ما وقع هو أن التهمة جنسها أضافت عريضة دعواها وضعت للمعلن إليه عنوانا لا يقيم به ، ثم قمت العريضة للإعلان فلما التقل للمضر مباشرة الإعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن المطلوب اعلانه وعلى الطالبة الارشاد » وإذا ما أثبت المضر على عدم صحة البيان الخاص بصل إقامة للمعي عليه ، فقد تكشف الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي صفة لا تكسب في مثلها الا بالتخاذ إجراءات الاعلان ، أما قبل ذلك فان الورقة تظل عريضة في ملك التهمة ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما انضمت على الورقة كانت تحمل معها ما يمي به أثر البيان للمطون فيه ، فهي لاذ قد انسحبت في خصوصه على ما هو في حكم المدم - ولما كان المضر - طبقا للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب إلى التهمة الاشتراك فيه ، وكان هذا للمضر لم يثبت غير الحقيقة فقد استمع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بصل إقامة المعلن إليه ، وانفتح القول فيما لذلك يحصل اشتراك في تزوير أو استعمال محو مزور .

(الفرن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٨٠٠ ق. ٢٨٠٠/١٠/٢٨٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠ ص. ١٠٠)

٧٥ - نصوص المواد الأولى والثامنة والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الملحق بالقوانين ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاقر المواليد ليست مدة لتقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمي والوالدين المتسبب اليها حقيقة ، ذلك بأن مجرد

الورقة كانت تحمل معها ما يسمى به أثر البيان المطبوع فيه ، فهي إذن قد أصبحت في خصوصه على ما هو في حكم المدم . ولا كان المحضر طبقا للورقة — هو القاتل الأصلي للتزوير الذي نسب إلى التهمة الاشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بحل إقامة المعلن إليه ، وامتنع القول فيما لذلك يحصل اشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور .

(الفرن رقم ٦٠٨٤٠٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٩٥٩/٤/٢١ ص ١٠٠ ص ٤٦٢)

٧٢ — لم يذكر قانون العقوبات تعريضا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي إلا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ و ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موقفا عموما مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير — فإذا كان بين من الإطلاع على ترخيص الاستيراد المسمى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ينك الجبورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجبورية — المركز الرئيسي » بأشخاص وعليه ثلاثة أختام يفتح بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تدخل موظف عمومي في تحريره أو اعتياده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجري على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/١٦ ص ١١٨ ص ١٦٨)

٧٣ — لا جدال في أن أمين الشوكة المختص بتحرير الاتصالات وتوريد كميات القمح المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الاتصالات بختم الشوكة ليس موقفا عموما لأنه يتبع بنك التسليف الزراعي وهو ليس هيئة حكومية — فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الاتصالات وهذا الختم جناية تزوير في أوراق رسمية فانه يكون مخالفا في تطبيق القانون . (الفرن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/١٦ ص ١١٨ ص ٢٢٦)

## الفصل الرابع

### الباب الأول

٧٤ — لم يجعل القانون لآليات التقليد أو التزوير وطرقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاعفة أن يكون المتهم متزورا بالبصمة المأخوذة من النعوم المضبوطة بمطبعه أو بالبصمة

منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة الجناية الاستثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه إلى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما يقع من تزوير باستمارة الأكار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه أحكام قانون العقوبات فيما تجاوز نطاق الاقتارات التي أشير إليها في المادة المذكورة . (الفرن رقم ٩٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٦/٢٥ ص ٨٠ ص ٧٠٤)

## الفصل الثالث

### التزوير في العشرات البريدية

٧٥ — لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موجهها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة « ٥٧ » من تلك التعليمات « الجزء الثاني » على أنه يمكن نقل ملكية العشرات بواسطة تحويلها من المرسل إليه للتبر ، وفي هذه الحالة ليس لاستخدام الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل « المرسل إليه الحالية » وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أي أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يتطابق اسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لفره مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذي يقع في هذا البيان إنما هو تزوير في محرر عرفي وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة .

(الفرن رقم ١١١٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٨/١١/٢٧ ص ٩٠ ص ١١١)

٧٦ — إذا كان محصل موقوف هو أن التهمة عندما أُنشأت عرضة دعواها ونسبت للمعلن إليه عرفا لا يقيم به ، ثم قُلت العرضة للإعلان فلما انتقل المحضر لمباشرة الإعلان أثبت على لسان شيخ البشارة أنه « لا سكن المطلوب اعلاه وعلى الطالبية الإرشاد » ، وإذا ثبت ما أثبت المحضر على عدم صحة البيان الخاص بحل إقامة المسمى عليه ، فقد تكشفت الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية — وهي صفة لاكتسب في مثلها إلا باختصاصات الإعلان ، أما قبل ذلك فإن الورقة تظل عرفية في ملك التهمة ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما انصرفت على

الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٠/١٩٥٧ ص ٨٠٨ ص ١٢٥)

٨١ - ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقلدة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرته الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ماورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٥٢)

٨٢ - اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رست الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما اضبط في الاعلام ، ذلك ان حكم هذه المادة ان هو الا استدراك لما عسى ان يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سوء أو خطأ تتأثر به حقوق الورقة الترعين بإضافة غير وارث الهم أو انقال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التي تضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦١)

٨٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه - حين دأب المتهم بجمعة تزوير شهادتي الميلاد - قد استند الى مجرد اعترافه بتعريض البيانات الواردة بها وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين الى نائب المصلحة والقابلة دون أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور هذين التوقيعين - اما بنفسه أو بواسطة غيره - فانه يكون قاصراً قصوراً يبيح بساً يستوجب قضاة .

(الطن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٥)

٨٤ - ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها مطه الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها ، فلا ترتيب على المحكمة اذا هي لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد « ابنة القتيل » لاقتناعها من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .

(الطن رقم ١٣٣ لسنة ٢٩ ق- جلة ١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٨٣)

الصحيحة للختم المقلد ما دامت المحكمة قد طبأت من الأدلة الساتمة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حقه .

(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧١٥)

٧٥ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية يرد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلاً على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم ، فإن هذا الذي أوردته الحكم قاصر عن التسليل على توغر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٢٤)

٧٦ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بشبوه .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٢٤)

٧٧ - لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنسج على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرقية معترف بها .

(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٢٤)

٧٨ - انقال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرهما مما يجب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينشئ عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الطن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٨١)

٧٩ - يعتبر محضر الجلسة حجة بها هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس لمواجهه الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رست المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا ينشئ عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٢٥)

٨٠ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق الى النيابة العامة ان رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى الى أن يحصل في التزوير من الجهة المختصة لذا كان

## الفصل الخامس

### استعمال الورقة المزورة

#### المخرج الأول - ارتكاب الجريمة

٨٨ - اذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تجرد مؤدى الأدلة التي أخفت بها واستندت اليها في ثبوتها في حقّه فان هذا يجعل حكمها من هذه الناحية مشوباً بالقصور ، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانت في جريمة استعمال الورقة المزورة فان القرينة تكون مبررة ، ما دامت قد اعتبرت فيما اعتبرت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهي لا تصلح بذاتها أساساً صالحاً لإقامة الأدلة لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوباً بالقصور في الاستئلال بالنسبة لجريمة الاستعمال .  
(الجن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق. جلة ٢٨/١٩٥٦-١٩٥٧ ص ٧٧١)

٩٠ - اذا كان الحكم اذ عرض لعلم المتهم بتزوير السند قال « وحيث أنه بالنسبة لجريمة الاستعمال فان علم المتهم بتزوير الرخصة وانح من أن المتهم لم يقصد به إجراء غير استخراج الرخصة فضلاً عن علمه بعدم لياقته طياً للحصول على الرخصة ، كما أن المستفاد من ظروف الدعوى هو أنه المعرض على التزوير كما سبق » - فان في هذا الذي أورده الحكم ما يكفي لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة استعمال المعرر المزور .  
(الجن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٢/٢/١٩٥٦-١٩٥٧ ص ٧٢٠)

٩١ - لا مصلحة للمتهم من التي على الحكم بأنه جاء قاصر البيان في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ما دلت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها .  
(الجن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٢/٢/١٩٥٦-١٩٥٧ ص ٧٢٠)

٩٢ - استخراج صور مطابقة - لأصل عقد مزور وس في ملفات الشهر العقاري مع مخالفة ذلك الحقيقة ثم استعمالها فضلاً مع العلم بالتزوير المطلق في الأصل - يند في القساوون استعمالاً لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويراً في صورة العقد ذاتها - بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والوردة في

٨٥ - البصرة في المسائل الجنائية انما تكون يلتفتان قاضي الموضوع بأن إجراء من الاجرامات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة - فلذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي امتنعها الغير أساساً للمضاهة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن للمضاهة التي تمت كانت صحيحة - لحمايت اليها المحكمة للاسباب المقبولة الواردة في تقرير الغير ، فان ما ينطه المتهم على الحكم من قصور يكون على غير أساس .  
(الجن رقم ١٢١ لسنة ٢٠ ق. جلة ١٢/١/١٩٦٠-١٩٦١ ص ٥٥٢)

٨٦ - لم يفرض القساوون طرقياً مبنياً تجري عليه المضاهة الا ما تلوه الشارح في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الارشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفة البطلان .  
(الجن رقم ١٢١ لسنة ٢٠ ق. جلة ١٢/١/١٩٦٠-١٩٥٢ ص ٥٥٢)  
(الجن رقم ١٦٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٥١٩)

٨٧ - مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الاجرامات الجنائية في خصوص دعوى التزوير القرينة أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام اقتضاء الجنائي أن يطنسوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قلمت فيها فضلاً ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير القسرية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية لجراماتها .  
(الجن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ ق. جلة ٢٤/١/١٩٦٠-١٩٥٧ ص ٦٠٠)

٨٨ - لم تنظم المضاهة - سواء في قانون الاجرامات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في خصوص أمرة يرتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموقر القضائي بطله أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق المزورة - صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دلت المحكمة قد لحظت الى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أمام الموقر القضائي .  
(الجن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠ ق. جلة ١٢/١/١٩٦٠-١٩٦١ ص ٨٩١)



### الفرع الثانى - طبيعة الجريمة

٩٥ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتسك بها وتبقى مستمرة مابقى مقدمها متسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متسكاً بالسند المزور الى أن حكم نهائياً بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع باقضاء الدعوى العمومية بمضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحاً ، ولا يخير من ذلك أن وصف التهمة الذى رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ (الجن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٨ ص ٩٣ ٣٢٢٢)

الحافظة مزورة فاستعمال الصورة في الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصلى القدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع ما يعتبر تزويراً في أوراق رسمية . (الجن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٣٦ ص ٧٣ ٩١٠)

٩٣ - لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي مجرد تمسكها أمام الجهة التى قدمت لها ، ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها . (الجن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ١٦٧ ص ٨٨)

٩٤ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده وأورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشتركا في التزوير فيسند حتماً عليه بأن الورقة التى استعمالها مزورة ، فلا ييب الحكم عدم تحمكه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة . (الجن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ ص ٩٣ ٦٩٢)

### تزيف

#### موجز القاعدة :

— تهمير الادوات والسيارات اللازمة للتزيف ، واستعمالها بالنقل في أعداد العملة الزائفة . هذه الأفعال تعد جرائماً مالياً ، هل هذه كذلك ؟

#### القاعدة القانونية :

أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً ، إذ أن المتهمين بهذا قد تبدأ مرحلة التفكير والتحضير وانتقالاً الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لثبت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . (الجن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١٣ ٤٦٣)

تحضير الأدوات والسيارات اللازمة للتزيف واستعمالها بالنقل في أعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في العملة هى في نظر القانون من

رغم القناعة

### تسمير جبرى

#### موجز القواعد :

— جريمة الانتفاع من البيع . تفرعاً ولو كان الانتفاع جزئياً . المرسوم بقانون ١٩٣٦ لسنة ١٩٥٠ ... ٩

رقم المادة

- ٢ — عيول الترية الحية . الانتاع من بيعها بالسر للمين ويحيا بسر يزيد عليه . تلك جرمة يعاقب عليها وفقاً لحكام المرسوم بقانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ ورسوم ١٩٥١-١٩٥٢ وقرار التوين ١١١ لسنة ١٩٥٢
- ٣ — توافر الاربا طخير قنابل فنجرة بين جرمة الانتاع عن بيع سلة مسرة بالسر للمين وجرمة بيعها بسر يزيد عليه . وجوب عمل حكم للمادة ٢٣٢ عقوبات ... ..

التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التوين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأضاف عيول الترية الحية ( البقرى الصغير ) الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، فيكون ما يثيره الطامن من أن امتناعه عن بيع « عيول الترية الحية » بالسر للمين ويحيا ايهاا بسر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن احصى الجريتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له . (الفرن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ج ٢٠ ج ١٩٥٩/١/٢ ص ١٦٧)

القواعد القانونية :

١ — ان القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الانتاع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عند ما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازاة بين حاجيات الناس — فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده . (الفرن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ج ١٠ ج ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٢٧٥)

٢ — نص المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يسن بقرار منه الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة الى أية سلة تصنع محليا أو مستوردة من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألف » ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلة مسرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسر أو بيع يزيد على السر أو الربح المين أو امتنع عن بيعها بهذا السر أو الربح ، كما منح وزير التوين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير

٣ — اذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الانتاع عن بيع سلة مسرة بالسر للمين ويحيا ايهاا بسر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٧/٣ من قانون العقوبات لأن الجريتين وقتا لغرض واحد وكالتسا مرتبطين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاثنتين ، فان الحكم اذ قضى بقوفا عن كل حصة من التهمتين المستندتين الى الطامن يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين منه قضاة وتحصيه . (الفرن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ج ٢٠ ج ١٩٥٩/١/٢ ص ١٦٧)

رقم المادة

تشرذ

موجز القواعد :

— معالجة المرأة بجرمة التشرذ . إذا تخلت المرأة بزوجها الوحيد فان كان لها وسيلة أخرى مشروعة تكن لتعيش فلا تعتبر متشرذة وإنما تعاقب بغرامة الجرملة الى قنابلها ... ..

ردم القاعة

- ٢ — العقوبة الواجبة التطبيق على المالك إلى حالة الشرد بعد سبق الحكم عليه بخلقه للشرد ، هي عقوبة المراقبة فقط
- ٣ — الشرد والاختفاء . التفارق بينهما ومبعث كل منهما . توافر الارتباط بينهما إن ثبت أن التصلل دفع إلى الاجرام أو أن الاجرام أدى إلى التصلل

القواعد القانونية :

سنوات التالية لصدور الحكم بإفزاره فانه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفترة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي ببسبب المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوجهه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

( الفلن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ في جلة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨٤٤ )

٣ — الشرد حالة تطلق بالشخص اذا لم يزال وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاقتتاء صفة تلحق بالشخص ونشئها ملكه الاجرامى، وكلا الطرفين متميز عن الآخر بمبعث الأول التصلل ومبعث الثانى الأحكام المالية على المملك الاجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما الا أن يثبت أن التصلل دفع الى الاجرام أو أن الاجرام أدى الى التصلل .

( الفلن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ في جلة ٢٩/١٢/١٩٥٨ ص ١١٢٠ )

١ — المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة الشرد اذا اتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد ، فاذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشرقة وانما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارفها واذن فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهمه في حالة شرد ودانتها بهذه الجريمة لمجرد احتراقها الفطارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجت نفسها عن نظر المحوى وتحقيق دفاع المتهمه .

( الفلن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ في جلة ٩/١٠/١٩٥٦ ص ٧١١ )

٢ — متى كان التائب بصحيفة سوابق المتهم التى كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بإفزاره بالشرد فم عاد الى حالة الشرد في خلال الثلاث

تصلى " إخاله "

راجع : استئناف

( القاعده ٤٤ والقواعد من ٧٥ — ٨٣ )

ودعى جناية

( القاعدتين ١٧ و ١٨ )

تضامن

" إخاله "

راجع : مسؤلية مدنية

( القواعد من ١٨ — ٢١ )

وتوصى ( القاعده رقم ٢٠ )

رقم القواعد

## تملى على الموظفين

موجز القواعد :

- ١ - تملى على الموظفين . منطبق تطبيق م ١٠٩ ع أن يكون الاكراه أو التهديد عليه على الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ... ..
- ٢ - إعطاء المشرع حكم الرشوة بلزمة التملى من حيث القوة القليلة للحرية دون القرامة م ١٠٩ ع مدة بين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ... ..
- ٣ - الحد الأدنى للمساءلة في صوري الاعتداء على الموظفين واختلاف الركن الأدنى في كل منهما ... ..
- ٤ - توافر قصد الخبايا في جريمة م ١٠٩ ع . منطبق . إمتثال القوة أو التهديد أو العنف في حق موظف عمومي أو مستخدم لتأدية معينة هي حلة على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها ... ..
- ٥ - الركن الأدنى في جرائم الاعتداء المنصوص عليها بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . توافر القصد الخبايا العام . كفاية ... ..
- ٦ - جريمة للمادة ١٠٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . القصد الخبايا فيها . صورة واقعة يجرها القصد الخبايا

## القواعد القانونية :

- ١ - نصت على أن القرامة لا تزيد على ما أعلى أو وحد به .  
(الفرن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق ١٢/٥/١٩٥٨ ع ١٩٢ ص ١٩٢)
- ٢ - تمتد صوراً جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادي ويقتصران في الركن الأدبي .  
(الفرن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق ١٢/٥/١٩٥٨ ع ١٩٢ ص ١٩٢)
- ٣ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التملى على الموظفين السوميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في اتواء الجاني الحصول من الموظف الممتدى عليه نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملاً لا يصلح عليه أن يؤدي أو أن يستجيب لرغبة الممتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه بوجهة النية - التي تنسب الى هذا الباحث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين السوميين والمعتبرة جنساً وفقاً لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .  
(الفرن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق ١٢/٥/١٩٥٨ ع ١٩٢ ص ١٩٢)

- ١ - ان التارادع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالمقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بسله لئله من المعنى في تنفيذ أو في غير فترة قيامه به من ادائه مستقبلاً طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .  
(الفرن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق ١٢/٥/١٩٥٨ ع ١٩٢ ص ١٩٢)
- ٢ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث القوة القليلة للحرية فقط وليس بقوة القرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابلات الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣

لدى التهم بما مفاده أن التهم إنما قصد من الاعتداء  
الهرب بعد أن كان مقبوضاً عليه ومودعا في حراسة اثنين  
من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه — وهو  
من رجال الضبط — وبين أدائه علا كلف به بمقتضى  
وظيفته ، فإن ما اتهمت إليه محكمة الموضوع من اعتبار  
الواقعة تمديدا على أحد رجال الضبط في أثناء لأدبوتيفته  
وبسببها هو وصف خطيئه لا يثبت مع التفسير السليم  
للقانون .

(الجن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق بطن ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ٧٢٢)

٥ — لا يمتد بالباحث في جرائم الاحتماء على المواطنين  
ومقتولتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات  
وإنما يكفي لتوافر الركن الأدنى في تلك الجرائم أن يرتكب  
الجاني الاحتماء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط  
الجريمة التي لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي  
الصام .

(الجن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق بطن ١٩٥٩/١/٢٠ ص ٧٢٢)

٦ — إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي

رقم القاعة

### تعليم

#### موجز القواعد :

نصوص المدارس الحرة والثانوية لالتحاق وزارة التربية والتعليم وتنشيطها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها .  
ذلك بحسب علاقة التبعية . مسؤولية الوزارة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تأهبا بإحدى هذه المدارس

من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضا المادة  
الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صغر  
بعد ذلك — في شأن تنظيم المدارس الحرة — وكذلك  
المادة الأولى من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٨ — في  
شأن تنظيم المدارس الخاصة — فتكون وزارة التربية  
والتعليم مسؤولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ  
تأهبا بإحدى هذه المدارس .

(الجن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق بطن ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٥٠٦)

#### القواعد القانونية :

— تمس المادة الأولى من القانون رقم ٣٨  
لسنة ١٩٤٨ — بشأن تنظيم المدارس الحرة — المعدل  
بالقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٣ — والتطبيق على واقعة  
الدعوى — على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرعاية  
وزارة المعارف العمومية وتنشيطها في الحدود الواردة بهذا  
القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقا للمادة ١٧٤

رقم القاعة

### تعويض

- |  |       |        |
|--|-------|--------|
| (١) مائة الفريش                        | ..... | ٢- ١   |
| (ب) حق المجنى عليه في التعويض          | ..... | ٦- ٣   |
| (ج) الضرر على التعويض                  | ..... | ١٠- ٧  |
| (د) تقدير التعويض                      | ..... | ١٥- ١١ |
| (هـ) التزام في التعويض                 | ..... | ٢٠- ١٦ |
| (و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية | ..... | ٢٤- ٢١ |

رقم القاعده

٢٨-٢٥ ... (ز) الحكم بالتعريض ...

موجب القواعد :

(١) ماهية التعريض

- ١ - الجراء المقرر في الأمر الملئ الرقم ١٨٩١-٦-٢٢ الى شخص يلحق بالمشارك جرمه من أعمال التهريب . هو تعريض مدني ...
- ٢ - ما كانت تقضي به الابان الجزائية في مسائل التهريب لا يترتب من قبيل العقوبات الجنائية . بل هو من قبيل التعريضات المدنية لصالح المرأة . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجاني بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعريض الضرر الذي لحق بالزوجة العامة ...

(ب) حق المني عليه في التعريض

- ٣ - الحق في التعريض الذي يورث من وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه : أن يتحدد بمقتضى اتفاق أو يطلب به الشان أمام القضاء . م ٢٢٢ مدني ...
- ٤ - القضاء بالتعريض الزوج من قتل زوجته التي لم ترق عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم بليتها . لا علاقة فيه للأدب والنظام العام ...
- ٥ - حق الدعي للذي في المطالبة بالتعريض مما لحق من ضرر أمام المحكمة الجنائية متوط بأن يكون الدعي الذي هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ...
- ٦ - إقتفال التعريض من الضرر الأدنى الذي يصيب المني عليه نتيجة الاحتفاء عليه إلى الغير . شرطه أن يحدد التعريض باتفاق أو أن يكون الشان قد طالب به أمام القضاء ...

(ج) الضرر محل التعريض

- ٧ - شرط الحكم بالتعريض أن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة من الضرر المسدي أن يكون هناك إخلال بمصاحبة مالية الضرور وأن يكون الضرر محققا ...
- ٨ - احتمال الضرر المستقبل لا يكفي للحكم بالتعريض ...
- ٩ - الضرر المسدي والأدنى سيان في إيجاب التعريض . كلاما خاضع في تقديره لسلطة محكمة الموضوع ...
- ١٠ - وجوب تعريض صاحب شيء الذي تستل عليه القوة الجبرية عند قيام ضرورة ملحة لذلك ...

(د) تقدير التعريض

- ١١ - تقدير التعريض متروك لحكمة الموضوع بدون مقيد . ذكر موجبات التقدير . غير لازم ...
- ١٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعريض . كيفية هذا التقدير ...

## رد المقادير

- ١٣ - تعدد المطالبين بالتعويض . الحكم لم جلة أو تبين نصيب كل منهم . جاز ... ..  
١٤ - استقطاع الرسوم على الكحول في جميع الحالات على متبجته ولو لم تضبط ثم تقدر التعويضات بنسبة الرسوم  
١٥ - تقدير التعويض إذا تكرر الرد أمر موضوعي . إتمام الحكم قد اعتد في التقدير على أساس مقول ... ..

## (د) التضامن في التعويض

- ١٦ - وجوب الحكم بالتضامن في التعويض بين القاطن الذين ساهموا في إحداث الضرر بالمعنى عليه في المسؤولية  
للمدني متى ثبت إيجاب الفكرة والأرادة لديهم وقت الحادث ... ..  
١٧ - التضامن في التعويض واجب سواء أكان الخطأ عمداً أو غير عملي ... ..  
١٨ - تنفيذ محكمة الاحاققة بعد نقض الحكم بالنقض فيما نقض فيه الحكم والأخرجت عن ولايتها . مثال في التضامن  
بين القاطنين ... ..  
١٩ - التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين بالتعويض ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ  
المطلوب ... ..  
٢٠ - حظر تأثير المحكمة أساس الدعوى المدنية وقوائم الطاعن مع التبيين بالتعويض على وجه التضامن ... ..

## (و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية :

- ٢١ - تخيير جريمة دعوى التعويض دائماً بتقدير التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت ... ..  
٢٢ - الإزاع أمام المحكمة المدنية بشأن ملكية منزل لا يمنع من طلب التعويض عن اختلاس مستلزمات ولو كانت  
مرتبطة بدعوى الملكية ... ..  
٢٣ - انقضاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأفعال غير المحسولة على الجريمة ولو كانت متصلة  
بالواقعة محل المحاكمة . مثال . جريمة م ٣٣٧ ع . الفقرة بين قيمة الشيك والضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة  
٢٤ - وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم انقضاء البراءة في الدعوى الجنائية . م ٣٠٩ ج . مثال في  
قتل خطأ ... ..

## (ز) الحكم بالتعويض

- ٢٥ - تقديم التهم محضر صلح يبه وبين المعنى عليه . القضاء للتأثير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر  
الصلح . تصور ... ..  
٢٦ - إيجاب الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المتسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول .  
تجاوز هذا المبلغ مع قيمة التعويض التي انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم يرفض  
٢٧ - دعوى التعويض وإثباته بمصر ولائها . لا خطأ ... ..  
٢٨ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت الجريمة . وجوب رفض طلب التعويض ... ..  
٢٩ - تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي . يجب مسؤولية التهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمته ... ..

القواعد القانونية :

(١) مائة التوضيح

١ - الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر المالي الرقم ٢٢ من يولي سنة ١٨٨١ ونخص لجنة الجمارك بتوقيمه هو بمثابة تعويض مدني للخرافة العامة من الضرر الذي أصابها من ادخال أو استنطاق أو تفتول أو لحراز الدخان المتفوض باعتبارها تعريفا جرميا .

(الحق رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق. ٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ ١٩٧٢)

٢ - ما كانت قضى به اللجان الجرمية في مواد التهريب من الترامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخرافة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجرمية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها القاطنون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخرافة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الاكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجرمية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا ينشأ من طبيعة الأفعال المشار اليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لتعويض النيابة العامة طلب توقيفها فانه يكون قد خالف القانون وتبين قسره .

(الحق رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٠ ق. ٢/٢٨/١١/١٩٦٦ ص ١١٨ ١٨٣٠)

(ب) حق المدين عليه في التعويض

٣ - لا يمكن القول بأن المدين عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر

في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أفتق مالا في السلاح ، أما إذا كان الضرر الذي جبهه المدين بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المدين عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المتخصص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .

(الحق رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق. ٢/١٤/١٩٥٦ ص ٧٨ ٢٢٠)

٤ - الزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضلها حكم بدينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام

(الحق رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق. ٢/١٥/١٩٥٦ ص ٧٨ ٢٦١)

٥ - حق للمدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(الحق رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق. ٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧٨ ١٣٠٥)

٦ - أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المدين عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(الحق رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ ق. ٢/٢٠/١٩٥٨ ص ٩١ ٥١٠)

(ج) الضرر عن التعويض

٧ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرر ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير بغير الإخلال بضرر أصابه . وإذا فالقبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعي نتيجة لوفاته آخر هو أن يثبت أن المدين عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على

• راجع الأحكام المساعدة من الدائرة المدنية في المطعون : ٢٢/٦٦ ق. (جلسة ١١/١٢/١٩٥٦) - قاعدة ١٢٢ - مجرمة الاحكام المدنية - سنة ٧ - صفحة ٩٢٥ ، ٢٤/٩٦ ق. (جلسة ١١/١٢/١٩٥٦) - قاعدة ٩٤ - مجرمة الاحكام - سنة ٩ - صفحة ٩٢٥ ، ٢٥/٣٦ ق. (جلسة ١١/١٢/١٩٥٦) - قاعدة ٩٥ - مجرمة الاحكام - سنة ١٠ - صفحة ٢٢٦ .



وتحصيها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقرر التعويضات وهي لا تحسب الا بنسبة الرسوم .  
(الفرن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ ق ١٨/٢/١٩٥٧ م ٨٨٥٥)

١٥ - تقدير التعويض - اذا تضمن الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون مقب فلا يقبل من المتهم أن يبادل أمام محكمة التقاضي في مقدار اللبغ المحكوم برده ، ما دامت المحكمة قد اعتدت في ذلك على أساس مقول مستند من تقدير المتهم نفسه ، وتقدمه أخشاب بهذه القبية بدل الأخشاب التي اختلسها .  
(الفرن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٢/١٩٥٩ م ١٠٠٧٠)

#### (٥) التضامن في التعويض

١٦ - التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة للدم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عادة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الفرن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٦ ق ٢٩/١/١٩٥٦ م ٧٠٨٦١)  
(والفرن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق ١٦/٢/١٩٥٨ م ٩٧٦١٦)

١٧ - التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقا للسادة ١٦٩ من القانون المدني يستوي في ذلك أن يكون الخطأ عديدا أو غير عدي .  
(الفرن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق ٢٩/١/١٩٥٧ م ٨٨٥٥)

١٨ - متى كانت محكمة التقاضي قد اقتصرت تقدير المحكمة للتعويض تقديرا إهائيا في حدود سلطاتها التقديرية ولكنها خفضت الحكم لأنه أجرى خصم جزء من قيمة التعويض دون أن يبين ما اذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهمين فيصح الخصم أو غير ملزمة به معهما فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الإحالة قد اتهمت إلى أن الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن فأنزولها تقتصر على إبراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالبلغ الذي قدرته المحكمة الأولى ، فإن خفضت بريادة مبلغ التعويض فإنها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .  
(الفرن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٧ ق ٢٥/١/١٩٥٧ م ٨٨٦٤٤)

ذلك في المستقبل كانت ممتقة فيقتدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ونفسي له بتعويض على هذا الأساس .

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ١٣/٢/١٩٥٦ م ٧٣٠٣٢)

٨ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ١٣/٢/١٩٥٦ م ٧٣٠٣٢)

٩ - الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق ٢٧/١/١٩٥٩ م ٩١١٠١)

١٠ - الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام إنما هو الذي تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملحة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .  
(الفرن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق ٢٩/٢/١٩٥٩ م ١٠٠٧١٦٩)

#### (د) تقدير التعويض :

١١ - لا يوجب الحكم أنه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورائه مناسبا من التعويض إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير مقب عليها .

(الفرن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق ١٤/٢/١٩٥٦ م ٧٣٠١٧٨)

١٢ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع قدره حسبما تراه مناسبا وفق ما يتبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتفت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق ١٦/٢/١٩٥٦ م ٧٣٠٢١٥)

١٣ - لمحكمة الموضوع أن تقضي ببلغ التعويض للمتهمين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ١٣/٢/١٩٥٦ م ٧٣٠٢٣٠)

١٤ - أن نص المواد ٣١٦ ، ١٧٦ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الاتساج والاستهلاك من الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم

قيت — التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها — مما تنفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به — فانه لا تضارب بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعي بالشيك للمدني بمسا لفته من ضرر فطى نشأ مباشرة عن الجريمة (الفرن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق ٢٩٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٢٠ ص ٨٢٠)

٢٤ — الحكم بالتعويض غير مرتبط حسباً بالحكم بالمعقوبة في الدعوى الجنائية إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تحصل في الدعوى المدنية — فاقبل ولو لم يكن جريمة مطبقاً عليها قانوناً إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن تالة ضرر منه أن يطالب بتعويضه — فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الضلأ الذي تنتسب اليه وفاة المجني عليه ، فانه كان متيناً على المحكمة أن تحصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقضه .

(الفرن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق ٢٩٦/١١/٣/١٩٥٩ ص ١٠٨٩ ص ٨٩١)

#### (ز) الحكم بالتعويض

٢٥ — إذا كان الحكم قد قضى للمدعي بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يمرض لتقدير الإثر المترتب على مضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى فانه يكون قاصراً .

(الفرن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق ٢٥٠/١/١٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ٢٤)

٢٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول وكان هذا المبلغ يوازي قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له — فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض والزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للضرر قد حصل تنفيذاً للحكم السابق صلوره في ذات الدعوى ما دام أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦٠/٢/٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ٤١٥)

١٩ — التضامن في القانون مضاه أن يكون كل من المطالبين به ملزوماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(الفرن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨٠/١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٢٠ — إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعي بالشيك المدعي هو والد المجني عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمضر الجلطة وصلر الحكم من إلهدي مدنيا بصفته ولياً طبيعياً على ولده المجني عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من قضاء خصها بما لم يطلبها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يصل بغير الطعن من التهمين منه إذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعاً بالتعويض متضامتين ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعاً علماً بالقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق ٢٩٦/١/١١/١٩٥٩ ص ١١ ص ٢٤٦)

#### (و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية

٢١ — أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(الفرن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق ٢٧٠/٢/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٥٧)

٢٢ — إذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعوتين .

(الفرن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٩ ق ٢٩٦/١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٩٤)

٢٣ — الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تمتداه إلى الأفعال الأخرى غير المحسلة على الجريمة — ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المعاملة عنها — لانتهاء طلة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية — ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة — إصدار أمر بعدم دفع

- ٢٧ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً  
رفض طلب التمويض .  
(الجن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٩/٢٦ ص ٧٨٦ ص ٨٨٦)
- ٢٨ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع  
الشرعي فإنه يكون مسئولاً عن تمويض الضرر الناشئ  
عن جرمته ويكون الحكم عليه بالتمويض صحيحاً في  
القانون .  
(الجن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٦ ص ١٠ ص ٤١٥)

رقم المادة

### تفتيش

#### الفصل الأول : نولي سلطة التحقيق التفتيش

- الفرع الأول : مسائل عامة ... من ٣-١
- الفرع الثاني : التفتيش بمرقة النيابة ... من ٩-٤

#### الفصل الثاني - التفتيش السلون به

- الفرع الأول : شروط صدور الأذن
- ١ - جدية الصعوبات ... من ١٦-١٠
- ٢ - تحقيق مفتوح ... من ٢٨-١٧
- ٣ - اختصاص مصدر الأذن ... من ٢٥-٢٩
- الفرع الثاني : بيانات الأذن ... من ٤٤-٣٩
- الفرع الثالث : نطاق الأذن :
- ١ - طلب الأذن ... من ٤٥
- ٢ - الشخص المطلوب تفتيشه ... من ٤٩-٤٦
- ٣ - مكان التفتيش ... من ٥٩-٥٠
- ٤ - القبض نتيجة الأذن بالتفتيش ... من ٦٢-٦٠
- الفرع الرابع : تنفيذ الأذن بالتفتيش :

#### ١ - إجراء التفتيش بمرقة مأمور الضبط القضائي :

- (أ) التفتيش من مأمور الضبط القضائي أو من ينوبه ... من ٧٥-٦٣
- (ب) الاختصاص للمكان المأخوذ بالتفتيش ... من ٧٩-٧٦
- ٢ - حضور المتهم أو الشهود بالتفتيش ... من ٨٧-٨٠

رقم المادة

- ٣- تفتيش جسم المتهم ... من ٨٨-٩١
- ٤- تفتيش الأثاث ... من ٩٢-٩٤]]
- ٥- فحص الاحراز عند التفتيش ... ٩٥
- ٦- تحرير محضر التفتيش ... ٩٦، ٩٧

**الفصل الثالث : بطلان التفتيش**

- الفرع الأول : البطلان المطلق للتفتيش :
- ١- للمصلحة في البطلان التفتيش ... من ٩٨-١٠٣
- ٢- انسداد البطلان أمام محكمة النقض ... من ١٠٤-١١١
- ٣- تسبب الأحكام في البطلان ... من ١١٢-١١٧
- الفرع الثاني : أثر بطلان التفتيش على الاعتراف ... من ١١٨-١٢٨

**الفصل الرابع : التفتيش الجائر يقع اذن من سلطة التحقيق**

- الفرع الأول : مالا يندفعهنا ... من ١٢٩-١٤١
- الفرع الثاني : التفتيش الإداري ... من ١٤٢-١٤٥
- الفرع الثالث : التفتيش في أحوال القبض الجائر ... من ١٤٦-١٥٧
- الفرع الرابع : التفتيش حال التلبس (إحالة)
- الفرع الخامس : الاستيفاء والخل ... من ١٥٨-١٦٨
- الفرع السادس : الغرض بالتفتيش ... من ١٦٩-١٧٣

**موجز القواعد :**

**الفصل الأول - تولى سلطة التحقيق والتفتيش**

**الفرع الأول - مسائل عامة**

- تفتيش الأشخاص المجرم علان من أحوال التحقيق هو التفتيش الذي يعرض الشارع له الفرض لمخبر الشخص

١ - عند تبعية جرمه وقت لويرجوع وفروها منه تنبأ لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة ...

رقم المادة

- ١ - دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله . باطل .
- ٢ - بطلان ما يلحق به من أعمال التفتيش والضبط ... ..
- ٣ - اشتراط أن يكون من أجرى التفتيش غير من تورى التحقيق للتصل بالمرجحة موضوع الاذن . عدم لزومه ...

**الفصل الثاني - التفتيش بمعرفة النيابة**

- ٤ - مجال تطبيق المادة ٥٩ أ.ج هو عند دخول رجال الضبط القضائي للمنازل وتفتيشها، أما تفتيش عضيات النيابة العامة بانفسهم أو مأموري الضبط القضائي بناء على تدبيرهم من سلطة التحقيق فتنسب عليه المادة ٩٢ إجراءات
- ٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استقلاله عن قبض الماثل السابق عليه ... ..
- ٦ - تورى النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأموري الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ... ..
- ٧ - مجال تطبيق المادة ٥٩ أ.ج هو عند دخول رجال الضبط القضائي للمنازل وتفتيشها دون تفتيش النيابة بنفسها أو من تنبهه للفتور ... ..
- ٨ - استقلال التحقيق أو إبداءه بتفتيش منزل المتهم . جائز ... ..
- ٩ - خضوع التفتيش الذي يباشره مأموري الضبط القضائي للمتب لاجراءه من سلطة التحقيق لتتواءم الفواردة بالواد ٩٢، ١٩٩، ٢٠٠ أ.ج . لمأمور الضبطية إتحاذ مايراه كقبلا بتتحيق الفرض من الاذن دون التزام طريقة معينة ... ..

**الفصل الثاني - التفتيش للمأذون به**

**الفصل الأول - شروط صدور الاذن**

١ - جدية التحريات :

- ١٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ...
- ١١ - إثبات الحكم أن أمر التفتيش يبي على تحريات جدية سبقت صدوره . تريد استقلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا . لا عليه ... ..
- ١٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ... ..
- ١٣ - تحقق سلطة التحقيق من صلة المتهم بالمتهمين الآخرين . ضبط أحدهم طلبا بعباية بيع المخدرات قبل تفتيش المتهم بفترة وجيزة . صحة الاذن بالتفتيش ... ..
- ١٤ - صحة صدور الاذن بضبط وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولاهها ضابط البوليس الحربي ... ..
- ١٥ - تقدير جدية التحريات واتصالها بشخص المتهم أو اقتصرها على منزله وبلغ كفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش بمتروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ... ..

## رسم قضاة

- ١٦ - عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها ترق سلطة التحقيق على ما أوجبه من جديده الصيريات مانلت مودعات الحكم قيد ذلك ...
- ٢ - تحقيق مفتوح :
- ١٧ - صدور الأذن بالفتيش من وكيل النيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الأذن . لا يتضح في محله . هل ذلك ؟ ...
- ١٨ - لا يشترط أن يكون فتيش غير للزك مسبقاً بتحقيق مفتوح ...
- ١٩ - عدم اشتراط أن يكشف التحقيق المفتوح عن قدر من الأدلة . السور عن تعذيب معن للمكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح . لا يجب ...
- ٢٠ - صدور إذن من وكيل النيابة العسكرية بفتيش مترك منهم بجرعة إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون إجراء تحقيق قبل إصداره . صحيح ...
- ٢١ - اعضاء النيابة للتدبيرون لقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقديم بالقيود الواردة في م ١٩١ . ج . الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤-١٠-١٩٥٤ ...
- ٢٢ - شرط صحة الفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في إجرائه بمسكن اللهم . ألا يبدأ إليه إلا في تحقيق مفتوح ...
- ٢٣ - عدم اشتراط إجراء التحقيق بمرقة سلطة التحقيق قبل إصدار الإذن بالفتيش . عدم تخلف الشاهد عين لا يطل التحقيق الذي صدر على لسانه الإذن ...
- ٢٤ - إقتصار إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها إجراء تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي الفتيش بنفسها أو بطريق تدب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٢٥ - مادية التحقيق المفتوح للنصوص عليه في م ١٩١ . ج . إصدار وكيل النيابة أمراً بفتيش مسكن اللهم بعد إطلاعه على ما ألبه ضابط البوليس من أن المهمة تدبر مسكنها للدخلة السرية . صحيح ...
- ٢٦ - فتيش مترك منهم باحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر الصادر في ١٣٦-١٩٥٢ . إعتباره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق ...
- ٢٧ - جواز صدور أمر النيابة بفتيش مسكن اللهم بعد إطلاعه على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لإصداره ...
- ٢٨ - جواز صدور الأمر بالفتيش من النيابة العامة بعد إطلاعه على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفايته ماقتضيه لإصدار الإذن ...
- ٣ - اختصاص مصدر الإذن :
- ٢٩ - صدور الإذن من النيابة دون القاضي المختص بفتيش مترك لزوجية المهمة . حصول هذا الفتيش في المركز الذي الذي تسكن فيه زوجها . صحيح ...

## رقم الفقرة

- ٣٠ - إخصاص وكيل النيابة الكلية باصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها ...
- ٣١ - العبرة في إخصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع ...
- ٣٢ - إخصاص وكيل النيابة باصدار أمر التفتيش في دائرة المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها بغير حاجة إلى الحصول على توكيل بذلك من رئيس النيابة ...
- ٣٣ - لرئيس النيابة حق تدب أحد أعضاء دائرته بطلب بمثل عضو آخر بها عند الضرورة . جواز أن يكون هذا تدبعا من قام الدليل على حصوله . إثبات الحكم صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة باجباره متدبعا للقيام بأعمال نيابة أخرى . كفاية ذلك لإجباره صادراً من يملكه . المحكمة أن تعتمد على ذلك لرفض طلب ضم دفتر الإنتداب بالنيابة الكلية ...
- ٣٤ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر الحقن أعمال وظيفة في حدود إخصاصه . المخالفة في إخصاص مصدر الإذن بالتفتيش وطلان تفرغه عما يقتضي تحقيقاً موضوعياً . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش ...
- ٣٥ - صحة مصدر الإذن بالتفتيش ليس من البيانات الإجبرية به الالتزام لصحته . إغفالها لا يوجب الإذن متى ثبت أن مصدر الإذن كان مختصاً بإصداره ...

## الفروع الثاني - بيانات الإذن

- ٣٦ - عدم تعيين إسم المأذون له بإجراء التفتيش في الإذن الصادر به . لا يخلطه ...
- ٣٧ - الإذن بالتفتيش . صدوره بالإسم الذي لشهر به التهم .
- ٣٨ - إطمئنان المحكمة إلى أن التهم هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإذن . عدم رد الحكم على الشخص المختص بالسلطة الخاصة بذلك في عنوان مسكه . لا يوجب ...
- ٣٩ - إحاطة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على الحضر المرتق . ورود الأسماء في هذا الحضر بأرقام متسلسلة على صورة منظمة . توقيع وكيل النيابة على هذا الحضر في ذات التاريخ الذي صدر فيه .
- ٤٠ - إقتضاء الإجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به . جواز الإحاطة عليه بمحدد تجلبد مضموله ...
- ٤١ - إلتزاماً في ذكر إسم المطلوب تفتيشه لا يخل الأمر الصادر به أمام المحكمة أنه إستهتر أنه هو المقصود بذلك ...
- ٤٢ - وجوب تعيين الشخص المراد تفتيشه تمييزاً واضحاً ومحدداً لما تحديداً تالياً للجهة وقت صدور الإذن . تجميل الشخص الذي بالتفتيش وصدور الإذن في عبارة عامة غير محددة . أثره : بطلان التفتيش وطلان الدليل المستند منه ...
- ٤٣ - لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور ضبط القضائي وقت إجرائه التفتيش . ليس في القانون ما يمنع سلطة الضيق من تبليغ ضوى الإذن بأي طريقة أمام لهذا التبليغ أصل ثابت في أوقات الدعوى ...
- ٤٤ - إغفال إثبات سماع إصدار الإذن . لا تؤثر في صحة تدليوث حصول التفتيش بعد الإذن به وقبل تناذ أجله ...

رقم القاعده

## الفرع الثالث - نطاق الاذن

## ١ - طلب الاذن :

٤٥ ... عدم تقديم النيابة بما ورد في طلب الاذن بالتفتيش لا يعال الأمر به ...

## ٢ - الشخص المطلوب تفتيشه :

٤٦ ... صدور الاذن بتفتيش المقيم ومسكنه . تفتيش محل تجارته بناء على هذا الاذن صحيح ...

٤٧ ... صدور أمر النيابة بتفتيش شخص معين ومن كاد يكون موجوباً منه أو في محله وقت التفتيش . صحيح ...

٤٨ ... صحة إذن النيابة بتفتيش سيارة معينة بملاتها ومن يوجد بها من اشخاص دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو أن يكون في حالة تلبس بالجرعة قبل تطبيق الاذن ...

٤٩ ... مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تسكن فيه . صحة الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة تطبيقه في هذا المنزل . صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش ...

## ٣ - مكان التفتيش :

٥٠ ... صورة واقعة يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش المقيم الموجود في منزل الشخص المأذون بتفتيشه طبقاً للمادة ١٤٩ أ.ج ...

٥١ ... صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المقيم عن أسلحة وذخائر . صحة في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . حضور أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية كبيرة من الحشيش في كوة . ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح ...

٥٢ ... وجود قرائن قوية على الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه . سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه ...

٥٣ ... الاذن بتفتيش المكان . عدم تعلية إلى الأشخاص الموجودين فيه . إباحة تلك الاستثناء في ١٤٩ أ.ج ...

٥٤ ... يجوز تفتيش المقيم في المكان المأذون بتفتيشه لتحقيق من غلوا المقيم من أسلحة ...

٥٥ ... صدور أمر بتفتيش منزل المقيم . مسكنه مع لحيته في منزل واحد . دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش . إجراء سليم ...

٥٦ ... صدور الاذن بتفتيش المقيم ومسكنه دون تحديد معين . قوله كل مسكن للمقيم مهما تعدد ...

٥٧ ... صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل مقيم البحث عن سلاح . حضور مرعاً أثناء التفتيش على حضور أحد جيوب ملابس المقيم . ضبطه الحظر . صحيح ...

٥٨ ... وجوب قيام قرائن تدفع بتوجيه الاهتمام إلى الشخص المقيم بالسكن المراد تفتيشه بصفته تاجراً أو شريكاً في جركة معينة تكون جنائية أو جنحة ...



رقم المادة

- ٥٩ - الاذن الصادر بتفتيش منزل يشهد أيضا بالحاجة باحبارها ملحقة به . . . . .
- ٦٠ - القبض نتيجة الاذن بالتفتيش :
- ٦١ - صدور إذن بتفتيش المتهم . جواز القبض عليه دون حاجة إلى استيفاء الشروط الشككية لأمر القبض . . . . .
- ٦٢ - تنفيذ الاذن بالتفتيش يستلزم الحد من حرية المتهم : ضرورة الالتزام لإجراء التفتيش . . . . .
- ٦٣ - القبض على المتهم إما يكون باقتدار اللام لإجراء . . . . .
- ٦٤ - لا يجب الحكم القاضى بطلان التفتيش إضاهة بحث ماثلوه الاذن من القبض على المتهم المأذون بتفتيشه ومتره . . . . .

الفرع الرابع - تنفيذ الاذن بالتفتيش

- ١ - إجراءات التفتيش بمرحلة مأمور الضبط القضائي :
- ( ا ) التفتيش من مأمور الضبط القضائي أو من يمثله :
- ٦٥ - حضور أحد الطرفين على المادة المخدرة أثناء التفتيش . حصول ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به . . . . .
- ٦٦ - تفتيش صحيح . . . . .
- ٦٧ - عدم تعيين مأمور تنفيذ إذن التفتيش . انفراد بمرحلة أى واحد من مأموري الضبط القضائي . جازر . . . . .
- ٦٨ - مأمور الضبط القضائي . يباين في المادة ١٣٣ ج . هو من رجل الحضر . مرسومهم ليسوا منهم . بطلان ما يجريه هؤلاء المأمورون من قبض وتفتيش . . . . .
- ٦٩ - حق مأموري الضبط القضائي وحدهم في إجراء التفتيش وفقا للمادة ٤٦ أ . ج . . . . .
- ٧٠ - صدور الاذن لمعاون المباحث ولأن يطاوله . اعتبار ما أجراه بمرحلة كل من زملائه الذين صاحبوه من تفتيش صحيحا . . . . .
- ٧١ - نائب وكيل المحكمات ضابط أحد مراكز الجوليس . تنفيذ إذن التفتيش الذي لم يبين مأمورا بينه لتنفيذ في مركز آخر يقع المدين بقتالها وحصول تحت إشرافه . صحة تفتيش . . . . .
- ٧٢ - قيام أحد الطرفين بالتفتيش تحت رقابة الضابط المأذون به . صحيح . . . . .
- ٧٣ - جواز تنفيذ الاذن بالتفتيش من أى مندوب من المتدربين له . قيام من أذن لهم به معاليس شرطاً لازماً لصحة . . . . .
- ٧٤ - عدم اشتراط الكتابة عند نوب الضابط المأذون بالتفتيش لغيره متى عرله الاذن حق التفتيش . عليه ذلك ؟ . . . . .
- ٧٥ - جواز استماعة المأذون بالتفتيش - في تنفيذ الاذن - بأمراته وفي حضوره وتحت إشرافه . وجوب حصول التفتيش بحضور المتهم وفترة واحدة . صورة واقعة توافر فيها هذه الشروط . . . . .

وتم التقاطة

- ٧٣ - دخول الغير منزل التهم المتخفظ عليه . بطلان هذا الإجراء لا يصححه أن يكون المخول بأمر من الضابط المأذون بالتفتيش . إعتداد البطلان إلى ماكلام من ضبط ...
- ٧٤ - جواز الاستماتة في تنفيذ إذن التفتيش بحرموس المأمور المأذون في ذلك مشروط بتأم الإجماعت في حضوره وتحت إشرافه . تخلف هذا الشرط موته إلى بطلان التفتيش ...
- ٧٥ - تفسير حرف السلطة الواردة بعبارة الأذن الصادر لمأمور الضبط أو من يتبعه التفتيش . هذا الحرف هو من الأحرف المشتركة بين عدة معاني لغوية . ورود هذا الحرف قبل ما يجوز فيه الجمع يتطع باطلاق التنب وإلحاح إفراد الضابط بالتفتيش أو إشرافه فيه منه فيه عن يتبعه للكت ...
- (ب) الاختصاص للمكان المأذون بالتفتيش :

- ٧٦ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقم الذي وقعت في دائرته الجزية بتسبب التهم في أي مكان ...
- ٧٧ - الاختصاص للمكان بإجراء التحقيق . إعتاده بسبب ظرف إضطراري . مثال في تنفيذ مأمور الضبط القضائي الأذن بتفتيش منهم ...
- ٧٨ - الاختصاص بإجراء التحقيق . إعتاده بسبب الضرورة التي أوجدها التهمان . مثال في تنفيذ إذن التفتيش بمرقة مأمور الضبط القضائي للتلعب لإجرائه ...
- ٧٩ - أثر مباشرة مأمور الضبط إجراء خارج دائرة اختصاصه المكاني . إعتاده من رجال السلطة العامة . إعتاد اختصاصه بسبب الضرورة التي أوجدها التهم . مثال في تنفيذ إذن التفتيش ...

٧ - حضور التهم أو الشهود للتفتيش :

- ٨٠ - حضور التهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ...
- ٨١ - حضور التهم التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي للتلعب لإجرائه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ...
- ٨٢ - سرية التحقيق بالنسبة للجمهور . الإعتناء . تفتيش المنازل . نص المادة ١٥١ . ج . على حصوله بحضور التهم أو من يثبه عنه كلها يمكن ولا بحضور شاهدين ...
- ٨٣ - حضور الشهود تفتيش الأشخاص . هو ضاهة لسلامة الإجراءات . عدم جواز الاستناد إلى الم ١٧٧ . ج ...
- ٨٤ - التفتيش بمرقة مأموري الضبط القضائي . وجوب حضور الشاهدين طبقاً للم ١٥١ . ج عند حصول التفتيش في غيبة التهم ...
- ٨٥ - حضور التهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة تفتيش مسكه ...
- ٨٦ - الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه في غيبة الشاهدين بماعته دفع موضوعي يستلزم تحقيقاً للتثبت من صحة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ...

رقم المادة

- ٨٧ ... حضور الشاعدين أثناء تفتيش المنزل. حال تطبيق نص المادة ٥٩ ج . عند دخول رجال الضبط التفتيشي للمنزل وتفتيشها في الحالات التي يميز لم القانون ذلك فيها . نلهم تفتيش يسرى عليه نص المادة ١٩٧ ج. ...
- ٢ - تفتيش جسم المزم :
- ٨٨ ... وقوع إكراه على المزم بالتقدم للإتزام القانوني لا يمثل التفتيش ...
- ٨٩ ... الإكراه الذي يقع على المزم بالتقدم للإتزام يتكبد طبيب المشتكى من الحصول على مستحضرات معده . لا يطلان في الاجراءات ...
- ٩٠ ... إضراف المزم باعفاء المضم في مكان خاص من جسمه . إذن النيابة باستفراج المضم من مكانه . صحيح ...
- ٩١ ... قيام الطبيب باستفراج المضم من المكان الذي اعفاه فيه المزم للسأكون بتفتيشه . صحيح ...
- ٤ - تفتيش الأثني :
- ٩٢ ... مراد القانون من تفتيش أثني بمرة أثني ١٧/٤٦٠ ج. ...
- ٩٣ ... تكليف الضابط التهمة بأن قلب جيبها ويروز جزء من طية صفيح أخرجهما كما أخرجت ورقة أعطتها في راحة يدها . أعاد الضابط الورقة منها . عدم مخالفة ذلك لحكم المادة ٤٦ ج. ...
- ٩٤ ... تفتيش الأثني . اشتراط أن يكون بمرة أخرى . عند وقوع تفتيش على عورة من عورات المرأة . قيد ليست منها ...
- ٥ - نفس الاحراز عند التفتيش :
- ٩٥ ... يجوز نفس الاحراز للمنطقة الموجودة بمنزل المزم إذا كانت تحوى جسما صلبا وليست أوراقا مخومة أو منطقة
- ٦ - تحرير محضر التفتيش :
- ٩٦ ... إغفال تحرير محضر باجراءات التفتيش . لا يطلان ...
- ٩٧ ... افراد محضر بالتفتيش ليس بالآزم لصحة ...

المصل الثالث : بطلان التفتيش

الفرع الأول : الدفع بطلان التفتيش

١ - المصلحة في الدفع بطلان التفتيش :

- ٩٨ ... لا شأن للمتهم بطلان تفتيش مسكن غيره ...
- ٩٩ ... ليس لغير من وقع عليه تفتيش للسكن أن يثير بطلان التفتيش ...
- ١٠٠ ... بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش يستفيد منه من وقع التفتيش بمسكنه أو عله ...
- ١٠١ ... الدفع بطلان التفتيش . عدم قبوله من أنكر ملكيته للمضبوطات ...

١٠٢ ..... التبع يعلنان الضيفان في الأمر الصادر به لا قبل إلا من حاشا الترتيب

١٠٣ ..... مثال لإتمام المصلحة في التبع يعلنان الضيفان

... يتناول الدفاع عن نفسك يطلان الطبيب أمام محكمة الموضوع وتعالج في موضوع المهمة . إنشاء الدفاع  
يطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل ... .. ١٠٤

... .. لا يقبل

... البعج الاول مرة أمام محكمة القضاء يطالان إجراءات التضييق . غير مقبول ... ١٠٨

— قبول إثارة الدفع بإعلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة التفتيش . شرطه : أن يكون ما جاء به واقع الحكم

لا تجوز الزيادة لأول مرة أمام محكمة التمييز.

— انعم بطلان التفتيش . علم التفتيش له في حكم الإثبات التي يستند إلى الدليل المستند من التفتيش .

١١٢

المجلة الدولية لدراسات الطفولة

– قول الحكم أن من تم فقبحه – رغم تأثيره اسمه للأمام الصادر به الإذن – هو المعنى بالفتيش والتي انصبت

مغاور: الح

وتم التماسه

## الفرع الثاني - أثر بطلان الفتيش على الاعتراف

- ١١٨ - صدور اعتراف من المتهم على أثر فتيش باطل . فتغيره موضوعي ... ..
- ١١٩ - حق القاضي في الأخذ بالاعتراف لللاحق قسمه بميزاته ذات الأثبات التي ظهر من الفتيش وجودها لديه ...
- ١٢٠ - اعتراف المتهم بجلسة المحاكمة بميزاته ليلية إلى وجد بها المتمد . يقول الفيلع بطلان الفتيش وبراءة المتهم . عدم تعرض الحكم للاعتراف . قصور ... ..
- ١٢١ - اعتراف المتهم بصفط المسروقات في مسكنه . إغفال الحكم الر دخل الفيلع بطلان الفتيش . لا يجب ...
- ١٢٢ - إتمام المحاكمة بصفة أصلية في إدانة المتهم على اعترافه . مجادلته في صحة الفتيش . إثناء مصلحه ...
- ١٢٣ - سلطة المحكمة في الأخذ بمتنصر الإثبات الأخرى المسئلة من الفتيش الباطل ومنها اعتراف المتهم لللاحق على إجراء الفتيش ... ..
- ١٢٤ - سلطة محكمة الموضوع في تغيير قيمة الاعتراف لللاحق فتيش باطل ولو كان قد صدر أمام قس الضابط الذي أجراه ... ..
- ١٢٥ - بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب الفتيش الباطل لرجل الضبط ... ..
- ١٢٦ - دعوى رجال الجوريس منزلة لمتعة تنفيذ إذن الفتيش . اعترافها بعد ذلك أمام وكيل النيابة . الاعتراف على الاعتراف بغيره أن تولد من إكراه . غير صحيح ... ..
- ١٢٧ - بطلان الفتيش . سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بمتنصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها الفتيش وفي الاعتماد على الاعتراف لللاحق ... ..
- ١٢٨ - عدم جدوى التمسك بطلان الفتيش عند اعتراف المتهم في التحقيق وإطئان المحاكمة إليه ... ..

## الفصل الرابع - الفتيش الجائر بغير إذن من سلطة التحقيق

## الفرع الأول : ما لا يصد فتيشا

- ١٢٩ - بحث رجال الإحصاء في جيوب المصاب النكاح عن صوابه لبيع مانيا وتمرغها وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى لعلاج . جواز ... ..
- ١٣٠ - مراقبة تنفيذ مسودعات الجوريس شروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دعوى في ولاية رجال مكتب الآداب ... ..
- ١٣١ - إرادة صاحب المنزل الدعوى فيه لكل طارق بلا تميز . خروج هذا المنزل عن الخطر الذي نصت عليه المادة ١٤٥ ج ... ..
- ١٣٢ - إرادة الدعوى في المنزل لكل طارق بلا تميز . خروج من الخطر الذي نصت عليه المادة ١٤٥ ج ... ..
- ١٣٣ - لا يجر قضا ولا تنهضا حصول مفتش الاغلبية في حدود الإجراءات الصحيحة على حية من البين تنهله

رقم المادة

- ١٣٤ - دخول المنزل لغرض التفتيش حل ماضي القضية حالة الضرورة . التفتيش باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق هو البحث عن عناصر الحقيقة في مترواح السر ... ..
- ١٣٥ - سلطة مأمور الضبط القضائي في ضبط الشيء المستعمل في الجريمة ، أو نتج عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة وما يبيد في كشف الحقيقة . فيوداما : وجود الشيء في محل يجوز لمأمور الضبط القضائي دخوله . مثال ... ..
- ١٣٦ - التفتيش باعتباره من إجراءات التحقيق . الفارق بينه وبين البحث والتفتيش . أثر قضاء المأمور بذلك التفتيش ... ..
- ١٣٧ - دخول المنزل لغرض التفتيش تنظيلاً لأمر من وكيل النيابة إقتضاه التحقيق . مثال الواقعة يروا فيها صحة القبض على المأمور وتفتيشه ... ..
- ١٣٨ - تفتيش السيارة الخاصة بالطرق العامة في غير إذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة الطوارئ بالجريمة . جوازها عند خلوها مع تحمل صاحبها ضماً ... ..
- ١٣٩ - مالا يحد تفتيشاً : إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيه سلسل جريمة الشخص أو مسكه ... ..
- ١٤٠ - حكم السكن لا ينطبق إلى الشبهة في حدود التفتيش ... ..
- ١٤١ - مالا يحد تفتيشاً . إستيقاف سيارة وفتح بابها بحثاً عن محكوم عليه ظر من وجه العقلة ... ..

الفروع التي : التفتيش الإداري

- ١٤٢ - تحويل رجال الوسائل وحرس المراكب وللصايد في حدود الدائرة البحرية صفة مأموري الضبطية القضائية وحسن تفتيش الأمعة والأشخاص ... ..
- ١٤٣ - تحويل رجال غير الوسائل وحرس المراكب من ضباط أو ضباط صف وموظفي المراكب وعملها أثناء مباشرتهم أعمالهم داخل حدود الدائرة البحرية صفة مأموري الضبطية القضائية . أحكام اللائحة البحرية الصادرة في ١٣/٩/١٩٠٩ القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ... ..
- ١٤٤ - تفتيش للسكان والمحال لضبط السجلات للتصريح عليها في المادتين ٧٠٦ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/١٩٤٧ برسم الانتاج والاستهلاك على الكمور - دون سابق صدور أمر كتابي بذلك من مدير أقرب مكتب للانتاج - بطلان التفتيش . للمادة ١٥ من الرسوم ... ..
- ١٤٥ - حق موظفي المراكب في تفتيش الأمعة والأشخاص في حدود الدائرة البحرية التي يعملون بها . دخول قاعة السويص في نطاق الدائرة البحرية . المادة ٣٦ من اللائحة البحرية الصادرة في ١٣/٩/١٩٠٩ . صفة إستيصاد الحكم بدليل يتلقى جريمة غير جريمة كشف عنه التفتيش الذي اجراه موظفو المراكب وإضافاً على اللائحة البحرية ... ..

الفروع التي : التفتيش في احوال القبض الجاني

- ١٤٦ - صدور أمر ضبط المأمور وإحضاره من يملكه وحملوه جميعاً طبقاً للقانون . حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المأمور قبل إيداعه من قاعة التوقيف تمهيداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق ... ..

## رقم القاعد

- مجرد وجود التهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقله في القرية . عدم إحتباره في حالة تلبس  
بجمعة الإشتباه . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه ... .. ١٤٧
- صورية واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على التهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٤٦، ٣٤ أ.ج  
وجود دلائل كافية على إتهام التهم بجمعة إحتراز غدر . سلطة مأمور الضبطية في تفتيشه . إحتياز التفتيش  
صحيحاً ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إشتاد الجريمة إلى التهم . م. ١٣٤ ج. ... .. ١٤٩
- يسوغ لضابط القبض على التهم إسماعيلاً الحق الذي غره لمقاتلون في المادة ٣٤ إذا بدا منه ما أثار شبهة.  
إتهام التهم وهو يجري في الطريق وقتة . تكفي إحتيازى وليس مرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ... .. ١٥٠
- مادية التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات ... .. ١٥١
- مجرد كون التهم من عائلة المطلوب القبض عليه في جنابة عقل وإرتياكه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند  
مناذاته لا يكتفي لإقرار الدلائل الكافية التي تبرر القبض على التهم وتفتيشه ... .. ١٥٢
- سلطة مأموري الضبط في حالات التلبس بالجريمة . تفتيش الشخص ومتركة من غير إذن سابقين من النيابة . أثر  
ذلك في تغيير المراء بأمر النيابة ضبط التهم متعلبا بجمعة الرشوة ... .. ١٥٣
- أفراد عضو التهم في حرف المادة ١٣٤ . ج. هو المحصور المحكي لا المحصور القتل . مثال ... .. ١٥٤
- تفتيش أشخاص البهين . مجال العمل بنسب المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . حرمة الشخص  
الموجود بمنزل تم التفتيش إليه بوجه قانوني وتولدت الدلائل الكافية على إتهامه ... .. ١٥٥
- تفتيش جندي الموقوف عند القبض عليه مخالفة الصلوات العسكرية هو إجراء مخفض يسوغ القيام به من أي  
فرد من أفراد السلطة العامة المخولة لأمر القبض الصلوات من إستعمال الشخص ماصاه يكون معه من أشياء  
في إلقاء نفسه أو غيره أو من يرافقون معه في عبء ... .. ١٥٦
- صدور إذن النيابة بتفتيش شخص ومن يرافق معه أثناء التفتيش . تفتيش الغير إنما يكون عند وجوده مع  
الشخص المأذون بتفتيشه . مشاهدته يجب منزل هذا الأخير وعلمه لمرتب عند رؤيته رجال القوة ثم  
حودته إلى مرة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة لقبض عليه ومن ثم تفتيشه . م. ٣٤ و ٤٦  
ج. لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم مافاه من أن الضامن كان موجوداً مع المأذون بتفتيشه ولا عطلوه  
في وصف حاله عند مشاهدته من أفراد القوة ... .. ١٥٧

## الفروع الرابع - التفتيش حال التلبس « إحالة »

راجع : تلبس .

## الفروع الخامس : الاستيقاف والتفتيش

- قيام الضابط باستيقاف سيرة التهم البحث عن المأذون بتفتيشه وتكفي التهم بلواحه من المأذون . إحتياز الحكم  
أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالتقدم اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتماد المحكمة على  
الدليل للسند من الضبط والتفتيش . لا خطأ ... .. ١٥٨

## رقم القاعة

- ١٥٩ ... .. - إلقاء التهم للمدعى طواعية واختياراً . عدم إحتيية قى الطعن على من يقبضه
- ١٦٠ ... .. - إلقاء التهم بما سمع حدرويته لرجال القوة وليل أن يخذله أى إجراء . عدم إختيار تكملة عن المدعى نتيجة عمل غير مشروع
- ١٦١ ... .. - إختيار رجل البوليس للمهم لى قسم البوليس . قيام الضابط بتفتيشه بعد إعتزاله بأن ما قى الحقبة ليس مخركا له هو تفتيش صحيح
- ١٦٢ ... .. - عدم وقوع التفتيش على التهم أو مؤلفه . دفعة يطلان التفتيش . غير جائز
- ١٦٣ ... .. - إلقاء التهم للمدعى فرد مراقبة رجال البوليس له وتجهيز حركاته بحشية تعرضهم له . إختياره تكملة عن طواعية
- ١٦٤ ... .. - إلقاء التهم للمدعى مفاجأة رجال البوليس للمسلمين لها . إختياره تكملة عن طواعية
- ١٦٥ ... .. - تحمل التهم عن المدعى تحت رقابة المأذون له بتفتيشه الرأى من الغضب بعدم التحرك وتهدده بالمسلمين . صحة التفتيش
- ١٦٦ ... .. - المدعى على جسم المخرجة أثناء مباشرة الوصول عملا من أعمال وظيفته وهو التفتيش من وجود هيئة الحلووس من سلاح وذخيرة بالصوان للمدعى لحفظها . لا عقوبة للقانون
- ١٦٧ ... .. - واجب الموظف والمكلف غنمة علمة قى تبليغ الجهات المختصة فوراً عما يصل إلى علم أحدهما من جرائم أثناء أو يهيب تأديته عمله . المادة ٢٦ أ . ج . ذلك يقتضى التفتيش على الشخص وعلى الشيء
- ١٦٨ ... .. - إصرار التهمة بالمغرب ومحاولتها لتولوى عن انتظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة أشبه بها الأجراء بالمدرى ببر مناهيتها باختيار المتابعة قى هذه الصورة من حالات الاستيقاف . تحمل التهمة عن التفتيش وظهور الأوراق التى تحرى المدعى يفر حالة التلبس بالمرافقة المدعى القبض عليها
- ١٦٩ ... .. - إستيقاف شخص لوضعه نفسه قى موقف مريب يقتضى إتيانه إلى مخفر الشرطة بما يسمح به تفتيش حثية كان يحملها بواسطة مأمور الضبط التفتيش إذا وجد الدلائل الكافية على إتهامه بالمرافقة المدعى

## الفروع السادس - الرضاء بالتفتيش

- ١٦٩ ... .. - حق الزوج قى الآن بدخول المنزل قى غيبة زوجها
- ١٧٠ ... .. - حق الزوج قى الآن بتفتيش منزل زوجها قى غيابه
- ١٧١ ... .. - حق الفرد قى السماح بتفتيش منزل ولده إذا كان مع الأخير بحضرة مستمرة
- ١٧٢ ... .. - دخول رجال مكتب مكافحة أذعاء الطب إلى منزل التهم بالمليحة . تقديم التهم طامحا بغيره وتوقيفه الكسوف الطبي على أعدمه . الدفع بطلان الإجراءات . غير جائز
- ١٧٣ ... .. - حرية القاضي المختل قى تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة إلا إذا قبله القانون بدليل معين . صحت الاستدلال بالدليل المسمد من تفتيش إجراء خصم يرضاء التهم بعدم علمه بأن مره به لا يصف بصفة مأمور الضبط التفتيش



## القواعد القانونية:

التفتيش، والمحكمة أن تعتمد في أداة التفتيش على ما يفسر  
 حته هذا التفتيش.

(الفرن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٧ ق. - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ (١٢٣٨))

## الفصل الأول

### تول سلطة التحقيق التفتيش

#### المادة الأولى - مسائل عامة

٦ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق  
 القضية بنفسها، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي  
 أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان  
 عمله باطلاً. ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر  
 من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبشر التحقيق في  
 الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً.

(الفرن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق. - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨ (٣٤٥))

٧ - أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات  
 الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل  
 وتفتيشها في الأحوال التي يميز لهم القانون ذلك فيها أما  
 التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأعضهم أو  
 يقوم به مأموري الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من  
 سلطة التحقيق فإنه تسري عليهم أحكام المادة ٩٢ من  
 قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بصورة قاضي  
 التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور  
 المتهم أو من ينييه عنه أن أمكن ذلك.

(الفرن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق. - مجلة ١٠/١٠/١٩٥٧ ص ٨٨ (٧٢٤))

٨ - ليس في القانون ما يوجب على المحقق بده التحقيق  
 أو السير فيه على نحو معين، وينبغي على ذلك جواز استغلال  
 التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا  
 الإجراء أما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بين تدبيرة  
 لذلك من مأموري الضبط القضائي.

(الفرن رقم ٢١٢٧ لسنة ٢٧ ق. - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨ (١٠٢٥))

٩ - التفتيش الذي يقوم به مأموري الضبط القضائي بناء  
 على ندهم لذلك من سلطة التحقيق يفضي فقط للقواعد  
 الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة  
 بالتحقيق بصورة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء  
 التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه أن أمكن ذلك  
 والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بصورة  
 النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبها قاضي التحقيق  
 ثم المادة ٢٥٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة  
 العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور  
 من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من  
 خصائصه، وفيما عدا ما تقدم فللمأموري الضبط القضائي  
 كما جرى عليه قضاء محكمة النقض، إذا ما صدر إليهم

١ - تفتيش الأشخاص الذي تبشره سلطات التحقيق  
 بالشروط وفي الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش  
 الذي يرخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة  
 جرمية وقمت أو ترجع وقوعها منه تلياً لمصلحة عامة على  
 مصالح الأفراد الخاصة وبخول - رعاية لهذه المصلحة  
 العامة - سلطة التحقيق في إجراء التفتيش لاحتمال  
 الوصول إلى دليل مادي يثبت في كشف الحقيقة.

(الفرن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٥ ق. - مجلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ (٢١))

٢ - إذا كان الموقف الذي دخل المنزل غير مأذون من  
 سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في  
 الأحوال المخصوصة بالنص عليها، بطل دخوله وبطل معه  
 كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط.

(الفرن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٥ ق. - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ (٦٥٠))

٣ - لا يستلزم القانون تلب غير الضابط الذي أجرى  
 التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي أذن بالتفتيش  
 من أجلها.

(الفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق. - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٧ (٧٢٥))

#### المادة الثانية - التفتيش بصورة النيابة

٤ - مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات  
 الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل  
 وتفتيشها في الأحوال التي يميز لهم القانون ذلك فيها  
 أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأعضهم  
 أو مأموري الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من  
 سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢ من  
 قانون الإجراءات الجنائية.

(الفرن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٦ ق. - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ (١٢٣٨))

٥ - التفتيش المحصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو  
 إجراء قائم بذلك ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه  
 مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش بما لبطلان

لنزل المتهم بفترة وجيزة فإن الأذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا والاستدلال بما أسفر عنه هو استدلال سليم .  
(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨٨ ق. ٢٨٨ ج ١/٢٤ ج ١٩٥٨ ص ٩١٦٦)

١٤ — مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا بصفة دائمة بحكم وظائفهم ضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة الى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة — وما استمدته القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أصبح على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للأجرامات التي يتخطونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للأجرامات التي تقوم بها مأموري الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة — فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جاوش بالقوات المسلحة قد نسب اليه إحراز مصاد مضرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذًا لأذن النيابة صحيحة كذلك .  
(الفرن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ ق. ٢٠ ج ١/٣١٠ ص ١١٥٨)

١٥ — تقدير جدية التحريات وما اذا كانت تصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — فتى كانت المحكمة قد اقتضت ببجدي الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويح إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا عقب عليها في ذلك لتلقه بالموضوع لا بالقانون .  
(الفرن رقم ١١١ لسنة ٢٠ ق. ٢٠ ج ١/١٢٢ ص ١١٥٨)

١٦ — إذا كان الحكم قد رد على دفع المتهم بيلال الأذن الصادر بتفتيشه على أساس غلو الدعوى من التحريات بقوله « إن الضابط أتي في محضره من الوقائع ما يوحى بصحة التحريات وجديتها ، وقد أخذت النيابة بذلك التحريات وأصدرت الأذن على أساسها وفي حدود سلطاتها

لأنه من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرويه كميلا بتحقيق التفتيش منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون .  
(الفرن رقم ١٢٨ لسنة ٢٨٨ ق. ٢٨٨ ج ١/١٢٢ ص ١٩٥٨ ص ١٠٤٨)

## الفصل الثاني

### التفتيش المأمون به

#### الفرع الأول — شروط صدور الأذن

##### ١ — جدية التحريات :

١٠ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع هي الرقبة على قيام الموقوفات التي ترعاها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش . فإذا هي في حدود سلطاتها التقديرية أهدرت نتيجة علم المظن أنها ما تم من تصرفات أو تشككها في صحة قيامها أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا تريب عليها في ذلك .  
(الفرن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٤ ق. ٢٤ ج ١/٢٠ ص ١٩٥٦ ص ٢٠٤)

١١ — متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تصرفات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيده استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط الواقعة فعلا .  
(الفرن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٤ ق. ٢٤ ج ١/٤ ص ١٩٥٦ ص ٢٨٩)

١٢ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى كانت هذه المحكمة قد اقتضت ببجدي الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويح إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا عقب عليها في ذلك .  
(الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق. ٢٨ ج ١/١٦٦ ص ١٩٥٨ ص ٦٧٢)  
(الفرن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق. ٢٧ ج ١/٧٥ ص ١٩٥٧ ص ٧٤٢)

١٣ — إذا كان التفتيش قد حصل بمنزل المتهم يصح أن أقيمت سلطة التحقيق صلتها بالمتهمين الآخرين وأنه خالغ معهم في تهريب المخدرات والاتجار فيها وقد ضبط بعض المتهمين متلبا ببنائة بيع المخدرات قبل إجراء التفتيش

المحاكم طبقاً للمادتين ١٦٤٨ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الاجراءات .  
(الفرن رقم ١٤٨ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٨٦)

٢٢- كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجرعه النيابة أو تأذن في اجرائه بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ اليه الا في تحقيق مفتوح وبناء على حصة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بأرتكاب جريمة أو جنحة ، أو اشتراك في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تملق بالجرمة .

(الفرن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق- جلة ٥/٧/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٧١)

٢٣- لا يشترط لنافذ اجراء التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يطل التحقيق الذي صدر على أساسه الاذن أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذي تدب لاجرائه أهل في تحليف الشاهد اليهم .

(الفرن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٩ س ٧٨٢)

٢٤- ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ لاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن «يأمر أعضاء النيابة العامة الذين يندرجون تحت المأمور للمل لدى المحاكم العسكرية لاجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بقتيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٥ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية» اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تصالح مسألة التبغض على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعفي النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية باجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التفتيش صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

(الفرن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢١/١/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٢٢)  
٢٥- كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجرعه النيابة أو تأذن في اجرائه بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ اليه الا في تحقيق مفتوح وبناء على حصة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بأرتكاب جريمة أو جنحة ، أو اشتراك في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تملق بالجرمة .  
(الفرن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق- جلة ٥/٧/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٧١)  
٢٦- لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .  
(الفرن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٦ ق- جلة ٣/١٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١١٠٥)  
٢٧- لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ لاجراءات أن يكون قد كشف من قعر معين من أدلة الثبوت أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يسهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يقع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الاذن .  
(الفرن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢١/١/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٢٢)  
٢٨- الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية يتفتيش منزل المتهم بجريمة لحرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصله لم يباشر تحقيقاً قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية الترحيل التي قام بها ضابط البوليس الحربي .  
(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٢١٤)  
٢٩- أغتت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة العسكرية الذين يندرجون تحت المأمور للمل لدى المحاكم العسكرية لمباشرة اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك

فان هذا يفيد أن المحكمة أقرت سلطة التحقيق على ما رأه من جدية هذه الترحيلات .

(الفرن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ س ٨٧٥)

٢ - تحقيق مفتوح :

١٧ - الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف بتفتيش منزل متهمة بجريمة لحرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٥ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ، ولو كان من أصله لم يباشر تحقيقاً قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية الترحيلات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع ، وذلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢  
(الفرن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/٧/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٠٥)

١٨ - لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

(الفرن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٦ ق- جلة ٣/١٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١١٠٥)

١٩ - لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ لاجراءات أن يكون قد كشف من قعر معين من أدلة الثبوت أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يسهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يقع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الاذن .  
(الفرن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢١/١/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٢٢)

٢٠ - الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية يتفتيش منزل متهمة بجريمة لحرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصله لم يباشر تحقيقاً قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية الترحيل التي قام بها ضابط البوليس الحربي .

(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٢١٤)

٢١ - أغتت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة العسكرية الذين يندرجون تحت المأمور للمل لدى المحاكم العسكرية لمباشرة اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك

٢٨ - استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر (الجن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠٠٣ - ج ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١٦٦)

(الجن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - ج ٢ - ج ١٩٥٨/١/٢٠٢ ص ٩٠٢)

(الجن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق - ج ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨٢)

(الجن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/١٨/١٩٥٩ ص ١٠٣٥)

### ٣ - اختصاص مصدر الاذن :

٢٩ - للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة فيه ، لأن المنزل في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الصفة وتب عنه بل تشاركه فيه ، ولا يمكن أن يمد المسكن بالتالي لقب التهمة في الدعوى حتى يستلزم الأمر اصدار اذن من القاضي الجزئي بتفتيشه . ومن ثم فإن الاذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملك اصداره قانوناً .

(الجن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٠٠٢ - ج ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٠ ص ١١٥٣)

٣٠ - صدور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتفتيش في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على توقيض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع فيه إلا بنهي صريح .

(الجن رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٢ - ج ٢٤/١٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٢٨٣)

٣١ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون بالواقع وان ترقى ظهوره الى وقت المحاكمة . (الجن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - ج ٢٦/٢١/١٩٥٧ ص ٥٢)

٣٢ - من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون مباشرة إجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية ، فالأمر بالتفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحاً

٢٥ - يشترط للانتحاء الى تفتيش مسكن المتهم اعمالاً لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو يبدى به غملاً أو في حالة فتح أو يبدى ، وتحقق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنسية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين بمرسفه فاعلاً أو شريكاً وقدوت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لتفتح تحقيق ، إذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلاً بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولاً له اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون في انتهاكها كمعصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي ومن ثم فإن اصدار وكيل النيابة أمراً بتفتيش مسكن التهمة بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابطة البوليس في محضره من أن التهمة تلعب مسكنها للحدارة السرية وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحاً في القانون .

(الجن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - ج ٢٧/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١٠٢)

٢٦ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٥ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصدره لم يشارك تحقيقاً قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية التبريرات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجيئاً منتجاً لأقرارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقاً لواقعة الدعوى .

(الجن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٨ ق - ج ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٦٨٨)

٢٧ - لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم اعمالاً لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنيابة أن تصدر أمراً بالتفتيش بعد اطلاعه على محضر الاستدلالات متى رأت كفاية لاصدار الأمر الذي يمد فتحاً للتحقيق .

(الجن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/١٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٣٥)

والبرية في ذلك إنما تكون بالواقع — وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

(الفرن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢٠/١٢/١٩٩٠ ص ١١٩٣٢)

(الفرن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢١/١٢/١٩٩٧ ص ٨٠٢)

### الفرع الثاني - يبيات الاذن

٣٦ - علم تعين اسم المأذون له بالتفتيش في الاذن لا يطله .

(الفرن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢٠/١٢/١٩٩٦ ص ٢٠٧)

٣٧ - متى استظهر الحكم بأداة سائفة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش والمنع فيه بالأسم الذي اشتهر به ، فإن الاذن بالتفتيش يكون صحيحا .

(الفرن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢٣/١٠/١٩٩٦ ص ١٠٧٢)

٣٨ - متى كان الحكم قد استظهر بأداة سائفة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن اغفال الردي على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدي للمتهم متى اتمت المحكمة إلى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

(الفرن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ١٠/١٢/١٩٩٧ ص ٧٤٠)

٣٩ - متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر الرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أي أثر مربب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع بطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢٤/٣/١٩٩٨ ص ٩٣٠)

٤٠ - أن انقضاء أجل المجلد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يبعد مفعوله ، وينبئ على ذلك أن الحالة عليه بصد تجديده مفعوله جائزة ومتنتجة لأثرها .

(الفرن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢٨/٥/١٩٩٨ ص ٩٣٢)

صادرا من يملكه بشر حاجة إلى الحصول على تفتيش بذلك من رئيس النيابة .

(الفرن رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ٢٥/٥/١٩٩٥ ص ٥٧٠)

٣٣ - لرئيس النيابة حق طلب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بطلب الدائرة عند الضرورة علا نص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية للنيابة نص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء — وهذا التنب يكتفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التنب الشخصي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى — فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الاذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره متديبا للقيام بأعمال نيابة أخرى، فإن هذا الذي أثبت يكتفي باعتبار الاذن صحيحا صادرا من يملك إصداره قانونا ، ومن ثم يكون سدينا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لعدم دفتر الانتخاب بالنيابة الكلية .

(الفرن رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ١٥/١٢/١٩٩٠ ص ٨٨٢)

٣٤ - الأصل في الاجراءات الصلة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الاذن بالتفتيش وبطلان تنفيذ ما يقتضي تحقيقا موضوعيا عند اياديه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من التهم ما يشير من ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠٠٠ - جلة ١٢/١٢/١٩٩٠ ص ٨٦٦)

٣٥ - صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش — ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا بإصداره —

• المبدأ ذاته بشأن اختصاص مفرزي الضبط القضائي — راجع الحكم في الظن ١٢٢٢٢٢٢ ( جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ) — القادة ١١٢ - مجرمة الاحكام - السنة السادسة - صفحة ٥٢٧ - راجع في استلزام المرة الدفع بطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع - الاحكام في الظن ٢٢/٢٢٤ - ( جلة ١٢/١٢/١٩٩٠ ) ، ٢٢/١٢/١٩٩٠ ( جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ) - للمادة ١٢١ - ٢٢٤ - مجرمة الاحكام - السنة السادسة - صفحة ٤٤٠ ، ٨١٥ - ٢٨/٢٤ - ( جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ) - للمادة ١١٦ - مجرمة الاحكام - السنة السادسة - صفحة ٥٢٦

## المبحث الثالث - نفاذ الاذن

## ١ - طلب الاذن :

٤٥ - اقول بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص للتم ومسكنه مع أن الضابط اقتصر في طلبه على الاذن بتفتيش المسكن فقط مما يعيب الاذن المذكور - هذا القول مردود بأن للنيابة - وهي تملك التفتيش من غير طلب - ألا تقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .

(المن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق. جلة ١٣/٦/١٩٦٠ ص ٥٤٨)

## ٢ - الشخص المطلوب تفتيشه :

٤٦ - متى صدر الاذن من سلطة التحقيق بتفتيش التهم ومسكنه ، فإن قرار غرفة الإتهام يصدر بطلان تفتيش محل تجارته لا يكون صحيحا في القانون إذ أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .

(المن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٣/١١/١٩٥٩ ص ١١٥٩)

٤٧ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في مسكه وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له بدونه صحيحا .

(المن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٣/١٢/١٩٥٧ ص ١٤٨)

(والمن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٢١٨)

(والمن رقم ٨٣١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨١٧)

٤٨ - إذا كانت النيابة العامة قد أمرت بتفتيش السيارة للمينة بذاتها ومن يوجد بها من أشخاص على أساس مظنة مقارنتهم مما الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المعلن ومن كان رفيقه من التفتيش صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون للأذن بتفتيشه مسمى باسمه أو أن يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

(المن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٦/١٢/١٩٥٩ ص ٧٢٤)

٤٩ - للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثل في هذه الحيازة وتبوت عنه ، بل تشاركه فيه ، وهذا يكون الاذن بالتفتيش قد

٤١ - الغلا في اسم المطلوب تفتيشه لا يطل التفتيش ما دام الحكم قد استقر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاك المقصود بأمر التفتيش .

(المن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/٦/١٩٥٨ ص ١٧٢)

٤٢ - تفتيش للتأثر - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لحاجة جرمية - جنائية أو جنحة - ترى أنها وقت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي لاقحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة ، فيجب أن يكون تمييز الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا نائيا للجملة وقت صدور الاذن - فإذا جاء الاذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش محلا خاليا من أية إشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التي يقع فيها منزله - بل هو في حيازته الصلة للجملة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص يقيم في أي بلدة تجاور البلدة المذكورة بالاذن - ما دام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أي تحديد - هذا بالإضافة إلى أن الاذن قد صدر ضد شخص يدعى ..... ولم يثبت من الأوراق أن التهم معروف بذلك الاسم ، فانه لا يكون لذا جديا ، ويكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع بإطلا لحافته الأصول المقررة للتفتيش ، ويطل تبعا الدليل المستند منه .

(المن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ٣/١١/١٩٥٩ ص ٨٥٢)

٤٣ - لا يشترط القانون إلا أن يكون الاذن بالتفتيش - شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة - وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو ببرقية أو غيره ذلك من وسائل الاتصال ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة لإجراءات التحقيق - وهي بطبيعتها تقتضي السرعة ، وإنما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ ضوئى الاذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(المن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ٧٣٠)

٤٤ - أثبتت ساعة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميلاده لمعرفة أن تنفيذ كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه - وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتتاله على ساعة صدوره .

(المن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٠/١٢/١٩٦٠ ص ٩٣٣)

على أنه يتحقق شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق استثنائي ، فيجب عدم التوسع فيه .  
( المجلد رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧٢ ق - جلد ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨٨١ )

٥٤ - لأمور الضبط عند دخوله منزل المأذون بتفتيشه أن يتحقق من خلو المثلث الموجود داخل هذا المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تطله وهو في سبيل أداء وظيفته ، فإذا تحقق رجال القوة خلو المثلث من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المثلث بعد ذلك يكون باطلا .  
( المجلد رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧٢ ق - جلد ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨٨١ )

٥٥ - متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقيمان معا فيه وأن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .  
( المجلد رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٧٢ ق - جلد ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ٢٣٠ )

٥٦ - متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المثلث وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخرطات ، دون أن يحدد مسكنا معينا للمثلث ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مما تعدد .  
( المجلد رقم ٧٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلد ١٩٥٨/٥/١٢ ص ١٢٠ )

٥٧ - إذا عثر عرضا الضابط المأذون له بالتفتيش على مخرط في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية .  
( المجلد رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلد ١٩٥٨/٦/٢٣ ص ٩٨٨ )

٥٨ - جرى قضاء محكمة النقض بصورة ثابتة مستقرة بأن المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ( ٥ من قانون تحقيق العنايات القديم ) صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في الأحوال التي نصت عليها تلك المادة ، كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبعة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات ( ١١٢ قديمة ) والضمان الذي أرادته الشارع للمساكن لا يتحقق إلا إذا كان الاذن صادرا بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المقيم في المسكن المراد تفتيشه بوضعه فاعلا

صالح سليبا من ناحية القانون وجرى تنقيحه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلا يصح الاستناد اليه في الادالة .  
( المجلد رقم ٧٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلد ١٩٥٩/٦/٢٢ ص ١٠٦٤ )

٢ - مكان التفتيش :

٥٠ - متى كانت المثلثة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآه هفت وأخذت مرة كانت ضحها تحت ركبتيها فصلتها تحت ابطها ، ولما عرفت أخذت تتعقر ثم ألت بها فالتفتها ، فإن هذه المظاهر التي بدت من المثلثة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن المثلثة إنما كانت تفتي معا شيئا يفيد في كشف الحقيقة . ومن ثم فإن ضبط المثلثة بها فيها من مفسد يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية .  
( المجلد رقم ٨٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلد ١٩٥٦/١١/٥ ص ١١٢٦ )

٥١ - متى كان لأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر يتمتعن أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يسمح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يجها فيه وبأية طريقة راها موصلة لذلك . فلذا هو تين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورة ملفوفة تحوي كمية من ثمار الغشاش كلن حبال جرسه متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتهدية لجهة الاختصاص .  
( المجلد رقم ١١٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلد ١٩٥٦/١٢/٢١ ص ١٣٩٤ )

٥٢ - لأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وحت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك القرائن وبلغ كتابتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .  
( المجلد رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق - جلد ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨٨١ )

٥٣ - الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من متولات فحسب ، ولا يتسدها الى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متما أم غير متهم ، إذا قامت قرائن قوية

٦٤ - لا يقدح في صحة التفتيش أن يفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الاذن لم يبين مأمورا يفتشه .

(الفرن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧٥ س ٢٠٧)

٦٥ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل المصير وهو لا يشمل مرسومهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يفتشون من مأموري الضبط القضائي ولا يفتش عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات ولجراء المعاينات اللازمة لتسجيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذا فاضحناهم منهم الى مركز البوليس لا يخول للجواش الترتيبى القبض عليه ولا تفتشه .

(الفرن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧٥ س ٦٥٩)

٦٦ - نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بقى التفتيش .

(الفرن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧٥ س ٦٥٩)

٦٧ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون الباحث ولن يساوه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فان انتقال الضابط الذي صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته في التجاوز التفتيش يبطل ما اجراه كل منهم من تفتيش بغيره صعيحا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨٠ س ١٧١)

٦٨ - متى كان اذن التفتيش قد صدر مطلقا ، وتلب وكيل الحكماء ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذه في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها تحت اشرافه ، فان التفتيش يكون صعيحا في القانون اذ أنه ما دام أن الأمر الصادر بالتفتيش لم يبين مأمورا يفتشه فلا يقدح في صحة التفتيش أن يفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي ومتى كان الذي قام بتنفيذه أحد مأموري الضبط القضائي التابعين للمديرية الذي له هذه الصفة يوجه عام بالنسبة

اصليا أو شريكا في ارتكابها . فاذا لم يتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الاذن اذنا جديدا يستثنى معه لجراء التفتيش يوجه قانوني .

(الفرن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ٢٠٠٥/١/٢١ ص ٩٤٢ س ٨٤٢)

٥٩ - الاذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

(الفرن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٩/٦/٢ ص ١٠٠ س ٦٠١)

٤ - القبض نتيجة الاذن بالتفتيش :

٦٥ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حركته بالتقيد باللائم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم ومن ثم فلا وجه لقول يطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨٠ س ٥٩٠)

٦٦ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حركته بالتقيد باللائم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم .

(الفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ٧٢٣ س ١٠١)

٦٧ - القبض على المتهم لا يكون الا في حدود التقدير اللازم لاجراء التفتيش - فلذا كان ما أوجبته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه ، فلا يصيب الحكم لنفاذه تناول ما تضمنته أمر النيابة الصلابة من القبض على المتهم علاوة على تفتشه ومنزله .

(الفرن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٦/١/١٨ ص ١١٠ س ٧٩٤)

الفرد الرابع - تنفيذ الاذن بالتفتيش

١ - اجراء التفتيش بحجرة مأمور الضبط القضائي :

(١) التفتيش من مأمور الضبط القضائي أو ممن يندب :

٦٣ - لا يقدح في صحة التفتيش أن يكون أحد المخبرين هو الذي عثر على المادة المخضرة ما دام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت اشرافه .

(الفرن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٠٠٥ ق. جلة ١٩٥٦/١/٢١ ص ١٠٠ س ١٠٠)



٧٣ - دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الأمر الصادر إليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل ، بدعوى التفتيش على المطلوب تفتيشه تحقيقا للفرص من التفتيش لفروج هذا الأمر عن نطاق الأقسام المرخص بها قانونا نظرا إلى مساهمة بعمرة المنازل ، مما يصح هذا الإجراء بالبلان الذي يمتد أثره إلى ما أسفر عنه من ضبط .

(المرقم ١٢٩١ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ٧٩)

٧٤ - مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين في تنفيذ الأذن بمروسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تتم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه - فإذا كان ما أثبتته الحكم وانضم بالدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيسكون ما انتهى إليه الحكم من قبول الفع يطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط « العشي » صحيحا في القانون .

(المرقم ١٢٩١ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ٧٩)

٧٥ - إذا صدر الأذن بالتفتيش ممن يملكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي « أو » من ينهيه من مأموري الضبط القضائي ، فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف المطلق المشار إليه هو الإلزام - لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق التنب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه من ينهيه لذلك .

(المرقم ١٢٣٠ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٥/١/١٩٦٠ ص ١٩٦)

#### (ب) الاختصاص المكاني للأذن بالتفتيش :

٧٦ - متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما حوله إياه القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتتبع المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(المرقم ٢٥٠ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٢/١/١٩٥٨ ص ٩٦١)

٧٧ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه

إلى جميع الجرائم بدائرة المديرية فضلا عن أنه تدب للقيام بهذا التفتيش من وكيل العمدة الذي يملك ذلك وتمت إشرافه .

(المرقم ٤٤٠ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٧ ص ٨٣)

٧٩ - متى كانت إجراءات الضبط والتفتيش قد تمت بناء على أمر الضابط المأذون له بها وتمت تحت رقابته وإشرافه ، فإن الفع يطلان التفتيش لأن الضابط عهد بتنفيذ أمر التفتيش إلى مخبر وهو ليس من رجال الضبط القضائي لا يكون له أساس .

(المرقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٣)

٧٥ - التفتيش الذي يقع تنفيذا للأذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المدعويين له ، ما دام أن قيام من أذن لهم به مما ليس شرطا لازما لصحته .

(المرقم ١٢٢٨ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ٨/١/١٩٥٨ ص ١٠٤)

٧١ - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر التنب الصادر من المدوب الأصل ما دام أمر النيابة بالنسب ثابتا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة إنما يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من ندبه له - فإذا كان الثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذي تدبته النيابة للتفتيش قد أجازته له النيابة أن يسحب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجراءه ، فإن قضاء المحكمة يطلان التفتيش على أساس عدم إثبات التنب الصادر من المدوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(المرقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ٦/١/١٩٥٩ ص ٣١٦٧)

٧٣ - إذا كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أتمناه أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكي - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش وكانت بملان تمت إشرافه - وجود باب مغلق فضاء المنزل ، فأنها إليه بما لاحظاه ، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وقتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فخلعاها ، ثم أخبراه بأنها وجدنا نبات الحشيش مغروسا بها ، فقام الضابط وصحبت المتهم بتفتيش الحديقة بإرشاد الكونستابل والبوليس الملكي ، حيث شاهده الضابط بنفسه شعيرات الحشيش بالحالة التي وضعها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

(المرقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩٩٠ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ٨٣)

المأذون له قانونا بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه — ذلك المتهم في أثناء ترحيله لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبإدله من المتهم المذكور من المظاهر والأحوال ما يتم على امرأته جرحاً مضراً ومحاولة التخلّص منه — فإن هذا الظرف الاضطرابي المفسّر — وهو محاولة التهم التخلّص من الجرح المضرب بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه — هو الذي أوجب حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بإجابه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الاجراء منه صحيحاً موافقاً للقانون — إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يفت الضابط مظلوم السيدين إزاء التهم الملوّط به تحتشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد امرأته للجرح المضرب.

(المن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ق. جلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١١١)

#### ٢ — حضور المتهم أو الشهود للتفتيش :

٨٥ — إن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فإنه لا يقدح في صحة هذا الاجراء أن يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطامع .  
(المن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ق. جلة ١٢/١/١٩٥٨ ص ١٠٠٩)

٨٦ — التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على لديه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم « وغير المتهم » بحضوره أو من يبيحه عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .  
(المن رقم ١٦٥ لسنة ٢٩ق. جلة ٢٥/٥/١٩٥٩ ص ٥٦٨)

٨٧ — خرج المشرع على قاعدة سرعة اجراءات التحقيق بالنسبة إلى تفتيش المنازل فنص في المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من يبيحه عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بشر الأركان من أقاربه البالغين أو من قاطنين معه بالمنزل أو من الجيران .  
(المن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ق. جلة ١١/١/١٩٥٩ ص ٨٥٧)

٨٨ — لم يشترط القانون — بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص — حضور شهود يمسرون لاجرائه ،

للمكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضيات متابعة الاجراءات واستدلالها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الاجراءات منه أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش لاجراء من اجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، وتلب لاجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه ، فندب هذا الأخير ضابطاً لمباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الظرف الاضطرابي المفسّر — وهو محاولة المتهمين « الذين صدر الأمر بضبطهم وتحتشهم » الهرب بما معهم من المواد المخدرة — هو الذي دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بإجابه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحقتهم وضبطهم ، فإن هذا الاجراء منه يكون صحيحاً موافقاً للقانون .  
(المن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ق. جلة ٢٠/٦/١٩٥٩ ص ٧٢١)

٨٨ — من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختصة في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضيات متابعة الاجراءات واستدلالها إلى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الاجراءات منه ، أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها — فإذا كانت محاولة المتهمين الهرب — بما معهم من المواد المخدرة — هو صدور إذن النيابة بضبطهم وتحتشهم — هي التي أوجبت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بإجابه المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضبطهم ، فيكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش .  
(المن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ق. جلة ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٠٠٤)

٨٩ — الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ونديم من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسوغ له أن يقوم بعمل كلف به بتفتيش وظيفته أو تدب إليه من يملك حق التدب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون — إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي

٨٩ - متى كان الاكراه الذي وقع على المتهم انما كان بالقدر اللازم لتسكين طبيب للمستشفى من الموصول على متحصلات معده ، فانه لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات .  
( الفئ رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٩٥٧/٢/٤ ص ١٠٤ )

٩٠ - ان الاذن الصادر من النيابة باستخراج المخدر الذي اعترف المتهم باخفائه في مكان خاص من جسمه هو اذن صحيح واستخراج المخدر من مكانه بناء على ذلك يكون صحيحا ايضا .  
( الفئ رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٣٠٠ )

٩١ - ان قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذي اخفاه فيه المتهم للماذون يقتضيه لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك ان الطبيب انما قام به بوصفه خيرا ولا يلزم في القانون ان يكون الطبيب من رجال القبطية القضائية او ان يباشر عمله تحت اشراف أحد .  
( الفئ رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٣٠٠ )

#### ٤ - تفتيش الأشي :

٩٢ - مراد القانون من اشتراط تفتيش أشي بمعرفة أشي ان يكون مكان التفتيش من المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاخلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تقتض حياها اذا مست ومن ثم فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التفت لافاة للمخدر التي ظالته في وضعا الظاهر بين اصابع قدم المتهم وهي عارية .  
( الفئ رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٥٢١ )

٩٣ - متى كان الثالث من مدونات الحكم ان الضابط لم يقتض المهمة بنفسه وانما كلنها بان تطلب جيوها فيروز من جيبها الأيمن جزء من حلية صفيح أخرجهما كما أخرجت من جيبها الأيسر ورقة اخفتها في راحة يدها فأخذها منها ووجد بداخل الحلية والورقة أفيرنا وحشيشا فان ما تمام التهمة من مخالفة الضابط لتفتيش المادة ٤٦ من قانون الاجراءات يكون على غير أساس .  
( الفئ رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٩٥٧/١٢/٢ ص ٩٤٨ )

٩٤ - مراد القانون من اشتراط تفتيش لأشي بمعرفة أخرى هو ان يكون مكان التفتيش من المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاخلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تقتض حياها

الا ان حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه البطلان ، اذ ان حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد التهم الى المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأن المادة المذكورة لم تتصلت الا عن حق خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاضي التحقيق .

( الفئ رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٩٥٩/١١/٩ ص ١٠٥٧ )

٨٤ - حصول التفتيش بحضور شاهدين اصلا لنص المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية لا يكون الا في حالة غياب المتهم .  
( الفئ رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٩٦٠/٢/٩ ص ١١٥٨ )

٨٥ - لم يعمل قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولم يرب بطلان على تخلفه .  
( الفئ رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق. - جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ٧٨٢ )

٨٦ - ما ينهض التهم من ان التفتيش تم في غير حضور شاهدين هو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة ان تجري فيه تحقيقا للتثبت من صحة ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة التفتيش لأول مرة .  
( الفئ رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق. - جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ٧٨٢ )

٨٧ - استقر قضاء محكمة التفتيش على ان مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على تقديم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسري عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بعرفة قاضي التحقيق - والتي تنص على ان التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينهض عنه ان أمكن ذلك .  
( الفئ رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق. - جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ٧٩٦ )

#### ٣ - تفتيش جسم المتهم :

٨٨ - ما دام الاكراه الذي وقع على المتهم كاذ بالقدر اللازم لاتزاع المخدر منه فلا بطلان في التفتيش .  
( الفئ رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧٣٧ )

٩٩ - لا جدوى للطعن من الآلة الدفع بطلان التفتيش مع قراره بأن مسكه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يشره من وقعه عليه التفتيش فليس لغيره أن يشره ولو كان يستفيد منه .  
(هـن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ ص ١٦)

١٠٠ - لا يمكن أن يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكه أو بسطه .  
(هـن رقم ٣٤١ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٦٨٨)

١٠١ - متى أنكرت المتهمة ملكيتها للصره التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التسك بطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .  
(هـن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/١/٥ ص ٧ ص ١١٢٩)

١٠٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بطلان تفتيش منزل يمينه أو بطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حازه الذي يتك التحدث عن حرمة .  
(هـن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٨/٣/٤ ص ٩ ص ٢١٦)

١٠٣ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم في صفقة العيش الميعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يبرزها وهو الذي يشر تسليمها فانه لا يكون للمتهم مصلحة في التسك بطلان تفتيش حقيه ضبطت في مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فتات العيش وتلواته فيها .  
(هـن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

٢ - التسك بالدفع أمام محكمة النقض :

١٠٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رفضه في عدم التسك بطلان التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم محمرا للتلان فلا يقبل منه ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(هـن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧ ص ٢٧٤)

١٠٥ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش ، فليس له أن يشره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(هـن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٥٠٩)

إذا مست ، فلا يكون ضابط الجريس قد خالف القانون ان هو أسك يد التهمة وأخذ الطبعة التي كانت بها .  
(هـن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٦٠/١/٨ ص ١١ ص ١٤٨)

٥ - نفس الاحراز عند التفتيش :

٩٥ - متى قرر الحكم أن نفس المادة ٥٢ من قانون الاجرامات الجنائية إنما يرمع نفس الأوراق المختومة أو المغلفة والاطلاع عليها وكان ظاهرا أن التغليف لا ينطوي على أوراق مما تشير اليه هذه المادة وإنما كان يعوى جسما صلبا فانه يبرز نفس التلاف فحسب محتوياته فيكون ما قرره المحكمة تصريحا للمادة ٥٢ المذكورة هو تصدير صحيح للقانون وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم بطلان اجرامات الضبط .  
(هـن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

٦ - تحرير محضر التفتيش :

٩٦ - النرض من تحرير محضر اجرامات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ من قانون الاجرامات الجنائية ، هو تدوين ما عسى أن يديه للمتهم من ملاحظات على الأشياء المضبوطة ، ولم يوجب الشارع البطلان على انقضاء تحرير هذا المحضر .  
(هـن رقم ٤٤١ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/٦/١٠ ص ٨ ص ١٢٣)

٩٧ - أفراد محضر بالتفتيش ليس يلزم لصحته ، ولا يترتب على مخالفة البطلان . ويكفي أن تفتح المحكمة من الأدلة المقدمة اليها في الدعوى بأن التفتيش أجرى في الميعاد وأسفر عما قيل أنه تحصل عنه .  
(هـن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٨/١٢/٩ ص ٩ ص ١٠٦٤)

## الفصل الثالث

### بطلان التفتيش

#### الفرع الأول : دفع بطلان التفتيش

١ - المصلحة في الدفع بطلان التفتيش :

٩٨ - لا شأن للمتهم في التحدث عن بطلان التفتيش الطاصل في مسكن غيره .  
(هـن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ١)

### ٣ - تسيب الأحكام في الدفوع بالطلاق :

١١٢ - إذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على الدليل المستند من تفتيش غرفتها دون أن يمرض الدفوع بطلان التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعل قاصر البيان مستوجب التفتيش .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٢٥٥٠ ق - جلة ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٢١)

١١٣ - الدفوع بأن إذن التفتيش صغر بعد إجراء التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم ردًا خاصًا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادًا من الحكم بالادانة كالأداة التي أوردتها .

(الفرن رقم ١١٤ لسنة ٢٦٦٠ ق - جلة ١٢/٢٤/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢٨٨)

١١٤ - متى كانت غرفة الإتهام قد أصدرت أمرها بصدور وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يصغر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن تفتيش المتهم قد وقع بإخلا قانونًا لصدوره غير إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يبيح فيها القانون لأمور الضبط التفتيش ، فلا يصح التمسك عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

(الفرن رقم ٩٢ لسنة ٢٨٤٠ ق - جلة ١٢/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ س ٦٠٩)

١١٥ - لا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يبين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطون المسافرون بالتفتيش طالما أنه قد عني ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وما دام أنه لم يستند في الإدانة على شهادة الباقيين .

(الفرن رقم ٩٧ لسنة ٢٨٤٠ ق - جلة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٧٨)

١١٦ - إذا كان الحكم قد رد على الدفوع المبني من المتهم بطلان التفتيش لعدم جدية التتبعات التي ابتنى عليها بقوله « أن هذا الدفوع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخابرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتتبعات والتي ثبت من الكارث الخاص بكتب المخابرات أنه هو ذات المطلوب صدور الإذن بتفتيشه » فإن ما قائله المحكمة لا يصلح ردًا على دفاع المتهم - إذ أن مقتضى وجود ملف و « كارت » بالاسم الحقيقي للمتهم في مكتب المخابرات ، ومقتضى أن رجال المباحث يتقصون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذي انصبت تعريضهم عليه - مقتضى ذلك كله ألا يستصغروا إذن النيابة بالتفتيش باسم آخر غير الاسم الذي يعرفوه من التتبعات ومن السجل الخاص -

١٠٦ - لا يقبل من المتهم الدفوع بطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الفرن رقم ٨٤ لسنة ٢٦٦٠ ق - جلة ١٠/٢٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٧٢٢)

١٠٧ - من المقرر أن الدفوع بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية تلحقه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة التفتيش ما دام لم يثره أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفوع أمام غرفة الإتهام .

(الفرن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧٤٠ ق - جلة ١٠/٢٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٤٠)

١٠٨ - إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع بطلان إجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه إثارته هذا الدفوع لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الفرن رقم ١١٦ لسنة ٢٧٤٠ ق - جلة ١١/١٨/١٩٥٧ ص ٨ س ٨٩٥)

١٠٩ - إن الدفوع بطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التفتيش ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تفتشى تحقيقًا .

(الفرن رقم ٧٢ لسنة ٢٨٤٠ ق - جلة ١٠/٢٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٥٨)

١١٠ - أن الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفوع بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارته لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حطيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستلزم تحقيقًا وبحثًا في الوقائع وهو ما يفرج ب طبيعته عن سلطة محكمة التفتيش ، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالًا بانه على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة التفتيش ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ٩٢ لسنة ٢٨٤٠ ق - جلة ١٢/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ س ٦٠٩)

١١١ - فرق بين الدفوع بطلان إذن التفتيش وبين الدفوع بطلان إجراءاته ، وإذا كان للمتهم لم يدفع بطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التفتيش لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المخالفة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع فتداتها وما دامت قد أُلحقت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المُنذر المملوك للمتهم ، فإن التمسك على هذا الإجراء لجشال من المُنذر في جيبه لا يقبل أمام محكمة التفتيش .

(الفرن رقم ١٧٩ لسنة ٢٨٤٠ ق - جلة ١١/٢٨/١٩٥٠ ص ١١ س ٨١٨)

في صحة هذا الاعتراف ، فإن انقضاء الحكم الرد على الدفع بطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .

(الفرن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/١٩/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٢٧٥)

١٢٢ - متى كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية في اداة المتهم على اعترافه في محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش للمضي ببطلانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون متينة .

(الفرن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق بلة ٤/٢٩/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٤٣٨)

١٢٣ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة الى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق على اجراء التفتيش .

(الفرن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق بلة ٤/٢٩/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٤٤٦)

١٢٤ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف برواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم المدول عنه .

١٢٥ - متى كان الحكم حين قضي يقبل الدفع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من اجراءات وبراعة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بطلان المحاكمة من حيازته للبلية التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الاجراءات التي قضي ببطلانها فإنه يكون قاصرا . ولا يبر من الأمر ما ذهب اليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم ببحوثات هذه البلية فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

١٢٦ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بفسط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم بما لا يتصور منه وقوع خطأ مادي في الاسم - فيكون الاذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم ، ويكون تحليل الحكم لما دفع به المتهم تحليل غير سائق منظوما على فساد في الاستدلال مما يوجب نقضه .

(الفرن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٠٥)

الفرع الثاني - أثر بطلان التفتيش على الاعتراف

١٢٨ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف برواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم المدول عنه .

(الفرن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٠٠٩)

١٢٩ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بمعايزته ذات الأشياء التي طهر من التفتيش وجودها لديه .

(الفرن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٠٦٣)

١٣٠ - متى كان الحكم حين قضي يقبل الدفع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من اجراءات وبراعة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بطلان المحاكمة من حيازته للبلية التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الاجراءات التي قضي ببطلانها فإنه يكون قاصرا . ولا يبر من الأمر ما ذهب اليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم ببحوثات هذه البلية فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

(الفرن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٦ ق بلة ٢/١٩٦٠ ص ٧٧ ص ١٣٤٧)

١٣١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بفسط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم

(الفرن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق بلة ٤/٢٩/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٤٤٦)

١٣٥ - متى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الفسط القضائي حموده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرمة الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقاب رجال الفسط .

(الفرن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/١٩/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٦٨١)

١٣٦ - متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قسوة كبيرة الى منزل المتهمة مشروعا ، وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المعلق بعد انتهاء الفسط والتفتيش يضع ساعات وفي وقت كان مكشولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فإنه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بقسوة أنه تولد عنه نوع اكراه يشتل فيها تلك المتهمة من خوف من مفاجاة رجال البوليس لها .

(الفرن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/١٠/١٩٥٨ ص ٩١ ص ١٥١)

١٣٧ - ان بطلان التفتيش - بقرض صحة - لا يحول دون أخذ قاضي الموضوع بعناصر الاثبات الأخرى التي

١٣٢ - متى كان المحل مفتوحاً للعامة ومباحا للدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمثلته يخرج من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبرراً وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(الفرن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق ٢٠/٥١٩٥٧/٥٤٤ ص ٥٢٤)

١٣٣ - حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحية على عينة من اللبن الذي شاهد الطابع بيضاء ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضاً أو تفتيشاً .

(الفرن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ ق ١٢/١٩٥٩/٣٥ ص ١٠٣)

١٣٤ - دخول المنازل لتبر التفتيش لا يمد تفتيشاً ، بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الضرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في متوعدع السر فيها ، وهو اجراء من اجراءات التحقيق .

(الفرن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق ٢١/٢/١٩٥٩/٣٩١ ص ١٠٣)

١٣٥ - التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في اجراءه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المنازل ، أما ضبط الأشخاص التي يحتل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو تمتعت من ارتكابها ، أو ملوحت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فانه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأذوناً بضبطه ولحضره ، فانه اذا شاهد هذه القطعة التي وصل اليه نياً استعمالها في ارتكاب الحادث من الجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الفرن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق ١/٤/١٩٦٠/١١ ص ١١)

١٣٦ - تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل اجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لمناشئة جرمية - جنابة أو جنحة - ترى انها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لحرمة المتهم الشخصية أو لحرمة مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعده وضبط حالته وجعل لرجال الضبط القضائي ولبن خولهم سلطة التحقيق

وأي الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وأن تمتد في ثبوت حيلولة التهم لما ضبط في مسكنه على اعتراضه اللاحق بوجودها فيه .

(الفرن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق ٥/٥/١٩٥٨/٩٠ ص ٥٠٠)

١٣٨ - لا يبدى التهم بمسكه بظلال التفتيش ما دام دليل وجود المضبوطات قد تحقق بإعتباره في التحقيقات اعتراضا لطاعت المحكمة الى صحة ضبط الأتمة والمقتولات الأخرى المختلفة في جرمته .

(الفرن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق ٩/٩/١٩٥٨/١٢٨ ص ٩٢٨)

## الفصل الرابع

### التفتيش الجائر غير إذن من سلطة التحقيق

#### المادة الأولى : ما لا يصد تفتيشاً

١٣٩ - ما يقوم به رجل الاسماع من البحث في جيوب الشخص النائب عن مسواكه ، قبل نقله الى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الاجراء لا مطابقة فيه للقانون اذ هو من الواجبات التي تليها على رجال الاسماع الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأن أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي قصد الشارع الى ابتياده صلا من أصال التحقيق .

(الفرن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ ق ١٠/١/١٩٥٩/٢١ ص ٢١)

١٤٠ - لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر يدخل في المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

(الفرن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق ٦/٢/١٩٥٩/٢٩٧ ص ٢٩٧)

١٣١ - متى كان صاحب المنزل لم يرجع هو نفسه حرمة فاباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بضله هذا محلاً مفتوحاً للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلذا دخله أحد كان دخوله مبرراً ، وكان له تبعاً لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(الفرن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق ١٨/٥/١٩٥٧/٢٦٠ ص ٢٦٠)

من اعتبارات سابقة - أمر لا يحرم القانون والاستدلال به جائز .

(المن رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٦٠/١٠/١٧ ج ٢٤ ص ١١٩٦٠ ص ١٩٢)

١٤١ - فتح مخبر باب مقعد القيادة بينما من محكوم عليه غار من وجه المداعة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له استيقاف السيارة - ولا يمد فضله تفتيشا .

(المن رقم ١٢١٩ لسنة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ج ٢٤ ص ١١٩٦٠ ص ٧١٥)

### الفرع الثاني - التفتيش الإداري

١٤٢ - أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صرح في تحويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمضاب من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يتولون علمهم فيها ، فإذا عثر أوباشي وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشبه فيه على مواد مضرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(المن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ج ٢٤ ص ١٩٥٨/١٠/٢٩ ج ٢٤ ص ٩٨٦)

١٤٣ - أحكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تحويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعاملها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاه التهم بهذا التفتيش أو علم رضاه به .

(المن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ج ٢٤ ص ١٩٥٩/١٠/٢٤ ص ١١١)

١٤٤ - تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ يرسم الاتجار أو الاستهلاك على الكحول - التطبيق على واقعة الدعوى - على أنه ويكون

لوحظي إدارة رسم الاتجار التابعة له مصلحة الجمارك وفرضهم من الموظفين الذين يسميهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولرجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون إجراءات سابقة مباحة للمعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولرجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه بمخانة أي محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى

حق مباشرته في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بجناية شيء جازية لجبرية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشا ينزل منزلة التفتيش الذي خاطب الشارع المحقق بأحكامه وأما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التتبع عن الأشياء الخاصة بجرمة محقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلا صح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لمعكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التتبع كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى .

(المن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ج ٢٤ ص ١٩٦٠/١٠/١٧ ص ٧٠)

١٣٧ - دخول الضابط منزل المتهم لتغير التفتيش أصلا تنفيذا لتكليف وكيل النيابة له بدخول المنزل لاحتضار زوجة المتهم لأجراء المصاحبة بحضورها أمر اقتضاء التحقيق ولا شائبة فيه - فإذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج سرعا من غرفة بلخل المنزل ويتجه إلى حطيرة به وفي يده منديل ملفوف ألقى به فرق سقف الحطيرة وهو يعلم أنه ممن يتجرون بالمواد المخدرة ، فإن هذه المظاهر هي دلائل كافية عن وقوع جريمة احرار مضطرب تميز لهذا الضابط القبض على المتهم والاستماعة بزميله في ضبط هذا المنديل ، ويكون دخول المنزل وضبط المخدرات قد تما صحيحين وصح للمعكمة الاستناد إلى الدليل المستمد من هذا الضبط .

(المن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ج ٢٤ ص ١٩٦٠/١٠/٢٩ ص ١٥٨)

١٣٨ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفي غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالصة وكان ظاهر الحال يشير إلى تخفي صاحبها عنهما .

(المن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٩ ج ٢٤ ص ١٩٦٠/١٠/٢٩ ص ٣٠٨)

١٣٩ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجب الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجرائه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن إجراء غير مخطور وصح الاستناد به كدليل في الدعوى .

(المن رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٦٠/١٠/١٧ ج ٢٤ ص ١١٩٦٠ ص ١٩٢)

١٤٥ - التفتيش الذي أجراه الضابطان بشوكة التهم - وهي مما لا يعطف عليها حكم المسكن حسبما أوردته المعكم



١٤٨ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بإحدى الغرف ويجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يمس شيئاً تحت قممه فطلب إليه التهنؤن والانتقال من موضعه فلما امتد وجد الضابط في مكان قممه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بفرض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة اهرار مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تعتيقه طبقاً لأحكام المادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون الاجراءات .  
(المن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق. ج ٢ ج ٢٧/٢/٤ ١٩٥٧ ص ٨٥ ١١١)

١٤٩ - لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة اهرار مخدر طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم ، اذ قد يتضح اقتطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً متجاً لأمره .  
(المن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٦ ق. ج ٢ ج ٢١/٢١ ١٩٥٨ ص ٩٨ ٨٤)

١٥٠ - متى كان المتهم قد بلغ منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استمالة للحق الذي يحمله التسارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختيابه ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .  
(المن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٦ ق. ج ٢ ج ٢١/٢/١٠ ١٩٥٨ ص ٩٨ ١٤٨)

١٥١ - أن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار اليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التصميم الذي تدل عليه عبارة الى نطاق التخصيص

خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السابعة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعاينة أو التفتيش الا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب تحصيل رسم الانتاج ومساواة منسوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال » - فإذا كان الشايت من الأوراق أن من حرر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الانتاج ، ولم يرد بأحد هذين المصشرين ما يشير الى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى اليه الحكم من القضاء بطلان التفتيش يكون في محله .  
(المن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق. ج ٢ ج ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٥ ٥٢٥)

١٥٥ - يعتبر قنال السويس بمقتضى المادة ٣٦ من اللائحة البحرية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلًا في نطاق الدائرة البحرية ، وهي صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة البحرية التي يعملون فيها - فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجريه اعتقاداً على هذه اللائحة على دليل يكتشف عن جريمة غير جرمية معاقباً عليها بمقتضى القانون العام، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .  
(المن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق. ج ٢ ج ٢٠/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٥ ٧٢٦)

#### الفرد الثالث : التفتيش في احوال القبض الجائر

١٤٦ - متى صدر الأمر بضيء المتهم واحضاره من سلطة تملك اسداده وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن هيلة البوليس تهيئاً لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً ايضاً ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفرق عنه الا في مدة الحبس ونسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يقتضيه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(المن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق. ج ٢ ج ١١/١٢/١٩٥٧ ص ٧٨ ١٢١٧)

١٤٧ - وجودتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقصه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وعرقته ، لا يبيى بذاته عن تلبس بجريمة الاستتباء ولا يوحى الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(المن رقم ١٣٦ لسنة ٢٦ ق. ج ٢ ج ٢٩/١/١٩٥٧ ص ٨٥ ٩٥٥)

الذي لا موقع له من موضوع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تتميز القبض قانوناً على المتهم .  
( المجلد ١٥٣٣ لسنة ٢٨٤٠ ق. جلة ١٩٥٨/١٢/٣ ص ٩١ ص ١١٦ )

١٥٢ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جريمة قتل وإرتباكه لما رأى رجال القوة وجريه عند ما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - أن جازمه للضابط استيقافه ، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جريمة تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم إذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القوانين بما يتعين منه قضاؤه .

( المجلد رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨٤٠ ق. جلة ١٩٥٩/١٢/٢٧ ص ١٠ ص ١١٢ )

١٥٣ - لا تستلزم حالة التلبس إذا من سلطة التحقيق لأجراء التفتيش ، إذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كملهو مستفاد من المادتين ٤٦/١ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بقبض المتهم متلبساً بجريمة الرشوة لم يقصد به المنع الذي ذهب إليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيداً بقيام حالة التلبس كما هو معروف في القوانين - وواقع الحال أنه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلاً على النحو الذي أوردته الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت بذلك الاتفاق الذي تم بين الراعي والمرتبى ، ولم يبق

إلا إقامة الدليل على هذا الإخلال وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ - وهو ما هدف إليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره - وإذا كان الضابط الذي كلف تنفيذ طلب النيابة قد حوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحاً كان التفتيش صحيحاً كذلك طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاءً صحيحاً في القانون .  
( المجلد رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧٩٠ ق. جلة ١٩٥٩/١١/١٦ ص ١٠ ص ٨٦٦ )

١٥٤ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القرب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلاً في هذا المكان ،

فيكون بذلك في حكم المتهم الطاهر - الذي تتميز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بتبعه لفضيلة وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الطاهر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسراً لهؤلاء أن يقوموا

بإدائه واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذي تورفت اللال على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

( المجلد رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧٩٠ ق. جلة ١٩٥٩/١١/٢٣ ص ١٠ ص ٩٣ )

١٥٥ - نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضي الخصوص ببيان لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع الذي عنوانه « في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص » ، ولا يستقيم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزاً وهو سبيل عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول إلى المنزل لم يكن مخالفاً للقانون وكان التفتيش لازماً بناء على دلائل مرصحة وكافية لإتهام شخص بجريمة لحرار المخبر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من إجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائي عنه وجود قرآن قوية ضد المتهم أو شخص موجود في منزله على أنه يفتي منه أشياء تنفي في كشف الحقيقة .

( المجلد رقم ١٣٠١ لسنة ٢٧٩٠ ق. جلة ١٩٦٠/٢/٩ ص ١١ ص ١٥٨ )

١٥٦ - إذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والخامسة من قانون الأحكام العسكرية فإن التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكان الذي يمد التحفظ عليه هو أمر يسببه القانون ، لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عمده القانون من إجراءات الاستدلال التي يجوز لمأموري الضبط القضائي بالمضي للمضار في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سند إباحتها كائن في أنه إجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المختصة لأمر القبض القيام به فاعلاً لما قد يعتدل من أن يلحق المتهم أذى يشخصه من شيء يكون منه ، أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يشاركون القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبة إذا أودع فيه .

( المجلد رقم ١٢١٣ لسنة ٢٧٩٠ ق. جلة ١٩٦٠/١٠/٢٢ ص ١١ ص ١٩٩ )

والنخيش وبإدائه بناء على الدليل المستند من ضبط المخدر الذي ألقاه يكون سليماً لا يخالف القانون في شيء (الجن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/١٥ ص ٨٨ ص ٨١٥)

١٦١ - متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لطرف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهة فيه رأى أن يستصعبه إلى قسم البوليس ، واعترف للمتهم أمام الضابط بأن مافى الحقيقة ليس مملوكاً له فقام بتفتيشه فأن الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل (الجن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/٢٠ ص ٩٨ ص ٨٥)

١٦٢ - متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عثر على المخدر ملقى في الطريق دون ماس بجسم المتهم أو حرته ، فإن الدفع بطلان التفتيش - على أي أساس أقيم - غير مجد في هذه الحالة (الجن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/٢٧ ص ٩٨ ص ٩٧)

١٦٣ - متى كانت الواقعة التي صار اثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختياراً ، ولم يكن نتيجة إجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس إذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتبع حركاته عندما قامت شبهته فيه وارتأوا في أمره ، فإن القضاء يرفض الدفع بطلان القبض والتفتيش يكون صحيحاً في القانون ، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لعرفته فلا يصح اعتضاده ذريعة لإزالة الآخر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر (الجن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٤/٨ ص ٩٨ ص ٩٠)

١٦٤ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردتها أن المتهم ألقى بالنسيديل وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهم من أن تخليه عما معها إنما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند ملاحقتهم لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تخفيصه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات المسلحة ، وأدأؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يزول قانوناً بأنه يتطوى على معنى الاكراه الذي يسلط الإرادة ويطل الاختيار (الجن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٤/٢٨ ص ٩٨ ص ٩٦)

١٦٥ - إذا كان الواضح من مدونات الحكم أن ما أثاره للمخبر - وقد كان من بين من استعان بهم رئيس مكتب

١٥٧ - إذا كان الثابت أن النياية العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندما دخل غرفة الشخص المذكور ، فإن هذا الذي أثبت الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تميز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجوداً مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الاستناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عند ما شاهده أفراد القوة .

(الجن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/١٢ ص ٩٦ ص ٨٨٢)

#### الفرع الرابع - التفتيش حال التكبس « احالة »

راجع تليس :

#### الفرع الخامس : الاستيقاف والتخلي

١٥٨ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة في حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يهد تخلياً منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستند من الضبط والتفتيش يكون صحيحاً (الجن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/١٠ ص ٧ ص ٩٧٨)

١٥٩ - متى كان المتهم هو الذي ألقى بالبلية التي بصا المخدر طواعية واختياراً عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه ، فإن ذلك يدل على تخليه عنها وترب عليه علم أحتيته في الظن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها (الجن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/٥ ص ٨ ص ٢١٤)

١٦٥ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذي ألقى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ منه أي إجراء فانه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع بطلان القبض

القرار عن التفتيش الذي تضع فيه جانباً من المخدر وأنته على الأرض فأخبط عنده وظهرت الأوراق التي تحوى المخدر ، فأن هذا التفتيش لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من التهمة المتصلة من تهمة لمرافق المخدر بمقبولة بطلان الاستيقاف ، وعشور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل هو نتيجة لاقامها المنسديل وما يحويه على الأرض قبل أن يسك بها أحد ، ويعتبر هذا منها تفتيشاً عن حيازتها بل اسقاطاً للملكيتها فيها ، فلذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فأن التهمة تكون في حالة تلبس بأحرازه يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار فيها ذهب اليه — من اعتبار الواقعة قبضاً — وقبضاً باطلاً لا يصح الاحتداد عليه ولا على شهادة من أجروه — قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار انحصاراً فيه وتبين التأوه وإعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحالتها الى محكمة الجنابات المختصة .

(المن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٩٩٠ ج ٢/٢ ص ١١٠ ص ١٣٤)

١٦٨ — اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخطى عن الحقيقة التي كان يعملها ولما سئل عنها أنكر صلتها بما الأمر الذي أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، واذا وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام المتهم بجرمة احراز مخدر أجرى تفتيش الحقيقة ووجد بها حشيشاً وأفيونا ، فإن الحكم لا يكون مختلاً في تطبيق القانون ، وتكون الاجراءات التي تمت صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستند من هذه الاجراءات هو استناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي إنما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم ازاء الوضع المرب الذي وضع المتهم فيه .

(المن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩٩٠ ج ٢/٢ ص ١١٠ ص ٢٩٩)

#### الفرد السادس : الرضا بالتفتيش

١٦٩ — الزوجة تعتبر قانوناً وكلية صاحب المنزل والعائزة فضلاً عن غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن في دخوله ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشاً صحيحاً في القانون .

(المن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩٩٠ ج ٢/٢ ص ١١٠ ص ٥١٥)

المخدرات على تنفيذ الأمر الصادر له بتفتيش المتهم — إنما تم تحت اشراف ورقابة الرئيس المذكور ، وكان المقصد من أمر المتهم بعدم التحرك وتجهده بالمسدس من تلقاء نفسه هو معاونته رئيس المكتب على تنفيذ أمر النيابة الصادر له بإجراء التفتيش ، فإذ ما يثيره المتهم من أنه لم يلق بالأسس الذي يحوى المخدر طواعية واختياراً لا يكون له أساس .

(المن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢٨٨٠ ج ٢/٢ ص ١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٩٢)

١٦٦ — التفتيش — كما هو معرف به في القانون — هو ذلك الاجراء الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرمة الشخص بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه ، وذلك نظراً للصحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذي يضع نفسه باختباره موضع الشبهات والريب بأفعال أو بأقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموقنين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأديته أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يعزى للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي — فإذا كان الثابت من الحكم أن « المول » كان يشار أسلحاً عملاً من أعمال وظيفته — وهو التثبت من وجود عمدة المتهم من سلاح وخبرة بالصوان المدلفظ — وفي تلك الأثناء وقع بصره على « المنيش » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحى بأن في الأمر جريمة تحتفظ عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما أتاه لحكم القانون .

(من رقم ١٠٧ لسنة ٢٩٩٠ ج ٢/٢ ص ١١٠ ص ٨٨٨)

١٦٧ — اذا أثبت القرار في مدوناته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكي كانوا يرون بدائرة التسمم في منطقة اشهرت بالاختيار في المخدرات فأبصروا بالتمهة تحف في الطريق وتمسك منديلاً في يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرعت من الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضمت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذي وضعت نفسها فيه طواعية واختياراً ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد غراها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض — فإذا تخلت التهمة طواعية واختياراً وهي تحاول

ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستند من مختش يجره الأفراد لجرد أهم ليسوا من رجال الضبط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن البررة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردتها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، وهذا هو أصل في الاستدلال في المواد الجنائية - فاذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضي به ، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ، فإن القول بطلان هذا الاجراء وما ترتب عليه لا يكون سديدا - بل هو اجراء صحيح على للمنى الذي سبق بيانه - وانما كان قد عثر في أثناء هذا البحث الذي رضى به المتهم على الورقة المالية المروقة فانه يصح الأخذ في حقه بهذا الدليل من أدلة الاثبات .

(الجنر رقم ٢٨١ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٨/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠)

١٧٠ - تعتبر الزوجة وكيلة زوجها والعائزة فضلا لمسكه في غيبتها فلها أن تأخذ بتفتيش المسكن في غياب زوجها .

(الجنر رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٩/٤/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٧٠)

١٧١ - يجوز للوالد الذي يقيم مع ولده بسفقة مستمرة في منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر في حيازة الوالد ولولده معا .

(الجنر رقم ٨١٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٠٥٤)

١٧٢ - متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة أدمعاه الطب قد دخلوا الى منزل المتهم باليلة ، ولكنه هو الذي تقدم طالما مستترا ، وأوقع الكشف الطبي على أدمعاه ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يضمن بطلان الاجراءات ارتكافا على دخولهم المنزل في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

(الجنر رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٨/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٠)

١٧٣ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وان كانا يتمايزان تمايزا لا يقتضي صحة التشبيه بينهما الا انهما يأخذان على النتيجة المستندة من كل منهما فيصح الاستدلال بأحدهما في مقام الاثبات ،

#### رقم المادة

### مخادم

١	الفصل الأول : بدء المخادم
٢-٣	الفصل الثاني : انقطاع مدة المخادم
٧	الفصل الثالث : الفسخ بانقضاء الدعوى الجنائية بالمخادم

#### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : بدء المخادم

١	- جريمة عدم تقديم إقرار الأوباح جريمة مستمرة . تبدأ مدة سقوطها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ...
	ب - انقطاع مدة المخادم :

#### الفصل الثاني : انقطاع مدة المخادم

٢	- قرار حرقة الإهمام بحالة منسوبة للسلطة كالحكومات إجراء كاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية ...
٣	- إجراءات التحقيق والمحاكمة . فليها لمدة المخادم ولو لم يكن لديهم طرفا في تلك الإجراءات وسواء علم بها أو لم يعلم . ١٧٧ ج . ...
٤	- إجراءات الضبط القضائية في جميع الاستدالات لا تقطع المخادم إذا تمت في غيبة المتهم وعلى غير علمه ...

## رسم المادة

- ٥ - إجراءات المحاكمة القاطنة لمدة . ماهياً : كل ما يصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم هو إجراء قضائي  
من إجراءات المحاكمة . من هذا القبيل قرارات تأجيل الدعوى بدتية لهم بالحضور بجلسة سابقة ...
- ٦ - الإجراءات القاطنة لمدة بشرط مواجبة للمتهم بها . فروه بالقبة الإجراءات الاستدلال دون غيرها .  
١٧٧م ج . ... ..

## الفصل الثالث - الدفع بقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم

- ٧ - الدفع بقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مطلق بالنظام العام . شرط إثباته لأول مرة أمام محكمة التقاضي : أن  
يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع ... ..

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## بده التقادم

- ١ - علم تقديم اقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تشتمل إرادة المتهم أو تدخل في تبيدها وما بقي حتى الزيادة في المطالبة بالفرصة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار .  
(الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠ ص ٨٤٨)

## الفصل الثاني

## انقطاع مدة التقادم

- ٢ - المدة المقررة لاقتضاء الدعوى الجنائية تقطع بإجراءات الاهتمام والتحقيق والمحاكمة متى اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بما يبره رسي وتسمى مدة التقادم ابتداء من يوم الانقطاع . ومن ثم فأن قرار غرفة الاحكام بإحالة المتهم الى محكمة الجنائيات لمعاقبة عن التهمة المنددة اليه يعتبر اجراء قاطما للمدة المذكورة .  
(الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٤ ص ٨٠٣)

- ٣ - يرتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية انقطاع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن طرفا في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها .  
(الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢ ص ١٢٨)

- ٤ - إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .  
(الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢ ص ١٢٨)

- ٥ - ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى الى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نهت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، وهو كغيره من الإجراءات التي يباشرها المحكمة وكانت في مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته السقوط للدعوى وقبل أن تمضي على آخر اجراء قامت به المدة المحددة للتقادم ، الأمر الذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز التسيان الذي جعله الشارع علة للسقوط .  
(الفرن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٥ ص ١١٨)

- ٦ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل اجراء من إجراءات المحاكمة متصل بقتضاء الحكم يقطع مدة اقتضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجبة المتهم بالإجراءات

(العدد رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩٩٠ ق.ج ٢٤/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٨)

### الفصل الثالث

الرفع بالقضاء المحرم الجنائية بالنظام

٧ - ان الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز

تَقْلِيد

**موجز القواعد :**

۱۹۸۹

أو الزودة. الركن السادس في جرعة آتش مؤصل خداع المتعادل أو الشروع في ذلك ... .. A

## القواعد القانونية

## الفصل الأول

## تقليد الرمز الصناعي

١ - يكفى لتحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببرامات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخضع المتعاملين بالسلمة التي قلدها رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(الفرن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٦)

## الفصل الثاني

## تقليد الأختام الحكومية

٢ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لأجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللصوم المضبوطة ببطله أو البصمة الصحيحة للخنم المقلد ما دامت المحكمة قد لحظت من الأدلة السالفة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه .

(الفرن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧١٥)

٣ - متى كانت المحكمة قد اتهمت في منطق سليم إلى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللصوم لا يمكن أن يخضع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فانه لا يتقدم في سلامة هذا التقدير أن يكون الضير الفني قد رأى غير ما رآه للمحكمة .

(الفرن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

٤ - تتحقق جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به الفاضح للمدعى بل يكفى أن يكون بين الختئين أو العلامتين المتقلدة والصحيحة تشابه قديم

بالتامل بما ولا يتقدم في ذلك كون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

(الفرن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٥١)

٥ - لا يشترط في جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقنا بل يكفى أن يكون هنالك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يتقدم في ذلك أن يكون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه خدع الناس .

(الفرن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٢)

٦ - يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي يتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم العمل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استمالا خادرا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد ، أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدعنة قصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون أخذ الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، ما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٥٥)

٧ - إذا تعرض الحكم إلى جريمة استعمال المتهم ختمنا مقلدا مع علمه بتقليده - التي هاهنا - في قوله ٣ أما نية استعمال الختم المقلد التي وجهتها النيابة إلى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللصوم ومن ضبطها ببطله عقب تبصيرا بفترة وجيزة وطعها الختم المقلد ، ما لا يرد علم المتهم بمكان الختم المرفق ومبادرته إلى استعماله بوضع بصمته على اللصوم المضبوطة ، فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم عن هذه الجريمة ما يكفى في بيان علم المتهم بالتقليد .

(الفرن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٢٠)

## الفصل الثالث

## تقليد العلامة التجارية

٨ - تختص عناصر كل من جريمة تقليد العلامة



التجارية والنش عن الأخرى ، فالركن في الجريمة الأولى ينحصر في إثبات فعل من أفعال التخليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة للقلعة أو للتزوير - وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم (الفرن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩٠٢ بـ ١٢/٢٢ لسنة ١٩٥٩ م ، ١٠٤٥ م ١٠٤٥ م)

رقم المادة

## تليس

- الفصل الأول : ماعية التليس بالجريمة ... من ١٦-١٧  
الفصل الثاني : صور توافرها حالة التليس ... من ١٧-٣١  
الفصل الثالث : صور واقع لا توافرها حالة التليس ... من ٣١-٤٣  
الفصل الرابع : تقدير قيام حالة التليس ... من ٤٣-٤٦  
الفصل الخامس : أثر حالة التليس ... من ٤٦-٥١  
موجز القواعد :

### الفصل الأول : ماعية التليس بالجريمة .

- ١ - تليس . وجود مظهر خارجي تليق بملتها عن وقوع جريمة . كالف ...
- ٢ - المثل الذي يبنى عليه قيام حالة التليس بالجريمة . شربة ...
- ٣ - اسئلة التهم بالقبضة في يده والتمس راحة الحديش من . تحليل البينة المقصورة وكرت أن بها حشيشا . إخبار ...
- ٤ - بجرعة في حالة تليس ... ضبط المتدبرع للتم . إخباره في حالة تليس ببيع الأمور الضبط التفتش الذي شاهد وقرعها التفتش على كل من سلمه ليسا ...
- ٥ - وجود مظهر خارجي تليق بملتها عن إقرار المذنب . تين ماعية هذه للساعة غير لازم لتوفر حالة التليس ...
- ٦ - قيام حالة التليس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين التهم والمخني عليه . علم إخبارها ولينة الاجرامات التي سبقا وهي اعتقادها ضابط التليس الخري . لكل من شاهدتها تسلم التهم لرجال السلطة العامة . م ١٣٧ ج
- ٧ - وجود مظهر خارجي تليق بملتها عن وقوع جريمة . كغالبها في حالة التليس . لايلزم أن يشاهد رجل التليس ...

المادة الجديدة

ردم التفتيش

- ٨ - التلبس هو وصف يتناسب على الجريمة لا على مرتكبها... ..
- ٩ - صورة واقعة يتوافر بها حالة تلبس بجريمة سرقة نياز كهربائي . حين مرور الضبط التفتيش في قفصه يمكن التهم في هذه الحالة بنظر استئذان النيابة . ٤٧م أ ج ... ..
- ١٠ - كفاية التواجد بمكان الجريمة ومشاهدة أو من آخرها لتوافر حالة التلبس بها ... ..
- ١١ - يتحقق التلبس بأدراك وقوع الجريمة بأي حصة من الحواس متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحصل شكاً . ١٠٠ في تحقيق الحمايات وم ٢٠ أ ج ... ..
- ١٢ - شروط التلبس : حجة من سبل قانوني مشروع . ليس مع الشكوك غير القانوني لزلز التهم ... ..
- ١٣ - التلبس الحقيقي . متاعمة الجريمة حال ارتكابها وإدراك وقوعها إدراكاً يقينياً عن طريق أي حصة من الحواس ... ..
- ١٤ - استكمال التهم فضلاً عن توافر مظاهر خارجية تأتي بلباسها عن وقوع الجريمة وقد وثقت المريب الذي وضع نفسه فيه طواعية واختياراً . إسطاره حملاً آثار الجريمة إلى مرور الضبط التفتيش يورف حالة التلبس عند بادرة المرور إلى الاعتقال إلى عمل الواقعة أو رؤيته هذه الآثار ... ..
- ١٥ - ماعية التلبس بجريمة الرشوة : التفرقة بين انتفاء الرشوة بعصول اتفاق الطرفين عليها وبين الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنبؤ مقتضاه بتسلم مبلغ الرشوة . توافر حالة التلبس بمعاملة مرور الضبط التفتيش واقعة تسلم للمبلغ ... ..
- ١٦ - انتقال مرور الضبط التفتيش إلى عمل الحادث أثره وقوعه ومشاهدته آثاراً للجريمة بادية . قيام حالة التلبس ... ..

الفصل الثاني : صور توافر فيها حالة التلبس .

- ١٧ - مشاهدة نور كهربائي وأسلاك هذا النور متصلة بأسلاك شركة الكهرباء بدون تصادف مما يتحقق به حالة التلبس ... ..
- ١٨ - توافر حالة التلبس بالجريمة بيجز لغير رجال الضبطية التفتيشية ... ..
- ١٩ - المصور عرضاً أثناء التفتيش المأذون به على مشفر . اعتبار الجريمة متلبساً بها ... ..
- ٢٠ - تقديم التهم المخدر إلى الكونستابل بمحض اختياره بعد تظافره بالشراء . تلبس ... ..
- ٢١ - إلقاء التهم المخدر طواعية واختياراً . عدم احتيقه في الطعن على من يلتقطه ... ..
- ٢٢ - إلقاء التهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أي إجراء . عدم اعتبار تخليه من المخدر نتيجة عمل غير مشروع ... ..
- ٢٣ - ضم الضابط رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة . تلبس — يجيز له تفتيش السيارة والتفتيش على كل منهم يرى اتصاله بالجريمة ... ..

ردم القاذبة

- ٢٤ - مشاهدة الضابط حالة التليس . سلطه في منع الحاضرين من مباشرة عمل القاذبة أو الإضداد عنه حتى يتم محضره ١٣٢٠ ج ... ..
- ٢٥ - مشاهدة القذر عند قدس التهم . وجود لرائن وامرات على صلة التهم بهذا القذر . توافر حالة التليس ...
- ٢٦ - إلقاء التهم القذر لمرءة رجال البوليس له ولتبعهم حركاته خشية تعرضهم له : إختياره تحكيم طواعية ... ٢ ... ..
- ٢٧ - إلقاء التهم القذر لدى منجدة رجال البوليس للمسلمين له . إختياره تحكيم طواعية ... ..
- ٢٨ - إختيار كل ما يظهر من جرائم لهتس إدارة التناز والكهرباء أثناء فحص عداد التور في حالة تليس ...
- ٢٨ - سلطة مأمور الضبط القضائي الذي يوافق مهتس إدارة الكهرباء والفنر عند فحص عداد التور في إقيام بالفتحي ومودح جتكيل إند في حالة التليس . ... ..
- ٢٩ - تليس . في برافر ؟ كتابة المظاهر الخارجية للنيبة بلباها عن وقوع جريمة . مثال في إسرق ضرر . سلطة مأموري الضبط على القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التليس ... ..
- ٣٠ - صفة القبض عند سقوط ما اكتشف عن عنويات القاذبة التي كان يحملها القاطن لتوافر حالة التليس . منزعة التهم في واقعة فراره وطريقة استيفائه لا تصدى الخلل للموضوع . عدم جواز إلتزامها أمام محكمة التفتيش
- ٣١ - إستيفات من يضع نفسه موضع الرية والشيبة . إسرار التهم . أثر رؤيته القذر - بوضع مايشه حلبة من السليح في له ومنعها بآستانه . إدراك حالة التليس بجريمة إسراق ضرر عن طريق حاسي التهم والرواية
- ٣٢ - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التليس . تفتيش المنزل بغير إذن من سلطة التحقيق . تحديد الفترة التي تنقضي بها حالة التليس في الجرائم الوقتية المتتابعة . بدء السرقة في تاريخ سابق على إجرامه التفتيش لا يثنى قيام حالة التليس . مثال في سرقة ثياب كهرمان ... ..
- ٣٣ - ثم واقعة القذر إثر قيام الضابط بفتح حنية سيارة استوقفاها في سبيل البحث عن مجرم فار بتكليف من الجهة المختصة . توافر حالة التليس بإسراق القذر ... ..
- ٣٤ - صورة واقعة توافر بها المظاهر الخارجية للنيبة عن واقعة الرشوة والكشفة عن لارتكابها . سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التليس . القبض على المتهم في غير إذن من سلطة التحقيق بأي مكان وفي أي وقت مادامت حالة التليس قائمة ... ..
- ٣٥ - محالة التهم القذرية عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها التجار بالقتل بمرور متابعه . إلقاء التهم متبلا ظهرت منه الأوراق التي تحوي القذر . توافر حالة التليس ... ..
- ٣٦ - تحقق مأمور الضبط القضائي بضمه من أيام حالة التليس عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصباح ورويته ذلك . توافر حالة التليس . لا يثنى ذلك على قبا عن طريق الرواية عن شاهده ... ..

الفصل الثالث - صور الواقع لتوافر فيها حالة التليس

- ٣٧ - صورة واقعة لا تحقق فيها حالة التليس ... ..
- ٣٨ - ظهور الجير إثر الارتباك على التهم ووضع يده في جيبه . عدم إختيارها دلائل كافية على حالة التليس بالمجربة
- ٣٩ - صور التليس بصورة في القاتون . عدم جواز قياس عليها ... ..

رقم المادة

- ٤٠ - مجرد سبر وراكب في بحر حرية قطار وإحكاكه بالركاب لا يورث حالة التليس بالحرية ولا يبرؤ من م التليس عليه ... ..
- ٤١ - واقعة متاعدة رجل القبطية التضائية للمتهم يضع مائة في فقه لم يتبينها وظها غفرا لا توفر حالة التليس ولم كون التهم من المروطين لدى المباحث الجنائية بالألجبر في المقنونات ... ..
- ٤٢ - التليس على التهم فيها باطلا قبل ضم فيه . إثناء حالة التليس . إجراء غسيل لمدة التهم بذلك ليس إجراء صحيحا ... ..
- ٤٣ - مجرد نقت راكب قطار بمدة وسيرة ولربا كه لروية رجال البريس المسكى وعدم إستقراره على رأى واحد عند سركه من اسمه لا يمكن تعلق حالة تليس بالحرية ... ..

الفصل الرابع - تغيير قيام حالة التليس

- ٤٤ - سلطة محكمة المروض في تغيير قيام حالة التليس ... ..
- ٤٥ - تغيير دلائل التليس مسألة موضوعية . إطلاق يد القاضي الجلس في تغيير سلامة القليل وقوله دون قيد لها هذا الأحوال للسلطة القانونية ... ..
- ٤٦ - تغيير حالة التليس وللمدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها . أمر موضوعي موكل محكمة المروض ولا يجب عليها أي مدى إستقلت على قيام هذه الحالة بأداة سابقة ... ..

الفصل الخامس - أثر حالة التليس

- ٤٧ - حق رجال السلطة العامة في التليس متى كانت الحرية في حالة تليس ... ..
- ٤٨ - حق رجال السلطة العامة في إحضار التهم وتعليقه إلى أقرب مأمر ضبط تفتش في إلتح التليس بها . هذا تعرض ماضي وليس قبضا بالمشق القانوني ... ..
- ٤٩ - توافر حالة التليس يتيح لرجال الضبط القضائي التفتش على التهم ... ..
- ٥٠ - سلطة مأمرى الضبط القضائي عند توافر التليس بالحرية . جواز التفتيش والتفتش ... ..
- ٥١ - التليس على التهم الحاضرة في جنابة عند توافر الدلائل الكافية سواء كانت الجنابة مطبعا بها أم في غير حالة التليس . ١٣٤م . ج . ... ..
- ٥٢ - سلطة رجل البريس عند توافر حالة التليس بحرية . ما تقتضيه هذه السلطة . التفتش على جسم الحرية . ١٣٨م . ج . ... ..
- ٥٣ - سلطة مأمرى الضبط في حالات التليس بالحرية . تفتش الشخص ومزله من غير إذن سابقين من النيابة . أثر ذلك في تغيير المراد بأمر النيابة بقبض التهم مطبعا بحرية الرشوة . المراد بذلك ضبط التهم إثر تسلمه مبلغ الرشوة ... ..
- ٥٤ - تفتش منزل التهم في حالات التليس . سداد هذا الحق . ١٤٧م . ج . تعلق تطبيق هذه المادة : عند توافر حالة التليس بصفة عامة مادام أن التفتش الذي أجراه مأمرى الضبط القضائي وقع بمنزل يسكنه التهم ولم يمتن النيابة العامة تفتشه . هل ذلك ؟ حرم النص ونتائج تقييده ... ..

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### مادة التليس بالجريمة :

١ - يكفى في التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما يتنبى اليه التحقيق بعد ذلك .  
(المرم رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢١٩)

٢ - يشترط في التظلي الذي يبنى عليه قيام حالة التليس بالجريمة أن يكون قد وقع عن اراودة وطواوية واختيار فإذا كان وليد اجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له ، واذا فمتى كانت الواقعة التابعة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المبروق الا عندما هم الضابط يتفتشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء فاه لا يصح الاعتداد بالتظلي ويكون الدليل المستمد منه باطلا .  
(المرم رقم ٧٧١ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٤)

٣ - يكفى لاعتبار الجريمة متلبسا بما أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فان امساك المتهم بالفتشة في يده وايماسات رداثة الحشيش منها يعتبر بظهور من تلك المظاهر ، فاذا ثبت من فحص هذه العينة أن بما حشيشا فان جريمة احرارز المخذر يكون متلبسا بما .  
(المرم رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨١٩)

٤ - التليس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن التمتين فيها ومن ثم فان ضبط المخذر مع المتهم يميل جريمة احرارزه متلبسا بما مما يسع لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .  
(المرم رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٠)

٥ - يكفى للقول بقيام حالة التليس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا

يشترط في التليس باحرارز المخذر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المساعدة التي شاهدها .

(المرم رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٧٣)  
(المرم رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٢٧)

٦ - متى كانت حالة التليس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي انضغها ضابط البوليس العربي ، بل وحدثت هذه الحالة تنفيذا لاضاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس العربي شهودها ، فان لهم وقد شاهدهو متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة الصامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(المرم رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٤١)

٧ - يكفى للقول بقيام حالة التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التليس باحرارز المخذر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المساعدة التي يعرضها المتهم .  
(المرم رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٩/١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٤)

٨ - أن التليس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها فيمكن أن تتعاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلمها .  
(المرم رقم ٥٦٧ لسنة ٢٨ ق جلة ٩/١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٨)

٩ - التليس حالة تلازم ذات الجريمة لاشخص مرتكبها فاذا كان الثالث من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الفتحة التي يتقيم بها الطالع وتغترق الشارع فوق أسلاك الترام وتنفذ اماكن مختلفة بشوارع متجلورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن اصحابها متساقلين مع اطاره الكهربائى على استيراد النور ، وقد قرروا جميعا أنهم انما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تليس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لادارة الكهرباء تفصول لأمور الضبطية القضائية أن يغتن منزل المتهم بغير اذن من النيابة .  
(المرم رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٠٦)

١٠ - ليس من الضروري أن يشاهد رجل الضبطية الطالع أثناء ارتكابه الجريمة فضلا ، ويكفى أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة بيرة مبيعة وشاهد أثرها .

(المرم رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٧٢)

جنة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع الرب الذي وضع الشخصان المذكوران هسهما فيه مما يستلزم تدخل من استوصفهما للكشف عن حقيقة أمرهما - وهو مالا يمدو أن يكون تمرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني (الفرز رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠ قجلة ١٠/١٧/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ١٦٨٢)

١٥ - ما أبتت الحكم في صدد توافر حالة التليس انما ضى به ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة للثقة عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت قانونا بذلك الاتفاق الذي تم بين الرائي والمرضى ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بحسب الرشوة .

(الفرز رقم ١٢١٧ لسنة ٢٠ قجلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٧٠٦)

١٦ - لا ينفي قيام حالة التليس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل الى محل العادة بعد وقوعها الزمن - ما دام انه يادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام انه قد شاهد آثار الجريمة يادى .

(الفرز رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠ قجلة ١٤/١١/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٧٨٢)

## الفصل الثاني

### صور توافر فيها حالة التليس

١٧ - مشاهدة نور كهرائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صلحيه متافقا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو ما تتحقق به حالة التليس كما هي معرفة به في القانون (الفرز رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ قجلة ١٤/١١/١٩٥٦ ص ٧٠٦ ص ٥٦٧)

١٨ - متى كان التائب من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخير بالتخطي المرفة التي يسكنها المتهم فتساعد المخير امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تعجل درج منفضة تحاول الهرب به وضلعها وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبشرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخير بالتفتيش عليها وجمع هذه المحتويات واعادة وضعها في الدرج . فان هذا الذي أبتت الحكم تتحقق به حالة التليس بالجريمة التي تتميز التفتيش لنير رجال الضبطية القضائية .

(الفرز رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ قجلة ٢٢/٥/١٩٥٦ ص ٧٠٦ ص ٧٦٩)

١٩ - أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ « الرؤية » في مشاهدة الجريمة التليس بما تعبرا عن الأنظ من طرق المشاهدة عند المقابلة بجناية أو جنة ترتكب ، والنس الجديد في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وانما ضى ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب اجما بيرهة يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء -

حتى في ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التليس ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً فيكون ما اتفق عليه الحكم - من أن الاعتداد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التليس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية - منطوقا على تأويل خاطئ للقانون بما يستوجب قضاة .

(الفرز رقم ١٨٣ لسنة ٢٩ قجلة ١٠/١١/١٩٥٦ ص ١٠١ ص ٧٩٣)

٢٢ - التليس الذي ينتج اثره القانوني مشروط بأن يجيء اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يد كذلك اذا كان قد كشف عنه لبراه باطل كاللخول غير القانوني لنزل المتهم .

(الفرز رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ قجلة ١٨/١١/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٧٩٦)

٢٣ - التليس وصف يلزم الجريمة ذاتها بنض النظر من شخص مرتكبها ، ولا يلزم لكشف هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه - تستوى في ذلك حاسة البصر أو السمع ، أو الشم متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

(الفرز رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ قجلة ٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٢٠٨)

٢٤ - لا ينفي قيام حالة التليس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارنتها ما دام انه يادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة على اثر ضبط الشخصين الذين احضرهما المخير اليه بسلان آثار الجريمة يادى وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أودعها الحكم قد تم سليما لما لمت عليه المظهر الخارجية للثبته من ارتكاب

حتى يتم محضره ، فإن هذا الاجراء منه يكون مشروعا  
يقوله له القانون ، فان قضى آخر على اثر ذلك عا يحزه  
من مخدر بالقاته على الأرض للتخلص منه طواعية واختيارا  
تقوم به حالة التليس بالجريمة .

(الفرن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق بلة ١١/٤ ص ٨٥٧/١ ص ٨٥١)

٢٥ - يكفى لقيام حالة التليس أن يشاهد المخدر عند  
قضى للمتهم ، نالذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات  
كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حتى له القبض عليه  
وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٣٥ من قساوون  
الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق بلة ١١/٢١ ص ١٩٥٧/١ ص ٨٤)

٢٦ - متى كانت الواقعة التي صار اثارها في الحكم  
تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من  
تلقاء المتهم طواعية واختيارا ، ولم يكن نتيجة لاجراء غير  
مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يد منهم سوى  
مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قلمت شيهتهم فيه وارتابوا  
في امره ، فإن القضاء يرفض الدفع بيلان القبض والتفتيش  
يكون صحيحا في القانون ، اما مجرد تخوف المتهم وخشيته  
من رجال البوليس وتوجهه بأن احكامه قد يقدم على  
القبض عليه أو التعرض لعرجه فلا يصح اتخاذ ذروسة  
لإزالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح من المخدر .

(الفرن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق بلة ٨/٤ ص ١٩٥٨/١ ص ٢٩٠)

٢٧ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف  
والوقائع التي اوردتها أن المتهمة ألقت بالبلنديل وما فيه  
وتخلت عنه طواعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه  
من أن تخليها عما معها انما كان لخشيته من رجال  
البوليس المسلحين عند مفاجئهم لها ، ذلك أن حصل  
رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم  
بصفتهن من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظيفتهم  
لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه يتلوى على معنى الاكراه  
الذي يمثل الادارة ويظل الاختيار .

(الفرن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٨/٤ ص ١٩٥٨/١ ص ٤٢٦)

٢٨ - لمنس ادارة الكوبراء والفاز حتى نفس عداد  
النور ، وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك التفتيش يكون  
في حالة تلبس ، ولأمور الضبط القضائي الذي يراقبه  
ورشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة الى  
اذن من السلطة القضائية المختصة .

(الفرن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٨ ق بلة ٥/٥ ص ١٩٥٨/١ ص ٤٥٧)

٢٩ - متى كان لأمور الضبط القضائي الحق في  
تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر  
صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيح له أن  
يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو لاحتال وجود هذه  
الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك .  
فاذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط  
بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيا  
جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه  
هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(الفرن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٦ ق بلة ٢١/١٢/٢١ ص ١٩٥٦/١ ص ٢٦٩)

٣٠ - تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتها في  
شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يبيح التعريض على  
ارتكاب الجريمة أو خلها ما دام المتهم قدم المخدر اليها  
بمضى ارادته واختياره .

(الفرن رقم ١٣٢٣ لسنة ٢٦ ق بلة ١/٢/٢١ ص ١٩٥٧/١ ص ١)

٣١ - متى كان المتهم هو الذى ألقى بالعلبة التي بها  
المخدر طواعية واختيارا عندما شاهد رجال اتقوة قاضين  
نحوه - فإن ذلك يدل على تخليه عنها وترتب عليه عدم  
أحقته في الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق بلة ٥/٣/٢١ ص ١٩٥٧/١ ص ٢١٤)

٣٢ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بما  
معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء  
فانه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر  
ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب  
رجال البوليس ، ومن ثم فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع  
بيلان القبض والتفتيش وإباداته بناء على الدليل المستند  
من ضبط المخدر الذى ألقاه يكون سليما لم يخالف  
القانون في شيء .

(الفرن رقم ٢١٩٦ لسنة ٢٧ ق بلة ٤/١٥ ص ١٩٥٧/١ ص ١١٤)

٣٣ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر  
متلبسا بها عندما اشتت رائحة الحشيش تتصاعد من  
السيارة ، فان من حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل  
متم يرى أن له اتصالا بها .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق بلة ١/٤/٢١ ص ١٩٥٧/١ ص ٢٢٧)

٣٤ - متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم  
الأول بجريمة احراز المخدر أمر مرافقيه من رجال القوة  
بفتح المعازير من مباشرة محل الواقعة أو الإبتعاد عنه

على هذا الاجراء ، لأن جريمة السرقه - وإن كانت جريمة وقتية تم وتنتهي بمجرد ارتكابها - إلا أنها في مسودة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال ، يتخفى المصنف فيها تدخل إرادة الجاني في القتل الملحق عليه كلما أقدم على ارتكابها ، فلا يصح الظن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التي تمت على أساس التلبس .

(ملعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/٢٣ - ١٩٥٩/١١ - ص ١٠٩٢)

٣٣ - إذا كان بين مما أوردته الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يشاركون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم غار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم من يملك ، فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوفوا السيارات التي يشبه في أن يكون المعتقل موجوداً بها للقبض عليه - فإذا ما شتم الضابط والتمه المخدر أثر قطع حقيقة السيارة للاشتباه على علم وجود المجرم القار من المعتقل معتباً فيها ، فإن جريمة امرار المخدر يكون متلبساً بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش العقبة وأن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .

(ملعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/١٤ - ١٩٥٩/١١ - ص ١٠٢٤)

٣٤ - إبلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهم من الرقوة ، ثم حضور المتهم وأخيه يوم الحادث ومقابلتها للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتها ومعه ملف الدعوى ودعاهم تمت بصر الضابط إلى مكان خارج المحكمة ليكونوا بنائاً عن مشاهدته الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئاً في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة إلى أخيه - المتهم الآخر - الذي كان يرافقه المتهم - كل هذه مظاهر خارجية تبين عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت ، وهذا تلبس يبيح له القبض على المتهم في أي وقت وفي أي مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو يغير اذن من سلطة التحقيق .

(ملعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١١/١٦ - ١٩٦٠/١١ - ص ١١٢٣)

٣٥ - إذا أثبت القسار في مدواته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس للسلكي كانوا يبرون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات فأبصرها بالتمهته تفت في الطريق وتمسك مندبلاً في يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرعت في الحرب مطاوعة التوراي عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت للمتهمه بذلك قد وضعت

٢٩ - إذا كان الثابت من الحكم - أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا يتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فالتقا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أقيسوتا ، فتقبروهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبت الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما يبيح بذاته عن وقوع جريمة ، ونه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(ملعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٢/٢٤ - ١٩٥٨/١٢ - ص ٩٠٢٦)

٣٠ - إذا أثبت الحكم أنه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات الكيسات التي يحملها فقد دل بهذا على قيام التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب إليه الطعن من المنازعة في واقعة فراره وما تعرض به للطريقة التي تم بها الاستيقاف لأن ذلك لا يمس في حقيقته أن يكون جديلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة التقاضي .

(ملعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/٢٩ - ١٩٥٨/١٢ - ص ١١٢٢)

٣١ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبه في « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضخاً بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بإرادته واختياره موضع الريب والتشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت أثر هذا الاستيقاف بانتماء راتمة الأكيون من ثم المتهم وشتم المخبر والضابط هذه الراتمة ورؤيتها له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الكنى تبين منه واقعة الأكيون ، فإن ما يشبه المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(ملعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/٢٠ - ١٩٥٩/١٠ - ص ٤٢٧)

٣٢ - لأمور الضبط القضائي - الذي يرافقه متعوب إدارة الكهراء والنار - عند مشاهدته ما يدل على السرقه أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى اذن من سلطة التحقيق ، إذ أن كل ما يظهر له من جرائم - في أثناء ذلك الفحص - يجعل الجريمة في حالة تلبس ، ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقه قد بدأت فعلاً في تاريخ سابق على



بجسه لحراز مواد مخدرة كان يعرف أن له نشاطا في الانتاج بالمواد المخدرة وأنه عند ما تقدم منه أوما يراسه للتمته الأخرى التي قالت له عند ما تقدم المخبر منه « أت وديتس في ذاهية » ثم قالت للمخبر انها تحصل حشيشا أعطاه لها المتهم - فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرفة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ أنه لم يشم أورير منه مخدرا فاعهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .

(الجن رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦٢ ق/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٣٨)

٣٨ - لا تعرف القوانين الجنائية الاثبات لغير ذوى الشهادة والمتشددين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة أو ارتباك أو وضع يدمي جبهه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه ما دام أن المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لظن حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(الجن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٦٥)

٣٩ - ان صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها ومن ثم فإذا أعرت المحكمة عن عدم هتها في قول المخبر انه اشتم رائحة المضرب قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في أنه لمسا رأى المتهم يحاول التاء المتدليل قبض عليه وأخذ منه المتدليل واشتمه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في القساوون اذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة التاء المتهم المتدليل لا يؤدي الى اعتبار الجريمة المسندة اليه متلبسا بها لأن ما حواه المتدليل لم يكن بالظاهر حتى يستطع المخبر رؤيته .

(الجن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢١٣)

٤٠ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتت بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتكب في أمر المتهم حين وآه بكرة القطار يسير في مرمرها ويحك بالركاب فاعترض سبيله ومنه من السفر مائلا اليه النزول من القطار فلما رفض جذب به الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشبه في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستطعه ولما يش منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويضلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يصله أفضى اليه أنه مخدرا فاقناده لكتب

قضاها موضح الشبهات والرب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكتشفوا عن الوضع الذي وضعت قضاها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فراقها على هذه الصورة المريبة أن هو الا صورة من صصور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض - فإذا تخطت المتهمة طواعية واختيارا وهي تحاول القرار من المتدليل الذي تضع فيه جانبيا من المخدرة والقتة على الأرض فاعترض عقده وظهرت الأوراق التي تحصى المخدرة ، فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل أداء واجهم ولا يقبل من المتهمة التوصل من تيمة لحراز المخدرة بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المائدة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لانفاها المتدليل وما يعر به على الأرض قبل أن يسك بها أحد ، ويصير هذا منها تخليا عن حيازتها بل استقالا للمكتبةا فيها ، فإذا هم انتحروا الأوراق ووجدوا فيها المخدرة فإن المتهمة تكون في حالة تلبس بأحرازه يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الاعتماد على ولا على شهادة من أجروه - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار أاثامها فيه ويتمين الفأوه وإعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحالتها الى محكمة الجنائيات المختصة .

(الجن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٤)

٣٩ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصت من أقوال الشهود من شم رائحة المضرب منبعثة من السيارة التي في حوزة التمهين وتجميع العامة حولها مع صياحهم بأن بالسيارة مخدرا وشم شرطى المرور هذه الرائحة وانها ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للتمهين بالصياح ورؤيته اياهم على تلك الحال ، وهو ما يتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانونا .

(الجن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٧ ق/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٠٨)

## الفصل الثالث

صور وقائع لاتوافر فيها حالة التلبس

٣٧ - متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله أن المخبر الذي قبض على المتهم

لخلق حالة تليس بالجريمة التي يجوز لنهر رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .  
(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ١٣٠٢ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٠٥٠)

## الفصل الرابع

تقدير قيام حالة التليس

٤٤ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التليس أمر موكلوك الى محكمة الموضوع دون مقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٩٥٧/٤١ ص ٨٢٦)  
(الطن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٩٥٩/١١ ص ٨٢٩)

٤٥ - تقدير توافر حالة التليس والدلائل التي تؤدي اليه هو - على ما استقر عليه قضاء محكمة التقض - تقدير من صميم اختصاص قاضي محكمة الموضوع فلا يصح النسي على المحكمة - وهي بسبيل مسارة حقها في التقدير - بأنها تجاوزت سلطتها ، اذ في ذلك ما يجر في النهاية الى توقيع العقاب على برئ ، وهو أمر يؤذي المصلحة وتؤدي منه الجبابة ، مما يتحتم معه اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد - فيما هذا الاحوال المستثناء قانونا .

(الطن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٩٥٩/٥ ص ٥٢٨)

٤٦ - تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها موكلوك الى محكمة الموضوع ، ولا مقب عليها في خصوصه متى كانت المحكمة قد استدللت على قيام هذه الحالة بأدلة سائفة .

(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ ق. جلة ١٢/١١ ص ١٩٦٠/١١ ص ٧٨٢)

## الفصل الخامس

أمر حالة التليس

٤٧ - لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تليس تميز رجال السلطة العامة

الضابط القضائي الذي يبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فشر منه على المساعدة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الرب والشكوك التي سلطوت وجل البوليس وجعلت يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه اذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تليس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يميزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يبرز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المساعدة المخدرة منه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٩٥٨/١٠ ص ٨٢٩)

٤٨ - اذا كان مؤدى الواقعة التي انتهى اليها الحكم و أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في فمه لم يبين ماهيتها فكتفها مغفرا فأجرى القبض عليه وقتشه ، فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التليس المينة بطريق العصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من المروفيين لدى المباحث الجنائية لا لايتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

(الطن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٩٥٨/١٢ ص ١١٠٩)

٤٩ - ما دام التايث من الحكم أن القبض على المتهم حصل قبل شم فيه وأن الدليل المستند من الشم مع ما فيه من أساس بحرية المتهم لا يمكن اعتباره مستقلا عن القبض الذي وقع باطلا ، فلا يصح أن يقال أن الكونستابل شم للمخدر تصاعدا من قم التهم على اثر رؤيته يتلم المساعدة وأن شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبسا بجريمة الاحراز فيكون غسيل الملعقة بعد ذلك اجراء صحيحا على أساس هذا التليس .

(الطن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/١٠ ص ١٩٥٨/١٢ ص ١١٠٩)

٥٠ - اذا كانت الواقعة التي أوردتها الحكم هي « أن رجل البوليس الملكي شهدا وهما يبران بأحدى عربات القطار المتهم بثقت مئة وميرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتياكه ولما نزل المتهم من القطار قدم المخبران منه وسالاه عن اسمه فلم يثبت على رأي ولحد وحاول العرب » فان هذه المظاهر - بغرض صحتها - ليست كافية

التبض على المتهم وتسليمه الى أقرب مأور من مأورى الضبط القضائي .  
(المرن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٥ جلة ١٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٤)

٤٨ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجرامات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في المنع للتبض بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأور من مأورى الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي فحسب .  
(المرن رقم ٢٦ ق. جلة ١١/١٩٥٩ ص ٧١٥٩)

٤٩ - توافر حالة التبض تبيح لتسليم رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم فاذا كان المستفاد مما أثبت الحكم أن المتهم تخلى لمواصلة واختيارا عن كسب ولقاعة ثم حاول الهرب ولما التقطها الخبر وتبين كنه محتوياتها تبعه حتى تمكن من ضبطه واتقده الى مركز البوليس فان ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون .  
(المرن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/١٩٥٨ ص ٩٦٢٤)

٥٠ - اذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الطاعن ضالع في الجريمة التي شاهدها البوليس في حالة تبض عنده ضبط لدى المتهم الاول للواد المضبوطة وتحقق لديه اتصاله بتلك الجريمة فان اجراء التفتيش يكون صحيحا وكذلك ما لازمه من قبض .  
(المرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٢)

٥١ - تنص المادة ٣٤ من قانون الاجرامات الجنائية على أن لمأور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لمأور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبسا بها أو في غير حالة التبض متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .  
(المرن رقم ١٧١٣ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٢/١٩٥٩ ص ١١٢٤)

٥٢ - تخول المادة ٣٨ من قانون الاجرامات الجنائية رجال السلطة العامة في المنع للتبض بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس - وفي الجنائيات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأور من مأورى الضبط القضائي . ومتخذى هذه السلطة أن يحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة

٥٣ - لا تستلزم حالة التبض اذا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، إذ أن هذه الحالة تخول مأور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ من قانون الاجرامات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة ضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التبض كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد افتقدت بذلك الاتفاق الذي تم بين الرائي والمرتبى ، ولم يبق الا اقامة الليليل على هذا الاتفاق وتنفيذ متفاهه بتسليم المبلغ - وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره - واذا كان الضابط الذي كلف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجنابة الرشوة ، ومتى كان التبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦/١ من قانون الاجرامات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع ببطالان التبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا في القانون .  
(المرن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/١٩٥٩ ص ١٠٨٦٦)

٥٤ - التفتيش الذي يقع في حالة من حالات التبض بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق لنيابة أن أجرت تفتيشه مستمد من الحق الذي خوله الشارع لمأور الضبط القضائي في المادة ٤٧ من قانون الاجرامات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدي الى نتائج قد تأتي بها العدالة عندما تفتش الظروف المعينة بالمطارد لا أن يقتصر مأور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وغرله الحق في استعماله .  
(المرن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/١٩٦٠ ص ١١٨٢٤)

رقم الصفحة

## تكوين

- الفصل الأول : جرائم الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ... ٧-١
- الفصل الثاني : المسؤولية والعقاب في جرائم التكوين ... ١٣-٨
- موجز القواعد :

### الفصل الأول - جرائم الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- ١ - حيازة اللحم وهو صاحب غير الرنكي دليقا صالحا ومطابقا في صفاته للوائحات ولكه من نوع غير دقيق القمع القاعش نمرة ١. مخالفة ذلك لقرار الوزاري ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ وللرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
- ١ - صدور قرار بمداخل التوريد . عدم قيام اللحم بالتوريد حتى حلول المواعيد المحددة . إعادة تقديم المحاكمة . صحيح ... ١
- ٢ - القرار الصادر من وزير التكوين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ للسجل بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدوره من ملكه ... ٢
- ٤ - سران - حكم م ٥٩ و ٥٨ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ ... ٤
- ٥ - متى يحضر بيع التلقيط بالجملة : قرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ ... ٥
- ٦ - التزام أصحاب المطاعم ومديريها وحدهم بقبول أجهزة التلقيط المغلفة . قرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ ... ٦
- ٧ - لايحق اللحم من وجوب الاخطار عن البيانات المطلوبة بموجب قرار ٥٤ لسنة ١٩٥٦ إلا عن الشهور التي يكون فيها الصنف ناعلا ولم يتم خلالها أى تعاقد عل الاستيراد بشرط أن يشير إلى ذلك صاحب الشأن في آخر بيان يرسله ... ٧

### الفصل الثاني - المسؤولية والعقاب في جرائم التكوين

- ٨ - مسؤولية صاحب المحل . غياب الذي يصلح بملكه طرا يسبح توقيع العقوبة الخفيفة ... ٨
- ٩ - جريمة إنتاج غير دون الوزن المقررهات عليها كما كان عند الأربعة التي وجدت ناقصة الوزن ... ٩
- ١٠ - مخالفة اللحم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرسال البيانات الخاصة بالكاتوشوك . صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ للسجل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بمداخل إرسال البيانات . إضافة اللحم من ذلك ... ١٠
- ١١ - صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ للسجل بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمداخل الاخطار عن البيانات المطلوبة . وجوب إضافة اللحم منه ... ١١
- ١٢ - تعليمات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتناهي عن بعض المخالفات التوجيهية . لالتقاء النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ... ١٢
- ١٣ - قانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ . متى تبدأ مسؤولية اللحم الذي أمضى من توريد القمع طبقا لأحكامه ؟ ... ١٣

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول

## جرائم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤

١ - متى ثبت أن المتهم صاحب مخبر أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه من نوع غير دقيق القمح المتأخر لمره ١ ، فإن حيازته لهذا الدقيق يعتبر ترخيص خاص ، ولو كان سابقا ومطابقا في صفاته للمواصفات ، يبدى في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤

(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦٠ ق - جلة ١٠/١٦/١٩٥٦ ص ٧١٣٢٧)

٢ - متى كان المتهم قد قدم للمعاينة قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ - وقضى ببراءته لصدور تترسعات أبحاث أسد التوريد - فإنه لا مانع من إعادة تجديده للمعاينة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

(الطن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٦٩)

٣ - أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ أن يخول وزير التنوين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد افضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التنوين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملحق بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ قد صدر من يملكه .

(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٥٦)

٤ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم تعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسمى في حق مرتكبها بالمادتان ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٦٢)

٥ - متى كان الاتساق الذي تم بين التهم والمشتري قد انصب على شراء جوال دقيق مطلق مما عبوه قائما قانونا وكان تعرف الشارع لبيع الجبلة في واقعة الدعوى ينزل على ما حددته بالنص ويصدق مسماه على

كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا محل لتسليم ينضم وزن الجوال فارغا .

(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٦١)

٦ - لا التزام على المشتري برد جوال الدقيق بعد تفرغه من عبوه ولا الزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ الملحق بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المظان ومديريها وحدهم قبول الجوالات المتفرغة المنصرفة من مطالعهم على أن تكون سليمة من التلف

(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٦١)

٧ - إن الفترة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعتفت من إرسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذالم يتم خلالها أي تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار الى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان التهم لم يشر الى نقاذ الصنف في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه -

(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٨ ص ٩٣١٨)

(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨٠ ق - نفس الجلة)

## الفصل الثاني

## المسؤولية والعقاب في جرائم تنوين

٨ - تتيب صاحب المحل عند وقوع المخالفة لا يسلح بذاته عذرا يسبغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا كان من شأنه أن يمول دون منع وقوع المخالفة .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٦٢)

٩ - إن جريمة انتاج الغيز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرفغة التي وجهت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التنوين من ضرورة وزن هذه معين من الأرفغة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٧٠ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٠٦٢)

١٠ - إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الملحق بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المتأينة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أمال أجل إرسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن التهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أسلح طبقا للمادة

الخاصة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل لإرسال  
البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .  
(الفرن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق.و.جـ ١/٢١ لسنة ١٩٥٨م/١٩٥٤)

١١ - متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧  
المطل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به  
الرقم ٢٩/١٩٥٧ قد مد أجل الاطّلاع عن البيانات المطلوبة  
حتى ١٩٥٧/٦/٢٧ فانه يكون قد رفع التأميم عن العمل  
في تلك الفترة واذا كان المسم قد حوكم خلال تلك الفترة  
فانه يجب أن يستفيد من ذلك .  
(الفرن رقم ١٢٤ لسنة ٢٢-٢٢ جـ ١٨/٢١ لسنة ١٩٥٨م/١٩٥٨م/٣١٨)

١٢ - أنّ تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتعاضد  
من بعض المخالفات - يفرض صدورها - لا تلزم النيابة  
العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة  
الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع  
الدعوى الجنائية .  
(الفرن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق.و.جـ ١/٢١ لسنة ١٩٥٨م/١٩٥٨م/٣١٨)

تنظيم

واجب است :

## تفقد

٢٠١	.....	الفصل الأول : التقدم لتنفيذ الأحكام للمسجلة بالضمان
٤٠٣	.....	الفصل الثاني : تنفيذ الأحكام الجنائية
٦٠٥	.....	الفصل الثاني : تنفيذ الأحكام الجنائية

موجز القواعد :

## الفصل الأول - التقدم لتنفيذ الأحكام المشمولة بالتفلا

— سقوط الاستئناف لعدم التقدم لتنفيذ الحكم المشمول بالتأجيل . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فلا قبل الجلسة

المجلة نظر الاستئناف - تسليم التهم نفسه إلى قوة الحرس قبل الجلسة. كفاية. ١٤١٢م. ج ... ١

– التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالتأجيل . وقت حصوله . هو وقت انتهاء على التغطية في يوم الجلسة . علم اشترائط

تنفيذ الأحكام فلا قبل الجلسة . والعبرة في ذلك بصيرورة التنفيذ أمرا واقعا بمنول المتهم أمام المحكمة الاستئنافية

## الفصل الثاني - تنفيذ الأحكام الجنائية

— وجوب مباحة النيابة إلى تنفيذ الأحكام. صدر أمر كتابي بذلك. غير لازم. ١٤٦٢م. ج ... .. ٧

— الأصل في الأحكام الجنائية وجوب تنفيذها . الاستثناء ما نصته م ٤٦٩ وم ٤٥٢ وإباليها من قانون

الإجراءات الجنائية

رقم القاعده

• عدم جواز تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى يدعى أن يجد الحكوم عليهم ميلا لظن بالبطلان ...

### الفصل الثالث - تنفيذ الفرامة النسيية

— الفرامة النفسية . وجوب الحكم بها على التهمين متضامين . عدم التضيغ عليهم حيا بأكثر من مقدارها المحدد

في الحكم م.ع

**القواعد القانونية :**

## الفصل الاول

التقدم لتغذية الاحكام المشتملة بالنفاذ

١ - بين من طاهر نص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلاً في تنفيذ الحكم وورؤ أمر التنفيذ تمهيداً لإيداعه السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون قد قدم التماسه أي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المختصة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ومن ثم فإذا سلم التماسه قبل الجلسة إلى قوة الحرس ، فإنه يعتبر أنه قد قدم نفسه إلى هيئة مختصة وقام بالالتزام الواجب عليه طبقاً للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطز رقم ١٥١٦ لسنة ٢٧ق - جلة ١٦/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٩٣)

٢ - المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ذات نص على أنه : « يسقط الاستئناف المرفوع عن التهم المحكوم عليه بقوة مقيدة للحرية وإجبة النفاذ إذا لم يقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط التهم متوقفا على تقديم التهم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد قدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيتي في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيدا لإبداء التهم السجن طبقا للمادة ٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يكون التهم قد وضع نفسه تحت أحكام تصرف السلطة المختصة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما

إذا كانت هذه السلطة قد انتفتت قبله إجراءات التنفيذ  
قبل البسطة أو بعدها ، فإن التعم اذ مثل أمام المحكمة  
الاستئنافية للفصل في موضوع استئنافه عن حكم مسمول  
بالفأذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعا قبل نظر  
الاستئناف ، ويكون الحكم اذ قضى بسقوط استئناف  
التعم رافعاً من يوم التعم ومثله أمام المحكمة  
قبل نظر استئنافه - مثلاً في القانون ودين ذلك قضهـ  
( انظر في ١٧٢٨ لسنة ٢٩ ق ، جلة ٢/ ١١٩٩٠ و ١١٩٩١ )

## الفصل الثاني

### تنفيذ الأحكام الجنائية

٣- أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ، ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب مضط المحكوم عليه أو نحوه .

(المجلد رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧٠٠، جلد ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨٤)

٤ - الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع - في قانون الإجراءات الجنائية - من هذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السام من الكتاب الرام بشأن الاشكال في التنفيذ .

(الصفحة رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩٢٠ ق. مجلة ١٨/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٤٠)

• لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية التي غير مدى يدعى أن يجد المحكوم عليهم سبيلا للظن بالبلدان ما يتحتم القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يحصل لظن الممنوحة للتمتع والمذكورة في القانون على سبيل الطرح حدا يجب أن تحذف الأحكام ضمانا للحسن في العدالة واستقرارا للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء.

(الطبعة رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣ - مجلة ١/٢٦/١٩٩٦ ص ١١٠ ص ٣٨٠)

## الفصل الثالث

## تنفيذ الغرامة النسبية

ولا يستطيع التنفيذ عليهم فيما يكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامتين أو يقضى كلا منهم بنصيب منه .

(العدد رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق. مجلة ١/٥/١٩٥٦ ص ٧٧٠ ٨٥٢)

رقم القاضة

## تهديد

الفصل الأول : أركان جريمة التهديد

الفرع الأول : العنصر المادي ... .. ٤

الفرع الثاني : القصد الجنائي ... .. ٣١٢

الفصل الثاني : ابتزاز المال بطريق التهديد ... .. ٤٤٤

موجز القواعد

## الفصل الأول - أركان جريمة التهديد

## الفرع الأول - الركن المادي :

المقصود باقتناء أمور أو نسبة أمور عشية بالشرف في نص م ٣٢٧ ع . هي الأمور التي أشير إليها في جريمة القتل . التهديد في هذا المعنى يشمل التليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة أو مخففة ... ..

## الفرع الثاني - القصد الجنائي

١ - يستحق قصد الجنائي في جريمة التهديد بأداء المال أن أقواله أو كتابه من شأنهما أن تترجع للمعنى عليه بما قد يكره عمل أداء ما هو مطلوب منه . لأهمية قصد الجنائي في تنفيذ التهديد فلا ولا إلى مرة آخر

٢ - التهديد في نفس المعنى عليه ... ..

٣ - لا يلزم التحقق من قصد الجنائي في جريمة التهديد استقلاً في الحكم . يكفي أن يكون مفهوم ما من عبارات

٤ - الحكم وظروف الواقعة ... ..

## الفصل الثاني - ابتزاز المال بطريق التهديد

جريمة الشروع في اختصاب المال بطريق التهديد . م ٣٢٦/٢ ع . يثبت أحكام الإثبات فيها . البيان الكافي .

١ - مثال ... ..

٢ - ما عليه . التهديد . التحذير الذي يبلغ المعنى عليه إلى تسليم المال مهما كانت وسيلة . قصد الجنائي . متى

٣ - يوافق به علم الجنائي باخضاعه ما لآخر له فيه . ... ..

القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## أركان جريمة التهديد

## الفرع الأول - الركن المادي :

١ - المقصود بالتهديد باقتناء أمور أو نسبة أمور مشددة

بالشرف والمنصوص عليها بالفترة الأولى من المادة ٣٢٧

من قانون العقوبات ، هو اقتناء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسلمت إليه أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . والتهديد في هذا المعنى يشمل التليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقتت بإقفل أو كانت مخففة .

(العدد رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق. مجلة ١/٢١/١٩٥٦ ص ٧٧٠ ٧٥٨)



### الفرع الثاني - القصد الجنائي

٢ - القصد الجنائي في جريمة التهديد يتحقق متى كان الجاني مدركا وقت مقارفته الجريمة أن أقواله أو كتابته ، من شأن أحدهما أن يرزع المجنى عليه وقد تكرهه في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بنقض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى معرفة الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .  
( المجلد رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥٤٠ ق - مجلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧٧٩ )

٣ - لا يلزم التحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردناه .  
( المجلد رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥٤٠ ق - مجلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧٧٩ )

### الفصل الثالث

#### إبزاز المال بطريق التهديد

٤ - إذا أثبت الحكم في حق المتهمين أن كلا منهما تسلّم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات علما أن لا حق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على أثر استلامهما إياه وأنها قد توسلا إلى ذلك بتهديد المجنى عليها بالاسامة إليها والنيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تزاول عملها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم من حضورها مما إلى محل المجنى عليها في أول الأمر ثم إلى محل « الأمريكين » الذي اتفقا مع المجنى

عليها على اللقاء فيه لقبض المال هو انصراف نيتها إلى أخذ هذا المال ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد التي دأب المتهمين بها .  
( المجلد رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨٤٠ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٨٣ )

٥ - يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيته ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته - عالما بأنه يتصّب مالا لا حق له فيه - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهلدا بنشر صورة خطاب كتاب التحريض المرسل للشركة متضمنا تهديدها لتناولها مع الانجليز بالقتال بأمدادهم بشروط البيرة الذي تنتجه ومنفرا بما سيلحق الشركة من أضرار من جراء النشر الذي أصر عليه - رغم تكذيب الشركة - ما لم تدفع له مبلغ المائتي جنيه ، وأنه لم يتسع عن النشر إلا بعد تحرير الشيك الذي ظنه مستوفيا شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر في قيام الجريمة كرم الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فإن ذلك كان بفعل محرر الشيك في غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن إرادته - فيكون صحيحا ما ذهب إليه الحكم من اعتبار ما وقع من المتهم شروعا في الاستيلاء على شيك مبلغ مائتي جنيه منطبقا على الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون .  
( المجلد رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨٤٠ ق - مجلة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ٧٧٤ )

### تهريب

راجع : جارك :

( القواعد من ١-٩ ومن ٨-١١ ) .



(ج)



رقم المادة

## جرائم النشر

١	التصل الأول : حق نشر الإجراءات القضائية
٢	التصل الثاني : حرية الصحافة
٥١٣	التصل الثالث : القصد الجنائي في جريمة القذف
٦٥٥	التصل الرابع : القذف في حق الموظف العام
	موجز القواعد :

### الفصل الأول - حق نشر الإجراءات القضائية :

- حق نشر الإجراءات القضائية مقصور على الإجراءات المدنية والأحكام التي تصدر عنها . عدم اعتدائه إلى الصحفي الابتدائي والصحفيات الأولية أو الإدارية . نشر جريبات الصحفيات الأميرية . مو على مسئوليته من نشرها .

### الفصل الثاني - حرية الصحافة :

- حرية الصحفي في جزء من حرية الفرد الخاص لا يمكن تجاوزها إلا بشرح خاص .

### الفصل الثالث - القصد الجنائي في جريمة القذف بطريق النشر

- كتابة القصد العام . انراشه عندما تكون البيانات موضوع القذف خاطئة بطلانها . لا ينش القصد اعتدائه للقذف صحة وقائع القذف .

- القذف . إعادة النشر . هي في حكم القذف كالتنشر الجديد . م ١٩٧٧ ع . أثر ذلك .

### الفصل الرابع - القذف في حق الموظف العام :

- البحث في سلامة نية القاذف على أن يكون الوطن موجها إلى الموظف المسوى أو من في حكمه . عدم قبول الدليل على صحة وقائع القذف في غير هذه الحالة .

- حسن نية المبلغ لأثبات صحة وقائع القذف في حق الموظف العام هو اعتدائه للقذف بصحة وقائع القذف

وتخذه للصحة العامة .

## القواعد القانونية

### الفصل الأول

#### حق نشر الإجراءات القضائية

١ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٨ ، ١٩٠ من قانون العقوبات أنحصار النشر مقصورة على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام التي تصدر عنها ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير المدنية ، ولا إلى ما يجري في الجلسات التي تقرر القانون أو المحكمة

الحد من عطيتها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست عطية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فالما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويعوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(ملف رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٠٢٤ - مجلة ١٩٥٩/٣/٢٤ ص ١٠٨ ص ٢٤٨)

## الفصل الثاني

### حرية الصحافة

- ٢ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد المادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .  
(المنظم رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٨ ق/٢٤/١٩٥٩م - ١٠٨٨٠٣٤٨)

## الفصل الثالث

### الفصل الحادي في قضية القذف

- ٣ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذدوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقذعة .

(المنظم رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٨ ق/٢٤/١٩٥٩م - ١٠٨٨٠٣٤٨)

- ٤ - يستوي أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني متغولة عن النية أو من انشائه هو ، ذلك أن قذف الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسؤولية الجنائية أن يتفوق بأن تلك الكتابة

إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضي على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقتدائه على النشر من أن تلك الكتابة لا تطوى على أية مخالفة للقانون مفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .  
(المنظم رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق/٢٠/١٩٦٠م - ١١٩٦٠٣٢٩٠)

## الفصل الرابع

### القذف في حق الموظف العام

- ٥ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن للمعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أي دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .  
(المنظم رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق/٢٤/١٩٥٩م - ١٠٨٨٠٣٤٨)
- ٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف والخدعة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لفضائل أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف ، بل تجب ادانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .  
(المنظم رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٩ ق/٢٢/١٩٥٩م - ١٠٨٨٠٣٤٨)

## جريمة

### الفصل الأول : أركان الجريمة

- القرار الأول : أركان المادي ..... ٥-١  
القرار الثاني : القصد المزدوج والباحث ..... ٨-٦  
الفصل الثاني : قصد الجرائم ..... ١٠ و ٩  
الفصل الثالث : جرائم الخسائر ..... ١٥-١٠  
القرار الرابع : الجريمة المستمرة والجريمة الوقعية  
القرار الأول : الجريمة المستمرة ..... ٢١-١٦  
القرار الثاني : الجريمة الوقعية ..... ٢٦-٢٢

وتم القاعة

موجز القواعد :

## الفصل الأول - أركان الجريمة

### الفرع الأول - الركن المادي

- ١ - جريمة جلب الضرر . استصدار الضرر من الخارج ودخوله الماء الإقليمية بإرادة المتهمة وتربيتهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمة على قتل المتهمة من المركب إلى خروج المياه . لا أثر له " قيام الجريمة " ...
  - ٢ - ظرف الإكراه في السرعة من الظروف المهيئة للخطأ بالركن المادي لجريمة . سرية في سكر كل من ساهم في الجريمة ...
  - ٣ - الاشتراك في جريمة بالاتفاق والمساعدة لا يستحق إلا إذا تم قبل وقوع تلك الجريمة . ... ..
  - ٤ - اتحاد الركن المادي في صورة جريمة البدن على الموقوفين واختلاف الركن الأدبي في كل منهما . ... ..
  - ٥ - فعل إغواء الأفياء المسروقة . يمكن في تولفه قيام الدليل على حيازة الشيء المسروق على سبيل المثال والاختصاص . مثال . شراء المسروق من سلوته وضيقة وهو في طريقه إلى متجر عتيق ولوم يصل إليه . ... ..
- راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب ( القاعة رقم ٥ )

### الفرع الثاني - المصد الجنائي والبيات

- ٦ - كفاية الحيازة للمادية السلاح والذخيرة لقيام جريمة إحراز السلاح الناري وذخائره بغير ترخيص بصرف النظر عن البيات . ... ..
- ٧ - البيات على الجريمة والذخيرة على ارتكابها ليسا من عناصرها القانونية . ... ..
- ٨ - سبب الجريمة ليس ركنا فيها . عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح الواقعة لا يضره مادام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودل على الادانة تغليلا سلبيا . لا يضره . ... ..

## الفصل الثاني - تعدد الجرائم

- ٩ - الأصل في تعدد الجرائم التي يستوجب تطبيق أحكام م ٣٢٢ ألا يكون قد حكم في واحدة منها . ... ..
  - ١٠ - عود الانتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الانتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . ... ..
- راجع : ارتباط . ( القواعد من ١١-٢٨ ومن ٣٧-٥٠ )

## الفصل الثالث - جرائم الجلسات

- ١١ - عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجلسات . ٤٠٧.١. ج . ... ..
- ١٢ - احتياط شهادة الزور من جرائم الجلسة . سلطة المحكمة في توجيه تهمة شهادة الزور في الجلسة . ... ..

## رقم المادة

- شرط تحريك المحكمة جرعة من جرائم الخسائر أن يكون ذلك أثناء انعقاد الجلسة وقبل نقل باب المرافعة  
في كل قضية ٢٤٦ أ.ج. م ١٢٩ مرافعات ... ١٦، ١٣
- ابتداء الشهادة . وجوب إصرار الشاهد على أقواله الكتابية حتى نقل باب المرافعة حتى تم الشهادة. المادتان  
٢٤٤ أ.ج. م ١٢٩ مرافعات ... ١٥

## الفصل الرابع - الجريمة المستمرة والجريمة الوقفية

## الفرع الأول - الجريمة المستمرة

- جريمة السباح ببيع البوظة في محل عموى دون الحصول على ترخيص من الجرائم المستمرة المتجددة تجعل  
إعادة التهم . قيام للسفوية الجنائية كلما تجدد هذا الفعل ... ١٦
- جريمة عدم تقديم القرار الراجح . جريمة مستمرة لأبدا مدة سقوطها إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ... ١٧
- جريمة القتل على أرض أجنبية . هي جريمة مستمرة متجددة ... ١٨
- وجوب تحرير عقود العمل بالكتابة ولو تمت في الفترة السابقة على سريان القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، تجدد  
النشاط الإجرائي في ظل هذا القانون . سريانه على هذا النشاط ... ١٩
- استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة لأبدا مدة سقوط الدعوى السومية فيها إلا من تاريخ الكف عن التصكك  
بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ... ٢٠
- جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد والوفاة في الميلاد الجديد . هي من الجرائم المستمرة استمرروا تجديديا بإعادة  
الحادث. لأبدا مدة التقادم مادام الامتناع من التبليغ قائما. سريان القانون الجديد طالما لم يحاكم التهم في ظل  
القانون السابق ... ٢١

## الفرع الثاني - الجريمة الوقفية

- جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجسرلة القبيحة في الميلاد . طبيعتها : هي جريمة وقفية . قيامها من تاريخ  
انتهاء السنة شهور عقوبة من تاريخ استكمال الاعتداء أو من تاريخ دفع قيمة الضمانة للسعودة ... ٢٢
- الجريمة الوقفية المتتابعة . متى تكون كذلك ؟ عند توافر وحدة الم شروع الإجرائي ووحدة الخلق المتدني عليه  
وناقب الأفعال دون أن يقطع بينها فرق زمني ينضم اتصالها . جريمة البناء بغير ترخيص ... ٢٣
- آثار صدور الحكم في جريمة وقفية متتابعة يمنع من إعادة رفع الدعوى بسبب أي عمل من الأعمال المذكورة  
السابقة على الحكم ولو لم تشملها الدعوى . ولكنه لا يجوز دون رفع دعوى جنائية عند حردة الحائز بعدد  
الحكم إلى ارتكاب فعل جديد ولو كان مماثل للفعل السابق ... ٢٤
- الجريمة متلاحقة الأفعال ، ماهيتها ؟ ... ٢٥
- جريمة السرقة للاشتباه . جريمة وقفية . العبرة في ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بدسبب الحكم بالرقابة ... ٢٦



تصل الى متجره غطا - ويكون الركن المادى للجريمة قد ثبت في حقه ، ولا محل للقول بعدم توافره .

(الفرن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥)

### الفرع الثانى - القصد الجنائى والباطل

٦ - يكفى لتحقق - جريمة احرار سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة احرار ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لها ، أيا كان الباعث على حيازتها ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .

(الفرن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٠٩٨)  
(والفرن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥)

٧ - لا يعيب الحكم ما استلزم فيه من أمور تتصل في جلتها بالباطل على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهذا ليسا من عناصرها القانونية .

(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٨ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم ، فلا يضيره ألا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان التهمة بها وأورد على ثبوتها في حقا أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .

(الفرن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٣)

### الفصل الثانى

#### تعدد الجرائم

٩ - الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

(الفرن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٢/٤/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٢٢)

١٥ - جرى قضاء هذه المحكمة في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبا للشبهة فيه وذلك أخفا بصوم القاعدة المتصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية من جريمة الاشتباه

القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### الركن الجرمية

#### الفرع الأول - الركن المادى

١ - متى وقعت جريمة جلب المخدر بإرادة الطائفتين وبالترتيب الذى وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما اتخذه رجال البوليس وغفر السواحل من الإجراءات لفبط المتهمين باطلاق أحدهم مع المتهمين على قتل المخدر من الركب الى خارج المياه - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الفرن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٤/١٢/١٩٥٩ ص ١٢ ص ١٢٢٨)

٢ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو هذا الوصف لاسق بنفس القمل وسار في حق كل من ساعدوا فيه .

(الفرن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢١)

٣ - لا يتحقق الاشتراك في الجريمة الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

(الفرن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٤/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٩)

٤ - تعدد صوراً جريمة الاعتداء على الموقفين في الركن المادى وتترقان في الركن الأدبى .

(الفرن رقم ٦٤٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ١/٣/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٢٢)

٥ - يكفى أن يقوم الدليل - في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص - فإذا دلت الحكم في منطق شديد على أن المتهم قد اشترى القطن المضبوط من الفاعلين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا القطن قد ضبط وهو في طريقه الى متبر المتهم محملا على حرية قتل بلائها ابن المتهم ويكلف منه ، فتكون هذه الأقطان المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضع يده - ولو لم

١٥ - إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - علما بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتجمل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن الطلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المؤيدة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقر الحق حتى آخر لحظة ، فشهاده يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كالا لا يقبل التجربة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(المن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٩ ص ١٠ س ٥٨٣)

### الفصل الرابع

#### الجريمة المستمرة والجريمة الوتية

##### الفرع الأول - الجريمة المستمرة

١٦ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند لأمر المواق عليه فيها على تشغل ارادة المتهم وتقسوم المسؤولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل ارادة الباني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له أي حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(المن رقم ١١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٦ ص ٧ س ٩٦)

١٧ - عدم تقديم اقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ ارادة المتهم أو تدخل في تجديدها وما بقي حق الخوافة في المطالبة بالفضرة المستحقة قائما ، ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاخير الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار .

(المن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٥ ص ٧ س ٨٤٨)

١٨ - جريمة التمدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى الصومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(المن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٥ ص ٧ س ١٠٣٠)

في قرار ولحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، وأن لا محل لمران حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(المن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٣ ص ٩٩ س ١٢٢)

### الفصل الثالث

#### جرائم الخلفات

١١ - مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الخلفات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنائيات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف التهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اعادة وقت عليها فإن الحكم يكون صحيحا لم يخالف القانون في شيء .

(المن رقم ٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٣ ص ٧ س ٩٦)

١٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من ترى أنه لا يقول الصلح من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، ومن ثم فإنه لا محل للتمسك على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور الى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تتم دفاع المتهم .

(المن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٥ ص ٨ س ٨٧٢)

١٣ - ينتهي انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قتل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة - قبل قتل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تهم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد المادية على ما قضى به المادة ٢٤٦ من قانون الاجراءات .

(المن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ س ٥٨٣)

١٤ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على منى تبينه الخصم الذي تملح به هذه الشهادة لاعداد دقله على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قتل باب المرافعة .

(المن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ س ٥٨٣)

للمؤقتة التي يستمر وجودها قانوناً من أول يوم يتلو السنة الشهور التي حددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع ببله بمبدأ السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعتادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة الشهور المذكورة .  
(الفرن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩٩ ق. جلة ٢٩٩/١٢ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٨٨)

٢٣ - جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متامة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن تكرر هذه الأعمال في أزمنة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع اجرائي واحد ، والاعتداء فيه لا يتم على حق واحد ، وإن تكرر هذه الأعمال مع تعاقب أزمنتها وتماثلها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانقضاء هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة اجرائية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستحق كل ما تم فيها من أفعال ومتى صدر الحكم عن أي منها يكون جزءا لكل الأفعال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .  
(الفرن رقم ١٨١ لسنة ٢٨٨ ق. جلة ١٢/١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٤٠)

٢٤ - اذا كانت جريمة اقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بقوة القرامة في القضية الأولى - قد ارتكبتها للمتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فعبر له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو عمل جديد وليد ارادة اجرائية اثبتت لمناصب الفصل الاجرائي الجديد - فانه لا يجوز قانوناً ادماج هذا الفعل فيما سبقه - وإن تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من تلحية القانون .  
(الفرن رقم ١٨١ لسنة ٢٨٨ ق. جلة ١٢/١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٤٠)

٢٥ - الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة تصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بدئ - لأمر - على أن يميز - نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه

١٩ - متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فانه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتتبع أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن يتطوى هذا على معنى الأثر الرجعي ، اذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ماسبق فاعده ولكن تجدد النشاط الاجرائي في ظل هذا القانون يجعله سارياً عليه باعتبار هذا النشاط مكوناً في ذاته جريمة .  
(الفرن رقم ١٩٧ لسنة ٢٩٩ ق. جلة ٢٩٥/٢ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٨١)

٢٥ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فذا ظل المتهم متمسكاً بالسند المزور الى أن حكم نهائياً بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فان الحكم اذ قضى برفض الدعوى باقتضاء الدعوى العمومية يقضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحاً ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رقت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧  
(الفرن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧٥ ق. جلة ٢٤/٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٣٢٢)

٢٦ - جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في المياد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تجدد بتداخل ارادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت ، وتقع جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائماً ، ومتى كان للمتهم لم يحاكم في ظل قانون السابق فاذ القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

(الفرن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩٩ ق. جلة ٢٩٩/١١ لسنة ١٩٦٠ ص ٨٥٧)

### الفصل الثاني - الجريمة الوقتية

٢٢ - جريمة الاخلال بولجب تقديم شهادة الجبرك التيقية في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم

سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدي بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذي استندت إليه النيابة العامة إنما يتطابق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢١ ص ١١٧٠ ص ٨٠٧)  
(والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠)  
(والطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٥)

مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وإن يكون بين الأئمة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حلها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ ص ١١١ ص ٦٥٨)  
(والطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠)

٢٦ - جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد

رقم المادة

## جارك

### الفصل الأول :

جرائم التهريب الجرمي ... من ١-٦

### الفصل الثاني :

اختصاص الجاني الجرمي ... ٨٧

### الفصل الثالث :

المعاملات الجرمية ... من ٩-١١

### الفصل الرابع :

التفتيش في المأثرة الجرمية ... من ١٢-١٤

### موجز القواعد :

### الفصل الأول - جرائم التهريب الجرمي

- اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان القانون ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ - بالتصديق في مسائل التهريب الجرمي التي تمت في ظل اللائحة الجرمية الصادرة في ١٩٠٩/٤/١٣ ... ١
- إخفاء الدخان عن أعين رجال الجمارك. توفر جريمة التهريب. لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان للتهريب ما دامت الرسوم الجرمية لم تسدده ... ٢
- التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك. كلها صور تعاقب عليها المادة ٢ من القانون ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥. مفاد ذلك: امتداد العقاب إلى مادن الشروع من أعمال قصد بها الوصول إلى التهريب وإن لم تصل إلى البلد في التنفيذ ... ٣
- السيرة من المأثرة الجرمية. استغلاها من جريمة التهريب الجرمي. لكل من الجرمين أو كلها التي تتميزها من الأخرى ... ٤

## رقم المادة

- ٥ - الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب البحري . توقف تحريكها أو [تأجيل] إجراءات فيها على طلب كتابي من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣٥ لسنة ١٩٥٥ . عقوبة ذلك. أجرة : بطلان إجراءاته كسبر الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم الترتيب عليها . ذلك بطلان من النظام العام. ...
- ٦ - أعمال التهريب هي ما يرتب المساءلة الجنائية في حدود القانون . سرعان قواعد التقادم في القانون المدني ...

## الفصل الثاني - اختصاص اللجان الجزئية

- ٧ - اللجان الجزئية ليست محاكم جنائية ولكنها لجان ادلوية ذات اختصاص خاص . اختصاص المحاكم المدنية والتجارية بنظر المدعى في قرارات تلك اللجان ...
- ٨ - اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بالفصل في مسائل التهريب البحري التي تمت في ظل المادة ١٩٠٩٣/١٣ ...

## الفصل الثالث - الجزاءات الجزئية

- ٩ - الجزاء المقرر في الأمر الطال الرقم ١٨٩١/٦ ٢٧ إلى شخص لجنة الجوارك بتوقيعه عن أعمال التهريب هو بمثابة تعويض مدني للخراته العامة ...
- ١٠ - أحكام ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالتهريب البحري لا ت أصح لتسهم من أحكام اللائحة الجزئية - ما كانت تقضي به اللجان الجزئية في مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجوارك بحقوق مدنية لاكتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزاة العامة ...
- ١١ - ...

## الفصل الرابع - التفتيش في الباطنة الجزئية

- ١٢ - تحويل رجال الوسائل وحرس الجوارك والمصايد في حدود الباطنة الجزئية صفة مأموري الضبطية القضائية ق ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ...
- ١٣ - صفة تفتيش الأمتعة من موظفي الجوارك وعاملها داخل حدود الباطنة الجزئية بصرف النظر عن رضا المقيم بهذا التفتيش أو عدم رضاه به ...
- ١٤ - قاعة السويس دافعة في نطاق الباطنة الجزئية . حق موظفي الجوارك في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الباطنة الجزئية التي يسلمون بها . ٣٩٠ م. من اللائحة الجزئية الصادرة في ١٣-٢-١٩٠٩ ...

واضح أيضا : قد

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جرائم التهريب الجمركي

١ - نقل القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجبركية - المنصوص عليها في اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجبركية اختصاص قضائي في مسالة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الموقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥

(الجن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩/١٠ س ١٩٩٩) ٢

٢ - اذا أثبت الحكم - بأسباب ساقطة - أن المتهم كان يخفي الدخان بعيدا عن أمن رجال الجمارك ، وأن دفعه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجبركية لم تسد عنه ، فإن الفصل المسند الى المتهم يكون مندرجا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥

(الجن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩/١٠ س ١٠٣

٣ - تعاقب المادة الثانية من القانون ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك ، وتزديد نص هذه المادة للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك يفهم منه أن العقاب يستند حتما الى ما دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول الى التهريب وإن لم يصل الى البشه في التنفيذ .

(الجن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩/١٠ س ١٠٢٩)

٤ - جريمة السرقة التي تقع داخل الدائرة الجبركية مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجبركي ، فكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ، ولا أثر لما انتهت اليه المحكمة من براءة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجبركي التي توافرت شرائطها قبله .

(الجن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩/١٠ س ١٠٢٩)

٥ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجبركي - هو عدم جواز

تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى اجراء من اجراءات يده تسيورها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فاذا انضمت فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي تطلبها القضاة به وقت تلك الاجراءات باطللة ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لانه لا يصح بطلان أصله لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فاذا كان الحكم قد أطرحت الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى اليه ، وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الأذن المذكور ودون أن تجري المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه أن بني على هذه الاجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، ما يستتبع منه قضاة وإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(الجن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١١/١٩٦٠/١١ س ٧٨٧)

٦ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجبركية - والقوانين الملحق بها - بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة انحرابها بشئ ترخيص سابق من جهات الاختصاص - كل هذه الأفعال تطبق عليها أحكام قادم الالتزام المقر بالقانون المدني ويستهدف المشرع من مجبوع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار اليها الحصول على الرسوم المقررة وتعرض مجز يستحق به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بشئ اضرار بالخزائفة العامة - فلا تفرج أقسام التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

(الجن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٠ - جلة ٣٠/١١/١٩٦٠/١١ س ٨٣٠)

(والجن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ - جلة ٣٢/١٢/١٩٥٦/١٢ س ٧٤٥)

(والجن رقم ١٩٩ لسنة ٣٠ - جلة ٣٠/١٢/١٩٥٨/١٢ س ٢٢٥)

(والجن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٥ - جلة ٣٥/١٠/١٩٥٩/١٠ س ١٢٩١)

الفصل الثاني

اختصاص اللجان الجبركية

٧ - اللجان الجبركية ليست محاكم جنائية وإنما هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .

(الجن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩/١٠ س ١٩٧٢)

من اللائحة الجبركية من جواز الحكم بمصادرة الضائع  
وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يفي  
من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات  
سببة مدنية - فإذا كان الحكم المpton فيه قد قضى بعدم  
قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدنية بالحقائق المدنية  
تأسيسا على أن التوضي الذي تطالب به هو في حقيقته  
عقوبة جنائية ليس لتبر النية العامة طلب توقيفها ، فانه  
يكون قد خالف القانون وتبين قضيته .  
(العدد ١٣٦٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ٢٨ / ١١ / ١٩٩٠ ص ١١٨٢)

### الفصل الرابع

#### التفتيش في المارة الجبركية

١٢ - أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صرح في تفويض  
رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والملايد من ضباط  
وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش  
الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يتولون  
علمهم فيها ، فإذا عثر أوماشي وهو من ضباط الصف أثناء  
تفتيش من اشتبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط  
والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(العدد ٧٢ لسنة ٢٠٠٤ - جلة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ ص ٩١٦)

١٣ - أحكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس  
سنة ١٩٥٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة  
في تفويض رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط  
أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعملها على وجه الموم  
صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتعة  
والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يباشرون أعمالهم  
فيها بصرف النظر عن رضاه منهم بهذا التفتيش أو عدم  
رضاه به .

(العدد ٤٧٥ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٩ ص ١٠٤١)

١٤ - تعتبر قاعة السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة  
الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٩ داخلة  
في نطاق الدائرة الجبركية ، وهي صريحة في تفويض موظفيها  
حق تفتيش الأشخاص والأمتعة في حدود الدائرة الجبركية  
التي يعملون فيها - فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي  
يبرونه اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن  
جريمة غير جبركية سابقا عليها بمقتضى القانون العام ، فانه  
يصح الاستعداد لهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة  
على اعتبار أنه مسرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب  
في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(العدد ١١٢ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠٣٦)

٨ - قبل القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل  
في مسائل التهريب من اللجنة الجبركية - المتخصص عليها  
في اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ -  
الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم  
التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم  
الجنائية ، ولم يعد للبلد الجبركية اختصاص قضائي  
في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ  
نشره في الوقائع المصرية في ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥ ، فيكون صحيحا  
اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ  
١٩٥٥ / ١٢ / ١٥

(العدد ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٩ ص ١٠٩١)  
(والعدد ٢٢٧٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ٢٨ / ٢٨ / ١٩٥٩ ص ١٠٩١)

### الفصل الثالث

#### الجرائم الجبركية

٩ - الجزء الذي وسطه الشارع في الأمر العالي الرقم  
٢٢ من يولييه سنة ١٨٩١ وحق لجنة الجمارك توقيمه هو  
بنشأة تفويض مدني للخزاة العامة من الضرر الذي أصابها  
من اذلال أو استعانة أو تهويل أو إضرار البطان المنشوش  
باعتبارها تهريبا جبركيا .

(العدد ٧٢ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧٩٧)

١٥ - القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من  
اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ / ٣ / ١٩٥٩ ، فلا يكون  
هو القانون الأصلح للمتهم ، وتكون اللائحة الجبركية -  
أني خلط من النص على عقوبة الحبس - هي الوجبة  
التطبيق على واقعة الدعوى التي تمت في ظلها .

(العدد ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٩ ص ١٠٩٩)

١١ - ما كانت تقضي به اللجان الجبركية في مواد التهريب  
من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى  
المقصود في قانون العقوبات - بل هو من قبيل التوضعات  
المدنية لصالح الخزاة ، والنس الوارد بالمادة ٣٣ بشأن  
حق صاحب البضائع في توقيف الضرر الذي لحق به فيها  
لو قضى بالنفاذ الصادر من اللجنة الجبركية ، وكذلك  
ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم  
بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن -  
كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضائه المبلغ المطالب به  
باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتحريض الضرر الذي لحق  
بالخزاة العامة ، أما ما نص عليه من جوائز التنفيذ بطريق  
الأكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣

## جديات

### موجز القاعدة :

— مريان قانون عقد العمل الفردي على ايجابية الخيرة الاسلامية . على ذلك : هي ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل ، وتجمع عددا كبيرا من العمال . علم حضورها للفرأب ، لا يفي إختصاصا من أعياء قانون عقد العمل الفردي .

### القاعدة القانونية :

الخيرة الاسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥٩ الا أنه لا يمكن القول بإعفاء مثل هذه الجمعية من اعباء قانون عقد العمل الفردي اذ أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد الى حرمانهم من مزاي هذا القانون .  
(عقود رقم ١٩٠ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ٧٧٩٩)

— مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردي وما ورد بالمذكرة الايضاحية أنه فوق مريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمنها المعرفة به في تشريع الضرائب على ذلك فانه وإن كانت إيرادات الجمعية



(2)



## رقم الصفحة

٣-١ ... ..  
٣-٤ ... ..  
موجز القواعد :

١٠٨٠ - مجال الأعط بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من المجلات مقصور على المجرى القضائي. المجرى الإداري نظمه الشارع بشروط خاصة. عدم تعيين حارس على الأشياء المجهزة إدارياً يطل المجرى. عدم جواز تطبيق أي من المادتين ٣٢٢ و ٣٢١. ....

٢ - عدم مريان حكم المادة ٥١٩ من النكات على الحيز الإلأوى ... ..

٣ - لا عمل للأخذ بمبدأ الحراسة لقضية المنازل إلى المادة ٥١٢ من النكات بالنسبة للحيز الإلأوى ... ..

- نص م. ٢٠ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ نص اجرائي لا يرسى حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات المحضر واليمين التي تحت ليل صدور ... ..

٥ - القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى أحكام المادة ١٠١/١ من ميثاق تونس، فاقطعت أصلاً التيمم -  
على الوقائع السابقة على مسعوره .....  
٦ - إضافة التيمم عن بعيد لثياب - حذر عليها إيليا وحدد ليحيا في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يوم نال لانتقامه  
الفترة المحددة في المادة ٢٠ من .....  
راجع أيضا : اختلاس ..... (القاعدة رقم ٥)

## الفصل الأول

الاتحاد الحزب الاداري تفتي حارس على الاثام المحيرة  
 لتتلق لاهته يبرد تسمية من متروك روضع اثنا  
 متولا نحن الا مقاضية تذيب الحيز، اما اذا لم يبين الحارس  
 هو قسالة الحيز المحيرة اذبا تفسيرا فليأ او حكيما  
 يمد قسالة الحراسة فان الحيز الاداري لا يندكون  
 التيب الذي ياتي مضرة في هذه الصورة هو عيب جوهري  
 يطله، ما لا سهل معه تطبيق اراي الملتدين ٣٣٣ أو ٣٣٤  
 من التامات

(الطبعة رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٠٠٩ - جلد ١٠ / ١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٢٢)

٢- إذ مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذي

١ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الجزر القضائية الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وهذا الجزر القضائي يصبح الذي، بمجرد أمر القاضي ببحره، محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون، ولا يتعدى حكم هذه الفاعلة إلى الجزر الإداري الذي يقبله الشارع. ثم إن سلطة العدل له حرية على ما نص عليه دائما

يوقع بالشروط التى نص عليها القانون ولا يتبدى حكم هذه القاعدة الى الحيز الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة .

(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق ٢١/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٢٥)  
(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٣١٧)

٣ — أوجب الشارع دائماً لانتقاد الحيز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهده بمجرد تعيينه من مندوب الحيز ومن ثم يصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يتصفيه تنفيذ هذا الحيز ، ولا يسوغ في تهمير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمسعر الحيز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانتقاد الحيز الإدارى عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(الطن رقم ١٩١٧ لسنة ٢٧ ق ٢٠/١/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٦٠)  
(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق ٢٠/٣/١٩٥٨ ص ١٠٠ ص ٦٠)

## الفصل الثانى

مدى سريان قانون الحجر الإدارى على الماضى

٤ — ان المادة ٢٠ من قانون الحيز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٥ والتى اعتبر الحيز الإدارى كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال

سنة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائى لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه الا بالتر مباشر على اجراءات الحيز والبيع التى تمت بعد صدوره .

(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٣١٧) .

٥ — لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذى أورد حكم المادة ١/٥/١٩٥٦ من قانون المرافعات قانوناً أصلياً لهم اذ لا شأن له بقواعد التجريم والمقاب وانما هو نص جزائى أورد حكماً خاصاً باعتبار الحيز كأن لم يكن اذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم اجراءات البيع ولم يدر بظن المشرع حين وضعه أن يسرى على المحجوز الماضية والوقائع السابقة على صدوره .

(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق ٢١/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٢٥)

٦ — جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه — فلذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد البيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يبطل الحيز الذى توقع كأن لم يكن ، فلذا الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم من جريمة التبييد يكون مخالفاً في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يستعين منه قضاة والقضاء ببرائة المتهم .

(الطن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ١٠٠ ص ١٢٧)

## حجة الشئى المقضى

وعمال عامة

(المادة رقم ١)

راجع : اثبات (القواعد من ٣٠٠ — ٣١٧)

وحكم (القواعد من ٤٠١ — ٤٠٧)

وقرة الأمر المقضى

وقرر القاعدة

حرب

موجز القواعد :

- ١ — حين يحكم الموضع في تحديد متى حالة الحرب على ضوء ما قصده المشرع بالحق
- ٢ — إيجاب الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل من حالات الحرب
- ٣ — للجنة . ما هيأ ؟ أثرها : وقف القتال دون إنهاه . أثر ذلك ؟

رقم القاعة

- حقوق الدولة المحاربة . الاستيلاء في عرف القانون الدولي . ملحقه : "وجوب تعرض صاحب الشيء  
للمسؤول عليه ... .. ٤
- أكثر أيام حالة الحرب : اقتطاع العلاقات السلبية واقتفاء معاهدات الصلح بين الدول المتحاربة .  
عن الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها ... .. ٥

القواعد القانونية :

وواجبات القرنيين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين  
وبين المحايدين أما الحرب فلا تنهى إلا ابتداء النزاع بين  
القرنيين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب  
هذا النزاع نهائيا وإذ لا ييسر ما استدل الحكم به على  
قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما امتنع به المتهمان  
من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة  
« بريطانيا » التي سلمت الأسرار إلى صلاحها لم تكن تطوب  
مصر حين كان المتهمان يشاركان لنشاطهما .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩٠٥٠)

٤ — الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام  
أما هو الذي تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملحة  
لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعرض  
صاحب الشيء الذي استولت عليه .

(الفرن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق ٢/٩/١٩٥٩ ص ١٠١٩٩)

٥ — يترتب على قيام حالة الحرب اقتطاع العلاقات السلبية  
بين الدول المتحاربة وانتهاء معاهدات الصلح والتحالف  
التي تكون مبرمة بينهما ، وتفسر حق الدولة المحاربة  
في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها .

(الفرن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٠ ق ٢٠/٦/١٩٦٠ ص ١١٠٩١)

١ — للمعركة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب وضمن  
الحرب أن تمتد بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف  
الذي هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى  
كان ذلك مستندا إلى أساس من الواقع الذي رآه في الدعوى  
وأقامت الدليل عليه .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩٠٥٠)

٢ — إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل  
قائمة فعلا واستند في ذلك إلى اتساع العمليات الحربية بين  
مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى  
ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة  
وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر  
التشريعات المؤسدة على قيام حالة الحرب كإنشاء مجلس  
النظام ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم  
يكون قد استند في القبول بقيام حالة الحرب بين مصر  
وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وكلاهما قيد والاعتبار  
الصحيحة التي ذكرها .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩٠٥٠)

٣ — الهدنة لاجمعي إلا في أثناء حرب قائمة فعلا وهي  
اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة  
الحرب بينهم مما طالت فترة الحرب ولاتأثر بالهدنة حقوق

رقم المادة

## حرق

المادة الأولى : الحريق السد ... ..

المادة الثانية : الحريق بإعمال ... ..

## الفصل الأول - الحريق السد

موجز القواعد :

١ - مجال تطبيق المادة ٢٥٢ عقوبات ؟ توفر جريمة الحريق السد ولو كان الخاطئ متقيا وحده في المكان الذي وضع

الترفيه ... ..

٢ - الشروع في جريمة الحريق السد . توفره متى كان الخاطئ قد سكب البترول على نافذة المكان المراد إحراقه

وهو يحمل أضرار القتل بقصد إشعال النار فيها . تلك أفعال مرتبطة بالجريمة لارتباط السبب بالسبب ...

## الفصل الثاني - الحريق بإعمال

٣ - مثال لتوفر جريمة الحريق بإعمال . دخول التيمين وسهما فانوس إلى القرن بالقرب من البنزين ، واتصال

٢ - وبذلك البنزين أثناء تحريكه مما نتج عنه اشتعال النار في القرن . ذلك يفرق عن الخطأ ... ..

القواعد القانونية :

## الفصل الأول

١- لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من غلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تقتل أو لم يكن من شأنها تعرض حياة السكان للخطر بل أن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق متقيا وحده في المكان الذي وضع النار فيه .

(العدد ٦٠ لسنة ٢٨٠ ق. ٥/٧/١٩٥٨ م. ٢٥٥٩)

٢- إذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة مأكينة ضمن النزال وهو يحمل أضرار القتل بقصد إشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال

المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالسبب ، وبهذا الفصل شروعا لا مجرد أعمال تحضيرية .  
(العدد ١٩٤ لسنة ٢٩٠ ق. ٥/٢/١٩٥٩ م. ١٠٠٢)

## الفصل الثاني

الحريق بإعمال

٣- إذا كان الحكم قد أثيرت تحواف عنصر الأفعال وعلم الاحتياط في حق المتهمين - من دخولهما المخزن ومعهما « الفانوس » ووجوده على مقربة من « البنزين » فأنشأ النار وبذلك البنزين أثناء التفرغ بالفانوس واشتعلت النار في المخزن ، فإن هذا يكفي لادانتهما بجريمة الحريق بإعمال ولو لم يقع منهما أي خطأ آخر .

(العدد ١٧١٢ لسنة ٢٩٠ ق. ٥/٢/١٩٦٠ م. ٢٧٢٣)

رقم القاعة

## حصانة

### موجز القواعد :

- ١ - موقع مجلة الأمم المتحدة للاطية والوراثة . تنهم بالحماة القضائية : صررون كانوا أم أجانب .  
القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٢ ..... ١
- ٢ - حماة النشر . صررا على الإبرامات القضائية والأحكام العلية . طم استعدادا إلى مايجرى في الجلسات غير العلنية  
ولا إلى مايجرى في الجلسات التي ينشر الحد من علنيها ، ولا إلى التحقيقات ..... ٢

### القواعد القانونية :

العلنية والأحكام التي تصدر عنها ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ، ولا يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإسالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز مطابته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .  
(الفرن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٤٨)

١ - أن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بنظام الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادرة بالموافقة على القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة على « الحصانة القضائية » وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل إنه ينظم كافة الموظفين الذين يعملون في أنشطة المذكورة (الفرن رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ ق. مجلة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٧ ص ٢٤٦)

٢ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٨ و ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية

رقم القاعة

## حكم

### الفصل الأول : وصف الحكم

- الفرع الأول : الحكم المحضوري ..... ١ - ٣
- الفرع الثاني : الحكم المحضوري الاختباري ..... ٣ - ١٢
- الفرع الثالث : الحكم قضائي ..... ١٣ - ١٦
- الفصل الثاني : وضع الحكم وخرجه عليه وإصداره ..... ١٧ - ٢٨
- الفصل الثالث : ياتاه ..... ٢٩ - ٣٦
- الفرع الأول : ياتاه بالنيابة ..... ٣٦ - ٥٥

رقم المادة	
٩٠ - ٩١	الفرع الثاني : ياتى التفسير ...
٩١ - ٩٢	الفرع الثالث : ياتى للتفريق ...
	الفصل الرابع : لىب الأحكام
٢٠٤ - ٩٧	الفرع الأول : التفسير للمب ...
٢٤٧ - ٢٠٥	الفرع الثاني : التفسير غير المب ...
٢٢٩ - ٢٤٨	الفرع الثالث : ما لا ييب الحكم فى تلك الحالة ...
٢٢٩ - ٢٨٠	الفصل الخامس : بطلان الحكم وإبطاله ...
٤٠٠	الفصل السادس : تصحيح الحكم ...
٤٠٧ - ٤٠١	الفصل السابع : حجية الحكم ...
٤١١ - ٤٠٨	الفصل الثامن : مسائل متنوعة ...
	موجز القواعد :

## الفصل الأول - وصف الحكم

### الفرع الأول - الحكم الحضورى

- حضور التهم جلسة المحاكمة وإثبات القرعة له المبلغ من نفسه . كفاية لوصف الحكم بأنه حضورى ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصوراً على التفتيش بالحكم
- مضى يكون الحكم حضورياً ؟ بحضور التهم الجلسة إلى أحدى فيها دفاعه وصدور التفرع بتأجيل التفتيش بالحكم فى الدعوى لأول مرة فى مواجهته حتى ولو لم يحضر جلسة التفتيش به . وجوب تتبع التهم سير دعواه من جلسة إلى أخرى

### الفرع الثاني : الحكم الحضورى الاستثنائى .

- منطق اختيار الحكم الحضورى وفقاً للمادة ٢٢٩ إجراءات جنائية : حضور التهم عند انتهاء عمل الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات إلى تأجيل إليها الدعوى دون أن يقدم علماً مقبولاً بشرط أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . تخلف هذا الشرط يسقط جلسة من الجلسات يقتضى إعلان التهم إعلاناً جديداً
- مضى يجوز للشرطة فى الحكم الحضورى الإحتياطى ؟
- عدم أخذ الشارح بنظام الحكم الحضورى الإحتياطى فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى مواد الجنائيات
- للقصد بالحضور فى نظر المادة ٢٢٨ / ١ إجراءات : هو وجود التهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك فى الجلسة التى حصلت فيها للرفعة . الحضور الإحتياطى فى حكم الوارد
- ٢٢٨ / ٢ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ إجراءات



رقم القاعده

- ٧ وصف الحكم خطأ بأنه غيابي في حين أنه في حقيقته حضوري إجباري . عدم جواز المطرأة فيه ... ..
- ٨ عدم جواز المطرأة في الحكم الصادر حضوريا إجباريا متى كان استئنافه جائزا . المادة ٢٢٩ إجراءات ... ..
- ٩ حل المحكمة في أحوال الحكم الحضوري الإجباري لأن تحقق الدعوى أثناءها كما لو كان للتم حاضرا ... ..
- ١٠ تقدم للتم بلسان عاهيه بالمر المانع من المحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله . اعتبار المحكمة حكمها في الدعوى حضوريا وقضاءها في مطرأة للتم بعدم قبولها لأنها من حكم غير قابل لها . صحيح ... ..
- ١١ استناع تطبيق حكم المادة ٢٢٩ إجراءات محضور للتم بالحصة التي نظرت فيها الدعوى وتحتفظ المر القوتوجبت فيها الحكم . تخلف التهم عن حضور جلسة التعلق بالحكم . لا يغير من ذلك . مادام لم يدع أن غيابها كان مانعا قهري ... ..
- ١٢ شرط قبول المطرأة في الحكم الحضوري الإجباري ؟ إثبات الحكم عليه قيام علو منه من المحضور ولم يستعمل القدية قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ... ..

الفرع الثالث - الحكم القضيائي

- تسهيل الدعوى من البداية دون إعلان التهم . عدم حضور التهم الإجراءات التي تحت بد تحريك الدعوى وعدم علمه بها . الحكم الذي يصدر فيها لا يعتبر حضوريا ... ..
- ١٣ جواز المطرأة في الحكم المعتبر حضوريا متى كان في حقيقته حكما غيابيا ... ..
- ١٤ الحكم الصادر من محكمة الخطائين غيابيا والموصوف خطأ بأنه حضوري . العلم فيه بطريق التفتيش . غير جائز ... ..
- ١٥ البررة في وصف الحكم . أنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقعة في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال ... ..

الفصل الثاني - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره

- ثبوت أن القاضي الذي اشتركت في المحاكمة وقع على مسودة الحكم لم يسمح للرافعة في الدعوى : أنه . بطلان الحكم . المادة ٣٣٩ إجراءات ... ..
- ١٧ تنظيم التوقيع على الحكم وبيان واجب القضاة وحقوقي القاضي في هذا الشأن . المرجع فيه إلى قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون الإجراءات . محله : أنه قد تضي أو للإحالة على تنفيذ القواعد للتصوي عليها في ذلك القانون ... ..
- ١٨ ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى لتوقيع على الأحكام . بطلؤه من اليوم التالي لتوقيع صدور الحكم ... ..
- ١٩ القول بطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من ميعاد المرافعة لا عمل له عدم تجديد قانون الإجراءات أجيلا لتعلق بالحكم ... ..
- ٢٠ الأثر القريب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد التمهيد أيام للتصوي عليها في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية ... ..
- ٢١ بطلان مسودة الحكم بسبب الحكم بخط القاضي لا يجب إلا بعد التوقيع عليه من غير المانع لديه . للمادة ٣١٢ إجراءات ... ..

رقم الصفحة

- ٢٣ حضور المتهم بمجلة المرافعة أو إعلانه لما للإعلان أصبحها . إعلانه بالمجلة المصدرة لصندوق الحكم . غير لازم  
مالية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره : هي التي  
تثبت توجيه الطالب إلى قلم الكاتب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم منى هذا المبدأ على صدوره . لأجرة  
بما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بقرض تجاوز المبدأ للتصريح به في الفقرة الأخيرة من المادة  
٣١٧ إجراءات ... ..
- ٢٤ عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم بقيام مانع . لا بطلان . للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..
- ٢٥ تأجيل محكمة الجنائيات لتصل بالحكم إلى ما بعد دور الاستئناف . لأخالفه فيه القانون . ... ..
- ٢٦ التوقيع على الحكم بعد تحريره . كتابة توقيع رئيس المحكمة والكاتب دون بقية أعضاء المحكمة أصدرته المادة ٣١٢  
إجراءات ... ..
- ٢٧ عدم اشتراك القاضي الذي مع المرافعة في اللجنة التي نظمت بالحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على  
لائحة بطلان الحكم ... ..
- ٢٨ العبرة في الأحكام بالصدور التي يجردها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ... ..
- ٢٩ علو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع وبطلان القبض والتفتيش . لا بطلان . ما خلت المحكمة قد أشارت في  
الأسباب إلى رفض هذا الدفع ... ..
- ٣٠ إسناد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد الحكم فيها . خطأ ... ..
- ٣١ تحرير الحكم الاستئنافي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه . علة ذلك ؟ ... ..
- ٣٢ بطلان أوامر غرة الأهم إذا منعت مدة ثلاثين يوماً دون احتسابها ... ..
- ٣٣ صحة التوقيع على الحكم من عضو الذي على رئيس المحكمة في الأهمية إذا عارض لهذا الأخير مانع فقوى بعد صدور  
الحكم وقبل التوقيع على أسبابه . اختصاص الرئيس بالتوقيع على الحكم مجرد إجراء تنظيمي . للمادة ٣١٧  
إجراءات ... ..
- ٣٤ إصدار الشهادة السلبية في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين لأبني إيداع الحكم بعد ذلك . لا عبرة بما يرد  
في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بقرض تجاوز المبدأ للتصريح به في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢  
إجراءات ... ..
- ٣٥ توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته أمر لا يستلزمه القانون . كتابة توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على  
الحكم بعد تحريره ... ..
- ٣٦ إصدار الأحكام الاستئنافية بالنقض البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها . شرط الإجماع : قصره على حالات  
التلازم بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . تطبيق القانون  
على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ... ..
- ٣٧ مالية الشهادة السلبية التي تثبت تأثير التوقيع على الحكم في ميعاد الثلاثين يوماً؟ إشارة وكيل النيابة على كتابة  
لمحة معينة بأن القضية لم ترد بعد . عدم احتسابها شهادة سلبية في نظر القانون ... ..
- ٣٨

رقم القاعة

## الفصل الثالث - بيانات الحكم

### الفروع الأولى - بيانات التمييزية

#### " صدور باسم الأمة "

- ٣٩ حكم صدور الحكم الإبتائي باسم الأمة . تأييده استثنائياً . عدم أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الإبتائي .  
إشادة أسباباً جديدة كاملة نقضاً وصدورة متروجة باسم الأمة . لا بطلان ... ..  
٤٠ علو الحكم بما فيه صدوره باسم الأمة . بطلانه . حكمة النقض نقضاً بالبطلان من نقضه نفسها ... ..  
صدور الحكم وتقليده دون أن يكون هذا الإصدار والتفويض باسم الأمة . تبرجه بأسبابه بعد ذلك باسم الأمة عند  
٤١ إتيانه قلم الكتاب . لا يجب ... ..

#### " تاريخ إصداره "

- ٤٢ حكم حل الحكم بتاريخ إصداره . آثره . بطلانه <sup>(٥)</sup> ... ..  
التفويض المورول عليه في إثبات تاريخ إصدار الحكم وحساب للجنة بقانون الإجراءات الجنائية هو التفويض  
٤٣ المبادى ... ..

#### " الحكمة التي صدر منها والحكمة التي أصدرته "

- ٤٤ علو الحكم من بيان الحكمة التي أصدرته . إعتباره كأنه لا وجود له ... ..  
٤٥ محضر الجلسة بكل الحكم في استيفاء النقض الحاصل في دياجه لعدم إثبات أسباب جميع أعضاء القاعة التي أصدرت  
الحكم عند عدم الإدعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع المرافعة في الدعوى ... ..  
٤٦ علو الحكم الإبتائي من بياناته الجوهرية لا يطل الحكم الاستثنائي إذا استوفى الحكم الأخير هذه البيانات وأنشأ  
نقضه أسباباً جديدة ... ..  
لا يجب الحكم الإبتائي علو دياجه من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان المرافعة وتاريخ حصولها ما دام أن  
محضر الجلسة قد استوفى ذلك ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي أصدر الحكم غير من سمع المرافعة . وما دام  
٤٧ أن الحكم الاستثنائي استوفى سائر البيانات التي يطلبها القانون ... ..  
محضر الجلسة بكل الحكم في بيان الحكمة التي صدر منها والمكية التي أصدرته وأسباب المحصور في الدعوى - عند  
عدم الإدعاء بأن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم . صحة استناد الحكم الاستثنائي إلى  
٤٨ أسباب الحكم الإبتائي في هذه الحالة ... ..

#### " تلاوة تقرير التخصيص "

- تقرير التخصيص الذي نعت عليه للمادة ١٤١ ج . تأجيل القضية بعد تلاوته . تقرير الحجة . وجوب تلاوة  
٤٩ من جديد ... ..

(٥) راجع أيضاً : الحكم الصادر في العن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٤ ق . « حجة عامة » - جنة ١٧ مايو سنة ١٩٦٥

رقم المادة

- إثبات عكس ثابت بمحض الجلسة والمحكم بشأن ثلاثة تقرير التفتيش والفتن بالمحكم جلسة علنية . لا يتقبل  
٥٠ إلا باتباع إجراءات الفتن بالتزوير ... ..
- وجود خلاف بين محضر الجلسة الخاصة والمحكم فيمن تلات تقرير التفتيش من أعضاء المحكمة . لا يجب . ما دام ثابت  
٥١ أن أن التقرير قد قل فعلا ... ..
- وجود عيب أو خطأ في تقرير التفتيش . لا يطلان ... ..  
٥٢
- المحكم بكل محضر الجلسة في إثبات حصول ثلاثة تقرير التفتيش ... ..  
٥٣

” اسم التهم وسنة وصناعتها وعمل إقامة ”

- بيان من التهم وصناعتها وسكنه . الفرض منه : التحقق من أنه الشخص الذي رفعت عليه الدعوى وجررت  
عائته . حتى لا يكون إضفاء مثرأ في المحكم ؟ عند عدم المنازعة في شخصيته وعدم الإدعاء بأنه من المبرمين  
الأحداث الذين تسهم تأثير في مسيرتهم... ..  
٥٤

” إشارة حكم محكمة الجنايات الحضورى إلى المحكم السابق الصادر في غيبة التهم ”

- حكم حضورى في غيابة . عدم إشارته إلى المحكم الصادر في غيبة التهم من محكمة الجنايات . لا يجب . علة ذلك .  
لأن المحكم يجب أن يحضر التهم ومثوله أمام المحكمة المادة ٣٩٥ إجراءات ... ..  
٥٥

الفرع الثاني - بيانات التفتيش

” مادة العقاب ”

- القصود بمادة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ إجراءات . هو خطأ الحالات  
الثلاثة المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ إجراءات . جواز استئناف المحكم لبطالته لعدم إشارته لنص القانون  
الذى حكم بموجبه ... ..  
٥٦
- خطو المحكم من ذكر نص القانون الذى أقرل بموجبه العقاب على التهم أقره : بطلانه ... ..  
٥٧
- إزالة المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا يجب ... ..  
٥٨
- عدم التزام المحكم بالإشارة إلا إلى مادة القانون الذى عوقب التهم بموجبه ... ..  
٥٩
- بيان المحكمة الاستئنافى مراد الاتهام بصدر حكمها وأصلها بما جاء بالمحكم للمستأنف للفتن بالإشارة إلى المراد  
الذى ملئت . كفايته ... ..  
٦٠
- إدارة المحكم إلى المادة ٤٠ عقوبات تكفى في بيان مادة القانون التى طبقها المحكمة على التهم بوصف أقره شريكاً  
ولو لم يشر إلى هراتها ... ..  
٦١
- خطأ المحكم في رقم المادة المنطقية . إنبأه إلى النتيجة الصحيحة . لا يجب ... ..  
٦٢

ردم القاعة

- ٦٣ ... .. عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقاب . بيان مواد الاجام في الحكم الإحتياطي. تأييد الحكم الاستثنائي له دون ذكرها . لاجيب
- ٦٤ ... .. سوء الحكم عند ذكر مواد الاشتراك . الإشارة إلى النص الذي استمدته القوة . لاجيب
- ٦٥ ... .. عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بخصاه . أثره : بطلانه . تضمن الحكم ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها لا يفي عن هذه الإشارة . ما دام لم يقل إن المحكمة أنطت بهذه المادة وأوقعت العقاب على متضاها ...
- ٦٦ ... .. انطاع في ذكر مادة من مواد قانون الإجراءات الجنائية . لاجيب الحكم
- ٦٧ ... .. أحكام الإدانة . إضفاء الإشارة إلى مادة خلاف مادة العقوبة . لاجيب
- ٦٨ ... .. بطلان الحكم عند إغفاله بيان نص القانون الذي حكم بوجبه . لا يقع هذا اليب الإشارة إلى رقم قانون وماتته من تصيلات ...
- ٦٩ ... .. " بيان الرقعة المستوجبة العقوبة "
- ٧٠ - ٧١ ... .. السرة في بيان رقعة الدعوى . هي بما يرد في الحكم . التي على عدم توفر ذلك في وصف الرقعة . يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما انضمت عليه ورقة التكليف بالخطور
- ٧٢ ... .. البيانات الرابطة في تسبب الأحكام . بيان الرقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت لها . أمثلة لكتابة استظهار هذا البيان ...
- ٧٣ ... .. " البيان الممول عليه "
- ٧٤ ... .. البيان للممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة من سياق هذا الإقتناع ...
- ٧٥ ... .. " بيانات حكم الإدانة "
- ٧٦ ... .. البيانات الرابطة توافرها في الحكم الصادر بالإدانة : بيان الرقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت عليها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم . والإشارة إلى نص القانون الذي حكم بوجبه . للمادة ٣١٠ إجراءات ...
- ٧٧ ... .. شرط صحة الحكم بالإدانة في تمة بناء على أرض صفة لتقسيم طبقاً لقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ...
- ٧٨ ... .. " البيان المتعلق بصعود شكوى عن المني عليه أو وكيله الخاص "
- ٧٩ ... .. البيان المتعلق بصعود الشكوى من المني عليه أو وكيله الخاص طبقاً لنص المادة ١١٣ من قانون الإجراءات من بيانات التسبب بالجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم
- ٨٠ ... .. " رأى المني في أحكام الإعدام "
- ٨١ ... .. حقوبة الإعدام . وجوب أمده رأى المني قبل إصدار الحكم بها . عدم لزوم بيان هذا الرأى في الحكم . للمادة ٢/٣٨١ إجراءات

رقم القاعة

”ملا يتصل بأركان الجريمة“

البيان المقتضى بعد وتوليع المرات التي تردت المهمة فيها على الموظف التي عرضت عليه الرشوة . لا يلزم  
بيان في الحكم . مع ذلك : عدم اتصاله بأركان جريمة الرشوة ..... ٨٠

”تاريخ الواقعة ووقت وقوعها“

عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله . لا عيب . مادام لا تأثير له على ثبوت الواقعة .  
ولا على الأدلة على ثبوتها ..... ٨١

عدم تحديد الحكم بتاريخ الواقعة . لا عيب . مادام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون . ولم يدع التهم أن الدعوى  
الجنائية قد انقضت بمضي المدة .. ..... ٨٢

جواز اعتبار تاريخ امتناع الركيل عن رد الأمانة أو عجزه عن رد ما به مطالبه بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة  
إغفال الحكم بيان تاريخ الحادث في واقعة الدعوى مع ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة . لا عيب .  
مادامت التهمة لم تدع في طعنها أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ..... ٨٤

فقدور بيان حكم الإلانة في جريمة إقالة بناء بدون ترخيص عند عدم استظهاره حقيقة تاريخ إقالة البناء وما قام به  
التهمين إجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء ..... ٨٥

”علل الواقعة“

عدم اعتبار بيان علل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الملزمة الواجب ذكرها فيه إلا إذا قرب على حدوث  
الواقعة في علل ممن أثر قانوني . يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه . مادام أن التهم  
لم يبلغ بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ..... ٨٦

تحديد المكان الذي وقعت فيه الرشوة . غير لازم . مادامت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم  
..... ٨٧

”بيانات الأحكام بالسبب للتحقيق“

إغفال الحكم تعيين أسماه بأى أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابط المأذون في تنفيذ الإذن بالتحقيق .  
مضى لا يوجب التوبيخ ؟ عند بيان أسماه من حضر التحقيق ومضى شهادتهم وعدم اعتياده في الإدانة  
على شهادة الباقين ..... ٨٨

”بيان كنية المخدر“

بيان كنية المخدر . متى لا يكون جوهرياً ؟ عند عدم إثارة قه . الاتصال وعدم ثبوت هذا القصد المحكمة ... ٨٩

”بيانات أحكام البراءة“

تقصين حكم البراءة أمراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . غير لازم . كفاية استعراضه أدلة الدعوى  
عن بصر وبصيرة بحيث لا يجد فيها ما يؤدى إلى إدانة التهم . المادة ٣١٠ إجراءات ..... ٩٠

الفرع الثالث — بيانات التطويق

أمر صادر من غرفة الإتهام بالفناء أمر صادر من قاضي التحقيق بالألا وجه لإقالة الدعوى . العطن على هذا الأمر  
بعدم النص فيه على صدوره بأحجام آراء القضاة . لا عمل له . المادة ١٦٧-٢ من قانون الإجراءات  
الجنائية ..... ٩١

رقم القاعدة

- ٩٨ قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتداءيا . معارضة التهم في هذا الحكم الديائي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المطروحة بالتأييد على أنه صدر بإجماع كراء القضاة . بطلان ...
- ٩٩ استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على ثبوت التهم . وجوب صدور الحكم بالقضاء للحكم الصادر بالبراءة بإجماع كراء القضاة . سرعان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا ...
- ١٠٠ عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الفرع الذي أبدت في أثناء المرافعة . الأسباب تكتل المنطوق في ذلك ...
- ١٠١ وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه المرافعة المحكوم بها موضع التنفيذ ...
- ١٠٢ الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة . جواز تفسير منطوق الحكم ما أحلت أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بتقصيره على حقبة الحبس دون القراءة . انقضاء التناقض في هذه الحالة ...
- راجع أيضا :
- مطروحة ...
- (القاعدة رقم ٧٥)

## الفصل الرابع - تسبيب الأحكام

### الفرع الأول - التسبيب للعيب

- ٩٧ الدافع بطلان التفتيش . عدم التمسك له في حكم الإدانة الذي استند إلى الدليل المتشدد من التفتيش . قصور ...
- ٩٨ دفع التهم بأحرز سلاح بأنه مخصص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانة دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . صدور الحكم معينا ...
- ٩٩ إدانة التهم على اعتبار أنه عدلت القاعدة بالمعنى عليه . غلو الحكم من بيان الصلة بين الباعثة وبين الاعتداء الذي وقع من التهم . قصور ...
- ١٠٠ تمسك المجهن بعدم التوصل على شهادة الشاهد لصفحه بصره إلى حد اعتباره في حكم القدير فلا يستلزم أن يرمى في النظام من يطلق مقلوبا تاريا على آخر . هذا دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراره ردا سائلا . قصور ...
- ١٠١ ركن العلانية . مناط توافره في السبب الحاصل في فناء المنزل . مثال قصور الحكم في استظهار ركن العلانية في سبب وقوع على سلم المنزل ...
- ١٠٢ نية التملك في جريمة السرعة . الصحت هنا في الحكم . غير لازم . طاعت لم تكن على نزاع ...
- ١٠٣ قصد الخائن في جريمة الزور . عدم تحقيقه إلا إذا قصد الخائن تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون خائلا بحقيقة الواقعة للزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . مثال قصور في استظهاره ...

## رقم الفقرة

- ١٠٤ القضاء بصحيح الأعمال المحالة . عدم بيان عناصر المحالة للسجوة لذلك . قصور ... ..
- ١٠٥ الاشتراك في الجريمة لا يمتنع إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قديماً من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك . مثال لقصور في استظهاره في جريمة قبض وحجز بدون وجه حق ... ..
- ١٠٦ قصد الاشتراك في الجريمة . غلو الحكم من بيانه . قصور ... ..
- إدانة المتهم في جريمة الزور . عدم ذكر مسمى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضاً في جريمة استعمال الورقة الزور . اعتماد المحكمة في ذلك ضمن ما تضمنت عليه على ثبوت جريمة الزور المذكورة . فساد في الاستدلال ... ..
- ١٠٧ القوة للتخصص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال تطبيقها : انتهاء المحكمة إلى أن الاسرار كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الأجبار . خطأ في تطبيق القانون وقصور ... ..
- ١٠٨ حكم غير ظاهر من أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استمراره إلى ما شاملا بيدها ما مجموعه تمحيصاً كافياً . قصور ... ..
- ١٠٩ استناد الحكم إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان دليلاً على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال . قصور ... ..
- ١١٠ منهم جريمة عدم تقديم إقرار عن أرباب الصلابة . دفعه الدعوى بأن المثل كان مطلقاً في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور ... ..
- ١١١ إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الأجبار . استدلالاً على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ما هي السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور ... ..
- ١١٢ عدم ذكر الحكم شيئاً من بيان الأعباء التي أحدها تصادم ونوعها وآنها هي التي أدت إلى وفاة المني عليه . قصور ... ..
- ١١٣ استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى رواية شامد بالجلسة . غلو محضر جلسة المحاكمة بما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبوت أنه قال بعدم علمه بكيافة وقوع الحادث . خطأ في الاستناد ... ..
- ١١٤ إيراد الحكم من الوقائع ما يشرح قيام حالة الدفاع الشرعى . التزام الحكم ببحث حالة الدفاع الشرعى ولو لم يلغح للمتهم قيامها ولا كان حكماً قاصراً . ... ..
- ١١٥ استعمال سلاح قاتل بطلية وإصابة مقتل من المني عليه . عدم كفايته ببله ثبوتية القتل ... ..
- ١١٦ جود المتهم في حالة دفاع شرعى . استخلاص الحكم بما يتألف من عدم الحقيقة . حق المحكمة التقصى في تصحيح هذا الاستخلاص ... ..
- ١١٧ وتمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى بخلاف التي توقع الحجز بها وأنه غير مكلف بنقل المحبوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم . قصور ... ..
- ١١٨



رقم المادة

- ١١٩ ... تستلزم الحكم بضم دلتار الخفي عليه التجارية وتعين غير تصفية الحساب بينهما . إغفال الحكم الإشارة إلى حيا  
الطلب أو الرد عليه . حيب
- ١٢٠ ... قضاء الحكم بقبول الدفع بطلان التفتيش وبراءة التهم . إغفاله التفرغ لاعتراض التهم بجلية المادة بخارته  
قلمية إلى وجد بها المخدر . قصور
- ١٢١ ... إدانة التهم دون الرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . قصور
- ١٢٢ ... استناد الحكم في ثبوت علم التهم بجرعة خدع المشتري على مجرد دلالة الواقعة والرد أن أو عدم اتخاذ الإجراءات الكافية  
بمنع المحاكمة . قصور
- ١٢٣ ... استناد الحكم في إدانة التهم بجرعة التبييد على مجرد عدم قتله المجهوزات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف  
التهم في الأشياء المجهوزة بقصد حرقة التفتيش . قصور
- ١٢٤ ... إدانة التهم بجرعة التبييد دون إثبات قيام القصد الخفي فيه . قصور
- ١٢٥ ... علو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من التهم بما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإغفاله  
الإشارة إلى الكشف الطبي أو إيراد مواماة . قصور
- ١٢٦ ... اعتماد الحكم على علم التهم بتبييد الأشياء المجهوزة باليوم المحدد البيع على مجرد امتناعه عن عدم استلام الأوراق  
التي تقيده بتأجيل البيع . قصور
- ١٢٧ ... إدانة التهم أنه لم يبلغ يوم مفارقه المجرعة السبع عشرة سنة . الحكم عليه بالأشكال الشاقة المؤبدة دون تناول حيا  
الدفاع أو تخدير من التهم . حيب
- ١٢٨ ... عدم استظهار توفر ثبوت القتل بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته . قصور
- ١٢٩ ... استناد الحكم في إدانة التهم إلى سبابة على الحادث دون أن يورد مؤدى علمه للمطالبة . قصور
- ١٣٠ ... عدم اطلاع المحكمة على الممرات المضبوطة والتأخرات إلى أنها مقروءة بما يستحق عليه رسم دعة الاتساع دون بيان  
أسانيد ذلك . قصور
- ١٣١ ... استناد الحكم في توفر ثبوت القتل إلى إصابته الخفي عليه في مقتل . ثبوت إصابته الخفي عليه في راحة يده . قصور
- ١٣٢ ... استناد الحكم في إدانة التهم بجرعة الخطف إلى الوساطة في إعادة الخفي عليه وقبض القدية دون بيان الرابطة  
التي تصله بهاء على المجرعة . قصور
- ١٣٣ ... عدم استظهار الحكم بالإدانة علاقة السبية بين الخطأ والوقفة . قصور
- ١٣٤ ... استناد الحكم في ثبوت تقليد العلامة التجارية إلى رأى إدارة العلاقات التجارية . قصور
- ١٣٥ ... اعتماد الحكم على الأقوال الخفي عليها في التحقيقات ولتام المحكمة دون أن يذكر شيئا مما جاء في هذه الأقوال .  
قصور
- ١٣٦ ... اعتماد المجلس المحسبي الحساب في حية التهم . إنكار حق التهم بالتبييد في متعلقة الحساب . قصور

## رقم المادة

- قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم المحكوم ببراءته إثنائياً دون أن تسمع أقوال الشاهد . يستند هذا إلى أن الشاهد شهد أمام محكمة أول درجة يمثل ما شهد به في قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى املاص المحكمة على أقوال الشاهد في تلك القضية ولا مامية الصلة بين القضيتين . تصور ... ١٣٧
- عدم ذكر الحكم غرضي شهادة الشاهد الذي استند إليه في إدانة المتهم لإكتفاء بالقول بأنها تزيد رواية شاهد آخر قصور ... ١٣٨
- استناد الحكم في ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبي على ما فهمنا من تناقض . عدم إيراد ما يرفع هذا التناقض . تصور ... ١٣٩
- استناد الحكم في براءة المتهم في التهمتين المستندتين إليه إلى أسباب تنصرف كلها إلى تهمة واحدة . تصور ... ١٤٠
- عدم بيان الحكم قصد الاشتراك الذي الشريك وتوافيق القتل لديه . تصور ... ١٤١
- إثبات الطبيب الشرعي أن حالة المني عليه قد تضمنت أو أجريت له جراحة . إدانة الحكم المتهم بجناية الباعة المستتمة دون التحدث عن عرض الجراحة على المني عليه أو رفضه لإبرامها . يجب ... ١٤٢
- إصرار المتهم على حضور الشاهد . عدم إجابة المحكمة هذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة المتهم . يجب ... ١٤٣
- طلبه المتهم من المحكمة إبراءه مائة لتتفق من حالة الضوء بنفسها . عدم ردها على هذا الطلب الجوهري . تصور ... ١٤٤
- استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . بطلاته ... ١٤٥
- استناد الحكم في إدانة المتهم بالتهديد إلى عدم نقله المحجوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك . يجب ... ١٤٦
- إنكار الحكم في بعض أسبابه حتى المظاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في -ل من التودع ماله . اضطراب يجب الحكم ... ١٤٧
- عدم جواز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعه ... ١٤٨
- استناد الحكم في إدانة المتهم على دليل غلي . يجب ... ١٤٩
- عدم تحقق المحكمة من علم المتهم باليوم المحدد لبيع في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها . تصور ... ١٥٠
- إدانة المتهم بصفته فاعلاً أو شريكاً في السرقة لمجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها دون بيان اتصافهم على السرقة . تصور ... ١٥١
- نسبة الحكم ما ليس له أصل في الأوراق إلى الشاهد . يجب ... ١٥٢
- استناد الحكم في الإدانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله المتهم من أن الاعتراف وليد إكراه . تصور ... ١٥٣
- إدانة المتهم بجناية المحاكمة ما يضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة البطاع الشرعي . عدم مخالفة الحكم هذا البطاع على وجه سليم . تصور ... ١٥٤
- دفع المتهم في دعوى القذف أو لاسب المباشرة بانضمام الدعوى الجنائية بالتنازل . إبطال المحكمة الرد عليه . صدور الحكمها سيما ... ١٥٥

رقم الصفحة	
١٥٦	نفي الحكم من المهيمن بالقتل بعد طرف سبق الإصرار ونية القتل . أعطى بالقتل المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم قصور ... ..
١٥٧	مثال لتسبب كاشف من عدم إصرار الواقعة في ذنب المحكمة وعدم وضوحها للسيا ... ..
١٥٨، ١٥٩	وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع التقانونية وللوضوح العامة . إغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور . أمثلة ... ..
١٦٠	الاحكام في المواد الجنائية يجب أن تنبئ على الجرم واليقين لأعلى الظن والاحتمال . مثال في تقدير سلامة إجراءات التحريز ... ..
١٦١	مثال لنقض الحكم في الإصدار عند استناده لدليل يتفحصه ما هو ثابت وحميا بالأوراق ... ..
١٦٢	مثال لتقاضي إعتلال الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بخصوص السلاح ... ..
١٦٣	مثال لقصور بيان الحكم في الرد على التلميح بظلال الاعتراف لمحدوده تحت تأثير الاكراه ورغم تقديم دليل المحكمة . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مناهة : تنذر التحرف على مبلغ أثر الدليل الباطل في عينة المحكمة ... ..
١٦٤	بيان لاضرر وتخليص عيب على توافر سبق الإصرار ... ..
١٦٥	مثال لقصور في بيان وزن الواقعة في جرم الواقعة ١/٩ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ ... ..
١٦٦	تسبيل سلطة محكمة الموضوع عن محاولة حفيها في تحييص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة بما أمر لا يقره القانون بحال . رفض الحكم طلبه الطاعن تدب غير متسنى للتحقق من سلامة القرار . نقلة بعدم جواز تعيب المحكمة على قرار من جهة مختصة . لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ويتولى على إعتلال عجز الدفاع ... ..
١٦٧	حق الدفاع الشرعي . لا وجود له متى كان من الممكن الركون في الوقت للتسبب إلى الإحياه برجال السلطة . مثال لتسبب عيب ... ..
١٦٨	إكتساب عضو الجلسة الذي اعتمد رئيساً وكاتباً بالتوقيع عليه حجية لا عمل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتحدد في قضائها على ما منهجته هي دون تثبيت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتغل عليه بالطريقة التي ردها القانون . الحكم بكل عضو الجلسة في الإجراءات دون أدلة الدعوى ... ..
١٦٩	لا يجوز للمحكمة أن تكل نفسها على التغير في مسألة فنية . مثال . يصعد للمزاحة في قدرة المعنى عليه على الكلام والإدراك بعد إصابته ... ..
١٧٠	واقعة قدرة المعنى عليه لو حيزه من الكلام عتب إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجرئة سواء أخذ بها الحكم أو نقضا . مثال في تجزئة هذه الواقعة بما يعيب الحكم ... ..
١٧١	تدليل لفسد على روية المعنى عليه من ألقن آثار عليه من الخلف ... ..
١٧٢	تدليل غير سائق . نتيجة فهم التقرير الطبي عن مسلو الأخيرة الثورية بحسب المعنى عليه على غير ما يردى إليه نصه ... ..

## رقم الفتاوة

- ١٧٣ ... ... ... مثال الحكم معيب بعدم التجانس والافتراق في الأسباب
- ... ... ... عيب الحكم عند إضرابه في إيراد عناصر الواقعة وعدم الاستغناء الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة
- ١٧٤ ... ... ... مثال
- ... ... ... حكم الإدانة . وجوب إيفائه ببلائه كامل الأسباب إلى إحداهما . عدم جواز إستناده إلى أسباب حكم آخر ، إلا إذا كان صادراً في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم ، صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قد درست ما جاء بها الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحاً وأنها تأخذ به وتجهله أساساً لقضائيتها كأنهم ملزمون بفلا في حكمها
- ١٧٥ ... ... ... تنفيذ رأي التعديل التي يجب أن يقوم على أسباب فيية تحسمه .
- ١٧٦ ... ... ... سلطة قاضي الموضوع في تقرير البراءة كشك في صحة إستناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مشقة بإحاطته بأدلة الثبوت من عصر وبصورة ...
- ١٧٧ ... ... ... طلب ضم الأوراق . متى يكون هاماً ؟ عند تعلقه بحسم الجريمة واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية . أثر إضلال الرد عليه في هذه الحالة : التصور . مثال في تحليل الرقض تحليل يد تسلية بنتيجة دليل لم يطرح على المحكمة .
- ١٧٨ ... ... ... تصور الحكم عند إضلاله الإشارة إلى مؤدى مانعته الأوراق عن سوابق التهم مما من شأنه إثارة الشبهة في قيام حالة الرد للتلقيح على المادة ٥١ عقوبات .
- ١٧٩ ... ... ... فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو القاتل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بادانتهم من التجهيز ليس خطأ مائياً . الحكم الصادر في الدعوى حكم معيب بالتناقض والتناقض .
- ١٨٠ ... ... ... عدم إلزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . تعرضها بالرد على هذا الدفاع .. وجوبه أن يكون ودعاه صحيحاً مستقلاً إلى ما له أصل في الأوراق .
- ١٨١ ... ... ... التناقض وتخاذل الأسباب وقصور التعديل . مثال في تقديم أقوال متهم على آخر .
- ١٨٢ ... ... ... عيوب التعيب . مثال في إعلان قيسة شهادة مرضية .
- ١٨٣ ... ... ... مثال لقصور تحليل الحكم على توافر القية الاجرامية لدى الرأى نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يزعم إليه عملياً واستخلاصها منها ما لا يتردى إليه .
- ١٨٤ ... ... ... مثال لقصور الحكم عن بيان أركان جريمة شهادة الزور .
- ١٨٥ ... ... ... وجوب التعديل على فساد دفاع التهم - لاحتكاكه تحليل عليه .
- ١٨٦ ... ... ... مثال لقصور الحكم في استظهار عنصر الفرض الصحيح في جريمة عرض سلفة لخدمة البيع .
- ١٨٧ ... ... ... إستخلاص الحكم توافر قية التعيب من مجرد خروج التهم عن نطاق الفروض الصادر إليه ببيع عمول قطن الخفى عليه برهنة القطن باسمه دون إسـم الخفى عليه في علاج بعيد من مزرعة بقصد تحقيق الفرض من التوكيل . تصور .
- ١٨٨ ...

رد نقادة

- مصاد المبلغ المدعى بتبديله قبل الجهاد المحدد لتزويد يسقط عن التهم للسلطة الجنائية . إضفال الحكم الاشارة  
الى مخالصة دعما التهم تضمن إستلام المعنى عليه المبلغ موضوع إضفال الأمانة قبل حلول التاريخ المفق  
عليه لتزويد الشيء بيب الحكم بالقصور الذى يظه . ١٨٩ ... ..
- إضفال بيان تحقيق النتيجة التى يستقيم بها ازال حكم المادة ٢٤١ عقوبات بيب الحكم بالقصور . ١٩٠ ... ..
- قول الحكم أن من تم تفتيشه - رغم مغايرة اسمه للاسم الصادر به الأذن - هو المعنى بالتفتيش والذى انصبت  
عليه تحريات مكتب القذرات لوجود اسمه المعنى بسجلاته . فساد فى الإستطلاع . ١٩١ ... ..
- عدم إستظهار الحكم أن من عمل التهم - بتجاية الأختلاس - واختصاصه الرطب تفتيش تزلزله الجبر بالقسم  
وتام لموظف الخاصة والمصرف فيها على نحو معين طبقاً للأظمة الموضوعة . قصور . ١٩٢ ... ..
- مثال للقصور بيان الحكم فى الرد على دفع التهم بجهه حقيقة المسادة للضرورة . ١٩٣ ... ..
- المهل بالحكم وقواعد التنفيذ المدنية أو المصلحة فيها يعمل القتل غير مؤتم . قصور بيان حكم الإدانة عند إضفائه  
الرد على المبلغ بعدم توافر القصد الجنائى لهذا السبب . ١٩٤ ... ..
- إستماع التهم من الإجابة فى التحقيق لايجوز إضفائه قوية على ثبوت الجهة قبله . ١٩٥ ... ..
- فساد إستطلاع الحكم . أفضة فساد إستطلاع الحكم على توافر علم التهم بالجبر . ١٩٦ ... ..
- إستخلاص الحكم علم التهم بالجبر من إضفائه به من الجمارس بعد عودته من الخارج دون إستجلاء ماإذا كان  
هذا الاطلاع تم قبل وقوع التفتيد أو بعده . ١٩٧ ... ..
- قول التهم أنه مصرح له بصنع الخولى الى يدخل الفن ضمن عناصرها وإن ضبط ماين كان بداخل المعمل  
ولم يكن مروضاً اليه . دفاع جبروى . إضفال الرد عليه . قصور . ١٩٨ ... ..
- وسيلة إثبات السوابق هى مضاهاة بصيات الأصابع . الفلك فى صحيفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء لا يصلح  
لاستخدامها . ١٩٩ ... ..
- إضفال الرد على منازعة التهم فى أساس التوقيض بالقضية فكليات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى  
إعمالاً للحكم السابقين ٣ ، ٢٢٧ من مرسوم ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول .  
قصور . ٢٠٠ ... ..
- وجوب إضفاء الفكرة وأنها فيها ورد بالشهادة المرصية الى يستند إليها التهم فى إثبات مرضه . قصور الحكم عند  
إقتضاه على مخالفة البرقية الى سيق أرسلها من التهم مطلقاً بما مرضه . ٢٠١ ... ..
- قصور بيان الحكم فى إستظهار رابطة السببية عند إضفال صلة الروقة بالاصابات الى أشار إليها من واقع الدليل  
اللقى - وهو الكشف الطبي الذى أورد الحكم مضمونه . قول الحكم أن الاصابات الثغرية أودت بحياة  
المعنى عليه . لاينفى . ٢٠٢ ... ..
- القصر فى إمكان حصول الإصابة الثالثة من مسلسل ألقن من مساة معينة مساة قية بحث . الإستناد إلى التقرير  
الطبي بشأن ماأورده من إمكان حدوث الإصابة من للسلس المضبوط - رغم غلظه عما يدل على أن محوره  
كان على بينة من مساة الإطلاق عندما أبدى رأيه - لا يبرر رفض ماينبره التهم من أن الإصابة الثالثة  
لاعتنت من هذا السلس من مثل المساة الى كانت بينه وبين المعنى عليه عند إصابته . ٢٠٣ ... ..

## رقم القادة

تسبب الأحكام الصادرة في المعارضة بعدم قبولها للتقرير بما يستلزمه. وجوب تعرض المحكمة للرد  
الذي حال دون حضور الموضع بالجلسة ، والتهامة للرغبة المقدمة منه . إبطال ذلك وعدم تمكين المحكوم  
عليه من الحضور لسبب ما عاصه عليه في تقرير تأثيره في القناعة منه بالمعارضة يجب الحكم بالإحلال بحق  
القاطع ... .. ٢٠٤

## وراجع أيضا :

إحتلال أشياء عجيبة :	( القاعدة رقم ٤٠ : ٤٢ )
إستئناف :	( القاعدة رقم ٦٠ )
معتل :	( القاعدة رقم ٢ )
واشلاء :	( القاعدة رقم ٩ )
وإشكال :	( القاعدة رقم ٢ )
وليس :	( القاعدة رقم ٣٩ )
وغش :	( القاعدة رقم ٩ )
ومعتدون ومثله لهم :	( القاعدة رقم ١٩٨ )
وعلات صناعية وتجارية :	( القاعدة رقم ٢ )
ومواد خدرة :	( القاعدة رقم ١٨ )

## الفروع الثاني - التسبب غير العيب

٢٠٥	... .. مثال لتسبب كاف في جريمة التحريض على المعصية
٢٠٦	... .. تحدث الحكم عن كل دكن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مسطلة غير لازم
٢٠٧	... .. تحدث الحكم عن دكن العلم بالسرقة - في جريمة إستهاء الأشياء المسروقة - صراحة وعلى إستقلال غير لازم
٢٠٨	... .. إجراء العينة بمعرفة وكيل شيخ القراء . إستناد الحكم إليها بما يستند إليه من أدلة . لاجيب
٢٠٩	... .. يكفى في المحاكمة الختامية أن يتشكل التناقض في صفة إستداللية إلى التهم لكن يقتضى له بالبراعة مادام التظاهر من الحكم أنه أساط بالدعوى عن عصر وبصورة
٢١٠	... .. البحث في وجود سبق الإصرار أو عدم وجوده . مسألة موضوعية . التخليل الكامل على توافره . أمثلة

ردم القضاة

- ٢١١ ... - تخالف الأداة التي يبينها الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه طائفاً مع الأدلة التي يبينها الحكم الجنائي أو نقل المحكمة بعض عبارات الحكم الجنائي وأسبابه والاعتقاد عليها. لا يجب ...
- ٢١٢ ... - الطلب الذي يلزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة. هو الطلب الملزم ...
- ٢١٣ ... - عدم إلزام المحكمة عند القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ...
- ٢١٤ ... - لية القتل. مسألة موضوعية. أدلة لكتابية استظهرها ...
- ٢١٥ ... - سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الدليل المقدم إليها والأخذ بما تعللن إليه من أقوال الشهود المثبتة. عدم إلزامها ببيان الله ...
- ٢١٦ ... - ولكن العلم في جريمة استيصال الورقة الزورقة. مثال لكتابية استظهرها ...
- ٢١٧ ... - تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة. من سلطة محكمة الموضوع. عدم إلزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة التي أوصفتها ...
- ٢١٨ ... - قصد الخنثى في جريمة التهديد. التحدث عنه استقلالاً. غير لازم ...
- ٢١٩ ... - سلامة حكم المحكمة الاستئنافية القاضي بالبراءة عند التشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم وقسمته ما يدل على عدم انتفاع المحكمة بالإدانة السابقة للقضاء بها. مادام أنه أسقط الدعوى عن مصر وبصرية ...
- ٢٢٠ ... - إنفاذ المحكمة الاستئنافية لأسباب الحكم للمختلف أسباباً لحكمها. جزؤه ...
- ٢٢١ ... - تحديد موضع الدليل من الأوراق غير لازم. مادام أنه أصل فيها ...
- ٢٢٢ ... - جريمة التعريض على ترك العمل القوي. قصد الخنثى فيها. عدم اشتراط قانون قصداً جنائياً خاصاً بقيامها. لمحتمة الحكم من هذا الركن بعبارة مستقلة. غير لازم ...
- ٢٢٣ ... - سلطة الموضوع الإحصاء على أقوال شاعده في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به لهامها. عدم إلزامها ببيان السبب ...
- ٢٢٤ ... - حق سلطة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإكبات دون شهود القضي. عدم إلزامها ببيان السبب ...
- ٢٢٥ ... - تناقض أقوال الشهود. يستخلص الحكم الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه. لا يجب ...
- ٢٢٦ ... - مثال لكتابية الاستدلال على قصد التعريض في جريمة إحرار الضور ...
- ٢٢٧ ... - عدم إلزام المحكمة بالرد على أقوال شهود القضي. متى كان ذلك مستفاداً من أصلها بأدلة الشهود ...
- ٢٢٨ ... - إلزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كان الطلب ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ...
- ٢٢٩ ... - رابطة السببية بين خطأ التهم وبين إصابته للمعنى عليه. يأنها في الحكم. مثال ...

## رقم الفاعل

- ٢٣٠ - إفتال الحكم بيان مدة علاج الجنى عليه في جريمة ضرب . إشارته إلى تقرير الطبيب الشرعى الذى تضمن أن الإصابة أجهزته من أعماله مدة تزيد على عشرين يوما . لا تصور ... ..
- ٢٣١ - إستخلاص المحكمة صورة الواقعة مما ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود . غير لازم . يجوز إستظهارها بطريق الإستنتاج والإستراء وكافة للمكشآت العقيلة . مادام يفتق مع حكم العقل والمنطق ... ..
- ٢٣٢ - إستخلاص المحكمة نية القتل مما يؤدى إليه . شفاه الجنى عليه بغير علاج . لا يبنى توفر هذه النية ... ..
- ٢٣٣ - إدانة المتهم بقبولة تدخل في نطاق المادة ٩٨ ١ عقوبات التى أثبتت الحكم مقارفة للمتهم لها . التى بقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهى جريمة التزويج مع ما أوجب الحكم من تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . لا يبدى من إثارته ... ..
- ٢٣٤ - تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات موضوعي . متى يجوز حكمة التقضى التدخل . مثال ... ..
- ٢٣٥ - تحدث الحكم حرصا واستقلالاً على كل ركن من أركان جريمة التزويج . غير لازم . مادام تتلوه من الوقائع ما يدل عليه . ... ..
- ٢٣٦ - ذكر الحكم ما يكفى ليان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة التزويج . عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم . لا يجب ... ..
- ٢٣٧ - الحكم بالإدانة في جريمة القتل استناداً إلى قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بهذا إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطاء للعقاب عليها قانوناً . لا يجب ... ..
- ٢٣٨ - وقوع فعل من المهم كونه جرمي البلاغ الكاذب والهدف المرفوعة هما الدعوى . إفتال المحكمة تتحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف . كتابة حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب المتهم عليها . لا يجب ... ..
- ٢٣٩ - التقاضى الذى يبيح الحكم هو ما يقع بين أسياحه بحيث يبنى بعضها ما أوجب الآخر ... ..
- ٢٤٠ - قول الحكم بأن المتهم قام بصحيل عملة أجنبية إلى الخارج وكان يبنى عليه استدعاء البضائع التى حولت عنها تلك العملة وأن إرفاع الأسماء لا يضر قوة قاهرة تقضى من هذا الوجه . صليد ... ..
- ٢٤١ - إستناد الحكم إلى أحد شهود القضى أمراً لا خلاف الثابت بالأوراق . عدم إلتزامه هذه الأقوال دليلاً من الأدلة التى إستند إليها ، وعدم الخطأ على واقعة يومه حيث اعتبرتها المحكمة صبيحة قاتمة . لا يجب ... ..
- ٢٤٢ - إستطام السيارة التى يتوعدا للمتهم بالجنى عليه نتيجة إلفاده بسرعة وعدم إطلاق جهازه عليه . توفر ركن الخطأ وحالة الضيق في جريمة القتل الخطأ ... ..
- ٢٤٣ - عدم تقييد القاضى الجنائى بحكم المحكمة للمتهم ولو كان هذا الحكم نهائياً . إحتكامه على أسباب متفقة مع تلك التى أحتملها القاضى الجنائى . لا يضره ... ..
- ٢٤٤ - بيان الحكم من وجهه الخطأ الذى تسببهه قتل الجنى عليه أن المتهم قد أسياراً بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى . تحمك المتهم بأن الحكم أضاف من عنده لوجه خطأ آخر لم ترد في الوصف لا يجب ... ..



رقم المادة

- ٢٤٥ — طلب للمعي بالحق الذي سبب شهادة الشاهد بدعوى حيز قضية الحكم . رد المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان غائبا عن المحكمة لدى الشركة التي يتقاضى رواتبها وأن الطلب جاء متأخراً . عدم انقضاء مدة الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرضه قيوداً زمنياً عليها
- ٢٤٦ — ذكر مضمون أقوال الشهود في الحكم وعدم إيراد النص الكامل لأقوالهم . كفاية
- ٢٤٧ — صورية واقعة كتحقق فيها جريمة الشروع في الرشاخ
- ٢٤٨ — جرد الاختلاف في تقدير المسألة بين أقوال الشاهد في التحقيق والمعي الفني . ليس من وجوه الدفع بالحرورية التي تقتضي رداً خاصاً
- ٢٤٩ — إحالة الحكم في بيان السرورقات إلى الأوراق . لا يجب
- ٢٥٠ — الحكم في الدعوى إما يكون بناء على الأوراق المقدمة فيها . صحة الحكم الذي لم يند بالسابقة الغيبية في احتياط الحكم حالاً ما كانت النيابة لم تقدم ما يخالف ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لمصلحة الفرض . ورود الحكم النهائي في صحيفة الحالة الجنائية رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يتطوع بنهاية السابقة . قد يرد ذلك إلى إعمال الموظف في تنفيذ قرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بشأن قلم السوابق
- ٢٥١ — تحدث الحكم صراحة واستغلا عن القصد الجنائي في جريمة السرعة . غير لازم
- ٢٥٢ — عدم تحدث الحكم استغلا عن القصد الجنائي في جريمة حيازة الأمانة . إيراد من وقائع الدعوى ما يمكن لاستظهاره . كاف
- ٢٥٣ — بيان مضمون كل دليل من الأدلة التي بين الحكم بالأمانة نقضاً عليها . وجوبه
- ٢٥٤ — توقيع عقوبة الغريب المقتضى إلى الموت على المتهم بالقتل العمد . لاصلاحه له من إثارة قصور الحكم في بيان نية القتل
- ٢٥٥ — إحالة المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يعمل مقومات وجوده قانوناً . لا يجب
- ٢٥٦ — إشارة الحكم إلى ملءه برسالة استندت إلى جبراتها في ثبوت جريمة ارتداد دون إيراد مضمونها . لا تصور
- ٢٥٧ — إبطان المحكمة إلى تقرير للمعي الفني . وضفا طلب إعادة مناقشة . تعليلها هذا الفرض تعليلاً مقبولاً . لا يجب
- ٢٥٨ — الدفع بأن إذن التفتيش صدر بإجراء التفتيش لا يستلزم رداً خاصاً . كفاية الرد القضائي
- ٢٥٩ — عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي . لا يجب
- ٢٦٠ — جواز الاستناد إلى شهادة الفرقة الصادرة من المباحثات متى غلت السجلات الرسمية لمدة لإحياء الفرائد من أي بيان مخالف
- ٢٦١ — استناد الحكم إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق والذي استلزم في تكوين رأيه بتقرير أطباء آخرين لم يطلعوا عليه . لا يجب

## رقم المادة

- ٢٦٢ - غاية إثبات الحكم بالإدانة جريمة حثك العرض حصول اتصال جنسى بين التهم والمجنى عليها . طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية . لا تأثير لما في منطق الحكم أو مقوماته ... ..
- ٢٦٣ - إحتبار طلب المعالجة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم ودماً صريحاً وإنما كان لا يجه نكش الفعل للمكون للجريمة لو إثبات استعانة حصول الواقعة ... ..
- ٢٦٤ - تعرض الحكم لإصابات المجنى عليه إلى أن تكن على التهم ولم ترفع بشأنها دعوى . غير لازم ... ..
- ٢٦٥ - إشارة الحكم إلى قرار النيابة حفظ الدعوى بالنسبة لتغير التهم . غير لازم ... ..
- ٢٦٦ - إضراف التهم بفسط المسروقات في مسكنه . إقتال الحكم الرد على المدعى بطلان التفتيش . لا يجب مادام التهم لم يتنازع في صحة هذا الإضراف ... ..
- ٢٦٧ - خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل . لا تأثير له على صلاته مادام أنه أصل ثابت من الأوراق ... ..
- ٢٦٨ - سلطة محكمة الموضع في تقدير قيام حالة الطيس مادامت الأسباب التي يبت عليها تقديرها مأساة ... ..
- ٢٦٩ - تدبير التهمين الحادث للأخذ بالثأر وترصدهم لمصومهم . جمع الحكم في حنجه عن نية القتل بين التهمين جميعاً على الرغم من استغلال الوقائع المتسوية لكل فريق منهم . لا يجب ... ..
- ٢٧٠ - التهود الواردة على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل منها تتلبه على صحة عقيدته بأداة تؤدى إلى مآربه عليها لا يشترط خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تناقض ... ..
- ٢٧١ - تحدث الحكم إستغلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم مادامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانفادها ... ..
- ٢٧٢ - سلطة محكمة الموضع في تقدير قيمة الإضراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه ... ..
- ٢٧٣ - سلطة محكمة الموضع في تكوين حقيقتاً من الحكم الصادر من المحكمة للدنية يرد وطلان النقد المطعون فيه ... ..
- ٢٧٤ - إثبات الحكم أن التهمين تفرغوا القتل . عدم وجود خصوصية شخصية بين المجنى عليه وبين بعض التهمين . لا يجب ... ..
- ٢٧٥ - إطرار المحكمة ما تقدم به التهم في مذكرته التي لم تصرح به بتقديرها . لا يجب ... ..
- ٢٧٦ - إضراف العلم بالنفس بالنسبة لمتنظليين بالسيارة وإقامة التجريبن بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، عدم تحدث الحكم عن ركن العلم بالنفس في وثيقة يحكمها القانون المذكور . لا يجب ... ..
- ٢٧٧ - جمع الحكم بين التهمين وهو في مقام التليل على ثبوت نية القتل لوحدة الواقعة . لا يجب ... ..
- ٢٧٨ - إستغلال الحكم على إمكان الرؤية من وقوع الحادث في منتصف الليل المبكر . صحيح ... ..
- ٢٧٩ - عدم التزام محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم للتوضيح ... ..

دئم القاضة

- ٢٨٠ - إيمانان المحكمة إلى أن المتهم هو بلباته الشخص المقصود من إصدار الإذن . عدم رد الحكم على المأخذ  
الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه . لا عيب ... ..
- ٢٨١ - سلطة المحكمة في الأخذ بقول الشاهد ولو خالف قولاً آخر له دون أن تبين الخطأ ... ..
- ٢٨٢ - سلطة المحكمة في التحويل على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم يكن بالحضور لأداء الشهادة أمامها ... ..
- ٢٨٣ - عدم بيان الحكم سبب إطراره لأقوال شهود لم ير الأخذ بشهادتهم وعدم تعفيه بطلان التهم الموضوعة  
لا عيب ... ..
- ٢٨٤ - عدم إحالة الحكم عند القضاء بالإدانة إلى شهادة شهود ثاني والرد عليها . لا عيب ... ..
- ٢٨٥ - نسبة الحكم إلى الشهود على خلاف الثابت بالأوراق وواقعة معينة لم يحل لها اعتباراً في إدانة المتهم . لا عيب ... ..
- ٢٨٦ - البطل بغير التهمة . عدم استناده وداً خاصاً من المحكمة ... ..
- ٢٨٧ - القضاء بالبراءة من جهة الرد للاقتضاء إستناداً إلى أن الحرية المتخللة أساساً للرد جرمية بسيطة لا تعدل  
على سطر التهم . صحيح ... ..
- ٢٨٨ - عدم تعدد الحكم من طريقة القتل . غير لازم . مع عدم قد ثبت وقوع القتل ... ..
- ٢٨٩ - استناد الحكم إلى الحاشية التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة التهم . لا عيب ... ..
- ٢٩٠ - استناد الحكم إلى أقوال بعض الشهود متوقفة عن شهود آخرين جوازها ... ..
- ٢٩١ - انتهاء الحكم إلى أن الحوادث وقع بناء على خطأ المعنى عليه وحده . عدم تعدده بعد ذلك عن جميع صور الخطأ  
المقترنة إلى التهم لغيره لابقى صور الخطأ للتلزها في المادة ٢٧٨ عقوبات . لا عيب ... ..
- ٢٩٢ - عدم اتباع التهم الاجرامات التي رهنها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات جنائية - عدم استجابة المحكمة إلى  
طلب التهم لسبب شهود وعدم دها على طاعة المسند إلى طاع الأساس . لا عيب ... ..
- ٢٩٣ - ذكر الحكم أن التهم لم يقدم المميززات في يوم البيع مع علمه بالمعجز . تجده بعد ذلك عن نية التبدل استقلالاً .  
غير لازم ... ..
- ٢٩٤ - نسبة الحكم لقول الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أقل جاني الجلسة . لا عيب ... ..
- ٢٩٥ - طعن التهم المعنى عليه بمطالبة لتطبيق عقاباته وليتمكن من القول بالاعتقن المرسوق . توفر ظرف الإكراه  
في السرقة ... ..
- ٢٩٦ - إستعادة توفر القصد الجنائي في الضرب من حيلة الحكم . كتابته ... ..
- ٢٩٧ - إنتهاء المحكمة في مسكن سليم على عدم توفره وكن التقليد في حرية تنفيذ أحكام محكمة طاعة هذا التقدير لا والد  
التقرير انتهى . لا عيب ... ..

رقم المادة

- ٢٩٨ إنهاء الحكم في مطلق سلم إلى أن التهم في جريمة القتل الخطأ لم يركب خطأ ما ، وأن الخطأ من جانب المني عليه وحده . كتابة ذلك القضاء بالبراءة ورفض الدعوى للعلة قبله وقبل المسؤل عن الحقوق للعلة ...
- ٢٩٩ دفاع شرعي . حالة الضرورة . تقدير قياهما : موضوعي . عدم التزام الحكم بالتحقق من كل ركن من أركانها في عبارة مستقلة ...
- ٣٠٠ اثبات المحكمة عن طلب التهم لإبراء مفاعلة البصائر في مكان الحادث . عدم رد الحكم على حلا الطلب في جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وأخذ التهم بالتوازي وما نسب إليه منهم أكثر وما عبط لديه من متحصلات الجريمة . لا عيب . متى كان لا يؤثر في موقف التهم أن يزاد عدد الجناة واحداً ...
- ٣٠١ إستخلاص المحكمة وتوقيع السرة . كتابته في توفيل الاختلاس ...
- ٣٠٢ حالة الحرب . مثال لتسبب كاف لاستظهار قياها ...
- ٣٠٤ مثال لتسبب كاف في جريمة اختراق في جنابة تخالف مع دولة أجنبية ...
- ٣٠٥ مثال لتسبب كاف في جريمة رشوة ...
- ٣٠٦ صورة واقعة يتوفر فيها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ ...
- ٣٠٧ إثبات الحكم إشتراك التهم في تزوير الورقة التي استعملها . تحله استقلالاً عن ركن العلم في جريمة الاستعمال . غير لازم ...
- ٣٠٨ جواز استناد الحكم الاستثنائي إلى أقوال شهود صغوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى عند طرح التهم بالجلسة وبعدها طلبة الظاهر بمؤلم وتحقق شفرة المرافعة أمام محكمة أول درجة ...
- ٣٠٩ صحة الحكم عند رفضه التناقض الظاهري فيما ورد بتقريرين طيين ...
- ٣١٠ قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها . مثال . في جريمة عدم تزويد التهم لتسبب الحكومة من القمع ...
- ٣١١ لا عيب الحكم لمراده مؤدى شهادة شهود الإثبات جلة تم تسبب التهم فيها ...
- ٣١٢ إنفاذ التعارض بين ما أتته المحكمة تلاقع التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من التهمين لأمر طرؤوين ما انتهى إليه في خصوص قى وقرع تطليب عليها بناء على استخلاص سابق وغلو الأوراق من دليل التصليب ...
- ٣١٣ جواز افتراض المحكمة حصول الواقعة على صورها المحصلة وإثباتها إداة التهم على أي صورة منها ...
- ٣١٤ ما لا عيب تسبب الحكم : لمراده لدة البراءة بالقصة لن قضى برائتهم — متعلقة في أداة الإداة ...
- ٣١٥ تقدير رأى المغير والتصلب فيما يرجع إلى تقريره من افتراضات أمر موضوعي . إمكان المحكمة إلى أقوال الطشاهد يبعد ضمناً إلمراحها ما تضمنه تقرير المغير الاستثنائي ...

رقم الفتاوى

- ٣١٦ سلطة محكمة الموضوع في إطلاع تقرير الجريح لأسباب ساقطة ...
- ٣١٧ إستخلاصية الطرفين وتحديد النتائج للبتة من الفصل أمر موضوعي . ما دام الاستخلاص ساقطاً . مثال ...
- ٣١٨ الفصل في مسألة وضاع الخنثى حياً أو عدم وضاعها في جريمة القتل القاصح غير العتي أمر موضوعي . مادام الاستخلاص ساقطاً . مثال ...
- ٣١٩ لا يوجب الحكم إساقته في بيان مؤمنات أقوال الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استند إليه منها . اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . عدم ذكرها يفيد إبطالها ...
- ٣٢٠ صفة استخلاص الحكم للمخالفات القانونية من الأدلة المطروحة ولو كانت غير مباشرة إذا كان ما حصله منها لا يخرج من انحصار العقل والمنطق ...
- ٣٢١ لا يبنى التهم إنقرة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى المستقلة من الفتلات المادية الثابتة من المعايير طلباً الصورة الصحيحة للمحادث عند اعتراف التهم بارتكابها وعدم سيطرة المحكمة له في دفاعه من أنه كان وقت حصوله يبالغ عن نفسه ...
- ٣٢٢ عدم التزام المحكمة بالاستعانة برأي غير نقي في أمر تقيته من عناصر الدعوى وما يورثها من تحقيقات . مثال ...
- ٣٢٣ - اعتماد الحكم على الحسابات الخيالية بين التهم ووالدهم التي لم يطلع عليها القضاة لتدليل على واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة التهم . لا يجب ...
- ٣٢٤ - تفسير المرد بما تحمله عباراته أو تؤيده أمر موضوعي . مثال ...
- ٣٢٥ - سلطة محكمة الموضوع في عدم التصويل على الشهادة العليا لأسباب ساقطة ...
- ٣٢٦ - جواز الرد على دفاع منهم بالإحالة إلى الرد على دفاع غيره عند اتحاد الدفاع فيما أحال الحكم إليه ...
- ٣٢٧ - قول الحكم أنه استند ضبط مع المتهمين من بعد ساقطة التقرير بقبضه مع أحدهما الذي لم يكن إلا أداة للأخر . لا تنافي ...
- ٣٢٨ - جواز الاستدلال على توافر الاشراف بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة بالقرائن . مثال ...
- ٣٢٩ - ثبوت التهمين من تهمة إحرار السلاح الثارى موضوع جريمة سرقة بالاكراه - نتيجة عدم فهم المحكمة مدلول الإحرار - مع إدانتهم في جريمة سرقة السلاح بالاكراه . ذلك لا يوجب الحكم بالنسبة لما قضى به في الجريمة الأخيرة ما دام أنه بين ارتكابها ودال على وقوعها منهم بأدلة ساقطة ...
- ٣٣٠ - خطأ الحكم في حساب الحد الذي تنص به مدة السنة الأشهر التي يجب أن يحصل البيع خلالها علماً بالمدة ٥١٩ مرفعات . متى لا يكون مؤثراً في سلامة النتيجة التي انتهى إليها ...
- ٣٣١ - سلطة محكمة الموضوع في التصويل في إدانة التهم على إقراره في محضر ضبط الواقعة بارتكابها بالجريمة ولو لم تسمه بالجلسة ...
- ٣٣٢ - جواز أخذ التهم بأمراته عند استقلاله عن التفتيش المقرر بطلانه . جواز الاستدلال بما شيد به الشهود من وقائع تؤيد هذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال ...

## رقم المادة

- إدانة التهم في جريمة المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضي بيان لركان التزوير .  
٢٣٣ ... .. كتابة إثبات عدم صحة هويات الأوراق المقدمة وأن بعضها موقّع عليها بتزويرات مزورة.
- تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢، غير لازم .  
٢٣٤ ... .. عليه ذلك : تلازم الضرر مع الفعل المادي في هذه الجريمة
- تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة التزوير . غير لازم . يمكن أن يكون قيامه مستقلاً من  
٢٣٥ ... .. عبارات الحكم
- عدم التزام المحكمة بالرد على طالع قانوني بعيد عن حجة السوابق  
٢٣٦ ... ..
- كتابة قرار القسنى عند الطعن بتفتيق التهمة  
٢٣٧ ... ..
- اللزامة في مكان ضبط التهم يمكن فيها الرد القسنى  
٢٣٨ ... ..
- الخطأ القانوني لا يوجب الحكم مادام أن قاضي الموضوع قد حول في تكوين عقيدته ببرة التهم على عدم  
المطابقة إلى صلبه بالقدر بعد أن لم يأت به الدعوى ووزنها ولم ينتج وجده بصحتها . عدم جواز مصادرته  
في احتضاره . يسعى في ذلك صفة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون  
٢٣٩ ... ..
- سلطة قاضي الموضوع في الاقناعات مما بين أنوال الشهود من خلاف لا يمس جوهر الشهادة . مادام الحكم  
٢٤٠ ... .. قد أورد أن قاضي الموضوع لا يتلف في
- الفصل في امتناع مسئولية التهم الخطائية لوجوده في حالة سكر وقت مغالطته الجرمية أمر يقتضي بالواقع في  
٢٤١ ... .. الدعوى مما يقتضي بتقديره قاضي الموضوع . مادام تعلقه سافراً
- الأدلة في المواد الخطائية مقسمة ومنها مجمعة فتكون عقيدة القاضي . يمكن أن تؤخذ الأدلة في مجموعها إلى  
٢٤٢ ... .. قاعدة المحكمة واطاعتها إلى ما انتهت إليه
- لا يجوز مصادرته المحكمة في اعتقادها المبني على عناصر سائلة ولا الجادة في تقديرها أمام محكمة النقض .  
٢٤٣ ... ..
- الطعن باستحالة الرؤية بسبب الظلام يمكن فيه الرد القسنى  
٢٤٤ ... ..
- عدم التزام المحكمة بالرد على ما جاء بشهادة شهود اثنين ، ولا على الطعن بتفتيق التهمة . مادام الرد مستقلاً  
٢٤٥ ... .. ضماناً للقضاء بالإدانة
- طلب إجراء سبينة وتجربة رؤية لمكان الحادث . إيجابه دالاً موضوعياً . يمكن فيه الرد القسنى . إذا  
كان التمسد من الطلب إثارة الشبهة في أدلة التبرير التي أحطت إليها المحكمة مع اعتقاد اللزامة في قوة  
٢٤٦ ... .. إحصاء شهود الرؤية
- إغفال الحكم بيان بعض تفصيلات تقريرى الصفة التشريعية والمادية . لا يعبه . يمكن أن يورد منها ما يمكن  
٢٤٧ ... .. تحرير إلتزامه بالإدانة

رقم الصفحة

الفصل الثالث - ملا يسيب الحكم في نطاق التمييز

نطاق المادى :

- ٢٤٨ - وقوع خطأ ماضى في الحكم . لا يبيح ... ..
- ٢٤٩ - خطأ الحكم في مورد القواعد بالاعتراض في مقتضى ولا في نتيجة . لا يبيح ... ..
- ٢٥٠ - إبطان المحكمة إلى أن تلزم موعدت إصابتى الراس . لنطاق في تحديد أيتها إلى أحدثت الكسر . لا يبيح ... ..
- ٢٥١ - خطأ الحكم في بيان عدد الأميرة التي أصابت القتل . لا يبيح . مادام أنه لا تأثير له على واقعة الإضرار بالنسبة إلى التهم ... ..
- ٢٥٢ - لنطاق المادى الواضح في تاريخ الحكم . لا يبيح . مادام أنه لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ... ..
- ٢٥٣ - خطأ الحكم في اسم المبلغ عن الحادث . لا يبيح . مادام الأمر في التبليغ لا يجاوز حد الإضرار بمجرد وقت مباشر للجهة المختصة بتحقيقها ... ..
- ٢٥٤ - خطأ الحكم في اسم القرية التي انتقل إليها المبنى عليه وقرينه . لا يبيح ... ..
- ٢٥٥ - لنطاق المادى بديانة الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يبيح ... ..
- ٢٥٦ - خطأ الحكم في بيان سبب وجود شهود الواقعة يمكن الحادث لا يبيح . مادام الأمر لا يقتضى بنى وجودهم في هذا المكان ... ..
- ٢٥٧ - لنطاق في بيان مكان ضبط سكين . لا يتال من سلامة الحكم ، إذا لم يرتب على مكان الضبط نتائج معينة ... ..
- ٢٥٨ - لنطاق المادى الذى لا تأثير به حقيقة الواقعة لا يبيح الحكم . مثال ... ..
- ٢٥٩ - خطأ الحكم في تحديد وقت وقوع الحادث . لا يبيح . مادامت المحكمة قد اطاعت إلى رؤية الشاهدين قسمهم وهو يتلقى الخبر على القتل وعلما ... ..
- ٢٦٠ - إغفال وصف الحكم أنه صدر غيابيا بالنسبة إلى أحد المتهمين في الموقوف الأفراد بمحض الجلسة هو سبب التحرير لا يبيح الحكم ... ..
- ٢٦١ - خطأ الحكم في تحديد مكان إحدى إصابات المبنى عليه . لا يبيح . مادام أنه لا أثر له في قيام الجريمة التي كان التهم بها ... ..

رقم الفتاوى

- ٣٦٢ - مالا يطل حكم الإدانة ومالا يجب تسييه . الإشارة خطأ إلى وجود منهم آخر في مكان الحادث باعتباره  
فاحلاً في الجريمة - ونعم تقرير برأته . مادام أن هذه الواقعة لم يكن لها أثر في منطق الحكم . ولم يدع  
الخاص أن ضرراً لحق به من جراء ذلك ...
- ٣٦٣ - الخطأ للمدعى في إثبات حصول الواقعة لا يجب الحكم ...

ما تريد فيه :

- ٣٦٤ - تريد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يبييه ...
- ٣٦٥ - استيفاء الحكم بما أوردته من إجابات صحيحة . أريد في ذكر بعض إجابات قانونية لم يكن  
لها شأن فيه لا يبييه ...
- ٣٦٦ - إثبات الحكم أن أمر التفتيش بين على التفتيش في محل تحريات جنية سبقت صدوره . تريد استئثالا على جليلة التحريات  
من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلاً . لا يجب ...
- ٣٦٧ - إدانة المتهم إلى الأداة القائمة في الدعوى بعد استبعاد الاعتراف . أريد الخطأ في الحكم بإمكان  
الأدلة بالدليل للشك من الاعتراف غير الاختياري . لا يبييه ...
- ٣٦٨ - مالا يجب الحكم في نطاق التعاليل . نتحدث عن سبب الجريمة الذي لا يرتفع عليه الفصل في الدعوى .  
مثال في رخصة ...
- ٣٦٩ - استبعاد الحكم بذكر أمور تتعلق في جرم الباحث على الجريمة . لا يجب ...
- ٣٧٠ - عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح الواقعة . لا يبييه . مادام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودلل  
على الإدانة بتدليلاً سلباً ...
- ٣٧١ - تريد الحكم - في مقام بيان ظروف الجريمة - لا يبييه . مثال ...
- ٣٧٢ - قول الحكم الصادر في استئناف الدعوى للجنة وحدها أن النيابة طلبت عقوبة لأنهم هو تريد لا أثر له على سلامة  
الحكم ، مادام الاستئناف كان مقصوراً على الدعوى للجنة ...

الخطأ في الاستناد الذي لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقوبة المحكمة :

- ٣٧٣ - الخطأ في الاستناد إلى الشهود لا يجب الحكم عند تنقذه بالقرائن التي لم تتناولها المحكمة ...
- ٣٧٤ - عدم الاعتماد خطأ الحكم في الاستناد إذا انصب على دفاع غير جوهري ...



رقم المادة

الخطأ في تسمية أقوال المتهم إقراراً :

٣٧٦ الخطأ في تسمية أقوال المتهم إقراراً لا يجب السبب . عدم اكتمال المحكمة به والمحكم على المتهم دون  
بيع الشهود ... ..

الخطأ في مرد بواصت الإقرار :

٣٧٦ خطأ للمحكم في مرد بواصت الإقرار لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها ... ..

التحويل على واقعة خاطئة مع بقاء الحكم صحيحاً بما عني من أدلة أخرى :

٣٧٧ تحويل الحكم على واقعة خاطئة . لا يجب . إذا اشتمل على أدلة أخرى كافية بلبثها لإكتماله ... ..

تعيب تحقيق النيابة :

٣٧٨ تعيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم ... ..

عدم بيان مدى الباطنة

٣٧٩ عدم بيان الحكم مدى الباطنة . لا يؤثر في سلامته ... ..

#### الفصل الخامس — بطلان الحكم أو تعدده

تناقض دفاع من مع دفاع منهم آخر . ترى عدم واحد الزاماً من التبيين . إخلال بمن الدفاع . أثره :

٣٨٠ بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم ... ..

حكم باطل صادر من محكمة أول درجة . إلزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون

٣٨١ إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم إلزامها ببيع الشهود الذين صحتهم حكمتهم بدرجة من جديد .  
للاذلة ١١٩ إجراءات ... ..

عدم إعلان للمعارض بمرحلة النيابة بالجلسة المحددة لنظر مدافعة . تأثير وكيله على تقرير القضاة بطله

٣٨٢ بالجلسة وتعمده باعتباره . لا يفي عن الإعلان . الحكم في هذه الحالة باحتمال المعارضة كأن لم تكن .  
باطل ... ..

## رقم القاعدة

- تأسيس المحكمة كقضاء على أموال شهود لم تسعهم وكان سماعهم ممكناً ودون إجراء أى تحقيق في الدعوى  
٣٨٣ ... .. إكتفاء القضاة بتلاوة أقوال الشهود الثابتين . بطلان الحكم<sup>(١١)</sup>
- إدانة التهم بناء على ما أوجهه مفتش الممثل في محضره دون سماعه في درجتي التقاضي ودون بيان سبب ذلك .  
٣٨٤ ... .. بطلان الحكم . سماع المحكمة الاستثنائية لشهود تنفي التهم لا يحقق شغرية المرافعة<sup>(١٢)</sup>
- تسبيل القضية من البداية بعد انقطاع السير فيها دون إعلان التهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم  
٣٨٥ ... ..
- إستناد المحكمة في إدانة التهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف في درجتي التقاضي  
٣٨٦ ... .. أو سماع شاهد الاتهام في الدعوى . بطلان الإجراءات<sup>(١٣)</sup>
- أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي دون أن ينفي أسبابا لقضائه . غرر الحكم الابتدائي من المرات  
٣٨٧ ... .. البهريه . بطلان الحكم الاستثنائي
- تأسيس المحكمة حكمها بإدانة التهم على مائتة من تقرير التمثيل دون سماع أى شاهد في الدعوى أو إجراء تحقيق  
٣٨٨ ... .. فيها في درجتي التقاضي في ظل المادة ٢٨٩ إجراءات قبل تعديلها . بطلان الحكم
- على المحكمة الاستثنائية إذا رأت وقوع بطلان في الإجراءات في الحكم الابتدائي أن تصحح البطلان وتحكم في  
الدعوى . شرط ذلك : أن تكون الدعوى خاضعة تحت ولايتها ورفضت إليها على وجه صحيح . رفضها إليها عن  
لا يملك رفضها قانوناً . إتصالها بالدعوى يكون معقوماً ولا يحق لها التفرض لوضوعها وإلا كان حكمها  
وما يبنى عليه من إجراءات معقوماً .  
٣٨٩ ... ..
- بطلان الحكم عند القضاء في الدعوى قبل الفصل في طلب الفرد ولو قضى في طلب الفرد إستثنائياً بالرفض ...  
٣٩٠ ... .. نقض الحكم . أمثلة : إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى وجرىءان الحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل . عدم  
جواز توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع ضدها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون.
- وإلا كان الحكم الصادر مشوباً بالبطلان ...  
٣٩١ ... ..
- عدم جواز اتسك بطلان الحكم بطرق التلويح . سداد هذه القاعدة من قانون الإجراءات الجنائية وللمرافعات  
الدنية والتجارية . عدم جواز التلويح في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية إلا في الحاقلة التي نصت عليها  
المادة ٣١٤ من الفصل في باب رد القضية عن الحكم  
٣٩٢-٣٩٥ ... ..
- أسباب الانعدام : ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة ...  
٣٩٦ ... ..

(١١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢)

## رقم المادة

- بطلان إجراءات المحاكمة والحكم : عند محاكمة غير من انضمت إجراءات التحقيق وتقيمت الدعوى ضده .  
المادة ٣٠٧ إجراءات ... ..  
٣٩٧ ...  
لذلك نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو التقرير ببطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم واجباره  
كان لم يكن . هذا البطلان فيه معنى السقوط الذي يجعل الملزم فيه بالتقاضي غير ذي موضوع ... ..  
٣٩٨ ...  
ولذلك تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهرب المحرري أو مباشرة إجراءات فيها على صدور الطلب بطلب من  
الجهة التي ناطها القانون به : أثر مخالفة الحظر المقرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٥ :  
بطلان إجراءات بده تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم . طيبة هذا البطلان : تعلقه بالنظام  
العام . آخر البطلان : بطلان الحكم المترتب على الإجراءات الباطلة ... ..  
٣٩٩ ...

## الفصل السادس : تصحيح الحكم .

- مقالة المتهم غشاً بالأدلة الشاذة بدلاً من السجين . إظهاره على غشاً في تطبيق القانون لا مجرد غشاً ما أدى في  
الحكم . عدم جواز تصحيحه من المحكمة التي أصدرته أو وال ولا يها . مثال ... ..  
٤٠٠ ...

## الفصل السابع : حجية الحكم .

- البيع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى اللذة . إدانة المتهم دون العرض  
لذا التطلع الجوهري . يجب ... ..  
٤٠١ ...  
قد وركت من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتسابه قوة الأمر القضي  
مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ... ..  
٤٠٢ ...  
قد نسخة الحكم الأصلية واستيفاء الإجراءات المقررة الطعن بالتقاضي وعدم تيسر الحصول على صورة منه . وجوب  
القضاء بإعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات . ... ..  
٤٠٣ ...  
حجية الأحكام . منها : عدم ورودها إلا على الملوك . مثال ... ..  
٤٠٤ ...  
إصدار المحكمة حكمها في الدعوى . أثره : زوال ولايتها فيها فلا تملك تحليل الحكم أو تصحيحه فيما عدا الحالات  
المبينة بالمواد ٣٣٧ إجراءات و ٣١٧ ، ٣١٨ من القواعد وحالة الحكم التقيضي ... ..  
٤٠٥ ...  
سلطة المحكمة الإستئنافية في تصحيح البطلان قاصرة على حكم محكمة أول درجة . عدم استنادها إلى الحكم الذي  
تصدره هي المساس بذلك بحجية الأحكام ... ..  
٤٠٦ ...  
الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . المادة ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧  
وله ذلك ؟ انقضاء الدعوى الجنائية بالحكميات . شروط البيع بقوة الشيء المحكوم فيه ؟ الحكم في الواقعة يمنع  
من تجديد ما من نفس الواقعة يوصف آخر جديد . المادة ٥٥٥ إجراءات . أثر اتحاد الواقعة التي حكم  
على المتهم من أجلها أمام المجلس العسكري والواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنايات ؟ وجوب انقضاء بعدم  
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ... ..  
٤٠٧ ...

رقم المادة

## الفصل الثامن : مسائل متومة .

- الحكم بكل عضو الجلسة في إلهيات إجراءات المحاكمة ومنها تمت نظر الدفاع ..... ٤٠٨
- الحكم لا بكل عضو الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى ..... ٤٠٩
- المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض: هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية ..... ٤١٠
- تصور عضو الجلسة عند ذكر من التجدد لوجهاتهم، لا يجيب الحكم ..... ٤١١
- راجع أيضا :-

- إتلاف أوراق حكومية ( المادة رقم ٢ )
- وإثبات ( المادتان رقم ١٧٠، ٨٦ )
- واستغلال ( المادة رقم ١٢ )
- وتزوير ( المادتان رقم ١٥٠، ٦٦، ٤٨٠، ٢٧٧ )
- وتفتيش ( التوادع رقم ١٦٤، ١٦٣، ١٦٠، ٩٥، ٣٧ )
- وبناء ( المادة رقم ١٥ )
- وتليس ( المادتان رقم ٤٩، ٣٢ )
- وعينالة ( المادة رقم ٢ )
- وعناية لمادة ( المادة رقم ٦ )
- ودعوى مدنية ( المادة رقم ٣٠ )
- ودسرة ( المادتان رقم ٢٤، ٨ )
- وشيك بدون رصيد ( المادة رقم ١١ )
- وضرب أقصى إلى موت ( المادة رقم ١٨ )
- وضطوبة ( المادتان رقم ٧٣، ٢٢ )
- ونقض ( المادة رقم ٢٧ )
- وصود ( المادة رقم ١ )
- ومسؤولية جنائية ( المادة رقم ٤ )
- ومواد ضغرة ( التوادع رقم ٤١، ٢٠، ١٤، ٤ )
- ونقض ( التوادع رقم ٢٤٦، ٦٥، ٦١، ٥٨ )
- ووصف التهمة ( المادتان رقم ٣٩، ٣٦ )

« الحضورى الاختيارى » المارضى فيه ولم يبين وجه المذنب الذى منه من المتول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فان الحكم الصادر بعدم جواز المرافعة يكون سليما في القانون عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

( فلن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٨ )

٥ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاختيارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر في مواد الجنابات ومن محكمة الجنابات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ( المواد ٣٣٩ وما بعدها في الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه في محاكم الجنح والمخالفات ) .

( فلن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ )

٦ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٣٣٨ من قانون الاجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التى يجوز فيها ذلك في الجلسة التى حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تغيب عن الحضور في جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند التذلل عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فصلت المحاكمة والمرافعة في غيبة فان الحكم يكون قد صدر غيابيا - الا أن الشارع لاختبارات سامية تتعلق بالمصلحة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنبه أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٣٩ اجراءات ، كما أجاز للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا في حالتين أشارت اليهما المادتان ٣/٣٣٨ و ٢٤٠ اجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأسباب التى استندت اليها في ذلك .

( فلن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ )

٧ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيابي فمارضى فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضورى اختياري بقوة القانون فلا ينبغي على هذا الخطأ تنويع حق التمسح في الطعن بطريق المرافعة لأن متطلبات الأحكام ترد الى حكم القانون وكذلك الفصومة الناشئة من تلك الأحكام .

( فلن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ )

( فلن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٦/١٩٦٧ ( لم يشر )

## الفصل الأول

### وصف الحكم

#### الفرع الأول - الحكم الحضورى

١ - انه وان كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التى يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه الا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضورى أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التى حصلت فيها المحاكمة وأتيح له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

( فلن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٨ ص ٩٠ )

٢ - اذا كان الثابت أن محاكمة المتهم أمام محكمة أول درجة قد تمت بحضوره بجلسة معينة ، وفيها أبدى دفاعه ، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا - حتى ولو لم يحضر المتهم جلسة التظلم ، ويسرى مبدأ استئنائه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لأن واجب التمسح يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها .

( فلن رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٨/١٩٥٩ ص ١٠٦٨ )

#### الفرع الثانى - الحكم الحضورى الاختيارى

٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر للمتهم عند التذلل على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بسبب ذلك ، أو تغيب عن الحضور في الجلسات التى ترجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عرضا مقبولا ، اما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، اما اذا انقضت الحلقة سقطت جلسة من الجلسات فانه يكون لزوما اعلان المتهم اعلانا قانونيا بالجلسة التى حدثت لنظر الدعوى بدل الجلسة التى لم تتحدد فيها المحاكمة .

( فلن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ )

( فلن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ١٢١٣ )

( فلن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٠ ق - جلة ١١/١٥/١٩٦٠ ص ١١٣٧ )

٤ - متى كان المتهم لم يدافع في جلسة المرافعة بأنه كان منطورا في تغيبه من شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم

شكلا لرفضه بعد المبدأ محصوا من يوم النطق بالحكم  
المستأنف فانه يكون صحيحا .

(المن رقم ١٠٧٦٦ لـ ٢٨ ق. ٢٧ لـ ١٠/١٠٩٥٨ ص ٩٨٥٢)

١٢ - نصت المادة ٢٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أن للمارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورا لا قبل الا اذا أثبت المحكوم عليه عجز منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استثنائه غير جائز ، فاستأزم النص الشرطي مما قبله قبول المارضة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون ضدها حضرت في بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلقت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة علما ويرر تخلطها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضورا قد أعلن إلى المظنون ضدها علنا قانونيا فلم تستأنف مع أنه كان جائزا استثنائه قانونا ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المارضة التي رفضتها المظنون ضدها عن الحكم المذكور لرفضها عن حكم غير جائز المارضة فيه يكون سديدا ، وبالتالي يكون الحكم الاستثنائي الذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر في مارضة المظنون ضدها من جديد قد جاب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المظنون فيه منه القضية - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق صلوه منها - تبين قبول الطعن شكلا وموضوعا وقضى الحكم المظنون فيه وتعيينه وتأييده الحكم المستأنف .

(المن رقم ١٣٠٥ لـ ٢٩ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٢٦٦)

### الفرع الثالث - الحكم القلبي

١٣ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تمثيلها من النيابة دون إعلان للمتهم - حضورا بالنسبة إلى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

(المن رقم ٩٠٧ لـ ٢٦ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٧٨١٣١٣)

١٤ - المارضة جائزة في الحكم الاستثنائي المعتبر حضورا اذا كان في حقيقته حكما غاييا واعتبرته المحكمة خلا حضورا ، إذ البررة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه .

(المن رقم ١٣٣١ لـ ٢٦ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٨٨١١٨)

٨ - أوجبت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورا بالنسبة إلى من يحضر إحدى الجلسات ثم يتخلف عن حضور باقي الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ على أن المارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا قبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عجز منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استثنائه غير جائز واذا كان للمتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضورا اعتبارا بمعاقبته بالحبس ستة مع التمثل هو من الأحكام التي يجوز له استثنائها فإن الحكم الاستثنائي إذ قضى بتأييد الحكم الاستثنائي بعدم جواز المارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(المن رقم ١٧٥٢ لـ ٢٧ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٩٨٥٨٢)

(المن رقم ٣٠٥ لـ ٢٨ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٩٨٥٨٢)

٩ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية على المحكمة في حاله الحكم الحضورى الاحتيازي أن تحقق الدعوى أماما كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى يسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا ثريب على المحكمة الاستثنائية إذا هي لم تسع من جانبها شهودا مكثفة بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(المن رقم ٥٨ لـ ٢٨ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٩٨٥٨٢)

١٥ - متى كان للمتهم قد حضر أمام المحكمة وتألجت الدعوى في مواجهته ولكنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل تقدم بإعلان مطيحه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبل المحكمة للأسباب السالفة التي ابتدأها ، فإن المحكمة إذ اضبرت حكمها في الدعوى حضورا وقضت في مارضة التمسع بعدم قبولها لرفضها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .

(المن رقم ٥٢٨ لـ ٢٨ ق. ٢٧ لـ ١٠/١١٠٢٦ ص ٩٨٥٨٢)

١١ - إن حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى ونصت فيها المرافعة وحجرت فيها للحكم يتبع منه تطبيق حكم المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قسري . فإذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف

١٩ - استقر قضاء هذه المحكمة على حساب ميملا الثلاثين يوما الذي جملته الشارع حدا أقصى للحصول التوقيع على الأحكام من اليوم التالي لتاريخه الذي صغر فيه الحكم .

(الفرن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢١٩)

٢٠ - لم يصعد قانون الإجراءات أجلًا للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل اذا اقتضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول بطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣١٥)

٢١ - لما كان قانون الإجراءات إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يربط البطلان على تأخير التوقيع إلا اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية الأيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يربط البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتبته على ذلك من أثر هو أن يكون للمحكوم عليه اذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إصله بإيداعه قلم الكتاب كما هو مقتضى نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤١٣)

(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

٢٢ - المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم فقط للقاضي ولا في حالة فريدة ، وهي حالة وجود مانع للقاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره فانه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو للقاضي الذي يندبه أن يوقع على الحكم إلا اذا كان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه .

(الفرن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤١٨)

٢٣ - لا يوجب القانون إعلان التهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلطة المرافعة أو معناتا لها إعلافا صحيحا .

(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

(٢٣٨)

١٥ - متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بإدانة المتهم في جنابة قد وصف بأنه ضروري وهو في حقيقة الأمر حكم غيائي على الرغم مما وصفت المحكمة ، فإن الظن في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(الفرن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢/١٩٥٦ ص ٨ ص ٥٥٨)

١٦ - العبرة في وصف الحكم بأنه ضروري أو غيائي هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - فإذا كان الثابت من الحكم الاستثنائي - موضوع المرافعة - أن الظاهر لم يصغر الجلسة الأولى ، ولم يعلن بالجلسة التي تأجلت إليها الدعوى وسمعت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم خلوا من أسباب اعتباره حضورا بالنسبة للظاهر - عملا بنص المادتين ٢٣٨/٢ ، ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن الظن فيه بطريق المرافعة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المرافعة بشأن علم الظاهر بتاريخ الجلسة الأولى - لأن الممول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن انما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المارضى فيه - فلا تملك محكمة المرافعة - وهي بسبيل نظر المرافعة - وبمسند أن استفتدت سلطتها بانفصل في موضوع الاستئناف ، أن تشيئ وضعا جديدا لم ير الحكم المارضى فيه - في حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به ، فترب عليه الظاهر حق المرافعة ، ويكون الحكم في قضائه بعدم قبول المرافعة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(الفرن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ١٠ ص ١٩٥٨)

## الفصل الثاني

وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره

١٧ - متى تبين أن القاضي الذي اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٣٩ من قانون المرافعات .

(الفرن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٦)

١٨ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المحضفين وغيرها من مواد التنظيم مبنية في قانون الإجراءات الجنائية بما لا محل منه للرجوع إلى قانون المرافعات إلا لصد قص أو لإعانة على تنفيذ القواعد المتصوص عليها في ذلك القانون .

(الفرن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤٢)

٢٩ - العبرة في الأحكام بالصورة التي يعرضها الكتاب ويرفع عليها هو ورئيس البلسة .

(الفرن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٢٦ ق - جلة ١٢/٣/١٩٥٦ ص ٧٧٣/١٢٢٢)

٣٠ - متى كانت المحكمة قد أشارت في أسباب حكمها إلى الدفع بطلان القبض والتفتيش ودرت عليه وانتهت إلى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستند من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع .

(الفرن رقم ١٣ لسنة ٢٢٧ ق - جلة ٢/٢٥/١٩٥٧ ص ٨٨٣/١٧٠)

٣١ - إن صدور الحكم والنطق به ينهي النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد للمحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه إلا إنشاء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المسمى بالتعويض عليه في المادة ٣٣٧ ج . ٥ ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستيفاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر يمد الحكم فيها فأما تكون قد أغلقت .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٢٧ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٨ ص ١٦٤/١٦٤)

٣٢ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ما دام قد قضي بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أعضا بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

(الفرن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٢٨ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٩ ص ١٠٧٥/١٧٥)

٣٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلا إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره ، وإنما يحكم بطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يختم ، ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام في تطبيق هذا المبدأ .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٢٨ ق - جلة ٥/١٩/١٩٥٩ ص ١٠٥٥/٥٥٥)

٣٤ - ذل الشارح ينص المادة « ٣١٢ » من قانون الاجرامات الجنائية أن التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل ، فيكتفى فيه أن يكون من أي واحد ممن حضروا للمداولة - وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا بقصد تنظيم العمل وتوجيهه - إذ الرئيس كرمالته في ذلك ، فإن عرض له مانع فحرق - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب - التي كانت محل

٢٤ - الشهادة التي يصح الاعتدال بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي هذا الميعاد على صدوره مغلوبة في هذا المقام بما يرد في إعلان الإيداع من تاريخ الحكم يفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجرامات الجنائية .

(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٢٦ ق - جلة ٤/٩/١٩٥٦ ص ٧٧٣/٥١٧)

(الفرن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٢٦ ق - جلة ٥/١١/١٩٥٦ ص ٧٧٣/١١٣٢)

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٢٧ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٨ ص ٧٧٣/١٦٤٤)

(الفرن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٢٩ ق - جلة ١٢/٧/١٩٥٩ ص ١٠٧٥/٩٨١)

(الفرن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٢٩ ق - جلة ١١/٣/١٩٥٩ ص ١٠٧٥/١٢٣٨)

٢٥ - إن نص المادة ٣١٢ من قانون الاجرامات الجنائية أوجب تحرير الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان وتوقيع رئيس المحكمة وكتابتها عليه ، ثم يثبت ما يتبع عند قيام مانع الرئيس يمنعه من توقيع الحكم ، ولم يوجب حالة قيام المانع بكتابة البلسة ، ولم يوجب بطلاناً على خلو الحكم من توقيعه .

(الفرن رقم ١٧٦ لسنة ٢٢٦ ق - جلة ٤/٩/١٩٥٦ ص ٧٧٣/٥٢٢)

٢٦ - لم ينص قانون الاجرامات الجنائية على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الاعتقاد لا تكون قد خالفت القساوون في شيء .

(الفرن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٢٥ ق - جلة ٤/١٠/١٩٥٦ ص ٧٧٣/٥٢٦)

٢٧ - التوقيع على الأحكام بعد تحريرها إنما يكتفى فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجرامات .

(الفرن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢٦ ق - جلة ٥/١/١٩٥٦ ص ٧٧٣/٧٠١)

٢٨ - متى كان القاضي ضمن الهيئة التي سمحت المرافعة ولم يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم ومع ذلك فانه لم يوقع على مسوده أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣١٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

(الفرن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢٦ ق - جلة ١٢/٦/١٩٥٦ ص ٧٧٣/٩٢٥)

(الفرن رقم ٥١٧ لسنة ٢٢٧ ق - جلة ١١/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨٣/٨٩٠)



يكون الاجماع الاتساق القانون واجراء احكامه لا أن يكون خروا الى تجاوز حدوده .

(الفرن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص ٢٠١)

٣٨ - الشهادة السلية التي تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المتصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية هي الشهادة التي يعررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تقيد عدم ايداع الحكم في خلال تلك المدة - فلذا كانت الشهادة التي يستند اليها الطاعن هي اشارة من وكيل نيابة على كتاب لجة معينة بأن القضية لم ترد بعد ، فان هذه الاشارة لا تعتبر شهادة سلية في نظر القانون ولا تضي عنها .

(الفرن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/١/١٣ ص ١٢١)

### الفصل الثالث

#### بيانات الحكم

#### الفرع الاول - بيانات العقوبة

##### صلوره باسم الأمة

٣٩ - اذا كان الحكم الاستئنافي اذ ايد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وانما أتمت لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصغر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الاجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تنص في المادة ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية - فان النقص على الحكم الاستئنافي بالبطلان لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٢٠٣)

٤٠ - خلو الحكم مما يقيد صلوره « باسم الأمة » يس ذاتية وفقدته ضمرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويصله بإطلا بلائنا أصليا ، وهذا البطلان من النظام العام ، ولحكمته التقض طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن تنقض به نكفاه ضمنا وتقض الحكم ولو لم يشره الطاعن في طعنه .

(الفرن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٧ ص ١٩٢)

٤١ - متى كان الحكم قد حور متوجا باسم الأمة فلان هذا العنوان يعتبر كالشأن منذ صدور الحكم والا كان طلب وجوده في لحظة اصداره استيجابا لايداع الحكم بأسبابه قبل النطق به وهو ما استقر قضاء هذه المحكمة على عدم

مدلولتهم جميعا - فوقع الحكم بلا منه زميله - وهو المضغ الذي يليه في الأقدمية فلا يصح أن ينهي عليه بالبطلان .

(الفرن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٣ ص ١١١)

٣٥ - الشهادة السلية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى في نهاية ساعات العمل - لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك لأن تعديد ميعاد العمل في اقليم الكتاب ليس معناه أن هذه الاقلام يستند عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد ولا عبرة بما يرد في اعلان الايداع عن تاريخ الحكم برفض تجاوز الميعاد المتصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٨١)

٣٦ - لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودة ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في اصداره .

(الفرن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٧٢)

٣٧ - يستبين من المذكرة الايضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تفسير اللجنة التي شكلت للتتبع بين مرسومي قانوني الاجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينا وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كائنة في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التماس بين هذه المسؤولية

ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم - فيشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالتقاضي الذي يقصد منه الحصانة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، وأن المذكرة الايضاحية قد أفصحت في يهاها لطة التفسير من أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافق الاجماع مرجعه الى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحي بأن اشتراط اجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمقصود الى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن

٤٦ - الأحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض ، فخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام - بفرض صحة - لا ييب الحكم الاستئنافي ما دام قد تدارك اغفال هذه البيانات واستوفاهما وأتسا لقضائه أسبابا جديدة .

(الجن رقم ١٦٢ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٧)

٤٧ - لا ييب الحكم الابتدائي غلو ديباجته من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة الابتدائي قد استوفى ذلك ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي أصدر الحكم غير من سماع المرافعة ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم الاستئنافي - وإن أحال في بيان الواقعة إلى الحكم الابتدائي - إلا أنه قد سرد بعد ذلك أقوال الشهود بتفصيل واقف بعينه مجزئا بنفسه في ذكر هذا البيان ، كما أنه استوفى سائر البيانات التي تتطلبها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الجن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ٤٥٢)

٤٨ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى - فإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم ، فإن استناد الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليما لا غبار عليه ، كما أن الحكم الاستئنافي قد استوفى تلك البيانات التي لم تخل منها محاضر جلساته .

(الجن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٩/٦/١٩٦٠ ص ١٦٢١)

"تلاوة تقرير التفتيش"

٤٩ - إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، تأييل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها فتعير الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(الجن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ جلة ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤٧)

٥٠ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التفتيش قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت

سرياته في المواد الجنائية ومن ثم فإن التمس على الحكم بأنه قد صدر وقد دون أن يكون هذا الإصدار والتفتيش باسم الأمة رغم توجيهه بأسبابه بعد ذلك باسم الأمة عند إيصاله قلم كتاب المحكمة يكون على غير أساس من الواقع أو من القانون .

(الجن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ق - جلة ٢٧/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٥٧)

"تاريخ إصداره"

٤٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الحكم هي الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وبلا بطلت لتقدمها عنصرا من مقومات وجودها قانونا وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبسائه على الأسباب التي أقيم عليها فيبطلها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته .

(الجن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٧ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢٤)

٤٣ - التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجري عليه العمل في المحاكم وقد اعتبره الشارع أصلا في حساب المدد المينة بقانون الإجراءات الجنائية .

(الجن رقم ١١١٦ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٦٢)

"الحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرتها"

٤٤ - متى كان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى أضافها وكان بين من الإطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوهما من بيان المحكمة التي أصدرتهما ، فإن غلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى الجلالة ويجهله كأنه لا وجود له .

(الجن رقم ٥١١ لسنة ٢٧ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٧٠)

٤٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم - فإذا تضمن أسسه جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته ، فإنه يثبت بذلك استيفاء الشكل وجيز كل شك في هذا الصدد ، وسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، لخلو الحكم من أسس عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعي أن أحدا من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

(الجن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ق - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٦٤)

الحكم يعطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨٨)

#### الفرع الثاني : بيئات التضييق .

”مادة ١٢١“

٥٦ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما يضاف المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجب فأن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز استئنائه يكون قد أخطأ في القانون .

(الفرن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٦١)

٥٧ - متى كان كلا الحكيمين الابتدائي المؤيد لأسبابه والاستئنافي قد خلا من ذكر نص القانون الذي أوّل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يصح الحكم الابتدائي من هذا الميب أنه أشار إلى مواد الإهمام التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ما دام لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصار على الإشارة على تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات التي لا صلة لها بالتجريم والعقاب وإنما يتعلق بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

(الفرن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٦١)

”من رقم ٩٤٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٤٠٥“

٥٨ - إن إزالا المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي وآته .

(الفرن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ١٩٠)

(الفرن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١/١٩٥٨ ص ٣٦)

٥٩ - لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها إلى مادة القانون الذي حكمت بموجبه بمعاقبة المتهم .

(الفرن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٤/١٩٥٧ ص ٨٨٣٩٩)

الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم الثابت عكس ذلك إلا بتابع إجراءات الطعن بالتزوير .

(الفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧٠١)

٥١ - أن وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فينبى تلا تحرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تلى علنا .

(الفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧٠١)

٥٢ - تقرير التلخيص المشار إليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يتلوه القاضي على زملائه بالجلسة ، أن هو إلا مجرد بيان يتيح للقضاة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من التحقيقات والإجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

(الفرن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢/١٩٥٧ ص ٨٠٢١٧)

٥٣ - الحكم يكفل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

(الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٢ ق. جلة ٢٢/١١/١٩٦٠ ص ٧٠١١١)

#### ”إسم المزم وسه وصناعته وعمل إقامته“

٥٤ - الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وسكنه بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رفعت عليه الدعوى الموصية وجرت محاكته فإذا ما تحقق هذا الغرض بذكر اسم المتهم ولقبه وكان المتهم لا ينازع في أنه هو الشخص المثارب محاكته ولم يدع أنه من المجرمين الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسؤوليتهم أو عقابهم ، فإن انقضاء هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم .

(الفرن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٠٢٨٤)

(الفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧٠٣١٢)

(الفرن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧٠٨٤٢)

(الفرن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١/١٩٥٦ ص ٨٠٤٤)

”إشارة محكمة الجنائز المحضورية إلى الحكم السابق الصادر في غيبة المتهم“

٥٥ - لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنائز لأن

٦٧ - لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها إلا إلى مادة القانون الذي حكمت بموجبيه بقتاب المتهم ، فلا يوجب الحكم عند اشارته الى المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أدخلت في حكم الموقطين السوميين طوائف أخرى .

(الفرن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق ٠ جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ٣٦٤)

٦٨ - نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبيه - وهو بيان جوهرى اقتضت قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - فاذا خلا الحكم الاستثنائي - الذى قضى بالقضاء حكم البراءة - من ذكر نص القانون الذى أزيل بموجبيه القالب على المتهم فانه يكون مشوباً بالطلان ، ولا يصمم الحكم من هذا الجيب أنه أشار الى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم يفصح عن مواد القانون التي أخذ بها وبخاصة بالتجريم والقالب .

(الفرن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥١)  
(والفرن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق جلة ١٢/١/١٩٦١ (١٦ شهر))

”بيان الواقعة المستوجبة للمعاقبة“

٦٩ - العبرة في بيان واقعة الدعوى ونوع الخطأ الذى وقع من المتهم في جريمة القتل الضلأ هي بما يبيح في الحكم لا بما جاء في وصف التهمة والنسب على عدم توفر ذلك في وصف التهمة انما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه وثقة التكاليف بالظهور واستيفاء ما بها من قصص علا بنص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩/٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ٣٧٢)

٧٠ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم التهمة بأن ما تعرضه مضطرب بل يكفي أن يكون فيها أوردته الحكم من وقائع ما يدل على ذلك .

(الفرن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٧/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٨٢)

٧١ - اذا قال الحكم في مرضي بيانه واقعة اخفاء المتهم الثالث أشياء مسروقة ، « ان المتهم الثالث وان أنكر واقعة ابتياعه لبعض الممتلكات ، فقد أقر أنه أخفأها من المتهمين الآخرين على سبيل الزهن ، وهذا الاقرار يعضه قوله انه يحترف الوساطة ( قوسمينوني ) في بيع الطلي وهو عمل لا يت لملية الزهن بأية صلة ، فضلاً عن أنه لا يدير محلا معداً لذلك ، وعلمه بالسرقة مستفاد من بعض الشئ المنفوع ، خاصة وأنه يقر بأن « المروحة الكهربائية » تساو من الشئ

٦٥ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بصغر حكمها واخذت بما جاء بمحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير اشارة صريحة الى المواد التي طبقت فان التمس على الحكم بأنه لم يشر الى المواد التي طبقتها يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٦٢)

٦١ - اشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفي في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكاً ، ولو لم تشر الى فقرتها الخاصتين بطريق الاطلاق والتعريض .

(الفرن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٧ جلة ٦/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٤٠)

٦٢ - ان خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة على واقعة الدعوى لا يبيح ما دام قد انتهى الى نتيجة يقرها القانون .

(الفرن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨)

٦٣ - اذا كان الحكم خالياً صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة فلا يصح نقضه اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن فاته المواد التي حوِّبَ المتهم بها .

(الفرن رقم ٩١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٣/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٠٦)

٦٤ - اذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك الواقعة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوي في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فان السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يوجب الحكم ولا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استندت منه العقوبة .

(الفرن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٤/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧١٦)

٦٥ - ان عدم اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم على المتهمين بقتضاه يجعله باطلاً ، ولا يبنى عن هذه الاشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى ما دام لم يقل ان هذه المادة هي التي اخذت بها المحكمة واوقعت القالب بقتضائها .

(الفرن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٩٠)

٦٦ - لا يوجب الحكم الضلأ الذى يقع في ذكر مادة من مواد قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٠٨)

ذاته ما هي الواقعة التي جعل التبليغ عنها والتي اعتبرها المحكمة واقعة مكشوفة يسوء القصد من جانب المتهم .  
(الفرن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - ١١٢/٣ - ١٩٥٨/٩ ص ١١٢٦)

### «بيان الملول عليه في الحكم»

٧٥ - ان البيان الملول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي ينفو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الفرن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ ق - ١٥/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٥)

### «بائات حكم الإدانة»

٧٦ - أوجب للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم صادر بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للقوة والطرف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجب ولم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة هذا البيان . فنتي كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في بيان الواقعة وطرفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي يطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يفيق حكم القانون في المادة المذكورة .

(الفرن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٦ ق - ١١٢/٣/١٩٥٩ ص ١٢٣١)

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق - ٤/٨/١٩٥٨ ص ٢٩٥)

(الفرن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٩ ق - ٤/٤/١٩٦٠ ص ٣١٦)

٧٧ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالأدانة في حصة بناء على أرض مملوكة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة في السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - ٥/٦/١٩٥٨ ص ٩٤٨)

### «بيان الملحق بصور شكوى من الجني عليه أو وكيله الخاص»

٧٨ - يلزم قانوناً - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى الجني عليه أو وكيله الخاص لا مكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من

خمس وثلاثين جنباً ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اختارته مسابقة رهن هي على الأصح شراء بسف الأحذية القديمة من المتهم المذكورين « فإن هذا الذي أورده الحكم يدل على علم توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة بتمصرها ، وهما إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم المتهم بصدر هذا الشيء .

(الفرن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ ق - ١١/٣/١٩٥٨ ص ٨٦٢)

٧٩ - إذا تعلق الحكم عن جريمة تسهيل تعامل الحشيش للسندة إلى المتهم الأول بقوله « ان المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعامل الحشيش فيه تسهيل تعامل المتهم الحشيش عنده إذ كان المسكن خلواً ما علمهم وقد قصلوا إليه لهذا الغرض بليل مستقار من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس في التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين يقضي معين وذهبوا إلى مسكن المتهم الأول وكانت الجوزة بملصقاتها جاهرة هنالك على المضفة والتار موقدة ودخنا جيباً كرسين من الحشيش وأن المتهم قد ساهم بتعاطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أشرفت به من تعريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الفسبط من أن المتهم المذكور كان على علم بمعاونة وتسهيل تعامل الآخرين جواهر حرم القساؤون حيازتها » إذا تعلق الحكم بذلك فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي لحراز المخدر وتقديمه للآخرين لتعامل اللتين دان المتهم بهما .

(الفرن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق - ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩٥٢)

٧٣ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزميلة دخلا إلى فناء المصنع بعد منتصف الليل بطريق السور ولحقاً في مكان مجاور لحزن المصنع الذي به محركات وأسلأك نحاسية وأن باباً يفتح ويغلق دون مفتاح ، واستخلص الحكم من ذلك ومن الظروف الأخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة لهما ، فإن الحكم لا اعتبر ما وقع من المتهم وزميلة شروفاً في سرقة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون أو القصور .

(الفرن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق - ١١/١٨/١٩٥٨ ص ١٠٦٨)

٧٤ - لا يكفي في قيام الوقائع المستندة إلى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الإحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن ، إذ يجب أن يبدو وانما من الحكم

٨٤ - الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا -  
فإذا أغفل الحكم في واقعة الدعوى بيان تاريخ ارتكاب  
الحدث - مع ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة - فذلك  
لا يقدر في سلامته ما دامت التهمة لم تدع في طعنها أن  
الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .  
(الجن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٢٣)

٨٥ - إذا كان الحكم لم يستلزم حقيقة التاريخ الذي  
أقيم فيه البناء وما قام به المتهم من إجراءات في الصلوح  
التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء ، فإن ذلك يصح  
بالقصور في البيان مما يجيز محكمة التقض عن مراقبة  
صحة تطبيق القانون على الواقعة .  
(الجن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٥١٦)

#### "محل الواقعة"

٨٦ - لا يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من  
البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا رتب الشارع على  
حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا كأن جعل منه  
ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا وفي غير هذا النطاق فانه  
يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية اليه  
ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .  
(الجن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨)  
(والجن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٨ ص ٦٧٦)

٨٧ - لا يلزم تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة متى  
كانت حجة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم .  
(الجن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٢٣)  
"بيانات الأحكام بالنسبة للتفتيش"

٨٨ - لا يقدر في سلامة الحكم أنه لم يبين أسماء  
باقى أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المذكوران  
بالتفتيش طالما أنه قد عني ببيان أسماء من حضر التفتيش  
ومؤدى شهادتهم وما دام أنه لم يعتمد في الأدانة على شهادة  
البلقين .  
(الجن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٧٧٨)

#### "بيان كفة المظفر"

٨٩ - لا يكون بيان كمية المخفر جوهرها ما دام المتهم  
لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التماس  
ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .  
(الجن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٣٤٢)

قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي  
يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى  
الجنائية ، ولا يفي عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن  
الزوج قد تقدم إلى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا  
وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة  
(الجن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٩٩٢)

#### "رأى المفتي في أحكام الأعدام"

٧٩ - لا يوجب القانون عند الحكم بالأعدام بعد أخذ  
رأى المفتي أن تبين المحكمة هذا الرأي في حكمها ، وكل  
ما أوجبته المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية  
في فقرتها الثانية هو أن تأخذ رأيه قبل إصدار الحكم  
بالأعدام .  
(الجن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٢٤٢)

#### "ملا يتصل بإركان الجريمة"

٨٥ - عدد المرات التي ترددت التهمة فيها على الموقوف  
المختص وتواريفها لا يلزم بيانها في الحكم لعدم اتصالها  
بإركان جريمة الرشوة .  
(الجن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٢٣)

#### "تاريخ الواقعة ووقت وقوعها"

٨١ - علم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث  
أو انقضاله لا يستوجب قضى الحكم ما دام أنه لا تأثير له  
على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .  
(الجن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨)  
(والجن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٤٧٩)

٨٧ - لا يجب الحكم عدم تحديد تاريخ الواقعة مادام  
لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع المتهم  
أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .  
(الجن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨)  
(والجن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ١٥٥)  
(والجن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٧٠٦)

٨٣ - ينبغي في جريمة التبيد أن يثير الجاني نية حيازة  
دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل  
على ذلك ، فلا تروى على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع  
« الوكيل » - وهو الطاعن - عن رد الإمامة أو عجزه عن  
ودها بعد مطالبته بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة .  
(الجن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٨ ص ١١٤٨)

٩٤ — لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفع التي أبدت في أثناء المرافعة الكفاء بما يتبدد ذلك في الأساليب .

(الفرن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق. ١١/٥/١٩٥٦ م ١١٤٤)  
(الفرن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق. ٢/٢٥/١٩٥٧ م ٨ ص ١٧٠)  
(الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق. ١١/١/١٩٦٠ م ٧٥١)  
(الفرن رقم ١٤٢٥ لسنة ٣٠ ق. ١٢/٩/١٩٦٠ لم ينشر)

٩٥ — متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المتأفف بحبس المتهم بجريمة السرقة للاشتباه شعرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعدهه وزير الداخلية مدة ستة مع التنازع فانه يكون قد أخلف في تطبيق القانون إذ أخلف بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تصاديا من استقالة التنفيذ بها .

(الفرن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٧ ق. ٥/٧/١٩٥٧ م ٨ ص ٤٨٠)

٩٦ — الأصل في الأحكام أن تحصل على الصحة ، ولا تريب على الحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه لاجالا عن وقف تنفيذ العقوبة قد فرس في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الرقابة فان هذا التفسير لا يطابق للمنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

(الفرن رقم ١٣٠ لسنة ٢٨ ق. ٢/٢٢/١٩٥٨ م ٩٩ ص ١١٠)

## الفصل الرابع

### تسيب الأحكام

#### الفرع الأول — التسيب العيب

٩٧ — اذا كان الحكم قد أسس ادانة المتهمه على الدليل المتبدد من تفتيش غرضها دون أن يعرض للدافع بطلان التفتيش ويرد عليه فان هذا يعطله قاصر البيان مستوجب التقص .

(الفرن رقم ١٣١ لسنة ٢٥ ق. ١٢/١٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٣١)

٩٨ — اذا دفع المتهم بأن التفتيش التي اتم بها رازها غير ترخيص ، مرسنة وقدم شهادة بذلك ، فادانة المحكمة دون تحقيق هذا المقاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جرميا بحيث

#### « بيانات أحكام البرامة »

٩٠ — لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات أن يتضمن الحكم بالبرامة أمورا أو بيانات معينة أسوء بأحكام الادانة ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصير وبصورة فلم يجدها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

(الفرن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق. ١٨/٨/١٩٥٦ م ٤٧ ص ١٠٠)

#### الفرع الثالث — بيانات المنطوق

٩١ — ان اجماع آراء القضاة على الحكم — المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الاجرامات الجنائية ، انما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبرامة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأف أمام غرفة الاحكام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطن بطلان الأمر الصادر من غرفة الاحكام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالألا وجه لقائمة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره باجماع آراء القضاة .

(الفرن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٥ ق. ٤/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٢)

٩٢ — اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تفضي في الممارسة بتأييد الحكم النيابي الصادر بتسديد العقوبة ، فانه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، وصحيح الحكم باطلا فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وقفا للقانون .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق. ٤/١٦/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧)

٩٣ — جرى قضاء هذه المحاكمة على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجرامات الجنائية التي تفضي بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبرامة الا باجماع آراء القضاة ، يسرى أيضا على استئناف المدعي بالعقوبة المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

(الفرن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق. ٤/٢٤/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٦)

١٠٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحقق من نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد فاز في توفر هذا الركن وقال إنه ما قصد السرقة وإنما الانتفاع بالشيء ، ينفي الوقت ودره نافية إلى صلحيه كان واجباً على المحكمة والهيئة العامة أن تحثن عن التصديق على التهمة التي تفرقها فإذا هي لم تفعل كان حكماً قاسراً القبول يبيح يستوجب عقوبة

الدين رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٠٠٤ م - جلسة ٢٠١٤/١١/١٩ (١٩٢٧/١٩٥٦/١٩٥٧)

١٥٣ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يشترط الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محضر بالगत واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون علما بحقيقة الواقعة المزورة وأن قصد تغييرها في المحرر . واذا غابا كان الحكم وهو يسبيل اقامة الدليل على عمدة الاشتراك في التزوير المسندة الى الطاعن قد قال « ويحتل ان التمهين الثالث ( الطاعن ) والرابع قد وقعا على مقتد البيع المزور بصفتها شاهدين وعلمين بحقيقة تزويره دون أمرا على ان يوقع وتحت بصفتها بالعمدة المجنى عليها في حين أنها لم تبصع الختم المزور الموقع به على عيني البيع والتنازل ولم توقع أمامها كما ذكرت » فان ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية التمهنة التي وقعت على القصد بصفتها بالعمدة .

(المن رقم ١٥٥٨ لسنة ١٣٥٠هـ، مجلة ٢٠٠٧، ١٩٨)

١٥٤ - إذا قضى المحكم بتصحيح الأعمال الخاطئة دون أن يبين عناصر الخاطئة المستوجبة لذلك فلا يكون قاصرا واجبا فيه .  
(القرن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥٠٧، مجلة ٢٠٢١/٢/١٩٥٦، ص ٢٥٠)

١٠٥ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فلذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في التضييق على المجنى عليه وحجزه ودل على ذلك جلب المتهم الضحية لإعادة المجنى عليه وقبض الضحية بالقتل أو التخلي في مبلغ الحادث ، فلان ذلك لا يؤدي الى قيام الاضطرار والمساعدة في مقاربة الجريمة .

(الدين ، ١٣٧٩ ج ٢ ، ص ٢٠ ، ج ١ ، ١٩٦٥/١٧/٢٧ ص ١٦٤

لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون ممياً بما يستوجب قفاه .

(الطبعة رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق-جريدة ١٢/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٠)

٩٩- إذا كان الحكم اذ كان التهم على اعتبار أنه محلت  
المادة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين الماعة  
وبين الاعتداء الذي قال ان التهم أوقمه بالمجنى عليه ، فانه  
يكون حكما قاصرا متينا نفسه .  
(العين رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق.جـ ١٦/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ٥٩)

١٠٠ - إذا تسكّ الدافع عن التمهين باقتل بـسـم  
التحويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الإقرار  
إلى حد اعتباره في حكم الضرر فلا يستطيع أن يرى  
في الظالم من يطلق مقولواً تارة على آخر ، فإن هذا يعتبر  
دفعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية التمهين .  
وإذن فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله انه « لا سند  
له في الأوراق فلم يبطح واحد من المحققين ولا المحكمة  
شيئاً على شهادة الشاهد ولا قال التمهين في جميع ادوار  
التحقيق شيئاً بهذا الخصوص » ، فلن ما قاله الحكم  
ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به التمهين إذ أن مجرد عدم  
ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت التمهين  
عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى  
قضي دعائها وكان من التمهين على المحكمة إما تحقيق هذا  
الدافع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إقراره  
إن كان لذلك وجه أو أن تطلعه استناداً إلى أدلة سابقة  
مقتنة تبرز وقعه ، أما وهي لم تعمل وفي الوقت ذاته انضمت  
على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكماً يكون  
قاصراً قصوراً مستوجباً للتعزير .

١٥١ - المنزل بحكم الأصل محل خاص ، والملاية قد تحقق بالجهر بأفلاط السب في فناء المنزل اذا كان يقطنه سكان عديليون يؤمنون بمذبه ويختلون الي فناءه بحيث يستطيع سماع التسلط السب مختلف السكان على كثره مدعوم . فاذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن بين ما اذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجسب من الفناء التقاء ملاما على الصورة المتقدمة فانه يكون حكما قاصرا .

(الجن دلم ١٤٤٥ ج ٢٥ - جلة ١٩٥٦/١٤٤٥ ص ١٨١)



ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم . فأن هذا الذي أورده الحكم قاصر عن التبدل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الفرن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ ص ٧٤٤)

١١١ - متى كان المتهم بجريمة عدم تقديم اقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان منفقا ستي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فأن هذا الدفاع جوهري من شأنه أن صرح أن يحل عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فلذا قضى الحكم بإدانة دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور .

(الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/١/٥ ص ٧ ص ٨٤٨)

١١٢ - متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الاحراز وقالت انه بقصد الاجبار امتدانا الى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت اليها ، وكيف استدللت منها على قصد المتهم خصوصا مع ما سبق أن أثبتت من أن تلك القطعة تزن ١٩٩ جراما ، فأن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا ميبا في التسيب .

(الفرن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/١/٦ ص ٧ ص ٨٩٧)

١١٣ - اذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئا عن بيان الاصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الى أن هذه الاصابات هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه وكان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فانه يكون قاصرا قصورا ميبا .

(الفرن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/١/٦ ص ٧ ص ٩٣٩)

١١٤ - اذا استند الحكم في ادانة المتهم ضمن ما استند الى ما نسب اليه الشاهد أنه رواه بالجلسة مع غلو محضر جلسة المحاكمة مما نسب الحكم اليه الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث .

فأن الحكم يكون قد أخطأ في الاستناد بما يبييه .

(الفرن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/١/٦ ص ٧ ص ٩٤٢)

١١٥ - اذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس فريق من اصارده الى مكان الجدار الذي كان المتهم يجري القنص وتعرضوا له وهدموا جزءا منه

١٠٩ - اذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بها قاصدا الاشتراك فيها فأن ذلك يكون من الحكم قصورا ميبا مما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٢٦٤)

١٠٧ - اذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى الأدلة التي أخفت بها واستندت اليها في ثبوتها في حق فأن هذا يجعل حكمها من هذه الناحية مشوبا بالقصور ، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانتته في جريمة استعمال الورقة المزورة فأن القوية تكون مبررة، ما دامت قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهي لا تصلح بنفها أساسا صالحا لاقامة الادانة لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستدلال .

(الفرن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧ ص ٢٧١)

١٠٨ - أوجب القانون توقيع العقوبة المخلطة للمنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق احراز أو حيازة المضرر ما لم يثبت المتهم أنه انما أمرز المضرر للتأطى أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المروحة أمامها . واذا فأن كان الحكم لم يرأس ما انتهى اليه من أن الاحراز كان بقصد التأطى على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على تقي قصد الاجبار مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي تحقق بمجرد الاحراز ، فأن الحكم يكون مشوبا بالغلط في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٧٧)

١٠٩ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل الماسا شاملا ميبا لها أن تعصه التخصيص الكافي الذي يمل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتصرف الحقيقة ما لا تجد منه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساده . فأن هذا الحكم يكون ميبا بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٢/١٧ ص ٧ ص ٥٨٥)

١١٠ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة للدلية يرد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى

١٢٠ - متى كان الحكم حين قضي بقبول الدفع وبإعلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبراءة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم ببطء المحاكمة من حيازته للطبقة التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التي قضى بإبلاغها فانه يكون قاصرا ولا يميز من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه الطبقة فان ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحول كلمتها فيه .

(الفرن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٣١ ص ١٩٥٦/١٢ ص ١٣٧٤)

١٢١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإدائته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وهو من الدفوع الجهرية ، فانه يكون قاصرا قصورا يميزه .

(الفرن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/١٧ ص ١٩٥٧/١٧ ص ١٩٨٨)

١٢٢ - لا يكفي لإدانة المتهم بجرمة خدع المشتري المتخصص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد الزاولة والمران أو عدم امتناع الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

(الفرن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢١ ص ١٩٥٧/٢١ ص ١٩٨٨)

١٢٣ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبيد السنته إليه على مجرد عدم قله المتاحيل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصرا قاصرا متعينا نفسه .

(الفرن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢٨ ص ١٩٥٧/٢٨ ص ١٩٨٨)

١٢٤ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجرمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصرافه إلى إضافة المال الذي حصله إلى ملكه واختلاسه لنفسه انصرافا بملكه فانه يكون قاصرا قاصرا متعينا نفسه .

(الفرن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢٨ ص ١٩٥٧/٢٨ ص ١٩٨٨)

١٢٥ - متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكانه في الظروف التي وقع فيها الحادث إضافة السيرة ورغم ما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع

واعتمد الجنى عليه وزميلة على المتهم اعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبى أنه في مقتل وخطير ، فقد كان لازما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعي فثبت قيامها أو تفهيمها ما دامت الوقائع كما أوردتها الحكم ترشح لها ولو لم يدفع المتهم بقيامها ، فإذا لم تحمل كان حكمها مشوبا بالقصور .

(الفرن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/١٦ ص ١٩٥٦/١٦ ص ١٤٠٠)

(الفرن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/١٧ ص ١٩٥٨/١٧ ص ٢٠٥٩)

١١٩ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابته مقتل من الجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت لية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه التية بنص الجنائي .

(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/١٦ ص ١٩٥٦/١٦ ص ١٠٤٢)

١١٧ - تغيير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتتها المحكمة - تدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي ، ولكنها استطلعت ما يخالف هذه الحقيقة ، فانه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(الفرن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢٠ ص ١٩٥٦/٢٠ ص ١١١٢)

(الفرن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢٨ ص ١٩٥٧/٢٨ ص ٥٦٨٨)

(الفرن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ ق. ج ١٢/١١ ص ١٩٥٧/١١ ص ١٦٦١)

١١٨ - متى دفع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن المحجز توقع خيلة القصير وأنه تحدد للبيع ببلدة القوصية مشعرا بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته وجوب تجميعه والد عليه ، فان حكمها يكون قاصرا .

(الفرن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢٦ ص ١٩٥٦/٢٦ ص ١١٨٠)

١١٩ - تمسك المتهم بجرمة التبيد أمام محكمة ثاني درجة بضم دفاتر الجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وبتمين خبر لتصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجهرية لتلقه تحقيق الدعوى انصارا لوجه الحق فيها . فإذا أغفل الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/٢٦ ص ١٩٥٦/٢٦ ص ١١٨٢)

قضاء وقدرنا لأن المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولا اختراق الشارع ، كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه ، فانه يكون قاصر البيان ولجبا خضه .  
(الطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٤ ص ١٠٧)

١٢٦ - متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بشديد الأشياء المحبوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فان هذا الامتناع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بنساذ الاستدلال .

(الطن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١١ ص ١٣١)  
١٢٧ - متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارنته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تدور سن المتهم ما قدم اليها من أوراق - أو ما رآه هي نفسها ، فان قضائها يكون معيبا .  
(الطن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ١٥٠)

١٣١ - متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل الى استعمال المتهم آلات قارة من شأنها أحدثت القتل بذاتها وتصويرها نحو المجنى عليها والملاحها عليها فأصابها في مواضع قاتلة هي رأس أولهما وظهر الثاني ، وكان الثابت من الحكم أن الميار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فان الحكم يكون قاصر البيان .  
(الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١٥ ص ٤١١)

١٣٢ - متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد استند الى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض القدية وهي أعمال لاحقة للجريمة وصحح أن تكون منفصلة عنها ولا تحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بناء على الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٤٧٧)  
(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٢٩٩)  
١٣٣ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته فانه يكون معيبا لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .  
(الطن رقم ٣٦٣٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٥٤٨)  
(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١/٢٢ ص ٧٠٤)

١٣٤ - يقوم تقليد العلامة التجارية على مطاوعة تتم بها المشاهدة بين الأصل والتقليد ومن ثم فان خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده في ثبوت تورفم التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين الملامتين يجعله مشوبا بالقصور لأن القاضي

(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٢٧٨)  
١٢٩ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم - بين ما استند اليه - الى ممانية محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه الممانية أو يذكر شيئا عنها ليرض وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الاتهام الأخرى التي بينها بالرغم من أن المتهم استشهد بهذه الممانية نفسها على إفادته مما استند اليه ، فانه يكون قاصر البيان .  
(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٣٥٥)

١٣٥ - متى كان الثابت أن المحكمة بفرجتها لم تطلع على الممرات المضبوطة والتي تنازع المتهم في اعتبارها عودا مما يستحق عليه رسم دمنعة الإصباح ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه الممرات ومقدار الضريبة

واقته ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر سوى شهادة الشاهدين الآخرين اكثافه بقوله ان شهادتهما تؤيد روايته ، فان الحكم يكون مشوبا بميب التصور لانه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط .

(الفرن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/١١/١٩٥٧ ص ٨٩٢)

١٣٩ - متى كان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها الى أقوال الشاهدين والى التقرير الطبي الشرعي مما على ما فيها من تناقض دون أن يورد ما يرفع هذا التناقض ، فانه يكون قاصر البيان بما وفي ذلك ما يبيح ويوجب قضاة .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٨/١١/١٩٥٧ ص ٨٩٨)  
(والفرن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٨/٨/١٩٥٨ ص ٢٢٢)

١٤٠ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمة استنادا الى أسباب تصرف كلها الى التهمة الأولى دون الأخرى فانه يكون مشوبا بالتصور في تسييه .

(الفرن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٩٧٢)

١٤١ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل السد الى اتفاقه مع القاتل على اقرار الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصلحته له الى مسرح الجريمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم مره به عقب ارتكاب الحادث ، فانه يكون معيبا ، ذلك ان ما قاله لا يؤدى وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر لية القتل لدى هذا الشرط .

(الفرن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/١٠/١٩٥٧ ص ٩٨٣)

١٤٢ - متى كان الحكم قد أثبت قيام العادة على الرثم مساءود بالتقرير الثنى من أن حالة المجنى عليه قد تحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتصلحت من عرض البراعة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستمر بعد اجراء العملية أو يرفض المجنى عليه اجرامها ، فان الحكم اذا دان المتهم ببناءية العادة المستندية دون أن يبت في هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الفرن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ١٠٠٩)

١٤٣ - متى كان مسطحي المتهم قد طلب بجلطة المحاكمة سماع الشاهد الذي تخلف عن الحضور لرفضه فلم تشهد المحكمة بهذا الطلب قاصر الدفاع في مراقبته على وجوب

في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يتسبب به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(الفرن رقم ٤١٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ٥٧٢)

١٤٥ - متى كان الحكم حين اورد الأدلة على المتهم قد اعتمد فيها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئا مما جاء في هذه الأقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فانه يكون قاصر البيان بما يبيح ويستوجب قضاة .

(الفرن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٠/١٩٥٧ ص ٩٣٥)

١٣٩ - ان ما يختص به المجالس الصبية قبل النافها أو المحاكم الصبية من مسائل الولاية على المال ، واستناد الحساب من هاتين الصيغتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العقلية الصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها آثارا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٣٣ و ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز الحكم فيها قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم الجنائية وهي تحكم المتهم عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها أن تحصى بعضها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متبيلة في ذلك بقرار المجلس الصبي الذي صدر في غيبه فاذا هي لم تعمل وانكرت على المتهم حقها في مناقشة الحساب بعد امتناعه من المجلس الصبي ، فان حكمها يكون قاصرا .

(الفرن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٧٢٢)

١٣٧ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بادانة المتهم الذي كان محكوما ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة الى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بما شهد به في قضية أخرى دون أن تطعن على أقوال الصراف في تلك القضية التي استندت منها الدليل الوحيد الذي عولت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تساؤل الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية ، وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين مما كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فان الحكم يكون قاصرا .

(الفرن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/١١/١٩٥٧ ص ٨٥٦)

١٣٨ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم ضمن ما استند اليه الى شهادة الضابط ورجل البوليس اللذين

١٤٨ - أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ  
يحق للمحكمة أن تبني ما تراه في شهادته .

(الفرن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/١٧/١٩٥٨ م ٩٧)

١٤٩ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه  
في ادانة المتهم هو دليل غشبي مبنى على مجرد الاحتمال ، مع  
أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبني الا على حجج  
قطعية التثبت تفيد الجرم واليقين فإن الحكم يكون ممينا  
مستوجبا للنقض .

(الفرن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/١٧/١٩٥٨ م ٩٧)

١٥٠ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء  
المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم  
المحدد للبيع لم يتصد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم  
فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء  
بالرجوع الى أوراق الجرم أو غير ذلك من طرق التحقيق ،  
فإن الحكم يكون قاصرا قصورا ميبه .

(الفرن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/١٧/١٩٥٨ م ٩٧)

١٥١ - لا يكفي لادانة شخص بصفة فاعلا أو شركا  
في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها  
الا اذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فإذا اقتصرت  
المحكمة في ادانة المتهم في جريمة السرقة الى القول بأن المتهم  
وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث  
يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وهما ملابس  
مسروقة وضماها برضاها في السيارة دون أن يشتد عن  
حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره  
من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تاليفة في ترتيبها  
الزمني على السرقة لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها  
في الادانة ، فانه يكون ممينا بسا يستوجب نقضه ما دام  
لم يثبت أن نية المتهم كانت مقفوعة مع غيره من المتهمين  
على السرقة .

(الفرن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ - ق. ٢٨/٢١/١٩٥٨ م ٩٧)

١٥٢ - متى كان ما أبت الحكم ونسب الى الشاهد ليس  
له أصل في الأوراق ، فإن للمحكمة تكون قد اقامت قضاها  
بالادانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يبيح  
بسا يوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/١/١٩٥٨ م ٩٧)

١٥٣ - متى كان الحكم قد استند في الادانة على  
اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله  
المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكراه وانه

مناقشته ولكن للمحكمة حرية صلبها من طلبه ونقضت  
إدانة التهم استنادا الى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور  
فإن حكما يكون ممينا مستوجبا للنقض .

(الفرن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/٢٠/١٩٥٨ م ٩٧)

١٤٤ - متى كان المطاع قد قصد من طلب المراجعة أن  
تتفق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة  
ما أدلى به الشهود في شأن إمكان رؤية التهم عند القتاله  
المخبر ، وهو من الطليات الجوهرة لتعلقه بتحقيق الدعوى  
لاظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا  
على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون مشويا بالتصور .

(الفرن رقم ١٧٣٠ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/٢٧/١٩٥٨ م ٩٧)

١٤٥ - متى كانت المحكمة قد بنت حكما على شهادة  
شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى  
ولا أثر لاحواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجينة  
المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي  
استندت عليه هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون  
باطلا ، والاستناد اليه يجعل حكما ممينا بسا يبطله .

(الفرن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/٢٧/١٩٥٨ م ٩٧)

١٤٦ - متى كان الحكم قد أسس قضاها بإدانة التهم  
في جريمة التبييد للسنة اليه على مجرد عدم قتله المحجوز  
الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك -  
وقد خلا مما ثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة -  
فانه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد - إن صح -  
لا يبدو أن يكون اختلافا باثاقا لا يوجب فرضه القانون  
فلا يكون عدم احترامه مكتوبا لجريمة .

(الفرن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/٢٢/١٩٥٨ م ٩٧)

١٤٧ - متى كان الحكم قد أنكر على المتهم في بعض  
أسبابه حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل في قوله أن  
السائقين كانوا في طريقهم الى الحرب من المنزل ، اذا به  
في موضع آخر من هذه الأسباب يقول ان المتهم كان في حل  
من الذود عن ماله اذ كانت جريمة السرقة في دور التنفيذ  
والسارق لم يتأخر مكانها ، ومتفق هذا القول الأخير  
وموضعه في القانون انه كان يحق للتهم أن ينهب في استمال  
حق الدفاع الشرعي الى أبعد حدوده خلا ينص  
المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء  
مضطرب الأسباب مما يبيح نقضه ويوجب نقضه .

(الفرن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ - ق. ٢٧/٢٥/١٩٥٨ م ٩٧)

الأهالي تصهروا بأنه أطلق عيارا ثانيا من بندقيته فأصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن يعمل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم ، ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال ان « هذه النية قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته الملاقاة النار قبل ذلك على الصغير وتصميمه على صرف الأهالي المجمعين في الشارع بالسلاح الذي كان يسله ومنهم من المرور مما يستبر دليلا كافيا على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان منصرفا للقتل » ، اذا أثبت الحكم ما تقدم فان ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تلك واضحة الى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسؤولية المتهم ولا يطمأن منه الى أن المحكمة قد أثرت حكم القانون على الواقعة على وجه الصحيح مما يتعين ما تقيس حكم .

(الجن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٠ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٨٠١)

١٥٨ - اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به التهم باحراز سلاح ثوري وذخائره غير ترخيص من أن السابعة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد منعت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا رد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فان الحكم الصادر ضد التهم بالجس لمدة سنة يصح بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عسلا نص المادة ٥٥٢ من قانون الاجرامات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فلذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان ادانة التهم على اعتبار توافر ظرف المشدد للمسد من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تعيين سببه .

(الجن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٠ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٨١٣)

١٥٩ - اذا لم يرض الحكمان الابتدائي والاستئناف لبيان مقدار القمع المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ما ورده التهم لبنك التسلية عينا وما سدده للصراف هذا قبل التاريخ المسدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل منها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع التهم من الصحة والذي يظن في أنه قام بتوريد القمع المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المسدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتفاها فان الحكم اذا لم يمين بإيراد هذا البيان يكون مشوبا بالقصور ما يبيح ويوجب قضاة .

(الجن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٠ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٨٣٦)

لم يستر تلقائيا - وهو دفاع جوهري كان يجب على المحكمة أن تنقحه لتبين مدى صحته وأن تضي بأن ضمن حكما ردا عليه - فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .  
(الجن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٨ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٤١٦)

١٥٤ - متى كان ما أبداه الدفاع عن التهم ببطلنة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإن كان - لمصلحة قدرها - لم ير إبداء الدفع بعبارة المثالفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترشح قيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها ، فانه يكون قاصرا متينا قضاة .

(الجن رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٨ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٤٢٣)

١٥٥ - متى كانت واقعة دعوى الجثة المباشرة - سواء نظر اليها على أنها غف أو سب وقعا في علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجرامات الجنائية ، فان الدفع باقتضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به التهم صراحة هو من الدفوع التصاوية الجهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذا ينبغي فيها أو صح - اقتضاء الدعوى الجنائية ، يقتضى صريح نص المادة ١٥ من القانون المذكور ، فلذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكما .  
(الجن رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٨ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٤٢٥)

١٥٦ - متى كان الحكم قد تقي عن المتهمين جميعا في جريمة القتل المسد طرف سبق الاصرار ونية القتل وانضمهم بالقدر المتعين دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجنابة من عهده ، فانه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تناقض بين اتقاء سبق الاصرار وبين اتقاء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه وانضمهم على ذلك في اللحظة ذاتها ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتعين تقي طرف سبق الاصرار بل لابد لذلك من اتقاء الاتفاق بينهم .  
(الجن رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٢٤ ق. جلد ١٠/٢٧ ص ٩٨٨/٩٨٩ س ٥٨٥)

١٥٧ - اذا أثبت الحكم في موضع منه حال نيته للواقعة أنه « وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن التهم وهو أحد أفراد القوة المراقبة أطلق صدا على المجنى عليه أثناء مروره في الطريق عيارا ثانيا فاصدا قتله معتقدا أنه أحد المشاجرين مع جنود البوليس » ثم قل عن نائب الصلة وهو من أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم « وهو في حالة ارتباك وقد اختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض

١٦٥ - المحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التعرّيج بشرط أن يكون تقديرها مبنياً على استدلال سائق - فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جيلته لأن يستخلص منه أن حرز البنية التي أخلفت هو بينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزليهما ووصفهما مخالفاً بينا لا يكفي في تبرره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن ما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون ميباً بما يوجب قضاة (الجن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠-١٩٥٨ ص ٨٥٥)

(الجن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٢-١٩٥٨ ص ١٠١٧)

١٦٤ - إذا كان ما استند اليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق الارصاد ما أبده من أن المتهم اشترى في يوم أول يولية سنة ١٩٥٩ - بينما كانت المجني عليها لا تزال حية - الصندوق الذي احتوى جثتها دون أن بين كيف أمكنه تعذيب يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند الى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يرد منه انتباه البتة الى قتل الزوجة بعد اتمام الزواج ، ثم الى القول بحصول زواج بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحديد مده . لذا كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون في تدليله على توافر ظرف الارصاد قاصراً وميباً وبشأن لذلك قضاة (الجن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٢-١٩٥٨ ص ١٠٢٣)

١٦٥ - إذا كان ما أوردته الحكم للاستدلال به على قيام ركن المادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن منه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لضرر الاعتداء ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة الى الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة النقض اقرار صحة وصفها وراقية صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول بياناً للركن المذكور ، مما يوجب الحكم ويوجب قضاة للقصور في بيان الواقعة . (الجن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٢-١٩٥٨ ص ١٠٩٠)

١٦٦ - إذا كان الحكم - في جريمة عدم تفويض قرار اللجنة المختصة بترميم خزان - حين رد على طلب الطاعن تدب خير هنسي للتحقق من سلامة المقار قال « ان اجابة الطلب غير مقبولة قانوناً لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة الزم القانون من تلقا به بتنفيذه »

١٦٥ - المحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التعرّيج بشرط أن يكون تقديرها مبنياً على استدلال سائق - فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جيلته لأن يستخلص منه أن حرز البنية التي أخلفت هو بينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزليهما ووصفهما مخالفاً بينا لا يكفي في تبرره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن ما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون ميباً بما يوجب قضاة (الجن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠-١٩٥٨ ص ٨٥٥)

١٦٦ - إذا أخطأ الحكم في قسمة من قسط الاستدلال باستدائه الى دليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالأوراق فإنه يكون ميباً بالخطأ في الاسناد - فإذا أثبت الحكم أن البندقية وجدت مملوورة في زراعة شريك أحد المتهمين بقتل المجني عليه في حين أن الثابت من ملف الدعوى أن البندقية عثر عليها في زراعة مجاورة لزراعة شقيق أحد المتهمين وقد هي صاحب الزراعة التي عثر على البندقية فيها قيسام أية علاقة بينه وبين المتهم فإن الحكم وهو بسبيل اثبات مدى اتصال المتهم بالبندقية يكون قد أخطأ في الاستدلال - (الجن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١١-١٩٥٨ ص ٨٨٦)

١٦٧ - متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدي اليه محصله الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي اليه واعتبرته دليلاً على الادانة فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال - فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصددة وأن جهاز إطلاقها يصل في عشرين تصفغ هذه الأجزاء بالمادة الصلبة ، وأنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد اجراء التنظيف - « أي رائحة لبارود محترق » - فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح رداً على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وأن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتصل هي في ثبوتها لديها . (الجن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١١-١٩٥٨ ص ٨٨٦)

١٦٨ - ان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائناً ما كان قدره ، ومن ثم فإنه يشترط على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود

١٦٩ - لا يجوز المحكمة أن تحمل نفسها محل الخير  
التي في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين  
ما استند إليه - في ادانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم  
بعد إصابته وأقضى بأسماء الجناة إلى الشهود، وكان الدفاع  
قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجنى  
عليه على التمييز والادراك بعد إصابته ، فانه كان يتعين على  
المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص  
فنيا - وهو الطبيب الشرعي - ، أما وهي لم تفعل فإن  
حكمها يكون ميبأ لاخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه  
قضه .

(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ق - جلة ١٦٩٠٩/٢/١٧ ص ٢٢٣)

١٧٠ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب  
إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تخجل للتجربة - سواء  
أخذ بها الحكم أو فُعل - فإذا كان الحكم المطعون فيه  
بعد أن أثبت أنه اقتنع بأن المجنى عليه استطاع أن يتكلم  
عقب الإصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ  
في هذه الواقعة دليل إثبات على الطاعنين ، عاد وقرر  
في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب  
الإصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل قبي للمتهمين  
الثاني والثالث القضي ببراءتهما ، فانه يكون قد تناقض  
وشابه القصد في الاستدلال مما يبيح ويستوجب قضه .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ٢٦٣)

١٧١ - أن العبارة التي صدرت من المجنى عليه لوكيل  
النيابة من أن المتهمين أطلقوا عليه النار من الخلف لا تعيد  
رؤيته لهما وهما يترقان الجريمة ، إذ أن إطلاق النار من  
الخلف في حد ذاته لا يؤدى إلى رؤية ، لاسيما أن المجنى  
عليه لم يستوضح في ذلك حتى يكون ما استخلصته المحكمة  
من عبارة التي أدلى بها لوكيل النيابة عقب إصابته مبنيا  
على اليقين لا على مجرد الاستنتاج .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ٢٦٧)

١٧٢ - إذا كان الحكم قد رد على ما يشبه التهمان  
من أن المجنى عليه لم يكن يستطيع رؤية مطلق النار عليه لأن  
إصابته جميعها كانت من الخلف وذلك في قوله « ... انه  
لو كان مسار الأخيرة جميعها يصيب المصاب بالنسبة للوضع  
الطبيعى له من الخلف إلى الأمام ، لما قال الطبيب الشرعي  
أن مسارها من الخلف إلى الأمام » وفي مجموعها «  
ولاكتفى بقوله أن مسارها كان من الخلف إلى الأمام »  
وكان تقرير الطبيب الشرعي - كما أورده الحكم - لم  
يشر إلى أن بعض إصابات المجنى عليه كانت من الأمام

فان هذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن  
لانه فضلا عما يطوى عليه من الأخلال بحق الدفاع ، فإن  
فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في تحييص  
واقعة الدعوى وأدلتها لأظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر  
لا يقره القانون بهال .

(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ق - جلة ١٦٩٠٩/٢/٢٠ ص ١٥٨١ ،  
(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٨ق - جلة ١٦٩٠٩/٢/٢٠ "م يثر")

١٦٧ - ليس لحق الدفاع الشرعي وجود متى كان  
من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتواء برجال  
السلطة ، فإذا كان التصور الذي أخذ به الحكم المطعون  
فيه وأسس عليه قضاؤه يبيح في ظاهره بأنه كان في مقدور  
المتهم - وقد عاد إلى قرته ليحصل سلاحه ويطارد به  
الشيح - أن يقتنى رجال السلطة العامة لدفع المدوان  
الذي تروحه ، فكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا  
الأمر وتستظهره بأدلة سائلة للوقوف على ما إذا كانت القوة  
التي استخدمها المتهم في دفع المدوان هي الوسيلة الوحيدة  
لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان في وسع أن يتجنب استخدامها  
باستعمال وسائل أخرى كالاحتجاج إلى رجال السلطة  
للإحشاء بهم ، أما ولم يعرض الحكم لهذا البيان ، فانه  
يكون قاصراً قصوراً يبيح ويستوجب قضه .

(الطن رقم ١٧١٦ لسنة ٢٨ق - جلة ١٦٩٠٩/٢/٢٠ ص ٨٣)

١٦٨ - إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد  
واضحت عليه في حكمها يناقض التات على لسانه بمحض  
الجلة الذي اعتمد رؤيتها وكاتبها بالتوقيع عليه -  
فاكتسب بذلك حجية لا يخل بعدها للمحكمة أن تطرحه  
وتعتمد في قضائها على ما سمعت هي دون التات في المنظر  
ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي  
رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكملًا لحضر  
الجلية إلا في اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي  
يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فإن الحكم إذ  
قضى في جريمة - عدم تنفيذ المتهمين قرار الهمم الصادر  
اليهم من لجنة الشؤون الهندسية القائمة على أعمال التنظيم  
بالتاء الهمم استادا إلى ما سمعت للمحكمة الاستئنافية من  
أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يخشى خطرا من بقاء الدور  
الأرضي للزلزل بعد أن هدم المتهمين الدورين الملويين وهو  
عكس ما أثبت بمحض جلبة المحكمة الاستئنافية على لسان  
هذا الشاهد - إذ قضى الحكم بذلك يكون مشويا  
ينطأ الاستناد مما يتعين معه قضه .

(الطن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٦٣)



في حكمها - فلذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدعوى والطلبات المتعلقة من المتهم الى اسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها ، فأنسه يكون قاصرا قصورا يبيح ويوجب حقه .

(المن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٦ ص ١٩٥٩/١ ص ٢١٢)

١٧٦ - اذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة المرضية لجرد قولها انه من المعروف أن مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى تاريخ نظر الممارسة ، وهي اذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت اليه ، فهي لم ترجع فيه الى رأي فني يقوم على أساس من العلم أو من القصد الطبي ، فيكون الحكم الصادر في ممارسة المتهم باعتبارها كأن لم تكن معينا بما يوجب حقه .

(المن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٦ ص ١٩٥٩/١ ص ٣٢١)

١٧٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تحقّق بالبراعة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها مصحت الدعوى وأحاطت بطرونها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة التي فرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات - فلذا كان الحكم المطعون فيه لم يرض لأدلة الثبوت - ومنها اعتراف المتهمه لهنس التنظيم بارتكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة ما يفيد بأنها أصدرت حكمها دون أن تنقبط بها وتمحصها ، فإن حكمها يكون معينا مستوجبا للنقض .

(المن رقم ١٨١ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/١٧ ص ١٩٥٩/١ ص ٣٢٤)

١٧٨ - ان الطالب الذي تقدم به الدفاع عن التهم بشأن ضم المحررات الضبوظة موضوع جريمة - عدم أداء رسم التهمة المقرر عليها - يمد طلبا عاما لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجداء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يتعين على المحكمة اجابة لاظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تطيل رفض اجابته تطيلا يمد تسليمها مقفعا نتيجة دليل لم يطرَح عليها وقضاه في أمر لم يرض لنظرها بما يجب السكيم بالقصور ويجوز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأي في شأن ما أثاره المتهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(المن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/٢٣ ص ١٩٥٩/١ ص ٣٤١)

حتى يستطيع رؤية مطلق النار عليه ، بل ان المستفاد من هذا التقرير أن اصابت مؤخر أسفل آيسر الصدر حدثتسا من عيارين أطلقا على المجنى عليه من الخلف واستقر مقنوف أحدهما بالجسم بينما خرج الثاني من مقدم آيسر أعلى جذار البطن ، وكانت عبارة هذا التقرير عن مسار الأبرة لا تهيد المعنى الذي ذهب اليه الحكم ، فإن ما استفاده الحكم من التقرير الطبي الشرعي من أن بعض اصابات المجنى عليه كانت من الأمام يكون تدليلا غير سائق على اداة المتهمين .

(المن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/٢٦ ص ١٩٥٩/١ ص ٢٦٧)

١٧٩ - اذا كان ما استفادته الحكم من القول بثبوت الواقعة - حسب تحصيله لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد إلا وجود الطائفتين في مكان الحادث واعتداهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطق الحكم - لا يكفي للإدانة ، اذ أنه قضى بترقة المصائب من فريق المتهمين مع أن هذه الاصابات تعمل دليل وجودهم بكان الحادث ، فإن هذا الاستخلاص فيه من التنازع ما يجب الحكم بعدم التجانس والتنازع في الأسباب ما يستوجب حقه .

(المن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/٢٩ ص ١٩٥٩/١ ص ٢٨٦)

١٨٠ - اذا كان بين ما أثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن المتهم أطلق على المجنى عليه عيارا واحدا أرداه قتلا ، وهذا على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار ولحد ساهمت جميعا في أحداث الوفاة فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض لاخر ، بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يبعثها في حكم الوقائع الثابتة ، ما يستحيل عليها منه أن تعرف على أي أساس كوت محكمة الموضوع عقبتها في الدعوى ، ويكون الحكم معينا متينا حقه .

(المن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/٢٩ ص ١٩٥٩/١ ص ٢٢٧)

١٨١ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يكون مسترغيا بذاته كامل الأسباب التي استند عليها ، ولا يجوز أن يستند الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قررت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجهل أساسا لقضائها كانه مدون فملا

به الى مجرد قرينة تؤيد شهادة الشهود ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتخاذل والقصور بما يستوجب قضاة .

(الجن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٨١٠)

١٨٣ - الشهادة المرضية وان كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة الا أن المحكمة متى أثبتت الأسباب التي من أجلها رفضت التحول على تلك الشهادة، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي وتيها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم امثنتها الى الشهادة المرضية قد اقتصر على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمتول أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من المتول أمام المحكمة ، فتقول المحكمة على النحو المشار اليه أعفا يجعل حكماً قاصر البيان لعدم إبداء الأسباب التي عرفت عليها مقنعة لما انتهت اليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(الجن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ٨١٧)

١٨٤ - يجب أن تبني الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - فإذا كانت مؤدى أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل اعتقاداً منه بأداء الشخص الذي دأب على إلقاء التراب والملح أمام المحل ، والذي طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن ما فعله المتهم لا يبدو أن يكون من قبيل السرقة ، وأن الخفير إذ قبض على المتهم إنما فعل ذلك لزوالاً على رغبة أصحاب المحل مع علمه بأهمية الفعل الذي صدر من المتهم - لا اعتقاداً منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدي اليه لا يكون مستنداً الى أساس سليم .

(الجن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/١١/١٩٥٩ ص ٨٨١)

١٨٥ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فإذا أبت المحكمة أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة

١٧٩ - إذا كان الثالث من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بصدر هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعمد ، وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأن أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تكن يبحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها مع ما يحتل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشيء الى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اطرأها له ، فإن حكماً يكون مشوباً بالقصور ويثبت لذلك قضاة .

(الجن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩/١٠/١٩٥٩ ص ٥٥٥)

١٨٥ - إذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً ، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصلت اليه من أدلة أي المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزته على عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويثبت قضاة .

(الجن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٩ ص ٦٦٦)

١٨٦ - لا يلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم - اكتفاء بأخذها بأدلة الادعاء - الا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردّها صحيحاً مستنداً الى ما له أصل في الأوراق .

(الجن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٩ ص ٦٨٦)

١٨٢ - التناقض الذي يوجب عيب الحكم هو ما يقع بين أجزائه بحيث ينقض بعضه ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة - فإذا كانت المحكمة بعد أن سلمت بعدم التحول على اعتراف الطاعن الأول - كدليل قبل المتهمين - لما أحاطه من ظروف ، عادت واتخذت منه قرينة مؤيدة لأقوال الشهود ، دون أن تبين علة لمثنتها اليه مع سبق تصديها عن الظروف التي تحيط به التي دفعتها الى عدم التحول عليه كثيراً ، دون أن تبين كنه هذه الظروف ومؤداها ومدى تأثيرها في الاعتراف كدليل ، وكيف هبطت

يميد عن مزعته قاصرا عن التليل على ثبوت فية المتهم في الاستحراز على القطن المدعي تبديده وحرمان صاحبه منه مما يبب الحكم ويستوجب قفسه .

(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢٢ لسنة ١٣٥٩ ص ١٠٣٥)

١٨٩ — حصول السداد للمبلغ المدعي تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية — فإذا كان التائب من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى المخالفة قسما موقع عليها من المبنى عليه قفد استلامه المبلغ موضوع إيصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المبلغ الا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالفة ولحققة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذي يطله .

(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٣٩٦ ص ١٩٧)

١٩٠ — اذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد في أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التي يستقيم بها ازال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، فانه يكون قاصرا عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

(الطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٣٩٦ ص ١٩٩)

١٩١ — اذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدي من المتهم بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات التي ابتنى عليها بقوله « ان هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتحريات والتي ثبت من الكارت الخاص بوكاتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب صدور الاذن بتفتيشه » فإن ما قلته المحكمة لا يصلح ردا على دفاع المتهم — إذ أن مقتضى وجود ملف و « كارت » بالاسم الحقيقي للمتهم في مكتب المخدرات ، ومقتضى أن رجال المباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذي اصبحت تحرياتهم عليه — مقتضى ذلك كله ألا يستمدوا اذن القضاة بالتحريات باسم آخر غير الاسم الذي يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص — مما لا يتصور معه وقوع خطأ مادي في الاسم — فيكون الاذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم ، ويكون تليل الحكم لما دفع به المتهم تليلا غير سائغ منطويا على فساد في الاستدلال مما يبب الحكم ويوجب قفسه .

(الطن رقم ٢٠٤٢ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٣٩٦ ص ١١٥)

المدية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غاير الحقيقة في هذه الأقوال وإثرا على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر تصد الطاعن تغير الحقيقة بقصد تليل القضاء ، فانه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دأ الطاعن بها ويستوجب قفسه بالنسبة الى الطاعن والى باقي المحكوم عليهم معه — ولو لم يقدموا طعنا — لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة — عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٣٩٦ ص ٩٨٣)

١٨٩ — لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلا عليه ، بل من واجب المحكمة أن تقب: الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق اذا هي اطرحته ، وأن تثبت بأسباب سائغة كيف كان المتهم ضالما في الجريمة التي دين بها .

(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٨ لسنة ١٣٩٦ ص ٩٨٨)

١٨٧ — اذا دأ الحكم المتهم بتهمة عرضه « تينا » فاسدا للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع — مع ما أثبت من أن « التين » كان موضوعا بملخل التلاجة لتخزينه ويبدا عن محل تجارة المتهم ، فانه يكون مشوبا بالقصور في البيان متمينا قفسه .

(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/١١ لسنة ١٣٩٦ ص ١٠٢٧)

١٨٨ — الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتأخرين ، فلا يلزم التقييد بقرينة التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب اصاله فيما يتشع مع هذا قصد وتحويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيمه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف اليه المدعي بالحق المدني — وهو تسديد المطلوب منه لبنك السليف الزراعي وللأموال الأميرية — لا يعد في صحيح القانون تبديدا مطلقا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبيد من مجرد خروج المتهم من نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون اسم المدعي بالحق المدني في ملحق

في التحقيق الذي بإشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وقدد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .  
(الجن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق. ج ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٦ — استناد الحكم إلى إعلان التهمة بالحيز في مواجهة كاتب دأثره بقر الدائرة دون التدليل على ثبوت علم التهمة بحصول الحيز عن طريق اليقين يوجب استدلال الحكم بالفساد ، إذ مثل هذه الاعتبارات أن صحت التمسك بها ضد التهمة من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذه بمقتضاها .

(الجن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. ج ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٧ — استخلاص الحكم علم التهمة بالحيز من مجرد قوله بأن الطرس أُلغى به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم ، أو أن يستجلى تاريخ وقوع التهديد وحق قبل إبلاغه بالحيز أو بعده ، غير سائق ولا يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه .

(الجن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. ج ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٨ — إذا كان بين من مراقبة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع التهمة كان يقوم على أنه يشتغل بصل العلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللين ضمن عناصرها وأن ضبط اللين بالحالة التي كان عليها إنما حصل بدخل الممثل — ولم يكن معروضا للبيع — ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللين كان معروضا للبيع دون أن تبرز المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيا فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مركز التهمة من الاتهام ، فإن الحكم يكون ميبيا بقصور البيان متينا قهه .

(الجن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق. ج ٢٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٣)  
(والجن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق. ج ٢٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٩ — مجرد شك المحكمة في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء — بالصورة التي أوردتها الحكم — لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تحقق من كون السابعة للتممة أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستعملها إدارة تحقيق الشخصية في إدراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .  
(الجن رقم ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق. ج ٣١/٥/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٢ — لا تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان نسلم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل في اختصاص التهمة الوطني استنادا إلى نظام مقرر ، أو أمر إداري صادر من يملكه ، أو مستمدا من القوانين واللوائح — فإذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن التهمة منوط به الإشراف على السجن، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجين القسم حتى يسوغ التهمة تفتيشه بل أودع الحيز بناء على أمر الضابط المتوب حتى يضربايط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان من عمل التهمة واختصاصه الوطني تفتيش زلاط الحيز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فانه يكون ميبيا بما يستوجب قهه .  
(الجن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق. ج ٨/٣/١٩٦٤ ص ١١٣)

١٩٣ — الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ولا يمدى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع — فإذا خلا الحكم من الدليل القوي الذي يستقيم به قضاؤه فانه يكون ميبيا متينا قهه .

(الجن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق. ج ١٤/٣/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٤ — من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الضط فيه — وهو في خصوص الدعوى — خلا في فهم قواعد التنفيذ المدنية — يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم — فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به التهمة من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحيز بعد انتهاء أمر الإداء الذي وقع الحيز فخاله له — وهو دفاع جوهرى — فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب قهه .

(الجن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق. ج ١٥/٣/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٩٥ — من المقرر قاطبة أن التهمة إذا شاء أن يستع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يد هذا الاستماع قرينة ضده ، وإذا تكلم قائما ليدعي دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع التهمة عن الإجابة

من المسلس المضبوط ، فإن ما أوردته الحكم عن رأى الطبيب الشرعى لا يصلح بصوره سندا لرفض نظام المتهم المبني على أن الإصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسلس من مثل المسافة التي كانت بينه وبين المبنى عليه عند أصابه ، واقطع في هذه المسألة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة .

(المن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٩/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨٥٤)

٢٠٤ - المرض غفر تهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه معاهيه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا المنذر ، فإن على المحكمة أن لم تروجه للتأجيل أن تعرض في حكمها للمنذر وللشهادة المرضية وأن تبدي وأنها فيها - أما وهي لم تقبل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماح دفاعه - لعل له وجها يبرر به تأخير في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون ميبيا بالاغلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(المن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨٧١)

#### الفرع الثاني - التسبب في تعذيب

٢٠٥ - إذا كان الحكم قد استفاد تعرض المتهم للأذى على الدارة من كونها مسجنتها الى الشخص الذي اتخذ محله مكانا لاقفاء الجسدين وأنها قفلتها لشخص آخر ورافقتها الى السيارة التي ركبها مما ليرتكب معها فعل القسوة وأوصت بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستغلال يكون سائفا ومقبولا وتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩

(المن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٥/١٩/١٩٥٩ ص ٧ ص ٩١)

٢٠٦ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعى ، في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملازمات حسب الواقعة الثابتة في الصك .

(المن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٥/١٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ٨٥٥)

٢٠٧ - عدم تحدث الحكم بالادانة ( في جريمة اخفاء أشياء مسروقة ) صراحة وعلى استئلال عن علم المتهم بالسرق لا يبيح ما دلت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تعيد بذاتها توغر ركن العلم بالسرقه .

(المن رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٥/١٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٠٨)

٢٠٠ - إذا كان المتهم قد قازع أمام محكمة ثاني درجة في الأساس الذي بني عليه التوضيح بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار الى حكم المادتين ٣ و ١٧ من المرسوم الصادر في ٢/٧/١٩٤٧ يرسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول ، فإن الحكم اذ اكتفى بتأييد الحكم المتألف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين وأثرهما فيما قضى به يكون ميبيا بالتصور بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٨/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٦٣٥)

٢٠١ - على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الضروري الاعتباري الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيا فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند اليها في الثبات مرضه وما اذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف - أما وهي لم تقبل وأحال الحكم الصادر في المعارضة بدمم قبولها على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف - وهي أسباب قاصرة لاقتصرها على البرقية التي أصدرها المتهم يعتبر عن التخلف لمرضه - ولم يكن قد قدم الشهادة ، فإن حكمها يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٦٦٧ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٦٥٥)

٢٠٢ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى الى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريعية هي التي سببت وفاة المبنى عليه فإنه يكون قاصرا متينا نقضه ، ولا يقدح في ذلك ما أوردته الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المبنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار اليها من واقع الدليل القضي - وهو الكشف الطبي - مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطیع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فصل المتهم والنتيجة التي أخضع بها .

(المن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٢/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨١٥)

(والمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٠/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨١٥)

٢٠٣ - إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي أقيمت أن إصابة المبنى عليه - وهي الإصابة القاتلة - يمكن أن تحدث من المسلس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينة من مسافة الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عنلما انتهى الى امكان حصول الإصابة القاتلة

وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبق الإصرار « — فإن ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الإصرار يكون استخلاصا سليما متفقاً مع حكم القانون .

(المن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢١/١٩٥٦ ص ١٢٣)

(المن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ١١١٨)

(المن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/١٧/١٩٥٦ ص ٨٩٦)

٢١١ — لا يحرم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند اليها الحكم الصادر من محكمة الجنابات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا منها ، مماثلة للأدلة التي بينها الحكم النهائي أو أن تكون المحكمة قد حكمت من هذا الحكم بضي عباراته وأسبابه واتخذت منها أسبابا جعلتها قواما لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المنقولة تمبر تمبرا صادقا عسا وقر في وجدانها واستقر في يقينها من ممان وحقاتي .

(المن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٧/١٩٥٦ ص ١٦٨)

٢١٢ — الطلب الذي تقتزم محكمة الموضوع بالرد عليه ردا صريحا هو الطلب الجازم الذي يصر عليه الدفاع .

(المن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٢٠١)

٢١٣ — المحكمة غير ملزمة — وهي تفتي بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية — أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في افتعال التحدث عنها ما يبعد حتما أنها أطرحتها ولم ترفضها ما تطمئن معه الى الحكم بالإدانة .

(المن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢١/١٩٥٦ ص ٢٣٩)

(المن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق جلة ٢/٢٥/١٩٥٧ ص ٢٨١)

٢١٤ — تعدد القتل مسألة موضوعية لم يرفعها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع — فإذا استظهر الحكم التي قتل في قوله « .. أن الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلا ومن التقارير الطبية وما أوردته السطور أن المتهم قاتل أمه بالضرب الشديد « بيد الهون » على رأسها ثم أهال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة ويصفه حتى سقطت بين يديه مفرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها ، بل أهال عليها ضربا على رقبتها وهي ملقاة على ظهرها ، وقتت الضربات عظام الضفوف الدرقية ، يلغمه خضه وخفيته — تلك التي قطعت أوصال المودة في القرى — بما تتوافر منه في القتل المدم الدلواني وإزهاق الروح ، وبما نشأت عنه الصلعة العصبية ، والارتجاج

٢٠٨ — لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيما استند اليه من أدلة الى الملاحظة التي أجراها وكيل شيخ الفخراء ، فإن ذلك مما يخلو له نص المادة ٢٤ من قانون الاجرامات الجنائية باعتباره وكيل شيخ الفخراء من بين الرؤوسين لماورى القبط القضائي .

(المن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢١/١٩٥٦ ص ١١٦٦)

٢٠٩ — يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة اذ مرجح الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن يصر وصيرة (المن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢١/١٩٥٦ ص ١٢٠) (المن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/٢٠/١٩٥٦ ص ٨٦٦)

٢١٥ — سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عتلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئه في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون — فإذا استدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : « .. أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة المتهم الملحة الى المال وحشيه واستداتته من أمه وغيرها ومنازراته في الحصول عليه بكل الوسائل — حتى على حساب أماته وشرف وظيفته — وما وصل اليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي — مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك قاتلها فتمن عليه يبيض هذا المال ما لها من معاش واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك — فشقا خرعا بكل ذلك وطن أن هذا متنى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له الا في الاجهاز عليها ، ولا ينخلص له ما هو فيه الا أن يخلص منها فيبرها في الوقت وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فذبر الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابا دونه في الصباح ودفعت أن تسليه ما طلب أو بسفه فذهب يرب جريته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه ولا لأخها — الذي لقيه مصاحفة — شيئا عن ذهابها لانه أعد للامر جريته وسلك سبيل التخفي في ذهابها اليها وفي الوصول اليها وفي كيفية قتلها ، بل ذبر امر كيفية اخفاء آثار جريته ، بما يقطع كله في أنه انما فكر وصمم

٢١٨ - لا يلزم التحلل استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردتها .  
(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥ ق ٢٥/١٩ ص ٧٨ ص ٢٧٩)

٢١٩ - يكفي سلامة الحكم الاستثنائي بالبراءة أن تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعا بالأدلة السابق القضاة بها ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٦ ق ٢٦/١٩ ص ٧ ص ٢٩٠)

٢٢٠ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستثنائية أن هي رأت كفاية الأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف من أن تنقلها أسبابا لحكمها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢٠ ص ٧ ص ٤٢٦)

٢٢١ - لا يوجد في القضاة ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .  
وإذا فلا تترتب على الحكم أن أطلق القول بأن بعض اللامعين قروا بأن المتهم يتقاضى جملا نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يشير إلى أسلحهم ما دام قد أورد مضنون أقوالهم في ملوقاته وما دام المتهم لا يتنازع في نسبة هذه الأقوال اليهم .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢٠ ص ٧ ص ٤٢٦)

(الطن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢٧ ص ٧ ص ١٢٠٦)

(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٢٠ ص ١٠ ص ٧٢٦)

٢٢٢ - لا يشترط القانون قيام جريمة التعريض على ترك العمل الفرضي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التعريض عن إرادة من الجاني وعلم منه بجميع أركانها التي تكون منها قانونا وإن لم ترتب على تعرضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستدل توافر هذا القصد غشنا من البيانات الواردة في الحكم .

(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢٠ ص ٧ ص ٤٣٠)

٢٢٣ - تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تمتد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به

المخبر والسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أوردته وصمم عليه من قناتها والتخلص منها ، فإن ما أوردته الحكم تدليلا على قيام هذه التية سائق واضح في البات توافرها لدى المتهم .

(الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ ق ٢٥/٢٧ ص ٧ ص ٢٦٧)  
(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق ٢٥/٢٦ ص ٧ ص ٢٠٧)  
(الطن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٧٨)  
(الطن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق ٢٦/١٨ ص ٨ ص ١٥٢)  
(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق ٢٧/٥/٧ ص ٨ ص ٤٨٣)  
(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١٠/٢٩ ص ٨ ص ٨٣٨)  
(الطن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٨ ق ٢٨/١٠/٢٠ ص ٩ ص ٨٠٧)  
(الطن رقم ١٣٤١ لسنة ٢٨ ق ٢٨/١١/٢٨ ص ٩ ص ٩٦٥)  
(الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٢٢٥ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطمنن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق فيه ولا تطمنن إلى صحة روايته ، وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان الالة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها وحكمها ولا يجب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصا للحقيقة القانونية التي لمسات إليها هو استخلاص سائق له أصله في الأوراق .

(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق ٢٥/٢٦ ص ٧ ص ٢٠٧)

٢٢٦ - إذا كان الحكم إذ عرض لعلم المتهم بتزوير السند قال « وحيث أنه بالنسبة لجريمة الاستعمال فإن علم المتهم بتزوير الرخصة واضح من أن المتهم لم يقصد به إجراء غير استخراج الرخصة فضلا عن علمه بعدم لياقته طيبا للحصول على الرخصة ، كما أن المستفاد من ظروف الدعوى هو أنه المرحض على التزوير كما سبق » - فإن في هذا الذي أوردته الحكم ما يكفي لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة استعمال المحرر المزور .

(الطن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق ٢٥/٢٢ ص ٧ ص ٢٢٠)

٢٢٧ - إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأصل الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقفت من أجلها العقوبة بالتقدير الذي رآه .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٦ ق ٢٦/١٥ ص ٧ ص ٢٥٦)  
(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٦٩)  
(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٥/٨ ص ٧ ص ٧٩٠)  
(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨/٥/١٩ ص ٩ ص ٥٤٦)

٢٢٩ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي داه بالقتل خطأ وبين اسبابه المجنى عليه باصابات قاتلة ، بما يكفي لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث ان خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى الى الحادث فأصيب المجنى عليه »  
(الفرن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧٠ ص ٦١٠)

٢٣٠ - اذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أسباب حكمها التصور ان هي لم تذكر مدة عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعي من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير الطبي نفسه الذي أشار اليه الحكم وأورد مضمونه يبينه أن الإصابة أصحبت للمجنى عليه عن أعماله مدة تزيد عن عشرين يوما .  
(الفرن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ١٦٦)

٢٣١ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستتباً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المسكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .  
(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧ ص ٧٢٢)  
(الفرن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ ص ٣٠٩)

٢٣٢ - متى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً « مسلس » من شأنه إحداث القتل وإزهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح الى رأس المجنى عليه بقصد قتله فأصابه في مكان قاتل من جسده ثم ذكرت الباعث من خفية سابقة فأها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي اليه ، ولا ينبغي توفر هذه نية القتل بشقاء المجنى عليه بغير علاج .  
(الفرن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٧٢٦)  
(الفرن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٢/٢٠ ص ٨ ص ١٠١٦)

٢٣٣ - لا جسدوى للثمة فيما يشبه بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة

أمامها ما دامت قد اطمأنت اليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم .

(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٤٤١)  
(الفرن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ ص ٣٧٩)

٢٢٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الايات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الآخرين مستنادا من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .  
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٤٤١)

٢٢٥ - ان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيسامه لا يوجب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه ، إذ مرجع ذلك الى ضيق المحكمة والمشتاها الى صحة الدليل الذي تأخذ به .  
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٤٤١)  
(الفرن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٧٤)

٢٢٦ - اذا كان الحكم قد تعرض للقصص من الاحراز فقال ان المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بلعزازه لتقطعة الاخيرين التي ضبطت معه وأه محزرها بقصد التماطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد مطه الذي كان به وحده فإن هذا الاستدلال مقبول وكاف لحمل النتيجة التي انتهى اليها الحكم من أن المتهم كان يعوز المخدر لتماطيه .  
(الفرن رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٦٢)  
(الفرن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢٣ ص ٧ ص ١٢٣)

٢٢٧ - المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي متى كان ذلك مستنادا من أخفاها بأدلة الثبوت .  
(الفرن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٥٢٣)

٢٢٨ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم اليها ، حتى ولو كان من الطبائت الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنقورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تختص الى الطلب والا ترد عليه .  
(الفرن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ ص ٥٢٢)



وكانت القوية المقررة لكلتا الجريمتين واحدة ، فإن اغفال المحكمة التحدث عن ركن الملاينة في جريمة القتل لا يجب حكمها ما طلعت أسبابه واقية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .  
(الفرن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٦٥)

٢٣٩ - التناقض الذي يسبب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البضى الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .  
(الفرن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٦٨)

٢٤٠ - متى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية الى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حوت عنها تلك العملة ، وأن ارتضاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديداً .  
(الفرن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٨٤)

٢٣١ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ الى أحد شهود قيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب الجنى عليه شخص آخر غير المتهم على خلاف الثابت في الأوراق ما دام لم يتخذ هذه الأقوال دليلا من بين الأدلة التي استند اليها ولا هي تفسن واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قاطبة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها .  
(الفرن رقم ٧٠١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٠٤)

٢٤٢ - متى كان مغاد الحكم أن اصطفا السياره التي كان يتوعدا للمتهم بالجنى عليه لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتمرر لتضاد الجنى عليه وعدم اطلاق جهاز التنبيه لتنبيهه ، فانه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر واجبة السببية .  
(الفرن رقم ٧١٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٣٢)

٢٤٣ - القاضي الجنائي لا يتخذ بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بجسمة سدد أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الواقعة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا ، وعدم تقييد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاها

النصوص منها في المادة ١٩٨ عقوبات التي أثبتت المكا مقارفة المتهم ايها ما دامت أسبابه واقية في خصوصها ولا قصور فيها .  
(الفرن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٧٩)

٢٣٤ - ان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فلذا كان الثالث من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملا بمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٨٤)  
(الفرن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٩٠)

٢٣٥ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .  
(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٦٧)

٢٣٦ - متى أورد الحكم ما يكفي ليان الواقعة بما تضمنه جميع العناصر القانونية لجريمة النصب التي عاقب المتهم من أجلها فإن عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم لا يبيحه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تهيد بهذا أن للمتهم لم يكن جادا وقت التعاقد وأنه انما كان يعمل على سلب الجنى عليه ثروته .  
(الفرن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨١٦)

٢٣٧ - متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذي ترمب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قد السياره بسرعة زائدة مما يطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارت التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفي وحده أساسا تقوم عليه الإدانة ولا يجب الحكم أن يكون استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الأخطاء والمخاطب عليها قانونا .  
(الفرن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٢١)

٢٣٨ - متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كونه جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ،

٢٤٩ - لا حرج على الحكم اذا اُحال في بيان الموقوفات الى الأوراق ما دام أن التهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

(الجن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥ ص ١٩٥٦ ص ١٢١)

٢٥٠ - من المقرر أنه اذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمت النيابة العامة بين منها أن الحكم الذي تستند اليه في اعتبار المتهم عائداً حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن المحكمة اذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئاً من قالة التصور والفساد في التبدليل - أما ما تثيره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم النيابي مبدأ لها يعد قرينة على نهائيتها - والا كانت النيابة قد أخضرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١٠/١٠/٢ ، فإنه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم النيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ما دام ورودها بها قد يرد الى الابهال .

(الجن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢ ص ١٩٥٦ ص ١١٧)

(الجن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٦ ص ١٩٥٧ ص ٨ ص ١٤٥)

(الجن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢٨ ص ١٩٦٠ ص ٨٤٥)

٢٥١ - لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

(الجن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢ ص ١٩٥٦ ص ١٢٩)

(الجن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٣١ ص ١٩٦٠ ص ٧٤٥)

٢٥٢ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهارها كما هو معرف به في القانون .

(الجن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١١ ص ١٩٥٦ ص ١١٦)

٢٥٣ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بني قضاءها عليها حتى يمكن للمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(الجن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢ ص ١٩٥٦ ص ١١٧)

عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اتهم بها هذا الأخير اذ لا يشترط مطلقاً أن تكون الأسباب التي يستند عليها متفقة مع تلك التي اتهم عليها القاضي للدني .

(الجن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/١ ص ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٥٢)

٢٤٤ - متى آتت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة (الجن رقم ١٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٨ ص ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٩٠)

٢٤٥ - متى كان المدعى بالحق المدني قد طلب سماع الشاهد بعد حجز القضية للحكم وكان ما تضمنت رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعي بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخراً ، فإن ذلك لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يغرض قيداً زمنياً مهماً وإنما يرمى الى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن لينفي على المدعي بالحق المدني الى ما بعد حجز القضية للحكم وعلاقتها آخرى في التقدم من قيام التقاضي .

(الجن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٨ ص ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٩٥)

٢٤٦ - لا يستلزم القانون ايراز النص الكامل لأقوال الشهود بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .

(الجن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢٣ ص ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٥٧)

٢٤٧ - متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأقرها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمكنك يرباط الأستك تطاول منه ما استطاعت من الوصول الى غرضه منها فتزق لباسها في يده وفك أزرار بطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يطاول مواقعتها بالقوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الرقاع متى اتفقت المحكمة بأن التهم كان قصد اليه . (الجن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢٩ ص ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٧٩)

٢٤٨ - مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والغير القنى ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى رداً خاصاً ما دام حكمها مبنيّاً على أصل ثابت في الدعوى .

(الجن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٣٠ ص ١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٨)

٢٦١ - للطبيب المني في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي نذب في العسوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اختصاصي ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه في المباحث على ضوءها ، فليس يجب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجح الهم لم يظفوا اليهم .  
(الجن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨٠)

٢٦٢ - متى كن مؤدي ما أئب الحكم أن اتصالا جنسيا تم بين المتهم والمضي عليها وهو مناط إدانة التهم ، أما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيته ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطق الحكم أو مقوماته - متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ في الاستناد التي يشير إليها التهم تكون غير مجدية .  
(الجن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨٠)

٢٦٣ - متى كان طلب التهم إعادة الممانعة لا يشبه إلى شيء الفعل المكون للجريمة ولا أثبات استعانة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منها إزاحة التهمة في الدليل الذي الممانعة إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا .  
(الجن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨٠)

٢٦٤ - متى كان الحكم قد انصب على إصابة بينهما بسبب إلى التهم احدهما ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها ، والممانعة المحكمة أن التهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لتبررها من أصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع بشأنها دعوى ، مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها إنما يرجع إلى أنه لم يظن اليها .  
(الجن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨٠)

٢٦٥ - قرار النيابة يحفظ الدعوى بالنسبة لغير التهم لا يعني المحكمة في شيء ولا تترتب الإشارة إليه في الحكم ، وليس من شأنه أن يؤثر في ضرورة في أقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .  
(الجن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/٢١ ص ٨٠)

٢٦٦ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم يشازع التهم في صحة هذا الاعتراف ، فإن افتتال الحكم الرد على النفع يطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .  
(الجن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٨٠)

٢٥٤ - متى كانت العقوبة المقررة بما تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المفضي إلى الموت المتخصص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالقتل المدعى مما يشير من قصور الحكم في بيان نية القتل .  
(الجن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٨٠)

٢٥٥ - لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودة - بفرض حصوله - إلى أسباب حكم آخر ما دام أنه يحصل مقومات وجوده قانونا .  
(الجن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢٢ ص ٨٠)

٢٥٦ - متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها ، فإنها تكون قد استندت إلى ما له أصل ثابت في الأوراق ويكون النفي على الحكم بالقصور لا محل له .  
(الجن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧٠)

٢٥٧ - لا تثير على المحكمة أن هي الممانعة إلى تقرير المهندس الفني المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد علقت هذا الرضى تقيلا مقبولا .  
(الجن رقم ١١١٢ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧٠)

٢٥٨ - بالنفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش هو من الفروع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة التي أوردها .  
(الجن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٨٠)  
(الجن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ٨٠)

٢٥٩ - عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي في جريمة الضرب لا يبيح .  
(الجن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧٠)

٢٦٠ - متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الطائفة بعد أن تبين من الشهادات السلبية التي قدمت غلو الجملات الرسمية الملحة لأبواب الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها ، فإنها لم تخطئ ، وذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعله أو لأخرى .  
(الجن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/١٢/٢٢ ص ٨٠)

٢٧٣ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تحدره حسبما يكشفها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

(الفرن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ س ٤٤٦)

٢٧٤ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى تطعن اليه بدون مقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وطلان المقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأي باعتبارها من الأدلة المقدمة اليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

(الفرن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ س ٤٥٦)

٢٧٥ - متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا إلى الأدلة الملقولة التي أوردتها فلا يتقدم في سلامته كون بعضهم شخصا للمجنى عليه وأن المضمومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم قسطن .

(الفرن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ س ٥٣٠)

٢٧٥ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يجب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

(الفرن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨ س ٥٤٥)

٢٧٦ - أنه يستثنى القانون رقم ٥٣٢ سنة ١٩٥٥ أصح العلم بالنش مقرضا بالنسبة للمشتكين بالتجارة والبياعة التجار ومن ثم فلا يجب الحكم عدم تحدته عن ركن العلم واثبات توفره لدى المتهم ما دام من بينهم .

(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٣ ص ٨ س ٥٨١)

(الفرن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١/٢٤ ص ٩ س ٧٤٧)

٢٧٧ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون وهو في مقام التدليل على ثبوت تية القتل قد جسد بين المتهمين لوحدة الواقعة التي نسبت اليهما معا .

(الفرن رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٤ ص ٨ س ٥٩٥)

٢٧٧ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، ويجوز الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصا إذا كان المتهم لا يدعي أن هذه الأقوال لم تحصل من الشهود في موطن آخر من الأوراق .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ س ٢٨٨)

٢٧٨ - تقدير الظروف التي تلاص الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون مقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الفرن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١ ص ٨ س ٢٢٦)

٢٧٩ - متى كان الشائب أن المتهمين قد دروا الحادث للأخذ بالتأثر وترصدوا لخصومهم على الطريق المأكوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنادق ، فإنه لا يجب الحكم أن يجمع في حديثه عن تية القتل بين المتهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع النسوبة لكل فريق منهم .

(الفرن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١ ص ٨ س ٢٣١)

٢٨٠ - أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، إلا أنه يرد على ذلك قيود منها أن يظل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى ما رتب عليها لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تضاد .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٢٥٢)

٢٨١ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة للمتنوع احرارها قانونا وإذا كان ما أوردته الحكم من أن المتهم ألقى بها معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيها في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلا عن ركن العلم ب حقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول باتفاقها .

(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٢٩ ص ٨ س ٥٤٤)

(الفرن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ س ٦٣٤)

كذلك بأن تبين سبب طرحها لأقوال شهود لم تر الأخذ بشهادتهم إذ مرد الأمر إلى المصنّعة أو عدم المصنّعة إلى الأخذ بما شهدوا به .  
(الفرن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٨٣١)

٢٨٤ - أن المحكمة غير ملزمة بأن تنفي في حكمها إلى شهادة شهود التني والد عليها ردا صريحا لأن قضائها بالإدانة اعتمادا على عناصر الإثبات التي يبينها يفيد دلالة أنها لم تحرث تلك الشهادة ولم تروجا للأخذ بها .  
(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨٦٤)

٢٨٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد لبس على خلاف الثابت بالأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تبطل لهذه الواقعة اعتبارا في أدلة التهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤيدة إلى ما رتب عليها .  
(الفرن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨٧٥)

٢٨٦ - أن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستمر ردا خاصا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة للدلالة الواردة به .  
(الفرن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٩٢٥)

٢٨٧ - متى كان الحكم قد أفصح في مدواته على أن الجريمة التي قارنها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخفة أساسا للعود بجريمة بسيطة لا تدل على خطر في التهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالإبراء استنادا إلى ذلك ، فإن ما قرره الحكم المظنون فيه يكون صحيحا في القانون .  
(الفرن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩٣٣)

٢٨٨ - أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتطعن عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا .  
(الفرن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٩٤٣)

٢٨٩ - لا يجب الحكم أن يضمن إلى المانية التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة التهم .  
(الفرن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩٦٨)

٢٨٨ - لا تريب على المحكمة إذا هي اتخذت من وقوع الجاحث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القصر في مثل هذه الليلة يكون في المادة سالما وذلك في سبيل التذليل على إمكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .  
(الفرن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٩٥)

٢٨٩ - لا تقتزم محكمة الاحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد قطعه .  
(الفرن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٩٢)

٢٩٠ - متى كان الحكم قد استظهر بأدلة ساقطة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن اغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يبدى التهم متى اطاعت المحكمة إلى أنه هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الأذن .  
(الفرن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٧٥)

٢٩١ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداً في مرحلة أخرى ، دون أن تبين العلة ، إذ المرجح في ذلك إلى ما تقتضيه ويطعن إليه وجدانها ، كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يوجب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائما لا تناقض فيه .  
(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٣٢)  
(الفرن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٩٢٨)

٢٩٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يطن بالحضور لأداء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالبلغة ، على معنى أنها مدونة بلف التفتيش الذي كان تمت نظر الدفاع .  
(الفرن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٩٠١)

٢٩٣ - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تحبب التهم في دفاعه الموضوعي فتد على كل شبهة يشيرها أو جزئية يتسك بها وترد عليها استقلا إذ الرد مستفاد من قضائها بالإدانة للأسباب التي تضمنها حكمها وهي ليست ملزمة

الموصوفة بالقرار الطبي ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الاكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي استعمله المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها .  
(الفرن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢١٧)

٢٩٦ - توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بيانا خاصا وانما يكفي أن يستفاد من عبارته .  
(الفرن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٢٠)

٢٩٧ - متى كانت المحكمة قد اتهمت في منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللص لا يمكن أن يخضع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فانه لا يقدر في سلامة هذا التقدير أن يكون الضير الفني قد رأى غير ما رآته المحكمة .  
(الفرن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٢٢)

٢٩٨ - متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم الى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الضلما من جانب المجنى عليه وحده ، فان ذلك يكفي بذاته للقضاء براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبيل المستول من الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر واجبا لسبب أجنبي لا يد « للخاص » فيه .  
(الفرن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٠/٢ من ١٩٥٨ م ٨ ص ٢٦٧)

٢٩٩ - ان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالي الدفاع الشرعي والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ولا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملازمات طبقا للواقعة .  
(الفرن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٢ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٢٧)

٣٠٠ - متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يرداد عدد الجناة واحدا . بفرض أن مضاهاة البصمات التي طالب بها كشفت عن وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذه فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته المتهم الأول اليه وبما ضبط لديه من مستحضرات

٢٩٥ - ان استناد الحكم الى أقوال ليضي الشهود منقولة عن شهود آخرين أمر لا يصرمه القانون اذ مرد ذلك الى ما تطنن اليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة في الدعوى .  
(الفرن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ١١٨)

٢٩١ - متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بشاه على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى الى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث لاعتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فان الحكم لا يكون قاصرا ولا مشويا بالخطأ في القانون ان هو لم يتحدث عن جميع صور الضلما للنسوبة الى المتهم ولم يترشح لباقي صور الضلما المشار اليها في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات .  
(الفرن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ١٢٩)

٢٩٢ - رسم قانون الاجرامات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنائيات ، فاذ لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة اذا هي أعرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك اذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس .  
(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ١٣٤)

٢٩٣ - متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز . فان في ذلك ما يكفي لاثبات توافر نية التبييد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استقلا عن هذه النية .  
(الفرن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٢ من ١٩٥٨ م ٩ ص ١٩٢)

٢٩٤ - لا ينال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد الى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بما في جلبة المحاكمة اذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيغ أثره .  
(الفرن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/٢ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٠٦)

٢٩٥ - متى كان الحكم قد انتهى الى أن المتهم قد طعن المجنى عليه بسطواه عندما حاول القبض عليه لتسليط مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المروق فأحدث به الإصابة

على المعلومات المسجلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للتمتع السامح أنه كان يعلم بخيار التمتع الأول وهو من «موردى الدولة الأجنبية التي يسجل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقية التعليم والاستضافات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الأضرار ببركز مصر العربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جنسية التخابر المخصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا ( ١ ) التي دأقتها بها المحكمة .

(الجن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٢/٥/١٩٥٨/٥٠٥)

٣٠٥ - إذا قرر الحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عبثة بالأوراق المنطوق به حفظها بسبب وظيفة بأن انتزاعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة وحتى كان مأجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرفض له يكون مرتشا فإن الحكم يكون مصحبا في القانون خاليا من عيب القصور في التليل على الجريمة التي دان المتهم بها .

(الجن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٢/٥/١٩٥٨/٥٠٥)

٣٠٦ - إذا كان الحكم قد أثبت بالإدلة السائفة التي أوردتها أن المتهم هو الذي صدم المبنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا قصد بأن يسار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المارة فصد المبنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه التوقف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المبنى عليها والذي لولاه لم وقع الحادث مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ .

(الجن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٠/١٠/١٩٥٨/٦٥٥)

٣٠٧ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده وأورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشتراكه في التزوير يفيد حتما عليه بأن الورقة التي استعملها مزورة ، فلا ييب الحكم عدم تحطه من ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

(الجن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٢/١٢/١٩٥٨/٦٩٢)

٣٠٨ - تناقض الموضوع في السواد الجنائية العرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أنه لا يستند على أي دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه فإذا كانت

العريية ، فإن التناقض المحكمة عن إجابة طلب المضاهلة - في واقعة هذه الدعوى - وعن الرد عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يبيح .

(الجن رقم ٤١٠ لسنة ٢٢٧ - جلة ٨/٤/١٩٥٨/٢٧٥)

٣٠٩ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

(الجن رقم ١٥٢ لسنة ٢٢٧ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٨/٤٢٨)

٣١٠ - إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك إلى اتساع العمليات العرية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وأصدار مصر للتشريعات المؤسمة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس النائم ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها .

(الجن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٣/٤/١٩٥٨/٥٠٥)

٣١٣ - الهدنة لا تجيء إلا في أثناء حرب قائمة معلاوي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تنافي بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المدنيين أما الحرب فلا تنتهي إلا باتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يصمم أسباب هذا النزاع نهائيا وإذا فلا يسر ما استعمل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما اعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة « بريطانيا » التي سلمت الأسرار إلى علاصها لم تكن متحاربة مصر حين كان المتهمان يشاركان في قتالهما .

(الجن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٢/٥/١٩٥٨/٥٠٥)

٣١٤ - إذا قرر الحكم بالنسبة للتمتع الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني يستلجم منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذلك المتهمين الآخرين من الأضرار ببركز مصر العربي وأن المستندات التي تسامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني متعلقة في الجيات قيام المغامرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تليل

الحكم قبل عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل المتهمين لأمر عارض وبين ما اتفق اليه ما دام أنه لم يتم دليل على التعذيب .

(الفرن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١١/١٨ ص ١٩٥٨ ص ٩٦٥)

٣١٣ - لا تترتب على المحكمة في أن ترفض حصول الواقعة على صورها المحتملة ، وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أي صورة من الصور التي افترضها .

(الفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١١/٢٦ ص ١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٧٢)

٣١٤ - لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم في وضع أسبابه ترتيباً معيناً ، فإيراد أدلة البراءة - بالنسبة لمن قضى ببراءتهم - متداخلة في أدلة الادانة لا يبلغ مبلغ العيب البطل له .

(الفرن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ٣/٢ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٢)

٣١٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والقصل فيما يوجه إلى قضاةهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا يعقب عليها فيه - فإذا كان الحكم قد اطمان إلى أقوال مهتس التظلم واستند إليها في ادانة الطاعن ، فذلك يفيد أنه قد أطرح التقرير الاستشاري ، ولا يلزم أن يرد عليه استقلاً .

(الفرن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ٣/٢ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٦)

٣١٦ - اطراح المحكمة لتقرير الضير وعدم التعويل عليه - لأسباب سائلة أوردتها - أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا يعقب عليها في ذلك ، إذ الأمر يرجع في حقيقته إلى اطمئنانها هي ، وليست بصدد مكلفة بأن تفحص الصלב بنفسها أو أن تدب خيراً آخر لصحة ما دام أنها لم تعد في ظروف الدعوى وملابسها ما يدعو إلى هذا الاجراء .

(الفرن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١٩/١٠ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٠٢)

٣١٧ - من المقرر أن الصلح عقد ينقسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج للبضاعة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له بإحاطتهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك

أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستئناف مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسات ولم يطلب المدعى بالضيق المدنية إلى المحكمة الاستئنافية استثناء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فانه لا يصح له أن يضي على المحكمة أنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها للمتهم بتبديد عقد - بعد لحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً ما دامت قد حققت شغوة المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الاتبات في الدعوى .

(الفرن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١٠/١٠ ص ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٧٥٤)

٣٠٩ - متى كان الحكم فيما أوردته من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة المجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون .

(الفرن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١٠/١٤ ص ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٧٩٢)

٣١٠ - إذا كانت النيابة لا تدعي في طعنها ما يخالف ما أثبت الحكم من خلو أوراق الدعوى من استمارة قيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمع سنة ١٩٨٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقدمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما اكتفت بطلب والحكم بالطلبات فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بطائها يكون صحيحاً في القانون .

(الفرن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١٠/٢٠ ص ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٨٢٦)

٣١١ - لا بأس على الحكم أن هو أورد مؤدى شهادة شهود الاتبات جملة ثم نسبها اليهم جميعاً تخدياً من التكرار الذي لا موجب له .

(الفرن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٠٠٢ - جلة ١١/١٧ ص ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٢٢٨)

٣١٢ - إذا كان الحكم إذ عرض للطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين الثاني والثالث عليه وقضى بقرء أكرام أو تعذيب من رجال البوليس عليها قد استند في ذلك إلى التفسير الطبي الشرعي وإلى مطابقة فعوى إقرارهما لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابسهما ، وإلى توريد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال في مراحل التحقيق وأمام النيابة ، فإن ما اتفق إليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنياً على استخلاص



٣٢٠ - لحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جمل الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم لها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .  
(الفرز رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٢٠ - ج ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٨٩٦)

٣٢١ - لا يجدي التهم إثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى ، ما دام هو معترف اعترافا صريحا باعتدائه على المجنى عليها ، ولم تساهر المحكمة فيما صوره من أنه كان ملقفا عن قسه ، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التي أوجعها الى المساديات الثابتة من المأينة ومن الظروف التي لا يستلزمها ، ولم يكن مطالبة الحكم لها إلا انبعاثا منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث .  
(الفرز رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٢٠ - ج ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٨٩٦)

٣٢٢ - لا تلتزم محكمة الموضوع بنسب غير لذا هي رأت أن ما طرأ الدفاع عن التهم من استطلاع رأى طبيب قسائي لا يستند الى أساس جدي لأسباب ساقطة أوردتها - فإذا تناول الحكم دفاع التهم من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره وإدراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : « ... أن تصرفات التهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن لديه انحراف ، فلم يثبت أو يتم أي دليل على أنه كان في حالة جنون أو علة عقلية أقنعت شعوره واختياره ، بل كان تفكيره الإرادي والشعوري قائما - من كينية فعليه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه إليه اتهام أو اشتباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وارتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصلحتها ومسح بسماته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من قنود ومصوغات وأوراق ، ثم بعد كشف الجثة من تصويره الواقعة والقائه الشبهات على سائق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذي رافقه واقتراض القنود في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره وإدراكه لما يفعل وارتكبه » -

من سلطته ، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملاحظات التي تم فيها تحصل ما استخلص منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إجرائه كان تصدقة الضوابط ، وأنه لا يصلح في طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائقا في العقل وتحتله عبارات الصلح وملاساته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لنسب تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحا في القانون .  
(الفرز رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠٢٠ - ج ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٨٢٩)

٣١٨ - مسألة رضاه المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة السادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة التهم الى قوله : « ... أن التثبت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضاه المجنى عليها غير متوافر ذلك أن الظاهر للتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برياضتها المخول لمسكنها والجلوس بصحبتهما ... ومن طليعية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المجنى عليها من قولها بحضور جميع الاستدلالات أن زوجها قد فقق الواقعة للإيقاع بالتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به التهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب النخلة التي كان يرسم اليها ... فإن ما أثبتته الحكم ينطوي على رضاه المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل مصله .  
(الفرز رقم ٧٢٩ لسنة ٢٠٢٠ - ج ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٨٢٤)

٣١٩ - لا يوجب الحكم أن يعيد في إيراد أقوال الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر - ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند اليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر الخلاف الشهودي في تفصيلات معينة لم يوردها الحكم - ذلك لأن لحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تلمس الى من أقوال الشاهد وأن تطرح ما دعاه ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها .

(الفرز رقم ٧٢٩ لسنة ٢٠٢٠ - ج ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٨٢٩)  
(الفرز رقم ٩٢١ لسنة ٢٠٢٠ - ج ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ / ١١ ص ٩٢٢)

٣٣٦ — لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل في رده على دفاع أحد المتهمين إلى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين ، ما دام الدفاع واحدا فيما أحال إليه .  
(الفرن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩٠٩ ق. ١٢/٨ لسنة ١٠٠٠ ص ١٠٠)

٣٣٧ — إذا كان مفاد شهادة الضابط والكتاب التي أوردتها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثاني — بقول الحكم بعد ذلك في إحدى عباراته أن الورقة « ضبطت معها ما » لا ينطوي على شيء من التناقض — إذ أن تسليم الورقة للمتهم الثاني الذي كان يصحب المتهمه — لتنفيذ غرضها الإجرامي — إنما هو تسليم لها في الواقع — إذ لم يكن المتهم الثاني إلا أداة لها .  
(الفرن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩٠٩ ق. ١١/١١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٣)

٣٣٨ — الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو معروف به في القانون هو اتحادية أفراده على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وإذا كان القاضي الجنائي له مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فإن له إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائماً وله من ظروف الدعوى ما يبرره — فإذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقارنة الجريمة بقوله : « ... أنه عدم توافق طرف سبق الإصرار لا ينفي أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تمرد على والد الأولين وعم الثالث — اتفقوا على ضرب المجني عليه وتوجهوا حاملين المص إلى مساكن الزبدة إلى حيث يوجد المجني عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما قرره الشاهدان من أهمها رأياً المتهمين وهم مقيلون مما من جهة مساكن الزبدة حاملين المص وانهاؤا في وقت واحد على رأس المجني عليه ضرباً بالمص وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو إلى هذا الضرب ، الأمر الذي يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن الزبدة إلى حيث كان يوجد المجني عليه ... إلا بعد أن اتفقوا على ضربه اتقائهما لفرد والد المتهمين الأولين وعم ثالثهم وحملوا عصيم واتجهوا إلى مكانه وانهاؤا على رأسه ضرباً ... » فإن ما أوردته الحكم في التبدليل على اتفاق المتهمين على مقارنة الجريمة سائق في العقل ، ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة .  
(الفرن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩٠٩ ق. ٢/١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٢)

فلا تكون المحكمة يبد ذلك في حاجة إلى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبيت من عناصر الدعوى وما يورث فيها من تحقيقات .  
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩٠٩ ق. ١٢/١٧ لسنة ١٠٠٠ ص ١٠٩٦)

٣٣٩ — لا يصدق في سلامة الحكم اعتضاده على الخطابات المحررة بلمة أجنبية التي تبادلها المتهم ووالدته والتي لم يطلع عليها الدفاع ، لأن ما استخلصه منها مقصور على التبدليل على حسن العلاقة بين المتهم ووالدته وقت تمرير تلك الخطابات وهي واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة المتهم .  
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩٠٩ ق. ١٢/١٧ لسنة ١٠٠٠ ص ١٠٩٦)

٣٤٠ — لمحكمة الموضوع أن تحصر المعربات على ما يتبادر من عباراتها إلى المهم ولا مقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المعرب تحفل بالتفسير الذي أخذت به أو تركته — فإذا كان مفاد ما أثبت الحكم أن المتهم وأن وقع على القاتورة يطلب بضائع محدد منها إلا أنه لم يوقع على الجزء الخاص باستلام البضائع ، وأن المحكمة بعد بحث أسلوب التعامل بين الطرفين ، وأخذاً بالتأثير من هذه القاتورة قد خلعت بحث — إلى أن البضائع لم تسلمها المتهم ، فإن ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن المحكمة لجأت لإثبات حكم ما هو مدون بالقاتورة يشير الدليل الكتابي غير صحيح ، ويكون ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم لم يسلم البضائع التي زعم المدعى بالحقوق المدنية أنه سلمها إليه — للأسباب التي أوردتها — هو استخلاص سليم .

(الفرن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٩٠٩ ق. ٢٣/١١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٩٨)

٣٤١ — لا تصدو الشهادة المرشحة أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تفضح في تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة — فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة الطبية التي استند إليها المتهم في تبرير عنده في التخفف من الاستئناف في اليماد — ولم تحول عليها لأسباب السائلة التي أوردتها في حدود سلطتها التقديرية فالجبدل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة التفتن بها .

(الفرن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩٠٩ ق. ٢٣/١١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٩٨)  
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩٠٩ ق. ٢٣/١١ لسنة ١٩٦٠ ص ١٠٩٨)

٣٣٣ - لا حاجة بالحكمة أن تبين أركان التزوير ما دام الحكم قد دانه عن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات والجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها توقيعات مزورة وأن ما حوّه غير صحيح .  
(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/٤/١٩٦٠ ص ١١٣٣٢٢)

٣٣٤ - لا ييب الحكم عدم تعدد صراحة عن ركن الضرر ما دام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلائم مع فعلة المتهم وباقي المتهم الذين أدنوا منه .

(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/٤/١٩٦٠ ص ١١٣٣٢٢)

٣٣٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .  
(الفرن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ ق بلة ٢٧/١/١٩٦٠ ص ١١٣١٠٠)

٣٣٦ - لا تريب على محكمة الموضوع أن هي التفتت عن الرد على دفاع قانوني يبيد عن صحة الصواب .  
(الفرن رقم ١٩٥ لسنة ٢٠ ق بلة ٢٧/١/١٩٦٠ ص ١١٣١٠٠)

٣٣٧ - الدفع بأن التهمة ملققة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة .

(الفرن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠ ق بلة ١٧/١/١٩٦٠ ص ١١٣١٦٢)

٣٣٨ - ما يثيره المتهم من أنه لم يضبظ بالزراعة وانما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعي لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلالاً ، وانما فيما أورده في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أسست عليها ادعائه وإطراحها لأقوال شاهد التفتي - فيما أورده من ذلك ما يكفي للرد ضنا على دفاع المتهم .

(الفرن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠ ق بلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣١٩٢)

٣٣٩ - الخطأ القانوني لا ييب الحكم ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بغيره المتهم على عدم إلتئائه إلى صلتة بالجواهر المخدرة بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدها بصحتها ما لا يجوز منه مصادرته في اعتقاده - يستوفى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .

(الفرن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠ ق بلة ٢٤/١/١٩٦٠ ص ١١٣٧٢٢)

٣٣٩ - قضاء الحكم ببراءة المتهم من تهمة احراز السلاح الناري المستتعة اليهم استنادا إلى عدم ضبط السلاح لدى أحد منهم ، كما أنه لم يثبت لحرزهم له - نتيجة عدم فهم المحكمة لدلول معنى الاحراز في القانون - وإن كان غير متفق مع ما ادعى اليه من ادانة المتهم في جريمة سرقة السلاح بالاكراه إلا أن ذلك لا يبيد بالنسبة لما قضى به في هذه الجريمة الأخيرة التي أثبت وقوعها من المتهمين وبين أركانها وأقام الأدلة الساتمة على ثبوتها في حتم وهو ما يكفي لحصل الحكم  
(الفرن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٩/٢/١٩٦٠ ص ١١٣١٨١)

٣٤٠ - لا يجدي المتهم تمسكه بما ذهب اليه الحكم في حساب الحد الذي تنتهي به مدة الستة الأشهر ، ذلك بأن الواقع من الأمر أن الفترة المخلطة بين تاريخ انضاق الطرفين على وقف البيع وبين اليوم الذي تحدد لإيقاع البيع فيه - هذه الفترة لا يتجاوز المبدأ الذي نصت عليه المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مصوبة على مقتضى المادة ٢٠ منه ، فيكون ما وقع فيه الحكم من خطأ حساب المدة غير مؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى اليها ولا فيما رتبته الحكم من آثار قانونية .  
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٨/٢/١٩٦٠ ص ١١٣١٢٢)

٣٣١ - لا ييب الحكم أنه عول في ادانة المتهم على اقراره في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في المحجوز دون أن تسميه المحكمة ، ذلك لأنه من حقها أن تتزود لحكمها من أدلة الدعوى بما تطلن اليه ما دام أن الدليل له أصله الثابت في الأوراق وكان مطروحا على بساط البحث بالجلسة .  
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٨/٢/١٩٦٠ ص ١١٣١٢٢)

٣٣٢ - لا تريب على المحكمة أن هي عولت بصفة أصلية في ادانة المتهم على اعترافه الصادر منه أمام النيابة وفي الجلسة وانخذت منه دليلا قاتنا بذاته مستقلا عن التفتيش على أساس أنه لم يقله متاثرا بجهراء القبض المدعي بطلانه - ولا محل لتسكي المتهم فيما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن واقعة القاء المخدر وأن الكفاية التي عول عليها هي بذاتها التي أقامها - إذ أن الاستدلال بأقوالهم انما انصب على الوقائع التي شاهدها بأنفس فذكرها الحكم تأييدا لهذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل أساسي لصحوره من المتهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم .

(الفرن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/٤/١٩٦٠ ص ١١٣٢٢٨)

٣٤٠ - من سلطة القاضي الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوه التهمة - مادام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا يتناقض فيه .  
(الفرن رقم ١٢٩٦١ لـ ٣٠ ق ٢١ / ١٠ / ١٩٦٠ ص ٧٣)

٣٤١ - الفصل في امتناع مسئولية المتهم تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفترده قاضي الموضوع دون مقب عليه - فلذا كان الحكم قد حصص دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائفة التي أوردتها إلى أنه كان أهلا لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فإن ما ينهه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .  
(الفرن رقم ١٠٠٩ لـ ٣٠ ق ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ ص ٧٥٩)

٣٤٢ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بنىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة في المواد الجنائية متساففة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون حقيقة القاضي فلا ينظر إلى دليل بينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة - بل يكفي أن تكون الأدلة في مجسوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ومتسقة في اكتمال قناعة المحكمة وإحسانها إلى ما انتهت إليه .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لـ ٣٠ ق ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ ص ٧٩٦)  
(والفرن رقم ١٢٥٥ لـ ٣٠ ق ٢١ / ١٠ / ١٩٦٠ ص ٣٣٣)

٣٤٣ - متى بينت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر مسابقة اقتنع بها وجعلتها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة التقص .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لـ ٣٠ ق ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ ص ٧٩٦)

٣٤٤ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجهرية التي تبين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً - بل يكفي أن يكون الرد عليها مستغدا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

(الفرن رقم ٣٨٢ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ٨٦١)

٣٤٥ - لا تلزم المحكمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود قبي المتهم ، ولا على ما أبداه بشأن تطبيق التهمة ما دام الرد مستغدا ضمنيا من القضاء بالأدلة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

(الفرن رقم ١٤١١ لـ ٣٠ ق ٣٢ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ٨٧٥)

٣٤٦ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى المحكمة بطلب معانة وتجربة رؤية لكان الحادث لم يقصد إلا إثارة التشبه في أدلة الثبوت التي لحظت إليها المحكمة ، ولم ينازع في قوة إحصاء شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يشتر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستغدا من الحكم بالأدلة استنادا إلى أقوال الشهود الذين لحظت إليهم المحكمة .

المباراة الواردة على لسان المدافع عن الطعن بمحضر الجلسة هي « أن التمييز في الدعوى هو من رأى ، وهل رأى ، أو أن أحدا لم ير ، أو لم تكن الرؤية ممكنة - فقد أجسم من سئلا في التحقيق على أن الحادث وقع في المشاء والمشاء على الساعة السابعة والنصف مساء ٥٥٥٥ » .

(الفرن رقم ١٢٨٨ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ٨٨٧)  
(والفرن رقم ١٥٨٩ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ١١ / ١٩٦١)  
(والفرن رقم ١٩٥٣ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ٢ / ١٩٦١)  
(والفرن رقم ١٤٢٧ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ١٤ / ١٩٦١)

٣٤٧ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تقرير الصفة التشرعية ومحضر العاجلة - ما يكفي لتبرير اقتناعها بالأدلة ، وما دامت المحكمة قد لحظت إلى هذه الأدلة واعتصمت عليها في تكوين عقيدتها ، فإن افتقارها لإيراد بعض تفاصيل معينة يشتر المرحا لها .

(الفرن رقم ١٥٤١ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ٩٢٢)  
(والفرن رقم ١٩٥٣ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ٢ / ١٩٦١ ص ٣٣٣)  
(والفرن رقم ٢٢٨١ لـ ٣٠ ق ٢٠ / ٢ / ١٩٦١ ص ٣٣٣)

**الفرع الثالث : ما لا يجب الحكم في نقلي العليل .**

**الخطأ المادي**

٣٤٨ - ما يقع في الحكم من خطأ مادي لا يستند به ولا يبييه أو يقدره في سلطاته .

(الفرن رقم ٤٤٦ لـ ٢٦ ق ٢١ / ٥ / ١٩٥٩ ص ٧٢٧)

٣٤٩ - خطأ المحكمة في سرد وقائع الدعوى لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام هذا الخطأ لا أثر له من منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

(الفرن رقم ٧٢٤ لـ ٢٦ ق ٢١ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ٩١٧)

٣٥٠ - متى لحظت المحكمة إلى أن المتهم هو محلل الأصابعين اللتين وجدتا يرأس المجنى عليه فلا ضير في أن

٣٥٧ - إذا كان الحكم لم يرتب نتائج معينة على مكان ضبط السكين - وهل كان في منزل زوج الطائفة أو محل عمله - ولم يورد هذه الواقعة في عداد أدلة الادانة عند حصرها ، فيكون الخطأ في هذا البيان مما لا يؤثر في سلامة الحكم .

(الفرن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق ١/١٢ ١٩٥٩ ص ١٠ - ٢٣)

٣٥٨ - الخطأ في وصف الأجرة المسروقة ليس من شأن أن يقدح في سلامة الحكم ، لأنه من قبيل الخطأ المادي الذي لا تأثير به حقيقة الواقعة التي لطافت إليها المحكمة .

(الفرن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق ٢/٩ ١٩٥٩ ص ١٠ - ١٦٩)

٣٥٩ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ، ما دامت المحكمة قد اطاعت - بالأدلة التي ساقتها - إلى أن الشاهد قد رأى المتهم وتصفاه منه وهو يطلق النار على القاتل وعليهما .

(الفرن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق ١/٢١ ١٩٥٩ ص ١٠ - ٤٧٩)

٣٦٠ - افتال وصف الحكم أنه صدر غيابيا بالنسبة إلى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بحضر الجلس لا يمدو أن يكون من قبيل السهو في التحرير الذي لا ييبب الحكم أو يؤثر في سلامته .

(الفرن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ ق ٢/٢٩ ١٩٥٩ ص ١٠ - ٨١٠)

٣٦١ - خطأ الحكم في تحديد مكان إحدى اصحابات الجنى عليه وهل هي في الساق اليمنى أو اليسرى لا ييبب الحكم مادام أن ذلك ليس له من أثر في قيام الجريمة التي دان المتهم بها إذ الموعول عليه في جنابة السرقة بأكره المنطقة على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرة من شأنها تعطيل مقاومة الجنى عليه وأن يترك الأكره أثر جروح - وهو ما أثبتته المحكمة في حق المتهمين .

(الفرن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق ٢/٢٩ ١٩٦٠ ص ١١ - ١٨١)

٣٦٢ - إذا كان الحكم يصد أن جرم ياداة الطامن في الجرائم المنسوبة إليه - اعتددا على ما أوردته أدلة ساقطة عاد - وهو في صدد سياق إثبات الاختلاق بين الطامنين جميعا - وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس - وأشار إلى وجوده في محل الحادث باعتباره فاعلا في الجريمة - مع أنه قضى ببراءته - ولم يكن لهذه الواقعة غير الحمضية أي أثر في منطق الحكم ، ولم يدع الطامن أن ضررا لحق به من جراء ذلك ، فإن ذلك لا يضر الحكم ولا ييببه .

(الفرن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق ٢/٢١ ١٩٦٠ ص ١١ - ٢٤٢)

تفطىء في تحديد إجماع التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحصل وزرها معا ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا ييببه .

(الفرن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٦ ق ١/٨ ١٩٥٩ ص ٧ - ١٠١٧)

٣٥٩ - خطأ الحكم في بيان عدد الأهمية التي أصابت القاتل لا ييببه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة إلى المتهم .

(الفرن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق ٢/٢٤ ١٩٥٩ ص ٧ - ١٣٠٢)

٣٥٢ - لا عبرة بالخطأ المادي الواضح الذي يرد في تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

(الفرن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٦ ق ١/٢٩ ١٩٥٧ ص ٨ - ٩٨)

٣٥٣ - خطأ الحكم في اسم المبلغ عن الحادثة يفرض صحة ، لا يقدح في سلامته ما دام الأمر في التبليغ لا يميلوز حد الاخبار بجريمة وقت تبليغ الجهة المختصة بتحقيقها .

(الفرن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق ٥/١ ١٩٥٧ ص ٨ - ٤٦٢)

٣٥٤ - أن خطأ الحكم في اسم القرية التي انتقل إليها الجنى عليه وقرعته لا ييببه ، ما دام هو خطأ مادي لا أثر له في منطق الحكم ولا في نتيجة .

(الفرن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٧ ق ٢/٢٥ ١٩٥٧ ص ٨ - ٩٣١)

٣٥٥ - إذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواربها أن ما ورد بوصف التهمة في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس إلا خطأ ماديا في بيان رقم السنة وصحته د ١٩٥٤ ، لا د ١٩٥٥ ، فإنه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يقدح في سلامته طالما أن المتهم لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

(الفرن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق ١/٧ ١٩٥٨ ص ٩ - ٧٨٦)

(الفرن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٨ ق ١/١٢ ١٩٥٩ ص ١٠ - ١٥٥)

٣٥٦ - خطأ الحكم - على فرض حصوله - في بيان سبب وجود شهود الواقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجة ، وهو لا ييببه ما دام الأمر لا يتعلق بنفى وجودهم في هذا المكان .

(الفرن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٨ ق ٢/٢٩ ١٩٥٨ ص ٩ - ١١٣٢)

٣٦٣ - خطأ الحكم في إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ما دام الأمر لا يتجاوز الضلأ المأذون (الفرن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق بلة ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١٩٢)

ما يزيد فيه الحكم :

٣٦٤ - ما تزيد فيه المحكمة - بعد استيفائها دليل الحكم - واستطردت فيه من قبيل الترض الجديلي ولاسحق له بوجه الأسباب ولا تأثير له بالحكم ولا يصح أن يتخذ سبيلا للظن في سلامة الحكم (الفرن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق بلة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٩)

٣٦٥ - لا ييب الحكم - بعد أن استولى عليه بما أورده من اعتبارات صحيحة - أن يزيد فيخطيء في ذكر بعض لفتيات قانونية لم يكن لها شأن فيه (الفرن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق بلة ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٤)

٣٦٦ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جديفة سبق صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيما استدلالا على جديفة التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فضلا (الفرن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق بلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٩)

٣٦٧ - متى كان الحكم إذ استبعد الاعتراف الذي أدلى به المتهم أمام ضابط المباحث من حداد أدلة الدعوى ، قد انقص عن كفاية باقي الأدلة للقضاء بإداته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفا في العقل والمنطق وكافيا لصله ، فإن ما استورد اليه الحكم تزيما من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذي يكشف منه الاعتراف غير الاختياري - وهو تقرير قانوني خاطيء - لا يثقل وقفه قانون الاجرامات الجنائية - لا ييب الحكم ولا يؤثر على سلامته (الفرن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٧ ق بلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩٦٦)

٣٦٨ - لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعن من جريمة الرشوة تحده عن الترض الذي يهدف اليه الطاعن انصوحا على الملف وامتداد إيداعه على بعض محتوياته ولو لم يكن الملف مروضاً على المحكمة ، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى (الفرن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق بلة ١/٢/١٩٥٩ ص ٥٥)

٣٦٩ - لا ييب الحكم ما استورد فيه من أمور تصل في جعلتها وبالباعث على الجريمة والدافع للتمتع على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية .

(الفرن رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/١/١٩٥٩ ص ١٠٨٩)

٣٧٠ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم ، فلا يضره ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان التهمة بها وأورد على ثبوتها في حقا أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . (الفرن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٧/١/١٩٦٠ ص ٢٢٣)

٣٧١ - إذا كانت المحكمة قد عولت في إثبات ركن الإهمال إلى وجود « القانون » داخل المخزن - وكان هذا هو السبب في العرق - فلا ييبه ما يزيد فيه وذكره بشأن مخالفة التعليمات ، إذ أن هذا الذي سطه أن يكون الحكم قد أتمت أن « القصاص » كان خارج المخزن ، وما أورده الحكم من ذلك لم يكن منصبا على دليل الادانة بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة . (الفرن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٢١/٢/١٩٦٠ ص ٢٧٢)

٣٧٢ - ما أورده الحكم من أن التابة طلبت معاينة الطاعن بمواد الإتهام هو تزي لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف كان مقصورا على الدعوى المدنية وحدها (الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق بلة ١/١/١٩٦٠ ص ٧٥١)

« خطأ في الاستناد الذي لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة »

٣٧٣ - الضلأ في الاستناد لا ييب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - فإذا كانت المحكمة لم تتول على أقوال شهود النفي - بل أخذت بأدلة التثبت التي أضافتها إليها وكوت عقيدتها منها ، فإن خطأ الحكم بنسبته إلى شهود النفي وقائع لا سند لها من الأوراق لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ، فلا يضر الحكم خطأه في هذا الخصوص . (الفرن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٩ ق بلة ١/١/١٩٦٠ ص ٧٨٩) (الفرن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ ق بلة ١٠/١/١٩٥٧ ص ٨٨٩) (الفرن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠٩٢) (الفرن رقم ٣٧٧٩ لسنة ٣٠ ق بلة ١/١/١٩٦٠ ص ٤٨٨)

## الفصل الخامس

بطلان الحكم أو انعدامه .

٣٨٥ - إذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موافقة عبوي حسن النية - مأذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انعقد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضاً مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنابات معام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمعام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نفسه .

(الفرن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق بلة ٢١/١٩٥٦ ص ٧٠٤)

٣٨٦ - إذا رأت المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلا في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقتضيه المادة ١٩٩/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستثنائية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(الفرن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ ق بلة ١٠/١٩٥٦ ص ٥٣٨)

٣٨٧ - لا يبنى عن إعلان المأرض بسرعة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المأرض ، تأشير وكيله على تقرير المأرض بطله بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتصله بإخطار المأرض ، وإذ قد فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المأرض كالمها لم تكن يكون ميا بما يستوجب نفسه .

(الفرن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق بلة ١٤/١٩٥٦ ص ٧٧٥)

(الفرن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ ق بلة ٢٤/١٩٥٦ ص ١ بتر)

٣٨٨ - خطأ المحكمة في الاستناد لا عبرة به ما دام هذا الخطأ يفرض وجوده غير منسوب على دفاع عبوي في الدعوى .

(الفرن رقم ١٥٧ لسنة ٢٦ ق بلة ٨/١٠/١٩٥٦ ص ٧٥٠)

”خطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافاً“.

٣٨٩ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً طالما أن المحكمة لم توجب عليه وسعده الأمر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

(الفرن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٧٨٦)

”خطأ في سرد بواطن الاعتراف“.

٣٩٠ - خطأ الحكم في سرد بواطن اعتراف المتهم والظروف التي حصلت عليه لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات .

(الفرن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٥ ق بلة ١٥/١١/١٩٦٠ ص ٧٩٦)

التحويل على واقعة حادثة مع قاتلها حكم صحيحاً بما يلي من أدلة أخرى.

٣٩١ - لا ييبس الحكم بتحويله على واقعة خاطئة متى كان مشتتلا على أدلة أخرى كافية بطلانها لإقامة الحكم في شأن المشتبه للشهادة الرضوية التي سلمها المتهم .

(الفرن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٢/١١/١٩٥٦ ص ١٠٤٨٨)

”تصيب تحقيق النيابة“.

٣٩٢ - تصيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .

(الفرن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق بلة ٤/١٩٥٧ ص ٨٢٩١)

”عدم بيان مدى الباطة“.

٣٩٣ - إن بيان مدى الباطة أو عدم بيانها في الحكم لا يؤثر في سلامته .

(الفرن رقم ١٧٩ لسنة ٢٦ ق بلة ٦/١٩٥٦ ص ٧٨٣٩)

٣٨٨ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمح أى شاهد في الدعوى أو تجري تحقيقاً فيها في أى من درجتي التقاضي وذلك في ظل المادة ٣٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فإن الحكم يكون باطلا لعدم بياض السبب في عدم إجراء التحقيق .  
(الفرن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ ق بلة ١/٢٠ ص ١٩٥٨ ص ٩٦)

٣٨٩ - الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك باطلاً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتعكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلية تحت ولاية المحكمة ورفضت إليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفضاً قانوناً ، وعلى خلاف ما قضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصلحة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معلوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معلوم الفسخ ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند دفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يمتنع عليها أن تنظر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونهما ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق بلة ١/٢٠ ص ١٩٥٩ ص ١٠٥١)  
٣٩٠ - يترتب على تسليم طلب الرد وقت الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه عقاباً طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء التقاضي قبل ذلك باطلاً لتلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالإلمتثال إلى توزيع المصادرة ، ولا يخفى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استئنافاً بالرفض إذ المبرة في قيام المصلحة في الطعن هي قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يمتد بانصافها بعد ذلك .

(الفرن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق بلة ١/٢٣ ص ١٩٥٩ ص ١٠٦٢)

٣٩١ - قضى الحكم يبعد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المقروض ، ويقضى ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة للأصل - فإذا كانت النيابة العامة بين عدلت التهم المستندة إلى التهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت التهم تماماً جديدة

٣٨٣ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاها على أقوال شهود لم تسمحهم وكان مساهم مسكاً ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى مكتفية بما هو مفود بمحض الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الصائين في التحقيقات وأمرت بتلاوتها - فإن حكمها يكون باطلاً .  
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٦ ق بلة ١/٢٣ ص ١٩٥٦ ص ٧٢٦)

٣٨٤ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما أتيه مقتضى العمل في محضره - وهو الشاهد الوحيد في الدعوى - من غير أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أى من درجتي التقاضي فإن سماع المحكمة الاستئنافية لأقوال شهود تقي التهم لا تحقق به شغوة المرافعة ويكون الحكم باطلاً .  
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٦ ق بلة ١/٢٠ ص ١٩٥٦ ص ٧٢٥١)

٣٨٥ - متى كان التائب من الأوراق أن الدعوى تشرط في الطريق وانقضت عن السير بأن لم تظهر في الجلسة الأخيرة المصلحة لها لم تجلج فجأة من جانب النيابة فانه كان من الواجب أن يعلن التهم بورة تكليف صحيحة كبا يترتب عليها أثرها فإذا كان التهم لم يضر ولم يعلن أصلاً فلا يحق للمحكمة أن تعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلاً .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق بلة ٢/٢٥ ص ١٩٥٦ ص ٧٢١٣)

٣٨٦ - متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في التسليم المحجوز عليه دون أن تسمح هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شغوة المرافعة بسامع شاهد الإثبات في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بطلان في الإجراءات ما يبيسه ويستوجب قضاة .

(الفرن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق بلة ١/٣ ص ١٩٥٧ ص ٨٥٩)

٣٨٧ - متى كان الحكم الاستئنائي قد أخذ بإسباب الحكم الابتدائي - الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم التهم في الدعوى ورفضها - ولم يشأ أسباباً لقضاة فانه يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .  
(الفرن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ ق بلة ١/٢٣ ص ١٩٥٧ ص ١٠٠٧)



الجناية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه يصدر حكم غائبي فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، ، ولما كان القانون قد بين طرق الظن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والتفويض ، ورسوم أحوال وإجراءات كل منها فإن الظن في تلك الأحكام الجنائية بالظن بدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون ما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى الظن فيها .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣/٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٥ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المبدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الظن في الأحكام يدعى بالظن الأصلية فيه جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما غرل لمحكمة التفويض حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣٩٤ مرفعات في باب رد التضامن عن الحكم إذ نصت على : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو باقتضى الضموم يقع باطلا - وإذا وقع هذا الظن في حكم صدر من محكمة التفويض جاز للضمم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الظن أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة التفويض وهي المحكمة العليا - لا سبيل إلى تصحيح حكمها - في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والنصر - فإن في سلوك طرق الظن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الظن وضيحه صاحب الشأن فلا يلزم من إلغائه .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣/٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٦ - فإذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الأحكام تقديراتها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يشهده الظن بشأن تشكيل المحكمة التي فطرت الدعوى .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣/٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس واتهمت بإدانة المتهمين عن مهم لم تكن مسندة إليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية منها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالظن ما يبيحه ويرجع قفاه ، ولا ينبغي من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى يعد تدليلاً على الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين بالبطولة ، لأن هذا التدليل وقع مخالفاً للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى للشارع قواعداً على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣/٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢)

٣٩٧ - لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مضي يدعى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للظن بالظن ما يحميهم من القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل طرق الظن الممنوعة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل النقص حداً يجب أن تقف عنده الأحكام ضماً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي انتهت إليها الكلمة القضائية .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣/٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٨ - نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال الظن في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٩٣ و ٣٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التمسك بالظن بالظن إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع الظن في إجراءاتها وهذا الإجراء الباطل - أي كان سبب الظن يصحبه عدم الظن به في المبادئ القانونية - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة التفويض ألا يكون الحكم المظنون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ولا ينفصلها أي عنصر واقعي لم يثبت عرضه عليها - وذلك تطبيقاً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب البديهة المسماة بالنظام العام .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٣/٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٩ - نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي « تقتضي الدعوى

الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه أذن بنى على هذه الاجراءات الباطلة يكون مشوباً بالطلان ، مما يتعين معه قضاؤه وإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لإعادة نظرهما من جديد .  
(الجن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٨ ص ١١٣٧٨)

### الفصل السادس

#### تصحيح الحكم

٤٠٠ - إن قضاء المحكمة بمعينة التهمين بعزيمة الضلوف بالأشغال الشاقة تطبيقاً للفترة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمثلن المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية : ان تلك المحكمة تصديده أو تصحيحه لزوال ولانها في الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانوناً تدارك هذا الخطأ الا عن طريق الطعن في الحكم بطريق انقضى .  
(الجن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩١٠٠)

### الفصل السابع

#### حجية الحكم

٤٠١ - متى كان المتهم قد دنع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإيقضاء الدعوى الجنائية بنفس الملة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تترض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتقتل فيه فإن حكمها يكون مغيباً وإلجاءاً قضاؤه .  
(الجن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨٨٠١٦٥)

٤٠٢ - متى تبين أنه قد قُضت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنفي في الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن قُضت ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث التأثير بقدرتها كاملة .  
(الجن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٨ ص ٨٨١٧٨١)

٤٠٣ - إذا قُضت نسخة الحكم الأصلية وكانت الاجراءات المتبعة للطعن بالنقض قد استوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .  
(الجن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٨ ص ٨٨١٧٨١)

٣٩٧ - الأصل في المحاكمة أن تجري في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة انتهاء التنفيذ أن المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت ويبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، ويتعين قضاؤه الحكم وإعادة المحاكمة .  
(الجن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ ص ١١٣٦٦)

٣٩٨ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن - ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم التباين الصادر من محكمة الجنائيات في الجنابة المنسوبة الى الملعون ضده في معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، فإن الطعن المقدم عن الحكم التبايني يعتبر ساقطاً بسقوط ذلك الحكم الذي كان محل الطعن .  
(الجن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١١ ص ٨٨٧٠٥٨٧)  
(الجن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥ ص ١٩٦٠٠٠)

٣٩٩ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التعريب الجبركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أي اجراء من اجراءات بدنه تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي نالها القانون به وقامت تلك الاجراءات باطله ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاكتناله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وإصحاح اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أخرج المدعى بطلان التحقيق المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع المدعى الجنائية - ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسباباً تصلح لتبرير ما انتهى اليه ، وأقام الحكم قضاؤه بالإدانة على عناصر التحقيق الثالثة بالدعوى قبل صدور الاذن المذكور ودون أن تجري المحكمة تحقيقاً أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا

الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبني على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رقت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى : ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتنادى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان من ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تمديد الضومة مما ينزع عن الأحكام ما يبنى لها من الثبات والاستقرار .

(نظن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١٠٦٧)

## الفصل الثامن

### مسائل منوعة

٤٥٨ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة - فإذا أثبت الحكم أن المحكمة لقت نظر الدفاع إلى ما استيقنته من تصوير الحادث ، فإن هذا يكفي لإثبات حصره ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الإشارة إليه .

(نظن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٣٣٤)  
(والنظن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٩ ص ١١٩١)  
(والنظن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ١١٨)  
(والنظن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ ص ٨١٠)  
(والنظن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١٣٤)

٤٥٩ - لا يكمل الحكم محضر الجلسة إلا في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .

(نظن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٥٦ ص ١٠٩٧)

٤٥٤ - إذا قرر الحكم المتأخر أن الميرة في حصة الحكم ينطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذي قبلت فيه الممارسة شكلاً لجرد الإشارة في الأسبيل إلى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فإن هذا التقرر يكون صحيحاً في الواقع سديداً في القانون .

(نظن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٦/١٩٥٨ ص ٩٦٧)

٤٥٥ - من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكماً في الدعوى فافياً لا تملك تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى ، وذلك في غير الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون المرافعات ، وفي غير حالة الحكم التأيي .

(نظن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٩ ص ٣٢٧)

٤٥٦ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن تمتد إلى الحكم الذي أصدره هي لما ينطوي عليه هذا من اقتناط على حجية الأحكام .

(نظن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٥٩ ص ٣٢٧)

٤٥٧ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التناسل إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرر هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم لـ القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالبراعة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا يهدم لإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك لمحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة ضمه لصرح وما يتضمينه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص لها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسري على جميع

- ٤١٠ — المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حصة انما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .  
(المن دهم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٠٢)
- ٤١١ — ان تصور محضر الجلسة عن ذكر من الشهود أو محال اقامتهم لا يوجب الحكم لأن هذا التصور لا يجعلهم عند اللئيم وهم يمينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال اقامتهم وأعمارهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .  
(المن دهم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق ٢٦/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٢)

(خ)



وقم القاطنة

خبرة

موجز القواعد :

- ١ - عدم تبذ المحكمة بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفرية القتل . قصر مأموريه على حد إبداء الرأي  
القنى في وصف الإصابات وسبب الوفاة ...
- ٢ - جواز الاستناد في الحكم إلى تقرير الطبيب المنتدب . في الدعوى والذى استعان في تكوين رأيه بتقارير  
أطباء آخرين لم يحقوا اليقين ...
- ٣ - الإكراه الذى يقع على المتهم بالقدر اللازم لتمكين الطبيب من الحصول على متحصلات معده . ذلك لا تأثير  
له على سلامة الإجراءات ...
- ٤ - تدب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المتهم . قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى  
بالمسؤولية تحت إشرافه . لا يجب ...
- ٥ - قيام الطبيب بالتراجع عن تقريره من المكان الذى أخفاه فيه المتهم للأذن بتنقيته . إجراء صحيح . لا يلزم أن يكون  
المخبر من رجال الضبط القضائى ، أو أن يشار إليه تحت إشراف أحد ...
- ٨-٦ - تفسير كراه الخبراء . من اختصاص محكمة الموضوع . حرى يأتى الأعضاء بطلن إلى من القادرين على الإكفان  
عما لا تطلن إليه . ...
- ٩ - إختلال تحقيق الدفاع بالمعزى المتنازع بحالة المني عليه بعد إصابته وقدرته على التميز والإدراك عن طريق  
الخصص فيها . إختلال عن الدفاع . لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها على المخبر في مسألة فنية ...
- ١٠ - دعوة المخبر بالمجلس لسإاع أقواله . لا يلزم تخليفه اليقين . كفاية اليقين التى أدانها عند مباشره عطفه ...

الطبيب الشرعى الذى تدب في الدعوى قد استعان بتقارير  
أطباء آخرين منهم طبيب اختصاصى ثم أقر هذه الإراء وتبناها  
وأبدى رأيه في المحادث على ضوءها ، فليس يجب الحكم  
الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى  
كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يعلقوا اليقين .  
(الجن رقم ١٤١٦ سة ٢٦ ق بنة ١/٢٨ ص ٨٠ ص ٨٠)

٣ - متى كان الإكراه الذى وقع على المتهم انما كان  
بالتقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على  
متحصلات معده ، فانه لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات  
(الجن رقم ١٣٢٩ سة ٢٦ ق بنة ١/٢٨ ص ٨٠ ص ٨٠)

القواعد القانونية :

- ١ - للمحكمة في حدود ما لها من حق استظهار عناصر  
الجريمة ألا تتقيد بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من  
توفرية القتل اذ أن مأموريته قاصرة على حد إبداء رأيه  
القنى في وصف الإصابات وسبب القتل .  
(الجن رقم ١٣٥٤ سة ٢٦ ق بنة ١/١٤ ص ٨٠ ص ٨٠)
- ٢ - للطبيب المعلن في التحقيق أن يستعين في تكوين  
رأيه بمن يرى الاستانة بهم على القيام بمأموريته فلذا كان

٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القسوة التبدلية لتقرير الخبر المقدم لها ، دون أن تكون ملزمة بتبني خبر آخر ما دام استنادها الى الرأى الذى اتهمت اليه هو استناد سليم لا يشوبه خطأ .  
(الجن رقم ١١٥٢ س ٢٩ ق . جلة ١٠/٥ س ١١ ص ١٧)

٩ - لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها محل الخبر الفنى في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - في إدانة المتهمين الى أن المجنى عليه قد تكلم بعد اصابته واقضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ، أما وهى لم تفعل فأن حكمها يكون ميبأ لاخلاقه بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .  
(الجن رقم ١٩٨٦ س ٢٨ ق . جلة ٢/١٧ س ١٩٥٩ ص ١٠ س ٢٢٣ ؛

١٠ - لا ييبس الحكم أن يستند في قضائه الى أقوال الطبيب الشرعى التى أدلى بها بالجلسة - باعتباره خبيراً فى الدعوى - بشرح حلف يمين ، مادام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته عنى من تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .  
(الجن رقم ١٨٢ س ٢٩ ق . جلة ٤/٢١ س ١٠ ص ١٧٩)  
(الجن رقم ١٠٩٦ س ٢٩ ق . جلة ١١/١٧ س ١٠ ص ٨٩٦)

٤ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المتهم غير رئيسه الذى تدبته المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطلعت الى عمله ، والى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبى على المتهم كان بحضوره وتحت اشرافه ، وما دام تقدير الدليل موكولا اليها .  
١١ - زرم ٢١٢ س ٢٧ ق . جلة ٤/٨ س ١٩٥٧ ص ٨ س ٢٧٠

٥ - ان قيام الطبيب باخراج المخرن من المكان الذى أخفا فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن الطبيب انما قام به بوصفه خبيراً ولا يلزم في القضاة أن يكون الخبر من رجال الضبطية القضائية أو أن يشار عمله تحت اشراف أحد .  
(الجن رقم ١٢٢ س ٢٨ ق . جلة ٢/١٧ س ١٩٥٨ ص ٩ س ٣٠٠)

٦ - الأمر في تقدير رأى الخبراء ما يختص به محكمة الموضوع ولها كامل الحرية في الأخذ بما تظنن اليه من التقارير الفنية والافتراضات عما لا تظنن اليه منها .  
(الجن رقم ٥٦١ س ٢٨ ق . جلة ١٩/٩ س ١٩٥٨ ص ٩ س ٦٢٧)

٧ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من افتراضات مرجحه الى محكمة الموضوع اذ هو يحق بسلطانها في تقدير الدليل ولا مقب عليها فيه - فلذا كان الحكم قد اطلأن الى أقوال مهندس التنظيم واستند اليها في ادانة الطاعن ، فذلك يفيد أنه قد طرح التقرير الاستشارى ، ولا يلزم أن يرد عليه استقلاً .  
(الجن رقم ١٥٤ س ٢٨ ق . جلة ٢/٢ س ١٩٥٩ ص ١٠ س ٢٧٦)

وقرر القضاة

خبر

موجز القاعدة :

— إنتاج خبر دون وزن المقروء - تورط الجرمه كفيما كان عدد الأربعة التي وجدت خاصة بالوزن .

خبر

القاعدة القانونية :

كفيما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة الوزن اذ ان ما نص عليه قرار وزير التويز من ضرورة وزن عدد معين من الأربعة انما وود على سبيل التنظيم لا الالزام .  
(الجن رقم ١٢٣١ س ٢٧ ق . جلة ٢/٢٢ س ١٩٥٧ ص ٨ س ٩٥٢)

ان جريمة انتاج الخبر دون الوزن المقرر معقبت عليها



رقم القائمة

## خطأ

- الفصل الأول : صور الخطأ .
- الفصل الثاني : تفسير الخطأ .
- الفصل الثالث : تصدّد الخطأ .
- الفصل الرابع : الخطأ الهوى .
- الفصل الخامس : الخطأ في المسئولية الفنية .
- الفصل السادس : الخطأ بصدد المسئولية الجنائية .
- الفصل السابع : انتفاء الخطأ .
- الفرع الأول : خطأ المفروض .
- الفرع الثاني : الحادث النهري .

## الفصل الثاني : تفسير الخطأ

موجز القواعد :

## الفصل الأول : صور الخطأ

- صورة واقعة يستحق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ : تقدم المتهم بسيارته مسرعاً على يسار الطريق في مواجهة المني عليها . إثر انهماكها بدراجتها يساراً لقادة أن يادعها المتهم بسيارته . عدم تمكن المني من إيقاف السيارة لسهبها والفرار هو الآخر مما يحث صدم المني عليها ... .. ١
- السرعة المتعدي خطراً على حياة المجهور وتصلح أساساً للمسئولية الجنائية في جرائم القتل والإصابة الخطأ . إنطلاق قذيفة مما يجب ظروف الحادث . الفصل في ذلك موضوعي ... .. ٢
- إلقاء المتهم على قيادة سيارة بسرعة زائدة مع علمه بأن فرملة القدم بطراً عليها التحلل بقعة من وقت لآخر فلا تستجيب لها في الوقت المناسب . مسئولية عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ... .. ٣
- صورة لواقعة يتوفر فيها ركن الخطأ . قيادة المتهم لسيرة في شارع مزدحم وبسرعة كبيرة ودون أن ينيب المارة ، صدم المني عليها ودفعها لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ... .. ٤
- صور خطأ في جريمة حريق بالمال : دخول المتهم المنزل ومعه قاتوس ، ووجوده على حجرة من البنزين ، فاقبل وذاق البنزين أثناء التفرغ بالماتوس واشتعلت النار في المنزل ... .. ٥
- الإهمال في صيانة المركب رغم التنبيه على المتهم بقيام خطر سقوطه ، وإغفاله على تأجيله قبل حادث السقوط . خطأ مؤثماً ... .. ٦
- صور الخطأ الواردة بالمادة ٢٢٨ عقوبات . لا يشترط توفرها جميعاً . يكفي التحقق بالجرعة توفر صورة واحدة منها ... .. ٧
- ( راجع أيضاً مسئولية مدنية والقاعدة رقم ١٤ )

## الفصل الثامن : بيان الأحكام فركن الخطأ

- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية ، موضوعي . يستظهره بأدلة سائلة . لا يتبل الجدل فيه أمام محكمة القضاء ... .. ٨

رقم الفاتحة

## الفصل الثالث : تعدد الخطا .

جواز وقوع حادث القتل الخطأ بناء على خطئين من شخصين عاقلين . خطأ أحدهما لا يفي بمسئولية الآخر . يستوى في ذلك أن يكون أحد الخطئين ميا ميا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث ... .. ١٠ ، ٩

## الفصل الرابع : الخطا الهلني .

مسئولية الصيدل عما يقع منه من خطأ في تحضير دواء غير ، ولو كان يجهل كنه الداء قبل تحضيره . واجبه في الرجوع إلى الكتب الفنية أو الاتصال بلوى لثان في الصلحة إلى يتيها . هذا الخطأ يكفي لحمل مسئوليته جنائيا ومدنيا ... .. ١١

مسئولية الطبيب عن استعمال دواء دون التأكد من نوعه قبل إجراء جراحة تستغرق وقتا طويلا ودون الاستشارة بأخصائي في التخدير . ذلك خطأ وتقصير يوجب المسؤولية الجنائية . القول بأن موظفا فنيا هو الذي أعد الدواء مما يحميه من حل من استعماله دون أي بحث . دفاع موضوعي لا يستعمل وحده ... .. ١٢

## الفصل الخامس : الخطا في المسؤولية المدنية .

وقوع الضرر عن تشلهم الرقابة يتم ضد مسئول الرقابة تقريبا تقريبا غير قاطعة في تقصيره . مثال ... .. ١٣

مسئولية المتبرع عن التابع . علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى يتوافر ؟ عند ثبوت أنه لو لا الوظيفة لا استطاع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر في ارتكابه ... .. ١٤

## الفصل السادس : الخطا بصدد المسؤولية الجنائية .

مسئولية التهم جنائيا عن جميع النتائج لفعل حصل حصولا عن الإصابة إلى إحداثها عن خطأ أو عمد ، ولو كانت من طريق غير مباشر كالتراس في العلاج أو الإهمال فيه . مرض المني عليه وتقدمه في السن لا يقطع رابطة السببية بين فعل التهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المني عليه بسبب إصابته ... .. ١٥

## الفصل السابع : انتفاء الخطا .

## الفرع الأول : خطا المفروض .

الأصل فيه أنه لا يرفع مسؤولية الجاني ، وإنما يعفها : ما لم يثبت أن خطأ المفروض مستغرق خطأ المسؤل ، وكان العامل الأول في إحداث الضرر ... .. ١٦ - ١٧

إنهاء الحكم إلى القطع بأن الحادث وقع بناء على خطأ المني عليه وحده . قضائه بالرأفة دون أن يستحدث بعد ذلك من جميع صور الخطأ المنسوبة إلى التهم أو يعرض لائق صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . لا يجب ... .. ١٨

يثبت أن الحادث وقع بناء على خطأ المني عليه وحده . ذلك يكفي للقضاء بالرأفة ورفض الدعوى المدنية قبل التهم والمسؤل عن الحقوق المدنية . منطخ مسؤولية هذا الأخير هو ألا يكون المفروض واجبا لسبب أجنبي . المادة ١٧٨ مدني ... .. ١٩

رقم القامدة

## الفرع الثاني : المصادات القهرى .

الحادث القهرى . شرطه : ألا يكون الجاني يدق حصول الضرر أو في قدره منه ... .. ٢٠

## الفصل الثامن : بين الاحكام فركن الخطا .

وجوب بيان توفر ركن الخطا بأدلة قاطعة . إدامة التهم في جريمة قتل وإصابة خطأ إستنادا إلى أقوال مرسله لا تقوم على شخص فنى ، وعدم تضمين الحكم بيانات يمكن مراقبة سلاسلها . قصور جيب الحكم . مثال . ٢١

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

### صور الخطا

١ - متى كان مفاد ما أثبت الحكم مستخلصا من أقوال شاهدة الرؤية ومن الحماية أن الجاني عليه وزميلة - وكل منهما يركب دراجة - كانا ملتزمين الجاني الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرنا بالتمهم مقبلا نعرها بسرعة بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتبعه هو خشيا أن يدهسها فانعرفا الى يسارها المخافة ذلك ، غير أن التهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظرا لسرعتها فانعرفا هو الآخر الى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالجاني عليه بالسيارة الخلفية اليمنى للسيارة فان الواقعة على هذه الصورة التي استخلصها الحكم حتى جها ركن الخطا في جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به في القانون .

(الفرن رقم ٧٨ سنة ٢٦ د . جلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ٥٠٤)

٢ - السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ اما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي يمت قدره محكمة للوضوح في حدود سلطاتها دون متيق .

(الفرن رقم ١٢٤٠ سنة ٢٦ د . جلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ١٥)

(والفرن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٦ د . جلة ١٩٥٧/٢/٢١ ص ٨ ص ١٧٦)

(والفرن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ د . جلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ١٨٨)

٣ - متى كان الثابت أن التهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القسدم بها ، وبأن الظل يطرا عليها بنته من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب ضد العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والسير بها ، فانه يكون مسئولا عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى في هذا المقام الحاجة بأن الظل الذي طرا على فرملة السيارة كان فجائيا .

(الفرن رقم ١٠٢٣ سنة ٢٦ د . جلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ١٧٦)

٤ - اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائدة التي أوردها أن التهم هو الذي صدم الجاني عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تمسك بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المارة فصدم الجاني عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من التهم وتسبب عنه وفاة الجاني عليها والذي لولاه لسا وقع الحادث مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ .

(الفرن رقم ٥٨٠ سنة ٢٨ د . جلة ١٩٥٨/١/١٠ ص ٩ ص ١٥٥)

٥ - اذا كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الاحمال وعدم الاحتياط في حق المتهمين - من دخولهما المخزن ومعهما « القانوس » وجوده على مقربة من « البنزين » فاقصلا وذاذ البنزين أثناء التفرغ بالقانوس واشتملت النار في المخزن ، فان هذا يكفي لإدانتهم بجريمة حريق باعمال - ولو لم يقع منهما أى خطأ آخر .

(الفرن رقم ١٧١٢ سنة ٢٩ د . جلة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ ص ٢٧٣)

شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القبول بأن خطا أحدهم يستغرق خطا الآخر أو ينفي مسئوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مغطتا في تحضيرها ، فانه يكون مسئولنا عن خطئه مستقلا عن خطا غيره الذي استعمل هذا المحلول .

(الحكم رقم ١٣٢٧ من ٢٨ ق . ج ٢/٢٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩١)

## الفصل الرابع

### الخطا الغير

١١ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطا - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلي) فيما قاله : من أنه حضر محلول «البوتوكاين» كخضر موضعي بنسبة ١/١ وهي تزيد على النسبة المسموح بها طويا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير «توفوكاين» بنسبة ١/١ فكان يجب عليه أن يحضر «البوتوكاين» بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١٠٠٠/١ أو ٨٠٠/١ ولا يفيد من المسئولية قوله ان رغبه طلب منه تحضيره بنسبة ١/١ طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدرى شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجا في الاستعانة عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يضطه وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بذوي الشأن في الملصقة التي تبينها أو الاستمارة في ذلك بالرجوع الى الكتب الفنية الموثوق بها « كالفارماكوبيا » ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبه المتهم الثاني وغيره من الإطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن « التوفوكاين » - فان ما أثبتته الحكم من أخطائه وقع فيها المتهم يتكفى لحصل مسئولية جنائيا ومدنيا .

(الحكم رقم ١٣٢٢ من ٢٨ ق . ج ٢/٢٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩١)

١٢ - اذا عرش الحكم لبيان ركن الخطا المسند الى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « انه طلب الى الممرضة والتومرجي أن يقلعا له بنجا موضعيا بنسبة ١/١ دون أن يبين هذا المخدر ودون أن يظلم على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره ،

٦ - اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئولية عن حادث القتل والاصابة الخطا بأدلة سائفة تقوم أساسا على اصابته في صياغة للمزول المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب اقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المزول ، وتقصيره في الحفاظ على مكان المنزل ودرء الخطر عنهم ، واقدامه على تأجيله قبيل الحادث ، فان صور الخطا المؤتم قانونا تكون متوافقة .

(الحكم رقم ١٥٣٧ من ٢٩ ق . ج ٢/٢٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٩٦)

٧ - لا تستلزم المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطا الذي يسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوفر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدي للمتهم من الجادة بشأن وجود حماية سابقة على تلك التي استند اليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - ما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند - الى جانب الأدلة التي أوردتها الى أن المتهم قد أخطأ بسيره على مسار الطريق ، ولم يكن محتاطا وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الحكم رقم ٤٨٨ من ٣٠ ق . ج ٢/٢٨/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٢٨)

## الفصل الثاني

### تقدير الخطا

٨ - تقدير الخطا المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائيا أو مدنيا مما يعلق بموضوع الدعوى - فتى استظهرت المحكمة بأدلة سائفة أن المتهم أخطأ بأن سار بسياره رغم عدم المساهمة بالقيادة فوقع منه الحادث الذي نشأ عنه اصابة المجنى عليه بالاصابات التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي - فلا يقبل منه أن يعادى في ذلك أمام محكمة النقض .

(الحكم رقم ١٧٢ من ٢٦ ق . ج ٢/٢٤/١٩٥٩ س ٧ ص ٨٢٧)

## الفصل الثالث

### تعدد الخطا

٩ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطا بناء على خطاين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القبول بأن أحد الخطاين ينفي المسئولية عن مرتكب الآخر .

(الحكم رقم ١١٨٦ من ٢٢ ق . ج ٢/٢٩/١٩٥٦ س ٨ ص ٥٨)

١٠ - ان الشارع اذ مر في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات بمباراة « السبب في القتل بغير قصد » قد أراد أن يبد طائفت المسئولية لتشمل من كان له نصيب في الخطا ، وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطا

١٤ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تأنيبه بسله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ - المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعة ، أو جرح نفسه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .  
(لندن رقم ١٠٩٣ سنة ٢٩ - جلد ١٢/١/١٩٦١ ص ١١ ص ٤٥)

### الفصل السادس

#### الخطأ جسد المسؤولية الجنائية عن النتائج الخفية

١٥ - يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابات التي أحدثها عن خطأ أو عدمه ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترشيح في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .  
(لندن رقم ٣١٤ سنة ٢٧ - جلد ١٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٤٨)

### الفصل السابع

#### انتفاء الخطأ

#### الفرع الأول - خطأ الضرر

١٦ - الأصل أن خطأ الضرر لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يفتقها إن كان ثمت خطأ مشترك بينهما الصحيح ، ولا يعني المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ الضرر هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .  
(لندن رقم ٣٦٦ سنة ٢٩ - جلد ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ٣٦١)

١٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى

ومن أن الكمية التي حقت بها المجنى عليها حقوق إلى أكثر من النصف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد استغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالضرر ليعجز هو إلى مباشرة العملية بدون أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تمرزه بأن حق المجنى عليها بحصول « البوتوكاين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسببت وماتت فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يفيد من أن يستوقع من نوع الضرر وصلابته وأنه مادام ذلك الضرر قد أهد من موقف فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تازم المحكمة بالرد عليه ، بل إن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأست على أدلته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتخصيص من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل أخصائي التخدير ، فانه يتحمل التزاماته ومنها الاستيقان من نوع الضرر .  
(لندن رقم ١٣٢٢ سنة ٢٨ - جلد ١٢/٢/١٩٥٧ ص ١٠ ص ٩١)

### الفصل الثامن

#### الخطأ في المسؤولية المدنية

١٣ - وقوع الضرر من تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولي الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكره الإيضاحية عن المادة « ٢٤١ » المقابلة للمادة « ١٧٣ » من القانون المدني الجسدي الجسدي من أن مسؤولية المكلف بالرقابة هي مسئولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتفي المسؤولية إلا إذا أثبت متولي الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الطأح ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، أو لتأخر المدرسة التي يتبعها السلف بأن الطأحة - التي هي محل المسألة - كانت نتيجة ظرف فنيائي للخلل من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يتم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تغيير الحصص ، وأنه لم يكن باقصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .  
(لندن رقم ١٦٨ سنة ٢٩ - جلد ١٢/٤/١٩٥٧ ص ١٠ ص ٥٠٦)

وقوع حادث القتل الخطأ مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا يتحقق خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

(الجنر دمر ١٥٢٧ س ٢٩ ق . جلة ١٥/١٠/١٩٥٩ س ٧ ص ١٠٢٤ )  
(الجنر دمر ١٥٢٧ س ٢٩ ق . جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٦ )

١٨ — متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى إلى أن خطأ المتهم — بغرض حدوثه — لم يكن له شأن في وقوع الحادث لا تفتاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون أن هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ النسوية إلى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

(الجنر دمر ١٧٦٩ س ٢٧ ق . جلة ٢٣/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٢٩ )

١٩ — متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل للمسؤول من الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر ولجسا لسبب أجنبي لايد « للمارس » فيه .

(الجنر دمر ٢٠٢٢ س ٢٧ ق . جلة ٢١/١٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٦٧ )

### الفروع الثاني — الحوادث القهري

٢٠ — يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قتلته منه — فلذا

إسماحت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ التي تكفي كل صورة منها لعدله خطأ قائما بذاته آتاه المتهم وترتب عليه مسئولية فاعلة — ولو لم يقع منه خطأ آخر — فإن في ذلك ما يتحقق منه القول يحصل الواقعة عن حادث قهري .

(الجنر دمر ١٨٩ س ٢٩ ق . جلة ١٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٥١ )

### الفصل الثامن

#### بيان الأحكام لركن الخطأ

٢١ — إذا كان الحكم قد أخذ في مساءلة المتهم — بجرمة القتل والإصابة الخطأ — بأقوال مرسله لاستند إلى فحص فني ، وهو حين أو ردها لم يدعمها ببيانات يمكن مراقبة سلامتها ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، فلذا خلص الحكم إلى أن ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير فني من ضافة العديد وعدم تركيبة تركيبا فنيا وضاعة الأسمنت مما أدى إلى عدم تحملها قتل السقافة فسقطت وأصاب المجنى عليه ، وكانت أقوال مهندس التنظيم التي رجح إليها الحكم في تحديد مسؤولية البناء وإن تضمنت بيانا لما يجب أن يكون عليه تسليح البناء تسليحا فنيا ، فهي لم تشر إلى مقدار العجز في مواد تسليح الشرفة المتناهية ولا إلى مبلغ تحمل الحمل الذي أتهارت تحته وقد رجح الشاهد في القول بردامة التسليح إلى اقتراض ضعفه لجرحه اختياره تحت هذا الحمل فإن الحكم يكون قاصرا متينا قضه .

(الجنر دمر ١١٠١ س ٢٨ ق . جلة ١٦/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٨٤ )

رقم القواعد

### خطف

#### موجز القواعد :

١ — إستناد الحكم في إدانة المتهم بجرمة الخطف إلى الوساطة في إعادة الغني عليه وقبض القاذية ، دون بيان الرابطة التي تصله بفاعل الجريمة . قصور ... ..

٢ — واقعة الخطف التي تتحقق بها الجريمة . يكفي لتحققها : انتزاع المقتول المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله . مثال ... ..

٣ — جريمة الإادة ٢٨٨ عقوبات قهرية . قانون فيها بين للعامل اللائح والمعرض لركن الكتاب الإجرامية . إيجاز على ضيها ... ..

القواعد القانونية :

يخضع في الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولا أراد الشاهد أن يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يتمدد حتى أركب المتهم المجنى عليه على العجلة معه موهبا إياه بأنه سيصحبه إلى جده ثم أخذه بعد ذلك عن أهله قاصدا قطع صلته بهم وستره ممن لهم حق ضمه ورعايته ، فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتعاطل التي عوقب المتهم بها .  
(الفرن رقم ١١٣٩ سنة ٢٨ د ٠ - مجلة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ ص ٩٧٣)

١ - متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد استند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقيض القدية وهي أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة ، قاله يكون مشوبا بالتصور .  
(الفرن رقم ١٤٥ سنة ٢٧ د ٠ - مجلة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨ ص ١٧٧)

٤ - سوى القانون في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي « المعرض على ارتكاب الجريمة » اعتبر كلا منهما فاعلا أصليا ، فلا تكون المحكمة - في هذه الحالة - بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .  
(الفرن رقم ١٧٨٧ سنة ٢٩ د ٠ - مجلة ١٩٦٠/٤/١١ ص ١١ ص ٢٤٩)

٢ - يكفي لقيام واقعة الخطف التي تتحقق به هذه الجريمة انتزاع الطفل المضطرب من بيته وقطع صلته بأهله .  
(الفرن رقم ٤٢ سنة ٢٨ د ٠ - مجلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٩ ص ٥٤٦)  
٣ - إذا أبت الحكم في حق المتهم أنه توجه إلى مكان المجنى عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان

رقم القاعة

خيانة

موجز القواعد :

- ١ - جنائية الصغار مع دولة أجنبية . نية الإضرار بالمصالح القومية نفسه شرطا فيها . (مادة ٧٨ مكررا (١))  
من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ... ..
- ٢ - جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد . المادة ٨٠ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرطا تطبيقها : كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر غير لازم .  
فهو ليس السر المادي والمعنوي . علم غريبه بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية . انطباق النص ولو لم يشش من السر إلا بفضه ، أو كان السر قد أفتش على وجه خاطئ . أو ناقص . سكوت السلطات عن التهمين مدة زمنية . أو قرأ السر الدفاع إلى طاعة من الناس لا أمر له في قيام الجريمة .  
٨-٧ ... ..
- ٩ - مثال لتسليم الكائن في جريمة اشتراك في جنائية تخليص مع دولة أجنبية ... ..  
راجع أيضا : أمن الدولة .

## القواعد القانونية :

٦ - ان المادة ٨٠ قصفت الى التصحيح والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون اذ جاء به « ان الملم في أمر هذه الجريمة هو الترض الذي يرمى اليه الجاني فتردى بال الصورة التي يجري بها تحقيق هذا الترض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك . كما انه ليس من الملم أن يكون السر قد علم بأكمله فاذ عبارة « بأي وجهه من الوجوه » يراد بها أن تطلق التقوية ولو لم يرض من السر الا بمضه وكذلك لو كان السر اقضى على وجه خاطيء أو ناقص » .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٧ - ان سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يضمن في شيء أن الأسرار التي افشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣-٥-١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٨ - ان تراعى أسرار الدفاع الى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يجر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٩ - اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع انه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني انما يتسلطان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذيك المتهمين الآخرين من الاضرار بمركز مصر العربي وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني طائفة في اثبات قيام المخافرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسجلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع انه كان يعلم بتخاير المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يصل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه اتصالات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار يطوى بطليمية على الاضرار بمركز مصر العربي لأن هذا التزيير يكن في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جناية التخاير المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا ( ١ ) التي داتهما بها المحكمة .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

١ - ان لية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطا في جريمة التخاير مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكررا من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٥

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٢ - يشترط تطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٥ المتعلقة ببنائية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد الى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقدر ذلك موكول الى معكبة الموضوع في كلا الأمرين ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دلت المعكبة بأبانت في حكمها الأساس الذي استندت اليها في استخلاص النتيجة التي اتهمت اليها في طبيعة السر وفي علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا سائلا يؤدي اليها .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٣ - يطابق القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يصلون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب بتأخرها قواتها النظامية .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٤ - ان مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وأن مسؤولية نقل السر قائمة اذا ما حصل على سر معنوي وأبانه الى دولة أجنبية أو لمن يصل لمصلحتها كما تكون قائمة اذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)

٥ - ان المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله الى الدولة الأجنبية أو من يصل لمصلحتها وجاء فيها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يصل لمصلحتها .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلة ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٥)



رقم الصفحة

موجز القواعد :

### الفرع الاول - حصول اختلاس او تبديد

**الفرع الثاني - المال موضوع التبدد**

جريمة خيانة الأمانة. عليها : كل مال متحول له قيمة مادية أو معنوية بالنسبة لأصاحبه تخلفها بكل فعل يدل على أن الأمين أعتد للمال الذي أوتمن عليه مخرجه كاله. مثال ... .. ٣

رقم المادة

الفروع الثلاثة - التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة

- ٤ حتى يحكم الموضع في تسليم العقد القائم بين المثلّم والمثّل عليه في جريمة القبيح. مثال ... ..
- ٥ قيد الممارسة على الشيء موضوع الاختلاس. لا توفر جريمة حياة الأمانة وإنما قد تكون الجريمة سرقة أو شروع فيها. مثال ... ..
- ٦ اشتراط الملاك في عقد الوكالة ضمان الوكيل للصنفه إلى مقتضا من عناصر الضمان والضمان. عدم تأثير هذا الاطلاق على طينة العقد وما يتركبه الوكيل من اختلاس، فمن ما يبيده لحساب الملاك. مثال ... ..
- ٧ استيفاء المثلّم المبلغ الذي تسلمه من المثلّي عليه لتأجيل منزل الزوجية نابة عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك. تكيف العقد بأنه تبرع لحساب الزوجية أو أنه عقد من نوع خاص في غير محله ... ..
- ٨ استلام المثلّم مبلغاً من المثلّي عليه ليصرفه وفقاً لورقة صحيحة بقيت من مكان يبيع. قيام المثلّم باختلاس المبلغ لنفسه. توفر جريمة حياة الأمانة في حقه ... ..

الفروع الرابع - القصور

- ٩ احتمال حصول القصور يمكن لتكوين جريمة حياة الأمانة. البحث في حصول القصور من عدمه. مسألة موضوعية

الفروع الخامس - القصد الجنائي

- ١٠ القصد الجنائي في جريمة القبيح. لا يلزم التحدث عنه استقلالاً في الحكم. مادام أن ما أورده من واقع الدعوى يمكن لاستظهاره ... ..
- ١١ دفع المثلّم عن التمسك من الأشياء إلى يمينته بعد وقوع جريمة القبيح. لا أثر له على انتفاء القصد الجنائي ...
- ١٢ إداة المثلّم جريمة القبيح دون إثبات قيام القصد الجنائي فيه. قصور ... ..
- ١٣ امتناع المثلّم من رد المقررات إلى تسليمها لإصلاحها واستداده لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتأخر عليه. عدم كفايته لإثبات سوء النية ... ..
- ١٤ التزام المحكمة بفحص الحساب وتصنيفه متى كان سبب الامتناع عن رد المال الخسار واجباً إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين. مجرد الإمتناع عن رد المال الخسار لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس
- ١٥ مجرد قيام المثلّم بتسليم الشيء المثلّم عليه إلى غيره، لا يمكن لأخباره مبدأ ما لم يثبت أنه قصد من وراء ذلك التصرف فيه ... ..
- ١٦ مجرد خروج المثلّم عن حدود التفويض الصادر إليه ببيع حصول ثمن المثلّي عليه من الثمن باسمه دون إسم المثلّي عليه في علاج يبيع من مزرعه بقصد تحقيق الغرض من التفويض. عدم كفايته لتوافر جريمة القبيح ...

رقم القاعة

### الفصل الثاني : تحديد التاريخ لارتكاب الجريمة

جرمة خيانة الأمانة . تحديد التاريخ لارتكابها ؟ جواز إعتبار تاريخ امتناع التوكيل عن رد الأمانة أو عبءه من  
ودعا بعد مطالبة بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة ... .. ١٧

### الفصل الثالث : تحريك الدعوى الجنائية

توقف حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المني على المنصوص عنه في المادة ٣١٢ عقوبات .  
حله : المحافظة على كيان الأسرة . إمتداد سريانه على جرائم التصيب وخيانة الأمانة . التفرز من الشكوى  
أمره : وجوب القضاء بالبراءة ... .. ١٨

### الفصل الرابع : المحكمة المختصة بنظر الدعوى

إحتجاز المهم القيم بالأسكنورية قوفاً وهو بائنة تملكها . اختصاص محكمة الإسكنورية بنظر دعوى خيانة  
الأمانة في هذه الحالة ... .. ١٩

### الفصل الخامس : البات الجريمة

البيع بحد جواز الإثبات بالينة . سفره إن لم يتسك به اللهم قبل سماع الشهود . سكرته بقيد تنزله عن هذا  
الحق المستند من قواعد الإثبات المقررة لمصلحة المصوم وهي ليست من النظام العام ... .. ٢٠

المطالبة برد الأمانة ليست شرطاً لفرز جريمة التبيد . المحكمة معائن الحرة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى  
... .. ٢١

### الفصل السادس : تسبيب الأحكام

ليراد المحكمة الأداة التي أطلأت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ  
وقوع الجريمة . لا يؤثر في ثبوت الرقعة ... .. ٢٢

إمتداد المجلس المحسى الحساب لا يمنع المحكمة الجنائية التي تنتظر تامة التبيد من فحص هذا الحساب بنفسها .  
وتحقق ملاحظات اللهم عليه ... .. ٢٣

يانات الأحكام الإدانة في جريمة خيانة الأمانة . وجوب الرد على أوجه الدفاع العامة رداً ساتناً مثال . في الرد على  
تمسك اللهم بحقه في حسي السيارة حتى يتيسر أبحر إصلاحها ... .. ٢٤

مصاد اللبغ الذي يتبداه قبل المباد بالحدود . تنق في المشيلة الجنائية . إضال الحكم الإشارة إلى عناصره  
فصها اللهم تفسر استلام المني على المبلغ موضوع إضال الأمانة قبل حلول التاريخ المنق عليه لتوريد  
الشيء يجب الحكم بالتصوير ويظله ... .. ٢٥

رقم لقاعدة

### الفصل السابع : بدء سقوط الدعوى الجنائية فيها .

بداية بمبدأ سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب التفتيش والاعتناق عن رده أو العجز عن رده مالم يتم الدليل على خلاف ذلك

٢٦

### الفصل الثامن - مسائل متنوعة

الاتفاق على إعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبيد إلى إقرارها تأجيلها . بطلانه . م ٢١٧/٣ مدني ..

٢٧

### الفرع الثاني - المسائل موضوع التبيد

٣ - جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فلذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للتبرع ليصحبها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يستبر بشبهة تصرف المالك في ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يستبر شرعا غير معاقب عليه .  
( الملن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ ص ١٠ ص ١٠٧٢ )

### الفرع الثالث - التسليم بقتل عقد من عقود الأمانة

٤ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد - فإذا كانت المحكمة قد اتهمت إلى أن العقد القائم بين التهمة ( الطاعة ) والمجنى عليها عقد ودوية باستخلاص سائق - فإن قضاها بادانة الطاعة عن جريمة التبيد يكون صحيحا في القانون . ولا يجدي الطاعة قولها ان العقد في حقيقة عقد شركة لا يلحق بقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات .  
( الملن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٥ ص ٧ ص ٢٥٤ )

٥ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد التهم عليه بوصف كونه عاملا عندها الا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكليفها القانوني

### القواعد القانونية :

### الفصل الأول

### أركان الجريمة

### الفرع الأول - حصول اختلاس أو تبديد

١ - ان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير العاثر حيازته النقصه الى حيازة كاملة بنية التملك .  
( الملن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١ ص ٧ ص ٦٥٤ )

٢ - يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المتفقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها يمتلك الوكالة مستخدة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم اليه مال بصفت هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٩ ص ١٠ ص ٧١١ )  
( الملن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ ص ٧٦٤ )

### الفرع الخامس - القصد الجنائي

١٠ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون .

(الجنر دقم ١٠٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٦/١١/١٩ ص ٧ س ١١٦٤)

١١ - قيام الطاعن بدفع ثمن النقص من الأشياء التي يهدده بعد وقوع جريمة التبديد لا يحسم الجريمة ولا يبدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(الجنر دقم ١٠٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٦/١١/١٩ ص ٧ س ١١٦٤)

١٢ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف ثمنه الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراً بالملك فانه يكون قاصر البيان .

(الجنر دقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ س ٧٤)

١٣ - لا يكفي لاعتبار المتهم مبددا مجرد امتناعه عن رد النقولات التي تسلمها لاصلاحاً مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بياقيه ومع ما أبداه المتهم من استمداده لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نيته بما يتجسّد .

(الجنر دقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٢٥٠)

١٤ - متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بخصم الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة امامها بالإدانة أو البراءة ، إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الاختلاس .

(الجنر دقم ٢١٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨ س ٢٧٤)

١٥ - أن مجرد تسليم الأمين الشيء المؤمن عليه الى غيره لا يكفي لاعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

(الجنر دقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/٨ ص ٨ س ٧٢٢)

١٦ - الأمل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد التماقدين ، فلا يلزم التقييد بعقبة التوكيل في تفسير سلطة

لا تدنو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

(الجنر دقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/١٥ ص ٧ س ١٢٢٠)

٦ - متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تضمن أن المتهم تسلم الأسمدة من المدعي بالحق المدني باختياره وكيلاً عنه بالمسئولة ليعيها لصابه ورد ثمنها اليه فباعها ودفع جزءاً من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه اضراً به ، فاعداً تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدر في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لصاحبه نفسه ضمان الوكيل للمصفقة التي يتقدمها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يرقى في طبيعة العقد كما حددها القانون .

(الجنر دقم ٤٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨ س ٦١٥)

٧ - اذا كانت الواقعة - التي أورد الحكم أدلة ثبوتها في حق المتهم - هي أنه تسلم تقرداً من المبنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء نقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يردّه حين طلبه به من سلمه اليه ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القسائية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب اليه المتهم من غير صحة الوكالة عنه وقوله « ان أقصي ما يصور في تكليف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فيجبل بعيد عن حقيقة طبيعة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكليف القانون الصحيح الذي انتهى اليه الحكم .

(الجنر دقم ٦٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٦/١ ص ١٠ س ٥٩٥)

٨ - اذا كانت الواقعة على الصورة التي أثبتها القرار المطعون فيه أن المبنى عليه سلم مبلغ القصة الجبهات للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحة - إذ كلفه بالخصار مقابلته ورقة صحيحة من مكان يبيد فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الجنر دقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١١ س ٧٠٢)

### الفرع الرابع - الضرر

٩ - يكفي لتكوين جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، ومساءلة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيًا قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

الجنر دقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ س ٤١٩٤

### الفصل الرابع

الحكمة المختصة بنظر الدعوى

١٩ — إذا كان التائب أن المتهم قد احتجز هو ولمصلحة اليه على سبيل الأمانة — وهو بالأسكندرية بنية تملكها فإن جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، ويستند الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .

(العدد رقم ١٣٩٩ لسنة ٢٥ ق - ١٩٥٦/١١/٧ ص ٦٥٤)

### الفصل الخامس

إثبات الجريمة

٢٠ — إذا كان المتهم لم يترشح على سماع شهود الاتيان ، ولم يمسك قبل سماعه بعدم جواز اثبات عقد الاتيان بالينة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوتة عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستند من القواعد المقررة للاتيان في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(العدد رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ ق - ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٩١٨)

٢١ — لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على حصول التبيد من أي عنصر من عناصر الدعوى .

(العدد رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق - ١٩٥٨/٩/٨ ص ٩٧٢)

### الفصل السادس

تسبب الأحكام

٢٢ — تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطأأت بالإدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطعن بالجلسة .

(العدد رقم ١٢٥١ لسنة ٢٥ ق - ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ١٩٥)

٢٣ — فن ما تقتضيه من المجالس الحسبية قبل الغائسا أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتقاد الحساب من هاتين الجنتين ليس من بين حالات الأحوال

الوكيل بل يجب اصاله فيها يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض يسمه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف اليه المدعى بالحق المدني — وهو تسديد المطلوب منه لبك التسليف الزرمانى والأموال الأميرية — لا يعد في صحيح القانون تبديدها مطابقا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبيد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون اسم المدعى بالحق المدني في مطلع ميميد عن مزعجه قاصرا عن التدليل على ثبوت نية للمتهم في الاستحواذ على القطن المدعى بتبيده وحرماني صاحبه منه مما يوجب الحكم ويستوجب قفقه .

(العدد رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - ١٩٥٦/١٢/٢٢ ص ١٠٥١)

### الفصل الثاني

تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة

١٧ — يلب في جريمة التبيد أن ينير الجاني نية حيازة دون أن يكون هناك من الأفعال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تريب على الحكم في اعتبار تاريخ استماع « الوكيل » — وهو الطاعن — عن رد الأمانة أو حجزه عن ردها بعد مطالبة بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة .

(العدد رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩١٨)

### الفصل الثالث

تحريرا

١٨ — نفع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيذا على حق النيابة في تحريك الدعوى السومية يسهل متوقفا على شكوى المجنى عليه — وإذا كان هذا التيد الوارد في باب السرقة ملته المحافظة على كيان الأسرة ، فانه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال ينير حق كبرالهم النصب وخيانة الأمانة في غير أسراف في التوسع — فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد متقولها وملابسها لم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رخصتها ضده بالطريق المباشر ، فانه يتعين عملا بالمادة ٣١٢ ساقفة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(العدد رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق - ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩١١)

إسبال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المصلحة  
الأنها لم تتم إليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية  
بعدم تعرضها لهذه المخالفة ولعقوبة ما يجاء بها تكون قد  
حالت دون تمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق  
القانون ويكون الحكم ميباً بالتقصير الذي يطله .  
(الجن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٧/١١ ص ١١٧)

### الفصل السابع

بعدم سقوط الدعوى الجنائية فيها

٢٦ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ  
إيداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن  
رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على  
خلاف ذلك .  
(الجن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٩/٢٩ ص ١٠٥)

### الفصل الثامن

مسائل متنوعة

٢٧ - متى كان الحكم قد انتهى إلى صحة الاتفاق على  
أعضاء الشركة من مسؤوليتها من جريمة التبديد التي اقترنها  
أبها فانه يكون قد أخفا في القانون وقضا الحكم المادة  
٣/٢١٧ من القانون المدني .  
(الجن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ٧٥٩)

الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو المالية للصيقة  
بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها آثاراً في حياته  
الاجتماعية ونس عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون  
الاجراءات الجنائية والتي يعوز الحكم فيها قوة الشيء  
المتقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي تحسم المتهمين عن  
الجرم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في  
حكمها أن تضمن بنفسها ملاحظات التهم بالتبديد على  
الحساب غير متبينة في ذلك بقرار المجلس العسبي الذي  
صدر في غيبه فلذا هي لم تعمل وأكدت على التهم حتى في  
مناقشة الحساب بعدم احتضاده من المجلس العسبي ، قلن  
حكمها يكون قاصراً .

(الجن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨٥٢)

٢٨ - إذا تناول الحكم ما عرض له التهم في دفاعه  
بشأن حق حبس السيارة حتى يقضى أمر اصلاحاً ورد  
عليه في قوله : « انه لا يقبل منه هذا الدفاع الا اذا كانت  
السيارة قد أصلحت فعلا ولم يبد أي جزء منها » فانه بذلك  
يكون قد رد على دفاع التهم بما يلحقه للأسباب الساتة  
التي أوردها .

(الجن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/١٨ ص ١٠٤٢)

٢٩ - حصول السداد للبلغ المدين تبديده قبل المباد  
المحدد لتوريد من شأنه أن يسقط عن التهم المسؤولية  
الجنائية - فلذا كان الثابت من الأوراق أن التهم قد أشار  
في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية إلى مخالفة قدمها  
موقع عليها من الجنى عليه تبديد استلامه المبلغ موضوع





(۷)



رقم القاعة

## دخان

## موجز القواعد

١ - إنحصار المحاكم الجنائية بالتفصل في معاملة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان ... ..

٢ - إنشاء الدخان عن أمين رجال الجمارك يورجيرة الجريب. عدم استلام قيام العلم بنوع الدخان المحرب ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدده ... ..

- ولج أيضا : غش

٢ - إذا أثبت الحكم - بأسباب سائلة - أن المتهم كان

يفضي الدخان بعيدا عن أمين رجال الجمارك ، وأن دفاعه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المحرب ، ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدده ، فإن الفصل المسند الى المتهم يكون مندرجا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥

(الفصل رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ د - مجلة ١٩٥٩/٤ ص ١٠٠ و ٥٠٢)

## القواعد القانونية :

١ - المحاكم الجنائية هي المختصة بالتفصل في معاملة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

(الفصل رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ د - مجلة ١٩٥٦/١٠ ص ٧ و ١٧٢)

رقم القاعة

## دعارة

## موجز القواعد :

- التحريض على الدعارة . مثال لاستخلاص بما يؤدى إليه . اصطحاب الأني إلى المكان الذي لإقتدار الجنتين ، ثم تقديمها إلى شخص ورافقتها إلى السيارة إلى ركبها بقصد لركاب الضحائه مع تبهيها إلى العودة في موعد معين . ذلك مما كسفت به جريدة البقرة الأولى من المادة الأولى من القانون مائة

١ لسنة ١٩٥١ ... ..

٢ - جريمتا إدارة منزل الدعارة وممارسة الضجور والدعارة . هما من جرائم المادة . أمثلة ... ..

- جريمتا إدارة منزل الدعارة . عدم توفر أركانها القانونية . ذلك يستلزم قيام جريمة الملوقة في إدارته .

٢ - تلك : الجريمة الأخيرة نوع من الإختلاف في الفصل الأصلي . لا قيامها بدونه ... ..

## رقم القاعة

- ٤ - إعداد التهمة للتلز لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه مع إقامة التهمة فيه عقوبة مهنة الحياكة . إجتاره عملاً للدعارة في حكم للمادة ٧/٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..
- ٥ - المنزل التي يسأجرها الناس مفروشة لسكنائها على سبيل الإخصاص مدة غير محدودة . هي ليست من قبيل المحال المفروشة للتزلزل في المادة ٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..
- ٦ - عقوبة للمصاهرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يجوز أن تنقل غير المحكوم عليه ... ..
- ٧ - جريمة إدار منزل للدعارة من جرائم المادة ... ..
- ٨ - متاعيل اجبر المحل مدلولاً للدعارة في حكم للمادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..
- ٩ - وجود امرأة في منزل سدد للدعارة . لا يجر بلقاء معاونة في إدارته أو استغلاله ، ولا يصدق به جريمة للمعاونة المحظية عليها بالمادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..
- ١٠ - الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ٢ إجتار قعره خيراً ... ..
- ١١ - التعريض على التجرد والدعارة المنصوص عنه في المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يشترط فيه توفر دكن الاحتياذ . تسهيل التجرد أو المعاونة للمنصوص عنه في المادة ٢/٩ من القانون المذكور يشترط توفر هذا الركن ... ..
- ١٢ - جريمة استغلال بقاء الأثني . لا تستلزم توفر ركن المعاونة ... ..
- ١٣ - إجبار الزوجة خيراً في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..

٢ - إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدوره .

(المجلد رقم ٩٨٩ سنة ٢٥٠ - مجلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧)

٤ - إذا كان منزل التهمة - على ما أثبتته الحكم - هو مكان خاص تقيم فيه محترمة مهنة الحياكة إلا أنها أعدته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه ، فهو بهذا الوصف مما يدخل في التعريف الذي أورده الشارع لمحل الدعارة في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(المجلد رقم ١٩٩٧ سنة ٢٥٠ - مجلة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧)

٥ - المحال المفروشة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تمتد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بشيء تمييز الإقامة مؤقتاً بها . وهو

## القواعد القانونية :

١ - إذا كان الحكم قد استفاد تعرض التهمة للأثني على الدعارة من كونها صحتها إلى الشخص الذي اتخذ مسطه مكاناً لانتفاء الجنسين وأنها قدمت لها شخص آخر وولفتها إلى السيارة التي ركبها مما لا يتركب معها فعل الفحشاء وأوصت بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستغلال يكون سائماً ومقبولاً وتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(المجلد رقم ٩٨٢ سنة ٢٥٠ - مجلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩)

٢ - جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة التجرد والدعارة هما من جرائم المصادرة التي لا تقوم إلا بتحقيق نيتها .

(المجلد رقم ٩٨٩ سنة ٢٥٠ - مجلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧)

امراً في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاوناً في إدارته أو استغلاله ولا تتحقق به تلك الجريمة .

(ملف رقم ١٩٩٨ س ٢٥ - جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ص ٧ س ١٨٩)

١٥ - القروع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة الدعارة .

(ملف رقم ١٥٨ س ٢٦ - جلسة ١٩٩٦/٤/٩ ص ٧ س ١١٩)

١١ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعد على ذلك أو سله له بصيغة عامة فتبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاحتياط ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يستلك أو يدبر منزلاً مفروشا أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماعه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » - وهذا التخصيص بمد التميميم ابتداءً يفيد أن مراد الشارع استثناء من وود ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

(ملف رقم ١٢٢٥ س ٢٨ - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٦ ص ٩ س ١٠٩٠)

١٢ - لا تصارح بين هي الحكم وقوع جرمي إدارة بيت للدعارة وممارستها - وهذا من جرائم المادة التي لا تقوم إلا بثبوت ركن الاحتياط - وبين ما انتهى إليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعة بناء المهمة الثانية ، وهي جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن .

(ملف رقم ٧٧٣ س ٢٩ - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٢ ص ١٠ س ١٤٤)

١٣ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - فإذ ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدبر منزلاً للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

(ملف رقم ١٢٧٣ س ٣٠ - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦ ص ١١ س ٩٥٤)

منفي غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكانها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستقرار .

(ملف رقم ١٩٩٧ س ٢٥ - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ ص ٧ س ١٠٩)

٦ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة الدعارة وجلبها وجوبية لا جزائية كما يقتضي بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(ملف رقم ٤٣ س ٢٦ - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ ص ٧ س ١٢٢)

٧ - متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدبر هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمه وهي ممن يستغفن في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك توافر به في حق المتهمه عناصر جريمة الاحتياط على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(ملف رقم ١٩٩٨ س ٢٥ - جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ص ٧ س ٤٨٩)

٨ - متى كان الحكم قد أثبت بأدلة سائفة أن المتهمه تدبر منزلها للدعارة كما أورد مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديداً ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل كما أقر الرجال بأنهم يترددون عليه في أوقات متباعدة لا يرتكب الفحشاء نظير أجر تستوفيه منهم المتهمه فإن ما أثبتته الحكم توافر به في حق المتهمه عناصر جريمة الاحتياط على إدارة منزلها للدعارة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(ملف رقم ١٩٩٨ س ٢٥ - جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ص ٧ س ٤٨٩)

٩ - أن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة أنما عنت المعاونة في أعداد المحل واستغلاله كمشروع ، وإذ قد فوجئ

رقم القاعد:

## دعوى جناية

## الفصل الأول : تحريك الدعوى .

الفرع الأول : قيود من قبالة في تحريك الدعوى الجنائية :

- ٧-١ (أ) توقف رفع الدعوى على طلب لوأخذت ... ..
- ١٠-٨ (ب) تحريك الدعوى في جرائم للوقت ... ..
- ١٢-١١ قرح الثاني : سلطة النيابة في الإحالة للبشارة إلى محكمة الجنايات
- ١٥-١٣ قرح الثالث : تحريك الدعوى في جرائم الجنايات ... ..
- ١٨-١٦ قرح الرابع : تحريك الدعوى بمرقة محكمة القضاء والجنايات
- ٢٢-١٩ قرح الخامس : الأمر بالأوجه للتح من رفع الدعوى

## الفصل الثاني : نطاق الدعوى .

- ٢٣ قرح الأول : أمام المحكمة الجزئية
- ٢٦-٢٤ قرح الثاني : أمام المحكمة الاستئنافية
- ٢٧ قرح الثالث : أمام محكمة الجنايات
- ٢٨ قرح الرابع : بعد تقاض الحكم وإعادة الإجراءات

## الفصل الثالث : وقف الدعوى .

- ٣١-٢٩ وقف الدعوى ... ..

## الفصل الرابع : الحكم نهائيا في الدعوى وإثمه .

- ٣٥-٣١ الحكم نهائيا في الدعوى وإثمه ... ..

## الفصل الخامس : انقضاء الدعوى .

- ٣٩-٣٦ قرح الأول : بالتنازل
- ٥٤-٤٠ قرح الثاني : بمعنى اللغو

## الفصل السادس : علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية .

- ٥٩-٥٥ علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية ... ..

## الفصل السابع : مسائل متنوعة .

- ٦٢-٦١ مسائل متنوعة ... ..

رقم القاعة

موجز القواعد :

## الفصل الأول : تحريك الدعوى .

## الفرع الأول - قيود حق التولية في تحريك الدعوى الجنائية

## (١) توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن :

- ١ - إشراف تقديم الشكوى للمصوص عليها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية . هي كذا ولورد على حق التولية في اتصال لدعوى الجنائية لا على حق الملقى للقبول الدعوى مباشرة . الادعاء المباشر هو بمثابة الشكوى ... ..
- ٢ - الشكوى المصوص عليها في المادة ٣ إجراءات لا تقتصر على أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو بيع استدلالات ... ..
- ٣ - حق طلب رفع الدعوى المحفل لمصلحة الضراب طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . على هذا النص من تعيين موظف بهذه ... ..
- ٤ - أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على سبيل المحصر يستثناء من قاعدة حرية التولية في مباشرة الدعوى الجنائية ... ..
- ٥ - البيان المتعلق بصدر الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات هو من يافت الحكم الجمهوري لاتصاله بسلطة تحريك الدعوى الجنائية ... ..
- ٦ - حالات تسقط تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المني عليه أو وكيله الخاص : قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تترجم فيها شكوى الرأى العكسى الذى جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام . تعلقه بحالات التعدد الصوري دون المادى . مثال ... ..
- ٧ - توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب المصرى أو إتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابي إصلا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . أو خاتمة هذا المحضر : بطلان إجراءات بدء تسيير الدعوى أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم المترتب عليها . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ... ..

## (ب) تحريك الدعوى في جرائم الموظفين :

- ٨ - علم سريان القيد الولد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على الدعوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره ...
- ٩ - كتابة الإذن من قاتل العام أو الخاضع العام أو رئيس النيابة يرشح الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه على تركه جرمه أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون إستغلاله مباشرة من أحد هؤلاء ... ..

رسم القضاة

- ١٠ - شرط تصدى المحكمة الاستثنائية الموضوع : أن تكون الدعوى طاعنة تحت ولايتها ووقعت إليها بوجه صحيح . مثال في تطبيق المادة ٦٣ إجراءات الملحة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٦ ... ..

### الفرع الثاني - سلطة النيابة في الإحالة للبشارة إلى محكمة والجنايات

- ١١ - سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف التهم بالمحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنايات للنصوص عنها في المادة ٢١٤-٣ إجراءات والمفردات الأخرى للربط بها ... ..

- ١٢ - سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف التهم بالمحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنايات للنصوص عنها في المادة ٢١٤-٣ إجراءات والمفردات الأخرى للربط بها طبقاً لنص المادة ٣٢ عقوبات أنها كانت التقوية المقررة للجنابة بالقياس بالجرائم الأخرى ... ..

### الفرع الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلسات

- ١٣ - جرائم الجلسة . وجوب حصول تحريكها حال انعقاد الجلسة وقبل قتل باب الرافعة . كل قضية المادة ٢٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..

- ١٤ - شهادة الزور . حلول الشاهد عن شهادته قبل قتل باب الرافعة يعمل أثراًه الأولى كأن لم تكن . للاثبات ١٧٩-٢ مضافات و ٢٤٤ إجراءات ... ..

- ١٥ - حق توجيه التهمة إلى التهم بالجلسة عند قبوله المحكمة مقصور على النيابة العامة . للمادة ٣٣٢ إجراءات ... ..

### الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة مستكملي التنقيص والجنايات

- ١٦ - محكمة الجنابات والدوائر الجنائية بمحكمة القضاء في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرتكبة إقامة الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو من وقائع أخرى غير المستند إليهم أو عن جنابة لوجوبه مرتبطة بالتهمة للمعرضة عليها ... ..

- ١٧ - استعمال محكمة الجنابات أو القضاء حق التصدي . أثره : تحريك الدعوى فحسب . حرية النيابة أو المستشار المتعوب لتحقيق في التصرف في الدعوى . وجوب أن تكون الإحالة محكمة أخرى ... ..

- ١٨ - تصدى محكمة الجنابات الواقعة والحكم فيها دون إحالتها لنيابة التحقيق . خطأ في القانون . القول بأن النطاق من التبعين قبل الرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه إضراف على توجيهها بالجلسة . لا يؤثر ذلك ... ..

### الفرع الخامس - الآخر بالأوجه للتع من رفع الدعوى

- ١٩ - تدب و كبل النيابة ضابط بوليس تحت بلاغ . استماع المني عليه من إيداع أثقاله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إدارياً بمجرد وكيل النيابة . جواز الرجوع في الأمر المحظوظ هذا ... ..

- ٢٠ - صرف النيابة النظر عن تهمة الزور لا يمنع من تجاوز محاكمة التهم عنها عن طريق اللجنة المباشرة مثلاً أن الدعوى كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانون قبل صدور قرار المحفظ الذي أصدره النيابة عند إتهامها من تحقيقاتها ... ..



رقم القامدة

حجية الأمر بالألاج الصادر من النيابة بعد تحقيق قبل المضي عليه وللدعي اللحق على السواء. هذا الأمر مانع من  
العود إلى وضع الدعوى الجنائية حتى ولو لم يكن به التصوم ... ٢١ ...  
أمر المخطئ للمانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يثبت تحقيق تجريمه النيابة بنفسها أو يقوم  
به أحد رجال القنصل القضائي بناء على إلتداب منها . مثال ... ٢٢ ...

## الفصل الثاني - نطاق الدعوى

## الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية

تفيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى كما وردت في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالمحضر وحقاً المادة ٣٠٧  
إجراءات . إيداع محكمة أول درجة الطاعن بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بوقائعها أمامها خطأ : أنه :  
بطلان الحكم الابتدائي للمتأنف ... ٢٣ ...

## الفرع الثاني - أمام المحكمة الاستئنافية

تفيد المحكمة الاستئنافية بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . ليس لها انتظر  
في واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تخل كلفها فيها ولو كان لها أساس من التحقيقات  
وإلا كان كضالماً باطلاً . يقول المهم له . لا يصححه . لثبته بالنظام العام ... ٢٤ ...  
اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة العامة ولتهم . إلتصار  
إستئناف المدعي اللحق على الدعوى المدنية ... ٢٥ ...  
إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة يسقط الدعوى الجنائية بغير اللده . إستئناف حله المحكمة ولايتها .  
عدم جواز إحالة المحكمة الاستئنافية للوضوح إليها ... ٢٦ ...

## الفرع الثالث - أمام محكمة الجنايات

توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم في الجلسة على أساس إدناؤها بتهمة إحرار الخلف ات المرفوعة بها الدعوى :  
قضاء محكمة الجنايات في الدعويين ولو لم يترضى القضاء . خطأ ... ٢٧ ...

## الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراءات

إعادة الدعوى بعد نقض الحكم إلى حالتها الأولى وجريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصل . عدم جواز  
توجيه تهمة جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي وصفه القانون ٣  
وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . هذا البطلان لا يصححه قبول الدفاع من المتهمن المرافعة في الدعوى ... ٢٨ ...

## الفصل الثالث - وقف الدعوى

على المحكمة وقف الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٢٢٣ إجراءات إذا كانت مسألة الأحوال الشخصية يتوقف عليها ... ٢٩ ...  
جدياً الفصل في الدعوى الجنائية ... ٣٠ ...  
وقف الدعوى حتى يفصل في العفن بالتزوير أمر جزائي ... ٣١ ...  
لا عمل على حل الحكم عدم السير في دعوى التزوير . خروجها من نطاق المسائل الفرعية التي عنها القانون  
بالإيقاف في المادة ٢٢٣ إجراءات . عدم اتصالها بالمرجعة أو بشروط تحقق وجودها ... ٣٢ ...

رقم المادة

### الفصل الرابع : الحكم نهائياً في الدعوى والقره .

- ٣٢ رفع الدعوى على التهم باعتباره سارقاً واقتضاه برأيه . يجوز رفع الدعوى من جديد بوجهه عقياً ... ..
- ٣٣ قد ورتة من نسخة الحكم الأصلية . عدم يسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتساب قوة الأمر المقضي مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ... ..
- ٣٤ الصلح بقوة الشيء المحكوم فيه : الحكم في الواقعة يمنع من تجديدها عن نفس الواقعة بوجه آخر جديد . أثر اتحاد الواقعة التي حكم حل التهم من أجلها أمام المجلس العسكري والواقعة التي تقدم بها إلى محكمة الجنايات . وجوب اقتضاه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ... ..
- الحكم بعدم الاختصاص وأثره على الجلسة المرتبطة :

- دلالة حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية بالنسبة لأحد المتهمين . عدم ثورته للمنع للمستند إلى باقي المتهمين إلا بعكم ارتباطها بواقعة الجنائية . زوال هذا الإرباط وقت إعادة عرض هذه المنع على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية التي تقرر من محكمة الجنايات بالإتصال حل نظر واقعتها . حل المحكمة الجزئية الفصل في المنع للمستند إلى باقي المتهمين . الحكم منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . عطف القانون ... ..

### الفصل الخامس .. اقتضاه الدعوى

#### الفرع الأول - التنزّل

- إختلاف التنزّل المنصوص عليه في المادة ١٠ إجراءات من التنزّل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات . الأول أثره حتى يحجر الواقعة الجنائية ذاتها ويبسط حل كالة المتهمين فيها . والثاني شخصي يقتصر على شخص الخاطئ الذي قصد به وتقص عليه ... ..
- ٣٦ تنزّل الزوج عن الشكوى في جريمة السرقة لا يمتد أثره إلى الشريك ... ..
- ٣٧ دفع التهم في الدعوى المباشرة باقتضاه الدعوى الجنائية بالتنزّل . إختلاف المحكمة الرد عليه . قصور ... ..
- ٣٨ حالة الإعفاء من العقوبة عملاً بالمادة ٣١٢ عقوبات . إمتداد سريانها على جرائم التسبب وسخاية الأمانة . التنزّل من الشكوى . أثره . وجوب اقتضاه بالبراءة . المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..

#### الفرع الثاني : متى السعة .

- طلب الحكم باقتضاه الدعوى الجنائية بالنسبة للمخاطفة بمضي المدة . لا جنوى منه عند احوال المادة ٢/٣٧ عقوبات والحكم بقوة جنحة بوجهها الأحدث ... ..
- ٤٠ ثبوت إلتحاق التهم على حد مفترى بوجبه لم يرض عنه بله التحقيق فيها وآخر إلتحاق منها ولا ين كل إلتحاق وآخر أكثر من ثلاث مشكلات . توافر ركن الإعتياد . عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية ... ..
- ٤١ جريمة القتل على أرض الثوبة . طبيعتها : مستمرة متجددة . مدة سقوط الدعوى السومية فيها لا تبدأ إلا منذ انتهاء حالة الاستمرار ... ..
- ٤٢ بدء مدة سقوط الدعوى السومية في جريمة استعمال ورقة مزورة من تاريخ الكف عن التسلك بالورقة أو التنزّل عنها أو للحكم بتزويرها ... ..

رقم الفقرة

- ٤٤ ..... الدعى باقتضاه الدعوى السبوية بالتقدم . تحقته بالنظام العام . شرط إثباته لأول مرة أمام محكمة التفتيش :  
أن يكون في الحكم ما يفيد صحة الدعوى
- ٤٥ ..... جرمية العود للاقتياد . سقوطها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ نوالها ...
- ٤٦ ..... مثال للسبب الكافي في الرد على دفع باقتضاه الدعوى الجنائية بمضى السنة في جرمية إقامة بناء غير قانوني وبدون  
ترخيص ...
- ٤٧ ..... بطلانية مهاد سقوط جرمية خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشيء المختص والامتناع عن رده أو العجز عن رده  
ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك ...
- ٤٨ ..... جرمية الإخلال بإرباب تقدم شهادة الجرمية في المهاد . طبيعتها : جرمية وقتية . قيامها من تاريخ انتهاء  
الستة شهور محسبة من تاريخ استعمال الإحصاء أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة . بدء مدة سقوط  
هذه الجرمية من تاريخ انتهاء الستة شهور المذكورة ...
- ٤٩ ..... جرمية عدم الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في المهاد المحدد . طبيعتها : من الجرائم المستمرة يستمر لأمر تجديداً .  
مدة التقدم فيها لا تبدأ مادام الامتناع عن التبليغ قائماً ...

الإجراءات الفاعلة لمدة السقوط :

- ٥٠ ..... قرار حرة الإلهام بحالة منتهى إلى محكمة الجنائيات . إختياره إجراء فاعلاً لمدة سقوط الدعوى الجنائية ...
- ٥١ ..... إجراءات المحقق والمحكمة . قطعها لمدة التقدم ولو لم يكن لهم طرقاً في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها  
بها . للمادة ١٧ إجراءات ...
- ٥٢ ..... إجراءات جمع الاستدلالات لا تقطع التقدم إذا حصلت في غيبة المتهم وعلى غير علم به ...
- ٥٣ ..... لأجل المحكمة الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نبت المتهم في جلسة سابقة للحضور . إجراء يقطع  
مدة التقدم ...
- ٥٤ ..... كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة التقدم ولو كان في غيبة المتهم  
عدم استمرار الدافع مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال ...

الفصل السادس : مملكة الدعوى الجنائية بالدعوى للقضية .

- ٥٥ ..... الحكم بالبراءة في الدعوى السبوية لا يكون مؤزماً بالحكمة الإستثنائية وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن  
الدعوى للقضية وحدها ...
- ٥٦ ..... إلتزامية الدعوى الجنائية بدعوىها جرمية للمدعى بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . امتناع  
الدعوى الجنائية وإستقلالها عن الدعوى المدنية ...
- ٥٧ ..... تحرك الدعوى الجنائية عند رفع الدعوى للقضية بطريق الإدعاء المباشر . حق مباشرة الدعوى يصبح من حقوق  
التيابة ...
- ٥٨ ..... وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة للمدعى  
بترورها وتقديمه إليه كدليل على الإلتزام ...

ولم تاجد

٥٩ قصر الإدعاء الذي على متهم دون آخر لا يمس الإتهام في الدعوى الجنائية القائمة من النيابة العامة

## الفصل السابع - مسائل متنوعة

٦٠ رفع الدعوى الصومية قبل الفصل بقانون الإجراءات الجنائية. بتأثيرا خاصة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات

القديم

٦١ إجراءات تحقيق الجنائيات في مواد الفتح. غير لازم رفع الدعوى الصومية في هذه الفوائد

٦٢ تعليمات وزارة التكوين إلى موكليها بالتناقص عن بعض المخالفات التزنية. عدم التزام النيابة العامة بها

٦٣ بطلان عمل القاضي إذا وافقت إليه الدعوى بطريق القانوني

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## تحريك الدعوى

## الفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

(١) توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن :

١ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة الصومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعي بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل التهم ، إذ له أن يحررها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(الفرن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٩٥٦/٢/٧ ص ١٢٨)

٢ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدلالات من مأموري الضبط القضائي .

(الفرن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٩٥٦/٢/٧ ص ١٢٨)

٣ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صرح في أسبابه حق طلب رفع الدعوى الصومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص خلواً في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى الصومية - من تعيين موقف بيته .

(الفرن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٦/١/٢٠ ص ٧٥، ١٠٩٠)

٤ - من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ، قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز اصلا لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديده حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها في أخرى لم يرد في خصوصها نص .

(الفرن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٦/١/٢٠ ص ٧٥، ١٠٩٠)

٥ - يلزم قافوا - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص لا مكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يخفى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة.

(الفرن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٦/١/٢٠ ص ١٠٥، ٩٩٢)

الدعوى الجنائية ضد الموثقين أو المستخدمين المومنين  
الأم من التائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فانه  
لا محل لما يتسبك به المتهم من وجوب اعمال مقتضى  
التقيد الذى استعمله القانون سالف الذكر ، والذى لم يعمل  
به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذى يتم  
صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(العدد رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١ ص ٨٠ و ٢٩٦)

٩ - لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف  
أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجرمة وقت  
أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه  
المادة ٧٣ في قترها الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية  
المعدة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن يباشره النائب  
العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي  
أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أعرانه بتنفيذها ،  
ويصدر الاذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق  
باجراءات رفع الدعوى ومباشرتها ، فلا تترتب على وكيل  
النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتعديد الجلسة التي  
تطرح فيها القضية على المحكمة ويأثر اجراءات التكليف  
بالحضور بنفسه .

(العدد رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩٠ و ١٠٨)

(والعدد رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٧/٢١ ص ١١ و ٢٧٢)

١٠ - الأصل أنه اذا حكمت محكمة أول درجة في  
الموضوع ورائت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلا في  
الاجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتعكم  
في الدعوى عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى  
داخلة تحت ولاية المحكمة ودفعت اليها على وجه صحيح -  
فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها  
قانونا ، وعلى خلاف ما تنص به المادة ٧٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦  
فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون ممدوما  
قانونا ولا يمتن لها أن تعرض لموضوعها ، فإن هي غفلت  
كأن حكما وما يبنى عليه من اجراءات ممدوم الآخر ، ولا  
تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها أن تصدى  
لموضوع الدعوى وتصل فيه ، بل يمتن عليها أن تحصر  
حكمها على القضاء ببيان الحكم المستأنف وعدم قبول  
الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصد دولها ، لا أن  
تتعرض لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(العدد رقم ٨٩١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ و ٤٥١)

٦ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية  
أمر استثنائي يشيخ عدم التوسع في تفسيره وقصره على  
أصيق نطاق سواء بالنسبة الى الجرمية التي خصها القانون  
بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة الى شخص  
المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تترتب فيها  
الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد  
الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادي عن  
جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة أن هي  
بأشرت حقا بالتقاضي في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى  
الجنائية ورفضها تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة  
بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض  
أحكامها في شأن التمدد الصوري للجرائم - كما هو الحال  
بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة  
الزنا فيه .

(العدد رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠ و ١٩٢)

٧ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣  
لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب المبركي - هو عدم جواز  
تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى اجراء من اجراءات  
بده تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت  
فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من  
الجهة التي عليها التقاضون به وقت تلك الاجراءات باطلا  
ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام  
العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية  
ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وينتج عن المحكمة القضاء  
به من نقضه قسما - فإذا كان الحكم قد أطرح الدفع  
ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة  
الجوارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم  
وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير  
ما انتهى اليه ، وأقام الحكم قضاؤه بالاداة على عناصر  
التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الاذن المذكور ودون  
أن تعبري المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة غالية على صدور  
هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه اذ يبنى على هذه  
الاجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، مما يجتنب منه  
نقضه وأحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعتادة نظرها  
من جديد .

(العدد رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/١١/٨ ص ١١ و ٧٧٨)

(ب) تحرك الدعوى في جرائم الموثقين :

٨ - متى كانت الدعوى العمومية قد وقعت على الموظف  
قبل صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى منع رفع

### الفصل الثاني - سلطة النيابة في الإحالة المباشرة إلى سلطة المحاكمة الجنائية

١١ - استحدث الشارع فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبيّن في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر - فأجاز للنيابة العامة رفع الجنائيات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنائيات رأسا .  
(المرقم رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٤٢)

١٢ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فانه يجب أن تصد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الإصراف عنها عن طريق التفسير والتأويل إلا كان الباعث على ذلك ، ولما كان التفسير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بمثابة مطلق من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصد الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديدا يضاف للمعنى الذي يتلأم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه اذا كوّن الفصل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لفرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلة في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة إما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى بمرتها إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصصت إليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو هو الذي كان قائما في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سحاه بالجريمة التابعة والجريمة المتبرعة - واعتبار الجريمة التابعة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبرعة اذا كانت عقوبتها أشد - ما خاض فيه المتهم من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضحه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن لمرافق السلاح كان يقصد

ارتكاب جريمة القتل وأن الارتباط بالمعنى المضمون قانونا قائم بين الجرائم وبعضها ، فإن النيابة اذا رفعت الدعوى بمرتها إلى محكمة الجنائيات مباشرة بطريق التكليف بالمضور تكون قد تصرفت في حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها في القانون .

(المرقم رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٤٢)

### الفصل الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلطة

١٣ - ينتهي انعقاد الجلطة المحددة لنظر كل قضية عند قتل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلطة قبل قتل باب المرافعة ذلك لأن المحكمة تصعب من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلطة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تنص به المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات .  
(المرقم رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٢)

١٤ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلطة - عملا بالمادتين ٢/٢٩٩ و ٢٤٤ من قانون الإجراءات - وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تسجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن الطلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجبت بمجرد إبداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يشتت أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كالأصل قبل التجربة ، وهي لا تتم إلا باقتال باب المرافعة ، فإذا عملت عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(المرقم رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٢)

١٥ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلطة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالعقود المدنية .

(المرقم رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٤٢)

### الفصل الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمة التفتيش والجنائيات

١٦ - الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحيط بها المحاكمات

الوليست تحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط التوكي دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بسخط التوكي ادارا ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق مطلقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الادارية .

(الحكم رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ د - جلسة ١٥/٢/١٩٥٩ ص ٧ س ٢٤١)

٢٥ - إذا ورد الحكم الاستثنائي على دفع الطاعن الأول بعدم جواز معاقبته بشأن جريمة التزوير بقوله « أن دعوى الاشتراك في التزوير منظورة عن طريق الجبنة المباشرة والتي أعلنت قبل أن توجع النيابة اتهامها بالاشتراك في التزوير وقبل قرار الحفظ الذي أصدرته النيابة عند انحصارها من تحقيقها فلا يقدح في قضاء محكمة أول درجة بإدانة المتهم أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة التزوير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانوني ثم كوت عقيدتها من حيث ثبوت الاتهام وسعت وقضت بما قضت بتأجيل التهم عنها » فإن هذا الرد سائق مقبول .

(الحكم رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ د - جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١١٤٨)

٢١ - الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بعبء صدوره حجية - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ومنع من العود إلى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - يمتنع ، ولا يتغير من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة ، فإن المادتين ١٩٢ و ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية مريضتان في أن احكامهما تنظم المجنى عليه والمضى بالحقوق المدنية على السواء .

(الحكم رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٨/٦/١٩٥٩ ص ١٠ س ٦٢٩)

٢٢ - أمر الحفظ المانع من العود إلى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجرعه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اقتلاب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى اعتبار اشارة وكيل النيابة « بإطالة التوكي إلى الوليست لخصها بمرعة أحد رجال الضبط القضائي » ندبا للتحقيق، واحتبر أمر النيابة بسخط التوكي ادارا بشأته أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى

الجنائية ، إلا أنه اجيز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنابات وللدوائر الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية لدواعم من الصلحة العليا ولاعتبارات قدرها المرفع نفسه - وهي بسدد الدعوى المروضة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من اقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنابة أو جبنة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها .

(الحكم رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ د - جلسة ٢٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٢٥٧)

١٧ - لا يترتب على استعمال « حق التصديق للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المتدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بمقتضى لجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يراها لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المتدوب لحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

(الحكم رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٨ د - جلسة ٢٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٢٥٧)

١٨ - إذا كانت الواقعة التي دين بها المتهمان هي غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنابات حين تصدت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق - إذ كان له محل - ودون أن تترك للنسابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بسدد تلك الواقعة قد أخطأت بمضالقتها صريح نص القانون ، فلا يؤثر في ذلك القول بأن النطاق عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالجلسة ، لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف ذكره - وقع مخالفا لنظام المام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون .

(الحكم رقم ٢١٢١ لسنة ٢٨ د - جلسة ٢٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٢٥٧)

الفرع الخامس - الأمر بالإحالة وجه التالف من رفع الدعوى

١٩ - المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألقاه النائب المام أو ظهرت أدلة جديدة انما هو الذي يسبقه تحقيق تجرعه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اقتلاب منها . وإذا فنتى كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد نسب ضابط

٢٦ - الحكم مستوطن الدعوى الجنائية بضئ المدع هو في الواقع وحقبة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن مناهة براءة التهم لعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتدخل عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بمد أن استغفلت هذه كل ما لها من سلطة فيها .  
(ملف رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠)

## الفصل الثاني

### نطاق الدعوى

#### الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية

٢٣ - بتقدير المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالمضور وفقا للسادة ٣٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا دانت محكمة أول درجة المظان بتهمة - لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها إليها - فأما تكون قد أخطأت لأنها عاقبت المظان عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه ما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي المستأنف ، وهذا تعود الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم .  
(ملف رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠)

#### الفرع الثاني - أمام المحكمة الاستئنافية

٢٤ - تصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف بضئ بتقدير بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، فإذا دانت المحكمة الاستئنافية التهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تحصل فيها - فإن هذا منها قضاء فيما لا تصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيق ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته ، ومد مغالاة للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول التهم له ، ففضاؤها على تلك الصورة باطل .  
(ملف رقم ١١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠)

٢٥ - يقتصر أثر استئناف المدعي بالحقوق الدللية على الدعوى المدنية ولا يمتد إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة .  
(ملف رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠)

#### الفرع الثالث - أمام محكمة الجنايات

٢٧ - متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامتها النيابة العامة على التهم أمامها بجناية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي جناية إغراز المخدر ثم حكمت فيها هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق أن كان له محل ودون أن تترك للنياية حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدد تلك الجناية المرتبطة بمغالها تكون قد أخطأت بمخاضها نص المسند ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراض المدافع عن التهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذا ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقتضى به القانون عن التهمتين معا .

(ملف رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٤/١٢/١٩٥٩ ص ٧٠)

#### الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراءات

٢٨ - نقض الحكم بيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن يجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت التهم تهما جديدة لم ترد في أمر الإحالة ونست المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة إليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بلبطلان مما يبيته ويرجع نقضه - ولا يغير من هذا النظر القول بأن المدافع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بمد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين بالبطله ، لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول



بالإيقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ،  
ولعدم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ،  
أو بشروط تحقق وجوبها .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٠٠)

### الفصل الرابع

#### الحكم نهائياً في الدعوى وأثره

٣٢ - : رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه  
سارقاً للأشياء المنسوبة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع  
عليه الدعوى من جديد بوصفه متظيلاً لها لاختلاف الواقعتين ،  
وباستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكاً  
في السرقة .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ٨ ص ١٢٧)

٣٣ - متى تبين أنه قد قُدمت ورقة من نسخة الحكم الأصلية  
ولم تيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم  
فإن مثله لا تقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة  
الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد  
إذ أن قد وردت ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث  
الأثر ببقائها كاملة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ٨ ص ٧٨١)

٣٤ - مبدأ حجية الأحكام يقتضيه وحدة الموضوع  
والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب  
سلطة الإتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة  
التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يستتبع بعد  
الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تباين  
الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاة  
الاعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون  
الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت

إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص  
هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنابات - على  
ما استظهره الحكم بأسباب سائلة وبإفادة لها أصلها الثابت  
في أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم  
من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل  
فيها علناً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧  
يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ١١ ص ٥٧٧)

المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم  
يستهدف تحقيق العدالة وحسن ترميمها .

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٩٢)

### الفصل الثالث

#### وقف الدعوى

٢٩ - قصد الشارع بما أوجبه في المادة ٢٢٣ من قانون  
الإجراءات الجنائية من إيقاف الدعوى الجنائية أن تكون  
مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من أركان الجريمة  
المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط لا يستحق وجود  
الجريمة إلا بوجوده والا لا تتوافر علة الإيقاف ، وهذه  
الملة في خصوص هذا النص هي أن تكون المسألة مما  
يتوقف عليها جدوا الفصل في الدعوى الجنائية ، ومن ثم  
فلا جناح على المحكمة إذا فصلت في الدعوى الجنائية  
المرفوعة بتزوير ورقة ولو كانت الورقة تستصلح إلى نزاع  
مطروح أمام المحكمة المدنية ولما فصل فيه .

(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ٨ ص ١٩٢)

٣٠ - الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز  
أن تقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى  
الجنائية في حدود القانون ، أو أن تمنع الأفراد عن ممارسة  
الحق المخول لهم قانوناً في التبليغ عن الجرائم أو الالتجاء  
إلى الطريق الجنائي المباشر عند الاعتصاء ، وهو من جهة  
أخرى يمد تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل في الدعوى  
الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى  
طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون ، وفي نطاق هذه  
الإجراءات - دون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد  
جعل القانون هذا الإيقاف جوازياً لا وجوبياً - إذ قد  
ترى المحكمة أن التزوير واضح ، أو أن الورقة نفسها  
لا لزوم لها لتفصيل في الدعوى ، أو أن الدفع بالتزوير  
غير جدي .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٢/١/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٠٠)

٣١ - ما يهواه المتهمون على الحكم من سيرة في دعوى  
تزوير مقدر مع على الرغم من قيام دعوى صحة وتهاذ هذا  
الشد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلاً عن أن المتهمين  
أو المدافع عنهم لم يشيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه  
لأول مرة أمام محكمة التقض ، فإنه من المقرر أن القاضي  
الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال  
لغروجا عن نطاق المسائل الفرعية التي حناها الشارع

الحكم بعدم الاختصاص وأثره على الجهة المرتبطة :

٣٥ - إذا كان الحكم السابق صدره من المحكمة الجنائية بعدم الاختصاص كان مقصوراً على تهمة الجنائية المسندة إلى المتهم الأول فقط بد أن تخلف لدى المجنى عليها علة مستندية ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسند إلى المظنون ضدهم إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجنائية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجنائية منفصلة عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجنائية ، فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المسندة إلى المظنون ضدهم من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بربوالات الارتباط بين واقعة الجنائية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجنب المسندة إلى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها مغطى في القانون - ما يتعين معه قضاؤه وحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية المختصة للفصل فيها .

(هـن دمر ١٤٥٥ لسنة ٢٩ - جلسة ١١/٢٠/٩٦٠ ص ١١ ص ٩٢٨)

## الفصل الخامس

[قضاء الدعوى]

### الفروع الأولى : التنازل

٣٦ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق يسو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي بقصر على شخص الباني الذي قصد به وقصر عليه - لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواء من المتهمين .

(هـن دمر ١٩٢٠ لسنة ٢٦ - جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٠١)

٣٧ - متى كان الحكم قد جمل لتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أو أيتد إلى الشرك وشمله فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(هـن دمر ٧٦٠ لسنة ٢٦ - جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٠١)

٣٨ - متى كانت واقعة دعوى الجنحة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها قذف أو سب وقفا علانية - تخرج تحت

الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الدعوى باقتضاء الدعوى بالتنازل الذي تملك به المتهم صراحة هو من النوع القانوني الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبغي فيما لو صح - اقتضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٥ من القانون المذكور ، فإذا أفضت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لتقضى حكما .

(هـن دمر ٨٥ لسنة ٢٨ - جلسة ١٢/٢٨/٩٥٨ ص ٩ ص ١٢٥)

٣٩ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيودا على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية بطلتها متوقفا على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علة المحافظة على كيان الأسرة ، فانه يكون من الواجب أن يستد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير أسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها التهم تبديد متقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضدهم بالطريق المباشر ، فانه يتعين علا بالمادة ٣١٢ ساقطة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(هـن دمر ٢١ لسنة ٢٧ - جلسة ١١/١٠/٩٥٨ ص ٩ ص ٨٩١)

### الفروع الثانية : معنى للعة

٤٥ - طلب الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بغضى للمدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣/٣٣ من قانون العقوبات مما يقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجنحة بوضعها العقوبة الأشد .

(هـن دمر ١٢٥٧ لسنة ٢٥ - جلسة ٢/٢١/٩٥٦ ص ٧ ص ٢٥٠)

٤١ - العبرة في جريمة الاعتداء على الاقارب بالرابا الفاعش هي بمقدور الاقارب ذاتها وليست باقتضاء الفوائد الربوية ، فمتى كان بين من الحكم أن المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يفسى بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ، فانه هذا يكون قد أثبت توفر ركن الاعتداء كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها .

(هـن دمر ١١٩٩ لسنة ٢٥ - جلسة ٢/١٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤٠)

الظمن بدأ في البناء بتاريخ معين ، وهو ما يدحض ما ورد بالشهادة الادارية والتقرير الاستشاري للمقنعين منه ، فان ما ذهب اليه الحكم يكون سائفا في الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء واقتضاء الدعوى الجنائية بغض اللذة .

(ملعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٢٦)

٤٧ - ميباد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك .

(ملعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٩٤)

٤٨ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القبيية في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستمر وجودها قانونا من أول يوم يتلو السنة الشهور التي حددتها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع هذه ميباد السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعتصامات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة الشهور المذكورة .

(ملعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٧٨)

٤٩ - جريمة التخلف عن الايلاغ عن الميلاد أو الوفاة في المياد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا ، وذلك أخذنا من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تجدد بتداخل ارادة الجاني ، وإيجابيا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، وبطلان المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وهم جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يعاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب للتطبيق .

(ملعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ د - جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٥٧)

#### الإجراءات القاطعة لمدة السقوط :

٥٠ - المدعوات لانهاء الدعوى الجنائية تقطع بإجراءات الاتهام والتحقيق والمطابقة متى انضمت في مواجهة المتهم أو أخبر بها بوجه رسمي وقضى مدة التقادم

٤٢ - جريمة التصدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى السومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(ملعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٠٢٠)

٤٣ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتسك بها وتنتهي مستمرة ما بقي مقصدها متسك بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متسكاً بالسند المزور الى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع باقتضاء الدعوى السومية بغض أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا ينبغي من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧

(ملعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٧ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

٤٤ - ان الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقدم تجوز آثاره في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولأول مرة أمام محكمة النقض لتطهه بالنظام العام ، الا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

(ملعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٧٥)

٤٥ - يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ اقتضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بغض المدة اذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمتنفي الأحكام الصادرة عليه للسرقه قد سقطت بغض أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقه الأخيرة التي ارتكبتها المتهم وقضى عليه بالادانة فيها قد وقضت منه بعد اقتضاء خمس سنوات من تاريخ اقتضاء عقوبة المراقبة التقضى بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(ملعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ د - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٣٠)

٤٦ - اذا كان الحكم - في جريمة اقامة بناء غير قانوني وبدون ترخيص - قد خلاص الى أن البناء شيد حديثا مستندا في ذلك الى ما شهد به مهنيي التنظيم من أن

للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا فاشتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يسكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافاً - أيضاً يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين ضد بده اتصال القضاء الجنائي بهما .

(الجنر دفر ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٣٧)

٥٦ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى الموصية - عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فأها تستقيم بقائها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

(الجنر دفر ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٦)

٥٧ - تتم إجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعي بالحقوق المدنية ، وترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية فيما لها وصحب حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

(الجنر دفر ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤-٥-١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٦)

٥٨ - أن الواجب يقتضي بأن يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً في أمر ورقة مدعي بزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات .

(الجنر دفر ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٢/١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٩٢)

٥٩ - قصر الادعاء المدني على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الإتهام في الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة .

(الجنر دفر ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٤/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٢٤)

## الفصل السادس

### مسائل متفرقة

٦٠ - إذا رفعت الدعوى الموصية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

(الجنر دفر ٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/١/١٩٥٧ ص ٧ ص ٦٠٢)

ابتداء من يوم الإقطاع ، ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمقتضى عن التهمة المستندة إليه يشترى إجراء قاطعاً للتهمة المذكورة .

(الجنر دفر ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٤/١/١٩٥٧ ص ٧ ص ٨٠٢)

٥١ - يترتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية إقطاع المدة بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن طرفاً في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بهما .

(الجنر دفر ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/١٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٦٨)

٥٢ - إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة ذه لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتبطها إقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

(الجنر دفر ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/١٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٦٨)

٥٣ - ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن لبت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، وهو كغيره من الإجراءات التي تباشرها المحكمة وكانت في مباشرتها إيها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقط للدعوى وقبل أن تنفى على آخر إجراءات قامت به المدة المحددة للتقدم ، الأمر الذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذي جملة الشارع علة للسقوط .

(الجنر دفر ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٩٨)

٥٤ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها والنص في ذلك صريح .

(الجنر دفر ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٩٨)

## الفصل السادس

### علاقة الدعوى الجنائية بالمدينة

٥٥ - الحكم في الدعوى الموصية بالبراءة لا يكون ملزماً

- ٦١ - لا يستوجب القانون إجراء تحقيق إجرائي في مواد الجنيح ، بل يميز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .  
(مجلس رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ د - جلسة ١١/١١/١٩٥٩ م ٧ ص ٨٦٢)
- ٦٢ - ان تعليمات وزارة التعمين الى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع
- الدعوى الجنائية .  
(مجلس رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ د - جلسة ٢/١٨/١٩٥٨ م ٩ ص ٢١٨)
- ٦٣ - اذا كان عمل القاضى لشوا وباطلا وبطلانا أصليا لأن الدعوى سمت الى ساحتها من غير طريقها القانوني فلا عبرة ببطلان ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون إجراءات المحاكمة عندئذ هي إجراءات مبتدئة .  
(مجلس رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ د - جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٥١)

رقم القاعة

### دعوى مباشرة

موجز القواعد :

- ١ - تحريك الدعوى المباشرة . الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات ، هي قيد ولود حل حق النيابة وليس على المدعي المدني . الادعاء المباشر هو جنائية شكوى .....
- ٢ - حق المدعي بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك : ألا تكون النيابة قد أجرت تحقيقاً أو أصدرت فيه قراراً بالألوجه .....
- ٣ - رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية من شأن ذلك تحريك الدعوى الجنائية تبعاً ويصبح حق مباشرتها تيباً وحدها .....
- ٤ - دفع المقيم في الدعوى المباشرة المرفوعة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات بالتقاضي بالتزلز . واجب المحكمة في الرد على هذا الطلب . إبطال ذلك . تصوره .....
- ٥ - الدعوى المباشرة ضد الموظفين أو المستعملين أو رجال الضبط لجرائم وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها . استئناف أوامر قاضي التحقيق أو النيابة بالألوجه لأقامة الدعوى عن إحدى هذه الجرائم . ضمن بالنقض في أوامر غرة الإتهام بعدم وجوده لإقامة الدعوى عن جرائم هذه الجرائم . كل ذلك غير جائز . المادة ٢١١ إجراءات للمادة ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .....
- ٦ - الأمر الصادر من النيابة بالألوجه بعد تحقيق . حجية؟ إن نظام أحكام المادة ١٦٢ ، ٢١٠ أ ج . المبنى عليه وللمدعي بالحقوق المدنية على السواء .....
- ٧ - المجلد دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر سواء تم تحريكها في ظل المادة ٢٣٢ من ق . ١ . ح . قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ لم يعد ذلك .....
- ٨ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ والذي لم يبقه تحقيق قضائي . حجية؟ للمبنى عليه المضرور من المبرر تحقيق الإكتفاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر . .....

الاجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية

النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعي بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة

القواعد القانونية :

١ - اشتراط تقديم الشكوى من المبنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون

قبل التهم ، إذ له أن يتركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(المقرر رقم ١١٩٦ سنة ٢٥ق - جملة ١٩٥٦/٢ ص ٧ س ١٢٨)

٢ - الأمر بالإلزام بوجه لاقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمرورها هو الذي يمنع من اقامة الدعوى العمومية إلا اذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقاً في الدعوى ولم تصدر قراراً بالإلزام بوجه لاقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يتلظ قائماً في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(المقرر رقم ١١٩٥ سنة ٢٥ق - جملة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧ س ٥٩١)

٣ - تتم إجراءات الادعاء المباشرة بتكليف التهم مباشرة بالضور أمام محكمة الجنيح والمخالفات من قبل المدعى بالحق المدني ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

(المقرر رقم ٣١٠ سنة ٢٧ق - جملة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ س ٤٩٦)

٤ - متى كانت واقعة دعوى الجنيحة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها قذف أو سب وقفاً على علانية - تتدرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع باقتضاه الدعوى بالتنازل الذي تمسك به التهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجرمية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبغي فيها لو صح - إغناء الدعوى الجنائية ، بمتن صريح نص المادة ١٥ من القانون المذكور ، إذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجباً لتفويض حكمها

(المقرر رقم ٨٥ سنة ٢٨ق - جملة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ س ١٢٥)

٥ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموقوفين أو المستفيدين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تأديته وظيفتهم أو بسببها ، حتى استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى

بالطريق المباشر كذلك ولا يتم مع هذا المنع أن يتظل حق الطعن بالتفويض باقياً على أصل جوازته بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل إن هذا المنع يجب أن يستند لنفس الملة التي أقصحت عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي « أن يضع للموظفين حماية خاصة تخضع كيد الأفراد لهم وتزعمهم الطبيعة للشكوى منهم » - إلى الطعن بطريق التفويض أيضاً ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العاملين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق المادي وبالطريق غير المادي يلتقيان عند الرد إلى تلك الملة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحسناً للموظفين العاملين من شطط الخاصة .

(المقرر رقم ١١٨٦ سنة ٢٧ق - جملة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ س ٧١٠)

٦ - الأمر الصادر من النيابة العامة بالخطب بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجية - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - وينعكس من البود إلى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائماً ولم يبلغ قانوناً فما كان يجوز رفع الدعوى على التهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - يعنى ولا يغير من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدنية بالحق المدنية في تحقيقات النيابة ، فإن المادتين ١٢٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية صريحان في أن أحكامهما تنظم الجني على والمدعى بالحق المدني على السواء .

(المقرر رقم ٧٣٠ سنة ٢٩ق - جملة ١٩٥٩/٨/١٥ ص ١٠ س ١٢٩)

٧ - لم يأت القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس بتعديل المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بجلبه ، بل أكد رأياً استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره وبسببه .

(المقرر رقم ٧٣٠ سنة ٢٩ق - جملة ١٩٥٩/٨/١٥ ص ١٠ س ١٢٩)

٨ - الأمر الصادر من النيابة بضغط الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية - فإذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المضفر الأول لم يباشر تحقيقاً فيه ، وأن المضفر الآخر الذي حرره « ملازم أول » لم يباشر بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شكوى من زوجة الجاني عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته متفصل عن البلاغ الكتابي

الذى قدمه المجنى عليه النيابة والتي نذبت أحد الضباط لتحقيقه — ثم أعيدت الأوراق جميعها الى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الاجتهاد الى رفع الدعوى بالطريق المباشر .  
(الجلسة ٧٧٧ س ٢٩٩ — جلسة ١٩٥٩/١/٢٢ س ١٠ ص ١٥١)

رقم الصفحة

## دعوى مدنية

### الفصل الأول : مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني

مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني ..... ٩-١

### الفصل الثاني : إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية ..... ١٠-١٨

### الفصل الثالث : المسؤولية عن الأعمال الشخصية

الفرع الأول : عناصرها ..... ١٩-٥٠

الفرع الثاني : الضامن لها ..... ٥١-٥٤

### الفصل الرابع : المسؤولية عن عمل الغير

الفرع الأول : مسؤولية التبرع عن أعمال تابه ..... ٥٥-٦١

الفرع الثاني : مسؤولية من يجب عليه الرقابة عن مرقاها ..... ٦٢-٦٤

### الفصل الخامس : التعويض

١- التعويض عن الضرر المادي ..... ٦٥-٦٦

ب- التعويض عن الضرر الأدبي ..... ٦٧-٦٨

٢- التعويض عن الضرر الماحول ..... ٦٩

٣- تقدير التعويض ..... ٧٠-٧٢

٤- تسبيب أحكام التعويض ..... ٧٣-٧٥

### الفصل السادس : انتفاء الدعوى المدنية

انتفاء الدعوى المدنية ..... ٧٦-٧٧

### الفصل السابع : مصاريف الدعوى المدنية

مصاريف الدعوى المدنية ..... ٧٨-٨٥

### الفصل الثامن : مسائل متنوعة

مسائل متنوعة ..... ٨٦-٩٢

موجز القواعد :

### الفصل الأول - مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني

مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى الحقوق المدنية والفصل فيها : أن تكون تامة للدعوى السومية ، وأن يكون الحق المدني به ناشئا عن ضرر مدني من الجريمة المرعوعة عنها الدعوى ..... ١

## رقم المادة

- و رفع الدعوى المدنية بطريق التبعة الدعوى الصومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه : أن يكون المصرو حاصلا من  
٦٤٢ الجريمة المرفوعة عنها الدعوى الصومية ... ..
- المدعى للمنفعة المخلية بالتبويض عما خلفه من ضرر و أمام المحكمة الجنائية . إذا كان هو الشخص الذي أصابه ضرر  
٣ شخصي مباشر من الجريمة ... ..
- عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تبويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . فتلحقه بالنظام  
٤ العام . جولة الدفع به ولو أمام محكمة القضاء ... ..
- إقامة التبعة الدعوى الجنائية بعد تحريكها بمرقة للمدعى بالحق للمنفعة ولعل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية.  
٥ . إستقامة الدعوى الجنائية وإستقلالها عن الدعوى المدنية ... ..
- حق للمدعى للمنفعة في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرط ذلك : صدور الإدعاء من صاحب الحق  
٧ : فيه . وجوب أن يكون المقتصر شخصيا ومباشرا . عدم قبول الدعوى الجنائية يستلزم عدم قبول الدعوى المدنية
- إتباع الحكم إلى أن إعلان التهم بالتأكد لا يكون جريمة القتل والقضاء برأيه منها . يعرض المحكمة للدعوى المدنية  
والقضاء في مواعيدها . قضاء من المحكمة في أمر خارج عن إختصاصها . وجوب الحكم بعدم إختصاص  
٨ المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية ... ..
- إتخاذ ولاية الحاكم الجنائية في الحكم بالتبويض عن الأفعال غير المحسولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة  
عمل المحاكمة . مثال : جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات الفترة . بين قيمة التبعك والقصور قبل التفتيش عن  
٩ الجريمة ... ..

## الفصل الثاني - إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

- خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون الإجراءات . محله :  
١٤٤١ عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات . للمادة ٢٦٦ إجراءات ... ..
- شرط توجيه طلب التبويض أمام المحكمة الجنائية : أن يكون التهم حاضرة أو يتبعضه ولا يجب تأجيل الدعوى مع  
١١ إعلانها بها الطلب . حضور وكيل التهم في جلسة معاليف عليها بالجلس لا يفي عن ذلك ... ..
- تمام إجراءات الإدعاء المباشر بتشكيل التهم مباشرة بالمختص أمام المحكمة من قبل المدعى بالحق للمنفعة . تحرك  
١٢ الدعوى الجنائية تبعاً للدعوى المدنية ، وصيرورة حق مباشرة التبعة وحدها ... ..
- رفع الدعوى المدنية على التهم القاصرة بصفتها الشخصية دون محله . خرجتكم للمادة ٢٥٣ إجراءات ... ..
- حلع التهم بإعلان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان للمدعى للمنفعة ودون حضوره لا أساس له من  
١٦ كان التهم لا يدعى إعلان للمدعى لشخصه ولم يطلب اعتباره تاركا كالدعواه ... ..
- وجوب اتباع الإجراءات التي وصفاها القانون عند إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي . ... ..
- إنتقال حق الضرر من إقامة الدعوى المدنية إلى الضرر ومن يبعه خلفه العام جزاء مباشرة هذا الحق أمام القضاء  
١٨ للمنفعة أو أمام القضاء الجنائي إما بطريق التبعة للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر ... ..



## رقم القاعة

- ١٩ ... .. المادة ٧/٢٥١ إجراءات ... ..  
 سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي :
- ٢٠ ... .. سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . إذا كان تدويع دعوى التصويض قبل أيام لتكمال المدنية  
 برسمي عدم الدفع لا يسقط حق اختيار الطريق الجنائي ... ..
- ٢١ ... .. الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . ليس من نظام العام . سقوطه بعدم إلتزامه  
 قبل الخوض في موضوع الدعوى . ... ..
- ٢٢-٢٣ ... .. سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لإختياره الطريق المدني أولاً . شرطه : وجوب اتحاد  
 موضوع الدعويين . صور لوقائع توافر فيها للتأثير بين موضوع الدعويين . ... ..
- ... .. وجوب الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معاً :
- ٢٤ ... .. رفع الدعوى المدنية صحيحة تبعاً للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما معاً بحكم واحد . إصدار المحكمة الجنائية  
 حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها . ليس لها الحكم في الدعوى المدنية على إستقلال قروال ولايتها  
 في الفصل فيها . الأحوال المستتة من ذلك : حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد دفعها بسبب من الأسباب  
 الخاصة بها كالانقادم ... ..
- ٢٥ ... .. القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية ... ..
- ... .. إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية :
- ٢٦ ... .. إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بحسب أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيّق عليها نطاق الدعوى  
 شرعياً جازم . ... ..
- ٢٧ ... .. صدور حكم بالبراءة بحسب أسس الدعوى المدنية بما يجتهد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية  
 إلى المحكمة المختصة . ... ..
- ٢٨ ... .. رفع الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية . شرط إحالتها إلى المحكمة المدنية : أن تكون داخله أصلاً في اختصاص  
 المحكمة الجنائية أي ناشئة عن الجريمة وأن تكون في حاجة إلى تحقيق تكفي ليزيد إلى تأثير الفصل في  
 الدعوى الجنائية . ... ..
- ٢٩ ... .. حالات إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة لفصل فيها : من بينها المناقشة في صفة المدعى بالحقوق  
 المدنية . هذه الإحالة لا تصد بفصل في الدعوى المدنية . المادة ٣٠٩ إجراءات . ... ..
- ... .. إختيار المدعى آثاراً عموماً :
- ٣٠ ... .. ثبوت أن المدعى أعلن الحضور للجلسة في عمله المختار وعدم إعلائته لشخصه . عدم إختياره آثاراً دعواه . المادة  
 ٢٦١ إجراءات . ... ..

رقم القلمة

الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية :

٢٣٠ دعوى مدنية مرفوعة تباعاً للدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إبراء تفتيش خاص تحصل به الدعوى الجنائية . إلتزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة . ... ..

٣١

الحكم بالبراءة لعدم ثبوت البتة . وجوب رفض طلب التمييز . ... ..

٣٢

القضاء ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة القرابة إليه . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتمييز على المسئول عن الحقوق المدنية . ... ..

٣٣

طلب المدعى للتمييز عما لحقها من أضرار من جراء مصرع إبنها . يستلزم المحكمة على أن الفصل الجنائي من هذه التسمية منعدم في الأصل . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية . ... ..

٣٤

وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . خطأ الحكم بعدم الاختصاص بالدعوى المدنية بعد استظهار عدم توافر ركن الخطأ . جواز أن يكون الفصل جنحة أو شبه جنحة مدنية تجرّب أن لا يضر رده أن يطلب بتمييزه . مثال في قتل خطأ . ... ..

٣٥

سلطة المحكمة في تغيير أساس الدعوى المدنية :

٣٦ خطأ تغيير أساس الدعوى المدنية والقضاء بما يطلبه المصوم . مثال . ... ..

٣٦

إستئناف الدعوى المدنية :

٣٧ تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد الدعين مدنياً من قبل ضار واستقيمة المدعى به بتمامه . شرطه : أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب واحد . ... ..

٣٧

حكم صادر ضد المسئول عن الحق المدني في دعوى مدنية مقامة عليه تباعاً للدعوى الجنائية بتبويض لا يزيد عن التصاب الجنائي الذي يحكم فيه القاضي الجزائي . إستئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طمته فيه بطريق التقاضي غير جائز . ... ..

٣٨

ليس للمدعى المدني إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة تباعاً للدعوى الجنائية إذا كانت التمييزيات المطالوبة . لا تريد على التصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزائي في نهاية ٤٠٣ إجراءات . ... ..

٣٩

إستئناف المدعى بالحقوقي المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بتاعاً على تبرئة التهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة . سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضاً . ... ..

٤٠

الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزماً للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وخطأ . ... ..

٤١

معنى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ إجراءات . جهوله البطلان الذي يلحق الإجراءات أو الحكم . حق إستئناف الأحكام التي تصدر مشروبه بالبطلان منصوص على التمهيد الثاني وحدما . الإستئناف من المدعى المدني تأسيساً على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز إستئنافه قلته

٤٢

انصاب . غير جائز . المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ إجراءات . ... ..

رقم القاعة

- شرط صحة إسقاط المزم الحكم الصادر في الدعوى المدنية بشرط يتصاحب معن : أن يكون إسقاطه للحكم  
الخاص جازماً . . . . . ٤٣
- تقدير قيمة الدعوى المدنية دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصفت بأنه مؤقت. . . . . ٤٤
- اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المدنية لا يكون إلا عن طريق إسقاط النيابة العامة . إقصاء إسقاط  
المدعي المدني على الدعوى المدنية. . . . . ٤٥
- ليس المدعي المدني صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى المدنية إلا عند تجاوز طلباته التصاب إلى  
يفصل فيه القاضي الجزئي نهائياً ومسائل التيب الذي شاب الحكم عقوده المدنية. . . . . ٤٦
- قبول المدعي المدني للحكم الاستئنائي يرفض دعواه بعزل دون تدخله أمام المحكمة الاستئنافية عند إعادة الدعوى  
المدنية إليها بناء على طعن النيابة العامة . . . . . ٤٧
- إسقاط المدعي بالحقوق المدنية الدعوى وحده . سلطة المحكمة الاستئنافية في إسقاط الوقائع الثابتة في الحكم  
الابتدائي الوصف القانوني الصحيح . علم قيد المحكمة بوصف الواقعة للسلطة لسان النيابة أو المدعي  
بالحق للمدني ما دامت لم تستد السهم أملاً جديدة . . . . . ٤٨

**الفصل الثالث - المسؤولية عن الأفعال الشخصية**

**الفرع الأول - عناصرها**

- مسؤولية الأخطاء والخراسين والمسببات . الخطأ الطبي . متى يتوافر ؟ مثال : . . . . . ٤٩
- تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي . يوجب مسؤولية المزم عن تعويض الضرر الناتج عن جرمته . . . . . ٥٠

**الفرع الثاني - التضامن فيها**

- أساس التضامن في المسؤولية المدنية . نطاق الأزمات ولو فجأة بشرط تلبس سابق . . . . . ٥١
- تضامن الماعلين الذين ساهوا في إحداث الضرر بالحق عليه في المسؤولية المدنية . شرطه : ثبوت اتحاد الفكرة  
والإرادة لتسبب وقت الحادث على إيقاع الضرر بالحق عليه . . . . . ٥٢
- التضامن في التعويض بين المسؤولين عن الفعل الضرر واجب سواء أكان الخطأ عمداً أو غير عملي . للعادة  
١٦٩ مدني . . . . . ٥٣
- التضامن في القانون معناه أن يكون كل من الماعلين به مؤثماً لطلب واحد أو أكثر بكل المبلغ المطلوب. . . . . ٥٤

**الفصل الرابع - المسؤولية عن عمل الغير**

**الفرع الأول - مسؤولية التتبع عن أعمال تليمة**

- مسؤولية التتبع عن فعل تابعه . تحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفة أو كلما استغل وظيفته  
أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع . . . . . ٥٥

رقم القاضية

- ٥٦ مسؤولية المتبرع من خطأ تابعه إذا كانت هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ لو ما كان يشكر في ارتكابه لولا الوظيفة. ....
- ٧ مسؤولية وزارة الداخلية من فعل أحد المفرقه التابعين لها متى ارتكب المجرمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالبنحية المسلة إليه الحراسة بها . يمكن أن يكون التابع قد استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل المنسب أو هيأت له فرصة لارتكابه . للمادة ١٧٤ مئتي ...
- ٥٨ منحصر للمدرس الحرة والمدرس الخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها بحق علاقة التبعية بالمادة ١٧٤ مئتي . للمادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ وللمادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم للمدرس الحرة وللمادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم للمدرس الخاصة ...
- ٥٩ علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى تنافرت ؟ عند ثبوت أنه لولا الوظيفة لا استطاع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر في ارتكابه . للمادة ١٧٤ مئتي ...
- ٦٠ الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبرع : ضيائه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته عند تليمه بأعمال وظيفته . للمادة ١٧٤ مئتي . مثال ...
- ٦١ في مسؤولية المتبرع إذا لم يكن بين خطأ التابع وبين ما يؤدى من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية فنياً ووقفاً من الخطأ ولا داعية إليه ( مثال ) حصول المجرمة بعبداً عن ضبط الوظيفة بارتكابها خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها ويشتر أدائها . ظروف التصرف والصلة الشخصية التي تربط التابع بالتابع عليه بمناسبة اشتغالها ما في صيدلية واحدة في ظروف طارئة لا تربطها بمجانبة القتل فسرقة رابطة لولاها ما كان القتل غير المشروع قد وقع . عدم قيام مسؤولية المتبرع عن جريمة تابعة للمهم ...

**الفصل الثاني - مسؤولية من يجب عليه الرقابة عن هم في رقابته**

- ٦٢ مسؤولية الوالد عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر الذي لم يبلغ من العمر خمسة عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه . هي مسؤولية مفترضة عن هم في رقابته . جواز إثبات عكسها . صبه الإثبات يقع على عاتق المسؤول للمادة ١٧٣ مئتي ...
- ٦٣ مسؤولية من يجب عليه الرقابة عن هم في رقابته أساسها خطأ مفترض . للمادة ١٧٣ من القانون المدني . وقروح القصر ممن تشمله يتم ضد متولى الرقابة قرينة . قانونية غير قاطعة في تقصيره . متى تنقضي مسؤولية متولى الرقابة ؟ وجوب إثبات أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيهما كانت خلة الرقابة . مثال ...
- ٦٤ مسؤولية القواد من رقابة ولده : وجوب بيان الحكم مناصحاً ، من بين هذه المناصح هم التهم وحل تجاوز من الرقابة على النفس ...

رقم القاعة

## الفصل الخامس - التعويض

### (١) التعويض عن الضرر المادي

شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور. وأن يكون هذا الضرر عتقاً. الحكم بالتعويض أن لم يقع القتل المباشر عليه مباشرة. شرطه: توفر حق له بتجديد الإخلال به ضرراً أصابه

٦٥

الحق في التعويض الذي يورث من وقع عليه القتل المباشر. شرطه: أن يكون قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمة ويطاؤه عنه ورثته. مثال

٦٦

### (ب) التعويض عن الضرر الأدبي

”إنتقال التعويض إلى غير المني عليه“

إنتقال التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المني عليه نتيجة الاحتواء عليه إلى الغير. إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء. المادة ٢٢٢ مكرر

٦٧

المني عليه هو للمضرور من الجرمة - شخصاً طبيعياً كان أم ممثلاً - إنتقال حق المضرور في إقامة الدعوى المدنية إلى الغير ومن يترتب عليه العام

٦٨

### (ج) التعويض عن الضرر المحتمل

إشتمال وقوع الضرر في المستقبل. لا يمكن الحكم بالتعويض

٦٩

### (د) تقدير التعويض

تعدد المطالبين بالتعويض. الحكم لم حلة أو تعيين نصيب كل منهم. جازم

٧٠

تقدير التعويض. مترك لهكمة الموضع بدون مقبب عليها. ذكر موجبات التقدير غير لازم

٧١

الضرر المادي والأدبي بيان في إيجاب التعويض. كلاًهما خاضع في تقديره لهكمة الموضع

٧٢

### (هـ) تسبب أحكام التعويض

واجبة السببية بين خطأ للتم وبين إصابة المني عليه. وجوب بيانها في الحكم. مثال

٧٣

وجوب بيان الحكم ذاته إزاء الدعوى وعلاقته بالمني عليه وصفته في المطالبة بالتعويض وأساس للسببية المدنية

٧٤

والضمان فيها. إضفاء ذلك يجب أنكم بالتصور

٧٥

بيانات تسبب أحكام التعويض. يكفي في ذلك بيان وقوع الخطأ والضرر وعلاقة السببية. ذكر عناصر الضرر

٧٦

لا يلزم

رقم القاعة

## الفصل السادس - القضاء الدعوى المدنية

- ٧٦ تقدم لهم محضر صلح بينه وبين المني عليه . القضاء الأخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح . قصور ... ..
- ٧٧ استخلاص نية الطرفين وتجليد النتائج المبتناة من الصلح لمر موضوعي . مادام الاستخلاص سائفا . تحليل صلح على أن الصلح كان لهمة الحولاطر ولم يقصد به التنازل عن الحق للفق ... ..

## الفصل السابع - مصروف الدعوى المدنية

- ٧٨ إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تطبيقاً للحكم الاستثنائي الأول . تسارى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى تقديره . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإزالة محسرواتها . لا خطأ ... ..
- ٧٩ مصروفات الدعوى . عدم احتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى . للادتان ٣٠ ، ٣١٩ مرافعات ... ..
- ٨٠ استبعاد الطعن بالنقض القائم من المدعى للفق من الخطة لعدم سداد الرسم المقرر . إعادة عرضه رهن بالسداد . ... ..
- ٨١ استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم . بقاء ذمة المظاعن مشغولة بأداءه ... ..
- ٨٢ اختلاف إخراج المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة . الحكم بعدم قبول الطعن بالنقض لعدم سداد الكفالة هو حكم نهائي . اقرار باستبعاد الدعوى من جدول الخطة لعدم دفعها . لاجبة له . إمكان إعادة الدعوى إلى الجدول متى سدد الرسم ... ..
- ٨٣ الأصل إيجاب قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر محله سد نص أو الاستئانة على تنفيذ القواعد المتصوص عليها فيه . مسؤولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية . المادة ٣١٩ / ١ إجراءات . تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ... ..
- ٨٤ عدم سداد رسوم الدعوى المدنية لا يتصل بإجراءات المحاكمة من حيث الصحة أو البطلان ... ..
- ٨٥ حصة إثراء لأهم بمصاريف الدعوى وأصناف الخدمات في غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدنية . ذلك لا يجر قضاء من المحكمة بما لم يطالبه الخصوم وإنما لإعلاء الحكم القانون . للواد ٣٢٠ إجراءات ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ من قانون المرافعات ... ..

## الفصل الثامن - مسائل متنوعة

- ٨٦ الاضطلاع على إعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التهديد التي اقترنها تايها . بطلانه . المادة ٣/٢١٧ من القانون للفق ... ..
- ٨٧ القضاء بالتعويض الزوج عن قتل زوجه التي لم ترفع عليها دعوى افرتاو لم يصدر حكم يدينها لا علاقة فيه للأطراف والنظام العام ... ..

دعوى مدنية

- القضاء بالبراءة لعدم الثبات على واقعة القتل بدون وجه حق . عدم انتفاء المسؤولية المدنية حتى في هذه الحالة .  
٨٨ ..... جواز أن تكون الواقعة مكتوبة قبل غرض غلط مستوجب للمسئولية المدنية
- ٨٩ ..... ونفس الملحق بالنقض في الدعوى المدنية . إحتياط طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع
- ٩٠ ..... وجوب ثقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية . فصل القاضي الجنائي في أمر الورثة للمدعي بزويرها وللقلمة إلى كدليل أصل الإثبات
- ٩١ ..... قصر الادعاء المدني على من هم دون آخر لا يمس الإلزام في الدعوى الجنائية للقلمة من النيابة العامة
- ٩٢ ..... الخطأ في وصف الجهة لا يمس الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها

٣ - حق المدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء اليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(قلمن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ - مجلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧ من ١٧٠٥)

٤ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يطبق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

(قلمن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ - مجلة ٢٦/٢٩/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٨٨)

٥ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تصل بالدعوى المدنية - عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانونا ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقيمت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بهذاها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

(قلمن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٩٦)

٦ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المدنية و كان الحق

القواعد القانونية :

الفصل الأول

مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني

١ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المدنية وكان حق المدعي به ناشئا عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى المدنية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لعمل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الأباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذا كانا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(قلمن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٤٩)

٢ - الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعة للدعوى المدنية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى المدنية - جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة - فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة أفتت علة الاستثناء وانتهى الاختصاص .

(قلمن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ من ٨٧١)

غير مترتب عليها - مما تنفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فانه لا تضارب بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين اقتضاء المدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .  
(الفرن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٢٠)

## الفصل الثاني

### إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

١٠ - وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجبوعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من احوال نص قانون المرافعات .  
(الفرن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٦/١٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ٥٦١)

١١ - يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضراً بنفسه بالجلسة عند ما يوجه له طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم بطلباته ولا يضي عن ذلك حضور محاميه اذا كان متمماً في جنحة معاقب عليها بالحبس .  
(الفرن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٠)

١٢ - تتم إجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنيح والمخالفات من قبل المدعى بالحق المدني ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تباعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .  
(الفرن رقم ٣١٠ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٦)

١٣ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية من أن له من مثله قانوناً وهو في هذه الدعوى والد له ولم ترفع الدعوى على الوالد جهده الصفة فإن المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذه الحكم من جانب من تعيينه مثلاً للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .  
(الفرن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٠٩)

المدعى به فاشاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرغوبة عنها الدعوى المصومية فإذا لم يكن المقرر فاشاً عن هذه الجريمة بل كان فاشاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٤٤)

٧ - لا تحضى المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية الا اذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومنعقدة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى المصومية ، ومادامت ملكية المبرورات لم تثبت للمدعى بالحق المدني ، فهو اذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة ، واذا كانت الدعوى المصومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صبح ما قفست به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .

(الفرن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٩٧)

٨ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق للمدعى به فاشاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرغوبة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن المقرر الذي لحق به فاشاً عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبت الحكم المظنون فيه أن خلال المتهم بالتأكد الذي يفعله الطاعن لا تكون به جريمة الشك المرغوبة بها الدعوى ، فإن قضاه بالبراءة اعتداداً على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فاتها تكون قد قفست في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به ، مما يقتضى نقض الحكم المظنون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .  
(الفرن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٥/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٦٤)

٩ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة من الفعل المكون للجريمة المرغوبة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها الى الأفعال الأخرى غير المصولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تمرى بالمحاكمة عنها - لانتهاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة - اصدار أمر بعدم دفع قيمته - التي دين التهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها



الادعاء يحق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية - في فقرتها الثانية .

(لغز دمر ١٣٦٩ لسنة ٢٠ - جلة ٢٦/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ و ١١٢)

سقوط حق للمدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي

٢٥ - الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون برفع دعوى التعويض عملاً أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة الا باعلان عرضتها اعلالاً صحيحاً أمام جهة مختصة ومن ثم فان بروتستو علم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

(لغز دمر ٢١٠ لسنة ٢٧ - جلة ١٤/١٤/١٩٥٧ ص ٨٨ و ٩٦)

٢٦ - الدفع بسقوط حق للمدعي في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم ايدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

(لغز دمر ٢١٠ لسنة ٢٧ - جلة ١٤/١٤/١٩٥٧ ص ٨٨ و ٩٦)

(ولغز دمر ٨٨٠ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ و ١١٤)

٢٧ - اذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية الا بظان عقد الاعياد الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صورته تقتضي لهم بذلك ، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجنب الا تمويض الفرد الناشئ عن تبديد أموالهم ، فان الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا الى القضاء المدني يكون على غير أساس .

(لغز دمر ١٣٣٧ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ٨٨ و ١١٨)

٢٨ - اذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فان هذا النزاع لا يمتنع من طلب تمويض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرفوعة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعوى .

(لغز دمر ٨٨٠ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ و ١١٤)

توجب الفصل في الدعوى الجنائية والمدنية ما

٢٩ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بما يحكم واحد كما هو مقتضى نص الفترة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع

١٤ - تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في تلك المجموعة نصوص خاصة ، ومن ثم فلا محل لاستناد المدعي بالحق المدني الى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الاستئناف .

(لغز دمر ٢٩١ لسنة ٢٧ - جلة ١٩/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨ و ١٢٦)

(ولغز دمر ١٩٩٩ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ و ٢٠٤)

١٥ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فذا كان ما زال قاصراً فاعا توجه الى من يثله قانوناً ، ومن ثم فذا كان المتهم عند ما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصراً ، فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

(لغز دمر ١٨٢١ لسنة ٢٧ - جلة ٢٧/١٠/١٩٥٨ ص ٩ و ١١٢)

١٦ - متى كان المتهم لا يدعي أنه أظن المضي بالحق المدني لشخصه بالضرر في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركاً لدعواه ، فان الدفع بطلان الحكم في الدعوى المدنية لسدوره دون اعلان للمدعي بالحق المدني ودون حضوره يكون على غير أساس .

(لغز دمر ١٥٢ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩ و ٢٢٨)

١٧ - نظم القانون لجراءات الادعاء يحق مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب المضرور أو من انتقل اليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وأثار الا اذا باشر الادعاء يحق مدنية وقتاً لا هو مرسوم قانوناً .

(لغز دمر ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١ و ١١٢)

١٨ - الضرر الذي يتحمله الجنب عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصاً - له الخيار في أن يباشره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يبينها القانون فيها ذلك ، وهذا الحق الشخصي وان كان الأصل أنه مقصور على المضرور الا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره ومن يثله الورثة بوصفهم خلفه العام .

(لغز دمر ٣٧٠٣ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١ و ١١٢)

١٩ - القانون انما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما اذا كانت من المادوى القرعية فقط ب أي معبر

المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أى تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكميلي قد يؤدى الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

( المهن رقم ٣٥١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٦ )

٢٩ - ما يقوله الطعان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد اجتنى على اجراءات باطله - ذلك بأهمل أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية، ويقرر هؤلاء أنهم على استمداد لتقديم اعلام الوراة اذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى ، مما كان يجب منه تأجيلها حتى يقدموا الاعلام - والا فكان على المحكمة أن تحكم بدم قبولها - ما يقوله الطعان في هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تحصل في الدعوى المدنية ، وكل ما فعلت أنها استملت حقا المخول لها في المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - نلاحظها بعائلها على المحكمة المدنية المختصة لما رآه من أن الفصل فيها يستلزم اجراء تحقيق يطل الفصل في الدعوى الجنائية .

( المهن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩١٨ )

” اعتبار المدعى تاركا لدعواه “

٣٠ - متى قالت المحكمة ان الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن الخضوع للجلسة الا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في مطه المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه ، فان هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضائها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

( المهن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٤٩ )

” الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية “

٣١ - جئين على المحكمة الجنائية أن تحصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم ترأ الفصل في التوضيحات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعليق الفصل في الدعوى المدنية .

( المهن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٠٦ )

٣٢ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التوضيح .

( المهن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٦/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٨٦ )

الدعوى الجنائية وحلها امتنع عليها بمقتضى الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناء القانون ، من بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفضها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتادم .

( المهن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٤/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٦٦ )

( المهن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٦/١٩٥٣ ص ٨ ص ٦٠٦ )

٢٥ - متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فان الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للتقضي طبقا للمادة ٢٢٠ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية .

( المهن رقم ٦٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٠٦ )

٢٦ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تحصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق المحكمة ، ولا يبنى لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بقوله أن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

( المهن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٢٥ )

٢٧ - حق المحكمة الجنائية في الاحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن يسار حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز اصدار قرار بإحالة الدعوى للمدعية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيّد حرية القاضي المدني .

( المهن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٢٥ )

٢٨ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تموضي ضرر ليس ناشئا عن جريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام ، ومن ثم فنتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلا على أساس جريمة التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت الى التزل بإتفاء الجريمة - إلا أن تقضي برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بعائلها الى المحاكم المدنية لأن شرط الاحالة - كتهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى

مع ما هو ثابت بحضر الجلسة وصدر الحكم من أه دعوى مدنية بصفة وليا طبيعيا على ولده الجنى عليه ، فان للحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب قضي الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطعن من التمهين منه اذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعا بالتعويض متضامتين ، فانه يحسن قضي الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة اليهم جميعا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٢٩٦)

#### ” استئناف الدعوى المدنية ”

٣٧ - تقدر قيمة الدعوى ، اذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم ، بقيمة المدعى به يتعامله بغير الثبات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد فإذا طلب الجنى عليهما في جريمة ضرب ، مبلغ ٥١ جنهما تمويضا عن هذا العمل الفاسد فانه يجوز استئناف الحكم الذى يصدر في دعوى التعويض هذه . (الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٧٧ ص ٥٧)

٣٨ - لا يجوز للمستول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية للقائمة عليه بالتبعة للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضي الجوزى نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض . (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٧٧ ص ١٨٥)

٣٩ - المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجيز للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية اذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضي الجوزى نهائيا . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٧٧ ص ٥١١)

٤٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى قضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز انشاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء القضاة ، يصرى

٣٣ - متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفضت الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المستول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابعة التى قضى فيها بالبراءة فانه يستعنى على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بصالتها التى رفعت بها ما دام المستول الحقيقى عن الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٣١)

٣٤ - أباح القانون بصفة استئنافية رفع دعوى الحقوق المدنية الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الألبحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فان قضاء المحكمة بالزام المتهمين بتعويض المدعى بالحق المدني عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذى استمرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم في الأصل - فالتفتيش المطالب به يكون اذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٨٨)

٣٥ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالقوة في الدعوى الجنائية ، اذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تحصل في الدعوى المدنية - فاقصروا ولو لم يكن جريمة ملقبا عليها قانونا الا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن فاته ضرر منه أن يطلب بتعويض - فاذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لإزالة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تتسبب اليه وفاة الجنى عليه ، فانه كان متنبها على المحكمة أن تحصل في الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدره ، أما وقد قضت بمسك مختصاصها بنظر تلك الدعوى فان حكما يكون مخالفا للقانون ويحسن لذلك قضاة . (الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٤٩)

#### ” سلطة المحكمة في تغيير أساس الدعوى المدنية ”

٣٦ - اذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد الجنى عليه من نفسه

أضفا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على براءة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

(الجنر دمر ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلد ٢٤/١٩٥٧/٢ ص ٢٤٦)

٤١ - الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تحصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعوى وإن كانتا فاشنتين من سبب ولحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول منه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافيا - أما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعوى عند بقاء اتصال التقضاء الجنائي بها .

(الجنر دمر ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق - جلد ٢٦/١٩٥٧/٢ ص ١٢٧)

٤٢ - يثبت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التي يجوز فيها التمتع والنيابة العامة رفع الاستئناف ثم تقتضي على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ إجراءات يستلزمها الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الإجراءات أو الحكم وحين من نص المادة سابقة الذكر والملاحظين ٤٠٣ ، ٤٢٠ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لمعالة البطلان الذي يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم ، وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبه بالبطلان دون المدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدني عن تعريض يقل عن التصاب النهائي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانونا ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حساب المدعى بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم إيداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في المبدأ القانوني مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لديه حق استئناف الحكم ابتداء .

(الجنر دمر ٣٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلد ٢٧/١٩٥٧/٢ ص ١٢٨)

(الجنر دمر ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلد ٢٨/١٩٥٧/٢ ص ١٣٠)

٤٣ - يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تعدي تصاحب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع

عن الحكم الصادر بغيره خمسمائة قرش وبإثباته بدفع قرش ساخن ولحد على سبيل التعويض الموقت يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون .

(الجنر دمر ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلد ٢٧/١٩٥٨/٢ ص ١٥٧)

٤٤ - إن دعوى التعويض عن القتل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(الجنر دمر ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلد ٢٧/١٩٥٨/٢ ص ١٥٧)

٤٥ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يمتد إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا من طريق استئناف النيابة .

(الجنر دمر ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلد ٢٨/١٩٥٧/٢ ص ١٣٠)

٤٦ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على التصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وانطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية - فإذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد نبى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن التصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يشهده في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

(الجنر دمر ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١٩٥٧/٢ ص ١٣٠)

٤٧ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة العامة ، إذ أن قض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحا على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق مسجودا من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يعلن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجية الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها ، فانه ما كان يجوز للحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبول تدخل المدعى بالحق المدني والحكم له بطلباته ، ويكون الحكم المطعون فيه

المطول بأنه استأنس به عن « التوفركاين » فإن ما أثبت الحكم من أخطائه وقع فيها التهم يكفى لحمل مسئولية خبايا ومعدنيا .

(المجلس رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

٥٥ - متى ثبت أن التهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فانه يكون مسئولاً عن توضيح الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم به بالتبويض صحيحاً في القانون .

(المجلس رقم ٢٥٩ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٤١٥)

### الفرع الثاني - التضامن فيها

٥٦ - أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فجأة وبغير تدبير مسبق ، ويكفى فيها أن تتوارد الضوابط على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع لاراداة الآخرين على إيضاحه ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل التصحيح عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .

(المجلس رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ٧ ص ٤٦٤)

٥٧ - التضامن في التعويض بين القاطنين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إقصاء الضرر بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاعة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح قسط .

(المجلس رقم ٨٦٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ٧ ص ١٠٨٦)

(المجلس رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ٩ ص ١٧٦)

٥٨ - التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للبادة ١٦٩ من القانون المدني يتولى في ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

(المجلس رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ ص ٨٨)

٥٩ - التضامن في القانون معناه أن يكون كلا من المظالمين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب

(المجلس رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

### الفصل الرابع

المسئولية من عمل الغير

الفرع الأول - مسئولية لتتبع عن أعمال تلبه

٥٥ - مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع

قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية ، فيثبت النافذ بالنسبة لها والقضاء يرفضها .

(المجلس رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ١٠١)

٤٨ - استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار للزعم قاطرة - على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوراقات الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى التهم أصلاً جديدة غير مقبلة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تمرير دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(المجلس رقم ٢٠٤٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/١/١٧ ص ١١ ص ٤٧٧)

### الفصل الثالث

المسئولية من الأعمال الشخصية

الفرع الأول - عناصرها

٤٩ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة التهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ التهم الأول ( سيدلي ) فيها قاله : من أنه حضر « مطول البوتوكاين » كخضر موصى بنسبة ١ / % وهي تزيد على النسبة المسموح بها طبقاً وهي ٨٥٠ / ١ ومن أنه طلب إليه تحضير « توفركاين » بنسبة ١ / % فكان يجب عليه أن يحضر البوتوكاين بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١ / ٢٥٠٠ أو ٨٥٠ / ١ ولا يفيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١ / % طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون أنه لا يبرى شيئاً عن كنه هذا المخضر ومدى سيئته ، وهذا إلى جانب أنه موقف يخصص تحضير الأدوية ومنها المخضر، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه يثبت له لياً في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخضر إلى زميل له قد يخطئ وقد يعيب ، وكان لازماً عليه أن يتصل بذوى الشانق للصلحة التي يتبعها أو الاستمارة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها « كالفارماكوبيا » ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخضر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يتفحصه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا يشاق في ذلك ورده نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبه التهم الثاني وغيره من الإلباء معني قد يستعملون هذا

المصلحة السائدة وخمس دقائق مساءً وأشير في دفتر الأحوال أن الفقراء ومن بينهم الفقير المقيم قد تسلموا دركاتهم فالتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملاً من أعمال وظيفته فلذا كانت المشاجرة التي وقعت بين أخته وأخري قد حصلت بعد ذلك وبمد استلامه البندقية فاتجه إليها التهم بوصفه خفياً تحت ستار أداء الواجب عليه كما اتجه إليها غيره واتهم التهم فرصة وجود السلاح الأمرى معه واركنب ما اركنب بما غاب هذا يرد قانوناً الزام « وزارة الداخلية » بتوضي الضرر الذي وقع على المجنى عليهم من تأييده التهم أياً كان الساعات الذي حازه على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن وظيفة التهم بوصفه خفياً نظامياً هي التي حيات له كل الظروف التي مكنته من اقتيال المجنى عليهم ولم يكن التهم وقت فسدت التي فعلها متجرداً عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فضلاً بضمومه .

(الحكم رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ هـ - جلة ١٠/٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٨)

٥٨ - تعين المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ في شأن تنظيم المدارس العرة - الملحق بالقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٣ - والنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس العرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتخضعها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صغر بعد ذلك في شأن تنظيم المدارس العرة ، وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تأييدها بإحدى هذه المدارس .

(الحكم رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ هـ - جلة ٤/٢٨/١٩٥٩ م ١٥ ص ٥٠٦)

٥٩ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تأييده بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أضر به المتبوع أو لم يضر به ، علم به أو لم يعلم ،

قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو حيات له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بما إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بما متكلفاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتأييده وتقصيره في مراقبته .

(الحكم رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ هـ - جلة ١١/١٧/١٩٥٨ م ٧ ص ٦١٠)

٥٩ - يكفي لمسألة المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تأييده بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أضر به المتبوع أو لم يضر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

(الحكم رقم ١٢١ لسنة ٢٧ هـ - جلة ٣/١٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٦)

٥٧ - أن القانون المدني الذي نص في المادة (١٧٤) على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تأييده بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخلًا في طبيعة وظيفته ويبارس شأنًا من شؤنها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورة لاسكان وقوعه بل يتحقق أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو حيات له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءة استعمال الشئون التي عهد للمتبوع إليه بما متكلفاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتأييده وتقصيره في مراقبته وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتقه الشارع ولم ير أن يعيد عنه كما دلت عليه الأعمال الحضرية لتعنين المادة (١٧٤) .

فلذا كان الثابت أن التهم تسلم بتعنيته الأميرية من دول

من الرضى به والصف عليه ، وكان ذلك بمناسبة استنائها ما في صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوالم والمشار بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بعناية القتل للسرقة راجلة لولاها ما كان الفعل قد وقع - أنما ظروف التعارف والصلة الشخصية - وهي ظروف ملأرة - هي التي زجت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى قرر ذلك فإن الطاعن على ما أثبت الحكم لا يكون مستولا عن التوضيح المطالب به عن جريمة تايبه المتهم ، ويكون الحكم إذ قفى بإلزامه بالتوضيح قد أخلا ويتعين لذلك قضاؤه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

(الحكم رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠ - جلة ١٢/١٣ ص ١١ ص ٨٩٧)

#### الفرع الثاني - مسئولية من يجب عليه الرقابة عن هم في رقابته

٦٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كف والده وضم من ذلك مسئولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم يتم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه ، أو إلى أن يفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الإخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معا ، على أن هذه المسئولية المفترضة يمكن إثبات عكسها وعنه ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب - لكي يتخلص من مسئولية طبقاً للفترة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني - أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا يذ ولو أقصا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

(الحكم رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ - جلة ١٢/١٤ ص ٧ ص ٧١٨)

٦٣ - وقوع الضرر من تشمله الرقابة قرينة على تخصيص متولى الرقابة ، وإلى هذا يشير الفاعل في مذكرته الإيضاحية عن المادة ٢٤١ المقابلة للمادة ١٧٣ من القانون المدني الجديد من أن مسئولية المكلف بالرقابة هي مسئولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنفي إلا إذا أثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعن ، أو لناظر للمدعى التي تبجحها التمسك بأن الحادثة - التي هي محل المسألة - كانت نتيجة ظرف فيضائي للخلاص من المسئولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يتم به دليل من الحكم الذي أثبت أن

كما يستوى أن يكون التابع - فارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعة ، وأجرى هذا لنفسه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .

(الحكم رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - جلة ١٢/١٣ ص ١١ ص ٤٥)

٦٥ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عند ما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يعمل سائق سيارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الأسمت بعد اثبات رقم سيارته على التصاريح المزورة ، وأن هذه الوظيفة هي السبب الذي يمكن للمتهم من مقارفة ما أسند إليه - وهو سبب مناسب في ذاته لتحقق مسئولية المتبوع أساسه استغلال التابع لوظيفته - فإن قضاء الحكم للمطعون فيه بمبلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الحكم رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - جلة ١٢/١٣ ص ١١ ص ٤٥)

٦٦ - من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورة فيما وقع من خطأ ولا داعية إليه - فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على أن التابع وهو عامل « فرائي » بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويوصل منه فيها المجنى عليه بصفة صيدلي قد استعمل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بسكته بعد منتصف الليل ، وأنه لولا هذه العلاقة لما أسس إليه المجنى عليه وأنفس له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئاً مطمئناً حين لجأ إليه في ذلك الوقت بجهة أساعفه من مفسد مساجره ، وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على إثبات فعله الفاسد غير المشروع بفرض النثر عن البساتن الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يطابق التطبيق الصحيح للقانون - إذ بين مسأله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدي عملاً من أعمال وظيفته - وإنما وقمت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدائها - فالجريمة على الصورة التي أثيرها الحكم أنها وقعت بعيداً عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالف المجنى عليه وتحرف دخالته وأحواله واستغل هذه المخالفة ، كما استغل ما أسند فيه

عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه الى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تعدد بمقتضى اتفاق أو طالب المدان به أمام القضاء .  
(الفرن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٥١)

٦٨ - المجنى عليه هو الذي يقع عليه الفعل أو يتأوله الترك للزئيم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للصيانة القانونية التي يهدف إليها الشارع والفرد الذي يتصله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا - له الخيار في أن يشاره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يميز القانون فيها ذلك . وهذا الحق الشخصي وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرور الا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره ومن بينه الوفة بوصفهم خلفه العام .  
(الفرن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ ص ١١٢)

#### (ج) التعويض عن الضرر المحتمل

٦٩ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .  
(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٣٠)

#### (د) تقدير التعويض

٧٠ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعي بالحق المدني جملة أو تعدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .  
(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٣٠)

٧١ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقديره حسباً تراه مناسباً وفق ما تبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .  
(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ ص ٢١٥)  
(والفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ ص ١٨٧)

٧٢ - الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلا الفروعين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

الحادث وقع في فترة ضمير الحصص وأه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .  
(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٨ ص ١٠ ص ٥٠٦)

٦٤ - اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت اشرافه دون أن بين العناصر التي استقي منها ذلك كما لم بين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .  
(الفرن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٦٠/١/١٧ ص ١١ ص ١٧٧)

### الفصل الخامس

#### التعويض

#### (١) التعويض عن الضرر المادي

٦٥ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر مستقلاً ، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر هذا التعويض بشرط اخلال به ضرراً أصابه . ولذا فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يموله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٣٠)

٦٦ - لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث منه الا اذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته وينتقله منه وورثته كان يكون قد أفتق مالا في العلاج ، أما اذا كان الضرر الذي لحقه المدعي بالحق المدني أساساً للعواء قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل الى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .  
(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٣٠)

#### (ب) التعويض عن الضرر الأدبي

إنتقال التعويض الى غير المجنى عليه

٦٧ - ان التعويض عن الضرر الأدبي الذي يجب للمجنى



## (٨) تهيب أحكام التوضيح

٧٧ - من المقرر أن الصلح عقد يحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والتنازل المبتدأ عن الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له بأهلهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطاته ، ولا رقابة عليه فيه ما دلت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحتمل ما استخلصه منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إبرائه كان تهدئة الخواطر ، وأنه لا يصل في طياته تنازلاً من المجني عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً في العقل وتحمله عبارات الصلح وملابساته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل الدعي بالمعقود المدنية عن حقوقه صريحاً في القانون .

(ملف رقم ٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - جملة ١١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ و ٨٢٩)

## الفصل السابع

## مصاريف الدعوى المدنية

٧٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له قد أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تفيذاً للحكم الاستثنائي الأول وكان هذا المبلغ يوازي قيمة التعويض الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له - فإن هذا الحكم إذا قضى برفض دعوى التعويض والزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للمضرور قد حصل تفيذاً للحكم السابق مسدوداً في ذات الدعوى ما دام أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

(ملف رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جملة ١١/٢/١٩٥٩ ص ٧ و ٣١٥)

٧٩ - الالتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الالتزامات التي يستتر القانون مصراها لها وفقاً لنص المادة ٣٥٥ من قانون الرقعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم الزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه في حق الخصم الآخر وإنما أوجب القانون الحكم بما على من خسر الدعوى

٧٣ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي داه بالقتل الخطأ وبين اسبابه للمجني عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن اضطراره للجهة اليمنى حيث كان يسير المجني عليه وعدم استعماله لاجاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجني عليه » .

(ملف رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جملة ١١/٢/١٩٥٩ ص ٧ و ٩١٠)

٧٤ - إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بالزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالمعقود المدني مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ دون أن يبين ادعاء المدعي للذکور مدلياً أو علاقتهم بالمجني عليه وصفت في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية والمتضامن فيها - وهي من الأمور الجهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي لم تحصل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما ينتمى بالدعوى المدنية ، ولا يتقدم في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة إلى ادعاء والد القتل مدلياً قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومراقبه عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

(ملف رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق - جملة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ و ١٠٧)

٧٥ - إذا بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقتهم سببية فإنه يكون قد أحاط بنواصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولا تترتب عليه بعد ذلك ، إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض للحكم به .

(ملف رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٠ ق - جملة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ و ٧٥١)

## الفصل السادس

## إقتضاء الدعوى المدنية

٧٦ - إذا كان الحكم قد قضى للمدعي بالمعقود المدني بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في معبر الدعوى فإنه يكون قاصراً .

(ملف رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق - جملة ١١/٢/١٩٥٩ ص ٧ و ٢٤)

التوثيق في المواد المدنية فيها يخالفه ، ولم يبق لتوايين  
الرسوم في هذا الشأن الا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية  
تحصيلها كما جاء بسجل المادة ٣١٩ سالفة الذكر .

(الجن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٢٩)

٨٤ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بغير  
صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها  
أو بطلانها .

(الجن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ١٠ ص ٢٣)

٨٥ - تنص المادة ٣٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
على أنه اذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه  
بالدفع بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها ، وتنص  
المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية  
على أنه يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي  
به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف  
الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه  
يفضل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ، ومن ثم  
فإن قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية  
ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعي بالحقوق  
المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قسراً بما لا يطلبه الخصوم ،  
وانما اعمالاً لحكم القانون .

(الجن رقم ١٣٨٣ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ١١ ص ٨٦١)

## الفصل الثامن

### مسائل متنوعة

٨٦ - متى كان الحكم قد اتفق على صحة الاتفاق على  
أعضاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترحتها  
تابعاً فانه يكون قد أغلقت في التساؤل وفقاً لحكم  
المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .

(الجن رقم ٦٩ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ٧ ص ١٥١)

٨٧ - للزوج أن يفتي على الزوجة التي لم ترفع عليها  
دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء  
له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .

(الجن رقم ٧٦ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ٧ ص ١٤٨)

٨٨ - القضاء بالإبراء لعدم العقاب على واقعة القبض  
بدون وجه حتى لا يؤدي حتى إلى انتهاء المسئولية المدنية  
ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً  
يجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .

(الجن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ٧ ص ٥٩٦)

فلا تعتبر من الملحقات المتوهم عنها في المادة ٣٠ من القانون  
المشار اليه ولا تدخل في تقدير قيمة موضوع الدعوى .  
(الجن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/١٦/١٩٥٧ ص ٧ ص ٥٦١)

٨٩ - متى كان المدعي مقاماً من المدعي بالحقوق المدنية  
فقطيه أن يؤدي للخرافة الرسم المقرر في القانون عند التفرع  
بالمدعي بطريق التقاضي ، فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة  
استبعاد المدعي من الجلسة ، وإعادة عرض المدعي إلى  
الجلسة وهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام  
وصحورتها نهائية .

(الجن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١١/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٥٨)

٩١ - أن ذمة الطاعن لا تبدأ من أداء الرسم بمجرد  
توقيع الجواز بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة  
بأدائه ، فإن لم يوف به قامت للمحكمة بتقديره وإصلاحه  
بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

(الجن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١١/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٥٨)

٩٢ - استقر قضاء محكمة التقاضي على الحكم بعدم  
قبول المدعي ممن لم يسئل بسداد الكفالة قبل الجلسة  
المحددة لنظر الدعوى ، والحكم في هذه الحالة نهائي  
لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس  
الحال بشأن الرسوم إذ القرار باستبعاد المدعي من جدول  
الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى إلى  
جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(الجن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١١/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٥٨)

٩٣ - الأصل أنصوص قانون الاجراءات الجنائية هي  
الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى  
نصوص قانون آخر إلا لصد قص أو للاستعانة على تنفيذ  
القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن  
« يكون المدعي بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف  
الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها  
ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية ، وكان قانون  
الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد الملائقة بين  
الحكومة والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف  
دعواه فأوجب أن يكون هو المسؤول عنها بصفة أصلية  
عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة  
للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب  
الإتياع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع اصحاب أحكام  
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم

- ٨٩ - متى قضى يرفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .  
(ملف رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٦٧)
- ٩٠ - ان الواجب يقتضى بأن يترقب القاضي المدني أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائيا في أمر ورقة مدعى تزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاثبات .  
(ملف رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٩٣)
- ٩١ - قصر الادعاء المدني على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الاتهام في الدعوى الجنائية المتامة من التباية العامة .  
(ملف رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٣٤)
- ٩٢ - الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .  
(ملف رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٦)

رقم القائمة

## دفاع

١٩- ١	: حضور المحامي	الفصل الأول
٢٧- ٢٠	: الايجرة إجلايا عن الدفاع	الفصل الثاني
١٠١- ٦٨	: مايجز إجلايا عن الدفاع	الفصل الثالث
١٠٦- ١٠٢	: استجواب التهم	الفصل الرابع
١٠٩- ١٠٧	: طلب التأجيل	الفصل الخامس
١١٥- ١١٠	: طلبات التحقيق	الفصل السادس
١٢٣- ١١٦	: طلب تدبيل التهم أو مناقشتها	الفصل السابع
١٤١- ١٢٤	: طلب إسراع الشهود	الفصل الثامن
١٤٥- ١٤٢	: طلب ضم أوراق	الفصل التاسع
١٤٦	: طلب فتح باب المرافعة	الفصل العاشر
١٤٨- ١٤٧	: تقديم للذكرات	الفصل الحادى عشر
١٥٣- ١٤٩	: طلب العاطفة	الفصل الثانى عشر
١٥٦- ١٥٤	: حرية الدفاع وضروءاته	الفصل الثالث عشر
١٥٧	: تدوين دفاع التهم	الفصل الرابع عشر

موجز القواعد :

## الفصل الأول : حضور المحامي

١ ..... استبعاد المدافع عن التهم . موكول الى تقديمه حسيبا يرضى اليه ضحيه واجتهاده

## رقم النقطة

- ٢ تولي عام واحد الدفاع عن متهين متطعين في جنابة واحدة . جوازها إذا كان ثبوت الفصل قبل أحكم لا يردى  
لدى تبرة الآخرين ... ..
- ٣ تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر . تولي عام واحد للمرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع مثال في  
قضية تروير ... ..
- ٤ حق للمتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه مقدم على حق المحكمة في تعيين للمدافع . سكوت المتهم عن طلب تأجيل  
التحقيق حين حضور المحامي الذي وكله . حرية المحامي الذي تدينه المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته ...
- ٥ تولي عام واحد الدفاع عن متهين عند تحقق قيام التعارض بين مصلحتيهما . تقضى الحكم بالنسبة للمتهمين معا ...
- ٦ إثارة للمتهم أن عاينه الموكل كان عاينا عن المحامي عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادثة . هو سبب  
جديد . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة التقاضي ... ..
- ٧ كفاية حضور عام واحد مع المتهم بجانبه ... ..
- ٨ إضمار المحامي إلى زميله . دلالة : إقراره بتجاوزة لبراهنة الأخير واعتبارها من وضعه مما يمتنع من تكررها ...
- ٩ إستبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سعادته الاشتراك . عدم زوال صفته كعام . تولي الدفاع عن المتهم .  
لا يطلان . المادة ٧٠ من قانون المحاماة لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية للقضاة المحامين ...
- ١٠ سكوت للمتهم أو عاينه عن المرافعة أمام المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع ما دام أن المتهم لا يدعي أن المحكمة منته  
من المرافعة الشفوية ... ..
- ١١ تعارض مصلحة المتهمين . توافره : إذا كانت الأدلة التي استند إليها الحكم في حق أحد المتهمين تؤيد لدى تبرة  
الآخر ... ..
- ١٢ حضور محامي الشركة المشككة عن الحقوق المدنية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والإستئنافية دون أن يذكر شيئا  
من تغيير صفة مدير الشركة . إثارة لأول مرة أمام محكمة التقاضي . غير جائز ... ..
- ١٣ تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر . إكتفاء المحكمة بمدافع واحد منهم فيما يجب  
إجراءات المحاكمة ... ..
- ١٤ مناط تعارض مصلحة المتهمين اختلل بحق الدفاع : أن يكون انتفاء إرادة أحدهما يترتب عليه انتفاء برهانه  
الآخر . مثال لا يتوافر فيه هذا التعارض ... ..
- ١٥ لا محل لاعتراض تعارض مصلحة المتهمين اختلل بحق الدفاع عند عدم تبادلها الأهميات والقرائنهما جانب الإنكار  
مناط تعارض مصلحة المتهمين الذي يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن تكون أقوال أحدهما شهادة  
إثبات ضد الآخر . تولي عام واحد الدفاع عنهما يورق الإخلال بحق الدفاع للبليل للمتهم ... ..
- ١٦ للمعارض أن يعرض مغرره في عدم الحضور بأي طريق على المحكمة دون وجوب تركيز غرره في إلقاء العذر ...
- ١٧ جلالان إجراه من إجراءات المحاكمة . سقوط الحق في الترفع إذا تم حضور محامي المتهم ودون اعتراضه عنه .  
مثال في سياق أقوال الطبيب الشرعي والمترجم بغير حلف ... ..

ولم القاد

وجوب حضور مدافع عن التهم بحيث يتناولها محكمة الجنايات. عدم تحقق هذا الفرض إلا إذا حضر للمدافع ابراهيم  
الحاكم من لوميا حتى نهايتها. ضرورة سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلا في نائبه ...

١٩

### الفصل التالي - ما لا يعتبر اختلافا يفتق الدفاع

لمحكمة الإعراض عن سماع ما يدعيه التهم من أوجه الدفاع وتحقيه إذا كانت الواقعة قد وضعت لها  
أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى ...

٢٠

استناد المحكمة في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والقرارات الطبية وعناصر المحاكمة وأقوال الشهود  
الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة. جواز ذلك إذا كان ذلك معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع  
أن يناقشها ويرد عليها ...

٢١

مطالبة التهم عن ذات البرية المرفوعة من أجلها الدعوى بحد استبعاد ظرف سبق الإصرار . تبني الدفاع .  
غير لازم ...

٢٢

تصبح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث . لا يند تنزيها أو وصف التهمة . إبراز في الحكم بحد الفراغ  
من سماع الدعوى . جاز ...

٢٣

عدم التزام المحكمة بتبني الدفاع إلى تغيير وصف التهمة إذا كانت الواقعة مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي  
لجرت المحكمة وطورت عليها مرافعة الدفاع ...

٢٤

رفع الدعوى على التهم باقتل الممد مع سبق الإصرار والتمرد . . إنكته باقتل الممد دون سبق إصرار . تمت  
الدفاع إلى ذلك . غير لازم . المادة ٣٠٨ من ق. أ. ج ...

٢٥

الطلب الذي تترتب محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة هو الطلب المطلوب ...

٢٦

تدليل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تقت نظر الدفاع . علم التهم بذلك وتوافقه على أساسه أمام المحكمة  
في الاستئناف . لا بطلان ...

٢٧

مرافعة النيابة على أساس أن التهم وحده هو عدت إصابات المعنى عليه يمكن . مرافعة الدفاع على هذا الأساس  
ذاته . تحقق الفرض الذي ترواه الشارع من تبني الدفاع ...

٢٨

جريمة ضرب أقصى إلى موت . تدليل المحكمة وصف التهمة لها بما يتضمن استبعاد مسؤولية التهم عن القسرة التي  
أصبحت القوة ومساندة من باقي ما وقع من مت إحتذاء على المعنى عليه وهو ما كان دخلا أصلا في الوصف  
الذي أحيل به التهم من غرة الإتهام . لا إختلال بمن الدفاع ...

٢٩

إتزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كانت ظاهرة الصلح بموضوع الدعوى ...

٣٠

حق محكمة الموضوع في الحكم على التهم بشأن كل جريمة تزلت إليها البرية المرفوعة بها الدعوى من غير سبق  
تدليل في التهمة أو وقت نظر الدفاع ...

٣١

سكوت التهم من المرافعة . الفطن على الحكم بسببه . غير جاز . ما دامت المحكمة لم تمنحه من إظهار دفاعه ...

٣٢

رقم النقطة

- ٣٣ إستناد النيابة إلى التهم وصفاً جديداً التهمة . طرح الواقعة التي تنسبها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمرقة المحكمة وقيام مراعاة الدفاع عليها . تفيه الدفاع بذلك لهذا التغيير . غير لازم ... ..
- ٣٤ عدم تمسك التهم بدفاع في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى لغيره وإقيلته بالمرافعة فيها . التي على المحكمة بأنها أعلنت بحقه في الدفاع . لا عمل له ... ..
- ٣٥ عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التهم أو الرد عليه إذا كان غير مجزوم وأبدى احتياطياً ... ..
- ٣٦ إستظهار المحكمة أن الإصرار كان بقصد التباطؤ وتغييرها الوصف القانوني الواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٣٧ مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والتغير التي . ليس من وجود الدفاع الجوهرية التي تقتضي رداً خاصاً ... ..
- ٣٨ نفي ظرف سبق الإصرار في جريمة العادة المستترة إلى التهم دون قس نظر الدفاع . لا خطأ ... ..
- ٣٩ عدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الأتاهم . عدم تمسك محامي التهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طلبه أجلًا لتخصير دفاعه . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٤٠ سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الانتباه التي لحقت بالتهم إلى تاريخ بدئها . قست نظر الدفاع غير لازم . ...
- ٤١ إستناد المحكمة قبل إطلاق العيار الثأري إلى مجهول من بين المتهمين بدلا من معلوم . تفيه الدفاع إلى ذلك . غير لازم ... ..
- ٤٢ إستئناف التهم المحكم الابتدائي على أساس التبديل الذي أثيرته محكمة أول درجة في التهمة من تبييد إلى تصب . إصجاب الاستئناف على التبديل الذي ورد به . القول بأن الدفاع لم ينظر بالتبديل . لا عمل له ... ..
- ٤٣ الطلب الذي لم يقصد منه التهم إلا إثارة شبهة في دليل لا تذهب بصلاحيته القانونية للاتبات يفرض قيامها . عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية التي تقتزم المحكمة بتضيده أو الرد عليه صراحة ... ..
- ٤٤ تعديل وصف التهمة من فاضل إلى شريك دون قس نظر الدفاع . إستناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الاتهام أن يحمل منها التهم فاعلا أصليا . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٤٥ تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تفيه التهم . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٤٦ إثبات المحكمة أن التهم هو صاحب المواد المتفجرة . إحضار التهم حاضرا لما مع أن الدعوى رفضت عليه بأنه أمرزها دون قس نظره . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٤٧ علو الملف المطبق من ذكر نتيجة تحليل البع التي وجدت بملابس التهم . لا إخلال بحق الدفاع . طالما أنه كان في وضع محام التهم إستيفاء هذا النقض بطلب الإطلاع على أصل التقرير للودع بملف القضية ... ..
- ٤٨ إنشأت المحكمة من طلب التهم لإجراء مضاعفة البصيات في مكان الحادث . عدم رد المحكم على هذا الطلب وأنشده التهم بأقواله وبما نسب إليه منهم آخر وبما ضبط منه من متحصلات الجرمية . لا عيب ... ..

## رقم المادة

- إعلان التهم بوردية التكليف بالحضور خطأ بتهمة حيازة « سنج » غير مضبوطة . إذاته أمام محكمة لول درجة  
بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المحكمة وإقرار التهم .
- ٤٩ لا إخلال بين الدفاع ... ..
- قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيته : قرار تحضيري لا يتولد عنه حقوق  
الخصوم بموجب حتماً العمل على تنفيذه . تراعى الدفاع في الدعوى دون الإشارة إلى هذا القرار أو التمسك  
بتنفيذه . التي على المحكمة الإخلال بين التهم في الدفاع . لا محل له ... ..
- ٥٠ حتى المحكمة في الملوك من حكم تحضيري عند انتهاء جلسة الدعوى إليه . مثال ... ..
- ٥١ وجوب أن يكون الدفاع ظاهر الصانع بموضوع الدعوى لاستجابة المحكمة له أو الرد عليه . مثال في طلب سماع  
شهود نتي ... ..
- ٥٢ طلب ضم قضية تدعياً لرأي قانوني التهم لا يقتضي رداً صريحاً من المحكمة طالما أنها طبقت القانون على واقعة  
الدعوى لطبقاً صحيحاً ... ..
- ٥٣ مجرد علم مصدر التمسك بعدم وجود مقابل وقاه له في تاريخ إصداره يوفر سوء النية . لا يقبل منه الصلح باسئار  
إفلاسه . مثل هذا الدفاع لا يستأهل ردّاً ... ..
- ٥٤ تصبح بيان كنيّة أو تكابح الجرمية لأبعد تغييراً لأوصاف التهمة . جواز حصوله دون لفت نظر الدفاع . مثال  
في جريمة سطف ... ..
- ٥٥ إغفال الحكم الرد على طلب ضم أوراق لم تنتقل له الخصائص التي تستلزم التمسك له . لا إخلال بين الدفاع ... ..
- ٥٦ عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . تمسكها بالرد عليه . وجوب أن يكون الرد مستنداً إلى ما له  
أصل في الأوراق ... ..
- ٥٧ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني يبيد عن حجة الصواب ... ..
- ٥٨ عدم تفرقة نص المادة ١١٢ مقربات بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية متى سلمت الأموال للمتهم  
ووجدت في صوته سبب وظيفته . عدم تحريم الحكم صفة الأعضاب القطعة - وحلها بملوكة للحكومة أم  
للأفراد - لا يوفر الإخلال بين الدفاع ... ..
- ٥٩ إدانة الدفاع على أساس أن الماتين على المحاكمة والمدين تخلفها عن إصابته قد نجمتا عن ضربة واحدة هي  
التي أجدتها الماتين . إيجره هذا التحديد في ضربة تالية سابقين لا يوفر الإخلال بين الدفاع ... ..
- ٦٠ حصول التعليل في حدود عناصر الوصف السابق الذي يحله التحقيق ودلّرت عليه للرأفة نتيجة استبعاد أحد  
عناصره : تدليل لأوصاف التهمة . لا وجوب تنفيه الدفاع ؟ ... ..
- ٦١ صورة لطلب غير جازم لا يوفر الإخلال بين الدفاع ... ..
- ٦٢ تنفيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تدليل التهمة . شكله : كفاية التنفيه القضائي . مثال . مواجهة التهم بالسابقة  
في الحالات التي يحتر توافرها شرطاً مستلذاً للقضية ... ..

## رقم المادة

- منازعة اللّهم في مكان ضبطه، دفاع موصى . لا يستر من محكة الموضوع الرد عليه استقلالاً . يمكن فيه الرد  
القبضى! ... .. ٦٤
- الدفاع ظاهر الإعلان لا يستأمل رداً ... .. ٦٥
- طلب نذب وسيط بين اللّهم الأصم الأبيكم وبين المحكة : عدم اعتباره من الطلّبات المحررة التي تنظم المحكة  
بالرد عليها في حالة رفضها إذا كان المقصود به مجرد النظام . دون أن يتلقى بتحقيق دفاع عام من شأنه التأثير  
في نتيجة الفصل في الدعوى ... .. ٦٦
- الدفاع باستحالة الرؤية بسبب النظام . من الفروع الموضوعية غير المحررة . يمكن فيه الرد القبضى ... .. ٦٧

## الفصل الثالث - ما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع

- إدانة المحكة للّجّة في جريمة تشرد مجرد استرقاها الدفاعة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى  
مشروعة للتبش . إخلال بحق الدفاع ... .. ٦٨
- إحالة سبهم إلى محكة الحنايات بمثابة الاعتلال المطبقة على المادة ١١٢ حضرات . استبعاد المحكة هذه الّجّة  
لعدم توافر أركانها القانونية وإستنادها بجنحة السرقة إلى اللّهم . وجوب تقيّه اللّهم إلى هذا التغيير . عدم مراعاة  
ذلك . إخلال بحق الدفاع ... .. ٦٩
- تغيير الّجّة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاصه . هذا تعطيل في الّجّة لا مجرد تغيير في الوصف .  
وجوب تقيّه الدفاع إليه ... .. ٧٠
- دفع اللّهم باحرار سلاح بأنه مرخص له به . قدّجه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . إخلال  
بحق الدفاع ... .. ٧١
- تمسك للّجين بعدم التحويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد إعتباره في حكم الضرير فلا يستطيع أن  
يرى في الظلام من يطلق مقلوفا نارياً على آخر . دفاع عام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراره رداً سابقاً .  
تصور الحكم ... .. ٧٢
- عدم تحقيق المحكة دفاع اللّهم - بالاعتداء على أرض الآخر - للمؤسس على انتفاء نية التنبص لديه أو الرد عليه  
بموجب حكمها بما يستوجب نقضه ... .. ٧٣
- تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تقيّه اللّهم إلى ذلك . إخلال بحق  
الدفاع ... .. ٧٤
- سبهم بجريمة عدم تقديم إقرار من أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن لعل كان مطلقاً في إحدى السنوات لمضطفت  
لها من تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور ... .. ٧٥
- تعديل المحكة وصف الّجّة بالفلسفة لسبهم من قتل عمد مقرون بجناية سرقة بجعل سلاح في اشتراك في جريمة قتل  
عمد وقت نتيجة محضة بجناية سرقة بجعل سلاح دون أن تقيّه إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع ... .. ٧٦
- تمسك للملأق جريمة تبديد جسيدي البيع ببلدة أخرى بخلاف التي توقع المحجز بها وأنه غير مكلف بنقل  
المحجزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم . يجب ... .. ٧٧



رقم القاعدة

- ٧٨ إدانة التهم دون الرد على مادلح به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . عيب ... ..
- ٧٩ تحسك التهم بانتطاع رابعة السيرة بين السيرة والإصابات التي حدثت بالمضي عليه . دفاع جرمي . إدانة التهم دون بيان الإصابات التي وجبت بالمضي عليه وسببها . تصور ... ..
- ٨٠ إدعاء التهم أنه لم يبلغ يوم مغالته المبرمة السح عشرة سة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة دون نقول هذا الدفاع . اغفاء عيب . ... ..
- ٨١ الدلع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة التهم دون التبرع لهذا الدفاع . عيب ... ..
- ٨٢ تعديل وصف التهمة من كل عد إلى كل خطأ دون لقت نظر الدفاع . إخلال بعن الدفاع ... ..
- ٨٣ إعادة القضية إلى المرافعة بعد حيزها الحكم وإجراء تحقيق فيها دون حضور الملقى الذي حضر التحقيق الأول أو تراجع في الدعوى على أساسه . إخلال بعن الدفاع . مثال ... ..
- ٨٤ فقد أوراق التحقيق بدويع القضية أمام المحكمة . إترام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . إمادها بصفة أصلية في إدانة التهم على أقوال الشاهد الكاتب من واقع صورة إطلاع محروة بالقلم الرصاص . إخلال بعن الدفاع ... ..
- ٨٥ إلتداد الحكم في الإدانة على اعتراف التهم . عدم تبرعه لما قاله التهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد إكراه . تصور ... ..
- ٨٦ إيداع التهم بجملة المحاكم ما يضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي . عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم . عيب ... ..
- ٨٧ دفع التهم في الدعوى المباشرة بانتفاء الدعوى الجنائية بالتزول . إضلال المحكمة الرد عليه . عيب ... ..
- ٨٨ إسناد الحكم واقعة جديدة إلى التهم وإدائته على أساسا دون أن تنبه إلى هذا التسليل . إخلال بعن الدفاع يطل الحكم ... ..
- ٨٩ خطأ المحكمة في إضلال الرد على ما تحسك به التهم باحرز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن سابقة الحكم عليه في جريمة من جرائم الإحتواء على النفس قد رده احتجاره عنها بقرة القانون ... ..
- ٩٠ وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع اتقانونية والوضوعية العامة . إضلال ذلك بيب الحكم . مثال في جريمة إحتلاس أشياء معجزة ... ..
- ٩١ تقديم التهم للمحكمة من السلطات ما يؤيد دفاعه من أن تأخير في تقديم شهادة المبرك القيمة في ميادها يرجع إلى منازعة بينه وبين مصلحة المبرك في تقدير الرسوم . على المحكمة تمحيص هذا الدفاع وتمحيته . قودعا عن ذلك . إخلال بعن التهم في الدفاع ... ..
- ٩٢ لا يجرز المحكمة أن تحمل نفسها على الخير في مسألة نية . إضلال تحقيق الدفاع المبرمى للصان بحالة المضي عليه بعد إصابته وقدرته على التمييز والإدراك من علمه وذلك عن طريق الخصص فيها . إخلال بعن الدفاع ... ..
- ٩٣ تعبير التهمة من شروع في قتل عد إلى جنحة إصابة خطأ دون لقت نظر الدفاع . إخلال بعن الدفاع ... ..

رقم اتفاقية

- الزام المحكمة بأبجاية طلب التهم أو الرد عليه إذا كان جزئيا ، وإلا صدر حكمها معيا بالإخلال عن الدفاع  
والمقصود في البيان ... .. ٩٤
- تعديل تهمة تقليد علامة تجارية إلى تهمة غش منطوقة على المسادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون تقييد  
للتهم . إخلال عن الدفاع ... .. ٩٥
- تعديل وصف التهمة من جرعة المسادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات إلى جرعة المسادة ١/٢٤١ من القانون المذكور  
دون تقييد الدفاع . إخلال عن الدفاع ... .. ٩٦
- سداد المبلغ المدعي تليده قبل الجهاد المحدد للتوريد . أثره : سقوط المسئلة الحثائية عن التهم . إخلال الحكم  
الإشارة إلى غايلة قدمها التهم تدشين إسلام المني على المبلغ موضوع إبطال الأمانة قبل حلول التاريخ  
المقرر عليه الرد . يد . يجب الحكم بالمقصود الذي يطله ... .. ٩٧
- طلب الدفاع الاطلاع على التليق للتحقق من أنه يعمل تاريخين . إشتاد الحكم إلى البيانات للتيقصة بحضور  
البرليس للتحقق بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا لا تاريخين كما يدعي الدفاع عن التهم . إخلال عن  
الدفاع ... .. ٩٨
- تمسك التهم - بجرعة اختلاس أشياء مجهزة - بعدم توافر القصد الحثائي لديه فليسا على أنه حين تصرف في  
المجهزات كان يعتقد زوال الحيز بعد إلقاء أمر الأداء الذي وقع الحيز نقاذا له . دفاع جوهرى .  
إشادات المحكمة عن الرد عليه . يجب ... .. ٩٩
- قول التهم - في جرعة غش أليان - أنه مصرح له بصنع الخلوى التى يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط  
اللبن كان يدخل المصل وليس معروضا ليح . دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له وتيدى رأيا فيه  
وإلا كان حكمها معيا ... .. ١٠٠
- تخلف المحكوم عليه عن الحضور بجلسة للمعارضة واحتلر عليه عه وتقديم شهادة طبية تبين مرضه .  
وجوب تعرض المحكمة للملوك الذى حال دون حضور المعارض بالجلسة والشهادة للرؤية المقررة له . إخلال  
ذلك وعدم تمكين المحكوم عليه من الحضور لسماع ما عساه يليه في تقرير تأخيرته في التقرير بالمعارضة يجب  
الحكم بالإخلال عن الدفاع ... .. ١٠١

#### الفصل الرابع - استجواب التهم

- استجواب التهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات  
للتنى على هذا الصيب . المادة ٢٣٣/١ من ق.د.ج ... .. ١٠٢
- استجواب التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . قضى بعد ذلك بأبجاية  
استجوابه . لا على له ... .. ١٠٣
- إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجيه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . قدمه بعد ذلك  
بطلان الإجراءات . غير جائز ... .. ١٠٤

رقم المادة

- ١٠٥ ... .. انتهاء  
الحكمة إلى رفض الدعوى بطلان التحقيق. صحيح في القانون.
- ١٠٦ ... .. إمتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق لا يجوز التفتته فريضة على كبريت الهمّة

**الفصل الخامس - طلب التأجيل**

- ١٠٧ ... .. طلب التأجيل للاستعداد . عدم إلتزام المحكمة بأجابه . شرطه : إعلان للمتهم إطلاعا صحيحا
- ١٠٨ ... .. حضور المأوى بالخطة وطلبه التأجيل لرؤى المتهم وتقديمه شهادة مرفعية . رفض المحكمة هذا الطلب دون التحقيق من صحة هذا الطر . إعلان بمن الدفاع
- ١٠٩ ... .. إضات المحكمة عن طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه للموكل وإكتافها بحضور المأوى للتلعب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب . وأن الفرغ منه مرفقة سير الدعوى يحل إجراءات الحاكّة للإخلال بمن الدفاع

**الفصل السادس - طلبات التحقيق**

طلب إجراء التحقيق :

- ١١٠ ... .. الأصل في الإجراءات الصفة . عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق لصرف صفة الضابط الذي أجرى التفتيش وأنه كان متديار رئيسا لمكتب المخابرات أو مسوئا له لغيره قول المتهم ذلك دون تقديم الدليل عليه
- ١١١ ... .. ما يفرر الاعلال بمقوق الدفاع . رفض طلب تحقيق لغيره تقديمه من المأوى للتلعب دون المأوى الموكل
- ١١٢ ... .. إدانة الحكم للمتهم دون أن يبنى تحقيق ما يبرره من أن المسبقة التي برأسها كان لها وقت إصدار الشيلير صيد قائم وقابل للمسب . وأن ذلك للمسبوب عليه إمتنع خطا عن الصرف ويدون وجه حتى . قصور

- ١١٣ ... .. طلب التحقيق . شرط إجابته أو الرد عليه : إقراره أمام اللجنة التي سمعت المرافعة وحكمت في الدعوى . إيداء الطلب أمام هيئة أخرى . لا يبنى

تنازل المتهم عن تحقيق طلبه :

- ١١٤ ... .. طلبات التحقيق للجنة . إلتزام المحكمة بأجابه عند الإصرار عليها من المتهم من بعد تنازله عنها . ما طاعت المرافعة ما زالت دائرة . مثال في طلب سماع شهود

طلب الاطلاع على التحقيق :

- ١١٥ ... .. الدفع بطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات لعدم تحمكين النيابة عمى للمتهم قبل التصرف في التحقيق - من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . لا عمل له . الخالات التي يرب القانون بطلان فيها : عدم السماح بغير منفض المأوى للمتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره ، أو بالاطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في شيء

رقم القاعة

**الفصل السابع - طلب تعقيب الضحية أو مناقشته**

- ١١٦ ... لا خطأ ... إحتسان المحكة إلى تحرير للهنس القنى . وضفها طلب إعادة مناقشة . تطلبها هذا الرقضى تمليلًا مقبولًا .
- ١١٧ ... رفض المحكة طلب التهم مناقشة الجدير لأسباب تدرره . لا إخلال بحق الدفاع ...
- ١١٨ ... طلب الدفاع إحالة التهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لتقصمه . إنتهاء المحكة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى . سلطنا في عدم الاستعانة برأى الطبيب ...
- ١١٩ ... طلب التهم اعتبار الرافعة جنحة لبساطة الإصابة إذ أن إزالة متغير من النظم لا يعتبر عامة واحكامه في ذلك إلى تغيير كبير الأطباء الشرعيين . إعادة التهم دون إيجابته إلى طلبه أو مناقشة الأساس الذى يبنى عليه هذا الطلب وميل آفروه في تحديد مسئوليته . خطأ ...
- ١٢٠ ... تعطيل سلطة محكة الموضوع عن ممارسة حقها في تحميمص واثمة الدعوى وأتمتها لإظهار الحقيقة فيها أمر لا يتره اتفاقون محال . ورفض المحكم طلب الطاعن تدب غير متدنى للتشقق من سلامة الشار بتفولة عدم جواز تعقيب المحكة على قرار من جهة خصصة لا يصلح ردًا على دفاع الطاعن ويغوى على إخلال بحق الدفاع ...
- ١٢١ ... عدم إلتزام المحكة الاستعانة برأى خبر فنى في أمر ليته من عناصر الدعوى وما يورثها من تحقيقات ...
- ١٢٢ ... المناقشة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكة القضاء ...
- ١٢٣ ... إدراك معنى إشارات الأهم الأيكم : أمر موضوعي . عدم إلتزام المحكة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط مادام التهم لم يدع أن مانعته المحكة يتألف ما أراده . حضور عام للدفاع عن التهم يحقق تتبع إجراءات المحاكمة وتقديم ما يشاهد من توجيه الدفاع ...

**الفصل الثامن - طلب سماع الشهود**

- ١٢٤ ... محكة الموضوع التصديق على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائى ولو لم تسعه . ما دام التهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله . وما دامت المحكة قد حققت شفوية الرافعة ...
- ١٢٥ ... قيام محكة أول درجة بسماع من حضر من الشهود الإيجابيات . عدم طلب التهم إستدعاء الملقى عليه لسماع أقواله . التمس أمام المحكة الإستئنافية بعدم سماع الملقى عليه . لأجل له . ما دامت هذه المحكة لم تر ما يدور إلى ذلك ...
- ١٢٦ ... قصير التهم في إعلان شهوده أمام محكة الخطابات طبقًا للبساطة ١٨٦ من ق . ١ . ج . ورفض المحكة طلب تأجيل لإعلاجه . لا إخلال بحق الدفاع ...
- ١٢٧ ... عدم إجابة المحكة الاستئنافية التهم إلى تأجيل الدعوى لسماع شاملين . تحقق شفوية الرافعة أمام محكة الدرجة الأولى دون طلب التهم سماع شهود آخرين في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع ...

رقم القاعة

- ١٢٨ طلب المدعي بالحق للمنفعة "شهادة" للشاهد "بمسد" حيز "قضية الحكم". رده المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان ضامناً للطلب لدى الشركة التي يقاضي رؤسائها وأن الطلب جاء متأخراً. عدم انطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرغه فيها زمنياً مبهماً ...
- ١٢٩ التوصل في إدانة التهم لإثباتها على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة النهائية. إلزام المحكمة الاستثنائية بإجابة طلب التهم بإعطاء هذا الشاهد في حضوره ...
- ١٣٠ فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المدعى عليها بعد حيز النيابة والدفاع عن الاعتداء إليها. لا إخلال [بمن الدفاع] ...
- ١٣١ تأسيس المحكمة الاستثنائية نفسها بأدلة التهم على ما ورد على لسان المدعى عليه دون أن تسع شهادته في المدعىين الابتدائية والاستثنائية. إخلال بمن الدفاع ...
- ١٣٢ إصرار المدعى على حضور الشاهد لمناقشته. عدم إجابة المحكمة بهذا الطلب واستدعاءه إلى أقواله في إدانة التهم. عيب ...
- ١٣٣ عدم انطواء التهم الإجرائية التي رسمتها المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ من ق.ج.إ.إ. على إعلان الشهود وسامعهم أمام محكمة المنايات. عدم استجابة المحكمة إلى طلب التهم بإعطاء شاهد وعدم ردّها على دفاعه للمستد إلى هذا الأساس. إخلال بمن الدفاع ...
- ١٣٤ تصريح المحكمة للشتم بإعلان شهود تقي. عدم حضور الشهود رغم إعلانهم بمساعدهم. عدم إجابته إلى طلبه. إخلال بمن الدفاع ...
- ١٣٥ عدم سماع الشهود أمام درجتي القضاء رغم تمسك الدفاع عن التهم بمساعدهم أمام محكمة ثاني درجة. خطأ [في حقه في الطعن مادام لم يحضر معه عام يمكن أن يشرى بالحلقة على ما تم من إجراءات لها] ...
- ١٣٦ مناقض الأعداء على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالحلقة ؟ أن تكون أقواله مطروحة في الجلسة على بساط البحث ويكون في وسع التهم مناقشتها أو يطلب من المحكمة سماع أقواله بمحضها ...
- ١٣٧ تحقق شغوة المرافعة عند استجواب المحكمة التهمين شأن ما وقع عليهما من اعتداء وذلك بمسد اكضاء النيابة والتهم بملادة أقوال شهود الإثبات ...
- ١٣٨ عدم تمسك التهم بطلبه سماع الشاهد في الجلسة الأخيرة. دلالته : التنازل عنه. لا ينبر من هذه الدلالة طلب للدفاع عن التهم في جلسة سابقة أعمال حكم القانون في الشاهد المختلف عن الحضور. حقه ذلك : قانون ترك الأمر في هذه الحالة لظن تقدير المحكمة ...
- ١٣٩ متى يجوز لمحكمة أن تستعني عن سماع الشهود ؟ عند قبول التهم أو المناقشة عن تلك صراحة أو دلالة. المادة ٢٨٩ من ق.ج.إ. المادة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ...
- ١٤٠ طلب الدفاع عن التهم أصلياً البراءة وإحتياطياً لتجنيب التهم لإعطاء شهود الإثبات. إحتياطه بمثابة طلب جازم بتبرم المحكمة بإجابته متى كانت المحكمة لم تنه إلى القضاء بالبراءة ...

## رقم المادة

مقترح المحكمة الاستئنافية بإجراء التحقيق الذي أخفاه محكمة أول درجة في ظل المادة ٢٨٩ من ق. أ. ج. المعلقة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ؟ عند تنزل اللهم أمام هذه المحكمة عن سماع شهود الإثبات وانقضاء حاجة محكمة ثاني درجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ... .. ١٤١

## الفصل التاسع - طلب ضم أوراق

- ١٤٢ ... .. تستلزم اللهم بجرعة البديد بضم دوائر الحقن عليه الجبرية وتعين عبر تصفية الحساب بينهما . إبطال الحكم بالإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور ... ..
- ١٤٣ ... .. طلب الطاع من اللهم من المحكمة الاستئنافية ضم أمانة مكتب المحامي الحقن عليه من سنة سبعة لإثبات واقعة استلام الأمتاب التي جمها اللهم من الموككين . سكوت المحكمة عن الرد على هذا الطلب وتأنيدها بالحكم بالإلتحاق لأسيابه . قصور ... ..
- ١٤٤ ... .. طلب ضم ملف اللهم بمسئتي الأمراض العقلية لإثبات أنه كان قائل الشعر وقت ارتكاب الجريمة بسبب عاهة في عقله . رفض المحكمة هذا الطلب لأسباب غير مؤيدة . قصور ... ..
- ١٤٥ ... .. طلب ضم أوراق لإثبات صحة واقعة التللف الموجه إلى ضم موظف . رفضه . صحة ذلك قانونا ... ..

## الفصل العاشر - طلب فتح باب الترافعة

- ١٤٦ ... .. إنهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة لإجراء تحقيق فيها . إيجابه أو الرد عليه . غير لازم ... ..

## الفصل الحادي عشر - تقديم الذكرات

- ١٤٧ ... .. إطلاع المحكمة ما تقدم به اللهم في مذكرته التي لم تصرح له بتقديمها . لا يجب ... ..
- ١٤٨ ... .. المذكرات التفتية : مجرد عدم تقديمها من اللهم لا يمس سلامة الإجراءات مادام لا يدعي أن المحكمة منته من ذلك . سكوت اللهم من التفتيب يدل على أنه لم يرد ما يستأهل الرد على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ... ..

## الفصل الثاني عشر - طلب المعاينة

- ١٤٩ ... .. مناط إختيار طلب المعاينة دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردًا صريحًا : إذا كان لا يجنبه إلى متى الفصل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إمكانية حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان يقصد إثارة الشبهة في الدليل على اعطائت إليه المحكمة ... ..
- ١٥٠ ... .. طلب اللهم من المحكمة إجراء معاينة لتتحقق من حالة الشهود بنفسها . عدم ردعها على هذا الطلب . قصور ... ..
- ١٥١ ... .. طلب المعاينة إذا كان من الطلبيات المهمة للتحقق بتحقيق الدعوى وإظهار أوجه الحق فيها . عدم إيجابه .. أو الرد عليه ردًا متقولا بطلان الحكم الصادر بالإدانة . مثال ... ..

رقم المادة

- طلب إجراء معاتبة وتجربة رؤية المكان الحادث: إختياره دليلاً موضوعياً - يكفى فيه الرد القسري .  
إذا كان الفصله إثارة الشبهة في أدلة البيرت التي اطلعت إليها المحكمة مع إضفاء المنازعة في قرة  
إصدار شهود الرؤية ... ..  
١٥٢  
اللايصل المعاتبة : إسرائها في فيه المتهم . ما عليك له المتهم هو انتمك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاتبة  
التي تمت في فيه من نص أو جيب . سلطة المحكمة في تقدير هذه المعاتبة ... ..  
١٥٣

**الفصل الثالث عشر - حرية الدفاع وضروءه**

- حكم المادة ٢٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقاً لجأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . يستوى أن تصدر  
البيارات أمام الحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في عاشر البيرتيس ... ..  
١٥٤  
انطلاق المادة ٣٠٩ عقوبات على الماشرين عن القاضين . مادتات عبارات التالف الموجهة إليهم تنصل  
بموضوع المصومة وتقتضي ضروريات الدفاع ... ..  
١٥٥  
انصل فيما إذا كانت عبارات التالف أو لبس بما يستلزمه الدفاع . موضوعي ... ..  
١٥٦

**الفصل الرابع عشر - تكوين دفاع المتهم**

- علو عاشر المجللة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يوجب الاجراءات . هل الدفاع أن يطلب تكوين ما يرد  
إليه من الوجه دليلاً . ... ..  
١٥٧

راجع أيضاً : آخر القاعد رقم (٣) وإليات القواعد (٢١٨، ١٦١، ١٠٨، ٨٤)

وإجراءات المحاكمة القواعد (٢٦٩، ٢٦٣، ٧٠) وإختصاص القاعدان (٥٤، ١٤)

وانتظام أشياء محبوزة القواعد (١٣٠، ١٠٢، ١١٣، ١٤، ٢١٠، ٣٣، ٤٢، ٤٣)

ولرئيات القاعد رقم (٨) وأسباب الإباحة وموانع العقاب القواعد (٤٢، ٤١، ٣٩، ٥٦، ٦٠، ٦٢)

ولستيفات القاعد رقم (٣٩) ولستيفات القاعد رقم (٥) وإسقاط حوامل القاعد رقم (١)

وإعلان القاعدتين (١٤، ١٢) وبناء القواعد (٩، ٢٠، ١) وتطبيق القاعد (٢٢) وتزوير القواعد (١٢، ١٤، ٦٠)

وتفتيش القواعد (١٦، ٦٩، ٨٦، ٩٠، ٩٨، ١٠٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥)

وحكم القواعد (٩٤، ٢٤١، ٢٨٦، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٧٤) ونياية أمانة القواعد (٧، ٢٤)

ودعوى جنائية القاعدان (٣٠، ٤٤) ودعوى مدنية القواعد (١٦، ٢١، ٢٢) وسلاح القاعد رقم (١٧)

وشيك بدون رصيد القواعد (١٠، ١٩، ٢١، ٢٣، ٣٠) وشيوعية القاعد رقم (٣)

وغرة الإلزام القاعد رقم (٦٦) وقانون القاعد رقم (٤٨) وقضى القاعد رقم (٣) وقضاء القاعد رقم (٩)

وكحول القاعد رقم (٣) ومسؤولية جنائية القاعد رقم (٦٣)

وتقص القواعد (٥٧، ٨٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١)

ونياية علمة القاعد رقم (٩) وقضاء القاعد رقم (٣٠، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### حضور المحامي

١ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوصى إليه ضميره واجتهاده .

(المقرر رقم ١١٢١ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٦٤)

٢ - إذا كانت الواقعة التي استندت إلى المتهمين جميعا هي قتل المجنى عليه وكان ثبوت الفصل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخرين من التهمة - فإن ذلك يجبل مصلحة كل منهم غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

(المقرر رقم ١١٢٠ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧ ص ٨١)

٣ - إذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موقف عسوي حسن النية - مأفون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلًا من أخرى ، وضع أحد المتهمين بأن المرأة التي تحملت للسادون هي بفاتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف للمرأة التي انعقد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بسا يستوجب نقضه .

(المقرر رقم ١١٥٦ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ١٠٤)

٤ - المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . إلا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين دعيته مطالبا عنه أنه وكل مطالبا آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لعين حضوره فإن المحامي الذي تدعيته المحكمة يكون حرا في أداء مهمته .

(المقرر رقم ٧٢٦ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧ ص ١٩٦)

٥ - إذا استندت المحكمة فيما استندت إليه في أدانة الطاعن إلى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التضارب بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فإن تولي محام واحد الدفاع عنهما يوجب الحكم ووجوب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

(المقرر رقم ٨٩٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١/٥ ص ٧ ص ١١٢٨)

٦ - لا يقبل من المتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان مطالبا عن المجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السبب المباشر للحدث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ، لتلقه بنصر واقعي لم يسبق آثاره أمام محكمة الموضوع .

(المقرر رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ ص ١٢٦١)

٧ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد .

(المقرر رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ ص ١٢٦١)

٨ - انضمام المحامي إلى زميله يتضمن معنى الإقرار بما ورد في رافعة الأخير وإعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة مطمئين أحدهما موكل عن المتهم والآخر متطلب - وتولي كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي تراض عنه غير مقيد بقبول المعلنين وانضم الآخر إليه ، فإن المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(المقرر رقم ١٢٩٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢ ص ٨ ص ٢٢٥)

٩ - أن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٣٠ من قانون المطامعة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في اليباد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المطامعة إلا أن القانون لم يربط على إجرائها على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم بطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه وتولي مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ما دام مقيولا للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات

(المقرر رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨ ص ٧٠٠)



وكان القضاء باداة اُحتملها - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فانه لا يبيح الحكم أن تولى الدفاع عن المتهمين معام واحد ، وليس فيما تم تسليم من المحكمة قيام اتفاق سابق ، كما أن أهمها لا يفسار بقيام سبق الإصرار أو امتناعه ، ما دام الحكم قد اعتبرها فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بقوله .

(ملحق رقم ١٧٦٨ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ١١٦)

١٥ - لا محل لاعتراض قيام التعارض المخل بحق الدفاع اذا كان الطاعن لم يتبادلا الإتهام والتزما جانب الانكار .

(ملحق رقم ١٧٦٨ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ١١٦)

١٦ - اذا كان مؤدى أقوال الطاعن الثاني - التي استمد الحكم اليها في ادانة الطاعن - أن تجعل مقرها شاهد اثبات ضد الطاعن الأول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة معام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحامي الطاعن الثاني بالرافعة عن الطاعن الأول فانهما تكون قد أخذت بحق الدفاع مما يبيح الحكم ويظهر بالنسبة للطاعن الأول والثاني - ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فانه يحق قضي الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .

(ملحق رقم ٢٠٦ س ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ ص ١٠ ص ٣٦٩)

١٧ - لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عنفه في عدم الحضور ، بل أن له أن يعرضه بأي طريق يكفل إبلاغه الى المحكمة .

(ملحق رقم ١٩٠١ س ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ ص ٨١٧)

١٨ - ما ينهى التهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تولى ترجمة أقوال الشاهد دون تحفيظهما للبين القضاوية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه عليه ما يسقط الحق في الدفع بطلانه .

(ملحق رقم ١٠٩٦ س ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٦٦)

١٩ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أوجب لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الترض الا اذا كان للدفاع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم

١٠ - لا يجوز أن يبنى على سكوت التهم أو معاميه من المرافعة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام التهم لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية (ملحق رقم ٥١٢ س ٢٧ ق - جلة ١٩٥٩/١٠/٢٧ ص ٨ ص ٧٥١)

١١ - متى كان الواضح من الأدلة التي استند اليها الحكم في حق أحد المتهمين الأول والثاني لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت اليه ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يبيح إجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما معام واحد .

(ملحق رقم ١٥٦٢ س ٢٧ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٣٠ ص ٨ ص ١٠٠١)

١٢ - متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئا عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ملحق رقم ١٢١ س ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ٢٥٦)

١٣ - اذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أجرة نارية فأصابت قتلهم فأحدثوا به الإصابات الميئتين بالقرير الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا معام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وبيّن من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه ، وأن الأجرة التي أطلقها الباقون انما أطلقوها للارهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد ، واستبعد الحكم طرفي سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقين ، فانه بين ما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه صحة دفاع الآخر ، بحيث يتسفر على معام واحد أن يتراعى عنهم معاً ، مما كان يتعين منه أن يتولى الدفاع عن كل منهم معام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بدعائهم واحد عنهم جميعا ، فانهما تكون قد أخضلت خطأ يبيح إجراءات المحاكمة مما يستوجب قضي الحكم .

(ملحق رقم ٢٠٩٩ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١١/٢٣ ص ٩ ص ٨٥٩)

١٤ - اذا كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل القتل معاً ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ،

في الجلسة ليرافع على أساسه إلى يصح إجراؤه في الحكم  
بمد الفراغ من سماع الدعوى .

(لمن رقم ٩٩٩ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ٩٥)

٢٤ - إذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف  
الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم ، مطروحة بالجلسة  
وتناولها التحقيق الذي أجراه المحكمة فيها ، كما دأبت  
عليها كذلك مراقبة الدفاع ، فلا تثير على المحكمة إذا هي  
لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع على هذا التفسير .

(لمن رقم ١١٣٩ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٧/٢ ص ٧ ص ١٥٧)

٢٥ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون  
الاجراءات ، يكون سبق تعديل التهمة - الحكم على المتهم  
بشأن كل جريمة ثلث اليها الجريمة الموجبة اليه في قرار  
الانتهاب متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف للشبهة ، وإذا  
فاذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع  
سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة  
قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينهيه المتهم من  
عدم لفت نظر الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا  
التفسير .

(لمن رقم ١١٨٠ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٧/١٤ ص ٧ ص ١٧٠)

٢٦ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه  
أو الرد عليه هو الطلب الجائز الذي يقرع سمع المحكمة  
ويشتمل على بيان ما يرمى اليه ويصر عليه مقدمه في  
طلباته الختامية .

(لمن رقم ١٣٦٠ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٧/٢٠ ص ٧ ص ٢٠١)

(ولممن رقم ٥٠٤ س ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ ص ١١ ص ٤٥٧)

(ولممن رقم ١٣٠٧ س ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ ص ١١ ص ١٨٣)

٢٧ - تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن  
تلفت اليه الدفاع عن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم  
الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا  
التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس .  
لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية انسا هي إعادة النظر في  
الدعوى واصلاح ما يكون قد وقع في المحاكمة الابتدائية  
من أخطاء .

(لمن رقم ١١٩ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٧/١٥ ص ٧ ص ٢٤٠)

٢٨ - متى تبين أن مثل الادعاء ترفع في جلسة المحاكمة  
على أساس أن التهم هو وحده الذي أحدث اصابات المجنى  
عليه يسكين كما ترفع مضافا للتهم على هذا الأساس ذاته  
فإن مؤدى ذلك أن التفسير الذي توخاه الشارع من تبني

من أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود  
ولطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو مثلا ممن ينوب عنه  
(لمن رقم ١٥٦٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٨ ص ١١ ص ٢١٨)

## الفصل الثاني

### ملا يترتب اختلافا بين الدفاع

٢٠ - انه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيح  
للمتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كانت  
قد وضعت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيق  
غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين  
الملة .

(لمن رقم ٩٤٤ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ١)

٢١ - انه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم  
على التحقيق الذي يجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع  
فيه الشهود أمامها ما دام سلامهم ممكنا إلا أنه ليس ما ينتج  
للمحكمة من أن تستند في حكمها الى ما ورد في التحقيقات  
من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المائدة وأقوال  
الشهود الآخرين الذين لم يسمعو بالجلسة ما دام كل ذلك  
كان مروضاً على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن  
يفاقها ويورد عليها ، وإذا فاقها كان المتهم لم يطلب من  
المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لاجراءه  
المائدة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ١١٣٨ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٦٨)

٢٢ - إذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف  
القانوني للفعل المسند للمتهم كما لم تعدل التهمة بإضافة  
ظروف مشددة ، وإنما عاقت في حدود حتمها عن ذات  
الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استجملت ظرف  
سبق الاصرار ، فهي في حيل من عدم انتفاع الأحكام  
للتعويض عليها في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات  
الجنائية لعدم قيام مقتضى تطبيقها .

(لمن رقم ١١٣٨ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٧١)

٢٣ - إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان  
كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج من الواقعة ذاتها التي  
تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث ،  
فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تغيرا لوصف التهمة  
المحال بها المتهم مما يستوجب قافرا لفت نظر الدفاع اليه

٣٤ - متى كان المتهم لم يتسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وتخلّف المجني عليه عن حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع المجني عليه أو الاطلاع على الأوراق التي تبثت دفاعه مما يفيد تنازله الضمني عن هذا الدفاع فإنه لا يثبت له بعد ذلك أن ينمى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتفتينه .

(الحل رقم ٤١٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٢٢٧)

٣٥ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً جازماً ، أما الطلبات التي تبث من باب الاحتياط فله المحكمة أن شامت أن تحيها ، وإن رفضت أن تلجأ من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

(الحل رقم ١٦٨ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١٤ ص ٧ ص ٨١٩)

٣٦ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخضرة ( حشيشاً ) في غير الأحوال المرخس بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استقررت أن الأحراز كان يقصد التلطي فثبت الوصف القانوني للواقعة دون أن تخيف بها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة إلى التهم فالحاكم لا تكون قد أخلت في شيء بدفاعه .

(الحل رقم ٧٩٤ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ ص ١٠٠٩)

٣٧ - مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والغير القضي ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي رداً خاصاً ما دام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى .

(الحل رقم ٨٩٨ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ ص ١١١٨)

٣٨ - متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد اقتصر على قى طرف سبق الإصرار وكان من مقتضى النزول إلى العقوبة الأخف فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي لم تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول عن الماعة وفقاً لألى الوصفين .

(الحل رقم ٧٨٩ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ص ١١٨٨)

٣٩ - متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنابات مناميان أحدهما موكل بالأخر منتدب وأبدي الطميين دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافقته إلى عدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنابات ودون أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه - فإن دعوى المتهم

الدفاع وهو أن يدفع التهم عن شبهة تهمة طعن المجني عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقاً لما تكشفته عنه واقعة الدعوى أمامها ، هذا الترضي يكون قد تحقق .

(الحل رقم ٤١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٨٢)

٣٩ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المقضى إلى الموت حسبما انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي أتتحت الوفاة وساءلته المحكمة عن باقى ما وقع منه من اعتدائه على المجني عليه وهو ما كان داخلاً في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالبسطة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئاً ، فإن المحكمة إذا فلت ذلك فأنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الدفاع .

(الحل رقم ٨٣ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٤٧٢)

٣٠ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

(الحل رقم ١٤٠٧ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ ص ٥٤٢)

(والحل رقم ٣١١ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ ص ٤٤٨)

٣١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة زلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبب تعديل في التهمة أو لقت نظر الدفاع .

(الحل رقم ١٩٢ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ ص ٥٧٠)

٣٢ - سكوت المتهم عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنحه من إبداء دفاعه .

(الحل رقم ٥٩ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١ ص ٧ ص ٦٦٦)

٣٣ - متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم قد طرحت بالبسطة وتناولها التحقيق الذي أجراه المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة تشبيه الدفاع لهذا التزوير .

(الحل رقم ٣٢١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١ ص ٧ ص ٦٨٤)

بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس  
علا بالمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الغدر رقم ٨٨٦٤ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/٧ من ١٢١٧)

٤٠ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدنها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا إساءة إلى مركز المتهم القانوني ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة بنطق حكم محكمة أول درجة كما لا يمسد في حكم القانون تضيقاً لوصف التهمة مما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

(الغدر رقم ١٠٠٦ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/٢ من ٢٠٨)

٤١ - استناد المحكمة فعل المخلات الميار التاري الذي أصاب المجنى عليه إلى مجهول من بين التهمين بالفرود في قتله بدلا من مغموم ، لا يعتبر إساءة لوقفة جديدة أو تضيقاً في الوصف مستوجبا لتبني الدفاع .

(الغدر رقم ١٠٦ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/٢ من ٢١٨)

٤٢ - متى كان المتهم حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعميل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من يديده إلى نصب ، فإنه يكون على علم بهذا التعميل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعميل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به مذاماً أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

(الغدر رقم ٤٢٠ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/٢ من ٥٨٦)

٤٣ - متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه إلا إثارة شبهة في الدليل وليس من شأنها - بغرض قيامها - أن تنزع بصلاحيته القانونية للأدلة - فإن مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة بتجنيده أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة إياه ولو ضمناً لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

(الغدر رقم ٤٤٢ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/١ من ٩١٦)

٤٤ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتصفها الحكم أساساً لاعتبار المتهم شريكاً في الجريمة هي بينهما الواقعة التي رأى الإلزام أن يجعل منها أساساً لمستويات باعتباره فاعلاً أصلياً وهي بدنها الواقعة التي كانت تلور عليها الرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآه من الملبس وصف جديد لتهمة متى كانت

الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز المتهم .

(الغدر رقم ٨٧١ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/١ من ٨٦٢)

٤٥ - متى كانت المحكمة قد علقت وصف التهمة دون تبني سابق من القتل العمد إلى الضرب المفضي إلى الموت لعدم قيام الدليل على توفرية القتل وكانت الواقعة المسببة للموت بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون استناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإنه لا يحق للمتهم إثارة دعوى الإخلال بسفه في الدفاع .

(الغدر رقم ١٢٢٠ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/٢ من ٩٤٤)

٤٦ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالإدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المضطرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعد لها للاعتبار فيها وتوزيعها مستتباً في ذلك بزوجته ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بسفه في الدفاع حين اعتبرته حائزاً للمواد المضطرة المضبوطة من أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحزها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يمسد تضيقاً في الوصف القانوني للقول المسند له ولا تمديلاً للتهمة موجبا لتبنيها إليه .

(الغدر رقم ١٥٦٢ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٧/٢ من ١٠٠١)

٤٧ - إذا كان الملف الملبوع قد اقتفل ذكر نتيجة تعطيل البعث التي وجدت ملباس المتهم فإنه لا يجوز النص على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الإطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .

(الغدر رقم ١٥٩٦ من ٢٦ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٨/١ من ١١)

٤٨ - متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يزداد عدد الجناة واحداً - بغرض أن مضاعفة البصمات التي طالب بها كشفت عن وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأي الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذه فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته للمتهم الأول إليه وبما ضبط لديه من متعلقات الجريمة ، فإن التفتت المحكمة عن إجابة طلب المضاعفة - في واقعة هذه الدعوى - وعن الرد عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يسيه .

(الغدر رقم ٤٠ من ٢٨ - جلة ١١/٢٧ من ١٩٥٨/٢ من ٢٧٥)

٤٩ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في إدانة المتهم إلى ما ورد بمحض ضبط الواقعة وتحرير المأطرة وإقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته من حيازة الميزان « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكاليف بالظهور

٥٥ - إذا انتهى الحكم الى وصف الطريقة التي تم بها الخطف بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنتها أمر الاحالة وهي التي كانت معروضة على بساط البحث وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للنمائر التي

كانت مطروحة على المحكمة ، فان ذلك لا يعد في حكم القانون تنزيها لوصف التهمة المحال بها المتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع الى في الجلة ليرتفع على أساسه - فاذا كانت النيابة العامة اتهمت المتهمين بخطف المجني عليه الذي يبلغ سنة ست عشرة سنة كاملة بالاكراه وجبه في منزلهم بدون أمر أحد من العكامل المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين والواقع بذلك وكان ذلك مصحوبا بالتهديد والقتل والتحذيرات اليدوية ، فاستبعد الحكم واقعة حبس المجني عليه وتهذيبه وتهديده

الواردة بقرار الاحالة بقوله انه لا محل لاستدائها الى المتهمين في خصوص الدعوى الطالية بوصفها أنها جرائم مستقلة مكنتها باعتبارها من عناصر الجريمة التي دان المتهمين بها - إذ كان ما تقدم فان النسي على الحكم لاختلاله بحق الدفاع بقوله ان المحكمة لم تبه المتهمين أو المدافعين عنهم الى ما أجرت من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الاتهام بأن دأبتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلا من المواد ٢٨٠ و ٢٨٢ / ١ / ٢٨٨ التي طلبت النيابة عقابهم بما يكون غير مسديد .

(الحكم رقم ١٩٧٩ ج ٢٨ - جلة ٢٨/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٩٢)

٥٦ - ليس للمتهم أن ينسب على المحكمة أنها أخلت بمقتضى الدفاع إذا كانت عبارة المدافع عنه فضلا عن كونها غير صريحة في طلب ضم معاضد معينة ولم يبين ماهيتها ومدى صلتها بالواقعة التي يحاكم عنها المتهم ، فانه تراض في الدعوى دون أن يقب عليها بشيء .

(الحكم رقم ٢٠٥ ج ٢٩ - جلة ٢٩/٢٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٦٤)

٥٧ - لا تلزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم ككثاف بأخذها بأدلة الادانة - الا أنها اذا ما تروست بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا الى ما له أصل في الأوراق .

(الحكم رقم ١٨٨٨ ج ٢٩ - جلة ٢٩/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٦)

٥٨ - لا تشرع على محكمة الموضوع ان هي التفتت عن الرد على دفاع قانوني بيد عن محجة الصواب .

(الحكم رقم ١٩٥٥ ج ٣٠ - جلة ٣٠/١٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٠)

وعارض للمتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة اليه ويكون استأنفه في الواقع منصبا عليها .

(الحكم رقم ٢٠٢٩ ج ٢٧ - جلة ٢٧/١٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٦٧)

٥٩ - ان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فاذا ما تراض الدفاع في الدعوى دون الاشارة الى هذا القرار أو التمسك بتنفيذه ، فانه لا يقع له بعد ذلك النسي على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(الحكم رقم ٢٤٢ ج ٢٨ - جلة ٢٨/٢٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤١٩)

٥١ - ان قرار المحكمة باعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعي هو من قبيل الأحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق للمصوم ، ومن حق المحكمة أن تعمل عنها عند عدم حاجة الدعوى الى هذا الاجراء طالما أوردت الأسباب السالفة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير منتفزة اليه .

(الحكم رقم ١١٠٧ ج ٢٨ - جلة ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٩٢)

٥٢ - ان طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

(الحكم رقم ١١١٤ ج ٢٨ - جلة ٢٨/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٧٤)

٥٣ - اذا كان المعلن قد طلب ضم قضية تمسها لرايه القانوني ، فانه لا حاجة بالمحكمة الى الرد عليه بالتر من تطبيق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الحكم رقم ١٢٢٧ ج ٢٧ - جلة ٢٧/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٥٥)

٥٤ - يتوافر سوء التنية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشعار افلاسه ، إذ انه كان متبينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفصل وقت تحرير الشيك ، ففدفاع المتهم المستند الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشعار افلاسه هو مما لا يستأهل ردا لتطور بطلانه .

(الحكم رقم ١٨٨٩ ج ٢٨ - جلة ٢٨/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٧٥)

٦٢ - إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتسكع بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله : « أنه لم تسمع شهادة في المتهم ولا تكفي شهادة شهود الإثبات » - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تمول عليها مطلقة لشهادة الشاهد للإثبات وللأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بعد ذلك معلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينهض الطاعن على الحكم من إحلال بحق الدفاع على غير أساس .

(الفرن رقم ١٢١١ من ٣٠ - جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٤)

٦٣ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتبني المتهم إلى تغير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تبني المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان التبني صريحا أو بطريق التضمن أو بإعطاء اجراء ينه عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه - فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح ناري بما استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد إحلالها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من ساقطة الحكم عليه بالإحلال الشاقة المؤقتة في جناية شروع في قتل - فاعتبرت بما في حضور محاميها ، فإن ذلك يكون كافيا في تبني المتهم وتبني الدفاع عنه إلى الغرض المشدد المستند من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى ، وتكون لمحكمة قد قلمت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

(الفرن رقم ٩٥٥ من ٣٠ - جلة ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢)

٦٤ - ما يشير المتهم من أنه لم يفيظ بالزراعة وانما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعي لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلا ، وانفا فيما أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أسست عليها ادعائه وإلزامها لأقوال شاهد النفي - فيما أوردته من ذلك ما يكفي للرد ضمنيا على دفاع المتهم .

(الفرن رقم ٩٥٥ من ٣٠ - جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢)

٦٥ - لا يستأهل دفاع المتهم ردا من المحكمة عند ظهور بطلانه .

(الفرن رقم ١٢٣٦ من ٣٠ - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٢٠)

(والفرن رقم ١٨٨٥ من ٣٠ - جلة ١٧/١٠/١٩٦١ ص ١١ ص ١٢٥١ ص ٣٠ ق ١٢٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢٥٠ من ٣٠ ق ٢٠ جلة ٢١/١٠/١٩٦١ ص ١٨٨٨ من ٣٠ ق ٢٠ جلة ٢١/١٠/١٩٦١)

٥٩ - نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية ، وجعل المبرة بتسليم الأموال إلى المتهم ووجوبها في عهده بسبب وظيفته - فإذا كان الحكم حين أدين المتهم ومعاون المحطة - في جريمة الاختلاس - قد أثبت أن الأشخاص التي اختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته ، فلا يكون الحكم قد أدخل بحق المتهم في الدفاع - إذ هو لم يتجر صفة هذه الاختساب - هل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد .

(الفرن رقم ٨٨٢ من ٢٩ - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٠١)

٦٥ - يستل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقا في تحديد مدى النتائج التي تترتب لها الجريمة الموجبة في أمر الإحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن تعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لفتح نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطعن وآخر بأمرها أحداثا بالملصاب أصابتين تطلعت منهما عاهتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تطلعتا من خربة واحدة هي التي أحدهما الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الإعدام ، فيكون الفصل المادي الذي دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تنصف إليه جديدا - فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع إحلال بحق الدفاع .

(الفرن رقم ١٢٩٠ من ٣٩ - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١٠ ص ١٠٣٢)

٦٦ - إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحاكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه عيارين نارين واقتلوا عليه بالفرب بالصاعق قاصدين قتله - ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم توصل التحقيقات إلى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الاعتداء بالبنديقية الأخرى أو بالصاعق فاعتبرتهم جميعا شركاء المتهم الرابع بالاتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنته الوصفة الأصلية وما شمله التحقيق ودرت عليه المرافعة من أن إطلاق العيارين والفرب والصاعق كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فإن هذا الذي أجرته المحكمة لا يبدو أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، إذ هي لم ترد شيئا على الواقعة المعروضة عليها ، بل انما استعملت جزءا منها لعدم ثبوته - فلا تشوب عليها إذا هي لم تفتح نظر الدفاع على ذلك .

(الفرن رقم ١٠٠٣ من ٢٩ - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٢)

٧٥ - التبرير الذي تبرره المحكمة في الوصف من جنابة شروع في قتل إلى جنابة ضرب نشأت عنه علة مستندة ليس مجرد تبرير في وصف الأفعال الميينة في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنابات - علا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية - اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى استناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكوفة للعلة مما يستوجب قتل الدفاع عنه إلى ذلك .

(الحكم رقم ٦٨٨ س ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧)

(والحكم رقم ١٢٦٤ س ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧)

٧٦ - إذا دفع المتهم بأن البندقة التي اتم بها رماها بغير ترخيص ، مرسعة وقد شهدته بذلك ، فأداته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتبرير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون ميباً بما يستوجب قصفه .

(الحكم رقم ٨١٦ س ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧)

٧٧ - إذا تسك الدفاع عن التهمين بالقتل بعمد التحويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد اعتباره في حكم الضير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقفواً قارباً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤولية التهمين . وإذاً فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله انه « لا سند له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المتهمنين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمنون في جميع ادوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص » ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمنون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المتهمنين لهذا العيب أو سكوت التهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى قبي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة اما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة اإبصاره ان كان لذلك وجه أو أن تطرح استناداً إلى أدلة سائفة مقنعة يبرر رفضه ، وأما هي لم تعمل وفي الوقت ذاته اعتصمت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض .

(الحكم رقم ١١٨١ س ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧)

٧٨ - إذا كان التهم بالاعتداء على أرض الإكرار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم ينسحب الأرض وعمل وجودها

٦٦ - إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأيكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد اتهام بين المحكمة والمتهم دون أن يند إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها ، فإنه لا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها .

(الحكم رقم ١٣٧٩ س ٢٠ ق - جلة ١٩٦٠/١/٢٨ ص ١١)

٦٧ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التي يمتنع على المحكمة أن ترد عليها استقلاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستخدماً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

(الحكم رقم ١٣٨٣ س ٢٠ ق - جلة ١٩٦٠/١/٢٧ ص ١١)

## الفصل الثالث

### مايجوز إخلالاً بحق الدفاع

٦٨ - المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة متابع بجرمة التشرد إذا اتفقت الجريمة مرتزها الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما متابع بقوية الجريمة التي قارفتها وإذاً فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت التهمة في حالة تشرد ودانتها بهذه الجريمة لجرم احترازها الدخالة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ قد حجبت شيئاً عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهم .

(الحكم رقم ٩٩٢ س ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧)

٦٩ - إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنابات هي جنابة الاختلاس المنطقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية واستندت إليه جريمة أخرى هي جنسة السرقة وأدخلت بذلك عنصراً جديداً في التهمة ، فإنه يكون من حق المتهم أن يحاط به علماً ليؤدي رأيه فيه قبل أن يبدان بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للرافعة على أساسه طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية فإن حكمها يكون ميباً بما يبيحه ويستوجب قصفه .

(الحكم رقم ٩٩٣ س ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧)

بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تعميمه والرد عليه ، فإن حكما يكون قاصرا .

(العدد ١٠٥٠ - ٢٦ - مجلة ١/١٦/١٩٥٦/٧ ص ١١٨٠)

٧٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضي بإداته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وهو من النوع الجوهري ، فإنه يكون قاصرا قصورا يبيح .

(العدد ١٢٤٥ - ٢٦ - مجلة ١/١٧/١٩٥٧/٨ ص ١٩)

٧٩ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل حد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع ويبدون أن تكون للرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الحالة ويتبين من ركن السد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(العدد ٦١٧ - ٢٦ - مجلة ١/٢٢/١٩٥٧/٨ ص ٥٧)

٨٠ - متى كان المتهم يدعي أنه لم يبلغ يوم مقارنته البرصة السبع عشرة سنة - ومع ذلك قد حكمت المحكمة عليه ببقية الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقرر من المتهم ما قدم إليها من أوراق - أو مما رآه هي قصها ، فإن قضاها يكون ميبا .

(العدد ١٣٦٧ - ٢٦ - مجلة ١/١٢/١٩٥٧/٨ ص ١٥٠)

٨١ - متى كان المتهم قد دفع يعلم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بإقتضاء الدعوى الجنائية بسفي المدة ولكن المحكمة قضت بإداته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفضل فيه فإن حكما يكون ميبا واجبا قضا .

(العدد ١٤٧ - ٢٧ - مجلة ١/٢٤/١٩٥٧/٨ ص ١٩٥)

٨٢ - متى كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم الاستئنافي قد خلا من بيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليها والتي تشأ عنها وفاة أحدكما كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصافحة بالسيارة التي يوقدها المتهم على الرغم مما تسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافي من إظهار رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب نزوة اللفر وانزلا ولم يبين أنهما وهو يصل الآخر ، وهو دفاع جوهري لو صبح

في وضع يده بأن جده كان مستأجرا من الحكومة ولما ترقى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستدا لاثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية التسبب لديه ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأيا فيه مع أنه دفاع جوهري لو صبح لأمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون ميبا بما يستوجب قضا .

(العدد ١٢٤١ - ٢٥ - مجلة ١/١٤/١٩٥٦/٧ ص ١٨٣)

٧٤ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من زور إلى اشتراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الحالة دون أن تنبه إلى هذا التعديل كي يقرس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(العدد ١٢٧٤ - ٢٥ - مجلة ١/١٨/١٩٥٦/٧ ص ٢١٨)

٧٥ - متى كان المتهم بجرمة علم تغليب قرارا من أوله التجارية من السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مطلقا سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فإن هذا الدفاع جوهري من شأنه أن صبح أن يصل عنه عيب المسؤولية ويرفع عنه قتل الجريمة فإذا قضى الحكم بإداته دون أن يرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(العدد ٢٩٧ - ٢٦ - مجلة ١/١٥/١٩٥٦/٧ ص ٤٤٨)

٧٦ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالتمسبة إلى المتهم من قتل حد مقرر جناية أخرى - جناية السرقة بصل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل حد وقت نتيجة محتملة لجناية سرقة بصل سلاح - دون أن تنبه إلى هذا التغيير - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل مفعرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكما ميبا لإخلاله بحق الدفاع .

(العدد ٧٠٢ - ٢٦ - مجلة ١/٢٦/١٩٥٦/٧ ص ٩٠٧)

٧٧ - متى دفع المتهم بتبديد مبعوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن المبعز توقف ببلدة القصير وأنه محمد للبيع ببلدة القوسية مشعرا بذلك إلى أنه غير مكلف بتفصيل المبعوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يصبه غير مسئول عن عدم تقديمها هذا المكان ولم تن المحكمة



٨٦ — متى كان ما أيداه الدفاع عن المتهم بجلطة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإن كان — لمصلحة قدرها — لم ير إيداء الدفاع ببارته للسأوفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترضح قيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعي أو ينفيها ، فانه يكون قاصرا متنبها قضا .

(العدد ٦٤ من ٢٨ د-ج-ج ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ١٢٣)

٨٧ — متى كانت واقعة دعوى الجنبه المباشرة — سواء نظر اليها على أنها قذف أو سب وقفاً في علانية — تتزوج تمت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الدعوى باقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبغي فيما لو صح — افضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فلذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لتقضي حكما .

(العدد ٨٥ من ٢٨ د-ج-ج ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ١٢٣)

٨٨ — متى كانت المحكمة قد انقضت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بينه ثلاث مرات متوالية متصرا من عناصر الايات التي تدخلت في تكوين عقيدتها بتوافر القتل ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات المبني عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تمثيل التهمة باستناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم اداته على أساسها أن تبني الى هذا التصديق الجديد ليبيد دفاعه فيه ، فانما كان تغفل فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيب جوهرى أثر في الحكم بما يظه .

(العدد ٤٧ من ٢٨ د-ج-ج ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ١٢١)

٨٩ — اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم بأجزاء سلاح ناري وخصافه بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع — ان صح — فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالعيس لمدة ستة شهور بالتسبيل وتزول آثاره الجنائية علا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والنفاخر

لتثير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(العدد ٥٧٢ من ٢٧ د-ج-ج ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ٨٤٨)

٨٣ — متى كانت المحكمة بعد أن اتت تحقيق الدعوى واستتمت الى دفاع المتهم أعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه أو توافر في الدعوى على أساسه فانها تكون قد أغلقت بحق المتهم في الدفاع ولا ينبغي من ذلك ما أثير بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الأصل ما قامت المحكمة لم تبين ما اذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد اتمام المرافعة وحسن القضية للمداولة ، ولم توضح كيف كانت لياقة المحامي الحاضر عن المحامي الأصل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التلوع وهل اطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصل .

(العدد ١٨٢٧ من ٢٧ د-ج-ج ١٩٥٨/٤/٢١ ص ٩ ص ١٢٣)

٨٤ — دلت المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطين الإهم والمحاكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي — دون غيرها — ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والمبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه للمحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتبرت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم — على أقوال الشاهد النائب — من وقع صورة الاطلاع للمرة بالقلم الرصاص — وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فانها تكون قد أغلقت حق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتمال المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما بعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(العدد ٤٥ من ٢٨ د-ج-ج ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ٢٩٤)

٨٥ — متى كان الحكم قد استند في الإدانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكراه وانه لم يترف تقائيا — وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تحسنته لتبين مدى صحته وأن معنى بأن تضمن حكما ردا عليه — فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(العدد ٦٦ من ٢٨ د-ج-ج ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ١٢٦)

الإتصال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تلك محكمة الجنائيات اجراءه بغير سبق تصديق في التهمة علا ينص المادة ٣٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وانما هو تصديق في التهمة نفسها يستلزم على نسيان واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهي واقعة الإصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلا في شأنها ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تلت الدفاع إلى ذلك التصديق ، إلا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جرمين الإصابة الخطأ والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد بقعوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب مطابقتها عليها ، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان المتهم بها .

(الجنردم ٢٢٥ ع ٢٨ - ج - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٢٤٠)

٩٤ - إذا بان من الأوراق أن الدفاع طلب بعبلة المحاكمة: « أن يقضى أصليا بالبراءة ومن باب الاحتياط الكلي تمكين المتهم من إعلان شهود قضي على ما استبعد من وقائع بعد الطعن واستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لاسمهم من المناقشة الطبية » فإن ابتداء الطلب في هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة - فإذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن دون أن تجيبه إلى ما طلب ، لم تناقض هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها يكون ميسرا بالإخلال بحق الدفاع وبالقتور في البيان مما يستلزم منه قضاة .

(الجنردم ٢٤١٠ ع ٢٨ - ج - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٢٥٤)

٩٥ - التنوير الذي أجبرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن في ظاهره الاستناد إلى أساس آخر غير ذلك الذي شلته الأوراق - إلا أنه بعد مقارن عناصر الواقعة كما وردت في ورقة التكليف بالقتور ، وليس كياض المساء ، وبينها القاتل ، مما كان يقتضي من المحكمة تنبيه المتهمين إلى التمدل الذي أجبره في التهمة ذاتها ومنعها أجل تحضير دفاعها إذا طلب ذلك - أما وهي لم تقبل فإن حكمها يكون مخالفا للقانون مما يوجب قضاة .

(الجنردم ١٢٨٧ ع ٢٩ - ج - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ١٠٤٥)

٩٦ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين لحسابتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا

استثناء لها فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن ادانة المتهم على اعتبار تواتر الظرف المتعدد المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

(الجنردم ١٠٤٠ ع ٢٨ - ج - مجلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ٩ ص ٨١٣)

٩٧ - إذا لم يمرض الحكماء الابتدائي والاستئنافي لبيان مقدار القمع المحجوز عليه وقيته وبيان قيمة ما وردته التهمة لبنك التسليف مينا وما سده للمرافق هذا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة الحصول المحجوز عليه أو يتبادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد الصبح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التشديد أو انتفاءها فإن الحكم إذ لم يبرأ هذا البيان يكون مشوبا بالقتور مما يوجب قضاة .

(الجنردم ١٠٥٧ ع ٢٨ - ج - مجلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ٩ ص ٨٣٦)

٩٨ - إذا كان المتهم قد قعما للمحكمة من المستندات ما يفيده في ظاهره صحة دفاعها من أن الشاخير في تقديم شهادة العيرك القبية في ميعادها يرجع إلى منازعة بينهما وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم مما كان يقتضي من المحكمة أن تمنح هذا الدفاع وتحققه للوقوف على مدى صحت من تحكم في الدعوى بما تراه على مشوه ما يسفر عنه هذا التحقيق ، وإذا هي لم تفعل فإنها تكون بذلك قد أغلقت بحق المتهمين في الدفاع مما يوجب حكمها بما يستوجب قضاة .

(الجنردم ١٠٨٣ ع ٢٨ - ج - مجلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ١١٦)

٩٩ - لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها محل الغير الفني في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند إليه - في ادانة المتهمين إلى أن المجني عليه قد تكلم بعد أصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونافذ في قدرة المجني عليه على التمييز والادراك بعد أصابته ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تتحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون ميسرا بالإخلال بحق الدفاع مما يستلزم منه قضاة .

(الجنردم ١٩٨٦ ع ٢٨ - ج - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٢٢٣)

١٠٠ - التنوير الذي تبرره المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى جنحة اسباب خطأ ليس مجرد تنوير في وصف

حين تصرف في المحجوزات كان يستند زوال الحجر بعد الفاء أمر الأداء الذي وقع الحجر نقاذ له — وهو دفاع جوهرى — فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب قهقهه .  
(الفرن رقم ١١٦٧ من ٢٩ ق — جلة ١٥/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٧٠)

١٠٥ — اذا كان بين من مراقبة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بمسمل الطوى ومصرح له يصنع أنواع منها يدخل اللين ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللين بالحالة التي كان عليها انما حصل بتدخل الممثل — ولم يكن معروضا للبيع — ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللين كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيا فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من شأه — لو صح — أن يؤثر في مركز المتهم من الاحكام ، فإن الحكم يكون معيبا بقصور البيان متينا قهقهه .  
(الفرن رقم ٢٤١٩ من ٢٩ ق — جلة ٢٠/٥/١٩٦٠ من ١١ ص ٥١٢)

١٠٦ — الرض غير قهرى وحق الدفاع مكثور بالقانون — فلذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور تأييدا لهذا الغرض ، فإن على المحكمة أن لم تر وجبا التأجيل في جلسة المارضة ، واعتذر عنه معطاه وقدم شهادة مرضية أن تعرض في حكمها للسفر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيا فيها — أما وهي لم تقبل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه — لعل له وجبا يبرر به تأخير في التقرير بالمارضة ، فإن حكمها يكون معيبا بالأخلال بحق الدفاع مما يستوجب قهقهه .  
(الفرن رقم ١٠٢٣ من ٢٩ ق — جلة ١٦/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٧١)

## الفصل الرابع

### استجواب المتهم

١٠٧ — اذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن حقه في الدفاع يظلان الاجراءات المبني على هذا البعب يسقط وقفا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٢٤٦ من ٢٩ ق — جلة ٢٥/٢/١٩٥٦ من ٢ ص ١٨٩)  
(الفرن رقم ٢٢٧ من ٢٩ ق — جلة ١٥/٥/١٩٦١ من ٧ ص ١٦٧)

١٠٨ — متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينشئ عليها من بعد أنها استجوبت .  
(الفرن رقم ٢٢٧ من ٢٩ ق — جلة ١٥/٥/١٩٦١ من ٧ ص ١٦٧)

الأساس — ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلها وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب المبنى عليه فأحدث به عدة أصابات أعجزه احداها عن أخفاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فانه كان يتبن على المحكمة أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكورة للجريمة التي رأت أن تصاقبه عليها وتبين له التصل الذي تسند اليه ليدلي بدفاعه في صدده — واذا هي لم تقبل فانها تكون قد أخطأت — ولكن هذا الخطأ لا يقتضى قهق الحكم ما دامت القوة التي أوقعتها المحكمة — وهي الحبس مدة سنة واحدة — تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عملا بالمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك متينة .

(الفرن رقم ١٢٧٢ من ٢٩ ق — جلة ١٥/١/١٩٦٠ من ١١ ص ١١)

٩٧ — حصول السداد للبليغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن التهم المستولية الجنائية — فلذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قمتها موقع عليها من المبنى عليه بتبديده استلامه المبلغ موضوع ايسال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسمى إلا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فإن للمحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحققة ما جاء بها تكون قد حالت دون تسكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذي يبيته .

(الفرن رقم ١٢٧٩ من ٢٩ ق — جلة ٢١/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ١٩٧)

٩٨ — دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وسلبه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها — فلذا استند الحكم الى البيانات المثبتة بمحض البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا ، فإن ذلك لا يكفي ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معيبا بما يستوجب قهقهه .

(الفرن رقم ١٥٨١ من ٢٩ ق — جلة ٢٧/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٠٨)

٩٩ — من المقرر أن الجبل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه — وهو في خصوص الدعوى — خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية — يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم — فلذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه

لحماية المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن التفت المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالعقوبة — مكتفية بحضور المحامي المنتدب — دون أن تصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته ، أو أن تشير إلى اقتناعها بأن الفرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر إخلالا بحق الدفاع مبطلا لإجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم .

(الفرن رقم ١٢١٩ سنة ٢٨ د - مجلة ١٢/١ سنة ١٩٥٨ ص ٩٨٨)

## الفصل السادس

### طلبات التحقيق

#### طلب إجراء التحقيق :

١١٠ - الأصل في الإجراءات الصحة ، فبني باشر رجل الضبط القضائي اتصاله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحاً ما يقوله المتهم من أن المحكمة كاذباً عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بأرفاق ما يدل على ابتداءه رئيساً لمكتب المضطرات ، أو مملوفاً منتدباً له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

(الفرن رقم ٢٢٦٣ سنة ٢٨ د - مجلة ١١/٥ سنة ١٩٥٩ ص ١٠٥٧)

١١١ - لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع ومادام المحامي المنتدب ظل يقوم بإجابه ولم يتضح عنه - فيكون الحكم الذي يبنى على رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام متسلب وهو يقوم بواجب الدفاع معيباً بالإخلال بحق الدفاع ، وتبين لذلك قضيته .

(الفرن رقم ١٢٩٨ سنة ٢٩ د - مجلة ١٢/١ سنة ١٩٦٠ ص ١١٠)

١١٢ - إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يبنى بتحقيق ما يشبه من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وهو دفاع هام - لو صح لتثير به مصير الدعوى - مما كان يقتضي من المحكمة أن تمسحه لتقف على مبلغ مسحه ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل مكتفية بقولها إن الجريمة المستندة إلى التهم قد اكتسبت أركانها في جانبه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالفتور مستوجباً للنقض .

(الفرن رقم ١٠٣٤ سنة ٣٠ د - مجلة ١٠/١ سنة ١٩٦٠ ص ١١٦٧)

١٠٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن التهم عندما يجب بمحض اختياره على ما ترجحه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يتعرض للدفاع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتسار بالاستجواب ، ولا يجوز له يستغنى أن يدعى البطالان في الإجراءات .

(الفرن رقم ١٧٥٥ سنة ٢٧ د - مجلة ٢/٢ سنة ١٩٥٨ ص ٩١١)

١٠٥ - إذا كان المتهم لا يزعم أنه عين محامياً عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للسحق مقررًا الضرور معه وقت هذا الاستجواب ، فإن ما انتهت إليه المحكمة من رفض الدعوى بطلان التحقيق يكون سديلاً في القانون .

(الفرن رقم ١٣٠١ سنة ٢٩ د - مجلة ٢/٩ سنة ١٩٦٠ ص ١١٥٨)

١٠٦ - من المقرر قانوناً أن التهم إذا شاء أن يتضح عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ، ولا يبد هذا الاستماع قرينة ضده ، وإذا تكلم فافسداً ليبنى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبنى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع التهم عن الإجابة في التحقيق الذي يشره النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات وقد تلف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(الفرن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٩ د - مجلة ١٢/٥ سنة ١٩٦٠ ص ١١٥٧)

## الفصل الخامس

### طلب التأجيل

١٠٧ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلافاً صحيحاً ولم يدع عكس ذلك .

(الفرن رقم ٥٩ سنة ٢٦ د - مجلة ١٢/٤ سنة ١٩٥٩ ص ٧٤)

(الفرن رقم ٥١٢ سنة ٢٢ د - مجلة ١٠/٧ سنة ١٩٥٩ ص ٨٥١)

١٠٨ - متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قدّم بالجلسة شهادة مرضية للتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدم صحة ذلك الطور ، فإنها تكون قد أغلقت بصفته في الدفاع .

(الفرن رقم ٨٢٩ سنة ٢٦ د - مجلة ١٢/٢٢ سنة ١٩٥٦ ص ٧٤٥)

١٠٩ - من المقرر أن التهم ملحق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تبيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه التهم بالجلسة أنه يتعرض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرهما حتى يستنى

## دفاع

لناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآه - وهي على بينة من دفاع المتهم من علم ثرومه للفصل في الدعوى ورجعت في حدود سلطتها التقديرية رواية من الحامات الى أحوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فأما لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(الحكم رقم ١٧٢٥ من ٢٧٢ - جلسة ١٢٠/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ٧٢)

١١٨ - متى كانت المحكمة قد رأت وهي تقدر الوقائع المروضة عليها في حدود حقها أن ما طلبة الدفاع من إحالة موكله الى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري - لا يستند الى أساس جدي للأسباب الساقطة التي أوردتها ، فأما لا تكون في حاجة الى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يشره بنفسها من الاجراءات بالجلسة .

(الحكم رقم ٤٠ من ٢٨٨ - جلسة ١٨/٤/١٩٥٨ من ٩ ص ٢٧٥)

١١٩ - متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث العادة قد طلب « اعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الإصابات بسيطة وإزالة شتتين من العظم لا يعتبر علة وكثير الأطباء الشرعيين يمكنه تفسير هذا والجزء البسيط الذي أزيل من العظم بملأ من التسيج اللين » وصرح على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي ، ولكن الحكم لم يوجب للمتهم الى ما طلب ولم يناقش الأساس الذي بنى عليه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسؤولية المتهم ، فانه يحسن قضى الحكم .

(الحكم رقم ٨٠ من ٢٨٨ - جلسة ١٨/٤/١٩٥٨ من ٩ ص ٤٢٢)

١٢٠ - إذا كان الحكم - في جريمة علم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن لطلب غير هندسي للتحقق من سلامة العقار قال وإن إجابة الطلب غير مقبولة قانوناً لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة أزم القضاة من تلقا به بتنفيذه « فإن هذا الذي قاله الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ، لأنه فضلاً عما ينطوي عليه من الإخلال بحق الدفاع ، فإن فيه تحيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في توضيح واقعة الدعوى وأدلتها لأظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(الحكم رقم ١٦٩٩ من ٢٨٨ - جلسة ١٢٠/١٠/١٩٥٨ من ١٠ ص ٦٥)

١٢١ - لا تلتزم محكمة الموضوع بطلب غير إذا هي

رأت أن ما طلبة الدفاع عن المتهم من استطلاع رأي طبيب قضائي لا يستند الى أساس جدي لأسباب ساقطة أوردتها

١١٣ - إذا كان الشايت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فانه لا يكون له أن يطلب بالرد على طلب لم يبيده أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

(الحكم رقم ١٧١٩ من ٢٠ - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ٧١٥)

تنازل المتهم من تحقيق طلبه :

١١٤ - تنازل التهمة في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها في المدول عن هذا التنازل والتمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، فتنازل التهمة في مستقبل المرافعة عن طلب التأجيل لسماح شهود التفي لا يعول دون أن توجه الى المحكمة من جديد هذا الطلب بلسان مطمئنها الذي يشكها والذي أصر على التمسك به وأكدته في ختام مرافعتها وهو لا شك أدري بصلحته موكلته .

(الحكم رقم ٢٤٤ من ٢٠ - جلسة ١٢/١٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ٩٦٨)

طلب الإطلاع على التحقيق :

١١٥ - دفع محامي المتهم بطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استناداً الى عدم تمكن النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القانون لا يوجب البطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمهامي المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مولجته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي أجريت في غيبه .

(التكثير رقم ٢٦ من ٢٦٦ - جلسة ٢/١٠/١٩٥٩ من ٧ ص ٢٦١)

## الفصل السابع

طلب نهب الخبير أو مناقشته

١١٦ - لا تشرع على المحكمة ان هي أبحاث الى تقرير الهندس الفني القديم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد علقت هذا الرفض تحليلاً مقبولا .

(الحكم رقم ١١١٣ من ٢٦٦ - جلسة ١٢/١٠/١٩٥٩ من ٧ ص ١٢٥٦)

١١٧ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي

ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب معين وسيطه  
(الجن رقم ١٣٧٩ ع ٣٠ - جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨١٨)

\* راجع في سلطة المحكمة في ادراك معاني الأيكم :  
الطن ٣/٨ ق - ( جلسة ١١/١٤/١٩٣٣ ) - البند  
٣٣٤ ، ٣٣٥ - التهرس الخامس والعشرين ج ١ ص ٦٢

### الفصل الثامن

#### طلب سماع الشهود

١٢٤ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تتولّى في حكمها  
على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمه  
في البطلة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله ،  
وما دامت المحكمة قد حققت شفوياً المرافعة بسماعها  
من حضر من شهود الواقعة في مواجهة المتهم .  
(الجن رقم ١٦٥ ع ٢٦ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ٥٥٧)

١٢٥ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل -  
على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تعبرى أى تحقيق  
فيها إلا ما ترى هي لزوماً لتحقيقه أو ما تستكمل به النص  
في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان  
التسايت من محاضر المرافعة أو سمعت من حضر من شهود  
قد حققت شفوياً المرافعة وسمعت من حضر من شهود  
الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع  
أقواله ، فليس له أن يسعى على المحكمة الاستئنافية عدم  
سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعو الى ذلك .  
(الجن رقم ٣٢٧ ع ٢٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٧٧)

١٢٦ - إذا قصر المتهم في اعلان شهوده كما جففى  
بذلك المادة ١٨٦ من قانون الاجراءات ، مع ما كان  
في الوقت من قسمة فلا جناح على المحكمة اذا لم تجبه  
الى طلب التأجيل لاعلائهم .  
(الجن رقم ٣٢٢ ع ٢٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٥٩ ص ٧ ص ٧٠٨)

١٢٧ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحصل في  
الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوماً لاجراء  
تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فان المحكمة  
اذا لم تجب المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين  
الذين طلب الدفاع سماعاً لا تكون قد خالفت القانون  
أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة  
الأولى قد حققت شفوياً المرافعة ولم يطلب اليها الدفاع  
سماع شهود آخرين في الدعوى .  
(الجن رقم ٧٠٩ ع ٢٦ ق - جلسة ١١/٩/١٩٥٩ ص ٧ ص ٩٢٢)

- فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد  
فيها شعوره وادراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد  
عليه بقوله : « ٥٥٥ ان تصرفات المتهم قبل الحادث وبسببه  
ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثبات عقله وعلمه  
بما فعل وفعل ولم يكن لديه انحراف ، فلم يثبت أو يتم  
أى دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته  
شعوره واختياره ، بل كان حكيمه الارادى والشعورى  
قائماً - من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد  
وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه  
اليه اتهام أو اشتباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله  
فيه وارتيابه الحادث وبسببه ومن مخططة زوجته وحديثه  
معا ومصاحبها ومسح بفساته وغسل أداة القتل والبحث  
عما كان يريد أخذه من قنود ومصوغات وأوراق ، ثم بعد  
كشف الجثة من تصور الواقعة والقائه بالشبهات على سارق  
مجهول أمام المحقّق الأول ولصديقه الذي رافقه واقتراض  
القفود في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره  
وادراكه لما فعل وارتيب ٥٥٥ - فلا تكون المحكمة بعد  
ذلك في حاجة الى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض  
العقلية أو النفسية في أمر تبيته من عناصر الدعوى  
وما بورش فيها من تحقيقات .  
(الجن رقم ١٠٩٦ ع ٢٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩٦)

١٢٧ - ما يثيره الطعن من منازعة في صلاحية السلاح  
للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع  
يخلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين من محضر  
جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا  
الدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك  
لأول مرة أمام محكمة التقص .  
(الجن رقم ١٢٩ ع ٣٠ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٥٢)

\* ١٢٣ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الاسم الأيكم  
أمر موضوع يرجع اليها وحدها - فلا تفتيق عليها في ذلك ،  
ولا تريب ان هي رفضت تعيين خبير يقرر اليها معاني  
الاشارات التي وجهها المتهم اليها ودا على سؤاله عن  
الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة  
أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم  
في طعنه أن ما نهضت المحكمة مخالف لما أراده من انكار  
التمهة المستندة اليه ، وفلا من ذلك فان حضور محام  
يتولى الدفاع من المتهم يكفى في ذاته لانظام أمور الدفاع  
عنه وكالاتها - فهو الذي يتبع اجراءات المحاكمة ويقدم  
ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنحه المحكمة من ابدائها

١٢٢ — متى كان محامي المتهم قد طلب ببطلة المحاكمة سماع الشاهد الذي تتفق من الحضور لرضه فلم تمت المحاكمة بهذا الطلب فأمر الدفاع في مرافعة على وجوب مناقشته ولكن المحاكمة خبرت صفحا عن طلبه وقضت بإدانة المتهم استنادا الى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فإن حكمها يكون ميبيا مستوجبا للنقض .  
(المقرر رقم ١٧٠٩ من ٢٧ ق - جلسة ١٠٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٤٨)

١٢٣ — وبسم قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طرق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمسمى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنابات ، فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا طل المحاكمة إذا هي أوعزت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك إذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس .

(المقرر رقم ١٧٧٢ من ٢٧ ق - جلسة ١٢٠٤/٢/٢٠ من ٩ ص ١٢٤)  
(المقرر رقم ٧٨٩ من ٢٨ ق - جلسة ١٢٠٤/٢/٢٠ من ٩ ص ١٦٨)  
(المقرر رقم ١٠٩٦ من ٢٩ ق - جلسة ١٢٠٤/١١/١٧ من ١٠ ص ٨٩٦)

١٢٤ — متى كانت المحاكمة قد صرحت للشهدة بإعلان شهود هي فأظنت اثنين منهم ولكنهما لم يعطرا وتمسك الدفاع بمساعها مبديا في مرافعة أهمية أقوالها بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحاكمة إذ لم تبعه لطلبه تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا غير من هذا النظر أن تكون المحاكمة غير ملزمة أصلا بإجابة التهمة الى طلب سماع شاهدها لأنها لم تتقدم بها في الجاد القانوني ما دام أن المحاكمة قد صرحت لها بإعلانها وقامت فضلا بذلك .

(المقرر رقم ١٥٨٢ من ٢٧ ق - جلسة ١٢٠٤/٢/١٧ من ٩ ص ٢٩١)

١٢٥ — متى كان التاثير من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة فأجبت المحاكمة نظر الدعوى لمساعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المجنى عليها بغير حلف بينه وبينه يدعيه المتهم من صلتها بصلته دون أن تسأله في موضوع الدعوى وأصدرت حكما في مواجهة المتهم المنكر للشهدة مستندة الى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يعرض معه معام يمكن أن يتعرض بالجلسة على ما تم من اجراءات فيها ، فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(المقرر رقم ٢٧٥ من ٢٨ ق - جلسة ١٢٠٤/١٠/١٧ من ٩ ص ٥٠٠)

١٢٨ — متى كان المدعى بالحق المدني قد طلب سماع شهادة الشاهد بعد حيز القضية للحكم وكان ما تضمنته رد المحاكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعى بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤساعها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخرا ، فإن ذلك لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيда زمنيا مبها وإنما يرمى الى استهتار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليضئ على المدعى بالحق المدني الى ما بعد حيز القضية للحكم وعلاقتهما أفرق في التقدم من قيام التقاضي .  
(المقرر رقم ٧٥٧ من ٢٦ ق - جلسة ١٢٠٤/١٠/١٠ من ٧ ص ٩٩٥)

١٢٩ — الأصل في المراكات الجنائية أن تبني على ما تجريه المحاكمة نفسها من تحقيق على البطلة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في أدانة المتهم على أقوال شاهد الايات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة التباية دون أن يبال في مواجهة المتهم فانه كان يتعين على المحاكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا التقص في الاجراءات بإجابة المتهم الى مطالبه من سماع أقوال شاهد الايات في حضوره  
(المقرر رقم ٧٥٨ من ٢٦ ق - جلسة ١٢٠٤/١٠/١٠ من ٧ ص ٩٩٩)

١٣٠ — متى كانت المحاكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجنى عليها ، وسماع شهادتها وأقيمت المجال للنيابة العامة وللدفاع عن المتهمين لإعلانها والارشاد عنها ولكنها عجزا عن الأهتمام اليها فصار سماعها غير ممكن فانه لا تروى على المحاكمة إذا فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد أخلت في الاجراءات ، ولا أخلت بحق الدفاع .

(المقرر رقم ٤١٠ من ٢٧ ق - جلسة ١٢٠٤/٢/٢٧ من ٨ ص ٥٥٠)

١٣١ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحاكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وعلى المحاكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل قص آخر في اجراءات التحقيق علا بنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحاكمة قضاها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلا لاختلال بحق المتهم في الدفاع .

(المقرر رقم ٥١٤ من ٢٧ ق - جلسة ١٢٠٤/١٠/١٧ من ٨ ص ٧٥٤)

يُعتبر بمثابة طلب جازم يلتزم المحكمة بإجابه متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(ملف رقم ١٢٩٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٦٠ س ١١ ص ١١٠)

١٤١ - هـ اذا كانت المحاكمة يدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المحلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع امام محكمة اول درجة عن سماع شهود الاثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انصتت قضى على مقتضى الأوراق - وهي لا تسمع من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم ، فانه لا يحق للمتهم أن ينسحب بطلان اجراءات المحاكمة .

(ملف رقم ١٤٧٢ س ٢٠ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ١٥٤)

بالنسبة لتنازل المتهم عن سماع شهود الاثبات : راجع هـ الحكم في الظن ١٧٤٣/٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٩٦١ والظن ١٥٦٢ س ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٩٦١

### الفصل التاسع

#### طلب ضم أوراق

١٤٢ - تمسك المتهم بجرمة التهديد امام محكمة ثاني درجة بضم دفاتر المجنى عليه التجارية على أساس انه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وتبين خير تصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى اظهارا لوجه الحق فيها . فاذا أنفل الحكم الاشارة الى هذا الطلب أو الرد عليه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(ملف رقم ١٠٥٤ س ٢٦ ق - جلسة ١١/٦/١٩٥٧ س ٧ ص ١١٨٢)

١٤٣ - اذا كان دفاع الطاعن يقوم على انه سلم المجنى عليه الأتعاب التي استلمها من الموككين ، وطلب من المحكمة الإستئنافية ضم أجنحة المكتب عن سنة معينة ، وقال هـ انه آتت فيها كل شيء ، هـ ، وكان هذا الطلب من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطار الحقيقة فيها ، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل اكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يبيح ورجوع نقضه .

(المن ق ١٦٦٩ س ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ س ١٠ ص ٢٢)

١٤٤ - بتقدير حالة المتهم العقلية وان كان من المسائل للوضعية التي تقتض سمكة للوضوح بالفضل فيها ، غير انه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاها في هذه المسألة بما كان لا اجبال فيه -

١٣٩ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعهم امامها بأقوال آخرين في التفتيحات وان لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على سبيل البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم يسمعتها .

(ملف رقم ٧٩٦ س ٢٨ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٥٨ س ٩ ص ١٦٨)

١٣٧ - اذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يتسكبا بسماع شهود الاثبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على التصريح بمحض الجلسة وكان كل منهما يشتر شاهدنا فيما وقع عليه من اعتداء فلان مناقشة المحكمة لهما تحقق بها شعيرة المرافعة .

(ملف رقم ١٠٢٥ س ٢٨ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٠)

١٣٨ - اذا كان للمتهم لم يتسك بطلبه في الجلسة الأخيرة ، بل ترفع في الدعوى دون اشارة منه الى طلب سماع الشاهد ، فان ذلك يفيد تزوله ضنا عن هذا الطلب ، ولا يبرر من هذا النظر ما أشار اليه المدافع عن المتهم في محضر جلسة سابقة من طلب اصال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور ، ذلك أن القانون قد ترك الأمر في هذه الحالة لمطلق تقدير المحكمة ، ان شاعت حكمت على الشاهد المتخلف بالترسية المقررة قانونا أو أجلت الدعوى لاعادة تكلينه بالحضور ، أو أمرت بالتبقي عليه واحتضاره اذا رأت أن شهادته ضرورية ، ومن ثم فالقول بأن الحكم المطعون فيه قد أخذ بحق الدفاع وشابه بطلان في الاجراءات لا يكون له محل .

(ملف رقم ١٢٧٥ س ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١١٢٨)

١٣٩ - صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المصوب به من ١٩٥٧/٥/٢٩ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يتناول المحكمة الاستئنافية من سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القول صريحا أو ضمنا بصرف المتهم أو للدافع عنه بما يدل عليه ، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

(ملف رقم ١٦١٥ س ٢٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٥٧ س ١٠ ص ١٠٠)

١٤٥ - اذا كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصليا البراءة واحتياليا التاجيل لسماع شهود الاثبات ، فان هذا



١٤٨ - إذا كان المتهمان لا يدعيان في ملتمها أنهما طليا إلى المحكمة التتبع على المذكرة المقدمة من المدعى بالتقويع المدنية في غير الموعد المحدد لتدبيرها ولم يطلب أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحدا منهما من ذلك فلا يحق لهما التمس على الحكم شيئا في هذا الصدد - إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يجدا فيما أبداه المدعى بالتقويع المدنية ما يستوجب ردا من جانبهما مما لا يظل المحكمة .

(ملعن رقم ١٢٦٢ من ٣٠ - ٣١ - ١٩٦٠/١١/٢٧ - ١١ من ١١ ص ٧٦٤)

## الفصل الثاني عشر

### طلب المائدة

١٤٩ - من المقرر أن طلب المائدة متى كان لا يجه إلى متى الفصل المكون للبريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي أضافته إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا يلتزم المحكمة بإجابته - فإذا كانت محكمة الموضوع قد أضافته إلى أقوال مدعى الواقعة وخلصت منها - لأسباب مسانئة - إلى مكان مشاهدته شاهد الرؤية للمتهمين وقت مقارنتهما للاحتداد على المجنى عليه ، فإنه لا يجوز مصادرهما في عقيدتهما ، ولا محل للنسب عليها لعدم توليها إعادة المائدة بمعرفتها .

(ملعن رقم ١٥١٤ من ٣٦ - ٣٧ - ١٩٥٧/٢/١١ - ٨ من ٨ ص ١٤٠)  
(ملعن رقم ١٤٢٢ من ٢٧ - ٢٨ - ١٩٥٧/٢/١١ - ٨ من ٨ ص ١٤١)  
(ملعن رقم ١٤٦٦ من ٣٠ - ٣١ - ١٩٦٠/١٢/٢٦ - ١١ من ١١ ص ١٤٢)  
(ملعن رقم ١٥٨٩ من ٣٠ - ٣١ - ١٩٦١/١/١٦ - ١١ من ١١ ص ١٤٣)

١٥٠ - متى كان الدفاع قد قصد من طلب المائدة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء نفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود في شأن إمكان رؤية المتهم عند اقتائه المخبر ، وهو من البيانات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(ملعن رقم ١٧٣٠ من ٢٧ - ٢٨ - ١٩٥٨/١/٢٧ - ٩ من ٩ ص ٩١)

١٥١ - إن طلب المائدة إذ كان من البيانات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها ، فإن عدم إجابته أو الرد عليه ولم يقبل يظل الحكم الصادر بالإدانة ، فإذا كانت المحكمة - في جريمة لحرار ومخبر سقد وفشت طلب الدفاع

فإذا كان الجاهر مع المتهم دفع بجلطة المحاكمة بامتناع القاب لأن المتهم كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الفعل بسبب علة في العقل تراوده أحبا ، وطلب ضم ملقه يستثنى الأمراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تظم الملف وردت على طلبه بقولها « ٥٥٥ أن الثابت من لقادة مدير عام مصلحة الصحة العقلية » ردا على خطاب النيابة أن المتهم ترك مستشفى الأمراض العقلية منذ تاريخ معين إذ أخرج منه لتحسن حالته وعدم انطباقها على أحكام المادة الرابعة بعد الفروج علما بأنه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة - فإن ما أورده المحكمة لا يصلح ردا على طلب الدفاع ولا يبعد أن المتهم كان متنبها بقراءة العقلية وقت ارتكاب الفعل ، وبالتالي يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا قضا .

(ملعن رقم ١٧٦٠ من ٣٨ - ٣٩ - ١٩٥٩/١/٢٦ - ١٠ من ١٠ ص ٨٠)

١٥٥ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة التية إلا في حدود ما يكون الظن موجعا إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن للمدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أي دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(ملعن رقم ١٣٦٢ من ٢٨ - ٢٩ - ١٩٥٩/٢/٢٤ - ١٠ من ١٠ ص ٢٤٨)

## الفصل العاشر

### طلب فتح باب المراجعة

١٤٦ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافعة قد انتهت وحيزت القضية للحكم .

(ملعن رقم ١١٠٢ من ٢٥ - ٢٦ - ١٩٥٧/٢/٢١ - ٧ من ٧ ص ٢٤٢)  
(ملعن رقم ٥١٢ من ٢٧ - ٢٨ - ١٩٥٧/١٠/٧ - ٨ من ٨ ص ٨٥١)  
(ملعن رقم ١٤٨٨ من ٣٠ - ٣١ - ١٩٦٠/١/٢٨ - ١١ من ١١ ص ٢٣٨)

## الفصل الحادي عشر

### تقديم المذكرات

١٤٧ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة دفاعه ، فإنه لا يجب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلطة .

(ملعن رقم ٣٦٦ من ٢٧ - ٢٨ - ١٩٥٧/١/٢٧ - ٨ من ٨ ص ٥٤٥)

وهي علي ينة من أمرها - كما هو الشأن في سائر الأوراق  
(الجن رقم ١٤٦٦ من ٢٠-ق- جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩ من ١١ ص ١٤٧)  
والطن ٢٣٦ لسنة ٢٢ ق- ( جلسة ١٩٥٢/٦/٩ )  
مع الأحكام - السنة الثالثة - فاعلة رقم ٢٩٢ من ١٩٥٢ ،  
والطن ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق- ( جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ) -  
مع الأحكام - السنة التاسعة فاعلة رقم ١٧ من ٦٨ ،  
والطن ٦١٥ لسنة ٢٩ ق- ( جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ ) -  
مع الأحكام - السنة العاشرة - فاعلة رقم ٢٠٠ من ١٩٧٧

### الفصل الثالث عشر

#### حرية الدفاع وضروراته

١٥٤ - حكم المادة ٣٤٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزم فيستوى أن تصدر المبادئ أمام الحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محضر الجوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الدلعية اليه .

(الجن رقم ٧٤٩ من ٢٦-ق- جلسة ١٩٦٦/١٠/٢ من ٧ ص ٩٨١)

١٥٥ - يخل في معنى الضم الذي يعنى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص للمادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المأمون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجبة اليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .

(الجن رقم ٩١١ من ٢٦-ق- جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٧ من ٧ ص ١١٩٦)

١٥٦ - الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

(الجن رقم ٩١١ من ٢٦-ق- جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٩٦)

### الفصل الرابع عشر

#### تدوين دفاع المتهم

١٥٧ - خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يبيح الاجراءات اذ أن على المدافع أن يطلب تدوين ما يريد ابرائه من أوجه دفاعه .

(الجن رقم ٨٣ من ٢٦-ق- جلسة ١٩٥٦/١٢/٢ من ٧ ص ١٢٢)

عن المتهم الاعتقال لمباينة المتهم وكان هذا الرفض قائما على ما قالته من أن مباينة النيابة أثبتت شيق المشترب أما عرض الحشيش في مكان مكتشف فيدل على جراءة المتهم ، في حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستلج وهو يجلس بالمقي أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لمضبطه ، وكانت المباينة التي استندت اليها المحكمة خلوا مما أسس عليه المتهم عليه فإن الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا متعينا ففسه .

(الجن رقم ١٢٤٠ من ٢٨-ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ من ٩ ص ١١١٠)

١٥٢ - اذا كان التات من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم الى المحكمة بطلب مباينة وتجرية رؤية لمكان الحادث لم يقصد الا إثارة الشبهة في أدلة التيبوت التي طمات اليها للمحكمة ، ولم يتازع في قوة ايصار شهيد الرؤية ، فانه لعل هذا الطلب يستلزم دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا الى أقوال الشهود الذين طمات اليهم المحكمة .

● العبارة الواردة في لسان المدافع عن الطعن بمحضر الجلسة هي « أن اغضيل في الدعوى هو من رأى ، وهل رأى ، أو أن احدا لم ير ، أو لم تكن الرؤية ممكنة - فقد أجمع من في التحقيق على أن المحادث وقع في المشاء والشاء على الساعة السابقة والنصف مسا ... »

(الجن رقم ١٢٢٨ من ٣٠-ق- جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٧ من ١١ ص ٨٨٧)

الطن ٣٠/١٥٨٩ ق- ( جلسة ١٩٦١/١/١٦ ) ، الطن ٣٠/١٩٥٢ ق- ١ ( جلسة ١٩٦١/٢/٦ ) والطن ١٧٢٢ / ٣٠ ق- ( جلسة ١٩٦١/٢/١٤ ) - بالنسبة لطلب المباينة .

١٥٣ - المباينة ليست الا اجراء من اجسرامات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غية المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يطلها غياب المتهم وقت اجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتسلك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المباينة من قفس أو عيب حتى تهدرها المحكمة

### دفاع شرعي

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب

القواعد أرقام من ١٥ إلى ٦٢ )

ورقم المادة

## دقيق

### موجز للقواعد :

- ١ - إلتزام أصحاب الماطن ومديرها وحكم قبول أجولة الدقيق الفارغة المصرفة من مطاحنهم . لا إلتزام على المشتري بردها . ولا إلتزام على البائع بتبويبها .  
٢ - متى يخرج مع الدقيق بالحمة ٢ كدما يبلغ وزنه ٧٩ أنة فأكثر كوحدة قائمة بذاتها

-----

المصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .  
( ملحق رقم ٢٨٨ س ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٤ س ٨ ص ١١١ )

### القواعد القانونية :

- ١ - لا إلتزام على المشتري برد جوال دقيق بعد تعرضه  
من عبوه ولا إلتزام على البائع بقبوله وانما نظم الشارع  
رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥  
سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على  
أصحاب الماطن ومديرها وحكم قبول الجوالات الفارغة
- ٢ - متى كان الاتصاق الذي تم بين المتهمة والمشتري  
قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عبوه قائما  
ثمانون أنة وكان تعرف الشارع ليسع الحبة في واقعة  
الدعوى ينزل على ماحده بالنص ويصدق مساء على كل  
ما يبلغ وزنه ٧٩ أنة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها ،  
فلا محل للتسك بغصم وزن الجوال فارغا .  
( ملحق رقم ٢٨٨ س ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٤ س ٨ ص ١١١ )

ورقم المادة

## دمغة

### موجز القواعد :

- ١ - عدم اطلاع المحكمة على المحررات للضيوفة ، وإنهاءها إلى أنها تعود مما يستحق عليه رسم دمة الساع دون  
بيان أساس ذلك . تصور ... ..

القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم المحكمة . طبعه : قصد عام : هو  
جرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية  
أو صناعية . إختلاف ذلك من القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات فهو قصد خاص . طبعه :  
المادة ٢٧ من القانون سالف الذكر هي من نواتين البوليس المقصود بها ترقى تملول السمات في ذاته ،  
دون أن يلاص هذا التملول نية القتل أو أي باعث آخر غير مشروع  
٣٤٢ ... ..

## القواعد القانونية :

أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات اللمسة فقصده عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو غنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(العدد رقم ١٢٢٧ من ٢٧ ق-جـ ١٩٥٩/٢/٢ لسنة ١٠ ص ١٥٥)

٣ - المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين البوليس المقصود بها توقي تداول السمات في ذاتها ، دون أن يلبس هذا التداولية الضم أو أي باع آخر غير مشروع ، يدل على ذلك المقارنة بين الألفاظ والبيانات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، كما يدل على ذلك أن المشرع أضاف المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة حالة خاصة ، مير عنها في بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم تكن تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وهي تداول تلك السمات والطابع ، حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به استعمالها استعمالا ضاربا بمصلحة الحكومة أو الأفراد .

(العدد رقم ١٢٢٧ من ٢٧ ق-جـ ١٩٥٩/٢/٢ لسنة ١٠ ص ١٥٥)

١ - متى كان الثابت أن المحكة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دمنة الاتباع ، وكان هذا الإطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى إليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأساسيد التي تبرر ما انتهى إليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، ويشعر منه على محكة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

(العدد رقم ١٢٢١ من ٢٦ ق-جـ ١٩٥٩/٤/١ لسنة ٨ ص ٢٧٧)

٢ - يختلف القصد الجنائي الذي يطالبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضاربا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا القصد

(۲)



رقم المادة

## رابعة السببية

موجز القواعد :

- ١ رابعة السببية في جريمة الإصابة الخطأ . هي أحد العناصر القانونية المكونة لها . إتصلها . أثره : إلتزام المجرمة .
- ٢ رابعة السببية في جريمة القتل خطأ . مثال على توفرها ... ..
- مسئولية التهم جنائيا عن جميع النتائج المحتل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد . ولو كانت عن طريق غير مباشر . القرائن أو الإحتمال في علاج المجرى عليه . ومرض المجرى عليه أو كبر سنه . لا قطع رابعة السببية ... ..
- ٣ عدم استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوقاة . تصور يوجب الحكم . أمثلة ... ..
- ٦-٨ غلو الحكم من بيان إصابات المجرى عليه وسببها وكيف أدت إلى وفاته . تصور . أمثلة ... ..
- ٨٠٧ إنباه الحكم إلى أن الحادث وقع بناء على خطأ المجرى عليه وحده وإن خطأ المتهم — يفرض حذره — لم يكن له شأن في وقوع الحادث لإتضاء رابعة السببية بين هذا الخطأ وبين القصور الذي لحق المجرى عليه . لا تصور ، ولا خطأ في القانون : ولو لم يحدث الحكم عن جميع صور الخطأ النسوية لثبوتهم ، أو لم يفرض لثبات صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٢٨ عقوبات ... ..
- ٩ العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل القسب وترتبط من الناحية المخوية بما يجب أن يتوهم من النتائج المألوفة قبله إذا أتاه عمداً . أو خروجاً فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة القصور بالعواقب العادية لسلكه والقصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغاً . مثال ... ..
- ١٠ رابعة السببية . مسألة موضوعية ، يتقدمها قاضي الموضوع : لا رقابة عليه محكمة النقض : مادام قد أثار خصامته ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ... ..

القواعد القانونية :

التهمة الذي ذاته بالقتل خطأ وبين إصابته للمجرى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن اضطراره للجهة اليمنى حيث كان يسير المجرى عليه وعدم استمهاله لإجاز التتبع أو التفريل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصبحت المجرى عليه » .  
(الفن رقم ١٨٩ مة ٢٢٩ - جلة ١٢/١٧ ص ١٩٥٦/٧ ص ٧٠١٠)

٣ - يكون التهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد

١ - جريمة الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع الجرم متصلاً بحصول الخطأ من التهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انصلبت رابعة السببية انصلبت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

(الفن رقم ٧٥٩ مة ٢٢٩ - جلة ١٢/٧ ص ١٩٥٦/٧ ص ٧٠١٢)

٢ - يتسبر الحكم قد بين رابعة السببية بين خطأ

ولم تصهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر واقتلاى قدم أحدهما وهو يجعل الآخر ، وهو دفاع جرمي لو صح تمييز وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم سيكون مشوبا بالقصور .

(هـنر ديم ٥٧٢ س٢٧ ق - مجلة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٨٢٨)

٨ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فإنه يكون ممينا لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من ولقح ما أثبتت أوراق الدعوى .

(هـنر ديم ٨٠٥ س٢٨ ق - مجلة ٢٢/٩/١٩٥٨ ص ٩ س ٧٠٤)

٩ - متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى إلى أن خطأ المتهم - بغرض حملوه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث لانتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق بالمجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون إن هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لإثبات صور الخطأ المشار إليها في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات .

(هـنر ديم ١٧٦٩ س٢٧ ق - مجلة ٢٣/٧/١٩٥٨ ص ٩ س ١٢٩ )

١٥ - العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من التلحية المنوعة بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لقطعه إذا أتاه عمدا ، أو خروجه فيما يرتكبه بصفته من دائرة التهور بالعواقب المادية لسلوكه والتصور أن أن يلحق عمله ضررا بالغير - فإذا كان تقرير الصفة التشريعية - كما قل عنه الحكم - قد أثبت في نتيجة أن استعمال المضرب بالنسبة التي حفر بها بالقرص الذي استعمل في تفجير المجنى عليها جاء مخالفا للعالم الطبي وقد أدى إلى حصول وفاة المرحضة بسدد

قترة دقائق من حتمها بالمطول نتيجة الإثر السام « للبوتركاين » بالتركيز وبالكمية التي حقنت بها - فإن ما ورد نتيجة هذا التقرير مريح كل المراحة في أن الوفاة نتيجة التسمم وقد حدثت بعد دقائق من حقن المجنى عليها بهذا المطول وهو ما اعتد عليه الحكم بصفة أصلية في إثبات تفرق علاقة السببية - أما ما ورد بالحكم من « أنه لا محل لناقشة وجود العنصرية لدى المجنى عليها من عمده فلأن أن الوفاة كانت متوقعة » فإنه فضلا عن وروده في مرض الرد على دفاع المتهم وما جاء بأقوال لأطباء الذين رجح بعضهم وجود تلك العنصرية واعتقد

ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متممًا لتجسيم للمستولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا قطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .

(هـنر ديم ٢١٤ س٢٧ ق - مجلة ١٦/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٤٨)

٤ - التصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من ولقح الدليل القوي « وهو التقرير الطبي » في جريمة القتل الخطأ ما يوجب الحكم .

(هـنر ديم ٢٩٨ س٢٧ ق - مجلة ٢٢/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٥٨)

٥ - إذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبي التبريري قد اقتصر على وصف الإصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما أثبت من ذلك يكون قاصرا في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .

(هـنر ديم ١٢٩٤ س٢٣ ق - مجلة ١١/٧/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٧١)

(هـنر ديم ١٣٣٢ س٢٣ ق - مجلة ٢١/١١/١٩٦٠)

٦ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل المعد لم يبين كيف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريعية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصرا متينا قضا ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الإصابات التارة أودت بصيلة المجنى عليه - ذلك أنه أفضل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقف الدليل القوي - وهو الكشف الطبي - ما يجعل يراه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع منه محكمة التقاضي أن تراقب سلامة استخلاص الحكم رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي أخذها بها .

(هـنر ديم ١٣٣٢ س٢٣ ق - مجلة ٢٢/١١/١٩٦٠ ص ١١ س ٨١٥)

(هـنر ديم ١٢٩٤ س٢٣ ق - مجلة ١١/٧/١٩٦٠)

٧ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي قد خلا من بيان الإصابات التي وجهت بالمجنى عليها والتي نشأ عنها وفاته أحدها كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يتوعدا المتهم على الرضخ ما تسبب به النفاخ منه لتمام المحكمة الاستثنائية من اقتطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليها



١١ - العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لهطله اذا أمه عبدا أو خروجها فيما يرتكبه بفعته عن دائرة التبصر بالواقب

وتم إعادة

### موجز القواعد :

**القواعد القانونية :**

١ - المبرة في جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا  
التاحش هي بقود الاقراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد  
الربوية ، فنتى كان بين من الحكم أن التهم اتفق على  
مقد عقود ربوية لم يضى بين به التحقيق فيها وأخر  
اتفاق منها ولا بين كل اتساق وأخر أكثر من المدة  
المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ،

رقم القاعد

## رد اعتبار

## موجز القواعد :

- ١ - مواد العود وشروط رد الاعتبار . تأثراً بقسط بنوع العقوبة . دون نظراً إلى وصف الجريمة للعقاب عليها ...
- رد الاعتبار بقوة القانون وفقاً للمادة ٥٥٢ إجراءات أثر ذلك في توفر الظروف المشددة في جريمة إحرار سلاح ناري وذخائره بدون ترخيص . عدم تضمين الأسلحة والذخائر استثناءاً لقاعدة المقررة بالمادة المذكورة وجوب تعرض الحكم لها بخلاف من دفاع في هذا الشأن . ...
- ٢ - إعادة رد الاعتبار عند تعدد الأحكام . استناداً إلى أسسها . المادتان ٥٥٠ و ٥٥١ إجراءات . مثال . إحرار سلاح وإخفائه . ...
- ٣ - ...

استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن ادانة التهم على اعتبار توافر الظروف المشددة المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادراً بغير تخصيص سببه .  
( الملحق رقم ١٠٤٠ س ٢٨ ق - جلة ٢٠-١-١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٣ )

٣ - إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فإن رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقاً للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الاجرامات الجنائية الا بضي ١٢ سنة على اقصاها ، واذا كان سبق الحكم للاشتباه على التهم - بجريمة احرار سلاح ناري بدون ترخيص قائماً وموجباً لتطبيق الفقرة ٣ و ٤ من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقاً للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور بمعد أن تزل بها الحكم الى عقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات - فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون .  
( الملحق رقم ١٦٧٩ س ٢٨ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٠٩ )

## القواعد القانونية :

- ١ - أن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتتاثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جناية أو جنحة .  
يقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .  
( الملحق رقم ٥٠٩ س ٢٨ ق - جلة ٢٦/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٦٦ )
- ٢ - إذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم بإحرار سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حداً لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فإن الحكم الصادر ضد التهم بالنجس لمدة سنة يسحق بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر

رقم القاعد

## رسوم قضائية

## موجز القواعد :

- رسوم الملحق بالنقض القائم من الملحق بالمعوق للثنية . وجوب ادائه عند التقرير بالظن . إلتزام الملحق من الجلسات في حالة عدم سدادته . إعادته ضمن سدادته . إبقاء ذمة الظاهر مشغولة بأدائه . ...

رقم القاعة

- ٥ دفع الكفالة ، لا يلزم أدؤها وقت التقرير بالظن ، جواز تقديمها عند نظره بالجلسة . ... ..
- ٥٤٤ مدم سداد رسوم الدعوى المدنية ، لا أثر له في حصة أو بطلان إجراءات المحاكمة ، لا شأن لهم في الاحتجاج بذلك ، هذا من شأنهم الكتاب وحده .. ... ..
- ٦ المعارضة في قائمة الرسوم ، مدم جواز احتجاج المطروح بطلان إعلانه في الدعوى الصادرة بشأنها القائمة : ... ..
- ٧ الحكم على التهم بمصروفات الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، لا يلزم لذلك أن يطلب المدعى للمنفى صراحة المواد ٣٢٠ إجراءات و ٣٥٦ و ٣٥٧ مرفقات .. ... ..

القواعد القانونية :

٦ - ما يشهده الطاعن بصدده عدم إعلانه - على فرض صحته - أنما يكون منطوقه المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبه وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا الدفع في صدده المعارضة في قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم النهائي قائما وبالتالي تظل قائمة الرسوم صحيحة لاستنادها اليومصورها وفقا له .

(الظن رقم ٦٦٤ س ٢٠ - جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ ص ١١ ص ٢٢٨)  
(والظن رقم ٢٩ - الصادر بجلته ١٩٦٠/٢/١٤)

٧ - تنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تصاحبها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بالزام التهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وإنما أصلا لحكم القانون .

(الظن رقم ١٢٨٣ س ٣٠ - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٥ ص ١١ ص ٨٦١)  
(والظن رقم ١٤٨٤ س ٣٠ - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٦ ص ١١ ص ٨٦١)  
(والظن رقم ٣٠ - جلسة ١٩٦١/١/٢٢ ص ١١ ص ٨٦١)  
(والظن رقم ١٥٢٣ س ٣٠ - جلسة ١٩٦١/٢/٧ ص ١١ ص ٨٦١)

١ - متى كان الطعن مقاما من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي للخزانة الرسم المتروك في القانون عند التقرير بالظن بطريق النقض ، فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، وإعادة عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام وصيورتها نهائية .

(الظن رقم ٨٢٨ س ٢٢٧ - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٢ - ان ذمة الطاعن لا تبرأ من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه ، فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقديره وإعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بقتضاها .

(الظن رقم ٨٢٨ س ٢٢٧ - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٣ - لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالظن إنما له أن يقدم بها عند نظره بالجلسة .

(الظن رقم ٨٢٨ س ٢٢٧ - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٤ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(الظن رقم ١٦٥٥ س ٢٨ - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ٢٢٤)

٥ - لا يقبل من المتهمين الاحتجاج بدم دفع المدعى بالحق المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف ، إذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده ، وهما ليسا قائمين عنه .

(الظن رقم ١٢٢٣ س ٢٨ - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٤٨)

رقم المادة

## رشوة

٤-١	الفصل الأول : جريمة المادة ١٠٣ عقوبات
٩-٥	الفصل الثاني : جريمة المادة ١٠٣ مكرر عقوبات
١٥-١٠	الفصل الثالث : جريمة المادة ١٠٤ عقوبات
٢١-١٦	الفصل الرابع : جريمة المادة ١٠٩ عقوبات والتى أُلغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٢ هـ ...
٤٠-٢٢	الفصل الخامس : جريمة المادة ١٠٩ مكرر عقوبات

موجز القواعد القانونية :

### الفصل الأول - جريمة المادة ١٠٣ عقوبات

- ١ - قيام جريمة الرشوة في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها . للمادة ١٠٣ عقوبات للمادة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ...
- ٢ - إختصاص للموظف المرتشي بجميع العمل المتعلق بالرشوة . لا يبرم . يمكن أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتفويض الفرض من الرشوة .
- ٣ - طلب للموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأثناء عطلة . بيان في حكم المادة ١٠٣ عقوبات . ...
- ٤ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تفهينا لإلتحاق سابقين بين التهم والمخفى عليه . لكل من شاعها تسلح التهم لرجال السلطة العامة . للمادة ٣٧ إجراءات ...

### الفصل الثاني - جريمة المادة ١٠٣ مكرر عقوبات

- ٥ - شيخ الحارة ، هو من المكلفين بخدمة عامة . توفّر جريمة الرشوة في حق أحدكم إذا أخذ حيلة مقابل عدم إحضار أحد الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الأدب .
- ٨-٦ - جرائم الرشوة والشروع فيها . يجب تفرعا : أن يكون الفرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته ، أو عملا يرمي إلى إختصاصه . أمثلة ...
- ٩ - إعتقاد جريمة الرشوة قانونا بالإتفاق الذي يتم بين الرائي والمرتشي . ضبط التهم على أثر تسلم مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل يورف قيام حالة التلبس بالجريمة . ...

### الفصل الثالث - جريمة المادة ١٠٤ عقوبات

- ١٠ - حيث التهم بالأوراق المتروكة به حفظها بسبب وظيفته بانتزاعها من مكانها . إختلال إجراءات عمله الوظيفية . حصوله مقابل ذلك على مرتب شهري من القمارات القبطانية . إحتجازه مرتشيا . إدانة الحكم له على عملا الأساس . إلفقه مع صحيح القانون . ...

رقم المادة

- ١١ — اختصاص مأمور ضبط الضعفاء التابع للقسم الذي وقعت في حازمه جريمة الرشوة — بدفع جزء من المبلغ الخفي عليه — بضبط المأمور في أي مكان وتفتيشه في المرحلة التالية للامتناع بدفع باقي الرشوة. ... ..
- ١٢ — جريمة الرأى . فوائد الإخلال بواجبات الوظيفة بعرض جبل على عسكري لحمله على إهداء أقوال جليدية لتعجب اللجنة من المسؤولية . قيام جريمة الرشوة في حق من عرض الجبل . المادة ١٠٤ عقوبات للمصلحة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ... ..
- ١٣ — الأمر الصادر من النيابة بضبط المأمور متلباً بجريمة الرشوة لا يتصلبه أن يكون الضبط متبدياً بقيام حالة التفتيش كما هو معرف به في القانون ، وإنما قصد به ضبط المأمور على إثر تسلمه مبلغ الرشوة الخفي عليه بينه وبين المبلغ . ملة ذلك : لأن جريمة الرشوة تستند بالإثبات التي يتم بين الرأى والمرئى ولا يبقى إلا إتمام الدليل على هذا الإثبات وتطبيق مقتضاها بدفع المبلغ . ... ..
- ١٤ — صورة واقعة يتناولها في كتاب الجنائي جريمة الرشوة بأداة حرة طليقة وهم الإجراءات التي يتخللها مأمور الضبط الضعفاء في سبيل كشف الجريمة وضبط المجهين فيها . ... ..
- ١٥ — مسؤولية الموظف جنائياً عن إخلاله بواجبات وظيفته مقابل جعل معين حتى ولو لم توجد لديه أية الإيجاز بها . يمكن مجردة من إستغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها . المادة ١٠٤ عقوبات للمصلحة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . مثالاً : ... ..

**الفصل الرابع — جريمة المادة ١٠٩ عقوبات التي أقيمت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢**

- ١٦ — مناط تطبيق المادة ١٠٩ عقوبات : سرانها على كل من يحصل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدمين كانت غايته من ذلك حل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتنب أداء عمله المكلف به . يسعى في ذلك أن يقع الاحتواء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله من اللقى في تنفيذ أو في غير فترة قيامه به لئلا يمتنع من أدائه مستقبلاً . ما يميزها من جريمة المادة ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات . ... ..
- ١٩-١٧ — جريمة المادة ١٠٩ عقوبات . إختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كانت تأخذ حكمها من حيث العقوبة القليلة لحرية فقط دون الترامة . ملة ذلك : الترامة في مواد الرشوة هي مقابل الإيجاز في الوظيفة أو إهداء ذمة للموظف . ... ..
- ٢١-٢٠ — تجزئ الجريمة للتصريح عليها في المادة ١٠٩ من الجزية للتصريح عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات . وجوب توفر قصد غاص يستلزم إتهامه الجنائي للحصول من الموظف المخطئ عليه على نتيجة معينة هي أن يرى له عملاً لا يعمل له أن يومية أو أن يستجيب لفرقة المخطئ فيمتنع عن أداء عمله على كلف الموظف بأدائه . ... ..

**الفصل الخامس — جريمة المادة ١٠٩ مكررة عقوبات**

- ٢٢ — وجوب أن يكون الفرض من جرائم الرشوة أو الفروع فيها أداء للموظف عملاً من أعمال وظيفته أو عملاً يرمي إليه يدخل في اختصاصه . ... ..
- ٢٣ — دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها ضمن حدود وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له علاقة بها : ... ..

- ٢١ - «ناتج اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة» كناية صريحة أمر شفوي من وجهه القيام بعمل معين لإحباطه شخصاً به، لمصلحة ... ..
- ٢٥ - عرض مبلغ من القنود على جندى المرد ليضع عن تمرير محضر عاقبة لسانق سيلوة، ولم يتقبلها الجندى. قيام جرعة عرض الرشوة. كون العقاقير بما يجوز أولاً يجوز الصبح فيها لا يؤثر في قبيلها ... ..
- ٢٨-٢٦ - جرعة للمادة ١٠٩ مكرراً عقوبات للمادة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣. توافرها بمجرد عرض رشوة لم تقبل من كان العرض حاصلًا من موظف عوى. انصراف نية الموظف إلى الإخلال بواجبات وظيفته. غير لازم. القول بإمكان حصول عدول إحتياوى بند عرض الرشوة. لا عمل له ... ..
- ٢٩ - تحدث الحكم الصادر بإدانة الطاعين عن جرعة الرشوة عن الفرض الذى يهدفان إليه لصلوبها على الملاء واستناد أيديهما على بعض محتوياته. لإثباته له حل سلامة الحكم. ولو لم يكن اللقب مروضاً على المحكمة. حلة ذلك: لثبته بالبصيص ولعدم توقف الفصل في الدعوى عليه. ... ..
- ٣٠ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية ... ..
- ٣١ - دخول رجال الجيش والشرطة وموظفى الولايات والمصالح واستخدامها على اختلاف طبقاتهم في حكم الموظفين المسميين والمأمورين والمستخدمين يخضع للسنتين ١٠٩ مكرراً، ١١١ عقوبات. ... ..
- ٣٣، ٣٧ - إخلال الموظفين المسميين والمكلفين بعملة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسببه بواجب التبليغ عن الجرائم يتدرج تحت باب الرشوة المأتب عليها من قاضي الموظف بجلاف مقابله. إحتبار من عرض الجبل لهذا الفرض وأشياء مستحقاً للعقاب. للمادة ٢٦ إجراءات ... ..
- ٣٤ - ثبت أن العمل المراد القيام به أو الإبتاع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزم الأخير أنه من اختصاصه. لأجرعة. ... ..
- ٣٥ - رفض المحكمة دفاع المتهم الذى على أن عرضه الرشوة على الخفير التقاضى بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى إليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدى إليه. غير سليم. ... ..
- ٣٦ - قيام حالة الخليس بجرعة الرشوة تشبيهاً لإلحاق سابق بين الرشى والرشى. لرجل الضبط التقاضى القبض على المتهم في أى وقت وفى أى مكان مادامت حالة الخليس قائمة. ... ..
- ٣٧ - حدد المرات التى ترددت للتمسك بها على الموظف المختص وتفرغها. عدم إتصالها بأركان جرعة الرشوة. يأتى في الحكم. غير لازم. ... ..
- ٣٨ - تحييد المكان الذى دفعت فيه الرشوة. غير لازم. متى كانت جهة أو تكاتب الجرمية معينة في الحكم. ... ..
- ٣٩ - تقديم الرشوة إلى الموظف معاقب عليه قانوناً، ولو كان العمل المقصود منها يكون جرعة مثلاً. حس. الموظف غير لآخر أثناء قيامه بوظيفته. ... ..
- ٤٠ - أغراض الرشوة والإختصاص: الإخلال بواجبات الوظيفة. كناية اختصاص الموظف بالعمل لا فرق بين طلب أدائه والابتاع عنه. توافر نية الإجرامية بغض النظر عما إذا كان العمل أو الابتاع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق. الإكراه للمعنى والضرورة. حدد عرض الرشوة. مثال ... ..

احضار أحد الأشخاص المطلوبين الى مكتب لآداب فان عمله هذا يعد رشوة •

( لندن رقم ٩٢٦ سنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩ س ٧٧٢ )

٦ - استعملت الشارع نص المادة ١٥٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العائدين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستلزم من الموظفين العموميين ، والذين أكتسبوا الشارع بهم في هذا الباب - وظيفته للحصول من ورائها على فائدة معرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم •

( لندن رقم ١٢١٧ سنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٠٩ )

٧ - الزعم بأن العمل الذي يطلب الجبل لأدائه يدخل في أعمال وظيفية المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بناصر أخرى أو وسائل احتيالية - وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فحلا من الموقف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه - وهذا الاختصاص - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائنا على صدور هذا الزعم من المتهم فلا عقب عليه فيه •

( لندن رقم ١٢١٧ سنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٠٩ )

٨ - ما استعمله الحكم من تراخي المتهم - بوصفه رئيسا لقلم عمال البوية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني - الذي يعمل بها المبلغ في اتخاذ الاجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما انتهى اليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلنا من التقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنيها على سبيل الرشوة لأداء صل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الصداق ومساعدته في الترقية اليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان ، ذلك أن الواضح من معلومات الحكم أن الاجراءات التي أشار اليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبل المتهم بمبلغها - وهي اجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ •

( لندن رقم ١٢١٧ سنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٠٩ )

٩ - ما أئتم الحكم في صدد توافر حالة التلبس اما ضي به ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت قانونا بذلك الاتفاق بين الرائي والمترضى ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بشلم الرشوة •

( لندن رقم ١٢١٢ سنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٠٦ )

## القواعد القانونية :

### الفصل الاول

#### جريمة المادة ١٥٣ عقوبات

١ - ان جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٥٣ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها وفي قول الحكم يحصل هذا الطلب من جانب المتهم وتثبت ذلك في حقه ما تحقق به حكمة معاقبته •

( لندن رقم ١٢٠٨ سنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٩٢٥ )

٢ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتضى هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة •

( لندن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩ س ١٧ )

٣ - ساوت المادة ١٥٣ من قانون العقوبات في التجريم والمقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العلية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه •

( لندن رقم ١٩٠٧ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩ س ١٧ )

٤ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس العربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاضايق سابق بينه وبين المجني عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس العربي شهدوها ، فإن لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة صلا ينص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

( لندن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩ س ١١١ )

### الفصل الثاني

#### جريمة المادة ١٥٣ مكررا عقوبات

٥ - يقوم مشايخ الحارات في المدن - كما بين من مطالمة الأورنيك "رقم ٢٣٣" شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أي أهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للاقسام خادمة للامن العام - فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل علم

## الفصل الثالث

### جريمة المادة ١٠٤ عقوبات

١٠ — إذا قرر المحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عيه بالأوراق المتوط به حفظا بسبب وظيفته بأن ارتعيا من مكافأه فإن ذلك ثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجورا فعمل ذلك من المخالفات البريطانية بما قبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتشيا فإن المحكم يكون صحيحا في قانون غالبا من عيب التصور في التلليل على الجريمة التي دأن المتهم بها .

( لندن رقم ١٥٩٩ س ٢٨٤ - جلة ١٣٠٨/٥/١٢ ص ٩ س ٥٥٥ )

١١ — متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فلا يلزم جزمه من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شيئا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق — كالنتيش — تتبب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة من الأولى .

( لندن رقم ٥٥٠ س ٢٨٤ - جلة ١٣٠٨/٥/١٢ ص ٩ س ٦٢١ )

١٢ — إذ اشراف في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرشوة فد نص على «الإخلال بواجبات الوظيفة» كعرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوء امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو الكفافة على ما وقع منه ، وجاء التعديل بالإخلال بواجبات الوظيفة جديدا في التشريع عند تنديله مطلقا من التقييد لتيسر مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتسبب إلى هذه الأعمال ويهدد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجري على سنن قويم ، فكل الاعراف من واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فلذا تطلى الموقف مقابلا على هذا الإخلال كأن فله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذ كان يكون عرض الرشوة على الصورة الثالثة في الحكم على السكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمه عامة في سبيل حله على ابداء أقوال جديدة غير ما سبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المتهمه وظروف هذا الضبط والبليل به إلى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتجبر من المسؤولية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتضطرب عنده فة الموقف وهو إذا وقع منه يكون إخلالا بواجبات وظيفته التي ترض عليه أن

يكون أمينا في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يورث فيها من إجراءات تتخذ أساسا لأمر معين يريته القانون عليها وهذا الإخلال بالواجب يخرج بغير شك في باب الرشوة المناقب عليها قانونا متى تناقض الموظف جملا في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجبل لهذا الفرض راشيا مستحقا للعقاب .

( لندن رقم ٩٣٣ س ٢٨٤ - جلة ١٣٠٨/٥/١٢ ص ٩ س ٧٦٦ )

١٣ — لا تستلزم حالة التلبس إذا من سلطة التحقيق لأجراء التفتيش بما أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ٤٦ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضيظ المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المنع الذي ذهب إليه الدفاع — وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون — وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على ارتكابه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ — وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده المحكم — ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت بذلك الاتفاق الذي تم بين الرائي والمرتبى ، ولم يبق إلا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بضم المبلغ — وهو ما هدف إليه وكيل النيابة بالممر الذي أصدره — وإذا كان الضابط الذي كلف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا في القانون .

( لندن رقم ١١٤٥ س ٢٩٤ - جلة ١٣٠٨/٥/١٢ ص ١٠ س ٨٦٦ )

١٤ — يجب على مأموري الضبط القضائي — بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية — أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبتها ، وجمع الاستدلالات التي تزم للتحقيق والدعوى ، فيسجل في إحصائهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها — ولو اتخذوا في سبيل ذلك التفتيش واتصال الصفات حتى يأس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم ، ما دام أن إرادة الجاني تبقى حرة غير مضبوطة — فإذا كان التفتيش من الحكم أن الظاهر قد أوما للضابط من بإدء الأمر بما كان ينبغي



غير الحق أو اجتباؤه أداه عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

( ملحق رقم ١٤١ سة ٢٤ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ س ١٩٣ )

١٧ - أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقتضية للعنة فقط وليس في عقوبة الترامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو الفساد فنة الموقوف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الترامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عنة .

( ملحق رقم ١٤١ سة ٢٨ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ س ١٩٣ )

١٨ - إيراد الشارع لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها - لنوع شبه لاسطة الشارع بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي إليها التهديد أو الاعتداء ، لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون ، وهي لا تكون إلا بوعده أو عنة .

( ملحق رقم ١٤٥ سة ٢٨ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٢٢ )

١٩ - لا محل لتوقيع عقوبة الترامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ لانتهاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

( ملحق رقم ١٥٥ سة ٢٨ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٢٢ )

٢٠ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التمديد على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونصهم من المكلفين بضمانات عامة فنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يستل في اتواء البائي الحصول من الموظف المتدنى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملا لا يصل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المتدنى فيستع عن أدائه عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذا القيد - التي تنسب الى هذا البائع الخاص - هي قوام المقصد الجنائي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمتميزة جنحا وقتا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

( ملحق رقم ١٤٥ سة ٢٨ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٢٢ )

عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل المتهم الآخر - الذي أوصله وأرسله اليه - لتدليل ما يترض من مرور السيارة من عقبات ، الأمر الذي فسره المحكمة بقى بأنه إيماة من الطاعن باستمداة للتخاض عن المخالفة الجبركية لقضاء ما يبذل له من مال ، ثم المساومة بمد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه ، وأن ذلك كله حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزاله الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة فيكون صحيحا ماخلص اليه الحكم من أن تعرضا على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجلى الضبط القضائي .

( ملحق رقم ٩٨٤ سة ٢٩ - مجلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ س ٩٧٠ )

١٥ - عدلت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ومنها الاخلال بواجبات الوظيفة واعتبرته نظير الامتناع عن عمل من أصاها ، فالموظف الذي يضل بواجبات وظيفته مسئول جنائيا حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها ، لانه يكفى مجرد نية استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من وراءها - فاذا كان الثابت أن المتهم توجه الى مكتب الشخص الذي كلف بإجراء التحريات من المنزل الذي يديره للدعارة السريع - كما كشف له عن شخصيته وأهمه بأن لديه شكوى ضده ماثلة اليه من النيابة ويسكنه خطفه وطالبه ببلغ عشرة جنيهات ، فإن هذا يفر الاخلال بواجبات وظيفته المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الاشارة اليها ، سواء كان طلبة المبلغ له ، أو في سبيل استرداده فترية نظير ما دفعه أجرا لأعمال غير مشروعة .

( ملحق رقم ١٥٦٩ سة ٢٩ - مجلة ١٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ س ٢٢٠ )

## الفصل الرابع

### جريمة المادة ١٠٩ عقوبات

" إلى التي بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٦ "

١٦ - أن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ ليتناول العقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتباؤه أدائه عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لئنه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لئنه من أدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر

٢٦ - تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عسومي .

( الملحق رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٢٧ - لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون يته قد انصرف الى الاخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فإن ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

( الملحق رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٢٨ - التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرضا قد وقع من جانب المبلغ يستتبع به القول بإمكان حصول عدول اختياري بعد ذلك ، وليس ينقض ما تم أن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للتشاور بعد خلاصهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ المعروض .

( الملحق رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٢٩ - لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعنين من جريمة الرشوة تعدده عن القرض الذي يهدف اليه الطاعنان لحصولهما على الملف واستناد أيديهما على بعض محتوياته ولو لم يكن الملف معروضا على المحكمة ، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى .

( الملحق رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٣٠ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائما على أن عمل الساعي « المبلغ » يقتضي التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصنيفها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التعدي بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

( الملحق رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٣١ - نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن للأمويين والمستخدمين إذا كانت وظيفتهم يتبرون بالموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا ، وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تعري عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بضمة

٢١ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن التصدد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطئ لا يلتزم مع النصير السليم للقانون .

( الملحق رقم ٦٤٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٧٢٢ )

## الفصل الخامس

### جريمة المادة ١٠٩ مكررا عقوبات

٢٢ - يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون القرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته ، أو عملا يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه .

( الملحق رقم ٢٧٦ س ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٤١٦ )

٢٣ - ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها دخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها .

( الملحق رقم ٩٢٨ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/١ س ٩ ص ٧٥١ )

٢٤ - يكفي لكي يكون الموظف مختصا بالعمل أن يصدر اليه أمر شفوي من رئيسه بالقيام به ، كما يكفي أن يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتضى ، وإذا كان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتقدمة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعا عادلا ، وكان لا تناقض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أوردته نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات فإن ادانة المتهم بجريمة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحا في القانون .

( الملحق رقم ٩٢٨ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٧٩ )

٢٥ - إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عسومي « جندي المرور » ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي داته الحكم بما فاته لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للاستعاضة عن تحريرها مما يجوز الصالح فيها أو لا يجوز .

( الملحق رقم ١٠٤٢ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٠٤ )

في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يرد هذا الأخير في اختصاصه .

(الفرن رقم ١٨٢ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/١٠/١٩٥٩ ص ٥٨٩)

٣٥ - يجب أن تبنى الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - فإذا كانت مؤدى أقوال الضحية أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل اعتقاداً منه بأنه الشخص الذى ذاب على لقاء التراب والملح أمام المحل ، والذى طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن ما فعله المتهم لا يبدو أن يكون من قبيل السر ، وأن الضحية إذا قبض على المتهم إنما فعل ذلك نزولاً على رغبة أصحاب المحل مع عليه بمناهية القتل الذى صدر من المتهم - لا اعتقاداً منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الضحية النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى إليه مسجلها واستخلاصها منها ما لا يؤدى إليه لا يكون مستنداً إلى أساس سليم .

(الفرن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١/١٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٨١)

٣٦ - إبلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمه عن الرشوة ، ثم حضور المتهمه وأخبرها بمرر الحادث ومقابلتها للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتها ومعه ملف الدعوى ودعاهم تحت بصر الضابط إلى مكان خارج المحكمة ليكونوا بنأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئاً في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة إلى أخيه - المتهم الآخر - الذى كان يرافق المتهمه - كل هذه مظاهر خارجية تبين من الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت ، وهذا ليس يميز له القبض على المتهمه في أى وقت وفي أى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو غير إذن من سلطة التحقيق .

(الفرن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢)

٣٧ - عدد المرات التى ترددت التهمة فيها على الموظف المختص وتواريفها لا يلزم بها في الحكم لعدم اتصالها بأركان جريمة الرشوة .

(الفرن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢)

٣٨ - لا يلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم .

(الفرن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢)

الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة رجال الجيش والبوليس ، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأموريين والمستخدمين ينطبق المادتين ١٠٩ مكرراً ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدميه على اختلاف طبقاتهم .

(الفرن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٦٤)

٣٢ - مصاد نص المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها الموظفون العموميون أو الكلفون بغضمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظيفتهم مبايعهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومي للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانوناً هو أمر يتعلق بغضمة الموظف ، فإذا وقعته هذا الامتناع يكون لخلاله خطياً بواجبات وظيفته التى تخرس عليه التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الإخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة الماعب عليها قانوناً متى قاضي الموظف جلا في مقابله ويكون من عرض هذا الجبل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(الفرن رقم ١٨٢ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٩)

٣٣ - يمين على المحكمة وقد اتجهت إلى استناد واقعة جديدة إلى التهمة تكون مع الواقعة المنسوبة إليه في وصف التهمة وجه الأهم الحقيقي وتدخل في الحركة الإجرامية التى أنها المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تبين له التبدل الذى أجبرته ليدى دفعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا هي أفضت ذلك وقفت بإراءة التهمة استناداً إلى أن رجلى البوليس العربي ليس من اختصاصه اقتياد المتهم إلى قسم البوليس دون أن تبين كلفها فيما أسندته إلى المتهم من أنه عرض الرشوة عليها « لصراف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوي على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علما بها والتي كان يجب عليها القيام به باعتبارها من الكلفين بغضمة عامة - علما بنص المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده إلى القسم - فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يبيحه ويستوجب قضاة .

(الفرن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٩)

٣٤ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة للنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أنه لا جرمية

الذى قام به أية مخالفة للقانون — وقد أسغرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفصل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع « شيئا » معيا في أغلفة ناقصة الوزن ، فإن قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة استنادا إلى أن عدم التبعة يجعل الجريمة متعلقة لا يترتب عليه أن المتهم كان في حالة اكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة — وإنما كان عرضها للتأثير في مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك ، ومن ثم كان سليما ما ذكره الحكم من أن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع « شيئا » بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

(الجن دمر ١٧٥٩ س ٢٩ ق - جلة ٤/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣١٦)

٤٠ - متى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق — فإذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الإجراء

٣٩ - يوجب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف — بقصد إفساد ذمت ليقارف جريمة دس مخدر في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربي الذي يعمل فيه من قدمت له العطفية .

(الجن دمر ١٧٥٩ س ٢٩ ق - جلة ٤/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣١٦)

٤٠ - متى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق — فإذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الإجراء

#### رقم القاعة

### رى وصرف

#### موجز القاعة :

تنظيم العقاب في حالة إحداث قطع جسر تيل أو ترعة عومية . حكمته : ما يترتب على ذلك الفعل من الإخلال بتوزيع مياه الري . القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . ... ..

#### القاعدة القانونية :

في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٤ يمد النص على إحداث الضرر ولم ينص عليه في المادة ٧٣ — كما شمل النص في المادة ٧٣ إحداث الضرر ببيل جسر التربة أو التيل أو بقاعها ما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

(الجن دمر ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٤/١٩٥٧ ص ٨٥ ص ٥٥٥)

غلظ القانون العقاب في حالة إحداث قطع جسر التيل أو ترعة عومية لما يترتب على ذلك الفعل من الإخلال بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة إحداث القطع في جسر مصرف تخص عليه

(ج)



رقم القاعة

## زنا

### موجز القواعد :

- القضاء الزوج بالصوي من قبل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها . لاعتاقه فيه  
للآداب والنظام العام . ... .. ١
- الإشادة في الحكم إلى ما جاء به رسالة استند إلى جهلها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها . لا تقصروا ... ٢
- جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات . وجوب صدور شكوى المني عليه أو وكيله الخاص لإمكان رفع  
الدعوى الجنائية . علما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم . ... .. ٣

### القواعد القانونية :

#### ٣ - يلزم قانونا - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣

من قانون الاجرامات الجنائية - صدور شكوى المني  
عليه أو وكيله الخاص لإمكان رفع الدعوى الجنائية  
في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من  
قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي  
يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى  
الجنائية ، ولا ينشئ عن النص عليه بالعكم ما يبين من أن  
الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة  
الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق  
النيابة العامة .

(المن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٩٩٢)

١ - للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها  
دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء  
له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .  
(المن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٢/٨/١٩٥٩ ص ٧ ص ٢٩١)

٢ - متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم الى ملجاء  
بالرسالة التي استندت الى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا  
دون إيراد مضمونها ، فالها تكون قد استندت الى ما له  
أصل ثابت في الأوراق ويكون التمس على الحكم بالتقصير  
لا محل له .

(المن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٢/٨/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٢٢٤)





(س)



دم الثالثة

## سب وقذف

٢٠١	الفصل الأول : تركان الجريمة .....
٢٠١	الفرع الأول : قصد الجنائي .....
٢٠٣	الفرع الثاني : المصلحة .....
١١-٩	الفصل الثاني : السب والقذف اللذان يستلزمان القذف .....
١٦-١٧	الفصل الثالث : السب والقذف في حق الزوجين .....
١٧	الفصل الرابع : السب والقذف عن طريق النشر بالصحف .....
١٨	الفصل الخامس : السب غير الجنائي .....
	موجز القواعد :

## الفصل الأول : تركان الجريمة

### الفرع الأول - قصد الجنائي

جريمة القذف . عدم تطلب التاتون فيها قصدا عاما . يكفي توافر قصد السام ، تحققه : ينشر القذف لأمر وهو يعلم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذنب أو يحفظه . حسن النية لا يؤثر في توافر هذا القصد . إقرار السام إذا كانت عبارات شائعة ومقلدة .

عقن قصد الجنائي في جريمة القذف الموجه إلى غير موظف . لا يتقبل من المتهم أي دليل يقدم به لإثبات صفة ما قذف . لا هل يبحث حسن النية إلا في حدود ما يكون الظن موجها إلى موظف عوى أو من في حكمه . طلب ضم أوراق لإثبات صفة واقعة القذف الموجه إلى غير موظف . وفهه صحيح

### الفرع الثاني - العلانية

تحقق العلانية في جريمة السب بالمظهر بأقنانه في شأن اللزل إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمنون مدخله ... العلانية للمصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات . متى توافر ؟ إذا قدمت أقنانه السب أو القذف في مكان عام سواء بعلانية أو بالمصادفة

سلم اللزل لا يكون مكانا عاما إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه أو كان يقطنه سكان عديدون... وقوع فعل من المتهم مكونا لجريمة القذف أو القذف اللذين رفعت بهما الدعوى عليه . إضال المسكة تحدث من ترك العلانية في جريمة القذف وكذاة حكمها بالنسبة لجريمة القذف اللذين رفعت بهما الدعوى عليه . لا يجب للهم عليها . لا يجب

إدراك برقية تتضمن عبارات القذف . تتلوا بين أيدي الموقوفين بحكم عليهم . عدم كفاية ذلك لتوافر ترك العلانية إلا إذا قصد الجنائي إضاعة ما أسيته إلى الغير عليه

## درج الثانية

٨ ..... البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف . موضوعي

## الفصل الثاني - السب والقذف الذي يستتزمه الدفاع

٩ ..... مريان حكم المادة ٣٠٩ عقوبات مواد صدرت البيانات أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو محاضر الشرطة ...

١٠ ..... الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستتزمه الدفاع . موضوعي

١١ ..... يطبق حكم المادة ٣٠٩ عقوبات على عملي التحسم

## الفصل الثالث - السب والقذف في حق المواطنين

شرط إيذاء الملمن للمؤمنين قللاً ومباً في حق المواطنين هو أن يكون صادراً عن حسن نية وتخلصة مصلحة عامة . تحت طبعية إذا كان القاذف من : أئمة لا يقصد إلا التشهير والتجريح لفئتان وأعداد شخصية ولو استطاع إثبات ما قذف به

١٢ ..... قيام دليل الجرمية من كون العبارات الواردة بالشكوى والقرينات المرسلات لجهات حكومية تعتبر قللاً ومباً

١٣ ..... واعتراف الأهم بالتحقيق والمحاكمة بإرساله دون حاجة لإشهاد الجاني عليه

١٤ ..... تقديم التهم مراتف لجهات حكومية متعددة بالملمن في حق موظف مع علمه بتداولها بين أيدي المواطنين المختصين . توافر الحملانية لتبوت قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة فعلاً

١٥ ..... لا يابل طلب تولي المحاكمة إثبات صحة وقائع القذف إذا لم يقدم التهم بالدليل على صحتها

١٦ ..... كذا حسن نية في جريمة قذف المواطنين : هو أن يكون الملمن عليهم صادراً عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وتخلصة للمصلحة العامة

## الفصل الرابع - السب والقذف عن طريق النشر بالصحف

١٧ ..... إذاعة الجاني عبارات قذف وسب سبق نشرها موجب العقاب . وجوب تحققه من أن تلك الكتابة لا تتطرق على أية عاقلة القانون . للمادة ١٩٧ عقوبات

## الفصل الخامس - السب غير العلني

إرسال التهم صوراً فوتوغرافية للمسلم عليه وشقيقه تبيء من علاقة غير شرعية بين التهم وزوجة الجاني عليه وذلك بطريقة سرية داخل مطبخ من مطبخ أو تسليمها يد يد دون أن يكون لدى التهم قصد الإذاعة ودون أن تتحقق الحملانية . إجتاز الواقعة عاقلة سب غير علني . للمادة ١٩٨-١ عقوبات

٢٨

راجع : أيضا جرائم النشر .

## القواعد القانونية ،

### الفصل الأول

#### أركان الجريمة

##### الفروع الأولى - القصد الجنائي

١ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر التافذ الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذنب أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون التافذ حسن النية ، أي متقدما صحة ما روى به للجاني عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت المياريات موضوع القذف - شائبة بذاتها ومقنعة .

(المقرر رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ - ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٤٨)

٢ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون العلم موجبا الى موقفه العمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أي دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(المقرر رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ - ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٤٨)

##### الفروع الثاني : العلاية

٣ - المنزل يحكم الأصل محل خاص ، والعلالية قد تحقق بالجهر بأقاص السب في فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديدين يؤمون مدخله ويستقرون الى فناءه بحيث يستطيع سماع أقاص السب مختلف السكان على كثرة عددهم فإذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل الجهر به وحل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة قاه يكون حكما قاصرا .

(المقرر رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ - ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ٧ ص ١٨١)

٤ - العلاية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون

العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت أقاص السب أو القذف في مكان عام سواء ببيئته أو بالمصادفة .

(المقرر رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ - ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٩ ص ٧ ص ٣٢٧)

٥ - سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديليون بحيث يرد على أسماهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجتمعون على كثرته .

(المقرر رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ - ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٩ ص ٧ ص ٣٢٧)

٦ - متى كان الفعل الذي وقع من التهم كونه جرمي البلاغ الكاذب والقذف التين رفعت جهما المصوى عليه وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فإن انفصال المحكمة تتحدث عن ركن العلالية في جريمة القذف لا يبيح حكمها مادامت أسبابه وإثباته لا تقوم فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب التهم عليها .

(المقرر رقم ٩٩٦ لسنة ٢٦ - ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١١ ص ٧ ص ٨٦٥)

٧ - لا يكفي لتوافر ركن العلالية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها بريقة تداولت بين أيدي الموظفين يحكم عليهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى إذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

(المقرر رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ - ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨ ص ٩١٠)

٨ - البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف أمر موكول الى محكمة الموضوع تحصل فيه حسيما يتكون به اقتناعها .

(المقرر رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ - ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨ ص ٩١٠)

### الفصل الثاني

#### السب والقذف الذي يستلزم الدفاع

٩ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لجدا عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصغر المياريات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الدفاعية اليه .

(المقرر رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ - ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢ ص ٧ ص ٩٨٦)

١٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف للموظفين هو أن يكون الظن عليهم صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لفتائن أو دولق شخصية ، ولا يقبل من موجه الظن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف ، بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .  
(الظن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ١٠٥)

### الفصل الرابع

#### السب والقذف من طريق النشر في الصحف

١٧ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من ابتاعه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للاختلاف من المسؤولية الجنائية أن يدعى بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضي على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدمائه على النشر من أن تلك الكتابة لا تطوى على أية مخالفة للقانون كمنهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .  
(الظن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٠ ق - مجلة ١٢/٢٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٩)

### الفصل الخامس

#### السب غير العلني

١٨ - متى ثبت للمحكمة أن التهم أرسلت مسروا فتوغرافية للمجني عليه وشقيقه تظهر التهم وزوجة المجني عليه في أوضاع تبيح وجود علاقة غير شرعية بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مطاير مغلقة أو سلمها يدا بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق التهم لا تخرج من كونها مطلقا سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤قرة أولى من قانون العقوبات .  
(الظن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٢/٢٦/١٩٥٩ ص ٧ ص ٨٩٤)

١٥ - التصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .  
(الظن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٩٦)

١١ - يدخل في معنى التضمين الذي يعنى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما جاءت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتنتسبها ضرورات الدفاع .

(الظن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٩٦)

### الفصل الثالث

#### السب والقذف في حق الموظفين

١٢ - يشترط قانونا لإباحة الظن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سوء النية ، ولا يقصد من طهه إلا التشهير والتجريح شفاء لفتائن وأخذ شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف ، وتجب ادانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .  
(الظن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٢/٢٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

١٣ - متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها التهم كتابة باللكاوي والبرقيات التي بثت بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجني عليه .  
(الظن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٢/٢٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

١٤ - المرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتحددة بالظن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة .

(الظن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٢/٢٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

١٥ - متى كان الحكم قد أثبت أن التهم تقدم وبه خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عن هذا الإثبات .  
(الظن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٢/٢٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

رقم الناحية

## سبق اصرار

### موجز القواعد :

- ١ لاجدوى مما يشهده المتهم حول توافر ظروف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار
- ٢ مثال لكفاية استظهار توافر سبق الإصرار
- ٣ توافر سبق الإصرار ولو لم يكن المتهم عالماً بمرور المضي عليه من مكان الحادث وقت وقوعه
- ٤ حال لاستظهار ظرف سبق الإصرار والتعليل على توافره كدليلاً سائماً
- ٥ سبق الإصرار وصف للقصد البهائي . لأن شأنه بالوسيلة المتصلة في الاحتذاء تحفظه ولم تطبق للمتهم هذه الإيذاء على عاتق المضي عليه في تعذيب ما يقابل به أو كونه السلاح الثأري المستعمل لم يخصص أصلاً للضرب والإيذاء
- ٦ عدم توافر سبق الإصرار إذا وقع احتذاء المتهم لوقته بعد غضبة عرفت له عندما ظن أن المضي عليه حين هم بالقتال كان يبيح مساعدة خصمه
- ٧ انصراف غرض المتهم إلى الاحتذاء على شخص غير معين وجدده أو القضي به مصادقة . كفايته لتوافر ظرف سبق الإصرار
- ٨ تقي الحكم عن التهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أن الحكم بالقدر لثبوت دون تقي الاتفاق بينهم . قصور
- ٩ مثال لبيان قاصر وتعليل يجب على توافر سبق الإصرار
- ١٠ البحث في وجود سبق الإصرار أو عدم وجوده مسألة موضوعية . مثال لتعليل الكافي على توافره
- ١١ المحكمة أخذ التهمين عن النتيجة التي خلقت بالمضي عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على انقائهم على الاحتذاء عليه رغم قيام ظرف سبق الإصرار في حقهم

العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار \*  
( المجلد رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥٠ ق - مجلة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ١٢٣ )

### القواعد القانونية :

٢ - إذا كان الحكم قد دال على توافر سبق الإصرار فقال لأحياته لسابقة وجود الغصومات بين المتهم والمضني عليه ولقيام المتهم من المكان المجاورة للمكان الذي يجلس

١ - لا جدوى مما يشهده المتهم حول توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق

بينهم قبل ارتكاب الجريمة على القتل بأي فرد يصادفوه في السوق من أفراد عائلة غريميه يتوفر به ظرف مسبق الإصرار .

(هــن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٢ د - مجلة ١٩٥٧/١٢/٩ ص ٨ س ٩٦٤)

٨ - متى كان الحكم قد نفي عن المتهمين جميعا في جريمة القتل العمد ظرف سبق الإصرار وية القتل وأخذهم بالقدر المتعين دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة من علمه ، فانه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تمارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء التمهين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتهامهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتعين نفي ظرف سبق الإصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(هــن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ د - مجلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ س ٥٨٥)

٩ - إذا كان ما استند اليه الحكم في التليل على توافر ظرف سبق الإصرار ما أبداه من أن المتهم اشترى في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية - الصنلوق الذي احتوى جثتها دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الضراء على وجه اليقين ، كما استند الى دعوى حصول الزواج تمت تأييد التهديد بالقتل ، ما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يبرهن من اتبعه اليه الى قتل الزوجة بعد اتمام الزواج ، ثم ان القول بصحصول زواج بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحديد مداه . اذا كان ما تقدم ، فان الحكم يكون في تدليه على توافر ظرف الإصرار قاصرا ومسيا ويتعين لذلك قصه .

(هــن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ د - مجلة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ س ١٠٣٣)

١٥ - سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للتقصيد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تمت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الطرف من الأمور الشخصية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فلنقتضى أن يستجبه من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئه في تقدير هذا الطرف كما عرّفه القانون - فإذا استند الحكم على سبق الإصرار بقوله : ٥٠٠ أنه متوافر من الظروف السابعة كلها التي طرحها المحكمة كمحملا ، ومن حجة المتهم الملحة الى المال وجشمه واستناته من أمه وغيرها ومشاربته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أماته ورفر وفيفته - وما وصل اليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب

فيه المجنى عليه وتسلط وراه الحائط لضرره على غلطة منه بدون أن يحصل أي استنواز للتمهم يدعوه لأن يقوم ويتمد قتل المجنى عليه يسكون مسبق الإصرار متوفرا - فان ما أوردته الحكم من ذلك يتحقق به ولكن سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون .

(هــن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ د - مجلة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ س ١٢٢)

٣ - سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن المجنى عليه يسير من مكان المحادث وقت وقوعه .

(هــن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٥ د - مجلة ١٩٥٦/٢/٥ ص ٧ س ٢٨٤)

٤ - متى قال الحكم ان سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث تناولوه منتظرين فرصة أزالته للضرورة - فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودل على توافره تدليلا سافحا .

(هــن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ د - مجلة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ س ١١١٨)

٥ - لا يعول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الإيذاء مطلقا على حدوث مصادفة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يعول دون قيام هذا الطرف المشدد أن يكون ما تسلح به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للضرب والإيذاء ، لأن سبق الإصرار هو وصف للتقصيد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاحتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا التقصد المصمم عليه من قبل .

(هــن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ د - مجلة ١٩٥٧/١/١٥ ص ٨ س ٤٠٦)

٦ - إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه انسا كان احتداء وقع منه لوقته بعد غيبة عرضت له خطفا فن أن هذا الجنائي عليه حين هم للاتقاء كان يني ساعقتقصمه فهو - أي المتهم - وإن قصد القتل إلا ان هذه النية لم يتم بغضه الا عندما أقدم على ارتكاب فعله ما لا يتوفر به سبق الإصرار .

(هــن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٢ د - مجلة ١٩٥٧/١٠/٢٩ ص ٨ س ٨٢٨)

٧ - لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يسكون غرض المص هو المدواة على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا الى شخص غير معين وجهه أو التي به مصادفة ومن ثم فان تصميم المتهم فيما



سبق الاصرار » - فان ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الاصرار يكون استخلاصا سليما متفقاً مع حكم القانون .  
(ملف رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩٩ ق - جلد ١١/١٧/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٩٦)

١١ - لا تعارض فيما قاله الحكم حين هي قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين - وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تكميلاً هادئاً لا يخالفه اضطراب مشاعر ولا اهتمام نفس - وبين ثبوت اتيان المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه - فلذا ما اخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لمحت بالمجنى عليه نتيجة شرعية واحدة بناء على ما اقتضت به من اتيانهم على الاعتداء عليه ، فلا تريب عليها في ذلك .  
(ملف رقم ١١٩ لسنة ٢٩٩ ق - جلد ١١/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ١١٢)

الحيلة ومع احتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فاتها ضمن عليه يحض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك - فضايق ذرعاً بكل ذلك وطمأن أن هذا متمم القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له الا في الاجاز عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه الا أن يتخلص منها فيرحا في الوقت وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن اتلفت باها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو يفسده فذهب يرب جريته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يزل لزوج ولا لأخها - الذي لقيه مصالحة - شيئاً من ذهابها لها لأنه أعد للأمر جريته وسلك سبيل التحصن في ذهابها وفي الوصول إليها وفي كيفية قتلها ، بل دير أمر كيفية اخفاء آثار جريته ، بما يقطع كله في أنه انما فكر وصمم وتروى قبل مقارنته جريمة قتل أمه بما يتوالت معه

رقم القاعده

مرقه

الفصل الأول : لارتكاب الجريمة

الفرع الأول : الاعطاس

٢٤١

الفرع الثاني : ملكية الغير لمال المروق

٤٤٣

الفرع الثالث : القصد الخفي

٧ - ٥

الفصل الثاني : الجريمة الثابتة والقضوع

٩٤٨

الفصل الثالث : القاعل الأصل والشريك

١١٤١٠

الفصل الرابع : الظروف المشددة

الفرع الأول : الوسيلة

١٦-١٧

(أ) الإكراه

٢٢-١٧

(ب) حل السلاح

٢٣

(ج) السور

٢٤

الفرع الثاني : صفة الخفي

٢٥

الفصل الخامس : الظروف المثقلة

٢٦	الفصل السادس : الإخفاء من القضاة ... ..
	الفصل السابع : تسبب الحكم ... ..
٢٨ ، ٢٩	الفصل الثامن : سرقة الأوراق الحكومية ... ..
٣٠ ، ٣١	الفصل التاسع : السرقة وإنشاء الأكياء للسروقة ... ..
٣٢	الفصل العاشر : السرقة والتهريب البحري ... ..
	موجز القواعد :

### الفصل الأول - لركان الجريمة

#### الفرع الأول - الاختلاس

١	استخلاص الحكمة وتوقيع السرقة . كتابته في توفيل الاختلاس ... ..
٢	عدم استيفاء السرقة على ما انطقت في حوزة لا يفي ركن الاختلاس ... ..
٣	راجع أيضا : اختلاس (القاعدة رقم ٥٤) ... ..

#### الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق « الشيء المسروق »

٣	عدم الاحتفاظ لمرقة شخص للمالك المسروقات لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ... ..
٤	الشيء المسروق للمشار إليه في المادة ٨٧١ مدني : هو الذي يستفي صاحبه عنه باستقاط حيازته بنية إتيان ملكية ... ..

#### الفرع الثالث - القصد الجنائي

٥	متى تلزم الحكمة بالبحث عن نية التملك في جريمة السرقة ؟ إذا تكرر الهم في توافرها . مثال ... ..
٦	بحث الحكم صراحة ومستقلا عن قصد الجنائي في جريمة السرقة . غير لازم . يمكن أن يكون ذلك مستقلا ... ..
٧	عدم لزوم بحث الحكم مستقلا عن نية السرقة ما دلت الواقعة الجنائية على أتيانها بقصد إتيانها ... ..
	راجع أيضا : تبلي ( القاعدة رقم ٣٢ )

### الفصل الثاني - الجريمة التامة والشرع

٨	عاقبة للتم وهو حامل بالشركة الجنائي عليها اختلاس ملازم منها . اختار الواقعة شرعاً في سرقة ... ..
٩	صورة واقعة جزائي لها الشرع في سرقة ... ..

رقم المادة

### الفصل الثالث - الفصل الأصلي والتشريع

- إدانة منهم بصفته فاعلا أو شريكا في السرقة فحده مع غيره وقت ارتكابها وعدم بيان انتمائهم  
١٠ حل السرقة. فصور. مثال ... ..  
إسباب اللطم بتعصيب في الأفعال المادية للسرقة الجرمية ومنها معالجة فتح باب الثقة والفتور مع باقي التهمين  
١١ ومعهم أدوات فتح الخزائن. احتجازه فاعلا أصليا وليس شريكا ... ..

### الفصل الرابع - الظروف المشددة

#### الفرع الأول - الوسيطة

##### (١) الإكراه

- ظرف الإكراه في السرقة من الظروف البعيدة المتعلقة بالأركان المادية للجريمة. سرية في حق كل  
١٢ من سام فيها ... ..  
الاحتفاء الذي يقبض فعل الاختلاس مباشرة لتجاة الشيء المنطوق. كفاية لثقل جريمة السرقة باكرهه.  
١٣ مسألة كل من سام فيها باعتباره فاعلا ... ..  
في علم التهم الجاني عليه بمحاولة لتعطيل مقاومته وليتمكن من هرقه بالتعلق الموقوف طرف الإكراه. ...  
١٤ التعلق في تحديد مكان إحدى إصابات الجاني عليه لا يوجب الحكم في جناية السرقة باكرهه للتعلق على المادة ٣١٤/٢  
مقومات. الملل عليه هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومته الجاني عليه وأن يترك  
١٥ الإكراه أثر جروح ... ..  
ظرف الإكراه في السرقة من الظروف البعيدة. احتياكل كل من سام في فعل السرقة أو الاحتفاء المكونين لجريمة  
١٦ السرقة باكرهه فاعلا أصليا ... ..

##### (ب) حل السلاح :

- ظرف حل السلاح في جريمة السرقة. تحققة مادام الجاني يحمل سلاحا بطلية أي كان سبب حله ولو كان عرضا  
١٧ بحكم الوظيفة ... ..  
إلغاء النص المطالب حل وحرق الأسلحة البيضاء. صفة الحكم باعتباره السلاح الأبيض الذي حل لمصلحة  
١٨ ١٩ لارتكاب جريمة السرقة والاعتداء به على إقطاعها طرفا مشددا في المادة ٣١٦ ج ... ..  
تحقق الظرف المشددة لجريمة السرقة فحده حل التهم سلاحا بطلية ولو كان السلاح قاسدا أو غير صالح  
٢٠ للاستعمال ... ..  
حل السلاح بطلية يحقق الظرف المشددة لجريمة السرقة. حل الأدوات للصخرة عرضا عن الأسلحة لا تحقق  
٢١ هذا الظرف إلا إذا كان الحكم حل لأعمالها كان لمصلحة السرقة ... ..  
حل السلاح من الظروف المادية للتعلق بالقتل الإجرامي. سرية حكمه على كل من ظروف الجريمة فاعلا كان  
٢٢ لو شريكه أو ولم يعلم به ... ..

رقم المادة

## (ج) السور ١

٢٣ دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقة يدلسوها ... ..

## الفرد الثاني - صلة الجاني

## " سرقة أمين القتل "

٢٤ استلام قاتل السيرة قتل مائة شيكارة من المني عليه بمقتضى بوليصة توصيلها لآخر . علم ليليه سوى ٤٥ شيكارة . إحتار الواقعة سرقة ... ..

## الفصل الخامس - الظروف المخففة

## " السرقة طبقاً للمادة ٣١٩ موقوفات "

٢٥ اتصال مريان للمادة ٣١٩ موقوفات على جنح السرقة دون الخيانات... ..

## الفصل السادس - الإطاعة من العقاب

## " تنازل الزوج "

٢٦ جعل للحكم التنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثراً ابتدئ الشريك وبشمه . عتاق القانون ... ..

## الفصل السابع - تسبيب الحكم

٢٧ إحالة الحكم في بيان المسروقات إلى الأوراق . لا يجب . مادام التهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها ... ..  
راجع أيضاً : بلاغ كذب . ( الفاعلة رقم ٣ ) .

## الفصل الثامن - سرقة الأوراق الحكومية

٢٨ صورة جريمة سرقة ثمانية طبقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ موقوفات ... ..

٢٩ عدم اشتراط أن يكون العامل هو الحافظ للأوراق المسروقة في حكم المادة ١٥١ موقوفات ... ..

## الفصل التاسع - السرقة والخلاف الأشياء المسروقة

٣٠ إنعدام مصلحة التهم في التمسك بأن الواقعة إنشاء أشياء مسروقة لا سرقة ما دلت القرينة المتقضى بما تدخل في الحدود المقررة قانوناً لقوية جريمة الإخفاء ... ..

٣١ دفع الدعوى على التهم باعتباره سارقاً وقضاء براءته . يجوز رفع الدعوى من جديد برصفه عقياً ... ..

## الفصل العاشر - السرقة والتهريب الجرمي

٣٦ جريمة السرقة مستقلة عن جريمة التهريب الجرمي . لكل أركانها المميز ... ..

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## أركان الجريمة

## الفرع الأول - الاختلاس

١ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

(ملف رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٨ ص ٩٠ ص ١٢٨)

٢ - عدم استبقاء السارق ما اختلصه في حوزته لا ينفي ركن الاختلاس .

(ملف رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ ص ١٩٩)

## الفرع الثاني - ملكية الغير لعمال السرقة « الشيء المتروك »

٣ - لا يؤثر في قيام جريمة السرة ، عدم الاحتذاء إلى معرفة شخص المالك .

(ملف رقم ١٩٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ١٨)

٤ - الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستثنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته ونية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيبدو بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .

(ملف رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ١٩٥)

## الفرع الثالث - القصد الجنائي

٥ - استمر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد فاز في توفر هذا الركن وقال انه ما قصد السرة وإنما الانتفاع بالشيء يرضى الوقت وردده ثانية إلى صاحبه كان واجباً على المحكمة والخاصة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توافره فلا هي لم تفعل كان حكماً قاصراً يبيمه ويستوجب نقضه .

(ملف رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٤ ص ٨ ص ١٩٣)

٦ - لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

(ملف رقم ٩٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٢ ص ٧ ص ١١٥٩)

٧ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية السرة ما دلت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم بتقيد بثباتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما اختلصه للملكه .

(ملف رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ ص ١١ ص ٧٤٥)

## الفصل الثاني

## الجريمة العامة والشروع

٨ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المملوكة عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا أنه عارضة ليس من شأنها أن تقلل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تدعو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ ذاك المتهم بجريمة الشروع في السرة لم يخطئ القانون في شيء .

(ملف رقم ١٠١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٥ ص ٧ ص ١٣٢٠)

٩ - متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من غير الفرقة بالتركة ووضعها في أكياس بفناء الملح وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إليها للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يسدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .

(ملف رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٦٨)

## الفصل الثالث

## الفاعل الأصل والشريك

١٠ - لا يكفي لإدانة شخص بصفته فاعلاً أو شريكاً في جريمة السرة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعاً متفقين على السرة ، ومن ثم فإذا اشتملت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة السرة إلى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطرباً وكان فيها شخصان وبهما ملابس مسروقة وضماها برضاها في السيارة دون أن يعتذر عن

١٥ - خطأ الحكم في تحديد مكان إحدى مساكنات المجنى عليه وهل هي في السابق اليمنى أو اليسرى لا ييب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر في قيام الجريمة التي دان المتهم بها إذ المول عليه في جناية السرقه بإكراه المنطبقه على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وأن يترك الإكراه أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم في حق المتهمين .

(ملف رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ د - جلة ٢٩/٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٨١)

١٦ - ظرف الإكراه في السرقه من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقه أو الاختفاء المكشوف لجريمة السرقه بإكراه يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة ،

(ملف رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ د - جلة ٢٩/٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٨١)

#### (ب) حمل السلاح

١٧ - يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقه ما دام الجاني يحمل سلاحا بظنيته « بنذيقه » وقت ارتكاب السرقه لئلا يأتى سبب حمله لهذا السلاح ومواءم أكلان الجاني يحمل السلاح عرفا بحكم وظنيته أم عبدا بقصد السرقه .

(ملف رقم ١٥٤ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٢)

١٨ - أن ما قرره الحكم من اعتبار السكن التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقه الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظروف المشدد في جناية السرقه إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو العفة وكان مقصودا به تمهيد جريمة السرقه تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد أنشأ المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنفاذ وهي التي كانت تماثل على حمل وأحراز الأسلحة البيضاء كما أنشأ الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمقتضى على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الالتواء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على أحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتباره أن هذا الحمل أو الاحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو احرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستماتة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل

حمله ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تالية في ترتيبها الزمني على السرقه لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في الإدانة ، فانه يكون معينا بما يستوجب قصه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت مقفودة مع غيره من المتهمين على السرقه .

(ملف رقم ٢٥ لسنة ٢٨ د - جلة ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٤٢)

١١ - إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسهم بنصيب في الأفعال المادية المكشوفة للجريمة ومنها معالجة المتهمين ويتهم الطاعن فتح باب الشك ودخولهم جميعا بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتعدى الاشتراك في الجريمة

(ملف رقم ١٨٣٦ لسنة ٢٩ د - جلة ٢٩/٥/١٩٩٠ ص ١١ ص ٢٠٢)

### الفصل الرابع

#### الظروف المشددة

#### الفروع الأولى - الوسيلة

#### (١) الإكراه

١٢ - ظرف الإكراه في السرقه من الظروف العينية المنطبقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو هذا الوصف لاسق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(ملف رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ د - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢١)

١٣ - لا يشترط في الاعتداء الذي يتوافر به جريمة السرقه بإكراه أن يكون سابقا أو مقارفا لفعل الاختلاس بل أنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النتيجة بالشيء المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكشوفة للجريمة وهي عبارة عن فتلين « السرقه والاختفاء » فهو فاعل في الجريمة الأصلية الناجمة من ارتباطها .

(ملف رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٦ د - جلة ١٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٣٧)

١٤ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن للمتهم قد ملن المجنى عليه بسطوة عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاوته ولينمكن من الفرار بالقتل المبرق فأحدث به الإصابة الموصوفة بالقتل الطعن ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الإكراه في السرقه وقيام الصلة بين الفعل الذي استخدمه المتهم وبين السرقه التي شرع في ارتكابها .

(ملف رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٢ د - جلة ٢٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢١٧)

## (ج) التصور

٣٣ - التصور كما عرفه القانون يستحق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .  
(العلم رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٦٨)

## الفصل الثاني - صفة الجاني

## "سرقه أمين القل"

٢٤ - متى كانت ولقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة قتل استلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٥ شيكارة ، فان الحكم اذ انتهى الى اعتبار الواقعة سرقه لا يكون قد أخلف في شيء .  
(العلم رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٧/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٥٢)

## الفصل الخامس

## "الظروف المخففة"

## "السرقه طبقا للمادة ٣١٩ عقوبات"

٢٥ - يلزم تطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صرح النص - أن يكون القتل في الأصل جنحة أى من السرقات العادية التي يطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما اذا كان القتل يكون جنایة فلا يسكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .  
(العلم رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/١/١٩٥٩ ص ١٠ من ٥١)

## الفصل السادس

## الاعضاء من العقاب

## "تنازل الزوج"

٣٦ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقه أثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد أخلف في القانون .  
(العلم رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/٦/١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٠١)

## الفصل السابع

## تسيب الحكم

٣٧ - لا حرج على الحكم اذا أحال في بيان المرسقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنه .  
(العلم رقم ٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٩ ص ٧ من ١١٢١)

فانه يمد سلاحا يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(العلم رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٢١)

١٩ - ان المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كتبتها من المواد الواردة في باب السرقه التي جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فاذا كان التائب من الحكم أن المتهم وزميلة ارتكبا السرقه ليلا ، وكان أولهما يصلح السكنى في يده فأن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقه المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(العلم رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٢١)

٢٥ - المسلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقه اذا كان مرتكبها يحصل سلاحا بطبيعت اما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعمال به واستغلاله في الجريمة وذلك لما يقتضيه مجرد حمله من رغب في نفس المجنى عليه - وهذه المسلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(العلم رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٨/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ١٥٣)

٢١ - العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل واحراز السلاح وانما تكون بطبيعت هذا السلاح وهل هو ممد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يسر حمله الا بأنه كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تجعل التثاق وان لم تكن ممدلة له بحسب الأصل لرونتها كالمطوارة لا يستحق الظرف المشدد بصلها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقه .

(العلم رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٤٠٢)

٣٢ - حمل السلاح في السرقه هو من الظروف المشددة المتصلة بالقتل الاجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

(العلم رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٤٠٢)

## الفصل الثامن

### سرقة الأوراق الحكومية

٢٨ — متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب للمساعد بقلم الضبط بمحكمة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يوم الحادث إلى غرفة كاتب أول المحكمة فلغتم للمتهم — وهو كاتب عمومي — فرصة غيبته وجعل قلب المقات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر أداء معنوا والمستندات المرافقة له وأخفى هذه الأوراق بين صدره وقيمه ، ثم أحس بعد ذلك بافتضاح أمره إذ رأى بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها ، فأعاده ووضعا بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب ، فإن هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بما في القانون •

(الجن رقم ١٤٩ لسنة ٢٦ ق- جملة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٥١٢)

٢٩ — لا يلزم لتطبيق المادة ١٥١ من قانون العقوبات أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق المروقة •

(الجن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق- جملة ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ٩ ص ٢٣١)

## الفصل التاسع

### السرقة وإخفاء الأشياء المرسوقة

٣٠ — لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة

السندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مرسوقة مع علم بسرقتها — لا سرقة — ما دامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع النفل لمدة ستة شهور — تدخل أيضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المرسوقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات •

(الجن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق- جملة ١٩٥٦/١/١ ص ١٧٧)

٣١ — إذا رفعت الدعوى على شخص يوسف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ومستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة •

(الجن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق- جملة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٨ ص ١٣٧)

## الفصل العاشر

### السرقة والتهرب الجرمي

٣٢ — جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهرب الجرمي ، فكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ، ولا أثر لما انتهت إليه المحكمة من براءة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهرب الجرمي التي توافرت شرائطها قبله •

(الجن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ ق- جملة ١٩٥٩/١٢/٢١ ص ١٠ ص ١٠٢٩)

## سرقة السندات المودعة

راجع : سرقة •

(المادتين ٢٨ ، ٢٩)

رقم الصفحة

## سلاح

الفصل الأول : وكل للجائزة ... : ١ : ٢

الفصل الثاني : الترخيص بميل السلاح ... : ٣ - ٩



رقم القاطعة	
١٠	التصل الثالث : القانون الواجب التطبيق
١٨ - ١١	التصل الرابع : العقوبة والغروء للشدة
٢٠ ، ١٩	التصل الخامس : ارتباط الجريمة بأخرى
٢١	انته ل السادس : مسائل متوعة
	موجز القواعد :

### الفصل الأول - دكن الحيطة

٢ ، ١	يكنى لفر جرمه إحراق السلاح الثرى وذخائره بغير ترخيص مجرد الحيطة للمادة ولو كانت الأمر عارض...
-------	---

### الفصل الثانى - الترخيص بعمل السلاح

٢	دفع التهم بأن السلاح المستلجدا حرازه مرخص له به وقديته شهادة بذلك ، إنيته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه.
٤	صدور الحكم ميبا ... ..
٤	جريمة إحراق السلاح بدون ترخيص . توافقا مجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديله فى الموعد المقرر
٥	التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراق السلاح . إختياره ترخيصا مؤقتا . إنيته ملكه بحضى سنة ...
	واجب المرخص له بإحراق سلاح عند سحب جهة الإدارة الترخيص مؤقتا أو إنيته ؟ تسليم هذا السلاح فوراً
١	إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته على إنيته . عدم تسليم التهم ذخيرة السلاح إلى مقر البوليس . صحة الحكم بإنيته ... ..
٧	تعيين التهم فى وظيفة شيخ بلد بدوقوع جريمة إحراق ذخائر بدون ترخيص . لا يؤثر على قيامها طالما لم يخطر
٧	المركز التابع له من وجود السلاح أو الذخيرة فى حوزته ... ..
٨	خطأ القول بأن مخالفة قيود الترخيص بإحراق سلاح يخلط بها الترخيص ... ..
٩	مخالفة قيود الترخيص بإحراق سلاح متعلقة على اللواد ٢٩٠٤ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤٠٢ من قرو وزير الداخلية الصادر فى ١٩٥٤/٩/٧ الملغ بقرويه الصادرين فى ١٩٥٥/١/٥ ، ١٩٥٦/٧/١٦ ... ..

### الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق

١٠	لوكنا بطلب جرمه إحراق سلاح ثرى بغير ترخيص أى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . سابعه طبقا للقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بإختياره الأصلح . لا خطأ ... ..
	التصل الرابع : العقوبة والغروء للشدة
١١	تطبيق الشكك للمادة ١٧ متوالت فى جريمة إحراق السلاح المخابر عليها بالسجن وقروها بقوة الحبس
	للأسروح . خطأ ... ..

رقم المادة

- سبق ارتكاب المتهم بإحراز سلاح جريمة اختلاس معجزات المقلب عليها بالمادة ٣٣٣ عقوبات . عدم انطباق الطرف للشدد المتصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ... ١٢
- عقوبة إحراز المسلمات بجميع أنواعها الأشغال الشاقة عملاً بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ... ١٣
- إفضال الفرد على ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح تلزم من أن سابقة الحكم عليه في جريمة إحتذاء على النفس قدره إحتيابه عنها بقرة القانون . خطأ ... ١٤
- عقوبة القرابة المقررة بالمادة ٢٦ ققرة الأخيرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمصلحة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ طيبيتها : عقوبة تكميلية لما صبيحة عقابية بحة . دخرها في نطاق قاعدة الحب المقررة لعقوبة الأخذ . عدم جواز الحكم بها بالإضافة إلى عقوبة هذه الجريمة ... ١٥
- سبق الحكم على المتهم بجريمة إحتيابه وعدم رعايته عنها وقت ارتكابه جريمة إحراز السلاح . إحتيابه عن المثلث لهم الذين منهم الققرة (و) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . تطبيق العقوبة طبقاً للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور ... ١٦
- صحة معاقبة الشريك في الجرائم الواردة بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ عملاً بالمادة ٨ عقوبات ... ١٧
- عدم جواز الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها في قانون الأسلحة والخناظر . المادة ٥٥٠ إجراءات المصلحة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ ... ١٨

الفصل الخامس - ارتباط الجريمة بأخرى

- ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ... ١٩
- إحراز السلاح بقصد ارتكاب جريمة قتل . قيام الارتباط بين الجريمتين عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات ... ٢٠

الفصل السادس - مسائل متنوعة

- إنهاء نص للمادة ٢٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء لا يؤثر في احتياله على السكين أثناء السرعة طرفاً مشدداً ... ٢١

وذلك وفقا لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر .

(الفرن رقم ١١٥٢ سنة ٢٨ - جلة ٢٤/١٢/١٩٥٦ ص ١٢٩٦ ص ١٢٩٦)

٦ - من حق جهة الادارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تهمر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقيده بأى شرط تراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتا أو النافذ ، وعلى المرخص له فى حالتي السحب والالغاء أن يسلم السلاح فوراً الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته ، وله حق التصرف فى السلاح المسلم لجهة الادارة بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى ميسانته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم ييسر له التصرف فى السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التوضي ، فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها - الى مقر البوليس طبقاً لأحكام هذه المادة فإن اداته لأحرازه تلك الذخائر يكون صحيحاً فى القانون .

(الفرن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١٢٩٨ ص ١٢٩٨)

٧ - تعيين المتهم فى وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - إحراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التى فى حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

(الفرن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١٢٩٨ ص ١٢٩٨)

٨ - القول بأن مخالفة قيود الترخيص يخلف بها الترخيص بإحراز السلاح لا سند له من القانون .

(الفرن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٤ - جلة ٢٥/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥٣)

٩ - مخالفة قيود الترخيص بإحراز سلاح هى فى واقع الأمر مخالفة لمتنيتين المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وللمايتين الثانية والرابعة من القرار الذى أصدره وزير الداخلية فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - والمعدل بقراره الصادرين فى ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ - بمقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون .

(الفرن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٤ - جلة ٢٥/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥٣)

## القواعد القانونية :

### الفصل الاول

#### وكن الحيازة

١ - يكفى لتوفر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أى كان الباعث على الحيازة . ولو كان لأمر عرضي .  
(الفرن رقم ٨٠١ لسنة ٢٦ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٢٤)

٢ - يكفى لتحقيق - جريمة إحراز سلاح بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة مما يستعمل فى السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لها ، أى كان الباعث على حيازتها ، ولو كان لأمر عارض أو طارىء .  
(الفرن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١٢٩٨ ص ١٢٩٨)  
(الفرن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١٢٩٨ ص ١٢٩٨)  
(الفرن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١٢٩٨ ص ١٢٩٨)

### الفصل الثاني

#### الترخيص بحمل السلاح

٣ - اذا دفع المتهم بأن البينة التى اتهم بإحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فأداته للمحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون ميباً بما يستوجب نقضه .  
(الفرن رقم ٨١٦ لسنة ٢٢ - جلة ٢٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٠٠)

٤ - تتم جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديد فيه فى الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(الفرن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٤٧)  
(الفرن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٣٩)

٥ - التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح لحين اتمام اجراءات الترخيص هو فى الواقع تصريح مؤقت يبعد بالبداهة حده الطبيعى بعد مضي سنة من تاريخ صدوره

## الفصل الثالث

### القانون الواجب التطبيق

١٠ - متى كانت جريمة احرزاز سلاح قارى بشتر ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فان الحكم ان قضى بمقاب المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الاصلح ، يكون سليما وينتأى من الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(ملحق رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٠/٢٩ لسنة ١٩٥٦/١٠ ص ٧ و ١٠٧٢)

## الفصل الرابع

### العقوبة والظروف المشددة

١١ - متى كانت عقوبة جريمة احرزاز السلاح بدون ترخيص التي دين بها المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الحبس الى اسبوع واحد - فانها تكون قد جاوزت الحد المقرر قانونا لهذه المادة والتي لا تميز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور مما يمتنع تقضى الحكم وتمضيحه بما يطابق القانون .

(ملحق رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٠/٢ لسنة ١٩٥٦/١٠ ص ٧ و ٩٦٩)

١٢ - ان جريمة اختلاس المحبوزات - وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وانما صارت في حكمها بارتادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الرض الذي فرض من أجله ، وتربط على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٣٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص باحرزاز السلاح .

(ملحق رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/١٢ لسنة ١٩٥٨/١٠ ص ٤٨٣)

١٣ - ان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المسلمات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص بالأسلحة المشددة وهي التي يعاقب على احرزها ما غير ترخيص بالأشغال الشاقة المؤقتة .

(ملحق رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢٠ لسنة ١٩٥٨/١٠ ص ٩ و ٧٤٨)

١٤ - اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسكه به المتهم باحرزاز سلاح قارى وذخائره بشتر ترخيص من أن الساعة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مفت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فان الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة بمعنى ونسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية علنا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجرامات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فلذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان ادانة المتهم على اعتبار تخالف الظرف المشدد المستمد من وجود ساعة له يكون قضاء صادرا بشتر تخصيص سببه .

(ملحق رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢٠ لسنة ١٩٥٨/١٠ ص ٩ و ٨١٢)

١٥ - عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحت ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة التيسيرية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المخطط بفكرة الجزاء ، وتتناثر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية ، والتي تخرج من نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد ، فانه يمتنع ادماج هذه الغرامة في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها .

(ملحق رقم ١٩٧٢ لسنة ١٨ ق - مجلة ١٠/٢١ لسنة ١٩٥٩/١٠ ص ٢٢٨ و ٢٢٩)

(ملحق رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٠/٢٠ لسنة ١٩٥٩/١٠ ص ١٠ و ٢٨٦)

١٦ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشريع والمشتبه فيهم وصف بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا ما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وانما افترض للشارع بهذا الوصف كونه خطر في شخص المتصف به وربط عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب الفكرة أو معاقبته على تباعد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله بالحاضر بأشخاص الذي اتزعج من هذا الوصف ، وتقل سببة الاشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فلذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد مضى منه في تاريخ ارتكاب جريمة احرزاز السلاح التي دين بها ، فانه يمد من المشتبه فيهم الذين عنهم الفقرة ٥٥٠ من المادة السابقة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦

٢٠ - أن تهديد توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ ص ٥٩٠ )

### الفصل السادس

#### مسائل متحة

٢١ - أن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلاً - سلاحاً يتوافر بحمله الطرف المشدد في جنابة الرقعة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو العرفة وكان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ قد أثنى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تنطبق على حمل وأحراز الأسلحة البيضاء كما أثنى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشتغل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الالتئام في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على أحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا العمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما إذا كان حصل شيء من الأسلحة البيضاء مناسبة لارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إنفاذها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فاته ميد سلاحاً يتوافر به الطرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٨٢١ )

لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يستحق منه تخطي العقوبة إلى الإخفاء النافذة المقررة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

( الملن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ ص ١٠ ص ٣٨٩ )

١٧ - قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسري أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن أحراز الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع نصوصه من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يشيرونه المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك في أحراز السلاح غير صحيح .

( الملن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ١١٧ )

١٨ - مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاستيعاض لا تنقطع إلا بصور حكم لاحق - لا بمجرد الاتهام ، ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاحتداد بالسابقة رغم سقوطها .

( الملن رقم ١٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٤/٥ ص ١١ ص ٣٢١ )

### الفصل الخامس

#### لربط الجريمة بأثر

١٩ - أن ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم منه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتضت للأسباب التي يبتها في حدود سلطاتها في تهديد أدلة الدعوى أن العيار انطلق في الهواء من الفرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه أية القتل .

( الملن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨٢١ )



(ش)





رسم قناعة

## شركات

## موجز القواعد القانونية :

- ١- علم مراعاة النسبة إلى أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصيرين المستغلين في الشركة . نطاق المسؤولية الحظية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة ... ..
- ٢- إحتيل الشركة قائمة حتى تنهى التصفية . ملكية موجوداتها لشركة لا لشركاء على الشيوع . علم أحقية الشريك في التصرف في شيء منها ... ..
- ٣- ملكية الشركة للحصص والأموال والمقتولات . لاحق للشريك أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا في الرخ ... ..
- ٤- تجاوز الشركة للمساهمة دور التصفية . علم عضوها لتبديد النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بلحد الأخطى لعدد المستغلين للمصيرين ولجسوع ما يتقاضونه من أجور ومزقيات .. ...
- ٥- يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنقطة بينهم بمال خاص بها .
- ٥- توافر جرمية خيانة الأمانة عند انحلاس أحد الشركاء ما قلصه من مال لأداء عمل في مصلحة الشركة ...

## القواعد القانونية :

ملوكة للشركة لا ملكاً شائعاً بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف في شيء منها ما لا يسبيل منه إلى القول بوجود نوع من القسمة يجعل تصرف الشريك في المال الشائع مرتبطاً بنتائجها .

( ملحق رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ د - مجلة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٨١١ )

٣- تعتبر الشركة مالكة للحصص والأموال والمقتولات وليس لأى من الشركاء أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا الحق في الاستيلاء على الربح .

( ملحق رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ د - مجلة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٨١١ )

٤- أن شركات المساهمة التي تجتاز دور التصفية لتأخذ لتبديد النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستغلين للمصيرين ولجسوع ما يتقاضونه من أجور ومزقيات ، إذ أن المقاب لا يكون مستحقاً إلا إذا خولفت النسب المشار إليها آنفاً حال مزاوله الشركة نشاطها العادي .

( ملحق رقم ٢٨ لسنة ٢٨ د - مجلة ١٩٥٨/٥/٢٦ ص ٩ ص ١٢٧ )

٥- يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنقطة بينهم بمال خاص بها هو غير

١- بين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية ( الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصيرين المستغلين في الشركة ) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر المقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة للمنتدب من الشركة بل أن الشارع جعلهما مثليين في هذه المسؤولية في كل حال ثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

( ملحق رقم ٧٢٢ لسنة ٢٥ د - مجلة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٥٠ )

٢- من المقرر مراعاة مصلحة الشركاء ولداثي الشركة ومدنيها أن انتهاء عقد الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المنوية لحاجات التصفية حتى تنهى التصفية ، وبذا تكون كل موجوداتها في غشون هذه الفترة

مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٣٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم اليه مال بصفته هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما يخص

له يمد مرتبكا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( الملحق رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٦ ص ١٠ ص ٧١١ )

( الملحق رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٠ ق - مجلة ١٩٦٠/١١ ص ١١ ص ٧٦٤ )

رقم المادة

## شروع

## موجز القواعد القانونية :

- ١ صورة واقعة تحقق فيها جريمة الشروع في وقلاع ... ..
- ٢ علوة اللطم وهو عامل بالشركة التي عليها إختلاس أشياء - لم تخرج من حيازتها - يده على هذه الأشياء ليست إلا يد عارضة . إختيار الواقعة شروعا في سرقة لا خيانة لماله ... ..
- ٣ صورة واقعة يتحقق فيها الشروع في سرقة ... ..
- ٤ عقوبة الزول المنصوص عليها في المادة ٢٧ عقوبات . جواز توقيعها في حالة الجريمة الكاملة والشروع فيها على حد سواء ... ..
- ١٤٠٧٠٥ عقوبة الغرامة القصية في جرائم إختلاس الأموال الأميرية . إلتزاماتها على الجريمة الكاملة دون الشروع فيها ... ..
- ٦ متى تجبر جريمة الإختلاس تامة ؟ مثال ... ..
- ٨ إعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٥٥ عقوبات إذا بدأ الحائز تنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤدى إليه حالا ومباشرة ... ..
- ٩ جريمة الشروع في الحصول على المال بطريق التهديد المنصوص عليها في المادة ٢/٣٧٦ عقوبات . البيان الكافي لحكم الإدانة فيها : مثال ... ..
- ١٠ سكب التهم سائل الكيوسين على نافذة الماكينة وهو يحمل أشرطة التلقاب بقصد إشعال النار فيها يورفر شروعه في جريمة الحريق البعد ، لإثباته فضلا مرتبطا بالارتباط الجيب بالسبب ... ..
- ١١ صورة واقعة تتوهم بها جريمة الشروع في الأسفيل على شيك بمبلغ معين بطريق التهديد ... ..
- ١٢ تسليم الركيل بأجر الزرقة التي في حوزته لتسليمها والحصول على ثمنها يكون جريمة خيانة لماله لا شروعا فيها غير متعاقب عليه ... ..
- ١٣ تعريض الأدوات والبلاط لآلة التزييت واستعمالها بالنقل في إحصاء السنة التي لم تصل إلى درجة الاتقان تكفل لما يرواج في المصلحة . من أعمال الشروع المتعاقب عليه تقفرا ... ..

راجع أيضا : تجريب جرمك .

( المادة رقم ٣ )

## القواعد القانونية :

في الجريمة المشروع فيها عقوبة الرأفة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٩ سالف الذكر ، ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الرأفة على مرتكبها .  
( ملحق رقم ٩١٤ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٨ - مجلة ١٩٨٨/١/٢٤ ص ٩٨ ص ٧٤٢ )

٦ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة تخلف في أن الطبيب شاهد المتهم وهو مريض بالمستشفى يعمل في يديه لفتنتين في طريقه نحو باب الخروج فاستتراب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية ، فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت ذلك أن جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموقوف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .  
( ملحق رقم ٩١٤ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٨ - مجلة ١٩٨٨/١/٢٤ ص ٩٨ ص ٧٤٢ )

٧ - من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة غير نص ، ولم تنص المادة ٤٩ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الرأفة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والمحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي أن تلك الرأفة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلته الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الرأفة غير ممكن لذاتية الجريمة .  
( ملحق رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٨ - مجلة ١٩٨٨/١/٢٤ ص ٩٨ ص ١٠٢٠ )

٨ - لا يشترط لتحقق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائماً وفقاً لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالاً ومباشرة .  
( ملحق رقم ١٢٩٣ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٨ - مجلة ١٩٨٨/١/٢٤ ص ٩٨ ص ١٠٦٨ )

٩ - إذا أثبت الحكم في حق المتهين أن كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات عالملاً أن لاحق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على أثر استلامهما إياه وأنهما قد توسلا إلى ذلك بتهديد المجنى عليها بالاساءة إليها والنيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تزاول عملها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما أثبت

١ - متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالثوة وأردفها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجنب سروالها فأمسكت يرباط « الأستك » تناول منه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بخلطه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالثوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .  
( ملحق رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٩ - مجلة ١٩٨٦/١٠/٢٩ ص ٧٨ ص ١٠٧٩ )

٢ - متى كان الميازوت موضوع الجريمة لم يفرض من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يدا عارضة ليس من شأنها أن تقلل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تمتد أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يغطى القانون في شيء .  
( ملحق رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٩ - مجلة ١٩٨٦/١٢/٢٤ ص ٧٨ ص ١٢٢٠ )

٣ - متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من «مخبر الترفقة» بالشركة ووضعها في أكياس ببناء الملحج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إثباتاً للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يبدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .  
( ملحق رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٧ - مجلة ١٩٨٨/١/٢٠ ص ٩٨ ص ٦٨ )

٤ - لا يشترط لتوقيع عقوبة الزل المتصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جنابة الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كذا الطائفتين قد عاملت المتهم بالرأفة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .  
( ملحق رقم ٩١٤ لسنة ١٩٨٨ - ٣٢٨ - مجلة ١٩٨٨/١/٢٤ ص ٩٨ ص ٧٤٢ )

٥ - أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٩ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه

١٢ - جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قبة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوثمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده لتفريق ليها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه تحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعا غير معاقب عليه .  
(العدد رقم ١٦٣ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٦/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٣)

١٣ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اصدار العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من افعال الشروع الملقب عليه قانونا ، اذ أن المتهمين بهذا قد تمديدا مرحلة التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأهما تمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

(العدد رقم ١٧٣ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٧/١٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٣)

١٤ - أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بقوة غير عقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة الشروع فيها عقوبة الزمانة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ ساقفة الذكر - يؤكد هذا النظر أن الزمانة النسبية يمكن تحديدتها على أساس قيمة ما اختلصه المتهم أو امتولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتحدد تلك الزمانة غير ممكن - وهو ما يتعين منه تقض الحكم قضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الزمانة النسبية للقضى بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك صلا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

(العدد رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠ ق - مجلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٣٩)

الحكم من حضورهما مما الى محل المجنى عليها في أول الأمر ثم الى محل « الأميركين » الذي اتفقا مع المجنى عليها على اللقاء فيه قبض المال هو انصراف يتهما الى أخذ هذا المال ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد التي دان المتهمين بها .

(العدد رقم ١٦٣ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٦/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٣)

١٥ - اذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة طحن الفلال وهو يعمل أعواد التصاب بقصد اشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالمسبب ، ويد هذا الفعل شروعا لا مجرد أفعال تحضيرية .  
(العدد رقم ١٩٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٦/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٩٠)

١١ - يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما أنه يكفي لتوفر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو مجازف فعلته - علما بأنه يستتب مالا لا حق له فيه - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهددا بنشر صورة خطاب كتاب التحرير المرسل للشركة متضمنا تهديدها بتملوها مع الانفجار بالقتال بامدادهم بشرب البيرة الذي تنتجه ومنفرا بما سيلحق الشركة من أضرار من جراء النشر الذي أمر عليه ، ورغم تكليف الشركة - ما لم تدفع له مبلغ المائتي جنيه ، وأنه لم يستع من النشر الا بعد تحرير الشيك الذي طنه مستوفيا شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر في قيام الجريمة كون الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فإن ذلك كان بفعل محسّر الشيك في غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن ارادته - فيكون صحيحا ما ذهب اليه الحكم من اعتبار ما وقع من المتهم شروعا في الاستيلاء على شيك مبلغ مائتي جنيه منطبقا على الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون .

(العدد رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٦/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٧٤)

وقر القواعد

## شهادة زور

### موجز القواعد :

- ١ إدانة الشاهد بشهادة الزور في الحكم المتقوض. إستغناءه من نقض الحكم بالنسبة للملاحين وتقصه بالنسبة له أيضا شهادة الزور من جرائم الجلسه . سلطة المحكمة في توجيهها إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ... ..
- ٢ تأمر بالقبض عليه ... ..
- ٣ وجوب توجيه تهمة شهادة الزور قبل فعل باب المرافعة ... ..
- ٤ كفاية قصد الشاهد بتغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة قيام جريمة شهادة الزور ... ..
- ٥ وجوب توجيه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة والإحتفاظ في الحكم حتى تنجلي المرافعة الأملية . عدول الشاهد قبل إقتال باب المرافعة بتجمل بغيره الأول كأن لم يكن ... ..
- ٦ الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكلب فيها أمام القضاء : هي التي تكون طاقا قاتلها فقرة الإفطار لا يتأتاها على عيان الشاهد وفيه من جهة وقائليتها التصحيح والحق من صحتها جهة أخرى . شهادة الشاهد والشريك لا تقع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكلب فيها ... ..
- ٧ إشتراك القانون لمساواة الشاهد زورا قصدا إلى الكلب وتسلطه قلب الحقيقة في مجلس القضاء بسوء نية . الشهادة بما تقتضيه به شواهد الحلال وظاهر المستندات لا توفر هذا القصد ... ..
- ٨ عدم جواز تكتيب الشاهد في إحدى رواياته إعتادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يثبت ذلك . إدانة المتهم في جريمة شهادة الزور بمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية . خصالا ... ..
- ٩ عدم تحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن قوله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة . الدعوى . مثال تقصير الحكم من بيان أن كان عليه الحرعة ... ..

### القواعد القانونية :

- ١ - متى كان الحكم المتقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائر عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له إبدائه من أقوال كما أن من الجائر أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض الحكم بالنسبة للملاحين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بمساهمة الزور للارتباط الوثيق القائم بين
- ٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسه ، ومن ثم فانه لا محل للنسب على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسع دفاع المتهم .

(مجلس ديم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١ ص ٨٣)

(مجلس ديم ٢٨ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١ ص ٨٧٢)

٧ - يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا

قصده الى الكذب وتعمده قلب الحقيقة ، بحيث يكون ما يقوله مسمى اقترافه في مجلس القضاء وبسوء نية - فاذا كان الحكم قد قضي هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما انما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فان المحكمة اذ نقضت بيراة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخلف في تطبيق القانون .

( المحل رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ٩١٢ )

٨ - لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل جليد ذلك ، لأن ما يقوله كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلازمه في كل حالة ، مما يستلزم منه أن لا يؤخذ بروايته له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجع معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى - فادانة المتهم في جريمة شهادة الزور ليجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقلمة على أساس صحيح من شاه في حد ذاته أن يؤدى اليها .

( المحل رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ٩٨٣ )

٩ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فاذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غير الحقيقة في هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يظهر تمسك الطاعن بتغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فانه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم منه - ولو لم يقدموا طعنا - لوردة المرافعة وحسن سير العدالة - عملا بمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( المحل رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ٩٨٣ )

٣ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تبيح الخصم الذى تنطق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

( المحل رقم ٥١٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ من ٥٨٢ )

٤ - لا يلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي أن يستند الشاهد بتغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

( المحل رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ من ٥٨٣ )

٥ - اذا رأت المحكمة مطابقة الشاهد على شهادة الزور حال اعتماد الجلسة - عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تسجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقهر العن حتى آخر لحظة ، فشهادة يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كالا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

( المحل رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ من ٥٨٣ )

٦ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لا بتأثيرها على عيان الشاهد وبعينه من جهة وقائليتها للتجسس والتحقق من مصحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتضمن التحقق من مصحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسلح من اعتبار في بعض الحالات الاستئنافية فان هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرضه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها - فاذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - أو على ما هو ثابت بالحكم - ليست الا إتيان به فصل بملهما ، أو قل لهما فإن شهادتهما لا تتأثر فيها إركان جريمة شهادة الزور .

( المحل رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ٩١٢ )

رقم القاعة

## شيك بدون رصيد

٢٤١	الفصل الأول : الشيك المادى الجبرية
١٠-٣	الفصل الثانى : القصد الجنائى
١٣-١١	الفصل الثالث : وجوب أن يكون الشيك تاريخ واحد
	الفصل الرابع : ما لا يؤثر فى توافر الجبرية
١٥٤١٤	(أ) عدم تقديم الشيك فى المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى
١٦	(ب) عدم تقديم الشيك فى تاريخ إصداره
١٧	(ج) عدم بيان مكان السحب
١٨	(د) عدم تحرير الشيك على نموذج مطبوع
٢٠٩٤١٩	(هـ) سداد قيمة الشيك بنوع الجبرية
٢١	(و) الباحث على إصدار الشيك
٢٢	(ز) علم المستفيد بعدم وجود رصيد
٢٣	(ح) قيام حالة الضرورة
٣٠-٧٤	الفصل الخامس : نظر الدخوى والحكم فيها

موجز القواعد :

### الفصل الأول - الشيك المادى الجبرية

١	قيام المسؤولية الجنائية عند إصطاد شيك بدون رصيد أو إصدار أمر بعدم الصرف أو سحب مبلغ من الرصيد قبل الباق غير كاف
٢	إستظهار المحكمة أن تمت التهم من الشيك كان نهائياً كوكيل الشفيد وليس على وجه الودية . تحقق الركن للاقى الجبرية

### الفصل الثانى - القصد الجنائى

٣	تحقق سوء نية فى جريمة إصطاد شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب وقت إصداره بعدم وجود مقابل وقاء السحب
٤	مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع هو الركن القصد الجنائى بمعناه الضام فى جريمة شيك بدون رصيد لا حصة بالأسباب الداخلة إلى إصداره لأتباعه قبل الواجب

رقم القاعدة

- ٥ مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يوفر سوء النية لا يقبل منه التسلل بالشك لإلغائه . ذلك الدفاع لا يستأهل ردّاً
- ٦ تحقق الجريمة ولو قام سبب مشروع لإصدار الأمر من صاحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع . حلة ذلك : حاية الشيك في التحول وقيوده في المصطلات على أساس أنه يجري فيها جري القنود
- ٧ تحقق قصد الخلف بإعطائه الخلف الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للمسحوب
- ٨ علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . عدم التزام المحكمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم ما دام للهم لم يتزع أمانيها في قيامه لديه
- ٩ إستفادة علم الهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحوب
- ١٠ سبب الشيك وتسليمه للمسحوب له . إختياره كالفاء بالفتود عدم جواز استرداد قيمة الشيك من البنك أو السبل حل تأخير الفاء بها لصاحبها . عدم جدوى التحدي بتزوف الهم إلى أدت إلى سبب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الدين

**الفصل الثالث - وجوب ان يكون الشيك تاريخ واحد**

- ١١ إختيار الشيك أداة وفاء عند حلة تاريخاً واحداً بنض النظر عن حقيقة الواقع
- ١٢ حل الشيك تاريخاً واحداً . عدم قبول ادعاء الهم بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي عمله
- ١٣ حل الشيك تاريخاً واحداً . إختياره أداة وفاء ولو كان هذا التاريخ مختلفاً لحقيقة تاريخ تحريره

**الفصل الرابع - ما لا يؤثر في توألف الجريمة**

١ - عدم تقديم الشيك في المباد القنود بالمادة ١٩١ تجلرى:

- ١٤ عدم تقديم الشيك في المباد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجلرى لا يترتب عليه زوال صفته ولا يتول صاحب إسترداد مقابل الفواء
- ١٥ للمرافعة القنود بالمادة ١٩١ تجلرى . خاصة يدعوى الرجوع على صاحب لإنشاع مقابل الفواء بصل للمسحوب عليه . تخويلها صاحب إثبات أن مقابل الفواء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته
- ب - عدم تقديم الشيك في تاريخ إصداره .
- ١٦ عدم اشتراط القانون تقديم المستند الشيك للبنك في تاريخ إصداره لوقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تحقق سوء النية يعلم للهم وقت الإصدار بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب
- ج - عدم بيان مكان السحب :
- ١٧ مكان سبب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تحققها فقدان الشيك لصفته الجبرية



رقم المادة

- ١٨ - علم تحرير الشيك على نموذج مطبوع :
- ١٩ - عدم إغتراف تحرير الشيك على نموذج مطبوع - لا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أكتسب على غير الواقع ... ..
- ٢٠ - سند قيمة الشيك بدو قرح الحرة :
- ٢١ - سند قيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الحرة ما دام التهم لم يسترد الشيك من الخفى عليه ....
- ٢٢ - سند قيمة الشيك بدو قرح الحرة لا تأثير له على قيمتها ... ..
- و - الجابح على إصدار الشيك :
- شيك - أداء دفع ورواء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه . لا حرة بقوله التهم أنه أصدر الشيكات
- ٢٣ - بطلان الشيك أو أنه أو في الدين الذي حررت الشيكات بطلاناً له في يوم تحريرها ... ..
- ز - علم المشتبه بعدم وجود رصيد :
- ٢٤ - لا حرة في الحرة بسبب تحرير الشيك والقرض منه ولا يعلم المشتبه بعدم وجود رصيد الساحب ... ..
- ح - قيام حالة الضرورة :
- لا إكراه في استعمال حق قانوني . فوافر حالة الضرورة عند وجود خطر يهدد النفس أو المال لا حرة بقوله التهم أنه أصدر الشيكات مضطراً لإزاء غلق عمله وإحاطة دعوى إظهار الإفلاس به ... ..

### الفصل الخامس - نظر المحوى والحكم فيها

- الانحصار :
- إتمام الحرة بمجرد إصطاء الساحب الشيك للمستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وقاء قابل السحب . إضفاء
- ٢٥ - الإحصاء المحكمة التي حصل تسليم الشيك بطلاناً أو التي يقع بها التهم أو التي يتجس عليه فيها . الأعمال
- ٢٦ - السابقة على تسليم الشيك من تحرير وتوقيع هي أعمال تحضيرية ... ..
- الإدعاء مدنياً :
- ٢٧ - إضفاء ولاية الحاكم الجنائية في الحكم بالخصم عن الأفعال غير المحسولة على الحرة . مثال . في حرة للمادة ٣٣٧
- ٢٨ - عقوبات . الفقرة بين قيمة الشيك والفسر الفصل الثاني من الحرة ... ..
- الأخذ بصورة الشيك :
- ٢٩ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا يثنى وتقرح الحرة متى ثبت سبق وجوده مستوفياً شرائطه القانونية . المحكمة
- ٣٠ - الأخذ بالصورة القوتوغرافية كدليل عند مطابقتها للأصل ... ..

رقم المادة

تحقيق دفع للهم :

- دفع للهم بأن الشيك يحل تاريخين وطلبه الاطلاع عليه . دفع جوهرى . استناد الحكم إلى البيانات المتبعة  
بمضمر البرئيس القول بأن الرولة تحل تاريخاً واحداً لإحلال عين الدفع ... ٢٧
- دفع للهم بأن الجمعية إلى يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك ورصيد قائم وقابل للسحب وأن البنك أعطى الامتناع [  
عن الصرف . وجوب تمحيص المحكمة هذا الدفع أو الرد عليه ولا كان حكمها مشوياً بالقصور ... ٢٨
- إعمال المادة ٣٢ عقوبات :

- إصدار اللهم حلة شيكات لصالح شخص في يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل ميعاد استحقاق كل منها  
في تاريخ معين . وجوب إعمال المادة ٣٢ عقوبات ... ٢٩

الدعوى الهائنة :

- رفع الدعوى المباشرة بعد تاريخ استحقاق الشيك الذي توفرت فيه مقوماته . إمتناع بقرره برضاها قبل الأوان ... ٣٠

الفصل الثاني

النقد الجنائي

٣ — يتحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وقفاء للسحب .

( الملحق رقم ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١ : ١٢ ص ٧ لسنة ١١٥٧ )  
( الملحق رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٦ : ١٩ ص ٨ لسنة ١١٦٢ )

٤ — أن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يسطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعدم ذلك بالأسباب التي دفعت إلى إصداره لأنها من قبيل البواطن التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .

( الملحق رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١٠ : ٢٢ ص ٨ لسنة ١١٦١ )

٥ — يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وقفاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الفصل السادس الجزئية

١ — متى كانت المحكمة قد ضمنّت أسباب حكمها أنه لا يضى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً لا يقابله ورصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كافٍ لسحب قيمة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحاً في القانون .

( الملحق رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١ : ٢٢ ص ٧ لسنة ١١٦٢ )

٢ — متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الودية وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخفى فيه السلب نهائياً عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادى للجريمة يكون قد تحقق .

( الملحق رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٥ : ٢٧ ص ٩ لسنة ١١٨٢ )

## الفصل الثالث

وجوب أن يكون الشيك تاريخ واحد

١١ - متى ذكرت المحكمة أن الشيك موضوع التهمة يصل تاريخا واحدا فانه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع ، وإصداره على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه يكون صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٨٢)

١٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يصل تاريخا واحدا ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يصله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بإشهار أفلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يصله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد إشهار الأفلاس وإلى وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(الفرن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢)

١٣ - إذا كان الثابت أن الشيك لا يصل إلا تاريخا واحدا ، فانه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاء - لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٠)

## الفصل الرابع

ما لا يؤثر في توافر الجريمة

(٤) عدم تقديم الشيك في الميعاد الوارد بالمادة ١٩١ تجاري:

١٤ - أن عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب عليه زوال صفته ولا يفرض الساحب استرداد مقابل الوفاء كله أو بعضه .

(الفرن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٦٧)

١٥ - المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجاري خاصة بدعوى الرجوع على الساحب إذا ضاع مقابل الوفاء

إشهار أفلاسه ، إذ أنه كان متينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فندفع المتهم المستد إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إشهار أفلاسه هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه .

(الفرن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٧٥)

٦ - تتحقق جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود .

(الفرن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٠)

٧ - القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب .

(الفرن رقم ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٧)

٨ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم لأنه من القصد الجنائية العامة - ما دام المتهم لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه - بل أنه يسلم في طعنه بقيامه إذ يقول أن المستفيد كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٠)

٩ - يستفاد علم المتهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد إعطائه شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٠)

١٥ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالكفالة بالتقود سواء بسواء ، وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له لا يجوز للساحب أن يستردعها من البنك أو يسل على تأخير الوفاء بها لصالحها ، ومن ثم لا يجدي التهم في شيء من الجدل من الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الدفع .

(الفرن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٠٩)

الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المبنى عليه .

(لندن دمر ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٨ م ٩ ص ١٤٣)

٢٠ - أن السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(لندن دمر ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٦)

(د) الباحث على إصدار الشيك :

٢١ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المرفق عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه وبغض عن استعمال النقود في المعاملات ، ومادام أنه قد استوفى القبولات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون ، فلا مبرر بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيكات - التي أصدر أمره بعدم صرفها - أن تكون تأمينا لدينه ، وأما أنه قد أوفى الدين الذي حورت الشيكات تأمينا له في يوم تحريرها ، إذ أن المتهم لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون .

(لندن دمر ٣٤٠ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢٢ / ٩ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٦٩)

(ز) علم المستفيد بعدم وجود رصيد :

٢٢ - لا مبرر في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والفرش من تعريضه ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للسحب في البنك المسحوب عليه .

(لندن دمر ١٠٣٥ لسنة ٢٠ ق- جلة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ م ١١ ص ١٦٣)

(ح) قيام حالة الضرورة :

٢٣ - قول المتهم أنه إنما أصدر الشيكات مضطرا بعد أن أغلق محله وأحاطت به دعوى اشجار الإفلاس ، فبعد إلى إصدار الشيكات للخلاص من الضرر المطلق به - هذا القول مردود بأن الأكرام بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى ، لأن الشركة الدائنة استمطحت حقا خولها إياه القانون ، فلا تهرب عليها في ذلك ، وبأن المعروف قانونا أن حالة الضرورة لا تتوفر إلا إذا وجد خطر مهدد للنفس ، وأنها لا تتوفر إذا كان الضرر مهدد المال فحسب .

(لندن دمر ٦٤٠ لسنة ٢٩ ق- جلة ٣ / ٩ / ١٩٦٠ م ١١ ص ١٦٩)

بשל المسحوب عليه وهي تحول السلب أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجزئ أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفعته .

(لندن دمر ٣٠٥ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٢ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٧)

(ب) علم تقديم الشيك في تاريخ إصداره :

١٦ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل تحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائما - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يبعد له وصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أيت على المتهم بأدلة سائلة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب بما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون التي على الحكم بالنقصان على غير أسس .

(لندن دمر ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢ / ١٠ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٦)

(ج) علم بيان مكان السحب :

١٧ - مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري .

(لندن دمر ٢٧٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٩ / ٩ / ١٩٥٧ م ٨ ص ١١٢)

(د) عدم تحرير الشيك على نموذج مطبوع :

١٨ - لا يشترط لزما أن يكون الشيك معروفا على نموذج مطبوع ، وأماخذ من دفتر الشيكات الخاصة بالسحب ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أيت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه .

(لندن دمر ٢٧٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٩ / ٩ / ١٩٥٧ م ٨ ص ١١٢)

(هـ) سداد قيمة الشيك بدفع وقروح الجزية :

١٩ - أن قول المتهم أنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جله لا يودع وصيدا في البنك مقابل قيمة

### الأخذ بصورة الشيك :

٢٦ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا يثنى وقوع الجريمة للمنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية. وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني بغض عن أنها تأخذ بالصورة التصويرية كدليل في الدعوى إذا ما اطاعت الى مطابقتها للأصل .

(الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٦/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٧٢)

### تحقيق دفاع المتهم :

٢٧ - دفاع المتهم بأن الورقة تعمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم الى البيانات المثبتة بسفر البوليس للقول بأن الورقة تحصل تاريخا واحدا ، فإن ذلك لا يكفي رداعلى دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معينا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٧/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥٨)

٢٨ - إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يبنى بتحقيق ما يشير من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وأن البنك المسحوب عليه امتنع خطأ عن الصرف وبدون وجه حق وهو دفاع هام - لو صح لتضرب به مصر الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحص لتقف على مبلغ صحت ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تحصل مكتفية بقولها أن الجريمة المستندة الى المتهم قد اكتملت أركانها في جباية ، فإن حكمها يكون مشوبا بالنقص مستوجبا للنقض .

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٦٧)

### إحمال المادة ٣٣ عقوبات :

٢٩ - متى كانت الوقائع كما أثبتتها الحكمان أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد ومن

## الفصل الخامس

### نظر الدعوى والحكم فيها

#### الاختصاص :

٢٤ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء صاحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتصف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى التوفد في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - ما دام الشيك لم يسلم بيد الى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لحكمتها ، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقض عليه في ذاتها ، فإن الاختصاص ينحدر لحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لحكمة السيدة زينب الجوزية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره الى الدفع وإلى الموضوع - حين تاولته المحكمة بومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المسأف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجوزية بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٢/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨١١)

#### الأدعاء مدنيا :

٢٥ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتوضعات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تمويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تمتداهما الى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها - لاقتداء علة التبعة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تموضعا من جريمة - أصدر أمر بعدم دفع قيمته - التي دين للمتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها - مما يتجنى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فانه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التويض وبين القضاء للدعوى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٦/١٠/١٩٦٠ ص ١٠ ص ٨٢٠)

الدعوى المباشرة :

٣٠ - متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه استحقاقه القول برضا قبل الأوان واتفقت المطالبة الى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفقة التي حرر الشيك ضمانا لتنفيذها .  
( ملحق رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/١١/١٩٥٧ ص ٨ س ١٩٩ )

معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالمحكمن من ذلك قاطع في أن ما وقع من المتهم إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يتعين اعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .  
( ملحق رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٨٢ )

رقم القاعة

شيوعي

موجز القواعد :

- ١ جريمة الانضمام لمنظمة شيوعية لها اعضاء ولم مندوبون قيام بعمل مشترك وهم على علم بحقيقة أمره مع وجود برنامج تنمى من مزاولة نشاطها . إنطلاقها عن مجرد الاتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ الذي يمكن فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت ... ..
- ٢ إدانة المتهم بغفوة تدخل في نطاق المادة ٩٨ ١ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم للجريمة المنصوص عليها بما التى يفسر الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية مع ما أثبتته المحكمة من تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا جدوى من إلزامه ... ..
- ٣ تغير شكل الدولة من ملكية إلى جمهورية أو تغير الدستور لا يلقى جرمي الانضمام إلى منظمة شيوعية والترويج لمبادئها ... ..

وهو اتصال لا يبلغ لدرجة الانضمام أو الاشتراك بل يكفي فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت .  
( ملحق رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٢١٩ )

٢ - لا جدوى للمتهم فيما يشهه بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم لها ما دامت أسبابه وافية في خصوصها ولا قصور فيها .  
( ملحق رقم ٤٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٧ س ٧٧٩ )

٣ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بجريمتي الانضمام الى منظمة شيوعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات كسما ترمى الى القضاء على طبقة

القواعد القانونية :

١ - متى كان ما قاله الحكم وأسنده الى وقائع استخلصها استخلاصا سائما من الأوراق تبين في وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها اعضاء ولهم مندوبون وأن السلطة قد توقفت بين المتهمين في سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعا على علم بحقيقة أمره ، كما ينسب أيضا عن أن لتلك المنظمة برنامجا تنمى من مزاولة نشاطها ، فان ذلك يكون جريمة الانضمام المنسوبة للمتهمين . ووفق بين هذا الانضمام وتوافيق العلاقة بين المتهمين في داخل المنظمة وبين مجرد الاتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤

اجتماعية ملحوظا في تحقيق هذه الأغراض استعمال القسوة والوسائل الأخرى غير المشروعة ، وجريمة التحييد والترويع لهذه المبادئ - اذ قال دفا على ما يشهد الدفاع في خصوص زوال الملكية المصرية والمستور المصري اللذين كالموجودين وقت الحادث « ان تشيير شكل الدولة من ملكية الى جمهورية أو تشيير المستور لا يلحق الجريمة التي لا زالت في نظر المشرع مطابقا عليها من وقت حصوله حتى الآن » ، فأنماقاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ويكفي الاستناد اليه في رفض ما يشهد الدفاع في هذا الخصوص .

(الكل رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ د - مجلة ١٩٥٩/٢/١٠ ص ١٢١)





(ص)



## صايون

## موجز القاعدة :

زيادة نسبة الأحاسيس الذهبية لا تقوم مقام العجز في وزن قطع الصايون . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ - بتنظيم صناعة وتجارة الصايون ... ..

## القاعدة القانونية :

سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصايون - على أن  
زيادة نسبة الأحاسيس الذهبية تقوم مقام العجز في الوزن .  
( ضمن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ هـ - مجلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ٦٦ )  
لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل

## رقم المادة :

## صحافة

٣-١ ... .. : حرية الصحفي ومدى مسؤوليته من جرائم النشر .

١٣-٤ ... .. : إخطابات نقابة الصحفيين ... ..

## موجز القواعد :

## المفصل الأول - حرية الصحفي ومدى مسؤوليته من جرائم النشر

١ ... .. : حرية الصحفي جزء من حرية الفرد الأساسي فلا يمكن تجوزها إلا بقدرع خاص .

حماية النشر مقصورة على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام التي تصدر علناً . عدم امتناعها إلى ما يجري بالمخبرات غير العلنية أو التي يقرر القانون أو المحكمة للحد من علنيها ولا إلى التحقيق الابتدائي أو التحقيقات الأولية أو الإدارية . الناصر لوقائع التحقيقات ينشرها على مسؤوليته . جواز عاصبه جنائيا عما يتضمن

٢ ... .. : النشر من تلف وسب وإهانة .

٣ ... .. : نقل الكتابة المضمنة جريمة سب أو تلف ونشرها . إعتباره كالتنشر الجديد سواء بسواء . على القائل التحقق من أن الكتابة لا تنطري على مخالفة القانون ..

## المفصل الثاني - انتكابات نقابة الصحفيين

وجوب إتخاذ الجمعية السومية في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة إعمالا لنص المادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . قرار مجلس النقابة بدعوة أعضائها إلى اجتماع الجمعية السومية في أول مارس

٤ ... .. : سنة ١٩٥٧ بدلا من الموعد السابق بسبب الطوفان الثلجي . صحيح .

رقم المادة

- ٥ النص على تأجيل اعتماد الجمعية العمومية بسبب عدم توافق العدد القانوني . ليس بياناً حصرياً لأسباب التأجيل ...
- ٦ قرار مجلس النقابة شطب اسم من لم يسد الاشتراك في ميعاده . سلطته في الملغى عنه . للمادة ٥٨ من القانون ١٨٥ سنة ١٩٥٥ ...
- ٧ تأجيل الانتخابات لا أثر له على كيان مجلس النقابة . فقرارات التي يصدرها المجلس السابق في فترة التأجيل صحيحة ما دام لم يعلن عليها في الحدود والأوضاع القانونية ...
- ٨ تنازل المرشح في مسهل إبتاع الجمعية العمومية . مخالفة ذلك المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية . لا بطلان ولا تأثير له في صحة الانتخاب الذي تم بين البلد الباقي من المرشحين ...
- ٩ إصراف بعض المنتخبين بحسد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقيل الانتخابات الخاصة بمركز النققيب لا حجب . ...
- ١٠ عثم أوراق الانتخاب كلها غائم النقابة . عدم ظهور معلم غائم النقابة على أسحدا . إبتدائها صحيحة . ما دام لم يوجد عليها أي أثر يقتضي إلغائها ...
- ١١ تأخر بدء اجتماع الجمعية من موعده واستقالة أمينه إلى ما بعد الميلاد . لا حجب ...
- ١٢ توزيع المدل في لجنة الفرز . هو من شؤنها . ...
- ١٣ عدم جواز عقاقلة المادة ٧ من اللائحة التنفيذية صريح نص للمادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . جواز حضور الجمعية العامة لكل من يؤتى رسم الاشتراك السنوي المستحق فيه لغاية تاريخ الاجتماع الخاص .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

حرية الصحفي ومدى مسؤوليته عن جرائم النشر

- ١ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد المصادق ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بترخيص خاص .  
( الملحق رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ - مجلة ٢٤ - ٣ - ١٩٥٩ - ١٠ ص ٢٤٨ )

- ٢ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٥ من قانون المقننات أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام التي تصدر عنها ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير المدنية ، ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون

أو المحكمة المد من علميتها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علمية إذ لا يهددها غير الخصوم وكلاهما فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فأنها ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

( الملحق رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٨ - مجلة ٢٤ - ٣ - ١٩٥٩ - ١٠ ص ٢٤٨ )

- ٣ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أداها الجاني منقولة عن الغير أو من انتاله هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقلل من أحد اللافتات من المسؤولية الجنائية أن يتبرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة

٧- تأجيل الانتخاب لا أثر له على كيان مجلس النقابة ، فهو ما زال قائما مستر الوجود قانونا الى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد ليحل محله وبذلك يكون لما يصدره المجلس الأسبق من قرارات في فترة التأجيل قوفا ما دام لم يحصل الطعن عليها في الحدود والأوضاع التي نصت عليها المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

٨- تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يسب بقاى المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفة البطلان .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

٩- انصراف بعض الحاضرين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخابات الخاصة بمركز القريب - بفرض صحت - ليس فيه ما يوجب عليه الانتخاب .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

١٥- متى كانت أوراق الانتخابات كلها مختومة بخاتم النقابة فلا عبرة بسا لوط من أن الختم على أحداه غير ظاهر المعالم ما دامت لجنة الفرز قد اعتبرت هذه الورقة صحيحة لعدم وجود أى أثر عليها يقتضى التامها .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

١١- تأخير بدء اجتماع الجمعية العمومية عن موعده نصف ساعة واستقالة أمده الى ما بعد السادسة مساء ، ولحالة المقترحات المقدمة من الأعضاء الى لجنة تشكيل لجنتها ليس من شأن كل ذلك أن يؤثر في سلامة الانتخابات .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

١٢- توزيع العمل في لجنة الفرز هو من شئونها ومن ثم فإن قيام عضو واحد من اللجنة بعملية فرز الأصوات لا أثر له متى كانت العملية قد تمت علنا وفي حضور أعضاء اللجنة وتحت إشراف مجلس النقابة طبقا للقانون .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

سبق نشرها بأن يتحقق قبل انقلبه على النثر من أن تلك الكتابة لا تتطوى على أية مخالفة للقانون كمنهون نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ١١ ص ٢٢٩)

## الفصل الثاني

### اقتابات نهاية الصحفيين

٤- ان ما امتنع بحكم الضرورة على مجلس النقابة مزاولته من الشؤون التي يختص بها لا يسلب مباشرة ما خوله القانون من اختصاص عند زوال موجبات تلك الضرورة ، ومن ثم فإن الاجراءات التي اتخذها مجلس النقابة من اعلان عن مياد الاجتماع العادي وقطع باب الترشيحات في أول مارس سنة ١٩٥٧ - لا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ كما قضى بذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ التي حددت موعد اجتماع الجمعية العمومية المادى في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة - هي اجراءات صحيحة ولا غبار عليها ما دام لم يتسن له تحقيق ذلك إبان الظروف الاستثنائية التي حلت بالبلاد لنسبة العدوان الثلاثي عليها والذي بدأ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يوفك الا خلال شهر ديسمبر من تلك السنة والتي انتهت اعلان حالة الطوارئ، وإعادة العمل بأحكام القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

٥- ان ما نص عليه الشارع من تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد القانوني للحاضرين ليس يناف حصرا لأسباب التأجيل وانما هو مبالغة للصورة العادية التي لا يصح فيها عقد الاجتماع عند الدعوة اليه لأول مرة وتختلف المدد اللازم قانونا لصحة الانعقاد .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

٦- متى كان المجلس يعد أى بحث طروقه من شطب اسمه من الأعضاء لعدم سنده الاشتراك في مياده على ضوء التطلعات والشكاوى المقدمة منهم قد عمل عن قراره السابق واتبعه كأن لم يكن ملتصا لهم المذخر في تخلفهم القصرى عن السداد ، فانه يكون قد تصرف في حدود حقه الذي خوله له القانون إذ أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ حين نصت على أن لمجلس النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك في مياده ، قد حولت حقا للمجلس على سبيل الجواز يستعمله وفق مقتضىته .

(ملحق رقم ١ لسنة ٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩)

والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه نسيابة تاريخ الاجتماع  
الصادق  
(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٠٩)

١٣ - من المقرر أنه عند التضارب بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحة التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يُلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥

رقم المادة

## صيغة

### موجز القواعد :

- ١ - إياحة عمل الطبيب والصيدل مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة . فترط أحدهما بموجب مسؤولية الجنائية بحسب تمسكه الفصل وتوجيه أو تقصيره وعدم تحرزه ... ..
- توفر الخطأ الطبي الذي يكفي لحمل مسؤولية الصيدل الجنائية والمدنية بتقصيره عن موعدها بنسبة تزيد عن النسيبة المسموح بها طبعاً ، وإقراره بمجهله كنه الخطر قبل تحضره عما كان يقتضي وجوبه إلى الكتب الفنية المتأكد من نسيبة تحضره أو اتصاله بلوى الثاني في المصلحة التي يتبعها بدلاً من وجوبه في ذلك للذميل له قد يخطئ وقد يصيبه ، ومن كونه الحصص بتحصير الأدوية ومنها الخطر مما يستلزم مسؤولية عن كل خطأ يصدر عنه ، ومن علم تنبيه الأطباء عن قد يستعملون الخطر المحضر بأنه استعاض به عن محضر آخر . لا يخفى من المسؤولية . قوله إن رئيسه طلب من تحضر الخطر بالنسبة السابقة طالما ثبت له من مخالفة هذا الرئيس أنه لا يندري شيئاً عن كنه الخطر ومخيمه ... .. ٥٥٥ : ٥٥٥ ... ..
- ٧ - إصدار المشرع القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ لينسب به القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن الصيدلة ينصحه عن تصدده الخفي من . سرياته على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون ... ..
- ٣ - إياحة القانون فعل الطبيب ومساعده بحسب المرض بسبب حصوله على إجازة علمية . أساس عدم المسؤولية . إيصال الحق المقرر بتقتضى القانون . الحصول على شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدل بصيغة الخفن لا يفي عن الرخيص بجزوفه مهنة الطبيب ... .. ٥٥٥ : ٥٥٥ ... ..

بحسب تمسكه الفصل وتوجيه ، أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .  
(الفرن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

### القواعد القانونية :

٢ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلي) فيما قاله : من أنه حضر مطول «البوتوكاين» كخضر موضح بنسبة ١/١

١ - إياحة عمل الطبيب أو الصيدل مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية

به القانون القديم ويصحح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحدثا ، بل اقتصر على إيضاح وجلاء غموض القانون القديم ، ويان قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ كان المتهم بجريمة مزاولا مهنة الصيدلة لتجربته مواد صيدلية بخزفه البيسطة استنادا الى المادتين ١ و ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرتقي به صحيحا في القانون .

(الحكم رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ س ١٢٧)

٤ - الأصل أن أي مساس بصيغ المجني عليه يعرجه قانون العقوبات وقانون مزاول مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التي نظمتها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبني على القول بأن أساس عدم مسؤولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاول مهنة الطب يسأل عما يحدثه الغير من الجروح وما إليها باعتباره معتديا - أي على أساس العمد ، ولا معنى من المقاب «لا عند قيام حالة الضرورة بشرطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا في القانون ما قرره الحكم من أنه لا تنفي شهادة الصيدلة أو ثبوت دواية الصيدلي بعملية الحقن عن الترخيص بمزاول مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مسامحته عن جريمة احداكه بالمجني عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان في مقدوره أن يتسرع عن حق المجني عليه مما تستلبي به حالة الضرورة .

(الحكم رقم ١٢٩١ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١٢/١٣ ص ١١ س ٩٠٤)

وهي تزيد على النسبة المسموح بها طيا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير «توفركاين» بنسبة ١/١ فكان يجب عليه أن يحضر «البوتوكاين» بسا يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١٠٠٠/١ أو ٨٠٠/١ ولا يفيه من المسؤولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١/١ طلبا أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس في التليفون أنه لا يرى شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومستول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجا في الاستسار عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يضلله وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بنوى الشأن في المصلحة التي يتجها أو الاستمارة في ذلك بالرجوع الى المكتب الفنية الموثوق بها كالتارماكويا ، ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا من هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يتغنيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك ولاء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبه المتهم الثاني وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن «التوفركاين» - فكان ما أتيه الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفي لعلل مسؤوليته جنائيا ومدنيا .

(الحكم رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ س ٩١)

٣ - صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدم الجدول الخامس فاستبدل بما النص الآتي : «ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عموالت محكمة التناق ٥٥٥ ٥٥٥ ومسطور عجزتها في مخازن الأدوية البسيطة » ويتضح من عبارة المذكرة الإيضاحية تطيلا لهذا التعديل أن المشرع عمد الى اصدار القانون الجديد ليفسر





(ض.)



رقم القاعة

## ضبط

### موجز القواعد :

- ١ - وجود التهمة في منزل شخص مأذون بفتيشه . التوقيا بصورة كانت كسلبها . صحة ضبط الصورة بما فيها من غدر طبقا للمادة ٤٩ من ق - ١ - ج ... ..
- ٢ - صدور أمر ضبط التهم وإحضاره عن ملكه وحصوله صيحيا طبقا للقانون . حق مأمور الضبط القضائي في فتيش التهم قبل إيداعه من تفتة البوليس تمهيدا لفتحه إلى سلطة التحقيق ... ..
- ٣ - صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بفتيش منزل التهم للبحث عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو وإتقال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . حضوره أثناء التفتيش على ورقة مرفوعة تحوى كية من تحفر للمخاش في كورة . ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح ... ..
- ٤ - مجرد وجود التهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتنافض في أقواله . عدم احتياجه في حالة تلبس بجرمة الاتشاء . عدم جواز التفتيش عليه وتفتيشه ... ..
- ٥ - إياحة صاحب المنزل الفخول فيه لكل طارق بلا تميز . خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نعمت عليه للمادة ١٤٥ ج . لن دخله ضبط الجرائم التي يتعاملها فيه ... ..
- ٦ - توافق حالة التلبس يصح لنهر رجال الضبط القضائي الضبط على التهم . مثال ... ..
- ٧ - صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح . حضوره عرضا أثناء التفتيش على غدر في أحد جيوب ملابس التهم . ضبطه القدر . صحيح . المادة ٥٠ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ... ..
- ٨ - جواز غش الأحرار المعلقة الموجودة بمنزل التهم إذا كان ظاهرها لا ينطوي على وجود أوراق مما تنسب إليه للمادة ٥٢ من ق ١ - ج . بل كانت تحوى صيا صلبا ... ..
- ٩ - لمأمور الضبط القضائي التفتيش على التهم الذي توفرت التلائل على إتهامه . له تتبع التهم الذي اعترف عليه . متهم آخر وعبطه وتفتيشه . لا يشترط في حكم المادة ٣٤ من ق ١ - ج . التي تجبر تتبع التهم لضبطه وتفتيشه أن يكون التهم ماثلا أمام رجل الضبط بل يكفي الحضور للحكي ... ..
- ١٠ - حق مأمور الضبط القضائي طبقا للمادة ٥٥ من ق ١ - ج . في ضبط الاتشاء التي يخلد أن تكون قد استملت في ارتكاب الجريمة أو نصبت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وما يتبع في كشف الحقيقة يشترط وجود هذه الاتشاء في محل جرمز لمأمور الضبط القضائي دخوله . مثال ... ..
- ١١

## القواعد القانونية :

١ - متى كانت التهمة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت تضعها تحت ركبتيها فحملتها تحت إبطها ، ولما عرفت أنه قد تمكنت من إلقاءها ، فأن هذه المظاهر التي بدت من التهمة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن التهمة إنما كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة . ومن ثم فإن ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الملحق رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١١/٥ ص ٧٥ )

٢ - متى صدر الأمر بضبط المتهم وإحضاره من سلطة تملك أصله وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن قطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفرق عنه إلا في مدة الحبس فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائية أن يفتشه مما كان سبب القبض أو الفرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الملحق رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧٥ )

٣ - متى كان لمأمور الضبط القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما إليها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك ، فإذا هو تبين عروا أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان هذا جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

( الملحق رقم ١١٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/٢١ ص ٧٥ )

٤ - وجود مخدر في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتنافضه في أمواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا يبيح بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوجب إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض

عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الملحق رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨٥ )

٥ - متى كان صاحب المنزل لم يبرح هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بضله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبرورا ، وكان تبعا لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدتها فيه .

( الملحق رقم ١٠١١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨٥ )

٦ - متى كان المحل مفتوحا للعامة وبماحيا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمثلته يخرج من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبرورا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدتها فيه .

( الملحق رقم ٣٧١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨٥ )

٧ - توافر حالة التلبس تبيح لرجال الضبط القضائية التحفظ على المتهم فإذا كان المستند مما أثبتته الحكم أن المتهم تنطلي طواعية واختيارا عن كيس ولطافة ثم حاول الهرب ولمسا لثقلها المخبر وتبين أنه محتوياتها تيمع حتى تمكن من ضبطه ولقائده إلى مركز البوليس فإن ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون .

( الملحق رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩٠ )

٨ - إذا عثر عروا الضابط المأذون له بالتفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الملحق رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩٠ )

٩ - متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يحرم غرض الأوراق الخنومة أو الملفة والإخلال عليها وكان ظاهرا أن الخليلي لا ينطوي على أوراق مما تنسب إليه هذه المادة وإنما كان يعوى جسما سلبا فانه يجوز غرض الخلاف لغرض محتوياته فيكون ما قرره المحكمة تفسيراً للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم بطلان إجراءات الضبط .

( الملحق رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٠ )

١١ - التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المنازل أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو تجت من ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يحد في كشف الحقيقة ، فانه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز للمأمور الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة النقاش في مكتب المتهم مأذوناً بضبطه واحتضاره ، فانه اذا شاهد هذه القطعة التي وصل اليه ياباً استمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(مجلس ديم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلد ١١/١٠١٩٩٠ ص ١١ ص ١١)

١٥ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعتراه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة للمضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تميز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تبعة لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان مستيرا لهؤلاء أن يقوموا بإداه وليأتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتحاده - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع للمأمور الضبط في المادة ٣٤ المذكورة (مجلس ديم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلد ١١/٢٣١٩٠٩ ص ١٠ ص ١٠)

رأى في

## ضرائب

### موجز القواعد :

- ١ - جريدة مالم يبلغ من الفرية ، الفردة في المادة ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة لهما : جزء الفرية التي كان عرضة لضيق على الدولة بسبب عاقلة للمول للقانون ... ..
- ٢ - دفع التهم - بجرعة عدم تقديم إقرار من أوليائه التجارية - الدعوى بأن عمله كان مطلقاً في سكين من سنوات الخلف ، دواع جوهرى . وجوب الرد عليه وإلا كان الحكم قاصراً ... ..
- ٣ - جرعة عدم تقديم إقرار الأرباح - طينها : جرعة مستمرة . قيامها ما بقيت حالة الاستمرار الى تشبها لإرادة التهم أو تدخل في تجديد دواعى حتى الخيانة في المطالبة بالفرية المستحقة قانوناً . متى تبدأ مدة سقوطها ؟ من التاريخ الذى تنقضى فيه حالة الاستمرار ... ..
- ٤ - غلوص المادة ٢١ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من تعيين موظف بجهة بمصلحة الضرائب في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى الضريبية ... ..
- ٥ - النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . إيجابه نملاً تشريعي يملح بالتشريع السابق أو اللاحق ... ..
- ٦ - أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . وودها على سبيل المحصر استثناء من قاعدة حرية التباين مباشرة الدعوى الجنائية ... ..
- ٧ - عدم اطلاع المحكمة على المخرجات للمضبوطة وانتهاكها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم مئة الساع دون بيان أساس ذلك رغم مخالفة التهم . قصور ... ..
- ٨ - ارتكاب الزور بقصد التخلص من الفرية . سقوط الفرية بالتقادم لا يبرئ في قيام الجريمة ... ..

## القواعد القانونية :

نظروا - في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية -  
من تعيين موظف بيته .

(الفرن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٩٠)

٥ - عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المتصود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يقول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا .

(الفرن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٩٠)

٦ - من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز اعتسالا لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديده بحكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها الى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

(الفرن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٩٠)

٧ - متى كان التائب أن المحكمة يدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم ضمة الاعساع ، وكان هذا الاخلاص لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين السلاط لم يورد الاسانيد التي تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالتقصير ، ويتحمل معه على معسكة التقصير أن تراقب صحة تطبيق القانون .

(الفرن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٨ س ٢٢٧)

٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن التصد من الزووج هو المتضمن من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الاخلاء منها ، فانه لا يرقى في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

(الفرن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٨ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٢٦)

١ - سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له لا تحمل على ظاهر قضاها وانما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . واذا تكون حقيقة مضاهها - هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويكون الحكم اذ قضى بالزام المتهم بأن يدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميزان لم يغطيه في شيء .

(الفرن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢٤)

٢ - متى كان المتهم بجريمة عدم تقديم اقرار عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن مسله كان مخالفا سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم من نشاط لم يواوله أثناء خلق الملل . فان هذا الدفاع جوهرى من شأنه ان صح أن يعط عنه عبء المسؤولية ويوقع عنه قتل الجريمة فانما قضى الحكم بإدائته دون أن يمرض لهذا الدفاع ويورد عليه فانه يكون مشوبا بالتقصير .

(الفرن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ٨٤٨)

٣ - عدم تقديم اقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تشكها ارادة المتهم أو تمتثل في إيجادها وما بقى حق الغرامة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التارخ الذى انتهى فيه حالة الاستمرار .

[الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ٨٤٨]

٤ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في اسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص

رقم الفائدة

## ضرب

### الفصل الأول - الركن للسدى :

٣-١	الفرع الأول - ضرب بسيط
١٦-٤	الفرع الثانى - ضرب نثقت مع عانة
٢٢-١٧	الفرع الثالث - ضرب أفضى إلى موت

### الفصل الثانى : الركن المعنوى السدى

٢٨-٢٣	الفرع الأول - القصد الحثاى
٢٩	الفرع الثانى - القصد الإحمال
	الفصل الثالث :
٣٠	القدر للفقير

موجز القواعد :

### الفصل الأول - الركن للسدى

#### الفرع الأول - ضرب بسيط

١	إخفال الحكم بيان مدة علاج الجنى عليه . إشارته إلى تقرير الطبيب الذى يبين من مضمونه أن الإصابة أصحرت الجنى عليه من أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً : لا تصور
٢	توفر جريمة الضرب للعقاب عليها بالمادة ٢٤٢ ع بكل فعل يبد ضرباً ولو كان بقبضة اليد . حدوث جرح ينشأ عنه مرض أو عجز غير لازم
٣	إرتكاب التهم جرمى إحداث الجرح وبزواقة مهنة الطب دون ترخيص ينفل واحد . وجوب تطبيق للمادة ٣٢ عقوبات بتوقيع عقوبة إحداث الجرح باختيارها الأشد

#### الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عانة

٤	تغير الوصف من شروع فى فعل إلى ضرب نشأت عنه عانة هو تحصيل فى الجهة نفساً لاقى وصف الأعمال المبدية فى أمر الإحالة . وجوب قتل الدفاع إلى ذلك
٥	علم الحكم من بيان الصلة بين العانة والاعتداء الذى وقع من التهم . تصور
٦	علم بيان مدى العانة لا يؤثر فى سلامة الحكم

## رغم القاطعة

- ٧ استبعاد المحكمة إصابات الباعة لعدم حصولها من المجهن . لا يصح إبعاد إصابات أخرى إليها أنشأ بالقدر المتيقن . حلة ذلك : القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان الباعة قد فعله وتكون الحالة قد دارت عليه ... ..
- ٨ إعلان المحكمة إلى أن المجهن هو عدت إصابته الرأس . للحلفاء تحديد أيهما إلى أحدثت الكسر لا يجب الحكم عدم تحديد القانون نسبة معينة للنقص الذي يصطفيه لتكوين الباعة . يمكن ثبوت فقدان مغلة الضو الذي تخلفت به بصفة مستترة ولو قلنا جزئياً ... ..
- ٩ حصول اتفاق بين المجهن على ضرب المجهن عليه . مسالة كل منهما باختياره فاعل أو أصلياً عن الباعة دون حاجة لقضي عدت إصابته ... ..
- ١٠ إثبات الحلفاء فلا يترتب عليه عادة حصول الجرح . حدوث الجرح من هذا الفصل يجب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد للحلفاء في جرحه للجرح المحدث للباعة . مثال ... ..
- ١١ إثبات الطبيب الشرعي أن حالة المجهن عليه قد تضمنت أو أجهزت له جراحة . إدانة المحكمة للمهم بجناية الباعة المستترة دون تحدث من عرض الجراحة على المجهن عليه أو رفضه إيرادها غلطاً تطبيق القانون ... ..
- ١٢ طلب المهم إخبار الواقعة جنحة لمساءلة الإصابات تأسيساً على أن إزالة سكين من العظم لا يجر حاعة واحكامه في ذلك إلى تفتير كبير الأطباء الشرعيين . إدانة للمهم دون إيجابته إلى عليه . خطأ ... ..
- ١٣ قد إضرار عن المجهن عليه كلية على أثر الإصابات . توافر جناية الباعة المستترة قانوناً ولو كانت البين ضعيفة الإضرار قبل الإصابة . تحديد فترة الإضرار قبل الإصابة غير موثر ... ..
- ١٤ مسالة قاضي الموضوع في الجرم بصفة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه بشأن حالة إضرار البين قبل الإصابة إستناداً لوقائع الدعوى وأدلتها ... ..
- ١٥ سلطة المحكمة في تحديد مدى النتائج المختلفة من الجرمية بما لا يمس العقوبة المقررة لها . إدانة الطاعن على أساس أن الماعدين للمهم تخلفهما من إصابته قد نجستا من ضربة واحدة هي التي أحلتها الطاعن . لفت نظر الطاعن . غير واجب ... ..

## الفرع الثالث - ضرب المجهن إلى موت

- تعديل المحكمة وصف الباعة في جرمية ضرب أقصى إلى الموت بما يتضمن استبعاد مسؤولية المهم من الضربة التي أحدثت الوفاة ورسائله عن باقي ملوغم من من اعتداء على المجهن عليه وهو ما كان داخل في الوصف الذي أحل عليه . لا مخالفة للقانون أو إخلال بحق الطاعن ... ..
- ١٧ ثبوت أن المجهن عليه أصيب في رأسه بأربع إصابات وضعية أحدثت المهم إعدامها . حصول وفاة المجهن عليه نتيجة إصابات الرأس جميعها . مسالة للمهم من جرمية القرب للقضي إلى موت . صحيح ... ..
- ١٨ حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب للمجهن جنب إصعاده حدة بشلل في سبب حسانية خاصة بحجم المجهن عليه لا توجد مظاهر عارضية تم منها . عدم تحميل المهم مسؤولية الوفاة ... ..



## رقم المادة

- ٢٠ ... عدم تحميل المحكمة التهم للمسئولية عن وفاة المني عليه في جريمة المرح التفتي إلى موت . وجوب مساحته عن إحداهن المرح القبيط ...
- ٢١ ... قول التهم في جريمة ضرب أنفس إلى موت أنه وقع المني عليها بقصد أبعادها عن مكان للتأجيرة غوثا عليها فوكتت على الأرض . إصالة بالبحث ، لا تأثير له في قيام الجريمة ...
- ٢٢ ... إلتصاف المحكم على بيان وصف الإصابات الواردة بالقرار الطبي التشريعي لا يكفي في إستظهار دلالة الحية بين الإصابة والوفاة ...

## الفصل الثاني - الركن المادي « المصد »

## الفرع الأول - المصد الجنائي

- ٢٣ ... الحقائق شخص المني عليه لا يثير من قصد التهم ولا من مادية الفعل الذي تركه تحقيقا لهذا القصد ...
- ٢٤ ... إتيان الحقائق فضلا لا يترتب عليه عادة حصول المرح . حدوث المرح عن هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد الجنائي في جريمة إحداهن جرح عمد . صحة نسبة إحداهن جرح خطأ إليه . مثال ...
- ٢٥ ... علاج التهم المسمى عليه علاجاً غير مصرح له باجرائه ترتب عليه اللسان بدلاته . توافر عناصر جريمة إحداهن المرح المصد ...
- ٢٦ ... القصد الجنائي في جريمة إحداهن المرح المصد . تحققة : بإقدام الحقائق على إحداهن المرح عن إرادة واختيار وهو علم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه اللسان بدلاته المني عليه أو بصحة ...
- ٢٧ ... توافر القصد الجنائي في جريمة الضرب . لا يستلزم من المحكم ياتاً خاصاً . يمكن أن يستفاد من مخالفته ...
- ٢٨ ... لمادة فعل الطبيب لحصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد القانونية . إستعماله الحق مقرر بمقتضى القانون . شهادة الصيدلية لا تدفع عن الرعي بضرورة مهنة الطب . مسؤلية من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب مما يحدث من جروح على أساس المصد . ...

## الفرع الثاني - المصد الاحتمالي

- ٢٩ ... مساهمة التهم في جريمة الضرب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة إلى أحدها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالإسهال في العلاج . علم ببيت أنه كان مصد التجسيم للمسئولية ...

## الفصل الثالث - المصد للثبوت

- ٣٠ ... إحتفاء المتهمين على ميني عليه ووفاته . ثبوت حدوث إصابته برأسه وعدم معرفة عدت الإصابة إلى أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بجثة الضرب لعددا بالقدرة للثبوت في حقه ...

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## الركن المادي

## الفرع الأول - ضرب بسيط

١ - إذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أصاب حكما التصور ان هي لم تذكر مدة عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعي من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير الطبي هسه الذي أشار اليه الحكم وأورد مضبوطة بين منه أن الإصابة أعجرت المجنى عليه عن أعماله مدة تزيد عن عشرين يوما .  
( الملن رقم ١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٠ ص ٧٠١ )

٢ - لا يشترط في فعل التصدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يبد العمل ضربا بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .  
( الملن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٥ ص ٨٠١ )

٣ - متى كانت جريمة أحدثت الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقتما قبل واحد - هو إجراء عملية الحن - وإن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بقوتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة أحدثت الجرح .  
( الملن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٨٠٧ )

## الفرع الثاني - ضرب نشأت عنه علة

٤ - التنوير الذي تجرعه المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نشأت عنه علة مستتجة

ليس مجرد تنوير في وصف الأفعال المينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنابات - عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - لإجراه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة قرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى استناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكوفة للعلة مما يستوجب نقض الدفاع عنه إلى ذلك .

( الملن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٥ ص ٧١٩ )  
( الملن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٨ ص ٨٠٧ )

٥ - إذا كان الحكم إذاذن المتهم على اعتبار أنه مصلحت العامة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العامة وبين الاعتداء الذي قال ان المتهم أوقعه بالمجنى عليه ، فانه يكون حكما قاصرا متينا قضه .  
( الملن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧٠٩ )

٦ - ان بيان مدى العامة أو عدم بيانها في الحكم لا يؤثر في سلاته .  
( الملن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٤ ص ٨٢٩ )

٧ - متى استبعدت المحكمة أصابتي العامة لعدم حصولها من المتهمين ، فلا يصح لها أن تسند اليها أحداث أصابات أخرى بالمجنى عليها وأخذها بالتقدير المتيقن في حتما ، ذلك لأن التقدير المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .  
( الملن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١١ ص ٨٧١ )

٨ - متى الملمات المحكمة إلى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدتتا برأس المجنى عليه فلا خير في أن تتعلل في تحديد أهما التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحصل وزرهما وما ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى اليها الحكم ولا يسميه .  
( الملن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٨ ص ٧١٧ )

١٣ - متى كان الدفاع عن المتهم بإحداث الباعثة قد طلب واعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الإصابات بسيطة وإزالة ستمتد من الظلم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكن تقدير هذا الجزء البسيط الذي أزيل من الظلم يلا من النسيج اللين) وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي ، ولكن الحكم لم يجب للمتهم إلى ما طلب ولم يناقش الأساس الذي بني عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسؤولية المتهم ، فانه يتعين نقض الحكم .

(المن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ - ج ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٣٣)

١٤ - إذا كان مغاد ما أثبت الحكم أن عين المجنى عليه كانت ضعيفة الإبصار قبل الإصابة - مع ما بها من عاهات - وأنها فقدت هذا الإبصار كلية على أثر الإصابة ، فإن هذا يكفي لتوافر ركن الباعثة المستديرة قانوناً ، ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

(المن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ - ج ٢٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٢)

١٥ - لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تضمنت إليه من أقوال الشهود ، فلا تترتب عليها أن هي جازت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه في تقريره بشأن حالة إبصار المين قبل الإصابة التي نشأت عنها عاهة مستديرة على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .

(المن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩ - ج ٢٩/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١١)

١٦ - يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلف عن الجريمة المرجحة في أمر الاحالة بما لا يسس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلاً لثمة مستوجبا لقت نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رقت على الطاعن وآخر بإحداثها لمصائب أصابت تخلف عنها عاهتان مستديرتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن الطاعن قد تخلف عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - وهي

٩ - لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يتخلل تكوين العاهة ، بل يكفي التحقق وجودها أن ثبت أن منفعة العضو الذي تخلف به قد فقدت بصفة مستديرة ولو فقدنا جزئياً مهما يكن مقدار هذا النقص .

(المن رقم ٧٨١ لسنة ٢٦ - ج ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٠٢٧)

١٥ - متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فإن مقتضى ذلك مساهمة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التي تخلف للمجنى عليه بصفة كونها نتيجة للضرب الذي اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة إلى قصي من منهما الذي أحدث إصابة العاهة .

(المن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ - ج ٢٧/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٤٥)

١١ - متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يمتد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح يسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره معداً لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخلقه في إحداث نسيب الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفصل المادي الصادر من المتهم وهو قمر مرود يمين المجنى عليه لم يكن مقصوداً به إحداث جرح وأن استعمال المروود على هذا النحو ليس من طبيعته إحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم .

(المن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٧ - ج ٢٧/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٢٨)

١٢ - متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة على الرغم مما ورد بالتقرير الفني من أن حالة المجنى عليه قد تحسنت أو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستر بعد إجراء الجراحة أو يرضى المجنى عليه إجراماً ، فإن الحكم إذا كان للمتهم ببنائية الباعثة المستديرة دون أن يثبت في هذا الأمر يكون قد انحرف في تطبيق القانون .

(المن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ - ج ٢٧/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٠٠٩)

يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

( المحل رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧ )

٢١ - أن قول المتهم في جريمة ضرب أفضى إلى موت من أنه قصد إيصال الجاني عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فنفذها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباطل ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبثاً به في المسؤولية .

( المحل رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩ ص ١٠٤٤ )

٢٢ - إذا كان الحكم عندما تعرض للتعريض الطبي التشريعي قد اقتصر على وصف الإصابات الواردة بالقرار ، فإن ما أثبت من ذلك يكون قاصراً في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالجاني عليه وبين الواقعة .

( المحل رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ ص ٧٢١ )

( المحل رقم ١٣٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١١/٢١ )

## الفصل الثاني

الركن الممنون "المعد"

### الفرع الأول - القصد الجنائي

٢٣ - متى كان الثابت أن المتهم قصد إصابة شخص فضره بالمصا فإصابات المصاعين آخر وأقدها الإضرار ، فإن ركن القصد يكون متوفراً في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص الجاني عليه لا يثير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

( المحل رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ ص ٢٨٤ )

٢٤ - متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يمتد الجرح وأنه أنى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ من هذا الفعل جرح يسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبت إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بفعله في إحداث هذا الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفعل المسمى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بين الجاني عليها لم يكن مقصوداً به إحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعت أحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للطاعة متوفر لدى المتهم .

( المحل رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/١٦ ص ٨ ص ١٢٨ )

ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الاتهام ، فيكون الفعل المسمى الذي دين به الطاعن قد ظل واحداً لم يتغير وقد تحققت به المحكمة ولم تخفف إليه جديداً - فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع اختلال بحق الدفاع .

( المحل رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢١ ص ١٠ ص ١٠٣٢ )

### الفرع الثالث - ضرب الجاني إلى موت

١٧ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفنى إلى الموت حسباً انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي اتجت الوفاة وساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على الجاني عليه وهو ما كان دلخلاً في الوصف الذي أجبل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تخفف المحكمة شيئاً ، فإن المحكمة إذ فطت ذلك فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أغلقت بحق الدفاع .

( المحل رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ٤٧٢ )

١٨ - متى أثبت الحكم أن الجاني عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لأحدى هذه الإصابات وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المبيت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائل الفريات التي وقعت على رأس الجاني عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محبة الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

( المحل رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٩ ص ٧ ص ١٠٢٠ )

١٩ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب إعطاء حقنة البسكين - بسبب حساسية للجاني عليها وهي حساسية خاصة بجسم الجاني عليها - كاتمة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تتم عنها أو تقل عليها - ولم يتحور لها الطلب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أغلقت أن هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة الجاني عليها .

( المحل رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧ )

٢٥ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفنى إلى الموت المسؤولية عن وفاة الجاني عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم (غير المصرح له بمزاولة مهنة الطب) جملة بل كل ما ينتج منه هو أن لا

٢٥ — متى كانت الواقعة الناتجة بالحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة إهلات الجرح عمداً تتوافر عندما عرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( ملحق رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٧٨٦ )

في القانون ما قرره الحكم من أنه لا تخفى شهادة الصيدلة أو ثبوت دواية الصيدلي بسبب الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يؤزم عنه مسامحته عن جريمة إهلاته بالمجنى عليه جرحاً عمدياً ما دام أنه كان في مقدوره أن يستنع من حقن المجنى عليه مما تقتضى به حالة الضرورة .

( ملحق رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١٣/١٩٦٠ م ١١ ص ٩٠٤ )

#### الفرع الثاني - القصد الجنائي

٢٦ — التهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابات التي أحدثها ولو كانت من طريق غير مباشر كالترنخ في العلاج أو الإصالح فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية .

( ملحق رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١ م ٧ ص ٨٣٥ )

( ملحق رقم ٣١٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٦ م ٨ ص ٤١٨ )

#### الفصل الثالث

##### القدر التقيضي

٣٠ — إذا كان التثبت من التقرير الطبي الشرعي أن يرأس المجنى عليه أساجين وأن الوفاة نشأت عن إحداهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقيم قضاءه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن في حقيهما ودانها بجسمة الضرب العمد المتطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

( ملحق رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١ م ٧ ص ١٣٦ )

٢٦ — إن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد انساباً يتحقق بإقدام الجاني على إحداث الجرح عن رادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يعطيه القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسئولية أن يكون المتهم قد أقدم على أتيان فعله مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجنى عليه .

( ملحق رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٧٨٦ )

٢٧ — توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بياناً خاصاً وإنما يكفي أن يستلزم من عبارته .

( ملحق رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٣ م ٩ ص ٢٢٠ )

٢٨ — الأصل أن أي مساس بجسم المجنى عليه يعمره قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة عليه طبقاً للقواعد والأوضاع التي نظمها القوانين واللوائح . وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الصول عليه قبل مزاومتها فعلاً ، وينبني على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استحصال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يعدهه للفرد من الجروح وما ألها باختياره متديداً - أي على أساس العمد ، ولا يعني من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشرطها القانوني ، ومن ثم يكون سديداً

ضرب أفضى إلى الموت (إحالة)

راجع : ضرب (القواعد من ١٧ - ٢٢)

ضرب نشأت عنه عاهة (إحالة)

راجع : ضرب (القواعد من ٤ - ١٦)

وتم التماسه

ضرب

موجز القواعد :

بمجرد احتمال وقوع ضرر للنقل لا يكفي الحكم بالخصم ... ..

ولم تقاض

- ٢ - القضاء بالبرائة لعدم العقاب لا يؤدي حتماً إلى انتهاء المسؤولية المدنية . جواز أن تكون نفس الواقعة فضلاً عما  
ضلعاً أو يوجب مسؤولية قاعلة بتعويض الضرر ... ..
- ٣ - الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض . كلاهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع ... ..
- ٤ - وقوع الضرر عن تسببه الرقابة قريبة على تقصير متولى الرقابة . وجوب إثبات متولى الرقابة أنه قام بما عليه  
من واجب الرقابة وأن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة . مثال ... ..
- ٥ - رتب الضرر على مجرد الإخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية ... ..
- ٦ - إقصاء ولاية المحاكم الجنائية على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن القتل المكون للجريمة . إضطلاعاً بالنسبة للأصل  
غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة على المحاكمة . مثال . في جريمة المادة ٣٣٧ ع . الفقرة  
بين قيمة الشيك والضرر القتل الناشئ عن الجريمة ... ..
- ٧ - لفراد بالفيض عليه الذي له حق إقامة الدعوى المدنية : هو المضرور من الجريمة سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً.  
حق للمضرور في مباشرة دعواه أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبية أو بالطريق المباشر.  
جواز إندثار هذا الحق للورقة ... ..

القواعد القانونية :

الجديد من أن مسؤولية الكلف بالرقابة هي مسؤولية أصلية  
أساسها خطأ مفترض ولا تنتمي للمسؤولية إلا إذا أثبت متولى  
الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث  
ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ،  
أو لتأخر المفوضة التي يبعثها التسك بأن الطاعة - التي  
هي محل المسائلة - كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من  
المسؤولية مادام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم  
يقم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة  
تخير الحصص ، وأنه لم يكن بالتقصير أحد لمراقبة الطلبة  
في ذلك الوقت .

(الجن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٥٠٩)

٥ - مجرد الإخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يترتب  
عليه ضرر ، إذ تثير الحقيقة في الأوراق الرسمية من شأنه  
أن يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق .

(الجن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ ص ٨٠٩)

٦ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم  
بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض  
الضرر الناشئ مباشرة عن القتل المكون للجريمة المفروضة

١ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي

للحكم بالتعويض .

(الجن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٢٠)

٢ - القضاء بالبرائة لعدم العقاب على واقعة القبض  
بدون وجه حق لا يؤدي حتماً إلى انتهاء المسؤولية المدنية  
ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فضلاً عما ضلعاً ضلعاً  
يوجب ملزومية قاعلة بتعويض الضرر .

(الجن رقم ١١١٢ لسنة ٢٥ق - جلة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧ ص ٥٩٦)

٣ - الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض  
لأن أمابه شيء منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة  
الموضوع .

(الجن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

٤ - وقوع الضرر ممن تسببه الرقابة على تقصير متولى  
الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الإيضاحية عن  
المادة « ٢٤١ » المقابلة للمادة « ١٧٣ » من القانون المدني

٧ - المجنى عليه هو الذي يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المكثم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع . والضرر الذي يتحمله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا ، له الخيار في أن يباشره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعة للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يجيز القانون فيها ذلك ، وهذا الحق الشخصي وإن كان للأصل أنه مقصور على الضرر لا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينه الورثة بوضعهم خلفه العام .

( الملحق رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩٢٢ ق - مجلة ١٩٦٠/٢ ص ١١ ص ١١٢ )

بما الدعوى الجنائية ولا تنمادها الى الأفعال الأخرى غير المصولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة فيها - لانتفاء علة التبعة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعريضا عن جريمة - أصلا أمر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها - مما تنتهي منه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فانه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .

( الملحق رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩٢٢ ق - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٩ ص ١٠ ص ٨٢٠ )

#### طب " إحالة "

راجع : صيدلة

: مهن طبية





(上)



رقم المادة

## ظروف مخففة

موجز التواضع :

اتصال سريان نص المادة ٣١٩ عقوبات على جنح السرقات دون البلطيات .

من السرقات العادية التي ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص  
المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما إذا كان التمليل يكون  
جناية فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .  
( ملحق رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩٥٩/١/١٠ ص ٥١ )

القاعدة القانونية :  
يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما  
هو صريح النص - أن يكون التمليل في الأصل جنحة أي

رقم المادة

## ظروف مشددة

موجز القاعدة :

- ١ ... .. ١٩٥١ رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ٢ ... ..
- ٣ ... .. ١/٢٦٧ - ٢/٢٦٩ عقوبات
- ٤ ... ..
- ٥ ... ..
- ٦ ... ..
- ٧ ... ..
- ٨ ... ..

رقم المادة

- ٩ ..... إذا لم تكن القوة حبل وإسقاط الأسلحة البيضاء لا يترتب في إعتبار حبل السكين أثناء السرقة طرقاً مشدداً
- ١٠ ..... تكليف المتهم المحض منه بعمل متاعه من عتلة للسيارات بالخدمة حتى مكان الحادث لا يصيل له سلطة عليه في حكم المادة ٢١٧ / ٢ عقوبات
- ١١ ..... مجرد ارتكاب فعل حظه العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير آمل بالسكان لا يفيد تكليف وضياء المضي عليه
- ١٢ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
- ١٣ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٣٤ عقوبات
- ١٤ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات وقوع الظروف للشدة تالياً للقبض . جواز وقوعه مصححاً له
- ١٥ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح
- ١٦ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح
- ١٧ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح
- ١٨ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح
- ١٩ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح
- ٢٠ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح
- ٢١ ..... متى الحكم على المتهم بجرعة إعتناء وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جرعة إسقاط السلاح . تطبيق العقوبة الواردة في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالمصباح

وسواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أم هذا بقصد السرقة :

القواعد القانونية :

- ١ - (الفصل رقم ٢٦ - لسنة ١٩٥٤ - مجلة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ من ٧٤٢)
- ٢ - متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كراه واحد ، فعما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه ينطبق على المتهم الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧
- ٣ - (الفصل رقم ١٠٢ - لسنة ١٩٥٦/٢/١٨ ص ٨ من ١٢٢)

- ١ - الفرع يعتبر من التعبد في حكم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥١
- (الفصل رقم ٢٦ - لسنة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ من ٥١٩)
- ٢ - يتوافر ظرف حمل السلاح المشد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحاً بليطه « بنقية » وقت ارتكاب السرقة لئلا أيا كان سبب حمله لهذا السلاح

فلذا كان الثابت من الحكم أن التهم وزميلة ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المحاب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الحكم رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٨ - ١٠/٢٠ ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٢١)

٩ - إن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بعلمه الظرف للشدد في جناية السرقة إذا لم يكن لصله صبر من الضرورة أو العفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة كأول صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٤ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنشأت وهي التي كانت تعاقب على حمل ولحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والقتل على يان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على لحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا العمل أو الأحرار في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو لحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لتأدية ارتكاب جريمة أخرى وللإستانة به على إقناعه ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فانه يعد سلاحا يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الحكم رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٨ - ١٠/٢٠ ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٢١)

١٥ - التمسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبراجها مهما كانت طرقتها .

(الحكم رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٨ - ١٢/١٥ ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٦٨)

١١ - تكليف المتهم للمجنى عليه يحمل متاعه من محلة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يصلح له سلطة عليه بالمضي الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات .

(الحكم رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٣ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٢٦)

١٢ - مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير أهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضا المجنى عليه .

(الحكم رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٣ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٢٦)

٤ - لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربة باعلا دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليمي بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربة قصيرا . وسيف أن يكون في عمله مستترفا أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربة بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(الحكم رقم ٨٦٢ لسنة ٢٦ ق - جملة ٢٦ - ١١/٤ ١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٥٩)

(الحكم رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٨ - ٥/١٩ ١٩٥٨ ص ٩ ص ٥١٦)

٥ - ظرف الإكراه في السرقة من الظروف البينية المحلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهوا فيه .

(الحكم رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق - جملة ٢٧ - ١١/١٩ ١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢١)

٦ - أن جريمة اختلاس المحجوزات - وهي جريمة من فروع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الفرض الذي فرض من أجله ، وترتبا على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه للمادة ٣٣٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخامس بلحراز السلاح .

(الحكم رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٨ - ٥/١٢ ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٨٢)

٧ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية لحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يضر بأها أنها وقتت ضد حد التخفيف الذي وقتت عنده ولم تستعمل التزول إلى أدنى ما تركت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يستلزم معه أنها كانت تنزل بالمقنونة عما حكمت به لولا هذا التبد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالتقدير الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليما من ناحية القانون .

(الحكم رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جملة ٢٨ - ١٠/٢٠ ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨١٣)

٨ - أن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كثيرا من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه وظل هذا التصدير جرى قضاء بمحكمة القضا واستقر .

١٧ - السلة التي من أجلها غلط الشارع القاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً بليطيه إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الباني لم يقصد من حمله الاستمارة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يليه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه السلة تتوافر ولو كان السلاح قاسداً أو غير صالح للاستعمال .

(العلم رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٩٠/٢/٨ ص ١١ ص ١٠٣)

١٨ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف البينة التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المصين في فعل السرقة أو الاعتداء للمكونين لجريمة السرقة باكراه يعتبر فاعلاً أصلياً في هذه الجريمة .

(العلم رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٩٠/٢/٢١ ص ١١ ص ١٨١)

١٩ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية للتصلة باقتل الجرمي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم به .

(العلم رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٩٠/٢/٢١ ص ١١ ص ٤٠٢)

٢٠ - الجريمة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل ولحراز السلاح وإنما تكون بليطية هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحمّل الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف الشديد بحملها إلا إذا استظورت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(العلم رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٩٠/٢/٢١ ص ١١ ص ٤٠٢)

٢١ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥١ - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون القبح أو الدعارة فيه .

(العلم رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٩٠/١٢/٢١ ص ١١ ص ١٥٤)

١٣ - الاستيلاء في حكم المرسوم يتناون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بليطية ليس فضلاً عما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الباني إلى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وإنما افتراض الشارع بهذا الوصف كمؤشر خطر في شخص المتصف به ورب عليه إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاستيلاء واتصال قطعه الطاهر بإخيه الذي اتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاستيلاء لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد ألبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاستيلاء ولم يكن هذا الجرم قد مضى عنه في تاريخ ارتكاب جريمة لحراز السلاح التي دين بها ، فإنه يعد من المشتبه فيهم الذين عنهم الفترة « و » من المادة السابقة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق منه تظليل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر .

(العلم رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ ص ٢٨٩)

١٤ - يكفي لتطبيق الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أي فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد تمييز عنه ومكون بذاته لجناية من أي نوع كان .

(العلم رقم ٥٥٣ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/١٣ ص ١٠ ص ٤٢٢)

١٥ - يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ، ولا يشترط أن يكون تالياً له .

(العلم رقم ١١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٦٨٥)

١٦ - الأساليب العديدة التي استعملت في إحداثها آلة صلبة راحة - كالصفاطة ، أو عقب « كعب » البندقية يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات .

(العلم رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٦٨٨)

(٤)





## عامة

راجع : ضرب ( القواعد من ٤ إلى ١٦ )

رقم المادة :

## عفو

موجز القواعد :

١	المادة المنصوص عليها في المادة ٣/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ . تمتع 'بجمع من مجرمين قوانين الطور المثلث إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤' بما ... ..
٢	قانون الطور الشامل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ . نطق سريانه : محو لأصحاب الأرضة والذخول الأجنبية وغيرهم للشار إليهم في المادة الثالثة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وحكم - شرط ذلك : قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة المذكورة في المبدأ ... ..
٣	لر الطور عن العقوبة : محو العقوبات التبعية والآثار الجنائية دون عو الصفة الجنائية القتل ... ..

وبشرط قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون العفو ، ومن ثم فإذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم مما تنطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ تصديره بضاعة إلى الخارج لم يستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني ، فإن قانون العفو لا يشمل .  
( الملن رقم ٥١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٩٦ )

٣ - أن أمر الطور عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت الضو عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليها ، فإنه على أي حال لا يمكن أن يس القتل في ذاته ولا يسو الصفة الجنائية التي تنط عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيها هذ من عقوبة بل يصف دون ذلك جميعا .  
( الملن رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ وقايات - جلسة ١٤/٥/١٩٥٨ ص ١ ص ١ )

القواعد القانونية :

١ - قصد الشارع - رعاية لجمع من شملتهم قوانين الضو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ - أن يكون من يشملهم الضو سواء في الآفاده من مزايا النحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .  
( الملن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٤ )

٢ - أن نص المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الإيضاحية صرطان في أن المقصود بالظو الشامل هم أصحاب الأرضة والذخول الأجنبية وغيرهم المشار إليهم في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ، ولا يمتد العفو إلا إلى هؤلاء وحدهم

رقم المادة :

## عقوبة

المصل الأول : تقسيم لتقريبات

٢٧ - ١	الفرع الأول : العقوبات الأصلية
٥١ - ٢٨	الفرع الثاني : العقوبات التبعية والتركيبية

رقم المادة

الفصل الثاني - تطبيق العقوبة :

الفرع الأول : تغييرها ..... ٥٢-٦٣

الفرع الثاني : أسباب التخفيف والرقابة :

(أ) الأخطاء القانونية ..... ٦٤-٦٧

(ب) الظروف المشددة ..... ٦٨-٧٦

الفرع الثالث : الظروف المشددة ..... ٧٧-٧٩

الفرع الرابع : تعدد العقوبات والأرباط قبل القابل للمعجلة ..... ٨٠-٩٣

الفصل الثالث - وقف التنفيذ ..... ٩٤-١٠١

الفصل الرابع - إقفاء العقوبة :

الفرع الأول : الفروع العقوبة ..... ١٠٢

الفرع الثاني : ود الأخصار ..... ١٠٣-١٠٥

الفصل الخامس - عقوبة الجرائم العشوائية ..... ١٠٦-١٠٨

الفصل السادس - عقوبة الجرائم الجرمية ..... ١٠٩-١١٠

موجز القواعد :

### الفصل الأول - تقسيم العقوبات

#### الفرع الأول - العقوبات الأصلية

إحتواء مبدئين على جزئي وثبوت حصول إصابات بركله . عدم سرقة عدت الأمانة التي أدت إلى الرقابة .

١ إدانة المدين بجنحة القرب المعد طبقاً للمادة ٢٤١ عقوبات أخذاً بالقدر اللتين في حقها . في عمله ...

لهم لإيضاح بطلان . مثال في جريمة سب قضت المحكمة فيها بالفراسة قطروم تتألف النيابة . المادة ٣٠٨

٢ عقوبات ..... ٣٠٨

العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، مجال تطبيقها ؟ إنتهاء المحكمة إلى أن

الإجرائ كان يقصد التامني . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد

٣ الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور ..... ٣

عدم تناقض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ مع نفي المحكمة باعتبار الواقعة مخالفة معطلة على المادتين

٤ ٧٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ..... ٤

رقم المادة

- ٥ الإكراه - ماعيه : وصف وتقوم بالتخليه فيه بعد تحقق شروطه القانونية . وجوب إنذاره أو سابقه على تجديد حالة الإكراه وانصال منه للماضر بجانبه الذي أئزع منه هذا الوصف ... ..
- ٦ عقوبة القرانه على الادلاء ببيانات غير صحيحة للتصريح عليها في الأمر رقم ١٩٣ لسنة ١٩٤١ ، مناط تطبيقها : البيانات الخاصة بكشوف الإحصاء دون غيرها من البيانات التي تقدم لأغراض أخرى ... ..
- ٧ العقوبة الرابعة الصلبي على التهم بالاعتلاس طبقا للمادة ١١٨ عقوبات المصلحة بالقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٣ : السجن ورغم انه لا يقل عن خمسةة جنيه والقول ... ..
- ٨ توقيع الحكم العقوبة للمصلحة في جريمة إضرار مواد عقوبة دون يسان سبب توقيعها رغم كون الواقعة ترشح أن الإضرار بقصد التمايل أو الاستعمال الشخصي في حكم المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ تعسور ... ..
- ٩ العقوبة الرابعة الصلبي على المائد إلى حالة القدر بدسبب الحكم عليه بالتلوه بالقتل : هي الرقابة فقط ... ..
- ١٠ وجوب تعديل اليوم الذي توضع فيه عقوبة الرقابة المحكوم بها موضع التنفيذ . على ذلك : عدم اعتماد مدة الرقابة بسببه وجوب المحكوم عليه في الحبس ... ..
- ١١ تليظ العقاب في حالة إحداث قطع . جسر قتل أو زرع عويمة . حكمه : لا يرتب عليه من الاعتلا بتوزيع مياه الري . القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ... ..
- ١٢ إنشاء عقوبة إخبار التهم جرماً إحداد الإجراء وإرساله إلى على خاص تبيته الحكومة بالقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ ... ..
- ١٣ على تطبيق العقوبة المقتضىة للتصريح عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : أن يثبت أن حيازة المواد المضرة أو إضرارها بقصد التمايل أو الاستعمال الشخصي ... ..
- ١٤ إحصاء التهم حائلاً للاقتضاء في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال التصريح عليها في المادة ٥٥٥ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، القول بانصراف الحكم الصادر على التهم باختياره حائلاً . خلافاً للاقتضاء إلى كل ماضيه من وقائع غير صحيح . ... ..
- ١٥ سائلة التهم عملاً في جريمة خلف بالاشتغال الشاقة بدلا من السجن . عدم جواز تعديل الحكم أو تصحيحه من المحكمة إلى أصدرته أو قال ولايتها ... ..
- ١٦ إغفال الحكم الإخلال إلى مواد الاشتراك لاجبيه . حاجات المحكمة أشارت إلى النص الذي استندت منه العقوبة . جريمة الرقابة الواردة بالمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : العقاب عنها مقرر بالمادة ٣٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور . النص الأخير إنما يقتضي عقوبة المقتاتات التي يرتكبها من يرخص له بالاجتهاد في المضرات . ... ..
- ١٧ إضرار بالمسائل بجميع أنواعها مطالب عليه بالاشتغال الشاقة المرفقة . القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ... ..
- ١٩ عقوبة السجن نزع واحد بخلاف عقوبة الحبس نزع : حبس بسيط . وحسب مع الشغل ... ..

رقم القاعة

- ٢٠ تقدم مواد مخدرة لأخوين المتعاطي يمكنه نص للمادة ٣٣قرة ٥و٦ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ... ..
- ٢١ جريمة غيابة إثبات الإضفاء للسلمة على ياض للتصوص عليها في المادة ١٣٤٠ عقوبات . المصدر التاريخي لهذا النص . حلة إيراد هذه الجريمة بنص خاص في التشريع الفرنسي ؟ ... ..
- ٢٢ متى تعتبر العقوبة أصلية ؟ إنكاروت العقاب الأصلي أو الأساسي المباشر للجريمة ووقت مفردة دون أن يكون القضاء بها معقلاً على حكم بقضية أخرى. ... ..
- ٢٣ جريمة الحصول على المواد الممنوعة الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو التشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها : البت بذلك الخارج . لاجتماعها بالسرقة سوى العقوبة ... ..
- ٢٤ مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن التأميم والمهاجر . نصه على الحالات التي لا يقبض فيها القانون بقضية أخرى لشدة . ... ..
- ٢٥ لاستد القول بقصر العقاب على عمليات التملك في النقد الأجنبي التي تم في الخفاء إزاء عموم نص القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ... ..
- ٢٦ جريمة المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأبطال الفرر الناتجة من مناطق تصميم تقوى القطر الأهموني . عقوبتها : هي المقررة بالمادة الخاصة دون المادة السادسة من القانون المذكور . ... ..
- ٢٧ القضاء بصدد الترامة الخاصة حكم المادة ٣١ من قانون عقد العمل القردى . خطأ في تطبيق القانون . إنحلال رب العمل إنما يمس مصالح المالك كجموع ويطلق غير مباشر . ... ..
- الفصل الثاني - العقوبات التبعية والتكميلية**
- ٢٨ إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بنبر تقسيم بالمخافة لمادة الثانية من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وجوب القضاء بالمعدم ... ..
- ٢٩ المرافعة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ عقوبات وذلك للتصوص عليها في المادة ٧٥ من ذات القانون . كل منها عقوبة تبعية مصلرها القانون . لا حاجة لنص عليها في الحكم . ماهية كل منها : اختلاف سببها ... ..
- ٣٠ المصادرة للتصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ عقوبات : طبيعتها وحكمها : عقوبة إجبارية تكميلية وفحصية لا يمكن بها حل الغير الحسن النية : المصادرة المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة : وجوبية وهي إجراء بريئ لا مفر من إخافه في مواجهة الكافة . ... ..
- ٣١ المصادرة في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكالمة الصادرة لانتشار غير المحكوم عليه . ... ..
- ٣٢ عقوبة المرافعة عقوبة تبعية تلحق بقضية الحبس الأصلية بكرة القانون دون حاجة لنص عليها في الحكم ، وذلك في نطاق المادة ١٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..
- ٣٣ بناء غرقتين قبل صدور مرسوم التشم وقبل الحصول على الترخيص بالتأيم بالأعمال والالتزامات التي يوجبها القانون . صحة الحكم بإزالة الأعمال المخالفة . ... ..
- ٣٤ الترامة المتصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات للمعدل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي غرامة نسبية ... ..

رقم المادة

- ٣٥ ... .. عدم إمكان تنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم
- ٣٦ ... .. خطأ المحكمة الاستئنافية في الحكم بالناء الإزالة . صدور قانون قبل الفصل في المامن بالتفويض يقتضي بعدم جواز الحكم بالضوابط التكميلية . حل محكمة النقض الحكم برفض الطلب مع إيضاح وجه الخطأ .
- ٣٧ ... .. قيام التهم بسداد المبالغ الخس . إطفاءه من الحكم بالرد دون التفرة المسيرة قبية على غلط . المادة ١١٢ عقوبات .
- ٣٨ ... .. صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بسد الحكم في تمة إقامة بناء على أرض محددة التضم . سلطة المحكمة في القضاء من قضاء نسباً بنفس الحكم فيما يقتضي به من تأييد الإزالة . المادة ١٢/٤٢٥ إجراءات ... ..
- ٣٩ ... .. إحصاء المشرع حكم الرشوة بجرعة المادة ١٠٩ عقوبات للمادة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٣ من حيث العقوبة القبية حرية دون التفرة .
- ٤٠ ... .. عقوبة التفرة القبية في جرعة الاختلاس . إطفائها على الجرعة القائمة دون التشروع فيها . حلة ذلك : عدم إمكان تحديد التفرة في حالة التشروع . للمادة ٤٦ ، ١١٨ عقوبات ... ..
- ٤١ ... .. عقوبة الزول المتعصم عليها في المادة ٣٧ عقوبات . لا يشرط توقيفها أن تكون لجرعة تامة .
- ٤٢ ... .. وجوب توقيت عقوبة الزول عند محاكمة التهم بالرافة والحكم عليه بالحبس سواء في الجرعة القائمة أو التشروع . المادة ٣٧ عقوبات ... ..
- ٤٣ ... .. القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ . عدم النص فيه على القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . أثر ذلك : صحة الحكم بتصحيح البناء .
- ٤٤ ... .. مخالفة حكم المادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها لا يقتضي توقيع عقوبة الزول والتفرة والرد ولو كانت تمة لاختلاس دولة متعلقة بالحكومة من بين التهم التي دين بها المتهم . إدراج التهمة الأخيرة تحت حكم للمادة ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . العقوبة للبردة . الحكم الصادر بعقوبة واحدة في تهم متعددة عملاً بالمادة ٣٧/٢ عقوبات .
- ٤٥ ... .. محال ... ..
- ٤٦ ... .. إعدام التفرة طوية أصلياً في المخيمات في حالة وحيدة هي التي نصت عليها المادة ٤٦ عقوبات كعقوبة تخيرية مع السجن أو الحبس للتشروع في جناية عقوبتها إنما تمت هي السجن . إعدام التفرة طوية تكميلية إذا تعلق بها بالإزالة إلى عقوبة أخرى . الضوابط القبية للحرية كالحبس قد تكون تكميلية عند النص عليها بالإزالة إلى جزاء آخر مماثلة كالجرعة المتعصم عليها في المادة ٣٥ عقوبات فرنسي .
- ٤٧ ... .. العقوبة التكميلية هي في حقيقتها عقوبة توعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . وجوب توقيفها مهما كانت العقوبة المقررة لا يرتبط بظن الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع العقوبة الأشد .
- ٤٨ ... .. عقوبة التفرة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٦٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . طبعاً : هي عقوبة تكميلية ذات صفة حماية عنه . دعوى في نطاق تابعة الحبس المقررة للعقوبة الأشد . عدم جواز الحكم بالإزالة إلى عقوبة هذه الجريمة .

ردم القناعة

- حقوبة الإزالة طبقاً للقانون ٥٢ لسنة ١٩٩٠ ، شرط صحتها : كون المتهم هو منسوب القصاص بدون موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون ، أو عدم قيام القسم أو للفتوى أو للسلطة المختصة بالحقك بالالزامات التي فرضها القانون المذكور في المادتين ١٢ ، ١٣ منه . ... .. ٤٨
- جريمة المادة ١٠٩ عقوبات المدونة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ . لأجل توقيع حقوبة القناعة لانتهاء المحاكمة من توقيعها باتخاذ معنى الإجماع بالوطنية . ... .. ٤٩
- حيازة كسب يتعد البيع بغير ترخيص . تقديم طلب للحصول على ترخيص بيده أو للحصول على الرخصة بعد وقوع الجريمة بصفة أيام . لا يؤثر في مجرم القتل . وجوب الحكم بحقوبة المصادرة بالإضافة إلى حقوبة القناعة . ... .. ٥٠
- القناعة النفسية في جريمة المادة ١١٨ عقوبات . القضاء بها على المحكوم عليه في الجريمة العامة دون الشروع فيها . الخروج عن قاعدة نسبة أثر العنصر بالتقصي عند اتصال السبب القانوني الذي لحق بالمحكوم به لم يقبل طعنه شكلاً . مثال . في توقيع حقوبة القناعة النفسية خطأ . ... .. ٥١

الفصل الثاني - تطبيق الحقوبة

الفرع الأول - التسمية

- الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . إنعدام مصلحته في الحكم بعدم توافر الظرفين المذكورين . حلة ذلك : الحقوبة للقضي بها مقررودة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار والترصد . ... .. ٥٢
- لاجنوى منهم من القول بأن القصد الصحيح للقتل الجنائي المستلزم إليه هو ضرب النفس للموت لا كل عمد إذا كانت الحقوبة للقضي بها عليه مقررودة لجريمة الأولى . لا يتغير من ذلك تطبيق المحاكمة المادة ١٧ عقوبات ... .. ٥٣
- إدانة الحكم بالتم في جنائي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحاكمة في وصف جنائي القتل في قتل بأنها قتل عمد . إعمال المادة ١٧ عقوبات . لا مصلحة من نفس خطأ المحاكمة المذكورة كانت الحقوبة للقضي بها على القوالة الجنائية ذاتها . ... .. ٥٤
- تقدير الحقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة بما يدخل في سلطة المحاكمة الموضوعية ، وهي غير مكنته بيان الأسباب التي أفرقت من أجلها الحقوبة بالقدر الذي واه . ... .. ٥٥
- إثارة التهم عدم التطبيق المادة ٣١٧ / ٧ عقوبات في حقه . لاجنوى منه . مادامت مدة الحبس للقضي عليه بها مقررودة لجريمة السيرة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ عقوبات . ... .. ٥٦
- لا مصلحة في تمسك الطاعن بأن القوالة المستندة إليه تكون جريمة إضفاء ألقاب مسروقة لأسرة ما دامت الحقوبة للقضي بها تدخل في الحدود المقررة لحقوبة الجريمة الأولى . ... .. ٥٧
- ترجيح المحاكمة أقصى الحقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك . ... .. ٥٨
- تقدير الحقوبة مدله ذات القوالة التي فرضها القانون على المتهم لا كل ما يدخل في سلطة المحاكمة لها . ... .. ٥٩

رقم المادة

- ٦٠ ترفع عقوبة القرب للقضى إلى الموت على التهم بالقتل العمد . لا مصلحة له في إثارة قصور المحكم في بيان نية القتل .
- ٦١ إبداء الحكم المطعون فيه للتم بإجباره قاعلاً أصلياً . يثبت أن الواقعة تجل القتل العمد إلى التهم لإثباتها .
- ٦٢ تحككة النقض اجباره شريكاً ورفقاً الطعن . ما دامت العقوبة للقضى بما مقررته لجرمة الاشتراك ...
- ٦٣ التزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من ميسر المسكى عند محاكمته من جديد بمراعاة المادة التي تقلت عليه فعلاً .
- ٦٤ استبعاد مصلحة التهم في الطعن بأنه غير غرض جرمي بعض الأوراق التهم بتزويرها . ما دام قد ثبت في حقه شبهة تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

الفرع الثاني - السبب التخفيف أو الزيادة

( ١ ) الأضرار القانونية :

- ٦٥ إبداء التهم أنه لم يمت ١٧ سنة يوم مقررته لجرمة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة دون تناول هذا البطلان عقلاً .
- ٦٥ شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على المحدث وفقاً لنص المادة ٣٦٧ من ق . ا . ج أن يكون قد قضى بعقوبة ترمية مقررته للأحداث خاصة .
- ٦٦ لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالتزوير المخفية والمادة ٢٥١ عقوبات الخاصة بالبطلان القانوني لصحة تجاوز حدود حق البطلان الشرعي . تنطبق تطبيق المادة الأخيرة ؟ إلا تبلغ العقوبة المقررة للمدة الأقصى المقرر لعقوبة الجرمية التي وقعت . لم يحكمه الزول بالعقوبة حتى المدة المقرر بلادة ١٧ عقوبات . عليها . إن وجدت أن تجاوز كان في ظروف تقتضي الزول إلى ما دون هذا الحد أن تعد التهم مطبوعاً وتوقع عليه عقوبة الحبس بعد أدنى ٢٤ ساعة .
- ٦٦ علو صغر السن . مناط تخفيف العقوبة طبقاً للمادة ٧٢ عقوبات : أن تكون العقوبة التي وأت المحكمة ترفعها هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

( ب ) الظروف المخففة :

- ٦٨ تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات في جريمة حراز السلاح للعقاب عليها بالسجن . زولها بالعقوبة إلى الحبس أسبقاً . خطأ في القانون .
- ٦٩ تحككة النقض حتى الأصل بلادة ١٧ عقوبات ما دام القانون ينزل لها تطبيق التصوص التي تدخل الواقعة في محتواها .
- ٧٠ تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا يجب . ما دامت العقوبة التي أولفها تفعل في الحدود التي رسمها القانون .
- ٧١ تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات على لجرمة التصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ عقوبات . " شروع في قتل عدة مجرمين يسبب منها الموت " ومعاينة التهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . لا خطأ .
- ٧٢ إحالة جرمه الإلزام جنابة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة إلى المحكمة الجزائية للفصل فيها على أساس عقوبتها الجنابة .
- ٧٣ مخالفة القانون .

## رقم المادة

إسعاد المحكمة الرأيه عملا بالمادة ١٧ عقوبات والتزامها بالحد الأدنى العقوبة للقرية لحاية إسرار السلاح مع قيام الطرف للشهد دون تمحيص تولف هذا الطرف . خطأ في القانون ... .. ٧٣

شرط إسعاد المحكمة من غرة الاجام إلى محكمة المفتح الفصل فيها على أساس عقوبة الحبس : أن تكون العقوبة المقررة أصلا لجناية مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إسعاد جناية الاعتلال المتخصص عليها في المادة ١١٢/٢ عقوبات للمدعى بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إلى المحكمة الجزئية . لا ينجز من ذلك إقفال النيابة ! الإشارة إلى الفترة التالية من المادة المذكورة متى كان الواقع من تقرير الاجام أن وصف الجمة مما يعطى عليه الفترة التالية للشار إليها ... .. ٧٤

المادة ١٧ عقوبات . دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة إلى الحد الأدنى للمسرح به . تنسب العقوبة التي قضى بها مع الواقع التالية لدى المحكمة ... .. ٧٥

ظروف الرأه : تقديرها . المعيرة في ذلك بالواقعة الحثائية ذاتها . دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه في حدود المادة ١٧ عقوبات : تنسب العقوبة التي قضى بها عملا مع الواقعة التي أجت لنسبها ... .. ٧٦

## الفرع الثالث - الظروف المشددة

شرط تشديد العقوبة في جريمة هناك العرض . أن يكون الجاني من التورين تربية الخبي عليه ما تشدده لقرية من ملاحظة وما تنظمه من سلطة . سواء كانت باصطاد دروس عملة للمجنى عليه مع آخرين في مدونة أو معمد تعليم أو من طريق إلقاء دروس خاصة في مكان خاص مما كان الوقت نصيرا . وسواء كان الجاني عمرة أو في مرحلة التورين ... .. ٧٧

سبق الحكم على المتهم بجريمة إتيانها وعدم رد اجبارها ضيا وقت لوتكابه جريمة إسرار السلاح . إطلاق حكم الفترة ١ و ٤ من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتطبيق العقوبة طعنا كسادة ٣/٢٦ من القانون المذكور ... .. ٧٨

العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح المعدل : هي الأكفال الشاقة للزبدية . لا يصح أن تقل هذه العقوبة في حددا الأدنى عن السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . إشارة الحكم إلى قيام الطرف للشهد وقضا مع ذلك بعقوبة الحبس عملا بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح والمادة ١٧ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون ... ٧٩

## الفرع الرابع - تعدد العقوبات

## " الارتباط غير القابل للتجزئة "

لا جدوى من طلب الحكم بانتشاء الدعوى بالنسبة لمخالفة بعض المدعى ما دام تطبيق المادة ٣/٢٢ عقوبات بتنفي توقيع عقوبة الحبس بوجهها بالعقوبة الأشد ... .. ٨٠

حالة الانقياد تنفي دائما توقيع جزائيا مع جزاء الجزئية أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . لا عمل لسريان حكم المادة ٣٢ عقوبات ... .. ٨١

تعدد الجرائم التي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ عقوبات . الأصل فيه أن تكون كد لوتكت دون أن يحكم في واحدة منها ... .. ٨٢



رقم المادة

- ارتباط الجنحة بالحياة الحقة إلى محكمة الجنايات لارتباط لايقبل التجزئة "يصل من حق كلهم" ألا توقع عليه محكمة  
الجنح عقوبة من الجنحة ... .. ٨٣
- إزالة عقوبة واحدة على التهم عن جرمين الشروع في قتل لغنى عليها المادة ٣٧ عقوبات . مجادلته  
في الوصف القانوني لفصل الاعتداء الذي وقع منه على الجاني عليه التفتي . لا مصلحة ... .. ٨٤
- خطأ الحكم في إدانة التهم بجرمة الزور . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات ودخول العقوبة للقضي بها في نطاق  
عقوبة الجرمية الأشد التي ثبتت في حقه وهي الاعتلاس . لا مصلحة في نقض الحكم ... .. ٨٥
- إدانة التهم عن تبني الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص . دخول العقوبة للقضي بها عليه في نطاق عقوبة  
الإساية الخطأ . لا جدوى من طلب تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات ... .. ٨٦
- وجوب إعمال المحكمة المادة ٣٧ عقوبات في حالة إصدار التهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد  
عن معاملة واحدة وجعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ... .. ٨٧
- إدانة التهم تبني تلبس واشتراك في تزوير . الحكم عليه بعقوبة واحدة تطبيقاً المادة ٣٧ عقوبات . لا جدوى له  
من التفتي على المحكمة عدم إطلاعها على المحرمات المحرمين فيها بالتزوير ... .. ٨٨
- نظرية العقوبة المبررة . لا مجال لاعتبارها إذا كان الحكم صادراً بجرمة التهم عن تمة مقول بقريناتها لارتباطاً  
لا يقبل التجزئة بتمه أخرى عقوبتها أشد من التهم بها . علة ذلك : مثال ... .. ٨٩
- إدانة التهم في جرمين زنا واشتراك في تزوير محرر وصي . تطبيق المحكمة المادة ٣٧ عقوبات . دخول العقوبة  
القضي بها في نطاق عقوبة الجرمية الأشد وهي الاشتراك في تزوير محرر وصي . لا مصلحة له في التمسك بعدم  
قبول دعوى الزنا ... .. ٩٠
- العقوبة المقررة لجرمة إحراز سلاح ناري من الأسلحة القروية في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون  
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أشد من عقوبة الشروع في القتل البسد ... .. ٩١
- الارتباط الذي تنأثر به التسوية عن الجرمية الصغرى طبقاً المادة ٧/٣٧ عقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجرمية  
الكبرى بالعقوبة دون البراءة ... .. ٩٢
- حق التهم في ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة عند ارتباطها بالتصل للكون الجنائية المطروحة لعام  
محكمة الجنايات لارتباط لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحكم فيها هناك المحكمة ... .. ٩٣
- (راجع أيضاً عقوبة الجرائم التوقية (القاعدة رقم ١٠٨)

#### الفصل الثالث - وقف التنفيذ

- عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ لأن يحكم عليه بعقوبة الجنحة في جرائم الرسوم بتاتون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكانة  
المضونات ... .. ٩٤
- عدم وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها لإلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ . المادة ٥٦ عقوبات ... .. ٩٥
- عدم تطلب المادة ١٥/٧ عقوبات إجراءات خاصة لإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . كل ما اشترطه هو صدور  
الأمر من المحكمة بإدائه على طلب النيابة بعد تكليف التهم بالحضور ... .. ٩٦

رقم المادة

- ٩٧ ... تأييد الحكم الابتدائي بوقف تنفيذ العقوبة إستثنائياً . إحصائياً : حكمة أول درجة بالفصل في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة . المادة ٥٧ عقوبات
- ٩٨ ... الأمر بوقف تنفيذ العقوبة من صرح على نفي الموضوع . من حقه أن يأمر أو لا يأمر به
- ٩٩ ... الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . غير جائز . حقه ذلك ؟
- ١٠٠ ... إبطال تنفيذ العقوبة أمر موضوعي يترده نفي الموضوع لأن يراه مستحقاً له من المجهن ... الأصل في الأحكام أن تحصل على الصفة . جواز تفسير متعلق الحكم بما أحته أسبابه من وقف تنفيذ العقوبة
- ١٠١ ... يشترط على عقوبة الحبس دون الغرامة . إنشاء التفتيش في هذه الحالة

الفصل الرابع - التقاعد العقوبة

الفرع الأول - الضمن عن العقوبة

- ١٠٢ ... الضمن عن العقوبة لا يمس قبل أن يثبت الإلزام الصفة المخالفة ، ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما قلده من عقوبة

الفرع الثاني - رد الاعتبار

- ١٠٣ ... مواد الفقرة وشرط رد الاعتبار : تأخرها بالعقوبة المحكوم بها بنفس النظر عن وصف الجريمة ... متى الحكم على التهم بالأحكام الثلاثة لسرقة . رد اختياره عن جريمة التلبس المحكوم فيها بعدد لا يكون إلا بمضي ١٢ سنة من انقضاء . المادة ٥٥٠ ، ٥٥١ من ق. ١. ج .
- ١٠٤ ... متى الحكم للاعتناء على التهم بجريمة إحراز سلاح تولى بدون ترخيص يوجب تطبيق الفقرة (و) من المادة ٧٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل وتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون المذكور ...
- ١٠٥ ... لمدة المحددة في ذل الأمر الحكم ورد الإحتياط عنه لا تنطبق إلا بصدر حكم لاحق - لا بمجرد الإتهام . ليس في قانون الأسلحة والذخائر نص يتنافى مع ذلك ويؤدي إلى الاعتقاد بالسابقة رغم سقوطها

الفصل الخامس - عقوبة الجرائم الجنائية

- ١٠٦ ... الغياب لا يصلح بذاته علراً يمنع توقيع العقوبة المقتضى المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا كان من شأنه أن يجرى دون منع وقوع المخالفة ...
- ١٠٧ ... حدد وقر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرقيق كان تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، مخالفة أحكام هذا القرار بحكمها للمادة ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون المذكور ...
- ١٠٨ ... توافر الارتباط غير القابل للتجربة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة بالسر للمين وجريمة بيعها بسر يزيد عليه . عدم إعمال حكم المادة ٢٢/٢٢ ع . شأن القانون بوجوب تصحيحه من حكمة التفتيش ...

الفصل السادس - عقوبة الجرائم الجنائية

- ١٠٩ ... الجزاء المقرر في الأمر العدلي الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٨٩٦ والتي تخص لجنة الجليلك بوجوبه هو بمثابة تعريض مدعى الفقرة العامة ...
- ١١٠ ... تعريض بحري . طيبة جريمة الفريدة باللائمة الجنائية : هي أعمال عنيفة تحت . حقه ذلك : هذا تالتخصي به الجبان الجنائية في مسائل الحرب : لايجز من قبل القوانين الجنائية . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجليلك بتعريض مدنية لاقتضاء مبلغ جمل الرسوم المستحقة وتعريض الضرر الذي لحق بالقرعة العامة

## القواعد القانونية :

فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالضرورة في الاستدلال بما يستوجب حقه .

(مجلس رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٠٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٣٧٧)

## الفصل الأول

### تسم العقوبات

#### الفرع الأول - العقوبات الأصلية

١ - إذا كان التائب من التقرير الجبى التبرع، أن يرأس المجنى عليه أصابته وأن الوفاة نشأت عن إصابته دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأه لم يعرف أحدهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتين في حقهما وداهما بجنحة الضرب المصد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المنصوص بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

(مجلس رقم ١١٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٠٦/٢/١٩ ص ٧ ص ١٢٦)

٢ - متى ثبت في حق المتهم أنه وجه إلى الجمعية بالحق المدني علناً وفي الطريق العام عبارات سب تتضمن شتماً في عرضها مما كان يجب توقيع عقوبتي العيب والفرامة مما المنصوص عنها في المادة ٣٠٨ عقوبات - إلا أنه نظرنا إلى أن التباية لم تتألف الحكم الابتدائي ولأن الحكم الاستئنافي الأول الذي أوقع على المتهم عقوبة الفرامة قد قضى بناء على طلب المتهم وحده فلا يسع هذه المحكمة إلا أن تلتزم بتوقيع عقوبة الفرامة وحدها في حدود ما قضى به الحكم الاستئنافي الأول حتى لا يتعارض بطلانه وهي قدردما بنفس القدر فتقضى بتعديل الحكم المتألف فيما قضى به من عقوبة العيب .

(مجلس رقم ١١٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٠٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٩١)

٣ - أوجب القانون توقيع العقوبة المطلقة للنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إخراج أو حيازة المخدر ما لم يثبت للمتهم أنه إنما أحرز المخدر للتسليم أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها وإنذراً فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الإحراز كان قصد التسليم على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على هي قصد الإيجار مع أن هذا القصد ليس بكما من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الإحراز ،

٤ - متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطقية على لسانه ٥ و٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابقة منه وأن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخسر أية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

(مجلس رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٠٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٤١٢)

٥ - الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً مما يصح في الخارج ولا واقعة مادية ينفصها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وبما تقرر في الشارع بهذا الوصف كونه خطر في شخص المتصف به ورتب عليه ، إذا بلغ من المشتبه فيه ما يؤكّد هذا الخطر ، وجوب انفاداره أو مطاقته على تجدد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله بالحاضر بما فيه الذي ارتفع منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقتضات خاصة جعلها الشارع أمارة على ميل المشتبه فيه لنوع من الأجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكماً واجب التنفيذ فوراً أما بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

(مجلس رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٢ ص ٧ ص ١٢٢)

٦ - أن ما فرضه الشارع في المادة الخامسة من الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩/١٠/١٩٤١ من عقوبة الفرامة على الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، هو نص خاص يقتصر حكمه على البيانات الخاصة بتكشوف الإحصاء دون غيرها من الاستنابات التي تقدم لأغراض أخرى .

(مجلس رقم ٤٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧ ص ٦٦٢)

٧ - متى قضت المحكمة على المتهم بالاحتلال بتقوية السجن وتبرمه ميقناً يساوي ما احتلته وأغلقت الحكم بالزلزل فإن قضاؤه يكدن مخالفاً لنص المادة ١١٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى للفرامة بغضماله جنه كما أوجب الحكم بالزلزل ،

بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة إحداث القطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ بصد النص على إحداث الضرر ولم ينص عليه في المادة ٧٣ - كما شمل النص في المادة ٧٣ إحداث الضرر ببصيل جسر التربة أو النيل أو بقاها مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

( تلمن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٤/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٥ )

١٢ - متى كانت العقوبة التي قضتها المحكمة بحكمها التايبي - هي اعتبار المتهم مجرماً اعتماد الاجرام وابرساله الى محل خاص تصبه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر وزير العدل بالأفراج عنه - قد ألغيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المسلول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ غلظ الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ اذ أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون مما يستلزم نقضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

( تلمن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢٩/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٢٦ )

١٣ - لا يشترط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في المواد المضدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو إحرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ الا اذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن العيازة أو الإحرار لم يكن أصلاً بقصد التماطي أو الاستعمال الشخصي .

( تلمن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٧٨ )

١٤ - أن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يكون التشبه فيه عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويكرر استحقاق العقاب بتكرار الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم بابتذاره عائداً لحالة الاشتباه ينصرف الى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بصدمة المتهم عائداً من جديد لحالة الاشتباه يكون غير سديد .

( تلمن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٩٨ )

١٥ - أن قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالإشغال الشاقة تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون

ومن ثم يستلزم تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالنزول وبجعل الترامة خسائفة جنبه بدلاً من الترامة المقررة فيها .

( تلمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٢٧/١١/١٩٥٧ ص ٧ ص ١٢٠٣ )

٨ - أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم اذا أقام الدليل على أن إحراره للمضطر انما كان بقصد التماطي أو الاستعمال الشخصي أو اذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سابق الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة فيها ، ومن ثم فتعي كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الإحرار انما كان بقصد التماطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لمساذا وقع على المتهم العقوبة المخفظة دون المخفظة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير .

( تلمن رقم ١١٥١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١ )

( تلمن رقم ١٣٧٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٢٩/١٠/١٩٥٧ )

٩ - متى كان الثالث بصحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بإفذاره لتشرذ ثم عاد الى حالة التشرذ في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بإفذاره فانه يقتضي الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمرقية فقط ويكون الحكم قد أخلا حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بجسب المتهم شهراً واحداً مع الشغل ويوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

( تلمن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٤ )

١٥ - متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بجسب المتهم بجرمسة المود للاشتباه شهراً مع الشغل ويوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فانه يكون قد أخلا في تطبيق القانون اذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة أن تعدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تصادياً من استقالة التنفيذ بها .

( تلمن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٨٠ )

١١ - غلظ القانون العقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الإخلال

من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت امتياز للمتهم في العوارض المخدرة ، وأما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو احرازه لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للمحكمة أن القصد منه أنها هو التماسي أو الاستعمال الشخصي - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعد مسكته وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين لتسالي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها .

(المقرر رقم ١٢٩ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٨/١١/٢٨ ص ٩ س ٩٥٢)

٢١ - إن النص على جريمة خيانة أئتمان الأشخاص المسلمة على ياض الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٥٧ منه ، ولما كان التزوير في الحررات عندهم معاقب عليه - باعتباره جنائية - بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع في خصوص جريمة التزوير التي تقع من عهد إليه بالورقة المسلفة على ياض أن يعقل بها درجة في تدرج المراتم وأن يوزن عقوبتها فاعترها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة المقررتين لجريمة التصيب المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لعله لاحظها هو أن صاحب التوقيع مغرور في حق نفسه بإقتائه زمام أمره في يد من لا يصلح لحمل الأمانة .

(المقرر رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ س ١١٢)

٢٢ - تستند العقوبة الأصلية وصفها من أنها تكون العقاب الأصلي أو الأساسي المباشر للجريمة والتي توقع متفردة بغير أن يكون القضاء بها معقلا على الحكم بعقوبة أخرى .

(المقرر رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٠ س ٢٢٨)

٢٣ - دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ أنه قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة الحصول على المواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو التزوير فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها البث بملك المحاجر ، ولا تجسها بجريمة السرقة سوى العقوبة ، ولم يفرق الشارع في إيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وبغيره .

(المقرر رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ د - ج - بلة ١٩٥٩/٢/٢٢ ص ١٠ س ١٢٢)

لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديلها أو تصحيحه لزوال ولايتها في المعنى بامسار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تدراك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(المقرر رقم ٣١٩ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٩ س ٥٥٠)

١٦ - إذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فإن السوء عن ذكر مواد الاشتراك لا يجب الحكم ولا يستوجب حقه ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استندت منه العقوبة .

(المقرر رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ س ٧١٦)

١٧ - إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوى بين الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بها وإن ذلك يقتضي العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ من هذا المرسوم ولو مع عدم الإشارة إلى جريمة الوساطة في النص الأخير ومن أن مقارنة المواد ٣٥١، ٣٤٣، ٣٥٣ من المرسوم بقانون المذكور بالمواد التالية لها يفيد أن نص المادة ٤٠ من المرسوم سالف الذكر إنما يتعلق بعقوبة المخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالاتجار في المخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا إليها - ما ذهب إليه الحكم من ذلك تأويل صحيح للقانون ولا خطأ فيه .

(المقرر رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ س ٧١٦)

١٨ - إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المسلمات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص بالأسلحة المشحونة وهي التي يساقب على احرزها بغير ترخيص بالأشغال الشاقة المؤقتة .

(المقرر رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ س ٧٢٨)

١٩ - لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبات السجن وهي المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه .

(المقرر رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ د - ج - بلة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩ س ٨٩٢)

٢٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المطلوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣

وأشارت إليه مع الجواز المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائسا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خطأ يجب أن يتزده عنه الشارع .

( ملحق رقم ٢٥ لسنة ٢٩ د - ج ٢٩ / ١٢ / ٢٢ لسنة ١٠ ص ١٣٩ )

٢٧ - المستفاد من مجموع نصوص الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل القروي - أنه قد اشتتل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل ، الأولى ، وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه لهم من أجر وإعانة غذاء وما يكفله لهم من علاج ، وكذلك تعديد ساعات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبإفادات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بسا لنص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ ، وهي مريحة في أن الترامة تمتد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تطبيقية هدف للغرض منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولصالح مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فإخلال رب العمل بما أوجبه عليه هذه المادة لا يسر مصالح العمال ، أو عدد منهم بصفة مباشرة ، وبالأذات ، وإنما يسر مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر ، والقصد منه - كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم ، وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لائحة الجزاءات الا اذا لم تفرض عليها مصلحة العمل في ميدان معين ، ويكون الحكم الملقون فيها إذ قضى بتعدد الترامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من التهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مضطرا في تطبيق القانون وتجنب هفه وتطبيق القانون على وجه الصحيح .

( ملحق رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ د - ج ٢٩ / ١٢ / ٢٢ لسنة ١٠ ص ١٥٥ )

#### الفرع الثاني - العقوبات التبعية والتكميلية

٢٨ - اذا كانت التهمة المستندة الى التهم انه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بنجر تهميم بالمخالفة لأحكام

٢٤ - مجال تطبيق حكم المادة ٢٩٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بقعوبة أخرى أشد .

( ملحق رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ د - ج ٢٩ / ١٢ / ٢٢ لسنة ١٠ ص ٢٤٥ )

٢٥ - القول بقصر العقاب على الصليبات التي تم في الخفاء لا سند له من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ لزمه عموم نصه .

( ملحق رقم ٢٢١ لسنة ٢٩ د - ج ٢٩ / ١٢ / ٢٢ لسنة ١٠ ص ٢٧٧ )

٢٦ - القاضي مطالب أولا : بالرجوع الى نص القانون ذاته وامعاه على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بسا بخالفها مما يرد في الإحصال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتتمليها على عبارة النص لتفروح ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تسميم قناري القطن الأسموي - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والترامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فانه كان من التمنع على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التي أوردتها - وألا تجري عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤

التي لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص الصريح فانه فضلا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فانه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية ساقفة الذكر أن الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا البسأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية

٣٣ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناءً على تقريرين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التي أوجبها القانون - فإنه إذ قضى بإزالة الأحكام المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً - لمياً .

(ملحق رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٥ ص ٧ س ٧٠٥)

٣٤ - الترامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي من الترامات النسيئة التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(ملحق رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٥ ص ٧ س ٨٥٢)

٣٥ - أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالتسليم النسيئة متضمنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضمنين أو يرضى كلاً منهم بتسليم منه .

(ملحق رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٥ ص ٧ س ٨٥٢)

٣٦ - متى كان خلا المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من الغاء حرية الإزالة يفتي في مؤاده مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه ما يبنى عليه استعالة الحكم بالإزالة ، فإن محكمات التقاضي تجتريه ، يبين وجه الخطأ القانوني في الحكم وتفتي برفض الطعن .

(ملحق رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/١١ ص ٧ س ١١٩٩)

٣٧ - قضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجود الحكم بترجمة مساوية لقيمة ما اغتلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المغتلس ، فإن ذلك ينبغي فقط من الحكم بالرد الذي يلزم طبقاً لنص المادة المذكورة .

(ملحق رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨ س ١٢٢)

٣٨ - متى كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم واقعة بناءً على أرض معدة للتقسيم قد وقعت في ٢٢ يولييه ١٩٥١ ، فإن خلا الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدر القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المحكمة - إذ تجتريه - يبان وجه العيب في الحكم الملحق فيه - لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن

المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ فإن هذا مما يستوجب القضاء بالهمم .

(ملحق رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧ س ٢٦٩)

٣٩ - المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفترة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تشرجان تحت وصف واحد هو أن كلاهما عقوبة تبعية مصغرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء إلا اتفهما ما زالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساساً لتوقيع كل منهما . ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتبعها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند الطعن عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأي جنسية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين مالم ينص أمر المعز على إقصائها أو تجاوزها جملتها .

(ملحق رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ س ٣٢٤)

٣٠ - المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي هذه الماثبة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الصن النية ، أما ما أشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتلقيها بشيء خارج طبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء بوليسي لا مفر من اتخاذها في مواجهة الكفاية .

(ملحق رقم ٤٢ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ١٢٢)

٣١ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وجعلها وجوبية لا جوازية كما قضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعة لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(ملحق رقم ٤٢ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ١٢٢)

٣٢ - ظهر نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه يجعل عقوبة المراقبة تبعية تخفى عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم .

(ملحق رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٧ س ٤٨٩)

عليها أيما حكم للمادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوي بين حائلي الجريمة التامة والفروع في هذا الخصوص .  
(العدد رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ١٠٢٠)

٤٣ - لا محل لما يثيره الطاعن من سريان القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على واقعة الدعوى وعدم جواز الحكم بالتصحیح طبقاً له ، ذلك لأنه لم ينص فيه على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي دين الطاعن وفقاً له .  
(العدد رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ١٢١)

٤٤ - يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في حصة للموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته - فإذا كان الثابت ما أوردته الحكم عن وظيفة المتهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن إلا موظفاً كاتبا بصافيات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستنداً صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو موطأ بها رسمياً من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة بل أقصم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا يمكن أن تقضى عليه صفة مأمور التحصيل أو المتدرب له مهما استطلت به الزمن وهو موغل في غيه ، وتكون المادة المنطوقة على قضيته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تناقض كل موقف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت فهوذا للحكومة أو سهل لتبرئه ارتكابه جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أصلها في حقه ، وإذن فلا يصح القضاء بقبولة العزل والفرامة ورد للمبالغ المختلسة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار إليه ، ولا يثير من هذا النظر أن من بين التهم التي دين بها المتهم الأول جريمة اختلاس ورقة متعلقة بالحكومة حالة كونه الساطق لها ، ذلك أن هذه الواقعة تندرج تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت المادة ١١٢ من القانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الاختلاس الشاقة المقضى بها معمولة على المراءد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ١/٤٠ ، ٣ ، ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات - وهي التي طبقها الحكم على الطاعنين بوصفها عقوبة الجريمة الأشد فيكون الحكم سديداً من هذه الناحية بعد استبعاد عقوبة العزل والرد والفرامة التي يتبعن قضى الحكم قضاء جزئياً فيما قضى به منها وذلك بالنسبة إلى كلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .  
(العدد رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٢ ص ١٠ من ٢١٣)

قضى عملاً بنص المادة ٢/٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية بقضى الحكم قضاء جزئياً فيما قضى به من تأييد الحكم بالإزالة .  
(العدد رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ من ٤٧٨)

٤٥ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أساطها حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقررة للحرية فقط وليس في عقوبة الفرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو إفساد قمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الفرامة لا تزيد على ما أسفلى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عقوبة .  
(العدد رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ٤٩٣)

٤٥ - من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الفرامة بالنسبة التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن تلك الفرامة يمكن تعديلها في الجريمة التامة على أساس ما احتلته الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الفرامة غير ممكن لغاية الجريمة .  
(العدد رقم ٩١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٢ ص ٩ من ٧٤٢)  
(العدد رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ١٠٢٠)

٤٦ - لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المخصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكابه جريمة الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كتنا الساتين قد علمت التهم بالرافة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .  
(العدد رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٢ ص ٩ من ٧٤٢)

٤٧ - إذا كان الحكم المظنون فيه قد عامل المتهمين - بجنابة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة - وقضى عليها بالحبس ، فقد كان من التمتين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توقت مدة العزل المقضى بها



الب للمقرة للمقوة لأشد ، فانه يتعين ادماج هذه الترامة في عقوبة الجريمة لأشد وعدم الحكم بها بالإضافة اليها .

(ملف رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٢٨)

(ملف رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٨٦)

٤٨ - يشترط لصحة الحكم بالإزالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت أن حق المتهم أحد أمرين : الأول أن تكون هي التي أشأت التقسيم دون الحصول على موافقة ساجدة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها القسم والمستترى والمستأجر والمتنصع والمكر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يثبت شيئاً من ذلك إلى التهمة ، بل يترجم حكمه بالإزالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخلاً إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يتعين معه قضاؤه قضائياً فيما قضى به من عقوبة الإزالة .

(ملف رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/١/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ١٦٤)

(ملف رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٥/١٩٥٩)

٤٩ - لا محل لتوقيع عقوبة الترامة في جريمة المادة ١٥٩ المدونة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ لاتقاء المحاكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

(ملف رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٢٢)

٥٠ - لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلباً للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة للسنة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة بضيعة أيام ما دام التثبت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصاً له بالاتجار ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ ألغى عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخلاً في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة إلى عقوبة الترامة المنقضى بها .

(ملف رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨١٤)

٥١ - أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير

٤٥ - تكلم الشروع عن العقوبات الأصلية في القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد أن حدد أنواع الجرائم في الباب الثاني من الكتاب المذكور . وبين من مراجعة هذه النصوص أن الشارح أورد في المادة (١٥) العقوبات الأصلية للجنايات وقصرها على الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن ، أما الترامة فقد نص عليها في المادة (٤٦) كتصعير مع السجن أو الحبس كعقوبة أصلية للشروع في جنابة عقوبتها إذا تمت هي السجن ، وفي هذه الحالة وحلها تكون الترامة في الجنابات عقوبة أصلية ، أما إذا قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى فمتى تكون العقوبة الأخيرة هي الأصلية وتعتبر الترامة مكملة لها ، ويصدق هذا النظر أيضاً على العقوبات المفيدة للحرية ( كالسجن ) التي تعد في الأصل من العقوبات الأصلية للمقرة لمواد الجوع ، غير أنها قد تكون تكميلية إذا نص عليها بالإضافة إلى جزء آخر مباشر كما هو الحال في الجريمة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من قانون العقوبات الفرنسي التي نصت على عقوبة الحبس الذي لا يتجاوز خمس سنوات كجزء مكمل لعقوبة التجريد المدني .

(ملف رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٢٨)

٤٦ - الأصل أن العقوبة الأصلية للمقرة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل استعارة تجب العقوبات الأصلية للمقرة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التوبيخ المدني للخرافة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات توعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة لأشد .

(ملف رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٢٨)

٤٧ - عقوبة الترامة المقررة في الفترة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - بشأن الأسلحة والذخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الترامة لها صفة نهاية بحة ، يعني أنها لا تعد من قبيل الترامة السببية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التوبيخ المختلط بفكرة الجراء ، وتتألف مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تفرج من نطاق قاعدة

٥٤ — لا جدوى من النية على الحكم أنه إذ كان المتهمين في جريمة القتل العمد والشرع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب إليهما وبين النتيجة التي قضى بسببها عليهما ، متى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها صرف النظر عن الضلالت القانونية التي وقعت في المحكمة بوصفها جريمة الشرع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار . ولا ينض من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرافقة اعتدالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة إنما قدرت ظروف الرافقة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي التزول بالعقوبة إلى أكثر مما تولت إليه لما منحا من ذلك الوصف الذي وصفته به .

(الحكم رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ د - جلة ٢٥/١٩٥٦/٧٨ ص ٧ ص ٢٧٧)

٥٥ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة ، وأعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطاتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالعقد الذي رآه .

(الحكم رقم ٢٥ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/١٩٥٦/١٥ ص ٧ ص ٢٥٦)

(الحكم رقم ٨٢ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/١٩٥٦/١٢ ص ٧ ص ١٦٩)

(الحكم رقم ٤٢ لسنة ٢٨ د - جلة ٢٨/١٩٥٨/١٩ ص ٩ ص ٥٤٦)

٥٦ — لا جدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابقة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس المقررة عليه بها مقررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(الحكم رقم ١٨١ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/١٩٥٦/١١ ص ٧ ص ٥٤٤)

٥٧ — لا مصلحة للطاعن فيها بشيخه من أن الواقعة المستندة إليه تكون جريمة الخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة - ما دامت العقوبة المقررة في حقه الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة الخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(الحكم رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/١٩٥٦/٥١ ص ٧ ص ١٧٧)

٥٨ — المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سببا لذلك ما دامت تمارس حقها خوله لها القانون .

(الحكم رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/١٩٥٦/٥٨ ص ٧ ص ٢٩٠)

مقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الترامة النسيئة التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سابقة الذكر - يؤيد هذا النظر أن الترامة النسيئة يمكن تعديلها على أساس قيمة ما اختلص للمتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشرع فتعديد تلك الترامة غير ممكن - وهو ما يتعين منه قسح الحكم كقف جزئيا وتصحيحه باستبعاد الترامة النسيئة المقررة على كل من الطاعنين ما دام الييب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يحصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الحكم رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٥ د - جلة ٢٥/١٩٥٦/١٠ ص ١١ ص ٢٣٦)

## الفصل الثاني

### تطبيق العقوبة

#### الفرع الأول - التعديرات

٥٩ — لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توقيع فرق سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة للفرقة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(الحكم رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ د - جلة ٢٥/١٩٥٦/١٢١ ص ٧ ص ١٢٢)

(الحكم رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ د - جلة ٢٥/١٩٥٦/١٤ ص ٧ ص ١٨٥)

(الحكم رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ د - جلة ٢٥/١٩٥٦/٢١ ص ٧ ص ٢٠٧)

٥٣ — لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي المستند إليه هو مجرد «ضرب بأقصى إلى الموت» لا «قتل عمد» إذا كانت العقوبة المقررة على حقه مقررة في القانون للجريمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرافقة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها التزول بالعقوبة إلى أكثر مما تولت إليه لما منحا من ذلك اعتبارها المتهم مسؤولا عن جناية القتل التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(الحكم رقم ٢٥٤ لسنة ٢٥ د - جلة ٢٥/١٩٥٦/٧٧ ص ٧ ص ١٤٨)

الدفاع أو هتف من المتهم بما قدم لها من أوراق - أو ما رآه هي نفسها ، فإن قضائها يكون ميبيا .

(الحكم رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ١٥٠)

٦٥ - متى كانت المحكمة حين قضت بصلح جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحسب المتهم قد أسست قضائيا على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون الاجرامات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التعزيمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم » ظاهرا تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهم الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٣٢ من قانون الاجرامات تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع المحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(الحكم رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٢٦)

٦٦ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالظرف القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة المقررة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بما حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسطرها نظرا لما استبانت من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي التزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد فنذلك فقط يكون عليها أن تمدد معلولا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعا وعشرين ساعة .

(الحكم رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٢٢)

٦٧ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - الا اذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت في الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(الحكم رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ ق - جلة ١٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ س ٥١٤)

ب - الظروف المخففة :

٦٨ - متى كانت عقوبة جريمة لحرارل السلاح بدون ترخيص التي دين بها المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤ وكانت المحكمة

٥٩ - تهدر العقوبة مداره ذات الواقعة التي قارنها المتهم لا الوصف القانوني الذي تسليه المحكمة لها .

(الحكم رقم ٢٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ س ٩٥٠)

٦٥ - متى كانت العقوبة المقررة لها تتدخل في الحدود المقررة لجريمة القرب المقررة الى الموت المتخصص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا يجوز للمتهم بالتقليل المدد مما يثيره من قصور الحكم في بيان نية القتل .

(الحكم رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢١٢)

٦١ - متى كانت الواقعة بالنسبة للمتهم كما أثبتتها المحكمة الذي داه باعتباره فاعلا أصليا تجعل الفصل المسند اليه اشتراكا في جريمة الشروع في القتل المقررة بجناية السرقة بصلح سلاح ولا تجعل منه فاعلا أصليا وكانت العقوبة المقررة لها مقررة قانونا لجريمة الاشتراك في القتل المقررة بجناية أخرى فانه يتجّن القضاء بإختيار ما وقع من المتهم اشتراكا في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقا لنص المادة ٤٣٣ من قانون الاجرامات .

(الحكم رقم ١٣٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٤/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٨٨)

٦٢ - ان ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مصلحة الجواز التي يكون المتهم قد قضاه » تنليذا للحكم العسكري ) لا يفسح للمحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومما يقب عليه بالعقوبة التي تراها - على أن تراعى حين تقدير العقوبة - مدة الجواز التي تقضى بها على المتهم فضلا لا معة العقوبة المقررة لها مهما بلغت .

(الحكم رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/١٩/١٩٥٧ ص ٨ س ١٩٠)

٦٣ - لا يجوز ما يشهه المتهم بشأن التزوير في بعض الأوراق التي يترجم بها على اعتبار أنه غير مختص بتزويرها ما دام قد ثبتت في حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفي لعمل العقوبة المقررة لها عليه .

(الحكم رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/١١/١٩٥٨ ص ٩ س ١٢٢٢)

### الفرع الثاني - سبب التخفيف أو الرأفة

١ - الأضرار القانونية :

٦٤ - متى كان المتهم يدعي أنه لم يبلغ يوم مقارنته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا

باحالة الدعوى الى محكمة الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه يكون قد خالف القانون .  
( المجلد رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق - جلد ١٨/٢١/١٩٥٨ ص ٩ س ٢١٥ )

٧٣ - اذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احرار السلاح مع قيام الطرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها انما وقعت عند حد التخفيف الذي وقعت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما زلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا التقيّد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظروف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من فاحية القانون .

( المجلد رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلد ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ س ٨١٢ )

٧٤ - ان المادة ١٧٩/٢ التي تعيل على المادّة ٢/١٥٨ من قانون الاجرامات الجنائية لم تخلق لفرقة الاحكام احالة الجناية الى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبه فهذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجناية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس ، واذاً فإن قرار فرقة الاتهام اذ قضى باحالة المتهم الى محكمة الجنب لمطابقته على الجرائم المسندة اليه في حدود عقوبة الجنبه مع أن احدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلماً اليه بسبب وظيفته وبعثته من مأموري التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدللة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ والمطابق عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يثير من ذلك كونه النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير الى الفقرة الثانية منها ، متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار اليها .

( المجلد رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق - جلد ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ س ٩١٠ )

٧٥ - اذا كان الحكم فيها أشار اليه في صدر المادة (١٧) من قانون العقوبات لم يبعد الا توقيع العقوبة في الحدود المنصوص عليها فيها ، ولا يقيم منه أنه أراد تخفيف العقوبة بإزالة الي الحد الأدنى - إذ كان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت

الاستثنائية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الحبس الى اسبوع واحد - فانها تكون قد تجاوزت الحد الأدنى المقرر قانوناً بهذه المادة والتي لا يجيز أن تقضى عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .

( المجلد رقم ٧٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلد ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٩٦٩ )

٦٩ - يقول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التي تبطل الواقعة في متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضي حتماً أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

( المجلد رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلد ١١/٢٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢٠٢ )

٧٠ - ان ازال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة اليها لا يوجب حكماً ما دامت العقوبة التي أوقتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من اختصاصات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآه .

( المجلد رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلد ١٢/٢٢/١٩٥٧ ص ٨ س ١٩٠ )

( المجلد رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلد ١١/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٦٩ )

٧١ - متى كان الحكم قد دان المتهم في جناية الشروع في القتل الممد بجرائم يتسبب عنها الموت للمنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السابقة الذكر ، فإن الحكم حين أول العقوبة بالحبس يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا محل للنسب بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضي النزول بالعقوبة الى السجن أو الى الحبس .

( المجلد رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلد ١٠/٦/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٦٥ )

٧٣ - لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الاجرامات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية الا اذا رأت أن الجناية قد اقررت بأحد الأعداء القانونية أو بطرود مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنب ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للمتهم لا يسكن النزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن اذا اقررت الواقعة بطرود مخففة فإن الأمر اذ قضى

عقوبة

على تعبد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله بالحاضر بماضيه الذي اترع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاصفة بالمشبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجرمة الاشتباه ولم يكن هذا الجرم قد مضى عنه في تاريخ ارتكابه جرمه احرز السلاح التي دين بها ، فانه يحد من المشبه فيهم الذين عنهم الفقرة ٣ و ٤ من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تطبيق العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون مسالف الذكر .

( لحن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩٥١/٢/٢٠ ص ١٠٠ )

٧٦ - انظر المتهم هو من الظروف المشددة التي ينص بها وصف الجريمة المستند اليه وهي احرازه سلاحا قاربا مشحونا بدون ترخيص ووجب أن تصل المحكمة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وهي التي تعرض عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى الى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالعص تطبيقا للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر - في فقرتها الثانية والمادة ١٧ من قانون العقوبات منطوقا على خطأ في تطبيق القانون - متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار اليه الحكم - وهذا الخطأ كان يقتضي مع قضى الحكم تصحيحه - لولا أن المحكمة لم تنبه لآثار الظرف المشدد ولم تنبه لمطامير المتهم اليه لتسبب له فرصة ابداء دفاعه فيه ، مما يستلزم منه أن يكون مع النقص الاحالة .

( لحن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٠ - جلة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١٠ )

الفرع الرابع - تعمد العقوبات

” الارتباط غير القابل للتجزئة “

٨٠ - طلب الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بغضى المدة لا جديوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣/٣٧ من قانون العقوبات مما يقتضيه أن توضع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجعنة بوصفها العقوبة الأشد .

( لحن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٥١/٢/٢١ ص ٧٠ )

٨١ - حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكباها المشتبه فيه وذلك

به - أن تنزل الى الحبس لمدة ستة شهور - وما دامت هي لم تحمل ظاهرا تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الوقائع التي ثبتت لديها .

( لحن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٥١/٢/٢٩ ص ١٠٠ )

٧٦ - تقديم ظروف الرافعة من محكمة الموضوع اما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل المتهم - فإذا اعتبرت المحكمة المتهمين الثاني والثالث شريكين في جرمي القتل مع سبق الاصرار وعاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليهما عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة - فهذا مفاده أنها أخذت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات وهي الاعدام ثم تولت بها الى العقوبة التي أباح لها هذا النص النزول اليها جزائيا ، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما تولت اليه أن تنزل الى الاشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت لم تفعل ذلك ظاهرا تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الوقائع التي ثبتت لديها .

( لحن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/٢/١٥ ص ١١٠ )

الفرع الثالث - الظروف المشددة

٧٧ - لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هذه الرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربة باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق لقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص وبهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسبب أن يكون في عمله سحرنا أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربة بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

( لحن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٧ - جلة ١٩٥٧/١١/٤ ص ٨٠ )

٧٨ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا ما يعين في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكابه الجرائم الأخرى - وانما افترض التسارع بهذا الوصف كموثوق خطر في شخص المتصف به ورتب عليه اذا برر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انفاداره أو مساقبته

لجريمة الاصابة الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا يجدي له من طلب تطبيق هذه المادة .  
(ملف رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ - ج ٢٧ - ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ - ٧٨٦٤)

٨٧ - متى كانت الوقائع كما أتبعتها المحكمة أن المتهم أصغر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من المتهم إنما كان وليد تسلط إجرامي واحد يستحق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً ، فإنه يستحق أصال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .  
(ملف رقم ٢٤ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩ - ٥٨٢)

٨٨ - لا يجدي للظن فيما ينهه على المحكمة من عدم اطلاعها على المبررات المظنون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم المظنون فيه قد دانه بهمتي التبديد والاشتراك في التزوير والحد الأقصى لكل من الجريمتين ولحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فلا مصلحة للظن أنخذ من طعنه .  
(ملف رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ١٢/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ - ١١٨٨)

٨٩ - لا محل لتطبيق نظرية المبررة القوية المبررة والقول بعدم الجدوى من الظن لأن المتهم دين بالجريمة الثانية « حيازة السلاح الناري وخفيته بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى « الشروع في قتل الجاني عليه » موضوع الظن ( والتي قضى ببراءة المتهم منها ) - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى يتفنى الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما إذا كان وجود البندقية والخفيته في حيازة المتهم يستلزم ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تكثيره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحتمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لوحدة الغرض الجنائي في الجريمتين ولأنهما ترتبطان ببعضهما ارتباطاً لا يتجزأ أو لا يتوفاً .  
(ملف رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ١/١/١٩٥٩ ص ١٠ - ٨٢)

٩٠ - لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - يفرض عدم تقديم شكوى للجاني عليه في شأنها -

أخذاً بمسوم القاطعة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية من الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لمران حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بغير ذلك يتربط عليه تطويل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانعكاسه عن الناية التي تنهاها من هذه النصوص .  
(ملف رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ - ج ٢٥ - ١٩٥٧/٤/٢٢ ص ٧ - ٤٨١)  
(ملف رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ - ١٩٥٧/٤/٢٢ ص ٧ - ١٢٢)

٨٢ - الأصل في تصدد الجرائم التي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .  
(ملف رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ - ١٩٥٧/٤/٢٢ ص ٧ - ١٢٢)

٨٣ - ارتباط الجنبه بالجنسية المصالة الى محكمة الجنائيات يعمل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنبه عقوبة من الجنبه اذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مريضة بالصل المكون للجنسية التي عوقب عليها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .  
(ملف رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ - ١٢/٢٤/١٩٥٧ ص ٧ - ١٢٩٩)

٨٤ - لا يجدي للمتهم في جريمتي الشروع في قتل الجاني عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لقتل الاعتداء الذي وقع منه على القتل الجاني عليه الثاني ما ذهبت المحكمة قد أزيلت به عقوبة واحدة عن جناحي الشروع في القتل العمد المستندين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات .  
(ملف رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ - ج ٢٧ - ١٩٥٧/٥/٢٢ ص ٨ - ٥٥٠)

٨٥ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دان المتهم بجريمة التزوير في محروم رسمي ، فإنه لا مصلحة للمتهم في قضي الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة هي مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .  
(ملف رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ - ج ٢٧ - ١٠/٥/١٩٥٧ ص ٨ - ٧٢٧)

٨٦ - متى كانت العقوبة المقررة على المتهم وهي الحبس مع النفل لمدة شهر واحد عن تمتع الضرب وبزواولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة

## الفصل الثالث

### وقت تنفيذ

٩٤ - ان المادة ٣٧ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على انه لا يجوز الحكم بوقت التنفيذ لمن يحكم عليه بمقوبة الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فان الحكم اذ قضى بوقت تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .

( المجلد رقم ٤٣ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ٢٢٢ )

٩٥ - لا يحدد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستند اليها في الناء وقت تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٣٥ - ٥٩ والخاصة بتطبيق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من الترقص بين الأحكام المأمور بوقت تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها الانهاء .

( المجلد رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ٥٢٩ )

( المجلد رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ )

٩٦ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات اجرامات خاصة لانهاء الأمر بوقت تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته أن يصدر أمر الانهاء من المحكمة التي أمرت بوقت التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب اجراء أى تحقيق .

( المجلد رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ٥٢٩ )

٩٧ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالعص شهرين مع النخل فاعرض وحكم في المرافعة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأيد هذا الحكم استئنافا ، فال الاختصاص بالقصل في طلب الناء وقت تنفيذ العقوبة اما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأيد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يعطيه بشأته أيا هي التي أسفرت مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومتجا لتأييده من وقت صدوره .

( المجلد رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ٥٤٢ )

٩٨ - الأمر بوقت تنفيذ العقوبة هو تقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ، ومن حقه أن

ما دامت المحكمة قد خاتمة بجرمة الاشتراك في تزوير المحرر الرسمى وأوقفت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

( المجلد رقم ١١٢ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٥٧/١٢/٨ ص ١٠ س ١٩٩٢ )

٩٩ - اذا كان الحكم للمطعون فيه قد دان للمتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة لحرار السلاح النارى الوارد ذكره في القسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة احرار الضحية ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وطبق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات وقضى بمقوبة الافعال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة احرار السلاح المسندة الى المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، - وهي عقوبة مفردة ليس للقاضى أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو اذ أوقفها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي خلوها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من امكان النزول بمقتضاها الى نصف الحد الأقصى أو النزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن - عملا بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

( المجلد رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ س ٢٩٨ )

٩٢ - الارتباط الذي تاتى به المسئولية عن الجريمة العسرى طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

( المجلد رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ - ج - جلة ١٩٦٠/٩/٢٧ ص ١١ س ١٠٠ )

٩٣ - ارتباط الجنحة بالجناية المعالة الى محكمة الجنابات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنب عقوبة عن الجنحة اذا تبين من التحقيق الذى تجريه أنها مرتبطة بالقصل المكون للجناية المطلوبة أمام محكمة الجنابات ارتباطا لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بها وحكم عنها أمام تلك المحكمة .

( المجلد رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠ - ج - جلة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ س ١٢٨ )

( المجلد رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ - ج - جلة ١٩٥٧/١٢/٢٤ ص ١٢ س ١٢٩٩ )

### الفرع الثاني - رد الاعتبار

١٠٣ - أن مواد البود وشروط رد الاعتبار انما تأتي وتأتي فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة يقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(الجن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٦/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٦٦)

١٠٤ - إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فإن رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقاً للمبادئ ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا بضي ١٢ سنة على انقضاءها ، وإذا كان سبق الحكم للاشتباه على المتهم - بجريمة احراز سلاح ناري بدون ترخيص قائماً وموجبا لتطبيق القسرة - و « من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدلل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقاً للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور بعد أن دُلَّ بها الحكم الى عقوبة السجن عملاً بالمادة « ١٧ » من قانون العقوبات - فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون .

(الجن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٦/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٠٩)

١٠٥ - مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصدور حكم لاحق لا يبعد الإتهام ، ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

(الجن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٤/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٢١)

### الفصل الخامس

#### عقوبة الجرائم التولية

١٠٦ - النيابة لا يصلح بذاته علماً يسبغ توقيع العقوبة المنخفضة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الا اذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخافة .

(الجن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٤/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٦٢)

١٠٧ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف انما كان تقييداً للمادة ٨ من المرسوم

بأنه أولاً يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يميل الشارع للتمسك بها فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يؤمر باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه .

(الجن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٤٠)

٩٩ - ان المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقسوراً وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفاً للقانون .

(الجن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٨/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩١٧)

١٠٠ - الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي يعتد بدخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتفسيره ، يقتضيه أن يراه مستقلاً من التمهين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة .

(الجن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٨١)

١٠١ - الأصل في الأحكام أن تحصل على الصحة ولا تشرّب على الحكم اذا خصص في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه إجمالاً عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسره في منطوقه بأنه يحصل عقوبة الحبس دون الزمانة فإن هذا التفسير لا يعيى للمنطق ولا يتناقض في شيء ما سبقه .

(الجن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٠٥)

### الفصل الرابع

#### إقتضاء العقوبة

#### الفرع الأول - الغفر عن العقوبة

١٠٢ - ان أمر الغفر عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت الغفر عن المقررات التوجيهية والأحكام الجنائية المترتبة عليها ، فانه على أي حال لا يمكن أن يسقط الفصل في ذاك ولا يصح الصفة الجنائية التي تظل حادثة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما أخذ من عقوبة بل يبقى دون ذلك جسيماً .

(الجن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - مجلة ٤/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١)



١١٠ — ما كانت تحضى به اللجان الجبركية في مسود  
التعريب من الترامة والمصادرة لا يعتبر من المقسومات  
الجنايئة بالمضى المقصود في قانون العقوبات — بل هو من  
قيل التوضعات المدنية لصالح الخوازة ، والنص الوارد  
بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر  
الذى لحق به قريبا لو قضى بالناء القرار الصادر من اللجنة  
الجبركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات  
في مواد التعريب يلتزم بها القاطعون والشركاء وأصحاب  
البضائع بطريق التضامن — كل ذلك يدل على قصد المشرع  
في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة  
بتعويض الضرر الذى لحق بالخوازة العامة ، أما ما نص  
عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك ما جاء  
بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية من جواز  
الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات  
التعريب ، فلن ذلك لا يشير من طبيعة الأفعال المشار إليها  
باللائحة باعتبارها أفعال ذات صبغة مدنية — فإذا كان الحكم  
المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك  
بصفتها مدنية بالمعقود المدنية تأسيسا على أن التعويض  
الذى تطالب به هو في حقيقته حقوبة جنائية ليس لتبر النياية  
العامة طلب توقيها ، فانه يكون قد خالف القانون وضمن  
نقضه .

(المن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٠ ق- جملة ١١/٢٨ ١٩٦٦ ص ٨٣٠)

بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مسافقة ما ورد  
بالحكمه مخالفة لها وعمري في حق مرتكبا المادتان ٥٦ ،  
٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(المن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق- جملة ١٩٥٧/٢٨ ص ٨٠٦٢)

١٠٨ — اذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتاع  
عن بيع سلعة مسخرة بالسعر المنع وبمه اياها بسعر يزيد  
عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من  
قانون العقوبات لأن الجريتين وقتا لفرض ولحد وكاتا  
مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب  
اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالحقوبة المقررة لأشدهما ،  
فان الحكم اذ قضى بحقوبة عن كل حمة من التهمتين المسندتين  
الى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب معه  
نقضه وتصحيحه .

(المن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق- جملة ١٩٥٩/١٢٠ ص ١٠٠٦٧)

## الفصل السادس

### حقوبة الجرائم الجبركية

١٠٩ — الجزء الذى ربطه الشارع في الأمر العالي  
الرقم ٢٢ من يويه سنة ١٨٩١ وخس لجنة الجمارك  
بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدني للخوازة العامة من الضرر  
الذى أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز  
السلطان المشوش باعتبارها تعريبا جبركيا .

(المن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق- جملة ١٩٥٦/١٠٢ ص ٧٠٧٢)

رقم القاعة

## علامات تجارية

### موجز القواعد :

- ١ جرمية تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ . متى تضمنت أركانهما
- ٢ بنشأ الرسم والنموذج على نحو يتخذ للصالحين بالخدمة بصرف النظر عما يكون قدأثبت فيها من بيانات تجارية نص
- ٣ عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ... ..
- ٤ وتقدر وجرد التشابه بين العلامتين أو علمتين سلطة القاضي للوضوح ... ..
- ٥ تضمن البيان التجاري ما لا يلائم الحقيقة لا الصبح من اختلاف نسبة الرسم للخدمة في تركيب الجين . مخالفته
- ٦ القانون ولو كانت نسبة الرسم في الجين تزيد على ما هو مرسوم على العبادة ... ..

رقم المادة

- ٤ قيام تقليد العلامة التجارية على محاكاة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . غلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما وإستداده في ثبوت توفر التقليد إلى رأى إدارة العلامات التجارية . تصور ... ..
- ٥ اختلاف عناصر الرقعة الإجرامية في كل من جرمي تقليد العلامة التجارية والنش ... ..
- ٦ تمييز المحكمة الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش دون تقييد التهم ومنه أجل لتخصيص دفاعه . خطأ في القانون ... ..
- ٧ زيادة نسبة الأحاسن الدعوية لاتتقدم مقام السجور في وزن قطع الصابون ... ..

القواعد القانونية :

٤ - يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فإن غلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستداده في ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأيا من وجود تشابه بين العلامتين يوصله مشوبا بالقصور لأن القاضي في المواد الجنائية لما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(العدد رقم ٤١٢ لسنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨٠ ص ٥٧٢)

٥ - تختلف عناصر كل من جرمي تقليد العلامة التجارية والنش عن الأخرى ، فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في إثبات فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها مميزات الخاصة - بينما الركن المادى في جريمة المسادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتأقده أو الشروع في ذلك وينصب على بضاعة مينة بأنها .

(العدد رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١٢/٢٢ ص ١٠٠ ص ١٠٤٥)

٦ - التمييز الذي أجرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن في ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذي شمله الأوراق - إلا أنه يبد مظهرا لعناصر الواقعة كما وردت

١ - يكفي لتحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المسادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يذخ المتعلمين بالسلعة التي قلده رسما أو نموذجا وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(العدد رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ق - مجلة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ ص ٢٣٦)

٢ - وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذي يفدع به جمهور المستهلكين أو علمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا ميق عليه من محكمة النقض .

(العدد رقم ٥٩ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٦٦٦)

٣ - متى كان البيان التجارى موضوع الاهتمام يتضمن ما لا يلائق الحقيقة كما اتضح من اختلاف نسبة الدسم المخلقة في تركيب الجبن ، فانه يثير مخالفا للقانون ولو كانت نسبة الدسم في الجبن المروض تزيد على ما هو مبدون على البضاعة .

(العدد رقم ٨٢٨ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٧ ص ١٠٨٣)

٧ - لم يصح قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام الميز في الوزن .  
( لندن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلد ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١٥ ص ٦٦ )

في ورقة التغليف بالخصفور ، وليس كياها المادى ، وبنيانها القانونى ، مما كان يتنص من المحكمة تبنيه التمهين الى التعديل الذى أجريته في التهمة ذاتها ومنصفا أجلا لتحضير دفاعها اذا طلب ذلك - أما وهي لم تعمل ، فإن حكمها يكون مخطئا في القانون مما يبيح ويوجب نقضه .  
( لندن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلد ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ١٠٤ )

دوم القاعة

## عمل

### موجز القواعد :

- ١ - سريان الرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب . مثال بشأن الجمعية الخيرية الإسلامية ... ..
- ٢ - إعتبار قرار التحكيم الصادر وفقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بمثابة حكم انتائى . قابلية للتضيق بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به ... ..
- ٣ - التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد عمل بالكتابة على الفور والى تحت في الفترة السابقة على سريان هذا القانون . إعتبارها من القواعد التنظيمية للعلاقة بالنظام العام . عدم انطواء ذلك على معنى الأثر الرجعى لتجديد النشاط الإجرائى في ظل هذا القانون ... ..
- ٤ - الأحكام التنظيمية الواردة بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومنها المنصوص عليها في المادة ٣١ تحس مصالح العمال كجموع وطريق غير مباشر . القضاء بسند الفقرة بغير عدد العمال جزاء مخالفتها . خطأ في تطبيق القانون ... ..

إذا أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد الى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

( لندن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلد ٢٦/١/١٩٥٩ ص ٧ ص ٨٩٩ )

٢ - قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتائى له قوة الأحكام النهائية ، ومن ثم فانه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

( لندن رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلد ١٢/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١ )

### القواعد القانونية :

- ١ - مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى وما ورد بالمذكرة الإيضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فانه وإن كانت إرادات الجمعية الخيرية الإسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول باعفاء مثل هذه الجمعية من إعفاء قانون عقد العمل الفردى

٣ — متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الترتبة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فإنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن يطوى هذا على معنى الأمر الرجمي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق قضاؤه ولكن تجدد النشاط الاجرامي في ظل هذا القانون بعبئه ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكوئا في ذاته جريمة .

(ملحق رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ د - مجلة ٢/٥ ١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٤)

٤ — المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل الفردي - أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل ، الأولى ، وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه لهم من أجر وإعانة غلاء وما يكلفه لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساحات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالأذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على

أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ ، وهي سرعية في أن الترامة تتحدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المظافة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولغمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يستحق الغرض من اصله - ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فخلخل رب العمل بمسا لوجبه عليه هذه المادة لا يمس مصالح العمال ، أو عدد منهم بصفة مباشرة وبالأذات ، وإنما يمس مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر ، والقصد منه - كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم ، وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لائحة الجزاءات الا اذا لم تتعرض عليها مصلحة العمل في ميدان معين ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعدد الترامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من التهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مضطتا في تطبيق القانون وتسيين قضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(ملحق رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ د - مجلة ٢/٢ ١٩٥٩/١٠ ص ١٠٠٥)

٣ — متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الترتبة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فإنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن يطوى هذا على معنى الأمر الرجمي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق قضاؤه ولكن تجدد النشاط الاجرامي في ظل هذا القانون بعبئه ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكوئا في ذاته جريمة .

(ملحق رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ د - مجلة ٢/٥ ١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٤)

٤ — المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل الفردي - أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل ، الأولى ، وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه لهم من أجر وإعانة غلاء وما يكلفه لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساحات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالأذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على

## رقم القاعة :

## عود

## موجز القواعد :

- عدم تقديم مايل على ضيرة المحكمة القباي الواردة بصحيفة سوابق التهم تأيلا للقضاء في الدعوى بناء على ذلك.
- ١ ..... لا نسأ ..... تحقق جرمه العود إلى حالة الاختباء يقرع على تأييد به حالة الاختباء بعد الحكم بالرقابة بنقض النظر عن مصير
- ٢ ..... الاحكام الموجبة إلى التهم ..... الاحكام الموجبة إلى التهم
- ٣ ..... إقامة الدعوى على التهم يوصف أنه لا يمتنع المحاكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاختباء
- ٤ ..... القضاء برامة التهم يستدان إلى أن الجزعة للتحلة أساسا العود جرمه بسيطة لا عدل على خطر التهم . صحيح
- ٥ ..... آثار مواد العود وشروط رد الاحبار بالقوة المحكوم بها فقط بصرف النظر عن وصف الجزعة التي من اجلها حصل ترميم العقاب

رقم المادة

- جرعة العود للاشتياء . شروط توفرها : أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالرأية عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بعض الشيء إذا كان لسنة فأكثر . مثال ... .. ٩
- العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها ... .. ٧
- شروط اعتبار التهم حالاً في حكم المادة ٥١ : عقوبات أن يكون حالاً طبقاً للمادة ٤٩ : عقوبات وأن يسبق الحكم عليه بالعقوبات ، وفي الجرائم التي ينشأ للمادة ٥٩ : للذكورة بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام . وأن يرتكب جنحة مماثلة ... .. ٨
- الماتلة بين الجريمة الأولى والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ١/٤٩ عقوبات ... ٩
- إفضال الحكم بالإشارة إلى مدى ما تنقسمت الأوراق عن سوابق التهم بما من شأنه إثارة قضية في قيام حالة العود للتطبيق على المادة ٥١ : عقوبات وتوافرها في حقه . قصور . مثال ... .. ١٠
- جرعة العود للاشتياء . طبيعتها : جريمة وقتية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد الحكم بالرأية ... .. ١١
- وسيلة التحقق من سوابق التهم عند التفتيش في صحيفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء هي مطابقتها بصيات الأصابع ... ١٢
- مضي مدة طويلة بين ارتكاب التهم الجريمة التي اعتبر حالاً على أساسها وبين الحكم لها لا يمنع من تطبيق حكم المادة ٤٩ عقوبات متى توافرت شروطها ... .. ١٣
- جرعة العود للاشتياء . طبيعتها : جريمة وقتية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالرأية . قضاء القضاء المسطر على توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه إنما يقتضي تطبيق العقوبة لا بطبيعة الجريمة ... .. ١٤
- حصة الحكم التي لم يبق بالأسبقية النهائية الواردة بصحيفة الحالة الجنائية في اعتبار التهم حالاً ما دامت النيابة لم تقدم ما يخلو ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض . ورواد الحكم قضاة في الصحيفة [ رقم قوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع بنائية السابقة ... .. ١٥

٢ — تحقق جريمة العود إلى حالة الاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه، وبهذا العمل قد يتحقق وقوعه بنقض النظر عن مصدر الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، ويتمتع على المحكمة المرفوعة إليها حصة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصدر الاتهام الأخير المبني على ذلك التمثل باعتباره مكوناً لجريمة أخرى .

(الحكم رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٢٠/١٩٥٧ ص ٨ س ١٠١٣)

### القواعد القانونية :

١ — متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائياً ولم تخمد النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم النهائي ، فإن قضاة ما في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(الحكم رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١١٤٧)

٣ - أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تبخه النيابة العامة على التصل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتعيين الواقعة المطروحة أمامها بجميع كونها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاشتباه .

(العدد رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢٠ ص ١٥٥٧ ص ٨ ص ١٠١٢)

٤ - متى كان الحكم قد أفصح في مدلولاته على أن الجريمة التي قارنها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخذة أساساً للعدو جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالبراءة استناداً إلى ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون .

(العدد رقم ١٤٤٧ سنة ٢٧ ق - جلة ١٢/١٣ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٣)

٥ - أن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتغير فقط بالقوة المحكوم بها وهل هي عقوبة جناية أو جنحة يقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(العدد رقم ٥٠٩ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٥ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٦٦)

٦ - يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه بعد الحكم عليه بوصفه تحت المراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انتهاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بغض المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم يقتضى الأحكام الصادرة عليه للفرقة قد سقطت بغض أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة الفرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انتهاء خمس سنوات من تاريخ انتهاء عقوبة المراقبة المنقضى بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(العدد رقم ١١٥٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٠ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٠)

٧ - الحرية في إثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها .

(العدد رقم ١١٥٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٠ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٠)

٨ - يشترط لاعتبار المتهم عائدًا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات - أولاً - أن يكون عائدًا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون - ثانياً - أن يكون قد سبق الحكم عليه بمقتضى مقيدين للحرية ككتائها لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية أجادها لمدة سنة على الأقل في سركات أو في إحدى الجرائم التي ينص عليها المادة ٥١ المذكورة على سبيل العسر ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام - ثالثاً - أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .

(العدد رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٣ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨)

٩ - أن المماثلة بين الجريمة الأولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً لنص المقترة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(العدد رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٣ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨)

١٠ - إذا كان الثالث من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بمصدر هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لتسريح في سرقه بعد ، وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تغد بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتفرغها في حق ، وكانت المحكمة لم تمنع قيام هذه الحالة أو عدم قيامها - مع ما يحتل أن يسفر عنه هذا البحث من علم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشيء إلى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب المطالبة له ، فإن حكمها يكون مشوباً بالتصور ويتعين لذلك نقضه .

(العدد رقم ٣٠٢ سنة ٢٩ ق - جلة ١٢/١٩ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٥)

١١ - جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة الانصاف به قبل لارتكاب تلك الجرائم .

(العدد رقم ١٥٢٨ سنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٥ ص ١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٢٥)

١٢ - مجرد شك المحكمة في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردتها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق

العامة انما يتلقى بتطبيق العقوبة ، في حين أن العلم المتقدم منها قد عرّضت فيه الى طبيعة الجريمة .

( الملحق رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠ ق - جلة ١١/٢١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٠٧ )

( والملحق رقم ١٥٣٨ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٢٥ )

( والملحق رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٣٠ )

١٥ - ما تثيره النيابة من أن ورود الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للمعوى الجنائية التي يمد الحكم التبايني مبدأ لها يمد قرينة على نفايته - والا كانت النيابة قد أخطرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فانه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم التبايني في الصحيفة المذكورة لا يمد قرينة قاطعة على نفايته ما دام ووروده قد يرد الى الاهمال .

( الملحق رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ ق - جلة ١١/٢٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٤٥ )

( والملحق رقم ٧٥٤ سنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٢٥ )

( والملحق رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ١١٤٧ )

( والملحق رقم ٣٩٣ سنة ٢١ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٢ ص ٣ ص ١٠٤٥ )

راجع أيضاً : إشتباه

( القاعدية ١٦ )

من كون السابجة للتمتعة أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها ادارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

( الملحق رقم ١٥٣١ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٢٢ )

١٣ - يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها .

( الملحق رقم ١٢٤٤ سنة ٢٠ ق - جلة ١١/٢١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٤٥ )

١٤ - جريمة العودة للاشتباه هي جريمة وقتية ، والبررة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتعدي بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا انقضاء الذي استندت اليه النيابة





(ع)



رقم المادة

## غرفة الإتهام

## الفصل الأول : اختصاصات غرفة الإتهام

- الفرع الأول : نظر العلون في قرارات النيابة ... ١ - ٣  
 الفرع الثاني : نظر العلون في قرارات قاضي التحقيق ... ٤ - ٦  
 الفرع الثالث : إختصاصها بصدد الجنايات التي تعالج من النيابة لهيئة الجنايات مباشرة ... ٧

## الفصل الثاني : تصرف غرفة الإتهام في الدعوى

- الفرع الأول : سلطات في تكييف الدعوى ... ٨  
 الفرع الثاني : تمحيصها للأدلة وتقريرها ... ٩  
 الفرع الثالث : حسبها التسليم ... ١٠  
 الفرع الرابع : حقها في إبراء تحقيق تكيل والتصدي للدعوى ... ١١  
 الفرع الخامس : إحالتها القضية إلى هيئة الجنايات عند الحكم من هيئة الجلس بدم الاختصاص ... ١٢ - ١٤  
 الفرع السادس : سلطات في إحالة النيابة لهيئة الجلس ... ١٥ ، ١٦  
 الفرع السابع : إصدارها للأمر بالأوجه لبطان التحقيق ... ١٧  
 الفرع الثامن : طلبة الأوامر التي تصدرها ... ١٨ ، ١٩  
 الفصل الثالث : الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام ... ٢٠ - ٢٦  
 الفصل الرابع : تنازع الاختصاص بين غرفة الإتهام وجهات أخرى ... ٣٧ - ٤٠

موجز القواعد :

## الفصل الأول - اختصاصات الفرقة

## الفرع الأول - نظر العلون في قرارات النيابة

- الطعن بالاستئناف أمام غرفة الإتهام من المني عليه والمندعي بالحق للمني لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق بدم وجود وجه لإقامة الدعوى . يستئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات للنية أو التي تنطق باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز ... ١  
 تعرض لقرار غرفة الإتهام لصفة الطاعن بالاستئناف في قرار الحفظ الصادر من النيابة . تصاوما بدم قبول الاستئناف المقدم منه لرفعه من غير من غير صفة إستئنافاً إلى أنه ليس بمن لم الحق في الطعن في الأمر موضوع الطعن . صحيح في القانون ... ٢

رقم القاعة

- حق المعلن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى  
مترط بالخفي عليه والمدعى بالحقوق المدنية . حق المعلن بالتقاضي أوامر خرفة الإتهام التي تصدر برضى  
الاستئناف المرفوع إليها مقصور على الخفي عليه والمدعى بالحقوق المدنية ولتأليب العام . المواد ١٦٧ ،  
٢١٠ ، ٢١٧ من ق. ١٠ ج . ... .. ٢

الفرع الثاني — نظار الطعون في قرارات قاضي التحقيق

- أمر صادر من خرفة الإتهام بالغاء أمر صدر من قاضي التحقيق . بالأوجه لإقامة الدعوى. المعلن على هذا الأمر  
بعدم التصفيه على صلاوة بإحاطة آراء اقتضاء . لأجل له . المادة ١١٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية  
إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام خرفة الإتهام . جوازها بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون  
النيابة . للمادة ١٦٣ من ق. ١٠ ج . ... .. ٥  
ملا يجوز إستئنافه من قرارات قاضي التحقيق : أمر . بإحالة الدعوى خطأ إلى خرفة الإتهام . حلة ذلك : لأن  
الفرقة هي الجهة التي تتولى الفصل في إستئناف أوامر قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ من ق. ١٠ ج . ... ٦

الفرع الثالث — اختصاصها بمسند الجنائيات التي تعالج من النيابة لمطبعة الجنائيات مباشرة

- إختصاص الفرقة بالتصرف في الجنائيات التي بحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة إختصاص أصيل .  
التعديل للدخل على المادة ٢١٤ من ق. ١٠ ج . بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلح حقها في هذا الشأن  
وإنما أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة للجرائم التي عنها التعديل . لإحالة  
جنائية مما ذكر إلى خرفة الإتهام . عدم مجاوزتها إختصاصها إذا ما هي فصلت فيها . ... .. ٧

الفصل الثاني — تصرفها في الدعوى

الفرع الأول — سلفتها في تكليف الدعوى

- سلطة خرفة الإتهام في تكليف الجهة المطروحة أمامها وإحالتها بالوصف الذي تراه . للمادة ١٧٩ من ق. ١٠ ج . ١

الفرع الثاني — تعيينها الأدلة وتقريرها

- سلطة خرفة الإتهام في تعيين الأدلة وتقريرها والوزنة بر . جانب الاتبات والف . للمادة ١٧٩ من ق. ١٠ ج . ٩

الفرع الثالث — حبسها للمتهم

- سلطة خرفة الإتهام في الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه . ... .. ١٥

رقم المادة

الفرد الرابع - حقها في إجراء تحقيق تكليفي والتصديق الدعوى

حق غرفة الإعدام إجراء تحقيق تكليفي وحفظها في التصديق الدعوى. حقان مستقلان غير مرتبطان وموكرلان

٩١ ... ..

الفرد الخامس - اختصاصها القضائية المحكمة الجنائية عند الحكم من محكمة الجنب بعد الاختصاص

على غرفة الإعدام إحالة الواقعة إلى محكمة الجنابات مالم قد سبق لمحكمة الجنب أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها .

لا يبر من ذلك : إحالة الفرقة الدعوى إلى محكمة الجنب بوصف كونها جنابة لتحكم فيها على أساس عقوبة

١٧ ... .. ج . ١ . ق . ١٨٠ من ق . ١ . ج .

قضاء محكمة الجنب العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنابة . الزم غرفة الإعدام بإحالتها إلى محكمة الجنابات.

١٨ ... .. ج . ١ . ق . ١٨٠ من ق . ١ . ج .

شعاً القول بقصر حكم المادة ١٨٠ من ق . ١ . ج . على حالة الخلاف بين قضائالحكم وغرفة الإعدام حول التكييف

القانوني الواقعة من حيث كونها جنابة أو جنحة . إنطلاقه أيضاً في حالة الحكم من محكمة الجنب بعدم الاختصاص

لائظام مرور تحقيقى العقوبة إلى حدود الجنب . حلة ذلك : اتحاد حلة حكم عدم الاختصاص في الحالين :

١٩ ... .. ليس لفرقة الإعدام أن تحكم في الدعوى عند إعادة طرحها عليها بعدم جواز نظرها لتسبق الفصل فيها

الفرد السادس - مسئلة الفرقة في إحالة الجنابة إلى محكمة الجنب

لفرقة الإعدام إحالة الجنابة إلى محكمة الجنب لتصل فيها على أساس عقوبة الجنحة إذا كانت عقوبة الجنابة مما يجوز

٢٥ ... .. الزول بها إلى عقوبة الحبس

شرط إحالة الجنابة من فرقة الإعدام إلى محكمة الجنب لتصل فيها على أساس عقوبة الجنحة : أن تكون العقوبة

المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إحالة جنابة الاعتراض للتصوي

عليها في المادة ١١٢-٢ صوابات للملة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إلى المحكمة الجزئية رغم إبطال قبالة الإدولة

إلى الفرقة الثانية من تلك المادة متى كان الواضح من تقرير الإعدام أن وصف التهمة بما يطبق عليه الفرقة

٢٦ ... .. الثانية المشار إليها

الفرد السابع - اختصاصها للامر بلا وجه لبطان التفتيش

إصدار الفرقة لمرام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل التهم - الذى لم يحضر أمها - لعدم كفاية الأدلة .

إستنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش الذى وقع عليه لصدوره بتزاد من الجهة المختصة . التى عليها بأنها

٢٧ ... .. تجاوزت حدود سلطاتها . غير صحيح

رقم المادة

## الفصل الثامن - طبيعة الأوامر التي تصدرها

- غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق . القرارات التي تصدرها أوامر وليست أحكاماً . عدم سرمان أحكام المادة ٣٠٣ من ق . ١ . ج . الخاصة بالأحكام على الأوامر التي تصدرها ... ١٨
- بطلان أوامر غرفة الإتهام إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يتم ... ١٩

## الفصل التاسع - الطعن بالنقض في أوامرها

- التصور والتخاذل في أسباب أمر غرفة الإتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . عدم اعتباره من قبل السلطة في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يمنع المدعى بالحق للفتن إلى أن في الطعن بالنقض على الأمر المذكور ... ٢٠
- الأمر الذي تصدره غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . جزؤه المنطوق في تطبيق القانون أو تأويله دون فساد الاستدلال ... ٢١
- عدم جواز الطعن بالنقض من لایم في أوامر غرفة الإتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال ... ٢٢
- الطعن بالنقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام . منطوقه : المنطوق في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو الإجراءات ... ٢٣
- إتهام غرفة الإتهام إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإقامة التهم . معادلتها في ذلك . غير جائزة ... ٢٤
- طعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . عدم جواز الاعتداد بالكتاب المقدم أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . توكيل أحدهما أحد أحواله بالتقرير بالطعن في قلم الكتاب . في هذا الأمر . وجوب ترميم الكتاب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإيادها ... ٢٥
- جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام فيما تصدره من قرارات يرفض الطعن للمرفوعة لها طبقاً للقانون ... ٢٦
- الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة القضية إلى المحكمة الجزائية أو بأن الوقعة جرمها مخالفة صدره عن النائب العام أو المحامي العام . توكيل أحدهما أحد أحواله بالتقرير بالطعن في قلم الكتاب . وجوب فيه النائب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإيادها. ٢٧
- الطعن بالنقض لبطلان أمر غرفة الإتهام لأنشائه على إجراء باطل وتصور في التضييق . غير جائز. المادة ١٩٥ من ق . ١ . ج . ... ٢٨
- القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ للمحلل المادة ٢١٠ من ق . ١ . ج . تحريم استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد الموقوفين أو المستخدمين أو رجال الضبط من جهة وقست منهم أثناء أو بسبب تأديتهم وظيفتهم . اعتماد هذا للنقض على الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام ... ٢٩

ولم تتأخذ

- لا يجب الأمر الصادر من غرة الأيام أن ينظر في ذكر بعض قراءات قانونية لم يكن لما شأن فيه مطلقاً الله لصرفه  
دليله بما لوووده من إجابات قانونية صحيحة تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها . مثال ... ٣٠
- تصور أسباب الأمر الصادر من غرة الأيام وتغلبه في تقدير أدلة الدعوى . عدم إعتباره خطأ في تطبيق  
نصوص القانون ولو تأويلها . يميز الطعن فيه بالنقض مادام أن الفقرة آتت إلى أمرها بعد تمحيص الأدلة  
ووزنها ... ٣١
- عدم جواز الطعن بالنقض فيما لم يكن مستثناة جازاً . مثال ... ٣٢
- « عدم جواز الطعن بالنقض في أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات »
- اتصلح بيطان أمر الإحالة إلى محكمة الجنابات لعدم إعلان التهم بالحضور أمام غرة الأيام لا محل له . عدم  
تحريك القانون السهم الطعن في أمر الفقرة بإحالة محكمة الجنابات ... ٣٣
- الفتح بيطان قرار غرة الأيام بالإحالة إلى محكمة الجنابات لظهوره من بيان للمعية في أصله . عدم جواز  
إثارة لأول مرة محكمة النقض ... ٣٤
- الحق المقول للطلب العام بالطعن بالنقض في أول مرة الإحالة الصادرة من غرة الأيام . قصره على أول مرة إحالة  
الجنابة إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنبة أو مخالفة دون الأمر بالإحالة إلى محكمة الجنابات ... ٣٥
- الأمر بإحالة الدعوى من غرة الأيام إلى محكمة الجنابات . طبيته : أمر نهائي . الفتح بيطان ، أثناء المحاكمة .  
عدم جوازه . ذلك لا يمنع من مناقشة لوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ... ٣٦

#### الفصل الرابع - تنافز الاختصاص بين غرة الإهمام وجهات أخرى

- تنافز الاختصاص بين غرة الإهمام ودائرة المنيح المستأجرة . اختصاص محكمة النقض بالتصديق فيه . للمنادان  
٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق . أ . ج . أمثلة ... ٣٧
- التنافس السلي على الاختصاص . قيامه بين غرة الأيام ودائرة المنيح المستأجرة . إسقاط الاختصاص على محكمة النقض  
بالتصديق فيه . للمنادان ٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق . أ . ج . ... ٣٨
- تنافز الاختصاص السلي . ملامحه : وجوب نقل كل من المستثنين عن اختصاصهما دون الفصل في الموضوع .  
فصلهما في الموضوع يقتضي رفض الطلب للقدم من التولية لتجديد الجهة المختصة ... ٣٩
- وجوب إحالة الواقعة إلى محكمة الجنابات مادام قد سبق الفصل فيها نهائياً من محكمة المنيح بعدم الاختصاص  
لأنها جنابة ولو كان التهم حوالي استأنف وحده الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بأدائه من الواقعة الحالة  
إليها خطأ من غرة الإهمام . للمادة ١٨٠ من ق . أ . ج . - التنافز السلي يصبح أن يقع بين جهتين إحداها  
من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . محكمة النقض هي صاحبة الأولوية بالفصل في هذا التنافز .  
للمادة ٢٢٧ من ق . أ . ج . ... ٤٠

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## اختصاصات الغرفة

## الفرع الأول - نظر الطعون في قرارات النيابة

١ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الإتهام من المبنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية .

(المجلس رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ لسنة ١٣٠٩)

٢ - تعرض قرار غرفة الإتهام لصفة الطعن لتبصير مركزه القانوني في الدعوى وما يحوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المظنون ضده ، وهو النزاع على الصفة التي بموجبها يشر بأجراءات التكرار واستأنف قرار النيابة بصفها قولا منه بأنه لم يكن وكلا واما يشر ما يشره عن نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذي صفة - استنادا الى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الإتهام أصلا لنص للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

(المجلس رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٦١/١/١٩ ص ١٦ لسنة ٨٥٠)

٣ - بين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المملكتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بالمبنى عليه والمدعى بالمضوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالتقص في أوامر غرفة الإتهام التي تصدر برفض الاستئناف المرفوع إليها صلا بالمادة ٢١٠ من القانون سابق الذكر مقصور عليها وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعنة ليست المبنى عليها في الدعوى ولم تهم بالادعاء بحقها

المدنية بوصفها أرملة المبنى عليه طبقا للأوضاع التي تنظمها القانون ولم تدع في طعنها أن لها هذه الصفة ، فيكون ما انتهى إليه أمر غرفة الإتهام من عدم قبول استئناف الطاعنة صحيحا في القانون .

(المجلس رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ لسنة ١١٢)

## الفرع الثاني - نظر الطعون في قرارات قاضي التحقيق

٤ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الإتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من القانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(المجلس رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ لسنة ٥٤٨)

(المجلس رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ -)

٥ - أن إجماع آراء القضاة على الحكم - المنصوص على ضرورة توفره في الفترة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، أنسا هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو بتحديد العقوبة للحكموم بمسما فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الإتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن ببطان الأمر الصادر من غرفة الإتهام بالنسبة الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بأجاص آراء القضاة .

(المجلس رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ لسنة ٥٦٦)

٦ - صدور قرار قاضي التحقيق بأحالة الواقعة الى غرفة الإتهام باعتبارها من الصنع التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس - وإن جاء على خلاف ما تقتضي به المصلحة ١٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة في هذه الحالة الى محكمة الجنائيات مباشرة - إلا أنه يبد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعت الاستئناف سسواه من النيابة العامة ، أو غيرها من الخصوم . ولا محل لتعديل بالمادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تبيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاها نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه يحكم إحالة الدعوى على غرفة الإتهام تصح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون القرار باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذي موضوع لأنها



## غرفة الاتهام

بين جانب الاتهام والنهي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

(الحكم رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢٩/١/٢٦ ص ٨ من ١٠٢)

### الفرع الثالث - حبسها للمتهم

١٥ - متى كانت غرفة الاتهام قد أمرت بحبس المتهم بمددود حكم غايبي عليه ، فاتها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون .

(الحكم رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢٩/٢/٢٦ ص ٨ من ١٨٥)

### الفرع الرابع - حقها في اجراء تحقيق تكميلي والتصدى للدعوى

١١ - حق غرفة الاتهام في اجراء تحقيق تكميلي وحتمها في التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما من الآخر وكلاهما من اطلاقات غرفة الاتهام موكول لتقديرها وخاضع لسلطانها بتأشير متى رأت لذلك وجها وتدعه اذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما يصدها من قانون الاجراءات الجنائية .

(الحكم رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢٩/٤/٢٤ ص ٧ من ٦٣٥)

### الفرع الخامس - اختصاصها في معكبة الجنائيات عند الحكم من معكبة الجنيح بعدم الاختصاص

١٢ - مؤدى نص المادة ١٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية انه يتعين على سلطة الاحالة سواء اكان قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة الى معكبة الجنائيات ما دام قد سبق لمحكمة الجنيح أن قفت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ؛ ولا ينع من ذلك أن تحيل غرفة الاتهام الدعوى الى معكبة الجنيح بوصف كونها جنائية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنيحة .

(الحكم رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢٩/٢/٢٠ ص ٧ من ٤٥٥)

(الحكم رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢٩/١/٢٦ ص ٧ من ١٢٤٤)

١٣ - ان معكبة الجنيح العسكرية لا تخرج عن كونها معكبة جزئية تختص بالفصل في بعض الجسرائم التي خولتها الأولامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قفت للمعكبة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصفت الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة الى معكبة الجنائيات تطبيقاً لأحكام المادة ١٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الحكم رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢٩/٢/٢٦ ص ٩ من ١٢٦)

الجبة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضى التحقيق طبقاً للمادة ١٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلق به مراد الشارع الذي يجب أن يتزعمه هذا اللغو . (الحكم رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢٩/١/٢٦ ص ١٠٥ من ١٠٥)

### الفرع الثالث - اختصاصها بصدد الجنائيات التي تحل من قبله لمحكمة الجنائيات مباشرة

٧ - ان غرفة الاتهام هي صاحبة الاختصاص الأصل في التصرف في الجنائيات التي تحال اليها من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة ، كما أن التحويل للمحل على المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الاتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أى نص يرمع عليها التصدى لهذا النوع من الجرائم التي عينها التحويل أو يخص النيابة العامة وقاضى التحقيق برفع الدعوى الجنائية فيها مباشرة على استقلال ، وغاية ما في الأمر أن هذا التحويل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضى التحقيق بالنسبة الى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أيهما هذه الرخصة وأحيلت جنائية مما ذكر الى غرفة الاتهام فاتها لا تكون مجاوزة اختصاصها اذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(الحكم رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢٩/١/٢٦ ص ١٠ من ٤٤)

(الحكم رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢٩/١/٢٦ ص ١٠ من ٤٤)

## الفصل الثاني

### تصرف غرفة الاتهام في الدعوى

#### الفرع الاول - سلطتها في تكييف الدعوى

٨ - لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المقتبلة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم للمادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تكييف الجريمة المطروحة لتتطابق مع الوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى يشير طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أى تعديل في هذا الوصف .

(الحكم رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢٩/٢/٢٠ ص ٩ من ٢٧١)

(الحكم رقم ١٢١٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢٩/١/٢٦ ص ١١ من ٧٠٣)

#### الفرع الثاني - تعيينها للأدلة وتقريرها

٩ - أضفت المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية على غرفة الاتهام سلطة تعيين الأدلة وتقريرها والموازنة

مضى كان الواضح من تقرير الإتهام أن وصف تهمة الاختلاس  
مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها .

(العلم رقم ١٠١ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٥/١١/١٩٥٨ م ٩٩ ص ٩٩٠)

#### الفروع السليمة - أصدرها الأمر بلا وجه لإعلان التفتيش :

١٧ - متى كانت غرفة الإتهام قد أصلحت أمرها بعدم  
وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم  
يعضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن  
تفتيش المتهم قد وقع بإطلا قانوناً لمصدوره بنفي إذن من  
الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يميز فيها القساؤون  
لأمور ضبط التفتيش ، فلا يصح النفي عليها بأنها تجاوزت  
في ذلك حدود سلطتها .

(العلم رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٦/١٩٥٨ م ٩٩ ص ٩٩٦)

#### الفروع الثكن - طيبة الأوامر التي تصدرها :

١٨ - لا تملو غرفة الإتهام أن تكون سلطة من سلطات  
التحقيق ، إذ غير الشارح عما صدره من قرارات بأنها أوامر  
وليست أحكاماً ، كما أورد خصوصاً في الفصلين الثالث عشر  
والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى  
عليها أحكام المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية  
الخاصة بالأحكام .

(العلم رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/٦/١٩٥٧ م ٨ ص ٦٨٩)

١٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون  
باطلاً إذا لم يتم في ظرف حماية أيام من يوم صدوره ، وإنما  
يعكم ببطلان إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يتم ،  
ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة  
الإتهام في تطبيق هذا المبدأ .

(العلم رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/٥/١٩٥٧ م ١٠ ص ٥٥٥)

### الفصل الثالث

#### العلم بالنقض في أوامرها

٢٠ - العلم بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة  
الإتهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون  
البطلان الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات ودون التصور  
أو التخلل في الأساليب . ومن ثم فإن علم المدعى المدني  
في قرار غرفة الإتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لاوجه

١٤ - لا محل للنقض بقصر حكم المادة ١٨٥ من قانون  
الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم  
وغرفة الإتهام حول استكييف القانوني للواقعة - ذلك أن  
علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى  
ولاحدة في الحالين - حالة الخلاف في تكييف الواقعة من  
حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من  
ظروف الدعوى لتفويض العقوبة إلى حدود الجنب ، مما  
يتعين معه على غرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها  
بعدم الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب - في الصورة  
الأخيرة - أن تعيدها - إذا رأت محلاً للتسريح فيها - إلى  
محكمة الجنابات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز  
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(العلم رقم ١٦١ لسنة ٢٠ ق - جلة ٢٨/١١/١٩٦٠ م ١١ ص ٨٢٢)

#### الفروع السليمة - سلطة الغرفة في إحالة الجنابة إلى محكمة الجنب :

١٥ - المادة ٢/١٧٩ التي تميل على المادة ٢/١٥٨  
من قانون الإجراءات الجنائية ، لم تطلق لفظة الإتهام لحالة  
الجنابة إلى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة  
الجنحة إذ هذه الاحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة  
المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس  
بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(العلم رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/٦/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٩٥)

(العلم رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٣١٥)

١٦ - إن المادة ٢/١٧٩ التي تميل على المادة ٢/١٥٨  
من قانون الإجراءات الجنائية لم تطلق لفظة الإتهام لحالة  
الجنابة إلى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة  
الجنحة فهذه الاحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة  
أصلاً للجنابة مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس ، وإن  
فإن قرار غرفة الإتهام إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة  
الجنب لمناقشة على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة  
الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا  
مسلماً إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التصصيل  
وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢  
من قانون العقوبات المدللة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣  
والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالفه  
القانون ، ولا يتم من ذلك كون النيابة العامة أوردت في  
تقرير الإتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد  
التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها ،

٢٦- لا يجوز الطعن بالتقضي في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون (المجلس رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ ص ١٢٠٩)

٢٧- أراد الشارع بخاص على في المادة ١٩٤ من قانون الاجرامات الجنائية والمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن - في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة النيابة الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - عن النائب العام أو المحامي العام ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب - فطيه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإيادها . ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذي قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرر الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي العام الموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفضه من غير ذي صفة . (المجلس رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٦٦٦)

٢٨- قصرت المادة ١٩٥ من قانون الاجرامات حتى الطعن بطريق التقضي في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم فإن القول بطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام لا يتناهل على إجراء باطل وقصور تسيبه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الاجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سائلة الذكر . (المجلس رقم ٨٨٦ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ ص ١٤٦١)

٢٩- حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموقوفين أو المستفيدين أو رجال الضبط لجرائم وقت منهم أثناء تأديدهم وظيقتهم أو بسببها ، حتى استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عدل حتى رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يشتم مع هذا المنع أن يظل حتى الطعن بالتقضي باقياً على أصل جوارزه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يمتد لنفس العلة التي أفصح عنها الشارع في الذكر الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي وأن يضع للموظفين حماية خاصة جميع

لاقامة الدعوى بقوله أن هناك دلائل تساعد الاتهام لا يكون جائزاً .

(المجلس رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٦/٢/٤ ص ٧ ص ٢٨٢)  
(والمجلس رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٢١ ص ٨ ص ٩٩٥)

٣١- القانون لا يجيز للدعوى بالحق المدني أن يطن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج عن مطلقه الطعن بفساد الاستدلال .

(المجلس رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٣٧)

٣٢- الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام والمتعلقة بسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق التقضي ، وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى الى محكمة سبينا العسكرية للاختصاص بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً فإن الطعن بطريق التقضي في هذا الأمر يكون غير جائز .

(المجلس رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ ص ٥٤٨)  
(والمجلس رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ١١ ص ١١٢٢)

٣٣- الطعن بطريق التقضي في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الاجراءات .

(المجلس رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ٦٣٥)  
(والمجلس رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٧٨٧)

٣٤- اذا ما انتهت غرفة الاتهام في حلود سلطتها التقديرية الى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها ، وأصلحت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من النيابة بالا وجه لاقامة الدعوى قائم لا يجوز مجادلته في هذا الأمر . (المجلس رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٧٨٧)

٣٥- لا يجوز الطعن أمام محكمة التقضي في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا للنائب العمومي نفسه أو للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب - فطيه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإيادها .

(المجلس رقم ٨٥٩ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ ص ١١٠٣)

٣٢ - إذا كان القانون لا يبيح للسلطان الظن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعملا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للظن حقا في أن يسلك طريقا استئنافيا للظن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام في شأه ، فيكون الظن فيه بطريق التقض غير جائز .

(الظن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٠ ص ٧١٠)

٣٣ - عدم جواز الظن بالتقضي في أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

٣٣ - لا محل للتمسك بيطلاق إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لعدم إعطائه بالضرورة أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يقول للتمتع بالظن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالاته إلى محكمة الجنايات .

(الظن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ص ١٢١٧)

٣٤ - الدفع بيطلاق قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع يطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تحيل من المتهم آثاره لأول مرة أمام محكمة التقض .

(الظن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١٤/٢٩ ص ٨ ص ٢٩)

٣٥ - جرى قضاء محكمة التقض على أن الحق المخول للنائب العام بالظن في أوامر الإحالة الصادرة من غرفة الاتهام مقصور على الأوامر التي تصدر منها بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، أما الأوامر الصادرة منها بإحالة التقضية إلى محكمة الجنايات المختصة بالنظر في أصل الدعوى فإن الظن فيه غير جائز .

(الظن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠ ص ١٠٥٥)

٣٦ - أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنايات إلى المحكمة المذكورة هو أمر نهائي ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تترض للدفع بيطلاقه أما كان سبب البطلاق ، لأن منطلق بطلان هذا الأمر يؤدي إلى إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة ،

كيد الأفراد لهم وزعمتهم الطبيعية للشكوى منهم - إلى الظن بطريق التقض أيضا ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الظن بالطريق المادي وبالطريق غير المادي يلتقيان عند الرد إلى تلك الملة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحميها للموظفين العامين من شطط المخاصمة .

(الظن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٠ ص ٧١٠)

٣٥ - ما انتهى إليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بضغط أوراق التكميل المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه زورا في عقد زواجها المحرر بمرقة النص بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لنظر المحرر من تأثير الحقيقة في البيانات المتصلة بظن الزوج من المراجع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة إليها بعد مدينا ، كما أن المستفاد من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ اعتنق الأمر المذكور الأساس الذي تخدمت بها النيابة العامة تبريرا لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لأرتباده إلى الدين المسيحي قفلا لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج يومين ، ولا يسبب الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزدد فيخطئ في ذكر بعض تحريرات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه . . . . . كما أن عقد الزواج لم يشرع لأثبات ملة طرفيه - طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها .

(الظن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ ص ١١١٤)

٣٦ - ما يثيره المدعي بالحقوق للمدنية من القول بيطلاق أمر غرفة الاتهام - المطعون فيه - لتناحها في تحديد أدلة الدعوى وقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يتبرر خلا في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقا للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه الظن بطريق التقض من المدعي بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الاتهام ، ما دام قد حصلت الأدلة وولتت بينها واتت في حدود سلطاتها إلى تأييد تصرف النيابة على أسس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي للدلالة .

(الظن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٥/١٩ ص ١٠ ص ٥٤٥)

أن يكون الحكم لم يرد قابلاً للطن يطرق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فإن محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف - على ما جاء في الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنب المستأفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة - التي تفصل في الدعوى - تدل على أنه سيقابل حتماً من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضماً للأمر في نصاها ، ومتى تقرر ذلك وكانت غرفة الاتهام قد أخذت بإحالة القضية إلى محكمة الجنب ، فإنه يكون من التعين قبول الطعن وإحالة القضية إلى محكمة الجنابات المختصة بالفصل في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٨/١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٠٢)

٣٩ - المقصود بالتنازع السلي في الاختصاص أن تخلى كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع - وإذا كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية - استناداً إلى هذا الحكم - هو قضاء فاصل في الموضوع ، فإن دعوى التنازع السلي في الاختصاص تكون منسجمة وعلى غير أساس مما يتعين منه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة .

(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٠٨)

٤٠ - إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنب المستأفة بالغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائياً ، كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى المحكمة الجزئية لمناقشة عن تهمة الصاهة بقوة البعثة ، فصحة الجنب قد فصلت في الدعوى بحكم نهائي ولا تستلج أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستلج غرفة الاتهام أن تقرر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمراً بالإحالة أصبح نهائياً كذلك - وبذلك يقوم التنازع السلي بين محكمة الجنب وبين غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائماً أن يقع بين جنتين من جهات القضاء أو جنتين من جهات التحقيق - بل يصح أن يقع ذلك بين جنتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هي دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومحكمة الجنب المستأفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة ، فإن الفصل في التنازع ينقد لمحكمة

وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن هذه الصيغة لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الانتهاء .

(الطن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٥٥)

## الفصل الرابع

تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام وجهات أخرى

٣٧ - أن مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرجع إلى الجهة التي يرغم إليها الطعن في أحكام وقرارات الجنتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام أن هي الدائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قرارها أمام دائرة الجنب المستأفة التي هي الأخرى إحدى دوائر هذه المحكمة ، ومن ثم فإن طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنب المستأفة ينقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام أمامها .

(الطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٢٦)

(والطن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٥/١٩٥٨ ص ٩ من ١٩٢٣)

٣٨ - إذا كان الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى المقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل فيها قد أصبح نهائياً - كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة التهمة إلى محكمة الجنب المختصة لمحاكمتها عن تهمة العامة على أساس عقوبة البعثة - بعدم قبول طعن النيابة في هذا القرار بطريق النقض - فإن التنازع السلي في الاختصاص يكون قد قام في الدعوى بين قضاء الجنب وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لرفعة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضاً بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جنتين من جهات التحقيق والحكم التابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أي من الجنتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لهما فينتهي الأمر بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان الاتجاه إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يعد له قانون مياداً بل يشترط فيه

التعش بإعتبارها صاحبة الأولوية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وحالة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل فيها - ولو أن المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر بإداته من المحكمة الجزئية عن الواقعة الملاحقة إليها خلا من غرفة الاتهام - ذلك بأن المقام فى الطلب المقدم لمحكمة

التعش هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس طعن من المحكوم عليه وحده يمنع القانون اساءة مركزه بهذا الطعن - ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب الاحالة الى محكمة الجنايات فى جميع الأحوال .  
(الدين رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٣ - مجلة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ٨١٩ ص ١١)

رقم الصفحة

### غش

الفصل الأول : جريمة التعش : لركائها :

١	..... الفصل الأول : الفعل المسمى
١١ - ٢	..... الفصل الثاني : القصد الجنائي
	..... «قرينة القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥»
١٤ - ١٢	..... الفصل الثالث : إيجاب المحكمة الرئسية مخالفة
١٨ - ١٥	..... الفصل الثالث : إجراءات أخذ البينة وإثبات مخالفة
٢٢ - ١٩	..... الفصل الرابع : عرض المواد للمشرقة عليه
٢٥ - ٢٣	..... الفصل الخامس : غش الأكران
٢٦	..... الفصل السادس : غش الصابون
٢٧	..... الفصل السابع : غش المياه النظيفة
٢٨	..... الفصل الثامن : غش وتقليد العلامة التجارية
	..... موجز القواعد :

### الفصل الأول - جريمة التعش « لركائها »

#### الفصل الأول - الفعل المسمى

الفعل المسمى فى التعش يحتمل غشك الشيء أو إضافة مادة مثابرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة . مثال .....

#### الفصل الثاني - القصد الجنائي

«قرينة القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥»

جريمة خدع المشتري المتصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هى جريمة عملية قصد الجنائي فيها هو العلم بالغش وتسدد إدخال الغش على المشتري .....

رقم المادة

- استناداً لحكم في ثبوت علم المتهم بجرعة خدع للفتى على بحر دافوقه والمران لوجدهم المختللاً لجرمات الكمية  
٣ ... .. بنج الحافقة . تصور .
- ٤ ... .. عش الألبان . إقراره العلم بالنش لدى البائع . القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ ... ..
- ٥ ... .. لجرم التي يشملها تحليل المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي صدر به القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥  
هي للنصوص عليها بالتبدي الأول من المادة المذكورة ... ..
- ٦ ... .. لإقراره العلم بالنش بالقصة المشتبهين بالتجارة والباطة للتجولين . القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ . عدم بحث  
الحكم من ركن العلم بالنش وإثبات توفره لدى المتهم . لا عيب ... ..
- ٧ ... .. سرعان حكم القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ على الألبان ... ..
- ٨ ... .. لإثبات الحكم في حق المتهم أنه عرض لبيع لبناً مشوشاً بنزع السم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية .  
توافر الركن للمادة الجرمية النش وعاقبة المواصفات القانونية التي داه بها . إنسلاف حكم القانون رقم  
٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ عليه من إقراره العلم لديه بوصفه من الباطة للتجولين ... ..
- ٩ ... .. دلالة الحرية القانونية المستبيلة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ تحمل للمتهم حبة إثبات جلبه البضاعة إلى  
تكون جسم الجرعة من محلات مرخصة مستوية الشروط والصحة وأثبت فيها التواعد التي تفرضا السلطات  
ذات الشأن . المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في ظل القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ ، حال  
انطباقها : صدقوت حسن نية المتهم ... ..
- ١٠ ... .. قرية إقراره العلم بالنش أو بالقصاد للقررة بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ . إنسلاف أثرها لمصوم قصص  
على كافة الأغذية والفاكهة الطيبة والمصاحلات الزراعية كوالهيلية للشار إليها بالمادة الثانية من القانون ٤٨  
للسنة ١٩٤١ ... ..
- ١١ ... .. قرية إقراره العلم بالنش أو بالقصاد للقررة بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٥ ، عدم مساسها بالركن المعنوي  
لجنة النش . ملحة عكدة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ... ..
- ١٢ ... .. وسيلة مدحض هذه القرية : عدم اشتراط أدلة معينة في ذلك . تدليل الحكم على جهول المتهم بشدة المادة المعروضة  
يقتضي إيجاب الواقعة عاقبة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — لا تبرئة المتهم ... ..

**الفصل الثاني — اعتبار المحكمة الواقعة مخالفة**

- ١٢ ... .. رفع الدعوى على المتهم على لسان أمها لجنة عرض ابن البيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك . الحكم  
باعتبارها مخالفة متعلقة على اللاتين ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، جواز العلم في هذا الحكم  
بطريق النش . البررة بوصف الواقعة كما رفضت بها الدعوى ... ..
- ١٣ ... .. عرض ابن البيع مخالف للمواصفات . إيجاب المحكمة الواقعة مخالفة متعلقة على اللاتين ٥ ، ٧ من القانون  
٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا خطأ ... ..
- ١٤ ... .. مجال العمل بنس المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ : عند إثبات الحكم عدم توافر علم المتهم بالنش ... ..

رقم المادة

**الفصل الثالث - إجراءات أخذ العينات واليات الخاضعة**

- ١٥ ..... لا يحل لأحد الحق في التصرف به ولو كانت واحدة وإلى نتيجة تحليلها . فضلاً عن الحق في المعنى بناء على ذلك .
- ١٦ ..... نص المادة ٥ من القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة بشأن بطلان إجراءات أخذ العينات متعدياً لإعلان صاحب الشأن بضرورة التحليل في أجل المحدد . عدم تنفيذ الحاكم به . علة ذلك : تجاوز
- ١٧ ..... هذا القرار السلطة التي أمدها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ١٨ ..... إحتبار للفتشين الوطنيين من بين المواطنين للفتشين بضبط وإتبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عدم إتباع ما نصت عليه المادةان ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن إجراءات أخذ العينات وتحرير

**الفصل الرابع - عرض المواد المشكوك في البيع**

- ١٩ ..... إستظهار الحكم مسؤولية التهم عن إدارة المثل . صحة إدانته بجرمة عرض لمنشور سوايكت ملكية للمثل
- ٢٠ ..... لو تم ثبت
- ٢١ ..... إمكان سادة المثل والسلوك عن إدارة المثل مما عن جرمة عرض مواد مشكوك في البيع حتى تحققت بال
- ٢٢ ..... عناصر هذه الجريمة بالنسبة لما
- ٢٣ ..... تصور بأن حكم الإدانة في إستظهار عنصر العرض البيع . مثال
- ٢٤ ..... قول التهم أنه مصرح له بصنع الحلوى التي يدخل المثل ضمن عناصرها وأن ضبط المثل كان يدخل للمثل
- ٢٥ ..... ولم يكن مروضاً البيع . دفاع جوهري

**الفصل الخامس - شش الألبان**

- ٢٦ ..... قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة القش في لبن الجوامس من ٥٠ ٪ . صدوره
- ٢٧ ..... طبقاً لتفويض الممثل الوزير في المادة ٧/٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، القول بقصر التفويض
- ٢٨ ..... على الممثل المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لاستعماله
- ٢٩ ..... إضافة إلى البين . يفرز الركن الذي بجرمة شش بنش النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠
- ٣٠ ..... وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن لتفتيش والموافقات الخاصة بالألبان ومتعلقاتها
- ٣١ ..... صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ تطبيقاً للمادة ١/٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للطلة بالقانون
- ٣٢ ..... رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩

**الفصل السادس - شش الألبان**

- ٣٣ ..... زيادة نسبة الألبان الدهنية لأقرب مقام العيز فيوزن قطع الصابون . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٩/٤/٤
- ٣٤ ..... بطلب صناعة وتجارة الصابون



رقم المادة

## الفصل السابع - غش اليه النقرة

الركن للمادى في جريمة إنتاج مياه غازية غير مطابقة للمرسوم الخاص بقصد البيع : توافره : عند اجتراره عليه  
المياه على مواد غازية ولو كانت غير ضارة بالصحة ... .. ٢٧

## الفصل الثامن - الغش وتقليد العلامة التجارية

تقليد العلامة التجارية والغش . إختلاف عناصر الرقعة الإجرامية في كل من الجريمتين ... .. ٢٨

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## جريمة الغش . أركانها

## الفروع الأولى - الفعل المبدئى

١ - يكفى لتحقيق الغش خطب الشيء أو اضافة مادة  
مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل  
جودة بقصد الاحكام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة  
فيها أو بقصد اظهارها في صورة أحسن مما هي عليه - فإذا  
كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخلط مشروب الطافيا  
- وهو أقل درجة - الى مشروب مغاير وهو « البرالدى »  
وكان المتهم يسلم باختلاف الصنفين وإن قال باتفاق بعض  
العناصر ، فإن الحكم اذ انتهى الى قيام الغش يكون صحيحا  
في القانون .

( المحلن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٠٧/٣/٢٢ ص ١١ ص ٢٠٦ )

## الفروع الثانية - القصد الجنائى

## "قراءة القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥"

٢ - جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش هي جريمة  
عندية يشترط قيامها بثبوت القصد الجنائى وهو علم المتهم  
بالغش في الشيء الملتحق على يمينه وتعمده ادخال هذا الغش  
على المشتري . وإذا فلا يكفى لإدانة المتهم بهذه الجريمة  
أن يثبت الحكم أنه الملتزم بالتوريد بل لابد أن يقوم الدليل  
على أنه هو الذى ارتكب الغش أو أنه علم به علما واقعيما .

( المحلن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٠٧/٣/٢٢ ص ٧ ص ٢٥٨ )

( المحلن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٠٧/٣/٢١ ص ٨ ص ٤٩ )

٣ - لا يكفى لإدانة المتهم بجريمة خدع المشتري  
المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما أوردته  
الحكمة من أسباب ثبوت العلم به على مجرد الزاولة  
والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن  
ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى ثبوت تلك الحقيقة  
القانونية .

( المحلن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٠٧/٣/٢١ ص ٨ ص ٤٩ )

٤ - أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥  
مستولا على السلطة التي يجبرها وعليه أن يثبت من مصدرها  
دائما فلا يجب الإلزام إلا من محلات مرخصة مستوفية  
الشروط الصعبة ومنته للتعاملات التي تخرسها السلطات  
ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك ميث أو ارتفع من  
عناصرها شيء فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه  
الاحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام مصدرها الأعلى  
مستولا عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد  
من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه .

( المحلن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ق - جلة ١٩٥٧/٣/٢٦ ص ٨ ص ٣٥٥ )

٥ - يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨  
سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس وهو التعديل  
الذى صدر به القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ الجرائم  
المنصوص عليها بالبنود الأولى من المادة الثانية من القانون

رقم ٤٨ سنة ١٩٤١

( المحلن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ق - جلة ١٩٥٧/٣/٢٦ ص ٨ ص ٥٨١ )

٦ - انه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أصبح  
العلم بالغش مقترضا بالنسبة للمشتغلين بالتجارة وللبيع  
التجاريين ومن ثم فلا يسبب الحكم عدم تعمله عن ركن  
العلم والاثبات توافره لدى المتهم ما دام من بينهم .

( المحلن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٥٧/٣/٢٢ ص ٨ ص ٥٨١ )

( المحلن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩٥٧/٣/٢٠ ص ٩ ص ٧٤٢ )

للمذكرة الإيضاحية - وهو ما ينسطف أثره لسبب النص على كافة الأغذية والمقتدات الطبية والمصاحبات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قسم التدليس والغش .  
(ملف رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ - ج ٣ - ١٢/١٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩١٢)

١١ - قرنة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لاثبات العكس لم تقس الركن المعنوي في جملة الغش للوئمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم عقافره للعقاب عليها ، ولم تنل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تستلزم أدلة معينة لبعض تلك القرنة - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحة للبيع «ملينا» فاسداً لتجبره وعدم صلاحية الاستهلاك الآمن ، ولطاعت المحكمة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث تضرر بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نية وجهه بالتصريح الذي طرأ على تلك المادة ، واستندت لذلك بالأدلة السالفة التي أوردها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة إزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة ، أما وهي لم تفعل - فإن حكماً يكون مغفلاً في القانون متبناً قفه وتصحيحه واعتبار الواقعة مغفلة طبقاً للمادتين الثانية والسابعة من قانون قسم التدليس والغش .  
(ملف رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ - ج ٣ - ١٢/١٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩١٢)

## الفصل الثاني

### إختيار المحكمة الواقعة عاقلة

١٢ - البررة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي حقق به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جملة عرض لبيع مخالف للوصفات القانونية مع العلم بذلك فقتضت المحكمة الاستثنائية بالحكم المعلن فيه باعتبارها مخالفة منطقية على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .  
(ملف رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ - ج ٣ - ٢/٢٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ١١٢)

٧ - يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يشئ شيئاً من أفعنية الإنسان أو الحيوان أو من المقتدات الطبية أو من المصاحبات الزراعية أو الطبيعية مغداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو المقتدات أو المصاحبات ، وتدخل الألبان في عموم هذا النص .

(ملف رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ - ج ٣ - ١٦/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

٨ - إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبناً مشفواً بنزع السم من إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادي لجريسي الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين داههما ، فينصف عليه بالتالي حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة للتجولين .  
(ملف رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ - ج ٣ - ١٦/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

٩ - إذا كان الحكم إذ قضى ببررة المتهم قد التفت عن دلالة القرنة القانونية التي أوردها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتحميل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقسم التدليس والغش - تلك القرنة التي رفع الشارع فيها به إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كامل النياية العامة تحقيقاً للصحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور - ولم يوافق بين هذه القرنة القانونية وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مما كان يقتضي من المحكمة إزال حكم هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المتهم ، فضلاً عن أن الحكم لم يبين منه في القول بأن البضاعة جسم الجربة قد جلبت من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية واتبعت فيها القواعد التي تفرضا السلطات ذات الشأن - وهو ما كان للمتهم مطالباً بإثباته لبعض القرنة القانونية سالفة البيان ، فإن الحكم يكون مغفلاً في القانون وممياً بالتقصير بما يستوجب قفه .

(ملف رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ - ج ٣ - ١٢/١٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٧٥)

(ملف رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ - ج ٣ - ٢٦/١٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٧٥)

(مقتضى)

١٥ - أورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرنة قانونية حين افتراض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة للتجولين - تلك القرنة التي رفع الشارع فيها عيه إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كامل النياية العامة تحقيقاً للصحة العامة، ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في

١٧ - أن قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإبادة المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ببيع الثمن والتدليس قد نص على اعتبار المشتريين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(الفرن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ د - جـ - ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٧)

١٨ - أن عرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ببيع الثمن والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لكييفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بسرعة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يربط أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الإجراءات الواردة به .

(الفرن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ د - جـ - ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٧)

## الفصل الرابع

### عرض المواد المنشوثة للبيع

١٩ - إذا كان الحكم في جريمة عرض لبن مشفوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فانه يصح ادائته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

(الفرن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ د - جـ - ١٢/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٥٨)

٢٠ - أن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معا متى تحققت باقي عناصر الجريمة بالنسبة لهما .

(الفرن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ د - جـ - ١٢/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٥٨)

٢١ - إذا كان الحكم المتهم بتهمة عرضه « تينا » قاسدا للبيع دون أن يشهد من الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع - مع ما أثبت من أن « التين » كان موضوعا يدخل تحت التلابة لتخزينه وبيعها من محل تجارة اللحم ، فانه يكون مشفويا بالتقصير في البيان متعبا نفسه .

(الفرن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ د - جـ - ١٢/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٢٧)

٢٢ - إذا كان بين من مراقبة الدفاع ومنقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتمل بسم الحصى ، ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بدخل للمحل - ولم يكن مرفوضا للبيع - ومع وضوح هذا

٢٣ - متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفا للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يتوجب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ لم يقر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تنحل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

(الفرن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٧ د - جـ - ٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤١٢)

١٤ - إذا أثبت الحكم أن « البراندى » الذي وجد في حيازة المتهم مشفوش بإضافة الطائيا اليه وأن علمه يشبه غير متوافر ، فيكون الحكم قد أصاب إذ أوقع على المتهم عقوبة المخالفة المنصوص عنها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

(الفرن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ د - جـ - ٢/٢٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٠٢)

## الفصل الثالث

### إجراءات أخذ العينة وإبادة المخالفة

١٥ - أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تنحو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومربح الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فتسلمات إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها والحالات كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ د - جـ - ١/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

١٦ - أن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يمل صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار يحذف النص قد تتجاوز السلطة التي أمدها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذ له ولذلك فإن للمحكمة أن تقدر أدلة الدعوى حسبها - تطعن في اليها دون الثبات لهذا النص .

(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ د - جـ - ١/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقسح التخليص والنش الملصقة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ (العلم رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٣١٥)

### الفصل السادس

#### غش الصابون

٢٦ - لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام البز في الوزن . (العلم رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/١٨/١٩٦٠ ص ١١ من ٦٦)

### الفصل السابع

#### غش المياه الغازية

٢٧ - يتحقق النضر المادى في جريمة - انتاج مياه غازية غير مطابقة لرسوم المياه الغازية بقصد البيع - باحتوائها على مواد غريبة بنض النظر عما اذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، أو غير ضارة . (العلم رقم ١٢٤١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٨/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٧) (والعلم رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٨/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٧) ("م" بقدر ")

### الفصل الثامن

#### النش وتقليد العلامة التجارية

٢٨ - تختلف عناصر كل من جريمة تقليد العلامة التجارية والنش عن الأخرى ، فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في إتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وطبقها هذه العلامة المقلدة أو الزودة - وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها مميزات الخاصة - بينما الركن المادى في جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتلقيد أو الشروع في ذلك ويحصب على بضاعة ممتية بذاتها . (العلم رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٥)

الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللين كان مروضاً للبيع دون أن تعرض للحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأياً فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز التهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون ميباً بقصور البيان متيناً قهقهه .

(العلم رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٥١٢) (والعلم رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٥١٢) ("م" بقدر ")

### الفصل الخامس

#### غش الألبان

٣٣ - أجاز القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ منه لتوزير الصحة أن يصدر قراراً بالوصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها ، وتنفذا لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليوسنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة النسم في لبن الجاموس عن ٥٥ ٪ وعلى ذلك فإن القول بأن تخفيض المخرج للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

(العلم رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ٧ من ٤١٢) (والعلم رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٣١٥)

٢٤ - إن غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل إيجابى أما إضافة مادة غريبة إليه ولما باتراع ضرر من ضرره ، فإذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف إلى اللبن مادة غريبة إليه وهي الماء فإن الركن المادى لجريمة النش يكون قد توافر وذلك بنض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ٧/٢/١٩٥٢ بشأن المقاييس والوصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها من أحكام .

(العلم رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٦/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٧٤٧)

٢٥ - صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها - تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة

(ف)



رقم القواعد

## فعل قاض

موجز القواعد :

- جريمة القتل القاض على . أو كائنا : فعل ماضى يندش حياة الدين أو الأذن . والملاية . والقصد الجنائي :
- ١ ..... وهو تمتد إتيان القتل .
- ٢ ..... ملاحقة للمتهم الجاني عليها بالطريق العام وقرصه فزاعها . فعل قاض على
- ٣ ..... رضاه الجاني عليها في جريمة القتل القاض غير العلى أو عدم رضائها . مسألة موضوعية
- ٤ ..... جريمة القتل القاض غير العلى . شرط تولفها : أن تم بغير رضاه الجاني عليها

القواعد القانونية :

١ - لا تقوم جريمة القتل القاض العلى على ما بين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة ( الأول ) فعل ماضى يندش في المراء حياة الدين أو الأذن سواء وقع القتل على جسم النهر أو أوقمه الجاني على قسه ( الثاني ) الملاية ولا يشترط تولفها أن يشاهد النهر عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة مستتلة . ( الثالث ) القصد الجنائي ، وهو تمتد الجاني إتيان القتل . ( ملحق رقم ١١٥١ ع ٢٨ د - مجلة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩١ ع ٩١٢ )

٢ - ملاحقة المتهم الجاني عليها بالطريق العام وقرصه فزاعها - على ما استظهره الحكم المطعون فيه - تطوى في ذاتها على القتل القاض العلى المتصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لا يتيان للمتهم علاية فعلا فاضحا يندش الحياة . ( ملحق رقم ١١٥١ ع ٢٨ د - مجلة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩١ ع ٩١٢ )

٣ - مسألة رضاه الجاني عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تعمل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض

بسد ذلك حتى مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم الى قوله : « ... » ان الثابت من وقائع الدعوى أن ركن اعدام رضاه الجاني عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضائها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبها ... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المجنى عليها من قولها بمضرجح الاستدلالات أن زوجها قد تلقى الواقعة للإيقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن القتل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستعيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى اليها ... » فإن ما أثبتته الحكم يتطوى على رضاه المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل ماله . ( ملحق رقم ٧٢٦ ع ٢٩ د - مجلة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ ع ٨٢٤ )

٤ - يشترط لتوافر جريمة القتل القاض غير العلى المتصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تم بغير رضاه الجاني عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسدها أو بعشورها من أمور منقطة بالعياء على الرغم منها . ( ملحق رقم ٧٢٦ ع ٢٩ د - مجلة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ ع ٨٢٤ )





(ق)



رقم الصفحة

## قاضى التحقيق

### موجز القواعد :

- ١ - إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد . حقه فى مباشرة جميع سلطاته المقررة له بالقانون الجديد
- ٢ - حرية قاضى التحقيق فى التصرف فى التحقيق وإصدار قراره ولو كان مخالفا لطلبات النيابة
- ٣ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الواقعة إلى غرفة الاحكام باجبارها من المانع التى تقع بواسطة الصحف على غير افراد الناس حل خلاف ما تنص به المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب الإحالة إلى محكمة الجنائيات مباشرة . قراره نهائى . إستئناف النيابة أو المصنوم له أمام غرفة الاحكام غير مقبول . ملة تلك : غرفة الاحكام هى الجهة التى تتولى الفصل فى إستئناف أوامر قاضى التحقيق
- ٤ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى غرفة الاحكام سواء أن الواقعة فى نظر القاضى لا تقتضى إصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى
- ٥ - ولاية قاضى التحقيق : طليتها : عينية : ليس له أن يباشر التحقيق إلا فى نطاق الجريمة التى طلب منه تحقيقها . دون أن يمتد ذلك إلى وقائع أخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفصل للترط به تحقيقه لإربطها لا يقبل العجوة .

### القواعد القانونية :

المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة فى هذه الحالة إلى محكمة الجنائيات مباشرة - إلا أنه يمد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة ، أو غيرها من المصنوم . ولا محل للتعدي بالمادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية التى تبيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب المصنوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه يحكم إحالة الدعوى إلى غرفة الاحكام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير بإستئناف القرار المذكور أمامها غير ذى موضوع لأنها الجهة التى تتولى الفصل فى إستئناف أوامر قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لم يخلق به مراد الفاعر الذى يجب أن يتزود من هذا القو .

(ملحق رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩٩٤ - جلة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٠٥)

١ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها فى التقرير بحفظ الدعوى وفقاً لقانون تحقيق الجنائيات وأحالت الأوراق الى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد، فإن له بهذه الحالة أن يباشر جميع سلطاته المقررة له بالقانون الجديد .

(ملحق رقم ٧٩٢ سنة ٢٦٩ - جلة ٢٦/١١/٢٠١٩٥٩ ص ٧ ص ١١٦٧)

٢ - لا حرج على القاضى من أن يتصرف فى التحقيق طبقا لما ي عليه عليه ضميره ويصدر القرار الذى يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

(ملحق رقم ٧٩٢ سنة ٢٦٩ - جلة ٢٦/١١/٢٠١٩٥٩ ص ٧ ص ١١٦٧)

٣ - صدور قرار قاضى التحقيق بإحالة الواقعة الى غرفة الاحكام باعتبارها من المانع التى تقع بواسطة الصحف على غير افراد الناس - وإن جاء خلاف ما تنص به

٤ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى الى غرفة الاتهام مفروض فيه أنه صدر بعد تبصير الواقعة بالتصديق لأدلتها، وأنها في نظر القاضى لا تفتضى إصدار أمر بالإحالة لاقامة الدعوى طبقا للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(العدد رقم ١٢٩٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٥٥)

٥ - الأصل أن قاضى التحقيق ولايته عليه *In rem* وليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المينة التى طلب منه تحقيقها دون أن يمتد ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالعمل المنوط بتحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة - فإذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب السائفة التى أوردتها - الى قيام هذا الارتباط ، فلا يجوز للمجادلة في هذه النتيجة التى هى من شأن محكمة الموضوع وحدها .  
(العدد رقم ١٢٩٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٥٥)

رقم المادة

## قانون

١	..... الفصل الأول : نفاذ القانون
٢ - ٦	..... الفصل الثانى : دستورية القانون
٧ - ١٣	..... الفصل الثالث : القانون كواجب التحقيق
١٤ - ٢٠	..... الفصل الرابع : تفسير القانون
٢١ - ٣٣	..... الفصل الخامس : مريان القانون من حيث فرمان
٣٤ - ٤٦	..... الفصل السادس : القانون الأصح
٤٧ - ٥٠	..... الفصل السابع : بلجبل القانون
٥١ - ٥٣	..... الفصل الثامن : إلغاء القانون

موجز القواعد :

### الفصل الأول - نفاذ القانون .

نفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ مصادره ونشره بالجريدة الرسمية . إعمال ما لا يتوقف على شرط من نصوصه  
١ ..... بنسب النظر من صدور لائحة التفتيشية

### الفصل الثانى - دستورية القانون .

٢ ..... صدور الموسم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مكرها الأوضاع الدستورية

٣ ..... صدور القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذى أبقى على رجال مكتب الأداب صفة مأمورى القبط القضاى صيحيا فى ظل الأوضاع التشريعية الحالية .

رقم المادة

- ٤ وجوب تطبيق نص القانون عند تعرضه مع لائحته التنفيذية . مثال من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ ... ..
- ٥ صدور القرار الوزاري الخاص بتحديد نسبة التسم في إبن المجلس تنفيذاً لتفويض للتصوي عليه في المادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . لا سدد في القانون القول بطلان القرار المذكور ... ..
- ٦ حق السلطة التنفيذية في إصدار الواقع للخدمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لما أو إعطاء من تنفيذها . هذه السلطة مستمدة من المادة الدستورية . صدور القرار ٧٥ لسنة ١٩٤٨ إستناداً للإذن العام الذي تضمنه الدستور . الإذن الصادر بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . توجد للإذن العام ... ..

### الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق .

- ٧ تطبق المراجع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وواجب القضاء وحقوق المضافين مية بقانون الإجراءات الجنائية . الرجوع قانون المرافعات ، عه : لسد النص أو للإعانة على تنفيذ القواعد للتصوي عليها في تلك القانون ... ..
- ٨ لا على الرجوع لقانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية ... ..
- ٩ الرجوع لقانون المرافعات . عه : عند إضافة قانون الإجراءات إلى المواد على القانون الأخير من نص ... ..
- ١٠ عتصم الدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع لقانون المرافعات . عه : إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات ... ..
- ١١ إيجاب الشارع لانتقاد المسير الإداري عناصراً وشروطاً مخصصة . الأعد بتصوص قانون المرافعات في تقرير المشاورة الجنائية . غير صالح ... ..
- ١٢ القانون الجنائي . طبعه : قانون جزائي نظام قانوني مستقل عن غيره من نظم القانونية الأخرى وله أهدافه الخاصة . وجوب تنفيذ القاضي بأرادة الشارع في القانون المعلق ومراعاة أحكامه بنفس النظر عما يفرضه القانون للدول ... ..
- ١٣ الأصل هو اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر . عه : سد النص أو الإعانة على تنفيذ القواعد للتصوي عليها في . إيجاب قانون الإجراءات مستولية للنص بالحقوق المدنية من مصاديق الدعوى المدنية بصفة أصلية . المادة ١٩٩ من القانون المذكور وتظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى قانون الرسوم ... ..
- راجع أيضاً : تحرون . ( المادة رقم ٢ )

### الفصل الرابع - تفسير القانون

- ١٤ عدم جواز قياس في قانون العقوبات ... ..
- ١٥ النص على تعريف مصطلح القرار في اللائحة التنفيذية . إختياره نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق ... ..
- ١٦ النص العام يعمل به على عموم ما لم يخص بمخصص . مثال . في تفسير نص للمادة ١ ، ٢/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة ... ..

رقم المادة

- المصدر التشريعي . سريانه على الواقع التي تمت قبل صدوره ما حدث لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون للنصر.
- ١٧ مثال من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون المصلحة ... ..
- ١٨ عدم جواز تطلب الأعمال التحضيرية ومن بينها للذكرات التشريعية للمراقبة القانون . مثال من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأثمان الفهر الناتجة من مناطق تسمم بقوى السطن الأعفوني ... ..
- ١٩ لاعل للاجتهاد عند صراحة نص القانون . ... ..
- القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها من طريق التفسير وطول الأمل لئلا يكون الباحث على ذلك مثال في تفسير كلمة الارتباط والولادة بالمادة ٣/٢١٤ من ق. أ. ج. للمضلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ... ..
- راجع أيضاً : إجراءات المحاكمة (القاعدتين ٣٧١٠ و ٣٧١١)
- ولوز (القاعدة ٤)
- وحصانة قضائية : (القاعدة رقم ١)
- وغرفة اتهام (القاعدة ٧)
- وغش : (القواعد ٢٥٠ و ٢٣٠٥)
- وسرقة : (القاعدة رقم ٢٥)

### الفصل الخامس - سريان القانون من حيث الزمان

- ٢١ رفع الدعوى السومية قبل السيل يتأثر بالإجراءات الجزائية . خضوعها لأحكام قانون تحقيق الجنايات ... ..
- إحالة النيابة الأوراني إلى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات دون استكمال حتما في حفظ الدعوى
- ٢٢ وفقا لقانون تحقيق الجنايات . لقاضي التحقيق مباشرة جميع سلطاته الخولة بالقانون الجديد ... ..
- المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحيز الإداري . نص إجماعي لا شأن له بقواعد التجريم . علم
- ٢٣ سريانه على الإجراءات الحيز والبيع التي تمت قبل صدوره . ... ..
- إلزام رب العمل بتحرير عقد العمل بالكتابة طبقاً للمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . فموله الخلود التي تمت
- ٢٤ قبل سريان ذلك القانون . ... ..
- إستقلال التهم سرقة لجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق للكافي الذي حدده قرو وزير
- ٢٥ التجارة واستمر لإستقلاله بعد صدور القرو المذكور . إختياره عاكفا للقانون سالف الذكر ... ..
- علم سريان القيد الولود في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - بصدد رفع الدعوى الجزائية ضملوا طبقاً لوالستخدامين
- ٢٦ السوميين - على الدعوى التي رفعت قبل صدوره ... ..
- صدور القانون ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر قضية أجرى معلون النيابة تحقيقاتها . التبع يطلان عطر
- ٢٧ التحقيق غير سليم ... ..
- التضيقت السابقة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ جواز الإياد عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة
- ٢٨ على التفتيش . ... ..
- ٢٩ سريان للمادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على الإجراءات السابقة والمعمرة والتالية لتحويل التفتيش . ... ..

رقم المادة

- إدانة التهم من جديد أثناء حجزها وإدراجها وحدها - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - يوم حال انقضاء  
٣٠ الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه لا يحيل للمحيز كلان يمكن - خطأ في القانون ... ..
- إختصاص المحاكم الجنائية بمجرّد مريان القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ بالفصل في مسائل التبريد المحرري . ...  
٣١ دفع الطعن بالنقض قبل الفصل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . يتأخر حكومياً بالشكل الذي تم في ظل للمادة ٤٢٤  
٣٢ من ق.أ.ج. ... ..
- مريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمتحولي تطلعت بمجرّد وقت قبل  
نفاذها مالم ينص الشارع على أحكام وقعية . تنظم مرحلة الاتصال . القوانين المعلقة للاختصاص تطبق بالمجرّد  
٣٣ فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات ... ..  
راجع أيضاً : مخون (المادة ١٣)

الفصل السادس - القانون الأصحح .

- القانون الأصحح المقصود به : الذي يشتمل التهم مركزاً أو وضماً يكون أصحح له من القانون القديم . قرار  
٣٤ تخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانوناً أصحح . ... ..
- قضاء محكمة أول درجة براءة التهم في جريمة عدم توريد قلع إستناداً إلى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي  
٣٥ مد أجل التوريد أو دفع البذل القدي . الحكم إستناداً بالتأييد بد انتهاء أجل . لا خطأ . ... ..
- الأمر الصادر من المحافظ بالترخيص لحل معين يقع مشروبات روحية بعد الجهاد المحدد بإمكانه من القانون  
لا يعتبر قانوناً أصحح ، المقصود بالقانون الأصحح ؟ الذي يلغى بعض المبرام أو يلغى بعض العقوبات  
٣٦ أو يخففها أو الذي يقرر وجوباً للإحصاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها . ... ..
- مشور النائب العام بولوجاء تقديم قضايا معينة أو طلب تأجيلها لا يرقى لمرتبة القانون أو يلغيه ...  
٣٧ مخالفة التهم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرساله البيانات المطلوبة منه . صدور القرار  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ للملح بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ عند أجل إرسال البيانات . إستعادة التهم  
٣٨ من ذلك باعتبارها قانوناً أصحح . ما دام قرار الملح قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى ... ..
- صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٧ بشأن المجلات العمومية قبل الحكم على التهم نهائياً في جريمة لوتكها  
٣٩ في ظل القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وجوب تطبيق أحكام القانون الأول باختياره الأصحح للتهم ... ..
- صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ للملح بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ عند أجل الإسطار  
٤٠ عن البيانات المطلوبة . وجوب إستعادة التهم منه ... ..
- صدور القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في حمة إقامة بناء على أرض مطقة للتقسيم . سلطة محكمة  
٤١ النقض في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما يخص به من تأييد الإزالة . المادة ٧/٤٧٥ من ق.أ.ج. ... ..
- إحراز صلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، عقاب التهم طبقاً القانون رقم ٣٩٤  
٤٢ لسنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصحح . لا خطأ ... ..
- اللائحة المحررية الصادرة في ١٣/٩/١٩٠٩ أصحح التهم من القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ ...  
٤٣ إستعادة التهم بمخالفة أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من التوسعة  
٤٤ القانونية المقررة بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ للملح بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها . ...

رقم المادة

- سلطة محكمة النقض في تعليق المادة ٣٤ من قانون ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ بإحباره القانون الأمثل إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة ترشح إلى أن لا يتم كان يحرم تلك المواد بقصد الأجر ... ٤٥
- وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصلي . مثال من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن المواد المخدرة ... ٤٦

**الفصل السابع - الجهن بالقتول**

- الجهل بالحكم قانون آخر غير قانون العقوبات أو خطأ فيه يجعل القتل المتركب غير مؤثم . مثال في الخطأ في فهم أسس قانون الإداري ... ٤٧
- عدم قبول الفسخ بالجهل بما أحدث على القانون من تعديل ... ٤٨
- الجهل بالواقع المخطئ بقاعدة مقرر في غير قانون العقوبات . إحتبار الجهل في جله جهلا بالواقع ينفي به قصد الماتى . مثال في الجهل بالحكم قانون الأحوال الشخصية شأن موافق الزواج ... ٤٩
- الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو خطأ فيه يجعل القتل غير مؤثم . مثال في جريمة الخلاس لشباب معجزة ... ٥٠

**الفصل الثامن - الفقه القانوني**

- حقبة إحبار النظم مجرمات اتحاد الإجرام وإرساله إلى عمل عاص عليه الحكومة . إنشاها . بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ ... ٥١
- إحبار القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بفتح زراة الأرز للعل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ عليها معينا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ في المود التي غاير لها القانون الجديد الذي أضاف تنظيم نفس الوضع تنظي كاملا ... ٥٢
- قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لم يشر في دياجه إلى إلغاء للمادتين ٣٧٧ ، ٣٧٧ من ق.أ.ج. ... ٥٣

**القواعد القانونية :**

**الفصل الأول**

**فأذ القانون**

- ١ - أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الفاس يتقسم لأراضيه صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوده ممكن اعمالها ينض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزواة الأشغال والمخلطة والصحة الصومية والمذلل اصنارها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن أعماله لا يتوقف على شرط .
- (المرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ د - مجلة ١٩٥٨/٥/٩ ص ١٧٨)

**الفصل الثاني**

**مستوى القانون**

- ٢ - صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستويا للأوضاع المفروضة بالمادة ٤١ من الدستور ، ذلك أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت إجراءات نشره في الجريدة الرسمية كما أنه قدم للبرلمان في دورته العادية التي تلت صدوره ، وبذلك أصبح قانونا نافذا منتجا آثاره التشريعية .
- (المرن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٥ د - مجلة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٢١٩)
- ٣ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ والذي أضيف على رجال مكتب الإكلاب صفة مأمورى ضبط القضاء ، صدر مستندا الى الاعلان



مه الرجوع الى قانون المرافعات الا لسد هس أو للاعانة  
على تنفيذ القواعد المتصوص عليها في ذلك القانون .

(العدد رقم ١٩٧٥ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧٢ ص ٢١٥)

٨ - لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص  
عليه في قانون الاجراءات الجنائية .

(العدد رقم ٢٨ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧٢ ص ٢١٥)

٩ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية  
لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند لالة صريحة  
على حكم من أحكامه وددت في قانون الاجراءات الجنائية  
أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعلة من القواعد  
العاملة الواردة في قانون المرافعات .

(العدد رقم ٢٦ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٥٦/٢/٢ ص ٧٢ ص ٢١٨)

١٠ - وفقا للسادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية  
يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم  
الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتتضمن  
الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة  
في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام  
وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات  
نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون  
المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات  
الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات .

(العدد رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٥٦/٢/١٦ ص ٧٢ ص ٥١١)  
(العدد رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٥٦/٢/١٦ ص ١٠ ص ٢٠٤)

١١ - أوجب الشارع دائما لانقضاء الحجر الإداري تعيين  
حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهدة بمجرد  
تقصيه من مغلوب الحجر ومن ثم يصبح أمينا مسؤولا  
عن كل ما يتخذه تنفيذ هذا الحجر ، ولا يسوغ في تقرير  
المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي  
تضفي باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمسخر الحجر  
أو ببدا الحراسة المقترحة المشار اليها في المادة ١١٢  
من هذا القانون ما دام المخرج قد أوجب لانقضاء الحجر  
الإداري عناصر وشروطا مفصولة منها وجوب تعيين حارس  
لحراسة الأشياء المحجوزة .

(العدد رقم ١٧١٢ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ١٦٠)

١٢ - القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني  
مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه  
الذاتية إذ يرمي من وراء القالب الى الدفاع عن أمن الدولة  
وحاية المصالح الجهورية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه

المدتوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٥ وبذلك يكون قد  
صدر صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت  
صدوره .

(العدد رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧٢ ص ٢١٧)

٤ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد  
في القانون والأخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول  
يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة ، ومن ثم  
فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلبي النص  
الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥  
والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم  
الاشتراك المستوى المستحق عليه لغاية تأريخ الاجتماع  
الصادق .

(العدد رقم ١ لسنة ٢٧ - جلة ١٩٥٦/٢/١ ص ٨ ص ٢٠٩)

٥ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥  
لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة  
باللبن ومحتجاته ، وتنفيذ لهذا التوضيح صدر قرار وزير  
الصحة في ٧ يولي سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى  
ألا تقل نسبة النسم في لبن « الباموس » عن ٨٥/١٠٠ ،  
وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول  
لا سند له في القانون .

(العدد رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ - جلة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ٢٥)

٦ - من المقرر أن السلطة التنفيذية أن تتولى أصمالا  
تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين  
بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ،  
وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع  
عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملني - الذي صدر  
القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتعين هذا  
المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل  
الى الأذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يفتو الأذن  
الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للأذن  
العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .

(العدد رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ ص ٢٧٢)

## الفصل الثالث

### القانون الواجب التطبيق

٧ - تطبق التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد  
الجنائية وبيان واجب القضاء وحقوق المتقاضين وغيرها  
من مواد التنظيم مبنية على قانون الاجراءات الجنائية مما لا محل

أو أتى على ارتكاب القصور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سوله له بصيغة عامة تقيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى مسرور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتداء ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة القصور أو الدعارة سواء بقوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بمساحة في محله بالتعرض على القصور والدعارة » سوهذا التخصيص يمد التصميم ابتداء بفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام . (العدد رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ق - مجلة ١٦/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٩٥)

١٧ - صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ماضمنه التعديل نص مقسمة الجدول الخامس فاستبدل بما النص الآتي : « ويشترط أن تكون هذه الأمتان داخل جدران محكمة القلق ..... ومختطو تجزئتها في مخازن الأوبة البسيطة » ووضعت من عبارة المذكورة الإيضاحية تحليلا لهذا التعديل أن الشارع عد إلى إصدار القانون الجديد ليسر به القانون القديم ويضع عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تيسير لا يتضمن حكما مستعذرا ، بل اقتصر على إيضاح وجلاء غموض القانون القديم ويأيد قصد الشارع منه ومن ثم كان ساربا على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المنسرح ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دال التهم بجرمة مزاوله مهنة الصيدلة لتجوزته مواد صيدلية بخزونه البسيط استنادا إلى المادتين ١ و ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون . (العدد رقم ١٨٠٣ لسنة ٢٨ق - مجلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١١ من ١٢٧)

١٨ - القاضي مطالب أولا بالرجوع إلى نص القانون ذاته وإعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التفسيرية ، ومن بينها المذكورات التفسيرية المرافقة للقانون - وتعليقا على عبارة النص لتفرد ذلك من مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تداول الاقطن الزهر الناصية من مناطق تميم تقوى القطن الأشموني - قد سجلت الجراء على مخالفة حكم المادة الثانية أشهر والرأمة التي لا تقل عن خمس جنهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين

على جريمة منصوص عليها فيه وتوافقت أركانها وشروطها أن تنفذ بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراجعة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي نصي الأولى في الاعتبار ينص النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يتغلب بها الدول الأعضاء في الجامعة الدولية . (العدد رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٥٥٥)

١٣ - الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر إلا لسد قص أو للإستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعي بالمشروع المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تسهيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الإجراءات الجنائية قد طبع بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعي بالمشروع المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسؤول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي يرفع دعواه غائبة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع أعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوقيع في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تسهيلها كما جاء بسجور المادة ٣١٩ ساقطة الذكر . (العدد رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ق - مجلة ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩ من ٩٢٩)

## الفصل الرابع

### تفسير القانون

١٤ - لا يصح التباس في قانون العقوبات . (العدد رقم ٤٣ لسنة ٢٦ق - مجلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ٧ من ١٢٧)

١٥ - عنى الشارع بتعريف ماحية مصلحة الضرائب في الالامعة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المقتضود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تقييدا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يقول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا . (العدد رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٩ ص ٧ من ١٠٩٠)

١٦ - نصت الماداة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩ - بشأن مكافئة الدعارة - على تحريم كل من عرض ذكرا

للتبایة العامة تقديم الدعوى يرمتها الى محكمة الجنایات بطریق تكلیف المتهم الحضور أمامها مباشرة - وهذا هو المبنى الذى قصصت اليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو الذى كان قائما فى ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجرى عليه المصل باعتبار التخصيص الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وماسماه بالجريمة الثانية والجريمة المتبوعة - واعتبار الجريمة الخادمة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة اذا كانت عقوبتها أشد .

(مجلس رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٥/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٢٢)  
(مجلس رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٢/٤/١٩٦٠ من ١٢٣٥ لسنة ٢٩ - ج ١/٥/١٩٦٠ من ١٧٤٢ لسنة ٢٩ - ج ١٢/٥/١٩٦٠) .

### الفصل الخامس

#### سريان القانون من حيث الزمان

٢١ - اذا رفعت الدعوى المسموية على المتهم قبل العمل بقانون الاجراءات الجديد تنطبق الدعوى خاضعة لاحكام قانون تحقيق الجنایات القديم .  
(مجلس رقم ٢٩ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٢/٤/١٩٦٠ من ٧ ص ٦٠٢)

٢٢ - متى كانت التبایة لم تستعمل حقها فى التفرير بسفط الدعوى وفقا لقانون تحقيق الجنایات وأحالات الأوراق الى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد ، فإن له هذه الاحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .  
(مجلس رقم ٧٩٢ لسنة ٢٧ - ج ٢ - ج ١١/١١/١٩٥٦ من ٧ ص ١١٦٧)

٢٣ - ان المادة ٢٠ من قانون الحيز الادارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والمصدر فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت الحيز الادارى كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائى لا شأن له بقواعد التجريم فلا يصرى حكمه الا بأثر مباشر على اجراءات الحيز والبيع التى تمت بعد صدوره .  
(مجلس رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ - ج ٢ - ج ٢٥/١٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٣١٧)  
(مجلس رقم ١٠ لسنة ٢٧ - ج ٢ - ج ٢١/٥/١٩٥٧ من ٨ ص ٤٣٥)

٢٤ - متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت فى الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل السردى ، فانه يتعين

التقويتين ومصادرة الاطلاق موضوع المخالفة ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبت لديها من العناصر التى أوردتها - والا تجرى عليها حكم المادة السادسة التى تطالب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص المصرح فانه فضلا عن مخالفة ذلك لتواعد التفسير ، فانه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية سالفة الذكر أن الشارع خرج من مقترحاتها فى شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الاولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء فى المذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن واقع الامر هو حدوث خطأ مالى فى هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تدل به الشارح فى نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الضلل من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت اليه مع الجزاء المقرر للمادة الاولى فلم يكن سائما تكرار ذكر المادة الرابعة مع المادة الرابعة ، وهو خطأ يجب أن ينتزه عنه الشارع .

(مجلس رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ٩/٦/١٩٥٩ من ١٠ ص ٦٢٩)

١٩ - لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(مجلس رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١١/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٥)

٢٠ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فانه يجب أن تفسر صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة «الارتباط» وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد فى الفقرات الثلاثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن يصرّف الى غير المعنى الذى قصده الشارع وأرشد عنه فى المادة ٣٣ من قانون التقويات - ولم تشر مذكرة القانون الايضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديدا يخالف المعنى الذى يتلّام مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه اذا كوّن الضل الواسع جرائم متعددة فأوقعت على جرائم مرتبطة ببعضها لترض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية دخلت فى الجنایات المتصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة ايا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز

منه على جواز تطبيق بعض أحكامه على التقييمات السابقة على أن يكون ذلك بمرسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار إليه في هذه المادة بتطبيق بعض أحكامه على التقييمات التي لم تبع قطع أراضيها أو تبين كلها قبل العمل به ، ومفاد ذلك أن جميع التقييمات السابقة على القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقييم .

(العدد رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٧/١٧ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٤)

٢٩ - القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الاجراءات السابقة أو المعاصرة لتحول النقد دون ما يلي ذلك من إجراءات ، يتنافر والقاية التي تنبأها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من صلة صعبة ولحكام الرقابة على النقد الأجنبي - على ما بين من المذكرة التفسيرية المرفقة للقانون المذكور - إذ أن كشف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الترخ الذي أخرج عنها من أجله ، فيه تقويت لمراء الشارع واهدار للثروة الموضوعة لمطوية تحريم النقد .

(العدد رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢/٢٠ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٧)

٣٠ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيمه - فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان يصد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحيز الذي توقع كأن لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التهديد يكون مغضاً في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يستلزم معه نقضه والقضاء براءة المتهم .

(العدد رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٤/١٤ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٢٧)

٣١ - قبل القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجزئية - المنصوص عليها في اللائحة الجزئية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - إلى القضاء صلح الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تقتض بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجزئية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون

على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من التواعد التنظيمية للمنظمة بالنظام العام ، وتتبع أثرها القانوني من حيث الشكل حالاً ومباشرة دون أن ينطوي هنا على معنى الأثر الرجعي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نقضه ولكن تجدد النشاط الاجرائي في ظل هذا القانون يجعله سارياً عليه باعتبار هذا النشاط مكتوفاً في ذاته جريمة .

(العدد رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٢/٢٥ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٤)

٣٥ - متى كان المتهم قد استغل سوقاً للتعامل بالصفة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حدد قرار وزير التجارة وظل مستمراً في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فانه يكون بذلك قد خالف ما قضى به نصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩

(العدد رقم ١١٢٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٤/١٤ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٣٦)

٣٦ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموقف قبل صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٩ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموقوفين أو المستفيدين العموميين إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فانه لا محل لما يتسك به المتهم من وجوب ائصال مقتضى التقي الذي استعمله القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً .

(العدد رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٤/٩ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٩٦)

٣٧ - متى كانت القضية التي تلب مساوئ النيابة لتتبعها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه مساوئ النيابة عند تدهيم لاجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يختلف من حيث أثره وقيمت عن التحقيق الذي يجريه فيهم من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فإن الدفع بطلان محضر التحقيق الذي أجراه لا يكون سديداً .

(العدد رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢/٧ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ص ٤١٨)

٣٨ - لاجل المخرج أنه طبقاً للأثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تصبح التقييمات السابقة على صدوره بنائاً عن أحكامه تنص في المادة ١/٢٤

متعلقة بجرائم وقت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المدة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات - فلذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طلباً أياً لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم يمس الشارع على أحكام وقائية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٩ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الأوقات والأمراض الفاسدة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق - ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ لاذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن أعمال مقاومة دولة الوطن وري الرئيس بعد المصادق القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارة مشكلة لهذا الترخيص لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فانه يتعين على المحاكم أن تقضي بعدم اختصاصها .

(الحل رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٠٠ - جلة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٢٦)

### الفصل السادس القانون الأصل

٣٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصل في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للنهوض مركزاً أو وضعا يكون أمثل له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاختبارات اقتصادية بحتة .

(الحل رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ٢١٢)

٣٥ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة علم بتوريد نصيب الحكومة من محصول القمح استناداً إلى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٩ الذي مد أجل التوريد أو دفع البذل التقدي لاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٩ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المدة التي حددها القانون سالف الذكر بالإيد ، فانها لا تكون

المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٥٥ ، فيكون صحيحاً اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥  
(الحل رقم ٢٢٨١ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٩٩)  
(الحل رقم ٢٢٧٨ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٦/١٩٥٩ ص ٢٢٨٦ ر ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ قضائية جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ) .

٣٦ - الأصل أن الوطن يطبق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون رفضه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسوم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال المياد الذي حدده ، ويترتب على هذا الإجراء التكلي دخول الوطن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التي يبنى عليها الطعن فما هو إلا شرط لقبول الطعن ولتكوين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست إلا تيسر لهذا التقرير لاحقة به فيما يكونان وحدة إجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على إجراءات الطعن عند بدء التقرير به ما دام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالوطن واعتباره مرفوعاً إليها - فلذا كان الوطن قد رفع إلى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لمحصل التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وطبقاً للأوضاع التي كانت سارية حينذاك ، فانه يظل - طبقاً لنص المادة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوماً بالشكل الذي تم في ظلها دون اتصال الأمر الفوري للمادة ٣٤ من القوانين المذكور التي تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها في المياد القانوني من محام مقبول أمام محكمة النقض .

(الحل رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٠)

٣٣ - الأصل أن قوانين الإجراءات تسري من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت

\* ليلدا داته في الطعن ١٣٣٢ / ٢٠ - ( جلة ١٦/١٢/١٩٦٠ )  
راجع أيضاً الاستكم الصادر في الطعن ٢٢/٢٥٢ - ( جلة ١٢/٢/١٩٥٤ )  
- ليلدا ٢٥٢ - مجموعة الاستكم السنة الثالثة - صفحة ٩٤١  
١٠٨٧ / ٢٢ / ٢ - ( جلة ٢٢/٢/١٩٥٢ ) - ليلدا ١٠٢ - مجموعة الاستكم السنة الرابعة صفحة ٢٣٧

قد أخطأت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن القتل أصبح مفعيا من القاتل فيما مضى وحتى إضفاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد إقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل التقضى ، ولما كانت الدعوى الموصية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(العدد رقم ٢٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ س ١٤)

٣٦ - الأمر الذى يصدره المحافظ بالتخصيص لمحل معين يبيع مملوكات روحية بعد إلباد المحدد في القانون استثناء من القانون طبقا لمصالح مختلفة لا يعتبر قانونا أصلا في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة « القانون الأصلح للنهم » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التى تحرر وجبا للأعضاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها .

(العدد رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٤ ص ٨ س ٨٥٥)

٣٧ - إن الكتاب النورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على إرجاء تقديم قضايا الضحك التى يتم فيها أصحاب المعلن والمخاير لمخالفاتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الحقيق وصناعة الخبز إلى المحكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ، ولا يرتقى إلى مرتبة القانون أو يلغيه .

(العدد رقم ١٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ ص ٨ س ١٥٢)

٣٨ - إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإلغاء القتل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أمال أجل إرسال البيانات المطلوبة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن النهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أصلا طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل إرسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(العدد رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ س ١٥٤)

قررت المحكمة هذا البتة أيضا في الطعن ٣٦٣ ، ٣٦٤ سنة ٣٧ ق الصادرين بذات الجلسة .

٣٩ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للنهم بلعب القمار في متهام في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذى أنشأ القانون السابق وقضى بنقل أجل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من المثلث نهائيا ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للنهم .

(العدد رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ س ٢٨٥)

٤٠ - متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والممول به في ٢٩/٥/١٩٥٧ قد مد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ٢٩/٦/١٩٥٧ فانه يكون قد رفع التأميم عن القتل في تلك الفترة وإذا كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فانه يجب أن يستفيد من ذلك .

(العدد رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ س ٢١٨)

٤١ - متى كانت الجريمة النسوية إلى النهم وإقامة بناء على أرض مملوكة للتقسيم قد وقعت في ٢٢ يولي سنة ١٩٥١ ، فإن خلا الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المحكمة - إذ تجتزئ به بيان وجهه السبب في الحكم المطعون فيه - لا يساعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تحضى علابا بعض المادة ٢/٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بنقض الحكم قضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالإزالة .

(العدد رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ س ٤٧٨)

٤٢ - متى كانت جريمة إحراز سلاح ناري بتغير ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فإن الحكم لاذ قضى بقطب النهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح ، يكون سلبيا وبنسبة عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(العدد رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٩ ص ٩ س ١٠٧٧)

٤٣ - القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من اللائحة الجزيرية الصادرة في ١٣/٣/١٩٥٩ ، فلا يكون هو القانون الأصلح للنهم ، وتكون اللائحة الجزيرية - التى خلعت من النص على عقوبة الحبس - هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التى تست فى ظلها .

(العدد رقم ٢٢٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ١٠ س ١٩٩)



ما يتعين قضاؤه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥٩ من قانون العقوبات .

(مجلس رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ ص ٨٠٨)

٥٢ - ان ما فعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه في القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ للمعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتبعية - هو إلغاء الغسنى للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديبته ما دام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

(مجلس رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩٠٨)

٥٣ - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وإن نص في المادة الأولى من قرار إصداره على أن « ... » يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستأض عنها بالنصوص المرافقة وينص كل نص آخر يخالف أحكامه » لم يقصر في ديبته إلى إلغاء المادتين ٣١٧ ، ٣١٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يرد بخصوصه ما ينافي أحكامها ، مما مؤداه أنه قد اكتفى بتنظيم ما أشار إليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣١٧ ، ٣١٨ سالفتي الذكر - فبقيت المادتان معمولاً بما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد - وهذا هو المتي الذي ذهبت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير وما أورده المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا الشأن إنما هو إفساح يكشف عن قصد المشرع ويقتضى مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لثغرات .

(مجلس رقم ١١٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١٠٨)

ملحوظة : أصدرت المحكمة طعن البلايين في الطعون اقام ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ سنة ٢٧ ق بطلبات الجلب .

وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانوناً - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملة جلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملازمات التي أحاطت بهذا المسخر دليلاً قاطعاً على صحة ما اعتقده المتهمان من أنها كانت بإشراف عملاً معروفاً - للأسباب المحقولة التي تبرر لهما هذا الاعتقاد - مما ينتهي منه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(مجلس رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠٠٨)

٥٤ - من المقرر أن الجبل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخلفا فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفصل المرتكب غير مؤثماً - فلذا كان الحكم قد التفت من الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحبوزات كان يستند زوال الحيز بعد إلغاء أمر الإداء الذي وقع الحيز فلذا له - وهو دفاع جوهري - فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(مجلس رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٥ ص ١١٠٨)

## الفصل الثامن

### إلغاء القانون

٥٥ - متى كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة بحكمها التاييدي - هي اعتبار المتهم مجرماً امتداد الاجرام وارساله الى محل خاص تمينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر بذكر الصل بالانقراض عنه - قد النيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ للمسول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فإن الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ إذ أوقف تلك العقوبة يكون قد خالف القانون

## قانون دولي

### موجز القواعد :

الحرب - معاهاتي القانون الدولي : صراع مسلح بين دولتين . للأثر الواقع أثره في تحديد هذا المعنى . المادة الثانية من مقرر وإسرائيل لما كل مظفر الحرب ومقرماتها



فانون دول . قبض

رقم القاعة

عقد القاضى الجنائى بإرادة الشارع ق تطبيق القانون الجنائى بنقض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يتطلب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .....  
الاستيلاء الذى ينظمه القانون الدولى العام . ماهيته : هو الذى تلجأ إليه دولة محورية عند قيام ضرورة ملجئه لحد حاجتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب تمويض صاحب الشيء الذى استولت عليه .....  
أثار قيام حالة الحرب : انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة واقتضاء معاهدات الصلح والتحالف للبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى إقليمها .....  
.....

راجع ايضا : أمن دولة وحرب

فى الاعتبار بنقض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يتطلب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

( ملحق رقم ١٥١٩ من ٢٧ ق - جلة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

٣ - الاستيلاء الذى تنظمه قواعد القانون الدولى العام اما هو الذى تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئه لتسد حاجتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تمويض صاحب الشيء الذى استولت عليه .

( ملحق رقم ١٨٨٦ من ٢٨ ق - جلة ٩/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٦٩ )

٤ - يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة واقتضاء معاهدات الصلح والتحالف التى تكون مبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى إقليمها .

( ملحق رقم ٣٥٩ من ٣٠ ق - جلة ١٠/١/١٩٦٠ م ١١ ص ٥٩١ )

القواعد القانونية :

١ - انه وان كان الأصل فى قسه القانون الدولى أن الحرب بمنعها العام هى الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للازم الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

( ملحق رقم ١٥١٩ من ٢٧ ق - جلة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

٢ - القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنفذ بإرادة الشارع فى هذا القانون الملغى ومراجعة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى نفس الأولى

رقم القاعة

قبض

١ ..... الفصل الأول : مامية القبض

٢ ..... ز الفصل الثانى : أمر القبض والإحضار

رقم الصفحة

## الفصل الثالث : الأحوال التي يجوز فيها القبض :

٣	الفرع الأول : الاعتراض بالحرمة
١٧-٤	الفرع الثاني : التلبس
٢٨-١٨	الفرع الثالث : وجود قرآن قوية
٢٩	الفرع الرابع : التفتيش
٣٠	الفصل الرابع : تنفيذ أمر القبض
	الفصل الخامس : ما لا يعتبر قبضاً
	الفرع الأول : الاستئناف
٣٥-٣١	(١) ما يعتبر استئنافاً
٣٩-٣٦	(ب) ما لا يعد كذلك
٤٠	الفرع الثاني : حصول مقتضى الأغلبية على حية
٥٢-٤١	الفصل السادس : القبض الجماعي

## موجز القواعد :

## الفصل الأول - ماهية القبض

- ١ - القبض : ماهية : الإمساك من الجسم وتقليد الحركة والحرمات من القبول لأية فترة زمنية ...

## الفصل الثاني - أمر القبض والاحتياط

الأمر بالقبض والاحتياط : طبيته : هو أن حقيقة أمر القبض ، ولا يختلف عنه إلا في مدة الحجز فحسبه .

عن مأمور قبض القضائي في تفتيش المتهم الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً مهما كان سببه

- ٢ القبض أو الفرض من ...

## الفصل الثالث - الأحوال التي يجوز فيها القبض

## الفرع الأول - الاعتراض بالحرمة

اعتراف المتهم لرجل البوليس السري باعتراضه خدراً . استصحبها به إلى أقرب مأوى من مأوى الضحية

- ٣ القضائية . صح ...

## الفرع الثاني - التفتيش

- ٤ عن رجل السلطة العامة في القبض على المتهم متى كانت الحرمة في حالة تلبس . مثال ...

رقم المادة

- ٥ - حق وجوب السلطة العامة في إحتجاز اللّهم وتقليبه إلى أقرب مأمر ضبط قضائي في إلتصاف اللّهم بما أتى  
بمجرد الحكم بما بالقبض . إحتجاز هذا امرها ما عدا وليس قبضا بالمعنى القانوني ... ..
- ٦ - حالة القبض بالمعركة يجوز القبض لتترو وجوب الضبطية القضائية . مثال ... ..
- ٧ - ضبط المخدر مع اللّهم يحمل جريمة إحترازه طبقا بما عا يبيع للمأمر الضبط القضائي الذي شاعده وفرعها  
القبض حل كل من مام لها ... ..
- ٨ - معاهدة مأمر الضبط القضائي جريمة إحتراز المخدر طبقا بما من حقه القبض على كل من يرى أن له  
اتصالا بما ... ..
- ٩ - شاهدة الضابط المخدر عند لدى اللّهم . كتابته لقيام حالة القبض . وجود قرائن وإشارات كافية لدى  
صاحب التفتيش بهذا المخدر . من حقه القبض عليه وتفتيشه ... ..
- ١٠ - قيام حالة القبض . بمرجه الرسم . سئل الإفتاق سابق بين اللّهم والمقبض عليه . عدم احتيازا و ليد الإبراعات  
التي سبقها والتي خلفها ضبط ... .. الحرفي . لكل من شاعدها تسليم اللّهم لرجال السلطة العامة . المادة  
٣٧ من ق. ١٠ ج. ... ..
- ١١ - إلقاء اللّهم للمخدر لمراقبة رجال البوليس " ... .. حركة خفية تعرضهم له . إحترازه تخليا عن طواعية.  
القبض عليه . تفتيشه . صحيح في القانون ... ..
- ١٢ - سلطة مأمر الضبط في القبض على اللّهمين وضبطهم عند توافر حالة القبض . سلطة ... ..
- ١٣ - لرجال السلطة العامة في إلتصاف اللّهم بما أتى بمجر الحكم بما بالقبض . وفي إلتصافات أن يحضروا " م ويسلموه  
إلى أقرب مأمر ضبط قضائي . مثال ... ..
- ١٤ - إدرالك حالة القبض بمجرمة إحتراز مخدر عن طريق حاسن اللّهم والرواية أثر إلتصاف اللّهم بعد أن وشم نفسه  
بأوراده واختاره موضع الأرب والشبهات . القبض عليه . صحيح في القانون . مثال ... ..
- ١٥ - سلطة مأمر الضبط عند توافر حالة القبض . جريمة في القبض على كل من يرى أن له اتصالا بهله لمجرمة .  
مثال ... ..
- ١٦ - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة القبض بالمعركة في القبض على اللّهم بشر أنذن من سلطة التحقيق  
بأن مكانه وفي أي وقت ما حدث حالة القبض كاتمة . مثال ... ..
- ١٧ - إسرار التهمة بالمغرب ومحاولتها التوازي عن إقتار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة لشهر عنها الإخبار  
بالمخدر يمر متابعا باختيار التهمة في هذه الصورة من حالات الإلتصاف . تحمل التهمة عن التشليل وظهور  
الأوراق التي تحرى المخدر يعرف حالة القبض بالمعركة للمؤر القبض عليها ... ..

الفصل الثالث - وجود قرائن قوية

- ١٨ - حق مأمر الضبط القضائي في القبض على اللّهم المانصر متى كان هناك دلائل كافية على إلمامه . المادة  
١٠٣٤ ج. ... ..

## رقم المادة

- ١٩ - صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٢٤ ، ١٤٦ ج. ... ..
- ٢٠ - ظهور الميرة والارتباك على المتهم ووضع يده في جيبه . عدم اعتباره دلائل كافية على وجود اتهام بمرور القبض عليه . المادة ١٠٣٤ ج. ... ..
- ٢١ - صورة واقعة يسوغ فيها للضابط القبض على المتهم استعماله لفتح عذقه لقوله القانون في المادة ١٠٣٤ ج. ... ..
- ٢٢ - مشاهدة الطامح في منتصف الليل يحمل شيئاً ويدمجها بعد أن خلع حذاءه ليسهل عليه الهرب في نور روكبه سيارة البوليس بدلاً من سرقتها يوفر الدلائل الكافية للقبض عليه ... ..
- ٢٣ - لمسور الضبط القضائي في القبض على المتهم للحظر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جناية سرقة كانت ملتبساً بها أو في غير حالة التلبس ... ..
- ٢٤ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليه في جناية قتل وإرتكاب عتد روكبه رجال القوة وجريه عند ملاحقه لا يمكن توافر الدلائل الكافية التي تبرر القبض على المتهم وتفتيشه ... ..
- ٢٥ - تغيير الدلائل وميل كاتبها القبض على المتهم . لم تترك لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التفتيش وإشراف محكمة الموضوع ... ..
- ٢٦ - لمراد بمضور المتهم في عرف المادة ١٠٣٤ ج. هو المضور المحكي لا المضور القليل . مثال ... ..
- ٢٧ - لمسور الضبط القضائي القبض على المتهم عند توافر الدلائل الكافية على اتهامه . مثال في إحراز عتد ... ..
- ٢٨ - صدور إذن التفتيش بشخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش . تفتيش الغير إذا يكون عند وجوده مع الشخص المأذون بتفتيشه . مشاهدته باب منزل هذا الأخير ومحاولة الحطب عتد روكبه رجال القوة ثم حوذه إلى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية للميرة القبض عليه ومن ثم تفتيشه . المادتان ٣٤ ، ١٣٦ ج. لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم ما قاله من أن الطامح كان موجوداً مع المأذون بتفتيشه ، ولا يحلوه في وصف حاله عند مشاهدته من أفراد القوة ... ..

## الفروع الرابع - التفتيش

- ٢٩ - صدور إذن بتفتيش مهم . جواز القبض عليه ولو لم يضمن الاذن أمراً بما بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم . لوجه القول يخلان أمر القبض لعدم تفتيحه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من ق. ج. ... ..

## الفصل الرابع - تنفيذ أمر القبض

- ٣٠ - جواز دخول المنزل لتعقب المتهم للمسور بالقبض عليه . لم يمس ذلك قيام حالة الضرورة ... ..

رقم المادة:

## الفصل الخامس - ما لا يعتبر قبضا

## الفرع الأول - الاستيقاف

١ - ما يعتبر استيقاف :

٣١ - قيام الضابط باستيقاف سيارة ألهم البحث عن مدانين بضعته وتحت ألهم بإرادته عن القدر . إعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تبا القدر الآزم لتطبيق إذن التفتيش واعتقاد المحكمة على الدليل للمسد من القبض والتفتيش . لا غشلا ... ..

٣٢ - استيقاف رجل البوليس ألهم ليعصرى أمره ثم اقتاده له إلى قسم البوليس بعد أن ثارت شبهة فيه . قيام الضابط بفتيشه بعد اعتزاله بأن مامعه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح ... ..

٣٣ - اقتياد رجال المجاعة للسيارة وبها ألهم إلى نقطة البوليس بعد هرب راكمين ميا بمعلان سلاحا نائيا يعتبر استيقافا لغضاه سير السيارة من غير نور ، لا يرقى إلى مرتبة القبض ... ..

٣٤ - استيقاف الدورية الليلة لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل لانحرافهم عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤيتهم أفراد الدورية وظهورهم لهمهم بمظهر الريبة . لا يعد قبضا ... ..

٣٥ - ما لا يعد قبضا : استيقاف الممر شخصا لفرار مظاهر خارجية تبني بلباسها عن وقوع جريمة والموقف المريب الذي وضع نفسه فيه طواعية واختيارا . إضماره حاملا آثار الجريمة إلى المسور القبض القضائي يورفر حالة التلبس عند مبادرة المسور إلى الانتقال إلى محل الواقعة إثر رؤيته هذه الآثار ... ..

ب - ما لا يعد كذلك :

٣٦ - استيقاف الممر ألهم والاساك بلراجه واقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس . هو قبض بمقتضى القانوني ... ..

٣٧ - الاستيقاف . شروطه : أن يضع الشخص نفسه طواعية مع واختيارا في موضع التلبات والريب ، ولكن تبني هذا الوضع عن صوة تستلزم تدخل المصروف للكشف عن حقيقة . مثال ... ..

٣٨ - تحقق القبض باستيقاف الممرين ألهم عقب نزوله من القطار والاساك به واقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس ... ..

٣٩ - استيقاف رجل السلطة العامة ألهم فرد سيره بطريق سبق أن ضبطت فيه حقيقة تحوى ذخيرة ممنوعة وإسما كه به واقتياده إلى مكان لغضاه . إعتزاله قبضا صريحا ليس له ما يبرره ... ..

## الفرع الثاني - حصول مقنن الاصلية على الصيغة

٤٠ - حصول مقنن الاصلية في حدود الاجراءات الصحيحة على عينة من البين لتحليله . لا يعتبر قبضا ... ..

ردم القادة

## الفصل السادس - القبض الباطل

- ٤١ - موكوس مأمورو الضبط القضائي ليسوا بهم . بطلان ما يجريه هؤلاء الموكوسون من قبض وفتيش . مثال ...
- ٤٢ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه ... ..
- ٤٣ - رجل كبوليس من غير رجال الضبط القضائي . ليس له القبض على المتهم وقيامه إلى مركز البوليس في غير حالة التلبس بالجرمة . مثال ... ..
- ٤٤ - مجرد وجود المتهم وقت مطعم من الليل في الطريق العام وتناقله في التفرقة . عدم إحتباره في حالة تلبس بجرمة الإغتيال . عدم جواز القبض عليه وفتيشه ... ..
- ٤٥ - تعويل المحكمة في إدانة المتهم على أمر أنه إثر القبض الباطل على وقع عليه . عدم كسبها عنه كدليل قائم بطله ومقتضى عن إجراءات القبض . قصور ... ..
- ٤٦ - مجرد سير راكب في عمر حرة قطار واحكامه بالركاب لا يورث حالة التلبس بالجرمة ولا يورث من تم القبض عليه ... ..
- ٤٧ - القبض باطل . أثره . وجوب استناده إلى الأعمال التالية للترتبة عليه . مثال في توافر الصلة السببية بين القبض الباطل وبين الاعتراف والفتيش وضبط الشيء موضوع الجرمية ... ..
- ٤٨ - لا يضير الصلة إغلات جرم من العقاب بقدر ما يضيرها الاعتراف على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ... ..
- ٤٩ - وللمدة مشاهدة رجل الضبطية القضائية للمتهم يشع مادة في له لم يتيقنها وظن أنها عندها لا توفّر حالة التلبس ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاخبار في المخدرات . بطلان القبض الواقع عليه ...
- ٥٠ - مجرد تلفت راكب قطار عتة وبسرة ولربما كره لروية رجال البوليس للملكى وعدم استغفره على رأى واحد عند سؤاله عن اسمه لا يكتفى لخلق حالة تلبس بالجرمة التي تجزئ لغير رجال الضبطية القضائية القبض فيها ...
- ٥١ - تكليف ضابط البوليس الحربي قبض رجالة بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة لقوات المسلحة . إتيانه أمرا خارجا عن اختصاصه . ليس لروكوسه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر ..
- ٥٢ - القبض على المتهم إنما يكون بالقدر اللازم لإجراء التفتيش .
- ٥٣ - متى لا يجب الحكم القاضي بطلان التفتيش إضافة بحث ما تناوله الاذن من القبض على المتهم المأذون بفتيشه ومنزله ؟ إذا كان أهله الحكم لا يورث دعوى منزل المتهم والقبض عليه ... ..
- ٥٤ - بطلان القبض . لا يستغني عنه إلا من وقع عليه . لا شأن لغيره في طلب البطلان ... ..

وأيضا أيضا : بحث

( القواعد ١٥٩٤١٥٩٦١٥٩٦١ )

## الفرع الثاني - التلبس

٤ - لا جدوى مما يشبه المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تميز لرجال السلطة العامة لحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(المن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٤)

٥ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجرامات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجرح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالعيس هو أن يضربوا المتهم ويسلوه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ويقامهم بذلك لا يمد قبضا بالمنى القانوني بل هو مجرد تعرض ماذى فحسب .

(المن رقم ٢ لسنة ٢٦ق - جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ٧ س ١٥٩)

٦ - متى كان التلبس من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على التربة التي يمكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب التربة وهي تحمل درج منسلفة تطول الهرب به وعند ما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبشرت محتوياتها التي كانت بينها قلعة من العيشي تقام للمخبر فقبضها وبجس هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج . فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تميز الضبط لتمر رجال الضبطية القضائية .

(المن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ق - جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ٧ س ٧٦٩)

٧ - التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن التمهين فيها ومن ثم فإن ضبط المخبر مع المتهم يعيل جريمة احرازه متلبسا بها مما يسمح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يضبط كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(المن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١١٠٠)

٨ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخبر متلبسا بها عند ما اشتهم رابطة الحشيش تصاعد من السيارة فإن من حقه أن يقش السيارة ويقبض على كل منهم يرى أن له اتصالا بها .

(المن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ق - جلة ١١/٧/١٩٥٧ ص ٨ س ٧٢٧)

٩ - يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخبر عند قبض المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## مادة القبض

١ - القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحصره من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة .

(المن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١١/٤/١٩٥٦ ص ١٠ س ٤٨٢)

## الفصل الثاني

## أمر الضبط والاحضار

٢ - متى صدر الأمر بضبط المتهم ولحضاره من سلطة تلك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تعذبه قبل ايداعه سجن قطة البوليس تهيئها لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفرق عنه إلا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يقتضيه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجرامات الجنائية .

(المن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٩ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢١٧)

## الفصل الثالث

## الأحوال التي يجوز فيها القبض

## الفرع الأول - الاعتراض بالعجربة

٣ - متى كان التلبس من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجل البوليس الملكي بلغارته المخدر واخفاه في مكان خاص من جسمه ، فاستصحبها باختيارها من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فانه لا يصح القول بأنها تعرضا لجرحة يتهم حق .

(المن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ق - جلة ١١/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٠٠)

كافية تجيد صلة التهم بهذا المخدر حتى له القبض عليه  
وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجرامات  
الجنائية .

(المقرر رقم ١٥٩٨ من ٢٧ د - جلة ١٢١/٢١ من ٩ ص ٨١)

١٥ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم  
لم تكن وليدة الاجرامات التي سبقها والتي اتخذها ضابط  
البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لافاق  
سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال  
البوليس الحربي شهودها ، فان لهم وقد شاهدوه متلبسا  
بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص  
المادة ٣٧ من قانون الاجرامات الجنائية .

(المقرر رقم ١٦٠٨ من ٢٧ د - جلة ١٢١/٢١ من ٩ ص ١١١)

١١ - متى كانت الواقعة التي صار اتيانها في الحكم  
تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوي على المخدر  
من تلقاء المتهم طوعية واختيارا ، ولم يكن نتيجة اجراء  
غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى  
مراقبة المتهم وتتبع حركاته عند ما قامت شبهتهم فيه وارتابوا  
في امره ، فان القضاء يرفض الدفع بطلان القبض والتفتيش  
يكون صحيحا في القانون ، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته  
من رجال البوليس وتوهمه بأن احدهم قد قدم على القبض  
عليه أو الترضي لحرته فلا يصح اعتناؤه ذريعة لإزالة  
الآثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

(المقرر رقم ٤٣ من ٢٨ د - جلة ١٢١/٢٨ من ٩ ص ٢٩٠)

١٢ - اذا كان الثالث من الحكم أن رجال البوليس  
شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف  
بالصحراء يملكون أن تجار المخدرات يملكونه تهرب  
بضاعتهم ، وقد غير التهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدنا  
سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث  
أتيا ، ولما شرا يتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلضان  
من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فالتقا  
كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا ، فتقبوهما  
حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقيا ما كانا يحملانه من المخدرات ،  
فان ما أتيته الحكم من ذلك يسوأل في من المظاهر  
الخارجية ما يشي به ذلك من وقوع جريمة ، وفيه ما يكفي  
لاختيار حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجال الضبط القضائي  
القبض على الطائفتين وتفتيشهما .

(المقرر رقم ١٦١٥ من ٢٨ د - جلة ١٢١/٢٢ من ٩ ص ١٠٦)

(المقرر رقم ١٧٥٩ من ٢٨ د - جلة ١٢١/٢٩ من ٩ ص ٧٧)

١٣ - تخول المادة ٣٨ من قانون الاجرامات الجنائية  
رجال السلطة العامة في الضبط التلبس بما التي يجوز الحكم  
فيها بالتلبس - وفي الجنايات من باب أولى - أن يحضروا  
المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط  
القضائي ، ومتضى هذه السلطة أن يتخبط رجل السلطة  
العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة  
التلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي  
بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس  
التي شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة  
المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع  
وهو ما يتجافي ومرد الشارع .

(المقرر رقم ٢٠٠٥ من ٢٨ د - جلة ١٢١/٢٢ من ١٠ ص ٢٢٠)

١٤ - اذا كان الثالث من الحكم أن المتهم أسرع بوضع  
ما يشبه عليه من « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر  
ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع  
فمه بإرادته واختياره موضع الرب والشبهات ، مما يبرر  
لرجال السلطة استيقاظه للكشف عن حقيقة امره ، واذا كانت  
حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاظ  
بانبساط رائحة الافيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط  
هذه الرائحة ورؤيتها له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي  
في فمه الذي تبين منه رائحة الافيون ، فان ما يشي به التهم  
في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(المقرر رقم ٤٧١ من ٢٩ د - جلة ١٢٠/٢١ من ١٠ ص ١٢٧)

١٥ - اذا كان بين ما أوردته الحكم أن رجال مكتب  
المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم -  
هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشترى منه الانبار  
بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم من يملكه ،  
فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات  
التي يشبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للتفتيش عليه -  
فلذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة  
للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مخبئا  
فيها ، فان جريمة احرار المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون  
من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل متهم  
يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(المقرر رقم ١٦١١ من ٢٩ د - جلة ١٢١/٢١ من ١٠ ص ١٠٢٤)

١٦ - ابلاغ الوكيل البصة المختصة بما تم بينه وبين  
المتهم من الرشوة ، ثم حضور التهمة وانعقاد جلسة المحاكمة  
ومقابلتها للوكيل في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير  
برفقتهما ومعه ملف الدعوى ودخلهما تحت بصير الضابط



## الفرع الثالث - وجود قرار قوي

١٨ - مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانوناً لأمر الضبط القضائي سواء كانت الجريمة متلبساً بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه .

(العدد رقم ١٠١٨ س ٢٦ ق - مجلة ١٩٩٠/١١ ص ٧ س ١١٦)

١٩ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بغتيته شاهد المتهم بلحدي الترف وبمجرد أن شاهد القوة لاحت الضابط أن المتهم يدس شيئاً تحت قممته فطلب إليه التوضيح والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بنفس النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احرار مفر من يد سوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تخفيه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات .

(العدد رقم ١٤٥١ س ٢٦ ق - مجلة ١٩٩٧/٢٤ ص ٨ س ١١١)

٢٠ - لا تعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشدين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حرية والرتباك أو وضع يده في جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه ما دام أن المظهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لتدبر رجال الغلبة القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(العدد رقم ٥٠٦ س ٢٧ ق - مجلة ١٩٩٧/١٠ ص ٨ س ٧٦٥)

٢١ - متى كان المتهم قد بدا منه ما آثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استمئالاً للحق الذي غوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا اتى المتهم بورقة من جيبه وهو يعبر في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخفيه عن الورقة أنه كان مرة من غير مفروض من جانب الضابط ومن كان معه من ملوحيه .

(العدد رقم ١٤١ س ٢٢ ق - مجلة ١٩٩٥/٢/١٥ ص ٩ س ١٤٨)

الى مكان خارج المحكمة ليكونوا يسنأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموقف يضع شيئاً في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيه - المتهم الآخر - الذي كان يرافق المتهم - كل هذه مظاهر خارجية تبين عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت ، وهذا تلبس يميز له القبض على المتهم في أي وقت وفي أي مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو بغير أخذ من سلطة التحقيق .

(العدد رقم ٢٠٣٦ س ٢٩ ق - مجلة ١٩٩٠/١/١١ ص ١١ س ٢٢)

١٧ - إذا أثبت القرار في موثاقته أن الضابط ومعه رجلين من البوليس المسلحي كانوا يرون بدائرة القسم في منطقة اشهرت بالأجبار في المضدرات فأبصروا بالتمهة قف في الطريق وتسلك مندبلاً في بدنها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع في الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضعت قسماً موضع الشبهة والرب فمن حق الضابط ومن معه أن يستقروا ليحرموا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذي وضعت قسماً فيه طوعية واختياراً ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فراقها على هذه الصورة المرئية أن هو الا صورة من صور الاستيفاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض - فإذا تخطت التهمة طوعية واختياراً وهي تحاول القرار عن التبدل الذي تنفس فيه جانباً من المضدر وأتته على الأرض فاضطرت وقدمه وفطرت الأوراق التي تحوى المضدر ، فإن هذا التخطي لا يعد نتيجة لأجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من التهمة التنصل من تبعة احرار المضدر بقوله بطلان الاستيفاف ، وتصور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لاقامتها التبدل وما يعوه على الأرض قبل أن يسلك بها أحد ، ويثير هذا منها تخلياً عن حيازتها بل اسقاطاً لمليكتها فيها ، فإذا هم فتعروا الأوراق ووجدوا فيها المضدر فإن التهمة تكون في حالة تلبس باحرار بيع القبض عليها وتخفيها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضاً - وقبضاً باطلاً لا يصح الاحتداد عليه ولا على شهادة من احرره - قد أحل في تطبيق القانون وأوطه على الواقعة كما صار الناهية فيه وبين الناهية واحدة القضية الى غرفة الامام لحالاتها الى معكمة البيانات المختصة .

(العدد رقم ١٤٤٦ س ٢٩ ق - مجلة ١٩٩٠/٢/١٥ ص ١١ س ١٢٤)

الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متمسكا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفر الدلائل على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

(الحض رقم ١١٨٢ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٣٠)

٢٧ - دخول الضابط منزل المتهم لغير التفتيش أصلا تنفيذاً لتكليف وكيل النيابة به بدخول المنزل لاختصار زوجة المتهم لاجراء المأية بحضورها أمر اقتضاه التحقيق ولا شائبة فيه - فلذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعا من غرفة بدخل المنزل ويوجه الى حظيرة به ولي يده منديل ملفوف اتقى به فوق مسبق الحظيرة وهو يعلم انه ممن يتجرون بالمواد المخدرة ، فان هذه المظاهر هي دلائل كافية عن وقوع جريمة اضرار مضر تميز لهذا الضابط القبض على المتهم والاستمارة يزيله في ضبط هذا المنديل ، ويكون دخول المنزل وضبط المخدر قد تما صعيصين ويصح للمحكمة الاستناد الى الدليل المستند من هذا الضبط .

(الحض رقم ١٢٠١ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١١ ص ١٥٨)

٢٨ - اذا كان الثابت ان النيابة العامة اصدرت امرها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يطاول الزب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فان هذا الذي أثبتته المحكمة يفرغ لدى الضابط الدلائل الكافية التي تميز له القبض على الطاعن وتفتيشه مبنيا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى اليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الاستناد بالنسبة لما جاء به من وصف لمكانه عندما شاهدته أفراد القوة .

(الحض رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١١ ص ٨٨٢)

#### الفرع الرابع - التفتيش

٢٩ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضي تشفئه الجسد من حرمة باعتدال اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرامين من تلازم ومن ثم فلا وجه لقول يغلان أمر القبض في هذه الحالة

٢٢ - اذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في متصرف الليل يحمل شيئا وما أن رأى سيارة البوليس تهدى من سرعتها حتى قتل واجبا يبدو ، وأنه خلع حذائه ليسهل له الجري ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التي تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

(الحض رقم ١٢٤٧ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٨ ص ١١ ص ١١٢٢)

٣٣ - تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

(الحض رقم ١٧١٢ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٢)

٢٤ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهم المطلوب القبض عليهم في جنابة قتل وارتيكاه لما رأى رجال القوة وجريه عند ما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيقاها ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنابة تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بمسحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بسا يتعين منه قفاه .

(الحض رقم ١١٦٣ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٢)

٢٥ - لا تميز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بلحصى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدر تلك الدلائل وبما كان كافيا يكون براءة لرجل الضبط - قضائي - على أن يكون تقديره هذا خاصا لمراقبة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الحض رقم ١١١٢ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٣٠)

٢٦ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القرب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة للمضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تميز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تبعه لفصله وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه

٣٣- أن ما قام به رجال الجبهة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى قطة البوليس بعد هروب واكئين منها يصلان سلافاً لأربا في وقت متأخر من الليل لا يبدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضت بلدياً الأمر ملاسات جديدة هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض .

(العدد رقم ١٠١٢ سنة ٢٨ د - جلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩١٧)

٣٤- مجرد استيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انصرفوا عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤية أفراد الدائرية وظهروا أمامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الإيقاف للتحري عن أمرهم ، لا يعد قبضا .

(العدد رقم ١١٢٧ سنة ٢٨ د - جلة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩١٤)

٣٥- لا ينفي قيام حالة التلبس بالبرية كون رجل الضبط التفتائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مراقبتها ما دام أنه بادر إلى الاعتقال عقب علمه مباشرة على أثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر إليه يصلان آثار البرية بأدية وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سلبيا لما نت عليه المظاهر الخارجية النبتة عن ارتكاب جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو ما لا يبدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني .

(العدد رقم ١٢٠٧ سنة ٢٠ د - جلة ١٠/١٧/١٩٦٠ ص ١١١)

(ب) ما لا يعد كذلك :

٣٦- متى كان المخبران قد استوقفهما المتهم وهو سائر في الطريق وأسكبا بذرايعيه واقتاده على هذا المثلث إلى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوي على تعطيل لحرية الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من النمل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط التفتائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(العدد رقم ٥٠٩ سنة ٢٤ د - جلة ٨/١٠/١٩٥٧ ص ٧٦٥)

٣٧- للاستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع التفتيش والرب وأن ينبئ هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة ، ومن لم يقمى كان المخبر قد اشبه في أمر المتهم لمجرد تفتحه وهو

لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(العدد رقم ٤٢٧ سنة ٢٧ د - جلة ١٠/٢/١٩٥٧ ص ٨٠٠)  
(العدد رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ د - جلة ١٠/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠٠)

## الفصل الرابع

### تنفيذ أمر القبض

٣٠- دخول المنزل - وإن كان معظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالات الترقق والحرق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أخضاف النص إليها ما شاهدها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(العدد رقم ١٧٩١ سنة ٢٨ د - جلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠)

## الفصل الخامس

### ما لا يعتبر قبضا

### الفرع الأول - الاستيقاف

(١) ما يعتبر استيقافا :

٣١- متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأداة سائلة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكولستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخضر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يقتنى مما يعد تغليا منه من المخضر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستند من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

(العدد رقم ٧٤٢ سنة ٢٦ د - جلة ١٠/٢/١٩٥٧ ص ٧٠٨)

٣٢- متى كان رجل البوليس يختاره من رجال السلطة العامة قد أقرت بمقتضى الظروف الحادث وملاساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهة فيه رأى أن يستصحبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما في الحقيقة ليس مطوكا له فقام بتفتيشه فأن الدفع بظلال التفتيش لا يكون له محل .

(العدد رقم ١٧١٢ سنة ٢٧ د - جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٥٤)

## الفصل السادس

### القبض الباطل

٤١ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرؤوسيه كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضفى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يمنحها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء المخابرات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للحماية على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذا غاصر منهم الى مركز البوليس لا يحول للجائز التفتيش والقبض عليه ولا تفتيشه .  
(المرن رقم ٢٦٦٤ سنة ٢٦ ق - جملة ١٢/٤ ص ٧ من ١٩٥٦/١٢)

٤٢ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش بما لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .  
(المرن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٦ ق - جملة ١٢/٤ ص ٧ من ١٩٥٦/١٢)

٤٣ - متى كان الحكم قد اورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله ان المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احرار مواد مخففة كان يعرف ان له نشاطا في الاتجار بالمواد المخففة وأنه عند ما تقدم منه أوما يراه للتهمة الأخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه « أنت ودتي في دحية » ثم قالت للمخبر انها تحصل حشيشا أعطاه لها المتهم - فان هذه الواقعة لا تحقق بما حالة تلبس بالجريمة كما هي مرفوعة في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس إذ أنه لم يشم أو ير معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .  
(المرن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٦ ق - جملة ١٢/٤ ص ٧ من ١٩٥٦/١٢)

٤٤ - وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقشه في اقواله حثه سؤاله عن اسمه وجرفته ، لا يشيء بذاته عن تلبسه بجريمة الاستتباب ولا يوجب

سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتناقض مع طرائق الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه الاستيقاف من مظهر تيرره ، فان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون فهو باطل .  
(المرن رقم ١١٦٤ سنة ٢٦ ق - جملة ١٢/٤ ص ٨ من ١٩٥٦/١٢)

٣٨ - ان ما قارنه المخبران على الصورة التي اوردتها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والاسماك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس ، عمل ينطوي على تعطيل لحرته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزه المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي والشروط المنصوص عليها فيها، واذا كان رجلا البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشياء لغير ذوى الشهية والمتشدين ولم يكن لهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .  
(المرن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ ق - جملة ١٢/٤ ص ١٠ من ١٩٥٩/١٢)

٣٩ - الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتهم وزميله لم يقوموا بما يشيء شبهة رجال السلطة الذي ارتب لجرد سبق ضبط حقيقة تحتوي على ذخيرة متنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والاسماك بأجلهم واقتياده وهو مسك به الى مكان مضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من بطلانه وبطلان ما نتج عنه من تفتيش لا ماخذ عليه من فاحية القانون ما دام التفتيش قد حصل بعد ذلك القبض الباطل .  
(المرن رقم ٢٤١٣ سنة ٢٩ ق - جملة ١٢/٤ ص ١١ من ١٩٦٠/٥)

الفرع الثاني - حصول مفتش الادلية على العينة من المتهم

٤٥ - حصول مفتش الادلية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهده الطاهر يسهه ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .  
(المرن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ ق - جملة ١٢/٤ ص ١٠ من ١٩٥٩/١٢)

٤٨ - إذا كان مؤدى الواقعة التي انتهى إليها الحكم « أن الكونستابل أثناء سبهه بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مائة في فمه لم يثن ماعينها فخطها سخرًا ، فأجرى القبض عليه وقتشه » فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم سوهده في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من الموقوفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .  
(مفرد رقم ١٣٠٧ س ٢٨ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٨/١٢/٢٢ س ٩ ص ١١٠٩)

٤٩ - إذا كانت الواقعة التي أوردتها الحكم هي « أن رجل البوليس الملكي شهدا وهما يبران بإحدى عرابت القطار المتهم يتلقن ينة ورسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتياكا ولما زل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى ولحد وحاول الهرب » فإن هذه المظاهر - يفرض صحتها - ليست كافية لغلق حالة تلبس بالجريمة التي يجوز لتبر رجال الضبطية القضائية من أحد الناس القبض فيها .  
(مفرد رقم ١٦٧٨ س ٢٨ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٨/١/٢٠ س ١٠ ص ١٠)

٥٠ - بين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتفويض ضباط البوليس العربي سلطة رجال الضبط القضائي - أنه ليس لضابط البوليس العربي صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس العربي إذ أمر التتبع من وجاه بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤوبه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .  
(مفرد رقم ١٦٨٢ س ٢٩ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٨/١/٢٠ س ١٠ ص ٨٩)

٥١ - القبض على المتهم لا يكون الا في حدود التسلسل اللازم لاجراء التفتيش - فلذا كان ما أئته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل للمتهم والتفتيش عليه ، فلا يوجب الحكم إلغاءه تناول ما تضمنته أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه هو ومنزله .  
(مفرد رقم ١٦٩١ س ٢٩ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٦٠/١/١٨ س ١١ ص ٧٩)

٥٢ - لا يستفيد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الاجراء .  
(مفرد رقم ١٦٩٢ س ٣٠ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٦٠/١/١٧ س ١١ ص ١٦٣)

الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(مفرد رقم ١٦٩١ س ٢٩ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٨/١/٢٢ س ٨ ص ٩٥)

٥٣ - متى كانت المحكمة قد عولت أيضا فيما عولت لإدانة المتهم على الاعتراف المنسوب إليه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومتفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها فإن الحكم يكون ميبا .  
(مفرد رقم ٥٠٩ س ٢٧ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٧/١٠/١ س ٨ ص ٧٦٥)

٥٤ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وفقا لما أثبتت بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتكب في أمر المتهم حين رآه بمرية القطار يسير في سمرها ويحرك بالركب فافترض سبيله ومنه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جذبته إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى العول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ورغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يئس منه رجاءه في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوشحه الصول عما يجعله أمضى إليه أنه مخدر فأتاه مكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فشر منه على المادة المخدرة فيكون ما أثبت الحكم عن الرب والفكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلت يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لمصولة في غير الأحوال التي يميزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة منه نتيجة لتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن لوجوده لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في التساؤل أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .  
(مفرد رقم ١٠٣٠ س ٢٨ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٨/١٠/٢١ س ٩ ص ٨٢٩)

٥٥ - لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الاقتتات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .  
(مفرد رقم ١٠٣٠ س ٢٨ - ج ٢ - ج ٢٩ س ١٩٥٨/١٠/٢١ س ٩ ص ٨٢٩)

وتم التواجد

## قبض بدون وجه حق

موجز القواعد :

- ١ إداة التهم بالاشتراك في القبض على المني عليه وحيزه . تحليل الحكم على ذلك بطلب التهم القدية لإعادة المني عليه وقبضه القدية بالقتل أو الترانى في تبليغ الحوادث . عدم قيام الاتحاق والمساعدة في مقارنة الجريمة ...
- ٢ تار المني عليه بعد إتمام جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو الضغوط البدنية من تلقاء نفسه أو بموافقة الخائف ولو شاهده لا تأثير له على مسئولية التهم الجنائية ...
- ٣ إستناد الحكم في إدانة التهم بالاشتراك في جنائية القبض على المني عليه وتصلبه ، إلى وسائطه في إعادة المني عليه وقبضه القدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل التهم بخاضل الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه .
- ٤ لصور ...
- ٥ اضراف التهم لرجل البوليس باحرازه غنوا . إستصحابها له إلى أقرب مأموور من مأموور الضبطية القضائية صحيح ...
- ٦ عدم اشتراط القانون في الضبطيات البدنية درجة معينة من الجسامة . تعذيب الجسامة أمر مسموح ...
- ٧ مثال للأحكام التي يحق فيها الضبط البدني المقصود في المادة ٢٨٢ طويات ...
- ٨ كلف الطرف للمشهد المتصور عليه في المادة ٢٨٢ طويات متى كان وقوعه مصاحبا للقبض . لا يشترط أن يكون تاليا له ...
- ٩ ظهور كل من التدين على مسرح الجريمة وإبائه عملا من الاعمال المكتوبة لما دعا تدخله في نطاق الفترة القدية من المادة ٢٩ طويات يجهل لاحالا أصليا في الجريمة التي دينوا بها . مثال . في جريمة قبض بطرقها المشددة ...

## القواعد القانونية :

٢- متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التذليل البدنية التي دين المتهم بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المني عليه فلا يؤثر في مسئوليتها الجنائية أن يكون فراده قد حدث من تلقاء نفسه أو بسوافة الجناة وارشادهم .  
( الملحق رقم ١٩ لسنة ٢٩ ج - جلة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧٢٢ )

٣- متى كان قوام الأدلة التي أوردتها الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالأتحاق والمساعدة في جنائية القبض على المني عليه وحيزه وتعذيبه هو الوساطة في إعادة المني عليه وقبض القدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بخاضل الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأنفال

١- الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان الاتحاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فلذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المني عليه وحيزه ودلل على ذلك بطلب التهم القدية لإعادة المني عليه وقبضه القدية بالقتل أو الترانى في تبليغ الحادث ، فان ذلك لا يؤدي الى قيام الاتحاق والمساعدة في مقارنة الجريمة .

( الملحق رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ج - جلة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٢٦٩ )

٧- يستحق الطرف المشدد التصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحبا لقبض ، ولا يشترط أن يكون تأليا له .  
(ملعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٦/٢٣ ص ١٠٨ ص ١٨٨)

٨- ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإثباته عملا من الأعمال المكورة لها ما تدخله في نطاق التفرقة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينوا بها - فإذا كانت الواقعة الثالثة بالحكم أنه ينبتا كان المجنى عليه عالما في الطريق إلى بلدته يقتله أخوه ( الشاهد الثاني ) إذ خرج عليهم المتهمون من زراعة الفرة الواقعة على جانب الطريق وأسك التهمان الثاني والثالث بأخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب يقب البندقية على رأسه وفراقه فأصابه ، ينبتا أسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهدوه يتناقضهم وعذوبه بالتبذيات البدنية وصحبوا منه واقتادوه قسرا عنه إلى مكان مجهول ، وكان للمتهمان الثاني والثالث آنذاك مسكن بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومسم المجنى عليه ، فإن الحكم إذ دان المتهمين كمتلبن أصليين في جريمة القبض بقرنها المشدد ، يكون صحيحا في القانون .  
(ملعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٦/٢٣ ص ١٠٨ ص ١٨٨)

لاحقة للجريمة وصصح في المقل أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشويا بالتقصير .  
(ملعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٩ ص ٢٩)

٤- متى كان التائب من بيان واقعة الدعوى أن التهم اعترف لرجلي البوليس الملكي بإحرازه المخدر ولخفائه في مكان خاص من جسمه ، فاستصغاه باعتبارها من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحرته بغير حق .  
(ملعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ٩ ص ٣٠٠)

٥- لم يعرف القانون معنى التعذبات البدنية ، ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامه ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع مستخلصه من ظروف الدعوى .  
(ملعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩-٦-٢٣ ص ١٠ ص ٨٨٦)

٦- الإصابات المبدئية التي استعملت في إحداثها آلة صلبة راضة - كالصفا الخفيفة ، أو عقب « كب » البندقية يستحق بها التعذيب البدني للمضى المقصود في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .  
(ملعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٦/٢٣ ص ١٠ ص ١٨٨)

## قتل خطأ

### موجز القواعد :

- ١ ركن الخطأ في جريمة القتل خطأ . صورة الواقعة يستحق بها هذا الركن ... ..
- ٢ رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه . يثبتها في الحكم . مثال ... ..
- ٣ تقدير السرعة للجره عسرا على حياة المجهور وتصلح أسلحة لسياسة الحماية عن جريمة قتل خطأ . أمر موضوعي . إختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة ... ..
- ٤ إعتداد الحكم في تراخي الخطأ في حق التهم إلى قيادة السيارة بسرعة زائدة . إعتقاده إلى صورة أخرى لا ترقى إلى مرتبة الأخطاء المقلب عليها قانوناً . لأجله ... ..
- ٥ توفّر ركني الخطأ وعلاوة السببية في جريمة قتل الخطأ بقيادة التهم لسيارة بسرعة وعدم احتياط وتحرز ودون إطلاق جهاز التفتية ... ..

## رسم القاعة

- ٦ بيان الحكم أن خطأ اللهم هو قيادة السيارة بسرعة . كتابة هذا لخطأ لإقامة الحكم . لا على لما ألهم للهم من  
إصابة الحكم لوجه خطأ آخرى لم ترد في وصف الجريمة ... ..
- ٧ يصبح أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل خطأ مشتركاً بين اللهم والمجنى عليه . لا يبنى خطأ أحدنا  
مسئولية الآخر ... ..
- ٨ تعديل وصف الجريمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون قتل نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٩ جواز وقوع قتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أحدهما لا يبنى مسؤولية الآخر ... ..
- ١٠ عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور ... ..
- ١١ خطأ الحكم من بيان إصابات المجنى عليه وسبباً رغم تحسك للهم بانقطاع رابطة السببية بين لصاصه بالسيارة وبين  
الإصابات . قصور ... ..
- ١٢ ركن الخطأ في جريمة قتل الخطأ . صورة لواقعة يتوافرها هذا الركن ، قيادة السيارة بسرعة كبيرة في  
شوارع مزدحم دون تقييد السرعة ... ..
- ١٣ عدم بيان إصابات المجنى عليه وتوحيها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور ... ..
- ١٤ جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين سواء كان أحدهما الخطأين مباشر أو غير مباشر . مثال ... ..
- ١٥ إهمال اللهم بمهارة التزلز للزوط به حرصه والمسئول عنه وحده رغم تقييد عليه بقيام خطر سقوطه وتقصيره في  
دوره لخطر من السكان وتأجيله قبل الحادث . توافر أركان الخطأ للوهم ... ..
- ١٦ عدم إسقاط المسؤولية ٢٢٨ عقوبات تراعى كل صور الخطأ التي توردتها . كتابة تحقق صورة منها . مثال ... ..

للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة الذي استخلصها  
الحكم يتحقق بها ركن الضلأ في جريمة القتل الخطأ  
كما هو معروف به في القانون .

(هـن درم ٧٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٠٤)

٢ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ اللهم  
الذي داه بالقتل خطأ وبين إصابته للمجنى عليه بإصابات  
قائمة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث  
أن خطأ اللهم ثابت من قيادة السيارة بسرعة ومن اعترافه  
للجنة اليمنى حيث كان يسع المجنى عليه وعدم استعماله  
لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث  
فأصيب المجنى عليه » .

(هـن درم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦١٠)

## القواعد القانونية :

١ - متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال  
شاهدى الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل  
منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق  
بالنسبة لاتجاههما فلما أيسرا باللهم مقبلاً نحوهما بسرعة  
بالسيارة التي يتودعا من الاتجاه المضاد ولكن في ذات  
الجانب أاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشياً أن يدههما  
فانصرفا إلى مسارهما لمقابلة ذلك ، غير أن اللهم لم يتمكن  
من إيقاف السيارة نظراً لسرعتها فانصرف هو الآخر إلى جانبه  
الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه باللعبة الخلفية اليمنى



الاحاطة ويتبين عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(ملعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ٥٧)

٩ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الضالين يتولى المسؤولية عن مرتكب الآخر .

(ملعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ ص ٨٨)

١٠ - القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدلائل التي « وهو التقرير الطبي » في جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

(ملعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨ ص ٥١٨)

١١ - متى كان الحكم الإجمالي المؤيد لاسباب الحكم الاستثنائي قد خلا من بيان الاصابات التي وجبت بالجنى عليها والتي تشابه وفاة أحدها كما لم يبين سبب هذه الاصابات وهل نشأت عن المصادمة السيارة التي يقربها المتهم على الرجم مما تسبب به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستثنائية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالجنى عليها ولم تمسها بسوء ولكتهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بحبل غزارة المطر واغلاق قدم أحدهما وهو يعجل الآخر ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(ملعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١٠/٢١ ص ٨ ص ٨١٨)

١٢ - اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردتها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا محمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على سافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب منه وفاة المجنى عليها والذي لولاها وقع الحادث مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ .

(ملعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١/١٠ ص ٩ ص ٦٥٥)

١٣ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن الاصابات التي حدثت بالجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته فانه يكون ممياً لتقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتت أوراق الدعوى .

(ملعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١/٢٣ ص ٩ ص ٧٠٤)

٣ - السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ اما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي يبت تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مقيد .

(ملعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٦٧٠)

(ملعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ١٥)

٤ - متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذى ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قائد السيارة بسرعة زائدة مما يطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفي وحده أساساً لتقديم على الادانة ولا يعيب الحكم أن يكون قد استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الأخطار الملغاب عليها قانوناً .

(ملعن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ ص ٨٢١)

٥ - متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم بالمجنى عليه لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتعرض لضدى المجنى عليه وعدم اطلاق جهاز التنبيه لنتيجه ، فانه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

(ملعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٣٢)

٦ - متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجح منها الضرر - وهو ما ورد بمرسوف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لاقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يشي به المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

(ملعن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ ص ٩٩٠)

٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا يفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(ملعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ٧ ص ١٠٢٤)

٨ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون قمت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر

وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم وإقدامه على تأجيله قبيل الطلوع ، فإن صور الخطأ المزمع قانوناً تكون متوافقة .  
(ملعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٦٠)

١٦ - لا تستلزم المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للتمهم من المجادلة بشأن وجود معاناة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند إلى جانب الإكالة التي أوردتها إلى أن التهم قد أخطأ بسببه على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطاً وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .  
(ملعن رقم ٤٨٨ سنة ٢٠ ق - مجلة ٢٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٨)

١٤ - إن الشارع إذ عبر في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات بمباراة « التسبب في القتل بغير قصد » قد أراد أن يمد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان التهم الأول - على ما أثبت الحكم - هو الذي حضر للمادة المضطربة مغطياً في تحضيرها ، فانه يكون مسؤولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المخلول .  
(ملعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

١٥ - إذا كان الحكم قد أثبت على التهم مسؤوليته عن حادثات القتل والإصابة الخطأ بأدلة سائلة تقوم أساساً على أعماله في صيانة المنزل المتخوط به حراسته والمستول عنه

راجع أيضاً : مسؤولية جائية (القاعدتان ٤٦ ، ٤٧)

## قتل عمد

ولم القاعدة

١	قتل الأول : الركن المادي
١	المرح الأول : قتل القتل
٢-٤	المرح الثاني : قتل الأصل والفرع
٥-٦	المرح الثالث : الإلتحاق على الجريمة
	قتل الثاني : الركن المعنوي
٧-٢١	المرح الأول : نية القتل
٢٧	المرح الثاني : تعلل في شخصية المقتول عليه
٢٣	المرح الثالث : قصد الاحتيال
	قتل الثالث : الظروف الشددة
٢١-٢٧	المرح الأول : القتل المقترب
٢٨-٢٣	المرح الثاني : سبق الإصرار والفرص
٢٨	قتل الرابع : الظروف المعتنة
٢٥	قتل الخامس : ارتباط القتل بجريمة أخرى

رقم القاعده

الفصل السادس : تسيب الحكم ..... ٣٦ - ٤٤

موجز القواعد :

### الفصل الأول - الركن السادس

#### الفرع الأول - قتل القتل

بيان الحكم بثبوت واقعة القتل واستخلاصه لإستعمال التهمين فلما وجبارة بقصد القتل . لا يقدح في هذا الثبوت  
عدم ظهور على الجاني ملابها أو عدم ضبط الرسائل المتصلة في الحادث ... .. ١

#### الفرع الثاني - الفصل الأصلي والشريك

إطلاق التهم التاريخية وشيلا بقصد تمكن باقي التهمين من تحقيق الغرض الملقى عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم  
في مسرح ارتكابها في فترة التفتيش وتسهيل هربهم . إعتبارهم جميعا تاعلين بجرعة القتل ... .. ٢

عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك في جرعة القتل السد وتوافر نية القتل لديه . قصور ... .. ٣

إتفاق التهمين على القتل السد مع سبق الإصرار . وجود تائبها وقت الجرعة وقت ارتكابها . لا يحدو  
للأخير من إثارة عدم ضربه الجاني عليه إلا ضربة أصابت السدا ... .. ٤

#### الفرع الثالث : الاتفاق على الجريمة .

تضامن التهمين في المسعولة الجنائية عن جرعة القتل لا يترتب ما لم يثبت إقتافهم على ارتكاب الجريمة ... .. ٥

في الحكم عن التهمين بالقتل السد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأعلمهم بالقتل المتيقن دون نفي الإقتاف بينهم  
قصور ... .. ٦

### الفصل الثاني - الركن السعوى

#### الفرع الأول - نية القتل

نية القتل في جرعة القتل السد . أمثلة لكيفية استظهارها في الحكم ... .. ٧

حق قاضي الموضوع في إستخلاص نية القتل دون سبب عليه متى كان إستخلاصه سائقا ... .. ٨

استخلاص الحكم بنية القتل من استئصال التهم سكتيا فلت حد واحد ملاب الطرف طوله ٥٠ سم ضمن الجاني  
عليه طعنة خفيفة في موضع ثابت لسبق اتهام الجاني في قتل ابن عم التهم . سائق وصحيح قانونا ... .. ٩

إستخلاص المحكمة توافر نية القتل عما يدعى إليه . شفاء الجاني عليه بغير علاج . لا يثنى توافر هذه النية ... .. ١٠

إستعمال سلاح قاتل بطيئة وإصابة قاتل من الجاني عليه . عدم كفاية بثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم  
عن قيام هذه النية بنفس الحقائق . أمثلة ... .. ١١

## درم القاعة

- ١٢ جواز توفرية القتل لدى التهم بالنسبة لأحد المني عليها وعدم توافرها لديه بالنسبة للمني عليه الآخر ...
- ١٣ عدم استظهار الحكم توفرية القتل بالنسبة للشخص المقصود إصابته قولا . قصور ...
- ١٤ تدبير التجهين الحادث للأخذ بالخطر وترصدهم لمصومهم . جمع الحكم في حليفه عن نية القتل بين التجهين جميعاً وعدم استقلال الواقع للقضية لكل فريق منهم . لا حبيب ...
- ١٥ إلتئاد الحكم في توافرية القتل إلى إصابتها المني عليه في مقتل من آلة نارية . لثبوت إصابتها المني عليه في راحة يده . قصور ...
- ١٦ استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى ومن حادثة من المني عليه ومعرضه وهزله وعشره بشدة عليه عشي ضريات متوالية في مواضع قائمة بصفة مستمرة . سائق وصالح ...
- ١٧ مثال لكفاية استظهار الحكم توافرية القتل لدى التهم . لا عبرة بذلك بمقتضى الحكم في بيان الباءت ...
- ١٨ مثال قصور الحكم في استظهار نية القتل ...
- ١٩ إلتئاد الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص . عدم إقصائه عن شخص من تصرفات نية التهم إلى قتل . لا حبيب ...
- ٢٠ إسهال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بموانع خطرة من جسم المني عليه لا يفيد حتماً قصد لذهاب روحه ...
- ٢١ وجوب إيراد الحكم الآلة والمظاهر الخارجية المكافئة عن نية القتل ...

## الفرع الثاني - الفصل في شخصية المني عليه

- ٢٢ استظهار الحكم توافرية القتل لدى التهم على نحو صحيح والتمه أنسأ في التهم المني عليها أصاب شخصاً آخر . قصد القتل ثابت لدى التهم بالنسبة للمني عليها الإثنين ...

## الفرع الثالث - القصد الاحتمالي

- ٢٣ مسؤولية التهم عن جميع النتائج المحتل حصوها من الإصابات ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترائي في العلاج أو الإصمال فيه . ...

## المصل الثالث - الظروف المشددة

## الفرع الأول - القتل القتل

- ٢٤ كفاية الشروع في ارتكاب الجناية لتطبيق الظرف المشدد للمصوص عليه في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات ...
- ٢٥ كفاية وقوع أي فعل مكون بذاته لجناية - من أي نوع كان - مستقل عن جناية القتل ليعمل لتطبيق الشطر الأول من المادة ٢.٢٣٤ عقوبات . ...
- استقلال الجناية المقررة بالقتل عنه وعدم إشتراكها معه في أي عنصر من عناصره ولا لأي ظرف من ظروفه المشددة العقوبة . يحتمن ظرف الإكراه في السرقة يشمل القتل بمقتضى ارتباط جناية القتل بمقتضى - لا إكراه

ردم القاذبة

- جناية . خطأ المحكم في هذا التكيف . متى لا يكون متولاً ؟ إن كانت القوة مقرونة الواقعة . بوصفها  
الصحيح . مثال . ... ..  
٢٦
- قيام علاقة السبية أو الإرباط السببي للشار إلى في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات بمسألة موضوعية . ... ..  
٢٧

الفرع الثاني : سبق الإصرار والقرصنة .

- رفع الدعوى على المتهم بوصف قاتل العمدة مع سبق الإصرار والقرصنة . إن كانت بالقتل العمد دون سبق  
الإصرار . لقت نظر الدفاع إلى ذلك . غير لازم . ... ..  
٢٨
- لا بدوى من إثارة عدم قيام طرف سبق الإصرار والقرصنة . ما كانت القوة للقضى بها مقرونة بجرعة القتل  
العمد من غير سبق إصرار ولا قرصنة . ... ..  
٢٩
- مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار في جرعة القتل العمد . ... ..  
٣٠
- ثبوت أنه القاتل لم يتم بنفس المتهم إلا عند إقحامه على ارتكاب القتل . عدم توافر سبق الإصرار . مثال . ... ..  
٣١
- انصراف غرض الجرم إلى الاحتواء على شخص غير معين وجسده أو التمسك به بمصادقة . كفايته لتوفر ظرف  
سبق الإصرار . ... ..  
٣٢
- سبق الإصرار ظرف مشدد وصف للتعبد بالبحث . البحث في وجوده من علمه . موضوعي . ... ..  
٣٣

الفصل الرابع - الظروف المخففة

- تطبيق المادة ١٧ عقوبات على جريمة الشروع في القتل العمد بالمس ومساوية المتهم بالاشتغال الشاقة سبع  
سنوات . لا خطأ . ... ..  
٣٤

الفصل الخامس - أرباط القتل بجريمة أخرى

- تقديم توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات . موضوعي . تدخل حكمة القضاة لتطبيق القانون على الوجه  
الصحيح إن كانت واقعة الدعوى توجب تطبيق هذه المادة . ثبوت إحراز الجرم للتمسك بالسلح بقصد ارتكاب  
جريمة القتل . قيام الارتباط بين الجريمتين . ... ..  
٣٥

الفصل السادس - تسبب المحكم

- وجوب لقت نظر الدفاع عند تعديل الحكمة الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نثاً عنه عامة  
مستندة . ... ..  
٣٦
- تمسك المتهم بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضبط بصره إلى حد اعتباره في حكم الضمير . دفاع هام . علم  
تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراره وداً سابقاً . تصور . ... ..  
٣٧
- خطأ المحكم في بيان الأهمية التي أصابت القتل . عدم تأثيره على واقعة الإشراف في القتل المتسوية إلى المتهم . ... ..  
٣٨

## رقم المادة

- تعميل وصف الجثة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون قسرة نظر المبلغ وبدون أن تكون للرخصة على أساسه .  
٣٩ ..... إحتلال بحق المبلغ .....  
إلزام الحكم أن المتهمين قتلوا القتل استناداً إلى أدلة ساقطة . كون بعضهم ليس بحسباً شخصياً للمجنى عليه وأن  
٤٠ ..... لحصوله ثأناً بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط . لا يجب .  
ثبوت واقعة إضرار الممّ السالح لا يلزم من ثبوت واقعة القتل في القتل بهذا السالح .  
٤١ .....  
طريقة القتل ليست يائساً جرحياً في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلاً .  
٤٧ .....  
اتخاذ المحكمة من متعدد لقطعت عصراً من عناصر الإلزام في تكوين عقيدتها بتوافرية القتل لدى الممّ . استناد  
الحكم إلى إحداث الممّ جميع ضربات المجنى عليه على خلاف أمر الإحالة لتعميل الجثة . عدم ثبوت الجثة  
٤٣ ..... إلى ذلك . يجب جرحه ، يظل الحكم .....  
عدم بيان صلة الرقعة بالإصابات الواردة بشرى الوصفة التشريعية والاكتفاء بذكر أن الإصابات الثابتة لو كانت  
بمحطة المجنى عليه . تصور .  
٤٤ .....  
٤٥ .....

الفرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية مخرجها  
في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل مخرجها بعد ذلك  
وقد اتفق التدين الذي تم بينهم النتيجة التي فصلوا إليها  
وهي القتل ، فذلك يكفي لاعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة  
القتل عمداً من غير سيق إصرار .

(المقرر رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ س ٩٦٤)

٣ - متى كان الحكم قد استند في إدانة الممّ بالاشتراك  
في جريمة القتل العمداً إلى اتفاقه مع الفاعل على اقتراف  
الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبة له إلى مسرح  
الجريمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب  
ارتكاب الحادث ، فإنه يكون ممتنعاً ، ذلك أن ما قاله  
لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الاشتراك وتوافرية  
القتل لدى هذا الشريك .

(المقرر رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١٢/١٠ ص ٨ س ٩٨٣)

٤ - إذا ثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمداً  
مع سبق الإصرار ووجود ثنائهما في مسرح الجريمة وقت  
ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يشهده خاصة بأن  
الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الفرة التي  
أصابها العصا .

(المقرر رقم ٩٣٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨-١١-١١ ص ٩ س ٨٧٩)

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## الركن المادي

## الفرع الأول - فعل القتل

١ - إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً  
كافياً كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت  
منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن  
المتهمين استعملوا في الجريمة قصد القتل - النفس والجوارح -  
وهي وسائل على الصورة التي أوردتها الحكم - تحت  
الموت - بل وتحقق بها القتل فعلاً - فلا يقدح في هذا  
الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط  
الوسائل التي استعملت في الحادث .

(المقرر رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٥/٢٠ ص ١١ س ٥٢١)

## الفرع الثاني - القتل الأصلي والشرطي

٢ - متى كان غرض الممّ من إطلاق الرصاص من  
بنادقته بيناً وشكلاً هو تكتيل باقي المتهمين من تحقيق

التي أثبتنا وأسس رأيها عليها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها .

(الحكم رقم ١٠٤ لسنة ٢٥ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ ص ٢٠٧)  
(والحكم رقم ١٠٩ لسنة ٢٩ د - ٣ - مجلة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٩ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث انه عن توفر نية القتل عند المتهم انه استل سكيناً ذات حد واحد مدب الطرف طولها ١٥ سم لمن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسدح بقوة الى مواضع قاتلة للقلب والمجانب الطاجز والكبد والدماغ له على اقراره جريمة القتل ساقطة اتهام أخ القتل في مقتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث يومين » فإن هذا الذي قاله الحكم سائق في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(الحكم رقم ٨٨ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٢ ص ١٧٨)

١٥ - متى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً « مسدس » من شأنه أحدث القتل وإزهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح الى رأس المجنى عليه بقصد قتله لأصابعه في مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضمنية ساقطة فأما تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي اليه ، ولا ينبغي توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

(الحكم رقم ٤٥ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٧٩٦)

١١ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(الحكم رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/١٠/١٦ ص ٧ ص ١٠٢٢)

(والحكم رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ د - ٣ - مجلة ١٩٥٧/٤/١٥ ص ٨ ص ١١١)

١٢ - متى كانت جريمة القتل العمد والقرب المسندتان الى المتهم مختفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون تقيس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى أحد المجنئ عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنئ عليه الآخر .

(الحكم رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ ص ١٥٢)

١٣ - انه وإن كان صحيحاً انه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالمثل الذي قارنه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذي اتواء قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه القتل أو عن الخطأ في توجيه الفعل - إلا أنه

## الفروع الثالث - الإطلاق على الجريمة

٥ - ضمان المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا ترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معاً على ارتكاب هذه الجريمة .

(الحكم رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧ ص ٧٧)

٩ - متى كان الحكم قد هي عن المتهمين جميعاً في جريمة القتل العمد طرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر التيقن دون أن يرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجنائية من علمه ، فانه يكون قاصراً ، ذلك انه لا تمارض بين اتقاء سبق الإصرار وبين اتواء المتهمين فحاة الاعتداء على المجنئ عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر التيقن هي طرف سبق الإصرار بل لا بد لذلك من اتقاء الاتفاق بينهم .

(الحكم رقم ١٥٤ لسنة ٢٨ د - ٣ - مجلة ١٩٥٨/٤/٢٧ ص ٩ ص ٥٨٥)

## الفصل الثاني

### الركن المعنوي

### الفروع الأول - نية القتل

٧ - اذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله « وحيث ان الماخر مع المتهم الأول طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن المطرأة التي استعملها في طعن «...» ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنبئ عن نية القتل - وحيث ان هذا الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعي من شهاد الجرح الى التجريف الصدرى وأن الاصابة التي أحدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها الى المجنئ عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطعنه المجنئ عليه إزهاق روحه » فان هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه .

(الحكم رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ د - ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٢٦٧)

(والحكم رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٦ د - ٣ - مجلة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ ص ١٥٢)

(والحكم رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ د - ٣ - مجلة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ ص ٩٦٥)

٨ - نية القتل العمد أمر موضوعي يستخلصه قاضى الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف

كان قاصدا قتل المجنى عليه لا مجرد اصابته ، فان ما ذكره الحكم تدليلا على توافر قصد القتل والشروع فيه يكون مشوبا بالتقصير .

(الجنر دكر ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٨ س ١٢٦)

١٩- لا يجب الحكم عدم افصاحه عن شخص من انصرفت ية المتهم الى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره الى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفاء ما دامت واقعة الدعوى لا تبدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فان كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها فله .

(الجنر دكر ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ١٢٩)

٢٠- أن مجرد استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواقع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يثبت حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في اثبات قيام هذا القصد .

(الجنر دكر ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢١-١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٧٩ )

(الجنر دكر ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢١/٢١/١٩٥٨ ص ٩ س ١٣٠)

٢١- جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي اقتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه .

(الجنر دكر ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١١/١٧/١٩٥٨ ص ٩ س ١٢٠)

#### الفرع الثاني - الخطأ في شخصية المجنى عليه

٢٢- إذا تحدث الحكم عن ية القتل واستظهارها في قوله « أن ية القتل ثابتة لدى المتهم من اقدمه على إطلاق عيار على المجنى عليه الأول من سلاح ناري ( فرد ) محسو بالمقنوف صوب اليه نحو قله وهو سلاح قاتل بعلبيته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وازهاق روحه ، ولا ينفي من الرأي شيئا أن العيار أخطأه وأصاب المقنوف شخصا آخر فان المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك مسؤولية جريمة الشروع في قتل هذا المجنى عليه الثاني أيضا طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول كان يقصد قتله

يجب بالبداية أن تتحقق ية القتل بلدى ذى يده بالنسبة الى الشخص المقصود اصابته أولا وبالذات . فان سكت الحكم عن استظهار هذه النية كان ميبا .

(الجنر دكر ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٧٨)

١٤- متى كان الثالث أن المتهم قد دبروا الحادث للاخذ بالثار وترصدوا لخصومهم على الطريق المالكوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنادق ، فانه لا يجب الحكم أن يجمع في حديثه عن ية القتل بين المتهم جميعا على الرغم من استقلال الوقائع النسوية لكل فريق منهم .

(الجنر دكر ١٧٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ٤/١/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٣١)

١٥- متى كان الحكم قد استند في بيان ية القتل الى استعمال المتهم آلات نارية من شأنها احدثت القتل بذاتها وتصوبها نحو المجنى عليها والملائها عليهما فأصابتهما في مواضع قاتلة هي رأس أولهما ويطن الثاني ، وكان الثالث من الحكم أن العيار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فان الحكم يكون قاصر البيان .

(الجنر دكر ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق- جلة ١١/١٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٤١١)

١٦- استخلاص المحكمة ية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضرره بشدة وحذف بعضه خشبي ضربات متوالية في مواقع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار التهمة في الضرب الى أن حضرت الشاهدة والزعت المجنى عليه منها ، هو استخلاص سائق سليم يكتفي في اثبات توافر ية القتل .

(الجنر دكر ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ٥/٧/١٩٥٧ ص ٨ س ١٨٢)

١٧- متى كان الحكم قد أثبت في حديثه عن ية القتل أن المتهم استعمل أداة قاتلة وجهها الى مقتل من للمجنى عليه هو منطقة القلب بالذات وطنه بها طعنة شديدة قاسية شذت الى القلب فأحدثت الوفاة ، فان ما ذكره الحكم من ذلك تتوفا في ية القتل ويستقيم به التدليل على قيامه ويستوى بعد ذلك أن يخطئ الحكم في بيان البعث أو يصيب .

(الجنر دكر ٨٥١ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٠/٢٩/١٩٥٧ ص ٨ س ٨٢٨)

١٨- متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأدلتها وما استند اليه لاثبات أن المتهم حين أطلق العيار على المجنى عليه وأصابه في اجام يده كان قاصدا القتل ، وكان ما قاله من استعمال المتهم سلاحا ناريًا قاتلا ودرجته في استعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتما أن المتهم عند إطلاق العيار



القانون عاملا مشددا للعقاب فإذا كان القانون لم يعتبرها جريمة إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل الممد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف . ومتى تقرر ذلك وكان كل من جنايتي القتل الممد والسرقه بالاكراه اذا نظر لهما ما يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على الجاني عليها . فانه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الاكراه في السرقه فيكون عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة . لا الثانية التي عمل فيها الحكم ، على أن ما انتهى اليه الحكم في التكييف القانوني واعتباره القتل مقترنا بجناية السرقه بالاكراه . وان كان يخالف وجهة النظر سالفة الذكر . إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الاعدام التي قضى الحكم بها مقررمة أيضا لجناية القتل المرتبطة بجنحة ، كما هي مقررمة أيضا للقتل الممد مع سبق الاسرار الذي أثبتته الحكم في حق المتهم . فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملاسات التي يمتثلها في أسباب الحكم فإن قضائها يكون سليما .

(ملف رقم ١٨٠٠ لسنة ١٣٢٩ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٤/٢٥ - ٢٥٩)

٢٧ - قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار اليه في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستلزم في قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا مقب عليه فيه من محكمة النقض . فإذا كان الحكم بحسب ما استظهره للمحكمة لم يجر قيام ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقه بالاكراه ، فإن ما يشير به المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ لا يكون له محل .

(ملف رقم ١٥٦٢ لسنة ١٣٢٩ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٥/١٠ - ١٢٤)

#### الفرع الثاني - سبق الاسرار والتمرد

٢٨ - لمحكمة الجنايات بقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات ، بدون سبق تمثيل للتمهة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة زلت اليها الجريمة الموجبة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . واذا فإذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتمهة القتل الممد مع سبق الاسرار والتمرد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق اسرار فلا محل لما يشاء المتهم من عدم لفت الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النسي .

(ملف رقم ١١٨٠ لسنة ١٣٢٥ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٦/١٤ - ١٧٠)

وازهاق روحه ، قصد القتل وازهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للجاني عليهما الاتيين كليهما ، فان مقاله الحكم من ذلك يكون سائغا في استخلاص نية القتل الممد لدى المتهم وصحيفا في القانون .

(ملف رقم ١٠٣٤ لسنة ١٣٢٨ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٦/١٠ - ١٩٥٨/٩٥٠ - ٨٠٧)

#### الفرع الثالث - القصد الاحتمالي

٢٩ - ما دام التام في تقرر الصفة التشريعية أن الوفاة نشأت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالجاني عليه ، فانه يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في السلاح أو الإهمال فيه مالم يثبت أن الجاني عليه كان متسلما بتجسيم المسؤولية .

(ملف رقم ١١ لسنة ١٣٢٦ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٧/١٩ - ٢٨٢)

#### الفصل الثالث

##### الظروف المشددة

##### الفرع الأول - القتل العتري

٢٤ - سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، تكل منها جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل ، متى وقع منضما الى الجنحة وسببا لارتكابها . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المحاكمة أنه بعد أن اغتال الجاني عليها قد شرع في سرقه مالها ، فانها اذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات على ما قبل تكون قد أصابت في تكييف الواقعة من ناحية القانون ولم تقضي . في تطبيقه .

(ملف رقم ٢٠١٦ لسنة ١٣٢٨ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٧/٢٢ - ٢٣٤)

٢٥ - يمكن تطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات ووقع أي فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل الممد متبعا عنه ومكون بذاته لجناية من أي نوع كان .

(ملف رقم ٤٥٣ لسنة ١٣٢٩ - ج ٢٥ - ١١٥/١٩٦٠/٨/١٣ - ١٢٢)

٢٦ - جعل الشارع - في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية والثالثة - من الجناية المقترنة بالقتل الممد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفا مشددا لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية والاعدام أو الاكراه الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنحة . ومتضمن هذا أن تكون الجناية المقترنة بالقتل مستقلة عنه ، ولا تكون مشتركة مع القتل في أي عنصر من عناصره ولا أي ظرف من ظروفه التي يعتبرها

في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أماته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة مع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك قاضها عن عليه يحض هذا المال مما لها من مطاش واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك - فضاقت ذمرا بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الإجازة عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها غيرهما في الوقت وفي أموالها وبأخذ ما لديها ، فغير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن انطلقت بأبها دونه في الصباح ورفضت أن تتصلبه ما طلب أو يفضه فذهب يرتب جريته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجته ولا لأخيها - الذي تقيه مصادفة - شيئا عن ذهابها لها لأنه أمد للأمر جريته وسلك سبيل التضييق في ذهابها إليها وفي الحصول إليها وفي كيفية قتله ، بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جريته ، بما يقطع كله في أنه إنما فكر وجسم وتروى قبل مقارنته جريمة قتل أمه بما يتوافر منه سبق الإصرار - « فإن ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفا ورثت عليه قيام ظروف سبق الإصرار يكون استخلاصا سليما متققا مع حكم القضاة »

(ملف رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ - جلد ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٩٦)

## الفصل الرابع

### الظروف المثيرة

٣٤ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشرع في القتل المد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٤ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السابقة الذكر ، فإن الحكم حين أول العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا محل للنسب بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضي التزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس .

(ملف رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ - جلد ٥/١٩٥٩ ص ٨ ص ١٩٥)

## الفصل الخامس

### أوتباط القتل بجرمة أخرى

٣٥ - أن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع

٣٦ - لا جسدوى للطعن من التمسك بعدم توافر طرق سبق الإصرار والتزهد في جريمة القتل المد المسبوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل المد بغير سبق إصرار ولا تزهد .

(ملف رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ - جلد ٢/٢٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٥)

٣٥ - متى قال الحكم أن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة مما على جريمة القتل ولصداهم السلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدهم صوب بلدة المجنى عليه واستصاها معهم لحل الحادث حيث قتلوه متتبعين فرصة ازالتة للضرورة - فإنه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودل على توافره تليلا سابقا .

(ملف رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ - جلد ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٨)

٣٦ - إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه انما كان اعتداء وقع منه لوقت بعد غيبه عرفت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم للاتاقه كان يني مسلحة خصه فهو - أي المتهم - وإن قصد القتل إلا أن هذه التية لم تهم بنفسه إلا عند ما أقدم على ارتكاب خطه مما لا يتوفر به سبق الإصرار .

(ملف رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ - جلد ١٠/٢٩/١٩٥٦ ص ٨ ص ٨٣٨)

٣٧ - لا يشترط توفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض للمصر هو الملوأ على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه متصرفا إلى شخص غير معين وجده أو التي به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأي فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار .

(ملف رقم ١٢١٤ لسنة ٢٧ - جلد ١٢/٩/١٩٥٦ ص ٨ ص ٩٦٤)

٣٣ - سبق الإصرار ظرف مضاف ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف من الأمور التفسيرية التي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفا ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئه في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون - فإذا استدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : « ..... » متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة المتهم للمحكمة إلى المال وجشمه واستناده من أمه وغيرها ومشاربه

وفي الوقت ذاته اعتضبت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فان حكمها يكون قاصرا قصورا مستوجبا للنقض .

(ملعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/١/١٩٥٦ م ٧٧ ص ١٢٩)

٢٨ - خطأ الحكم في بيان عدد الأميرة التي أصابت القتل لا يبيح ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل النسوية إلى المتهمة .

(ملعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٤/١٩٥٦ م ٧ ص ١٣٢)

٣٩ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهمة وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتشيز عن ركن الممد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(ملعن رقم ٩١٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٤/١٩٥٧ م ٨ ص ٥٧)

٤٥ - متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا إلى الأدلة المقبولة التي أوردوها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(ملعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٥٢٠)

٤١ - أن ثبوت واقعة لحرز المتهمة السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتضت للأسباب التي يبينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن العيار الناري انطلق في الهواء من الفرد الذي كان يصله المتهمة ولم تكن لديه نية القتل .

(ملعن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٢١)

٤٢ - أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

(ملعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١٤/١٩٥٨ م ٩ ص ٤٢)

٤٣ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطنات وتكرارها من شخص ميين ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الأثبات التي تتدخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهمة أنه هو وحده الملحد لجميع هذه الطنات للمجنى عليه ، مع أن الواقعة

وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطار التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهمة أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمة يكون قائما مما يقتضي اعتبارها جريمة واحدة عملا بالمادة ٣٢/٣ من قانون العقوبات .

(ملعن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٥/٢٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٩٠)

## الفصل السادس

### نسيب الحكم

٣٩ - التنوير الذي تجرعه المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب ثقات عند عاهة مستديرة ليس مجرد تغيير في وصف الاتصال المينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنابات - عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - اجراه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكوبة للمادة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(ملعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٩)

(ملعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/٨/١٩٥٧ م ٨ ص ٣٦٧)

٣٧ - إذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بصد التحويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف البصر إلى حد اعتباره في حكم الضرب فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقنوقاً ناراً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤولية المتهمين . وإنذ فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله أنه « لا سند له في الأوراق فلم يسطر واحد من المتهمة ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح وداعاً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المتهمة ليس العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى هي دفاعهما وكان من المتهمة على المحكمة أما تحقيق هذا الدفاع باختيار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره أن كان لذلك وجه أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائفة مقبلة تبرر رفضه ، أما وهي لم تعمل

الصفة التشريعية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فانه يكون قاصرا حينما قُضيه ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الاصابات النارية أدت بعيادة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند يسهه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالاصابات التي أشار اليها من واقع الدليل القضي - وهو الكشف الطبي - مما يجعل ياته هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي أخذه بها .

(ملف رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٠ - جلد ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١٥٨)

التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تضمن حدوث هذه الطنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة باستناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم اداته على أساسها أن تنبه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم فعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى أثر في الحكم بما يطله .

(ملف رقم ٤٧ لسنة ٢٨ - جلد ٥/٦/١٩٥٨ ص ٩١١)

٤٤ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل المعد لم يبين كيف انتهى الى أن الاصابات الواردة بتقرير

رقم القاعة

## قلد متيقن

### موجز القواعد :

- ١ - حدوث إصابتين يرأس المجنى عليه وعدم معرفة عدت الاصابة الى أدت الى القرفة . مخالفة المبدأ بجنة القرب المعد المنطبقة على المادة ٢٤١ عقوبات أعطا بالقدر المتيقن في حقهما . لا مخالفة للقانون . ...
- ٢ - إلتحاق المحكمة إصابتي الباعة لعدم حصولها من المتهم . إلتحاقها إلتحاق إصابات أخرى بالمجنى عليها وأعطاهما بالقدر المتيقن . لا يصح . علة ذلك ؟ القدر المتيقن المعالج عليه في هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد فعله وتكون المحاكمة قد دارت عليه . ...
- ٣ - نفي الحكم عن المتهم بالقتل لعدم طرف سبق الإصرار وية القتل . أعلم بالقدر المتيقن دون العرض لوجود اتفاق بينهم على ارتكاب الجريمة من عدمه . قصور ، ضرورة انتفاء الاتفاق بينهم لأعلم بالقدر المتيقن ...

العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون .

(ملف رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ - جلد ٢/٦/١٩٥٦ ص ٢٣٦)

٢ - متى استباحت المحكمة إصابتي الباعة لعدم حصولها من المتهمين ، فلا يصح لها أن تستند اليها أحداث إصابات أخرى بالمجنى عليها وأخذهاما بالقدر المتيقن في حقهما ، ذلك لأن القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد فعله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(ملف رقم ٧٠٠ لسنة ٢٢ - جلد ١١/١١/١٩٥٦ ص ٧١١)

### القواعد القانونية :

١ - اذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن يرأس المجنى عليه إصابتين وأن الوفاة نشأت عن احدهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الاصابة التي نشأت عنها الوفاة فآخذهاما بالقدر المتيقن في حقهما واداهما بجنة القرب المعد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في نطاق

على المبنى عليه واتهامهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يمكن لأخذ التهمين بالتقدير التيقن هي طرف سبق الاصرار بل لا بد لذلك من اتقاء الاتهام بينهم •  
(ملحق رقم ١٤ من ٢٨ - مجلة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ من ٥٨٥)

٣- متى كان الحكم قد نفي عن التهمين جميعا في جريمة القتل الصمد طرف سبق الاصرار ونية القتل وأخذهم بالتقدير التيقن دون أن يرضى لوجود اتفاق بين التهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه ، فانه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا يعارض بين اتقاء سبق الاصرار وبين اتقاء التهمين فجأة الاعتناء

### قذف "إحالة"

واجب "سب وقذف"

رقم القاعة

## قرارات وزارة

### موجز القواعد :

- ١ القانون المصالح المقصود به : هو الذي ينفذ التهم القانون مركزاً أو وضماً يكون أصلياً له من القانون القديم.  
القرار الوزاري بضميضي وزن الرقيب لأخبارات الصحافة . لايجز قانوناً أصلياً . ... ..
- ٢ قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/١٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة النعم في لبن الخموس عن ٥.٥ ٪ صدوره طبقا لتفويض المرفوع له في ثلاثة ٢/٧ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٠ ، القول بضر التفويض على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لاستدله . ... ..
- ٣ قرار وزير العدل بتدب و كبل محكمة القاهرة الابتدائية للجنوس بمحكمة جنابات لسيوط بناء على طلب رئيس محكمة استئناف لسيوط . صحة هذا القرار . المادة ٣٧٢ إجراءات جنائية . ... ..
- ٤ قرار وزير التكوين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ للمحلل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ ، صدوره عن ملكه . تحديد وزن الرقيب يدخل فيه بطريق التروم نسبة الرطوبة ونسبة الخلفاء . ... ..
- ٥ القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بحدود وزن الرقيب . صدوره تنفيذاً للقاعدة ٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، سريان المادتين ٥٦ ، ٥٨ ، من هذا المرسوم بقانون على مخالفة أحكام القرار المذكور . ... ..
- ٦ النص في القرار الوزاري ٦٣ لسنة ١٩٤٢ على بطلان إجراءات أخذ البية عند عدم إعلان صاحب الشأن ببيعة التحليل في الأجل المحدد . عدم قيد الحكم به . مجوزته السلطة المخولة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ... ..
- ٧ احتياز المشتكين بالطيرين من الموقنين الكفنيين بضيوط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ طبقا لقرار وزير الزراعة في ١٩٤٣/٤/٨ ... ..
- ٨ قرار وزير التكوين بضر ووزن عدم معين من الأربعة (كما ورد على سبيل التنظيم لا الإقرار) . ... ..
- ٩ صدوره لقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ للمحلل بالقرار ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بد أجل إرسال البيانات المطلوبة بالقرار ١٣١ لسنة ١٩٥٣ . إضافة التهم من تلقاها بقراراً أصلياً صادر عن المحكمة العليا في الدعوى ... ..
- ١٠ شرط الإحفاء من الإنسطار المطلوب بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ عند قناده صنف وعدم تصادق على الإستمارة أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان ترسله ... ..

## رقم الفأحة

- ١١ ... للقصد بتوقيع دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من قرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ : هو توقيع النسخ بالاسمة الأجنبية للقرع منها للتصدير الخارجي بغير طريق الاحتياذ المفتوح . حة ذلك ؟
- ١٢ ... القواعد الواردة بالمادة ٣٧٠ إجراءات جنائية بشأن تحديد توقيع إفتتاح كل دور من أدوار إستعداد عمال الحمايات طبعيا : قواعد تنظيمية . لا يطلان على مخالفتها .
- ١٣ ... فضاء القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي دون توقف على صدور اللائحة والقرارات الوزارية للشار إليها بالمادة ٧٥ .
- ١٤ ... إليات الحكم نقل المتهمين مدفوعات وبيانات من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحقيقية . لاجل للاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٧/١٩٥١ الذي بين طاقته من الأسرار الحكومية للشار إليها بالمادة ٨٥ عقوبات .
- ١٥ ... لأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل لثمن بأمر سلاح بما يدخل في اختصاص الحاكم العسكرية بمتنقى الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١/١/١٩٥٢ إحصاره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق . أساس ذلك : المادة ٧ من القانون ١٥ لسنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية وقررو الداخلية ١٩٥٢/٢/٢ وقررو النائب العام في ذات التاريخ
- ١٦ ... لاستد في القانون القول بطلان قرار وزير الصحة بتحديد نسبة الدم في لبن الجواميس الصادر في ٧/٧/١٩٥٢ تنفيذاً للمادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠
- ١٧ ... حصول التربة الحية . يجهان يقوم على تربيتها بسر يزيد على السر للمين واستناعه عن بيعها بهذا السر . وجوب معاقبة طبقا للرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وللرسوم الصادر في ١٢/١٢/١٩٥١ وقررو التوين رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢
- ١٨ ... إعتبار عمال المصانع الحربية من طاقاة المستعدين للموامين في حكم للسادة ١١١ عقوبات طبقا لقررو وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣
- ١٩ ... حق السلطة التنفيذية في إصدار الواجبات اللازمة لتنفيذ القوانين . للمادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٣٣ ، إستعداد لقررو الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ لذلك الإذن العام . الإذن الولد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تحديد للائن العام .
- ٢٠ ... الإذن العام للمشد من نص للمادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٣٣ لإيجاد نزول السلطة التشريعية عن سلطانها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية . بل هو دعوة هذه السلطة لوضع القرائات اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا أو أن تعدل فيها أو تتولى تنفيذها أو تعفى من هذا التنفيذ .
- ٢١ ... القرو الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجسر لك الحقيقة الثالثة على ورود البضائع التي استوردوها إلى مصر بالاسمة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها في خلال الأجل المحدد . إحصاره ضمما للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التي حظرت تحويل التقد من مصر أو إليها لا بشروط وتوضيع خاصة
- ٢٢ ... وجوب صدور قرار من وزير العدل إن كان على إستعداد محكمة الحمايات خروج للدية التي يتبعها ذات المحكمة الإيطالية .

٥ - صلحوا القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥  
لتعديد وزن الرغيف انما كان تنفيذاً للسادة ٨ من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مخالفة ما ورد  
بأحكامه مخالفة لها وتسمى في حق مرتكبها المادتان ٥٦ ،  
٥٨ من المرسوم بقانون سالفة الذكر .  
(الحق رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ في جريدة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨٥٢ )

٦- أن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٣٣ سنة ١٩٤٤ الصادر من وزير التجارة والصناعة من إعلان إجراءات أخذ العملة التي لم يمل صاحب الشأن نتيجة التغطية في الأجل المحدد في ٤ أيامه للحاكم لأن القرار الذي قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٤ الذي مصر تقييده له ولذلك فلا للحاكم أن يهدر أداة الدعوى حسبما تطعن في الجها دون التنازل لهذا النص.

٧- ان قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بمعين الوفدين المكلفين بضغط وإثبات المخالفات للأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتليس قد نص على اعتبار التفتيش البيطري من بين مؤلفاء الوفدين .

٨ - أن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر مصائب عليها كيما كان عدد الأرفعة التي وجدت ناقصة الوزن أن ذأ ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرفعة انما اورد على سبيل التظلم لا الاثام .  
(القرار رقم ١٢٢١ لسنة ٢٢ - ج - بلة ١٩٥٧/١٢/٨ ص ٨ س ١٩٥٢)

٩- إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإزالة الفصل المصموم على عيرته في المادة الأولى من هذا القرار للمطالبة للعادة المتبعة في المطالبة إلى ١٣ لسنة ١٩٥٦ إذ أمثل أجل ارسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن التمسك بذلك باعتباره قانوناً أصبح طبقاً للعادة الخاصة المتبعة في المطالبة إلى ١٣ لسنة ١٩٥٦ ومن ثم فإن التمسك بقانون العقوبات ما دام قراره من أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٥٤)  
(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٢١٨)

١ - جرى قضاء محكمة القضاء على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ أو يمتدح للمتهم مركزاً أو وضعا يكون أصلحه له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغبة لاعتبارات اقتصادية بحتة .

(الطبعة رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ في - مجلة ٢١/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ٢٤٢)

٢- أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٢/٢ من لوائح الصحة أن يصدر قرارا بالوصفات والمقاييس الخاصة بالبلبن ومحتجاته ، وتبيننا لهذا التوضيح صغر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ أوجب في مادة الأولى ألا تقل نسبة السهم في لبن البوموس من ٥٠٪ وعلى ذلك فإن القول بأن عرضي الشرع للوزير في تحديد الوصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنسب لمخصص لأه يشمل في عموم كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق- جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ٤١٢)  
(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق- جلة ٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٣١٥)

٣- متى يأن من الأخلاق على القرار الصادر من وزير العدل؟  
 صدر بنبذ وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسيوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسيوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .  
 (المنبر ١٨٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ -

٤ - أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ أن يغزل وزير التكوين حقله بتحديد وزن الرغيف بعد استفاضة بكل ما يباحثه الرض من هذا التحدد ، ولا ريب أن تحديد الرغيف بغزل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة ، كما يغزل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلا السببتين تؤثر حقا في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التكوين ورقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٧ المعدل بقرار رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر من غير ملكة

(الطبعة رقم ١٨٢ لسنة ٧٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨ ص ٥٥٦)

١٠ - ان الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أضيفت من ارسال البيان التوضيحي عليه في هذا القرار من الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أي تمديد على استيراد بشرط أن يكون صلب الفئان قد أشار الى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فلذا كان التمهيم لم يشر الى نافذ الصنف في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .

(معدل رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ د - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩ س ٢١٨)

ملحوظة - صدرت هذه المبادئ بذات الجلسة في الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٨ ق .

١١ - ان المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ النفع بالصفة الأجنبية المخرج عنها للتصدير الخارجي بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لأنه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للائتمان - يتحقق وصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتمتع على المستورد ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبي ومن ثم فإذا كان التمهيم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فإن المبدأ يتوجب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك ان لم يكن قد سده من قبل .

(معدل رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ د - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٤٥)

١٢ - ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار انعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم يمتنع الا الى وضع قواعد تطبيقية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان .

(معدل رقم ٢٤ لسنة ٢٨ د - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩ س ١١٩)

١٣ - ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع المستورة فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكنة لتطبيقها بغض النظر عن الأهمية أو القرارات الوزارية التي غولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة السورية والعدل إصدارها ، ولا يصح تعطيل أي نص ما دام أن اعماله لا يتوقف على شرط .

(معدل رقم ١١٠ لسنة ٢٨ د - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩ س ١٢٨)

١٤ - اذا ألفت الحكم على المتهمين أنهم كانوا يظلمون بتقليل معلومات وبيانات في طبيعتهم وفي الظروف التي ألفت

فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمه فان الاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الأسرار الحكيمه المشار اليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

(معدل رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ د - جلة ٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٠٠)

١٥ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بطراز سلاح مما يدخل في اختصاص الحاكم العسكري بموجب الأمر رقم ١٥ الصادر في ١٥/١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصائرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أسلحته لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع ببعدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها متبعة لأحكام القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(معدل رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ د - جلة ٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١٨٨)

١٦ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالبنين وممتنجاته ، وتنفيذا لهذا الترخيص صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة النسم في لبن « الجاموس » عن ٥/١٠ ، وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له في القانون .

(معدل رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٨ د - جلة ١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٢٥)

١٧ - نص المرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسليم الجبري وتعديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يبين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذي يخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المذكور » . كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يباع سلعة مسخرة أو مسخرة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعلن أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، كما منح وزير التتوين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التتوين من إصدار القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وإضافه بجعل الترية العية ( البقري الصغير ) الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون



٢٠ - ليس معنى الاذن العام للمستند من نص المادة ٣٧ دستور سنة ١٩٣٣ الملقى ثبوت السلطة التشريعية عن سلطاتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تبطل تنفيذها أو أن تنفي من هذا التنفيذ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية.

(الجنرل رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ ص ٣٧٧)

٣١ - ما خصته القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بازام المستوردين تقديم شهادة الجبرك القيسية الدالة على ورود البضائع التي استوردوها في مصر بالسلة الأجنبية التي أخرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ - التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها الا بالشروط والأوضاع التي تعدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك - ومفصلاً للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التبادل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي فاط بها وزير المالية - وهي التي تضمنها القرار الوزاري سابق البيان - بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سند القانون واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧

(الجنرل رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ ص ٣٧٧)

٣٢ - صدور قرار من وزير العدل انما يكون واجباً اذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(الجنرل رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٤/٢٩ ص ١١ ص ٣٨٠)

رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بـسـنـوث التسعير الجبري وتعديله الأرباح، فيكون ما يشهه الطاعن من أن امتناعه من بيع « عجول التربة الحية » بالسعر المعلن وبه إيجاباً بغير زيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .

(الجنرل رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ١٦٧)

١٨ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه « تسرى على موظفي المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفي الدولة »، فالتهم باعتباره عاملاً في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تطبيقية عامة، وبالتالي يدخل في طائفة المستفيدين الموصوفين المشار إليهم في المادة « ١١١ » من قانون العقوبات .

(الجنرل رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٩ ص ١٠ ص ٢٨٢)

١٩ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أصلاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إلغاء من تنفيذها، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتوافقة عليها، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملقى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستتباً في الأصل الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور، ولا يعدو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديداً للاذن العام المستند من النص الدستوري سالف الذكر .

(الجنرل رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ ص ٣٧٧)

رقم المناقشة

## قصد احوال

موجز القواعد :

- مسئولية التهم عن جميع النتائج المحصل حصولها من الإصابة الى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراعى في العلاج أو للاعمال فيه . ما لم يثبت أنه كان مصدراً لجميع المسؤولية .
- ١ ... ..
- ٢ ... ..
- مطاب مسؤولية التهم عن النتائج المحصلة لسبب : إيجاباً لادع غير قابل ونتائج الطبيعة .

رقم المادة

- تحديد مناط تقدير الاحتمال في المادة ٤٣ خضوات إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي التهمت إليها إرادة القاتل وما يحصل أن ينتج عنها قتلا وحكم الجري المادي للأموار . . . . . ٣
- إنهاء المحكمة إلى عدم تحميل الذم بجريمة القرب النفس إلى الموت مستولية وفاة الجاني عليه . وجوب مساهمة من جريمة إحداث الجرح البسيط . . . . . ٤
- مستولية القرب من نتيجة لخصلة الجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها . . . . . ٥
- عدم تحميل القصد في جريمة قتل الممد بشخص معين بلاته أو تعبدته وانصراف أثره إلى شخص آخر . لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفاءه . مادامت واقعة الدعوى لا تبدو وأن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص . . . . . ٦

وما يمكن أن ينتج عنها قتلا وتحكم الجري المادي للأموار .

القواعد القانونية :

- (المقرر رقم ١٨٤ س ٢٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٩ ص ٢٩٥٧ س ٥ ص ٧١٣)
- ٤ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح النفس إلى الموت المستولية عن وفاة الجاني عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه برائة المتهم بجملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئولية قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .
- (المقرر رقم ١٨٤ س ٢٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٩ ص ٢٩٥٧ س ٨ ص ٧١٧)
- ٥ - من المقرر في قته القانون أن القاتل أو الشريك يحصل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .
- (المقرر رقم ٢٢٦ س ٢٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/١٠ ص ٨ ص ٧٦٠)
- ٦ - لا يجب الحكم بعدم فصله عن شخص من انصرف نية المتهم إلى قتله أو أنه تردد في تعديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تعديد القصد بشخص معين بذاته أو تعديده وانصراف أثره إلى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفاءه مادامت واقعة الدعوى لا تبدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فإن كانت الأولى فالمسئولية متوافرة فلا ركان وإن كانت الثانية فالجاني يرغذ بالجرمة المصدية حسب النتيجة التي اتفق عليها فاعله .
- (المقرر رقم ١٢٦٥ س ٢٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/١٢ ص ٨ ص ١٢٣٩)

- ١ - ما دام الثابت من تقرير الصفة التبريرية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالجاني عليه ، فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت من طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الأفعال فيه ما لم يثبت أن الجاني عليه كان متعمداً بتجسيم المسئولية .
- (المقرر رقم ٤١ س ٢٦٦ د - مجلة ١٩٥٧/٢ ص ٢ ص ٢٨٢)
- (المقرر رقم ٦٧٨ س ٢٦٦ د - مجلة ١٩٥٧/٩ ص ٧ ص ٨٢٥)
- (المقرر رقم ٢١٤ س ٢٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٥ ص ٨ ص ٤٤٨)
- ٢ - الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابها متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمعنى المادي للأموال خرج من ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقصوده أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة القاتل لا بد وأن تكون قد ترجعت نحو الفعل ونتائج الطبيعة .
- (المقرر رقم ١٨٤ س ٢٢٧ د - مجلة ١٩٥٧/٩ ص ٨ ص ٧١٧)
- ٣ - أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبإبرازها الصراحة المطلقة أنها إنما تقرر كقاعدة عامة هي أن تحديد مناط الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة القاتل أولاً وبالثبات

## قصد جنائی (احالة)

ولیع :

- ایلات ( القاضی ۴۰۶ ) .
- واعظان گیلہ صیوڑہ ( القواعد ۳۸۰۳۷۰۳۵ ) .
- واعظان لوال گیلہ ( القواعد ۷۷۰۵۴۰۴۸ ) .
- وإنشاء لقیام مصحفہ من جریۃ ( القاضی ۸ ) .
- ولین دولة ( القاضی ۱ ) .
- والیہ حرمة ملک قبر ( القاضی ۳ ) .
- وبلاغ کاتب ( القاضی ۳ ) .
- ولید ( القواعد ۱۶۰۱۵۰۱۲۰۱۱ ) .
- وکرور ( القواعد ۹۴۰۹۳۰۹۰۰۶۵۰۲۷۰۲۶۰۲۴۰۲۳۰۲۲۰۲۱۰۲۰۰۱۹ ) .
- ولید ( القاضی ۷۰۶ ) .
- ولید ( القواعد ۵۰۳۰۲ ) .
- وحارک ( القاضی ۲ ) .
- وحکم ( القاضی ۲۵۲ ) .
- ودعارة ( القاضی ۱۲ ) .
- ورفور ( القاضی ۱۵ ) .
- وسجورلف ( القواعد ۱۵۰۱۲۰۸۰۷۰۷۰۱ ) .
- وسین لیسر ( القاضی ۵ ) .
- وسرک ( القواعد ۱۰۰۷۰۵ ) .
- وشبانہ زور ( القاضی ۷ ) .
- وشیک بدون رسید ( القواعد ۲۲۰۹۰۸۰۷۰۵۰۴ ) .
- وضرب ( القواعد ۲۷۰۲۶۰۲۴۰۲۳ ) .
- وخی ( القواعد ۱۰۰۹۰۸۰۶۰۴۰۲ ) .
- وکل حد ( القواعد ۲۱۰۷۰۰۱۹۰۱۸۰۱۷۰۱۶۰۱۵۰۱۴۰۱۳۰۱۲۰۱۱۰۱۰۰۸ ) .
- وسفولیہ جنائی ( القواعد ۶۶۰۶۲ ) .
- وسنجم وحابر ( القاضی ۲ ) .
- ومواد غفرہ ( القواعد ۲۳۰۳۰۰۲۸۰۲۳۰۱۹۰۱۷۰۸ ) .
- وموظفون عربیون ( القاضی ۴۵ ) .
- وقد ( القاضی ۳ ) .
- ومطک مرض ( القاضی ۶ ) .

رقم القاعة

## قضاء

٧-١	ولاية القاضي	الفصل الأول :
١١-٨	صلاحية القاضي	الفصل الثاني :
٢١-١٣	رد القاضي	الفصل الثالث :
		موجز القواعد :

## الفصل الأول - ولاية القاضي

- ١ ... .. تختص المحكمة بولاية أو أحد وكلائها للتحقيق قبل بادارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات. جاز
- ٢ ... .. حق وزير العدل في تدب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات. المادة ٣٧٢. إجراءات
- ٣ ... .. تقديم رئيس محكمة استئناف القاهرة دعوى في مادة كسب غير مشروع إلى دائرة من ثلاثة مستشارين. صحيح. ولو بين أن هذه الدائرة إحدى محاكم الجنايات
- ٤ ... .. حق وزير العدل في تدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على طلب رئيس استئناف أسبوط
- ٥ ... .. جواز اشتراك قاضي المحكمة العسكرية العليا الذي قرر بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها - عملاً بالقانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - في الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة العادية. ... ..
- ٦ ... .. منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها. ملة : أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها إضفاء
- ٧ ... .. تدب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة بدلاً من مستشار أصلي وجد لديه مانع. إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١/٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٦ لا يلزم الإشارة إلى هذا التدب في الحكم

## الفصل الثاني - صلاحية القاضي

- ٨ ... .. كون القاضي قريبا لقاضي التحقيق الذي تدب لاستجواب المتهمين قاضياً لقرار غرفة الأحياء. لا يلزم عدم الصلاحية
  - ٩ ... .. مالا يمتنع إليه رأى. مثال
  - ١٠ ... .. قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أثبتت إمكان ضبط المخدر على النحو الوارد بالتحقيق. عدم اعتباره لإضفاء رأى مانع لما من القضاء في موضوع الدعوى
- حق التصدي للدعوى الجنائية. أثره : تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو الاستئناف للمتعوب لتحقيقها. حرية

رقم القاعة

- ١١ ... .. المحلة الى مجرى التحقيق في التصرف في الأوراق . إذا واث الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى لا يجوز أن يشترك في الحكم بها أحد المشتغلين الذين قرروا إقامة الدعوى
- ١٢ ... .. قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المزم ليس من شأنه أن يتبدعا بشبه وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة . ولا يحد من أسباب عدم الصلاحية في حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ...

الفصل الثالث - رد القاضى

- ١٣ ... .. عدم سلوك المزم الطريق الذى رسمه القانون بالتقرير يرد رئيس القاعة في علم الكتاب . عليه بالمجلس رده . إصدار المحكمة قرراً بتأجيل الدعوى . لا خطأ
- ١٤ ... .. اختصاص محكمة الجنائيات المتطورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل في طلب الرد
- ١٥ ... .. عدم جواز الطعن بالتشخص في الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية استقلاً
- ١٦ ... .. إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد تخضع لقواعد الورقة في قانون لإجراءات الجنائية وإن كانت إجراءات الطعن في تقديم طلبه ونظره حتى الفصل فيه تخضع لقانون للمرافعات
- ١٧ ... .. قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات هو بيان المحلة الى متصل في طلب رد القاضى المبني على دعوى مخالفة لقاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة
- ١٨ ... .. قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثره لأول مرة أمام محكمة القضاء غير جائز
- ١٩ ... .. تقديم طلب الرد . اثره : وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً . بطلان قضاء القاضى قبل ذلك ولو قضى في طلب الرد استئنافياً بالتأريض
- ٢٠ ... .. قضاء القاضى المطلوب رده قبل الفصل في طلب الرد . قضاء من حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين . لا تستبعد به محكمة أول درجة سلطاناً في موضوع الدعوى الأصلية
- ٢١ ... .. الطعن في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز طبقاً لتدلية المادة ٣٩٦ مرافعات للمطلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ عدم خروج الشارع عن هذا الأصل إلا في المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضاة عن الحكم

القواعد القانونية :

الجنائيات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن تدب  
ورئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش  
القضائى لا يرفع عن أيهما صفة القاضى أو يخلع عنه ولاية  
القضاء (١) .

الفصل الأول

ولاية القاضى

(ملحق رقم ١٩١٢ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ٣٩٤)  
(وملحق رقم ١٩٨٣ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦/٢/١٤ "لم يشر")

١ - تدب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها  
المتدربين للعمل بإدارة التفتيش القضائى للجلوس بمحكمة

فلذا نظرها مرة أخرى كان قضاؤه باطلاً فيفتح له القانون باب الطعن بالطريق المادى أو بطريق النقض .

(العلم رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ - جـ - جـ ٢٠/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٠)

٧ - لعب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذى تقدم به المتهم بطلان الحكم بدلا من المستشار الأسمى - الذى وجد لديه مانع - لجرأه مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ فى فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن السلطة القضائية - والواردة فى الفصل الثانى منه المنون « فى قتل القضاة وندبهم » - سواء فى محاكم الاستئناف ، أو فى المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الإشارة الى هذا النيب فى الحكم .

(العلم رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ - جـ - جـ ٢٩/١٩٦٩/١١ ص ١١٠)

### الفصل الثانى

#### صلاحية القاضى

٨ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم واحد القضاة الذين يتقرون الدعوى صلة

من ذلك النوع - وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه - ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضى التحقيق الذى ندبه النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

(العلم رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ - جـ - جـ ٢٩/١٩٥٩/٧ ص ٧٠٠)

٩ - متى كان الثابت بحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت رئيس قسم الطب الشرعى فيها ورد بالتحقيق الطبي وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يرايد الاستفسار عنه فى اجابة سابقة ، ثم تمى الدفاع سؤالاً آخر وجهه للطبيب الشاهد فتردت المحكمة بمنسوخ ما قرره الطبيب الشرعى فى صلب مناقشته ثم أبدى الطبيب موافقته على ما قاله المحكمة ، فلن ما ذكره المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة رأياً لأنها انما رغبت بما لاحظته أن تبه الدفاع الى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيها سلف من مناقشته أمامها .

(العلم رقم ٢٩٣ لسنة ٢٨ - جـ - جـ ١٢/١٩٥٨/٩ ص ٩٠٢)

١٠ - ان قول المحكمة فى محضر الجلسة أن التجربة التى قامت بها ألفت امكان ضبط المخدر على الصورة الواردة

٢ - المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية يعد تصديها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تمييز لوزر المدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلاهما للطلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من ادوار انعقادها ، كما تمييز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

(العلم رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ - جـ - جـ ٢٠/١٩٥٦/٧ ص ٢٩١)

(والعلم رقم ١٨٣ لسنة ٢٥ - جـ - جـ ٢٠/١٩٥٦/٢ (لمر))

٣ - متى تبين أن لجنة فحص الاقراوات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ للمطل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى احدى دوائرها مشكلة من ثلاثة

مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدوائر هى أصلاً احدى محاكم الجنايات طبقاً لكشف توزيع العمل الذى اقتره الجمعية العمومية لمشارى محكمة استئناف القاهرة .

(العلم رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ - جـ - جـ ٢٠/١٩٥٦/٧ ص ٧٠٠)

٤ - متى يأن من الاطلاع على القرار الصادر من وزير المدل أنه صدر يندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للطلوس بمحكمة جنايات أسبوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط ، فان هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير المدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(العلم رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ - جـ - جـ ٢٩/١٩٥٦/٧ ص ٨٤٢)

٥ - ان السلطة التى عولها القانون رقم ٣٧٥ سنة ١٩٥٦ للمحكمة العسكرية لاصدق أن تكون مجرد تكليف بالاحالة الى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها ، وهى فى هذه الحالة محكمة الجنايات دون ابداء الرأى فى موضوعها اذ ليس لها أن تقرر غير الاحالة وسرد التبرير بذلك طبقاً للقانون المذكور ودون أن يقوم القاضى بسبل يجبل له رأياً فيها لا يكون من شأنه أن يصرح عليه الفصل فى القضية عند نظرها بالمحكمة العادية .

(العلم رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٢ - جـ - جـ ١٠/١٩٥٧/٨ ص ١٢٩)

٦ - منع القاضى من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها سطره أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها ابتداء

محكمة جنابات فإن نظره والتصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنابات المنظورة أمامها الدعوى .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢٥ ص ٨ من ١٣٢٥)

١٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

(الفرن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

(والفرن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

١٦ - المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ إجراءات فيما نصت عليه من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

١٧ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القواعد الأصلية إلى وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالتصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تحصل في هذا الطلب ما دام التقاضي الجزئي بمجرد افتقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

١٨ - إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للتهم طريقا معينا يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١١/٥ ص ٨ من ٨٧٢)

(والفرن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ من ١٤٧٧)

١٩ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء التقاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تحرر باعتبارات تتصل بالألمة إلى توزيع المسألة ، ولا يشي من ذلك كون

في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأيا ينسبها من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كوتت رأيا مستقرا في مصلحة التهم أو ضد مصلحة في خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه .

(الفرن رقم ١١٦١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١١/١٧ ص ٩ من ٩٢٢)

١١ - لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المتدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي نصت لها ، ويكون بمعدّل الجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترامى لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المتدوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(الفرن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢ ص ١٠ من ٢٥٧)

١٢ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد التهم ليس من شأنه أن يقيد ما يقرره وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يطعن للفصل في الدعوى وذلك لدره لشبهة تأثره بصالحه الشخصي أو بصفة خاصة أو يرى مسبق له أن أبداه في الدعوى ذاتها صولا لمكانة القضاء ودلو كلفت في عين الناس .

(الفرن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ من ١٤٧٧)

## الفصل الثالث

### رد التقاضي

١٣ - متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب التهم رد رئيس الدائرة ، فإن هذا الاجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام التهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحييت علما بصحصول هذا التقرير .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٣٢٥)

١٤ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها

الا بقدر ما خول لمحكمه التقض من حق اعاده النظر في  
الدعوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها  
المادة ٣١٤ مرقعات في باب رد القضاة عن الحكم اذ نصت  
على : « عدل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتضمنة -  
أحوال عدم الصلاحية - ولو بالتناقض الغضوم يقع باطلا -  
واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة التقض  
جاز للمصمم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن  
أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة التقض -  
وهي المحكمة العليا - لا سبيل الى تصحيح حكمها - في  
الحالة المشار اليها في المادة المذكورة الا بالرجوع اليها  
فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء  
والحصص - فان في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير  
العادية ما يكفي اصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فاذا  
توافر سبيل الطعن وضيحه صاحب الشأن فلا يلزم  
الا قسه .  
( المجلد رقم ١٨٨ لسنة ١٣٠٠ - جلد ١٤ / ٢٦ / ١١ ص ٢٨٠ )

طلب الرد قضى فيه استئنافيا بالرفض اذ البيرة في قيام  
المصلحة في الطعن هي قيامها وقت صدور الحكم للطعن  
فيه ، فلا يمتد باسنادها بعد ذلك .  
( المجلد رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ - جلد ٢٣ / ١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ١٦٢ )

٢٠ - قضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل  
في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى  
لأجل معين لا تستند بمسككة أول درجة سلطتها في موضوع  
الدعوى الأصلية ، مما يتعين منه اعادتها اليها .  
( المجلد رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ - جلد ٢٣ / ١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ١٦٢ )

٢١ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧  
لسنة ١٩٥٩ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان  
الأصلية غير جائز - اذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك  
محل لا يبراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت  
نصاب الاستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل -

رقم القضاة

## قطن

### موجز القواعد :

- ١ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة بيرة القطن . قصد الشارع به : إتخاذ الاحتياطات لمراقبة بيرة  
التقاوى لدواعي من المصلحة العامة . لتعديل الذي أدخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٧  
والتقوى الصادر في ١١/١١/١٩٤٧ ، لا يتناول للمناس بالإجراءات العامة التي لوجبت المادة الثانية  
من القانون المذكور لتأخذها قبل إجراء الخلع . فخص البيرة بمراقبة موطن وزارة الزراعة فيلزم ...
- ٢ الزور الملقب عليه بغشوة المصلحة في البيرة الاكثر رقم ٦ يطلب تقاضى القطن طبقا للمادة ١٠ من القرار  
الزورى رقم ٧١٧ لسنة ١٩٤٨ يستلزم لا يجوز في تحليله حل أنواع الزورى الأخرى ... ..
- ٣ وجوب تطبيق النص عند وضع جوارحه ولو خالف ما جاءه مذكره التفسيرية . مثال من نص القانون رقم ٤٤٩  
لسنة ١٩٥٤ بشأن تناول الأصناف الأخرى في مناطق تصمم تقاضى القطن الأخرى ... ..

### القواعد القانونية :

حفظا للمحصل الرئيسى للبلاد ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٢  
لسنة ١٩٤٧ يتعين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن  
في سنة ١٩٤٨/١٩٤٧ الزراعية والقرارات الصادر بتاريخ  
٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناولت

١ - الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة  
١٩٦٦ بشأن مراقبة بيرة القطن ان الشارع قصد اتخاذ  
الاحتياطات لمراقبة بيرة التقاوى لدواعي من المصلحة العامة



رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٠٩ - في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تسميع تهاوى القطن الأشوسى - قد جعلت الجراء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتى الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التى أوردتها - ألا تجسرى عليها حكم المادة السادسة التى تمتدب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص الصريح فانه فضلا عن مخالفة ذلك قواعد التفسير ، فانه ينبى من مطالعة المذكرة الايضاحية ساقفة الذكر أن الشارع خرج من مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مائى في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تفلركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس ادلا على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت اليه مع الجراء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائفا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو غلط يجب أن يتزوه عنه الشارع .

(ملف رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢٩ - ج - جلسة ١٩٥٩/٦/٩ ص ١٠ ص ١٢٩)

ولم القاعة

المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول للناس الاجراءات التى أوجب القانون في المادة الثانية منه اتخاذها قبل اجراء الطلع ، ولين في القانون ما يحتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفى وزارة الزراعة قبل اجراء الطلع .

(ملف رقم ١١٠٠ سنة ٢٥٥ - ج - جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ١٢)

٢ - ان ما نصت عليه المادة ١٥ من القرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بذرة القطنى من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخفة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تهديد عقوبة الجنحة الا استثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه الى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فان ما وقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تهاوى القطن تسرى عليه أحكام قانون العقوبات فيما تتجاوز نطاق الاكثارات التى أشير اليها في المادة المذكورة .

(ملف رقم ٥٩٢ لسنة ٢٢٢ - ج - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ ص ٢٠٤)

٣ - القاضى مطالب أولا بالرجوع الى نص القانون ذاته وإعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فاذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التحضيرية الموافقة للقانون - وتعليها على عبارة النص لفروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون

### موجز القواعد :

لجنة البصولة : إيجارها من الجاهل قبله بعد صدور قرار وزير الداخلية في ١٩٥٩/٧/١٠ - قبل ذلك كانت تندرج تحت حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن إيجار الجاهل القاصى دون القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرامعة على سابق القيل وروى الجاهل وغيره من أنواع الأكواب والأعمال الرياضية

نظم القاعة

- ١ ألعاب القوي ولعبة بلادة ١٩ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ على سبيل التمثيل . وجوب أن يكون الرجع فيها موكولا لخط أكثر من لهارة . تحقق الرجع في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء يعبر عنه ...
- ٢ صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا في جرعة لسياح القفز بلبس القفز في مقهى : وجوب تطبيقه بدلا من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ باختياره أصلا للمتهم فيما يتعلق بمدة عقوبة الحبس ...

وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن بزاولتها في الحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الرجع فيها موكولا للخط أكثر منه للهارة ، وكما يتحقق الرجع في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء آخر يقوم بماله .

(معدل رقم ٦٦٠١ من ٢٧-٥-١٩٥٨/٢/١٨-١٩٥٨/٢/١٨-١٩٥٨/٢/١٨)

٣- حتى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للنهي بلبس القصار في مقهى في ظل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من التعلق نهائيا ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصح للمتهم .

(معدل رقم ١٥١٤ من ٢٧-٥-١٩٥٨/٢/١٧-١٩٥٨/٢/١٧-١٩٥٨/٢/١٧)

القواعد القانونية :

١- لا تدخل لعبة الطاولة في أي من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ودمى الصمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزلولتها في الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٥/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطاولة وأما لم تكن تمدد وتتناول عملا من أعمال البانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٥٥ بشأن أعمال البانصيب .

(معدل رقم ١٧٥ من ٢٥-٥-١٩٥٦/٥/٢٢-١٩٥٦/٥/٢٢-١٩٥٦/٥/٢٢)

٢- إن المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سمتها تلك المادة

فح

مواضع القواعد :

- ١ قضاء محكمة أول درجة براءة المتهم في جرعة عدم توريد قسح إستاندا إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو منع الجدل النقدي . الحكم استثنائيا بالتأييد بحد انتهاء الأجل . لا غش . عة تلك : صيرورة قبل مضي من الخطاب فيما مضى وحتى انتهاء الأجل للنصوص عليه في القانون ، ولا تبدأ لتسوية الخاتمة إلا بعد إقتضائها ...
- ٢ قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة لها . مثال : في جرعة عدم توريد تعصيب الحكومة من قسح ...

نظم القاعة

نظم القواعد

إصدار القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص من القضاة إذا قام حتى يوم ٣١ / ٧ / ١٩٥٦ بإداء البديل التقديري من مقامه القسح لم يتم تسليمها من السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣، تخلف الماتر حتى تلك التاريخ من التوريدهم دفع البديل التقديري يورده مسئوليه الجنائية ... ٢ ...

توقيع الحيز على زراعة قسح لهم يفرض عليه واجب استلام هذا الحيز . إسماعيل في أداء هذا الواجب حقا مقروا بمقتضى القانون مالم يثبت سوء نية . مثال . في إحتلال التهم بالترهه لدى فرضه عليه القانون ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن القانون للضمان ... ٤ ...

بالطلبات : فان قضاة محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بطلانها يكون صحيحا في القانون .

( الملحق رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠٥٨ / ١٠ ص ٩٠ )

٣ - ان القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه : يعنى من القضاة كل حاكم يملك مقادير القسح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٩ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ اذا قام حتى يوم ٣١ / ٧ / ١٩٥٦ بإداء مبلغ جنيهين لوزارة التسوين عن كل أرباب من القسح لم يتم تسليمه . فاذا كان الحصول الذي لم يتم التهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمل هذه القرارات فان مودى ذلك أن ترفع عن الفصل المنسوب للتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من إبريل سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئولية الجنائية اذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع البديل التقديري وتصح معاقبته عليها . فاذا كانت النيابة العامة قد اتهمت التهم بأنه حتى يوم ٣١ / ٧ / ١٩٥٦ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قسح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدأ فيه مسئولية الجنائية فان الحكم اذ قضى بإبراءه استنادا الى أن القانون قد أسقط عن الفصل وصف الجريمة يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

( الملحق رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠٥٨ / ١٠ ص ٩٠ )

٤ - توقيع الحيز على زراعة قسح التهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحيز والمحافظة على المحرز ومنه التصرف فيه على أي وجه . وهو في أدائه لهذا الواجب

القواعد القانونية :

١ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بإبراء التهم في جريمة عدم توريده نصيب الحكومة من محصول القسح استنادا الى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريده أو دفع البديل التقديري نهاية ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التي حددتها القانون مالف الذكر بالإبقاء ، فانها لا تكون قد أخطأت . إذ أن مودى ذلك القانون أن الفصل أصبح مفعيا من القضاة فيما مضى وحتى انتهاء أجل التصرف عليه فيه ولا تبدأ المسئولية الجنائية الا بعد انقضاءها في حالة عدم التوريده أو عدم دفع البديل التقديري ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفضت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية الا أن تقضى بتأييد الحكم للمؤقت (١٥) .

( الملحق رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٠٥٧ / ٥ ص ٨٠ )

٢ - اذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما أثبت الحكم من خلل أوراق الدعوى من استدارة تبيد حيازة التهم للأرض الترضيحي بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قسح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقديرها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستدارة وانما اكتفت بطلب الحكم

٣ : تقرر المحكمة هذا الينا أيضا في الطعن ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ في القانونين بشأن الجلسة .

الى تلك التسليف هو بقية القمع الناتج من التقاوى المستقاة التي حصل عليها المتهم وأن ثمة عفوا حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز اداري على محصول هذه التقاوى المستقاة ، فان هذا الذي أوردته الحكم شديد في القانون .  
(المن دمر ١٣٩ لسنة ٢٩ ق ب جلسة ١٩٥٩/٢/١٠ ص ١٠٤)

راجع أيضا : اختلاص .  
(القاعدة رقم ٧٣،٦٠)

انما يستعمل حقا مقرا له بمقتضى القانون ، فان انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يعبره القانون ارتضعت عنه صفة التجريم عملا بالمادة ٩٠ من قانون العقوبات ، هذا الا اذا ثبت سوء نيته . كما اذا كان الجبر الموقوف على القمع قد اصطنع اصنا ناعا . فانه في هذه الحالة لا يتمتع بالإباحة المقررة في القانون . فاذا كان مفاد ما أوردته الحكم أن القمع المحجوز عليه والذي فاطر زراعة المتهم

رقم القاعدة

## قوة الأمر المقضي

### موجز القواعد :

- ١ لا حيية للأحكام الصادرة من المحكمة المدنية أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها للمطاعين.
- ٢ المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٣ عدم تنفيذ القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائيا . إضماره على أسباب منطقية مع تلك التي اتحد عليها القاضي المدني . لا يفسره ...
- ٤ الملحق في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف التهم شكلا . عدم جواز توجيه الملحق إلى الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة والذي أصبح نهائيا . المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٥ إختيار قرار التحكيم بمثابة حكم ابتدائي . للرسم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ...
- ٦ صدور حكم من المجلس العسكري بقضية من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي . جواز محاكمة الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية . للمادة ٢ ، ١٩٩ من قانون الأحكام العسكرية \* ...
- ٧ صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . للمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٨ سلطة القاضي الإشكال : الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . عدم جواز فرض الصيغة للحكم الإشكال فيه أو إطلاقه في ذلك من ماس بقوانين الأحكام ...
- ٩ رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقا والقتله براءته . جواز رفع الدعوى من جديد بوجهه عقليا ...
- ١٠ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة المتهم دون التمسر في هذا الدفع الموجه . تصور ...
- ١١ إضمار المجلس العلمي الحساب في ذمة التهم . إتكال حق التهم بالتأييد في مخالفة الحساب . تصور ...
- ١٢ قد وردت من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي ما دلت طرق الملحق في عدم تنفيذ . قد وردت يسعى بقصد التفتيش كاملة ...

راجع القاعدتين ١٦ ، ١٧ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

## رقم الصفحة

- الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . قصر الطعن عليه وحده . إعتبار الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الجلاء . عدم جواز التماس التماس لا يشوبه من عيوب أو تقصير لصدور تشريع لاحق يميل الرقابة غير متعاقبة عليها ... ١٢
- في المسك بالنقض بالطلان إنما يكون أثناء نظر الدعوى . الإجراء الباطل يصححه عدم الطعن به ، وإلا يباد . شروط قبول أسباب النظام لعدم لأول مرة أمام محكمة النقض : ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب صفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ، وألا يخالفها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها . من قاعدة قوة الأمر الملقى على تواضع التماس ... ١٣
- عدم جواز الطعن بطلان الحكم بغير طرق الطعن . سداد هذه القاعدة في قانون الإجراءات الجنائية . عدم جواز صلاح للدعوى الأصلية بطلان الحكم ... ١٤
- دلالة الحكم برفض الطعن بالنقض : صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . حوزة الحكم قوة الشيء الملقى وإعتباره عنواناً للحقيقة بما جاهد فيه ... ١٥
- الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لما قوة الأحكام القضائية . مباشرة المحكمة العسكرية إجراءات المحاكمة وإصدارها حكماً نهائياً . حوزة الحكم قوة الشيء الملقى في نفس الواقعة . عدم جواز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ... ١٦
- مبدأ حيوية الأحكام : إقراره وحدة الموضوع والسبب والمقصود . ثبوت أن الواقعة المادية التي تطلب التباينة مماثلة للزم عنها سبق طرحها على المجلس العسكري المختص وحكم فيها نهائياً . حل المحكمة الاستماع من إعادة نظر ما حاز ولو تغير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يبلّغه قضاء الإعادة ... ١٧
- واقعة تزوير صيغة دعوى مدنية تتأخر واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ... ١٨

## القواعد القانونية :

١ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كما تنفي بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات .

(العدد رقم ٦٧١ س ٢٦٦ - ج ١ - ج ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ س ٨٢٤)

٢ - القاضى الجنائى لا يتخذ بحكم المحكمة المدنية بل له يرغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم

تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التي يستند عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضى المدني .

(العدد رقم ٧٢٦ س ٢٦٦ - ج ١ - ج ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ س ٩٥٢)

٣ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول استئناف التهم شكلاً فانه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه الى الحكم الابتدائى الذى قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه عملاً بنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات التى لا تميز الطعن الا فى الاعتكاف النهائية الصادرة من آخر درجة .

(العدد رقم ١٠٢٢ س ٢٦٦ - ج ١ - ج ١٩٥٦/١٢/٢ ص ٧ س ١٢٢٢)

ولكن المحكمة قضت بإداته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتصل فيه فإن حكمها يكون معيا واجبا قضا .

(الفرن رقم ١٤٧ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨ س ١٩٥)

١٠ - أن ما تختص به المجالس الحسبية قبل النائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتداد الصواب من هاتين الجنتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفت الطبيعية أو المالية للصيقة بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها أثرا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز الحكم فيها قوة الشيء القضي به أمام المحاكم الجنائية وهي تطالع التمييز عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها أن تحصى بنسبها ملاحظات المتهم بالتبديد على الصواب غير متبينة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فإذا هي لم تعمل وأكثرت على المتهم حقه في مناقشة الصواب بعد اعتداده من المجلس الحسبي ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(الفرن رقم ٤٩٢ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨ س ٢٢٢)

١١ - متى تبين أنه قفقت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تقتضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستفد إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدها كاملة .

(الفرن رقم ٥٢٢ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١/٨ ص ٨ س ٧٨١)

١٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم النايي بعدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الجهاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تقتضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(الفرن رقم ١١٧ سنة ٢٨ق - مجلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ س ٢٧٨)

١٣ - نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه

٤ - قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من الرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتهائي له قوة الأحكام النهائية ، ومن ثم فانه يكون قابلا للتفيذ بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

(الفرن رقم ١٢١٢ سنة ٢٦ق - مجلة ١٩٥٧/١/١٤ ص ٨ س ٢١)

٥ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري بقوة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فانه لا يجوز قوة الشيء القضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية وذلك إعمالا لنص المادتين ٢ ، ١٩٩ من قانون الأحكام العسكرية .

(الفرن رقم ١٢٥١ سنة ٢٦ق - مجلة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٨ س ١٦٠)

٦ - حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية يقتضي المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيده حرية القاضي المدني .

(الفرن رقم ٦١ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ٢٢٥)

٧ - سلطة محكمة الأشكال محدودة بحدود طبيعة الأشكال قضا الشيء لا يرد إلا على تنفيذ الحكم يطلب وقته مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الأشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبطلان أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام . ومن ثم فإذا قضت المحكمة في دعوى الأشكال ببطلان الحكم المستشكل في تنفيذه فاما تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون .

(الفرن رقم ٣١٢ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ س ٥٠٢)

٨ - إذا رفعت الدعوى على شخص يوصف كونه سارقا لارتباؤه المشبوهة وحكم ببراءته ، فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مضافا لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة .

(الفرن رقم ٤٤٨ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١/١٠ ص ٨ س ٦٢٧)

٩ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وباقتضاء الدعوى الجنائية يضيئ للمدة

ملحوظا من الشارع عند تحرير هذا المبدأ - كما اشارت اليه المذكرة الايضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد .  
بالعبارة التي اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا بعدم الاسفارة الى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم المدنية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق القسط هذا النص ، ولأنهما أن اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في الجرائم النصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يرسى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبغي على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم المدنية هو اختصاص عام ينحله القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن ازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يجرمه القانون وتنادى به المصلحة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يطبق جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تمنع بابا لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما يترفع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .  
(الفرن رقم ١٨٨ س ٢٠٤ - ٣٠ - ٤٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٦٠)

١٧ - مبدأ حيية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والنقصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الإحكام محاكمة المتهم ضحا قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فانه يستتبع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرهما - حتى ولو تأخر الوصف القانوني طبقا لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، والتي هذا الأصل اشارت المادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت الى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها الى محكمة الجنايات على ما استظهره الحكم بأسباب مسافة وبإداة لها أسفله

● (المبدأ ذاته في الطعون ١٢٥٣ ، ١٢٥٧ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٣/٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٤ )

في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التمسك بالدفع بالبطالان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في إجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - أي كان سبب البطلان يصححه عدم الظن به في المبدأ القانوني - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستخلدة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تخليا لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة المسماة بالنظام العام .  
(الفرن رقم ١٨٨ س ٢٠٤ - ٣٠ - ٤٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٦٠)

١٤ - نصت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي « تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرهما إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » ، ولما كان القانون قد بين طرق الظن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والنقض ، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الظن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعوى مستقلة ترفع صفة أصلية يكون فيه جائز في القانون مما يقتضي الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها .  
(الفرن رقم ١٨٨ س ٢٠٤ - ٣٠ - ٤٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٦٠)

١٥ - أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ونسب الأسباب التي بني عليها الظن في أي حالة من الحالات المشار اليها فيه - فيكون قضاء محكمة النقض يرفض الظن منناه بالضرورة أما أصدرت حكما بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك حياء - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يجوز قوة الشيء المقضي ويعتبر عنوانا للحقيقة بما جاء فيه .  
(الفرن رقم ١٨٨ س ٢٠٤ - ٣٠ - ٤٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٦٠)

١٦ - قصد الشارع ينص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان

١٨ — واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، اذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها المقابلة التي يتمتع بها القول بوحدة الواقعة في الدعوى .  
(الفرن رقم ٤٨٧ سنة ٤٣٠ قـ - جلة ١٩٦٠/١/٢٧ ص ١١ ص ٦٠٠)

الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليما لا يخالف القانون .  
(الفرن رقم ١١٥٢ سنة ٢٩ قـ - جلة ١٩٦٠/١/١٤ ص ١١ ص ٥٦٧)

دلم القاعة

## قوة قاهرة

### موجز القواعد :

- ١ - إجتياز المدون الثلاثي على بور سعيد من حالات القوة القاهرة . إعتداد بمبدأ التبرير بالظمن وتقديم الأسباب  
للي حين زولها ... ..  
شرط توفر الحادث القهري : ألا يكون البطلاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه . صورة لا تنال لها  
هذه الحالة ... ..

٢ - يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه -  
فإذا اطاعت المحكمة الى توافر الخطأ في حق المتهم وعدلت صور هذا الخطأ التي تكفي كل صورة منها لمعها خطأ قائما بذاته آتاه المتهم وترتب عليه مسؤولية فاعله -  
ولو لم يقع منه خطأ آخر - فان في ذلك ما يتفق معه القول بمصول الواقعة عن حادث قهري .  
(الفرن رقم ٤٨٩ سنة ٢٩ قـ - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ١٥١)

### القواعد القانونية :

١ - ان الظروف التي مرت بها بور سعيد أثناء المدون الثلاثي من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التي ترتب عليها امتداد مبدأ التبرير بالظمن وتقديم الأسباب الى حين زوالها الذي لم يتم الا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦  
(الفرن رقم ١٥٩٩ سنة ٢٧ قـ - جلة ١٩٥٨/١/٢١ ص ٩ ص ٨٨)



(ك)



رقم القاعدة

## كحول

### موجز القواعد :

- ١ ... استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجات الكحول ولزم ضبط . تقدير التوضيحات بنسبة الرسوم ...
- ٢ ... تفويض المالكين والمحال لضبط العمليات للتصوير عليها في المادتين ٧٤٦ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧  
برسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . بطلانه : إذا تم دون أمر كتابي من مدير أقرب مكتب إنتاج ...
- ٣ ... إبطال الحكم الفرد على متزعة التهم في أساس التوضيحات بالنسبة لتلكيات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى ودون التحدث عن مؤدى المادتين ٣ - ١٧ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ وأقرها فيما قضى به .
- ٣ ... صور ...

### القواعد القانونية :

العمليات التصور عليها في المادتين السادسة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمباينة أو التفتيش إلا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الاتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال » - فإذا كان الثابت من الأوراق أن من حذر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الاتاج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير إلى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بطلان التفتيش يكون في محله .

( الملحق رقم ١٥٠٠ سنة ٢٩٦ ق - جلة ١٩٥٧/٦/١٨ ص ٨ م ١٥٠ )

( الملحق رقم ١٧٤ سنة ٢٩٦ ق - جلة ١٩٥٩/٥/١٢ ص ١٠ م ٥٢٥ )

١ - ان نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من الرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الاتاج والاستهلاك على الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحميلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التوضيحات وهي لا تحسب الا بنسبة الرسوم .

( الملحق رقم ١٥٠٠ سنة ٢٩٦ ق - جلة ١٩٥٧/٦/١٨ ص ٨ م ١٥٠ )

٣ - اذا كان للمتهم قد فازع أمام محكمة ثاني درجة في الأساس الذي بنى عليه التوضيح بالنسبة لتلكيات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار الى حكم المادتين ٣ ، ١٧ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول ، فإن الحكم اذ اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين وإثرهما فيما قضى به يكون ميبا بالتصوير يسا يستوجب نقضه .

٢ - تنص المادة ١٥ من الرسوم الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول - للتطبيق على واقعة الدعوى - على أنه : « يكون لموظفي ادارة رسم الاتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يمينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا الرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون إجراءات ساجدة محاينة للعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه بمباينة أي محل آخر لو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجسرى خفية من

( الملحق رقم ١٨٦٤ سنة ٢٩٦ ق - جلة ١٩٦٠/٩/٢٨ م ١١ م ٩٢٤ )

رقم القاعدة

## كسب

موجز القواعد :

تقديم طلب الحصول على الرخصة أو الحصول عليها بعد وقوع الجريمة لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع . وجوب الحكم بالمصادرة . المادة الأولى من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ ... ١

الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة بيضمة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصاً له بالتجارة ، فيكون الحكم الملعون فيه اذ ألقى عقوبة المصادرة لمسا ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة الى عقوبة الترامة المقتضى بها .  
( كلن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٠/٢٩/١٩٥٩ ص ١٠ س ٨١٤ )

القواعد القانونية :

لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع يستغنى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلباً للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة اليه ، أو أن يكون حصوله على هذه

رقم القاعدة

## كسب غير مشروع

موجز القواعد :

تقديم دعوى كسب غير مشروع إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف بأمر من رئيس المحكمة . ولاية هذه الدائرة بنظر الدعوى ولو كانت من دوائر المحاكمات . مثال . ... ١

المحكمة المختصة عملياً بنظر دعوى كسب غير المشروع هي محكمة الاستئناف المكان بنظرها عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات هذه المحكمة . لا يؤثر . ما دامت قد انتقلت في اللجنة التي يباقرها . مثال . ... ٢

رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى إحدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى

القواعد القانونية :

١ - متى تبين أن لجنة فحص الاقتراعات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالرسوم بقانون

كسب غير مشروع

يصل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة قان محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انضمت ضللا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فانه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالي .

(العين رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ ص ١٠٠)

ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع الصل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .  
(العين رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ ص ١٠٠)

٢ - متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع



(J)





دلم القاعدة

## لوائح

## موجز القواعد :

- ١ ... .. مثال ... ..  
تنازل المرشح لقراءة الصحافة في سبيل إتيان الجمعية العمومية لا يترتب عليه بطلان الانتخاب رغم عاقبته
- ٢ ... ..  
المادة ١٣ من اللائحة الداخلية ... ..  
سداد المهر السبز أو النص في لائحة النقل المشترك بالتفاهة ومنحه مهلة . لا أثر لها في استويلته في جناية الإعتلاص ... ..
- ٣ ... ..  
حق السلطة التنفيذية في إصدار الفرائع اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل أو تعطيل لها أو إضعاف من تنفيذها.
- ٤ ... ..  
للمادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ للثاني ... ..
- ٥ ... ..  
المحول أو الخلو . عدم النص بلائحة للأئوين على وجوب إثبات البيان الخاص بهما ... ..

التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تطبيقي لا يستتبع مخالفة البطلان .  
( الملحق رقم ١ سنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/١ من ٨ ص ٢٠٩ )

٣ - لا يؤثر في مسؤولية المتهم في جناية الاختلاس مبادرته بسداد المهر ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة ادارية تنظيمية - من انذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد الى ذلك لانه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .  
( الملحق رقم ١٠٤ سنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٥ من ٩ ص ٤٥٠ )

## القواعد القانونية :

١ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه صاية تاريخ الاجتماع العادي .

( الملحق رقم ٢٧ ق - جلسة ٢٧/١ من ٨ ص ٢٠٩ )

٢ - تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يسبب باقي المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين المدد الباقي من المرشحين بمد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل

٤ - من المقرر أن السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل أو تعطيل لها أو إضعاف من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتوافقة عليها ،

وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ المسمى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل إلى الأذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعلو الأذن الولد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون تدينا للأذن العام المستند من النص الدستوري سابق الذكر .

( عدد رقم ٢٢٤ سنة ٢٩ هـ - مجلة ٢٠/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٣٥٥ )

٥ - لم توجب لائحة للأذنين - التي صدر بها قرار وزير العدل المرقوم ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالتصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذنين الخاصة بأشهاديات الطلاق ، ولا في التصل الأول بشأن الواجبات العامة للمأذنين - اثبات شيء يتصل بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الغلوة .

( عدد رقم ٤٦٠ سنة ٢٩ هـ - مجلة ٢٨/٤/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥١٢ )

(↪)



رقم المادة

## مأمورو الضبط القضائي

الفصل الأول :

٦-١ ... تحديد مأموري الضبط القضائي

الفصل الثاني :

١٣-٧ ... اختصاص مأموري الضبط القضائي

الفصل الثالث :

سلطة مأموري الضبط القضائي

الفرع الأول : في البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات. ...

١٤ ... أ - في التلجس عن المجرعات

١٨-١٥ ... ب - في جمع الاستدلالات

الفرع الثاني : في القبض

٢١-١٩ ... أ - في حالة اللطال الكائنة

٢٤-٢٢ ... ب - في حالة اللطيس

٢٦-٢٥ ... ج - الاستيقاف

الفرع الثالث : في التفتيش

٣٠-٢٧ ... أ - في حالة اللطيس

٣٦-٣١ ... ب - في حالة اللطيس

٤١-٣٧ ... ج - في حالة الأذن

٤٥-٤٣ ... د - في إجراء التفتيش

٥٠-٤٦ ... الفرع الرابع : في التفتيش

٥٣-٥١ ... الفرع الخامس : في ضبط الأشياء المقتضية بالحرمة

موزع القواعد :

الفصل الأول - تحديد مأموري الضبط القضائي

١ ... تحديد مأموري الضبط القضائي

١ ... احيل رجال مكتب الاداب من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ... ١

وتم القناعة

- ٢ — بيان مأموري ضبط القضاء في المادة ٢٣ إجراءات جنائية حل سبيل الحصر . عدم الصرته إلى مرسوم  
كرجال البوليس الضرب منهم . أثر ذلك ... ..
- ٣ — المقتضون البيطريون اجبارهم من الموقنين للكفنيين ضبط وإبانت المخالفات لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ٥ — تحويل رجال غير السواحل وحرس الجوارك والمصايد صفة مأموري الضبطية القضائية في حدود المادة  
٥١٤ الجمركية وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ... ..
- ٦ — تحويل القانون رجال البوليس الحربي صفة ضبط القضاء بالقضية لجرائم التي يرتكبها أفراد القوات  
للمساحة ... ..

الفصل الثاني - اختصاص مأموري ضبط القضاء

- ٧ — مراقبة تنفيذ مسودعات القصور لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بالمحل المستوعده  
في ولاية رجال مكتب الأدب ... ..
- ٨ — اختصاص مأموري ضبط القضاء التابع القسم الذي وقعت الجريمة في دائرته بإجراء ماعرفه إياه  
القانون من أعمال التحقيق كالفتيش لتعقب التهم في أي مكان ... ..
- ٩ — اختصاص موظفي إدارة رسم الإنتاج التابعة لمصلحة الجوارك بمراقبة العمل والصانع والمحل للرخص  
وتفتيشها . عدم جواز مصادرة أي عمل آخر أو سكن وتفتيشه إلا بأمر كتابي من مدير مكتب لتفصيل  
رسم الإنتاج ... ..
- ١٠ — ليس لمصايد البوليس الحربي صفة ضبط القضاء بالقضية إلا بتركه الأفراد من جرائم إلا بتكليف من القادة  
القائمة بقوات المسلحة ... ..
- ١١ — ضبط البوليس في المراكز والبلدان والأمصار بمقتضى المادة ٢٣ إجراءات جنائية من مأموري الضبطية  
القضائية الذين لهم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم ... ..
- ١٢ — اختصاص مأموري ضبط القضاء مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم إلا أن لهم في حالة الضرورة  
ضبط التهم في غير دائرته اختصاصهم للبحث تنفيذ الإذن بالفتيش على شخصه ... ..
- ١٣ — الأصل أن ضباط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفة في دائرته اختصاصه . ليس على المحكمة تحرى حقيقة  
الاختصاص بمجرد ادعاء ملتهم غير ذلك يتبر دليل ... ..

الفصل الثالث - سلطة مأموري ضبط القضاء

الفرع الأول : في البحث عن الجسرات ومركبها وجميع الاستدلالات .

١ - في التبليغ من المرحلات :

- ١٤ — ترافق مأموري ضبط القضاء في تبليغ النيابة المدعى من المرحلات . لا يخلو ... ..

ولم القادة

## ب - في جمع الاستدلالات :

- ١٥ - استخفاف ضابط البوليس في عمل المجني عليه بناء على طلبه لباع اضران التهم بالجرمة، لامتناعه فيملاأخلان.  
من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم ... ..
- ١٦ - عدم اتيان مأمور الضبط القضائي لكل ما يجريه في الدعوى من استدلالات ، لا يظلم ... ..
- ١٧ - لا تريب على مأموري الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها وضبط  
المتهم فيها ، له في سبيل ذلك التضييق واتصال الصفة بشرط بقاء لزادة الجاني حرة غير مطبوعة .  
مثال ... ..
- ١٨ - لا يشترط القانون تحرير محضر بحريات رجل الضبطية القضائية . كفاية تقريره مباشرة في التحقيق ... ..

## الفروع الثاني : في القبض .

### ١ - في حالة الدلائل الكافية :

- ١٩ - لمؤور الضبط القضائي القبض على المتهم المخاصر سواء كانت الجريمة مطبعا بها أو في غير حالات التلبس متى  
كان تحت دلائل كافية على اتهامه في حالات مدهحا الشارع حصرا في ثلاثة ٣٤ إجراءات ... ..
- ٢٠ - تقدير وجود الدلائل الكافية التي تجزئ القبض على المتهم وتفتيشه في غير حالة التلبس لمؤور الضبط القضائي  
محصونة في ذلك لرعاية سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ... ..
- ٢١ - لمؤور الضبط القضائي القبض على المتهم المخاصر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المراد بحضور المتهم  
الحضور الحكي لا القتل ... ..

### ب - في حالة التلبس

- ٢٣٠٢٢ - لرجل السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأوود من مأموري الضبط القضائي متى كانت  
الجريمة في حالة تلبس ... ..
- ٢٤ - لرجل ضبط القضاء القبض على المتهم في حالة التلبس بالجرمة ... ..

### ج - الاستيقاف

- ٢٦٠٢٥ - استيقاف المتهم والاستمالة به واقباده إلى مركز البوليس هو القبض بمقتضى القانون وهو لا يجوز إلا لرجال  
الضبط القضائي . ليس المخير ذلك إذ هو ليس من رجال الضبطية القضائية ... ..

## الفروع الثالث - في التفتيش

### (أ) في حالة التلبس :

- ٢٧ - كل ما يظهر من جرائم لهتمس إدارة التناز والكهرباء أثناء فحص عداد الترو يكون في حالة تلبس . لمؤور ...  
الضبط القضائي الذي يرأفه التفتيش دون إذن من السلطة القضائية المختصة ... ..

رقم القاعة

- ٢٨ — القبس بجرعة مرقعة النيار الكهربائي يترك المأمور الضبطية القضائية تفتيش منزل المتهم بغير إذن من النيابة ...
- ٢٩ — كفاية المظاهر الخارجية للمبتدئ عن وقوع جرعة قيام حالة القبس مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه. ...
- ٣٠ — المأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة القبس. المادة ٤٧ إجراءات. ...
- (ب) في حالة القبض :

- ٣١ — المأمور الضبط القضائي دون غيره تفتيش المتهم وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات جنائية. ...
- ٣٢ — صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره من ملكه وحصوله صحيحاً. المأمور الضبط القضائي تفتيشه قبل إيداعه سجين نقطة البوليس تمهيداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق. ...
- ٣٣ — قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجرعة اسرأ عن رجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ إجراءات جنائية. ...
- ٣٤ — المأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجرعة اسرأ عن طليقة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية. اعيان الضميمة صحيحاً متجاً لآراءه ولو انتصح انقطاع صلة المتهم بالمجرمة. ...
- ٣٥ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ إجراءات جنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تترتب للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات. القول بأن المقصود به هو التفتيش المرفق في خروج بالنس عن المنفى الذي تقل عليه جوارته. ...
- ٣٦ — نص المادة ٤٦ إجراءات نص عام يميز المأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم. ...

(ج) في حالة الاذن بالضبط :

- ٣٧ — صدور الاذن بالتفتيش لمعاون المباحث ولما يملونه من رجال الضبط من شأنه تحويل كل منهم سلطة إجراءات. وقوع ما اجراه كل منهم من تفتيش بغيره صحيحاً. ...
- ٣٨ — وجود قرائن قوية على إغواء الشخص الموجود في المكان للأذن بتفتيشه لشيء يفيد في كشف الحقيقة. سلطة مأمور الضبط القضائي في تفتيشه. ...
- ٣٩ — لا يتاح في صحة التفتيش أن يتقدم أي من مأموري الضبط القضائي مادام الاذن لم يمن مأموراً به. ...
- ٤٠ — المأمور الضبط القضائي الحقن من غير المتهم الموجود داخل المنزل للأذن بتفتيشه من أسلحة، تحقن رجال القوة من غير المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم بعد ذلك يقع باطلاً. ...



رسم الناحية

- ٤١ - إجازة تلبية مأمور الضبط القضائي الذي يتدب الضعيف أن يتدب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجرائه. لاهل لاشراف الكتابة في أمر التلب الصادر من للتدوب الأصيل ما دام أمر النيابة بالتدب ثابتا بالكتابة ...
- (د) في إجراء الضعيف :
- ٤٢ - الضعيف الذي ياترته مأمور الضبط القضائي للتدب لإجرائه من سلطة التحقيق . عضو من القواعد الواردة بالمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ إجراءات جنائية . ...
- ٤٣ - استماعة مأمور الضبط القضائي للأذن له بالضغيف بمروية مشروط بتمام إجراءات الضغيف والضغيف تحت ولايته وإشرافه . إغفال ذلك يطل الضغيف . ...
- ٤٤ - تطبيق المادة ٥١ إجراءات جنائية . جهه عند دخول رجال الضبط القضائي المنزل وضغيفها . الضغيف الذي يقوم به أعضاء النيابة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على تدبيره لذلك من سلطة التحقيق .
- ٤٥ - عضو من أحكام المادة ٩٢ إجراءات جنائية . ...

الفرع الرابع - في التحقيق

- ٤٦ - إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في عاشر جمع الاستدلالات التي يجوزها بنز - انتداب صريح من النيابة . لا يتر من صفة هذه الحاضر كخاضر جمع استدلالات ...
- ٤٧ - تولى النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام رجال الضبط القضائي بعمل من أعمال التحقيق إلا بأمرها ...
- ٤٨ - على مأموري الضبط القضائي ومرويسهم الاستمرار في القيام بالواجبات التي فرضها عليهم القانون من جمع التحريات اللازمة للتحقيق رغم تولى النيابة التحقيق بنفسها . ...
- ٤٩ - شرط صحة تدب مأمور الضبط القضائي أن يكون التدب صريحا ثابتا بالكتابة متعبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيها عند استجواب المذم . والا يتصعب على تحقيق قضية برصا إلا إذا كان التدب صادرا إلى معاون النيابة وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المتخصصين في مكانها ونوعها . ...
- ٥٠ - تدب النيابة مأمور الضبط القضائي لوسائل التحمين أمر محظوره القانون . ...

الفرع الخامس - في ضبط الأشياء المقتبذة بالجرمة

- ٥١ - عدم إخراج ما تمت عليه المادان ١١ و ١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بضع الفئ والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لأخذ العينات وتحريم الحاضر وقت الضبط . لا بطلان . ...
- ٥٢ - خضوع مأمور الضبط القضائي في تحريم المضبوطات المادة ٥٦ إجراءات جنائية . يسعى في ذلك كونه أميلا لومتدبا من النيابة . ...
- ٥٣ - مأمور الضبط القضائي ضبط الأشياء المقتبذة في ارتكاب الجريمة أو نتجت من ارتكابها أو موقفت عليه الجريمة وكل ما يبيد في كشف الحقيقة . شرط ذلك : وجود هسله الأشياء في محل يجوز لم دخولها . ...

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### تمديد مأموري الضبط القضائي

١ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ والذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي، صدر مستندا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠/١٢/١٩٥٢ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الأوضاع التفرسية السارية وقت صدوره .

(العدد رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٥ - مجلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٩٧)

٢ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل المصير وهو لا يشمل مرسومهم رجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يقضى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يمنحها عليهم القانون وكل ما لهم وقتا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المأينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وإنذ فحظار منهم إلى مركز البوليس لا يقول للباووش التوجهي القبض عليه ولا تفتيشه .

(العدد رقم ٢٦٦ - مجلة ١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٥٩)

٣ - أن قرار وزير الزرعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعين الموظفين المكلفين بضبط واثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقنع النش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(العدد رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ - مجلة ١/٨/١٩٤٧ ص ٨ ص ٢٧٧)

٤ - أن القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صرح في تحويل رجال خفر السواحل وحرس الجوارك والمهايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يتولون عملهم فيها ، فلذا مثر أومياهي وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش فيه على مواد مخدرة قل الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(العدد رقم ٧٢٢ لسنة ٢٨ - مجلة ١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٤٦)

٥ - أحكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تحويل رجال خفر السواحل وحرس الجوارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجوارك وعملها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاء المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضاءه به .

(العدد رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ - مجلة ١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٤١)

٦ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس العربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أصبح على رجال البوليس العربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء السادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فلذا كان الثابت أن المتهم وهو جاووش بالقوات المسلحة قد نسب إليه لحرار مواد مخدرة ، فلان أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بمد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس العربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذا لأنذ النيابة صحيحا كذلك .

(العدد رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ - مجلة ١/٣/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٤١)

### الفصل الثاني

#### اختصاص مأموري الضبط القضائي

٧ - لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الضور لشروط الرخصة من عدم السلاح شرب الخمر يدخل في المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يحفل بالآداب العامة ومنها احتشاء الضور في المحلات .

(العدد رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٥ - مجلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٩٧)

١١ - ضباط البوليس في المراكز والبنادر والإقامات يقتضى المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية من مأموري الضبطية القضائية الذين لهم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنسيات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفاً للوائح يسيره في شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ، الأمر الذي هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه ، فإن استيفائه السيارة لامتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحاً .

المقرر رقم ٩٥٩ لسنة ٢٩ د - ٣ - مجلة ١٠ / ١٠٠٩٥٩ ص ٢٢٧

١٢ - الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهذه هي النية العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسبغ له أن يقوم بعمل كلف به يقتضى وظيفته أو تدب اليه من بملك حق التدب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانوناً بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم على ارتكابه جريمة مخبراً ومحاولة التخلص منه فكان هذا الطرف الاضطراري المنجى - وهو محاولة المتهم التخلص من الجوهر المخبر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني لقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الاجراء منه صحيحاً موافقاً للقانون - اذ لا يسوغ في هذه الحال أن يفت الضابط مفلول اليدين إزاء المتهم المتورط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه بغير ظروف تؤكد ارتكابه للجرائم المخدرة

المقرر رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ د - ٣ - مجلة ١٠ / ١٠٠٩٥٩ ص ٢٢١

١٣ - الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه - فإذا كان المتهم قد دفع بيلان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي باشرها لم يكن مختصاً بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلاً على ذلك - فإنه ليس على المحكمة أن تصرى حقيقة الاختصاص بتعقيق

٨ - متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلاً بغير جزء من المبلغ المتفق عليه إلى التمتع في بناء ممكنة شيراً الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصاً بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق - بالتفتيش - لتعقب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بغير باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

( المقرر رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ د - ٣ - مجلة ١٠ / ١٠٠٩٥٩ ص ٢٢١ )

٩ - تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولي سنة ١٩٤٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول - التطبيق على واقعة الدعوى - على أنه : « يكون لموظفي ادارة رسم الاتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين ينيهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون إجراءات سابقة مائة المامول والمصانف والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه بمعاينة أي محل آخر أو مسكن وتفتيشه لفرض أية عملية تجسرى خفية من من السلطات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ولا يجوز القيام بالمعاينة أو التفتيش إلا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب تمصيل رسم الاتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال » - فإذا كان التات من الأوراق أن من حرر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الاتاج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشي إلى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله .

( المقرر رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ د - ٣ - مجلة ١٠ / ١٠٠٩٥٩ ص ٢٢٥ )

١٠ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس العربي سلطة رجال الضبط القضائي - أنه ليس لضابط البوليس العربي صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكتفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس العربي إذ أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفاً بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمراً خارجاً عن اختصاصه ولا يكون لمؤسسه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .

( المقرر رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ د - ٣ - مجلة ١٠ / ١٠٠٩٥٩ ص ٥٨٩ )

تبره بناء على ذلك القول المبرد بولا عيرة بالشهادة الادارية التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، ما دام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيا فيها .

(الجن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١٦ ص ٧٤٢)  
(الجن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٧)

### الفصل الثالث

#### سلطة مأموري الضبط القضائي

#### الفرع الأول - في البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات

##### ١ - في التبليغ عن الحوادث :

١٤ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والحفاظ على الدليل لعدم توهين قوته في الاتبات ولم يرتب على مجرد الاعمال في ذلك أي بطلان اذ المبرة بما تقتضيه به المحكمة في شأن صفة الواقعة وصحة نسبتها الى المتهم ، وان تأخر التبليغ عنها .

(الجن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٥٩)

##### ب - في جمع الاستدلالات

١٥ - متى كان التائب أن الضابط وزميله انما انتقلا الى محل المجنى عليه واستخفا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمحوا اقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها في القرضين الربويين فانه لا يصح أن يلب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمتابعة الأخلاق لأن مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبيها .

(الجن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٧٩)

١٦ - لا يرتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجره في المعنى من استدالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم أو الارشاد .

(الجن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٦٦)

١٧ - يجب على مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبتها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى ، فيحصل في اختصاصهم امتياز ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا ترتب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم قصد اكتشافها ، ولو اختلفوا في سبيل ذلك التفتي واتصال الصفات حتى يأس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتسكنوا من

أدله ولجبههم ، مادام أن ارادة الجاني تبقى حرة غير مخلوعة - فلذا كان التائب من الحكم أن الطاعن قد أودا للضابط من بادئ الأمر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة ددن تدخل المتهم الآخر - الذي أوصله وأرشده اليه - لتذليل ما يترتب من مرور السيارة من عقبات ، الأمر الذي فسره المحكمة متى بأنه ايهام من الطاعن باستمداده للتخاضي عن المخالفة الجبرية لقاء ما يذلل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه وأن ذلك كله حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة ملققة ، وكان ازلاته الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة ، فيكون صحيحا ما خلص اليه الحكم من أن تحريضا على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجلي الضبط القضائي .

(الجن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٧٠)

١٨ - لا يشترط القانون تحريض محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام مباشرة بالتحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فان ما يضافه المتهم من أن الحكم أسس على اجراءات باطلة يكون على غير أساس .

(الجن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧)

#### الفرع الثاني - في القبض

##### ١ - في حالة الدلائل الكافية :

١٩ - تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الفارغ حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان تمت دلائل كافية على اتهامه .

(الجن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٢)

(الجن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢٦ جلة ١٢/٠٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٦١)

٢٠ - لا تجب المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بلحدي الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدر تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون ببناء لرجل الضبط القضائي ، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الجن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٠٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٢٠)

## ج - الاستيقاف :

٢٥ - متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر في الطريق وأسكفا بأمرهم واقتاداه على هذا الحال إلى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوي على تعطيل لعمل الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من الفصل الذي ينظر فيه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(هـن دمر ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٨ - ١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٥)

٢٦ - إن ما قاربه المخبران على الصورة التي أوردتها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، عمل ينطوي على تعطيل لعمله الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وإن كان وجلا البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبط القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لنفي ذوي الشبهة والمتشربين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وإنما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع بطلاناً .

(هـن دمر ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢٠ - ١٩٥٩ ص ١ ص ٦٠)

## الفصل الثالث : في التفتيش .

## ١ - في حالة التفتيش :

٢٧ - لمحتسب إدارة الكهراء والنواز حق فحص عدادات النور ، وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تفتيش ، ولأمور الضبط القضائي الذي يراقبه ويشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من السلطة القضائية المختصة .

(هـن دمر ١٠٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٥ - ١٩٦٨ ص ٩ ص ٥٥٧)

٢٨ - التفتيش حالة تلازم ذات الجسرية لا شخص مرتكبها . فإذا كان التفتيش من الحكم أنه لوحد وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقم بها الطاعن وتخرق الفارص فوق أسلاك الترام وتضئ أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية

٢١ - إذا كان التفتيش من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - فانتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تميز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بإداه واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على أهميته - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة (هـن دمر ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١١/٢٣ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٢٠)

## ب - في حالة التفتيش :

٢٢ - لا جرمي مما يشهده المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تفتيش تميز رجال السلطة العامة التفتيش على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(هـن دمر ٩٢٤ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٢/٢ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٤)

٢٣ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجرح التفتيش بما التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي فحسب .

(هـن دمر ٢٦ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/٤ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٥٩)

٢٤ - متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا اتى المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(هـن دمر ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٢ - ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٤٨)

هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفتقر عنه إلا في مدة الحجر قصص ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يشتبه مهما كان سبب القبض أو الترهض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(ملحق رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢١٧)

٣٣ - متى كانت واقعة الدعوى كما أقيمتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بأحدى الغرف ويسجد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يمس شيئاً تحت قدمه فطلب إليه النهوض والانتقال من موضعه فلما امتد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن ما تقدم يدل بانه - بنفس النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احرار مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات .  
(ملحق رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/٢٤/١٩٥٦ ص ٨ ص ١١١١)

٣٤ - لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احرار مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم ، إذ قد يتضح اقتطاع صلة المتهم بما ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منجبا لاثمه .  
(ملحق رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١١/٢١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٤٤)

٣٥ - ان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التي تزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفق الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار اليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالتمس من مجال التعميم الذي تدل عليه عبارة الى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضوع التمس ولا من صيغة التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانوناً على المتهم .  
(ملحق رقم ٥٣٣ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦١١١)

ولم يكن أصحابها متعاقبين مع ادارة الكهرباء على استيراد التور ، وقد قرروا جميعاً أنهم انما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة لتيار الكهربائي المملوك لادارة الكهرباء تخول لمأمور الضبط القضائية أن يفتش منزل المتهم متى اذن من النيابة .  
(ملحق رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/٢٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٠٦)

٣٩ - اذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحرى يطمون أن تجار المخدرات يسلكونه كتهرب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلضان من المواد المضرة التي كان يصلاها في السيارة ، فالتصبا كيتايتين لرجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا ، فتعقبهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يصلاها من المخدرات ، فإن ما أقيمت الحكم من ذلك يتوافق به من المظهر الخارجية ما ينهي بانه عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يسوغ لرجال الضبط القضائي القبض على الطائفتين وتفتيشهما .  
(ملحق رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/٢٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٢٦)

٣٥ - التفتيش الذي يقع في حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق لنيابة أن أجرت تفتيشه مستند من الحق الذي خوله الشارع لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدي الى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تفتش الظروف المحيطة بالحدث أن لا يتقاص مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وغرله الحق في استعماله .  
(ملحق رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١١/١٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٨٢)

ب - في حالة القبض :

٣١ - نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بقى التفتيش .  
(ملحق رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/٢٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٥٩)

٣٢ - متى صدر الأمر بضبط المتهم ولحضره من سلطة تلك اصداره وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فإن تفتيشه قبل اياداه سجن حقة البوليس تمهيداً لتدبيره الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً أيضاً ، لأن الأمر بالضبط والاحضار

تطلب للقيام بهذا التفتيش من وكيل الحكماء الذي يملك ذلك وتحت إشرافه .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ من ٨ من ١٣٠)  
(والطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ من ٢٠٧)

(واقطن رقم ۱۲۶۲ لسنة ۲۵ ق - مجلة ۱۹۵۶/۲/۲۰ ص ۷ ص ۲۰۷)

٤٠ - لأمور الضبط أن يحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تملكه وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش لدى ضم على المتهم بعد ذلك يكون باطلا .

(العدد رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١)

٤١ - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر التلب الصادر من المدوب أو من ماله ، أمر النيابة بالتب تأتيا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة إنما يجريه باسم النيابة العامة الأمر لا باسم من لديه - فإذا كان ثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذي لديه النيابة التفتيشية قد أجاز له النيابة أن يتبع غيره من رجال الضبطية القضائية لأجرائه ، قضא ناهى المحكمة بطلان التفتيش على أساس عدم إثبات الصادر من المدوب من النيابة كتابة للضابط يكون فيه صحيح في القانون .

(الطبعة رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/٩ من ١٠ ص ١٦٧)

ع - في إجراء الضميمة :

٤٢ - الشخص الذي يقوم به مأمور ضبط القضايا على تده لذلك من سلطة التحقيق يضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بصفة قاضي التحقيق والتي تنص على اجراء التحقيق بحضور المتهم أو من يثبه عنه ان أمكن ذلك من المادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بصفة النيابة والتي تنص على الاجراءات التي يجبها أثناء

التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي أمور من مأموري الضبط القضائي يضيئ الأعمال التي من خصائصه، وفيما عدا ما خدم لمأموري الضبط من صلاحياتهم، كما جرى عليه قضاء محكمة النقض، إذا ما صدر لهم إفتد من النيابة بالتفتيش أن يضفوا تنفيذ ما يرونه كليا تحقيق الترضي من دون أن يلتزموا في كل مرة بمقتضى ما دوما لا يفرجون في إجراءاتهم في القانون

(القرار رقم ١٦٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٧/١٩٥٨م و ١٩٥٩م - ١٠)

٣٩ - نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يتضمن النصوص المميزة لأمور الضبط القضائي المتشبه في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم، وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع الذي عنوانه (وأي دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص) ، ولا يمكن أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزا وهو يقيم في منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول الى المنزل لم يكن مخالفا للقانون وكان التفتيش لازما بناء على دلائل صريحة وكافية لإلزام شخص بجرمة إضرار المصير ، فبذلك ما جاء بالمادة ٤٨ من اجازة التفتيش لأمور الضبط القضائي وجود جرائم قوية ضد المتهم أو كشف موجود في منزله على أنه يقضي مع أشياء تعد في شخص الحقيقة .

(الطبعة رقم ١٤٠١ لسنة ٢٩٣ - مجلة ٢/٩/١٩٦٠ من ١١ ص ١٥٨)

ج - في حالة الاقتطاع :

٣٧ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر افته لمساؤل  
الباحث ولن يساونه من رجال القبط بتفتيش منازل  
وأشخاص ستة من المتهمين فإن انتقال القباط الذي صدر  
باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبه لمساعدته في انجاز  
التفتيش يبطل ما أجراه كل منهم من تفتيش بقرده  
صحيح لرقعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي  
غول كلامه سلطة اجرائه .

(الطبعة رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ج - مجلة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ ص ١٧١)

٣٨ - لمأمور الضبط القضائي أن يفرض المثلث أو غيره الموجود في المكان المأذون له بفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً مفيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك الترائن ومبلغ كتابتها على أن يكون تهمته خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

( اطلعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ في - مجلة ١٠/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٢٢ )

٣٩ - متى كان اذن التقشيش قد صغر سلقا ، وندي  
وكيل السكندار خاطب عدة مراكر البوليس لتتفقد  
في مركز آخر يتبع المخابرات ذاتها تحت اشرافه ، فان التقشيش  
يكون صحيحا في القانون اذ انه ما دام ان المصور  
بالتقشيش لم يعين مأمورا بينه لتتفقد فلا قدح في صحة  
التقشيش ان يفقد أي واحد من مأموري الضبط القضائي  
- ومتى كان الذي قام بتتفقد اذ مأموري الضبط  
القضائي التابعين للمدرسة الذي له هذه الصفة يوجه أمه  
بالتمسك الى جميع العرائم بدلالة المدرسية فضلا عن أنه

٤٧ — متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية نفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان عمله باطلاً . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً .  
( الملحق رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلد ١٩٥٧/١/٢ ص ٨ س ٢٤٥ )

٤٨ — من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي وعلى مرسومهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويعبروا بجميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يملكونها بأية كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتسكن من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تبشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تعبروها بما وصل اليه بثمهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستد في العيكة ما إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .  
( الملحق رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلد ١٩٥٩/١/٥ ص ١٠ س ٥ )  
( والملحق رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٩٦٠/١/٢١ ص ١١ س ٥٢١ )

٤٩ — يشترط حتى يكون ندب مأمور الضبط القضائي صحيحاً منتجباً أثره أن يكون الندب صحيحاً منصفاً على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيها علماً باستجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها — إلا إذا كان الندب صادراً إلى مطاون النيابة ، وأن يكون ثابتاً بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانياً ونوعياً ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يعد ابتداءً منها لأحد رجال الضبط القضائي لأجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يمرره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدالات — لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلقاء أمر الحفظ .  
( الملحق رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٩٥٩/١/١٩ ص ١٠ س ٢٧٧ )  
( والملحق رقم ٢٤٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١ س ٥٠٨ )

٤٣ — التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على طلبه لذلك من سلطة التحقيق تسري عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على إجراء تفتيش منزل للمتهم « وغير المتهم » بحضوره أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .  
( الملحق رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٩٥٩/١/٢٥ ص ١٠ س ٦٨٨ )

٤٤ — مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين في تنفيذ الأذن بمرسوسيه — ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي — إلا أن ذلك مشروط بأن تتم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه — فإذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به الضابط لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط « المشتبه » صحيحاً في القانون .  
( الملحق رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٩٦٠/١/١٨ ص ١١ س ٢٩ )

٥٥ — استمر قضاء محكمة التفتيش على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحرار التي يجيز لهم القانون ذلك فيها — أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسري عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق — والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك .  
( الملحق رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلد ١٩٦٠/١/١٥ ص ١١ س ٧٩٦ )  
( والملحق رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق — جلد ١٩٥٩/١/٢٢ ص ٧ س ١٢٢٨ )  
( والملحق رقم ٥٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلد ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ س ٧٢٣ )

### الفروع الرابع — في التحقيق

٤٦ — مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدالات التي يجريها بمقتضى وظائفهم ينفي انتداب مرسوم من النيابة ، ليس من شأنه أن ينفي من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدالات .  
( الملحق رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق — جلد ١٩٥٩/٢/١٦ ص ٧ س ٣٦٩ )



في خصوص تمرير المظبوطات وعدم خضوعه لأحكام المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان منتدبا من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لأحكامها إذا قام بالضبط كأصيل .

(الجن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ - مجلة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٧٨)

٥٣ - التفتيش الذي يعمره القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إجراءاته اعتدله على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو تمتع عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فانه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأذونا بضبطه واحتضاره ، فانه إذا شاهد هذه القطعة التي وصل إليه يأ استعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الجن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٩ - مجلة ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١)

٥٤ - تلعب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهم ، وما تلاه من تحقيق لا يمد قانونا من إجراءات التحقيق القضائي الذي يضفي قوة على الأمر الصادر من النيابة بمد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية المملكتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢

(الجن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ - مجلة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٤١)

#### الفروع الخامس - في ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

٥١ - إن غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ المينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفي لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يرب أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الإجراءات الواردة به .

(الجن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ - مجلة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨٠)

٥٢ - لا أساس في القانون للترفة التي قال بها الحكم - في معرض سرده واجبات مأمور الضبط القضائي

## مجالس عسكرية

### موز التواضع :

مؤلف: الدكتور المحامي العسكري بقوة من نوع القوات للفترة في القانون الجنائي لا يمنع من محاكمة

١ الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية . . . . .

- محاكمة المتهم عسكريا لا تمنع محاكمته من جديد أمام المحاكم العادية . التزام هذه المحاكم عند تقدير العقوبة بمراعاة

٢ مدة الجرائم التي نفذها على المتهم فضلا للاحقة للقضية بها . المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية .

- الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . متى صدرت نهائية حازت قوة الشيء

٣ المحقق منها طرق الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى [المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩

لسنة ١٩٥٧ . . . . .

## القواعد القانونية :

١ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري بقوة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يجوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية وذلك إعمالاً لنص للمادتين ١٦٩ ، ٢ من قانون الأحكام العسكرية .  
(الفرن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ ج ١٩/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٦٠)

٢ - أن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجلاء التي يكون للمتهم قد قضاه » ( تنفيذاً للحكم العسكري ) لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومماقية للمتهم بالقوة التي تراها - على أن تراعى حين تقدير العقوبة - مدة الجلاء التي قدما بها على المتهم فعلاً لا مدة العقوبة المقررة لغيره بما فيها بلغت .  
(الفرن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ ج ١٩/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٦٠)

٣ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تعيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ما أقامه من ضمانات لمصالح المتهم

في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا يصح الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك للمحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه المريح وما يقتضيه منطق اتفاق هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبني على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكماً وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بأصداره يجوز قوة الشيء المقضي في قس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جاني عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجديد الخصومة مما يزعج عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .  
(الفرن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٩ ج ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧)

رقم القاعدة

## مجرمون أحداث

### موجز القواعد :

- إعدام المتهم عدم لواعه - ح عشرة سنة يرم عقارته الجرمية . معاقبة بالأسشال الشاقة دون تتول هذا العقاب ؛
- ١ خطأ ... ..
- سلطة المحكمة في التحقق من حالة المتهم الصحية الاجتماعية ... ..
- ٢ شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على متهم باعتباره حدثاً وفقاً لنص المادة ٣٦٢ / ٢ إجراءات جنائية ، أن يكون قد لحكم عليه بقوة من العقوبات الخاصة بالأحداث ... ..
- ٣ تخفيف العقوبة على المتهم الذي لم يبلغ سبع عشرة سنة طبقاً لمادة ٧٢ عقوبات . شرط . أن تكون العقوبة التي ألت المحكمة توقيعها بعد تقدير موجبات الرأفة في الإعدام أو الأشغال الشاقة لفريدة أو لفوقية ... ..
- ٤

### القواعد القانونية :

١ - متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم محاكمته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بمقوية الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تهدر من المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو مما رواه هي نفسها ، فإن قضاءها يكون ممياً .  
(الفرن رقم ١٣١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٢ ص ٨٠ ص ١٥٠)

٢ - أن التحقن من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروكة كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع بمصلحة من التحقيق الذي تجربته بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون منع عليها وإن تمدد عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .  
(الفرن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ ص ٩ ص ١٥٠)

٣ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والمصادر بجيب المتهمة قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون المتهم قد حكم عليه بمقوية من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقريبية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم » .  
فإنها تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات تأويلاً صحيحاً متفقاً مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .  
(الفرن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٢ ص ٩١ ص ٢٢٦)

٤ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة أن وجدت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .  
(الفرن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ ص ١١ ص ٥٦٤)

## محاكم شرعية

### موجز القواعد :

- ١ - قصر تطبيق الرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تنص عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ...
- ٢ - المقصود من الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حماية أحكام الفتنة الصادرة منها ...
- ٣ - إعدام شرعي . تزويده . القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد دعت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الإعلام . غير صحيح ...

مقصود على الأحوال التي تنص عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .  
(الفرن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ص ٧ ص ٢٢٧)

### القواعد القانونية :

١ - تطبيق أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧

ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة ان هو الا استندوا عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سوء أو خطأ تاتر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث الهم أو انفعال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتثبت فيه الحقيقة التي تفصلها الاعلام الشرعي الصحيح .  
(العدد رقم ١٧ لسنة ٢٨ في جلد ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩١)

٢ - المقصود من الاجراءات التي أشار اليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام الفتوة الصادرة من تلك المحاكم .  
(العدد رقم ١١١٤ لسنة ٢٥ في جلد ١٣/١٣/١٩٥٦ ص ٢٢٧)

٣ - اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم في التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف

رقم القاعة

## محاكم عسكرية

موجز القواعد :

- ١ - حالة قضايا الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلقاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنائيات لا غرة الاحكام ... ..
- ٢ - قضاء محكمة الجنح العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية . التزام غرفة الاحكام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات ... ..
- ٣ - الإذن بتفتيش منزل مقيم بمرآز سلاح بما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ احتيازه صحبها ولو لم يثبت تحقيقه ... ..
- ٤ - إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية من قيد إجراءات التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو بطريق نائب أحد مأموري الضبط القضائي دون غيره من القيود الواردة في المادة ١/٩١ إجراءات جنائية ... ..
- ٥ - ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية لارتباطا حتميا يجب اختصاص المحاكم الجنائية العادية بنظر الشرحين والفصل فيما ١٨٤ ج و ٢/٢٧ ع ... ..

معكمة الموضوع المختصة بعد الناء الأحكام العرفية ، وهي معكمة الجنائيات لا غرفة الاحكام .

(العدد رقم ٤٢٣ لسنة ٢٢ في جلد ١٩/١٩/١٩٥٨ ص ٨١)

القواعد القانونية :

٢ - ان معكمة الجنح العسكرية لا تخرج عن كونها معكمة جرمية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي غولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فانها قضت المعكمة

١ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها ، انما تكون الى

في الجرائم التي تشمل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ١٦٨ و ١٦٩ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعضاء من القيدود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تمالع مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعنى النيابة أو قيد إجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من القيدود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التحقيق صفته كإجراء من إجراءات التحقيق .

(الجن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٥٨ ص ٩٨٤)

٥ - قررت المادة « ١٨٣ » من قانون الاجراءات الجنائية قاعلة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه اذا اوتيت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطا حشيا تتوافر به شروط المادة ٣٣ من قانون العقوبات اختصت بنظرهما والفصل فيها المحاكم الجنائية العادية ، وذلك نظريا لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(الجن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٨ ص ١١٠١)

المسكرة يعلم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصلح الحكم العسكري على هذا الحكم فانه يمين على غرفة الاتهام أن تحيل الدعوى الى محكمة الجنابات تطبيقا لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الجن رقم ١٧١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ١٢٦)

٣ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بأحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصله لم يباشر تحقيقا قبل إصداره لعدم قد اقتنع بجدية التبريرات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يوتيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجسيعا متتبعا لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بالغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(الجن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٢٢/١٩٥٨ ص ٩٨٨)

٤ - أن الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الامر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق

## محاکمة " إحالة "

راجع : اجراءات ( القواعد من ١ - ٢٤٢ )

رغم القاعلة

## محال صناعية وتجارية

موجز القواعد :

١ - القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، منه المبررة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة له لقواعد المادة ١٨٠ ، يستمر في ذلك صدور ما من أي من حرجي القاضي

٢ - أصل التبريم ولازمه أن يكون الخلل الذي حرم الشارع إنشاء أو إقحامه إلا بتبريم ما يخص لغرض صناعي أو تجاري أو أن يكون بطبيعة ما يجري فيه من نشاط متعلقا لمرارة أو مغررا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن العام .

القواعد القانونية :

كما يفصل لفرش صناعي أو غرض تجاري ، أو أن يكون محلا بطبيعية ما يجري فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن العام ، وهذا الأصل التشريعي يقتضي عند تقرر المسؤولية الجنائية اعتباره وعدم إضراره ، وهو لتعلقه بلازم التجريم سابق في الترتيب على التمييز الذي اشتبه على محكمة الموضوع بين نوعي المواشي من أنها من المواشي العلوب أو غير العلوب وهو ما لم تنبه المحكمة الى أنه قد اجتمع لهما حكم واحد في القانون ( بند ٥٦ من القسم الأول وبند ١٠٢ من القسم الثاني ) ، وبذلك يسقط التفريق الذي انتهى اليه الحكم وما قاله من أن مضر ضبط الواقعة لم يبين نوع الماشية وما اذا كانت علوبا أو غير علوب أو من المواشي التي تربي، وقد كان واجبا على المحكمة أن تناوله بتحقيق تجبره ليتكشف لها ما تازعها الشك فيه من قيام موجب التجريم أو عدم قيامه وأن العظيمة موضوع الاهتمام مما يسرى عليه حكم القانون أو لا يسرى ، ولا تستطيع محكمة التقض مع قصور الحكم من هذه الناحية مراقبة صحة انطباق القانون على حقيقة الواقعة مما يتيقن له تقض الحكم والإحالة .

( المندرج ٩٩٩ لسنة ٢٩ في جلة ١٩٦٠/٣ ص ١١ ص ١٨٨ )

١ - بين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الإيضاحية المرفقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الأحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منها من إحالة إجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر من درجتي التقاضي دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذا بمسوم النص وتمشيا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك حفظه وتصحيحه وإقفاء بدم جواز المعارضة .

( المندرج ٧٢٨ لسنة ٢٩ في جلة ١٩٥٩/٣ ص ١٠ ص ٦٢٥ )

٢ - الناهر من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن الأصل هو أن يكون المحل الذي حرم الشارع انتزاعه أو إقامته الا بترخيص من الجهة المختصة

دعوى القاعدة

محال عمومية

موجز القواعد :

- السماح ببيع البوتقة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص . جريمة مستمرة . عدم قبول المحاكمة إلا للحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل الجنائي في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون احتساب الحكم السابق ... .. ١
- سريان أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فيما عدا المادة الثانية منه على المحال العمومية الموجودة وقت العمل ... .. ٢
- إحال الموقوف للشارع إليها في المادة ٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة المخدرات هي للملحة لاستقبال المشهور بغير تمييز للإقامة مؤقتا . عدم تحقق هذا الشرط في المقتول التي يطعن بها الناس عادة وعلى محيل الاختصاص استكمالها بغير عذوبة وظانح من الاستمرار ... .. ٣
- ملأاد بالمحالب القتل في نفس المادة ١٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ هي الأكلاب التي سبها تلك ... .. ٤

وقم المائدة

- المادة ولوردتها على سبيل التخليل والألعاب المشابهة لما وهي التي يكون الرجع فيها موكولا للسط أكثر  
 منه للمهارة . يجوز تحقق الرجع في المقامرة على طعام أو شراب ... .. ٤
- صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا على المتهم بجرمة ارتكباها في ظل القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ ،  
 وجوب تطبيق أحكام القانون الجديد لها هو أصحح منهم . مثال ... .. ٥
- مسامحة مستغل للصل ومديره وللشرف على أعمال فيه ، مما يقع فيه من مخالفات . فقام هذه المشتريات فرائض  
 عليهم بما يقع فيه من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجودا بالصل وقت وقوعها . لا يثبت من أيهم الاعتراض بعدم  
 علمه ... .. ٦

## القواعد القانونية :

### معدودة ولها نوع من الاستمرار .

- (مجلس رقم ١٩٩٣ لسنة ٢٥ جلسة ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٥ ص ١٠٩)
- ٤ — ان الفراد بالالاب القمار في معنى المادة ١٩ من  
 القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الالاب التي سمحتا تلك  
 المادة ولوردتها على سبيل التخليل للصل عن موازنتها  
 في الحال العامة وكذلك الالاب المشابهة لها وهي التي  
 يكون الرجع فيها موكولا للسط أكثر منه للمهارة ، وكما  
 يتحقق الرجع في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد  
 يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب أو على أى شيء  
 آخر يقوم بهال .
- (مجلس رقم ١٩٩١ لسنة ٢٧ جلسة ٢١/١٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٢٣)
- ٥ — متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سمحها للصل  
 بلعب القمار في مقامه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١  
 للمعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه  
 نهائيا صدر اقساؤون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذي انقضى  
 القانون السابق وقضى بخلق المل مدة لا تتجاوز شهرين  
 على واقعة الدعوى بدلا من النلق نهائيا ، فان القانون  
 الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح  
 للمتهم .

- ١ — جريمة السماح ببيع البوطة في محل صومى دون  
 الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند  
 الأمر المالحظ عليه فيها على تفصل ارادة المتهم وتقوم  
 المسؤولية الجنائية عنها كلما تتجدد هذا التسلل ، وفي هذا  
 النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية  
 السابقة على رقم الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فان تفصل  
 ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة  
 جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق  
 الذي لا تكون له أى حجية في مسند هذه الجريمة  
 الجديدة (١) .

(مجلس رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ جلسة ١١/١٩/١٩٥٦ ص ٧٥ ص ٤٩)

- ٢ — ليس في صياغة المادة ٤٥ من اقساؤون رقم ٣٨  
 لسنة ١٩٤١ ولا في مقارفة فقرتها ما يفيد أن أحكام القانون  
 المذكور ( فيما عدا المادة الثانية منه ) لا تسمى الا على  
 ما أتى من الحال الصومية بعد صدوره (٢) .
- (مجلس رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ جلسة ١١/١٩/١٩٥٦ ص ٧٥ ص ٤٩)

- ٣ — الحال للفرقة المشار اليها في المادة التاسعة  
 من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تعد لاستقبال  
 من يرد اليها من أفراد الجمهور فيه تمييز للاقامة مؤقتا  
 بما . وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها  
 الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكانها مدة غير

(١) و (٢) قررت المحكمة هاتين القاعدتين أيضا في حكمها  
 الصادر في نفس الجلسة في القضية رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥  
 القضائية .

رقم القضاة

## محاماة

### المحل الأول :

١ تطهير كرامة مهنة المحاماة ... ..

### المحل الثاني :

### القيود بجدول المحامين :

٢-٢ الفرع الأول : شروط قيد ... ..

١١ - ٢ الفرع الثاني : أثر القيد ... ..

١٢ الفرع الثالث : احطاب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة ... ..

١٣ الفرع الرابع : الاستبعاد من الجدول ... ..

١٤ الفرع الخامس : نقل قيد من جدول المحاكم المختصة إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوعائية ... ..

١٥ ، ١٦ الفرع السادس : نقل قيد إلى جدول غير المختصين ... ..

### المحل الثالث :

١٧ - ١٩ حقوق المحامين وواجباتهم ... ..

### موجز القواعد :

### المحل الأول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

١ - حرية نزول للهيئة . كتابتها بمنعنى القانون . لا يترك مودع العمل الشارع لتنظيم ملامتها ... ..  
وأرجع : تنض ( القائمة رقم ٢٢١ )

### المحل الثاني - القيد بجدول المحامين

### الفرع الأول - شروط القيد

٢ - صدور حق من المفريات للمحكم بما على طالب القيد في الجدول ، لا يكتفى حقا محصيا في القيد بل  
يقضى أمره على تغيير السلطة التي تتصلق في طلبه ... ..  
٣ - اشتغال طالب القيد بالمهنة البريطة في إحدى وظائف الحكومة وامتزاجه للخدمة من قضاء نفسه . حكم  
قصره مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة ... ..  
٤ - الاشتغال بمهنة المحاماة . حكم اشتراط خوات مدة مهنة على الحصول على درجة البكالس أو ضرورة  
الاشتغال في أعمال فنية مهنة ... ..



- ٥ - توقيع بعض الخواص على طالب القيد لأسباب لا تفيق وحسن السمة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .  
فقدانه صلاحية الاشتغال بالمحاماة
- ٦ - مجازلة طالب القيد بالانذار خلال فترة حرمه إماماً لأحد المساجد لانتهاكه عن العمل بعد إيجازته الاحتياطية وإدعائه للرخص . عدم سنده بالمهنة أو التعرف ولا يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماة .
- الفرع الثاني - أثر القيد**
- ٧ - حق الاشتغال بالمحاماة لا يبدأ بوجوده إلا من تاريخ القيد وحده . لا يفيق عنه الحق الطالب في مدة سابقة بحسب لحد الحامين ومباشرة أعمال المحاماة
- ١٠٤٩٤٨ - مناط القيد بالحدود هو الاشتغال بالمحاماة وعامساً فضلاً . تلزم الأمرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر
- ١١ - حق الحامين المتولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم في المرافعة أمام محكمة الجنايات
- الفرع الثالث - احتساب مدة الخدمة السابقة لخدمة المحاماة**
- ١٢ - إعتقال طالب القيد بوظيفة كتابية لا يستل شغلها فضلاً وبصفة أصلية بالقانون . عدم احتساب المدة التي قضتها فيها في مدة المحاماة
- الفرع الرابع - الاستبعاد من الجدول**
- ١٣ - استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سنده الاشتراك . عدم زوال صفة كحام . توليه الدفاع عن المتهم . لا يطلان
- الفرع الخامس - نقل القيد من جدول المحاكم المختصة إلى جدول المحاكم الوطنية**
- ١٤ - خطر جدول الحامين أمام المحاكم المختصة من اسم المحامي . إمتناع نقل اسمه إلى جدول الحامين أمام المحاكم الوطنية
- الفرع السادس - نقل القيد إلى جدول غير المختصين**
- ١٥ - للمحامي الذي كلف من مزاولته المهنة أن يطلب نقل اسمه إلى جدول غير المختصين وليس القضاة أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول غير المختصين إذا التفت بحمل لا يفيق مع مهنة المحاماة
- ١٦ - المقصود بالحامين غير المختصين الذين يجوز لهم مله نقل أسماهم إلى جدول غير مختصين هم من مارسوا المهنة بسلامة بدون إستمرارهم فيما عرفت طارئاً
- الفصل الثالث - حقوق الحامين وواجباتهم**
- ١٧ - حظر الجمع بين المحاماة والوظائف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها
- ٢١٨ - إضفاء الحامين من المختصين من عقاب القذف ما دامت إجراءات القذف الموجهة منهم تسلك بموضوع المقصود والقضايا ضرورات الدفاع
- ١٩ - إضفاء المحامي إلى زيمه في معنى الأقرار بما ورد في مرافعة الأبرز واعتبارها من وضعه ما يقين من تكرارها  
راجع : إجراءات ( القواعد من ٨ - ١١ و ٧٥ و ٧٨ و ٧٩ و ٩٣ و ١٠٧ )  
ودفاع ( القواعد من ١ - ١٩ ) وعسكة الجنايات ( القواعد من ١٠ - ١٣ )

(الطبعة رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ - ج ٢٩ - ج ١/١ - ص ١١)

القانون الخاص بنظام موظفي الدولة وأعمال الجيوش لا يعتبر عملاً فنياً بل هو الذي عناه القانون ولم يصدر من وزير العدل قراراً باعتبار أعمال الطالب من هذه الأعمال، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض احتساب المدة التي قضاه الطالب في هذه الوظيفة في مدة الحساب لا يكون قد أخطأ .

(العدد رقم ١ لسنة ١٩٥٧ - مجلة ٢٩/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٤٢)

### الفرع الرابع - الاستبعاد من الجيوش

١٣ - أن ألتصرع بما أنصع عنه في المادتين ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد ذل على أنه لم يرد أن ينزع من المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في المبدأ للثقافة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يوجب على إجرائه على مزاوته إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع التهم يطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلاً عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنائيات كان اسمه مستبعداً من الجيوش يكون في غير محله ما دام مقبولا للرفاعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون التهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنائيات .

(العدد رقم ٤٤ لسنة ٢٧ - مجلة ٢٥/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٠٠)

### الفرع الخامس - نقل التهم من جيوش المحاكم المختلفة إلى جيوش المحامين أمام المحاكم الوظيفية

١٤ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق أن شطب اسمه من جيوش المحامين أمام المحاكم المختلفة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ بقرار أصدرته محكمة الاستئناف المختلفة منقطة معينة مجلس تأديب التهم التي نسبت إليه وظل الجيوش خلوا من اسمه تنفيذاً للقرار المذكور حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي نص عليه القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٩ ، فإنه يستحق قانوناً نقل اسم الطاعن إلى جيوش المحامين أمام المحاكم الوظيفية وذلك تطبيقاً للمادة الأولى من القانون سابق الذكر .

(العدد رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ - مجلة ٢٩/١٨/١٩٥٥ ص ٩ ص ٥)

### الفرع السادس - نقل التهم إلى جيوش غير المشتكين

١٥ - قطعت المادة الثامنة من قانون المحاماة كل شاك ودرأت كل شعبة في أصراف نصوصه التي الذين يقومون بأعمال المحاماة إذ نصت على أن « للمحامي الذي كلف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه

بجدول المحامين هو الاشتغال بالمحاماة وممارستها فعلاً - فمصلحة التقييد ليست مقصودة لأنها بقدر ما هي وسيلة الاشتغال بالمحاماة اشتغالا فعلياً ، فالأمران - بحكم طبيعة الأمور - متلازمان ، بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر ، فالاشتغال بالمحاماة هو الغرض من التقييد في الجدول، والتقييد في الجدول هو سبيل الاشتغال بالمحاماة .

(العدد رقم ١٨ لسنة ٢٩ - مجلة ٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠١)

٩ - ضبط الشارح الاشتغال بمعنى المحاماة يضابط مزدوج ، فأقام بالمادة الثانية حداً فاصلاً بين المحاماة ومن لا يتوافر فيه شروط التقييد - حتى لا يشأها غير أهلها - وأقام بالمادة الأولى حداً فاصلاً بينها ومن يقوم به حالة تصادم مع مساوئها فكذا - وإن عرفت - شروط التقييد - فمن لا يتوافر فيه شروط التقييد سحرم من حق الاشتغال بالمحاماة وهو لا يستطيع الاشتغال بها إذا كان مقيداً .

(العدد رقم ١٨ لسنة ٢٩ - مجلدات - مجلة ٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠١)

١٥ - فكرة الاشتغال بالمحاماة اشتغالا فعلياً - لم يبق لأول مرة في جدول المحامين - هي دون غيرها التي كانت تشمل في ذهن الشارع عند وضع القانون فقد تكررت في نصوص المواد ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٥٨ ، ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٥ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، ١٧٢٩ ، ١٧٣٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٣٢ ، ١٧٣٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤١ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ ، ١٧٥١ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٦٦ ، ١٧٦٧ ، ١٧٦٨ ، ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧٣ ، ١٧٧٤ ، ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ ، ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٨٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ ، ١٨٠٠ ، ١٨٠١ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٣ ، ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ١٨١٩ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ ، ١٨٢٨ ، ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ ، ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ ، ١٨٥٢ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩٠ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠

فهي كالمادة الأولى من القانون تسميان في منحن واحد ،  
فما دام الاشتغال بالمطامة — وهو النصر الأسير فيها —  
هو المسوخ للقيء ، فالتحق المحامي الطارئ بأحدى  
الوظائف بعد ممارسة ميته والذي من شأنه أن يمنحه  
من الممارسة هو موجب قتل اسمه الى جدول المحامين غير  
المشتغلين ، فالميسار في الطالين ولحد وقد أكد الصارع  
مراده بعد ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة  
الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب  
قيء اسمه بالجدول — وأن يكون الانقطاع لأسباب غير  
ماسة بالذمة والشرف .

(المرن رقم ١٨ لسنة ٢٩ق-ج-١٩٥٩/٩/٩ ص ١٠ ص ٤٠١)

١٨ — يستل في معنى الخصم الذي يعنى من عقاب  
القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩  
من قانون العقوبات المطعون عن المتقاضين ما دامت عبارات  
انتقذ الموجهة منهم تتصل بموضوع التضيقة وتقتضيها  
شروط الدفاع .

(المرن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ق-ج-١٩٥٩/١١/٢٧ ص ٧ ص ١١٩٩)

١٩ — انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار  
بما ورد في مراقبة الأخير واعتبارها من وضعه مما يشنه  
عن تكرارها ، ومن ثم فلذا كانت اجراءات المحاكمة قد  
بشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر  
منتدب — وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي  
الموكل الذي ترفع عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم  
الأخر إليه ، فإن المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(المرن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٦ق-ج-١٩٥٩/٧/١٢ ص ٨ ص ٢٣٥٥)

الى جدول المحامين غير المشتغلين ..... وللمجلس الترقية  
أن يطلب قبل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المشتغلين  
إذا التحق بسبل لا يتفق مع مهنة المطامة طبقاً لتصوص  
هذا القانون واللائحة الداخلية .

(المرن رقم ١٨ لسنة ٢٩ق-ج-١٩٥٩/٩/٩ ص ٩ ص ٤٠١)

١٩ — قانون المطامة — على ما هو واضح من تصوصه —  
لا يعرف المحامي الذي لا يشتغل بالمطامة ولا يقصد  
بالمحامين غير المشتغلين الا من كان يمارس المهنة فعلاً وحال  
دون استمراره فيها ظرف طارئ — فبطل التقل الى جدول  
المحامين غير المشتغلين مقصوراً على هؤلاء دون غيرهم ،  
ومتى كان الأمر كذلك ، وجب أن يكون هذا الاستثناء  
من الأصل مقصوراً على ما استثنى على سبيل العصر  
فلم يكن الأمر اذ أمر عنوان — كما يقول الطالين —  
بل هو أمر الشارع في التصوص ذاتها وهي من الوضع  
والصراحة بحيث لا يجوز الانحراف عنها أو تفسيرها  
تفسيراً يخرجها عن مراد الشارع .

(المرن رقم ١٨ لسنة ٢٩ق-ج-١٩٥٩/٩/٩ ص ١٠ ص ٤٠١)

## الفصل الثالث

### حقوق المحامين وواجباتهم

١٧ — المادة ( ١٩ ) من قانون المطامة — وهي التي  
حرمت الجمع بين المطامة وبين غيرها من الوظائف والأعمال  
وإن وردت في الباب الخامس منه في حقوق المحامين  
وواجباتهم — فانها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع  
بين المطامة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها —  
لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ،

رقم التمامة

## محكمة الجنايات

### الفصل الأول — تشكيل المحكمة وانضمامها

٩ ص ١٩

المرن الأول : تشكيل المحكمة

رقم المادة

الفرع الثاني : العقاب المحكة :

- ١ - أدور الاعتقاد ..... ٧  
٢ - مكان الاعتقاد ..... ٩ ، ٨

### الفصل الثاني - الاجراءات امام المحكمة

- الفرع الاول : حضور التهم والمدافع عنه ..... ١٣-١٠  
الفرع الثاني : إعادة المحاكمة ..... ١٦-١٤  
الفرع الثالث : الإحالة إلى عكة الجنائيات ..... ١٨، ١٧  
الفرع الرابع : فصل الجلسة عن الجلسة ..... ١٩  
راجع إجراءات ( القواعد من ١١٢ - ١٣٩ )  
مبحث القواعد :

### الفصل الأول - تشكيل المحكمة وانظمتها

#### الفرع الأول - تشكيل المحكمة

- ١ - لدب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها المتدربين العمل بإدارة التفتيش القضائي الجالس بمحكمة الجنائيات . جاز .....  
٢ - لوزير العدل عند الضرورة . ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها الجالس بمحكمة الجنائيات لأحد أدور انعقادها بناء على طلب رئيس عكة الاستئناف وله ندب إليها لأكثر من دور واحد بموجب التفويض .....  
٣ ، ٢ - القضاء الأعلى .....  
٤ - لرئيس عكة الاستئناف ندب أحد مستشاري المحكمة للجلسة بسلامة المستشار الأصل لوجود مانع لديه...  
٥ - عدم فرض قانون السلطة القضائية لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري عكة الجنائيات أسوة بما فعل بالنسبة إلى رئيس المحكمة . اكتفى بما تكفلت به المادتين ٣٧٧ و ٣٧٢ إجراءات جنائية من تنظيم هذه المادة .....  
٦ - إن كانت قانون السلطة القضائية ينظم ما أشار إليه في المادة السادسة مما لا يفرض مع أحكام المادتين ٣٧٧ و ٣٧٢ إجراءات جنائية . يتكافأ بمولا إليها لكل أحكامها أحكام القانون المذكور .....  
٧

#### الفرع الثاني - انعقاد المحكمة

أ - أدور الاعتقاد :

- ٧ - نص المادة ٣٧٠ إجراءات جنائية على تحديد تاريخ افتتاح كل دور انعقاد عاكم الجنائيات قبله . بشرى بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس عكة الاستئناف ونشر بالخرينة الرسمية . لأمانة تنظيمية . عاكفها .....  
٧ - ترتيب الجلوس .....  
٧

ولم القاضية

(ب) مكان الاستناد :

— اشتراط انعقاد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية . لا يلزم انعقادها في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية

٨

— انعقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج للمدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية . يستوجب صدور قرار بذلك من وزير العدل

٩

### الفصل الثاني - الاجراءات امام المحكمة

#### الفرع الأول - حضور التهم والمدافع عنه

— كتابة حضور عام واحد مع التهم بجناية أمام محكمة الجنايات

١٠

— عدم أخذ الشارع بنظام الحكم المفوضوري الاجباري في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات

١١

— اختصاص المأمين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرها بالرافعة أمام محكمة الجنايات

١٢

— حضور مدافع عن كل متهم بجناية أمام محكمة الجنايات . لا يتحقق إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة التهم من أولها حتى نهايتها بنفسه أو بمخاضعين ينوب عنه

١٣

#### الفرع الثاني - إعادة المحاكمة

— المبرة في شأن سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى . ليس لهم عند إعادة محاكمة التهم بالطريقة التي قضى بها فيها . عدم تقييد المحكمة بما جاء في الحكم النهائي

١٤

— بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غير التهم . أثره : سقوط ذلك الحكم وجعل الشئن فيما نقض فيه ذى موضوع . إختيار الطعن ساقطا

١٥

— سقوط الأحكام القضائية الصادرة من محكمة الجنايات بمرسوم الحاكم عا . أو قضى عليه . إعادة الإجراءات هي محاكمة مبتدئة . ليس قسم الذي يقضى عليه الحكم بالقوة للقضى بها غاييا . لمحكمة إعادة الفصل في الدعوى بكامل حريتها . لا تشديد العقوبة في غير وطن من النيابة على الحكم النهائي كما لا أن تخفف العقوبة.

١٦

#### الفرع الثالث - الاحالة الى محكمة الجنايات

— الحكم نهائي من محكمة الجنايات بعدم الاعصاص لأن الواقعة جنائية . تقرير غرة الاجام بعد ذلك بإحالتها إلى محكمة الجنايات لفصل فيها على أساس عقوبة الحبس . خطأ . المادة ١٨٠ ج .

١٧

— إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ للمحاكمة المسجلة . مرسوما بعد إتمام الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات

١٨

— لآخره الاجام . م ٧ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦

رقم القاعة

## الفرع الرابع - فصل المحكمة من الجناية

— فصل محكمة الجنايات المحكمة من الجناية لا يمنحها في سبيل تكوين عقبتها في الرقعة للطروحة عليها من متأنفة عناصر الدعوى كافة . لا يحد ذلك منها قضاء في المحكمة بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحلت إليها

١٩

## القواعد القانونية

### الفصل الأول

#### تشكيل المحكمة وانعقادها

#### الفرع الأول - تشكيل المحكمة

للجلوس بمحكمة جنايات أسبوت ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوت ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون ويمقتضى الحق المخول لوزير العدل يقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ( الملحق رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦ ص ٧ ص ٨١٢ )

٤ - طلب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به التهم . يطلان الحكم بدلا من المستشار الأصلي - الذي وجد لديه مانع - اجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - والواردة في الفصل الثاني منه المنون وفي ظل القضاة وندجهم - سواء في محاكم الاستئناف ، أو في المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الاشارة الى هذا التعليل في الحكم .

( الملحق رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٦/٤ ص ١١ ص ٢٨٠ )

٥ - أعاد الشارع الوضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنايات فخص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن « تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف » وهي قاعدة سبق أن وردت في موضعين - في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وفي المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية - ثم استعملت حكما جديدا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة السادسة سابقة الذكر الذي يقضى بأن ورأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها . وقد اقتصر المشرع على ذلك

١ - طلب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن طلب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن أحدهما صفة القاضي أو يخلع عنه ولاية القضاء (١) .

( الملحق رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢ ص ٧ ص ٢٩٤ )

٢ - المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، كما تجيز له ندب لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى (٢) . ( الملحق رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢ ص ٧ ص ٢٩٤ )

٣ - متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية

(١) و (٢) قررت المحكمة هاتين القاعدتين أيضا في حكما الذي أصدرته بملسة ١٩٥٦/٢/١٤ في القضية رقم ٦٨٢ سنة ٢٥ القضائية .

المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية -  
وما دامت محكمة الجنائيات التي نظرت الطلب قد انعقدت  
في مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن انعقادها يكون  
صحيحا .

(الجنرل رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ قسلة ٢٦/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

٩ - صدور قرار من وزير العدل انسا يكون ولجيبا  
إذا كان محل انعقاد محكمة الجنائيات في مكان آخر خارج  
للمدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(الجنرل رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ قسلة ٢٦/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

## الفصل الثاني

### الاجراءات أمام المحكمة

#### الفرع الأول - حضور المتهم والمضلع منه

١٠ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية  
أمام محكمة الجنائيات أكثر من مسلم واحد .

(نظير رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ قسلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ٧ ص ١٢٦١)

١١ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات  
الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاختيارى فيما يتعلق  
بالاحكام التي تصدر في مواد الجنائيات ومن محكمة  
الجنائيات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ( المواد  
٢٣٩ وما بعدها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي  
عنوانه في محاكم الجنح والمخالفات ) .

(الجنرل رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ قسلة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٨)

١٢ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية  
على أن المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف  
أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة  
أمام محكمة الجنائيات - فإذا كان الكاتب أن المحامي الذي  
يأشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير مقرر  
للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية : فإن اجراءات المحاكمة  
تكون قد وقعت باطلا .

(الجنرل رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ قسلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٩)

١٣ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية  
أجريت لتظرها على محكمة الجنائيات ، ولا يتحقق هذا الغرض  
الا إذا كان المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من

ولم يعرض لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري  
محكمة الجنائيات أسوة بما فعل بالنسبة الى رئيس الدائرة  
مكتفيا بما تكفلت به المادتان ٣٧٧ ، ٣٧٢ من قانون  
الاجراءات الجنائية - المصدتين بالقانون رقم ٥٣٥  
لسنة ١٩٥٣ - من تنظيم لهذه الحالة .

(الجنرل رقم ١١٠ لسنة ٢٠ قسلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٨٦)

٦ - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة  
القضائية وإن نص في المادة الأولى من قرار اصداره  
على أن «... يلقى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم  
التشريعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص  
القانون الرافق ويستأض عنها بالنصوص المرافقة ويلقى  
كل نص آخر يخالف أحكامه » لم يشتر في ديلجته الى إلغاء  
المادتين ٣٧٧ ، ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ،  
ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد  
اكتفى بتنظيم ما أشار اليه في المادة السادسة منه  
ما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٧٧ ، ٣٧٢ سالتى  
الذكر - فبقيت المادتان موصولا بهما تكمّل أحكامهما  
أحكام القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذي ذهبت  
اليه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير . وما أوردته المذكرة  
الإيضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا الشأن انها هو  
ايضاح يكشف عن قصد المشرع وتضمنى مع مفهوم  
التصريح وليس لتداركا لما فات .

(الجنرل رقم ١١٠ لسنة ٢٠ قسلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٨٦)

#### الفرع الثاني - انعقاد للمحكمة

##### (١) أدوار الانعقاد .

٧ - أن ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات  
الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد  
محاكم الجنائيات قبله شهر بقرار من وزير العدل بناء  
على طلب رئيس محكمة الاستئناف وتشتر هذا القرار  
بالعريضة الرسمية لم تهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية  
لا يترتب على مخالفتها أي بطلان .

(الجنرل رقم ٢٤ لسنة ٢٨ قسلة ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤١٩)

##### (ب) مكان الانعقاد .

٨ - المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن  
اشتترت أن انعقد محكمة الجنائيات في كل مدينة بها محكمة  
ابتدائية الا انها لم تشترط أن انعقد للمحكمة في ذات



## عكة الجنايات

غايما من محكمة الجنابات في جناية من الحكم الصادر غايما من محكمة الجنب والمخاضات - فقد أجاز القانون المارعة في الحكم الأخير ، ولم يجر أن يضار مراض بناء على مارعة رفضا - أما الحكم الأول فلا يطبق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقوله - وانما هو يقطر حتى يحضوره أو القبض عليه ، ومتى قرر ذلك فانه لا يقبل من لثمة الذي قبض عليه بمدحكم غايما من محكمة الجنابات أن يتسكك بالمقوية المقضى بها غايما - بل أن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغايي ، فلما أن تشدد المقوية في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها تخفف المقوية وحكمها في كلا نسائين صحيح قانونا - الأمر الذي ترى منه الهيئة العامة للمواد الجزائية الملوك عسا يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ، والمقتضى في الدعوى المعلقة اليها على هذا الأساس (الجزء رقم ١ لسنة ٣٠ قسلة ١٧/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٤٢)

### الفرع الثالث - الأحكام إلى محكمة الجنابات

١٧ - متى كانت غرفة الأحكام قد قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس حقوية الجنب مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنب بمسلم الاختصاص لأنها جناية ومع تقريرها في أن الواقعة جناية ، فاما تكون قد أخضعت في تطبيق القانون إذ كان واجباً عليها إحالتها إلى محكمة الجنابات أصلا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(التنفيذ رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ قسلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ٧ ص ١٢٤٤)

١٨ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بالناء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنابات التي لم تبسأ للمحاكم العسكرية في نظرها ، إنما تكون

المادة ٢٢٢ من قانون اصول المحاكمات السوري قابل المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري - وقضاه التنقض استقر بشأنها على ما انتهى اليه الحكم الحالي - الحكم في الطعن ٣٦٦ لسنة ١٤ قضائية - (جلسة ١٩٤٤/٢/١٨) مع التوايد القوتية السنة السادسة قاعد ٣-٨ سنة ٤١٠ - والحكم في الطعن ٥٩٦ لسنة ٢٩ قضائية - (جلسة ١٩٥٦/٥/١٢) - مع الأحكام - السنة العاشرة - قاعد رقم ١١٧ - صفحة ٥٣١

المادة ٢٢٢ - البندا المقرر بالقوانين ٥٩ ، ٥٦١ الصادرين من محكمة التمييز بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٨ و ١٩٥٨/١٢/٢٥ - مجلة القانون الصادرة من وزارة العدل السورية السنة التاسعة صفحة ١٠٧ ، ٥١٩ ، والحكم السابق مسعود من محكمة التنقض (دائرة دمشق) بتاريخ ٦ أيلول - سبتمبر سنة ١٩٦٩

أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده شخصه أو ممثلا من يوجب عنه . (الجزء رقم ١٥٨ لسنة ٢٩ قسلة ٢٨/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٨)

### الفرع الثاني - إحالة الحكم

١٤ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جناية سرى في حتما حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويطل حتما الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتسكك بالمقوية المقضى بها فيها ، بل أن المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل انها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الضلأ قياس سقوط الأحكام النهائية في مواد الجنابات على حالة المارعة في الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنب والتي يسرى في حق نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمارعة . (الجزء رقم ٥٩٦ لسنة ٢٩ قسلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٣١)

١٥ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغايي الصادر من محكمة الجنابات في الجناية النسوبة إلى الملعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، فإن الطعن المقدم عن الحكم الغايي يتبرر بسقوط ذلك الحكم الذي كان معصلا للطعن .

(الجزء رقم ٢٤٠ لسنة ٣٠ قسلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٨٧)

(الجزء رقم ١٩٧ لسنة ٢٩ قسلة ١٢/١٢/١٩٦٠)

(الجزء رقم ١٥٤ لسنة ٣٠ قسلة ١٢/١٢/١٩٦٠)

١٦ - مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون اصول المحاكمات السوري أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغايي حتما وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لا تبين على نظام مرفوع من المحكوم عليه - بل هي يحكم القانون محاكمة لبتسأة ، وتزجيا على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصورا على تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة والمدعي بالمعقود المدنية والمسأل مناهلكل فيما يخص بهو في هذا بخلاف الحكم الصادر

١٩ - ان فصل محكمة الجنايات الجنحة عن الجناية

١ ... تقرير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي ...

٢ ... سلطة قاضي الموضوع في الأخذ باعتراض اللزم ...

٣ ... تقرير الدليل المستبرم من الاعتراض . موضوعي ...

٤ ... المحكمة أن تأخذ بما تراه من تقارير الخبراء وتطرح ما عليها ...

٥ ... الإعتماد على أقوال الشاهد في التحقيق لا يقتضي دون محاميه بالجلسة . حق صريح ...

٦ ... حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر  
وإن كانت مخالفة ...

ردم القادة

- ٧ — سلطة قاضي الموضوع في إلزام بمسئمة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه بشأن حالة إصهار العين قبل الإصابة  
إستناداً إلى وقائع الدعوى وأدلتها ... ..
- ٨ — سلطة حكمة الموضوع في إلزام تاروجه الطبيب الشرعي لاعتقادها على وقائع الدعوى ... ..
- ٩ — سلطة حكمة الموضوع في الأخذ برواية مقبولة عن آخر عند الاطعتان إلى صدورهما من هذا الأخير حقيقة  
وكانت محل الوقع في الدعوى... ..
- ١٠ — سلطة قاضي الموضوع في الاتفاقات عما بين أقوال الشهود من خلاف لايمس جوهر الشهادة ... ..

الفصل الثاني — سلطة محكمة الموضوع في المسائل الواقعية

الفرع الأول — في استتلاص عناصر الجريمة

- ١١ — تقدير وجود القتل بين عاملين تجاريين أو علمه . موضوعي ... ..
- ١٢ — تقدير السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسماة بالحماية في جريمة القتل العمد  
والإمالة لخطأ اختلاط بحسب مآل والمكان والظروف المحيطة بالحادثة . سلطة حكمة الموضوع في هذا التقدير .
- ١٣ — بيان تاريخ الواقعة . هو أمر موضوعي متى أقيم الدليل عليه . طبيعة جريمة حياة الأمانة وتحديد تاريخ  
لارتكابها ... ..
- ١٤ — متى لتروك في حكم المادة ٨٧١ مكرر ؟ ... ..

الفرع الثاني — في تقدير قيام حلة التجسس

- ١٥ — طائفة جدية التحريات وكتابتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف حكمة  
الموضوع ... ..
- ١٦ — تحديد الفترة التي تقتضي بها حالة التجسس أمر موضوعي بشرط الاستناد إلى ماله أصل في الأوراق ولاسيباب  
واقعية ... ..

الفرع الثالث — التمسك بالسائل الواقعية أمام محكمة الموضوع

- ١٧ — الاحتجاج بالمرض كعذر مانع من دفع الاستئناف في الجاد . ثمة لأول مرة أمام حكمة النقض . لا يجوز ... ..
- ١٨ — متى يوقع غشاً في اسم أحد شهود الزمات أدى إلى عدم إدلائه . عدم وجود أثر للذك في الأوراق وعدم  
إثباته أمام حكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام حكمة النقض . لا يقبل ... ..
- ١٩ — ليس لهم أن يثير طعن في الحكم المستأنف لأول مرة أمام حكمة النقض ... ..
- ٢٠ — ليس لهم أن يثير الدفع بطلان التفتيش لأول مرة أمام حكمة النقض ... ..

رقم القاعة

- ٢١ - عدم إثارة ملن التهم على تحقيقات النيابة بجلسة المحاكمة . لا يجوز إثارة أمام محكمة التفض لأول مرة ...
- ٢٢ - عدم تمسك التهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من التهم يعرف منها من اللبنة وتروعا . يحتز سها جديدا .
- ٢٣ - الدلع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة التفض عند وطرح مقوماته من معلومات الحكم دون إجراء تحقيق موضوعي .

**الفصل الثالث - سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة وتعمدها**

**الفرع الأول - في تقدير العقوبة**

- ٢٤ - تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة التي أوتضها ...
- ٢٥ - تقدير العقوبة . موضوعي ...

**الفرع الثاني - في تقدير تعدد العقوبات**

- ٢٦ - تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع ٤ أو عدم توافرها . موضوعي . مثال في جرمي إحراز سلاح ونقله

**الفصل الرابع - سلطة محكمة الإحالة بعد تكلي الحكم**

- ٢٧ - عدم تغيد محكمة الإحالة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يحكم التفض في إعادة تقديرها ...

**القواعد القانونية :**

**الفصل الأول**

**سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل**

في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان التهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة قاضي الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة التفض .

(الطن ٢٢٧ لسنة ٢٥ - جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٢١٩)

٣ - تقدير الدليل المستند من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالتصلي فيها .

(الطن ١٣٧٥ لسنة ٢٥ - جلسة ٢٨/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٢٢٤)

٤ - الأمر في تقدير رأي الخبراء مما تختص به محكمة الموضوع ولها كامل الحرية في الأخذ بما تظنن إليه من التقارير الفنية والالتفات عما لا تظننن إليه منها .

(الطن ٥٦١ لسنة ٢٨ - جلسة ٩/١/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٢٧)

١ - الأمر في تقدير رأي الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما تظننن إليه منها .

(الطن ٧٥٩ لسنة ٢٥ - جلسة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١٤٢)

٢ - لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه والمطات إليه نفسه - أن يأخذ به في ادانة المتهم المتصرف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو

## الفصل الثاني

### سلطة عكة الموضوع في المسائل الواقية

#### الفرع الأول - في استخلاص عناصر الجريمة

١١ - وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذي يصدع به جمهور المستهلكين أو علمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .  
(الجن ٥٩ لسنة ٢٩ ق-سبلة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ١٦٦)

١٢ - السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحلية بالحدث ، وهو أمر موضوعي بحث تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .  
(الجن ٣٢١ لسنة ٢٦ ق-سبلة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧ ص ١٧٠)

١٣ - تعيين تاريخ وقوع الجريمة عموماً - ومنها جريمة خيانة الأمانة - هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض بموجب قاضي الموضوع أن يعقق تاريخ حدوثها كما يعقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة .  
(الجن ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق-سبلة ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩ ص ١١٤٨)

١٤ - الشيء المترك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستثنى صاحبه عنه باسقاط حيازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيبدو بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريسة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .  
(الجن ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق-سبلة ١٩٥٦/٤/٢٧ ص ١٠ ص ١٤٥)

#### الفرع الثاني - في تقدير قيام حالة الطبس

١٥ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكتابتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي

٥ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها ظاهراً أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمقرتها .  
(الجن ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق-سبلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٢٩ ص ٦٩٨)

٦ - المحكمة الموضوع أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متناقضة .  
(الجن ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق-سبلة ١٩٥٨/١٢/٣ ص ٩ ص ١١٤٨)

٧ - لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تلمن إليه من أقوال الشهود ، فلا تريب عليها أن هي جزت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه في تقريره بشأن حالة إحصار العين قبل الإصابة التي نشأت عنها حالة مستديسة على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .  
(الجن ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق-سبلة ١٩٥٦/٤/٦ ص ١٠ ص ٤١١)

٨ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها .  
(الجن ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق-سبلة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ ص ١١)

٩ - ليس في القانون ما يمنح المحكمة من الأخذ برواية يتقنها شخص من آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .  
(الجن ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق-سبلة ١٩٦٠/٢/١٦ ص ١١ ص ٢٤٢)  
(الجن ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق-سبلة ١٩٦٠/١١/١٥ ص ١١ ص ٧٩٦)

١٥ - من سلطة قاضي الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة - مادام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه .  
(الجن ١٣٣٦ لسنة ٣٠ ق-سبلة ١٩٦٠/١٠/٢١ ص ١١ ص ٧٣٠)

٢٢- إذا لم يثر التهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من المهور يرف منها من الذبيحة ولو بها ، فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتلقفه بالموضوع .  
(الجن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧٧ ص ٩٦٢)

٢٣- اللعق يعلم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه يشترط قبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم ، أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بنهر حجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض - فإذا كان الحكم للمطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الفهم ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقاً موضوعياً ، فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .  
(الجن ١٥٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ١٠ ص ١٧٠)

### الفصل الثالث

سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة وتتمدها

#### الفرع الأول - في تقدير العقوبة

٢٤- إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطاتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآه .

(الجن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٤/٢٧ ص ٧ ص ٤٩٩)  
(والجن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢٨ ص ٩٩ ص ٢٦)

٢٥- تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطاتها الموضوعية وهي غير ملزمة ببيان الأسباب .

(الجن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٩ ص ٥٨٦)

#### الفرع الثاني - في تقدير تعدد العقوبات

٢٦- متى استغلت المحكمة في منطوق سليم أن جريمة أحرز المدعى بنهر ترخيص وقد لـلـمـجـنـى عليه خطأ تشاك عن فعلين مستقلين عن بعضهما ما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمتين لعدم

يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتبي كانت هذه المحكمة قد اقتضت بمصلحة الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكما أنها تسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا يجب عليها في ذلك .

(الجن رقم ١٥٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٩ ص ١٧٢)

١٦- تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبساً بها أو غير متلبس بها موكلو إلى محكمة الموضوع ولا يجب عليها في خصوصه ، ما دامت الأسباب التي استندت إليها لها أصولها في الأوراق وتؤذي قانوناً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الجن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ ص ٨٣٩)  
(والجن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠ ق جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ١١ ص ٧٨٨)

#### الفرع الثالث - التمسك بالسائل الواقعي أمام محكمة الموضوع

١٧- لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كمدور مانع من رفع الاستئناف في المبدأ .  
(الجن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٥٧)

١٨- متى كان ما ينهه التهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه لا أثر له في الأوراق ولم يثر التهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجن ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ١١٨)

١٩- ليس للتهم أن يثر طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(الجن رقم ١١٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٥٠٩)

٢٠- متى كان التهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع يطلان التفتيش ، فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجن رقم ١١٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٥٠٩)

٢١- متى كان الدفاع لم يبد ببسطة المحاكمة ما يشير من طعن على تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجن رقم ١١٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٩/٤/١٩ ص ٧ ص ٥٢٢)

الى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض وتجري فيها للحكمة على أساس أمر الاحالة الأسفل فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذي قضى الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون . (ملف رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ٩ ص ١٩٤)

توافر شروط التقسرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، فإن تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع . (ملف رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٢٨٥)

### الفصل الرابع

سلطة محكمة الاحالة بعد نقض الحكم

٢٧ - ان نقض الحكم يبعد الدعوى أمام محكمة الاحالة

رقم النسخة

### مراقبة

موجز القواعد :

- ١ - عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي أجلها المفوض متعة تقريباً للمادة ٢/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ ، يمنع جميع من هلمهم قوانين المفوض المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ بجله المتعدد ... ..
  - ٢ - الرقابة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات وما نص عليها منها في المادة ٢/٧٥ عقوبات كل منهما مقبولة تبعية مصلوحاً ، القانون لا يحتاج في توقيعها إلى حكم قضاء ، إحتلالهما في السبيل في جملتهما أساساً لتوقيع كل منهما ... ..
- راجع أيضاً : لفتاوى (القواعد من ١٤- ١٧ )

من هذا القانون لتفراجاً تحت وصف واحد هو أن كلا منهما عقوبة تبعية مصلوحاً القانون ، ولا تحتاج في توقيعها الى حكم القضاء الا أنها ما زالتا تختلفان في السبب الذي جله الشارع أساساً لتوقيع كل منهما . ذلك بأن الرقابة المقروضة بالمادة ٢٨ انما يتصلها الحكم عليهم لجرأهم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن الرقابة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا ترضى الا عند الضمن من محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لاي جناية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بما أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدها بغض سنين ما لم ينص أمر المفوض على إقامتها أو التجاوز عنها جملة . (ملف رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٣٢٤)

القواعد القانونية :

- ١ - قصد الشارع - وعاية لجميع من شملتهم قوانين الضمن المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ - أن يكون من يشملهم الضمن سواء في الإفادة من مزاي المتعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ وهي عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي أجلها المفوض ... ..
- (ملف رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٣٢٤)
- ٢ - الرقابة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥

رقم المادة

## مسئولية جنائية

## الفصل الأول - المسؤولية الجنائية والركن المادي

الفرع الأول : المسؤولية في حالي الاطلاق والجبر	١ - ٦
الفرع الثاني : المسؤولية عن فعل الغير	٧ - ٨
الفرع الثالث : المسؤولية عن الجريمة للسلطة الاكمال	٩
الفرع الرابع : صور للمسؤولية في الجرائم العنيفة	١٠ - ٢٩

## الفصل الثاني - المسؤولية الجنائية والركن المعنوي

الفرع الأول : المدخل في الجرائم العنيفة

( أ ) : القصد العام والقصد الخاص	٣٠ - ٣٤
( ب ) : القصد الاحتمال	٣٥ - ٤٠
( ج ) : أثر الجهل بالافتقار في القصد الجنائي	٤١ - ٤٢

الفرع الثاني : التساهل في الجرائم غير العنيفة

( أ ) : صور التساهل	٤٣ - ٤٧
( ب ) : تساهل للفرقة	٤٨ - ٥٢

## الفصل الثالث - رفع المسؤولية الجنائية

الفرع الأول : عدم تكامل العناصر الإجرامية	٥٣ - ٥٧
الفرع الثاني : موانع المسؤولية	٥٨ - ٦٣
الفرع الثالث : أسباب الإباحة (إحالة)	

## الفصل الرابع - ما لا يرفع المسؤولية

الفرع الأول : قباحة	٦٤ - ٦٨
الفرع الثاني : السداد	٦٩ - ٧٣
الفرع الثالث : ما لا يبيح المجرم لجرائم الاطلاق	٧٤ - ٧٧
الفرع الرابع : صور أخرى لما لا يرفع المسؤولية	٧٨ - ٨٧



رقم القاعة

موجز القواعد :

**الفصل الأول - المسؤولية الجنائية والركن المادي****الفرع الأول - المسؤولية حال الاطفال والتجهر**

- ١ - تضامن المجهين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل. مناهة : ثبوت انهما ساهل ارتكاب الجريمة .
- ٢ - مسؤولية الشريك . إثناء القصد الجنائي للمساهل لا يستتبع براءة الشريك التي ثبت الاشتراك في جحة.
- ٣ م ٤٢ ع ... ..
- ٣ - للمسؤولية في جريمة التجهر لا يتحملها جنائيا إلا الأشخاص الذين تألف منهم التجهر وقت ارتكابها ...
- ٤ - مجرد التوافق على ارتكاب الجريمة . عدم مساهمة كل من المجهين إلا عن نتيجة لهه ... ..
- ٥ - إضاق المجهين على القتل المصد مع سبق الإصرار ووجود تآمها في مسرح الجريمة وقت ارتكابها بين مصلحة الأخرى في التمسك بأنه لم يضرب الجنى عليه إلا لفرضه الى أمأهت الفضا ... ..
- ٦ - ثبوت اتفاق المجهين على الاعتداء على الجنى عليه لا يتعارض مع نى سبق الإصرار . لا تشرب على المحكمة إذا أحلت للمجهين من النتيجة الى لغت بالجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ثبوت إلتفهم حل الاعتداء عليه ... ..

**الفرع الثاني - المسؤولية عن فعل الغير**

- ٧ - افتراض علم مسئول الفعل المدوى ومديره وللشرف على أعماله عن أية عاقبة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . عدم قبول إضطرأ أحد منهم بعدم علمه ... ..
- ٨ - مناط مسؤولية المهم في جريمة عرض مولد مشفوفة . قبله بادفلة الفعل دون إعتداد بمحكيه ... ..

**الفرع الثالث - المسؤولية عن الجريمة المتلاحقة الأفعال**

- ٩ - احتبار الجريمة متلاحقة الأفعال واحدة في باب المسؤولية الجنائية ... ..

**الفرع الرابع - صود المسؤولية في الجرائم المختلفة**

- ١٠ - يتسرى ق للمسؤولية مدير الترح الكائن بمصر وعضو مجلس الإدارة للشعب من الشركة حد عاقبة أحكام للمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، حد علم مراعاة القسب المقررة في عدد للمصريين المستخفيين في الشركة ... ..
- ١١ - قيام للمسؤولية الجنائية باضفاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو مسحه قبلنا يجعل الباقي غير كاف ... ..

## درام قضائية

- ١٢ - صدور قرار بمد أجل توريد القمح . عدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . يجوز إعادة تقديمه للمحاكمة أكثر من سبق برأته لإحالة أحد المجرمين قانوناً
- ١٣ - إعتبار من يخالف أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز عاملاً أصلياً سوابق تكبب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره
- ١٤ - توافر المسؤولية الجنائية إذا استغل المتهم سواً للجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خروج إطلاق للكافي للجديد الذي حددته قرار وزير التجارة ثم استمر في استغلاله بعد صدور القرار
- ١٥ - مجرد الامتناع عن رد المال الخس أو جوب تصفية الحساب بين الطرفين لا يتحقق به جريمة الاختلاس . على المحكمة أن تقوم بضم الحساب وتصفيته
- ١٦ - تحقق للمسئولية عند عدم تقديم المتهم شهادة المبروك القبيحة عن البضاعة التي استوردها في الميعاد ولو كان قد استخرجها فعلاً وتأثر في تقديمها
- ١٧ - لا تأثير على مسؤولية المتهم الجنائية إذا غلط الحكم بين وزن القطعة التي ألتصاها المتهم على الأرض وبين القطعة التي صُور عليها في جيبه مادام قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما
- ١٨ - توافر للمسئولية في جريمة الامتناع عن البيع ولو كان الامتناع جزئياً
- ١٩ - تحقق مسؤولية المتهم الجنائية المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ولو كان المتهم يقيم وحده في المكان الذي وضع التار فيه
- ٢٠ - قيام المسؤولية في جريمة تسليم مر من أسرار القطاع إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر ما دامت مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قوانينها النظامية
- ٢١ - توافر مسؤولية صاحب البنك بمجرد تحليه عن الشيك لوكيل المستفيد
- ٢٢ - عدم تبين القانون حداً أدنى لفكوة المحرزة من المادة المخففة . العقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً
- ٢٣ - مسؤولية جندي الجيش - حق تطبيق المادة ١١٢ عقوبات - ما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته سواء أكان لئال عاماً أم لا
- ٢٤ - قيام المسؤولية في جريمة إحراق السلاح والذخيرة بدون ترخيص بمجرد انتهاء فصول الترخيص وعدم تجديده في الموعد القانوني ولو اتخذ المتهم بعد ذلك إجراءات لاستصدار رخصة جديدة
- ٢٥ - عدم الإحتداد إلى معرفة شخص ثلاث المسموعات لا أثر له في قيام جريمة السرقة
- ٢٦ - قيام المسؤولية في جريمة استخراج الخلفى المواد المخدرة من المتاحم أو المخبر أو شروحه في ذلك قبل الحصول على ترخيص ولو تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع القتل أو بعده
- ٢٧ - مناط قيام مسؤولية المساعد عن الشهادة الزور أن يصر على أقوال الكاذبة حتى تضل ياب المرافعة

رسم الناجدة

- ٢٨ — مبدأ مسؤولية المتهم الذي أُلحق من توريط القسح حلاً بالقدر ٢١ لسنة ١٩٥٦ في ١٩٥٦/٧/٢١  
بتوريط القسح أو ببلغ البذل القسح ... ..  
٢٩ — مسؤولية المتهم — في جرائم القسح من عبارات القذف والحب عند إعادة نشرها . نقل الكتابة ونشرها  
بمصرفي حكم القانون كالتنشر بالجديد . ١٩٧٠ ح ٥ ... ..

### الفصل الثاني — المسؤولية الجنائية والركن المصنوي

#### مقرر الأول — القصد الجنائي في الجرائم التي لا تصح

##### ( أ ) القصد العام والقصد الخاص

- ٣٠ — قيام المسؤولية الجنائية في الجرائم المستمرة كلما تجدد تدخل الإرادة المتهم . هوول لفاكة الحالة الجنائية  
السابقة لوضع المعوى . ما يتجدد بذلك تدخل الإرادة الجنائي يكون جريمة جديدة ... ..  
٣١ — إمتناع المتهم من رد المثلثات التي تسلمها لإصلاحها واستعدادها لمعاودة استلام ما يستحقه من الأجر  
للتنازع عليه — عدم كفايته في إثبات سوء النية ... ..  
٣٢ — حماة المتهم من جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة عليها يجب أن يكون حالاً حاضراً حقيقة باليوم  
البيع ثم يصعد عدم تقديم المحبوزات في ذلك اليوم ... ..  
٣٣ — تمتد القتل سائلة موضوعية وهي أمر ذاتي متعلق بالإرادة . وجوب إثبات توافره لدى المتهم . مثال  
٣٤ — توافر المسؤولية في جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة بالإمتناع عن تقديم المحبوزات يوم بيع أو عدم  
الإفراد بها بقصد سرقة قتلها بشرط إعمالها بالهناج ... ..

##### ( ب ) القصد الاحتمال

- ٣٥ — مسؤولية عمدة الإحاطة عن النتائج المتخذ حصولاً منها ولو كانت من طريق غير مباشر عالم بثبت  
تصددها على تجسيم المسؤولية ... ..  
٣٦ — ثبوت أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المني عليه كانت مجتمعة  
هي السبب في وفاته . مسائلة المتهم من جريمة ضرب أقصى إلى الموت . صحيح ... ..  
٣٧ — مسؤولية المتهم عن النتائج المحتملة لعمه متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها ... ..  
٣٨ — ثبوت أن وفاة المني عليه نتيجة هبوط القلب عقب إصطدامه حقة فنيان كانت بسبب حساسية خاصة  
بجسمه ليس لها مظهر خارجي تدل عليها بانتفاء المسؤولية عن الوفاة ... ..  
٣٩ — إنباء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بمجموعة الضرب المقتضى إلى الموت المسؤولية من وفاة المني عليه —  
لأن مسؤولية المتهم من جريمة إنباء حدث الحرج البسيط ... ..  
— مسؤولية المتهم من النتيجة المحتملة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها ... ..  
٤٠ ( ج ) أثر الجهل بالقانون في القصد الجنائي ... ..

## رقم القامدة

- ٤١ - الجهل يتأثر من خبر قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل القتل غير مؤثم ... ..
- ٤٢ - الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ الفنية أو الخطأ في فهمها يجعل القتل غير مؤثم ... ..

## الفرع الثاني - الخطأ في الجرائم غير العنصرية

- المبحث الأول : صور الخطأ ... ..
- ٤٣ - تخفيف السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل لخطأ أمر موضوعي ... ..
- ٤٤ - قيادة التلم السيارة بسرعة زائدة مع علمه من قبل بحقيقة حالة الترامل وما بها من خلل مسئولية عما ينجم نتيجة هذا الخطأ ... ..
- ٤٥ - السرعة التي تصلح أساسا لصناعة الجنائية في جريمة القتل والإصابة لخطأ هي التي يتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ... ..
- ٤٦ - توافر الخطأ الذي يمكن حمل مسئولية و الصيقل و الحماية والدنية بتخفيفه عن موضوعيا بنسبة تزيد عن الدية المسموح بها طبقا لقراره بمجمله كنه القدر قبل تخفيفه عما كان يقتضي رجوعه إلى الكسب الفنية فكأنه من نسبة تخفيفه أو اتصاله بلوى الشأن في المصلحة التي يليها بدلا من رجوعه في ذلك إلى زميل له وقد غفلت قد يصيب - ومن كونه المختص بتخفيف الأدوية ومنها القدر مما يستلزم مسئولية عن كل خطأ يصدر منه - ومن عدم تيقن الأطباء من عدم مسئولون المخلول المضرب ، بأنه استعاض به عن غير آخر. ولا ينبغي من المسئولية قوله إن رغبة طلبه من تخفيف القدر بالقضية السابقة طاعة أنه ثبت له من ملاحظته هذا القريب أنه لا يلزم فيه عن كنه القدر ... ..
- ٤٧ - توافر الخطأ الطبي الذي يمكن حمل مسئولية الطبيب المراح بطله تخفيف عن موضوعي بنسبة معينة دون أن يبين القدر أو يطلع حل الزجاجة التي وضع فيها للحقن عما إذا كان هو المخلول الذي يريد أم غيره، ومن أن الكلية التي حقن بها المجرى عليها حقوق إلى أكثر من النصف الكلية المسموح بها ومن أنه قيل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون إستئذنة طبيب مختص بالتقدير مما يقتضي عمله بالزمانة ومنها الاستئذان من نوع المخلول ... ..
- المبحث الثاني : الخطأ المشترك ... ..
- ٤٨ - خطأ المفروض لا يرفع المسئولية الجنائية عن السئول وإن كان غفها - لا يفي للسئول إلا إذا ثبت أن خطأ المفروض هو السئول الأول في إحداث الضرر الذي أصابه بحيث يستغرق خطأ للسئول ... ..
- ٤٩ - انظر التلم والمبنى عليه في الخطأ لا يفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر ... ..
- ٥٠ - جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ فئتين مختلفين - لا يبرح في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما يستغرق خطأ الآخر أو يفي مسئولية - يستوي في ذلك أن يكون أحد المخطئين سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث ... ..
- ٥١ - لا يفي مسئولية التلم تراعى الجهة الإدارية في إعلاء الذل من مكانه بعد إذ تحقق لما خطر سقوط للذل طاعة أن الحكم قد ثبت قيام هذه المسئولية في حق التلم ... ..

رقم المادة

- ٥٧ ... من المبادئ ... علم لإذعان المجني عليهم لطلب الإخلاء المرجح إليهم لا يبنى من اللهم إنشأً للوجب لمسئولية

### الفصل الثالث - رفع المسؤولية الجنائية

#### الفرع الأول - عدم تكامل عناصر الواقعة الإجرامية

- ٥٨ ... لا لمسئولية على من يلزم الحقيقة التي تتفق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص . البيان  
... الخاص بمحل اللغة للدعى عليه . إحتباره من قبيل الإقرارات القردية . لا عقاب على تبني الحقيقة فيه ...
- ٥٩ ... لا جريمة في الاستيلاء على الشيء المروك ...
- ٥٥ ... وقوع الضحية على شيء مما أهدى الحر لإتيانه مطبق قيام المسؤولية عن جريمة الاوير ...
- ٥٦ ... عدم قيام جريمة عرض الرشوة للمنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات إذا كان العمل  
... المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يترجم عنه من اختصاصه ...
- ٥٧ ... عدم توافر جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها متى زال قيد الحبس باقائه اللهم من الفقرة المتخذ بها  
... قبل ثبوت التبايد ...

#### الفرع الثاني - موانع المسؤولية

- ٥٨ ... لا يكون العقاب مستحقاً في حالة عاقبة الشركة التي تجتاز دور التصفية فيود النسب المقررة بالمادة ٩٣  
... من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤ ...
- ٥٩ ... الجنون أو البادة العقلية الحضان من المسؤولية كما ان كان الجنون قائماً للشعور والاعتبارة ' يحمل.  
... تقدير ذلك أمر متعلق بوقائع الدعوى ...
- ٦٠ ... شرط انعدام المسؤولية الجنائية أن يكون اللهم قائم للشعور أو الاعتبار وقت ارتكاب الفعل ...
- ٦١ ... تقدير حالة اللهم العقلية مسألة موضوعية بشرط بيان الأسباب الكافية ...
- ٦٢ ... للبيئة الناشئة من المسؤولية هي الفتنة عن عقاقير مخدرة تناولها الجناني قهراً أو على غير علم منه بحقيقة  
... أمرها . تناول اللهم مادة مخدرة أو مسكرة غشواً ومن علم بها . مسؤولية عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت  
... تأثيرها ...
- ٦٣ ... الفصل في امتناع مسؤولية اللهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفة الجريمة أمر يقتضي بوقائع  
... الدعوى كما يستقل بتقديره القاضي للوضوح بناء على أسباب ماثلة ...

#### الفرع الثالث - أسباب الإباحة « احالة »

والسبب : لسبب الإباحة

والمناقشة

## الفصل الرابع - ما لا يرفع المسؤولية

## الفرع الأول - الباعث

- ٦٤ - لا يؤثر في قيام المسؤولية في جريمة الحرج السداد أن يكون المتهم قد أقدم على إتيان فعله مدفوعاً بالرغبة في شفاء النفس عليه ... ..
- ٦٥ - لا جبرة بالباعث في قيام المسؤولية الجنائية في جريمة إسفيل الأمر بعدم قطع الشيك الذي سحب من قبل .
- ٦٦ - لا جبرة بالباعث في المسؤولية . مثال في جريمة ضرب النفس إلى موت . ... ..
- ٦٧ - كفاية الحيلة لأدابة السلاح والخبرة بصرف النظر عن الباعث ولو كان الأمر عارض أو طارئ ...
- ٦٨ - مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرسخ بها قانوناً من علم وإدراك . يستحق به معنى الإحرار مهما كان الباعث ومهما قصرت فترة الإحرار ... ..

## الفرع الثاني - السداد

- ٦٩ - سداد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا يؤثر على مسؤولية المتهم عن جريمة إسفيل شيك بدون وصيد طالما لم يسترد الشيك من المشتري عليه ... ..
- ٧٠ - مبادأة المتهم في جناية الاختلاس بسداد المميز لا أثر له في مسؤوليته ... ..
- ٧١ - رد المتهم في جناية الاختلاس للنصوص عليها في المادة ١١٧ من قانون العقوبات ، مقابل المال الذي تصرف فيه لا يؤثر في قيام الجريمة ... ..
- ٧٢ - سداد قيمة الشيك بدو قرع الجريمة لا تأثير له على قيامها ... ..
- ٧٣ - بيع الميم المحاصلات المحجوزة إدارياً وسداد ثمنها لصراف لا يبيح للمتهم من المسؤولية الجنائية ... ..

## الفرع الثالث - ما لا ينهي المحجوز في جرائم الاختلاس

- ٧٤ - دفع الميم بأن له شركاء في التبين المحجوز من أجله لا تأثير له في مسؤوليته عن فعله مادام هو المحجوز ضده الوحيد والمطروح على ما حيز عليه ... ..
- ٧٥ - مخالفة الإجراءات المقررة للمحجوز أو إيج المحجوزات لا تبيح اختلاس هذه المحجوزات ما دام لم يخلص بيطلاق المحجوز ... ..
- ٧٦ - صريح قانون المدين بيع المحجوز وإحلال غيره عنه لا ينهي المحجوز ولا أثر له على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة ... ..
- ٧٧ - الدفع بملكية المحجوز للفرد الذي لم يبادأ اقتضاه لإثناء المحجوز لا يبيح للمتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة من مسؤولية فردتها ... ..

رقم المادة:

## الفرع الرابع - صدور اخرى لما يرفع المسؤولية

- ٧٨ - قرار الجنى حله في جريمة قبض بدون وجه حق من قتله نفسه أو بموافقة الحياة . لا أثر له على الجريمة متى اكتملت عناصرها ... ..
- ٧٩ - الإضفاء للتصوير عليه في المادة ١٤٥ عقوبات لا ينصب إلا على إضفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الإضفاء ليست في قلبها جريمة معاقبا على ... ..
- ٨٠ - ارتكاب الزور بقصد التخلص من القرية . سقوط القرية بالتقدم لا يؤثر على قيام الجريمة ... ..
- ٨١ - عدم تقديم الشيك المبك في تاريخ إصداره لا يؤثر في قيام جريمة إصداره شيك بلا رصيد ... ..
- ٨٢ - تمام جريمة الرشوة بمجرد تقديم الرشوة لجنسى الدور ينتج عن عمل من أعمال وظيفته هو تخيير عنصر عقالة . لا يؤثر في قيام الجريمة كون العقالة يجوز أو لا يجوز الصلح فيها ... ..
- ٨٣ - إضفاء عنصر الجلسلة لإبداء آخر موزر بدلا منه تتحقق به جريمة الاختلاس . إعادة المقتضى بعد ذلك لا يؤثر في قيامها ... ..
- ٨٤ - تعيين التهم بعد وقوع جريمة امرأه زنا على بدون ترخيص في وظيفة شيخ بلد لا يؤثر على قيامها طالما أنه لم ينظر عن وجود السلاح أو القنبرة التي في حوزته ... ..
- ٨٥ - لا يشترط وقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون فيه قد انصرفت إلى الإخلال بواجبات وظيفته . لا يؤثر في قيام الجريمة التبليغ السابق على قبض ... ..
- ٨٦ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لملحمة الناجم والمهاجر لا يفيد رضاها باستخراج المواد المخدرة من هذه الامكنة ... ..
- ٨٧ - تنازل التهم عن الضائع إلى استردادها آخر لا يؤثر على قيام جريمة الإعلان بواجبه تقديم شهادة بالحركة القبية ... ..

القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت أخافهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .

( الملن رقم ٧٩٩ س ٢٥ د - جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٧٧ )

٢ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

( الملن رقم ١٥٥٥ س ٢٦ د - جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٢٢٩ )

٣ - مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الرض

القواعد القانونية :

## الفصل الأول

المسؤولية الجنائية والركن المادي

## الفرع الأول - المسؤولية حال الاتفاق والتجبر

١ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة

**الفرع الثالث - المسؤولية في الجرائم المتعلقة**

٩ - الجريمة متعلقة بالأفعال التي تعتبر وحيدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بنية الأمر - على أن يجزئ نشاطه على أزمته مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشاجها أو كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمته التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة واحدة .  
(العدد رقم ١٠١١ لسنة ١٣٧٠ - مجلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٠٨)

**الفرع الرابع - صيد المسؤولية في الجرائم المتعلقة**

١٠ - بين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية ( الناتجة من عدم مراعاة النيب المقررة في عدد المصنفين المستخدمين في الشركة ) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مغير الأفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتخب من الشركة بل أن الشارع جعلهما متلين في هذه المسؤولية في كل حال حيث فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .  
(العدد رقم ٢٧٢ لسنة ١٣٧٠ - مجلة ١٠/١٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٠)

١١ - متى كانت الحكمة قد ضمنت أسباب حكمها أنه لا يبنى من المسؤولية الجنائية من يعلى شيكا لا يقابله رصيد أو أعلى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قبة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحا في القانون .  
(العدد رقم ٣٠٥ لسنة ١٣٧٠ - مجلة ١٠/٢٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٧)

١٢ - متى كان التهم قد قدم للحكمة قبل صدور إقرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ - وقضى بإيراده لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد - فإنه لا مانع من إعادة تقديمه للحكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .  
(العدد رقم ١٣٩٦ لسنة ١٣٦٦ - مجلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٩)

١٣ - جعل الشارع المخالف للنظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإزالة الأرز

المقصود من التجدير لا يتصلها جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجدير وقت ارتكابها .

(العدد رقم ١٢٥٨ لسنة ١٣٧٠ - مجلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٠٩)

٤ - بمجرد التوافق وإن كان لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، إلا أنه إذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في إحداث الأضرار التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ودانها على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(العدد رقم ١٥١٩ لسنة ١٣٧٠ - مجلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٠٩)

٥ - إذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل الصمد مع سبق الإصرار ووجود تأليفها في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يشهده خصا بأن الشاعدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي تركت آثارا بالعمسا .

(العدد رقم ٩٣٥ لسنة ١٣٦٨ - مجلة ١٠/١٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٢٩)

٦ - لا تناقض فيما قاله الحكم حين هي قيام طرف سبق الإصرار في حق المتهمين - وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيريا هادئا لا يتخلل اضطراب مشاعر ولا أفعال نفس - وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخضعت للحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتضت به من اتهامهم على الاعتداء عليه ، فلا تريب عليها في ذلك .

(العدد رقم ١٤٦٠ لسنة ١٣٦٩ - مجلة ١٠/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٢)

**الفرع الثاني - المسؤولية من فعل الغير**

٧ - أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساهلة مسئول محل ومديره والمصرف على أعمال فيه من أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسؤولية أفعالها الشارع وانفرض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أهم موجوبا بالعلم وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يتنذر بعدم علمه .

(العدد رقم ١٥١٤ لسنة ١٣٧٠ - مجلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٨٥)

٨ - إذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مخشوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فإنه يصح ادائته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

(العدد رقم ١٢٧٢ لسنة ١٣٦٨ - مجلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٥٨)



من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس —  
فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(الحكم رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٠/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٧٥)

١٩- لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من غلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعرض حياة السكان للخطر بل أن النص ينطبق ولو كان مرتكب العرق مقيما وحده في المكان الذي وضع النار فيه .

(الحكم رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٢/٤/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٥)

٢٠- يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر ضحا في حالة حرب بتأثيرها قواتها النظامية .

(الحكم رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٠٥)

٢١- متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأهله تم على وجه تخفي في الساحب نهائيا عما سله لهذا الوكيل فإن الزكن المصادق للجريمة يكون قد تحقق .

(الحكم رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٨٢)

٢٢- لم يبين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المائدة المخففة فالعقاب واجب حضا مهما كان المقدار ضئيلا ، وإذا فُتق كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عاتقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما عقلت به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهم لأحراز المخضر يكون صحيحا في القانون .

(الحكم رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٢)

٢٣- مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعلقة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عومي يختلص مالا ما تحت يده متى كان المال المختص قد سلم اليه بسبب وظيفته ، وإذا كانت الضممة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم - بوصفه جنديا في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة فيضيق لحكم المادة ١١٢ عقوبات - وصيغ مسئولا عما يكون

فعلنا أصليا مستأهلا للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

(الحكم رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٦١٢)

١٤- متى كان المتهم قد استغل سوقا لتعامل بالصفة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حددته قرار وزير التجارة ونظير مستمرا في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف ما تقتضيه به فصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩

(الحكم رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢/٤/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٢٦)

١٥- متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختص راجع الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بغض الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختص لهذا السبب لا تحقق به جريمة الاختلاس .

(الحكم رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق- جلة ٤/٨/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٧٤)

١٦- متى كان المتهم لم يتم في المبدأ بتقديم شهادة الجسرک التبعية عن البضاعة التي استوردها فإنه يكون قد أخل بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه لادعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها ما دام قد استخرجها فعلا ، ذلك أن الاخلال بالواجب الذي فرضه القانون يتم إما بالتسود عن ادائه أو التزلفي عن القيام به في إياه أو في مبيده .

(الحكم رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٦ ق- جلة ٩/٩/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٨٢)

١٧- إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخضر التي ألتاعها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئوليته الجنائية في الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز التلصحين ككتيما في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(الحكم رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق- جلة ١١/٩/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٥١)

١٨- لن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن التهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان قصده

من القصد لم يتم تسليمه - فإذا كان الحصول الذي لم يتم التمه بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفصل المنسوب للتمه صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئولية الجنائية اذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو برفع البديل التقضى وتصح محاكمة عليها - فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت التمه بأنه حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدأ فيه مسئولية الجنائية فإن الحكم اذ قضى ببراءة استنادا الى أن القانون قد أسقط عن الفصل وصف الجريمة يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الفرن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨-ج-بلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٣٨)

٣٩ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك أن قتل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسؤولية الجنائية أن يذخر بأن تلك الكتابة انما نقلت عن صحيفة أخرى - اذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تطوى على أية مخالفة للقانون كمنهون نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠-ج-بلة ١٢/٢٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٩)

## الفصل الثاني

### المسئولية الجنائية والركن المئوى

#### الفرع الأول - القصد الجنائي في الجرائم غير المعدية

##### المبحث الأول : القصد العام ولاحد الخاص

٣٠ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عامي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند الأمر المصاحب عليها في تدخل فيها على تدخل ارادة التمه وتقوم المسئولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له أى حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(الفرن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٥-ج-بلة ١١/١٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٦١)

تحت يديه من أموال سلمت اليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا .

(الفرن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨-ج-بلة ١١/١٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٢٥)

٢٤ - تم جريمة لحرار السلاح والخفية بدون رخصة بمجرد انتهاء مقبول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(الفرن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨-ج-بلة ١٢/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٣٩)

٢٥ - لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ، علم الاعتداء الى معرفة شخص المالك للسرقة .

(الفرن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨-ج-بلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨)

٢٦ - يكفي لتحقق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٩٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالنساج والمحار المعدل بالقانون رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من النساج أو المحار أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بنصف النثر عما اذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع القتل أم لا .

(الفرن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨-ج-بلة ٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٥٢)

٣٧ - اذا رأيت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - علما بالمادتين ٢/٢٩٩ من مرفعات ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه حجة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تسجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة الزورة ، ولكن الشارح رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقدر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كالا قبل التجربة ، وهي لا تم الا باقتال باب المرافعة ، فإذا عطل عنها اعتبرت اقواله الأولى كأن لم تكن .

(الفرن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩-ج-بلة ٥/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٣)

٣٨ - ان القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه « يعنى من المقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٩٨ لسنة ١٩٥٣ اذا قام حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ بأداء مبلغ جنيهين لوزارة التمسوين عن كل اردب

مسئولية جنائية

التبيل يكون الغرض منه وضع المراقيل في سبيل التبليغ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبليد سواء بسواء .  
(قطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٥/١/١٩٠٦ س ١١ ص ١٠٦)

المبحث الثاني : القصد الاحتمالي

٣٥ - مادام الثالث من تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة نشأت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فانه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتل حصولها منها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الاهدال فيه مالم يثبت أن المجنى عليه كان متمعداً تجسيم المسؤولية .

(قطن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩/٢/١٩٠٦ س ٧ ص ٢٨٢)

٣٦ - متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه باصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لأحدى هذه الاصابات وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جنابة الضرب الميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقعتها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب مجبة الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

(قطن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٩/١٩٠٦ س ٧ ص ١٠٢٠)

٣٧ - الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى المادى للأمر خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لسله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن ارادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعية .

(قطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٥/٢/١٩٠٧ س ٨ ص ٧١٧)

٣٨ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كانه في - وليس هناك أية مظاهر خارجية تم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوى لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحل المتهم المسئولة عن وفاة المجنى عليها .

(قطن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٥/٢/١٩٠٧ س ٨ ص ٧١٧)

٣٩ - لا يكفي اعتبار المتهم مبدداً مجرد امتناعه عن رد اللتولات التي تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيته ومع ما أبدله المتهم من استعداده ردها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لا بد من ثبوت سوء نيته بما ينتج .

(قطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٥/٤/١٩٠٧ س ٨ ص ٢٥٠)

٣٢ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم علماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق الحجز أو غير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً بيبه .

(قطن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٧/٢/١٩٠٨ س ٩ ص ٢٩٦)

٣٣ - تعدد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقريره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرته في تقدير الوقائع - فإذا استظهر الحكم لية القتل في قوله « .. ان الثالث من طرف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التصاريح الطبية وما أوردته الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف » يد الهون « على رأسها ثم انزال على رأسها مرات أخرى بلا راحة ويصنف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها ، بل انزال عليها ضرباً على رقبته وهي ملقاة على ظهرها ، ونبئت الضربات عظام الفخروف الدرقى ، يدفعه حقد - وحفيظته - تلك التي قطعت أوصال المودة في القربى بسبب تناقض معه لية القتل المد المدلوان وازهاق الروح ، وبما نشأت عنه الصدمة العنيفة ، والارتياج الخى وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أراده وصمم عليه من قتلها والتفلس منها ، فإن ما أوردته الحكم تفصيلاً على قيام هذه النية سائق واضح في إثبات توافرها لدى المتهم .

(قطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١٧/١٩٠٩ س ١٠ ص ٨٩٦)

٣٤ - لا يشترط القانون قيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها العارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يستع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضراً بالذات الحاضر - فإذا أثبت الحكم أن الصرف انتقل إلى مكان العجز وبعث عن المحجوزات فلم يبددها وقابل مع العارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفي لاعتباره مبدداً لأن كل فعل من هذا

على قيادتها والسير بها ، فانه يكون مستولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا يتبدى في هذا المقام الحاجة بأن الخطأ الذي طرأ على غرلة السيارة كان فجائياً .

(المقرر رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٦ د - جملة ٢٦/٢٦/١٩٥٧ ص ٨ من ١٧٦)

٤٥ - السرعة التي تصلح أساساً للمسئولة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيستبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ولا يضير من ذلك أن تكون السرعة داخلة في الحدود المسموح بها طبقاً لقرار وزارة الداخلية الصادر بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

(المقرر رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ د - جملة ١٦/١٦/١٩٥٧ ص ٨ من ١٩٨)

٤٦ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أئتم خطأ المتهم الأول (ميدلي) فيما قاله: من أنه حضر محلول « البوتوكاين » كمشعر موضعي بنسبة ١/١٠٠ وهي تزيد على النسبة المسموح بها عليها وهي ١/٨٠٠ ومن أنه طلب إليه تحضير « نيفوكاين » بنسبة ١/١ فكان يجب عليه أن يحضر « البوتوكاين » بما يوزن في قوته هذه النسبة وهي ١/١٠٠٠ أو ١/٨٠٠ ولا يفييه من المسؤولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١/١ طلباً أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليغراف أنه لا يلزم شيئاً من هذا المخدر ومدى سميت ، هذا إلى جانب أنه موثق مختص بتحضير « نوية » ومنها المخدر ، ومستول عن كل خطأ يصدر منه ، وبمجهته لياً في الاستعصار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يفتنى . وقد يصيب ، وكان إزاماً عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبها أو الاستمارة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها « كالتارماكوبا » ومن أقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً من هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضي أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا يساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبه المتهم الثاني وغيره من الألباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استضاف به عن « النيفوكاين » - فإن ما أئتم الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفي لحمل مسؤولية جنائياً ومدينياً .

(المقرر رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ د - جملة ١/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠ من ٩١)

٤٧ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « أنه طلب إلى الممرضة والتدريج أن يقيما له بنجا موضعياً بنسبة ١/١ دون أن يبين هذا المخدر ودون أن يطالع على الزجاجة التي وضع

٣٩ - متى كانت المعكمة قد انتهت إلى عدم تعميل المتهم بجريمة الجرح المقضي إلى الموت المسؤولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسؤوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

(المقرر رقم ١٤٨٤ لسنة ٢٧ د - جملة ١٦/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٧١٧)

٤٥ - من المقرر في قته القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجنان على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(المقرر رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ د - جملة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٩٠)

#### المبحث الثالث : أثر الجهل بالقانون في التصدي الجنائي

٤١ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثماً .

(المقرر رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ د - جملة ١٢/٢٥/١٩٥٧ ص ٧ من ١٣٣٩)

٤٢ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - ومن ذلك الخطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثماً .

(المقرر رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٩ د - جملة ٢/١٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٧٠)

#### المبحث الثاني - الخطأ في الجرائم غير العمدية

##### المبحث الأول : صور الخطأ

٤٣ - السرعة التي تصلح أساساً للمسئولة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ المتخلف تصديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعي يعتد به محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مقيد .

(المقرر رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٦ د - جملة ٢٦/٢٦/١٩٥٧ ص ٨ من ١٧٦)

٤٤ - متى كان التائب أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائفة ، وأنه كان يعلم من قبل حقيقة حالة غرلة التقدم بها ، وبأن الخطأ يطرأ عليها بنته من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم

وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث — فإذا كان المتهم الأول — على ما أثبتته المحكمة — هو الذي حضر المادة المضفرة مختلًا في تحضيرها ، فإنه يكون مسئولًا عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المحلول .

(ملف رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ د - جلة ٢٨/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

٥١ - لا مصلحة للمتهم فيها بغيره في شأن مسؤولية جمة الادارة لتراخيا في اخلاء المنزل من سكانه بعد ان تحقق لها خطر سقوط المنزل ، ذلك ان تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم — فلذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فذلك انما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أحس واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية المتهم طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(ملف رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ د - جلة ٢٩/٢/٢٧ ص ١١ ص ٢٩٦)

٥٢ - عدم اذعان المجني عليهم لطلب الاخلاء الموجه اليهم لا ينفي عن المتهم الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجني عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(ملف رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ د - جلة ٢٩/٢/٢٧ ص ١١ ص ٢٩٦)

### الفصل الثالث

#### وضع المسؤولية الجنائية

##### الفرع الأول - عدم تكفل عناصر الواقعة الإجرامية

٥٣ - ليس كل تغيير لتحقيق في محرر يشير تزويرا ، فهو اذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم القرارات الفردية فإنه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يبدو أن يكون خيرا يستلج الصلح أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ اليها النصوص مما يكون عرضة للتقصص بحيث يتوقف مصيره على نتيجة — والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصح على هذه الأوصاف .

(ملف رقم ٨٠٩ لسنة ٢٨ د - جلة ٢٨/٤/٢٩ ص ١٠ ص ١٦٢)

فيها ليتحقق مما اذا كان هو المضر الذي يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقت بها المجني عليها حقن الى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عليه جراحة قد تستغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمضر ليتفرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجني عليها بمحلول « البوتوكاين » بنسبة ١/١ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها قسمت وماتت — فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليها — أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصص يفيد من أن يستوفي من نوع المضر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المضر قد أعد من موقف فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استماله دون أي بحث — هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بإلزامه عليه ، بل ان الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأثبتت عليها ادائته ، وهو ما أولته المحكمة — بحق — على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل اختصاصي التضدير ، فإنه يتحمل التزامه ومنها الاستيثاق من نوع المضر .

(ملف رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ د - جلة ٢٨/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

#### المبحث الثاني - الخطأ المشترك

٤٨ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وانما يفيها ان كان ثمت خطأ مشترك بينهما الصحيح ، ولا ينفي المسئول استثناء من هذا الأصل الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو المائل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(ملف رقم ٢٦ لسنة ٢٩ د - جلة ٢٩/٢/١٥ ص ٧ ص ٣٦١)

٤٩ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركا بين المتهم والمجني عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(ملف رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ د - جلة ٢٦/١/١٥ ص ٧ ص ١٠٢٤)

٥٥ - ان الشارع اذ عير في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات بجارية « التسبب في القتل بغير قصد » قد أورد أن يند نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ،

٥٩ - أن الجنون أو العادة في القتل اللذان أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ودرجت عليهما الإفهام من المسؤولية ، هما اللذان يصلان الجنائي وقت ارتكاب الجريمة فاعدا للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتقدير ذلك أمر ينطبق بمقتضى الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه .

(ملحق رقم ٥٩٠ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٨/١/٩ ص ٩ ص ١٢٤)

٦٥ - يشترط لاصدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقاً للأحوال المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، أما الإصابات المرضية بالعدن والأرواح في العمل فليست من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(ملحق رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٨/١/٢٢ ص ٩ ص ١٦٨)

٦٦ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاؤها في هذه المسألة بماذا كان لا إجمال فيه - فإذا كان الحاضر مع المتهم دفع بجلسته المحاكمة بامتناع العقاب لأن المتهم كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الفعل بسبب علة في القتل تراوده أحاسيا ، وطلب ضم ملفه بمستشفى الأمراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تضم الملف وودت على طلبه بقولها « .. أن التثبت من إفادة مدير عام مصلحة الصحة العقلية » ردا على خطاب النيابة أن المتهم ترك مستشفى الأمراض العقلية منذ تاريخ معين إذ أخرج عنه لتحسن حاله وعدم اضطراره على إحكام المادة الرابعة بعد الخروج علما بأنه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة - فإن ما أورده المحكمة لا يصلح ردا على طلب الدفاع ولا يفيد أن المتهم كان مشتتا بقواه العقلية وقت ارتكاب الفعل ، وبالتالي يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا تقفسه .

(ملحق رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٠ ص ٨٠)

٦٢ - الأصل أن النسيوة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقابيه مضطربة تناولها الجنائي قرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومعلوم ذلك أن من يتناول مادة مضطربة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تمت بتهمة ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما ينبغي عليه توأمة القصد الجنائي لديه ، إلا أنه

٥٤ - الشيء التروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته ونية أهائه ما كان له من ملكية عليه فيندو بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .

(ملحق رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٥٩/٤/٢٢ ص ١٠ ص ٤٩٥)

٥٥ - لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحر الجوهرية التي من أجلها أعيد المحر لأبوابه .

(ملحق رقم ٤١٠ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٥١٢)

٥٦ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ مكررا من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الاستماع عنه لا يشمل في اختصاص الموقوف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

(ملحق رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٥٩/١/١ ص ١٠ ص ٥٨٩)

٥٧ - لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها إذا زال قيد الحجز عن المحبوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت أهالة المتهم من الرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به إبراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فإن المال المحبوز عليه يصبح خالصا لمالكه يتصرف فيه كيف شاء ، ويكون الحكم حين ذاك المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحبوز عليه قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لاتفاء المسؤولية الجنائية .

(ملحق رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٦٠/٢/١٤ ص ١١ ص ٢٢٢)

### الفرع الثاني - مواقع المسؤولية

٥٨ - أن شركات المساهمة التي تجتاز دور التصفية لا تخضع لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالعد الأدنى لمعد المستخمين المبرين والمصور ما يتقاضونه من أجور ومبريات ، إذ أن العقاب لا يكون مستحقا إلا إذا خولفت النسب المشار إليها آخا حال مزاولة الشركة نشاطها المادي .

(ملحق رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩ ص ٤١٧)

مسئولية جنائية

٦٥ — ان مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بسمته العام الذي يكفي فيه علم من أسلمه بأنه انما يسلط دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت الى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .  
(المقرر رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٢٢ ص ٨١١)

٦٦ — ان قول المتهم في جريمة ضرب أفضى الى موت من أنه قصد إبعاد المجني عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفعا يده ووقعت على الأرض انما يتصل بالباط ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية .  
(المقرر رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/٨ ص ٩٠٤)

٦٧ — يكفي لتحقق - جريمة لحراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة لحراز ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لهما ، أيا كان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .  
(المقرر رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/١٦ ص ٩٠٨)

٦٨ — مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً من علم وإدراك يشق في معنى الاحراز كما هو معرف به في القانون مهما قصرت فترة الاحراز وبهما كان الباعث عليه .  
(المقرر رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ ق - مجلة ١١/٧ ص ٢٠٦)

الفرع الثاني - السداد

٦٩ — ان قول المتهم انه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جملته لا يودع رصيدها في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجني عليه .  
(المقرر رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٢/٢٩ ص ٩٠٨)

٧٠ — لا يؤثر في مسؤولية المتهم في جنابة الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بالعملة النقل المشترك - وهي لائحة ادارة تطبيقية - من انظار المختلص ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد الى ذلك

لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القساوون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فانه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات واقتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو هو المحول عليه في القانون الهندي الذي أخذت منه المادة المذكورة .

(المقرر رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٠/٢٠ ص ١٠٧٤)

٦٣ - الفصل في امتناع مسؤولية المتهم تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون مقب عليه - فإذا كان الحكم قد محس دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائفة التي أوردتها الى أنه كان أهلاً لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الادراك والاختيار لديه وقت مقارفة العمل الذي ثبت في حقه ، فان ما ينهه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون غير سليم .  
(المقرر رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ ق - مجلة ١١/٧ ص ٢٠٦)

الفرع الثالث - أسباب الإباحة «إحالة»

راجع : أسباب الإباحة

الفصل الرابع

ما لا يرفع المسؤولية

الفرع الاول - الباعث

٦٤ - ان القصد الجنائي في جريمة الجرح المدد انما يتحقق باقدام الجاني على احداث الجرح عن لؤاعة ولختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القساوون ومن شأنه المساس بسلامة المجني عليه أو بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على اتيان فعله مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجني عليه .  
(المقرر رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/١٥ ص ٨٠٦)

البلدا ذاته في الطعن ١٤٧٥ لسنة ٢٠ القضائية - (مجلة ١٢/٢٦ ص ١١٦٠) و ١٧٨٢ / ٢٠ ق - (١ - جلسة ١٩٦١/١/٢٠) ، وهو مبدأ الطعن ٢٦/٨٠ ق - (مجلة ١٠/١٥ ص ١٩٥٦) قاعدة ٢٨٢ - مجموعة الأحكام - سنة سابعة - صفحة ١٠٢٣ - الطعن ١٢٨٦/٢٨ ق - (مجلة ١٢/١٦ ص ١٩٥٨) قاعدة ٢٦٦ مجموعة الأحكام - سنة تاسعة - صفحة ١٠٩٨

فيكون المحجز قائما قانونا لا يفيده تصريح الدائن للمدين  
ببيع المحجزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين  
للمحجز من أجله .  
(الجن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١١ ص ٤٤٩)

٧٧ - تم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد  
عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده إلى المكلف  
ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك  
لما ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن  
الحاجز ، ومن مخالفة الواجب الاحترام لأوامر السلطة التي  
أوقفته - ولا يفي الحارس من العقاب احتجاجا على  
الشيء المحجوز عليه مملوك لأخر - إذ كان يجب عليه بعد  
توقيع المحجز أن يتعم من تسليمه لما لكه حتى يقضى لهذا  
من الجهة المختصة بإنهاء المحجز .  
(الجن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١ ص ١١ ص ٧٨٨)

#### الفرع الرابع - صدور أخرى لما لا يرفع المسؤولية

٧٨ - متى كان الواضع من الحكم أن جريمة التضييق  
بلون وجه حق مع التهديد أو التعذيب البدنية التي دين  
المتهمان بها قد تمت وأكملت عناصرها قبل فرار المجرم  
عليه فلا يؤثر في مسؤوليتهما الخاتمة أن يكون فراره قد  
حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة البينة وأرشاده .  
(الجن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧ ص ٢٢٢)

٧٩ - متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به التهمة  
من أنها تستفيد من الإغفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥  
من قانون العقوبات بقوله «أن ما ورد في المادة ١٤٥  
المذكورة لا ينسب إلا على إغفاء أدلة الجريمة مادامت  
وسيلة الإغفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها والقانون  
يماقب على مجرد إحراز الجواهر المخدرة أحرزا ماديا مع  
الطم بأنها مغشور » فإن هذا الرد يكون صحيحا في القانون .  
(الجن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ٤)

٨٠ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير  
هو التطنص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة العامة  
على الإغناء منها - فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون  
هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .  
(الجن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩ ص ٧٢٦)

٨١ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك  
لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم  
الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل تتحقق الجريمة

لأنه ليس من شأن ما جاءه تلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية  
المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت  
عناصرها القانونية في حقه .  
(الجن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩ ص ٤٥٠)

٧١ - تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة  
١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف  
في المال الذي يهده على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر  
في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .  
(الجن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩ ص ٦٩٨)

٧٢ - أن السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك  
لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أنه قد تم في تاريخ  
لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .  
(الجن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٥ ص ٩ ص ٧٨٦)

٧٣ - من المقرر قانونا أن حق اللذين في بيع المحصول  
للمحجز اداريا نظير الأموال الأميرية يتعمد بالمحجز على ذات  
المحصول حجرا قضائيا ، ذلك لأن هذا المحجز الأخير  
يقضى من الحارس ألا يتصرف في المحجز احتراماً لأمر  
القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المتكسب  
للمعاملات المحجوزة وسداد ثمنها للمصرف لا يفيج من  
المسؤولية الجنائية صحيح في القانون .  
(الجن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٨ ص ١ ص ٢١٢)

#### الفرع الثالث - ما لا ينهي المحجز في جرائم الاختلاس

٧٤ - أن دفع المتهم بتبديد المحجزات بأن له شركاء  
في الدين المحجوز من أجله ليس من شأن أن يؤثر في مسؤوليته  
عن فعله ما دام هو المحجز ضده الوحيد والحارس على  
ما حيز عليه .  
(الجن رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٥ ص ٢ ص ٢٨١)

٧٥ - يجب دائما احترام المحجز - ولو كان مشغوبا  
بما يظله - ما دام لم يقض بطلانه - فمخالفة الإجراءات  
القررة للمحجز أو لبيع المحجزات - بنسوخ وثقتها -  
لا تبطل اختلاس هذه المحجزات .  
(الجن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ ص ١٥ ص ٥٥٥)

٧٦ - أخلق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة  
ولحلل غيرها مطلقا ليس من شأن أن يؤثر على المحجز الذي  
وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبة الاحترام -



الاختلاس التي داهى جـ ، فان اعادة هذا المضرر بمد ذلك الى ملف الدعوى لا تأثيـر لها في قيام الجريمة بمد وقوعها .  
( الفلن دمر ١١٤٥ لسنة ٢٨ قـ - جـ ٢٨٠ - جـ ١١/١٠ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ - ٩٢ )

٨٤ - تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بمد وقوع جريمة - احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لانه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو النخبة التي في حوزته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤

( الفلن دمر ١٢٤٨ لسنة ٢٨ قـ - جـ ٢٨٠ - جـ ١٢/٨ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ - ١٠٢٩ )

٨٥ - لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت الى الاخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فان ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

( الفلن دمر ٧٩٥ لسنة ٢٨ قـ - جـ ٢٨٠ - جـ ١٢/٢٠ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ - ٥٥ )

٨٦ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمطهر لا يفيد قانونا رضاهما باستخراج المواد المعدنية من هذه الأمكنة .

( الفلن دمر ١٠٧٥ لسنة ٢٨ قـ - جـ ٢٨٠ - جـ ٢/٢٠ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ - ١٥٢ )

٨٧ - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لا يخر لا يفيد من التزامه بتقديم شهادة الجبرك القيمة بوصفه مستوردا .

( الفلن دمر ١٣١٣ لسنة ٢٩ قـ - جـ ٢٩٠ - جـ ١٢/٢٩ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ - ١٠٨٢ )

ولو تهم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الاعطاع دائما - فلذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لسرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائلة مقبولة علمه وقت اصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به مسوؤه النية فان عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النتي على الحكم بالقصور على غير أساس .

( الفلن دمر ٩٤٤ لسنة ٢٨ قـ - جـ ٢٨٠ - جـ ١٠/٧ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ - ٧٨٦ )

٨٢ - اذا بين الحكم واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عسومي « جندي المزور » ليستع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم قبل منه وهي الجريمة التي داهى الحكم بما فاته لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للاعتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .  
( الفلن دمر ١٠٣٣ لسنة ٢٨ قـ - جـ ٢٨٠ - جـ ١٠/٢٠ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ - ٨٠٤ )

٨٣ - اذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصلي ليودع بدلا منه المحضر المزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر قدّمه ، وهو ما تتحقق به جريمة

## والملاحقة

## مسئولية مدنية

٢٠١	..... الفصل الأول : المسؤولية عن الأعمال الشخصية
٩-٣	..... الفصل الثاني : مسؤولية المتبرع عن فعل تابعه
١٢-١٠	..... الفصل الثالث : مسؤولية متولى الرقابة
١٧-١٣	..... الفصل الرابع : القضاء بالبراءة والقرء على المسؤولية المدنية
٢١-١٨	..... الفصل الخامس : التضامن في المسؤولية المدنية
٢٢-٢٢	..... الفصل السادس : مسائل متفرقة

رسم الملحة

## موجز القواعد :

## الفصل الأول - المسؤولية عن الأعمال الشخصية

- ١ - تجوز حدود حق الدفاع الشرعي، بموجب مسؤولية المتهم عن تعويض الضرر الثاني من جرته ... ..
- ... الأعمال التي حذرت منها اللجنة الحكومية بتبويب البضائع ووسائل النقل تعتبر من الأعمال التي ترتب
- ٢ ... ..
- المسئولية المدنية في الحدود التي رسمها القانون ( المادة ٤٩ )
- راجع أيضا : دعوى مدنية ( المادة ٤٩ )

## الفصل الثاني - مسؤولية التبوع عن فعل تابعه

- ... تخضع مسؤولية التبوع عن فعل تابعه كلما كان فعل التابع قد وقع مع أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الصادر غير المشروع أو ميات له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه ... ..
- ٢ ... ..
- ٤ - معاقب مسؤولية التبوع عن خطأ تابعه أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الخطأ والوظيفة ... ..
- ... مساهمة وزارة الداخلية عن تعويض الضرر الثاني من فعل أحد المفرغين التابعين لها متى ارتكب هذا الفعل أثناء تأدية وظيفته أو سببها أو كانت وظيفته هي التي ميات له ، كل الظروف التي يمكن من ارتكاب الفعل ولم يكن وقت فعله متجرداً عن وظيفته ولا منقطع الصلة فعلاً بمخلووه ... ..
- ٥ ... ..
- ٦ - خضوع المدرس الحرة والمدرسة الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنطبقها بحق علاقة التبعية للوزارة ... ..
- توافر علاقة التبعية بين الخطأ ووظيفة التابع كلما ثبت أن التابع ما كان يستلج لارتكاب الخطأ أو ما كان يشكر فيه أولاً الوظيفة سواء قصد خدمة متبوعة أو جرت عن نفسه وسواء كان خطأ التابع قد أمر به للتبوع أو لم يأمر به ... ..
- ٧ ... ..
- ٨ الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية التبوع . ضياع سوء اختياره لتابعه وقصره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته
- عند مساهمة للتبوع عن أعمال تابعه إن لم يكن بين خطأ التابع وما يؤدى من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية لقيامه من خطأ ولا داعية إليه ... ..
- ٩ ... ..

## الفصل الثالث - مسؤولية متولى الوظيفة

- ... الوالد مسئول عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنف والده إلى أن يبلغ سن الرشد ما لم يتم به جلبة تدعى إلى استمرار الرقابة عليه أو إلى أن ينفصل في مدينة مستقلة وهي مسؤولية تعرض عليه لإثبات عكسها وعصب ذلك يتم على كامل المسئول . ... ..
- ١٠ ... ..

دفع قاعدة

- ١١ — وقوع الضرر عن تشبه الرقابة لقرينة على تخصيص متولى الرقابة — عدم انتهاء مسئولية إلا إذا أثبت أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ... ..
- ١٢ — مسئولية الرائد عن رقابة ولده . وجوب بيان الحكم حاصرا — من ذلك بيان عمر اللهم وعدم تجاوزه من الرقابة على النفس ... ..

**الفصل الرابع — القضاء بالبرائة والقره على المسئولية المدنية**

- ١٣ — شروط اعصاص المحكمة للحماية بنظر دعوى الحقوق المدنية : تبيينا للدعوى السومية وأن يكون الحق للمدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من المجرمة . كون الضرر ناشئا نتيجة لتعلل آخر بخلاف المجرمة . لا اعصاص المحكمة للحماية في القضاء بالتعريض ... ..
- ١٤ — القضاء بالبرائة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتما إلى إضفاء للمسئولية المدنية ... ..
- ١٥ — قضاء براءة اللهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه . يتبع فيه على المحكمة للحماية بالقضاء بالتعريض على المسئول عن الحقوق المدنية ... ..
- ١٦ — القضاء بالتعريض المدنية بالحق للنفس من مصرع إنبها مع قضاء باستلام التعلل الجلتى . إختيار التضمين لطالب به عن ضرر غير مباشر . الادعاء به يخرج عن اعصاص المحكمة للحماية ... ..
- ١٧ — معاط للمسئولية قبل المسئول عن الحقوق المدنية طبقا لقاعدة ١٧٨ مدنى . وجوب ألا يكون الضرر واجبا لسبب أجنبي ... ..

**الفصل الخامس — التمسك فى المسئولية المدنية**

- ١٨ — أساس للمسئولية المدنية التضامنية هو مجرد تعلق الإحداث ولو فجأة وبغير تدبير سابق — ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبل التمسك عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب المجرمة ... ..
- ١٩ — تضامن هاتين الفئتين ساهموا في إحداث الضرر بالجنى عليه في المسئولية المدنية . شرقة : اتحاد الفكرة والإرادة للقيام وقت الحادث ... ..
- ٢٠ — التضامن في التعريض بين المسئولين من نفس الضرر واجب سواء كان ناشئا عن فعل أو غير عمدى (للمادة ١٦٩ مدنى)
- ٢١ — التضامن في القانون . معناه ... ..

**الفصل السادس — مسائل متنوعة**

- ٢٢ — جواز تدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى للحماية في جميع الأحوال سواء كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لهم تكن ... ..

## رقم المادة

٢٣	الاتفاق على إعطاء الملوك من الحقوق المدنية من مسؤولية من أعمال تابعه بأصل المادة ٣١٧ / ٣ من القانون الملحق
٢٤	التظلم من إعلان الحكم من شئون من وجه إليه الإعلان . ليس المسئول من الحقوق المدنية حتى الطعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها
٢٥	الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الخاطئة من المسئول المختل من الحقوق المدنية للمدخل دون أن يوجه إليه ادعاء مدني غير جائز
٢٦	يكن لتسيب أحكام التعرض بيان وتقرع الخطأ والقرع وعلاقة السببية دون ذكر عناصر الضرر الذي قدر على أساسه التعويض

راجع : أيضا دعوى مدنية :

( القواعد من ٦٥ إلى ٧٥ ) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## المسئولية من الأعمال الشخصية

١ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فانه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً في القانون .  
( المذكرة ٢٩٩ لسنة ٢٩٩ بـ جـ ١/١٩٥٦/١٠ ص ٤١٥ )

٢ - الأفعال التي يبرئ عنها اللائحة الجزائية - والقوانين الملحق بها - يتهرب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة اخراجها غير ترخيص سابق من جهات الاختصاص كل هذه الأفعال تطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني ، ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مبرر يستحق به الأفراد على دفع الرسوم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم غير إضرار بالضرورة العامة - فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

( المذكرة ٣١٨ لسنة ٣٠٠ بـ جـ ١/١١/١٩٦٠ ص ٨٣٠ )

٣ - راجع الأحكام الصادرة من الملائمة المدنية في الطعون :  
٢٢/٦٦ ق - ( جلسة ١٢/٦/١٩٥٦ ) - قاعدة ١٣٤ - مجموعة

الأحكام المدنية - سنة ٧ - صفحة ٩٢٥ ، ٢٤/٩٦ ق -  
( جلسة ١٢/١١/١٩٥٨ ) - قاعدة ٩٤ - مجموعة الأحكام  
- سنة ١٩ - صفحة ٧٢٥ ، ٢٥/١٢/٦٦ ق - ( جلسة  
١٠/١/١٩٥٦ ) - قاعدة ٩٥ - مجموعة الأحكام - سنة ١٠ -  
صفحة ٦٢٦ .

## الفصل الثاني

## مسئولية المتبوع من فعل تابعه

٣ - مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باع شخصي وسواء كان الباعث الذي دفعه اليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد اليه المتبوع بها متكلفاً بسا إقراره القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

( المذكرة ١٨٩ لسنة ٢٩٦ بـ جـ ١/١٧/١٩٥٦/٧ ص ٦١٠ )

٤ - يكفي لمساءلة المتبوع عن الضرر الذي يمتدحه تابعة بسببه غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يحكر من ارتكابه لولا الوظيفة

وقت فعلته التي فعلها متجرا عن وظيفته ولا مقطوع الصلة  
فملا بمسئولته .

( انظر رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق جـ ١٠/١٠٠٩٠٨ ص ٩٠٨ )

٦ - نص المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - الملحق بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون للدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتنشئها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما يتحقق به علاقة التبعية طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضا المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد ذلك - في شأن تنظيم المدارس الحرة - وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذي يعلت نتيجة خطأ تأسيها بإحدى هذه المدارس .

( انظر رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جـ ٢/٢٨٠٩/١٠٠٩٠٨ ص ١٠٠٩ )

٧ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تأبئه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يشكر فيه لولا الوظيفة . ومستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعه ، أو جرح نفسه - بمستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكابه الخطأ لولا الوظيفة .

( انظر رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ ق - جـ ١٢/١٢٠٩٠٨ ص ١١٠٤ )

٨ - ينص الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحمل المتبوع من ضمان سوء اختياره تأبئه عندما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يسأل سابق سيطرة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت وظيفته هذه قد يستر له الحصول على الأستنت بسند أثبات رقم سجلته على التصاريح الزودة ، وأن هذه الوظيفة هي السبب الذي مكن المتهم من مقارفة ما أسند اليه - وهو

ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ومستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه - بمستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليكره في ارتكابه لولا الوظيفة .

( انظر رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق جـ ٢/١٠٠٩٠٨ ص ٢٠٦ )

٩ - أن القانون المدني إذ نص في المادة (١٧٤) على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تأبئه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببه لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا لدخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأنًا من شئونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لامكان وقوعه بل يتحقق أيضا كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على ارتكاب فعله الضار غير المشروع أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته واساءة استعمال الشئون التي عهد المتبوع اليه بها متكلفا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره تأبئه وتقصيره في مراقبته وهذا النقص الذي استمر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتقه الشارع ولم ير أن يبيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة (١٧٤) . فإذا كان الثابت أن المتهم تسلم بتدقيق الأميرية من دوار الصدة الساعة السادسة وخمس دقائق مساء وأشير في دفتر الأحوال أن الغفراء ومن بينهم الخفير المتهم قد تسلموا حركاتهم فأنهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملا من أعمال وظيفته فإذا كان المشاجرة التي وقعت بين أخته وأخرى قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فاتحه اليها المتهم بوصفه خفيرا تحت ستار أداء الواجب عليه كما اتجه اليها غير واثقز المتهم فرصة وجود السلاح الأميري معه وارتكب ما ارتكب بما فإن هذا يبرر قانونا الزام «وزارة الداخلية» بتعويض الضرر الذي وقع على المجني عليهم من تأبئه المتهم أيًا كان الباعث الذي حفزه على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن وظيفة المتهم بوصفه خفيرا نظاميا هي التي هيئت له كل الظروف التي مكنته من اغتيال المجنى عليهم ولم يكن المتهم

### الفصل الثالث

#### مسئولية متولي الرقابة

١٠ — مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يوجب الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كنف والده ومقيم من ذلك مسؤولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم يتم به حجة تدعو الى استمرار الرقابة عليه ، أو الى أن يتفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الإخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معا ، على أن هذه المسؤولية المفترضة يسكن اثبات عكسها وعبه ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مسؤوليته طبقا لفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينشئ من النية .

(الفرن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٦ قجلة ١٩٥٦/٥/١١ ص ٧١٨)

١١ — وقوع الضرر من تشله الرقابة قرينة على تصغير متولي الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الإيضاحية من المادة ٢٤١٥ المقابلة للمادة ١٧٣ من القانون المدني الجديد من أن مسؤولية المكلف بالرقابة هي مسؤولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تتثنى المسؤولية الا اذا أثبت متولي الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، أو لنظر المدرسة التي يجباها التسك بأن الحادثة — التي هي محل المسائلة — كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يتم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تخير الحصص ، وأنه لم يكن بإفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .

(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ قجلة ١٩٥٩/١/٢٨ ص ١٠٠٦)

١٢ — اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت اشرافه دون أن يبين العناصر التي استنتج منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهصل مجاوز من الولاية على النفس — فإن الحكم يكون ميبأ بالتقصير .

(الفرن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٠ قجلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١١١ ص ١٢١)

سبب مناسب في ذاته لتحقق مسؤولية المتبوع أساسه استغلال التابع لوظيفته — فان قضاء الحكم المطعون فيه ببلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من طعنة القانون .

(الفرن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٩ قجلة ١٩٥٠/١/١٢ ص ١١١ ص ٤٥)

٩ — من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسؤولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورة فيما وقع من خطأ ولا داعية اليه — فاذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسؤولية الطاعن على أن التاجع وهو عامل «فراش» بالصيدلية التي يملكها الطاعن ووصل معه فيها المجنى عليه بصفة صيدلي قد استغل وظيفته وصله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بمسكنه بعد منتصف الليل ، وأنه لولا هذه العلاقة لما أسس اليه المجنى عليه وأقبح له صدمه وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا حين لجأ اليه في ذلك الوقت بجعبة أسلحه من مخض مفاجيء ، وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على ارتكاب فعله الضار غير المشروع ينشئ النظر عن الباعث الذي دفعه وكوته غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة بها ، فان هذا الذي انتهى اليه الحكم يعطى التطبيق الصحيح للقانون — إذ يبين ما قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدي عملا من أعمال وظيفته — وانما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها — فالجريمة على الصورة التي أثبتها الحكم انما وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسؤولية المتبوع ، لأنه وان كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف دخاله وأحواله واستغل هذه المخالطة ، كما استغل ما آتته فيه من الرقبة وبالطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها مما في صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها ببنية القتل للسرقة رابطة لولاما ما كان الفعل قد وقع — انما ظروف التعارف والصلة الشخصية — وهي ظروف طارئة — هي التي زينت لفتنهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى تقرر ذلك فان الطاعن على ما أثبت الحكم لا يكون مسئولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعة المتهم ، ويكون الحكم إذ قضى بالزامه بالتعويض قد أخلا وتبين لذلك هذه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة اليه .

(الفرن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٣ قجلة ١٩٥٠/١/١٢ ص ١١١ ص ٨٩٧)

(الفرن رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٩ قجلة ١٩٥٠/١/٢٦ ص ١١١ ص ٢٩١)

إنها في الوقت الذي استمرت فيه على أن الفصل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل — فالمتضمن المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الإدعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ ص ٢٨٨ )

١٧ — متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته لقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر واجبا لسبب أجنبي لا بد «الحارس» فيه .

(الفرن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٩ ص ٢٦٧ )

### الفصل الخامس

#### التضامن في المسؤولية المدنية

١٨ — أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فاعلة وبغير تمييز سابق ، ويكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على إيقاعه ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل التصحيح عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .

(الفرن رقم ١٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٢٦٤ )

١٩ — التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبتت اتحاد المسكوك والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه علقة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الفرن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ١٠٨٦ )

(الفرن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٦ ص ٩ ص ٢٦٦ )

٢٥ — التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل أضرار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمدا أو غير عملي .

(الفرن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٩ ص ٨ ص ٨٨ )

٢١ — التضامن في القانون مناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزما للطالب واحدا أو أكثر بكل البليغ المطلوب .

(الفرن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١ )

### الفصل الرابع

#### القضاء بالبراءة وأثر مل المسؤولية المدنية

١٣ — الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء بعضها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى السومية وكان الحق للمجنى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى السومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بطر الدعوى المدنية ، وإذن فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسئولية التضامنية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فأما تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(الفرن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٤٩٩ )

١٤ — القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة التعويض يكون وجه حتى لا يؤدي حتما إلى انقضاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تتلون نفس هذه الواقعة فضلا عن أسباب ضارها .

(الفرن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٧ ص ١٠ ص ٩٩٦ )

١٥ — متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين وردن الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم ، وذلك الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق السومية تم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة لأنه يستمع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالدعوى في هذه الدعوى التابعة بطلانها التي رفعت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الفرن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨ ص ٢٢١ )

١٦ — أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى السومية وكان الحق للمدعى به ناشئا عن ضرر حصل له من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى السومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فلا تقضى المحكمة بالإزام المتهمين بتعويض المدعي بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع

## الفصل السادس

## مسائل متنوعة

٢٢ - استحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجرامات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال ويصرف التضرر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتجديف أم لم تكن. وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناجم عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية نظراً مع الدعوى الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ مجلة ٢/٦/١٩٥٦ ص ٢٨٨)

٢٣ - متى كان الحكم قد انتهى الى صحة التصاق على اعضاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترعها تابعا فانه يكون قد أخطأ في القانون وفقا لحكم المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني .

(الفرن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ مجلة ٢/٦/١٩٥٦ ص ٢٠٩)

٢٤ - متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يمن عليه بأي طريق من طرق الطعن المادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية التدخل في بطلان إعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الإعلان هو من شؤون من وجه اليه الإعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم ينسحب المسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(الفرن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ مجلة ٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٥٦٧)

٢٥ - المادة ٢٥٤ من قانون الاجرامات الجنائية - وإن أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدني فيها - إلا أن هذا التدخل

الاضاعي لا يعطى للمسئول المحتل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمس الحكم فيها ، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ في فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الاجرامات الجنائية - في وضوح وصرحة - على أن الطعن بطريق النقض وهو لمن غير عادي لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه - وفيما يختص بحقوقه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفاً في الحكم إلا اذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز الا فيما

يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما اتهمت اليه المحكمة في قضائها خدشه - فإذا كان التأييد من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي أقامتها النيابة العامة ضد المتهم - ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما - فإن طعننا على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(الفرن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مجلة ٢/٢١/١٩٦٠ ص ١١/٢٧٢)

٢٦ - اذا عين الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بمتنفس المسئولية المدنية لحاطة كافية ، ولا تشرى عليه بعد ذلك اذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قعر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٠ مجلة ١/١١/١٩٦٠ ص ١١/٧٥١)

رقم القاعة

## مضاربة

## الفصل الأول :

الأحكام الخاصة بالمضاربة فيها ..... ١٤-١

## الفصل الثاني :

مبادئ المضاربة ..... ١٦، ١٥



رقم القاعة

الفصل الثالث :

نظر المعارضة والحكم فيها .....	
القرع الأول : إعلان التهم بجلسة المعارضة .....	١٧ - ٢١
القرع الثاني : الحكم في المعارضة .....	٢٢ - ٢٦
القرع الثالث : الطعن في الحكم الصادر في المعارضة .....	٢٧ - ٣٠
التصل الرابع : ما لا يندم المعارضة .....	٣١ ، ٣٢

موجز القواعد :

#### الفصل الأول - الاحكام التي يجوز المعارضة فيها

- ١ - جواز المعارضة في الحكم المنجز بحضور من كان في حقيقته حاكما غاييا البرة في الاحكام هي حقيقة الواقع .....
- ٢ - صحة الحكم بعدم جواز المعارضة إذا لم يبين التهم وجه الطعن الذي منه من المحضور بجلسة المعارضة الى صدر فيها الحكم المحضوري الاضباري .....
- ٣ - وصف الحكم خطأ بأنه غايي مع أن حقيقة الواقع أنه حضوري اذ يبارى . عدم جواز المعارضة فيه ....
- ٤ - الحكم المحضوري الاضباري لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة إذا كان من الحائز استئنافه .....
- ٥ - جواز المعارضة في الحكم المحضوري الاضباري إذا أثبت المحكوم عليه خطأ منه من المحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه .....
- ٦ - حضور التهم ثم تحلفه بجلسة تالية - تقديمه باسناد محاميه بالطور للسلط من المحضور قبل صدور الحكم وعدم قول الطور لأسباب سابقة . هذا الحكم هو حكم حضوري اضباري لا قبل المعارضة فيه .....
- ٧ - الحكم المحضوري الاضباري لا يجوز النيابة الطعن فيه بالنقض إلا بدفع المعارضة من المحكوم عليه أو قروته مباحدا الذي يصاد من تاريخ إعلانه .....
- ٨ - عدم قبول المعارضة في الحكم المحضوري الاضباري إلا إذا أثبت المحكوم عليه خطأ منه من المحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . قضاء محكمة أول درجة خطأ بقبولها شكلا تستند به ولايتها وليس محكمة الاستئناف أن تنيد الدعوى بفساد أول درجة لتصل في المعارضة .....
- ٩ - لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في غية التهم والمخبر حضوريا متى كان يستأنفه جازا .....
- ١٠ - لم يفرق القانون لقبول المعارضة في الحكم المحضوري الاضباري بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام متى درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها . للسادة ٢٤٩ إجراءات جنازة .....

رقم المادة

- ١١ — الاحكام الصادرة في "البرام" التي تقع بالخالفه لاحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والحجرية لا يجوز للمعارضة فيها. مريان هذه القاعدة على الاحكام التي تصون من درجتى التقاضى ...
- ١٢ — البيرة في وصف الحكم بأنه حشوى أو خبائى هي حقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة. إبطال الحكم الاستثنائى ذكر الأسباب الى استند إليها في اختياره حشوى. الطعن فيه بطريق المعارضة جائز ...
- ١٣ — قضاء المحكمة الجزائية بعدم قبول المعارضة في الحكم المحشوى الاجبارى لأن استئنائه جائز. إلغاء المحكمة الاستئنائية الحكم للتأنيث مع إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في المعارضة بخالف التطبيق الصحيح للقانون ...
- ١٤ — على المحكمة وهي تنظر معارضة التهم في الحكم المحشوى الاجبارى الصادر في الاستئناف إيداعها بما ورد بالشهادة المرغوبة التي يستند إليها التهم في إثبات مرضه ...

الفصل الثاني — ميعاد المعارضة

- ١٥ — الحكم النهائي الذي لم يطن التهم ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه — لا يجوز الطعن بالنقض فيه ...
- ١٦ — الاعلان الباطل يستتبع عدم علم الطامن بالحكم النهائي ولا يصح أن يبدأ به ميعاد المعارضة ...

الفصل الثالث — نظر المعارضة والحكم فيها

الفرع الاول — اعلان التهم بجلسة الصلوة

- ١٧ — الاعلان لجهة الإحالة لا يصح أن يبنى عليه الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن ...
- ١٨ — تأثير وكيل المراض على تقرير المعارضة بطله بالجلسة وتهدده باعتباره . لا يبنى من اعلان المراض بمرحلة النيابة بالجلسة المجددة لتقرر معارضة ...
- ١٩ — اعلان المراض بالجلسة المجددة لتقرر المعارضة يجب أن يكون لشخص المحكوم عليه غيابيا أو على التماس. ولا يبنى من ذلك تأثيرة وكيل المراض على تقرير المعارضة بطله بطريق الجلسة المجددة لتقررها وتهدده باعتباره المراض ...
- ٢٠ — اعلان التهم بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة . احوال المحكمة الاستئنائية مبدأ مريان ميعاد الاستئناف لتوزيع صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم التهم بالحكم خطأ ...
- ٢١ — صدور الحكم على التهم باختيار معارضة كأن لم تكن وهو مقيد الحرية . عدم التمسح ميعاد طعن إلا من يرد عليه رسمياً يصحوز ذلك بالحكم ...

الفرع الثاني — الحكم في المعارضة

- ٢٢ — إذا قضت المحكمة الاستئنائية غيابياً بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائياً وجب التمسح في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع كراه التماس ...

## رقم المادة

- إرتكاب مجهول الحادث بعد اتصاله إس آخر وصدر الحكم النهائي ضد صاحب الاسم المتعل بتضيق الحكم بعدم قبول المعارضة من هذا الأخير لانتفاء صفة في وضعها ... ٢٣
- إطرار المحكمة الشهادية الرضوية وقضائها باختيار المعارضة كأن لم تكن بمجرد قولها بأن مثل المرض المشار إليه لا يستمر من تاريخ تخويرها حتى تاريخ نظر المعارضة دون الرجوع إلى رأي طبي يتم على أساس من العلم أو من النص الطبي. حيبه . ... ٢٤
- المعارضة في قائمة الرسوم . دفع الطاعن بعدم إعلانه . غير مقبول . بناء الحكم النهائي قائما وكذلك قائمة الرسوم لاستنادها إليه وصورها وفقا له . عل الفاعل بعدم الإعلان يكون في الحكم الصادر من محكمة القضاء في غيبة الطاعن وفقا للمادة ٤٣٠ إجراءات ... ٢٥
- حل المحكمة إن لم تروجا للتأجيل أن تعرض في حكمها لمرض المرض والشهادة الرضوية وأن يندى ربا فيها ... راجع أيضا : الفاعدين ١٧ و ٨

## الفروع الثلاث - الفصل في الحكم الصادر في المعارضة

- لا يكون مقبولا من الطاعن بالتضيق الإدعاء في طعنه لأول مرة بحجته الذي كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى ... ٢٧
- مباد الاستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن . انفسك بعدم إعلان الحكم النهائي لا محل له ما دام قد عورض فيه فعلا م. ١٤٠٩ ج. ... ٢٨
- استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة لا يصح أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة وتصدى المحكمة لموضوع الدعوى. غير جائز ... ٢٩
- طعن النيابة العامة في الحكم النهائي قبل رفع المعارضة الفصل فيها أو فوات مبادها . غير جائز ... ٣٠
- راجع أيضا : الفاعدين ٢٠ و ٢١

## الفصل الرابع - ما لا يعد معارضة

- مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى. لغيره في شأن سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنائيات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى في الولد في قرارة الإحالة. خطأ قياس سقوط الأحكام النهائية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة ... ٣١
- سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنائيات في جنابة : مادية إعادة الإجراءات : هي محاكمة مبتدأة وليست تظالا. أثر ذلك : سلطة محكمة إعادة في الفصل في الدعوى بكامل حريتها. لما أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم النهائي ... ٣٢
- راجع قضى ( الفاعلة ص ٧ ص ٦٨١ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## الأحكام الجائز المعارضة فيها

١ - المعارضة بجائزة في الحكم الاستئنافي المتبرحضورا إذا كان في حقيقته حكما غاييا واعتبرته المحكمة خطأ حضورا ، إذ المبرة في الأحكام هي حقيقة الواقع ، لا بما توصف به على خلافه .

(العدد رقم ١٢٢١ لسنة ٢٦ قـ مجلة ١٩٥٧/٢ ص ٨ ص ١١٨)

٢ - متى كان للمتهم لم يرفع في جلسة المعارضة بأنه كان ممنورا في تغلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم « الحضورى الاختياري » للمعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذي منعه عن التمثيل فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فإن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون سليما في القانون عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(العدد رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٦ قـ مجلة ١٩٥٧/٢ ص ٨ ص ١٢٩)

٣ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غايي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضورى اختياري بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام (١) .

(العدد رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٩٥٧/٦ ص ٨ ص ٧٠٩)

٤ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بحضورا اختياريا بتبريم المتهم خصماته قرشي ورد الشيء لأصله فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، فعلم بعدم جواز المعارضة استنادا إلى الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر الذي يجعل المعارضة فيه غير مقبولة عملا بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(العدد رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٩٥٨/٢ ص ٩ ص ١٤٥)

(١) ملحوظة : قررت المحكمة ذات المبادئ في الطعن بعدم صلاحيات الجلسة .

٥ - إن المعارضة في الحكم الصادر حضورا اختياريا بجائزة التبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، فلذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضورى الاختياري فانه لا يبقى لأجازه معارضة سوى تصديق هذا المقرر باعتماد دليله .

(العدد رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٧ قـ مجلة ١٩٥٨/٢ ص ٩ ص ١٧١)

٦ - متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وأجالت الدعوى في مواجهته ولكنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل قد قدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم يقبله المحكمة للأسباب الساقطة التي أبدتها ، فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضورا وقضت في معارضة المتهم بعدم قبولها لرفضها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .

(العدد رقم ٥٢٨ لسنة ٢٨ قـ مجلة ١٩٥٨/٥ ص ٩ ص ٥٩٦)

٧ - متى كان الحكم قد صدر حضورا اختياريا وكان لائين من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم ، فإعداد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائما ومن ثم لا يجوز للتبائية أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها .

(العدد رقم ١٨ لسنة ٢٨ قـ مجلة ١٩٥٨/٦ ص ٩ ص ٦٠٧)

٨ - لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاختياري إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز أصلا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاختياري الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز استئنافها قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فانه يبين على محكمة أول درجة أن قضى بعدم قبول معارضة فإذا كانت قد أخطأت وحسنت بقبولها شكلا فإن هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقا لأنه صدر بالمخالفة لما قضى به القانون فإن كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاختياري أيضا وكان المحكمة قد فصلت فعلا في معارضة واستعدت ولايتها فإن القول بتبوت درجة من درجات التقاضي عليه والتي على الحكم الاستئنافي يرفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة لا يكون له محل .

(العدد رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ قـ مجلة ١٩٥٨/٦ ص ٩ ص ٦٢٧)

الجناية — فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزا ، ولا يثير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المعارضة — بشأن علم الطعن بتاريخ الجلسة الأولى — لأن الملل عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن انما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المطعون فيه — فلا تلكس محكمة المعارضة — وهي بسبيل نظر المعارضة — وبعد أن استنفدت سلطاتها بالقصل في موضوع الاستئناف ، أن تنشئ وضعا جديدا لم ير الحكم المعارض فيه — في حدود سلطته التقديرية — أن يأخذ به ، فترتب عليه للطعن حق المعارضة ، ويكون الحكم في قضاؤه يعدم قبول المعارضة قد أخطأ في تطبيق القانون ويصح قضاؤه .

(الجن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٢٠/١٢/١٠ ص ١٠٨)

١٣ — نصت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أن للمطوعة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورا لا قبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام غرض منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستأنز النص القرطبي مما سبق قبول المعارضة — فإذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون صدق حشر في بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلقت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للحكمة عنرا يبرر تغلفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضورا قد أعلن الى المظنون صدقها اعلا قانونا فلم تستأنف مع أنه كان جائزا استئنافا ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التي رفضها المظنون صدقها عن الحكم المذكور لرفضها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سدينا ، وبالتالي يكون الحكم الاستئنافي اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية الى المحكمة أول درجة للنظر في معارضة المظنون صدقها من جديد قد جاب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه منته للخصومة — على خلاف ظاهره — لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حشا يعدم جواز نظر الدعوى لسبق القصل فيها لاستئناف ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها — تبين قبول الطعن شكلا وموضوعا وقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأيد الحكم المستأنف .

(الجن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٢٠/٢/١٥ ص ١١٣)

١٤ — على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيا فيها ورد بالشهادة المرعية التي يستند اليها في إثبات مرضه وعما اذا كانت تصلح بأنها مبررا للتخلف — أما وهي

٩ — أوجب المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورا بالنسبة الى من يضرر إحدى الجلسات ثم يخلف عن حضور باقى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن للمطوعة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا قبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام غرض منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز واذا كان لثمة حشر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضورا اعتبارا بماتته بالحس سنة مع الشغل هو من الأحكام التي يجوز له استئنافها فإن الحكم الاستئنافي اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي يعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون طبقا سليما .

(الجن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٠/١٢/١٧ ص ٩٦)

١٥ — ان عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الذى يشترط فيما يشترط لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى أن يكون استئنافه غير جائز لم يفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها .

(الجن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٠/٢/٢٠ ص ١٢٤)

١٦ — بين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ — بشأن الحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الأحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنقذة له منها من اطالة اجراءات المطاوعة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذا بمسوم النص وتنشيا مع حكمه التشريعى ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويصح لذلك قضاؤه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(الجن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٢٠/١٢/١٨ ص ١٠٥)

١٢ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي ببقية الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه — فلا كان الثابت من الحكم الاستئنافى — موضوع المعارضة — أن الطعن لم يضرر الجلسة الأولى ، ولم يمل بالجلسة التي عُثلت اليها الدعوى وسُميت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم نورا من أسباب اعتباره حضورا بالنسبة للطعن — علا بسبب السادتين ٣٣٨ / ٢ ، ٢٤٠ من قانون الاجراءات

١٨ — لا ينشئ عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تحرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتعهده باخطار المعارض وانذره بالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون مبيهاً بما يستوجب حقه (●) .

(الجن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٧/٥ ص ٧ س ١٩٥٧)

١٩ — اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن ينشئ عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بل يجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غائباً أو في محل اقامته ، ولا ينشئ عن ذلك تأشير وكيله على تحرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتعهده باخطار المعارض اذ أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصل الذي لم يكن حاضراً وقت التقرير .

(الجن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠ ص ٨ س ٨٢٩)

٢٠ — اذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الالتفات الى عنوانه وكان الحكم الاستئنافي لم يثبت تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الميعاد فانه يكون قد أخطأ .

(الجن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢ ص ٧ س ٩٠٩)

٢١ — متى كان للمتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر الحكم فيه باعتبار معارضة كأن لم تكن ، وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسمياً بصدور ذلك الحكم ، فانه يتعين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .

(الجن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢١ ص ٩ س ٨٢)

### الفرع الثاني — الحكم في المعارضة

٢٢ — اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن حضي في المعارضة بتأييد الحكم التأيي الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من التعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجتماع آراء القضاة ، وبصبح الحكم بالإحالة فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للقانون .

(الجن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٦ ص ٧ س ٥٧٠)

لم تحمل وأحال الحكم الصادر في المعارضة يقدم قبولها على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف — وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها لهم يعتبر عن التوقف لمرسه — ولم يكن قد قدم الشهادة ، فان حكمها يكون مبيهاً بما يستوجب حقه .

(الجن رقم ١٦٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ ص ١١ س ٦٥٥)

### الفصل الثاني

#### ميعاد المعارضة

١٥ — متى كان الحكم في حقيقته حكماً غائبياً لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بمد ميعاد المعارضة فيه ، فان الطعن بالتقص فيه يكون غير جائز .

(الجن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ١١٨)

١٦ — توجب المادة المباشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة الملغاة اما على توقيع مستلم الصورة واما على إثبات واقعة امتناعه وسببه — لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتماً على امتناعه بل قد يرد الى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه — فلذا كان الثابت أن اعلان الحكم التأيي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطباً مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الاعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الاعلان ، فانه يكون باطلاً طبقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة المباشرة من هذا القانون ، وبطلان هذا الاعلان يستتبع عدم الطعن بالحكم التأيي ، ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

(الجن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٩ ص ١١ س ٨٧١)

### الفصل الثالث

#### نظر المعارضة والحكم فيها

#### الفرع الأول — اعلان المتهم بجلسة المعارضة

١٧ — الاعلان لجهة الادارة لا يصح أن ينشئ عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

(الجن رقم ٧٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٠ ص ٧ س ٢٢٧)

قررت المحكمة هذه القائمة ايضاً في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ٢٥٠٥ سنة ٢٥ القضائية .

### الفصل الثالث - العطف في الحكم الصادر من المحكمة

٢٧ - لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة يبرسه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(الفرن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٨١)

٢٨ - مياد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم النهائي لم يطل للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فضلا .

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٠١)

(والفرن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٦)

٢٩ - ان العطف بالاستئناف المرفوع من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة ، لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصلب لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

(الفرن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ١٤٥)

٣٠ - متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان اعلان هذا الحكم النهائي لم يحصل للشخص المحكوم عليه ولم يعلم به طعا غيبيا ، فإن مياد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميادها .

(الفرن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥/١٢/١٩٥٨ م ٥٦١)

راجع : (القاضيتين رقمي ٢٠ و ٢١)

### الفصل الرابع

ما لا يعد معارضة

٣١ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جناية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويظل حتما الحكم الصادر في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند اعادة محاكمة أن يتسكك بالقوة التقضي بها فيها ، بل ان المحكمة تفصل في الدعوى

(\*) صدر حكم بهذه المبادئ بذات الجلسة في القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢٦ قضائية .

٣٢ - يتعين على المحكمة - وقد اشترط أن من ارتكب المحدث ليس هو المحكوم عليه غيابيا الذي عارض في الحكم النهائي الابتدائي واستأنفه ومثل أمام الهيئة الاستئنافية ، بل هو شخص مجهول تسمى باسمه ، أن تقضى فيما لذلك بإتقاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفضها من غير نفي صفة .

(الفرن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٨١)

٣٤ - اذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة المرضية لمجرد قولها انه من المعروف أن مثل المرض المشار اليه بما لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهي اذ فطنت ذلك لم تات بسند مقبول لما انتهت اليه ، فهي لم ترجع فيه الى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من الصحن الطبي ، فيكون الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن ميبا بما يوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٢١)

٣٥ - ما يثيره الطاعن يصعد علم اعلاؤه - على فرض صحته - انما يكون مطه المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبته وفقا لنص المادة ٤٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا النقص في صدد المعارضة في قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم النهائي قائما وبالتالي تظل قائمة الرسوم صحيحة لاستنادها اليه وصدورها وفقا له .

(الفرن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٢٢٨)

(والفرن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/١٢/١٩٦٠)

٣٦ - المرض عنز قهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واحتضر عنه معاهيه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا المبرر ، فإن على المحكمة ان لم تر وجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيا فيها - أما وهي لم تفعل ، ولم تكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه - لعل له وجها يبرر به تأخير في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون ميبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٨٧١)

كل قضا يختص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر بغايبا من محكمة الجنابات في جناية عن الحكم الصادر بغايبا من محكمة الجنب والمخاطبات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير، ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفضها - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله - وإنما هو يسقط حتما بمضوره أو التقيض عليه، ومتى قرر ذلك فانه لا يقبل من المتهم الذي يقض عليه بعد حكم غايب صادر عليه في جناية من محكمة الجنابات أن يتسلك بالقوة التقضى بما غايبا - بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم النهائي، فلما أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكما في كلا الحالتين صحيح قانونا - الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية المسلول عما يكون قد صدر من أحكام مخافة لهذا النظر، والتفصل الدعوى المطالة إليها على هذا الأساس.

(ملف رقم ١ لسنة ٢٠ ق بلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١٠١، ١٤٣)

في مثل تلك الحالة يكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لصلحة المحكوم عليه فقط بل إنها شرعت للصلحة العامة، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام النهائية في مواد الجنابات على حالة المعارضة في الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنب والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة.

(ملف رقم ٥٩٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠، ٥٣١)

٣٣ - مفاد النص المرحع للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو التقيض عليه سقوط الحكم النهائي حتما وقوة القانون، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على تنظم مرفوع من المحكوم عليه - بل هي يحكم القانون مساهمة مبتدئة، وترتبا على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصورا على تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة والملاهي بالحقوق المدنية والمسئول عنها -

رقم القاضية

## ملاحه

### موجز القاضية :

تحقق جريمة عدم تحليف للمتهم من سيرة مركبة ذات محرك حال سيرها في مكان حرج وعدم توقفها ناديا من أنظار الإسطلام وإسطلفه بمسئل آخر وإحداه قننا به وفقا لقانون ١٧ لسنة ١٩٤١ بشأن الملاحه الداخلية ولو كان القانون الجاني لا يعرف جريمة إخلال بالقول بأعمال ... ..

الجنائي لا يعرف جريمة اخلال المتقول بأعمال « يكون قد أفضل الواقعة للركنة يقتضي القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الحاس بالملاحه الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر الى الاطلاق الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الانهاك « بل كان مجرد أثر من آثاره أشير اليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

(ملف رقم ١٢٢١ لسنة ٢٨ ق - بلة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩، ١٠٣١)

### القاضية القانونية :

إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يوقف عند الاقضاء ناديا من أنظار الإسطلام « فاصطدم بالتسند للملوك لآخر وأحدث به التفتيات المبينة بالمحضر « فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة استنادا الى القول بأن « القانون



## رقم القاعة

## ملكية صناعية

## موجز القاعة :

تحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي يتوافر تشابه في الرسم والنموذج يكون من شأنه أن يثدع الضلعين بالسلطة التي قد رسمها أو نموذجها ... ..

<p>تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يثدع المتعاملين بالسلطة التي قد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من يسافات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .</p> <p>( الملحق رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ د - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٢٦ )</p>	<p><b>القاعدة القانونية :</b></p> <p>يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراهات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد</p>
--	---

## رقم القاعة

## مناجم ومحاجر

## موجز القواعد :

- ١ تحقق لجريمة المنصوص منها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ للطل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ باستخراج الخلفي للواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو شروعه في ذلك قبل الحصول على الترخيص ولو كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الجريمة ... ..
- ٢ القصد لجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ للمل بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هو مجرد علم الخلفي بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الخلفي للواد المعدنية أو الشروع في ذلك - إضافة الخلفي مصلحة للمناجم والمحاجر علماً بما يثدع - عدم كفايته لإكفاء هذا القصد ... ..
- ٣ مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمحاجر لا يثدع رضاءها باستخراج للواد المعدنية . ولا يحول دون وقوع الجريمة ... ..
- ٤ لجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . فوراها الحبس بالمحاجر . عدم تفرق الشارع في إعجاب الحصول على الترخيص بين ملك الأرض وغيره ... ..
- ٥ مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٤ مقصور على الحالات التي لا يطالب فيها القانون بقوة أخرى أشد ... ..

القواعد القانونية :

١ - يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٦٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمخارج المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المخارج أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بنقل النظم عما إذا كان قد قدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أم لا .  
(العدد رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ د - مجلة ٢/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٥٢)

٢ - التصدد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج المواد المعدنية أو الشروع في ذلك ، ولا يكفي لانتفاء هذا القصد أن يحيط الجاني بمصلحة المناجم والمخارج علما بما يفعله ، لأن القانون لا يمتد إلا بالترخيص كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة .  
(العدد رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ د - مجلة ٢/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٥٢)

٣ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمخارج لا يفيد قانونا رضاعها باستخراج المواد المعدنية من هذه الأمكنة لا يحول دون وقوع الجريمة .  
(العدد رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ د - مجلة ٢/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٥٢)

٤ - دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ أنه قصد من التصوص التي وضعا للمعاقبة على جريمة الحصول على المواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قولها البيت بترك المخارج ، ولا تجمعها بجريمة السرقة سوى العقوبة ، ولم يفرق الشارع في إيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض ونفيه .  
(العدد رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ د - مجلة ٢/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٤٠)

٥ - مجال تطبيق حكم المادة ٦٥٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بقوة أخرى أشد .  
(العدد رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ د - مجلة ٢/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٤٠)

منظمات دولية

موجز القاعلة :

تمت كافة مرافق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالحضانة القضائية سواء كانوا مصريين أم أجانب و قد  
للإتفاق الخاص الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ ... ..

القاعلة القانونية :

ان المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين غيرها - على

والحاصلات التي ينتج بها موظفو المنظمة - على - الحضانة القضائية - وجاء نصها علما لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل انه ينظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .  
(العدد رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ د - مجلة ٢/٢٣/١٩٥٩ ص ٧ من ٢٤٦)

دعم القاعدة

## مهن حرة

موجز القاعدة :

حرة مزاولة المهنة كمالها بملئها القانون . ذلك لا يبنى احكامها ولا يتحول دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها ..

ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الأثر السليم  
التي قدورها عند من هذه القوانين والتي جعلها الشارع سياجا  
تلك الحرية وضمانا للمصالح العام يدفع بها ما يمس المهنة  
بالأذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها  
من اعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائلين على ممارستها  
بوجه خاص .  
( النظام رقم ١٨ لسنة ٢٩ فيقائباته جلسة ١٩٥٩/٦/١٠ ص ٤٠١ )

القاعدة القانونية :

حرة مزاولة المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية  
الشخصية وإن كانت مكفولة بمقتضى القوانين ، إلا أن كفاية  
هذه الحرية لا يعنى احكامها لمحاسن ذلك بالنظام العام مساسا  
مباشرا - فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم

## مهن طبية

دعم القاعدة

موجز القواعد :

- ١ لتركاب لهم جرعتي إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بقدر واحد . وجوب إختيار  
الجمعية الأكاديمية للحكم بقوتها .
- ٢ مطالعة لهم للمعنى عليه بوضع مساحيق وبرام غشقة على مواضع الحروق . إختيار مالتوكية جرعة تطيق  
عليها للمادة الأولى من القانون ١٩٤٨ لسنة بشأن مزاولة مهنة الطب ...
- ٣ علاج لهم للمعنى عليه علاجيا غير مصرح له بإجراءه ترتب عليه لمس مصلاته وتوافر عناصر جرعة إحداث  
الجرح ...
- ٤ إنشاء مرض مشورة طبية وعلاجه المرض على خلاف ما أوصى به الطبيب يكون جرعة عارسة مهنة الطب  
بدون رخصة . المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .
- ٥ توافر لعلها الطبي الذي يكتفى لحمل مسؤولية الطبيب الجراح . تخيير غير موصى بنسبة معينة دون أن يعين  
المقدر أو يطلع على الرغبة التي وضع فيها ودون الاستعانة بطبيب مختص بالتخدير في عملية قد تستغرق  
ساعة فأكثر . هذا التخدير لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب  
للمتول ...

رقم القادة

- ٦ — توافر الخطأ الطبي الذي يكفى لحمل مسؤولية الصيدل الحثائية والفنية بتحصيره عندا مرضيا بنبية تريد من القبة للسوح با طيا وإقراره بجهله كنه الخطر قبل تحضيره ما كان يقتضى رجوعه إلى الكتب الفنية لتأكد من نسبة تحضيره أو استعماله بلوى الثانى فى المصلحة التى ياتبعها بدلا من رجوعه فى ذلك إلى زميل له قد غلطىء وقد يصيب ومن كونه القصى بتحصير الأدوية ومنها الخطر ما يستلزم مسئولية من كل خطأ يصدر منه . ومن عدم تنبيه الأطباء عن قد يستعملون الحلول المخضر ، بأنه مستعاض به من عذر آخر لايضيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضير الخطر بالقبة السابقة طلالا ثبت له من مناقشة هذا الرئيس أنه لايدرى شيئا من كنه الخطر ومسئيه ... ..
- ٧ — إياسة عمل الطبيب أو الصيدل مشروطة بأن يكون مائجه مطابقا للأصول العلمية المقررة . مسئولية أحدهما عن الخطر حسب تسنده الفعل ونتيجته أو قصيره وعلمه بحرزه فى أداء عمله ... ..
- ٨ — إياسة عمل الطبيب : حصوله على أجازة طبية . لايضى عنها شهادة الصيدل أو ثبوت دراية الصيدل بمهنة الطب . سادسة الصيدل من جريمة إسلحت جرح عملى عند سحن الفنى عليه . عدم إضاهة إلا عند قيام حالة الله ورة ... ..

يسلامه ، فإن جريمة إحداث الجرح عمدا تتوافر عناصرها كما هو معرف بها فى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .  
( ملهن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ ص ٨ ص ٧٨٦ )

٤ - إذا كان الحكم - فى جريمة عداوة مهنة الطب بدون رخصة - قد أتبى على المتهم أنه خالفه مشورة الطبيب الميئنة فى تذكرة الدواء وأنه امتنع عن إعطاء الحقن بمادة طالوططيه الى المريض مكتنيا بخصه بمادتي الكالسيوم واليتامين فقط بقوله إن ماضله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وأن الطبيب المصالح أخطأ فى عمله كما أتبى الحكم نتيجة لإطلاع على تذكرة الدواء صادرة من الطبيب المالح قتين منها أن الطبيب أوسى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يوميا وأن يحقن بسفوط من مادة ( الطرطير ) و ( الكالسيوم ) و ( قيتامين ) كفى الوريد يوما بمعد يوم بواسطة طبيب . ثم انتهى الحكم بعد ذلك الى القول بأن ملونع من التهم هو إبداله لمشورة طبيية تقترح من لطاق مهنته كمرض وكان ينبغي عليه أن ينفذ ما أمر به الطبيب المالح ولكنه ياتر علاج المريض بطريقة أخرى . إذا بين الحكم ما تقدم فإن عدل التهم يكون مخالفا للمادة الأولى من قانون

القواعد القانونية :

١ - متى كانت جريمة إحداث الجرح البسيط ومزولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية للحقن - وإن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة إحداث الجرح .

( ملهن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧ )

٢ - أن سادجة التهم للمجنى عليه بوضع الساقيق والمراهم المختلفة على مواضع المحروق وهو غير مرخص له بمزولة مهنة الطب تعد جريمة تطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزولة مهنة الطب .

( ملهن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ ص ٨ ص ٧٨٦ )

٣ - متى كانت الواضحة الثابتة بالحكم أن التهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وتجهيزه عليه المساس

دوم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة اذ كانته عن هذه المخالفة طبقا للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة طبقا سلبا لا خطا فيه .

(المن دمر ١٠٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨١٩)

٥ - اذا عرض الحكم ليسان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « انه طلب الى المرحمة والتودجى أن يقدم له بنجا موضعيا بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره » ومن أن الكلمة التي جئت بها المعنى عليها تنوق الى أكثر من النصف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قيل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاس بالمخدر ليتفرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الطلث وقع نتيجة مباشرة لاهمال وعدم تحرزه بأن حقن الكليجى عليها بسلول « البوتوكاين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتقسمت وماتت فكان ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من ثانه أن يؤدي الى ما رتبته عليها . أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يفرضه من أن يستوفى من نوع المخدر وصلابته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أخذ من موظف في مستشفى وأودع غرفة السليبات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا اللغاح من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، بل ان إرد عليه مستند من أدلة الثبوت التي أوردهتها المحكمة على خطأ المتهم وأكست عليها أداته ، وهو ما أولت المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقتل بوجود في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤل بما يفرض أنه وقد حل محل اخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزماته ومنها الاستيقاق من نوع المخدر .

(المن دمر ١٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٧ - البحة صل الطبيب أو الصيدلي مشروطة بأن يكون ما يبرمه مطابقا للأصول الطبية المقررة ، فلذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تمسده الفعل ونتيجته ، أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .

(المن دمر ١٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٨ - الأصل أن أي مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وتكون مزاولته مهنة الطب ، وإنما يبيع القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة طبية طبقا للقواعد والأوضاع التي تنظمها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالموافقة للحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبئ على القول بأن أساس عدم مسؤولية

دوم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة اذ كانته عن هذه المخالفة طبقا للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة طبقا سلبا لا خطا فيه .

(المن دمر ١٠٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨١٩)

٥ - اذا عرض الحكم ليسان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « انه طلب الى المرحمة والتودجى أن يقدم له بنجا موضعيا بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره » ومن أن الكلمة التي جئت بها المعنى عليها تنوق الى أكثر من النصف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قيل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاس بالمخدر ليتفرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الطلث وقع نتيجة مباشرة لاهمال وعدم تحرزه بأن حقن الكليجى عليها بسلول « البوتوكاين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتقسمت وماتت فكان ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من ثانه أن يؤدي الى ما رتبته عليها . أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يفرضه من أن يستوفى من نوع المخدر وصلابته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أخذ من موظف في مستشفى وأودع غرفة السليبات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا اللغاح من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، بل ان إرد عليه مستند من أدلة الثبوت التي أوردهتها المحكمة على خطأ المتهم وأكست عليها أداته ، وهو ما أولت المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقتل بوجود في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤل بما يفرض أنه وقد حل محل اخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزماته ومنها الاستيقاق من نوع المخدر .

(المن دمر ١٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٩ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل العفيا - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلي) فيما قاله : من

الطبيب هو استئصال الحقن القصور بمقتضى القانون — أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدته للغير من الجروح وما إليها باعتباره متدياً — أى على أساس العمد ، ولا يفتى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديداً فى القانون ما قرره الحكم من

أنه لا تنفى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة اعدائه بالمجنى عليه جرحاً عمدياً ما دام أنه كان فى مقدوره أن يستع عن حقن المجنى عليه مما تنتهى به حالة الضرورة .

(الحقن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٢/١٣/١٩٦٠ ص ٩١، ٩٠)

رقم الصفحة

## مواد مخدرة

### المصل الأول :

أركان جرائم المخدرات .

١-٩	الفرع الأول : المقدر
١٠-٣٢	الفرع الثانى : الركن المادى .
٣٦-٣٧	الفرع الثالث : الركن المعنوى .

### المصل الثانى :

٢٨-٤٣	القوية .
-------	----------

### المصل الثالث :

٤٤-٥١	اجرامات التفتيش فى جرائم المخدرات .
-------	-------------------------------------

### موجز القواعد :

#### الفصل الاول - أركان جرائم المخدرات

##### الفرع الاول - المقدر

- ١ لاجدى السهم من المخدرة فى وزن قليلة الأثيون الى وجدت بذائل البلية الى ضبطت معه مادام الحكم قد أثبت أن تلك البلية كانت تحوى عند ضبطها كل نوع قطع أخرى من المخدرات .
- ٢ ضالاكية المخدرات أو كبرها فى الأمور السنية الى تقع فى تقدير المحكمة .
- ٣ خط الحكم بين وزن القطة الى أضافها للهم على الأرض وبين القطة الى حشر عليها فى جيبه . إياه أن الهم أحضر القطنين كليهما . لاهيب .
- ٤ عدم تعيين القانون حداً أدنى لكمة المخدرة من المادة المخدرة . وجوب العقاب مهما كان المقدار غنياً .
- ٥ بيان مقدار كمية القدر المضبوط فى الحكم ليس جوهرياً . مادام إستخلاصه ثبوت قصد الاتجار فى حق الهم سابقاً .

رمق القاذوة

- ٦ كتابة وتوقيع التحليل على جزء من مجموع ما غطيت من مادة مخفوة ... ..
- ٧ الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ... ..
- ٨ بيان كية المخدر لا يكون جوهرياً عند عدم إثارة الهم قصد التماطى وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة ... ..
- مباردة في أي طور من أطوار نموها التي تنشر إلى النباتات المذكورة في الفقرة (و) من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢. حولها النبات الخلف المتصل عن الأرض. ... ..
- ٩
- الفرع الثاني - الركن الثاني**
- ١٠ الإحراز. ماهيته: هو الاستيلاء مادياً على المخدرات طالت قدرته أم قصرت وليا كان الباحث عليه ... ..
- ١١ الإحراز بقصد التماطى. ألفة لكتابة الدليل عليه. ... ..
- ١٢ تحقق الحيازة إذا كان سلطان الشخص ميسوراً على المادة المخدرة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المفروض للمخدر شخصاً آخر تابعاً عنه ... ..
- ١٣ ضبط الهم وهو يدعى الحشيش. عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه. كتابة ذلك لإثباته محرراً مادة الحشيش ... ..
- ١٤ إثبات المحكمة أن إحراز المخدر كان بقصد الإيجار. استئجاراً على ذلك بأقوال الشهود وسواين الهم وحجم القطة المضبوطة دون بيان ماهية السواين وكيفية الاستئجار منها على ذلك. قصور. ... ..
- ١٥ استظهار المحكمة أن الإحراز كان بقصد التماطى وتغييرها الرصف القانوني فوافقة كما وردت ببرقة الإهم دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة للنهم. لا إعتلال بمن الدفاع. ... ..
- ١٦ استحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بأرادة المهيمن وترتيبهم. إ اتفاق أحد رجال البوليس مع المهيمن على نقل المخدر من المركب إلى خارج المياه. لأثر له في قيام جريمة الخلب. ... ..
- ١٧ قيام الدليل على أن إحراز المخدر كان بقصد التماطى أو الاستعمال الشخصي أو ثبوت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها. على المحكمة أن تفصل نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ... ..
- ١٨ جريمة زراعة نبات الحشيش. القصد الجنائي فيها: يمكن في توافره أن تكون الزراعة بقصد الاتجار ... ..
- ١٩ إثبات الحكم أن الهم الثاني لمصلحة المخدرة الحشيش من الهم الأول عند ما رواه بمصاطفه. إنشاء القول بأن الهم الأول هو الذي قدم الثاني للمخدر أو سبل له تماطيه. ... ..
- ٢٠ المنع من الهم على وقتين ظهر من التحليل أنهما مختريان على أكثر دون الوزن من مادة الحشيش إثبات المحكمة على ثبوت أن الهم كان يعمد المخدر ويعلم حقيقة. لأصحب. ... ..
- ٢١ إثبات المحكمة أن الهم هو صاحب اللواد المخدرة للمضبوطة. إ اعتبار الهم حائزاً لما مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها دون وقت نظره. لا إعتلال بمن الدفاع. ... ..
- ٢٢

## درج القناعة

- ٢٣ قيام جريمة إسرار المخدر بمجرد الاستيلاء عليه مادام مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على جوهر مخدر .  
يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص ، لا أثر لباحث على المخبرجة ... ..
- ٢٤ جريمة تسهيل تعامل المخدر كثير . مثال لواقعة لاستوالفها المخبرجة ... ..  
شرط توقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : كتابة ثبوت  
الحيازة أو الإحراز على أية صورة . مجال تطبيق المادة ٣٤ : في حالة ثبوت أن القصد من الحيازة أو الإحراز  
هو التعامل أو الإستعمال الشخصي . تقدم مواد مخدرة لأخرين لتعاملهم لم يحكمه نص المادة ٣٣ فقرة (ج)  
من القانون المذكور ... ..
- ٢٥ جريمة إسرار المخدر وتقدمه للأخرين لتعاملهم . مثال . ... ..  
وجود نفس وميزان لا يترتب ضمها حثا لثبوت واقعة الاتجار في المخدر . إبطال المحكمة فتحدثت ضمها بفيد نسباً  
أتهالم لم فيها ما يدعي إلى إحتياز الأحرار بقصد الاتجار ... ..
- ٢٦ تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مثال في زراعة شجيرات حشيش بقصد التعامل والاستعمال  
الشخصي ... ..
- ٢٧ صورة . افة تتوافر فيها جناية إحتلاس حوز المادة المخدرة وجناية إسرار المخدر في غير الأحوال التي يبيها  
القانون ... ..
- ٢٨ الإحراز هو الاستيلاء المادي على المخدر لأي باحث كان ولو سلمه المتهم لأخر بعد ذلك لإخفائه أو سعى لإكتماله  
حتى غلبت المهم الأصل في جناية الإحراز ... ..
- ٢٩ تاوب المتهم تعامل الحشيش . ذلك يوفر جريمة إسرار المخدر بقصد التعامل . كون الطامن هو صاحب  
للزلل الذي جرت فيه هذه الأعمال ، ليس من شأنه أن يثير مركزه بما يسمح قانوناً بإحتياز مسيلاً إليه  
تعاملي المخدر ... ..
- ٣٠ جريمة تسهيل تعامل المخدر . وقوعها بواسطة تم عن نشاط من جانب المتهم يجد فيه غيره مساعداً محققاً رغبته في  
تعاملي المادة المخدرة ... ..

## الفرع الثالث - الركن المعنوي

- ٣٣ القصد الجنائي في جريمة إسرار المخدر . توافره يستحق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحوز به من المواد المخدرة  
للمتعة قانوناً ... ..
- ٣٤ إسرار المخدر محاقب عليه يعرف النظر عن الباحث . ... ..  
يمكن أن تستفي المحكمة الدليل على القصد الخاس من إحراز المادة المخدرة من وقائع الدعوى أو أن تستنبطه من  
عناصر وظروف تصطبغ لإكتماله . ... ..
- ٣٥ تحدث الحكم إستقلاً عن علم المتهم بأن ما يحوز به مخدر . غير لازم كلفة استيلاءه من معلومات الحكم ... ..



## رقم المادة

٣٧ تحل الحكم من ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم ممانعت ظروف المعوى لانسح القول بانضاه . ...

## الفصل الثاني - العقوبة

٣٨ توقيع العقوبة للمنطقة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الرسوم بقتون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر . إنتهاء المحكة إلى أن الاحراز كان بقصد التماثل . عدم تأسيس ذلك على ما تبنت من عناصر المعوى . الإكتفاء في ذلك بنق قصد الاتجار . عساقى تطبيق القانون وتصور .. ...

٣٩ عدم جواز التضاف يوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الحبس في الجرائم المنصوص عليها في الرسوم بقتون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ... ..

٤٠ على تطبيق العقوبة المقررة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ إذا أثبت التهم أو ثبت للمحكة أن الحيازة أو الاحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التماثل أو الاستعمال الشخصي ... ..

٤١ جريمة الرمالة وغيرها من الحالات التي وردت بالمادة الثانية من الرسوم بقتون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور ... ..

٤٢ محكة التفتش تقض الحكم لمصلحة التهم من نقاه نفسها وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باحرازه القانون الأصح إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة على النحو الثابت بالمحكم ترشح إلى أن التهم كان يحرز ذلك المواد بقصد الاتجار ... ..

٤٣ مجال تطبيق نص المادة ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : حدد عدم استظهار الحكم قصداً خاصاً لدى التهم من إحرازه المخدر ... ..

## الفصل الثالث - الجرائم التفتيش في جرائم المخدرات

٤٤ لاجدى التهم من العلم بطلان التفتيش إذا كان الحكم قد استند إلى أمراته في تحقيقات البوليس وقبالة باحراز المادة المخدرة باحرازه دليلاً مستقلاً عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش ... ..

٤٥ إسك التهم والنيشة في يده وإثبات راتمة الحشيش منها . تحليل كمية المضبوطة وثبت أن بما حقيقاً . احتجاز الخيرية في حالة تليس ... ..

٤٦ ضبط المخدر مع التهم . احتجاز جريمة احرازه في حالة تليس تبيع للثور الضبط اقتضائى لدى شامد وعرفهما التليس على كل من ساهم فيها . ... ..

٤٧ تقديم التهم المخدر إلى الكورستابل بعضى احتجازه بعد تظاهر الأخير بالشراء . ليس فيه ما يبيد التعريض على ارتكاب الجريمة أو عقابها . ... ..

٤٨ وجود متظاهر خارجية تليها بلاتها من وقوع جريمة إحراز المخدر يمكن قيام حالة التليس . بين ماهية المادة المخدرة . غير لازم لتوافر هذه الحالة ... ..

٤٩ مشاعدة الضابط جريمة إحراز المخدر متظاهراً معتمداً وإستم راتمة الحشيش تتصاعد من السيارة . من حقه تفتيش السيارة والتليس على كل منهم يرى أن له إحصالاً بها . ... ..

## درج القاطعة

ورود صور التلبس في القانون على سبيل المحصر . علم جواز التلبس عليها . مثال لواقعة لا تتناول فيها حالة

التلبس ..... ٥٠

إعدام مصلحة التهم في التمسك بإعلان التفتيش إذا أثبت الحكم أنه أحرز كمية لتعري غير الحشيش الذي

أخبره البص ..... ٥١

راجع : تفتيش .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

أركان جرائم المخدرات

الفرع الأول — المفسر

٤ — لم يبين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالمقالب واجب حضا مهما كان المقدار ضئيلا ، وإذن فبني كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عاتقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علفت به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وجدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محصور أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهم لأحراز المخدر يكون صحيحا في القانون .

( الملحق رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٢ )

٥ — بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا ما دام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق المتهم استخلاصا سائفا وسليما .

( الملحق رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٨ م ٩ ص ٩٥٠ )

٦ — ما أثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش والأفيون يكفي لحصل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة احرازه مواد مخدرة ، ما دام الحكم لا يتنازع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع ما ضبط .

( الملحق رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٠٢١ )

٧ — الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالواقعة ، ولا يبدى في ذلك التخليط على العلم من ناحية الواقع — فإذا خلا الحكم من الدليل التني الذي يستقيم به قضاؤه فانه يكون معيبا متينا فقهه .

( الملحق رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/١٤/١٩٦٠ م ١١ ص ٢٢١ )

١ — لا جليوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت يدخل العلبه التي ضبطت منه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبه كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها خللت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل القوية المحكوم بها على احراز ههنا الحشيش .

( الملحق رقم ١٢٧٦ م ٢٥ ق جلسة ٢/٢٧/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٦٠ )

٢ — خالفة كمية المخدرات أو كبرها من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

( الملحق رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥/٦/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٦٢ )

( الملحق رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١٦/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٨٩ )

٣ — اذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التي ألقاها للمتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي حتر عليها في جيبه فلا تأخر لهذا الخلط — على فرض صحته — على مسئولية الجنائية في الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليتهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

( الملحق رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٥١ )

المخدرة ولضبطت معه بعض هذه اللقائات أو آلة التقطيع كسطوات  
وزن الأوزان المتنى في الدعوى ، فإن ما قلته المحكم من ذلك  
يكفى للتدليل على إعراز المخدر بقصد التماطي ومن شأنه أن  
يؤدى إلى ما رتب عليه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٩٢٢)

١٣ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة  
أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره  
كذلك أن يكون سلطانه بسلطانه عليها ولو لم تكن في حيازته  
المادية أو كان المحرر للمخدر شخصا آخر فالأمر به فليس  
بجيب المحكم أن يستر التهمين جيما حائزين وعرضين للمواد  
المخدرة المضبوطة مع التهم الأول ما دام أنه قد استخلص من  
الأدلة السالفة التي أوردها أن التهمين جيما قد اتفقت كلمتهم  
على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أمدوها لهذا الغرض .

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٩٢٤)

(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ١٠ ص ٩٢٢)

١٤ - متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط  
وهو يسخن الخشيش ، فإن هنا يكفي لأجبار التهم محرزا لمادة  
الخشيش من شأنه أن يضبط معه فلا عنصر من عناصر انخيشيه .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٨١٩)

(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٨ ص ٨ ص ٨١٤)

١٥ - متى تعرضت المحكمة في حكمها لقصد من الأحرار  
وقالت أنه بقصد الاتجار استنادا إلى أقوال شهود العايدات  
وسوابق التهم وحجم قضية الأفيون المضبوطة دون أن يبين  
شأنه السوابق التي أشارت إليها ، وكيف استدلت منها على  
قصد التهم خصوصا مع ما سبق أن أثبت من أن تلك القضية  
ترتبط بجراما ، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي  
ورد بها الحكم يستر قصورا ميا في التسبيب .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧ ص ٨٩٧)

١٦ - متى كانت التهمة دلوية إلى التهم في رتبة الأهم  
هي أنه أحرز جواهر مخدرة ( خشيش ) في غير الأحوال  
المرخص بها قانونا ، وكانت المحكمة قد استقرت أن الأحرار  
بقصد التماطي فغير الوصف القانوني للواقعة دون أن يضيف  
إليها شيئا من الإجمال أو العناصر التي لم تكن موجبة إلى التهم  
فأما لا تكون قد أخلت في شيء ، بدفعه .

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٨ ص ٧ ص ١٠٠٩)

٨ - لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يشر  
في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التماطي ولم يثبت  
هذا القصد للمحكمة .

(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١١ ص ١١ ص ٢٤٢)

٩ - عبارة « في أي طور من أطوار نموها » التي تشير  
إلى النباتات المذكورة في الفقرة « ب » من المادة ٣٣ من الرسوم  
بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا تمنى ضرورة وجود النبات قائما  
وملتصقا بالأرض دون وجوده جافا ومنفصلا عنها - إذ أن  
هذه الفقرة لاستدلالها من القانون والقول بها في تخصيص النص  
بجر شخص ، ومن شأنه إذا أخذ بها أن تؤدي إلى نتيجة غير  
منطقية وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصص شجيرات  
ثابتة وتجنيفها - مع أن هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر  
المخدرة ، ولا يصح أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة .

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢٧ ص ١١ ص ٩١٠)

### الفروع الثماني - الركن الثاني

١٠ - الأحرار هو مجرد الاستيلاء على الجواهر المخدرة  
استيلاء ماديا طالبت قوته أم قصرت ، يستوى في ذلك أن  
يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر  
أو الانتفاع به .

(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٥٢)

١١ - إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الأحرار فقال  
أن التهم قد اعترف في معرض ضبط الواقعة بأحرارها لقضية  
الأفيون التي ضبطت معه وأنه محرزا بقصد التماطي وأن  
الكمية المضبوطة من المخدرات خشيش ولم يشاهد المتهم وهو  
يوزع أي مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده  
فإن هذا الاستدلال مقبول وكاف لحمل النتيجة التي انتهى  
إليها الحكم من أن التهم كان يعرض المخدر لتماطي .

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧ ص ٤٢٢)

١٢ - إذا كان الحكم قد دلى على ثبوت قصد التماطي لدى  
التهم في قوله « وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط  
ليس يكفي بالنسبة للشخص مدمن التماطي وترجح أن التهم  
كان يعرضه لاستعماله الشخصي إذ أنه فضلا عن أن سوابقه  
تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأعد لقائات صغيرة لتوزيع

١٧ - متى وقت جريمة جليبي للحدود بإرادة الطاعين وبالترتيب الذي وضوه لها وتمت فعلا باستحضار المضدرات من الخارج ودخولها اليد الاطمية فان ما اتخذه ريجال البوليس وخفى الوسائل من الاجرامات لضبط المتهمين - باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخذ من الركب الى خارج الميناء - لم يكن يتخذ به التعريض على لوتكايها بل كان لاكتفائها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الفرن رقم ١١١٩ لسنة ١٩٢٦ ق ٢٤/١٧/١٩٠٧ س ١٧٨٨ ص ١٢٨٨)

١٨ - أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تمييزية يستمد منها المتهم اذا أقام الدليل على أن احرازه للمخدر إنما كان بقصد التاطي أو الاستعمال الشخصي أو اذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وضامرها ويجب في هذه الحالة أن تصل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بنون سالف الذكر وتنزل بلتهم القوية المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الاحراز إنما كان بقصد التاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تثبت من مدونات الحكم لما لنا وقع على التهم القوية المخففة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فان الحكم يكون مشوبا بالتصور .

٢٢ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للاعجار فيها وتوزيعها مستينا في ذلك بزوجه ، فان المحكمة لا تكون قد أخلت بشفه في الدفاع حين اعتبره حائزا للمواد المخدرة الضبوطة مع أن الدعوى رُفعت عليه بأنه أحرزها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يمد تثيرا في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تديلا للثمة موجبا لتسببه اليه .

(الفرن رقم ١١٥١ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٦/١/١٩٠٧ س ٨ ص ٤١)

٢٣ - إن جريمة احراز الجرهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه ماديا مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على جرهر مخدر يحظر القانون لحرازه بنشر تصريح ، ولا يجدي به بذلك كون الجاني على ارتكاب جريمة هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أي غرض آخر لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة .

(الفرن رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٧/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٠٠١)

٢٤ - متى كان الثابت بالحكم أن التهم وآخرين كانوا يتولون تاطي الحشيش أثناء وجههم معا فان دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص التهم بعمل المجوزة المشتبه وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يثير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مسهلًا لزملائه الذين كانوا يساعدوه استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يساعدون التهم في الحائون قد استأثروا في الاحراز بشخص آخر لتسهيل التاطي .

(الفرن رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٧/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٠٢)

٢٥ - متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن التهم التي أخذ قسمة الحشيش من التهم الأول عند ما رأته يتطلاء ، فان ذلك يتنى منه القول بأن هذا الأخير هو الذي قسمه له أو سهل له تاطليه ، ويكون الحكم إذ اعتبر أن احرازها كان بقصد التاطي والاستعمال الشخصي قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الفرن رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٧/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٩٣)

٢٦ - متى كان الحكم قد أقام قضاء في إدانة التهم بجريمة احراز مخدر على أنه متر منه على ورقة تيجية ملفوفة بداخلها ورقة ملوفاة أبيض وتظهر من نتيجة تقرير المسل الكيمائي أن كلا من الورقتين تحتوي على آثار دون اللون من مادة مسرأة ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على

(الفرن رقم ٥٠٢٥ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٧/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٩٩)

٢٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع القوية المنفصلة المصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم قانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت ائجار التهم في الجوامع

٢٨ - إذا كان الثابت بالحكم المعلوم فيه أن عدد شحيرات الحشيش التي زرعا المتهم شغل ، وكان ما أورده من عناصر وأدلة يفيد بذاته تواثر الحيازة بقصد التماطي والاستعمال الشخصي ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٤٤ من القانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة ٣٣٠ ، فإنه يمتنع تصحيح الحكم بمسافة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

( لملن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٢٢ )

٢٩ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السابقة التي أوردها - أن المتهم الأول - وهو شغل وظيفة مسكرتيه نيابة - مسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يبري في جناية - من الحقق المادة المخدرة لتحريرا فاعتقلها بأن استبدل بها غيرها بغير علم الحقق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في إخراجهما وأخفاها ، فإن هذا الفصل يتحقق فيه مطهران قانونان : جناية احتلاس حرز المادة المخدرة - وجناية أحرار المخدر في غير الأحوال التي بينها القانون .

( لملن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٩ )

٣٠ - الأحرار في صحيح القانون - هو مجرد الاستيلاء الفادى على المخدر لأى باعث كان ولو سلمه المتهم لأخر يده ذلك لأخفاها ، أو سعى لاثباته حتى ينفذ المتهم الأصل في جناية الأحرار .

( لملن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٩ )

٣١ - إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطعن كانا يتوليان تماطي الحشيش ، فيكون دور كل منهما مماثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخسيا ، وكون الطعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن ينفذ مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مساهلا لزميله تماطي المخدر ، والحال أنه انما كان يداوله استعماله فقط ، ويكون القدر الذى يجب مطبقة الطعن عليه وفقا للواقعة الشابة بالحكم هو ارتكابه لجريمة أحرار المخدر بقصد التماطي .

( لملن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٩ )

٣٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى شغل منه المخدر دون الطعن ، وهو الذى كان يحمل مالجوزة

المخدرة ، وانما يكفى لتوقيها أن شيت حيازته أو أحراره لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤٤ فقد جاءت على سبيل الاستاء فى صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للمسكة أن التصدد منه هو التماطي أو الاستعمال الشخصي - فلما كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعد مسكه وأدأه لتقديم للمواد المخدرة فيه لأخرين للتماطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ٣٣٠ السابقة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها .

( لملن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٥٢ )

٣٣ - إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تماطي الحشيش المسندة الى المتهم الأول بقوله « إن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت فى الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكه وسدات تماطي الحشيش فيه تسهيل تماطي للمتهمين الحشيش ضده إذ كان المسكن خلوا مما عليهم وقد تصدوا إليه لهذا الفرض بدليل مستند من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس فى التحقيقات أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى مسين ونهبوا الى مسكن للمتهم المذكور وكانت الجرورة بسداتها جازمة هناك على المصدة والثر موقفة ودمتوا جينا كرسين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتماطي الحشيش منهم ، وتوى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تعريجات الضابط ومن نتيجة مراقبه الأمر الذى أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بمحاورة وتسليم تماطي الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها » . إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجرمى أحرار المخدر وتقدمه للأخرين للتماطي اللتين دان المتهم بهما .

( لملن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٥٢ )

٣٤ - وجود نقص والميزان لا يقطعان فى ذاتهما ولا يلزم منهما حتما ثبوت واقعة الانسحاب فى المخدر ، ما دامت المحكمة قد اتهمت للأسباب التي يسمها - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى - أن الأحرار كان يقصد التماطي ، وفى انفعال المحكمة تتحدث عنهما ما يفيد ضمنا أن للمحكمة لم ترفضها ما يدعو الى تغير وجه الرأى فى الدعوى .

( لملن رقم ١٤٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٩ )

في الدلالة على أن لثبهم كان يعلم بأن ما يحوز به مضدرا فلا تكون المحكمة ملزمة به ذلك بالتحقق استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسفر القول بالثبته .

(الطبعة رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق مجلة ٦/٩/١٩٥٨ ص ٩٦٤)

## الفصل الثاني

## الحقوق

٣٨ - أوجب القانون توقيع العقوبة المقتضىة بالتصو  
عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢  
على مطلق احرار أو حيازة المضار ما لم يثبت التهم أنه انسا  
أحرز الخدر التعلق أو للإستعمال الشخصي أو ثبت ذلك  
القصد - الحاصل للملكة من التماس المروعة أمها • وإن  
فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من أن الاحراز كان  
يقتضى التعلق على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل  
يقتصر على هي قلة الاجراء مع أن هذا القصد ليس وكنان  
أركان الجرمية التي تتحقق بمجرد الاحراز • فإن الحكم  
يكون مشوبا بالاضطراب في تطبيق القانون وبالتقصير في الاستدلال

(الطبعة رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥٥ ق من ٧٠ من ٢٧٧ مجلة ٢٩/٢/١٩٥٦)

٣٩ - إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢  
بمداخلة المخابرات وتظيم استعمالها - تص على أنه لا يجوز  
الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بقوة الجبهة في الجرائم  
المشصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم اذ قضى  
وقف تنفيذ عقوبة الحبس المتضى بها يكون قد أخطأ في  
التأني.

(الطبعة رقم ١٢ لسنة ٢٧ في جريدة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٢٢)

٤٠ - لا يشترط توقع القوة المتوصف عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥٩ سنة ١٩٥٧ أن يثبت اعتبار التهم في المواد المخددة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على جبرته أو إحصائه لها وليس ثمة محل لتطبيق القوة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ إلا إذا أثبت التهم أو ثبتت المحكمة أن العيازة أو الإكراه لم يكن أحدهما إلا بقصد التواطؤ أو الاستمالة الشخصي.

(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ من ٨٧٨)

وقت دخول رجال البوليس صا يستند منه ان المخدر كان  
ح التهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل  
على أنه اسنان بالطاعن في الاحراق أو التخلي أو أنه سر  
له سبل الحصول على المخدر بوسيلة تم عن نشاط من جانيه  
ووجد فيه التهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته في تناول المادة  
المخدرة : فان هذا الذي أثبت المحكم لا يورث حق الطاعن  
بجرمة تسهيل تناول المخدر .

(الطبعة رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٩)

**الفرع الثالث - الركن المعنوي**

٣٣ - القصد الجنائي في جريمة احتراز الخدم يتوافر  
بمقتضى الحياة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من الملوأ  
الخدمة الممنوعة قانوناً .

(الطبعة رقم ١١١٣ لسنة ٢٥٢٠ في جريدة ١٦/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٢)

(والطبعة رقم ٤٦٦ من ٢٦ ق مجلة ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ ص ٧٦٩)

٣٤ - احراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن  
الباعث عليه .

(الطبعة رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلة ١٦/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٢)

٣٥ - ليس لازماً أن يكون استدلال المحكمة على التصدع خاص من أحوال المادة المخضرة مصدره الدليل الذي يقدمه التهم المحرز بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستفي المحكمة الدليل على هذا التصدع من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف صلح لاتجاهه .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٦ جلد ١/١٦ ص ٧ من ٥٧٥

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٩٢٦ جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ (٥٧٥)

٣٩ - اذا كان ما أوردته الحكم حين شرح وأضاه الدعوى وحصيل أدلتها كافيًا في الإزالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره مخدّر، فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالبحث استطلاعًا عن حكم العلم بمخافة المادّة اكتفاء بما هو مستفاد من مجموع دلائلها حين توأمر فيها العلم عند الحزرة (العين رقم ٢٢٩٩ ج ٢٢ - ج ٢٤ - ج ٢٥ - ج ٢٦ - ج ٢٧ - ج ٢٨ - ج ٢٩ - ج ٣٠ - ج ٣١ - ج ٣٢ - ج ٣٣ - ج ٣٤ - ج ٣٥ - ج ٣٦ - ج ٣٧ - ج ٣٨ - ج ٣٩ - ج ٤٠ - ج ٤١ - ج ٤٢ - ج ٤٣ - ج ٤٤ - ج ٤٥ - ج ٤٦ - ج ٤٧ - ج ٤٨ - ج ٤٩ - ج ٥٠ - ج ٥١ - ج ٥٢ - ج ٥٣ - ج ٥٤ - ج ٥٥ - ج ٥٦ - ج ٥٧ - ج ٥٨ - ج ٥٩ - ج ٦٠ - ج ٦١ - ج ٦٢ - ج ٦٣ - ج ٦٤ - ج ٦٥ - ج ٦٦ - ج ٦٧ - ج ٦٨ - ج ٦٩ - ج ٧٠ - ج ٧١ - ج ٧٢ - ج ٧٣ - ج ٧٤ - ج ٧٥ - ج ٧٦ - ج ٧٧ - ج ٧٨ - ج ٧٩ - ج ٨٠ - ج ٨١ - ج ٨٢ - ج ٨٣ - ج ٨٤ - ج ٨٥ - ج ٨٦ - ج ٨٧ - ج ٨٨ - ج ٨٩ - ج ٩٠ - ج ٩١ - ج ٩٢ - ج ٩٣ - ج ٩٤ - ج ٩٥ - ج ٩٦ - ج ٩٧ - ج ٩٨ - ج ٩٩ - ج ١٠٠ - ج ١٠١ - ج ١٠٢ - ج ١٠٣ - ج ١٠٤ - ج ١٠٥ - ج ١٠٦ - ج ١٠٧ - ج ١٠٨ - ج ١٠٩ - ج ١١٠ - ج ١١١ - ج ١١٢ - ج ١١٣ - ج ١١٤ - ج ١١٥ - ج ١١٦ - ج ١١٧ - ج ١١٨ - ج ١١٩ - ج ١٢٠ - ج ١٢١ - ج ١٢٢ - ج ١٢٣ - ج ١٢٤ - ج ١٢٥ - ج ١٢٦ - ج ١٢٧ - ج ١٢٨ - ج ١٢٩ - ج ١٣٠ - ج ١٣١ - ج ١٣٢ - ج ١٣٣ - ج ١٣٤ - ج ١٣٥ - ج ١٣٦ - ج ١٣٧ - ج ١٣٨ - ج ١٣٩ - ج ١٤٠ - ج ١٤١ - ج ١٤٢ - ج ١٤٣ - ج ١٤٤ - ج ١٤٥ - ج ١٤٦ - ج ١٤٧ - ج ١٤٨ - ج ١٤٩ - ج ١٥٠ - ج ١٥١ - ج ١٥٢ - ج ١٥٣ - ج ١٥٤ - ج ١٥٥ - ج ١٥٦ - ج ١٥٧ - ج ١٥٨ - ج ١٥٩ - ج ١٦٠ - ج ١٦١ - ج ١٦٢ - ج ١٦٣ - ج ١٦٤ - ج ١٦٥ - ج ١٦٦ - ج ١٦٧ - ج ١٦٨ - ج ١٦٩ - ج ١٧٠ - ج ١٧١ - ج ١٧٢ - ج ١٧٣ - ج ١٧٤ - ج ١٧٥ - ج ١٧٦ - ج ١٧٧ - ج ١٧٨ - ج ١٧٩ - ج ١٨٠ - ج ١٨١ - ج ١٨٢ - ج ١٨٣ - ج ١٨٤ - ج ١٨٥ - ج ١٨٦ - ج ١٨٧ - ج ١٨٨ - ج ١٨٩ - ج ١٩٠ - ج ١٩١ - ج ١٩٢ - ج ١٩٣ - ج ١٩٤ - ج ١٩٥ - ج ١٩٦ - ج ١٩٧ - ج ١٩٨ - ج ١٩٩ - ج ٢٠٠ - ج ٢٠١ - ج ٢٠٢ - ج ٢٠٣ - ج ٢٠٤ - ج ٢٠٥ - ج ٢٠٦ - ج ٢٠٧ - ج ٢٠٨ - ج ٢٠٩ - ج ٢١٠ - ج ٢١١ - ج ٢١٢ - ج ٢١٣ - ج ٢١٤ - ج ٢١٥ - ج ٢١٦ - ج ٢١٧ - ج ٢١٨ - ج ٢١٩ - ج ٢٢٠ - ج ٢٢١ - ج ٢٢٢ - ج ٢٢٣ - ج ٢٢٤ - ج ٢٢٥ - ج ٢٢٦ - ج ٢٢٧ - ج ٢٢٨ - ج ٢٢٩ - ج ٢٣٠ - ج ٢٣١ - ج ٢٣٢ - ج ٢٣٣ - ج ٢٣٤ - ج ٢٣٥ - ج ٢٣٦ - ج ٢٣٧ - ج ٢٣٨ - ج ٢٣٩ - ج ٢٤٠ - ج ٢٤١ - ج ٢٤٢ - ج ٢٤٣ - ج ٢٤٤ - ج ٢٤٥ - ج ٢٤٦ - ج ٢٤٧ - ج ٢٤٨ - ج ٢٤٩ - ج ٢٥٠ - ج ٢٥١ - ج ٢٥٢ - ج ٢٥٣ - ج ٢٥٤ - ج ٢٥٥ - ج ٢٥٦ - ج ٢٥٧ - ج ٢٥٨ - ج ٢٥٩ - ج ٢٦٠ - ج ٢٦١ - ج ٢٦٢ - ج ٢٦٣ - ج ٢٦٤ - ج ٢٦٥ - ج ٢٦٦ - ج ٢٦٧ - ج ٢٦٨ - ج ٢٦٩ - ج ٢٧٠ - ج ٢٧١ - ج ٢٧٢ - ج ٢٧٣ - ج ٢٧٤ - ج ٢٧٥ - ج ٢٧٦ - ج ٢٧٧ - ج ٢٧٨ - ج ٢٧٩ - ج ٢٨٠ - ج ٢٨١ - ج ٢٨٢ - ج ٢٨٣ - ج ٢٨٤ - ج ٢٨٥ - ج ٢٨٦ - ج ٢٨٧ - ج ٢٨٨ - ج ٢٨٩ - ج ٢٩٠ - ج ٢٩١ - ج ٢٩٢ - ج ٢٩٣ - ج ٢٩٤ - ج ٢٩٥ - ج ٢٩٦ - ج ٢٩٧ - ج ٢٩٨ - ج ٢٩٩ - ج ٣٠٠ - ج ٣٠١ - ج ٣٠٢ - ج ٣٠٣ - ج ٣٠٤ - ج ٣٠٥ - ج ٣٠٦ - ج ٣٠٧ - ج ٣٠٨ - ج ٣٠٩ - ج ٣١٠ - ج ٣١١ - ج ٣١٢ - ج ٣١٣ - ج ٣١٤ - ج ٣١٥ - ج ٣١٦ - ج ٣١٧ - ج ٣١٨ - ج ٣١٩ - ج ٣٢٠ - ج ٣٢١ - ج ٣٢٢ - ج ٣٢٣ - ج ٣٢٤ - ج ٣٢٥ - ج ٣٢٦ - ج ٣٢٧ - ج ٣٢٨ - ج ٣٢٩ - ج ٣٣٠ - ج ٣٣١ - ج ٣٣٢ - ج ٣٣٣ - ج ٣٣٤ - ج ٣٣٥ - ج ٣٣٦ - ج ٣٣٧ - ج ٣٣٨ - ج ٣٣٩ - ج ٣٤٠ - ج ٣٤١ - ج ٣٤٢ - ج ٣٤٣ - ج ٣٤٤ - ج ٣٤٥ - ج ٣٤٦ - ج ٣٤٧ - ج ٣٤٨ - ج ٣٤٩ - ج ٣٥٠ - ج ٣٥١ - ج ٣٥٢ - ج ٣٥٣ - ج ٣٥٤ - ج ٣٥٥ - ج ٣٥٦ - ج ٣٥٧ - ج ٣٥٨ - ج ٣٥٩ - ج ٣٦٠ - ج ٣٦١ - ج ٣٦٢ - ج ٣٦٣ - ج ٣٦٤ - ج ٣٦٥ - ج ٣٦٦ - ج ٣٦٧ - ج ٣٦٨ - ج ٣٦٩ - ج ٣٧٠ - ج ٣٧١ - ج ٣٧٢ - ج ٣٧٣ - ج ٣٧٤ - ج ٣٧٥ - ج ٣٧٦ - ج ٣٧٧ - ج ٣٧٨ - ج ٣٧٩ - ج ٣٨٠ - ج ٣٨١ - ج ٣٨٢ - ج ٣٨٣ - ج ٣٨٤ - ج ٣٨٥ - ج ٣٨٦ - ج ٣٨٧ - ج ٣٨٨ - ج ٣٨٩ - ج ٣٩٠ - ج ٣٩١ - ج ٣٩٢ - ج ٣٩٣ - ج ٣٩٤ - ج ٣٩٥ - ج ٣٩٦ - ج ٣٩٧ - ج ٣٩٨ - ج ٣٩٩ - ج ٤٠٠ - ج ٤٠١ - ج ٤٠٢ - ج ٤٠٣ - ج ٤٠٤ - ج ٤٠٥ - ج ٤٠٦ - ج ٤٠٧ - ج ٤٠٨ - ج ٤٠٩ - ج ٤١٠ - ج ٤١١ - ج ٤١٢ - ج ٤١٣ - ج ٤١٤ - ج ٤١٥ - ج ٤١٦ - ج ٤١٧ - ج ٤١٨ - ج ٤١٩ - ج ٤٢٠ - ج ٤٢١ - ج ٤٢٢ - ج ٤٢٣ - ج ٤٢٤ - ج ٤٢٥ - ج ٤٢٦ - ج ٤٢٧ - ج ٤٢٨ - ج ٤٢٩ - ج ٤٣٠ - ج ٤٣١ - ج ٤٣٢ - ج ٤٣٣ - ج ٤٣٤ - ج ٤٣٥ - ج ٤٣٦ - ج ٤٣٧ - ج ٤٣٨ - ج ٤٣٩ - ج ٤٤٠ - ج ٤٤١ - ج ٤٤٢ - ج ٤٤٣ - ج ٤٤٤ - ج ٤٤٥ - ج ٤٤٦ - ج ٤٤٧ - ج ٤٤٨ - ج ٤٤٩ - ج ٤٥٠ - ج ٤٥١ - ج ٤٥٢ - ج ٤٥٣ - ج ٤٥٤ - ج ٤٥٥ - ج ٤٥٦ - ج ٤٥٧ - ج ٤٥٨ - ج ٤٥٩ - ج ٤٦٠ - ج ٤٦١ - ج ٤٦٢ - ج ٤٦٣ - ج ٤٦٤ - ج ٤٦٥ - ج ٤٦٦ - ج ٤٦٧ - ج ٤٦٨ - ج ٤٦٩ - ج ٤٧٠ - ج ٤٧١ - ج ٤٧٢ - ج ٤٧٣ - ج ٤٧٤ - ج ٤٧٥ - ج ٤٧٦ - ج ٤٧٧ - ج ٤٧٨ - ج ٤٧٩ - ج ٤٨٠ - ج ٤٨١ - ج ٤٨٢ - ج ٤

(الطبعة رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢٩٦/٧/٢٩ من ٨ ص ١١١)

(والعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢٨ ١٩٥٧ ص ٨ ص ٨١٤)

٣٧ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة احرار اللعذر بـ  
الجانبي بأن ما يعزوه هو من المواد المخدرة الممنوع احرارها  
قانوناً ، وانا كان ما أوردته الحكم من أن المتهم ألقى بما معه  
عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم سطوته الهرب كذا

(57)

القبض على المتهم وحصل قوله في أنه لما رأى المتهم يحاول القاء التبديل قبض عليه وأخذ منه التبديل واشتبه ، فإن الحكم يكون قد أخلا في القانون إذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة القاء التمد التبديل لا يؤدي الى اعتبار الجريمة المنسدة اليه متلبسا بها لأن ما حواه التبديل لم يكن بالظاهر حتى يستطیع الخبير رؤيته .  
(الفرن رقم ٢٠١٦ من ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٢١٣ ) .

٥٩ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم في صفة الحشيش المبيعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يعرضها وهو الذي يشر تبليها فإنه لا يكون للمتهم مصلحة في التصك بطلان تفتيش حقية ضبطت في مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فئات الحشيش وتوثاقه فيها .  
(الفرن رقم ٥٥٩ من ٢٨ ق جلسة ٦/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٩١٦ ) .

٥٨ - يمكن القول بقيام حالة التلبس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بانها من وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين حامية المادة التي شاهدها .

(الفرن رقم ٢٠ من ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ١٢٢ )  
(الفرن رقم ٣٧٢ من ٢٧ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٢٢ )  
(الفرن رقم ٥٦٨ من ٢٨ ق جلسة ٦/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٦٣٤ )

٥٩ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تصاعده من السيارة ، فإن من حقّه أن تفتش السيارة وقبض على كل منهم يرى أن له اتصالا بها .  
(الفرن رقم ٥٢٩ من ٢٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٧٧ ) .

٥٥ - إن صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز التماس عليها ومن ثم فإذا أمرت المحكمة من عدم قمتها في قول الخبير انه اشتم رائحة المخدر قبل

ولم القادة

## موازين ومكاييل

### موجز القاعدة :

إعلان التهم بوزن التكاليف بالمضبوط تبية حيازة متج غير مضبوطة . إياته أمام محكمة أول درجة تبية حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ماورد بمضطر ضبط الواقعة وقرير الماييرة وإقرار التهم بفسيط الميزان . إستناده يكون منصبا على حقيقة التهمة المنسدة إليه .  
... ..

وليس بالنسبة كما ورد خطأ بوزن التكاليف بالمتصور وطرش التهم في هذا الحكم ثم إستأنه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المنسدة إليه ويكون إستأنه في الواقع منصبا عليها .  
(الفرن رقم ٢٠٣٩ من ٢٧ ق جلسة ١/٨/١٩٥٨ ص ٩ من ٣٦٧ )

### القاعدة القانونية :

متى كان الحكم ابتدائي قد استند في ادانة المتهم الى ما ورد بمضطر ضبط الواقعة وقرير الماييرة وإقرار التهم بفسيط الميزان لديه الأمر الذي يبيد ادانته عن حيازة الميزان



وہم انکسار

جرار الامتداد إلى نهاية الورقة الصادرة من المحاسبة في بحث السجلات الرسمية الخاصة لإثبات الورقة من أي

● 1월 1일 1월 2일 1월 3일 1월 4일 1월 5일 1월 6일 1월 7일 1월 8일 1월 9일 1월 10일 1월 11일 1월 12일 1월 13일 1월 14일 1월 15일 1월 16일 1월 17일 1월 18일 1월 19일 1월 20일 1월 21일 1월 22일 1월 23일 1월 24일 1월 25일 1월 26일 1월 27일 1월 28일 1월 29일 1월 30일 1월 31일 2월 1일 2월 2일 2월 3일 2월 4일 2월 5일 2월 6일 2월 7일 2월 8일 2월 9일 2월 10일 2월 11일 2월 12일 2월 13일 2월 14일 2월 15일 2월 16일 2월 17일 2월 18일 2월 19일 2월 20일 2월 21일 2월 22일 2월 23일 2월 24일 2월 25일 2월 26일 2월 27일 2월 28일 2월 29일 3월 1일 3월 2일 3월 3일 3월 4일 3월 5일 3월 6일 3월 7일 3월 8일 3월 9일 3월 10일 3월 11일 3월 12일 3월 13일 3월 14일 3월 15일 3월 16일 3월 17일 3월 18일 3월 19일 3월 20일 3월 21일 3월 22일 3월 23일 3월 24일 3월 25일 3월 26일 3월 27일 3월 28일 3월 29일 3월 30일 3월 31일 4월 1일 4월 2일 4월 3일 4월 4일 4월 5일 4월 6일 4월 7일 4월 8일 4월 9일 4월 10일 4월 11일 4월 12일 4월 13일 4월 14일 4월 15일 4월 16일 4월 17일 4월 18일 4월 19일 4월 20일 4월 21일 4월 22일 4월 23일 4월 24일 4월 25일 4월 26일 4월 27일 4월 28일 4월 29일 4월 30일 5월 1일 5월 2일 5월 3일 5월 4일 5월 5일 5월 6일 5월 7일 5월 8일 5월 9일 5월 10일 5월 11일 5월 12일 5월 13일 5월 14일 5월 15일 5월 16일 5월 17일 5월 18일 5월 19일 5월 20일 5월 21일 5월 22일 5월 23일 5월 24일 5월 25일 5월 26일 5월 27일 5월 28일 5월 29일 5월 30일 5월 31일 6월 1일 6월 2일 6월 3일 6월 4일 6월 5일 6월 6일 6월 7일 6월 8일 6월 9일 6월 10일 6월 11일 6월 12일 6월 13일 6월 14일 6월 15일 6월 16일 6월 17일 6월 18일 6월 19일 6월 20일 6월 21일 6월 22일 6월 23일 6월 24일 6월 25일 6월 26일 6월 27일 6월 28일 6월 29일 6월 30일 7월 1일 7월 2일 7월 3일 7월 4일 7월 5일 7월 6일 7월 7일 7월 8일 7월 9일 7월 10일 7월 11일 7월 12일 7월 13일 7월 14일 7월 15일 7월 16일 7월 17일 7월 18일 7월 19일 7월 20일 7월 21일 7월 22일 7월 23일 7월 24일 7월 25일 7월 26일 7월 27일 7월 28일 7월 29일 7월 30일 7월 31일 8월 1일 8월 2일 8월 3일 8월 4일 8월 5일 8월 6일 8월 7일 8월 8일 8월 9일 8월 10일 8월 11일 8월 12일 8월 13일 8월 14일 8월 15일 8월 16일 8월 17일 8월 18일 8월 19일 8월 20일 8월 21일 8월 22일 8월 23일 8월 24일 8월 25일 8월 26일 8월 27일 8월 28일 8월 29일 8월 30일 8월 31일 9월 1일 9월 2일 9월 3일 9월 4일 9월 5일 9월 6일 9월 7일 9월 8일 9월 9일 9월 10일 9월 11일 9월 12일 9월 13일 9월 14일 9월 15일 9월 16일 9월 17일 9월 18일 9월 19일 9월 20일 9월 21일 9월 22일 9월 23일 9월 24일 9월 25일 9월 26일 9월 27일 9월 28일 9월 29일 9월 30일 10월 1일 10월 2일 10월 3일 10월 4일 10월 5일 10월 6일 10월 7일 10월 8일 10월 9일 10월 10일 10월 11일 10월 12일 10월 13일 10월 14일 10월 15일 10월 16일 10월 17일 10월 18일 10월 19일 10월 20일 10월 21일 10월 22일 10월 23일 10월 24일 10월 25일 10월 26일 10월 27일 10월 28일 10월 29일 10월 30일 10월 31일 11월 1일 11월 2일 11월 3일 11월 4일 11월 5일 11월 6일 11월 7일 11월 8일 11월 9일 11월 10일 11월 11일 11월 12일 11월 13일 11월 14일 11월 15일 11월 16일 11월 17일 11월 18일 11월 19일 11월 20일 11월 21일 11월 22일 11월 23일 11월 24일 11월 25일 11월 26일 11월 27일 11월 28일 11월 29일 11월 30일 12월 1일 12월 2일 12월 3일 12월 4일 12월 5일 12월 6일 12월 7일 12월 8일 12월 9일 12월 10일 12월 11일 12월 12일 12월 13일 12월 14일 12월 15일 12월 16일 12월 17일 12월 18일 12월 19일 12월 20일 12월 21일 12월 22일 12월 23일 12월 24일 12월 25일 12월 26일 12월 27일 12월 28일 12월 29일 12월 30일 12월 31일

... بعد التلحاح المحقق في ذي الحجة من كل سنة لم يرد عليه ما هو مطلوب من إجراء التلحاح على خلاف الحقيقة بناء على ما يلي :

برامج حارة القزور في عروسة في حنة. ٧

١- جرمة الخلط بين الإبلاغ عن الميلاد أو الولادة في الجهاد القسري من الجرائم المستمرة استمرراً أو قطعاً. ... ٣

كل وجه واضح لانتريه شبة وحلي يكون سالما للاستعمال

به في مقام إثبات السبب ... فلما تمسح البلع تجر السحابة في  
في ما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة  
بناء على ما بلغ به فانه يشتركها لبناء التزوير في سرور  
رسمي.

(العدد ١٠٨٤ لسنة ٢٩٤٢ ج ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ١٠٦٨)

٣ - جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في  
الميلاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا متجددا، وذلك  
أخذا من جهة بقرائن الجريمة السلبية - وهي حالة التجدد  
بتدخل إرادة الجاني - وإيجابا من جهة أخرى لصرح نص  
المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧  
من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٦، ويظل المتهم مرتكبا  
للجريمة في كل وقت يوقع جرمته تحت طائلة العقاب مادامت  
حالة الاستمرار قائمة لم تنته، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام  
المتابع عن التبليغ قائما، ومتى كان المتهم لم يعاكم في ظل  
القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب  
التطبيق.

(المن رقم ١٧٧٤ لسنة ٢٠٠٤ ج ٢/١١/٢٩ ١١ ص ٨٥٨)

١ - في كانت المسكنة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من المحاكمات بعد أن تبين من التحقيقات المحلية التي تمت على السجلات الرسمية لمدة لايتألف الوفاة من أي بيان متطابق لما ورد بها ، فالحا لم يخطر ، وذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات اقترحت إسكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لمدة أو أخرى .  
(العدد ١٩٩٩ لسنة ٢٩٩٩ ج ٢٩٩ لسنة ١٩٩٩/٢٢/٢٠٠٠)

٢ - نصوص الموالد الأولى والسادسة السابعة والثانية عشرة  
والثالثة عشر من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون  
١٣٣ لسنة ١٩٩٣ ، ١٣٣ لسنة ١٩٩٤ الخاص بالمالية والنفقات  
ورُغِدَ منها بحجة أن مقر المواليد ليست صفة قيد وأنها  
الولاية مجردة عن شخصية المولود وليس الوالدين المتب  
لها حقيقة ، ذلك بأن مجرد إثبات الميلاد دون بيان اسم  
المولود وولده لا يمكن أن يثبت أنه ولد في هذه البلاد

رقم القاطعة

## موظفون عموميون

المجلد الأول :	تحديد صفة الموظف العام
الفرع الأول :	صفة الموظف العام ..... ٦-١
الفرع الثاني :	من لا يعد موظفا عاما ..... ٨٠٧
الفرع الثالث :	مأمورو التصصيل والأمناء على الرواتج ..... ١٣-٩
الفرع الرابع :	للمكلفون بخدمة عامة ..... ١٧-١٤
المجلد الثاني :	اختصاصات وواجبات الموظف العام
الفرع الأول :	جريمة اختلاس الأموال الأميرية ..... ٢١-١٨
الفرع الثاني :	جريمة تزوير الأوراق الرسمية ..... ٢٧-٢٧
الفرع الثالث :	جريمة الرشوة ..... ٣٤-٢٨
الفرع الرابع :	في التبليغ عن الجرائم ..... ٣٥
المجلد الثالث :	حماية القانون للموظف العام
الفرع الأول :	في وضع الدعوى الجنائية ..... ٤٠-٣٦
الفرع الثاني :	في مسؤولية الموظف عند طاعته لأمر رئيسه ..... ٤١
الفرع الثالث :	في جرائم تلف الموظف والاعتداء عليه ..... ٤٥-٤٢
الفرع الرابع :	في جريمة التنازل في الوظيفة العامة بغير حق ..... ٤٦
موجز القواعد :	

## المجلد الأول - تحديد صفة الموظف العام

## الفرع الأول - صفة الموظف العام

- ١ - تسوية القوانين بين موظفي الخدمة المدنية وبين الموظفين العموميين مما ييسل مزاولتهم لأعمال وظائفهم تتسم بالعام العام ..... ١
- ٢ - عدم اشتراط المادة ١١٣ من قانون الضوابط المحلية بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لتزوير جريمة استيلاء موظف عمومي لو من في حكمه بغير حق على مال مملوك للدولة صفات خاصة في الموظف العمومي ، كما اشترطت المادة ١١٢ محضرات ولا أن يكون المال قد سلم إلى الخائن بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون الخائن موظفا عموميا أو من في حكمه وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوك للدولة ..... ٢

رقم المادة

- ٣ - دخول موظفي ومستغفرو مصلحة السكة الحديدية داخل حدود القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ أو يستعملونه في عداد من يدرى عليهم نص المادتين ١١١ للمادة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ١١٩ من قانون العقوبات ...
- ٤ - العامل بالمصانع الحرة أو بمصانع المائتات . اختياره من مجال الحكومة اللتين يربطهما بها علاقة تنظيمية حادة . دخوله في طائفة المستغلين الصوماليين المشار إليهم في المادة ١١١ عقوبات ... ..
- ٥ - المراد بالموظف العمومي في حكم المادتين ١٠٩ مكرراً ، ١١١ من قانون العقوبات : كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيراً بشرط أن يكون ممن يجري عليهم أحكام الأنظمة والوائح الخاصة بخدمة الحكومة . من هذه الأنظمة قانون الموظفين رقم ٦١٠ لسنة ١٩٥١ والأنظمة الخاصة ببرجال الجيش والبوليس ... ..
- ٦ - الموظف العمومي المشار إليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات : هو كل من يعهد إليه بتسيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي يباط به أدائه سواء كان هذا التسيب قد أسخ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية يستوى في ذلك أن يكون تابعاً مباشراً إلى هذه السلطات أو أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لاحداها . اغتيال الشارع النص على هذا الشخص المكلف بخدمة عامة في باب التزوير ... ..

الفرع الثاني - من لا يعد موظفاً عاماً

- ٧ - تحرير الورقة الرسمية من موظف عمومي سنة لا بد أن تلازم مرتكبي التزوير بحكم القانون . موظفو بنك الجمهورية هم مستعملون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لصالح البنك ولصاها ... ..
- ٨ - أمين شرطة بنك التسليف . اختصاصه بتحرير ابصالات توريد الصمغ لشرطة بنك التسليف ودفتر الشرطة . عدم اختياره من الموظفين الصوماليين لتبعية بنك التسليف وهو ليس هيئة حكومية ... ..

الفرع الثالث - مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع

- ٩ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكونوا من الموظفين اللذين يدرى عليهم قانون الموظفين ... ..
- ١٠ - اختيار كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تطبيقها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ... ..
- ١١ - التنب للكتاب الرسمي غير لازم لاختيار الموظف من مأموري التحصيل ... ..
- ١٢ - معيوب التحصيل . شبهه كل شخص يركل إليه مائدته عرضاً تحصيل الأموال . مثال لكتاب الجلفة ... ..
- ١٣ - المراد بالأمناء على الودائع هو كل شخص من ذوي الصفة الصومالية أو تمن بسبب وظيفه أو عمله على مال لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع . يمكن أن يكون ذلك من شخصيات أعمال وظيفه ، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه ، أو أن تكون مهمته التي يجب عليها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري ... ..

رقم المادة

### الفرد الرابع - الموظف بصفة عامة

- ١٤ — اعتبار المكلف بصفة عمومية في حكم الموظف العمومي . المادةان ١١١ و ١١٩ من قانون ٢٩ لسنة ١٩٥٣ .  
مثال : باشاويش ككية اعطى عبر الخدمة الجائزة فترجعه ... ..
- ١٥ — شيخ الحارة هو من المكلفين بصفة عامة . استفسار الأشخاص الخارجين للأشخاص من الخدمات العامة في  
يوجد بها شيخ الحارة عمدة للأمن العام . أعطه صفة مقابل لعدم استفسار له الأشخاص المكلف للأشخاص  
بخدمته ... ..
- ١٦ — الختفى في الجيش . اعياره من المكلفين بالخدمة العامة وخصومه حكم المادة ١١٢ عقوباته . مسوئته عما يكره  
تحت يده من أحوال سلمت إليه بسبب وظيفته . يسعى في ذلك أن يكون مالا عاملا أم لا ... ..
- ١٧ — اعتبار أمين شؤنة بنك السليف في أمه ما يكلف به طبقا للقوانين التولية في حكم الموظف طبقا للمادتين  
١١١ و ١١٩ عقوبات . دخره في حله الأثناء حل الرعايا للشك إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات  
عند استلامه حصة الحكومة من محصول النصح ... ..

### الفصل الثاني - اختصاصات وواجبات الموظف العام

#### الفرد الأول - جريمة اختلاس الأموال الأميرية

- ١٨ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات للمادة ٢٩ قانون ٢٩ لسنة ١٩٥٣ . قوله كل موظف أو مستخدم عمومي  
يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما إليه بسبب وظيفته سواء أكان التسليم ماديا أو وجد  
المال بين يديه يختلس وظيفته ... ..
- ١٩ — اخفاء سبيل في معمل كلية للتسعة العامة من الرصاص ومخولته الخروج بها . اعيار الواقعة جنابة اختلاس  
بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع ... ..
- ٢٠ — تحقق جريمة الاختلاس متى كان المال المختلس قد سلم إلى التهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفتاره  
م ١١٢ ع ... ..
- ٢١ — اختلاس الأموال الأميرية م ١١٣ . عقوبات للمادة ٢٩ قانون ٢٩ لسنة ١٩٥٣ . عدم الافتراض أن يكون الشيء  
المختلس في حيازة الموظف ... ..

#### الفرد الثاني - جريمة تزوير الأوراق الرسمية

- ٢٢ — اعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة انشائها إلى الموظف المختص . اعياره تزويرا في محرر رسمي ... ..
- ٢٣ — اختصاص الموظف بصيرور الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين والواقع فحسب بل يستمد كذلك من  
لومر رؤسائه فيما لم أن يكتفوه به ... ..
- ٢٤ — تحرير معلق الحكم بالبول قبل التعلق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضي . تنوير الحقيقة فيحبر  
توريرا ... ..

رقم المادة

- ٢٥ — إعلاء الرتبة المصطنعة شكل الرتبة الرسمية ومتاخرها . توفر الجريدة ولولم تصدر إعلان للموظف الخاص
- ٢٦ — اختصاص كاتب الخطة بخصي للسادة ٧١ من قانون نظام القضاء بحسب حاضره الخطة ... ..
- ٢٧ — اختصاص السادة عملا بمشور الداخلية بتحرير الشهادة الإدارية للمضمة إدرات وزارة من يقر من أصحاب الكاليف قبل سنة ١٩٢٤ ... ..

### الفروع الثالث - في جريمة الرشوة

- ٢٨ — وجوب اختصاص الرتبة بجميع المدل للملاق بالرشوة . غير لازم . كتابة أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الفرض من الرشوة ... ..
- ٢٩ — عدم إشتراك دخول الاموال التي يطلب من الموظف إيداعها ضمن حدود وظيفته بل يكفي أن يكون له حلاقة بها ... ..
- ٣٠ — توفر الاعلال بواجبات الوظيفة بعرض جعل على عسكري حمله على إبداء أقوال جديدة في شأن كيفية ضبط المهمة لتتجر من المشاورة . قيام جريمة الرشوة في حق من عرض الجمل ... ..
- ٣١ — إحتار الموظف خصما بالمدل إذا صدر إليه أمر شفوي من رئيسه بالقيام به . يكفي أن يكون المدل الذي وقعت الرشوة من أجله له إتصال بأعمال وظيفة الرتبة ... ..
- ٣٢ — من أعمال الرشوة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء . يكفي في صفة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية ... ..
- ٣٣ — الاعلال بواجب التبليغ عن المخالفات يتدرج تحت باب الرشوة للمقاب عليها متى توافي الموظف بجلال مقابله إختيار من عرض الجمل لهذا الغرض وإشبا مستحقا للثواب م. ٢٦. أ. ج. ... ..
- ٣٤ — الرجم بان المدل الذي يطلب الجمل لادائه يدخل في أعمال وظيفة المهتم هو مطلق القول دون إشتراك القرائه بمتاصر أخرى أو وسائل احتيالية ... ..

### الفروع الرابع - في التبليغ عن المخالفات

- ٢٥ — علم الموظف أو المكلف بخبره عنه أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته يوقع جريمة من المخالفات التي يجوز تبليغها العامة وفق الدعوى بها . غير شكوى أو طلب . وجوب تبليغها فوراً التبليغ أو أقرب مأثور من مأثور الضبط بمقتضى م. ٢٦ من لوائح ... ..

### الفصل الثالث - حماية القانون للموظف العام

#### الفروع الأول - في دفع الدعوى الجنائية

- ٣٦ — الاضاه الفلودي ... ٦٣ عقوبات . سريته على من حين قانونا بديوان الخاصة الملكية السابق الذي تنظم على قرار دامتالغ الاميرية وطق على موثقها ومستخدما نفس الانظمة والرائع التي تنطبق على موظفي الحكومة ومستخدما ... ..
- عدم سريان تقدير القرارات في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - التي منعت رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين

## رة القاضية

- ٣٧ ... للمستخدمين العموميين إلا من التائب العام أو الحامي العام أو رئيس النيابة على الدعاوى الجنائية إلى وقت قبل صدوره ...
- ٣٨ — عدم جواز إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة . بالأوجه لإقامة الدعوى عن جريمة وقتت من موظف أو مستخدم أو رجل ضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإيجام بالأوجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ...
- ٣٩ — عدم جواز إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة . بالأوجه لإقامة الدعوى في الجرائم التي تقع من الموظفين أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها عدم جواز الطعن بطريق النقض في هذه الجرائم من الدعاوى بالحقوق المدنية تحسباً للموظفين من التعرض للشطط في الخصومة ...
- ٤٠ — رفع الدعوى الجنائية على الموظف أو للمستخدم أو رجل الضبط . كفاية حضور الإذن برفع الدعاوى وذلك في وكيل النيابة المختص بتعيينه ...

## الفرع الثاني - في مسئولية الموظف عند طاعة امر رئيسه

- ٤١ — أسباب الإبادة وموانع العقاب . شروط الاعفاء الواردة في المادة ٦٣ ع . حسن تية الموظف وقبائه بوسائل التثبت والتصرى واعتقاده مشروعية الفعل لأسباب معقولة . مثال . ...

## الفرع الثالث - في جرائم قتل الموظف والاعتداء عليه

## قتل الموظف العام :

- ٤٢ — القتل في حق الموظف . اشتراط حسن التية لايأحه . لايقبل من القاذف إثبات صحة الواقع التي أستلها إلى الموظف إنالم يقصد من علمه إلا التشهير والتجريح لاحتاد شخصية ...
- ٤٣ — حسن التية في جريمة قتل الموظفين . اعتقاد القاذف بصحة وقائع القتل . إذاكان قصد القاذف التشهير والتجريح شفاء لفسائلي أو دوافع شخصية . فلا يقبل من موجه الضمن في هذه الحالة إثبات صحة الواقع التي أستلها إلى الموظف ...

## الاعتداء على الموظف العام :

- ٤٤ — اطلاق الشارع حكم ١٠٩م عنوبات المعدل بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو للمستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتباب أداء عمله للمكلف به سواء وقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله أو في غير فترة قيامه به . علان أن قضاء الموظف لأمر غير الحق أو اجتبابه عمله قد تحقق نتيجة لذلك ...
- ٤٥ عدم الاعتداء بالباطح في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاولتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات

## الفرع الرابع - في جريمة التداخل في الوظيفة العامة بغير حق

- ٤٦ تسليم المني عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة إغتهاها بظاهر الحال إلى إغتهاها لايأهلها بأنه طبيب يوفر جرمي حثك العرض بالقوة والتداخل في وظيفة عامة بغير وجه حق . ...
- ولاحظ أيضا : سبب القذف .
- الترديد ٣- ١٥

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

تعديد صفة الموظف العام

## الفرع الأول - صفة الموظف العام

١ - سوت القوانين بين موظفي الخدمة الملكية وبين الموظفين السوميين وبذلك لا يكون ثمة فرق بينهم إلا أن هؤلاء الأولين يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذي ترصده الدولة للمخصصات الملكية وهو ليس من أموال الملك الشخصية وإنما يتقاضاه بوصفه ملكاً يزاول سلطاته المرسومة له بالمشور وما يفتقر منه على موظفي الخدمة لا يعتبر أنه من شؤون الملك الشخصية مما يجعل مزاولتهم لأعمال وظائفهم تسم بالطابع العام لا بالطابع الخاص .

(المرور رقم ٤٨٦ لسنة ٢٧ في جريدة ١٩٥٧/٦/٢٧ ص ٨ و ٧٢٤)

٢ - متى كانت الواقعة الثانية في الحكم أن التهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنياً ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ وهي استيلاء موظف عمومي « أو من في حكمه » بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما اشترطت المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون الجاني موظفاً عمومياً « أو من في حكمه » وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديله بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ تقوياً للحكومة دون سوء المال الأخرى كأوراق الحكومة وسنداتها وأمنيتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واحتار لفظ المال ففسل بذلك التقود ونحوها من جميع صور المال .

(المرور رقم ١١١٢ لسنة ٢٨ في جريدة ١٩٥٨/١١/٢٧ ص ٩ و ٨٧١)

٣ - أن نص الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ يدخل المستخدمين في المصالح التابعة للحكومة أو الموشوعة تحت رقابتها في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات « ولا جدال في أن موظفي ومستخدمى مصلحة السكة الحديد كانوا ولا يزالون - سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره - من ينسلمهم نص المادتين ١١١ و ١١٩ سالتى الذكر لأنه رغم صدور هذا القانون بإنشاء هيئة عامة لشؤون سلك حديد « جمهورية مصر » وتغيير بعض الأوضاع فيها ، فإن التشريع لا يزال يعتبر هذه المصلحة في عداد الملك العام للهيئة التنفيذية كما هو مفهوم صراحة من مذكرات القانون الإيضاحية .

(المرور رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ في جريدة ١٩٥٨/١١/٢٧ ص ٩ و ١٠٢٠)

٤ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الحرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه « تسرى على موظفي المصالح الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفي الدولة » ، فالتهم باعتبارها عملاً في أحد المصالح الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة ، وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين السوميين المشار إليهم في المادة ١١١ من قانون العقوبات .

(المرور رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٨ في جريدة ١٩٥٩/٢/١٩ ص ١٠ و ٢٨٢)

٥ - يراد بالموظف العمومي - بحسب قصد الشارع في المادة ١٠٩ - مكرراً من قانون العقوبات - كل شخص من رجال الحكومة يده نصيب من السلطة العامة ، فلا يدخل في هذا الشيء سوى رجال السلطة القضائية ورجال السلطة التنفيذية والإدارية . ولكن الشارع لم يرد أن يقتصر أحكام الرشوة على هذه الطائفة فنص في المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيًا كانت وظيفتهم يعتبرون كالوطنيين وبذلك تطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه من ذلك صغيراً ، وإنما يشترط فيه بحسب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة ببرجال الجيش

والبوليس ، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٩٨ مكرراً ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدميه على اختلاف طبقاتهم .  
(العدد رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩٨ ج ٢/٢٠١٩٠٩/١٠ ص ٣٩٨)

٦ - الموظف العمومي المشار إليه في المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة أو له في أداء العمل الذي يُلزم به أداءه سواء كان هذا النصب قد أُسبغ عليه من السلطة التشريعية في السلوة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى في ذلك أن يكون تابعاً مباشرة إلى هذه السلطات أو أن يكون موكفاً بصلته تابعة لاحداها ، ولم ينص الشارع في باب التزوير على الشخص المكلف بضممة فعله - وهو الذي يكلف من يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة - ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بضممة فعله وبين الموظف العمومي في باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣  
(العدد رقم ١١٨٩ سنة ٢٩٨ ج ٢/١٦٦٠/٢/١١ ص ١٦٨)

#### الفرد الثاني - من لا يعد موظفاً عاماً

٧ - لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاشتداد إلى المادة ٣٩٠ من القانون المدني لأنها وردت في الفصل الخامس بآليات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفي بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لسلالة البنك ولحسابه ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاستدافيه توسمه بتلحق الجريمة الذي حدده الشارع في المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات ومضافة لصریح ضمهما وما أوجبه الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موظفاً عمومياً وهي صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير بمحكم القانون - وإدخال غير الموظف العمومي في حيز صفة التزوير فيه مخالفة للقواعد الأولية في المسؤولية الجنائية .  
(العدد رقم ١١٨٩ سنة ٢٩٨ ج ٢/١٦٦٠/٢/١١ ص ١٦٨)

٨ - لا جدال في أن أمين الشؤون المختص بتحرير إيصالات توريد كميات التمتع المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الإيصالات بدخول الشؤون ليس موظفاً عمومياً لأنه يتبع تلك التسلية الزواني وهو ليس هيئة حكومية - فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدختر جنابة تزوير في أوراق رسمية ، فإنه يكون مخالفاً في تطبيق القانون .  
(العدد رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩٨ ج ٢/١٦٦٠/٢/١١ ص ٣٩٨)

#### الفرد الثالث - مأمورو التحصيل والامتداد على الودائع

٩ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمانة على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المدنيين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فإن التمتع يعتبر من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد مخفيع بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب القنود .  
(العدد رقم ١٥١١ سنة ٢٦ ج ٢/١٦٦٠/٢/١١ ص ٨)

١٠ - متى كان من مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة إلى المأمورين من المولين، وبالتالي تسري أدون البريد ورصد هذه الأدون في دفتر خاص ، وإرسالها إلى الإدارة المحلية ، فإنه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يرصدها في الدفاتر ويتولى إرسالها إلى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع .  
(العدد رقم ٣٢٢ سنة ٢٧ ج ٢/١٦٦٠/٢/١١ ص ٨)

١١ - لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأموري التحصيل المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي رسمي بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بجهة التحصيل .  
(العدد رقم ٣٢٢ سنة ٢٧ ج ٢/١٦٦٠/٢/١١ ص ٨)

١٢ - من المقرر أن مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضاً تحصيل الأموال ، فإذا اختلصا وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فإنه يكون مرتكباً للجريمة المشار إليها في المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالرسوم يتنون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم قلنا كان التمتع



١٦ - ان مجال تطبيق المادة ١١٢ ع للخدمة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختص ما لا صا تحت يده متى كان المال المكتسب قد سلم اليه بسبب وظيفته ، وان كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات الملحة بالقنوات المسلحة فإن التهم - بوصفه جنديا في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ خروجا - ويصبح مستقولا عما يكون تحت يده من أموال سلمت اليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عما أم لا .  
(القرار رقم ١١٦٦ سنة ٢٨ د جلة ١١/١٧ سنة ١٩٥٨ ص ٩٠٥)

١٧ - أمين شوتة بنك التسليف في أمه ما كلف به - طبقا للقوانين التوجيهية - اما يقوم بخدمة عامة تبجته في حكم الموظفين طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من قانون الضوابط المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وفضلا عن ذلك فإن الأمين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التسيير والاستيلاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين وضا للأوضاع التي رسمتها تلك التشريعات - مكلف باستلام ما يرد للشوتة من محصول القمح وأن يقيه في عهده الى أن يتم طلبه والتصرف فيه ، فهو بلا ريب من الأمناء على الوظائف المشار اليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .  
(القرار رقم ٩٤١ سنة ٢٩ د جلة ١١/١٦ سنة ١٩٥٩ ص ١٠٥)

## الفصل الثاني

### اختصاصات وواجبات الموظف العام

#### الفرع الأول - في جريمة اختلاس الأموال العمومية

١٨ - ان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون الضوابط المعدل بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختص ما لا صا تحت يده متى كان المكتسب مسلما اليه بسببه وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حقل الموظف أو المستخدم الذي عهد اليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته .  
(القرار رقم ٥٧٢ سنة ٢٧ د جلة ١١/١٥ سنة ١٩٥٧ ص ٨٨٢)  
(القرار رقم ٦٧٠ سنة ٢٩ د جلة ١١/١٦ سنة ١٩٥٩ ص ٨٩٢)

لارتكاب جريمة الاختلاس كان يسلم كتابا بجلية محكمة الجلس وأن البالغ الذي اختصه قد وصل الى يده بسبب وظيفته ، فانه ليس بلام بعد ذلك أن يدل الحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .  
(القرار رقم ١٢٢ سنة ٢٨ د جلة ١١/٢٢ سنة ١٩٥٨ ص ٢٢١)

١٩ - يراه بالأمان على الوظائف كل شخص من قوى الخدمة العمومية الإنش بسبب وظيفته أو عمله على حال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والوظائف وانما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به ، أو أن تكون عهده التي يطلب منها قد تطلعت بأمر كتابي أو اداري - فلذا كان التام من الحكم أن التهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم السبل بموجب اجمال موقع عليه منه بصفته أمينا لميزن المدرسة ووقع على هذا الاصل أعضاء لجنة التسيير بها ، وقد ائتمرت التهم بتوقيعه على الاصل كما شهد الشهود بأن غفون بالمدرسة في عهده ، فإن الحكم اذا اعتبره من الأمناء على الوظائف يكون صحيحا في القانون .  
(القرار رقم ١٢١٤ سنة ٢٠ د جلة ١٠/٢٥ سنة ١٩٦٠ ص ١١١)

#### الفرع الرابع - لتكليف بخدمة عامة

٢٤ - متى كان التهم قد تسلم الجيز بوصف كونه بتجاربوش الكتبية لياشر توزيعه على الجنود ، فانه يكون هو التسلسل بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند اليه مكلفا بخدمة عمومية عهد بها اليه ، ومن ثم فإن الحكم اذ داته بالمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لاختصاص فيه .  
(القرار رقم ٨٢٤ سنة ٢٧ د جلة ١٠/٢٨ سنة ١٩٥٧ ص ٨٢٤)

٢٥ - يقرم شايخ الحارث في المدن - كما بين من مطالعة الأورنيك رقم ٥٣٣ تيلخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أي أنهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام - فلذا أخذ أحدهم عطية مقابل عدم استحضار أحد الأشخاص المطلوبين الى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .  
(القرار رقم ٩٢٦ سنة ٢٨ د جلة ١٠/٧ سنة ١٩٥٨ ص ٧٧٢)

٧٤ - تحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا غرضا بمقتضى وثيقته وتحتية بتحريرها فإذا كان الكاتب أن القاضي يحرر منطوق الحكم في الرول قبل التلق به وكان القانون لا يوجب التوقيع على منه فإن تنبه الحقيقة فيه باسطاها يرمته وضيمته بإثبات غير صحيحة أو بتسند أحداث تنبئ فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

(الفرن رقم ١٤٢ من ٢٨ ج ١٦/١٩٥٨ ص ٩١٢)

٧٥ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

(الفرن رقم ٦٥٤ من ٢٨ ج ١٦/١٩٥٨ ص ٩١٨)

٧٦ - إذا كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات فيكون التزوير المحصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي .

(الفرن رقم ١١٤٥ من ٢٨ ج ١١/١٩٥٨ ص ٩٠٢)

٧٧ - الشهادة الإدارية المتضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة المدة وهو - موظف عمومي - تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها وإعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة إلى إجراءات التوثيق ، فتنبير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بإثبات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويرا في محرر رسمي .

(الفرن رقم ٤٨٥ من ٢٩ ج ٢٠/١٩٥٩ ص ١١٠)

### الفرع الثالث - في جريمة الرشوة

٧٨ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتضى هو وحده المختص بالتأميم بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الترضي من الرشوة .

(الفرن رقم ١٦٠٧ من ٢٧ ج ١٦/١٩٥٨ ص ٩١٧)

٩٩ - متى كان الثالث بالحكم أن التهم يمسك سبأكا في مسائل كلية الهندسة بخاصة القاهرة وآتة احتجز آتاه عمله قطعة من الرصاص أخضاها في ملباسه ولم يخبر بذلك أحدا من زملائه في العمل أو رؤسائه فيه ثم حاول الخروج جهلن باب الكلية فضبطه الحارس ، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جناية معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ أو المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ من ١٩٥٣ حنبيا بين من بحث الظروف التي يصل فيها التهم وظروف وضع الرصاص المختلس في مسائل الكلية .

(الفرن رقم ١٢٢١ من ٢٧ ج ١٦/١٩٥٧ ص ٨٩٦)

٢٠ - تحقق جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ من ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلما إلى التهم بسبب وثيقته ولو لم يثبت ذلك في دفتاره .

(الفرن رقم ١٥٧٨ من ٢٧ ج ١٦/١٩٥٧ ص ٨١٩)

٢١ - لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ، بل يكفي أن تمتد يده بنبر حق إلى مال للمولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .

(الفرن رقم ١١٦٧ من ٢٨ ج ١٦/١٩٥٨ ص ٩٠٢)

### الفرع الثاني - في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية

٧٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تسب إليه زورا بجهلها على مثال ما يبرده شكلا وصورة .

(الفرن رقم ٣١٦ من ٢٧ ج ١٦/١٩٥٧ ص ٨٥٢)

٩٣ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم التفويض والوالات حصص بل يستلزم كذلك من أولر رؤسائه فيما لهم أن يكفلوه به كما قد يستند المحرر رسميت من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لاقراءها .

(الفرن رقم ٤٤٩ من ٢٧ ج ١١/١٩٥٧ ص ٨٠١)

العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً ، وكان لا تمارس بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات ، فإن اداة المتهم بجرية عرض رشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم يحبل منه يكون صحيحاً في القانون .

(الفرن رقم ٩٢٨ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٧٩)

٣٢ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف مسموح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية . فإذا كان الحكم قد دلل تحليلاً سائماً على أن عمل الساعي «المبلغ» يقتضي التردد على المكان الذي تحتفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التعدي بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أسس .

(الفرن رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥)

٣٣ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يطلع بها الموظفون العموميون أو الكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظيفتهم مما يحرمهم للمسئولية «تأديية» إذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومي لامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانوناً هو أمر يتعلق بخدمة الموظف ، فإذا وقع منه هذا الامتناع يكون اخلالاً خطيراً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الاخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة للمسابق عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابلته ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(الفرن رقم ٦٨٢ س ٢٩ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٨٩)

٣٤ - الزعم بأن السبل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بتأثير أخرى أو وسائل احتيالية - وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فضلاً عن الموظف دون أن يكون

٢٩ - ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن جملود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها .  
(الفرن رقم ٩٢٨ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٢٩ ص ٧٠١)

٣٥ - ان الشارع في المادة ١٥٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرشوة قد نص على « الاخلاء بواجبات الوظيفة » كعرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو الكفائة على ماوقع منه ، وجاء التنص بالاخلال بواجبات الوظيفة جديداً في التشريع عند تصديده مطلقاً من التشديد ليعتد مدلوله لاستيعاب كل بحث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتسبب الى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يعبري عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تاملت الموظف مقابل على هذا الاخلال كان قطعه رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذا كان عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وتآمر بخدمة عامة في سبيل حملة على ابداء أقوال جديدة غير ما سبق أن ابداه في شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتتجر من المسئولية وهو أمر يتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو اذا وقع منه يكون اخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يورث فيها من اجراءات تتخذ أساساً لآثر معين يربطه بالتأثير عليها وهذا الاخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة للمقابيل عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابلته ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

الفرن رقم ٩٢٣ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٦٦)

٣٦ - يكفي لكي يكون الموظف مستحقاً بالعمل أن يصدر إليه أمر شفوي من رئيسه بالتبليغ به ، كما يكفي أن يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفته الرسمية ، وإذا كان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكاتب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم

بمودة ، فانه يكون في هذا القدر من الكفاية ما يحوله الحق في الافادة من الاضحة الواردة في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .  
(الطبعة ١٩٥٥ - ٢٩ في جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٢٢١)

٣٧ - متى كانت الدعوى السوية قد وضعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي منعه رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين الموصوفين إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فانه لا محل لها من التمسك به منهم من وجوب اصال مفتش القيد الذي استخدمه القانون سالف الذكر والذي لم يصل به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون مسود به يبقى صحيحا .

(الطبعة ٢١٠ ص ٢٧ في جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٢٩٦)

٣٨ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرم وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حتى استثنى للأوامر الصادرة من ناضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى من جريمة من هذه الجرائم ، كما حطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يتم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازها بالنسبة للأوامر الصادرة من فرقة الامام والمتعلقة بالقرارات بحكم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل ان هذا المنع يجب أن يمتد لنفس البعثة التي أتت بها الشارع في المذكرة الاضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي « أن يضع للموظفين حماية خاصة تحميهم كيد الأفراد لهم وتزعمهم الطبيعة للشكوى منهم » - إلى الطعن بطريق التقاضي أيضا ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين السابقين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق البادي وبالطريق غير البادي يلتقيان عند الرد إلى تلك البعثة التي توخاها الشارع بهذا التديل تحسبا للموظفين الذين من شطط الخاصة .

(الطبعة ١١١٨ ص ٢٣ في جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧١٠)

٣٩ - أثار الشارع في المذكرة الاضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى المحكمة التي قصدتها من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهي أن يمنع

لذلك تأثير في اعتقاد المحنى عليه بهذا الاختصاص - فلذا كان ملزم قد دلل تديلا سائلا على صدور هذا الزعم من التهم فلا محق عليه فيه .  
(الطبعة ١٢١٧ ص ٣٠ في جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ١١ ص ٧٠٩)

### الفرع الرابع - في التبليغ عن الجريمة

٣٥ - التفتيش - كما هو معروف به في القانون - هو ذلك الاجراء الذي يخص الشارع فيه التفتيش لجرمة الشخص بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه ، وذلك تخليا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذي يضع نفسه باختياره موضع التفتيش والربب بأقال أو بأقوال متنازع التسلل للكشف عن حقيقة بمقدد أوجب المادة ٢٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين أو الكفيلين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأهيت بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز لتبليغ العامة رفع الدعوى عنها بشي شكوى أو طلب أن يبلغ ضا فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمو من مأموى الضبط القضائي - فلذا كان التفتيش من الحكم « المصل » كان يشر أصلا صلا من أصل وظيفته - وهو التفتيش من وجود صفة التهم من سلاح وتحمية بالسوان المد لحفظها - وفي تلك الأثناء وقع بصره على « المبيت » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات التهم ما يوحي بأن في الأمر جريمة تضلل عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا محالة فيما أنه لحكم القانون .

(الطبعة ١٠٧٥ ص ٢٩ في جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ١٠ ص ٨٨٨)

### الفصل الثالث

#### حماية القانون الوظيف العام

#### الفرع الأول - في رفع الدعوى الجنائية

٣٦ - متى كان التهم قد عين طبقا للأوضاع القانونية في وتبلغ بديوان الحاسة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الاميرية وطبق على موقعها ومستغلبها نفس الأنظمة واللوائح التي طبق على موظفي الحكومة وصاحبها سواه



<p>مستجلاً خلافاً لأن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتباؤه أداه عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد . (الفرن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩ م ١٩٢)</p>	<p>لوجودها غير توافر القصد الجنائي العام . (الفرن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٩ م ١٠ م ٧٢٢)</p>
<p>٤٥ - لا يشترط بالبيع في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما يكفي لتوافر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي لا يلزم</p>	<p>بالفرع الرابع - في جريمة التماسخ في الوظيفة العامة بغير حق ٤٦ - متى ثبت أن المجنى عليها قد اضطعت بالمظاهر التي اتخذها التهم والتي أدخل بها في روحها بتصرفاته أنه طيب بالمستشفى فصلت بوقوع النفل الذي لم يتطال إلى موضع الحق منها وخدش حياته ، فإن هذا مما تحقق به جريمة تلك الرض بالقوة والتسلط في أعمال طيب للمستشفى بغير حق . (الفرن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٠ م ١١ م ١٢٧)</p>

والقاعدة

## مياه غازية

موجز القاعدة :

تحقق الضرر المادي في جملة إنتاج مياه غازية غير مطابقة لمرسوم المياه النظيفة بقصد البيع باحتوائها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة .

<p>القاعدة القانونية :</p> <p>يتحقق الضرر المادي في جريمة - إنتاج مياه غازية غير مطابقة لمرسوم المياه النظيفة بقصد البيع - باحتوائها</p>	<p>على مواد غريبة بغض النظر عما إذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، أو غير ضارة . (الفرن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ م ١٠ م ١٠١٧) (الفرن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ م ١١ م ١٢٧)</p>
--	--

(٥)





## رقم القاعة

## نصب

## موجز القواعد :

- ١ - إيداع اللهم الخفي عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من السند الصحيح . انشاع الخفي عليه ودفعه مبلغ الدين . تحقق وكن الاحتيال في جريمة التصيب . ... ..
- ٢ - إيداع اللهم الخفي عليه بمشروع تجارى كاذب . تأييد هذا الادعاء بأوراق تشهد باطلاً بالعلمه مع آخرين . تسليم الخفي عليه للهم مطالبه من نقود تأخرها بذلك . تحقق وكن الاحتيال . ... ..
- ٣ - إيداع اللهم الخفي عليه برغبته في الوفاء بالدين . دفعه مبلغاً وتوقيعه سندات بقيمة باقي الدين للحصول على مخالصة . أخذ صورة فوتوغرافية لما للتسك بها عندما تحين القرض التي أعد لها ما تخله للحصول على المخالصة توفر الطرق الاحتيالية . ... ..
- ٤ - تظاهر اللهم بالشراء . تسليمه الخفي عليه ورقة من فئة عشرة جنيهات لصرغها للفقير ما اشتراه . استرداد الورقة بحصة صرغها بنفسه والمخفي عليه فيها جنيهين . هو به بما . قيام جريمة التصيب قانوناً . ... ..

## القواعد القانونية :

٣ - اذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يتنى السداد وإنما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييداً لزمه مبلغاً ووقع سندات بما يوافق قيمة باقي الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن المحجوزات اذا ما تم له ما أراد تحت تأييد الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لنفسه المخالصة ليتسك بها عندما تحين الفرصة التي يعد لها ما يتخذه ليحصل على المخالصة . فان هذا يمكن بذاته لأن يستتر من المظاهر الخارجية للمؤقتة لزمه مما تتوفر به الطرق الاحتيالية . (العدد رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/١٠ ١٩٥٨ س ٩٠٩ ١٩٥٩)

٤ - اذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم في حق المتهم هي أنه تظاهر بالشراء من اللجنى عليها وسلوها على البيع ووصل الى تعيينه من معنى ثم استعان على تأييدها المزاعم المكتوبة بأصاها ورقة ذات عشرة جنيهات وكلها بصرفها مما عاد اليها وطلب منها الورقة بحصة صرغها بنفسه فأخذت اللجنى عليها وسلمت الورقة - وهي تملك فيها جنيهين - فأخذها وهرب بها ، فان هذه الواقعة انما تثبت في حق المتهم وصحت نسبتها

١ - متى قام المتهم بإيهام اللجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وينس قيمة السند فأخذ اللجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فان هذا مما يتحقق به وكن الاحتيال في جريمة التصيب .

(العدد رقم ١٩٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٥/٢١ ١٩٥٦ س ٧٥٢ ٧٥٣)

٢ - متى كان المتهم قد أوهم اللجنى عليه بمشروع تجارى وهمى وأيد ادعاءه بأوراق تشهد كذباً بالتجارة مع آخرين فأخذ اللجنى عليه بذلك وسلمه التعود التي طلبها ، فان ما فعله يتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

(العدد رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٢ ١٩٥٧ س ٥٨٦ ٥٨٧)

إليه تكون قانوناً جريمة نصب النصوص عليها في المادة ٣٣٦  
من قانون العقوبات ويكون قضاء المحكمة الاستئنافية بمرارة  
التيهم منطوية على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يستوجب  
قضى الحكم ، ولما كان هذا الوصف لم يوجه إلى المتهم ولم  
يتمسك بالدفاع أن يتولاه في مرافسته ، فإن محكمة النقض  
لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يستلزم منه أن يكون مع  
النقض الاحالة .  
(الفرن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩١٠/١/١١ ص ١١)

رقم الفتاوى

## قصة

موجز القواعد :

- ١ - المقصود من الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ... ..  
٢ - قصر تطبيق المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية . ... ..

القواعد القانونية :

- ١ - المقصود من الإجراءات التي أشار إليها الشارع في  
المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام  
النفقة الصادرة من تلك المحاكم .  
(الفرن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧٢٧)  
٢ - تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧  
تصور على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة  
ترتيب المحاكم الشرعية .  
(الفرن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧٢٧)

## قابات

راجع : محافة القواعد من (٤ - ١٣)  
ومعاه .

رقم الفتاوى

## قد

موجز القواعد :

- ١ - قيام التهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . إلزامه باسترداد البضائع التي حوّل منها تلك العملة . عدم  
إصدار لوائح الاسطرورة قاهرة تنف من هذا الواجب ... ..  
٢ - حظر التعامل في عمليات النقد الأجنبي حالة أو مؤجلة . حاله ؟ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ... ..

رقم المادة

- ٣ — عدم تقديم الملم شهادة الجمرک القيمة عن البضاعة التي استوردتها في المياد توفّر الجمرية ولو كان قد استخرجها خلافاً وتوفّر في تقديمها ... ..
- ٤ — قانون البضو الضمان رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، عدم سريانه على واقعة تصدير بضاعة إلى الخارج لم تستوف كامل كميّتها في الموعد القانوني ... ..
- ٥ — المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم للمادة ١ / ٢ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ... ..
- ٦ — عملية الضمان في النقد الاجنبي . شرط صحتها ولزومها للتقرب على مختلف هذا الشرط . وجوب تطبيق المادة ٩ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ... ..
- ٧ — المادة الأولى من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . مجال تطبيقها . وجوب سريتها أيضاً على الإجراءات التالية لتحويل النقد . تنطبقها جميع عمليات الضمان في النقد الاجنبي ما تم منها تحت إشراف الجهات المختصة وذلك التي تم في الخفاء . علة ذلك ... ..
- ٨ — العقاب وفقاً للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . عدم قصاره على العمليات التي تم في الخفاء ... ..
- ٩ — جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في المياد . جنحة منطبقة على المصادين ١ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ... ..
- ١٠ — جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في المياد المحدد . جريمة وقتية . قيامها من تاريخ انتهاء السنة شهر عشرين من تاريخ استكمال الاعتماد او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة . بدء سريان مدة إنقضاء الدعوى الجنائية من هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة شهر للذكورة ... ..
- ١١ — جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في المياد المحدد . تنازل الملم عن الضمان التي استوردتها لأخر . لا يطبق من هذا القرائب ... ..

القواعد القانونية :

١ - متى أورد الحكم أن الملم قام بتحويل علة الجنائية إلى الخارج وكان ينبغي عليه استرداد البضائع التي حولتها تلك العملة ، وأن ارتضاع الأسرار لا يعتبر قوة قاهرة تمنى الملم من الواجب الذي فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديها .  
(مقرر رقم ٩٩١ لسنة ٢٦ ق - ج - بلة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨٨١)

٢ - المطلق الصارح في الفترة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ حظر التعامل في عمليات النقد الاجنبي حالة كانت أو مؤجلة الا اذا استوفيت الشروط

التي يعددها وزير المالية بقرار منه - يستوى في هذا المعنى العمليات التي بين التمس نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعاً التعامل بالنقد الاجنبي .

(مقرر رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٦ ق - ج - بلة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨٠ س ٢٥)

٣ - متى كان الملم لم يتم في المياد بتقديم شهادة الجمرک القيمة عن البضاعة التي استوردتها يكون قد أخل بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ الملحق بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للاعتداء بحسن النية لتأخره في تقديمها ما دام قد استخرجها خلافاً ، ذلك أن الاخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع اما بالتعود عن أدائه أو التخلي عن القيام به في اياه أو في مباداه .  
(مقرر رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٦ ق - ج - بلة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨٠ س ٢٨٣)

القوية المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧

(ملحق رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ - ج - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٧٧)

٧ - القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسمى إلا على الاجراءات السابقة أو المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلى ذلك من اجراءات ، يتأخر والناية التي تضاهي الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من علة صعبة واحكام الرقابة على النقد الأجنبي - على ما بين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور - اذ أن كنه هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تضويت لمراة الشارع واهمالا للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد .

(ملحق رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ - ج - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٧٧)

٨ - القول بقصر القابض على العمليات التي تتم في الغطاء لا سنده من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لانه عموم قصه (ملحق رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ - ج - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٧٧)

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الإخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القيمية في خلال الأجل المحدد بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يعتبر جنحة منطبقه على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨

(ملحق رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ - ج - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٧٨)

١٠ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القيمية في خلال الأجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجوبها قانونا من أول يوم يخلو السنة الشهور التي يحددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بده ميدها ستة شهور هو تاريخ استعمال الاحتادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ سنة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة الشهور المذكورة .

الغرض رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ - ج - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٧٨

١١ - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردتها لآخر لا يفي من الزعم بتقديم شهادة الجبرك القيمية بوصفه مستوردا .

(ملحق رقم ١٢١٢ لسنة ٢٩ - ج - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٨٢)

٤ - ان نص المادة الأولى من قانون المفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الإيضاحية صريحان في أن المقصود بالمفو الشامل هم أصحاب الأرضة والدخول الأجنبية وغيرهم المشار اليهم في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ، ولا يمتد المفو الا الى هؤلاء وحدهم وبشرط قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادفة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون المفو ، ومن ثم فإذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم مما تطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لتصديره بضاعة الى الخارج لم يستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني ، فإن قانون المفو لا يشمل .

(ملحق رقم ١١٨ لسنة ٢٧ - ج - جلة ١٠/٨/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٦٩)

٥ - ان المقصود بتاريخ دفع القيمية في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المقرج عنها للمصدر الخارجي بشرط طريق الاحتاد المفتوح ، لانه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاحتاد - يتحقق رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتمتع على المستورد آليات استيراده بضاعة تعادل قيمة ما قص من الرصيد وذلك ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبي ومن ثم فلذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مقترح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فإن المبدأ يحتسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاحتاد للبنك ان لم يكن قد سلده من قبل .

(ملحق رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ - ج - جلة ٢٠/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ٢٤٥)

٦ - ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجبرك القيمية الدالة على ورود البضائع التي استوردوها الى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التي حفرت تحويل النقد من مصر أو اليها الا بالشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك - ومضلا للاوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رجمه القانون ، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي خاط بها وزير المالية - وهي التي تضمنها القرار الوزاري سالف البيان - بحيث اذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سند القانون واستوجب

رقم الصفحة

## تقضى

## المجلد الأول : المصوم في الطين

الفرع الأول — من له حق الطين ... ٦-١

الفرع الثاني — التوكيل في الطين ... ٨٠-٧

## المجلد الثاني : إجراءات الطين

الفرع الأول — التقرير بالطين ... ١٤-٩

الفرع الثاني — إيداع أسباب الطين ... ٢٣-١٥

الفرع الثالث — مبادىء الطين

(أ) مبادىء التقرير ... ٢٩-٢٤

(ب) مبادىء إيداع الأسباب ... ٤٤-٣٠

الفرع الرابع — رسوم الطين ... ٤٦-٤٥

الفرع الخامس — الكفالة ... ٥٠-٤٧

## المجلد الثالث : المصلحة في الطين

الفرع الأول — القواعد العامة ... ٥٢-٥١

الفرع الثاني — الطريقة للبررة ... ٨١-٥٣

الفرع الثالث — مسائل متفرقة ... ٩٦-٨٢

## المجلد الرابع : حالات الطين

الفرع الأول — الأحكام العامة ... ٩٧-٩٦

الفرع الثاني — علاقة القانون وتطبيقه أو تأويله

(أ) ما يحد كلاك ... ١٢٧-٩٨

(ب) ما لا يحد كلاك ... ١٢٨-١٣٦

## الفرع الثالث : بطلان الحكم

(أ) ما يفسد بطلان الحكم ... ١٣٧-١٣٥

(ب) ما لا يفسد بطلان الحكم ... ١٣٦-١٣٩

رقم المادة

الفرع الرابع - بطلان الإجراءات

(أ) ما يجزئ سببا لبطلان الإجراءات ] ... ١٨٠ - ١٩٨

(ب) ما لا يجزئ سببا لبطلان الإجراءات ... ١٩٩ - ٢٠٧

الفصل الخامس : أسباب الطعن

الفرع الأول - الأسباب المبيضة التي لا يجوز ابتدؤها لأول مرة ... ٢٠٨ - ٢٤١

الفرع الثاني - الأسباب الموضوعية .. ... ٢٤٢ - ٢٦٩

الفرع الثالث - أسباب متعلقة بالنظام العام ... ٢٧٠ - ٢٧٥

الفصل السادس : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ... ٢٦٦ - ٢٨٤

الفرع الثاني - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ... ٢٨٥ - ٣٠٦

الفصل السابع : سلطة محكمة النقض

(أ) في الطعن في الأحكام ... ٣٠٧ - ٣١٨

(ب) في أسئلة تتعلق الاختصاص ... ٣١٩

الفصل الثامن : أثر الحكم في الطعن ... ٣٢٠ - ٣٣١

الفصل التاسع : سقوط الطعن ... ٣٣٢

موجز القواعد :

الفصل الأول - بخصوص في الطعن

الفرع الأول - من له حق الطعن

عدم إعدام المبنى عليه بحقوق مدنية قبل إتمام صدور الحكم ببراءته . إلتزام صفة المبنى عليه في الطعن في هذا الحكم. م. ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... ١

من الصادر من غرفة الأهم بأن لا وجه لإقامة الدعوى . توكيل النائب العام أو المحامي العام - وليس النيابة بالتقرير بالطعن بقلم الكاتب في هذا الأمر . وجوب قيام النائب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنسبه أو التوقيع على ورقته بما يقيد إقراره بإحدا. م. ١٩٣. ج. ٢

الطعن في الأمر الصادر من غرفة الأهم بأحالة الجنانية إلى المحكمة الجزائية أو بأن الواقعة جنحة أو عاقلة . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن ... ٣

رقم القاعة

- القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ للحمل المادة ٢١٠ أ. ج. بحر به إستئناف القرار بالأوجه لإقامة الدعوى الصادر  
خمس مؤلف أو مستخدم أو رجل ضبط من جريمة أو تكبها أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا للنسج  
٤ إلى الوطن بطريق القضي ... ..  
مط توافق صفة المدعي بالحقوق المدنية في الوطن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية . تجاوز طلباته  
٥ التصاب الذي يفصل فيه القاضي الجنائي نهائيا ومساس السبب الذي شاب الحكم بحقوقه المدنية ... ..  
٦ عدم جواز الوطن من المسئول المختل من الحقوق المدنية للتدخل في الدعوى الجنائية ... ..

**الفرع الثاني - التوكيل في الوطن**

- التقرير بالوطن . التوكيل فيه . يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالوطن . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول  
٧ الوطن شكلا ... ..  
٨ التقرير بالوطن . التوكيل فيه . يجب أن يكون خاصا ... ..

**الفصل الثاني - إجراءات الوطن**

**الفرع الأول - التقرير بالوطن**

- التوكيل في التقرير بالوطن يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالوطن . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الوطن  
٩ شكلا ... ..  
عدم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالوطن بسبب وجوده بالسجن المحرقي .  
إيهادوه رغبة كتابة في التقرير بالوطن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في المبدأ بواسطة محاميه .  
١٠ قبول الوطن شكلا ... ..  
تقرير بالوطن بالقبض لا يكون إلا من صاحب الشأن شخصا أو بمعرفة من يوكله عنه هذا الفرض فوكيلا  
١١ خاصا ... ..  
عدم إيداع التهم أو وكيه الرسمي رغبة في المبدأ القانوني في التقرير بالوطن . تقديم طلب من محامي التهم  
١٢ إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالوطن . عدم قبول الوطن شكلا ... ..  
١٣ التقرير بالوطن هو مناط اتصال محكمة القضي بالوطن . أسباب الوطن هي من شروط قبوله ... ..  
١٤ تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة القضي ليس شرطا لازما لاتصال المحكمة بالوطن . كتابة التقرير في ذلك ... ..

**الفرع الثاني - إيداع أسباب الوطن**

- ١٥ أسباب الوطن بالقضي . وجوب أن تكون واضحة ومحددة ... ..  
١٦ ذكر الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارية عن ثقافة النظام العام . وجوب الأمر بمحوها المادة ١٢٧ من المرات ... ..  
حصول الطاعن على شهادة بعدم عزم الحكم في مدى الثانية أيام التالية لمصدوره ثم إعلاؤه بإيداعه في المبدأ . عدم

رقم القاضية

- ١٧ ... .. تقديم الأسباب القانونية للظن على الحكم في موضوعه واكتفائه أصليا بطلب بطلان الحكم وإحيائها بإسقاطه مهلة لتقديم تلك الأسباب . عدم كفاية ذلك لنقض الحكم
- ١٨ ... .. جواز إيداع الأسباب فلم كتاب محكمة النقض مباشرة
- ١٩ ... .. تجهيل سبب الظن . وجوب الاضافات عنه
- ٢٠ ... .. تقديم أسباب الظن في اليماد شرط لقبول الظن . احبار الأسباب والتقرير وحدة اجرائية لا ينشأ أحدهما من الآخر
- ٢١ ... .. وجوب استيفاء العمل الاجرائي بلباته شروط صحة الشككية دون تكملة بركاظم أخرى عارضة عنه . للحول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب فانه من القرائن بحصول الإيداع . لا ينشأ عن هذا الاكراه أية تأثيرة من خروج هذا القلم . حلة ذلك
- ٢٢ ... .. عدم اشتراط القانون طريقا مينا لإثبات تقديم أسباب الظن في اليماد . ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب ترصد له أسباب الظنون حال تقديمها . مساهمة مراد التفرع من إثبات حصول الاجراء بالأوضاع التي رغبها لذلك
- ٢٣ ... .. أسباب الظن بالنقض . وجوب تفصيلها ابتداء . حلة ذلك

الفرع الثالث - ميعاد الظن

(أ) ميعاد التقرير :

- ٢٤ ... .. صدور الحكم على التهم باعتبار مطرخته كآلة لم تكن وهو مفيد الحرية . عدم افتتاح ميعاد الظن إلا من يوم علمه رسميا بصدور ذلك الحكم
- ٢٥ ... .. احبار العدول الثلاث على بور سعيد من حالات القوة القاهرة . امتداد ميعاد التقرير بالظن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها
- ٢٦ ... .. بدء ميعاد الظن بالنقض من التباية في الحكم النهائي الصادر بعدم جواز استئنافها من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة بالنسبة للمتهم
- ٢٧ ... .. وجوب ابتداء ميعاد الظن في الحكم من اليوم الذي يثبت فيه رسميا علم الطاعن بصدوره . مثال ... ..
- ٢٨ ... .. وجوب التقرير بالظن فور زوال اللاتع
- ٢٩ ... .. حلة احتساب ميعاد الظن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة من يوم صدوره . القرائن علم الطاعن به يوم صدوره . انقضاء هذه المدة لبطلان الاعلان . عدم بدء اليماد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم

(ب) ميعاد إيداع الأسباب :

- ٣٠ ... .. عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في اليماد . وعدم تقديم أسباب الظن في اليماد عليه امتداد لليماد . لا وجه له



رقم القضاة

- ٣١ ماعية الشهادة التي يستدل بها على عدم غنى المحكم في الموعد القانوني . الشهادة الدالة على عدم وجود المحكم بقلم الكتاب موثقة عليه وقت صدورها ... ..
- ٣٢ جواز ايداع أسباب الطعن بقلم مكتب محكمة النقض مباشرة ... ..
- ٣٣ عدم انقضاء مياد مسافة للمجادد للمجادد لا بداع الأسباب ... ..
- ٣٤ تقديم الطاعن شهادة بعدم ايداع المحكم عذرة قبل انقضاء الثمانية أيام التالية لصدوره . تقديمه شهادة ثانية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما للجدد للقرير بالطعن وتقديم أسبابه . عدم أخيه في استناد الجاد ... ..
- ٣٥ تقديم الطاعن شهادة بعدم وجود المحكم عذرة قبل انقضاء مياد الثمانية أيام التالية لصدوره . سقوط حق الطاعن في الطعن بانقضاء ١٨ يوما ... ..
- ٣٦ حصول الطاعن على شهادة تثبت عدم ايداع المحكم عذرا بعد انقضاء مياد الطعن وتقديم الأسباب عدم جواها في استناد الجاد ... ..
- ٣٧ الشهادة التي يتخذ عليها للاطلاع بالهذه هي التي ترد على السلب . ... ..
- ٣٨ مناهة قبول تقرير الأسباب التي تودع بعد مضي أكثر من أربعين يوما . م ٤٣٦ أ.ج . ... ..
- ٣٩ منع الطاعن مهلة لتقديم أسباب الطعن بعد مياد الأربعين يوما . مثال ... ..
- ٤٠ الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم غنى المحكم في الثلاثين يوما . الدالة على أن المحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه بقلم الكتاب يوم طلبه ورعا من مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره ... ..
- ٤١ الشهادة التي يصح الاستئلال بها على أن المحكم لم يتم في الجاد هي الثالثة على أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على المحكم لتحضير دفاعه فلم يجد به . عدم جواز تحمل الطاعن بما تضمنه اعلان طاعن آخر بأن المحكم لودع قلم الكتاب في مياد مدين ... ..
- ٤٢ تقديم أسباب الطعن في الجاد شرط لقبول الطعن ولاحقة بالتقرير به . لا يثنى أحدهما عن الآخر ... ..
- ٤٣ تقرير الأسباب . تقديمه إلى مكتب النائب العام لا ينتج أثره القانوني . البرة بتاريخ وصوله إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت المحكم ... ..
- ٤٤ بدء مياد ايداع الأسباب من تاريخ العلم بايداع المحكم والاطلاع على أسبابه ... ..

الفروع الفرع — رسوم الطعن

- ٤٥ استبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر . اعادة مرغه موهون بسداد الرسوم لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصيرورتها نهائية ... ..
- ٤٦ استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم . قضاء قضاة الطاعن مشغولة بأفأله ... ..

رأى القاضى

### الفرع الخامس - الكفالة

- ٤٧ ... عدم إبلاغ الطاعن المحكوم عليه بقوة التزام الكفالة . عدم قبول طعنه شكلاً ...
- ٤٨ ... دفع الكفالة وقت الطعن بالظن . غير لازمة ...
- ٤٩ ... عدم إبلاغ الطاعن الكفالة . المحكم بعدم قبول الظن . حكم نهائى لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سلحت بعد ذلك . اختلاف الجلاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة ...
- ٥٠ ... عدم إبلاغ الكفالة بالكامل . عدم قبول الظن ومصادرة ما سدد منها ...

### الفصل الثالث - المصلحة في الظن

#### الفرع الأول - التواجد المصاحبة

- ٥١ ... البررة في قيام المصلحة في الظن هي قيامها وقت صدور الحكم للظنون فيه فلا يحد بانتمائها به ذلك ...
- ٥٢ ... وإثر المصلحة في الظن بالنسبة لتبائة العامة ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه ...

#### الفرع الثانى - العقوبة المقررة

- ٥٣ ... تزود الظن على إحدى الجزئتين اللتين دين بها للظن وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بجعل سلاح . انتهاء الحكم المطلق فيه إلى وقوع الجريمة الأخيرة وتوقيعه على اللهم تطبيقاً المادة ٣٢ عقوبات عقوبة واحدة مقررة في القانون لاى من الجزئتين . انعدام المصلحة في الظن ...
- ٥٤ ... انعدام مصلحة الطاعن فيما يشهده حول توافر ظرف سبق الاصرار مادامت العقوبة المقررة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة لجريمة القتل المبدى بغير اصرار ...
- ٥٥ ... ادانة منهم بجناية القتل المبدى . انتهى بأن الوصف المبيح لقتل المست اليهم الضرب المقتضى إلى الموت . انعدام المصلحة في الظن مادامت العقوبة المقررة مقتضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . إجمال المادة ١٧ عقوبات لا يثير من ذلك ...
- ٥٦ ... قتل عمد . للثأرة في قيام ظرف الرد . دخول العقوبة المقررة في نطاق العقوبة المقررة لقتل العمد من غير ترصد . انعدام المصلحة في الظن ...
- ٥٧ ... للثأرة في وزن قسمة الأثرون التي وجدت مع اللهم . انتهاء الحكم إلى إحراز اللهم لغيره الحشيش كما يصح به قانوناً محل العقوبة المحكوم بها على إصراؤه . انعدام المصلحة في الظن ...
- ٥٨ ... الظن بنشاط الحكم في وصف جناية الشروع في القتل بأنها قتل عمد . كون العقوبة للمحكوم بها على كذا الواقعة الجنائية ذاتها . انعدام المصلحة في الظن ...

ردم القواعد

- الحكم على المعلن بالأختال **الافتكالكاذبة** في جريمة قتل مدعيه سبق الاصغر والرمح . اعدام مصلحته في  
٥٩ اعدام بدم توافر ملين الشرطين ... ..
- التي على الحكم القصور في استظهار وكن قصد الخطف في جريمة استعمال البند الزور . كفاية الاحباب  
٦٠ بالنسبة لجريمة الاضرار في الزور التي حو قب من اجلها . اعدام للمصلحة في العطن ... ..
- طلب النيابة العامة معاقبة المتهم طبقا لفقرة السابعة من المادة ٣١٧ عقوبات . احتياجا قاطعين اصيلين  
٦١ ومعاقبها طبقا لفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ عقوبات . اعدام مصلحة للمتهم في العطن على ذلك ... ..
- متزعة اللهم في مدى اتفاق الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ عقوبات في حقه . كون عقوبة الحبس للقضي بما عليه  
٦٢ مقرر في القانون لجريمة السرقة البسيطة . اعدام للمصلحة في العطن ... ..
- اتضح بأن الواقعة المستدة عليهم تكون جريمة اخفاء اعياء مسروقة لا مرة . كون العقوبة المحكوم بها عليه مقرر  
٦٣ لجريمة اخفاء الاشياء المسروقة . اعدام للمصلحة في العطن ... ..
- شريعة . اداة اللهم بقوية تدخل في نطاق المادة ٩٨ عقوبات التي ألغت الحكم بمقارنة اللهم اياها . التي  
٦٤ بقصور الحكم بشأن جريمة الترويج . تطبيق الحكم المادة ٣٢ / ٢ عقوبات . اعدام للمصلحة في العطن ... ..
- ادانة اللهم بالعقوبة المقررة لفحس البسيط من جريمة الضرب المحدث العامة المستدعة للنسبة إليه . العطن  
٦٥ على الحكم بكونه من بيان مدى العامة . اعدام للمصلحة ... ..
- تطبيق المادة ٣٣ عقوبات وادانة اللهم في جريمة السرقة وبيع الثياب لغير المسهلين بقوية واحدة داخلية في  
٦٦ حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . العطن على الحكم بالخطأ في الاستناد فيما يخص بواقعة السرقة .  
لا مصلحة في العطن ... ..
- توقيع عقوبة الضرب للقضي إلى الموت على اللهم بالقتل السد . لا مصلحة له من إلقاء تصور الحكم في بيان  
٦٧ نية القتل ... ..
- معاقبة اللهم من جهة القتل السد دون السرقة للارتباط . التي على الحكم بالقصور في واقعة السرقة . اعدام  
٦٨ للمصلحة فيه ... ..
- انزال عقوبة واحدة على اللهم من جرمي السرقة في قتل الأم وولدها . معاقبته في الوصف القانوني لقتل  
٦٩ الاطفال الذي وقع منه على اللجن عليه الثاني . لا مصلحة ... ..
- خطأ الحكم في ادانة اللهم بجريمة الزور . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات ودعوى العقوبة للقضي بما في نطاق  
٧٠ عقوبة الجريمة الاشد التي ألغت في حقه وهي جريمة الاختلاس . لا مصلحة في تقضي الحكم ... ..
- ادانة اللهم بالضرب بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاصابة خطأ . طلبه تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات  
٧١ . لا مصلحة ... ..
- رشوة . اعدام مصلحة للمتهم في التحدي بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه . المادة ١٠٣ عقوبات ساوت بين طلب  
٧٢ الموظف الرشوة لنفسه أو لغيره ... ..

رقم الفتاوى

- ٧٣ ... ... ... تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات وتطبيق العقوبة  
الأشد وهي المقررة بخاتمة الشروع في القتل ، التي على الحكم عند تعرضه لحالة الدفاع الشرعي .  
اتصال المصلحة ...
- ٧٤ ... ... ... اتسام مصلحة الطاعن فيما يبره بشأن التزوير في بعض الأوراق المزمع تزويرها على اعتبار أنه غرض يضريها .  
إثبات الحكم في حقه بتمهيد تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه ...
- ٧٥ ... ... ... اتفاق الجنتين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود تائبهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها . لا مصلحة  
للأخسر في التمسك بأنه لم يضرب الجاني عليه إلا القنينة التي أصابت حصاه ...
- ٧٦ ... ... ... إدانة المزمع لتبديد واسترداد في تزوير . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات والحكم بعقوبة واحدة مقررة لأي من الجرمين .  
الطعن بعدم اطلاع المحكمة على الحركات المظنون فيها بالتزوير . اتسام المصلحة ...
- ٧٧ ... ... ... نظرية العقوبة للردة . لا مجال لاستئنافها إذا كان الحكم صادرا ببراءة المزمع عن تهمة مقول بارتباطها ارتباطا  
لا يقبل التجزؤ لتهمة أخرى عقوبتها أشد من تلك التي ...
- ٧٨ ... ... ... مخالفة أحكام قانون الإجراءات بشأن تنيب الدفاع إلى تعديل إحدى التهمتين المقصودتين إلى التهم : معاقبتها بالعقوبة  
المقررة للجريمة الثانية الأكد التي دين بها أيضا . انتهاء المصلحة في الطعن ...
- ٧٩ ... ... ... التمسك بعدم قبول دعوى التزوير . إدانة المزمع بها وبجريمة الاشتراك في تزوير المحرور الرسمي تطبيق المادة ٣٢ عقوبات  
ومعاقبته من الثانية برصها بالجريمة الأكد . لا مصلحة في الطعن ...
- ٨٠ ... ... ... وجوب تنيب الدفاع عند تعديل وصف التهمة من جريمة المادة ٢٤٢ / ١ ع إلى جريمة المادة ٢٤١ / ١ ع . إدانة  
المزمع ومعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق المادة الأولى . انتهاء المصلحة في الطعن ...
- ٨١ ... ... ... ثبوت سبق الإصرار في القتل العمد . يمكن تفرغ عقوبة الإعدام بالنسبة للقاتل أو الشريك . اتسام المصلحة  
في الطعن بطلان الحكم لانفاة طرق التردد والافتراء من غرض فيه الدفاع ...

الفرع الثالث - مسائل متفرقة

- ٨٢ ... ... ... إتمام مصلحة الطاعن في دفع بطلان التفتيش . إمتناع الحكم إلى إصرار المزمع في تحقيقات البوليس والنيابة  
إذ لا يبرأه المادة المنقولة - كتحليل مسئلة ...
- ٨٣ ... ... ... إتمام المصلحة في الطعن بأن الغير الذي قبض على الطاعن ليست له صفة مأمور ضبط التفتيش القضائي طالما أن  
الواقعة كانت في حالة غيب ...
- ٨٤ ... ... ... إتمام مصلحة الطاعن في دفع بطلان التفتيش مع قراره بأن مسكه لم يتفش . ليس لغير صاحب المسكن  
أن يبر بطلان التفتيش ولو كان يستفيد منه ...
- ٨٥ ... ... ... لا مصلحة للطاعن في التمسك بأوجه البطلان الملحقه بغيره من المتهمين ما كانت لا تمس حقه له ...
- ٨٦ ... ... ... يمكن بالنقض بطلان الإجراءات التي يبنى عليها الحكم لا يقل عن شأنه له بطلان البطلان ...
- ٨٧ ... ... ... إتمام المصلحة في التمسك على الحكم متى كان متعلقا بغير الطاعن ...

رقم المادة

- ٨٨ ... .. لا مصلحة  
فصل الهم دفعة بتمام حالة الدفاع الشرعي على جهة المصلحة. تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات وتوزيعه العقوبة  
الأشد وهي المقررة لحماية الشروع في القتل. التي على الحكم لعدم التعرض لحالة الدفاع الشرعي.
- ٨٩ ... .. انعدام المصلحة
- ٩٠ ... .. انقضاء مصلحة الهم في المصلحة بعدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة عند قيام مانع أدبي ... ..  
لا يؤدي من البحث في مدى إتيان منشور تلك السليف في احتسابه مثله العبر إذا كان الحكم قد أُنيت  
بأداة مثلية أن انقضاء القبح السليم إلى الهم بصفته أمياً لقوة تلك السليف وقع في أربعة لوات  
وحيث صافي للقتل الخلس ... ..
- ٩١ ... .. لا مصلحة للهم في إثارته قاله الحكم في جزئيات الدعوى المستفاد من الفلالات المساعدة للدعوى طلباً بصورة  
الصحيحة لمحات عند آخره أنه يتركاه والاكتفاء من دفاعه من أنه كان وقت حصوله يتألف من  
نفسه ... ..
- ٩٢ ... .. انقضاء مصلحة الهم في التمسك بعدم إعلانه إذا كان مأل دعواه ساء هو القضاء بعدم جواز سماعها ... ..
- ٩٣ ... .. انقضاء المصلحة في العلم على الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية  
الخصصة ما دامت المحكمة العسكرية قد قضت ببراءة المتهمين وصدق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ..
- ٩٤ ... .. انقضاء المصلحة من العلم بالنقض بدعوى قصور الحكم لاغفاله الرد على معانية سابقة حتى القول بإسراع الهم ؟  
ما دام الحكم قد استند إلى خطأ الهم بغيره على يسار الطريق ... ..
- ٩٥ ... .. المصلحة في العلم بطلان القبض . شرط قيامها . تعفن البطلان بمن وقع القبض عليه باطلاً . لا شأن لغيره  
في طلب بطلان القبض ... ..
- ٩٦ ... ..

الفصل الرابع - حالات العلم

الفرع الأول - الأحكام العامة

- ٩٧ ... .. القصور في السبب له الصلوة على لوجه العلم المطلقة بمطابقة القانون ... ..

الفرع الثاني - مطابقة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله

(١) ما يند كذلك

- ٩٨ ... .. احترام المرأة المحارة . إنباهها بالشرع . دفعها بوجود وسيلة أخرى مشروعة لتبويض . صفات المحكمة عن  
تحقيق ذلك. خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ... ..  
مواد ضمنية . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال لتطبيقها . إنباه  
المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التماضي . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء  
في ذلك بتأييد الإيجاز . خطأ في تطبيق القانون ... ..
- ٩٩ ... .. تطبيق المحكمة المادة ١٧ من قانون العقوبات في جريمة إحراز السلاح الملقب عليها قانوناً بالسجين . تزولها  
بمقبرة المجلس إلى أسير . خطأ في تطبيق القانون ... ..
- ١٠٠ ... ..

رقم المادة

- ١٠١ المقصود بمادة ١٤٠ في القانون للنصوص ملحقاً في الفترة الأخيرة من المادة ١٤٠٢. ج. إضلال المحكم الابتدائي  
الإشارة لنص القانون الذي حكم بوجبه قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف خطأ في تطبيق القانون
- ١٠٢ إلغاء المحكم المسائل وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة يدعى أنها لم تسمح دفاع التهم. خطأ في تطبيق  
القانون
- ١٠٣ انقضاء المادة ١١٨ عقوبات. إضلال المحكم بالبول. خطأ في تطبيق القانون
- ١٠٤ مواد عمدة. المحكم يوقف تنفيذ عقوبة الحبس للقضى بها. المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢،  
خطأ في تطبيق القانون
- ١٠٥ تشدد وإشلاء. تمدد الجرائم. تطبيق المادة ٣٢ ع على جريمة الاختباء أو الفرار إليه مع الجريمة الأخرى التي  
يرتكبها للمتهم فيه. خطأ في تطبيق القانون وتأييده
- ١٠٦ المحكم يوقف تنفيذ عقوبة المصادرة. خطأ في تطبيق القانون
- ١٠٧ إحالة لائحة الاتهام إلى النيابة للفترة بطرف متعقبة لا يجوز معها الزول من حد السجن إلى محكمة الجلس. علاقة  
القانون
- ١٠٨ عطف. ١/٢٨٨. عقوبات. معاقبة التهم بالأشغال الشاقة بدلاً من السجن. خطأ في تطبيق القانون
- ١٠٩ أسلحة سلاح به حد ارتكاب جريمة قتل. وقوع الجريمة الأخيرة. قيام الارتباط بين الجريمتين. عدم إحمال  
المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات واختيارها جريمة واحدة. خطأ في تطبيق القانون
- ١١٠ إلزام المحكمة لحد الأدنى للعقوبة المقررة بخاتمة إحراز السلاح مع قيام الظرف للشداد دون تمحيص توافر هذا  
الظرف. خطأ في القانون
- ١١١ جريمة عدم تخفيف التهم من سير مركبة ذات الحركة. حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوعه بها تخافاً من  
أخطار الاصطدام. المحكم ببراءة التهم استناداً إلى أن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إغلاف المنقول  
بإحمال. خطأ في القانون
- ١١٢ حجز إنفرادي. انتهاء السنة أشهر المدة بمادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، إختيار المجرم كأن لم يكن.  
إدانة التهم من تديد المجهزات. خطأ في القانون
- ١١٣ إتهام المحكم إلى إختيار الواقعة شروحا في جلسة تفتش غير معاقب عليه بعد استبعاد الظرف للشداد يدعى أن  
أن التعذيب البدني لم يكن على درجة من الخطورة - على الرغم من أن معلومات المحكم توصلت إلى توافر  
جلسة التفتش بدون أثر لجهات المختصة للنصوص ملحقاً في المادة ٢٨٠ ع. خطأ في القانون
- ١١٤ مرة موظف عمومي التيار الكهربائي الذي تنتج وتوزعه إدارة الكهرباء والنقل. جنائية المادة ١١٣ عقوبات.  
إحبار الواقعة جلسة. خطأ في القانون
- ١١٥ المادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن العمل الصناعية والتجارية. سرابها على الأحكام التي تصدر من  
درجتي القضاة. قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول المعارضة. خطأ في القانون

رقم المادة

- ١١٦ كون التهم هو مفتق: الضم بدون موافقة سابقة وطبقاً لشروط النصوص عليها في القانون أو عدم قيام القسم أو المشتري أو المشتجر أو المتعهم بالحكم بالاتزامات التي فرضها القانون في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ عدم نسبة شيء من ذلك إلى التهم . الحكم بالازالة . خطأ في تطبيق القانون ...
- ١١٧ خلع عسكرية . جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . طلب الحكم المظنون فيه حصول إعلان من أتم الحادية والعشرين من عمره بالحضور إلى مكتب التجنيد المخصص . خطأ في القانون ...
- ١١٨ تحدث الحكم المظنون فيه من أن قصد التهم من الاعتداء الحرب بعد أن كان مقبوضاً عليه والمخيلة بين المظني عليه وهو من رجال الضبط وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وتعليماته . اعتبار الواقعة تندياً على أحد رجال الضبط في أثناء تأديته وظيفته وبسببها . خطأ في تأويل القانون ...
- ١١٩ تروير الحكم عدم جواز الاعتداء على حصة التهم للاستئلال على قيام حالة التلبس بجريمة . خطأ في تأويل القانون .
- ١٢٠ إلغاء عقوبة للمصادرة للنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ . حصول التهم على ترخيص بعد دفع الجزية بصفة أيام . خطأ في تأويل القانون ...
- ١٢١ الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . مخالفت القانون ...
- ١٢٢ تناوب التهمين شرب الخشيش . جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . تمام الفعل في منزل أحدهما . القول بقيام جريمة تعويل تعاطي المادة المخدرة التي كانت مع الآخر قبل دخوله المنزل . خطأ في القانون ...
- ١٢٣ وجوب تنفيذ العقوبة المقررة لحرية قبل نظر الاستئناف . اشتراط تنفيذ الحكم عملاً قبل الجلسه . خطأ في القانون . العبرة بصيرورة أمر أو القاء بمول التهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه ...
- ١٢٤ أمين شوتة بنك التليفات المخصص بتحرير إيصالات توريد كييات التمتع المطلوبة للحكومة وإليات يأتيا بدفع الشقة ليس موثقاً عموماً . اعتبار تروير الإيصالات والتفهرجانية تروير في أوراق رسمية . خطأ في تطبيق القانون ...
- ١٢٥ إدانة التهم من جريمة اختلاس أشياء معبوزة ورغم زوال قيد الحبس بإقالة التهم من الترامة المظن بها قبل حصول التبديد . خطأ في القانون ...
- ١٢٦ اعتبار الحكم مكان لرقاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص . خطأ في القانون ...
- ١٢٧ حكم المحكمة الجزائية بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية . تأييده استئنافياً . نقض ذلك الحكم . قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : خطأ في القانون ...

واضح : نصب ( القاعدة رقم ٣ )

ب - ما لا يعد كذلك :

- ١٢٨ قرار غرفة الأتباع بأن لاوجه لاقامة الدعوى . التي عليه بالتقصير وتكامل الأدب . هنا لا يجز من قبل المظني تطبيق نصوص القانون لوق تأويلها ...
- ١٢٩ قصور أسباب الأمر الصادر من غرفة الأتباع وتناليه في تقدير أدلة الدعوى . لا يجز خطأ في تطبيق نصوص القانون لوق تأويلها ...

رقم المادة

- الشروع في قتل عدو وإحراق سلاح ناري من الأسلحة الواردة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ "إعمال حكم المادة ٧/٣٢ عقوبات . القضاء بالقوة المقررة لاحتراز السلاح . لا خطأ . في القانون. عقوبة إحراق هذا السلاح أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد ... .. ١٣٠
- الأمر الصادر من غرفة الإعدام بعدم جواز استئناف الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لوفيه من غير المعنى عليه في الدعوى التي لم يدع بحقوق مدنية بصفته وورثا . لا خطأ في تطبيق القانون ... .. ١٣١
- عدم جواز الطعن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافيا. مثال في القرار الصادر من غرفة الإعدام بعدم جواز استئناف الطعن ... .. ١٣٢
- تقرير المحكم أن تحرير توافيق الاستعانة على نموذج خاص بالبنك ونحوه مما يقيد رصيده أو تدخل موظف محو في تحريره أو اعتماد سجل التزوير المدعى به واقعا في محرم محرق . ليس فيه مخالفة للقانون؟ ... ١٣٣
- اصدار الأحكام الاستئنافية بالثناء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها تطبيقا للقانون على وجهه الصحيح دون التمس على توافيق شرط الإجماع . لا خطأ في تطبيق القانون ... .. ١٣٤
- المحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بصدر حكم بات من المجلس العسكري . لا خطأ في تطبيق القانون ... .. ١٣٥
- مبدأ حرية الأحكام بغير وحدة الموضوع والسبب والمنصوم . سبق طرح الرقعة للمادة على المحكمة التي غرما القانون لمصلحة الفصل فيها وصدر حكم نهائي منها . امتناع إعادة النظر فيها حتى ولو تنافرت الوصف القانون لها ١٤٥٥ م. ج . ... .. ١٣٦
- راجع أيضا قضى : ( القواعد : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ )

### الفرع الثالث - بطلان الحكم

(سما بغير سبيا لبطلان الحكم):

- الطعن ببطلان القضية . عدم العرض له في حكم الإدانة الذي استند إلى الدليل المستبعد من القضية . تصور ... ١٣٧
- إدانة المتهم على إخبار أنه سمعت العامة بالمعنى عليه . غرر الحكم من بيان الصلة بين الماعنوين الاحتلاء الذي وقع من المتهم . تصور ... .. ١٣٨
- حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استعراضه للمما شاملا جيء لما تحميحه تمحيضا كافيا . قضى ... .. ١٣٩
- استناد الحكم في إدانة المتهم بجرمة التبييد على مجرد عدم قلة المجرزات إلى البوق . عدم استظهار تصرف المتهم في الأشياء المجرزة بقصد حرقة الضياد . تصور ... .. ١٤٠
- غرر الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما قضى عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإخفائه الاختارة إلى الكشف الطبي أو إيراد موثقه . تصور ... .. ١٤١



رقم الصفحة	
١٤٢	غير الحكم الصادر بالإدانة من البيانات الواجب توفرها فيه . تصور ... ..
١٤٣	إنكار الحكم في بعض أسباب حتى التهم في القناع الشرعي وذكره في موضع آخر أن التهم في حل من القود من حقه . تصور ... ..
١٤٤	إستناد الحكم في إدانة التهم على دليل قاطع . تصور ... ..
١٤٥	نسبة الحكم ما ليس له أصل في الأوراق إلى القاعد . تصور ... ..
١٤٦	غرض الحكم . كشف الشيب عن عدم استقرار الواقعة في ذهن المحكمة وعدم وضوحها لديها ... ..
١٤٧	عدم كفاية ما ذكره الحكم لاستخلاص الدليل الساطع . مثال ... ..
١٤٨	التصور في بيان ركن الاتحاد في جريمة المادة ٢/٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ مثال ... ..
١٤٩	إيراد الحكم ما يفيد انتفاع المحكمة بتدوينها على الكلام مشبب الحادث وانضائه بأعمال اللجنة . تقرير الحكم في موضع آخر حيز الجني عليه من التفتق عقب الإصابة . تناقض وضاد في الاستدلال ... ..
١٥٠	عدم مجالس الحكم وتبني أسبابه . مثال ... ..
١٥١	ضطراب الحكم في إيراد عناصر الواقعة وعدم استقرارها على جعلها في حكم الواقع الثابتة . مشبه في الحكم . مثال ... ..
١٥٢	شروط صحة الحكم بالإدانة . استناد الحكم للمطعون فيه فيرفض التفرع والطلبات المقدمة من التهم إلى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن بالتهم بها . تصور ... ..
١٥٣	سلطة قاضي الموضوع في تقرير البراءة عند تدرجه أدلة التي مقيدة بأدلة البوت من يصر ويصورة .
١٥٤	طلب ضم الأوراق طلبهم عند نقضه بحكم الجريمة واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية . رفض تحليل الرض تحليلاً تلياً نتيجة دليل لم يطرح بالحكمة . تصور ... ..
١٥٥	تصور بيان حكم البراءة . مثال في جريمة نصيبه ... ..
١٥٦	عدم الدعوى حل غير حقيقتها وعدم معرفة من هو القاتل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بانداته من الجبين ليس خطأ مادياً . الحكم الصادر في الدعوى حكم ميبه بالتناقص والتخالف ... ..
١٥٧	تخاذل الأسباب وتصور التحليل . مثال في تقرير أحوال المتهم حل آخر ... ..
١٥٨	حيوب الشيب . تصور البيان . مثال في اعتبار قيمة شهادة مرضية ... ..
١٥٩	إفحال الحكم الاختارة إلى علاقة قلدها التهم تضمن استلام الجني عليه للمبلغ موضوع لإصال الأمانة قبل حلول التاريخ المقتضى عليه لتوريد الشئ بمببه الحكم بالتصور الذي يطله ... ..
١٦٠	بيانات حكم الإدانة في جلسة المادة ٢٤١ عقوبات . إفحال بيان النتيجة النهائية لاصابات الجني عليه بمببه الحكم بالتصور ... ..

رقم القاعة

- ١٦١ ... .. لا يشك بدون صيد . استناد الحكم إلى البيانات المثبتة بمذمة تبوليس فتقول بأن القوّة تحصل بمجردها واحداً لا بغيرهين كما يدعى البلاغ من التهم . حيب ... ..
- ١٦٢ ... .. قصور بيان أحكام الادانة . عدم استظهار الحكم أن من عمل التهم واحداً صامه الرطق تقتضى نزلاء المحبر وتسلم القوائم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنتظمة الموضوعة بحسب الحكم بالقصور ...
- ١٦٣ ... .. مواد معدلة . قصور بيان الحكم في الرد على دفع التهم بجهله حقيقة للأداة للقبوطة عند إقفال الدليل القضي ...
- ١٦٤ ... .. حكم . بيانات التضييق . بيان نص القانون الذي حكم بحسبه . أثر إقفال البيان . بطلان الحكم ... ..
- ١٦٥ ... .. تضييق أحكام التضييق . وجوب بيان الحكم ذاته اسم المصفي وعلاقته بالمتن عليه وصفته في المطالبة بالتضييق وأساس السولية المدنية والتضامن فيها . إقفال ذلك بحسب الحكم بالقصور ... ..
- (ب) ما لا يتجزأ منها لبطلان الحكم :
- ١٦٦ ... .. تريد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يبيح ... ..
- ١٦٧ ... .. عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة تأييده استناداً . عدم أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . إشارته لاسباب جديدة كاملة قضائه . صدور هذا الحكم الأخير مترجاً باسم الأمة . لا بطلان ... ..
- ١٦٨ ... .. تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الادانة من القوائم استخلاصاً سابقاً لاتناقض فيه . لا حيب ... ..
- ١٦٩ ... .. استخلاص الحكم نية القتل من استلال التهم سكتاً ذات حد واحد ملتبس الطرف طوله ١٥,٥ سم وطعته بها اليمنى عليه طعنة شديدة موجبة إلى مواضع قاتلة وأن القاتع لا ارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أفع القتل في قتل ابن عم التهم قبل الحادث بيومين . هو استخلاص سائق وصحيح قاتلوا ... ..
- ١٧٠ ... .. ذكر الحكم أن المحكمة اطلمت على المواد التي طلبت النيابة العلم بتطبيقاتها . فتقول بتو الحكم من ذكر المواد التي أعطت بها المحكمة . غير صحيح ... ..
- ١٧١ ... .. عدم ترصع المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إقفاله . لا حيب ... ..
- ١٧٢ ... .. عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقاب . بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستثنائي له دون ذكرها . لا حيب ... ..
- ١٧٣ ... .. انحصاراً الذي يبيح المحكمة في بيان تاريخ الواقعة لا يبيح ... ..
- ١٧٤ ... .. إثبات الحكم بأداة سائلة علم التهم وقت إصداره الشيك بأنه ليس له مقابل وقاه قابل للسحب . مثال انشئ القصور عن الحكم ... ..
- ١٧٥ ... .. عدم تزويق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح الواقعة لا يبيح ما دام قد اشتغل على البيان الكافي لما وفال على الادانة بتدليلها ... ..

دائم القناعة

- الإشارة على وجود أحد المتهمين في مكان الحادث وهم تقرير برأيه . لا يجب لسيه ولا يطل الحكم ... ١٧٦
- بيانات السبب . عدم تحديد القانون شكلا خاصا لهذا البيان . إيراد الحكم ما يبيد عنهم الواقعة من مجموع ما أورده فيها . لا قصور ... ١٧٧
- عدم بيان كية القصر . عدم إثارة التهم قصد الصاعلي وعدم ثبوت هذا القصد المحسنة . لا قصور ... ١٧٨
- بيانات السبب . الخطأ المادي في إثبات ساحة حصول الواقعة لا يجب الحكم ... ١٧٩

الفرع الرابع - بطلان الإجراءات

(أ) ما يجرى سببا لبطلان الإجراءات :

- إحالة التهم إلى محكمة الجنائيات بجنابة الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ ج . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توفر أركانها القانونية واستدعاء جنحة السرقة إلى التهم . وجوب تبنيه التهم إلى هذا التغيير . عدم مراعاة ذلك . بطلان الإجراءات ... ١٨٠
- دفع التهم بإسراز سلاح بأنه مرفوض له . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه حكم معيبة ... ١٨١
- تعريض دفاع منهم مع دفاع منهم أكثر . تولي عام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع يوجب بطلان إجراءات المحاكمة . مثال في قضية تزوير ... ١٨٢
- عدم إعلان المعارض بجمرة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تحرير المعارض بملحه بالجلسة وتعهده باخضاره لا يفي عن الإعلان . الحكم في هذه الحالة بأعذار المعارض كأن لم تكن . باطل ... ١٨٣
- تحويل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بجنابة سرقة بمحل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقت نتيجة محمله بجنابة سرقة بمحل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع ... ١٨٤
- اعتراف التهم أمام المحكمة بإحدى التهم المستندة إليه . الحكم عليه في باقي التهم دون سماع الشهود في مراتبه . خطأ ... ١٨٥
- الحكم بالفاء الحكم بالسائل ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعى المدني للقصور أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم . م . ٤٠٨ . ج . ... ١٨٦
- استناد المحكمة في إدانة التهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد الأليات في الدعوى . بطلان الإجراءات ... ١٨٧
- تأسيس المحكمة قضائيا بإدانة التهم على ما ورد على لسان القاضي عليه دون أن تسمع شهادته . إخلال بحق الدفاع ... ١٨٨
- عدم إلتزام أحد قضية المصلحة التي سمحت للمرافعة في المصلحة التي تطلبت بالحكم . عدم توقيعه على مسودة أو على قائمة الحكم . بطلان م ٣٤٧ مرافعات ... ١٨٩
- تعريض مصلحة المتهم يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر . اكتفاء المحكمة بمنافع واحد منهم جميعا يجب لإجراءات المحاكمة ... ١٩٠

## رقم القاعة

- ١٩١ عدم منع المحكمة تشاهد التي استعملت شهادته دون أن تدين السبب الذي حال دون سياحه قبل العمل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يظل الحكم لا ينفذ على إجراءات باطله ... ..
- ١٩٢ التفتت المحكمة عن طلب التهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر عليه الموكل واكتفائها بحضور المحامي المنتدب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب أو الإشارة إلى إكتناعها بأن الفرض منه عرقلة سير الدعوى يظل إجراءات المحاكمة للاعتلال عن الدفاع ... ..
- ١٩٣ إغفال الحكم الرد على دفاع عام . إعتلال عن الدفاع . مثال في جريمة عدم تقديم شهادة المبروك القبيصة في المبدأ ... ..
- ١٩٤ الطلب الجازم من جانب التهم . عدم إجابته أو الرد عليه . إعتلال عن الدفاع . ... ..
- ١٩٥ المرافعة من التهم أمام محكمة الجنايات من عام غير مقرر للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية . بطلان إجراءات المحاكمة - ١٣٧٧ ج - ... ..
- ١٩٦ حادة المحاكمة . جريانها على أساس أمر الإحالة الأصلي . توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع صوب الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون . بطلان إجراءات المحاكمة منها ... ..
- ١٩٧ محاكمة غير من الثلث إجراءات التحقيق وتقيمت الدعوى ضده . بطلان إجراءات المحاكمة . ... ..
- ١٩٨ توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهرب المبروكي أو نقابة إجراءات فيها على طلب كتابي . كرقعة الحظر المقرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . بطلان الإجراءات ... ..

## (ب) ما لا يصلح سبباً لبطلان الإجراءات :

- ١٩٩ استبعاد سبب الأضرار والضرر . عدم تلبية الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم بقوة أشد من المقررة قانوناً للجريمة المستندة إلى التهمين . لا إعتلال عن الدفاع . ... ..
- ٢٠٠ قيام محكمة أول درجة بسبب من حضر من شهود الاتهام . عدم طلب التهم استدعاء المحقق عليه أسماؤه . انتهى أمام المحكمة الاستئنافية بعدم منع المحقق عليه . لا أصل له مادامت هذه المحكمة لم تر ما يدعوا إلى ذلك ... ..
- ٢٠١ عدم تمسك التهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أصراً وتأييده بالمرافعة فيها . انتهى على المحكمة باعتلالاً عنه في الدفاع . لا أصل له . ... ..
- ٢٠٢ عدم إعلان التهم بحضور أمام فرقة الاتهام . عدم تمسك على التهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طلبه أجلًا لتفسير دفاعه . لا إعتلال عن الدفاع . ... ..
- ٢٠٣ سكوت التهم أو عفايته عن المرافعة أمام المحكمة . لا إعتلال عن الدفاع . ... ..
- ٢٠٤ عدم تدوين دفاع التهم تفصيلياً في محضر الجلسة لا يوجب الحكم . ... ..
- ٢٠٥ تصحيح بطلان إجراءات المحاكمة بسقوط الحق في التمسك به إنذار الإجراء بحضور على التهم ودون أضرار منه ... ..

رسم القاعة

- ٢٠٦ ... .. عدم التمسك بسماع شاهد الفئ في مطالبة جازمة . عدم استدعاء المحكمة لشاهد لأبها لم تر محلا لسماعه . لا إخلال بحق الدفاع .
- ٢٠٧ ... .. تتناول التهم أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات . انتهاء حجة محكمة ثاني درجة إلى اتخاذ مهلة الإجراء . لا إخلال بشبهة المرافعة في ظل المادة ٢٨٩ أ . ج . للمهلة بالتقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ...

الفصل الخامس - أساليب التقاضي

المادة الأولى - الأساليب الجديدة التي لا يجوز إعمالها لأول مرة

- ٢٠٨ ... .. الدفاع يطالب بإجراء من الإجراءات السابقة محل المحاكمة . إقراره لأول مرة أمام محكمة التقاضي . غير جائزة .
- ٢٠٩ ... .. تتناول الدفاع عن التمسك بطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وترافعه في موضوع التهمة . إيداع الدفاع بطلباته لأول مرة أمام محكمة التقاضي . لا يقبل .
- ٢١٠ ... .. الاحتجاج بالقرص كدلائل من دفع الاستئناف في المبدأ . إقراره لأول مرة أمام محكمة التقاضي لا يجوز .
- ٢١١ ... .. بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إقراره لأول مرة أمام محكمة التقاضي . لا يقبل .
- ٢١٢ ... .. التي يوقع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه . علم وجود أثر ذلك في الأوراق وعدم إقراره أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة التقاضي . لا يقبل .
- ٢١٣ ... .. حكم مستأنف . ليس للمتهم أن يترفع طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة التقاضي .
- ٢١٤ ... .. الدفاع يطالب بفتح تحقيق النيابة . علم إقراره بجلية المحاكمة . لا يجوز . إقراره أمام محكمة التقاضي لأول مرة .
- ٢١٥ ... .. طعن للمتهم على تحقيقات النيابة . علم إقراره بجلية المحاكمة . لا يجوز . إقراره أمام محكمة التقاضي لأول مرة .
- ٢١٦ ... .. إيداع الطاعن لأول مرة أمام محكمة التقاضي بمرغه في اليوم الذي كان محمدا لتقرر مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .
- ٢١٧ ... .. الدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعي . كون الواقعة كما أثبتها الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي . بقررة ذلك لأول مرة أمام محكمة التقاضي . لا يقبل .
- ٢١٨ ... .. عدم تمسك التهم أمام المحكمة بضبط أجرام من اللصوص يعرف . منها من التضيقة وتوحيها . يعتبر سببا جديدا
- ٢١٩ ... .. الدفاع يطالب بإجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي . إقراره لأول مرة أمام محكمة التقاضي . لا يقبل .
- ٢٢٠ ... .. الدفاع يطالب بإجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة التقاضي . لا يقبل .
- ٢٢١ ... .. إقراره للمتهم أن عليه المزاك كل كان غاميا عن المضي عليه في قضية أخرى هي السبب للبشر للتعاضد . هو سبب جديد لصفه يعترض واهي لم يسبق إقراره أمام محكمة الموضوع .
- ٢٢٢ ... .. الدفاع يطالب بقرار غرة الإلزام بالإحالة إلى محكمة الجنائيات لمخوفه من بيان الملية إلى أصلته . عدم جواز إقراره لأول مرة أمام محكمة التقاضي .

رقم المادة

- ٢٢٣ ... تقرير التفتيش . عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة التقضى على ماورد في التقرير من مضمون أو مخالفة لماثبت في الأوراق .
- ٢٢٤ ... رد القضاة . قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى غير جائز .
- ٢٢٥ ... الدفع لأول مرة أمام محكمة التقضى بطلان إجراءات التفتيش . غير مقبول ...
- ٢٢٦ ... اعتراض التهم على الإجراءات التي تحت أمام محكمة لأول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى ...
- ٢٢٧ ... حضور محامي الشركة المتسولة عن الحقوق للمدعية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر فيها من تغيير صفة مدير الشركة . إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى . غير جائز .
- ٢٢٨ ... بطلان تكليف التهم بالحضور أمام محكمة الابتدائية . الدفع به لأول مرة أمام محكمة التقضى . غير مقبول ...
- ٢٢٩ ... إثارته الدفع بطلان التفتيش أمام غرفة الإتهام دون محكمة الموضوع . إثارته بعد ذلك أمام محكمة التقضى . غير جائز .
- ٢٣٠ ... الدفع لأول مرة أمام محكمة التقضى بطلان إجراءات التعرّف غير جائز ...
- ٢٣١ ... تصبح البطلان مضمون التهم جلسة المحاكمة . م ٣٣٤ أ ج . عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة التقضى ...
- ٢٣٢ ... الدفع بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة أمام محكمة التقضى . وجوب إثارته هذا البطلان بداية أمام محكمة الموضوع .
- ٢٣٣ ... محكمة التقضى لا تنتظر إلا في صحة الإجراءات أمام محكمة الدرجة الثانية وفي عدم صحتها . للمنازعة في صحة المدعى المدني في المطالبة بالتعويض . وجوب إثارة تلك المنازعة أمام محكمة الموضوع ...
- ٢٣٤ ... الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى . عدم وضوح معلوماته من معلومات المحكم دون إجرائه تحقيق موضوعي .
- ٢٣٥ ... الدفع بطلان الحجز . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة التقضى ...
- ٢٣٦ ... انتحلاس أشياء عبثية . للتأثير بين مكان الحجز ومكان البيع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى ...
- ٢٣٧ ... الدفع بوقف الدعوى للحماية . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى .
- ٢٣٨ ... التمسك على المحكم بعدم وقف السير في دعوى الزور قيام دعوى صحة وتخاذ عقد البيع . لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى .
- ٢٣٩ ... الدفع بطلان الاعتراض للحصول عليه بطريق التصليب أو الإكراه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى ...
- ٢٤٠ ... التمسك بتمام حالة الإكراه للمعنى أو الضرورة لأول مرة أمام محكمة التقضى لغير جواز مداخلات الواقعة التابعة لأثر الإكراه فيها .

وتم القاطعة

الفرق بين الدلع بطلان إذن التفتيش وبين الدلع بطلان إجراءاته . الدلع بطلان إجراءات التفتيش أمر  
لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض... ٢٤١ ...

### الفرع الثاني - الأسباب الموضوعية

٢٤٢ ... حيالة الأمانة . قاعدة عدم جواز إثبات الحق للدعي به بالية . وجوب التصالح أمام محكمة الموضوع . ...

٢٤٣ ... دفاع شرعي . قيام حالته . تقدير ذلك . موضوعي . ...

٢٤٤ ... حق محكمة الموضوع في تفسير العقود . استخلاصها حقيقة القصد في جريمة حيالة الأمانة . المناقشة في ذلك  
موضوعية . ...

٢٤٥ ... فصل الجنحة عن الجنابة . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة الاعتراض على ذلك أمام محكمة  
النقض . غير جائزة . ...

٢٤٦ ... المحاكمة في تقدير الخطأ المستوجب لسرقة مركبة جنائياً أو ملبساً أمام محكمة النقض . لا يشمل . ...

٢٤٧ ... تقدير السرعة التي تصلح أساساً للمسئولية الجنائية من جريمة القتل الخطأ . موضوعي . ...

٢٤٨ ... إثارة الدلع بطلان التفتيش أمام غرفة الإتهام دون محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . ...

٢٤٩ ... بطلان الحكم لعدم التقضي به في جلسة علنية . الدلع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . ...

٢٥٠ ... التي حل الحكم بعدم الإشارة إلى المذكرة التي قلدها رغم أهمية ما بها . عدم بياحه ملعية هذا القطاع الذي ألباه .  
عدم قبول هذا الوجه من الطعن . ...

٢٥١ ... تمدد الجرائم . تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٤٢٧ ع . موضوعي . متى يجوز محكمة النقض التدخل .  
مثال . ...

٢٥٢ ... قبول إثارة الدلع بطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . مثال . ...

٢٥٣ ... عدم قبول المحاكمة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للأدلة - ومن بينها شهادة الصغير عند عدم الإدعاء  
بعدم قدرته على التمييز . ...

٢٥٤ ... تقدير قيام التلصق الأدنى أو عدم قيامه - بناء على أسباب موضوعية - هو أمر موضوعي . ...

٢٥٥ ... تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية . ...

٢٥٦ ... ملطعة تقاضى الموضوع في استبعاد حيازة التفتيش الكاتب بمحضر الجلسة غلطاً عن تنازل للدعية بالحق للدعي عن  
دعواه بناء على أسباب موضوعية . عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ...

٢٥٧ ... البحث في حصول الضرر من علمه في جريمة خيانة الأمانة . مسألة موضوعية . ...

٢٥٨ ... الاعتراض . تقديره وبمحت كيفية صدوره أمر موضوعي . ...

٢٥٩ ... بتقدير الصريضي إذا تضرر الرد أمر موضوعي مادام الحكم قد اعتد في التقدير على أساس مقول . مثال . ...

رقم المادة

- ٢٦٠ الشادة الطبية المقدمة لتقرير العلق في العلق من الاستئناف في الجداد . سلطة محكمة الموضوع في عدم التوصل إليها لأسباب سائلة .
- ٢٦١ التقدي بنس ثلاثة ٢٣ عقوبات بتعنى تحقيق محكمة الموضوع لسلطة الرئيس بالمحوس . وجوب إثارة هذا التناقض أمام محكمة الموضوع .
- ٢٦٢ لرباط القتل مجتمعة . الفصل في قيام الأرباط السببي للشار إليه في ثلاثة ٣/٢٣٤ عقوبات أو عدم قيامه . أمر موضوعي .
- ٢٦٣ المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعي . منازعة موضوعية لا يجوز إلزامها لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٤ الدفع بطلان التفتيش الإجرائي في حق الشاعدين . دفع موضوعي . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٥ وزن محكمة الموضوع لأقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤيد بها الشهادة . أمر موضوعي .
- ٢٦٦ ما يبره التهم بشأن سلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود وجملته الشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٧ الأصل في الإجراءات المبينة وأن ياتر المحقق أعمال وظفتها في حدود اختصاصه . المنازعة في اختصاص مصدر الأذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه عما يتعنى تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٨ جرح عمد . علاقة السببية . الفصل في ثباتها إثباتا أو تنفيا - الأدلة مؤيدة - مسألة موضوعية .
- ٢٦٩ المنازعة في قيمة الضرر المالي للربح على فعل التعريض للعقاب عليه بالامانة ٢/٣٦١ ج . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الفرع الثالث - الأسباب المتعلقة بالنظام العام

- ٢٧٠ إثارة التهم أمام محكمة النقض أن عملي للوكل كان عمليا عن المعنى عليه في قضية أخرى هي سبب الحادث . عدم قبوله ولو كان متعلقا بالنظام العام لتسقط بتصرفه والقى .
- ٢٧١ أسباب متعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . حق المحكمة في الأخذ بها من تلقاء نفسها . شرط ذلك .
- ٢٧٢ عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . من النظام العام . جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .
- ٢٧٣ الدفع بانتفاء الدعوى العمومية بالتقدم متعلق بالنظام العام . شرط إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٧٤ الاختصاص المكان . تعلقه بالنظام العام . شرط التمسك بعدم الاختصاص للمكان لأول مرة أمام محكمة النقض . عدم عدم استزاده تحقيقا موضوعيا .



رقم المادة

قوة الأمر التقضى . سموها على قواعد النظام العام . شرط قبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة التقضى . عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم به . ... .. ٢٧٥

### الفصل السادس - ما يجوز وما لا يجوز التقضى فيه من الأحكام

#### الفرع الأول - ما يجوز التقضى فيه من الأحكام

الحكم الصادر في علاقة مرتبطة تمام الارتباط بجثة بحيث لا تخيل التجزئة . جواز التقضى فيه بطريق التقضى . ... ٢٧٦

الأمر الصادر من غرفة الألبام بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى . التقضى فيه بطريق التقضى جائز من التقضى بالنقض . ... ٢٧٧

وضع الدعوى على اللهم على أساس أنها جثة عرض كإن طبع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها علاقة مطبقة على للأدين ٥ و ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز التقضى في هذا الحكم بطريق التقضى . ... ٢٧٨

التقضى في الأوامر الصادرة من غرفة الألبام . مناهة أن يكون نصاً في تطبيق القانون أو تأويله دون ... ٢٧٩

تصور التقضى في الأمر الصادر من غرفة الألبام . على حالة النص في تطبيق القانون أو تأويله . ... ٢٨٠

٢٨١ ج . أ . ج . ... ٢٨٠

المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وإلا يجوز التقضى فيها بطريق التقضى . الأحكام ... ٢٨١

التي من شأنها أن تمنع سير في الدعوى الأصلية . ... ٢٨١

الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في فيه اللهم ... ٢٨٢

للخصم حضوراً بقوة القانون . جواز التقضى فيه بطريق التقضى إذا كان باب استئناف الحكم الصادر في ... ٢٨٣

للموضوع قد انتقل أمام اللهم لإحالة به لشخصه والقضاء بمبدأ الاستئناف . ... ٢٨٣

الحكم بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة اللهم من جديد . عدم توافر شروط قبول المعارضة طبقاً ... ٢٨٤

لمادة ٢٤١ أ . ج . الحكم من الخصومة على خلاف ظاهرة . حالة ذلك : جواز التقضى فيه ... ٢٨٤

بطريق التقضى . ... ٢٨٤

مناهة جواز التقضى وصف الواقعة كادعت بها الدعوى أصلاً لاحصاء انتهت إليه المحكمة . ... ٢٨٤

#### الفرع الثاني - ما لا يجوز التقضى فيه من الأحكام

الحكم الصادر بعد المعلوم عن الحق للمنفق في الدعوى المدنية لقائمة عليه فيما للدعوى الحياتية بوضوح ولايزيد على التصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه أو طعنه فيه بطريق ... ٢٨٥

التقضى غير جائز . ... ٢٨٥

الحكم الصادر في علاقة لأتمه الحياتيات . التقضى فيه بطريق التقضى غير جائز . ... ٢٨٦

لأمر غرفة الألبام للمنطقة بمسائل الاختصاص . عدم جواز التقضى بالنقض فيها من اللهم . ... ٢٨٧

الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . التقضى فيه بطريق التقضى غير جائز . ... ٢٨٨

الباين على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير ما قضى به . غير جائز . ... ٢٨٩

الحكم الصادر في أشكال في تنفيذ حكم صدر في جريمة علاقة . عدم جواز التقضى فيه . ... ٢٩٠

رقم القاعة

٢٩١	الظن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف التهم شكلاً . عدم جواز توجيه الظن إلى الحكم الابتدائي الذي أصبح نهائياً . ... ..
٢٩٢	الظن بطريق التفتيش مخالفة في الحكم الصادر في التفتيش بتسليم التهم إلى والده أو أول أمره . غير جائز ... ..
٢٩٣	الحكم الصادر في مخالفة إدارة أكاذيب عكوية بدون توقيع . عدم جواز الظن فيه بطريق التفتيش ... ..
٢٩٤	الحكم الصادر في الظن لم يمتلئ التهم ولم يبدأ ميعاد المرافعة فيه . لا يجوز الظن فيه بالتفتيش ... ..
٢٩٥	الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية . عدم جواز الظن فيها استقلالاً ... ..
٢٩٦	الحكم الصادر من محكمة ابتدائية والوصف خطأ بأنه حضوري . الظن فيه بطريق التفتيش . غير جائز ... ..
٢٩٧	القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الظن بالنسبة للدعوى المدنية . ... ..
٢٩٨	رفض الظن موضوعاً . رفض للمرة الثانية عن ذات الحكم . غير جائز ... ..
٢٩٩	الحكم الصادر برفض الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . الظن فيه بطريق التفتيش . غير جائز ... ..
٣٠٠	ظن النيابة العامة في الحكم الصادر قبل رفع المرافعة والفصل فيها أو فوات ميعادها . غير جائز ... ..
٣٠١	حكمه حضوري استلزمه . الظن فيه بطريق التفتيش من النيابة قبل رفع المرافعة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها . غير جائز ... ..
٣٠٢	الظن في التفتيش في أمر غرة الإهم لإطلاعه على إجراء باطل وقصور في التفتيش . غير جائز ... ..
٣٠٣	الظن بالتفتيش لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من أرفع درجة . تدمية إلى حكم محكمة أول درجة . غير جائز ... ..
٣٠٤	الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في المرافعة من جديد غير مسموح . عدم جواز الظن فيه بالتفتيش ... ..
٣٠٥	الأحكام الابتدائية . عدم جواز الظن فيها بالتفتيش ... ..
٣٠٦	عدم جواز الظن فيما لم يكن مستأنفاً جائزاً . مثال . اقرار الصادر من غرة الإهم بعدم جواز استئناف القاعن ... ..

الفصل السابع - سلكة محكمة التفتيش

(أ) في ظن في الأحكام :

٣٠٧	تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ ج . إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيقها . عدم تطبيقها يقتضي تدخل محكمة التفتيش ... ..
٣٠٨	تفتيش الحكم بالنسبة لجناية الضروع في القتل يقتضي تقديمه بالنسبة للأب الذي به في الخدمة التي تبطل القضية للمتهم ... ..

رقم المادة

- ٣٠٩ ..... وجود التهم في حالة دفاع فرعي . استخلاص الحكم باختلاف حله الحقيقية . حق محكمة القضاء في تصحيح هذا الاستخلاص
- ٣١٠ ..... حق محكمة القضاء في تطبيق النصوص التي تعمل الفارقة في متناولها . تقدير القوة القاهرة . حقها في الأخذ بالمادة ١٧٥٥ من قانون
- ٣١١ ..... اعتبار المحكمة التهم لاعتلا أصليا لا شرعيا . توجيهها عليه العقوبة المقررة للاشتراك . سلطة محكمة القضاء في اعتبار ما وقع من التهم اشتراكا مع نفس المعلن
- ٣١٢ ..... سلطة محكمة القضاء في الرقابة على أسباب حكمة الموضوع التي من أجلها رفضت التحويل على التهمة للرعية ...
- ٣١٣ ..... تقدير القوة القاهرة كرد الاعتداء من شأن حكمة الموضوع . استخلاص المحكمة نتيجة مخالفة حقيقة ما أثبتته في حكمها . عدم جواز تصحيح حكمة القضاء للحكم
- ٣١٤ ..... خطأ الحكم بعدم زيادة العقوبة الناجمة عن التهم . عدم استناد النيابة في طلبها إلى ذلك . تعرض مصلحة التهم مع تطبيق . عدم جواز تصحيح حكمة القضاء للحكم
- ٣١٥ ..... المعلن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . قصر المعلن عليه وحده . اعتبار الحكم الإجمالي حازما لقوة الشيء المحكوم فيه إلا أن الاستئناف وقع به الإيذاء . عدم جواز التفرص في يشوبه من عيوب أو نقص لصدور طريق لاحق يحل الفارقة غير معاكسة عليها
- ٣١٦ ..... صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ يبد الحكم في تهمة إقامة بناء على أرض معطى . سلطة المحكمة في القضاء من قضاء نسبيا بنفس الحكم فيما قضى به من تأييد الأقاليم
- ٣١٧ ..... إثبات الحكم أن حدة شجرات الحشيش التي زرعها التهم ضليل . مؤدى ما أوردته نوافر الحيازة بقصد التناطح والاستعمال الشخصي . عدم تطبيق الحكم للمادة ٣٤ من القانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . تصحيح حكمة القضاء للحكم بمعالجة التهم على ملغى ذلك للمادة
- ٣١٨ ..... حق محكمة القضاء في الفصل في المعلن على ما قرره متقنا وحقيقة الجيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه المعلن . مثال

(ب) في أحوال تنازع الاختصاص :

- ٣١٩ ..... استناد الاختصاص لحكمة القضاء بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة متى قيام تنازع بين غرة الأهم وحكمة الملج للسابقة

الفصل الثامن - أثر الحكم في المعلن

- ٣٢٠ ..... نفس الحكم بالنسبة لأحد المعلنين . يقتضى تقضي بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه المعلن ولزم بعدم أسباب المعلن
- ٣٢١ ..... تقضي الحكم بعدم التصريح بالحقا الأول قبل صدور الحكم للمفرض

رقم المادة

- ٣٢٢ ترى عام واحد الطاع عن متهين عند تحقق قيام التضارب بين مصلحتيهما . نقض الحكم بالنسبة للمتهين معا ...
- ٣٢٣ إداة الشاهد في الحكم المتقوض بشهادة الزور . استناده من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا ... ..
- ٣٢٤ رفض الطعن في الدعوى المدنية . اعتبار طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع ... ..
- ٣٢٥ مجال مبدأ عدم الإصرار بالحكم عليه بسبب تطلعه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض . مقدار الغرامة ...
- ٣٢٦ عدم التزام محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم المتقوض ... ..
- ٣٢٧ تقييد محكمة الإحالة بعدم نقض الحكم بالتفصيل فيما نقض فيه الحكم وإلا عرجت عن ولايتها . مثال ... ..
- ٣٢٨ بنقض الحكم يبعد الدعوى إلى سريانها الأولى . حق محكمة الإحالة في تقدير وقائع الدعوى دون التقيد بما ورد في حكمها الأول ... ..
- ٣٢٩ نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعين يقتضي نقض بالنسبة للطاعن الآخر الذي يصل به وجه الطعن ولم يقدم أسبابا لحكمه ... ..
- ٣٣٠ عدم استناده للدعي للمضي من طعن الثانية في الدعوى الجنائية ... ..
- نقض الحكم . إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى . جريان الحاقة على أساس أمر الإحالة الأصلي علم جواز توجبه
- ٣٣١ تتم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون ... ..

#### الفصل التاسع - سقوط الطعن

- سقوط الحكم النهائي - على الطعن - عملا بمس المادة ١٣٩٥ ج . يحل الطعن فيه غير ذي موضوع . الحكم
- ٣٣٢ يسقط الطعن ... ..

#### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول

##### التصريح في الطعن

##### الفروع الأولى - من له حق الطعن

- ١ - متى كان المجنى عليه لم يمس بحقوق مدنية قبل التهم فلا تكون له سفة في الطعن في الحكم الصادر ببراءة التهم ونفا
- حكم المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .
- (كلمة رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٦ د - مجلة ١١/١١/١٩٩٦ ص ٢٨٨٨)

٢ - لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا لالتائب المسمى بنفسه أو للمضى اليه في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فلما وكل أحدهما أعباءه بالتقرير بالطعن بقلم الكاتب فليس له أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعباءه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على وركته بما يفيد اقرارها بإلزامها (كلمة رقم ٨٥٩ لسنة ٢٦ د - مجلة ١١/١٠/١٩٩٦ ص ٧ ص ١١٠٢)

٣ - أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٩ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن - في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنائي إلى

والطوى العيب الذى شاب الحكم على سبيل الدعوى المدنية فإذا كان استئناف التهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية قد بنى على أن التوضيحات المطلوبة تزيد عن التصالب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا سعة للدعى بالمعقوب المدنية فيما يتبره فى طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية •

(العدد رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٠ ص ١٠٥)

٦ - المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية - وإن أجازت للمستوفى من الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدنى فيها - إلا أن هذا التدخل بالانضمام لا يعطى المستوفى المتدخل من الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية وحدها بل لا يحسم الحكم فيها ، إذ دلل الشارع بما نصت عليه المادة ٤٢٠ فى فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - فى وضوح وصرحة - على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادى لا يكون إلا من صلب الحكم المطعون فيه - وفيما يختص بمعقوبه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفا فى الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المستوفى عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما انتهت اليه المحكمة فى قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر فى الدعوى الجنائية التى أكلتها التوبة الصامة ضد المتهمين ولم يتعرض للحكم لمستوفى الوزارة ولم يلزمها بشيء ما - فإن طعنها فى الحكم يلوجه متعلقة بالدعوى الجنائية تكون غير جائزة •

(العدد رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١٠) (العدد رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٢ بمصر)

#### الفرع الثانى - التوكيل فى الطعن

٧ - التقرير بالطن لا يجوز من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطن وانذ فلاذ لم يكن المظامى الذى قرو بالطن يصل توكيلا ثابتا - يبيع له التقرير بالطن عن الطاعة ، بل قدم تقريراً عريفاً ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا فى التاريخ لتاريخ التقرير فان الطعن يكون غير مقبول شكلا •

(العدد رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧٦)

المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - من النائب المام أو المظامى المام ، فإذا وكل أحدهما أموره بتقرير الطعن بقلم الكاتب - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أموره بوضعه فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يبين إقراره بإماما • ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذى قرو بالطن بقلم الكاتب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المسمى المام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المسمى المام للموافقة عليه واضافه قبل تقديمه بقلم الكاتب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرغم من غير ذى صفة •

(العدد رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩٦)

٨ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستعملين أو رجال الضبط لجرائم وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حق اشتاف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما حطل حق دفع الدعوى بالطريق المبشر كذلك ولا يلتزم مع هذا التمسك أن يظل حق الطعن بالنقض بغيره على أصل جوارزه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمنطقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يستند لنفس الملة التى أضح منها الشارع فى المذكرة الاضاحية لقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهو • أن يخضع للموظفين حماية خاصة تتجهم كيد الأفراد لهم وتزعمهم الطبيعة للشكوى منهم - الى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين المامين وفى نطاق الجرائم المتسار اليها فى الصص وما دام الطعن بالطريق العادى والطريق غير العادى يلتزمان عند الرد الى تلك الملة التى توخاها الشارع بهذا التمدليل تحصيلنا للموظفين المامين من شطط المخاصمة •

(العدد رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٦)

٩ - لا يكون للدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بلوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التوضيحات المطلوبة تزيد على التصالب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا

الرسى قد أبدى رفته في إيراد القانوني في التقرير بالطن وحال دون تحقيق هذه الرغبة مانع لا دخل لإرادته فيه .  
(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ٩ ص ٥٧٠)

١٣ - الأصل أن الطن بطريق التفتش أن هو الا عمل بجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إضاح الطامن عن رفته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون ، وقد أباح القانون هنا الاعتراض وسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطن عليه في خلال الميعاد الذي حدده ، وترتب على هذا الاجراء التكلي دخول الطن في حوزة محكمة التفتش واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رفته فيه ، أما تقرير الأسباب التي بني عليها الطن فما هو الا شرط لقبول الطن ولتمكين محكمة التفتش من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست الا ثبوت لهذا التقرير (حتى به مهما يكونان وحدة اجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على اجراءات الطن عند بدء التقرير به ما دام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطن واعتباره مرفوعا اليها - فإذا كان الطن قد رفع الى محكمة التفتش قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية طبقا للأوضاع التي كانت سارية حينذاك بغناه يظل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخاصة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوما بالشكل الذي تم في ظلها دون ابدال الأمر القوي للمادة ٣٤ من القانون المذكور التي تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها في الميعاد القانوني من محكم مقبول أمام محكمة التفتش .

(الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ ص ٨٢٠)

١٤ - لا يلزم لاعتبار الطن مرفوعا لمحكمة التفتش تكليف الطامن بالظهور أمامها ، ذلك بأن محكمة التفتش ليست درجة استئنافية تبتدع عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن التقرير بالطن في قلم الكتاب تصبح به محكمة التفتش متصلة بالطن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في الميعاد .

(الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ ص ٨٢٠)

٨ - التقرير بالطن بالتفتش لا يكون الا من صاحب الشأن شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا خاصا .  
(الطن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ٧ ص ١١٢٢)

## الفصل الثاني

### اجراءات الطن

#### الفرع الأول - التقرير بالطن

٩ - التقرير بالطن لا يجوز من وكيل الا اذا كان توكيلا ثابتا وقت التقرير بالطن ولذا فلا يمكن المحامي الذي قرر بالطن يصل توكيلا ثابتا - صحيح له التقرير بالطن عن الطاعة بل قدم تقريراً مرفعاً ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا لتاريخ التقرير فإن الطن يكون غير مقبول شكلا .  
(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ٧ ص ١١٦٠)

١٥ - اذا كان الطن ( عسكري الجيش ) قد أبدى كناية في الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوجده ما يشبه أنه يطن في الحكم بطريق التفتش وقدم الأسباب بواسطة ضاميه في الميعاد وكانت ادارة الجيش لم تبت بالسجن الطامن الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطن بالتفتش أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطامن ، فإن هذا الأخير يكون في حالة عذر جبري حال بينه وبين التقرير بالتفتش بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .  
(الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ٧ ص ١١٢٢)

١١ - التقرير بالطن بالتفتش لا يكون الا من صاحب الشأن شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا خاصا .

(الطن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ٧ ص ١١٢٢)

١٢ - متى كان المتهم قد قرر بالطن في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، فإن الطن يكون غير مقبول شكلا لتعديه بمدة الميعاد ، ولا ينفي من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامي المتهم الى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطن في الحكم من المتهم ، ما دام لم يثبت أن المتهم نفسه أو وكيله

### الفرع الثاني - ايداع أسباب الطعن

١٥ - يجب قبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة  
محددة .  
(الفن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١/١٩ ص ٧٠٠)

١٦ - متى أورد الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارية  
مخالفة للنظام العام فإنه يمتنع طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون  
المرافعات الأمر بسموعها .  
(الفن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧٠٧)

١٧ - متى كان الطعن قد حصل على شهادة بصدق ختم  
الحكم في مدى الشاية أيام التالية لصدوره ، ولا أعلن بإيداعه  
في المياد لم يصدق الأسباب القانونية للطعن على الحكم في  
موضوعه بل طلب أصلياً بطلان الحكم وإحتياطياً إعطاء مهلة  
ليقدم تلك الأسباب بالنظر الى عدم ختم الحكم في خلال  
الثمانية الأيام المقررة في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات  
البائية فإن هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم على  
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .  
(الفن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١/٢٢ ص ٧٠٦)

١٨ - يجوز ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن قلم  
كتب محكمة النقض مباشرة .  
(الفن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٢/٥ ص ٨٠٨)

١٩ - متى كان المتهم لم يوضع موضع اعتراضه على نتيجة  
تحليل المخدر وإجراءات تعريه ولم يفسح عن مائة  
التناض الذي يشتر إليه بين أقوال الشهود فإن ما ينشأ عن  
الحكم من ذلك يكون غير مبرر ولا تقتض اليه المحكمة .  
(الفن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٦/٦/٢٨ ص ٧١٦)

٢٠ - تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن بطريق النقض  
نفي خلال المياد الذي حدده القانون في شرط لقبول الطعن ،  
وتعد لائحة بتقرير الطعن ويكونان ما وجبت اجرائية ولا يبنى  
أحدهما من الآخر ، ضل من قرر بالمر أن يثبت ايداع  
أسباب طعنه قلم كتب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد  
الطعن عليه في خلال المياد الذي حدده القانون للتقرير  
بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلاً .  
(الفن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١٢١)

٢١ - الأصل أنه طالما أن القانون قد انشترط لصحة  
الطعن - بوصفه عملاً اجرائياً - أن يتم في زمان ومكان  
معيّن ، فإنه يجب أن يستوفي هذا السجل الاجرائي بذاته  
شروط صحته الشكلية دون تكتله بوقائع أخرى خارجة  
عنه ، والمول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم  
الكتاب ذاته من اقرار بصحصول الايداع ، ولا يقوم مقام هذا  
القرار أية تأنية من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد  
أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لاسلام ولا يتم في  
هذا الخصوص - فإذا كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن  
في المياد القانوني بانتهاد رسمي في قلم الكتاب ، الا أنها لم  
تراجع في تقديم أسباب طعنها الأصول المتأصلة للثبوت لحصول  
الايداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على - بيل التطلع  
والثبوت يحصلوه في التاريخ الذي قالت به ، فإن الطعن منها  
يكون غير مقبول شكلاً ، ولا غير من ذلك أن تكون  
الأسباب قد أرفقت بأوراق الطعن بعد موافقة المدايمي العام  
على التقرير بالطعن في اليوم الذي قررت بالطعن فيه لأن  
هذا لا يدل بذاته على حصول تقديم الأسباب الى قلم  
الكتاب في المياد لظهور ما يدل على ذلك .  
(الفن رقم ١٥٦٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١٢١)

٢٢ - القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم  
أسباب الطعن في قلم الكتاب في المياد القانوني الا أن ما يجري  
عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب متوحد بموقعه من  
موظفي القلم المذكور لاسلام أسباب الطعن ورسمها حال  
تقديمها في السجل المذكور بأرقم متسابقة مع اثبات تاريخ  
ورقم الايداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايضاً  
من واقع السجل مثبتاً لايداع اصلياً لهذه الصيغة الاجرائية  
من كل عبث ، يسائر مرامي الشارع من اثبات حصول هذا  
الاجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك .  
(الفن رقم ١٥٦٦ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١٢١)

٢٣ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ٤٢٤ و ٤٢٥  
من قانون الإجراءات الجنائية على أن تصبيل الأسباب لإنتهاء  
مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعمراً بوجبة  
منذ اقتتاح الخصومة بحيث ييسر للمطلع عليه أن يدرك  
لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان  
الذي وقع فيه .  
(الفن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١٢١)

## الفرع الثالث - ميعاد النقص

## (أ) ميعاد التقرير :

٢٤ - متى كان التهم مقيدة الحرية في اليوم الذي صدر الحكم فيه باعتبار ممارسته كأن لم تكن ، دخلت الأوراق ما يشيت علم التهم رسماً بصدر ذلك الحكم ، فانه يتعين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ هدم التهم للتنفيذ .  
(الفرن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٨٢)

٢٥ - ان الظروف التي مرت بها يوم سعيد أثناء العدوان الثاني من شأنها أن تمد من حالات القوة القاهرة التي يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقدم الأسباب الى حين زوالها الذي لم يتم الا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩  
(الفرن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٧ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٨٨)

٢٦ - ان ميعاد الطعن بطريق النقض من التباية في الحكم الصادر غيابياً بعد جواز استئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات المارسة فيه بالنسبة للتهم .  
(الفرن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١٨٠)

٢٧ - اذا كان بين من الأوراق ثبوت علم الطاعن رسمياً بصدر الحكم المطعون فيه - يرفض المعارضة وتأييد الحكم الصادر بإداته - بعد أن حضر أولى جلسات الأشكال في تنفيذه فان الميعاد القانوني في التقرير بالطعن بطريق النقض يكون منصوباً من هذا اليوم الأخير ، واذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن في الحكم المذكور الا بعد الميعاد القانوني فانه حتى مع التسليم بقيام مانع قهري لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته ونقض فيها برفضها لا يكون طعنه مقبولاً شكلاً .  
(الفرن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٨ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩)

٢٨ - يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المانع باعتباره أن هذا الاجراء لا يبدو أن يكون عملاً مادياً ، أما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسخة من الوقت قدردا القضاة بشرة أيام تمتع على تمرير السلم بإيداع الحكم والإطلاع على أسبابه - أمناً بحكم المادة ٢٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية - فانما كان الطاعن قد بادى بالتقرير

بالطعن فور زوال المرض ، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فان طعنه يكون مقبولاً شكلاً .

(الفرن رقم ٩٨١ لسنة ٢٩ ق - جملة ١/١٧ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٨٥)  
(الفرن رقم ١٤٩٠ لسنة ٢٩ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ٩٠ ص ٨٢)

٢٩ - علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فاذا ما انتهت هذه العلة لبطان الاعلان للحبس بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسمياً بصدر الحكم .

(الفرن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٩ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٢)

## (ب) ميعاد إيداع الأسباب :

٣٠ - لا يقوم للطعن قائمة الا اذا حصل تحرير في قلم الكتب وقضت أسبابه في الأجل الذي ضربه القضاة في المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب امتداد الميعاد ما دام لم يقدم شهادة على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقفاً عليه في الميعاد القانوني وقت صدورها كما تحضى بذلك المادة ٤٢٦ من ذلك القانون .

(الفرن رقم ٧٠ لسنة ٢٦ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٦١)

٣١ - !شهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقفاً عليه وقت صدورها .

(الفرن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ ق - جملة ١-١٥ لسنة ١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٣٢)

٣٢ - يجوز إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن قلم كتب محكمة النقض مباشرة .

(الفرن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق - جملة ١/٢١ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٨)

٣٣ - الأصل في ميعاد المرافعة أنه يمنع حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقاً للمادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف العكس في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الأحكام المحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك



تخص

١٩٥٧/٥/٢٢ وكلها تدل على أن الحكم لم يتم حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة ثم أودع تقريرا بالأسباب في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ وبنى التقرير على بطلان الحكم لعدم ختمه في المبدأ ، فإن الظن يكون مقبولا شكلا - إذا لم يتيسر الحصول على صورة من الحكم ، ذلك أن امتداد المبدأ المنصوص عليه في المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية والذي غايته أربوون يوما من تاريخ النطق به مله أن يوجد الحكم فعلا حتى تثبت المحكمة بطريقة يقينية من تاريخ صدوره واحتساب مبدأ الأربوون يوما التالية لصدوره .

(الظن رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٨ ق-٢٠ - جلة ١٩/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٧)

٣٩ - متى كان الحكم قد صدر حضوريا في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ قرر التهم بالظن فيه بطريق التقضي في ٢ من يوليو سنة ١٩٥٧ وحصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ، وحصل على شهادة أخرى بعدم إيداعه تاريخيا ١٩٥٧/٨/١ ثم قدم أسباب طعنه في يوم ١٩٥٧/٨/٤ طالبا بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه غير أنه في مساء اليوم نفسه أعلن مرة أخرى بأن الحكم مودع بالملف في تاريخ إعطاء الشهادة المؤرخة ١٩٥٧/٨/١ ولم يكن في وسع المتهم أن يقدم أسبابا جديدة لطلعه بعد هذا الإعلان الأخير حيث كان مبدأ الأربوون يوما المقررة كحد أقصى للتقرير بالظن وتهديم الأسس قد انقضى باقضاء هذا اليوم ( ١٩٥٧/٨/٤ ) وذلك بسبب خطأ قلم الكتاب في تحرير الشهادة الأولى ، فإن لمحكمة التقضي أفساح مجال الظن للمتهم ومنحه أجلا يقدم فيه أسباب طعنه .

(الظن رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٥٧ ق-٢٧ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤١١)

٤٠ - الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبة رفضا عن مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره .

(الظن رقم ١٨٥٩ لسنة ١٩٥٧ ق-٢٧ - جلة ١٠/١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٤٤)

٤١ - أن مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في المبدأ القانوني إنما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه الى قلم الكتاب للإطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه فلم يجده به فإذا هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم في المبدأ فإن طعنه لا يكون مقبولا لأن الأمر

لم ينص على ميعاد مسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان الظن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فإن ميعاد إيداع أسباب الظن بالتقضي لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(الظن رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ ق-٢٦ - جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٨)

٣٤ - متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم معروفة قبل اقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الترخي الذي قصده القانون منها ، ولا يكون للطاعن الحق في امتداد المبدأ ، ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد اقضاء الثمانية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير بالظن وتقديم أسبابه .

(الظن رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ق-٢٦ - جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٤٢)

٣٥ - متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم معروفة قبل اقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الترخي الذي قصده القانون منها وبالتالي يسقط حق الطاعن في الظن باقضاء الثمانية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه .

(الظن رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ ق-٢٦ - جلة ١٩/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٢١)

٣٦ - إذا كان الحكم قد صدر بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقرر التهم بالظن فيه بطريق التقضي في ١٦ من نفس الشهر وحصل على شهادة من قلم كتاب نيابة شال القاهرة مؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ( أي بعد انتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون ) تثبت عدم إيداع الحكم مختما ، فإن الظن يكون غير مقبول شكلا ولا يلتفت الى الأسباب المقدمة بعد المبدأ ، ذلك أن الشهادة المقدمة من المتهم بعد اقضاء ميعاد الظن وتقديم الأسباب لا تكون مجدية في امتداد المبدأ .

(الظن رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٥٧ ق-٢٧ - جلة ١٢/٩/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٦١)

٣٧ - متى كانت الشهادة التي يستند اليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعا في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله الى القلم المذكور ، فإنها لا تصلح أساسا يستند عليه للاعتجاج بالمهلة المنصوص عليها في القانون لامتداد ميعاد تقديم الأسباب لأنها لم ترد على السبب .

(الظن رقم ١٧٦٦ لسنة ١٩٥٧ ق-٢٧ - جلة ١٨/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٨٦)

٣٨ - متى كان الحكم قد صدر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ وقرر التهم بالظن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع شهادات سلبية آخرها في

فعلية أن يؤدي للخرافة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالظن بطريق النقض ، فإذا لم يتم بمسندة قوت المحكمة استبعاد الظن من الجلسة ، وإعادة عرض الظن إلى الجلسة وعن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام وصيروتها نهائية .

(الظن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٤٦ - إن ذمة الطاعن لا تبرأ من أداء الرسم بمجرد توقيع الجواز بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بإدائه ، فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقصيده وإعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بقتضاها .

(الظن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

#### الفرع الخامس - الكفالة

٤٧ - متى كان الطاعن المحكوم عليه بقسوة التهمة لم يردع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(الظن رقم ١١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨ ص ١٢٧)

(الظن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢ ص ٨ ص ١٢٢)

٤٨ - لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالظن إنما له أن يقدم بها عند نظره بالجلسة .

(الظن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٤٩ - استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الظن ممن لم يجعل بسداد الكفالة قبيل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم في هذه الحالة نهائي

لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لاجبائية له ويمكن إعادة الدعوى إلى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(الظن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٥٠ - أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبول ظن المحكوم عليه بقسوة غير مقيدة للحرية إبداع الكفالة المينة في المادة ٣٦ منه - ولما كان الطاعن لم يردع خرافة

المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول وتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(الظن رقم ١٥٥٦ لسنة ٢٠ - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ ص ١١ ص ٨١٢)

في ذلك ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيستثنى له تقديم أسبابه في الميعاد وإذا فلا يجوز للطاعن أن يتسكك بما جاء في إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين (الظن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ ص ٧٥٨)

٤٢ - تقديم الأسباب التي يبنى عليها الظن بطريق النقض في خلال الميعاد الذي حدده القانون هي شرط لقبول الظن ، وتعد لاحقة بتقرير الظن ويكوفان معاً وحدة اجرائية ولا يبنى أحدهما عن الآخر ، فعلى من قرر بالظن أن ثبت إبداع أسباب طعنه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الظن عليه في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالظن والا كان الظن غير مقبول شكلاً .

(الظن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢ ص ١١ ص ١٢١)

٤٣ - لم يفرض القانون لكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يقدم بها المحكوم عليهم ، أو القيام بسجل قلم الكتاب المختص - بتقديم عرضة أسباب الظن إليه لانتج أثره القانوني ، ويكون وصول تلك العرضة إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بعد اقضاء ميعاد الثانية عشر يوماً المنصاري إليها بنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - الذي رفع الظن في ظله والذي تسمى أحكامه على إجراءات تطبيقاً للمادة الخامسة

من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مما يسقط الحق في الظن وتعين الحكم بعدم قبول الظن شكلاً .

(الظن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ ص ١١ ص ٦٦٥)

٤٤ - يتعين على الطاعن أن يقر بالظن أثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يمتد أن يكون عملاً مادياً ، أما اعداد أسباب الظن وتقديمها فيقتضي نسخة من الوقت قدرها القانون بفترة أيام تمتد على تاريخ العلم بإبداع الحكم والاطلاع على أسبابه - أخذاً بحكم المادة ٤٢٦

من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الطاعن قد باذر بالتقرير بالظن فور زوال المرض ، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فإن طعنه يكون مقبولا شكلاً .

(الظن رقم ٩٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ص ١١ ص ٨٥٥)

#### الفرع الرابع - رسوم الظن

٤٥ - متى كان الظن مقاماً من المصلحة بالحقوق المدنية

## الفصل الثالث

### المصلحة في النفس

#### الفرع الأول - القواعد العامة

٥١ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك ملغياً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة يقرر لاستئناف تصل بالأطراف إلى توزيع المصادلة ، ولا يثنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استئنافاً بالرفض إذ العبرة في قيام المصلحة في النفس هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يتد بانعدامها بعد ذلك .

(المقرر رقم ١٤١ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٥٩٦/٢٣ ص ١٠ ص ٦٦٢)

٥٢ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في النفس - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تختص أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطال ، وكان المتهم يرى من وراء دعواه أن قضى له بمحاكمة الجنائيات يطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن مساسه بقوة الشيء المقضي - فإن مصلحة النيابة في النفس تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً .

(المقرر رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جملة ١٩٦٠/٢٦ ص ١١ ص ٢٨٠)

#### الفرع الثاني - العقوبة المبررة

٥٣ - إذا كان النفس وارداً على إحدى الجريعتين اللتين دين بهما للمتهم وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بعمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررّة في القانون لأي الجريعتين - فانه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يشهه بشأن جريمة الشروع في القتل .

(المقرر رقم ١١٣ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٥٩٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٦٨٨)

٥٤ - لا جدوى مما يشهه المتهم حول توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

(المقرر رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٥٩٦/١/٢٤ ص ٧ ص ١٢٣)

٥٥ - لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للقتل الجنائي المسند إليه هو مجرد « ضرب أفضى إلى الموت » لا « قتل عمد » إذا كانت العقوبة المقررة لها عليه مقررّة في القانون للجريمة الأولى ولا يثير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تختص منها الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزل إليه لما منعها من ذلك اعتبارها المتهم مسئولاً عن جناية القتل العمد فهي إذ لم تصل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(المقرر رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٥٩٦/٢/٧ ص ٧ ص ١٤٨)

٥٦ - لا جدوى للمتهم مما يشهه بصدد قيام ظرف الترمد ما دامت العقوبة المقررة له عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير ترمد .

(المقرر رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٥٩٦/٢-٢ ص ٧ ص ١٥٨)

٥٧ - لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل الطية التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك الطية كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعاً وثبت أنها من العيشين مما يصح به قانوناً حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا العيشين .

(المقرر رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٥٩٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٢٩٠)

٥٨ - لا جدوى من النسي على الحكم أنه إذا كان المتهمين في جرمي القتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب إليهما وبين النتيجة التي قضى بمسألتها عنها ، متى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوضعها جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار . ولا يفس من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرأفة أصلاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة

لبإدء الشبوبة من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ أ عقوبات التي أئيت الحكم بمقارنة المتهم إياها ما دامت أسبابه وإفائة في خصوصها ولا قصور فيها .

(الفرن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٧٩)

٦٥ - لا مصلحة للمتهم في الطعن على الحكم إذا داه في جريمة الضرب المصنح لعمامة مستديرة لظهوره من بيان مدلهما متى كانت العقوبة المقررة بما عليه تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديرة .

(الفرن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٤/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٣٩)

٦٦ - لا مصلحة للمتهم في التمسك بما عسى أن يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ في الاستناد بسوء فهم لأحوال الشهود فيما يتعلق بواقعة السرقة التي دين بها مع حمة بيع الزيت لفهر المستهلكين ما دام الحكم قد عاقبه على الجريمة بقوة واحدة داخلة في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب ملاحقته بها .

(الفرن رقم ١٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٥/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٤٥)

٦٧ - متى كانت العقوبة المقررة بما تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المصنح إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالقتل المدمر مما يشهده من قصور الحكم في بيان نية القتل .

(الفرن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢١٢)

٦٨ - لا مصلحة للمتهم فيما يشهده بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه إلا عن حمة القتل المدمر مع سبق الإصرار للاتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٠١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢/١١/١٩٥٦ ص ٨ ص ١٤٤٤)

٦٩ - لا جدوى للمتهم في جرميته الشروع في قتل المجنى عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لقتل الاعتداء الذي وقع منه على القتل المجنى عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أولت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل المدمر للسنتين إليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٠)

أما فشرت ظروف الرأفة بالنسبة لفئات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضى الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزل إليه لها منها من ذلك الوصف الذي وصفته به .

(الفرن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧٧)

٥٩ - لا جدوى للطعن من التمسك بعدم توافر ظرف سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل المدمر المنسوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل المدمر سبق إصرار ولا ترصد .

(الفرن رقم ١٤٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٦/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٠٧)

٦٥ - لا مصلحة للمتهم من التمسك على الحكم بأنه جاء قاصر البيان في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ما دامت أسبابه وإفائة لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها .

(الفرن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٠)

٦٦ - إذا طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تطبق في حق المتهمين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات فاعتبرهما المحكمة فاعلين أصليين في جريمة السرقة وطبقت في حقهما الفقرة الخامسة من هذه المادة وعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فاته لا يكون لهما جدوى من القول بأن النيابة العامة لم تطلب تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات في حقهما .

(الفرن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٤)

٦٢ - لا جدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطوقة في حقه ما دامت مدة الحبس المقررة عليها بما مقررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة المنطوقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٤)

٦٣ - لا مصلحة للطعن فيما يشهده من أن الواقعة المنسوبة إليه تكون جريمة اختفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة - ما دامت العقوبة المقررة عليها هي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضاً في الحدود المقررة لعقوبة جريمة اختفاء الأشياء المسروقة المنطوقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٧)

٦٤ - لا جدوى للمتهم فيما يشهده بشأن جريمة الترويج

٧٦ - لا جدوى للطعن فيما يراه على المحكمة من عدم اطلاعها على الحريات الممنون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم الممنون فيه قد داه يمتد التبدد والاشتراك في التزوير ، والحد الأقصى لكل من البروتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بقوية واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطعن اذ ذلك من طبعه .

(المن رد ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/٢٠ ص ٩٠ ص ١١٤٨)

٧٧ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن المتهم دين بالجرمة الثانية « حيازة السلاح الناري وذخيره بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى « الشروع في قتل المجنى عليه » موضوع الطعن ( والتي قضى ببرائة المتهم منها ) - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى يقتضي الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما إذا كان وجود البندقية والذخيرة في حيازة المتهم يغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تفكيره في استعمالهما في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحتمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لوحدة الرض الجنائي في البروتين ولأهمها ترتباناً ببعضهما ارتباطاً لا يتجزأ أولاً يتوافر .

(المن رد ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/٢٦ ص ١٠ ص ٨٣)

٧٨ - التنبيه الذي تبرره المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى جرحه أصابة خطأ ليس مجرد تنبيه في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات لجرأه بشرق سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يستلزم على أساس واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي واقعة الإصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلاً في شأنها ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تطلب الدفاع إلى ذلك التعديل ، إلا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد علقه على جرمته الإصابة الخطأ والقتل الممد مع سبق الإصرار والترصد بقوية واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبة عليها ، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دلت المتهم بها .

(المن رد ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/٢٢ ص ١٠ ص ٢٤٠)

٧٩ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دلت التهمة بجريمة التزوير في محرر رسمي ، فإنه لا مصلحة للمتهم في قرض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة لها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(المن رد ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٧ ص ١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٤٧)

٧١ - متى كانت العقوبة المقررة لها على المتهم وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن تهمة الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصابة خطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة .

(المن رد ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/١٠ ص ١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٨٦)

٧٢ - ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والمقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذها خطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من القانون فإنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

(المن رد ١٠١٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٢/٧ ص ١٩٥٨ ص ١٧ ص ١١٧)

٧٣ - متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس على تهمة البضعة التي نسبت إليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٣ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهي المقررة بجناية الشروع في القتل ، فإنه لا جدوى له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ولم يرد عليه .

(المن رد ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٢/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٢٧)

٧٤ - لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير في بعض الأوراق التهمة بتزويرها على اعتبار أنه غير مختص بتزويرها ما دام ثبت في حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

(المن رد ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/١٦ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٢)

٧٥ - إذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل الممد مع سبق الإصرار ووجود تائنها في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره خاصة بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت عصابه .

(المن رد ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١١/٤ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٧٩)

خلاف الدليل الذى أسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم  
في تحقيقات البوليس والنيابة بإمرازه لثلاثة المخذرة •

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٤ق - جلة ١/١٠/١٩٥٩ ص ٧)

٨٣ - لا جدوى مما يشهده المتهم من أن المخبر الذى قبض  
عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة  
كانت في حالة تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على  
المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط  
القضائي •

(الطن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ق - جلة ١/١٠/١٩٥٩ ص ٧)

٨٤ - لا جدوى للطعن من اذاعة النطق ببيان التفتيش  
مع اقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان انما شرع  
للحفاظ على حرمة المسكن فاذا لم يشهده من وقع عليه  
التفتيش فليس لغيره أن يشهده ولو كان يستعده منه •

(الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ق - جلة ١/١٠/١٩٥٩ ص ٧)

٨٥ - لا مصلحة للطعن في التمسك بأوجه البطلان  
المنطقه بشهده من المتهم ما دام لا تمس حقه له •

(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٥ق - جلة ٢/٧/١٩٥٩ ص ٧)

٨٦ - الطعن بالنقض لبطالان الاجراءات التى بنى عليها  
الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان •

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٦ق - جلة ٤/٢٢/١٩٥٩ ص ٧)

٨٧ - لا مصلحة للمتهم فيما ينهضه على الحكم متى  
كان ذلك متعلقا بشهده من المتهم ولا يمس حقه له •

(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٦ق - جلة ١/١٠/١٩٥٩ ص ٨)

٨٨ - متى كان الحكم قد اعتد به صفة أصلية في اذاعة  
التمم على اعترافه في مضمر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ  
من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش  
الملقى ببطالانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطالان  
التفتيش تكون منتفية •

(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٦ق - جلة ٤/٢٩/١٩٥٧ ص ٨)

٨٩ - متى كان المتهم قد قهر دفعه بقيام حالة الدفاع  
الشرعى عن النفس على تهمة الجبهة التى نسبت اليه ،  
وكان الحكم قد طبق المادة ٣٣ عقوبات وأوقع عليه العقوبة  
لأنه وهى المقررة لجناة الشروع في القتل ، فانه لا جدوى  
له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم

٨٩ - لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى  
ازنا - يفرض عدم تقديم شكوى الجنى عليه في شأنها -  
ما دامت المحكمة قد دانت بحرية الاشتراك في تزوير المحرور  
الرسمى وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٣ من قانون  
العقوبات بموجبها الجريمة الأشد •

(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٠)

٨٥ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن  
ومتهم آخرين لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون  
العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا  
الأساس - ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم  
ثبوت التهمة قبيلها وادانة الطاعن على أساس انه ضرب  
الجنى عليه فأحدث به عدة اسباب أصحرت لسلطانها عن  
إشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فانه كان  
يتمين على المحكمة أن توجه اليه في البسطة التهمة المكونة  
لجريمة التى رأت أن تتابع عليها وتبين له التسل الذى  
تسند اليه ليدلي بدفاعه في صده - واذ هي لم تفعل  
فانها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض  
الحكم ما دامت العقوبة التى أوقعتها المحكمة - وهى  
الحبس مدة ستة وحمدة - تتخلل في نطاق عقوبة الجريمة  
المصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التى رفعت بها  
الدعوى - وذلك عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات  
وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية •

(الطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١)

٨١ - لا يفيد المتهمون في طلب نقض الحكم - أن  
الحكمة أضافت من تلقاء نفسها الى وصف التهمة ظرف  
اترصد ، أو أنها عاملتهم بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات  
في تقريرها الثانية باعتبار أن الجنايتين مترتبان ببعضهما  
برابطة ازمية رأنهم وقتا تحت تأثير ثورة نفسية إجرامية  
واحدة - ما دام أن طرف مسبق الإصرار التى رفعت به  
الدعوى - وأثبت الحكم توافره - ولم يتناول المتهمون  
بشيء مضن - يكفى لتوقيع عقوبة لاعدام سواء بالنسبة  
الى القاتل الاسلأى أو الشريك •

(الطن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١)

وراجع نقض ( القاعدة ١٠٩ )

الفرع الثالث - مسائل متوعة

٨٢ - لا جدوى للمتهم من الطعن ببطالان التفتيش اذا  
كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل

٩٤ - صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التأويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة اختصاص أصيل في نظر الجرائم التي تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتدخل عن ولايتها هذه وتقتضي بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي أحيلت إليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية - إلا أن محكمة التقضى لا تستلغ أن تقتضى الحكم لهذا الخطأ بطلان لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية - ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة للمتهم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببراءة المتهمين وقد مسودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ، فلا مصلحة في قضي الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .  
(القرار رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق - ج - جلد ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١ ص ٥٠٢)

٩٥ - لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجسيم صوره التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للمتهم من الجادلة بشأن وجود معاينة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسمرة على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطا وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .  
(القرار رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - ج - جلد ١٩٦٠/١/٢٨ ص ١١ ص ١٢٨)

٩٦ - لا يستلزم إعلان القبض على صاحب الشأن فيه من وقع القبض عليه إبلا ، ولا شأن لغيره في طلب إعلان هذا الإجراء .  
(القرار رقم ١٢٧ لسنة ٣٠ ق - ج - جلد ١٩٦٠/١/١٧ ص ١١ ص ١٨٤)

## الفصل الرابع

### حالات الطعن

#### الطعن بالخطأ - بالأحكام العامة

٩٧ - التصور في السبب له الصادرة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، فلا تلك محكمة التقضى

لما دفع به من أنه كان في حيلة دفاع شرعي عن النفس ولم يرد عليه .

(القرار رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ق - ج - جلد ١٩٥٨/١/٤ ص ٩ ص ١٣٧)

٩٨ - تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الإيجاب بالنية في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع فيما لو قاع كل دعوى وملاستها ، ومتى أقام قضاءه بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مؤيدة إليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة التقضى ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يشهده حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن في قيام المانع الأدنى وحده ما يكفي لجواز الإثبات بالنية .  
(القرار رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - ج - جلد ١٩٥٩/١/٢٢ ص ١٠ ص ٦٥١)

٩٩ - إذا أثبت الحكم بأدلة منطقية أن اختلاس القمح المسلّم للمتهم بصفته أمينا لشدة بنك التسليف وقع في أجرة « لوات » وعين صافي المقدار المختلس ، فلا محل للبحث في مدى انطباق المنشور رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ الصادر من بنك التسليف - في احتساب مقدار المجر - مستوى في ذلك أن يكون هذا المنشور قد قصد من إصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر الحكم - أو أنه يتضمن قواعد عامة تسري في حق موظفي البنك ومستغفمي ، كما ينبغي للمتهم .

(القرار رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق - ج - جلد ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ٦٦١)

١٠٠ - لا يجدي المتهم إثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى ، ما دام هو معترف اعترافا صريحا بأخذه على المعنى عليها ، ولم يتأمره المحكمة فيما صوره من أنه كان مدافعا عن نفسه ، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يفرج فيه عن الدلالات التي أرجعها إلى الذنوبات الثانية من المادية ومدى الظروف التي لا بد من الاعتدال وقتله ، ولم يكن مطالبة الحكم لها إلا إيمانته في طلب الصورة الصحيحة لما حدث .

(القرار رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق - ج - جلد ١٩٥٩/١/١٧ ص ١٠ ص ٢١٦)

١٠١ - إذا كان مآل دعوى المتهم حتما هو القضاء بعدم جواز سلبها ، فإن ما يشهده في شأن عدم إعلاء وما ينسبه من خطأ إلى المحكمة في ذلك لم يكن غير من تلك النتيجة إذ أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بصدور الأمر بإحالتها إليها .

(القرار رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - ج - جلد ١٩٦٠/١/٢٩ ص ١١ ص ٣٨٠)

والتي لا تميز أن تنقض عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور ،  
مما يضمن منه قضي الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .  
(مجلس رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠٩٥٩/١٠/٢ ص ٧ من ١٩٦٩)

١٠١ - لم يقصد الشارع من نص المادسة الأخيرة من  
المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون  
الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات  
الظمن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من  
المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الغلط في تطبيق  
نصوص القانون ببناء الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث  
المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما ينصاه التمسك على  
الحكم المستأنف هو بطلانه لمدى اشارته لنص القانون الذي  
حكم بموجبه فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بدمج جواز  
استئنافه يكون قد أخطأ في القانون .  
(مجلس رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠٩٥٩/١٠/٢ ص ٧ من ١٩٦٩)

١٠٢ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء  
الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر  
معارضة التمسك وأست قضاها على أن محكمة أول درجة  
حكمت في الدعوى دون أن تسمح بدفاع التمسك فإنها تكون  
قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة  
أول درجة غير جائزة إلا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة  
الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ومن  
ثم يضمن قضي الحكم .  
(مجلس رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠٩٥٩/١١/١٢ ص ٧ من ١٩٦٩)

١٠٣ - متى قضت المحكمة على التمسك بالاختلاس بقوّة  
السجن وتفريره مبلغاً يساوي ما اختلسه وأغلقت الحكم  
بالنول فإن قضاها يكون مخالفاً لنص المادة ١١٨ عقوبات  
المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى  
للغرامة بمسماة جنيّة كما أوجب الحكم بالنول .  
(مجلس رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠٩٥٩/١١/٢٤ ص ٧ من ١٩٦٩)

١٠٤ - أن المادة ٣٧ من الرسوم يقانون رقم ٣٥١  
سنة ١٩٥٢ بمكانة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص  
على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لأن يحكم عليه بقوّة  
الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن  
ثم فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المنقضى  
بما يكون قد أخطأ في القانون .  
(مجلس رقم ٤٣٣ لسنة ٢٧ق - مجلة ١٠٩٥٩/٣/٨ ص ٨ من ٢٢٢٢)

إزاء قبوله التمسك لما انضاف اليه الحكم من تقييدات  
قانونية خاطئة وهو يسبيل رده على ما تنسك به التمسك من  
دفع قانونية .  
(مجلس رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠٩٥٩/٢/٢٢ ص ١٠ من ٢٢٢٢)

## الفصل الثاني - مخالطة القانون

والخطأ في تطبيق القانون أو تأويله

(١) ما يذكرك :

٩٨ - المستأنف من نص المادة الرابعة من الرسوم يقانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة متابع بجرمة التشرد إذا  
اتخذت الجريمة مرتزها الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة  
أخرى مشروعة تكفي للتشيش فلا تعتبر مشردة وإنما  
متابع بقوّة الجريمة التي قارفتها وإذا كانت المحكمة  
قد اعتبرت التهمة في حالة تشرد وادانتها بهذه الجريمة لمجرد  
احترافها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة  
أخرى مشروعة للتشيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق  
القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجت قضاها عن نظر  
الدعوى وتعتيق دفاع التهمة .  
(مجلس رقم ٩٩٢ لسنة ٢٦ق - مجلة ١٠٩٥٩/١٠/٩ ص ٧ من ١٩٦٩)

٩٩ - أوجب القانون توقيع العقوبة المنظمة للتقصير  
عليها في المادة ٣٣ من الرسوم يقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢  
على مطلق احرار أو حيازة المظفر ما لم يثبت التمسك أنه إنما  
أحرز المخدر للتعاظم أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك  
التقصير الخاص للمحكمة من العناصر المقررة أمامها . وإذا  
فإن كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من أن الاحراز  
كان بقصد التعاظم على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى  
بل اقتصر على هي قصد الاتجار مع أن هذا التقصد ليس  
ركنا من أركان الجريمة التي تحقق بمجرد احرار ، فإن  
الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالتقصير  
في الاستقلال بما يستوجب نقضه .  
(مجلس رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ق - مجلة ١٠٩٥٩/٢/١٩ ص ٧ من ٢٢٧٧)

١٠٥ - متى كانت عقوبة جريمة احرار السلاح بدون  
ترخيص التي أدب بها التمسك هي السجن طبقاً للفقرة الثانية  
من المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ وكانت  
المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون  
المقوبات ونزلت بقوّة الحبس إلى أسبوع ولحد - فإنها  
تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرراً قانوناً بهذه المادة



١٠٩ - أن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٥١٦ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٧/٥/١٩٥٨/٩ ص ٩٠)

١١٠ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استكمال الرقعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إمرار السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشر بأنها إنما وقعت عند حد التشفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما زلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي نقتضيه به المحكمة ودون تحيين توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

(الفرن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٨/١٠/١٩٥٨/٩ ص ٨١٢)

١١١ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه « وهو قائد مركب ذات محرك لم ينفذ من سيرها في مكان حرج ولم يبق عند الانقضاء تصادياً من أخطار الاصطدام ، فاصطدم بالسندل الملوك لآخر وأحدث به التفتيت المينة بالحضر » فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة استناداً إلى القول بأن « القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المتقول بإحلال » يكون قد أغفل الواقعة المؤتممة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحقة الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذاً له مكتنيا بالنظر إلى الاتفاق الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الاتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الفرن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٨/١٢/١٩٥٨/٩ ص ٩٠)

١١٢ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان

١٠٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو العود لتلك الحالة تستوجب دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك أن تنام عليه المصوى الجنائية عن الجريمتين مما أو عن كل جريمة منها على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(الفرن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٧/١/١٩٥٧/٨ ص ١١٩)

١٠٦ - أن المصادرة عقوبة لا يقتضى بها نصب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقرراً وكان القول يوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر يوقف التنفيذ ثم يلزم إعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضائاً مخالفاً للقانون .

(الفرن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٧/١١/١٩٥٧/٨ ص ١١٧)

١٠٧ - لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأبعاد القانونية أو بطرف مخفف من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية التنسوية للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا اقترنت الواقعة بطرف مخفف فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنب يكون قد خالف القانون .

(الفرن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٧/٣/١٩٥٨/٩ ص ٢١٥)

١٠٨ - أن قضاء المحكمة بمطابقة المتهمين بجريمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقاً للقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات يطوى على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمضى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديلها أو تصحيحها لزوال ولايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانوناً تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(الفرن رقم ٢١٥ لسنة ٢٠٠٥ - ج ٢٨/٥/١٩٥٨/٩ ص ٥٥٠)

الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد لليسع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل العجز الذى توقع كان لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم عن جرمه التبييد يكون مخالفاً فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يستلزم منه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(الشن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق-٣ - جلة ١٩٥٩/٤/١٥ ص ١٠ ص ٢٣٧)

الاستثنائية باعتبار الواقعة جنحة ومما يعاقب المتهم على هذا الأساس بعد خطأ فى القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى إلى المحكمة الاستثنائية لتعيد نظرها مستهدية بالتواعد المنصوص عليها فى المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الاجرامات الجنائية ، على اعتبار أن الواقعة جنائية تطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٣

(الشن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ ق-٣ - جلة ١٩٥٩/٦/٢٠ ص ١٠ ص ١١٦)

١١٥ - بين من الإطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تلقى مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التى تصدر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منها من المالة إجراءات المحكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقاً يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر من درجتي التقاضى دون قسره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذاً بمسوم النص وتشبهاً مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويستلزم لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(الشن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٩ ق-٣ - جلة ١٩٥٩/٦/٨ ص ١٠ ص ١٢٥)

١١٦ - يشترط لصحة الحكم بالإزالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : الأول أن تكون هي التى أُنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهى المتعلقة بالالتزامات والأعمال التى يلزم بها القسم والمشتري والمستاجر والمتعصم بالحكر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يثبت شيئاً من ذلك إلى المتهم ، بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنها أُنشأت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يستلزم منه نقضه قضاء جزئياً فيما قضى به من عقوبة الإزالة .

(الشن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق-٣ - جلة ١٩٥٩/٦/٩ ص ١٠ ص ١٢١)

(الشن رقم ٢٣٩١ لسنة ٢٨ ق-٣ - جلة ١٩٥٩/٥/١٢ ص ١٠ ص ١٢١)

١١٧ - قضت المادة ٦٩ من القانون ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمسابقة من خالف أحكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٨

١١٣ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريات وأوصافها وأن تطبق عليهاصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك مادام أن الواقعة المسندة التى اتفقها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المطبق لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة الملبئة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً ، بل تولت بها من جنابة إلى جنحة بعد استئزال الظرف المشدد المخلط للعقوبة - فإذا كانت الواقعة أن المتهمين اتهموا بجنابة الشروع فى القبض على المجنى عليه بدون وجه حق للمصوب بتهميات بدنية ، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم فى مدوناته وكما دارت عليها المحاكمة تتوافر بها أركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى النسبة - وهى العريسة الماتق عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - فإن الحكم اذ انتقص من الواقعة الظرف المشدد المسند من التهميات البدنية - بمعنى أنها لم تكن على درجة من الخطورة لتكون ذلك الظرف وتغليب العقوبة - وخلص إلى اعتبار الواقعة شروعا فى جنحة قبض غير ملاب عليها طبقاً للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخالفاً فى القانون مما يقتضى تصحيحه .

(الشن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق-٣ - جلة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ٤٨٢)

١١٤ - اذا كان الثالث من الأوراق أن المتهم موصف صوبى بصلاح السبابة ، وأن السرقة وقعت على ماله مملوك للدولة - وهو اختيار الكهربائى الذى تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والفاز - وكانت النيابة العامة قد استأنهت الحكم التيمائى الابتدائى بإدانة الحكم الصالح فى الممارسة ببراءته من التهمة المستندة إليه ، فإن القضاء من المحكمة

١٢٠ - لا يؤثر في تجريم فصل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة اليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة بصفة إيم ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالاتجار ، فيكون الحكم المطلق فيه إذ التي عقوبة المصادرة كما ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة الى عقوبة الرقابة المقتضى بها .  
(العدد رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١٠ - ١٩٥٩/١٠ ص ١٠١)

١٢١ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالقوة في الدعوى الجنائية ، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية - فاقبل ولو لم يكن جريمة محاكيا عليها قانونا إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطلق فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم تفراف ركن الخطأ الذي تنتسب اليه وفاة المجني عليه ، فإنه كان متنبها على المحكمة أن تحصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته ، أما وقد قفقت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .  
(العدد رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١١/٢ - ١٩٥٩/١١ ص ١٠١)

١٢٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي ضبط معه المخدرات دون الطاعن ، وهو الذي كان يحعل « الجوزة » وقت دخول رجال البوليس مما يستلزم منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استأنف الطاعن في الأحرار أو التماثل أو أنه يمر له سبيل الحصول على المخدر بواسطة تم عن قساط من جانيه وجد فيه للمتهم الأول مسافا لتحقيق رغبته في تماثل المسادة المخدرة ، فإن هذا الذي أثبت الحكم لا يورف في حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم تماثل المخدر .  
(العدد رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١١/١٩ - ١٩٥٩/١١ ص ١١)

١٢٣ - المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم للحكوم عليه ببقية مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يقدم للتنفيذ قبل البطلة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل البطلة ، فأقادت بذلك

ولم تستلزم للمتلعب حصول الاعلان - خلافا لما ذهب اليه الحكم المطلق فيه - كما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى من هذا الحكم - كما جاء بالمذكرة التصديرية للقانون - كما لو سطر من كثرة عدد المتلفين عن اداء الخدمة الازامية وغالبيتهم من قوى المهن الذين ينتشرون في البلاد دون أن تربطهم للمنة يمكن أو يلزمين « ، مما يستتبع معه القول بوجود الاعلان في خصوص هذه الحالة ، وكان الحكم المطلق فيه قد أوجب للمتلعب شرطا لم يطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تخلفه - والحال أنه غير لازم - فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .  
(العدد رقم ١٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١٩/١٩ - ١٩٥٩/١٩ ص ١٠)

١٢٨ - إذا كانت المحكمة قد تعدت عن قصد الجنائي لدى التهم بمافاده أن التهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان متبرضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجني عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما اتهمت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تمديدا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع النص السليم للقانون .  
(العدد رقم ١٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١٩/١٩ - ١٩٥٩/١٩ ص ١٠)

١٢٩ - أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات التسليم لفظ « الرؤية » في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تبعيا عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفحاة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وإنما عني ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أهما ببرهة يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى في ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بإية حاسة من حواسه تستوي في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تتحمل شكاً فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستللال على قيام حالة التلبس هو استللال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية - منوطا على تأويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .  
(العدد رقم ١٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢٩/١٠/١٩ - ١٩٥٩/١٠ ص ١٠)

السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - ما دام الشيك لم يسلم بيد الى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمةها ، ولم يكن للتهمة محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينحدر لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره الى الدفع والى الموضوع - حين تناولت المحكمة ، ومن ثم تبين قضي الحكم والقضاء بالنسبة الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

(القدر رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١١/١٩٩٠ ص ١١ ص ٨١١)

١٢٧ - اذا كان الحكم السابق صلوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجناية المستندة الى التهمة الأول قط بعد أن تخلف لدى المجنى عليها علة مستندية ، ولم يسجل هذا الحكم الجنب المستند الى المظنون ضدهم الا بتمكم ارتباطها بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنابات بقصر نظرها للجناية ، فإن لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المستندة الى المظنون ضدهم من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنابات وبين الجنب المستندة الى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون مما تبين منه قض واحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(القدر رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٢٨)

(ب) ما لا يندكك :

١٢٨ - التصور والتخاذل في أسباب قرار غرفة الاحكام الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها الذي يميز للمدعى بالحق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر المذكور .

(القدر رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ص ٢ ص ٢٨٣)

الا يسقط استئناف متى كان قد جرد للتنفيذ حتى وقت التذاع على قضيته في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تهديدا لايداع التهمة السجن طبقا للمادة ٤٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون التهمة قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهينة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد امتنعت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن التهمة اذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئناف عن حكم مشمول بالتنفيذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم اذ قضى يسقط استئناف التهمة رغم تهمته في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه - مخطئا في القانون وتبين لذلك قضه .

(القدر رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٣٩)

١٢٩ - لا جدال في أن أمين الشونة المختص بتحرير ايصالات توريد كميات التقيم المطلوبة للحكومة والنيابات بيان هذه الايصالات بغتر الشونة ليس موقفا عموميا لانه يتبع تلك التليف الزماني وهو ليس هيئة حكومية - فإذا كان الحكم قد اعتبر توريد هذه الايصالات وهذا الفتر جناية تزوير في أوراق رسمية ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(القدر رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ٢٢١)

١٣٥ - لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها اذا زال قيد الحيز من المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت اقالة التهمة من الترامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به ابراء ذمت من الالتزام بالوفاء ببيلغ الترامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصا لمالكه يتصرف فيه كيف شاء ، ويكون الحكم حين آن التهمة بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لانتفاء المسؤولية الجنائية .

(القدر رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١١/١٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ٢٢٣)

١٣٦ - تتم جريمة اعطاء شيك بدون وصيد بمجرد اعطاء السلب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسلب - اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعلق عليه الحياة القانونية التي أسبها الشارع على الشيك بالقباع على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات - أما الأفعال

بمقتضاها المدنية - بوصفها أرملة الجنى عليه طبقا للأوضاع التي نظمها القانون ولم تدع في طمأن أن لها هذه الصفة ، فيكون ما انتهى إليه أمر غرفة الاحكام من عدم قبول استئناف الطاعنة صحيحا في القانون .

(العدد رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١٢)

١٣٢ - اذا كان القانون لا يبين للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاحكام ، فان استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وصلا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجرامات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا في الأمر الصادر من غرفة الاحكام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق التقاضي غير جائز .

(العدد رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١٢)

١٣٣ - لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموقف المسمى الا أنه يشترط صراحته لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موقفا عموما مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير - فإذا كان بين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد للمسي يتزوره أنه محرر على نموذج خاص بينك الجمهورية من ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسى » بأضامين وعليه ثلاثة أختام بضم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تدلل موقف عدوى في تحريره أو اضماده ، فيكون الترخيص موضوع الاحكام ورقة عرفية يجرى على تشييد الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(العدد رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١٦)

١٣٤ - يستثنى من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الاجرامات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتنسيق بين مشروع قانوني الاجرامات الجنائية والمراقبات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كامنة في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون إشارا من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه

١٣٥ - ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من القول ببيان أمر غرفة الاحكام - المعلوم فيه - لتناحيا في تقدير أدلة الدعوى ولتصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقا للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الاجرامات الجنائية مما يجوز منه الطعن بطريق التقاضي من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الاحكام ، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وانتهت في حدود سلطتها الى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفى للإدانة .

(العدد رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق - جلد ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠)

١٣٥ - اذا كان الحكم المعلوم فيه قد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة احراز السلاح الناري الوارد ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ للمضي بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة احراز الذخيرة ، وجريمة الشروع في القتل القصد ، وطلب المادة ٢/٢٣ من قانون العقوبات وتضي بقوة الأشغال الشاقة لمختصين عشرة سنة المقررة لجريمة احراز السلاح المسندة الى المتهم طبقا للمادة ٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر المدة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - ، وهي عقوبة مفرقة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو إذ أوقعها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من امكان الزول بمقتضاها الى نصف الحد الأقصى أو الزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن - صلا بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

(العدد رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلد ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١٦)

١٣٦ - بين من استعراض نصوص المادتين ١٩٢ ، ٢١٥ من قانون الاجرامات الجنائية المملكتين بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى منوط بالجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالتقاضي في أوامر غرفة الاحكام التي تصدر برفض الاستئناف المرفوع اليها عملا بالمادة ٢١٥ من القانون سابق الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعنة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تهم بالإدعاء

عن ذات فله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة فتتح بابا لتناقض الأحكام ، فضلا عن تباعد الخصومة مما يزعج عن الأحكام ما يبني لها من الثبات والاستقرار .

(المجلد رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ق - جلد ١٢/١٤ - ١٩٦٠/١١ ص ١٠٦٧)

١٣٦ - مبدأ حيية الأحكام يفترض وحده الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التي تنطب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يستتبع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تغير الوصف القانوني لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الإعادة ، وإلى هذا الأسس أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدمها إلى محكمة الجنابات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائفة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة لفصل فيها عملا بالسادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليما لا يخالف القانون .

(المجلد رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ق - جلد ١٢/١٤ - ١٩٦٠/١١ ص ١١٠٦٧)

### الفصل الثالث - بطلان الحكم

(١) ما يعتبر سببا لبطلان الحكم :

١٣٧ - إذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على الدليل المستند من تفتيش غرقها دون أن يعرض للنقض ببطلان التفتيش ورد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .

(المجلد رقم ٦٩٩ لسنة ٢٥ق - جلد ١٢/١٢ - ١٩٥٦/٧ ص ٣١٠٢)

١٣٨ - إذا كان الحكم إذا كان المتهم على اعتبار أنه محلل الماعة بالمضي عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين الماعة وبين الاعتداء الذي قال ان المتهم أوقفه بالمضي عليه ، فإنه يكون حكما قاصرا متينا تقفه .

(المجلد رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ق - جلد ١٢/١٦ - ١٩٥٦/٧ ص ٥٩)

١٣٩ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استرغقت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل المسام شاملا حتى يحىء لها أن تمسكه التعميم الكافي الذي

المسادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه المسعة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه - وأن المذكرة الإيضاحية قد أوضحت في بابها للة التشرع عن أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافق الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسبع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحى بأن اشتراط إجماع القضية مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع الاتسكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

(المجلد رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ق - جلد ١٢/١٤ - ١٩٦٠/١١ ص ٢٠١٠)

١٣٥ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما لأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالمبادرة التي لاختارها الشارع عمولا لهذا القانون ، ولا يهدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك للمحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك

من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوقه اتفاق هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد - سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبغي على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رقت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المنقضى في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتآذيه به العدالة ، إذ من التواءم المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان

١٤٤ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبنى على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبني إلا على حجج قطعية الثبوت وحيد الجرم واليقين فاذ الحكم يكون مبنيا مستوجبا للنقض .

(الفرن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٩٤)

١٤٥ - متى كان ما أثبت الحكم ونسبه الى الشاهد ليس له أصل في الأوراق ، فان المحكمة تكون قد أقامت قضاها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يبيح بها وجوب نقضه .

(الفرن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٧/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٩٩)

١٤٦ - اذا أثبت الحكم في موضع منه حال يراه للواقعة أنه « وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة المراقبة أطلق صيدا على الجنى عليه أثناء مروره في الطريق عيارا ناريا قاصدا قتله متعمدا أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس » ثم قل من نائب العمدة وهو ممن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم « وهو في حالة ارتباك وقد اختل عتفانه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهالي تجمهروا وأنه أطلق عيارا من بندقيته فاصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن يحمل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم » ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال أن « هذه التبة قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته اسلاق النار قبل ذلك على الضيف وتسميه على صرف الأهالي المجتمعين في الشارع بالسلاح الذي كان يحصله ومنهم من المرور مما يعتبر دليلا كافيا على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان متصفا للقتل » . اذا أثبت الحكم ما تحتم فان ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تسترققنن المحكمة ولم تك واضحة الى هذا الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسؤولية المتهم ولا يطأن معه الى أن المحكمة قد أثرت حكم القانون على الواقعة على وجه الصحيح مما يبيح منه نقض الحكم .

(الفرن رقم ١٥٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٠١)

١٤٧ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التحري بشرط أن يكون تقديرها مبنيا على استئصال سائق - فإذا كان مذكوره الحكم لا يكفي في جلبه لأن يستخلص منه أن حرز المينة التي أخذت هو بيتة العرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لا اختلاف وزليهما ووصفهما اختلافا يينا لا يكفي في تبريره اقتراض

يدل على أنها قامت بما يبنى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ما لا تجد منه محكمة النقض محالا لتبين صحة الحكم من فساده . فان هذا الحكم يكون مبنيا يسا يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٨٥)

١٤٥ - متى كان الحكم قد أسس قضاها بإدانة للمتهم في جريمة التبتيد المسندة اليه على مجرد عدم قتله المصابيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصر البيان متينا نقضه .

(الفرن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٧/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٢)

١٤٦ - متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المدة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكتته في الظروف التي وقع فيها الحادث إقفاف السيارة رغم ما تمسك به المتهم في دفعه بأن الحادث وقع قضاء وقترا لأن الجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولا اختراقه الشارع ، كما أغفل الإشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، فانه يكون قاصر البيان ولجا نقضه .

(الفرن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٠٧)

١٤٧ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، فإذا خلا الحكم من ذلك فانه يكون مبنيا بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٥/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٣٦٥)

١٤٨ - متى كان الحكم قد أثير على المتهم في بعض أسبابه حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل في قوله أن السارقين كانوا في طريقهم الى الهرب من المنزل ، اذا به في موضع آخر من هذه الأسباب يقول أن المتهم كان في حل من الذود عن ماله اذا كانت جريمة السرقة في دور التنفيذ

والسارق لم ينادر مكانها ، ومتى هذا القول الأخير وموضعه في القانون أنه كان يحق للمتهم أن ينفذ في استعمال حق الدفاع الشرعي الى أبعد حدوده صلا بنص المادة ٣/٢٥٥ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء مضطرب الأسباب مما يبيح ويوجب نقضه .

(الفرن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٠٢)

جيبا في لحدوث الوفاة فان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بضه البض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن ترتب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها ولم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الواقع الثابتة ، مما يستحيل عليها منه أن تعرف على أي أساس كوت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، ويكون الحكم ميبيا متينا قضا .

(العدد رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ٢٩٧)

١٥٢ - يجب لصحة الحكم بالأداة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتد عليها ، ولا يجوز أن يستند إلى أسباب حكم آخر إلا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء هذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وانها تأخذ به وتصله أساسا لقضائها كانه مدون فعلا في حكمها - فلذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفوع والطليات المقدمة من المتهم إلى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها ، فانه يكون قاصرا قصورا يبييه ويروجب قضا .

(العدد رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ٢١٢)

١٥٣ - من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محضت الدعوى وأحاطت بطرفاتها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة التي فرجت دفاع المتهم أو داخلها الزرية في صحة عناصر الأثبات - فلذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة الثبوت - ومنها اعتراف المتهم لهتس التنظيم بالوكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تدل المحكمة بأرجا في هذه الأدلة ما ينفي بأنها أصحرت حكمها دون أن تعيط بها وتحصنها ، فان حكمها يكون ميبيا مستوجبا للنقض .

(العدد رقم ١٨٦١ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ٢٢٤)

١٥٤ - إن الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المعررات المضيورة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الضمة المقررة عليها - يد طلبا هاما تطلعه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقية والقانونية ، فكان يتعين على المحكمة اجابتها لاطهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يتقبل من المحكمة تطيل رفض اجابتها تطيلا يعد تسليميا مقلما

عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن ما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلب به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تنبى على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال فان الحكم يكون ميبيا بما يوجب قضا .

(العدد رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ٨٥٥)

١٤٨ - اذا كان ما أوردته المحكمة للاستدلال به على قيام ركن المادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في قترها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكتوبة لعنصر الاعتقاد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة النقض إقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول بقاء للركن المذكور ، مما يوجب الحكم ويروجب قضا للقصور في بيان الواقعة .

(العدد رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ١٠٩)

١٤٩ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب اصابتة هي واقعة ثابتة لا تنفي ولا تقبل التجزئة - سواء أخذ بها الحكم أو قاعا - فلذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أنه اقتنع بأن المجنى عليه استطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أقضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل اثبات على الطاعين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل قبي للمتهمين الثاني والثالث المقضى ببراءتهما ، فانه يكون قد تناقض وشابه القصد في الاستدلال مما يبييه ويستوجب قضا .

(العدد رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ٢١٢)

١٥٥ - اذا كان ما استخلصه الحكم من القول بثبوت الواقعة - حسب تحصيله لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد الا وجود الطاعين في مكان الحادث واعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطق الحكم - لا يكفي للاداة إذ أنه قضى بثبوت المصاين من فريق المتهمين مع أن هذه الإصابات تحمل دليل وجودهم بكان الحادث ، فان هذا الاستخلاص فيه من التمارض ما يوجب الحكم بعدم التجانس والتهاتر في الأسباب مما يستوجب قضا .

(العدد رقم ٢٢٦٥ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ من ٢٨٦)

١٥٦ - اذا كان بين ما أثبت الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن المتهم أطلق على المجنى عليه عيارا واحدا أرداه قتلا ، وهذا على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت



١٥٨ - الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كثائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أدبت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم امتمتاتها إلى الشهادة المرضية - قد اقتصرت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمثل أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنع من المثول أمام المحكمة ، فقول المحكمة على النحو المشار إليه آثماً يجعل حكمها قاصر البيان لعدم إبداء الأسباب التي عولت عليها مقسمة لما اتبعت إليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(الجنر د م ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩ - ج ١٠/٢٩/١٠٩١ ص ١٠٩١)

١٥٩ - حصول السداد للبالغ المصغر بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أثار في مذكرته المتقدمة إلى المحكمة الاستئنافية إلى مغالطة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تحيد استلامه المبالغ موضوع إصالح الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المبلغ إلا أنها لم تنشر إليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المغالطة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيباً بالتصور الذي يطله .

(الجنر د م ١٢٧١ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩ - ج ١٠/٢٩/١٢٧١ ص ١٢٧١)

١٦٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يرد في أسبابه ما يفيد تحقق النتيجة التي يستتبع بها إزال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، فانه يكون قاصراً عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

(الجنر د م ١٥٥٣ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩ - ج ١٠/٢٩/١٥٥٣ ص ١١٥٣)

١٦١ - دفاع المتهم بأن الورقة تحسّل تاريخين وطلبه الإطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم إلى البيانات المثبتة بحضر البوليس لقول بأن

بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء في أمر لم يعرض لتفحصها مما يوجب الحكم بالتقصير وسحب محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما أثاره المتهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(الجنر د م ٩٢ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/٢٣/٩٢ ص ٩٠ ص ٢٤٤)  
(الجنر د م ١٧١١ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/١٨/١٧١١ ص ١٨٨ ص ١٩٣ ص ٢٩٩ ص ٢٩٩)

١٥٥ - إذا كان الحكم الصادر بإبراء المتهمين من جريمة التنصّب - مع تسليمه بتواجد المتهمين مما يستلزم التهم الثاني على الصورة التي ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والمظروف التي تدخل فيها التهم الثاني ، وهل كان تدخله يمسى من التهم الأول وتبديده ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف ، أو بعده - هذا التقصير في بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في الدعوى مما يستلزم منه نقض الحكم .

(الجنر د م ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/٦/٢٢٣ ص ١٠ ص ٦١٩)

١٥٦ - إذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً ، مما يبين من أن المحكمة نهدت الدعوى على غير حقيقتها فبما حكمها مضطرباً بحيث لا يرفع منه من هو العامل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصدت إليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزته إلى عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويستلزم نقضه .

(الجنر د م ١٦٨ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/٦/١٦٨ ص ١٠ ص ٦٦٦)

١٥٧ - التناقض الذي يوجب الحكم هو ما يقع بين أجزاءه بحيث يقتض بعضه ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدت المحكمة - فإذا كانت المحكمة بعد أن سلمت بعدم التحول على اعتراف الطاعن الأول - كذلك قبل المتهمين - لما أحاطه من ظروف ، صادت واتخذت منه قرينة مؤيدة لاتهام الشهود ، دون أن تبين علة امتمتاتها إليه ، مع سبق تعذرهما عن الظروف التي تحيط به والتي دفعتها إلى عدم التعويل عليه كثيراً ، دون أن تبين كنه هذه الظروف ومزادها ومدى تأثيرها في الاعتراف كدليل ، وكيف هيئت به إلى مجرد قرينة قبيحة شهادة الشهود ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتخاذل والتقصير بما يستوجب نقضه .

(الجنر د م ٩٤٦ لسنة ٢٩ ق - ج ٢٩/٦/٩٤٦ ص ١٠ ص ٢٠٨)

الورقة تحمل تاريخا واحدا، فإن ذلك لا يكفي ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم ميبا بما يستوجب قضاؤه.

(المن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢/٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٠٨)

عليه وصفته في الدعوى المدنية، كما خلا من استظهار أسس المسؤولية المدنية والتفاسين فيها - وهي من الأمور الجهرية التي كان يجب على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي لم تحمل فإن حكمها يكون ميبا بما يستوجب قضاؤه فيما ينص بالدعوى المدنية، ولا يصدق في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة إلى ادعاء والد القتل مدنيا قبل المتهمين متضادين وحضور مدافع ومرافعة عنه، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى.

(المن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٥/٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٠٧)

(ب) مالا يتبر سيا لبطان الحكم :

١٦٦ - ما تزيتم فيه المحكمة - بعد استيفائها دليل الحكم - واستلذ فيه من قبيل الفرض الجدلي ولا تلقن له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم - لا يصح أن يتخذ سبيل اللعن في سلامة الحكم.

(المن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٢/١٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٩)

١٦٧ - إذا كان الحكم الاستثنائي إذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وإنما أنشأ لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما قضى به المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن النتي على الحكم الاستثنائي بالبطلان لا يكون له محل.

(المن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٢/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٠٣)

١٦٨ - أن التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا ييب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاسا سائقا بما لا تناقض فيه، إذ مرجع ذلك إلى عقيدة المحكمة ولطنتها إلى صحة الدليل الذي تأخذ به.

(المن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٤)

١٦٩ - متى كان الحكم قد تعلل عن نية القتل في جريمة القتل العمد المندقة للثمن واستظهرها في قوله ٣ وحيث أنه من توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكين ذات حد واحد مدب الطرف طولها ١٥ سم طين بها المجنى عليه طنة شديدة وسددها بقوة إلى مواضع قاطلة للقلب والجواب الطاجر والكبد والمدافع له على اضرار جريمة اقتتل

١٦٢ - لا تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسليم المال في المادة من مقتضيات العمل ويخل في اختصاصات التسم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر، أو أمر اداري صادر مما يملكه، أو مستندا من القوانين واللوائح - فإذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الاشراف على السجن، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوخ للثمن فتشبه بل أودع السجن بناء على أمر الضابط التوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي فتشبه نزلاء السجن بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض، فانه يكون ميبا بما يستوجب قضاؤه.

(المن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٤)

١٦٣ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة، ولا يبدى في ذلك التذليل على العلم من تلحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل "التي الذي يستقيم به قضاؤه فانه يكون ميبا متينا قضاؤه.

(المن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢/١٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢١)

١٦٤ - نصت المادة ٣١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بسوجه - وهو بيان جوهرى اتفقت قاعته شرعية الجرائم والعقوبات - فإذا خلا الحكم الاستثنائي - الذي قضى بالقضاء حكم البرائة - من ذكر نص القانون الذي أوّل بسوجه العقاب على المتهم فانه يكون مشوبا بالبطلان، ولا يصح الحكم من هذا الباب أنه أشار إلى رقم القانون المنطبق وما لفته من تعديلات مادام لم يفصح عن مواد القانون التي أخذ بها والخاصة بالترجم والمقاب.

(المن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥١)

(المن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١/٢/١٩٦١ ص ١١ ص ٢٠٨)

١٦٥ - إذا كان التائب من الحكم أنه قضى بالزالم المتهم متضادين بأن يفسروا للمدعي بالحق للمدني مبلغ ..... دون أن يبين ادعاء المدعي المذكور مدنيا أو علاقته بالمجنى

سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤  
لصرف قيمته فلم يجد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب وكان  
الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائفة مقبولة علمه وقت  
اصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب ما  
تتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة  
ويكون النسي على الحكم بالتقصير على غير أساس .  
(الجن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٩ ص ٧٨٦)

١٧٥ - سبب الجريمة ليس ركا من أركانها ولا عنصر  
من عناصرها الوليبي اثباتها في الحكم ، فلا يضره ألا يكون  
قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة  
الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان  
المتهم بها وأورد على ثبوتها في حقا أدلة سائفة من شأنها  
أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .  
(الجن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٢)

١٧٦ - اذا كان الحكم بعد أن جزم بإدانة الطاعن  
في الجرائم المنسوبة اليه - اعتدادا على ما أورد من أدلة  
سائفة عاد - وهو في صدد بيان الاتهام بين الطاعن  
جميعا - وأخطأ بذكر اسم المتهم الخلس - وأشار الى  
وجوده في محل الحدث باعتباره فاعلا في الجريمة - مع  
أنه قضى ببراءته - ولم يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أي  
أثر في منطق الحكم ، ولم يدع الطاعن أن ضررا لحق به  
من جراء ذلك ، فإن ذلك لا يضر الحكم ولا يميحه .  
(الجن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٢)

١٧٧ - لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم  
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها -  
فمتى كان مجسوم ما أوردته الحكم كافيا لتضم الواقعة  
بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كان ذلك  
محققا لحكم القانون .  
(الجن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٦)

١٧٨ - لا يكون بيان كمية المضر جوهريا ما دام المتهم  
لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصدته التعاطي  
ولم يشب هذا القصد للمحكمة .  
(الجن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٢)

١٧٩ - خطأ الحكم في اثبات حصول الواقعة لا يؤثر  
على سلات ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ الحادى .  
(الجن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٣)

سابقة اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث  
يوميين ، فإن هذا الذي قاله الحكم سائق في استخلاصية  
القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .  
(الجن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٨)

١٧٠ - متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها علمت على  
المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك  
في الدعوى فلا يصح أن يلحق في حكمها بقوله اذ الحكم  
خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .  
(الجن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٠٧)

١٧١ - علم توصل المحكمة الى مصرفة وقت وقوع  
الحادث أو اغفاله لا يستوجب قضى الحكم ما دام لا تأثر  
له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .  
(الجن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٦)

١٧٢ - اذا كان الحكم خاليا صلبه من ذكر المواد التي  
طبقتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه  
وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، وكان الحكم الابتدائي  
قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها  
النيابة فلا يصح نقضه اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي  
- فيه ما يذعن بذاته المواد التي عوبت المتهم بها .  
(الجن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٠٦)

١٧٣ - اذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل  
الوقائع الثابتة به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة  
في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر  
سنة ١٩٥٥ ليس الا خطأ ماديا في بيان رقم السنة وصحته  
« ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فإنه لا يؤثر في صحة الحكم  
ولا يقدح في سلات ما لما أن المتهم لا يضر في نفسه اذ  
التواريخ التي اجتبتها المحكمة في أسباب حكمها مصادرة  
لواقع .  
(الجن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٨٨)

١٧٤ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطائه شيك  
لا يتقاه رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم  
الشيك للبك في تاريخ سدادته بل تتحقق الجريمة ولو  
تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى  
الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجبرى مجرى التقدود  
ويكون مستحق الأداء بمجرد الإخلال دائما - فلذا كان  
الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ أكتوبر

## مقرر الرابع - بطلان الاجرامات

## (أ) ما يتربصيا لبطلان الاجرامات :

١٨٥ - اذا كانت التهمة التى أحيل المتهم بها الى محكمة الجنائيات هي جنابة الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأستندت اليه جريمة أخرى هي جنبة السرقة وأدخلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم أن يحل به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه ، فلذا كانت المحكمة قد أفضلت تبنيه الى الوصف الجديد للرئاسة على أساسه طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية فانحكها يكون ميبيا بما يظله ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ ص ١٤ )

١٨٦ - اذا دفع المتهم بأن التهمة التى اتهم يلحازها بشير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فأدات المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأى في الدعوى ، فان الحكم يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

( الملن رقم ٨١٦ لسنة ق - جلة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧ ص ٢٨ )

١٨٧ - اذا نسب لصفة متهمين الاشتراك مع موقوف عموى حسن التية - ماذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التى تضمنت للمأذون هي بنتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن التية ولا يعرف المرأة التى انقد عليها الزواج فان دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يحل الدفاع عن كل أمام محكمة الجنائيات معام خاصي توافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فلذا سمحت المحكمة لحام واحد بالرئاسة عن التهمين في مثل هذه الحالة فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب اجرامات المسابقة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

( الملن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ١٠٤ )

١٨٨ - لا يبنى عن اعلان الماراض بعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر الماراضة ، تأثير وكيله على تقرير الماراضة بيله بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتهدم

بأخبار الماراض واذا فالحكم الذى يصدر في هذه الحالة باعتبار الماراض واذا فالحكم الذى يصدر في هذه الحالة ( الملن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ١٥٧ ) ( الملن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ ق - بفس الجلة .

١٨٩ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد مقترن بجنابة أخرى - جنابة السرقة بجعل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عمد وقتت نتيجة محتملة لجنابة سرقة بجعل سلاح - دون أن تنبه الى هذا التنبيه - فان المحكمة تكون قد أضافت هذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جنابة القتل كنتيجة محتملة لجنابة السرقة ويكون حكما ميبيا لاخلاله بحق الدفاع .

( ملن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧ ص ٢٠٩ )

١٩٥ - اعتراف المتهم أمام المحكمة بلحدي التهم المسندة اليه لا يحل ما بالحكم من عيب بالنسبة لبقى التهم التى دين بها دون سماع الشهود في موابجة .

( ملن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ص ١٨٠ )

١٩٦ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق للمدعى وقضى بالنافه الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن للمدعى بالحق المدعى للمضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفاعه في الدعوى اصلا لنص المادة ٤٥٨ من قانون الاجرامات الجنائية ، فان الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجرامات المحاكمة مما يظله .

( الملن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ص ١٨٣ )

١٩٧ - متى كان الحكم قد استند في القضاء باداة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القبح المحجوز عليه دون أن تسمح هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شغوة المرافعة يسمح شاهد الاثبات في الدعوى ، فان الحكم يكون مشوبا بطلان في الاجرامات مما ييبه ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٧ ص ٨ ص ٥٧٩ )

١٩٨ - الاصل في الاحكام الجنائية أنها بنى على التحقيق التفرى الذى تبرره المحكمة في الجلسة في موابجة المتهم وتسمح فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمح الشهود الذين كان يجب

تلاوة أقوال الشهود الناتجة كلها قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة للطلوع في حكمها إذ لم تسمح التواجد الذي اقتضت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه يكون حكمها مشوباً بالبطالان في الاجراءات مما يبيح ويستوجب نقضه .  
(العدد رقم ١١٠٣ لسنة ١٣٠٢ ق جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٨٢)

١٩٢ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حتى أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يترشح على السيد في الدعوى في غيبة محامي الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرهما حتى يشئ لمحامي المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن انقضت المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالتقوية - مكتفية بحضور المحامي للتشديد - دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته ، أو أن تشير إلى اقتناعها بأن الفرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر خللاً يبقى الدفاع مبتلاً لاجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم .  
(العدد رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ١٩٨)

١٩٣ - إذا كان المتهم قد قدم للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهره صحة دفاعه من أن التأخير في تقديم شهادة الجرمك القبية في مباحثها يرجع إلى منازعة بينهما وبين مصلحة الجرمك في تقدير الرسوم مما كان يقتضي من المحكمة أن تمنح هذا الدفاع وتفتحه للوقوف على مدى صحت ثم تحكم في الدعوى بما تراه على ضوء ما يضرر عنه هذا التحقيق ، وإن هي لم تعمل فإنها تكون بذلك قد أخطت بحق المتهم في الدفاع مما يوجب حكمها بما يستوجب نقضه .  
(العدد رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٨ م ١٠ ص ١١) (والمتن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٨ م ١٠ ص ١١)

١٩٤ - إذا بان من الأوراق أن الدفاع طلب بجلسة المحاكمة : « أن يقضى أملياً بالبراءة ومن باب الاحتياط الكلي تمكين المتهم من اعلان شهوده في على ما استجد من وقائع بعد الحادث واستدعاء كبره الألباء الشرعيين لما ظهر من المناقشة الطيبة » - فإن إبداء الطلب في هذه الصورة يجهل بمثابة طلب جازم عند الاتهام إلى القضاء بغير البراءة - فإذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن دون أن

سالمهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل قص آخر في اجراءات التحقيق عملاً بنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضائها بإداة المتهم على ما ورد على لسان المجني عليه دون أن تسمح شهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون مبتلاً لاخلاله بحق المتهم في الدفاع .  
(العدد رقم ١٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧ لسنة ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٥٤)

١٨٩ - متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمحت المرافعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي نقلت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودة أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون مشوباً بالبطالان .  
(العدد رقم ٤١٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٧ م ٨ ص ٨٩١)

١٩٥ - إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أهم شرعوا في قتل المجني عليه مع سبق الاسرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أجرة قاصدين قتله فأخذوا به الاصلين البيتين بالقرار الطي ، وقد حضر للدفاع عن المتهم جميعاً محام واحد أقام دفاعه على أن المجني عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجني عليه ، وأن الأجرة التي أطلقها بالقرن أنما أطلقوها للارهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيداً لهذا النظر ، فأثبت أن المجني عليه أصيب من عيار ثوري واحد ، واستبعد الحكم طرفي سبق الاسرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقيين ، فانه بين ما تقدم أن مصلحة المتهم في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضي أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتمثل على محام واحد أن يترافع عنهم ، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فلذا كانت المحكمة قد اكتفت بمثلهم واحد عنهم جميعاً ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يوجب اجراءات المحاكمة ما يستوجب نقض الحكم .  
(العدد رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٥٩)

١٩٦ - ان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سالمهم ممكناً ، فإذا كان التاب أن اجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يبيح للمحكمة

ويظل معها الحكم الذى بنى عليها ، ويتعين قضا الحكم وإعادة المحاكمة .

(ملف رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٦)

١٩٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التعريب الجبركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بده تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى طلبها القانون به وقت تلك الإجراءات باطله ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لارتباطه بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أدرج الدعوى ببطلان التفتيش للأذن به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو فى معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وأقام الحكم قضائه بالأدلة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الأذن المذكور وفون أن تجري المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه اذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، مما يتعين معه قضا ولمحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(ملف رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٧٨)

(ب) ما لا يصلح سببا لبطلان الاجراءات :

١٩٩ - استبعاد سبق الاصرار والترصد من التهمة أمر يستبعد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لطعنهم فى الحكم الصادر عليهم استنادا الى أنهم لم ينهوا الى هذا التدبير قبل اجراءه ما دام لم يحكم عليهم بقوة أشد من المنصوص عليه فى القانون للجريمة المرجحة لهم .

(ملف رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٢٧)

٢٠٠ - تحكم المحكمة الاستثنائية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق فى الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها الا ما ترى هي لزوما تحقيقه أو ما تستكمل به النص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان الثابت من معاصر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حقت شقوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الإثبات

تجيبه الى ما طلب ، لم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها يكون ميبا بالاختلال بحق الدفاع وبالقصور فى البيان مما يتعين معه قضا .

(ملف رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٥٤)

١٩٥ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الماطمين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنابات - فإذا كان الثابت أن الماطمى الذى باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنابات غير مقصور للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقت باطله .

(ملف رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٦)

١٩٦ - قضا الحكم يمد الدعوى أمام محكمة الاحكامالى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويتقضى ذلك أن تجري المحاكمة فى الدعوى على أساس أمر الاحالة الأصل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة الى المتهمين أمام محكمة الاحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة لم ترد فى أمر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم فى أمر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذى رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان مما يوجب قضا ، ولا ينير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة فى الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالبطله ، لأن هذا التدبير وقع مخالفا للقانون ولأمر ينطبق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية التى أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(ملف رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢)

١٩٧ - الأصل فى المحاكمة أن تجري فى مواجهة المتهم العتيقى الذى اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير التهم المقامة عليه الدعوى بمتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذى أجره النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذى حوكم هو غير من اتخذت إجراءات التحقيق واقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يظل إجراءات المحاكمة التى تمت

٢٠٦ - إذا كان الدفاع عن الطعن لم يتسكع بسماع شاهد التني بل اقتصر على قوله :

« انه لم تسمع شهادة شاهد في المتهم ولا تكفي شهادة شهود الاثبات » - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تحول عليها مطبقة لشهادة شاهدي الاثبات وللأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بيد ذلك محلا لاستعائه لسماعه ، فيكون ما ينهه الطعن على الحكم من لخلال بحق الدفاع على غير أساس .  
(ملف رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٠ - ج ١٦/١٠/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٧٤)

١٠٧ - اذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انما تفتي على مقتضى الأوراق - وهي لا تسمع شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعه ، فانه لا يلائق للمتهم أن ينسب بطلان اجراءات المحاكمة .  
(ملف رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٠ - ج ٢٩/١٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ٩٥٥)

## الفصل الخامس

### أسباب الطعن

#### الفرع الأول - الأسباب الموجبة التي لا يجوز بمطالعتها لأول مرة

٢٠٨ - الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لاقتبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(ملف رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٥ - ج ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٥)

٢٠٩ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التسكع ببطلان التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم معززا للتسليم فلا يقبل منه ابتداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(ملف رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٥ - ج ٢٨/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧٤)

٢١٠ - لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كمنع مانع من رفع الاستئناف في المبدأ .  
(ملف رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٦ - ج ٤/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٥٧)

٢١١ - متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(ملف رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٦ - ج ٣/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

ولم يطلب منها التهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينسب على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دلت هي لم تر ما يدعو الى ذلك .  
(ملف رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٦ - ج ٢٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٧)

٢٠١ - متى كان التهم لم يتسكع بطلانه في البيلة التي نظرت فيها الدعوى أثناء وتغلب المجنى عليه في حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون اشارة منه الى طلب سماع المجنى عليه أو الاطلاع على الأوراق التي تثبت دقاهه مما يفيد تنازله الضمني عن هذا الدفاع فانه لا يحق له بعد ذلك أن ينسب على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع اذا أنها لم تهم بإجراء سكت هو من المطالبة بتفتينه .  
(ملف رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٦ - ج ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٢٧)

٢٠٢ - متى تبين أنه حصر مع المتهم أمام محكمة الجنابات محاميان أحدهما موكل والآخر متدب وأيدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافعته الى عدم اعلان التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنابات ودون أن يطلب أجلا لتحصير دقاهه - فان دعوى التهم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس صلا بالمادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(ملف رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٦ - ج ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢١٧)

٢٠٣ - لا يجوز أن ينسب على سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع ما دام المتهم لا يدعي أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية .  
(ملف رقم ٥١٢ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٧ - ج ٧/١٠/١٩٥٦ ص ٨ ص ٧٥١)

٢٠٤ - الأصل في اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يسبب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير ممدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان التهم يمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة اثباته به ، فان هو لم يغسل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .  
(ملف رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٨ - ج ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٨١)

٢٠٥ - ما ينهه المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تحولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تعليمها البين القانونية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه عليه مما يستلحق في الدفع ببطلانه .  
(ملف رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٠٠ - ج ٢٩ - ج ١٧/١١/١٩٥٦ ص ١٠ ص ٨٩٩)

٢٢٥ - لا يقبل من المتهم الدفع بيطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ٨٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٢٣/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٧٢)

٢٢٦ - لا يقبل من المتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة التفتيش أن معاهيه الموكل كان معاهيه من المعنى عليه في قضية جناية أخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقاً بالنظام العام ، لتعلقه بصغر وقضى ولم يسبق آثاره أمام محكمة الموضوع .

(الجن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٦٦)

٢٢٧ - الدفع بيطلان الإحالة إلى محكمة الجنايات الظهور من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع بيطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يقبل من المتهم آثاره لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/١٤/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٩)

٢٢٨ - متى كان المتهم لم يترشح على ماورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة ، فليس له من بعد أن يبيح على هذا التقرير التصور ومطابقته للتأثير في الأوراق .

(الجن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٤٧)

٢٢٩ - إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معينا يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يعمل فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٧٢)

(الجن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١٧/١٩٦٠ م ١١ ص ٤٧٧)

٢٣٥ - إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع بيطلان إجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/١٨/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٩٥)

٢٣٦ - إذا كان ما يشكو منه المتهم يصدد عدم اعلاؤه بيلة للمعارضة هو اعتراضه على الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثاني درجة وبمعه معام فمكتة من إبداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يشير أمامها شيئاً مما يتعرض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٨ م ٩ ص ١٢٣)

٢١٢ - متى كان ما يطاعه المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم اعلاؤه لا أثر له في الأوراق ولم يشير المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٤٨)

٢١٣ - ليس للمتهم أن يشير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٩/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٠٩)

٢١٤ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بيطلان التفتيش ، فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٩/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٠٩)

(الجن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٢٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٨)

٢١٥ - متى كان الدفاع لم يبد بيلة المحاكمة ما يشير من طعن على تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٩/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٢٢)

٢١٦ - لا يكون مقبولاً من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة برضه في اليوم الذي كان معهداً لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(الجن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٥/١/١٩٥٦ م ٧ ص ١٨١)

٢١٧ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي وكان مؤدباً ما أوردته الحكم لا تتوفر به حالة الدناغ الشرعي ولا يرضع لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يشير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢١/٢١/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٥٥)

٢١٨ - إذا لم يشير المتهم أمام المحكمة أنه لم يعطيه لديه أجزاء من الدعوى يعرف منها سن الذبعية ونوعها ، فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش لتعلقه بالموضوع .

(الجن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٦)

٢١٩ - الدفع بيطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي يجب إبدائه أولاً أمام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(الجن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٠٩)



المتهمان لم ينازعا في صفة المدعى بالحق المدني في الحكم له بالتعرض ، فلم يقبل منهما لأول مرة أمام محكمة التقص المنازعة في صفة المدعى بالحق المدني .

(الجن رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٤٨)

٣٣٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقص - إلا أنه يشترط قبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم ، أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بشرط حجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة التقص - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقا موضوعيا ، فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة التقص لا تكون مقبولة .

(الجن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ ص ١٠ ص ١٧٠)

٣٣٥ - إذا كان بين من مضى الجلسة أن المتهم لم يدفع بيطلان الحيز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يشتر هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠ ص ١٠ ص ٧٥٨)

٣٣٦ - إذا كان الثابت أن المتهم لم يتسكك أمام محكمة ثاني درجة بأن المحجوزات حدد لبيها مكان آخر غير مكان الحيز فلا يقبل منه أن يدعى على الحكم عدم رده دفاع لم يطرحه هو أمامها ، ولا يجوز له أن يشتر هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ ص ١١ ص ١٠٩)

٣٣٧ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل في مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع - فإذا كان الثابت أن الطعن أو المدافع عنه لم يشتر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه التسكك به لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ١٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/١٣ ص ١١ ص ٥٥٧)

٣٣٨ - ما ينهض المتهمون على الحكم من سيرة في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة وهذا هذا القصد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلا عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يشيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة التقص ، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحالة لغرضها عن نطاق المسائل الفرعية التي عنها الشارع

٣٣٧ - أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنابات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارته الدفع بيطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ ص ٩ ص ٩٤)

٣٣٨ - متى كان الثابت أن الشركة المستولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئا عن تغير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ٢٥٦)

٣٣٩ - متى كان المتهم لم يشر دفعه بيطلان التحقيق الذي بني عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع واكتفى بكتابة مذكرة لرفعة للاهتمام ولم يشر إليها أمام المحكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارته هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٨ ص ٩ ص ١٢٩)

٣٤٠ - متى كان المتهم لم يدفع بيطلان إجراءات التعرير أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨-٤-٢٨ ص ٩ ص ٤٢٨)

٣٣٩ - لا يقبل من المتهم أن يتسكك لأول مرة أمام محكمة التقص بيطلان إجراء اعلائه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

(الجن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٣ ص ٨٣٢)

٣٣٢ - إذا كان ما ينهض المتهمون على الحكم هو دفع بيطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا بين من مضى الجلسة أن المتهمين أو المدافعين عنهم أثاروا هذا الدفع أمام محكمة الجنابات فإنه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الجن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠ ص ١٩٢)

٣٣٣ - الطعن بطريق التقص لا يمكن اعتباره امتداد للخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخفها أو عدم أخفها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومتى كان على محكمة التقص الاطلاع القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان

٢٤٤ — لمحكمة الموضوع سلطة تحرير العقد فإذا كانت المحكمة انتهت إلى أن العقد اقام بين المتهم « الطاعة » والمجنى عليها عقد ودية باستغلال سائق فإن قضائها بإدانة الطاعة عن جرمى التبديد يكون صحيحا في " قانون • ولا يجنى الطاعة قولها أن العقد في حقيقته عقد شركة لا يلحق بقود الأمانة التي اوردتها المادة ٣٤١ عقوبات • ( المجلد رقم ٢٤ لسنة ٢٦ - ج ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٥٤ )

٢٤٥ — ما دام للمتهم في الجنابة لم يتعرض على فصل الجنحة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يشترط أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا إذا لم يثبت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل به في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجنحة التي فصلت •

( المجلد رقم ١٧ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٦٢ )  
( المجلد رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ - ج ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٠٩ )

٢٤٦ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يطبق بموضوع الدعوى — فتى استظهرت المحكمة بأدلة ساقطة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم اللامس بالقيادة فوقع منه الحادث الذي نشأ عنه إصابة المجنى عليه بالاصابات التي اوردتها التقرير الطبي الشرعى — فلا يقتل منه أن يعادل في ذلك أمام محكمة النقض •

( المجلد رقم ٦٧٢ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٢٧ )

٢٤٧ — السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بسبب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي يمتد تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مقب •

( المجلد رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٨ ص ١١٦ )  
( المجلد رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٠ )

٢٤٨ — من المقرر أن النفع يطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية تنطه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يثر أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تسك هذا الدفع أمام غرفة الاتهام •

( المجلد رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ - ج ٢٩ / ٤ / ١٩٥٧ ص ٨ ص ٤١٠ )

٢٤٩ — متى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن النفع يطلان الحكم الابتدائي لما شاب

بالايقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولعدم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط تحقيق وجودها •

( المجلد رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ - ج ٢٠ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ١٠٠ )  
٢٢٩ — لا يقبل من المتهم أن يشترط لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد اكراه أو تعذيب •

( المجلد رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ - ج ٢٠ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥٦ )

٢٤٠ — التسك بسالة الاكراه المنوي أو حالة الضرورة أمر لايجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الثابت أن المتهم لم يتسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للاكراه فيها •

( المجلد رقم ١٢٩٥ لسنة ٢٠ - ج ٢٠ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٧٤ )

٢٤١ — فرق بين النفع يطلان إذن التفتيش وبين النفع يطلان اجراءاته ، وإذا كان المتهم لم يدفع يطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، فانه لايجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساس المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، ومادامت قد اطاعت إلى أن التفتيش قد أسفر عن الثور عن المغرر الملوكة للمتهم ، فإن النفي على هذا الاجراء باحتيال من المغرر في جيبه لايقبل أمام محكمة النقض •

( المجلد رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠ - ج ٢٠ / ٢٨ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٤٨ )

### الفرع الثاني — الأسباب الموضوعية

٢٤٢ — التقيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الاتبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد ، فالنفع بعدم جواز اثبات الحق المدعى به بالبيئة يجب على من يريد التسك به أن يقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئا من ذلك أمامه فانه يعتبر متنازلا عن حقه في الاتبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض •

( المجلد رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٠ - ج ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٥ )

٢٤٣ — قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية يحتمل لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب مايقوم لديها من الأدلة والظروف اثباتا ونهيا ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت الأدلة التي توردتها توصل عقلا إلى النتيجة التي تنتهي إليها •

( المجلد رقم ٤١ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ / ١٩ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٢ )

اتصروا على القول بعدم الاعتناء إلى اتقوله كصر منه  
وجواز التأثير عليه، فإن ذلك القول منهم يكون غير مقبول.

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ١٦/٢٦ - ١٩٥٩/٢٠ - ١٩٢)

٢٥٤ - تبين المادة ٢٥٣ من القانون المدني الاتبات  
بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على  
دليل كتابي، وقيام المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق  
الوقائع، فتقديره متروك لقاضي الموضوع فيما لوقائع كل  
دعوى وملاستها، ومنى أقام قضاءه بذلك... كما هو الحال  
فيما يشهده حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة، لأن في قيام  
في الدعوى - على أسباب مؤدية إليه فلا يجوز المناقشة  
في ذلك أمام محكمة النقض، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك  
فيما يشهده حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة، لأن في قيام  
المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الاتبات بالبينة.

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ - ج ٢٩ - ج ١٦/٢٢ - ١٩٥٩/١٠ - ١٩٦١)

٢٥٥ - تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التي  
لا يجوز إثارة الجدل فيها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ - ج ٢٩ - ج ١٦/٢٢ - ١٩٥٩/١٠ - ١٩٨٨)

٢٥٦ - المرة في إثبات طلبات الخصوم هي حقيقة الواقع  
لا بما أثبتته الكتاب سهر - فإذا كانت محكمة الموضوع  
في حدود هذا الحق - قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي  
اعتمدت عليها في قضائها باستبعاد عبارة « تنازل المدعية  
بالحق المدني عن دعواها »، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات  
من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - خصوصا إذا كانت  
المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا  
التنازل المدعي به وأثبت طلباتها دون اعتراض من الطاعن -  
فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ - ج ٢٩ - ج ١٦/٢٩ - ١٩٥٩/١٠ - ١٩٩٤)

٢٥٧ - يكفي لتكوين جريمة التبديد احتمال حصول  
الضرر، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة  
موضوعية يفصل فيها عالما قاضي الموضوع، ولا يدخل  
حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ - ج ٢٩ - ج ١٦/٢٩ - ١٩٥٩/١٠ - ١٩٩٤)

٢٥٨ - اعتراف المتهم وبمثبت كفيته صدوره والبروات  
عليه وتقدير وقائمه هو أمر موضوعي، فلا يقبل منه اتقاره  
لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ - ج ٢٩ - ج ١٦/٢٩ - ١٩٥٩/١٠ - ٢٠١٠)

٢٥٩ - تقدير التوضي - إذا تعذر الرد - هو من  
المسائل التي تحصل فيها محكمة الموضوع دون مقبلة فلا  
يقبل من المتهم أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار المبلغ

من يبلان في الاجرامات لعدم النطق به في جلسة علنية،  
فلا يسوغ له التمسك به أمام محكمة النقض لأنه دفاع  
يتطلب تحقيقا موضوعيا لا يقتضي به هذه المحكمة.

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٧ - ج ٢٧ - ج ١٦/٢٧ - ١٩٥٩/١٠ - ١٩٧٣)

٢٥٥ - متى كان المتهم ينص على الحكم أنه لم يشتر إلى  
المذكورة التي قدمها رغم أهمية ما بها من وجوه الدفاع دون  
أن يبين ماهية هذا الدفاع الذي أبداه في المذكرة ولم يحدده  
وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه  
وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تنبيه  
أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يلزم  
ردا بل يعتبر الرد عليه مستندا في القضاء بالأدلة للأدلة  
التي أوردتها المحكمة في حكمها، فإن ما يشهده في هذا الوجه  
لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ١٦/٢٦ - ١٩٥٨/٩ - ٥٧٢)

٢٥٦ - أن تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من  
قانون العقوبات أو عدم توفرها من شأن محكمة الموضوع  
وحدها، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة  
توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها  
يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق  
القانون على وجه الصحيح، فإذا كان الثابت من عبارة  
الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل  
فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائما ما يقتضي اعتبارهما  
جريمة واحدة عملا بالمادة ٣/٣٣ من قانون العقوبات.

(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ٢٧/٢٧ - ١٩٥٨/٩ - ٥٩٠)

٢٥٧ - إن الأحكام التي صرح فيها هذه المحكمة بأن  
الدعج بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي  
لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا بقصد بها على وجه  
التحقق استبعاد التفتيش وجبب أحكامه من حظيرة المسائل  
الخاضعة بالنظام العام، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل  
هذا الطلب يستدعي تحقيقا وبيانا في الواقع وهو ما يخرج  
بطبيعته عن سلطة محكمة النقض، فإذا كان ما جاء في الحكم  
من الوقائع دالا بذهابه على وقوع البطلان جازت اتقاره  
لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يبلغ به أمام محكمة  
الموضوع.

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ١٦/٢٨ - ١٩٥٨/٩ - ٦٠٩)

٢٥٨ - لأجل الجادلة في تقدير محكمة الموضوع  
للأدلة - فإذا كان الطاعن لا يدعي أن العقل المخنوق  
الذي أخفقت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما



٢٧٢ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو ما يلاحظ بولائها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقض .

(ملحق رقم ٢٩ لسنة ٢٧ - مجلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ من ٢٨٨)

٢٧٣ - أن الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقدم تجوز آثاره في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة التقض لتلقه بالنظام العام ، إلا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يشيد صحة هذا الدفع .

(ملحق رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ - مجلة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩ من ٤٧٥)

٢٧٤ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة - وإن كان من مسائل النظام العام التي يجوز التسكك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى - إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة التقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتت لحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(ملحق رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ - مجلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٥ من ٢٢٤)

٢٧٥ - نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التسكك بالدفع بالبطلان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في إجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - إما كان سبب البطلان يصححه عدم العلم به في المبدأ القانوني - ولهذا اشترط لقبول أسباب البطلان في أول مرة أمام محكمة التقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالفها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك نظريا لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التسكك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

(ملحق رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ - مجلة ١٩٦٠/٢/٢٦ ص ١١ من ٢٨٥)

أو خروجه نيبا يرتكبه بخلته من دائرة التصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يحق - تقاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيها فلا رقابة للمحكمة التقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه - فإذا كان الحكم قد دلت بأدلة مؤيدة على اتصال فعل المتهم بحصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة التقض .

(ملحق رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ - مجلة ١٩٦٠/١٢/١٣ ص ١١ من ٩٠٤)  
(ملحق رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ - مجلة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٥ من ٩١)

٢٧٦ - إذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم يتنازع أصلا في قيمة الضرر المالي المترتب على فصل التهرب والذي طلب النيابة العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية - بالنسبة إليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فانه لا يقبل من أنه يشتر هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة التقض لتلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .

(ملحق رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٩ - مجلة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١ من ٩١٢)

### الفرد الثالث - الأسباب التلقطة بالنظام العام

٢٧٠ - لا يقبل من المتهم أن يشتر لأول مرة أمام محكمة التقض أن يحامي الموكل كان محاميا عن الجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السبب المباشر للحدث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ، لتلقه بمصر واقعي لم يسبق آثاره أمام محكمة الموضوع .

(ملحق رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ - مجلة ١٩٥٩/١٢/١٥ ص ٧ من ٢٤٩)

٢٧١ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة التقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه إلا من تلك الوجوه التي بنى عليها والتي حصل تقديرها في المبدأ إلا أن تكون أسبابا متعلقة بالنظام العام فيجوز للطعن أن يتسكك بها لأول مرة بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون وجه التظا ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم بغير وجوع إلى أوراق أخرى .

(ملحق رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٩ - مجلة ١٩٥٧/٢/١٣ ص ٨ من ٢٢٥)

٢٨١ - المقصود بالأحكام المادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة أما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .

(الحفل رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ٢٠٢)

٢٨٢ - متى كان الحكم بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المارضة في الحكم الصادر في موضوع الدعوى في غاية التهم والمعتبر حضوراً بقوة القانون طبقاً لنص المادة ٢٣٩ - من قانون الإجراءات وكان يلزم استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انطلق أمام التهم لإعلانه به لشخصه وإقضاء ميماد الاستئناف - فإن مثل هذا الحكم وإن لم ينفه المصنوعة يمنع من السير في الدعوى ، والطعن فيه بطريق النقض جائز سبقاً لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات .

(الحفل رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ٢٠٩)

٢٨٣ - نصت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أن المارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضوراً لا تقبل إلا إذا أثبت للمحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستأنف التمس الشرطين مما قبل قبول المارضة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون ضدها حضرت في بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخطفت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عذراً يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضوراً قد أعلن إلى المظنون ضدها علناً قانونياً فلم تستأنفه مع أنه كان جائزاً استئنافه قانوناً فكان قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المارضة التي رخصتها المظنون ضدها من الحكم المذكور رخصاً عن حكم غير جائز المارضة فيه يكون سديداً ، وبالتالي يكون الحكم الاستثنائي اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر في مارضة المظنون ضدها من جديد قد جابج التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المظنون فيه منياً للمصنوعة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق مسدوره منها - تعين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وتأيد الحكم المستأنف .

(الحفل رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٥ ص ١١ س ٢٦٦)

## الفصل السادس

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

المادة الأولى - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

٢٧٦ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة لمصلحة الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما إذا كثر التل جرائم متتلفة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحه في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معاً .

(الحفل رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢١ ص ٧ س ٢٥٠)

٢٧٧ - القانون لا يبيح للمدعي بالحق المدني أن يطعن في أوامر غرقة الإهمام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى إلا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج عن نطاقه الطعن بفساد الاستقلال .

(الحفل رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ س ٢٢٧)

(الحفل رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ س ٧٩٥)

٢٧٨ - العبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رُفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي قضى به المحكمة وماذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم على أساس أنها جنحة عرض لبن البيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فتقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المظنون فيه باعتبارها مخالفة لمنطقية على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

(الحفل رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٠ ص ٧ س ٤١٢)

٢٧٩ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرقة الإهمام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو الإجراءات .

(الحفل رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٤ ص ٧ س ١٢٥)

٢٨٠ - قصر المشرع في المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرقة الإهمام بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بالأمر وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(الحفل رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٨ ص ٧ س ٧٨٧)

الظن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لحكمة التقضى أن تعرض لما يشوبه أو يتقضه بمد أن حاز قوة الأمر التقضى به .  
(الظن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

٢٩٠ - الحكم الصادر في الاشكال ينج الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الظن فيه بطريق التقضى . فإذا كان الحكم صادرا في اشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة ، فإن الظن بالتقضى في هذا الحكم لا يكون جائزا .  
(الظن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٨١)

٢٩١ - متى كان الظن في الحكم الاستثنائي الذى قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فانه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه الى الحكم الابتدائي الذى قضى في موضوع الدعوى بإدائه والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات التى لا تميز الظن الا في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .  
(الظن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١٢/١٩٥٦ ص ١٢٢٢)

٢٩٢ - من المقرر أنه حيث يسند طريق الاستئناف وهو طريق عاضى من طرق الظن يسند من باب أولى الظن بطريق التقضى ومن ثم فإن الظن على الحكم الجزئى التقضى بتسليم للمتهم الى والده أو لى أمره بطريق التقضى مباشرة لا يكون جائزا .  
(الظن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١٢/١٩٥٦ ص ١٢٢٢)

٢٩٣ - متى كان الحكم قد صدر في مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن الآلات البخارية والمصادين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وكان المتهم قد قدم للحكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بدون ترخيص ، فإن الظن في هذا الحكم بطريق التقضى لا يكون جائزا عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها .  
(الظن رقم ١٣٧١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١٢/١٩٥٧ ص ١٤٧)

٢٩٤ - متى كان الحكم في حقيقة حكما غيايا لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بعد مياد المعارضة فيه ، فإن الظن بالتقضى فيه يكون غير جائز .  
(الظن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٨١)

٢٨٤ - البيرة في قبول الظن - على ما جرى عليه قضاء محكمة التقضى - هي بوصف الواقعة كما رُفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذى قضى به للحكمة .  
(الظن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١/١٩٦٠ ص ١١)

#### الفرع الأول - ما لا يجوز الظن فيه من الاحكام

٢٨٥ - لا يجوز للمسئول عن الحق المدعى أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية القائمة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعمض المطالب به لا يزيد على التصالب الذى يحكم فيه التقاضى الجزئى نهائيا وبالتالي لا يكون له الظن في هذه الحالة بطريق التقضى .  
(الظن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٧١٥)

٢٨٦ - أن المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الظن بالتقضى على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجنح دون المخالفات ، فلا يجوز الظن بطريق التقضى في الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجبانات .  
(الظن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٧٠٨)

٢٨٧ - الأوامر التى تصدرها غرفة الاتهام والمختطة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الظن فيه بطريق التقضى . وعلى ذلك فإذا قففت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى الى محكمة مينا لمسكرة للاختصاص - بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الظن بطريق التقضى في هذا الأمر يكون غير جائز .  
(الظن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٥٤٨)  
(والظن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق - نفس الجلة)

٢٨٨ - الظن بطريق التقضى في الحكم الذى صدر قبل الفصل في الموضوع والذي لم يبين عليه منع السعي في الدعوى لا يكون جائزا . ومن ثم فلا يجوز الظن في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي التقاضى بعدم قبول المعارضة ما دام باب استئناف الحكم السابق الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم اعلان للمتهم به .  
(الظن رقم ٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٦٩٩)

٢٨٩ - لا يجوز الظن على الحكم الاستثنائي التقاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا الا من حيث ما قضى به والا انطقت

أمام المحكمة المرفوعة إليها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانوناً .

(ملف رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٨٠٠)

٣٥٠ - متى كان الحكم قد صدر غيابياً وكان إعلان هذا الحكم التبايى لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علماً يقينياً ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائماً ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والقصل فيها أو فوات ميعادها .

(ملف رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٦/٥/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٦٦)

٣٥١ - متى كان الحكم قد صدر حضورياً اعتبارياً وكان لا بين من الأوراق أن التهم قد أُعلن بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائماً ومن ثم لا يجوز للنيابة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها .

(ملف رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٥/١/١٩٥٨ ص ٩ س ٦٠٧)

٣٥٢ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاحكام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم فإن القول بإطلاق الأمر الصادر من غرفة الاحكام لا يتناهى على إجراء باطل وقصور تسيبه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بصدوره الوارد في المادة ٩٥ سابقة الذكر .

(ملف رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/٩/١٩٥٨ ص ٩ س ٦٤١)

٣٥٣ - الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وإذا ذل فالتعن بهذا الطريق على الحكم الصادر استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة لا يجوز أن يتصله الى حكم محكمة أول درجة .

(ملف رقم ٢٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١٨١)

٣٥٤ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يمد حكماً منها للخصومة أو ماناً من السير في الدعوى ، فالطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(ملف رقم ١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٧/١/١٩٥٩ ص ١٠ س ١٠٨)

٣٥٥ - لا تميز المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض الا في الأحكام النهائية الصادرة من

٢٩٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

(ملف رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٠٢)  
(وتملن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ بفسر الجلة .

٢٩٦ - متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنابات بإدانة المتهم في جنابة قد وصف بأنه حضوري وهو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفته المحكمة ، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزاً .

(ملف رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٥٨)

٢٩٧ - متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقاً للمادة ٤٢٠ وما يبعثها من قانون الإجراءات الجنائية .

(ملف رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١/٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٦٠٦)

٢٩٨ - متى كان التات من الأوراق أن الطاعن سبق له أن رفع طعناً عن ذات الحكم قضى برفضه موضوعاً ، فإنه لا يجوز قانوناً طبقاً لنص المادة ٤٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يرفع طعناً للمرة الثانية عن ذات الحكم .

(ملف رقم ٥٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٦٩٨)

٢٩٩ - ان الطعن بالنقض طريق غير عادي لا يفتح باباً ، الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أما ما يسبق ذلك من شروب الخطأ ووجوه الظلم فلا يصح الطعن فيها الا مع الحكم الصادر في الموضوع ، وقد لا يجد الخصم عندئذ وجهاً للتظلم فإن هو وجد وجهاً لذلك فقد أجاز له القانون الطعن في الحكم من يوم صدوره لاصلاح ما عسى أن يكون قد وقع من خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم الموضوعي ذاته أو ما بني عليه أو اتصل به ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية التي أصبح الحكم فيها غائباً هو من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وليس من شأن هذا الحكم أن يبنى عليه منع السير في الدعوى



آخر دوجة - فلذا كان الطاعن لا يوجه طعنه الى الحكم الاستثنائي ، ولكنه يرمى الى الطعن في الحكم الابتدائي بمعنى الاخلال بحق الدفاع ، ولم يتسكك بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ، فليس له أن يشبه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجلسة رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ د - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٢٠٤)

٣١٠ - يقول القانون لمحكمة النقض أن تطبيق النصوص التي تدخل الواقعة في متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضي حتما أن تقرر محكمة النقض العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الجلسة رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ د - جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٠٢)

٣١١ - متى كانت الواقعة بالنسبة للمتهم كما أثبتتها المحكمة الذي داته باعتباره فاعلا أصليا تحصل القتل للمسند اليه اشتراكا في جريمة الشروع في القتل المقررة بجناية السرقة بعمل سلاح ولا تجعل منه فاعلا أصليا وكانت العقوبة المقررة بما مقررة قانونا لجريمة الاشتراك في القتل المقررة بجناية أخرى فانه يتعين انتفاء باحتمار ما وقع من التهم اشتراكا في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقا لنص المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات .

(الجلسة رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٦ د - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٨٨)

٣١٢ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة الا أن المحكمة متى أثبتت الأسباب التي من أجلها رفعت التحويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(الجلسة رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ د - جلسة ٢٩/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٢٣)

٣١٣ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كانت هذه القوة تدخل في حدود الدفاع الشرعي أو تتجاوزوه هو من شأن محكمة الموضوع ، الا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها ما يفي بالتجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة ، فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ، أن تدخل وتصصح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة يوما يقتضي به المطلق والقانون .

(الجلسة رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ د - جلسة ١٦-١١-١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٦١)

٣١٤ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بالتامه من إجتاع العقوبة النتيجه وكانت النيابة العامة لم تستند اليه

آخر دوجة - فلذا كان الطاعن لا يوجه طعنه الى الحكم الاستثنائي ، ولكنه يرمى الى الطعن في الحكم الابتدائي بمعنى الاخلال بحق الدفاع ، ولم يتسكك بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ، فليس له أن يشبه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجلسة رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ د - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٢٠٤)

٣١٥ - اذا كان القانون لا يجوز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاحكام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو هذا الاعتبار وعلا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئه للطاعن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا للطعن في الأمر الصادر من غرفة الاحكام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الجلسة رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ د - جلسة ٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٢)

## الفصل السابع

### سلطة محكمة النقض

#### (١) في الطعن في الأحكام :

٣١٥ - انه وان كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لها أن تقرر فيه ما تراه استنادا الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما تنتهى اليه ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح .

(الجلسة رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ د - جلسة ٢١/١٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ٢٥٠)

٣١٥ - قضى الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضي قصفه بالنسبة لما قضى به في الجناية المنسوبة لثمتهم وذلك بسبب ما بين الجرمين من الارتباط لوقوع احدهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لها مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الاعادة بالنسبة اليهما معا .

(الجلسة رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ د - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٥٦)

٣١٥ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع - الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم - تدل بغير شك على أن التهم كان

المتنازعتين - وإذا كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرية من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجنح للمتلفة التي هي لحدي دوائر هذه المحكمة فان الاختصاص بالتصلي في طلب تبين المحكمة المختصة بنقد لحكمة التقضي باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام أمامها - وهي لحدي الجنتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانوناً (العدد رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ في جريدة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٩٢ ص ٩٩٣)

### الفصل الثامن

#### أحكام في الطعن

٣٣٠ - قضى الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضي قفنه أيضاً بالنسبة للطاعن الآخر الذي يصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسباًباً لطنه .

(العدد رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١٠٤)

٣٣١ - قضى الحكم بإيد الدعوى أمام المحكمة التي تباد أمامها المحاكمة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض .

(العدد رقم ٢٩ لسنة ٢٦ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١٠٤)

(العدد رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ١٠٢)

٣٣٢ - اذا استندت المحاكمة فيما استند اليه في ادانة الطاعن الى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام تناقض بين مصلحتها في الدعوى ومن ثم فان تولى محام واحد الدفاع عنها يجب الحكم ووجب قفنه ونظراً للارتباط وتحقيقاً لنصن سير العدالة تبين قضى الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معاً .

(العدد رقم ٨٩٢ لسنة ٢٦ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١١٣٨)

٣٣٣ - متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعيد هذا الشاهد عما سبق له ابتدأه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فان قضى الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتماً المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين العريتين وقضى قضى الحكم بالنسبة له أيضاً .

(العدد رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٦ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٨٣)

٣٣٤ - متى يرفض الطعن المرفوع من المستولن من الحقوق المدنية فان طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

(العدد رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٧٧)

٣٣٥ - مبدأ عدم جواز الأضرار بالمحكوم عليه بسبب تنقله عند الأخذ به في الطعن بطريق التقضي انما يكون لهامه من ناحية مقلد القوة الذي يترتب حداً أقصى لا يجوز

في ملها دافاه لا يمكن تصحيحه تناقض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم « المطعون ضده » طبقاً لنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(العدد رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٩٨ ص ١٨٨)

٣٣٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم النهائي بعدم قبول الاستئناف شكلاً - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء للحكم فيه - اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميلاد ، ولا يجوز لحكمة التقضي أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تقفنه لصدور تشريع لاحق يبطل الواقعة غير معاقب عليها .

(العدد رقم ١١٧ لسنة ٢٨ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٧٨)

٣٣٦ - متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة يانه على أرض معدة للتسليم » قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٦ ، فان خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحاكمة - اذ تبين - يبيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسعها زاء صدور القانون المذكور الا أن قضى صلا بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بقضى الحكم قاضاً جزئياً فيما قضى به من تأدية الحكم بالإزالة .

(العدد رقم ١١٠ لسنة ٢٨ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٩٨ ص ٤٧٨)

٣٣٧ - اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الحشيش التي زرعها المتهم شليل ، وكان ما أورده من عناصر وأدلة يفيد بذاته توافق العيازة بقصد التسلط والاستعمال الشخصي ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلاً من المادة ٣٣ ، فانه تبين تصحيح الحكم بمعاقبة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(العدد رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ - جريدة ١١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٢٢)

٣٣٨ - السبب الذي يمسك به الطاعن في طعنه - وان كان غير صحيح على الصورة التي أوردها - الا أنه يسع لبيب التصور عن بيان الأدلة والظروف التي يستدل منها على أن الطاعن كان يعلم بأن ما أخافه من مرسولات متحصل من جنابة قتل الأمر الذي يقتضي قضى الحكم بالنسبة اليه .

(العدد رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ - جريدة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٢١)

(ب) في أحوال تنازع الاختصاص :

٣٣٩ - مؤدى نص المادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية يميل طلب تبين المحكمة المختصة برفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام قرارات الجنتين

الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق التقضى فصارت له بذلك حجة التأييد القطعى به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التذلل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذى أصدرته محكمة التقضى بناء على طعن التأييد العامة وحدها ، فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبل تفصل المدعى بالحق المدني والحكم بطلانها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم للمتأنف الصادر فى الدعوى المدنية فيتمتع الفائز بالنسبة لها والقضاء برفضها .

(الجن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠١٢)

٣٣٩ - تقضى الحكم بيبعد الدعوى أمام محكمة الإحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقضى ، ويتقضى ذلك أن تجري المحكمة فى الدعوى على أساس أمر لإحالة الأصل - فلذا كانت التأييد العامة حين عدلت التهم المسندة الى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة لم ترد فى أمر الإحالة وتمتلك المحكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم فى أمر الإحالة ولم ترفع عليهم المحكمة فى الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذى رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالطلال مما يبيح وجوب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر أقول بأن النفاذ عن المتهمين قبل المرافعة فى الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه إضرار على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالبسطة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون ولأن أمر يتعلق بالنظام العام لئلا يسهل من أصول للمحاكمات الجنائية أروى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(الجن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ١٩٢)

### الفصل التاسع

#### سقوط الطعن

٣٣٧ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو تحرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة التهم واختياره كإن لم يكن ، ولما كان هذا البطالة الذى أصاب الحكم التأييد الصادر من محكمة الجنائيات فى الجنابة المنسوبة الى الملعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم ما يعطل الطعن فيه غير فى موضوع ، فإن الطعن القديم عن الحكم التأييدى يعتبر ساقطاً بسقوط ذلك الحكم الذى كان محل الطعن .

(الجن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/٢٠ ص ١١ ص ٥٨٧)

الهيئة الثابتة أن تتمدها وهو لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

(الجن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٤ ص ٨ ص ١٠٢)

٣٣٦ - لا تلتزم محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذى أصبح لا وجود له بعد نقضه .

(الجن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨ ص ١٠٢)

٣٣٧ - متى كانت محكمة التقضى قد اضريت بتقدير المحكمة للتعرضي تقديرها نهائياً فى حدود سلطتها التقديرية ولكنها نقضت الحكم لانه أجرى خصم جزء من قبضة التعرضي دون أن يبين ما اذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهمين فيصبح الخصم أو غير ملزمة به معها فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الإحالة قد انتهت الى أن الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن فإن ولايتها تقتصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ الذى قدره المحكمة الأولى ، فإن نقضت بزيادة مبلغ التعرضي فاتها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .

(الجن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ ص ٢٢٤)

٣٣٨ - ان تقضى الحكم بيبعد الدعوى أمام محكمة الإحالة الى سهرتها الأولى قبل صدور الحكم المتقضى وتجري فيها للمحاكمة على أساس أمر لإحالة الأصل فلا تقضى المحكمة بما ورد فى حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم التقضى فى إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالتزام محكمة الإحالة بتصحيح العيب الذى قضى الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون غير أساس من القانون .

(الجن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ٩ ص ١٩٤)

٣٣٩ - ان تقضى الحكم بالنسبة لأحد الطائفتين يقتضى نقضه أيضاً بالنسبة للطائفة الأخرى الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسباباً لطعنه علناً بنص المادة ٤٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الجن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/١٣ ص ٩ ص ٧٩٠)

(الجن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٥ ص ١٠ ص ٢٩٩)

(الجن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٧ ص ١٠ ص ٩٨٢)

(الجن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١١ ص ٢٤٦)

(الجن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/٢١ ص ١١ ص ٢٣٩)

٣٣٥ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن التأييد العامة ، إذ أن تقضى الحكم فى هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هى التى أعيد طرحها على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فلذا كان

رقم القاعة

## نباية عامة

الفصل الأول : سلطة النباية العامة في التحقيق

١٧ - ١	الفرع الأول : في إجراء التحقيق
٢٤ - ١٨	الفرع الثاني : في التصرف في التحقيق
٢٧ - ٢٥	الفصل الثاني : سلطة النباية العامة في تحريك الدعوى
٣١ - ٢٨	الفصل الثالث : حق النباية في القبض في الأحكام
٣٢	الفصل الرابع : سلطة النباية في تنفيذ الأحكام
٣٣	الفصل الخامس : قرارات النباية العامة في المخزعات المدنية والإدارية
	موجز القواعد :

### الفصل الأول - سلطة النباية العامة في التحقيق

#### الفرع الأول - في إجراء التحقيق

- ١ - التحقيق الذي يجره معاون النباية في ذات اختصاصه للكافي . عدم إمكان العلم على محضره بالطلاق ...
- ٢ - وكلاء النباية الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق من الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية ...
- ٣ - التفتيش المحاصل بواسطة وكيل النباية المختص . استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه ...
- ٤ - اختصاص وكيل النباية الكلية بإصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها ...
- ٥ - تلبس وكيل النباية المخوطة معاون النباية للتحقيق . صحيح ...
- ٦ - حضور عام مع التهم في التحقيق الذي تولاه معاون النباية . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق التهم في الدفع بطلانه م ١٣٣٣ ج . ...
- ٧ - أعضاء النباية للتفتيش القيام بأعمال النباية العسكرية . عدم تقديم بالقيود الواردة في المادة ١٩١ ج . الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ - ١٠ - ١٩٥٤ ...
- ٨ - تول النباية التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ...
- ٩ - صدور القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر القضية التي أجرى معاون النباية تحقيقها . الدفع بطلان محضر التحقيق . غير سليم ...

رقم المادة

- ١٠ - عمليات وزارة الجوز إلى موظفيها بالتطابق من بعض المقتضيات الترتيبية . عدم التزام النيابة العامة بها ...
- ١ - انحصار وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة إلى تدب من رئيس النيابة العامة ...
- ١٢ - انحصار إفتاء النيابة العامة حال مباشرتها بإجراء تحقيق قضائي إلى تدخل في انحصار الحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قول أن تجري هي فتشيت بنفسها أو بطريق تدب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المادة ١٩١/ج ...
- ١٣ - إتصاف تحقيق محكون النيابة المتعوب لإجراؤه بصفة التحقيق القضائي عملاً بأحكام القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ ...
- ١٤ - إفتاء المحرك بطلان التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة المحليات ...
- ١٥ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لإسبغه انحصار بمهمة الأصل ما لم ينصص في أمر التعبد بأعمال النيابة العسكرية بوضوح ...
- ١٦ - انحصار وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يسجل بها ...
- ١٧ - إيالات أمر تدب أحد أعضاء النيابة لتحقيق حادث . عدم لزوم التمس صراحة على درجة من تدب التحقيق .
- ١٨ - حق رئيس النيابة في تدب أحد أعضاء دائرته للقيام بعمل عضو آخر بطلب المصلحة عند الضرورة ...

راجع : تحقيق ( المادة رقم ٢٥ )

راجع : تحقيق ( الفواعل من ١-٩ ومن ١٧-٤٩ )

الفرع الثاني - في التصرف في التحقيق

- ١٨ - أمر المحلف للمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية . تدب وكيل النيابة ضابط برئيس التحقيق بلاغ . إمتناع المحقق عليه من إبداء التماس أمام ضابط برئيس . إعادة الأمير التماس إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إدارياً بعمدة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر المحلف هذا ...
- ١٩ - أمر المحلف الصادر من النيابة . الأمر الصادر منها بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . الفرق بينها وبين الأمر الصادر من النيابة بأن لاوجه لإقامة الدعوى في مواد المحليات يجب أن يكون صريحاً وملوفاً . وجود ملوكه محرومة برأى وكيل النيابة المحقق بفتح فيها إصدار الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى . لا يثنى ...
- ٢٠ - صدور مشور من النائب العام بفرجه تقديم قضائي إليه إلى المحكمة . عدم اعتباره في قوة القانون ...
- ٢١ - سلطة وكيل النيابة العامة في أن يبدى لفرقة الإتهام ما يراه بشأن الوصف للمسلح القيمة للمستند إلى التماس ...
- ٢٢ - حق النيابة العام في مباشرة الاختصاصات القضائية المقررة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يسجل بها ...
- ٢٣ - عدم قابلية تصرف النيابة العام بدائرة عمله في الاختصاصات القضائية المقررة للنائب العام للإفتاء أو التماس من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ تنصص فيها لأشرف النائب العام من التماسين القضائية والإدارية . سلطة النائب العام في إفتاء أمر المحلف الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من من موافقة النيابة العام ...

رقم القاعة

### الفصل الثاني - سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى

- ٢٥ - كتابة الإذن من النائب العام أو المني العام أو رئيس النيابة يرفع الدعوى الجنائية ضد الموقوف ومن في حكمه عدلون كتابه جريئة أثناء أو بسبب تأدية وظيفة دون استئذان مباشر بها من أحد هؤلاء ...
- ٢٦ - حالات تلقى تحريك النيابة الدعوى الجنائية على شكوى المني عليه أو وكيله الخاص . قصرها على شخص جسم بالقبضة للجرم التي عصبها القانون بالذکر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تنظم فيها الشكوى الرئي العكسي الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام تنقذ بمحالات التصدد الصوري دون لكالي ...
- ٢٧ - سلطة النيابة في رفع الجنائية إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف اللهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنايات المنصوص ضها في المادة ٣١/٢١٤ أ. ج. والجرائم الأخرى المرتبطة بها طبقا لنص المادة ٣٢ ع ...

### الفصل الثالث - حق النيابة في العطن في الأحكام

- ٢٨ - القول بعدم قبول استئناف النيابة لا يرضائها الحكم الابتدائي . لا أساس له . حق النيابة في الاستئناف مطلق ...
- ٢٩ - حق النيابة في العطن . انقضاره على الدعوى الجنائية . عدم استعادة اللهمي للنق من طعن النيابة في الدعوى الجنائية ...
- ٣٠ - حرية النيابة العامة في ممارسة اختصاصها . أثر عدم علمسها ونسبة تأطها القانون بها . عدم جواز الاستناد إلى ذلك لصيغ قرار قاضي التحقيق ...
- ٣١ - توافر المصلحة في العطن بالنقض : بالنسبة لنيابة العامة ولو كانت المصلحة هي المحكوم عليه . حة ذلك ...

### الفصل الرابع - سلطة النيابة في تنفيذ الأحكام

- ٢٢ - جوب مباشرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام . صدور أمر كتابي بذلك غير لازم م. ١٤٦٧ ح ...

### الفصل الخامس - قرارات النيابة العامة في التنازعات العينية والإدارية

- ٢٣ - استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات العينية أو التي تصدر بالتنازع إدراتية . غير جائز .

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### سلطة النيابة العامة في التحقيق

#### الفرع الأول - في مجواره التحقيق

١ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم

جميعا من مأموري الضبط القضائي فإذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يطن على محضره بالطلان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يشتر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .  
( المني رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ د - مجلة ١٩٥٦/٥ ص ٧ ص ١٨٨ )

٨ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلاً . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبأمر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً .

( ملحق رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٢٤٥ )

٩ - متى كانت القضية التي تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٦ لتحقيق الذي يجريه معاون النيابة عند لديهم لأجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يخالف من حيث أثره وقيمت عن التحقيق الذي يجريه غيرهم من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فإن اللغض يطلان محضر التحقيق الذي أجراه لا يكون سديداً .

( ملحق رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨٨ س ٤٧١ )

١٠ - أن تعليمات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتفاني عن بعض المخالفات - بفرض صحتها - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها مباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية .

( ملحق رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ س ٢١٨ )

١١ - إذ وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مستصون بأعمال التحقيق في جميع العوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها دون حاجة لطلب منه بذلك .

( ملحق رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ١٨٩ )

١٢ - أن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضاء التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يتقدم التائب العام للسل لدى المحاكم العسكرية لإجراء التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يقتيدون في ذلك بالتبديد المبني في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ نص على ذلك ولم ينص على الإخلاء من التبديد الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات

٢ - وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مستصون بأعمال التحقيق في جميع العوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها .

( ملحق رقم ٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ س ٧٠٨ )  
( وراجع ملحق رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٥/١٢ ص ٨٩ س ٤٨٩ )  
( وراجع ملحق رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٢/٢٢ ص ١١٩ س ٢٩٢ )

٣ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المقتضى هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش بما لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تمتد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

( ملحق رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٦٨ س ١٢٣٨ )

٤ - صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مستصفاً بالتحقيق في العوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه السبل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع قبه إلا بنهي صريح .

( ملحق رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧٨ س ١٢٨٢ )  
( وراجع رقم ٩١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٦/٥/٢٥ ص ١٠٠ س ٥٧٠ )

٥ - معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص بصحيح القانون .

( ملحق رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨٨ س ٥٢ )

٦ - متى كان معاون النيابة الذي تولي التحقيق قد تلقى ائتماراً بإجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور محامي المتهم بدون افتراض منه سقط حقه في اللغض بطلان التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

( ملحق رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨٨ س ٥٢ )

٧ - أعتت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة السومية الذين يتقدم التائب العام لدى المحاكم العسكرية مباشرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ من التبديد الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات .

( ملحق رقم ١٤٨ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨٨ س ٢٨٩ )

التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تخوضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تعرضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم القروض ولا يستطاع فيه إلا إذا كان هناك نص صريح .

(ملف رقم ١٤٤٩ لسنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١٠/٢/٢٢ - ١٩١٠/١/٢٢ ص ٢٩٢)

١٦ - إذا كان الواضح من أمر التلب المكتوب على ذات إشارة الحادث المبلغة للنيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فانه لا يلزم النص صراحة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

(ملف رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق - ١٩٢٠/٥/٣٠ - ١٩٢٠/١١ ص ٥٠٨)

١٧ - لرئيس النيابة العامة حق قلب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر يتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا التلب يكفي فيه أن يتم شفاهة عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التلب التوقيعي ما يثبت حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد أقيمت أن وكيل النيابة عند ما أصدر الأذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره مندوبا للقيام بأعمال نيابة أخرى ، فإن هذا الذي أقيمت يكفي لاعتبار الأذن صحيحا صادرا من من يملك إصداره قانونا ، ومن ثم يكون سدينا ما رآه للمحكمة من عدم وجود وجه لنص دفتر الاتداب بالنيابة الكلية .

(ملف رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠ ق - ١٩٢٠/١/١٤ - ١٩٢٠/١١ ص ٥٨٢)

#### الفرع الثاني - في التصرف في التحقيق

١٨ - للمادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صراحة في أن أمر الضبط الذي يمنح من المود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا أذنك النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة أنها هو الذي يسبقه تحقيق تجربته النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اقتراح منها . ولأن مقتضى كائن التأييد أن وكيل النيابة وإن كان قد قلب غايط البوليس لتحقيق البلاغ المتقدم من اللجنة عليه ضد الظاهر إلا أن اللجنة عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بضغط الشكوى

الجنائية وهي المود التي تبالغ مسألة التضييق على الأشخاص وتقتضيهم إنما أراد أن يفي النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من التبريد الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تمنح على التفتيش صفة كالمراجعين إجراءات التحقيق . (ملف رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق - ١٩١٠/١٠/٢١ - ١٩١٠/١١ ص ٨١٢)

١٩ - أن الشارع يقتضي القانون رقم ٣٤٠ سنة ١٩٥٦ - الذي صدر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنايات - قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية يرمتها ، ومفاد أن الشارع قد جعل لها يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يشاره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، والتقول بطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام بإعادة من يملكه ، فيه معنى متضمن بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفرق بين التحقيق الذي كان يشاره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، ويزوال هذا التفرق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أرفقه الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضا فيها التحقيق النهائي الذي يتطلب القانون - فإذا كان التأييد من الأوراق أن معاون النيابة الذي أجرى التحقيق قد أقيمت في صدره محضه أنه قلب لإجرائه من نائب النيابة فإن النص بطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سدينا .

(ملف رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ ق - ١٩١٠/١١/٢٥ - ١٩١٠/١١ ص ٩٨٦)

٢٠ - لحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بسطه الذي له أن يشاره دائما ما لم يمنح ذلك من صرحا ولم يخص في أمر التلب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

(ملف رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق - ١٩٢٠/٢/٢٢ - ١٩٢٠/١١ ص ٢٩٢)

٢١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية



المطلى للهمة المنسقة الى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى الى المحكمة .

( المحل رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩٧١ )

٢٣ - إن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن « يكون لدى كل محكمة مستئناف مقام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » إنما جندت للمهام العامة اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في ملأ من الوطن ، فحول كل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والوطن بالاستئناف في الميدان العلوي والوطن في قرارات غرفة الأهماء على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الإشراف باعتباره صاحب الدعوى الصلصة والتأتم على شئونها كما بين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أنه « للنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة » .

( المحل رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩١٣ )

٢٤ - للمحامي الصام بد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن القضاء حق مباشرة الاختصاصات الفنية المخلوة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرّف فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالأمر لاقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن بقى أعضاء النيابة بمنع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا شمل التأميم القضائية والأمانة على السواء كما خصص عنه فصوص القانون والمذكورة الأضائية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا متجا لإكراهه القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .

( المحل رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩١٤ )

### الفصل الثاني

ملحة النيابة العامة في تحريك الدعوى

٢٥ - رفع الدعوى الجنائية ضد المتهمة أو المستغنى

اداريا ، إن هذا الأمر الذي لم يستبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعتها الإدارية .

( المحل رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٧٢٠ )

١٩ - الأمر الصادر من النيابة بالضبط هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهين على جميع الاستدلالات علما بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما يبعثها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز المدلول منه في أي وقت بالنظر الى طبيعتها الإدارية ، ولا يقبل تعللها أو استثناء من جانب المجلس عليه والمضى بالحق المدلى وكل ما لها هو الاتجاه الى طريق الإداء المباشر في مواد الجنيح والمخالفات ، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الإداري يفرق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بد أن تجري تحقيق الوقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما قضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات ، فهو وعده الذي يمنع من رفع الدعوى بولفدا أجاز للمجلس عليه والمضى بالحق المدلى الوطن فيه أمام غرفة الأهماء .

( المحل رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٧٢١ )

٢٥ - يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنابات أن يكون مرسما وملفوا ولا يثنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة معززة برأى وكيل النيابة للمحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالإجراء الإداري .

( المحل رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ )

٢١ - إن التاميم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدوري رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على إرجاء تقديم قضايا الجنيح التي يتم فيها أصحاب المظن والمخاطر لمخاطبتهم أحكام الترسيمات القائمة بشأن مواصفات أنتاج الفتيق وصناعة الفيز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون متوقفا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، ولا يرقى الى مرتبة القانون أو يلغيه .

( المحل رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٢ ص ٨٠ )

٢٢ - من المقرر أن لنيابة العامة حق إبداء ما بين لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام خاصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجرا ومن حق ممثلها أن يبدى لمرقة الإهماء ما يراه بشأن الوصف

المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لا رفضها الحكم الابتدائي .

(العدد رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٥-٢٥/١٠/١٩٥٩ ص ٧٧، ٥٢٨)

٢٩ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة العامة ، إذ أن قضى الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فإذا

كان الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الاستئنافية يرفض دعواه ولم يطن عليه بطريق التقاضي فصار له بذلك حجية الأمر المقضي به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة التقاضي بناء على طعن النيابة العامة ، فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبول تدخل المدعى بالحق المدني والحكم له بطلباته ، ويكون الحكم للمطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية ، فيتبين التأويل بالنسبة لها ورفضها .

(العدد رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩-٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠، ١٠١٢)

٣٥ - لا يجوز الزام النيابة بممارسة رخصة طاهيا انقائون بها ، فلا محصل للقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لقرار أصدره قاضي التحقيق قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضي ، ولا يصح كذلك الاستناد الى عدم استعمال هذا الحق المخول لها دون الطاعنين للمنى على القرار المذكور .

(العدد رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩-٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠، ١٠٥٥)

٣٦ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمرور قانوني خاص بجيز لها أن تطعن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للحكم عليه من التهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مرحلة الدعوى الجنائية مسجعة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح غال ما يحويه من أسباب الخطأ والطلان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن تقتضي له محكمة الجنابات بطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلا عن مساسه بقوة

العام أو أحد رجال الضبط لجرمة وقتت أثناء تأدية الوظيفة أو سببها - على ما نصت عليه المادة ٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية للملكة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يشاره التائب العام أو الملمعي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكشف بذلك أحد أحواله بأن يأخذ له يرفع الدعوى فإن أخذ بإقامتها ضد للوظف العمومي فلا ترويب على وكيل النيابة المختص ان هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي ي طرح أمامها النزاع .

(العدد رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨-٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩، ١٠٧٨)  
(العدد رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩-٢٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١، ١٧٢٣)

٣٦ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يبيح عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وطلست بتحريك الدعوى الجنائية ورفضها تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة التقاضي في بعض أحكامها في شأن التمدد الصوري للقرائن - كما هو الحال بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(العدد رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩-٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠، ٩٩٢)

٣٧ - استحدثت الشارع فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية للمضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاختصاصات تتعلق باليمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبني في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر - فأجاز للنابة العامة رفع الجنابات لمتنوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف ولحد أمام محكمة الجنابات رأسا .

(العدد رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩-٢٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١، ٢٢٢)

## الفصل الثالث

### حق النيابة في الطعن في الأحكام

٢٨ - حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشره في الموضع

أو تحرير طلب ضبط المحكوم عليه أو نحوه .  
( ملحق رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧٧٧ ج ١١ / ١١ / ١٩٥٧ م ٨٨١ )

### الفصل الخامس

قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والإدارية

٣٣ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المبنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون الا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية .  
( ملحق رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ د - ج ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ م ١٢٠٩ )

التي. للمقضى - فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعا .  
( ملحق رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ م ٢٨٠ )

### الفصل الرابع

مصلحة النيابة في تنفيذ الأحكام

٣٣ - أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ، ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصور أمر كتابي



(A)



وفي القادة

## هتك عرض

الفصل الأول :

١ - ٤ ..... الركن الثاني

الفصل الثاني :

٦ ..... الفصل الثالث

الفصل الثالث : الظروف المشددة :

٧ - ٨ ..... ١ -قرة

٩ - ١٠ ..... ب - صفة الجاني

الفصل الرابع :

١٣ - ١٤ ..... سيب الأحكام

موجز القواعد :

### الفصل الأول - الركن الثاني

١ ..... هتك العرض فعل على الحياة يستلزم لل جسم الجاني عليها وحرمانها ويتفش حياها

٢ ..... توفر هتك العرض قانونا ولو لم يترك الفعل أثرًا بجسم الجاني عليه

٣ ..... صورة واقعة يتوفر فيها الركن الثاني لجناية هتك العرض . ماخذه الجاني عليها يوضع اللهم يدعا على قبله

٤ ..... من عجز للالاس

٥ ..... كلف جزء من جسم الجاني عليه يحد من العورات يورف بذلك الفعل للادى بجرعة هتك العرض

٦ ..... تخفيف لباس الجاني عليها وكلف جزءا من جسمها هو من العورات على غير إرادتها يورف بجناية هتك

٧ ..... العرض

### الفصل الثاني - القصد الجنائي

٦ ..... القصد الجنائي في جرعة هتك العرض هو علم مرتكب الفعل بأنه عايش لعرض الجاني عليها

رغم القادة

### الفصل الثالث - الظروف الشديدة

(١) القوة:

- جنابة هتك المرض . وكن القوة فيها . توافره بالتركيب القتل عند إرادة المجنى عليه وبغير رضاه . الاكره
- الأذى والمباشرة والسيطرة الحرة تتدرج تحت القوة أو التهديد
- ٧ ... ..
- تسليم المجنى عليه بوقوع القتل عليها نتيجة انشغالها بمطامير الخلق التي اغتلتها لا يمانها بأنه طيب يفر
- بحرء . هتك المرض بالقوة والانشغال في وظيفة عامة بغير وجه حق
- ٨ ... ..

ب - صفة الخلق :

- كون الذم والمجنى عليه عاملين في عمل كراه واحد . انطباق الظروف للشدد المتخصص عليه في الماتين
- ٩ ... .. ٢٩٧ / ٢ / ٢٩٩ عقوبات
- اعتبار الخلق من الفلولين تربية المجنى عليه دون اشتراط تولى التربية في مدرسة عامة وعلى وجه الاحتراف
- ١٠ ... ..
- اعتبار الذم من الفلولين تربية المجنى عليه ولو باصطاد دروس خاصة في مكان خاص دون احترام
- ١١ ... ..
- تكليف الذم للمجنى عليه بعمل متاعه حتى مكان الحادث لا يحيل له سلطة عليه في حكم م ٢٩٧ / ٢ ع
- ١٢ ... ..

### الفصل الرابع - تسبیب الاحكام

- كفاية البات المحكم بملك حصول اتصال مجنسى بين الذم والمجنى عليها . طريقة حصول هذا الاتصال
- ١٣ ... .. وكيفية . لا تأثير لما في متلفه أو موقوفاته
- مجرد تركيب فعل هتك المرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير أهل بالناس لا يفيد لها
- ١٤ ... .. رضاه المجنى عليه

القواعد القانونية:

### الفصل الاول

الركن المادي

٢ - هتك المرض هو كل فصل مثل بالحياة يستليل الى جسم المجنى عليه وعوراته ويفدش عطفة الحياة عنده من هذه الناحية ولا يشترط توفره قانونا أن يترك الفعل أكرأ بجسم المجنى عليه .  
( الفتن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧ / ١ / ٢٨ ص ٨٦ )

٣ - متى كان الفعل المادي الذي قارنه أمتهم هو مباغنة المجنى عليها بوضع يدها المملوءة على قلبه من خارج الملابس ، فإن هذا الفعل هو مما يفدش حياة المجنى عليها العرضي وقد استلail الى جسمها وبلغ درجة من التعش يتوافر بها الركن المادي لجناية هتك المرض .  
( الفتن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٨ / ٢ / ١٧ ص ٩٦ )

١ - هتك المرض هو كل فعل مثل بالحياة يستليل الى جسم المجنى عليها وعوراتها ويفدش عطفة الحياة عندها .  
( الفتن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦ / ٢ / ١٤ ص ٧٤ )



## حكمة مرض

جريمة حكمة المرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب  
المستشفى بشرط ٩ -  
(الفرد رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٩٠/٢/٢٧ ص ١١٥ ص ١٢٧)

### (ب) صفة الجاني

٩ - متى كان المتهم في جريمة حكمة المرض والجني عليه  
كلهما عاملين في محل كراه ولحد ، فيما مشمولان بسلطة  
رب عمل واحد ، ومن ثم فانه يطبق على المتهم القرف الشديد  
النصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ والفقرة  
الثانية من المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات .  
(الفرد رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ ص ٢٢٣)

١٠ - لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة حكمة المرض  
التي يكون فيها الجاني من التولين تربية الجاني أن تكون  
التربية باسطاء دروس عامة للمجني عليه مع غيره من التلاميذ  
أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون  
عن طريق القاء دروس خاصة على المجني عليه ولو كان ذلك  
في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني  
بالتربية قصيرا . وسبب أن يكون في صله محترقا أو في مرحلة  
التحريم ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة  
وما تستلزمه من سلطة .  
(الفرد رقم ٨٦٣ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٧/١/٤ ص ٨ ص ٨٥٩)

١١ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة  
حكمة المرض التي يكون فيها القاتل من التولين تربية  
المجني عليه أن تكون التربية باسطاء دروس عامة للمجني  
عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل  
يكفي أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجني  
عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا يشترط كذلك أن  
يكون الجاني محترقا مهنة التحريم ما دام قد ثبت أنه قد  
هدأ اليه من أجرى المجني عليه باسطاء دروسا خاصا ولاشراق  
عليه في هذا الصدد .  
(الفرد رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٨-١٩٥٩ ص ٩ ص ٥١٦)

١٢ - تكليف التهم للمجني عليه بعمل مناه من محلة  
سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يبطل له سلطة عليه  
بالمضي الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون  
العقوبات .  
(الفرد رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٧/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٢٢٦)

١٣ - يكفي لتوافر جريمة حكمة المرض أن يقدم الجاني  
على كشف جزء من جسم المجني عليه يد من العورات التي  
يعرض على صحتها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقرن ذلك  
بفعل مادي آخر من أعمال الفحش ، كالحديث احتكاك  
أو ايلاج ترك أظفار .  
(الفرد رقم ١١٦٦ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ٢٧)

١٤ - تزويق لباس المجني عليه الذي كان يستترها وكشف  
جزء من جسمها هو من العورات - على غير إرادتها أمام  
الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنابة  
حكمة المرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجني عليه  
من جرائم أخرى .  
(الفرد رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٩٠/٢/٢١ ص ١١ ص ٢٨٦)

## الفصل الثاني

### القصد الجنائي

١٥ - إذا كان ما أوجب الحكم في حق المتهم يدل بذاته  
على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجني  
عليه فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة حكمة  
المرض .  
(الفرد رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٧/٢/١٤ ص ٧ ص ١٧٤)

## الفصل الثالث

### الظروف المشددة

### (أ) القوة

١٦ - لا يقتصر ركن القوة في جنابة حكمة المرض على  
القوة المادية ، بل أن الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا  
للقوة وقرنه بما في النص وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنابة  
كلما ارتكبت ضد إرادة المجني عليه وبغير رضاه ، فينتج  
نعت مني القوة أو التهديد الاكراه الأدنى واليافقتواستعمال  
العيلة لأن في كل من هذه الوسائل بغير الرضا الصحيح .  
(الفرد رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٤ - مجلة ١٩٥٨/١/١٢ ص ٩ ص ٦٥٩)

١٧ - متى ثبت أن المجني عليها قد انضمت بالمقاهر  
التي ابتذلها المتهم والتي أدخل بها في روحها بصرفاته أنه  
طبيب بالمستشفى فسلتم بوقوع الفعل الذي استمال إلى  
وضع الفة منها وخدش حيائها ، فإن هذا ما تستحق به

### الفصل الرابع

#### تسيب الأحكام

فلان دعوى التسلأ في الأستاذ التي يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .

(العدد رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ في جلة ٢/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٠٩)

١٤ — مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير آهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بتير رضاه المجنى عليه .

(العدد رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق-جلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٢٩)

١٣ — متى كان مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالاً جنسياً تم بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط إدانة المتهم ، أما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطلق الحكم أو مقوماته — متى كان ذلك

(و)



رقم الصفحة

## وصف التهمة

الفصل الأول : ملحة النيابة في تعطيل وصف التهمة ... ..	١
الفصل الثاني : التهمة المحركة بالواقعة التي ترفع بها الدعوى ... ..	٢-٤
الفصل الثالث : عدم التهمة بوصف التهمة ... ..	
الفرع الأول : عدم تعيد المحركة بوصف التهمة ... ..	٥-١١
الفرع الثاني : عدم تعيد غرفة الإتهام بوصف التهمة ... ..	١٢-١٧
الفصل الرابع : مالا يحد تغير الوصف التهمة ... ..	١٨-٢١
الفصل الخامس : ما يستلزم قس نظر الدفاع عند تعطيل وصف التهمة ... ..	
الفرع الأول : إضافة واقعة جديدة ... ..	٢٢-٣١
الفرع الثاني : كونه قس نظر الدفاع ... ..	٣٢-٣٤
الفصل السادس : مالا يستلزم قس نظر الدفاع عند تعطيل وصف التهمة ... ..	
الفرع الأول : التعديل القائم على نفس الوقائع التي عملها المشتق ودرت حولا للواقعة ولم يتركب عليه	
مصادمة أشد عقابا من التهمة المرفوعة بها الدعوى ... ..	٣٥-٤٧
الفرع الثاني : الحكم على التهمة بشأن كل جريمة نزلت إليها الجزية المرفوعة بها الدعوى ... ..	٤٨-٤٩
الفرع الثالث : بطلان ما لدى ... ..	٥٠-٥٦
الفصل السابع : وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية ... ..	٥٧-٥٩
الفصل الثامن : وصف التهمة في نطاق الطعن بالنقض ... ..	٦٠-٦١
الفصل التاسع : مسائل متفرقة ... ..	٦٢-٦٣

موزن القواعد :

## الفصل الأول - ملحة النيابة في تعطيل وصف التهمة

١ - ملحة النيابة أن تبتدى لغرة الإتهام ما تراه بشأن الوصف الملقى التهمة للمستند عليهم ... ..

رقم المادة

**الفصل الثاني - تنفيذ المحكمة بالواقعة التي ترفع بها الدعوى**

- ٧ - ثبوت أن الواقعة التي دارت حولها الواقعة لها محكمة أول درجة حتى أن التهم أقام بناءً عليها القانون بدون ترخيص . تتناول الدعوى أمام محكمة تولى درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بإلغاء الإزالة خطأ ... ..
- ٨ - تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضربينشأت عنه حادثة مستتعة ليس مجرد تمييز في وصف الأفعال ، مما يجوز للمحكمة إجراؤه وإنما هو تعديل لقيمة لا تحلها المحكمة إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ...
- ٩ - تعديل التهمة بأمر الإحالة أو بورة التكليف بالتحضر . تغيير المحكمة الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المتعددة مما يترتب عليه تشديد العقوبة . لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ... ..

**الفصل الثالث - عدم التنفيذ بوصف التهمة****الفرع الأول - عدم تنفيذ المحكمة بوصف التهمة**

- ٥ - عدم تنفيذ المحكمة بوصف التهمة لثبوتها ، وطبقاً لجميع القوانين كونهها ، وأوصافها وعليق نصوح القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ... ..
- ٦ - سلطة المحكمة في تمييز وصف التهمة من الشك إلى حود للاشكالية ... ..
- ٧ - اعتبار التهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرغوبة بها الدعوى . جواز عدم تنفيذ بوصف التهمة ... ..
- ٨ - لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر اليقيني لا يمنع المحكمة من أن تكون عقوبتها بعد ذلك بما تظن من أدلة ... ..
- ٩ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تكيف واقعة الدعوى إلى سبق طرحها على محكمة أول درجة التكيف القانوني الصحيح ويان عناصر التهمة وتعديلها بشرط عدم إضافة فعل جديد أو تشديد العقوبة . مثال في إضافة أحد عناصر خطأ ... ..
- ١٠ - عدم تنفيذ المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه التهمة العامة على فعل التهم . طبقاً لجميع الوقائع المطروحة أمامها جميع كونهها دون لفت نظر الدفاع مادام أن الواقعة لأولية التي شكلتها أساساً للتمييز الذي أدخله على الوصف القانوني هي بلانها الواقعة للتيه بأمر الإحالة دون أن تضيف شيئاً ... ..
- ١١ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تكيف واقعة الدعوى إلى سبق طرحها على محكمة أول درجة التكيف القانوني الصحيح ... ..

**الفرع الثاني - عدم تنفيذ غرفة الاحكام بوصف التهمة**

- ١٢ - سلطة غرفة الاحكام في تكيف الجريمة المطروحة عليها وتعديل وصف التهمة دون طلب من سلطة الاحكام ... ..

رقم القادة

### الفصل الرابع - ما لا يعد تعبيراً لوصف التهمة

- ١٤ - معاقبة للهم عن ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . عدم اختيار ذلك تعبيراً لوصف التهمة أو تعديلها . ١٤
- ١٥ - تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع . عدم إختياره تعبيراً لوصف التهمة الحال بها التهم . ١٥
- ١٦ - فصحة الجنايات - بدون سبق تعديل التهمة - المحكم على التهم بشأن كل جريمة تولت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الإتهام دون لفت نظر الدفاع . ١٦
- ١٧ - سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الاستثناء التي خلقت بالهم إلى تاريخ بدءها والمحكم في الدعوى بما يلائم القانون . ليس في ذلك إساءة إلى مركز التهم القانوني ولا يعد تعبيراً لوصف التهمة . ١٧
- ١٨ - إسناد المحكمة صل إطلاق العيار القاري الذي أصاب المني عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع في فعله بدلاً من معلوم . لا يعد إضافة لواقعة جديدة أو تعبيراً في وصف التهمة . ١٨
- ١٩ - اختيار المحكم للهم حائزاً للعواد الضعفة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أمرؤها ، ليس تعبيراً في الوصف القانوني لفعل المسند له ولا تعديلاً للتهمة موجباً لتغييره إليه . ١٩
- ٢٠ - تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة لا يعد تعبيراً لوصف التهمة . جواز حصوله دون لفت نظر الدفاع . ٢٠
- ٢١ - حق المحكمة في تعديل مدى النتائج التي خلقت عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى بما لا يمس القوة المقررة دون أن يغير ذلك تعديلاً للتهمة أو الوصف مسترجعاً لفت نظر الدفاع . ٢١

### الفصل الخامس - ما يستلزم لفت نظر الدفاع عند تعديل وصف التهمة

#### مخرج الأول - إضافة واقعة جديدة

- ٢٢ - إحالة مهم إلى محكمة الجنايات بعبارة الاختلاس للتطبيق عليها المادة ١١٢ عقوبات . إسناد المحكمة حله التهمة وإسنادها جنحة السرقة إلى التهم لإدخال لمصر جديد في التهمة . وجوب تبينه التهم إلى هذا التغيير . ٢٢
- ٢٣ - تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب تولدت عنه عاقبة مستتعة . تعديل في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إلى ذلك . ٢٣
- ٢٤ - تعديل التهمة من تزوير إلى إشراك فيه . إسناد واقعة جديدة إلى التهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . عدم تبينه التهم إلى ذلك لإخلال بمقتضى الدفاع . ٢٤
- ٢٥ - تعديل التهمة من قتل عمد مقرون بجناية سرقة بعمل سلاح إلى إشراك في جريمة قتل عمد وقتل بجناية محصلة لجناية سرقة بعمل سلاح دون أن تبينه التهم إلى هذا التغيير لإخلال بمقتضى الدفاع . ٢٥
- ٢٦ - تعديل التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - تضمنه نية الإصرار إلى التهم وهو : عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة وحيزه من ركن المسند الذي أقيمت على أساسه الدعوى . ٢٦

## رقم القاعة

- ٢٧ - إضفاء المحكمة من تعدد المصنفات وتكرارها من شخص بجهة مرات متوالية يحصر من عناصر الإتهام تفراف تبة القتل وإستنادا إلى اللهم أنه هو وحده يحدث جميع طعنات المني عليه ثم رفع الدعوى بحلول هذه المصنفات من اللهم وآخر . وجوب تبية اللهم إلى هذا التعديل الجليد ... ..
- ٢٨ - تغيير التهمة من شروع في قتل عدلى إلى جنحة صابغة على ليس مجرد تغيير في الوصف وإثباته بتعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسداد واقعة جديدة للهم ... ..
- ٢٩ - إسداد المحكمة إلى اللهم واقعة جديدة تكون مع الواقعة للسوق إليه في وصف التهمة وجه الإلهام للحقيق وتدخل في الحركة الإجرامية التي أتاها اللهم . وجوب تبية اللهم إلى هذا التعديل الجليد ... ..
- ٣٠ - تعديل التهمة من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة خسر منابر للمناصر الواقعة المرفوعة بالدعوى ومساهمة بكائها للمدعى وبنيانها القانوني مما يقتضى تبية اللهم إلى هذا التعديل ... ..
- ٣١ - تعديل التهمة من ضرب طبقا للمادة ٢٤٢/١ عقوبات إلى ضرب تحككه للمادة ٢٤١ / ١ عقوبات . يستمر تبية الدفاع ... ..

## الفرع الثاني - كيف يتم لفت نظر الدفاع

- ٣٢ - مراعاة التباين على أساس أن اللهم وحده يحدث إصابات المني عليه يمكن . مراعاة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقيق غرض الشارع من تبية الدفاع ... ..
- ٣٣ - إستئناف اللهم الحكم الابتدائي على أساس التعديل الذي أثيرته محكمة أول درجة في التهمتين بتبديل إلى نصب ورود الاستئناف على التعديل الرد به ... ..
- ٣٤ - تبية الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . كفاية التبية الضمني . مثال : مواجهة للهم السابقة في الحالات التي يستر توافرها شرعا مشددا العقوبة ... ..

## الفصل السادس - مالا يستوجب لفت نظر الدفاع تعديل وصف التهمة

- الفرع الاول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي عملها التحقيق ودارت حولها مراعاة الدفاع ولم يتركب على التعديل إسداد تهمة أشد عقابا من التهمة المرفوعة بها الدعوى
- ٣٥ - لا تلازم المحكمة بتبية الدفاع إلى تغيير وصف التهمتين كانت الواقعة للسوقية التي تضمنها الوصف الجليد مطروحة بالجلسة وتناولها تحقيق المحكمة ودارت عليها مراعاة الدفاع ... ..
- ٣٦ - تعديل المحكمة وصف تهمة الضرب بالقوى إلى الموت بما يتضمن إستبعاد مسؤولية اللهم عن الضرر التي أنتجت الواقعة وصاحقة من باقي ما وقع منه من إستثناء على المني عليه وهو ما كان دافعا أصلا في الوصف الذي أحيل به للهم من غرة الإتهام . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٣٧ - إسداد التباين إلى اللهم وصفا جديدا لتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمجرد المحكمة وإقيام مراعاة الدفاع عليها . لا إخلال بحق الدفاع ... ..



دوم القاعدة

- ٣٨ إستظهار المحكمة أن إصرار المراء المدعرة كان بقصد الضابط وتغيير ما الوصف القانوني الواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة للسم. لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٣٩ أثناء المحاكمة التهم بوصف معين بدلاً من وصف النيابة. إستنادها في ذلك إلى الواقعة للسادية للهيئة بوصف التهمة والتي كانت مطروحة بالحجة وطدت المرافعة عليها. لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٤٠ تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك. إستناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الإتهام أن يحمل منها أساساً لسماعة التهم بوصفه فاعلاً أصلياً وهي بذلك الواقعة التي طدت عليها المرافعة. بتتبع الدفاع إليه غير لازم ... ..
- ٤١ تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت. كون الواقعة للسادية للهيئة بأمر الإحاطة والتي كانت مطروحة بالمدعى والسماعة المدعية أو إضافة عناصر جديدة لا تختلف عن الأولى. لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٤٢ تعديل وصف التهمة في حدود عناصر الوصف الأصلي ومآخذه التحقيق وطدت عليه المرافعة نتيجة استبعاد أحد عناصرها مثل قتل العنقاليه. مثال في قتل عمد ... ..

الفرع الثاني - للحكم على التهم بشأن كل جريمة ثقلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى

- ٤٣ إستبعاد سبق الإصرار والردص. عدم الحكم بغيره لأشمن للقررة قانوناً للجريمة المستندة إلى التهمين. لا موجب لتبني الدفاع ... ..
- ٤٤ حق محاكمة المرفوع في الحكم على التهم بشأن كل جريمة ثقلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ... ..
- ٤٥ تعديل وصف التهمة بغير طرف سبق الإصرار والردول إلى الضحية الأخصف. قتل نظر الدفاع غير لازم ... ..

الفرع الثالث - الخطأ السادي

- ٤٦ تعديل محاكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون قتل نظر الدفاع عن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام التهم قد علم بهذا التعديل ... ..
- ٤٧ إعلان التهم بوجوه التكليف بالخصور خطأ بتهمة حيازة هـ سنج هـ غير مضبوطة. إتهامه أمام محاكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوطة إستناداً إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة. إستئناف التهم الحكم، علمه حقيقة التهمة للسند إليه وورود إستئناف عليها ... ..
- ٤٨ خطأ للسادي بدعاية الحكم في تاريخ الواقعة لا يبيح مادام التهم لا يدعي في طعنه أن القوانين التي أنشأت المحكمة في سببها محاكمة مطابقة للواقع ... ..

الفصل السابع - وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية

- ٤٩ إلتحاق وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التي توافتت عناصرها ... ..
- ٥٠ محاكمة المحكمة الاستئنافية في إسطاء الواقع الباقية في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح. عدم تبني المحكمة بوصف الواقعة السادي لما من النيابة في الدعوى بالحق للفق ما دامت لم تستلهم أمعاً جديدة ... ..

رقم المادة

**الفصل الثامن - وصف التهمة في نطاق الطعن بالنقض**

- ٥١ جبهة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رُفعت بها الدعوى أصلاً وليس بما لوصف الذي تنفي به المحكمة مثال ... ..
- ٥٢ مناط عدم جواز الإصرار بالحكم عليه بسبب تنظّمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض . مقدار الغفوة الذي يحضر حلاً أقصى لا يجوز تجديده . عدم تناوله ماعداً ذلك من تقدير الوقائع وإسلاء الحوادث وصفه الصحيح

**الفصل التاسع - مسائل متنوعة**

- ٥٣ عدم إشراف تحقيق شذوية المرافعات في مواد الحقائق ولو رفعت الدعوى بوصف الحجة واعتبرتها المحكمة عاقلة . البصرة في ذلك حقيقة الواقعة ووصفها القانوني ... ..
- ٥٤ جريمة عدم تخفيف المّهم من سر مركبه حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوعه بها غداً من أنظار المصادم فاصطدم بصنّاع مملوك لأختر وأحدث به بعض التقيّات . قضاء الحكم بالبراءة إسكاداً إلى أن القانون الحائلي لا يبرف جريمة إخلال المغول بأعمال . إخلاله الواقعة المرفوعة مكتفياً بالنظر إلى الإخلال الذي لم يكن موضوع إتهام بل مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف . عاقلة القانون ... ..
- ٥٥ تمام الحجة ليس بشرط تطبيق الطرف المشدد في جريمة القتل السد . تطبيق المحكمة للمادة ١٣٤ عقوبات . ورغم بروت أن المّهم كان شارحاً في سرقة فترد المّني عليها بملأ خيالها فكيف يصحح الواقعة من ناحية القانون
- ٥٦ تحدث المحكمة عن القصد الحائلي بما مفاده أن المّهم قصد من الاعتداء المّرب بدل أن كان مقبوضاً عليه ومودعا في حراسة البوليس والحياولة بين لغني عليه وهو من رجال القبط وبين أماته مملوكاً عليه بمقتضى وعظيته . إختيار المحكمة الواقعة تندياً على أحد رجال القبط في أثناء تأدية وعظيته وبسببها هو وصف غايل لا يثم مع خفض السلم القانون ... ..

بشأن الوصف المطبق التهمة الممنوعة الى المّتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تعال به الدعوى الى المحكمة .  
( الملن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ قسلة ١٠/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٧١ )

القواعد القانونية :

**الفصل الأول**

سلطة النيابة في تعديل وصف التهمة

**الفصل الثاني**

تفيد المحكمة بالواقعة التي ترفع بها الدعوى

٢- متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المّهم أقام بناء مغالفاً للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المّتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ، فإن قضاها

١- من المقرر أن للنيابة العامة حق إبداها ما بين لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة مباشرة بإجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لفرقة الاتهام ما يراه

النيابة العامة على القتل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتعيين الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريائها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاستثناء .

(الفرن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ جلة ١٢/٢٠ ١٩٥٧ ص ٨ س ١٠١٢)

٧ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تمتد المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت للمحكمة لم تمتد الا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودللت على أساسها المرافعة دون أن تتقيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة الفصل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً ببيئته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديلته متى رأت أن ترد الواقعة بمسند تميمها الى الوصف الذي ترى في أنه الوصف القانوني السليم .

(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ج - جلة ٩/٢٤ ١٩٥٨ ص ٩ س ٧١٦٦)

٨ - قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع الى المرافعة على فرض التقدير المتيقن لا يمنعها من أن تكون عقيدتها بمسند ذلك بما تخلص اليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

(الفرن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٨ ج - جلة ١١/١٤ ١٩٥٨ ص ٩ س ٩٦٦٦)

٩ - الأصل أن الاستئناف - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يبيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانون الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدد ما وكل ما عليها هو ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده - فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بعضها في تناول ما وقع من المتهم من خطأ قيادته السيارة بسرعة وعدم احتياظه ومراعاته للوائح ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت الى ذلك عنصراً آخر كان مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى وهو قيادته السيارة وهي غير مستوفاة شروط الأمن والملائمة فإما لا تكون قد خالفت القانون .

(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ج - جلة ٤/٢٠ ١٩٥٩ ص ١٠ س ٤٥١)

١٠ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تشبهه النيابة العامة على القتل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتعيين الواقعة المطروحة أمامها بجميع

بإلقاء الإزالة استناداً الى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خلافاً .

(الفرن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ج - جلة ١١/٢٧ ١٩٥٦ ص ٨ س ١١٩٩)

٣ - تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب تشأت عنه عاعة مستندية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجراءه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات بتغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للمادة ، خصوصاً اذا كانت تهمة الشروع في القتل قد خللت من أية اشارة الى المصلحة المستندية .

(الفرن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ج - جلة ١٤/٢٨ ١٩٥٧ ص ٨ س ٢٦٧٦)

٤ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تعدد بأمر الاحالة أو بوقعة التكليف بالضرر وأن ما يجريه المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للقتل المسند للمتهم أو من تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة عن الحد للنصوص عنه في أمر الاحالة أو في وقعة التكليف بالضرر - ما يجري من تغيير في الوصف أو تعديل في التهمة - لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بتغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ ج - جلة ٥/٢٧ ١٩٥٨ ص ٩ س ٥٧٨٨)

## الفصل الثالث

### عدم تقيد بوصف التهمة

#### الفرع الأول - عدم تقيد المحكمة بوصف التهمة

٥ - لا تتقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تشبهه النيابة العامة على القتل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتعيين الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريائها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الفرن رقم ١٧٦ لسنة ٢١ جلة ٥/٢٠ ١٩٥٦ ص ٢ س ٧٥٨)

٦ - ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تشبهه

١٣ - مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لفرقة الإتهام أن تكيف الواقعة للمروعة عليها التكيف الذي تراه ملائعا للقانون وأن تسبق عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات - مادامت الواقعة تحتل وصفا آخر غير ذلك الوصف المتقدم إليها .  
(الفرن رقم ١٧١٦ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ١١٥ ص ٧٠٢)  
(الفرن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ٢٧١)

## الفصل الرابع

ما لا يعد تغيرا لوصف التهمة

١٤ - اذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفصل المسند للتهمة كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة ، وانما عاقبت في حدود حتمها عن ذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استبعدت طرف سبق الاصرار ، فهي في حل من عدم اتباع الأحكام النصوص عليها في المادة كتيمة ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي الواقعة قتل عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينصاه تغييرا في الوصف مستوجبا لتبني الدفاع .  
(الفرن رقم ١١٣٨ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ٧١)

١٥ - اذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي قضت بها الاطالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث فان ذلك لا يعد في حكم التاثير تغييرا لوصف التهمة المحال بها للمتهم مما يستوجب قانونا لقت نظر الدفاع اليه في الجلسه ليرافع على أساسه بل يصح اجراءه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .  
(الفرن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ٧٠ ص ٩٥)

١٦ - لمحكمة الجنايات بتقضي المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات ، يكون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة وثلت إليها الجريمة الموجبة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . واذا كانا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل المسد مع سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتل عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينصاه المتهم من عدم لقت الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا التصي .  
(الفرن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ٧٠ ص ١٧٠)

كيفية وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة المسادة التي اتخذتها المحكمة أساسا للتبني الذي أدخلته على الوصف القانوني للمسلح لها من التوبة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسه ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا ، بل ثقلت بها من جنابة الى جنحة بعد استتزال الظرف المشدد المفضل للقوة - فاذا كانت الواقعة أن المتهمين اتهموا بجنابة الشروع في التقيض على المجنى عليه بدون وجه حق المصحوب بتعديلات بدئية ، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم في مدوناته وكما دارت المحاكمة تتوافر بها أركان جنحة التقيض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالتقيض على ذوي النسبة - وهي الجريمة الملغاة عليها بالمادة ٢٨٥ من قانون العقوبات - فان الحكم اذا اقتضت من الواقعة الظرف المشدد المستند من التعديلات البديية - يدفعوا لها لم تكن على درجة من الضرورة لتكوين ذلك الظرف وتخليق القوة - وخلص الى اعتبار الواقعة شروعا في جنحة قبض غير سابق عليها طبقا للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئا في القانون مما يقتضي تصحيحه .

(الفرن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ١٠ ص ٤٨٢)

١١ - لا يحد في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي - وهو في معرض تبينه للواقعة المطروحة - قد استبعد عنها جريمة التبديد حين رأى أن مهمة التنبؤ أكثر انطباقا عليها ، ذلك أن قضاء في الأمر لا يبدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة والمراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحو قوة الأمر المقضي به نظرا الى استثنائه من جانب المتهم ، ولا يبرم المحكمة الاستثنائية حقا في أن ترد الواقعة - بعد تبينهها - الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الفرن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ١٠ ص ٧١١)

## الفرع الثاني - عدم تبني فرقة الإتهام بوصف التهمة

١٢ - لم يقيد الشارع غرفة الإتهام بالوصف المبينة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكيف الجريمة المطروحة لتتواءم واحتياها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى يتبرر طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أي تعديل في هذا الوصف .  
(الفرن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٠٠٤ - ج ٢ - ج ٢٤ - ١٠/٢٤/١٩٩٠ ص ٩٠ ص ٢٧١)

يقسولة ان المحكمة لم تبه التهمين أو المدافعين عنهم إلى ما أجريه من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الاتهام بأن داتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلاً من المواد ٢٨٥ و ٢٨٢/١ و ٢٨٨ التي طلبت النيابة عقابهم بما يكون غير سديد .

(الحكم رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠ ص ١٩٢)

٢١ - يستل في حرية المحكمة في تحديد الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تطفل عن الجريمة الموجبة في أمر الاحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلاً للتهمة مستوجباً لفت نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رقت على الطاعن وأخر بأهمها أحداثاً بالصلاب أصابته تطفلت عنهما عاهتان مستديتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تطفلتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الاتهام ، فيكون الفصل المادي الذي دين به الطاعن قد ظل واحداً لم يتغير . وقد قيدت به المحكمة ولم تغف إليه جديداً - فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع اختلال بحق الدفاع .

(الحكم رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ ص ١٠ ص ١٠٢)

## الفصل الخامس

ما يستلزم لفت نظر الدفاع عند تعديل وصف التهمة

### الفرع الأول - إضافة واقعة جديدة

٢٢ - إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنايات هي جنابة الاختلاس المنطوقة عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستعملت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جنبة السرقة وأدخلت بذلك عنصراً جديداً في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم أن يطالب به علناً ليبيّن رأيه فيه قبل أن يبدآن بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للمرافعة على أساسه طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكماً يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه .

(الحكم رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٩ ص ٧ ص ١١)

٢٣ - التنذير الذي تجريه المحكمة في الوصف من جنابة شروع في قتل إلى جنابة ضرب تشأت عنه لائحة مستديسة

١٧ - في وصف محكمة ثاني درجة أن مرد حالة الاختيار التي لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدنها وتمسك في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا أساءة إلى المركز القانوني للمتهم ولا يمس حقوقه المكتسبة ينطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يند في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة ما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

(الحكم رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ ص ٢٠٨)

١٨ - استناد المحكمة فعل للاق الميار التاري الذي أصاب الجاني عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلاً من معلوم ، لا يعتبر إضافة لواقعة جديدة أو تغييراً في الوصف مسوجباً لتنبيه الدفاع .

(الحكم رقم ١٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٨ ص ٢٦٨)

١٩ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للاختبار فيها وتوزيعها مستعيناً في ذلك بزوجته ، فإن المحكمة لا تكون قد أغلّت بصفه في الدفاع حين اعتبره حائزاً للمواد المخدرة المضيوبة مع أن الدعوى رقت عليه بأنه أحرزها ، لأن هذا الاختيار منها لا يند تغييراً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا يندل للتهمة موجبا لتنبيهه إليه .

(الحكم رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٨ ص ١٠٠١)

٢٠ - إذا انتهى الحكم إلى وصف الطريقة التي تم بها الخطف بما لا يفرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنتها أمر الاحالة وهي التي كانت معروضة على بساط البحث وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا منافية فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ، فإن ذلك لا يند في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها للمتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما يسمح بإجراء في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرتفع على أساسه - فإذا كانت النيابة العامة اتهمت المتهمين بخطف الجاني عليه الذي لم يبلغ منه ستة عشرة سنة كاملة بالأكرام وحبه في منزل مهجور بدون أمر أحد من الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بذلك وكان ذلك مسحوباً بالتهديد بالقتل والتمذبات البدنية ، فاستبعد الحكم واقعة حبس الجاني عليه وتغذية وتهديده الواردة بقرار الاحالة بقوله انه لا محل لاستداه إلى المتهم في خصوص الدعوى الحالية بوصف أنها جرائم مستقلة مكتفية بأنبائها من عناصر الجريمة التي دأن للمتهمين بها - إذا كان ما تقدمه فإن النقص على الحكم لا يخلله بحق الدفاع

الحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم ادلت على أساسها أن تبته الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تعمل فإلزامات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى اثر فى الحكم بما يطله .  
( ملعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ د - جلة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩ )

٢٨ - التغير الذى تجرعه المحكة فى التهمة من شروع فى قتل الى جنة امساية خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المستندة الى المتهم فى أمر الاحالة ما تملك محكة الجنايات اجرامه بغير مسبق تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية ، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة فى أمر الاحالة ، وهى واقعة الاصابة الضخا التى قد يثير المتهم جدلا فى شأنها ما كان يقتضى من المحكة أن تفتى الدفاع الى ذلك التعديل ، الا أنه لا مصلحة للمتهم فى التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جرمى الاصابة الضخا والقتل الممد مع سبق الاصرار والترصد بقوبة ولحقة داخلية فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معلقته عليها ، ولم يستند الحكم الى الواقعة الجديدة فى ثبوت التهمة التى دأب للمتهم بها .  
( ملعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ د - جلة ١٩٥٩/٢/٢٢ ص ١٠ )

٢٩ - يتعين على المحكة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه فى وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقى وتدخل فى الحركة الاجرامية التى اتفها المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تبته الى التعديل الذى أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية ، فإذا هى انقضت ذلك وقضت ببراءة المتهم استنادا الى أن رجلى البوليس العربى ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين لكشفها فيما أسندته الى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما « لصراف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علما بها والتى كاذ يتبين عليهما القيام بها باعتبارهما من المكلفين بمقتضى عملة - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فإن الحكم الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يبيمه ويستوجب قسمة .  
( ملعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٥٩/١/١٠ ص ١٠ )

٣٠ - التغير الذى أجرته المحكة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن فى ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذى شملته

ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الاحالة مما تملك محكة الجنايات - عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية - اجرامه فى حكمها بغير مسبق تعديل فى التهمة وانما هو تعديل فى التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهى نية القتل بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المحكوم عليه لم تكن موجودة فى أمر الاحالة وهى الواقعة المكورة للطاعة مما يستوجب لت الدفاع عنه الى ذلك .

( ملعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ د - جلة ١٩٥٩/١/١٠ ص ٧ )  
( ملعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٥ د - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ٧ )

٢٤ - اذا عدلت المحكة وصف التهمة من زور الى اشتراك فيه ونسبت الى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة فى أمر الاحالة دون أن تبته الى هذا التعديل كى يؤسس عليه دفاعه ، فانها تكون بذلك قد اخلت بحق المتهم فى الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية .  
( ملعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٤ د - جلة ١٩٥٩/٢/٢٨ ص ٧ )

٢٥ - اذا عدلت المحكة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بصلح سلاح الى اشتراك فى جريمة قتل عمد وقضت بتجبة محتملة لجناية سرقة بصلح سلاح - دون أن تبته الى هذا التغير - فإن المحكة تكون قد اضافت هذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جنسية القتل نتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها ممينا لاخلاله بحق الدفاع .  
( ملعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٤ د - جلة ١٩٥٩/٢/٢٦ ص ٧ )

٢٦ - تعديل المحكة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوى على اخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الاهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الاحالة ويتعين من ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

( ملعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٦ د - جلة ١٩٥٩/١/٢٢ ص ٨٥ )

٢٧ - متى كانت المحكة قد اتفخت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بغير ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الأثبات التى تملخفت فى تكوين عقيدتها بتواتر نية القتل ونسبت فى الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمبنى عليه ، مع أن الواقعة التى شملها أمر الاحالة ورفضت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من للمتهم وأخر ، فانه كان يجب على

هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يشترط به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تغير أي تعديل في التهمة.

(الحكم رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨٠ ص ٨٦)

٣٤ - لا يطلب القانون اتباع شكل خاص لتبني التهم إلى تبني الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تبين من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تبني التهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الرض سواء كان التبيين حريصا أو بطريق التضمن أو باتخاذ لجزء يتم عنه في مواجهة الدفاع ومصر فسدلوله إليه فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت التهم بلعرائز سلاح ثاري بما استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من مسابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جنائية شروم في قتل - فاعترف بها في حضور محاميه ، فإن ذلك يكون كافيا في تبني التهم وتبني الدفاع عنه إلى الطرف المشدد المستند من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملققة بلف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية في قترها الثالثة .

(الحكم رقم ٦٥٥ سنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/١٨ ص ١١ ص ١٩٣)

## الفصل السادس

ما لا يستوجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل وصف التهمة

**الفرع الأول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي شكلها التحقيق ودللت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب على التعديل استناد تهمة أشد عقابا من التهمة المرفوعة بها الدعوى**

٣٥ - إذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجيد الذي أسندته النيابة إلى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا تترتب على المحكمة إذا لم تر بعد ذلك ضرورة تبني الدفاع إلى هذا التغيير .

(الحكم رقم ١١٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٧ ص ٧ ص ١٥٧)

٣٦ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب القوي إلى الموت حسيما انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي اتبعت الوفاة وسالته عن باقي مواقف منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان دافعا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة برمتها

الأوراق - إلا أنه بعد مخابرا لناصر الواقعة كما وردت في ورقة التكليف بالظهور ، ورسم كيانها المادي ، وبنائها القانوني ، مما كان يقتضي من المحكمة تبني التهمين إلى التعديل الذي أجرته في التهمة ذاتها ومنحها أجلا لتخصير دفاعها إذا طلبا ذلك - أما وهي لم تمثل ، فإن حكمها يكون مغلطا في القانون مما يوجب نقضه .

(الحكم رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠٤ ص ١٠٤)

٣٦ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن وتمهين آخرين لحاكمهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودللت المرافعة فيها على هذا الأساس - ثم رأت المحكمة برامة التهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلها وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة إصابات أصحرت إحداها عن إشفاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فانه كان يتبين على المحكمة أن توجهه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلي بدفاعه في صلده - وإذا هي لم تمثل فانها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة - وهي الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عللا بالمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية .

(الحكم رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/١٨ ص ١١ ص ١١)

## الفرع الثاني - كيف يتم لفت نظر الدفاع

٣٧ - متى تبين أن مثل الإدعاء ترفع في جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذي أحدث إصابات المجنى عليه بسكين كما ترفع معاني التهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الرض الذي توخاه الشارع من تبني الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقا لما تكشفت منه واقعة الدعوى أمامها ، هذا الرض يكون قد تحقق .

(الحكم رقم ٤١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٨٢)

٣٨ - متى كان المتهم حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبني إلى نصب ، فانه يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على

مطروحة بالبسطة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئاً ، فإن المحكمة إذ فعلت ذلك فاعلم لا تكون قد خالفت القانون أو أغتت بحق الدفاع .  
( ملحق رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ من ١٩٧٢ )

٣٧ - متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم قد طرحت بالبسطة وتناولها التحقيق الذي أجبره للمحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تترك بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع لهذا التوجيه .  
( ملحق رقم ٣٣١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ١٩٨١ )

٣٨ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مضمرة ( حشيشاً ) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استغثرت أن الأحرار يقصد التاطل غيرت الوصف القانوني الواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم فاعلم لا تكون قد أغتت في شيء بخلافه .  
( ملحق رقم ٧٩٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ من ١٩٥٩ )

٣٩ - متى أخذت المحكمة المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذي انتهت النيابة به ، وللإجارات التي رآها وأشار إليها في حكمها ولم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية المينة في وصف التهمة ، والتي كانت مطروحة بالبسطة ودارت المرافعة عليها فإن الحكم يكون سليماً .  
( ملحق رقم ١١٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ من ١٩٥٣ )

٤٥ - متى كانت واقعة الدعوى التي انتفضها الحكم أساساً لاتخاذ المتهم شريكاً في الجناية هي بينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يعمل منها أساساً لمسئوليت باعتباره فاعلاً أصلياً وهي بذاتها الواقعة التي كانت تلون عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآه من انطباق وصف جديد لتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إسماة إلى مركز المتهم .  
( ملحق رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١١/٤ ص ٨ من ١٩٧٢ )

٤١ - متى كانت المحكمة قد علكت وصف التهمة دون تبني سابق من القتل الممد إلى القرب للمضي إلى الموت لعدم قيام الدليل على تورف في القتل وكانت الواقعة المسادية

المينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالبسطة دون اسناد واقعة مادية ، أو إضافة عناصر جديدة لا تختلف عن الأولى ، فاعلم لا يحق للمتهم إثارة دعوى الأخلاخل يهته في الدفاع .  
( ملحق رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢/٢ ص ٨ من ١٩٨٤ )

٤٢ - إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحاكمة بتهمة أهم والمتهم الرابع قتلوا المبنى عليه صفدا ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه حيارين تاريخ واحتضوا عليه القرب بالصفا فاصدين قتله ، ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجبره أن المتهم الرابع أطلق أحد الحيارين ولم تحصل التحقيقات إلى مسرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الاعتداء بالبنذقة الأخرى أو بالصفا فاضيرهم جميعاً شركاء المتهم الرابع بالاتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنته الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن إطلاق الحيارين والضرب بالصفا كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فإن هذا الذي أجبره للمحكمة لا يبدو أن يكون تحديلاً لوصف التهمة لا لتهمة ذاتها ، إذ هي لم تزد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها ، بل أها استبدلت جزءاً منها لعدم ثبوته - فلا توجب عليها إذا هي لم تلت نظر الدفاع إلى ذلك .  
( ملحق رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٢/١٥ ص ١١ من ٢٤٢ )

#### الفرع الثاني - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة تؤقت التهمة الجرمية المرفوعة بها الدعوى

٤٣ - استبعاد سبق الإصرار والترصد من التهمة أمر يستبعد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سبباً لمنهم في الحكم الصادر عليهم استناداً إلى أنهم لم ينهوا إلى هذا التعديل قبل اجراءه ما دام لم يحكم عليهم بتقوية أشد من المنصوص عليه في القانون للجرمة الموجهة إليهم .  
( ملحق رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ من ١٩٧٢ )

٤٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على التهم بشأن كل جريمة تلت إليها الجرمية المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لقت نظر الدفاع .  
( ملحق رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ من ٥٧٠ )

٤٥ - متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد انحصر على طرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه التزويل



٥٠ — استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون العناية إلا أنه يمدد طرح الواقعة — بوصفها منفياً للقول الضار المؤتم قانوناً — على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى التهم أفعالاً جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تعلبه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .  
(الفرن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٦٩ د - جلة ١٩٢٧/١٢/١٩٠٦ ص ١١٨ ص ٤٢٢)

### الفصل الثامن

#### وصف التهمة في نطاق الطعن بالرفض

٥١ — المبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي قضى به المحكمة . فلذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم على أساس أنها جنحة عرض لبين البيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك تنقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة لمنطقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ — فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ د - جلة ١٩٢٧/٢/١٩٢٧ ص ١١٢ ص ٤٢٢)  
(دعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٢٧/٢/١٩٢٧ ص ١١٢ ص ٢٧٠)

٥٢ — مبدأ عدم جواز الأضرار بالحكم عليه يسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض إنما يكون أعماله من تلبية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو لا يتناول ما عد ذلك من نحو تقدير الوقائع وإعطاء الحادث وصفه الصحيح .  
(الفرن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ د - جلة ١٩٢٧/٢/١٩٢٧ ص ٨٨ ص ١٠٢)

### الفصل التاسع

#### مسائل متنوعة

٥٣ — لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها التهود لأن لحاضر المخالفات ينص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية حجية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها إلى أن ثبت ما ينفيه ،

إلى العقوبة الأخف فانه لا تريب على المحكمة إذا هي لم تلت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن التهم مسئول من الماحة وفقاً لأى الوصفين .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ د - جلة ١٩٢٧/١١/١٩٢٧ ص ١١٨ ص ١١٨)

### الفصل العاشر - الخطأ الخاص

٤٩ — تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلت إلى الدفاع عن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام التهم قد علم بهذا التعديل وتوافق أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

(الفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ د - جلة ١٩٢٧/٢/١٩٢٧ ص ٧٤ ص ٢٤٠)

٤٧ — متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتحرير المأيرة وقرار التهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف بالمحضر وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استأنفه في الواقع منصبا عليها .

(الفرن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ د - جلة ١٩٢٨/١/١٩٢٨ ص ٩ ص ٣٦٧)

٤٨ — إذا كان التات من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريفها أن ما ورد بوصف التهمة في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس الا خطأ مادياً في بيان رقم السنة وصحته « ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فانه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يقدر في سلطات طالما أن التهم لا ينفى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مفارقة للواقع .

(الفرن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٨ د - جلة ١٩٥٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٨٩)

### الفصل السابع

#### وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية

٤٩ — الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساء بالدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .

(الفرن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٢٧/٢/١٩٢٧ ص ١١٢ ص ٢٣٩)

٥٥ - سوى القانون بين ارتكاب الجريمة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع طرفاً مشدداً للقتل ، متى وقع متصفاً إلى الجريمة وسبباً لارتكابها - فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الشاغل وما ورد في المائة أنه بعد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه .

(الفرن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٢ ص ١٠٠ ص ٢٢٤)

٥٦ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضاً عليه ومودعاً في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والعلوطة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت إليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعدياً على أحد رجال السبب في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطئ لا يلتزم مع التصريح السليم للقانون .

(الفرن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ٢٢٢)

يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جريمة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة إذ العبرة في ذلك هي حقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تنصيف عليها المحكمة .

(الفرن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/١٣ ص ٩ ص ٥٤٠)

٥٧ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه « وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تعادياً من أخطار الاصطدام ، فاصطدم بالصندل الملوك لآخر وأحدث به التفتيت المبينة بالحضر » فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة استناداً إلى القول بأن « القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المتقول بعمل » يكون قد أغفل الواقعة المؤتممة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحاة المخلفة وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذاً له مكتفياً بالنظر إلى الاتلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الاتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشبه إليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الفرن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ ص ١٠٢١)

### وظيفة عامة "إحالة"

راجع "موظفون عموميون"

## وقاع

موجز القواعد :

- ١ ... الشروع في الوقاع . مثال ...
- ٢ ... صورة لواقعة تتوافر بها جريمة الوقاع . ١/٢٦٧ عقوبات ..
- ٣ ... أن تكون جريمة الوقاع . ولكن الإكراه وعدم الرضا . مثال ...

من الوصول إلى غرضه منها فتزق لباسها في يده وفك أزرار بنظروها وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فإن ذلك مما تحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتضت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .

(الفرن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٩/١٠/٢٩ ص ٧ ص ١٠٢٩)

القواعد القانونية :

١ - متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأرغمها منزعاً ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فاستك برابط الاستك تحاول منه ما استطاعت

الأرض وهدمها ببطوة كان يحملها وضربها برأسه في وجهتها عند مقاومتها له « فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تحرير الشئيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بجهة المجنى عليها وأن بيان المثلج الجسماني فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة المجنى عليها بشر رضاه بقوة المضلية . أما ما ورد بالقرار بعد ذلك من أن غلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الضد من الإصابات وغلو جسم المثلج من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسدية فعلية في ذره المثلج منها ، هذا الذي ورد بالقرار لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الاكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دأب الحكم بها المثلج ويتوقف به ركن الاكراه وعدم الرضا في جريمة الوقاع .

( الملن رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٨ هـ - جلة ١٩٥٩/١/١٩ ص ١٥٠ ص ١٧ )

٢ - متى كان المثلج قد بلغت المجنى عليها وهي مريضة ومستقلة في فراشها وكفها يده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالاً جنسياً بإبلاص قضيبه فيها بشر رضاهما منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو اتیان أية حركة ، فإن ذلك يكفي لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار التي تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

( الملن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٧ هـ جلة ١٩٥٨/١/٢٧ ص ١٦٨ ص ١٠٢ )

٣ - إذا كان الحكم - في جريمة الوقاع - قد دال على الاكراه بأدلة ساقطة في قوله « أن الطائن أسك بالمجنى عليها من ذراعها ، وأدخلها عنوة زرعة القطن فتأوتت إلا أنه تمكن بقوة المضلية من الضرب عليها وألقاها على

#### رقم القاعة

### وقف التنفيذ

#### موجز القواعد :

- ١ - الحكم يحبس متهمة لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ (م ٥٥٠ ع) ... ..
- ٢ - عدم وجوب كون العقوبة التي يستدل بها في إلغاء وقف التنفيذ قابلة للتنفيذ . ٥٦٠ ع ... ..
- ٣ - الإجراءات الخاصة بإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . ٥٧٠ ع . صدور الأمر من المحكمة التي أجرت وقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد إعلان التهم . لا وجوب لإجراء تحقيق ... ..
- ٤ - طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافاً . هو من اختصاص محكمة أول درجة . ٥٧٠ ع ... ..
- ٥ - سلطة قضى الموضوع في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها . الأثر متروك للجهة ... ..
- ٦ - الحكم بوقف تنفيذ المصادرة . غير جائز ... ..

سنين بوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخلا  
لخاضته نصن المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ هـ - جلة ١٩٥٦/٢/١ ص ٧ ص ١٣٢ )

#### القواعد القانونية :

- ١ - إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهمة لمدة ثلاث

من قانون العقوبات لأن لا يحدد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أمانة التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي لائما ومنتجا لتأجيله من وقت صدوره .  
(الجن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ٥٤٢)

٥ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعي ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ، ومن حقه أن يأمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لتسبته وما يصير إليه رايه .  
(الجن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ س ٩٤٠)

٦ - أن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بسبب القامعة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقروا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون .  
(الجن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨ س ٩١٧)

٢ - لا يفيد نص المادة ٥٩ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستد إليها في النهاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتطبيق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الأحكام المسامور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الاتناء .

(الجن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ٥٢٩)  
(والجن رقم ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - نفس الجلسة)

٣ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لانتهاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ولكن ما اشترطت أن يصدر أمر الاتناء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالظهور ولم توجب إجراء أي تحقيق .  
(الجن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ س ٥٢٩)

٤ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا قايما بالعس مشرين مع الشغل غارضي وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استئنافية ، فإن الاختصاص بالنقض في طلب النهاء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة ٥٧

(۷)



## ياصيب

## موجز القاعدة :

لعبة الطاولة . عدم تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن  
المراحة عليا . اندراجها تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار  
وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ بإحالتها من ألعاب القمار

والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور  
مزاوتها في الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون  
رقم ٣٨ سنة ١٩٤٦ قبل صدور قرار وزير الداخلية  
في ١٠/٢/١٩٥٥ بإختبار بعض الألعاب من ألعاب القمار  
ومن بينها الطاولة وأنها لم تكن تمتد وقتذاك عملا  
من أعمال اليانصيب مما يدرج تحت أحكام القانون  
رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .  
(الفرن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥-٢-١٩٥٦-٥-١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٧٥)

## القاعدة القانونية :

لا تدخل لعبة الطاولة في أي من الألعاب والأعمال  
الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢  
المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراحة على  
سباق الخيل ورمي الحسام وغيرها من أنواع الألعاب





## ملحق

بالقواعد القانونية

التي تدرجها

الدائرة المدنية بمحكمة النقض

مما يخص للمواد الجنائية



(١)

## إجبات

درج القائمة

- ١ الفصل الأول : عبء الإثبات ... ..  
 الفصل الثاني : طرق الإثبات :  
 الفرع الأول : الإقرار ،  
 (١) مامية وحجية ... ..  
 (ب) التجزئة والإقرار للركب ... ..  
 الفرع الثاني : الإثبات بالكتابة ... ..  
 الفصل الثالث : حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية ... ..  
 موجه القواعد :

## الفصل الأول - عبء الإثبات

ضبط الضامة المهربة داخل دائرة المراقبة الجمركية . إدعاء حازرها حصوله عليها نتيجة مبادلة تمت خارج  
 الدائرة الجمركية دون تقديم الدليل على ذلك . إستخلاص المحكم بأدله سابقة أنها مهربة . لا خطأ ... ..

## الفصل الثاني - طرق الإثبات

## الفرع الأول - الإقرار

(١) مامية وحجية

- ١ الإقرار بأنه إخبار وهو قرينة تقوية على حقيقة القرينة ... ..

(ب) التجزئة والإقرار للركب

إخبار إقرار حازر الضامة للضريبة بمجازعها ووصولها إليه عن غير طريق التهرب من الإقرارات المركبة

- ٢ المأثر تجزئياً ... ..

## الفرع الثاني - الإثبات بالكتابة

عدم جواز إثبات عقد الوكالة بالإبكتابة إذا كان موضوع الصرف على الوكالة تكريده قيمة على مشرة جنابات .

- ٤ عدم جواز التصديق بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..

## الفصل الثالث - حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية

حجية المحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على ما قضى به في منطوقه بالبراءة أو الإدانة بالقضية إن كان

- ٥ موضع المحاكمة دون أن تلتحق تلك الحجية الواقع التي لم يكن فيه فيها ضرورياً ... ..

- اقتضاء براءة منهم عن تهمة جسيمة مخو عن التناول بقصد التلاميذ في الأسطر . إلتزام حجية هذا المحكم

- ٦ في شأن تحديد الجنم وإلتزام صاحبها ببعض الجبري للقررة قانوناً ... ..

## القواعد القانونية :

البضاعة ونفساً ما يعنيه في الشرط الآخر من اقراره عن وصولها اليه عن غير طريق التهريب ما دام الدليل قد اقيم على عدم صحة ما ادعاه المقر في هذا الصدد .

(الفرن ٦٦ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٧)

## الفرع الثاني - الإثبات بالكتابة

٤ - انه وان كان عقد الوكالة لا يجوز اثباته الا بالكتابة اذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات الا انه اذا كان الموكل لم يتسك بهذا الدفاع امام محكمة الموضوع فانه لا يملك التحصلي به امام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الاثبات ليست من النظام العام ولاه لا يجوز أن يثار أمام هذه المحكمة الا ما كان معروضاً على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

(الفرن ٦٤ لسنة ٢٣ ق . جلة ٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٣١)

## الفصل الثالث

## حجية الأحكام الجنائية أمام احاكم المدنية

٥ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الادانة . فإذا لم يكن الخصم متهما في الحكم الجنائي الذي يتسك بهيجته فلا يمكنه أن يفيد من عبارات قد يكون الحكم المذكور أوردتها في سياق أسبابه .

(الفرن ٢٥ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧٣١)

٦ - اذا قضى ببراءة متهم من تهمة حبس خسوف عن التدلول بقصد التلاعب في الأسعار فانه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببيعها بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تعديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يفيد الحكم الصادر بالبراءة تطل مصلح الضمور من التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتهي منه التحصلي بهيجية هذا الحكم في شأن تعديد ثمن الضمور اذا تم الاستيلاء عليها وبيعها بعد صدور .

(الفرن ٦٠ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٠/٢٤/١٩٥٧ ص ٨٣٣)

## الفصل الأول

## صحة الإثبات

١ - متى كان الثابت أن البضاعة المهربة ضبطت داخل دائرة المراقبة الجبرية وادعى حائزها انها وصلت اليه نتيجة مبادلة تمت خارج الدائرة الجبرية مع بعض السياح ولم يقدم الدليل على ما ادعاه وانتهى الحكم بأدلة سائلة الى أنه حصل على هذه البضاعة من مصدر واحد وهو يعلم بهجتها ، فالأحكام لا يكون قد أخلأ في القانون .

(الفرن ٦٦ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٧)

## الفصل الثاني

## طرق الإثبات

## الفرع الأول - الاقرار

## (١) صاعته وجميته :

٢ - اذا كان الواقع في الدعوى أن محكمة الموضوع اذ عاملت الطاعة باقرارها الوارد في صحيفة دعوى أخرى مرفوعة منها لم تخرج من مفهوم الاقرار بأنه اخبار ، وكان الاقرار قرينة قانونية على حقيقة المقر به ، وكانت الطاعة كما ذكر الحكم المطعون فيه لم تستلح حصن هذه القرينة بآثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة ، فإن مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع لم تر فيها أبته الطاعة في شأن هذا الاقرار أنه مبني على خطأ في الواقع اذ أن ظاهر الحال يكذبه - ولازم ذلك أن تامل الطاعة بقتضاه - ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منطوق على خطأ في القانون .

(الفرن ٣٩ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠٤)

## (ب) فتوى " الأقرار المركب "

٣ - اقرار حائز البضاعة المضبوطة ببياعته لها وبأنها وصلت اليه من طريق معين غير التهريب هو من الاقرارات المركبة التي يجوز تجزئتها والأخذ باقراره بعبارة هذه

رقم الصفحة

## إعلان

الفصل الأول : كنية الإعلان

٢٠٦ (١) وجود الشخص المطلوب لإعلانه

٩-٢ (ب) غياب الشخص المطلوب لإعلانه

١٠ (ج) إعلان شخص له موطن معلوم

الفصل الثاني : الشخص الذي يرجع إليه الإعلان

١١ (١) الإعلان في مواجهة التالية :

١٢، ١٣ (ب) الإعلان لمصلحة الإدارة

موجز القواعد :

## الفصل الأول - كيفية الإعلان

(١) وجود الشخص المطلوب لإعلانه :

١ على حضر الإعلان من بيان إفتاح المعلن إليه إفتاحه مع شخصه من التوقيع أو الإفادة إلى وقته الإفتتاح بهذا السبب . بطلان الإعلان . للمادة ٩٠ و ٢٤ ملاحظات

٢ إفتتاح المعلن إليه شخصيا عن إستلام صورة الإعلان . على حضر الإعلان من قيام المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى المعلن إليه في موعده الأصلي أو المخارق طرف أرجح وحضر من سادة يتسلم الصورة لمصلحة الإدارة . بطلان الإعلان . للمادة ١٢ و ٢٤ ملاحظات

(ب) غياب الشخص المطلوب لإعلانه :

٣ ثبت أن المحضر أعان المطلوب لإعلانه مع أحد أقربائه لقيامه دون أن يثبت في أصل الإعلان أنه يتبع معه . بطلان الإعلان . للمادة ١٢ و ١٤ ملاحظات

٤ - المحضر غير مكلف بالتحقق من مدة من يقدم إليه لإستلام الإعلان عن ورد بيانهم في المادة ١٢ ملاحظات طلبا أن هذا الشخص قد حوّل في موطن لراد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة لا عمل معه

٥ تتسلك بعدم وصوله ورفع إدهام أن صفة مستلم الإعلان غير صحيحة

٦ - تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه . علم بوجود المعلن إليهم . تسلم الورقة إلى من ذكرها بالمادة ١٢ ملاحظات . إيفاد المحضر إليه علم بوجود المطلوب لإعلانه . بطلان الإعلان

٧ - علم بإجابه المادة ١٢ ملاحظات على المحضر لرقاق إيفاد المحضر الموصى عليه بأصل الإعلان . يمكن إرسال المحضر الإستقرار في الجهاد للموصى عليه في هذه المادة وإيفاده في حضر لقيامه بإرسال هذا الإستقرار في الجهاد . إيفاد لرقاق إيفاده الإستقرار للموصى عليه لا يثنى راقا الإستقرار في ذاتها

## رقم القاعة

- ٧ - عدم مراعاة ما أوجبه المادة ١٢ من المرات من بيان ما يتخذ غياب الشخص المطلوب لإعلانه وأن الخطاب يتم مع يطل الإعلان . المادة ٢٤ من المرات ... ..
- ٨ - وجوب بيان المخبر جميع الخطوات التي سبقت تسليم صورة الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها . إغفال المخبر بيان اسم المشتك عن تسليم الصورة وعلاقته بالمطلوب وإعلانه وسبب الإمتناع يطل ورقة الإعلان ... ..
- ٩ - إغفال المخبر إثبات غياب الشخص المطلوب لإعلانه وإسم الخطاب معه وصفته وسبب امتناعه عن تسليم الإعلان يطل الإعلان . للمادة ١٠ ، ١٢ من المرات ... ..
- (ج) إعلان شخص له موطن معلوم :
- ١٠ إغفال المخبر إثبات آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج يطل الإعلان . للمادة ١٤ ، ٢٤ من المرات.

## الفصل الثاني - الشخص الذي يوجه إليه الإعلان

## (أ) الإعلان في مواجهة النيابة :

- علو ورقة الإعلان لنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج . يطل الإعلان . للمادة ١١ / ١٤ ، ٢٤ من المرات ... ..

## (ب) الإعلان لجهة الإدارة :

- عدم إثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الإدارة والوقت الذي انتقل فيه المخبر إلى محل للمعلن إليه . يطل الإعلان . للمادة ١١ ، ١٢ ، ٢٤ من المرات ... ..
- ١٣ جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أبعد البتار دون مأمور البتار . للمادة ١٢ من المرات ... ..

التوقيع « دون أن يرد في المخبر شيء عن سبب امتناع المعلن إليه عن التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة ١٠ من قانون المرافعات أو الإشارة إلى رفضه الاقضاء له بهذا السبب فإن الإعلان يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من المرات على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من وجوب إثبات جميع الخطوات التي يتبناها المخبر في الإعلان في محضره ... »

(الفرن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٣ ق. ١١/١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٧٧٦)

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة الامتناع عن استلامه دون تفرق بين ما إذا كان المستمع هو شخص المراد إعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## كيفية الإعلان .

## (١) وجود الشخص المطلوب إعلانه :

١ - متى تبين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه ومخبر اعلانه أن المخبر أثبت فيها أنه أعلن الطاعن بصورة من الحكم المذكور « مغتلبا مع شخصه وامتنع عن

يترتب على ذلك بطلان ورقة الاعلان عملاً بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، لما كان ذلك فان اعلان المعلن عليه السادس يتقرر ضمن يكون بإطلا .

(العدد رقم ٢١٩ لسنة ٢٥ - ج ٢ - ج ١٩٥٩/١٠ ص ٥٥٤)

٦ - المادة ١٢ من قانون المرافعات اذ نصت على أنه « يجب على المضر أن يرسل إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يشيره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعلى المضر أن يبين كل ذلك في حته بالتفصيل في أصل الاعلان وصورة » فانها لم توجب على المضر ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه بأصل الاعلان وغاية ما تطلب أن يرسل المضر الاخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الاخطار في الميعاد واذا غلب في اغفال ارفاق ايصال الاخطار الموصى عليه ما يفتى واقعة الاخطار في ذاتها .

(العدد رقم ٢٢٤ لسنة ٢٥ - ج ٢ - ج ١٩٥٩/١٢ ص ٨٧٩)

٧ - اذا كان بين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان المعلن أن المضر اذ انتقل إلى محل اقامة المعلن عليه الرابع أثبت في محضر الاعلان أنه خاطب نبيه دون أن يخرج به ما يفيد قيام المعلن عليه الرابع وأن الشخص الذي خاطبه يقيم معه - وهي بيانات واجبة طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ويترتب على اغفالها بطلان الاعلان عملاً بالمادة ٢٤ منه ، فانه يتعين اعتبار المعلن غير مقبول شكلاً بالنسبة للمعلن عليه الرابع .

(العدد رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ - ج ٢ - ج ١٩٦٠/١٢ ص ٨٤٨)

٨ - جرى قضاء محكمة النقض بطلان الاعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها اذا لم يثبت المضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل النضم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للتثبت من علاقته بالمطلوب اعلا ، فاذا كان الواضح من صيغة محضر الاعلان ومضمر الانتقال أنه ليس فيها ما يفيد أن المضر قد خاطب عند انتقاله إلى موطن المعلن عليه شخصاً له صفة في تسليم الاعلان عنه بعد تأكد من عدم وجود هذا المعلن فضلاً عن أن عبارة « استأجر أهل منزله عن الاستلام » التي يرد بها المضر تسليم صورة الاعلان إلى شيخ البلدة جاءت خلواً من بيان اسم هذا الشخص المتع وعلاقته بالمعلن عليه كما خلّت من بيان سبب الاستأجر ، فان الاعلان المختار إليه يكون قد وقع بإطلا .

(العدد رقم ٢٨ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٩٦٠/١١ ص ٨٩٩)

فاذا تبين أنه لم يرد في محضر الاعلان شيء عن قيام المضر بتسليم صورة الاعلان إلى جهة الإدارة عقب امتناع المعلن إليه شخصياً عن استلامه وتوجيه كتاب موصى عليه إلى هذا الأخير في موطنه الأصلي أو المختار في ظرف أربع وعشرين ساعة يشيره فيه أن الصورة قد سلمت لجهة الإدارة كما توجب ذلك كله للمادة ١٢ سالفة الذكر فان الاعلان يكون قد وقع بإطلا طبقاً للمادة ٢٤ مرافعات .

(العدد رقم ٢٤٥ لسنة ٢٢ - ج ٢ - ج ١٩٥٩/١١ ص ٨٧٩)

(ب) غياب الشخص المطلوب اعلاه :

٣ - متى تبين من أصل ورقة اعلان المعلن أن المضر أثبت في محضر الاعلان أنه أعلن المطلوب اعلاه مع أحد أقاربه لتعاقبه دون أن يثبت اقامة المخاطب مع المطلوب اعلاه فان اغفال هذا البيان في محضر الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(العدد رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ - ج ٢ - ج ١٩٥٩/١٢ ص ٨٧٩)

٤ - اذا كان الثابت من مطالعة أصل اعلان تقرير المعلن أن المضر أثبت فيه أنه انتقل إلى محل اقامة المعلن عليه وخاطب تابعه . وأعلنت بصورة من التقرير - فان في هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن اعلان المعلن تم وفقاً للقانون ولا يبيد المعلن عليه ادعاءه أن من سلمت إليه الصورة ليس تابعاً له - ذلك أن المضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الاعلان ممن ورد بإياعهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد غوطب في موطن المراد اعلاه ومتى تم الاعلان على هذه الصورة فلا محل للتسكع بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التي قررها مستلماً الاعلان غير صحيحة .

(العدد رقم ٤١٠ لسنة ٢٤ - ج ٢ - ج ١٩٥٩/٢/٥ ص ١٩٩)

٥ - اذا كان بين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان المعلن أن المضر اذ توجه إلى موطن المعلن عليه السادس لاعلان أخته مخاطباً مع زوجها التي تسلمت صورة الاعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود المطلوب اعلاه ، وكان الأصل في اعلان أوراق المضرين وفقاً للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلاها إلى الشخص هسه أو في موطنه فاذا لم يجده المضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خاله أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصداءه وفقاً للمادة ١٢ من ذلك القانون ، فاذا أغفل المضر إثبات عدم وجود المطلوب اعلاه كتمسك بالحقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فانه

## الفصل الثاني

الشخص الذى يوجه إليه الإعلان

(١) الإعلان في مواجهة النيابة .

١١ - خلو ورقة الاعلان للنيابة من ييلن آخر موطن للمعلن اليه في مصر أو في الخارج يترتب عليه بطلان الاعلان وفقا لحكم المادتين ١١/١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات .  
(الفن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/٥ ص ٧ ص ٦٥٢)

(ب) الإعلان لجهة الإدارة :

١٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلا الاعلان المسلمة وقتها لحاكم البلدة أو شيخها اذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التى سبقت تسليم الصورة اليه والوقت الذى انتقل فيه الى محل المعلن اليه وذلك صلا بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات .  
(الفن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢ ص ٨ ص ٩٦٠)

١٣ - الفرض من تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة طبقا للمادة ١٢ من قانون المرافعات هو أن تولي هذه الجهة تسليمها للشخص المطلوب اعلاجه ، وهذا القصد يتحقق اذا سلمت صورة الاعلان الى شيخ البلد في أحد البنادر باعتباره ممثلا هو الآخر لجهة الادارة في تلك البلدة ، ولا تدل عبارة نص المادة المشار اليها على أن تسليم الصورة مقصور على مأمور البندر دون الممثلة أو مشايخ البلد ولا على ايجاب ترتيب معين يسبق فيه مأمور البندر الممثلة أو شيخ البلد .  
(الفن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٨/٩ ص ٩ ص ٥٢٦)

رقم القامدة

## إفلاس

موجز القواعد :

والترتف من البيع :

- ١ المقصود بالترتف من البيع المتخصص عليه في باب الإفلاس أو الصلح الرأى هو الترتف الذى يأنى عن مركز مالى مضطرب . الإنتاج عن البيع لغير طرأ على المدين مع إقتداره أو لثلاثة جديفة في صحة الدين أو مقداره أو طول أجل إستحقاقه أو إقتضاه لا يجد توقفا عن البيع . . . . .
- ٢ - إيجاب بروتسو عدم البيع توقفا عن البيع غير صحيح بصفة مطلقة . وجوب التحقق من ترتف المدين عن البيع وحصره عن الواقعيين بجارى غير مستتر فيه . . . . .



## القواعد القانونية :

### "توقف عن الدفع"

من ناحية صحة أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه بسبب من أسباب الانقضاء .  
( الملحق رقم ٢٩٩ لسنة ٢٢٢ - مجلة ١٩٦٧/٢٩ ص ٧ ص ٤٢٥ )

٢ - لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتسو عدم الدفع توقفا عن الدفع بل يكون لزاما على المحكمة إذا أرادت أن تأخذ المدين ببيجاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث في قيام توقف المدين عن الدفع وفي ثبوت أنه في حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه وفي متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تأريخه لعمال القانون .  
( الملحق رقم ٢٩٩ لسنة ٢٢٢ - مجلة ١٩٦٧/٢٩ ص ٧ ص ٤٢٥ )

١ - التوقف عن الدفع المقصود بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الوقفي من الإفلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود في باب الإفلاس وهو الذى ينبىء عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التجار وتتعرض بها حقوق دائنية الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفا اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عنرا طرفا على المدين مع اقتداره وقد يكون لئازحته في الدين

رقم المادة :

## أمر حفظ

موجز القاعدة :

لأوامر الحفظ التي تصدرها النيابة بوصفها سلطة تحقيق في نطاق اتصال القوانين الجنائية بالقوائم المطروحة عليها ما للأحكام من قوة الأمر القضي . واقعة تمتد إليها سلطان قانون آخر من غير القوانين الجنائية .  
أمر الحفظ لا يجوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع على الجهة ذات الاختصاص القضائي ... ..

## القاعدة القانونية :

في مدى انطباق غير القوانين الجنائية أو اعمال تصورها ،  
ولذلك فمتى كان الواقع في الدعوى أنه اثر دخول الماعن الى ميناء يورسعيد افترضه رجال الجمارك وقاموا بتفتيشه ففشروا معه على آكياس محتوية على هود ذهبية وكان من جراء ذلك أن قام بوليس للميناء بالتحقيق معه وقيلعت الواقعة جنحة ولما عرض الأمر على النيابة وصفت الواقعة بالمواد ٢ و ٧ و ٩ من ق ٨٥ سنة ١٩٤٧ والمادتين ٦ و ٧ من قرار وزير المالية ٥١ لسنة ١٩٤٧ الملحق بالقرار ٥٣ سنة ١٩٤٩ تم أصدرت فيها قرارا بالحفظ لعدم الجنائية .  
ثم رأت مصلحة الجمارك . التي يشتمل المأمون عليها محاكمته على اعتبار أنه شرع في تهريب التمرود الذهبية سالفة الذكر بالتطبيق للمادة الثالثة من القانون رقم ٩٨

أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق إنما تصدر عنها في نطاق اتصال القوانين الجنائية بالقوائم المطروحة عليها مما يسبغ على تلك الأوامر في هذه الحالة ما للأحكام من قوة الأمر القضي . إلا أنه إذا كانت الواقعة موضوع التحقيق الذي حفظته النيابة لأسباب قانونية يمتد إليها سلطان قانون آخر - من غير القوانين الجنائية - فإن أمر الحفظ لا يحوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع في صوره الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائي إذ لم يكن للنيابة أصلا ولاية البحث

سنة ١٩٣٩ والمواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجزئية ،  
فانه لا شأن للقانون الجنائي المشار اليه في وصف النيابة  
بما أسندته اللجنة الجزئية الى الطاعن ولا بما تصدره  
في هذا النطاق من جزاء هو المصادرة التي لا تعتبر عقوبة  
بالمعنى المقصود في القوانين الجنائية ، ومن ثم يكون أمر  
النيابة بالحفظ قطعيا لعدم تأييم الواقعة انما صدر عنها  
في نطاق القوانين الجنائية التي تتحدد بها ولايتها فلا يمتد  
أثر الحفظ الى ما عداها ولا يكون لقراراتها قوة الأمر  
المقتضى فيها يجاوز هذا النطاق .  
( المجلد رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٢/١٩/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٢٤ )

رسم طابعة

## أموال عامة

موجز القاعدة :

شرط اعتبار الأماكن المخصصة للمبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة : أن تديرها الحكومة وتقوم بالصرف  
عليها من أموال الدولة . تولي وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة لا يطلع عليها صفة  
المال العام ... ..

في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من  
أموال الدولة . فإذا كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول  
إدارة تلك الأعيان المتنازع عليها بصفتها الحكومية وانما  
بوصفتها ناظرة عليها شأنها في ذلك شأن أي فرد من الأفراد  
يمهد اليه بإدارة شؤون الوقت فانه ليس من شأن هذا النظر  
أن يرفع على هذا المال صفة المال العام .  
( المجلد رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٥/٥/١٩٥٨ ص ٩ من ٤٥٢ )

القاعدة القانونية :

١ - شرط اعتبار الأماكن المخصصة للمبادة والبر  
والإحسان من الأملاك العامة طبقا لنص الفقرة السابقة من  
المادة التاسعة من القانون المدني القديم - هو أن تكون

## ( ت )

## تدوير

دلم المصادقة

تحقيق الزورير :

( أ ) حتى المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

( ب ) التحقيق بإجراء المصادقة

موجز القواعد :

تحقيق الزورير :

( أ ) حتى المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق :

محكمة الموضوع الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو لدب غير الأسباب المؤدية

( ب ) التحقيق بإجراء المصادقة :

سلك للمضى بالتزوير بإجراء المصادقة إلى جانب طلب التحقيق. تعتبر المحكمة أن أقوال الشهود لم تقطع فيما جرى التحقيق بشأنه. عدم إجابة طلب المصادقة أو الرد عليه. إبطال لتصرف عام من عناصر دماغ جوهري...

— استناد الحكم في القضاء برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير إلى تقريرى الخبيرين للقدمين في الدعوى برغم اختلافهما في تحديد موطن الزورير وطريقة حصوله والظواهر بين الرايين فيها. إضافة المحكمة مشاهدتها الخاصة دون بيان مواضع الزورير إلى وأنها ودلائله. قصور

القواعد القانونية :

تحقيق الزورير

( أ ) حتى المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق .

ورودها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً بالسج في إجراءات التحقيق أو تدب غير ، فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من تناقض الملقى وتردده صحة الورقة الملقى بتزويرها ، فاته يكون غير منتج تمسب الحكم في أسباب النافذة .

( ملحق رقم ٤٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠ س ١١ ص ٩٥ )

( ب ) التحقيق بإجراء المصادقة :

٢ - متى كان الملقى عليه بالتزوير قد طلب إلى محكمة

١ - جرى قضاء محكمة النقض على إلحاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة الملقى بتزويرها أو ببطلانها

٣ - متى كان بين ما أورده الحكم أن المحكمة قد استندت في قضائها برد وطلان السند المطعون فيه بالتزوير الى ما ورد بتقريرى التبيين المتقدمين في الدعوى رغم اختلافهما في تحديد موطن التزوير في المحرر المذكور وطريقة حصوله ، ولم تبين كيف واصلت بين الرايين فهما - على ما بينهما من تفاوت ظاهر ومع استحالة تصور الجمع بينهما - وأنها أضافت الى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بما في حصول التزوير في مسألة اختلقت فيها أممات الخبراء دون أن تبين هي مواضع التزوير التي رأيتها ودلائله التي اطمأنت اليها - فإن الحكم يكون قاصر البيان -

(الحكم رقم ٢٢٩ لسنة ٢٢ د - جلسة ١٥/٢/١٩٥٦ م ص ٧ س ٢٢٩)

الموضوع اجراء مضاعفة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم آخر في إيصالات قلمها وذلك الى جانب طلبه التحقيق لاثبات تسلمه الورقة المذكورة بعائتها من هذا الخصم باعتباره وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة إذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأنه ، لم تستجب الى طلب المضاعفة ولم ترد عليه في حكمها ، فإن الحكم يكون قد أغفل عنصرا هاما من عناصر دفاع جوهرى مما يكون من شأنه فيما لو ثبت أن الورقة معروفة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الراى في الدعوى ويكون الحكم قد شاب قصور يطله ويستوجب نقضه -

(الحكم رقم ١٨٢ لسنة ٢٢ د - جلسة ١٢/١/١٩٥٦ م ص ٧ س ٦٥)

رقم القاضية

## تعويض

تقدير التعويض :

الفرع الأول : الضرر المادى والأدبى ..... ٢١  
 الفرع الثانى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض ..... ٢

موجز القواعد :

تقدير التعويض :

### الفرع الأول - الضرر المادى والأدبى

سلطة محكمة الموضوع في تحديد مقدار التعويض ، إلمامها لأسباب ساقطة الأرقام المقدمة من المضرور بمحيطه. حسبما يبين أن اللخب الذى قدره هو مما لحق المضرور من ضرر مادى أو أدبى وأنه تعويض له عما تكبدته

وناه ..... ١  
 - لا يجب الحكم إدماج الضرر المادى والأدبى وما وتقديره التعويض عنهما بجهة بغير تخصيص ..... ٢

### الفرع الثانى - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض

تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه من المسائل الواقعية التى تستغل بها محكمة الموضوع ..... ٣

هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي ، وأنه  
توضيح عن جميع ما تكبده من مصروفات ، وما قاله من  
متاعب - فصحبها ذلك ليستقيم قضاؤها .  
(ملف رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ - جلد ٢ - ١٢ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٥٠)

٢ - لا يجب الحكم أنه أجمع الضرر المادي والأدبي  
مما وقدر التوضيح عنهما جملة بشره تفصيل لتقديره عن  
كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانوناً .  
(ملف رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ - جلد ٢ - ١٢/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٥٠)

الفرع الثاني - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التوضيح  
٣ - تقدير الضرر وتقدير التوضيح عنه هو من المسائل  
الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون تقييد  
عليها فيه .  
(ملف رقم ٢٢٠ لسنة ٢٤ - جلد ٢ - ١٣/١١ - ١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٨٩)

## القواعد القانونية :

### تقدير التوضيح

#### الفرع الأول - الضرر الأدبي والمادي

١ - إذا كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير  
ما يستحقه الطاعن من توضيح - قد لمحت للأسباب  
السائلة التي ذكرتها الأرقام التي أوردتها الطاعن في الكشف  
المقدم منه تعديدا من جانب التوضيح الذي يرى فيه  
مستحقا له - وتولت هي بما لها في هذا الخصوص من  
سلطة التقدير - بتحديد مقدار التوضيح الذي رأت أن  
الطاعن يستحقه - مبينة في حكمها أن المبلغ الذي قدره

## توضيح

الفصل الأول : الاستيلاء ..... ١

الفصل الثاني : التمسع الجبري ..... ٤-٢

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول - الاستيلاء

الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ ، ٤٥ وما يندرج من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء  
القبل المقترون بالتسليم للمواد للمعنى عليها وليس هو مجرد حصول قرار بالاستيلاء في ذاته ..... ١

#### الفصل الثاني - التمسع الجبري

التمسع بمرأه منهم من تسمية جبري من التناول بقصد التلاعب في الأسرار . إتمام حجة هذا الحكم في  
تحديد الآن والزم صاحبها بالمر الجبري ..... ٢  
الجنة العليا للمعنيين ولجنة للمعني :

صلاوة بقرن من اللجنة العليا للمعنيين في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرن من لجنة للمعني في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد  
لجنة للمعني للمعني عليه . عدم إحصاء أي من اللجنتين بإصدار قرارها ..... ٢

## رسم القناعة

تعهد وزارة التكوين بواسطة خان السيرة الجبرية سعر بلوة القطن وإضافة زيادة عليه تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم المصاين في ظل الدستور للمضى. هلم زيادة، ليست جزءا من الثمن بل هي ضريبة وضعية غير الطريق الدستوري على المشتري لا شأن للبائع به. ليس لوزارة التكوين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء. غلط الحكم إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار وأجبر الحكومة تحصيلها

٤

## الجنة العليا للتكوين ولجنة الحفيد :

٣ - أن قرار اللجنة العليا للتكوين الصادر بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧ وكذلك قرار لجنة الحفيد الصادر في ١٩٤٥/١٠/٢٤ بشأن تحديد أسعار الحفيد المستولي عليه بقرار وزير التكوين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ - هذان القراران لم يصدر أيهما ممن هو مختص بإصداره وهو وزير التكوين دون غيره وذلك وفقا للفقرة السادسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (الجن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢ ص ٩٥ ص ٢٥)

٤ - اختصاص وزارة التكوين ولجانها قاصر على تنظيم تداول الزيت وتحديد أسطوره فلا يمتداه الى تحصيل فروق أسعار من سلعة ليست مملوكة لها فإذا كانت وزارة التكوين بواسطة لجان التسمية الجبرية قد حدثت في ظل الدستور للمضى سمرا ليدرة القطن يلزم به البائع وأضاف الى زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم الى المصاين فإن هذه الزيادة لا تمد جزءا من الثمن وإنما هي فرض شرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التكوين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو استبعدت من ذلك نقطة ما تحصله من بيع الزيوت المخصصة لشؤون التكوين بأقل مما تكلفه فعلا - ذلك أنها لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء إذ أن المادة ١٣٤ من الدستور للمضى الذي كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة لا يميز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ولا تكليف لإحالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون • ولم يقول القائلون على إجراء الأحكام العرفية وتقتضاه سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون ما يستوجب نقضه •

(الجن رقم ١٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٤٩/١/٢١ ص ١٠ ص ٤٤١)

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## الاستيلاء

١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما يملها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصونها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للمواد المستولي عليها وبد جردا جردا وصفا في حضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بكتاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته •

(الجن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٢ ص ٩٥ ص ٢٥)

## الفصل الثاني

## التسليم الجبري

٢ - إذا قضى ببراءة متهم من تهمة جسي خسور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار فانه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببيعها بالسر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يبيد الحكم الصادر بالبراءة تحلل صلب الخسور من التزام البيع بالسر القانوني مما يتفق معه التحدى بحجية هذا الحكم في شأن تحديد ثمن الخسور إذا تم الاستيلاء عليها وبيعا بعد صدوره •

(الجن رقم ٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ ص ٨ ص ٧٢٢)

رقم القائمة

## تأثيرات

موجز القواعد :

- ١ - طلب تحويل طرسينا الى مرقس وعمل الموسيقى. خضوعه لأحكام لائحة التأثيرات الصادرة في ١٩١١/٧/١٢ .  
تغيير نشاط المحل يستلزم الحصول على رخصة جديدة ... ..
- ٢ - لائحة التأثيرات الصادرة في ١٩١١/٧/١٢ هي لائحة قائمة بذاتها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطته ...
- ٣ - المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالحال العامة لا تحل من تطبيق لائحة التأثيرات ...  
إصدار ترخيص مؤقت بتشغيل محل الموسيقى والمرقص. عدم إكتساب المرخص له حق الحصول على رخصة دائمة ... ..
- ٤ - رخصة دائمة ... ..

كان للسلطة التنفيذية إذ ذاك الحق في إصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها ، والدياجة التي صدرت بها اللائحة خلط من الإشارة إلى أي قانون تستند إليه في إصدارها بل بين منها أن وزير الداخلية إنما أصدرها في حدود سلطته .  
( الملحق رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ د - جلة ١٩٠٦/١/٧ ص ٧ من ١٩٢ )

٣ - نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لا يعد من تطبيق لائحة التأثيرات ولا يدل على أن الملاحى توضع لهذا القانون بل لها أحكامها الخاصة . كما أن ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون الحال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية وجميع التوانين المعدلة والمكحلة له لا أثر له على لائحة التأثيرات إذ أنها صدرت مستقلة عنه .  
( الملحق رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ د - جلة ١٩٠٦/١/٧ ص ٧ من ١٩٢ )

٤ - إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل للموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة دائمة .  
( الملحق رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ د - جلة ١٩٠٦/١/٧ ص ٧ من ١٩٢ )

القواعد القانونية :

١ - طلب تحويل دار السينما الى مرقس ومحلل للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التأثيرات الصادرة في ١٢ يولي سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية . وتضيق نشاط المحل كطلب الترخيص أصلا يستلزم رخصة جديدة كص المادة ١٧ من تلك اللائحة ، ولا محل للقول بالاكفاء بتبليغ الجهة المختصة بهذا التضييع استنادا إلى المادتين ٨ ، ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١  
( الملحق رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ د - جلة ١٩٠٦/١/٧ ص ٧ من ١٩٢ )

٢ - لائحة التأثيرات الصادرة في ١٢ يولي سنة ١٩١١ ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات العمومية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الذي ألغى بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا هي من قبيل اللوائح التي تصدر تنفيذيا لأحكام قانون آخر بل إنما لائحة قائمة بذاتها مما اصطلح على تسميته « بوائح البوليس » والتي يكون الرض من إصدارها المحافظة على أمن وسلامة الجمهور والصحة العامة ، وقد

## (ج)

### جارك

رقم المادة

#### الفصل الأول : المخالفات البحرية

##### مخالفات التهريب :

- (أ) طيئها ..... ٢٤١
- (ب) نية التهريب ..... ٥-٣
- (ج) عقوبات التهريب ..... ٨-٦
- الفصل الثاني : الإتيان في المخزعات البحرية ..... ١٠٤٩

##### موجز القواعد :

#### الفصل الأول - المخالفات البحرية - « مخالفات التهريب »

##### (أ) طيئها :

- التهريب والتصدير وإعادة الإخراج في تنهر التشريعات البحرية لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد  
الشرع لها على ضوء المادة ٤٥ ع ..... ١
- التهريب والتصدير والإخراج في تنهر اللائحة البحرية لا يعد من غير الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط  
الدعوى إلى ترفع عنها بالمد للقررة في المواد الجنائية . إطباق أحكام تقدم الإلزام للقررة بالقانون  
المنش على هذه الأفعال ..... ٢

##### (ب) نية التهريب :

- عدم جواز ترفع أحد المرافعات المنصوص عليها في لائحة الملاحك الا بوجود نية التهريب ..... ٣
- نية التهريب . نفيها . مسألة موضوعية ..... ٤
- إستخلاص الحكم لمرافعة التهريب من الأفعال إلى حصرها إستخلاصا سائلا . لا تصور ..... ٥

##### (ج) عقوبات التهريب :

- عقوبة المصادرة للمنصوص عليها في المادتين ٣٥، ٣٣ من اللائحة البحرية . إعتبارها عقوبة جزائية وذلك في  
حالة التهريب بالتصدير أو الاستيراد على سواء ..... ٦



رسم اللوحة

- ٧ - سلطة محكمة الموضوع في رفض توقيع عقوبة للمصادرة ... ..  
 - لائحة ٢٣ من اللائحة تنص على جزائين . للمصادرة والقرعة . هذه الأخيرة وحدها هي التي تخضع  
 ٨ - بخضوع لبطاقة الهوية الرسم ... ..

الفصل الثاني - الإتيان في المتطلبات الجزائية

- عقب البطاقة الهوية داخل دائرة المراقبة الجزائية . إعدام حائزها بمحصول عليها نتيجة مادة تحت عروج  
 ٩ - الدائرة الجزائية . عدم تقديمه الدليل على ذلك . استخلاص الحكم بأدلة سابقة آتيا مبررة لا عطلا ...  
 - إقرار إقرار حالة البطاقة للضيقة بجوارته لما ووصفها إليه من غير طريق التعريب من الإقرارات للركبة  
 ١٠ - الجاني بجوارته ... ..

المقررة بالقانون المدني إذ أن ما يستهدفه المشرع من مجسوع  
 الأحكام المتعلقة بالأمثال المشار إليها هو مجرد الحصول  
 على الرسوم المقررة وتمويض مجز يستحق به الأفراد على  
 دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم  
 بشر اضرار بالخزانة العامة .  
 (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٥٩ ص ١٠، ١٢٩)

(ب) نية التعريب :

- ٣ - نية التعريب هي مناط الجزاءات المنصوص عليها  
 في لائحة الجمارك ، ولا يصح توقيع أحد تلك الجزاءات  
 الا اذا قام الدليل على توافر تلك النية - وهو ما جرى  
 به قضاء هذه المحكمة .  
 (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢٥/١٩٥٩ ص ٧، ٨٢٢)  
 ٤ - متى كانت المحكمة قد هت بأدلة سائفة في حدود  
 سلطتها الموضوعية توافر نية التعريب فانها لا تكون قد  
 أخطأت في تطبيق القانون وانما عالجت مسألة موضوعية  
 انتهت منها الى استبعاد تلك النية .  
 (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢٥/١٩٥٩ ص ٧، ٨٢٢)  
 ٥ - اذا كان الحكم قد استخلص من كون الطعن طعرا  
 لا ينبغي عليه أن يذهب مستقور اسدله الى الخارج

القواعد القانونية :

الفصل الاول

المتطلبات الجزائية " مخالفات التعريب "

(أ) طبيعتها :

- ١ - ما عبرت عنه التشريعات الجزائية بالتعريب  
 والتصدير ومحاولة الاخراج لا يمد من الأفعال الجنائية  
 التي يتحدد التشريع لها على ضوء المادة ٤٥ من قانون  
 العقوبات ، وانذ فلا محل لتجديس نفس المادة المذكورة  
 في هذا الخصوص .  
 (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٨ ص ٩، ٧٢٤)  
 ٢ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجزائية والقوانين  
 الملحق بها بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها  
 أو محاولة اخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص  
 لا تعد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى  
 التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية طبقا لأحكام  
 قانون تحقيق الجنائيات وقانون الاجراءات الجنائية الذي  
 أعقبه ، وانما ينطبق على هذه الأفعال أحكام نظام الالتزام

٨ - تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية على جوازين أولهما المصادرة وثانيهما الغرامة وهذه الأخيرة وحدها هي التي تفترض خضوع البضاعة المهربة للرسم لأنها تتحدد على أساسه أما المصادرة فلا تفترض ذلك ولا يستلزمه نص

المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩  
(ملحق رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - ج - مجلة ١٢/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢٤)

## الفصل الثاني

### الإثبات في المفزعات الجبركية

٩ - متى كان الثابت أن البضاعة المهربة ضبطت داخلها دائرة المراقبة الجبركية وادعى حائزها أنها وصلت إليه نتيجة مبادلة تست خارج الدائرة الجبركية مع بعض السباح ولم يقدم الدليل على ما ادعاه وانتهى الحكم بأدلة سائمة إلى أنه حصل على هذه البضاعة من مصدر واحد وهو يعلم بهريها ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون .  
(ملحق رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - ج - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٤)

١٠ - اقرار حائز البضاعة المضبوطة بحيازته لها وبأنها وصلت إليه من طريق معين غير التهريب هو من الاقرارات المركبة التي يجوز تجزئتها والأخذ بقراره بحيازة هذه البضاعة وفيذ ما ينهي في الشطر الآخر من اقراره عن وصولها إليه عن غير طريق التهريب ما دام الدليل قد اتيم على عدم صحة ما ادعاه المقر في هذا الصدد .  
(ملحق رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - ج - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٤)

بشير ترخيص سابق من وزارة المالية ومن اجتيازه الدائرة الجبركية مخفيا في جيوبه قرطاس الجنهات الفهية واتهمه فرصة اشتغال رجال الجبرك بتفتيش شخص آخر وفي دخوله خلصة دون أن يقدم قسه لهم ويكشف عما يحمله . استخلص من ذلك ما يؤكد تورع محاولة الطاعن تهريب الذهب الى الخارج يشتى الطرق والوسائل الميسورة داخل الميناء ، وكان استخلاص الحكم لتوافر قية التهريب من هذه الأفعال التي حصرها سائقنا ، فإن التي عليه في هذا الصدد بالتقصير يكون غير سديد .  
(ملحق رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - ج - مجلة ١٢/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢٤)

### (ج) عقوبات التهريب :

٦ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجبركية هي عقوبة جوازية وقد رأى المشرع أن تكون موحدة في حالات التهريب بالتصدير أو الاستيراد على سواء ولا محل للقول بأن المشرع فرض عقوبة المصادرة وجعلها وجوبية في حالات التصدير دون حالات الاستيراد لانظام الطة في هذه التفرقة لأن التهريب في ذاته جريمة سواء وقع على بضائع صادرة أو مستوردة  
(ملحق رقم ٢٧ لسنة ٢٣ - ج - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠١٠)

٧ - اذا كان الحكم قد قضى برفض توقيع عقوبة المصادرة في حمة التهريب استنادا الى حسن لية المتهم لأسباب سائمة فانه لا يكون قد خالف القانون اذ لمحكمه الموضوع أن تقرر في حدود سلطتها التقديرية قيام الأسباب المبررة لرفض توقيع العقوبة الجوازية .  
(ملحق رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - ج - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠١٠)

## (ح)

### حكم

رقم القاعة

#### الفصل الأول : إيداع الحكم

- ٢٠١ ..... « للمادة فيه والتعلق به » .....
- ٣ ..... الفصل الثاني : بيانات الحكم وصدوره باسم الأمة .....
- ٤ ..... الفصل الثالث : طلب الفصل فيما أنقضت المحكمة الفصل فيه .....
- ٥ ..... الفصل الرابع : تصحيح الأحكام .....

موجز القواعد :

#### الفصل الأول - إصدار الحكم

« للمادة فيه والتعلق به »

- ١ ..... غرر الحكم ذاته من إيداع أن القاضي الذي لم يحضر القضاة به قد اشترك في المداولة ووقع على مصادره . بطلان الحكم .....
- ٢ ..... « عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول منها إلا بإبلاغه مرسوم تنقله بصفة رسمية من وزير العدل . لا إعتداد بصدور المرسوم قبل التعلق بالحكم مطلقاً أنه لم يبلغ بحرر مرسوم تنقله قبل صدور الحكم .....

#### الفصل الثاني - بيانات الحكم

« صدوره باسم الأمة »

- ٣ ..... صدور الحكم في تاريخ لاحق لإعلان المستور الصادر في ١٠/١٢/١٩٥٣ . غرور ما قيد صدوره باسم الأمة بطلان الحكم .....

#### الفصل الثالث - طلب الفصل فيما أنقضت المحكمة الفصل فيه

- ٤ ..... طلب الفصل فيما أنقضت المحكمة الفصل فيه أو طلب تفسير الحكم : وجوب تعمله بالأوضاع والإجراءات المقررة في المرسوم ٤٦٩ وما بعدها من القواعد . شأنها شأن الطلب الأصلي .....

#### الفصل الرابع - تصحيح الأحكام

- ٥ ..... تصحيح خطأ لداعي في مطلق الحكم . مثله : أن يكون له أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم . الحكم بإلزام أحد الخصوم بالمصاريف دون الإشغلة في الأسباب إلى إبعاد الحكم في شأن هذه المصاريف عدم جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتصحيحه بإلزام خصم آخر .....

## القواعد القانونية :

### الفصل الاول

#### إصدار الحكم

"المادة فيه ونطق به"

١ - لما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب أن يبين في الحكم ، المحكمة التي أصدرته » وتاريخ إصداره ومكانه ... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوه ... والقصور في أسباب الحكم الواقعية ... وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ... يترتب عليه بطلان الحكم » ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان أن القاضي الذي لم يحضر تلاوه قد اشترك في المدلولة فيه ووقع على مسوده ، فإن هذا الحكم يكون مشوياً بالبطلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولا يخفى من هذا النظر ما تمسكت به المطعون عليها من أن الشهادة التي استخرجتها من قلم الكتاب تهيد أن القاضي الذي لم يحضر النطق بالحكم قد وقع على مسوده ما دام أن الحكم ذاته قد خلا من هذا البيان ، مما يستوجب نقضه . (الحكم رقم ٢٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٨١)

٢ - صدور مرسوم ينقل القاضي من محكمة إلى أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أُلغى إليه المرسوم بصفة رسمية من وزير العدل ، فإذا كانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد تبليغ المرسوم إلى السيد المستشار الذي اشترك في إصدار الحكم المطعون فيه قبل صدوره فإنه لا اعتداد بصدور مرسوم نقله قبل النطق بالحكم ، كما لا يبعد الاستناد إلى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول إليها طالما أنه لا يستفاد منه أنه قد أُلغى بمرسوم نقله قبل صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النتي يطلان الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين الذين اشتركوا في إصداره على غير أساس .

(الحكم رقم ٧١ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ١٧)

### الفصل الثاني

#### بيانات الحكم

"صدوره باسم الأمة"

٣ - متى كان الحكم قد صدر في تاريخ لاحق للإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٥ وكان يبين من الإطلاع عليه أنه لم يكون فيه ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً للقانون فإنه يكون حكماً باطلاً .  
(الحكم رقم ١٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٨١١)

### الفصل الثالث

#### طلب انفصل فيما أغفلت المحكمة انفصل فيه

٤ - طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تخطي الطلب في الترقية أو طلب تهديد الحكم السابق في هذا الخصوص ، يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه في ذلك شأن الطلب الأصلي سواء بسواء .  
(الطلبان رقم ٢٨٠ و ٨٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٩٠)

### الفصل الرابع

#### تصحيح الأحكام

٥ - لكي يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منطوقه طبقاً للمادة ٣٩٤ مرافعات يجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بهيئته - وعلى ذلك فإذا كان الحكم إذ قضى في منطوقه بالزام أحد الخصوم في الدعوى بصروفاتها قد خلا من أية إشارة في أسبابه تتم عن اتجاهه في شأن هذه الصروفات فإن القول بإمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه بالزام خصم آخر بما دون المحكوم عليه بما يشتر فيه في منطوق الحكم غير جائز قانوناً .

(الحكم رقم ٢٤٨ لسنة ٢٣ ق - جلة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٦٧)

## (د)

### دخان

دلم فائدة

مو من القواعد :

- ١ - إضراف حائر الدخان المخلوط في محضر الضبط بصحة الإجراءات . علم جواز الإدعاء بعد ذلك بيطلان إجراءات لأحد العينات أو تحرير محضر الضبط ... ٢٥ ... ٢٦ ... ٢٧ ... ٢٨ ... ٢٩ ... ٣٠ ... ٣١ ... ٣٢ ... ٣٣ ... ٣٤ ... ٣٥ ... ٣٦ ... ٣٧ ... ٣٨ ... ٣٩ ... ٤٠ ... ٤١ ... ٤٢ ... ٤٣ ... ٤٤ ... ٤٥ ... ٤٦ ... ٤٧ ... ٤٨ ... ٤٩ ... ٥٠ ... ٥١ ... ٥٢ ... ٥٣ ... ٥٤ ... ٥٥ ... ٥٦ ... ٥٧ ... ٥٨ ... ٥٩ ... ٦٠ ... ٦١ ... ٦٢ ... ٦٣ ... ٦٤ ... ٦٥ ... ٦٦ ... ٦٧ ... ٦٨ ... ٦٩ ... ٧٠ ... ٧١ ... ٧٢ ... ٧٣ ... ٧٤ ... ٧٥ ... ٧٦ ... ٧٧ ... ٧٨ ... ٧٩ ... ٨٠ ... ٨١ ... ٨٢ ... ٨٣ ... ٨٤ ... ٨٥ ... ٨٦ ... ٨٧ ... ٨٨ ... ٨٩ ... ٩٠ ... ٩١ ... ٩٢ ... ٩٣ ... ٩٤ ... ٩٥ ... ٩٦ ... ٩٧ ... ٩٨ ... ٩٩ ... ١٠٠ ...
- ٢ - القص في عدد العينات التي تؤخذ من الدخان المخلوط أو في عدد صور محضر الضبط . لا بيطلان ...
- ٣ - حيازة الدخان المخلوط مع علم الحائر بوجود المواد التي يتلبد بها الجرار كن سوء النية . بالحاجة ...

القواعد القانونية :

العينات أو صورتي محضر الضبط مادام من ضبط لديه الدخان لم يده اعتراضاً على ذات العينات التي جرى التحليل عليها ولا اعتراضاً على مادون المحضر فتنتي المطان القاضي الى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك في نأحية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من تحرير المحضر من صورة واحدة أو من عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس بنفس النظر عن عدد العينات التي أخذت كما جرى قضاء هذه المحكمة .

(العدد رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٣ - سمي ثبت أن حائر الدخان المخلوط قد حازه مع علم بوجود المواد الترية فيه فانه بذلك يكون قد توفر لديه ركن سوء النية في حيازه .

(العدد رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

١ - متى اعترف حائر الدخان المخلوط في محضر الضبط بصحة الإجراءات وقرر أنه ليس له اعتراض على شيء منها ، فإن هذا من شأنه أن يحول بينه وبين المود الى الادعاء بيطلان الإجراءات التي اتبعت سوله في عدد العينات التي أخذت من الدخان أو صور محضر الضبط .

(العدد رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٢ - المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم صناعة الدخان وتجارته لم ترتب بطلاناً على القص في عدد

## ( ص )

### صورية

رقم القاعدة

موجز القاعدة :

— تقدير القرائن وكما يأتي في الإثبات - موضوعات المحكمة الموضوع استخلاص صورية البند بأداة ساحة ... .. —

الحكم المطعون فيه لم ير في ثبوت علاقة الزوجية بين  
المطعون عليهما قرينة تكفي وحدها لإثبات الصورية فإن  
التي عليه في هذا الخصوص لا يملو أن يكون جدلا  
موضوعيا مما لا يجوز إثباته أمام محكمة النقض •  
( الملحق رقم ٢٩ لسنة ٢٤ د - جلة ١٩٥٩/١/٢٢ ص ١٠ ص ٦٤ )

القاعدة القانونية :

— تقدير القرائن وكما يأتي في الإثبات هو مما تستقل  
به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سالفا مؤديا  
مثلا الى النتيجة التي تكون قد انتهت اليها ولما كان

رقم القاعدة

### صيادلة

موجز القاعدة :

— ضم اعداد مساعدي الصيدلة أعضاء في قاعة المحن الطبية ... .. —

قاعة عليا للمهن الطبية والأعمال التحضيرية له أنه لم يقدم  
اعتبار مساعدي الصيدلة أعضاء في قاعة المحن الطبية  
فانهم لا يمتدرون أعضاء في هذه القاعة ولو أن لهم حق  
مزاولة مهنة مساعدي الصيدلة طبقا للقانون رقم •  
سنة ١٩٤١ •  
( الملحق رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٥٦/٥/١٧ ص ٧ ص ٥٩١ )

القاعدة القانونية :

— العبرة في بيان أصحاب الحق في عضوية القاعة  
هي بالقانون الذي أذن بإنشاء القاعة • ولما كان المستفاد  
من نصوص القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ الخاص بإنشاء

( ض )

ضرائب

رقم المادة

### الفصل الأول - مسائل عامة

- (أ) فرض الضريبة ..... ٣-١  
(ب) التقدم في الضريبة والرسوم ..... ٤

### الفصل الثاني - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

#### الفرع الأول - وعاء الضريبة

- (أ) الربح الذي يخضع للضريبة ..... ٦٠٥  
(ب) حق السلطة التنفيذية في إصدار لوائح بإضافة من أخرى ..... ٧  
(ج) خصم الدين من الأرباح ..... ٨  
(د) التوقف عن العمل ..... ٩

#### الفرع الثاني - تقدير وعاء الضريبة

- (أ) التقدير قبل ..... ١٠  
(ب) التقدير الحكيم ..... ١٣-١١  
(ج) الأحكام الخاصة بالذكوات ..... ١٤

#### الفرع الثالث - إجراءات ربط الضريبة

### الفصل الثالث - الضريبة المفوضة على الأرباح الاستثنائية

#### تحديد الربح الإجمالي

- وحتى الدول في اختيار رقم المضافة ..... ١٦

### الفصل الرابع - رسم الأرباح على التركات

#### أسس ترميم وعاء الضريبة

- «شبهة نقل التجارى» ..... ١٧

موجز القواعد :

### الفصل الأول - مسائل عامة

#### (أ) فرض الضريبة

صدور قرار من لجنة الضريبة يفرض مبلغ معين على كل آلة من الزيت زيادة على القيمة تستولى عليها الحكومة

## رقم القاعده

- إذا كان الزيت لأغراض صناعية . صلحو هذا القرار " ظل الدستور للكنى . إختيار ذلك من الضريبة المقررة بغير الطريق الدستوري الصحيح ... .. ١
- إقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد للسنوى عليه استناد إلى قرار وزير التكوين . إختيار هذه الحصيلة نوعا من الضريبة أو الرسوم المقررة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للدستور للكنى ... .. ٢
- إضافة وزلة التكوين زيادة على الصغر الجبرى لبلدة القطن تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للمصاين في ظل الدستور للكنى . هذه الزيادة ليست جزءا من الثمن بل فرض ضرب على المشتري لامتصاصه في غير
- ليس لوزارة التكوين سدة من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ... .. ٣
- (ب) المقادير في الضريبة والرسوم :
- حساب المقادير فيما قبل القانون للكنى الجديد بالتقويم الجبرى ما لم ينص على خلاف ذلك ... .. ٤

## الفصل الثاني - ضريبة الأرباح بالتجارية والصناعية

## الفرع الأول - وعاء الضريبة

- (أ) الربح الكلى منفع الضريبة .
- سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لأرباح المخرج النهائي طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تطبيقه بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ... .. ٥
- الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات بشخصهم . متطاف فرض الضريبة عليهم . توافقا وكن الإعتياد . ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية غير لازم ... .. ٦
- (ب) حق السلطة التنفيذية في إصدار لوائح بإضافة مهن أخرى .
- تموز المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - سلطة التنفيذية حتى إصدار لوائح تنفيذية في شكل قرارات ووزارة
- إذا نص القانون على ذلك . المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ مهنت لوزير المالية إضافة مهن أخرى بقرارات تصدر منه . دعوة لجهة الإدارية كي تمارس إختصاصها . لا إقتيات على السلطة التشريعية .. .. ٧
- (ج) خصم الدين من الأرباح :
- عدم جواز خصم الدين من الأرباح إلا بعد صدور حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة التي تجت لها يحتسب هذا الحكم وليس في سنة نشوء الدين ... .. ٨
- (د) التوقف عن العمل :
- وجوب التبليغ عن التوقف وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لخصم الضريبة في ميعاد ٦٠ يوما من تاريخ التوقف وإلا إلزام للمول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودوامه . قروم هذا الإعتبار في أسوال التوقف الجبرى ولو كان تاريخ التوقف ثابتا على وجه لا يرقى إليه الشك ... .. ٩



رقم الصفحة

## الفرع الثاني - التقدير وعاء الضريبة

## (أ) التقدير الضل :

منط محابد أرباح الملل على أساس مقلره ولورالله أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . حن المحكة في إطواح  
مقلر للمول لأسباب مائنة والأخذ بالتقدير الجزائي دون أن يمنع ذلك الاسترشاد بالمقلر كمصمر من  
عناصر التقدير ... .. ١٠

## (ب) التقدير المحكى :

- وجوب إنقاذ أرباح سن ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة في سن ١٩٤٨ ما دام الربط في هذه السن لم يصبح  
نهائياً وقت سرمان للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولو كان التقدير مطعوناً عليه من جانب الملل  
وحله ... .. ١١

- أيام الملل الخاضع لربط بطريق التقدير بالطن في تقدير أرباحه في سن ١٩٤٨ وجوب إنقاذ أرباح  
سن ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سن ١٩٤٨ . عدم الإحتداد بنقله عن الطن بعد صدور القانون  
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ ... .. ١٢

- وجوب إعمال أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ في جميع حالات إطباقه حتى ولو لم يطلب للمول  
ذلك أمام محكمة الموضوع ... .. ١٣

## (ج) الأحكام الخاصة بالشركات :

- إلزام كل شريك في شركة التضامن شخصياً عن حصته في أرباح للشركة ويطالن الإجراءات للوجهة من  
مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة الممنوحة على الشركاء التضامنين ما لم يكونوا قد أثبتوا هذا  
للمدير في تقديم إقرار الأرباح ... .. ١٤

## الفرع الثالث - إجراءات ربط الضريبة

- والقرة السابقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . إحصاء إحصائيات الملوقة في تقدير أرباح الملل بصورة  
تقريبية على النموذجين ١٨ ، ١٩ بنية الوصول لاتفاق يكون أساساً لربط . إذا تملكت كتلة التقدير هي  
الخصصة إضفاء بالربط في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . إحصاء الملوقة بتحديد عناصر  
ربط الضريبة وإعطال الملل بها على النموذج ١٨ وربط الضريبة وإعطاله بها على النموذج ١٩ . إلغاء لجان  
التقدير وإنشاء لجان الطن لفصل في إمتزائات الملل على تقديرات مصلحة الضرائب ... .. ١٥

## المصل الثالث - الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية

## عديد الأربع الاستثنائي :

« حتى الملوقة في اختيار رقم المقارنة » .

إستقال للمول الذي يملك حسابات منتظمة حقه في اختيار رقم المقارنة الذي ينفي على أساسه تقدير أرباحه  
الإستثنائية بتقديره في المباد المحد لإقراره باختياره ١٢/ من رأس المال المستمر وفقاً للمقارنة . لا يجوز له

وقد أضافه

بعد ذلك العدول منه بغيرى حصول تعديل في حساباته ليس من شأنه تغيير جوهرها ونقله إلى فئة الممولين  
ذوى الحسابات غير للسلطة اللائى لالتسرى عليهم للموايد إلا اعتباراً من تاريخ إحصائهم بتقدير مصلحة

الضرائب ... ١٦ ...

### الفصل الرابع - رسم الأوقية على التراكات

أسس تفويم وعاء الضريبة و شهرة المحل التجارى ء

— تقدير شهرة المحل التجارى يرجع في تحصيلها إلى طرق فنية خاصة . ومن ذلك طريقة متوسط الأرباح

الصافية . لم يكن مقابل و عطر الرجل ء بمناه الفرق المالك داخل في هذا التقدير . إستبعاد الخبير لشهرة

المحل بالمضى الفنى المصطلح عليه . إحصاءه رغم ذلك على عناصر التركة مقابل و عطر الرجل ء خطأ ... ١٧

القواعد القانونية :

### الفصل الأول

مسائل عامة

(١) فرض الضريبة :

١ - متى كانت لجنة التسحية قد قوت في طس  
الدستور الملنى فرض مبلغ معين عن كل أقة من الزيت  
زيادة على التسحية الواردة في جدول التسحية الجبرية  
تستولى عليه الحكومة اذا كان الزيت لأغراض صناعية ء  
فإن هذا القرار يكون بإملا لأخاقت لذلك الدستور حتى  
لو صدر قرار اللجنة تنفيذاً لقرار من مجلس الوزراء اذ  
ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رسم ء ولا يقدح  
في ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٥٥٤ سنة ١٩٤٥  
قد صدر من وزير التموين بالاستيلاء على الزيت الموجود  
بالمعاصر في جميع بلاد القطر المصرى اذ أن هذا الاستيلاء  
صدر عاماً فهو استيلاء مجرد ولم يترن بالتسليم الملقى  
للزيت المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور  
ذوى الشأن فيه أو بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقاً  
للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فهو  
لا يبدو أن يكون إجراء تطبيقياً قصد به تحقيق الملائة  
في التوزيع على المستفيدين ومنع المضاربة في هذه السلعة  
وليس من شأنه نقل ملكية الزيت الى الحكومة فلا شأن

لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه والا كان ذلك نوعاً من  
الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستورى الصحيح طبقاً  
للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملنى .  
( ملحق رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١/١٢ لسنة ١٩٥٨/٩ ص ٢٨ )

٢ - متى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل الدستور  
الملنى اقتضاء جزء من ثمن الحديد المستولى عليه لتغطية  
مصاريف توزيع تدعيمها واستندت في اقتضاء هذه الحصيلة  
على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن  
يصدر بهذه الحصيلة قانون يحدد أساسها ووعامها والمقرين  
بندفها وطريقة تحصيلها فإن ذلك يكون نوعاً من الضريبة  
أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح وفقاً  
للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملنى ويجوز لكل ذى  
مصلحة أن يتسك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير  
قائم على سند تشريعى سليم لصله ذلك بالنظام العام -  
ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الملحق  
بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذاً للرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بالقانون رقم ٩٦  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسليم الجبرى قد تضمن الاستيلاء  
استيلاء عاماً على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو  
الموجودة بالدوائر الجبركية أو الكيمايات التى يتم  
استيادها مستقبلاً فهو استيلاء مجرد ولم يترن بالتسليم  
الملقى للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى  
بمحور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يبدو

## ضرائب

وكالت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستمدة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري .  
(هــن رقم ١١١ لسنة ٢٥ - جـ ٢٥ - جـ ١٩٤٧/١٢/٢ ص ١٥ ص ٢٢٢ )

## الفصل الثاني

### ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

#### المادة الأولى - هذه الضريبة

#### (أ) الربح الذي يخضع للضريبة :

٥ - جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بعض خاص . ومن ثم فإن هذه الضريبة هي التي تسرى بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقاً لذلك القانون لأن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهنة التي عدها المادة ٧٢ ولم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهنة غير التجارية التي تخضع لحكم هذه المادة . ولا محل للقول بأن مهنة الخبير المنصوص عليها في المادة المذكورة تحسب على عمل المخرج لأن المخرج إذ أورد بهذه المادة على سبيل الصريح مهنة معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة الخبير قد قصد من هذا القنط مدلولاً خاصاً هو التمتع والتخصيص في غير معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة . ولو جاز القول بغير هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهنة خبيراً الأمر الذي يناقض غرض الشارع من التخصيص .  
(هــن رقم ٤٥ - جـ ٢٤ - جـ ١٩٤٨/١٢/٢ ص ٩ ص ٥٥٠ )

٦ - أخضعت الفقرة السابقة من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - « الأفراد الذين يشترط عادة لحسابهم المقارنات بقصد بيعها » لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة . وجعل مناهك فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاحتياط ، أما القول بأنه يتعين ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية التي تحقق فيها الربح فمردود أولاً - لأن المشرع لم يحدد لتوافر ركن الاحتياط أجلاً معيناً بل أطلق المقتضى ما يستفاد منه إمكان استخلاص هذا التوافر من مجموع الظروف القائمة في كل حالة على حدة ومردود ثانياً - بأن مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤

هــن يكون إجراء تطبيقاً قصد به تحقيق المطالبة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلفة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا الاستثناء أن ينتقل ملكية العديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا بقتضاه حصيلة من ثمنه .  
(هــن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٣ ق - جـ ٢٣ - جـ ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ ص ٢٥ )

٣ - لانتصاص وزارة التكوين ولجانها قاصر على تنظيم حلول الزيت وتحديد أسعاره فلا يتعداه إلى تحصيل فروق أسعار عن سلفة ليست مملوكة لها فذا كانت وزارة التكوين ورئاسة لجان التسعير البحرية قد حدثت في ظل المستور الملقى سراً لبصرة القطر يلزم به البائع وأضلفت إليه زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم إلى المصاين فإن هذه الزيادة لا تعد جزءاً من الثمن وإنما هي فرض ضرب على المشتري لا مملوكة للبائع فيه ليس لوزارة التكوين سند من القانون في تخصيصها لسحب الحكومة ولو استندت من ذلك نظرية ما تحمله من بيع الزيت المخصصة لشئون التكوين بأقل مما تكلفه فعلاً - ذلك أنها لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تدوّلها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء أذن للمادة ٣٣٤ من الدستور الملقى الذي كان سارياً وقت فرض هذه الزيادة لا تميز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا تكليف الأهالي بتدنية ثمن من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . ولم يغفل القانون على إجراء الأحكام الرقعية فتأكدت سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة خصمها قد أحاطاً في تطبيق القانون ما يستوجب قضاة .  
(هــن رقم ١٥٤ لسنة ٢٥ - جـ ٢٥ - جـ ١٩٥٩/٥/٢١ ص ١٠ ص ٤٤١ )

#### (ب) التقادم في الضرائب والرسوم :

٤ - القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - « ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري » ، وإذاً فإنه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه « يسقط حق الزيادة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بعض خمس سنوات من اليوم الذي استعمل فيه الورقة المضافة للرسم ويستثنى من ذلك رد الرسوم المحصلة بغير حق بعض سنتين » - ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الزيادة في المطالبة بالرسوم بعد مضياها ميلادية ،

سواء كانت تلك الديون محقة في ذمة الممول أو متنازعا في حقه، واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحجوزة من مجموع الربح لا تمتد من التكاليف التي يجوز خصها . فإذا ما ثبتت هذه الديون في ذمة الممول بحكم نهائي كان للمول خصها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم . ولا عبرة بما يثار من أن الأحكام مقررّة وأنه نتيجة لذلك يجب أن تتحمل أرباح السنة التي نشأ فيها الدين قيمته ذلك أن هذه القاعدة لا محل لأصل حكمها في مجال تحديد وعاء الضريبة في كل سنة ضريبة على حدة لأن كل سنة منها تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي تحملها الممول في تلك السنة .

(الذين رقم لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٦٨)

#### (د) التوقف عن العمل :

٩ - لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفترة الأولى منها قد نصت على أنه « إذا وقتت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقرقا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لنفاة التاريخ الذي وقف فيه العمل » ، وكانت الفترة الثانية قد نصت على أنه « لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة » فالحا بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطا أو قيما للانتفاع بالحكم الوارد في الفترة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في مباد ستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخواة العامة وحتى تتسكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تصليها في الوقت المناسب ، ودبت على تحظه نوعا من الجراء المالي منطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني ومعاياه التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودوامه وهي منتظمة الصلة بواقعة التبليغ . فإذا كان الحكم الممولون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على عدم لزوم الاضرار في أحوال التوقف الجبري متى كان تاريخ التوقف قابلا على وجه لا يرقى اليه الشك فانه يكون قد أخلا في تطبيق القانون .

(الذين رقم لسنة ٤٨٨ ق - مجلة ١٢/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦١٠)

لجنة ١٩٣٩ لم يقصد به سوى تعيين فترة المحاسبة على الضريبة واستقلال كل سنة بحساباتها . وإذا فني كان بين من أسباب الحكم الممولون فيه أنه أقام قضاءه بإخضاع الأرباح التي حقها الطاعن خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت لديه من الأدلة السالفة التي أوردتها من أنه اعتاد شراء العقارات بنية بيعها ويقصد الربح مما يترجها عن كونها مجرد عمليات عرضية قصد بها مجرد توظيف المال واستثماره وكان اثبات توافر ركن الاعتيايد من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستل تقديرها بحكمة الموضوع - لما كان ذلك فالحا إذا أخضعت الأرباح التي حقها الطاعن نتيجة لتشاطه من اعتياده شراء العقارات بقصد بيعها لم تخطئه في تطبيق القانون .

(الذين رقم لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢٤)

(ب) حق السلطة التنفيذية في إصدار لوائح باضافة مهن أخرى :

٧ - نصوص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٣٣ - الذي كان ساريا وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - يستفاد منها تفويض السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك ، فإذا كان المشرع قد واهى عند صدور القانون المشار اليه أنه من غير المسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد بنص للمادة ٧٢ من القانون الى وزير المالية أن يضيف الى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهن أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الادارية كي تمارس اختصاصها الممول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سابقة الذكر أو هيئة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا انتيالت على السلطة التشريعية .

(الذين رقم لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢٥)

#### (ج) خصم الديون من الأرباح :

٨ - حرم للمشرع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خصم ما يجتزه الممول من مجموع الأرباح لمواجة الخصائص المحيطة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون

## الفرع الثاني - تقدير وعام الضريبة

## (١) التقدير التاملي :

١٠ - إذا كان بين ما أوردته الحكم المعلوم فيه أنه أثر الضريبة على المراجعات دفاتر الطاعن وعدم التحويل عليها لاعتبارات سائلة أوردتها ، وكان مناسبا الأخذ بما ورد بدفاتر الممول وأوراقه في تقدير أرباحه هو أن يكون الثابت بهذه الدفاتر والأوراق مطابقا لحقيقة الواقع - والا جددت هذه الأرباح بطريق التقدير ، وكان المراجعات دفاتر الممول لا يمنع من الاستدراك بما كتبت من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير ، كما أن وجود فارق بسيط بين النسب التي انتهى إليها الضيف في تقديره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ بالنسب الواردة بهذه الدفاتر ما دام أن الأرباح أصبحت خاصة لطريق التقدير ، وكان المراجعات دفاتر الممول والأخذ بتقدير الضيف هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت حكما على أسباب سائلة ، لما كان ذلك فإن اتى على الحكم للممول فيه بالقصور أو التناقض في هذا الخصوص يكون نميا غير سليم .

(المقرر رقم ٢٩١ لسنة ٢٤ - ج - جلة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٠٩)

## (ب) التقدير الحكي :

١١ - المقصود بالرطب النهائي المشار إليه في المادة ٢ من لرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك الرطب الذي لم يد قابلا للطن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ما عداه خاضعا لأحكام المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون ولو أدى ذلك إلى مضائق قاطعة عدم إضرار الطاعن بطلته . فإذا كان الممول قد رفع استئنافا عن الحكم الصادر ضده بشأن تقدير أرباحه من سنة ١٩٤٨ وفي مرحلة الاستئناف نشر المرسوم بقانون المشار إليه فإن الضريبة لا تكون قد رطبنا رطبا نهائيا بالنسبة لأرباح تلك السنة وتبين أعمال نص المادة الأولى منه واتخاذ أرباح الممول المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساسا لرطب الضريبة في سنة ١٩٤٨ إذ يكفي أن يكون التقدير في هذه السنة مقطوعا فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور من تاريخ سريانه وتنتهي بصدوره ولاية المحكمة على النزاع القائم بشأن أرباح سنة ١٩٤٨

(المقرر رقم ١٠٢ لسنة ٢٤ - ج - جلة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٩ ص ٢٠٩ ص ٢٠٩)

١٢ - متى كان الممول من الممولين الخاضعين لرطب الضريبة عليهم بطريق التقدير وطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإن رطب الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون قد أصبح نهائيا وقت صدور هذا المرسوم بقانون وتبين تطبيقه على الممول المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة عليه من سنة ١٩٤٨ ، لا ينش من ذلك تنازل الممول عن طعنه لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سائقه الذكر فلم يصادف مملا له بعد أن أسقط هذا القانون الطن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره إلى ذلك الطن .

(المقرر رقم ١٥٩ لسنة ٢٤ - ج - جلة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٠)

١٣ - استن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لرطب الضريبة هي قاعدة الأرباح العكسية عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لرطب الضريبة بطريق التقدير ، وقد استهدف المصارف باستصداره هذا القانون تصفية قضايا المولين الخراسية قبل صدوره ما كان يخشى منه ضياع حقوق الخزينة ، ولذا فإن القربة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب وتترتب على ذلك أن يتحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك ، ومن ثم فلا وجه لما تثيره مصلحة الضرائب - المعلوم عليها من أن المولالم يتسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع .

(المقرر رقم ٣٦٢ لسنة ٢٥ - ج - جلة ٢٦ / ١٤ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٢)

## (ج) الأحكام المتعلقة بالشركات :

١٤ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إضافة فقرة أخيرة إليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ للمصلحة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ - أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتج شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة فتداول حصته في الشركة . ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن يتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسؤول شخصيا عن الضريبة على مقدار نصيب في الربح يساوي حصته في الشركة . ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الأقرار

التي نظمت تحديد الربح الاستثنائي الخاص للضريبة على تعديده بإحدى طريقتين ، أما ربح سنة يختارها الممول من السنوات المالية المنشأة لنتيجة خلالها ، وأما ١٢٪ من رأس المال المتبقى المستمر - وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره لمصلحة الضرائب طبقا للأوضاع والمواعيد التي تصدر بقرار وزاري ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن المول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد يحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من القانون المشار إليه ، وإصلا لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق للمول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم المول إلى مأمورة الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز عمله طلبا في ميعاد لا يسبق آخر نوفمبر ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المذكور ، ثم مد هذا الأجل بقرارات متتالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان هذا الأجل آخر ميعاد يجوز فيه للمول تقديم طلبه باختيار رقم المقارنة ، فلما كان بين من الوقائع التي وردت بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة من المولين ذوي الحسابات المنتظمة وأنها قدمت في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية لقرارا باختيارها ١٢٪ من رأس المال المستمر رقما للمقارنة ، فأما تكون قد استعملت حقها في الاختيار طبقا للأوضاع التي حددتها القرارات الوزارية فلا يجوز لها بعد ذلك المدول من يدعى ادخل يفي بتعديلات ضريبية على حساباتها ، لأن هذه التعديلات لا تقع من جرم الحسابات وليس من شأنها أن تقضي على فئة المولين ذوي الحسابات غير المنتظمة والذين لا تسري عليهم المواعيد الاختيار من تاريخ إظهارهم بتقديم مصلحة الضرائب ، ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون إذ أيد قضاء محكمة أول درجة بإلغاء قرار لجنة الطعن فيها بقرره من أحقية الشركة الطاعنة في اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة وبإبطال هذا الاختيار واختبار رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال المستمر .

(ملف رقم ٢٩١ لسنة ٢٥ - حلة ١٩٦٠/٢/٤ ص ١١ ص ١٠٩)

عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إلى الشركة شخصيا . كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أتى مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير في تقديم الأرباح عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجب أن توجه إلى هذا النائب بعفته هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت في حالة تصفية - فلذا كان الحكم قد اعتبر أن الشركة هي المسئولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الإجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة من الضريبة المستحقة على الشركاء المتفانين ورفض القضاء بإبطال تلك الإجراءات فانه يكون قد خالف القانون .

(ملف رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق - حلة ١٩٤٨/٥/١٥ ص ٩ ص ١٦١)

#### الفصل الثالث - إجراءات ربط الضريبة

١٥ - لم يكن أي من التوضيحين ١٩ ، ٢٥ - ضرائب - في الفترة السابقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ - يتضمن إخطارا من المأمورة للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو يربطها إذ أن اختصاص المأمورة كان منحصرا في تقديم أرباح المول بصورة تقييدية على التوضيحين المذكورين بنية الوصول إلى اتفاق يكون أساسا لربط الضريبة فلما تخلف كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة بإبداء ربط الضريبة بموجب قرار تصدره بعشر السند الذي تستمد منه المصلحة حقها في مطالبة الممول بإداء الضريبة ، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقدم يقطع بإخطار المول بنص ربط الضريبة أو يربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ في ٢٤/٩/١٩٥٥ وأما الفقرة الأولى السابقة لنفاذها فإن الأجراء القاطع للتقدم الذي عناه الشارع يمتثل في إخطار المول من قبل مصلحة ربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

(ملف رقم ٤٧ لسنة ٢٥ - حلة ١٩٦٠/١/٢٣ ص ١١ ص ٤٤٤)

#### الفصل الثالث

الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية

تعديل الربح الإستثنائي

" حق المول في اختيار رقم المقارنة "

١٦ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٤١

## الفصل الرابع

رسم الأبهة على التراك

أسس رسوم وماء الضريبة

« شهرة المحل التجارى »

« خلوجل » بمعناه المرق المائل ، وكان الخير الذى  
لديه المحكة قد خلع فى تقريره الى استبعاد أى يكون  
للمحل التجارى موضوع النزاع شهرة بالمضى القنى  
المصطلح عليه ولكنه اقيم رغم ذلك على عناصر التركة  
مقابل « خلو الرجل » بمصباح « قيمة للصنع التجارى  
وباعتباره من عناصر الشهرة - فى حين أنه خارج ومستقل  
عنها بما قرره ذات الخير من انتهاء شهرة المحل بمشاعها  
القنى ، فان الحكم المطعون فيه اذ أخذ بما انتهى اليه هذا  
الخير من اختيار مقابل « خلو الرجل » عنصرا من عناصر  
شهرة المحل يكون قد أخطأ تطبيق القانون .  
( لجن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠ ص ١١٧ )

١٧ - اذا كان الثابت أن تقدير مصلحة الضرائب لشهرة  
المحل موضوع النزاع كان على أساس أنها شهرة تجارية  
ذات قيمة يرجع فى تحديدها الى طرق فنية خاصة لجأت  
المصلحة فى تقديرها لاحداها وهى طريقة متوسط الأرباح  
الصافية ، ولم يكن تقديرها للشهرة على أساس أنها تتضمن

(ع)

## علامات تجارية

رسم العلامة

موجز القواعد :

- ١ قيام نزاع بين شخصين على علامة تجارية فليطلب أحدهما ملكيتها باستعمال خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها.  
تقرر ملكيتها لمن ثبتت أسبقيته فى استعمالها ولو كان الآخر قد سبقه إلى تسجيلها أو تقدم بطلب بذلك للادارة  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .....
- ٢ قيام نزاع حول ملكية العلامة التجارية . ينصاح الحاكم بالتوصل فى هذه الحالة . المادة ٨ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٣٩ .....
- ٣ سلطان من فئة واحدة . حق حصة الموضع فى الفصل فى أمر الخلاف أو القسمة بينهما وما يحيط بها ومتعلقاتها  
من ظروف وملابسات تصحى بها أو تنتج منها للحليلة التى ينشأها القانون .....
- ٤ مفهوم نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع أباح لتاجر أو الصانع إنشاء اسمه الخاص  
علامة تميز منتجاته . شرط ذلك أن يتخذ هذا الاسم فى كتابته شكلا مميزا . إضافة إتخاذ كلمة علامة تجارية  
مشروط بأن تكون هذه الكلمة متضمنة تسمية مميزة أو مميكة .....
- الصلة بالصورة العامة التى تنطبع فى اللحن بالنظر إلى العلامة فى مجرىها لا إلى كل عنصر من العناصر التى تتركب  
منها إذا كانت تشترك فى جزء أو أكثر مما يحويه علامة أخرى .....

## القواعد القانونية :

١ - متى كان النزاع قائما بين شخصين لم يكتسب أحدهما ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فإن الملكية تقرر لمن ثبت منهما أسبقية في استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه الى تسجيلها أو الى تقديم طلب هذا التسجيل .

(العدد رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ في جريدة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٤١)

٢ - اذا كان النزاع يدور حول ملكية العلامة التجارية فإن المحاكم دون الجهة الادارية هي التي تختص بالتصديق في هذه الملكية وهو ما أشار اليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في مادته الثامنة .

(العدد رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ في جريدة ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤١)

٣ - لمحكمة الموضوع أن تفصل في حدود سلطاتها التقديرية في أمر الخلاف أو التشابه بين سمتين من فئة واحدة وما يحيط بالسمتين ومتجهيهما من ظروف وملابسات تتحقق بما أو تتسع معها الحماية التي يشهدها القانون للمستهلكين وللمستهلكين على السواء .

(العدد رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ في جريدة ١٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤١)

٤ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه « فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات ... » ومنهوم هذا النص أن الصاوح أباح للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة تمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلا مميزا - كما أباح له أيضا إذا لم يرد اتخاذ

اسمه علامة - أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة - ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - انتهى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متفصلة تسمية مميزة أو مبتكرة - ويتضح من ذلك أن الشارع في تمدها لما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الأسماء والكلمات مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستثنى عن شرط اتخاذها في كتابته شكلا مميزا ، وإذن لا يكون بالحكم للمطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون إذا لم يتد بسا آثاره الطابع أمام محكمة الموضوع من أن فقط « الشراويش » هو محض كلمة وصح لذلك أن تكون بجردها ودون أن تتخذ في كتابتها شكلا مميزا علامة تجارية .

(العدد رقم ١٢١ لسنة ٢٥ في جريدة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ١٠ ص ٧١٢)

٥ - الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلم وتحقق هذا الغرض بالمطابقة بين العلامات التي تستعمل في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب تقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها - فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور ما تحتويه علامة أخرى - وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تتلخص في الفعن نتيجة تركيب هذه الصورة أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بعرف النظر عن العناصر التي تتركب منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(العدد رقم ٤٣٠ لسنة ٢٥ في جريدة ٢٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٠٠)

رقم القاعة

عمل

التصديق الأول : عناصر عقد العمل .

(١) طوائف العمال المستعدة من تطبيق قانون العمل ... ..



٢	«تعريفه»	.....	(ب) الأجر
٤٤٣	«صور الأجر وملحقاته»	.....	
	الفصل الثاني : آثار عقد العمل		
	إلزامات صاحب العمل :		
	(١) الإلتزام بأداء الأجر وملحقاته :		
٥	«سلطة رب العمل في التمييز بين الأجر»	.....	
٦	«طريقة احتساب الأجر»	.....	
٧	(ب) الإلتزام بتوفير وسائل العلاج للعامل وأسرمه	.....	
٨	(ج) الإلتزام بوضع كادر للعامل	.....	
	الفصل الثالث : تنظيم العمل .		
	وقت العمل :		
٩	«ساعات العمل»	.....	
	الفصل الرابع : إنهاء عقد العمل :		
	فسخ عقد العمل بالإرادة المفردة .		
١٠	«الفصل الخامس»	.....	
	الفصل الخامس : حماية القانون للعامل عند إنهاء العقد		
١١	المادة الأولى : المكافأة عن مدة الخدمة	.....	
	المادة الثانية : خصائص الدعوى العمالية		
١٢	«الإخلال من الرسوم القضائية»	.....	
	موجز القواعد :		

## الفصل الأول - عناصر عقد العمل

(١) طوائف العمال المستثناة من تطبيق قانون العمل

نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والمخيمات العامة ذات الشخصية الإدارية المتصلة وعلى إنشاء القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال. فمضى ذلك اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الإدارية العامة ومنها عمال هيئة القلوس منحة إعطالا

رقم المادة

## (ب) الأجر

« تعريفه »

إشغال الأجر بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته . إختيار خلافا للصفة جزءا لا يتجزأ من الأجر . وجوب إدخاله ضمن الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة ما لم يرفض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على إستبدالها من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له ... .. ٢

« صور الأجر وملحقاته »

سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص إحتياج رب العمل على صرف منح إقبال بصفة عامة وأن هذا الإحتياج أثناء حرجها من إختيارها جزءا لا يتجزأ من الأجر الأصل ويجوز مكافأة له ... ٣

توافر عناصر الفرق في صرف المنحة . إختيارها حقا مكتسبا لصالح وجزءا من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه لهم . لا يمنع من ذلك تخلف الحسنة أو إقتضائى الربح بعد استقرار الفرق ... ..

## الفصل الثالث - آثار عقد العمل

إلزامات صاحب العمل .

(١) الإلتزام بأداء الأجر وملحقاته :

« سلطة رب العمل في التمييز بين الأجور »

« سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله لإحتياجات برهانه ... .. ٥

« طريقة إحتساب الأجر »

القرار محكمة الموضوع وبه العمل على ما لزمه من أن يضمن المبالغ التي صرفت للعامل من أجر عمل إثنائي . لا مكافأة أو منحة . عدم إحتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . قسّم موضوعي ... .. ٦

(ب) الإلتزام بتوفير وسائل العلاج للعامل وأسرهم

إستناد قرار هيئة التحكيم في فضائه بإلزام الشركة بعلاج أسر العمال إلى شرط في عقد محرم بين الشركة والمحكمة لا إلى أحكام قانون عقد العمل القردى . لا مخالفة القانون ... .. ٧

(ج) الإلتزام بوضع كادر إقبال

ليس في المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بتوزيع الوظائف وإنشاء المرحلات ومنع الترتيبات والملازمات الضرورية لصالحه ... .. ٨

رقم القاعة

### الفصل الثالث - تنظيم العمل

وساعات العمل ،

الإعفاء من وب العمل والقيام على أن تكون ساعات العمل سبع ساعات يوميا وعلى احتساب الأجر اليومي  
عن كل ساعة زائدة . أقر تطبيق القانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ على الاتفاق المذكور ... ..

### الفصل الرابع - انتهاء عقد العمل

فسخ عقد العمل بالإرادة المفردة

والفصل الخامس ،

حق وب العمل في فسخ عقد العمل لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدد للمدة . مرده أن العقد  
مترجم لطريقه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة ... ..

### الفصل الخامس - حماية القانون العامل عند انتهائه العقد

#### الفرع الأول - المكافأة عن مدة الخدمة

إصدار إعانة التلاوة جزاء لا يتجزأ من الأجر . مادة ٣/٦٨٣ مكرر . عدم النص صراحة في الإضافية بين الشركة  
والعامل على إسناد إعانة التلاوة عند احتساب المكافأة . إسناد الحكم للموظف فيه ورغم ذلك  
مكافأة مدة خدمة العامل على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة التلاوة خطأ في القانون ... ..

#### الفرع الثاني - خصائص الدعوى العمالية

والإعلاء من الرسوم القضائية ،

إعفاء العامل من رسوم الدعوى التي يرفعها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن عقد العمل المبررى  
وكتصور هذا الإعفاء على مرحلة من مرحلة التقاضي أمام محكمة أول درجة دون مراحل التقاضي التالية ... ..

الفواعد القانونية :

### الفصل الأول

مناصر عقد العمل

(١) طوائف العمال المشتهاء من تطبيق قانون العمل :

١ - إذا كان الطالب قد قدم طلبه الى محكمة تنازع  
الاختصاص بوصفه ممثلاً لتقابة عمال هيئة قاعة السويس،

وكان القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٩ الخاص بتأميم شركة  
قناة السويس قد أعطى لإدارة المرور في هذا المرفق الى هيئة  
عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة  
الاقتصاد والتجارة ، وكان قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩  
قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه على عمال  
الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية  
ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤  
منه على إلغاء القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ في شأن تقابلات  
العمال ، فإن مقتضى أعمال هذه النصوص اعتبار تقابلات

مرباتهم وأن هذا الاحتياذ انشا عرفا خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرعا الى جعلها التزاما يضاف الى اجر العامل الأصلي ويصير مكبرا له ، ولم يدع رب العمل أمام قضاء الموضوع أنه توقف عن اعطائه عماله المنحة السنوية أو أنه أقص من قدرها الذي جرى على احتسابه مستورا على أساس نسبة معينة من مرتباتهم كما أنه لم يوجه أى ملغن فيما اعتبره الحكم عرفا - فلان استخلاص محكمة الموضوع في هذا الصدد هو ما يخل في حدود سلطتها الموضوعية التي هي بنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سابقا وؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها في خصوصه .

(الحزن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢٢ بـ ١٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٨٥ ٨٢٧)

٤ - متى توافرت عناصر الصرف في صرف المنحة أصبحت حقاً مكتسبا للعمال وجزءا من الأجر يلتزم صاحب المصل بأدائه اليهم لا يمنع من ذلك تحقق الضمانة أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف فإذا كان بين من القرار المطعون فيه أنه ثبت لهية التحكم من دفاع الشركة الطالعة أنها ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر سنوات الى أن أوقفت صرفها في السنة الأخيرة وأن الهيئة اتهمت الى أن الشر سنوات « مدة كافية لتكوين العتيدة عند المال لاختيار المنحة جزءا من الأجر » فإن القرار لا يكون قد أخفا تطبيق القانون .

(الحزن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٢٥ بـ ١٢/٢٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦١٤)

## الفصل الثاني

آثار عقد المصل

(١) الالتزام بأداء الأجر وملحقاته .

« سلطة رب المصل في التمييز بين الأجر »

٥ - أنه وإن كانت مجاية المياه نوعا من الأجر تخص به الشركة من يقيم من مستغنيها في دائرة التزامها الا أن اعتبارها كذلك لا يقتضى الزام الشركة بتعميم هذه المجاية الى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة لأن من سلطة صاحب المصل أن يميز في الأجر بين عماله لاختبارات يراها فإذا كانت الشركة قد أبانت الظروف المبررة لتعصر المجاية على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة التزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه

عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة - ومنها عمال هيئة قناة السويس - منطقة الحلالا لهايا ولم يصد لها كيان قانوني وقد حلت بالمثل محلها جمعية سينت « رابطة عمال هيئة قناة السويس بيور سيد » يقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٠/٨/١٥ - وهذه ظاير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط هيئة عمال شركة قناة السويس « سابقا » مقايمة تامة ، وبذلك لم تعد الطالب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوجهه التقاير السابق إذ أن مصالح المال قد أضحت يصحور قانوني التأمين والمصل الموحد المشار اليهما فردية لا جماعية - وكون الطالب قد انتخب رئيسا لهذه الجمعية الجديدة لا يني أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئا ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب زوال صفة الطالب ولائتمام مصلحته فيه في محله وتعين بقوله .

(الحزن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٢١ بـ ١٢/٢١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٠٨)

(ب) الأجر «مرفقة»

٢ - يسأل الأجر بمعنونه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته ، فيدخل في هذا المصهور علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ١٨٣ من التفتين المدني هذا المعنى ، فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر ، ولأيسا على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاحتداد بهذه العلاوة وإضافتها الى الأجر الأصلي ، ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له ، ومثل هذا الاتفاق يكون صحيحا وفقا لمصهور المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فاته يتعين حقه .

(الحزن رقم ٤١١ لسنة ٢٢٥ بـ ٢/٢٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٦)

« صور الأجر وملحقاته »

٣ - متى كان الحكم إذ اعتبر المنحة السنوية جزءا من أجر العامل وأجرى احتساب مكافأة على هذا الأساس قد استند الى ما استغله من شهادة الشهود وماتيت من هذه الشهادة من أن رب المصل اعتاد لعدة سنوات صرف المنحة لعماله جميعا بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من

الأصل وخاصة أجازها لها القانون هي أن تستد إلى  
العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم  
التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً  
للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، وكانت  
التقابة الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام عرف خاص يقتضي  
الزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر كما أنها لم  
تتسب إلى مشروع الكادر الذي وضعت الشركة إخلاله  
بمراكز قائمة أو بحقوق مكتسبة لمستغضى الشركة  
وعمالها ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون  
فيما انتهى إليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم  
الزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .  
(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢-٢٤-١٢-١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩١)

### الفصل الثالث

#### تنظيم العمل " ساعات العمل "

٩- متى طبق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذي حدد  
ساعات العمل بتسع ساعات في بعض الصناعات وفي الوقت  
ذاته طبق الإخفاق المبرم بين رب العمل ونهابة العمال والذي  
مقتضاه أن الطرفين ارتضيا أن تكون ساعات العمل اليومي  
سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى  
أجرًا عن كل ساعة زائدة بمعدل سبع الأجر اليومي فلأن  
مؤدى ذلك أن تكون السلطات الزائدة على التسع ساعات  
التي أشار إليها القانون هي التي تستحق عليها المبالغة  
يراقع ٢٥٪ وهي المبالغة الواجبة قانوناً ، أما مادون  
التسع ساعات فأنه يخفض لها ورد بمقد الإخفاق المذكور  
أي تصب المبالغة يواقع سبع الأجر اليومي .  
(الفرن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢-٢٤-١٢-١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٤٢٦)

### الفصل الرابع

#### اتهاء عقد العمل

#### فسخ عقد العمل بالإرادة المفردة

#### " قسمل التأديب "

١٥- حق رب العمل في فسخ العقد لا خلال المبل  
بأحد التزاماته الجزعيرة في العقد المحدد لمدة يرجع  
في أصله إلى أن عقد العمل ملزم للطرفين ويرتب في فسخها

المنطقة ، فإن التي على القرار المطعون فيه رفضه طلب  
تعميم مجانية صرف المياه لصبغ مستغضى الشركة لمخالفة  
لتقواعد العرف والعدالة يكون غير سديد .  
(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢-٢٤-١٢-١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩١)

#### " طريقة احتساب الأجر "

٦- إذا رأت محكمة الموضوع اقرار رب العمل على  
ما أورثه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعمال إنما هي  
أجر عمل إضافي طبقاً للكشف المقدم منه لا مكافأة أو منحة  
وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذي تعدد  
على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ولا يضاف إليه ، فإن  
ما انتهت إليه - بما لها من سلطة في تقدير الموضوع وفي  
نعم الواقع من الدعوى بما تؤولى إليه أوراقتها - لا سلطان  
عليها في محكمة النقض .  
(الفرن رقم ١١ لسنة ٢٥-٢٤-١٢-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٥١)

#### (ب) الإلتزام بتوفير وسائل العلاج للعامل وأسره :

٧- إذا كان بين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه  
أنه لم يستدق قضائه بالزام الشركة الطاعنة بملاج أسر  
العمال إلى أحكام المصلحة قانون عقد العمل الفردي  
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وإنما أقام قضاءه على شرط  
في العقد المبرم بين الشركة والحكومة يلزم الشركة بملاج  
عائلات العمال ، وكان تقرير المحكم لم يضمن تسيب القرار  
في هذا الذي أقام عليه قضاءه ، وكانت المادة ٥٠ من  
القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع بإعلا  
كل شرط في عقد العمل يخالف أحكامه هذا القانون ما لم  
يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ، فإن التي على القرار  
بمخالفة القانون يكون على غير أساس .  
(الفرن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥-٢٤-١٢-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٦)

#### (ج) الإلتزام بوضع كادر لعمال :

٨- ليس في نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧  
لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ما يوجب على صاحب  
العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب  
الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترتيبات والملاوات  
الدورية لعماله - وإن كان ذلك وكانت هيئة التحكيم -  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلاً  
بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من  
منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولها إلى جانب هذا

ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب يسا في ذلك اعادة الفلانة  
اذ هي تعتبر جزا لا يتجزأ من الأجر - فان الحكم للمطعون  
فيه اذ قضى بلحساب مكافأة مدة خدمة الطاعن على أساس  
مرتبه للأصلي دون اضافة علاوة الفلانة يكون قد أخطأ تطبيق  
القانون مما يستوجب نقضه .

( فلتن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ د - جلة ١٢ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٢٧ )

#### الفرع الثاني - خصائص الدعوى العمالية

##### " الاعفاء من الرسوم القضائية "

١٢ - الاعفاء من الرسوم القضائية المنصوص عليه  
في المادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢  
الصادر في شأن عقد العمل التردى - مقصور على  
الدعوى التي يرفعها العمال ابتداء أمام محاكم الدرجة  
الأولى ، فتمى أصدر القضاء الابتدائي حكمه في الدعوى  
التي يرفعها العامل طبقا لأحكام ذلك القانون فان الطعن  
في هذا الحكم يصبح مستحقا للرسوم القضائية المفروضة  
على مراحل التقاضي التالية . ولا يصح القول بسحب  
الاعفاء من الرسوم القضائية على هذه المراحل قياسا على  
مرحلة التقاضي الابتدائية لأن هذا الاعفاء هو استثناء  
من الأصل المقرر في قانون الرسوم القضائية فلا يقبل  
التوسع في بسط نطاقه على غير ما شرع له هذا الاستثناء  
( فلتن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٢ د - جلة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٩ م ٧ ص ١٠٣٤ )

التزامات متبادلة تسوغ لأحدهما التحلل من رابطة العقد  
اذا امتنع الطرف الآخر عن تنفيذ التزامه أو أخل به .  
( فلتن رقم ٣٩ لسنة ٢٥ د جلة ١٢ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٩٤ )

#### المصل الخامس

##### حماية لقانون العامل عند انتهاء العقد

##### الفرع الأول - المكافأة من مدة الخدمة

١١ - اذا كانت الاخاقية المبرمة بين الشركة المطعون  
عليها والعمال - يحد العمل بأحكام القانون المدني  
الجديد - قد نصت على احتساب مكافأة العامل على  
أساس آخر أجر وصل اليه دون أن تضمن نصا صريحا  
يقضى باستبعاد اعادة الفلانة عند احتساب المكافأة ،  
وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاخاقية بإداه المكافأة على  
أساس الأجر الأصلي الوارد بجدول ترتيب درجات العمال  
لا يتضمن قبول العامل لحساب مكافأته على أساس  
هذا المرب دون اضافة اعادة الفلانة لما في ذلك من  
اعتبار لمق لغرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح  
في الاخاقية . لما كان ذلك ، وكان الأجر وفقا لنص النقرة  
الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ينصرف الى

( غ )

فرامة

دم القاعة

موجز القاعة :

الفرامه وللصادرة الى قضى بها اللجان المحركية في مواد الترويب من قبل الصيغيات المدنية . المطارضة  
في قرارات تلك اللجان من اختصاص المحكمة التجارية . خضوع إجراءاتها لأحكام قانون المرافعات  
الحكم الصادر بالناء الحكم الابتدائي التقاضى باختيار قرار اللجنة المحركية كأن لم تكن . عدم إضراب  
صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة ... ..

الجبركية هي من اختصاص المحكمة التجارية ما يقتضى بداهة أن تكون إجراءاتها خاضعة لأحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لا لقانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم لا يكون الحكم قد خالف القانون اذا ألقى الحكم الابتدائي الصادر باعتبار قرار اللجنة الجبركية كأن لم يكن دون أن يثبت أن هذا الإلقاء تم بإجماع آراء قضاة المحكمة ( المجلد رقم ٦٦ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢ ص ٧ ص ٩٢٤ )

## القاعدة القانونية :

ما يقتضى به اللجان الجبركية في مواد التهريب من الترامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هو من قبيل التحويلات المدنية لصالح الخزنة كما أن المعارضة في قرارات اللجان

## ( ق )

### قانون

رقم القاعدة

#### الفصل الأول : إصدار القانون

١ ..... « نشرة بالحرية الرسمية »

٢ ..... الفصل الثاني : دستورية القوانين

#### الفصل الثالث : تطبيق القانون

٣ - ٥ ..... الفرع الأول : تطبيقه من حيث الزمان

٦ ..... الفرع الثاني : تطبيقه من حيث المكان

#### الفصل الرابع : تفسير القانون

٧ ..... الفرع الأول : التفسير التشريعي

٨ ..... الفرع الثاني : التفسير القضائي

٩ - ١١ ..... الفصل الخامس : إلغاء القانون

#### موجز القواعد :

#### الفصل الأول - إصدار القانون

##### « نشرة بالحرية الرسمية »

القرار التشريعي يستمر بطبيعته كقشر في الحرية الرسمية لحكم به لكتابة ويكون له حكم القانون الذي صدر  
تفصيلاً له

١

ردم الحاجة

الفصل الثاني - دستورية القوانين

دستورية تخويز وزير المالية الولد بالادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأضافة من غير جارية إلى المن  
الريدة في هذه المادة .. ...

٢

الفصل الثالث - تطبيق القانون

الفرع الأول - تطبيقه من حيث الزمان

تقوانين وما في حكمها لا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص .. ...

٣

— وجوب سريان أحكام قانون المرافعات الجديد على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات  
قبل تاريخه الفصل به إلا ما استثنى بنص خاص . المادة الأولى من قانون المرافعات .. ...

٤

— طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون السابق لدخول وقت صدوره . إلغاء القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥  
لبعض أحكام اللائحة التشريعية ومنها باب الخامس إعادة منظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء  
من ١/١/١٩٥٦ . مؤتمن ذلك جواز الطعن بالامتناع في حكم صادر من المحكمة العليا التشريعية .. ...

٥

الفرع الثاني - تطبيقه من حيث المكان

الحوكل في الطعن بالنقض يعتبر من الإجراءات المنصطة به . يسرى عليه قانون البلد الذي يباشر فيه .. ...

٦

الفصل الرابع - تفسير القانون

الفرع الأول - التفسير التشريعي

لا يؤثر في حق المشرع في إصدار تشريع تفسيري إستقالة الزمن ولا استقرار الأحكام على وجهة نظر واحدة غير  
معارضة بل يمكن أن يرى المشرع أن أحكامه لم تستين تصده الحقيق من التشريع للمفسر .. ...

٧

الفرع الثاني - التفسير القضائي

استناد المحكمة إلى فري كمصدر من مصادر البحث للاستقاس بما لتصرف الرأى لتسديد على تفسير نصوص  
قانون . ليس تخليا منها عن وظيفتها .. ...

٨

الفصل الخامس - إلغاء القانون

إلغاء القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية  
لا أثر له على لائحة القيادات لصدورها مستقلة عن القانون للملئ .. ...

٩

— عدم جواز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض  
مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع . مجال تطبيق  
المادة ٢٧/٢ من الرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يخلف عن مجال تطبيق الأمر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ .  
لا عمل بقول إلغاء الأمر بالقانون المذكور .. ...

١٠

— لا أثر لمعاملة سنوات الشحن على التشريع الخاص بشرط الذهب باعتباره تشريعا خاصا . انقضاء مصر إلى  
معاهدة بروكسل ليس من شأنه إلغاء هذا التشريع الخاص له الاستثناء منه . رغبة المشرع في الإبقاء على  
هذا التشريع بما تقتضيه من أحكام خاصة بطلان شرط الذهب .. ...

١١



## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### إصدار القانون

##### « نشره بالجريدة الرسمية »

١ - القرار التشريعي يستلزم بطبيعته النشر في الجريدة الرسمية ليطلع به الكافة ويكون له حكم القانون الذي صدر تنفيذا له وإصلاحا لأحكامه ، ولا يمكن تسوية القرار في هذا الخصوص بالتنظيمات الإدارية التي يصدرها الوزراء ورؤساء المصالح للموظفين في حدود سلطاتهم التنفيذية وقد تكفي فيها الأوامر الشفوية والكتب الدورية .  
( المعلن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢٢ - ج ١٢ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٠٧ )

### الفصل الثاني

#### مستوى القوانين

٢ - يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملني أنه يفوض السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تنقيحه للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير اليسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهن أخرى يقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن ولا تتكشف عنه دعوى العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص المام الوارد في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو جهة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا انتيات على حقوق السلطة التشريعية . وعلى ذلك فلا يصح القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ المشار إليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو تفويض تشريعي لا يملك الوزير مباشرته لنفسه لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التي لا تميز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .  
( المعلن رقم ٢٥ لسنة ٢٢٢ - ج ١٢ / ٦ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٠ )

### الفصل الثالث

#### تطبيق القانون

#### الفرع الأول - تطبيقه من حيث الزمان

٣ - الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص . ومن ثم فلامحل للقول بمرسئ قرار وزير التكوين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على المسأني بقوله أنه جاء تحريفا للواقع .  
( المعلن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢٢ - ج ١٢ / ٦ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٥ )

٤ - الأصل وقفا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان أحكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص ، فإذا كانت الدعاوى التي صدر فيها الحكم المعلن فيه لا تدخل في نطاق الاستثناءات المنصوص عليها في هذه المادة ، وكان الاستئناف قد نظر بعد إلغاء قانون المرافعات المختلط أمام محكمة استئناف وتداول في جلسات تحضير أمامها ، فإنه يفسخ والباطل هذه الإجراءات لنصوص قانون المرافعات الجديد .  
( المعلن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢٥ - ج ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٦ )

٥ - تعدد طريقة العمل في الحكم بالقانون الساري المفعول وقت صدوره عملا بالمادة الأولى من قانون المرافعات إذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - ورد على هذه القاعدة ضمن الاستثناءات المقررة بالمادة « القوانين المنظمة لطرق العمل بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها حتى كانت ملغية أو منسقة لطريق من تلك الطرق » ، ولما كان القانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والناس بإلغاء المحاكم الشرعية قد نص بإدائه الأولى على أن هذا الإلغاء لا يسيل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ - فلأن مؤدي ذلك هو عدم الاحتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من إلغاء بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومنها المواد ٣٣٩ إلى ٣٣٥ الخاصة بالتأسي إعادة النظر ، وعدم الانتفات إلى ماقره المادة السابعة من هذا القانون من اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقت التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس

وأوضح أن الاعفاء المقرر بالفترة الأخيرة من المادة المذكورة مقصور على الضائع المحصنة صبا دون تلك التي تتسحق في ملرود . وقد أصدر المشرع بمقتضى ما له من الحق المستورى فى إصدار تشريع تصيرى - هذا الحق الذى لا يؤثر فيه استطلاعة الزمن بين القانونين - ولا استقرار أحكام القضاء

الابتدائى والاستثنائى فيما فصلت فيه من قضايا مماثلة على وجهة نظر ولجنة غير متحارضة - ذلك أن قيام التنازض فى الأحكام ليس بشرط يلزم توفره قبل أن يصدر المشرع الى إصدار التشريع التصيرى - بل يكفى فى هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستتب قصدته الحقيقى من التشريع المفسر .

( ملحق رقم ٢٢٧ لسنة ٢٤ - جلة ٢٤/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٩٠ )

### الفرع الثانى - التفسير التفصيلى

٨ - استناد المحكمة الى فتوى صادرة من المعهد اليونانى للقانون الدولى كمصدر من عناصر البحث التى استأنست بها لتصرف الرأى السديد فى تأويل نصوص القانون اليونانى لا يعتبر تخليا منها عن وظيفتها .

( ملحق رقم ٢٢٧ لسنة ٢٤ - جلة ٢٤/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٣١ )

## الفصل الخامس

### الفاء القانون :

٩ - ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال الصومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من الفاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات الصومية وجميع القوانين المصلحة والمصلحة له لا اثر له على لائحة التيارات اذ أنها صلت مستقلة عنه .

( ملحق رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ - جلة ٢٢/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٩٢ )

١٠ - مجال تطبيق الأمر السيكري رقم ٤٩٦ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، وذلك أن هذا الأمر تطبيق أحكامه فى الحدود الميمنة به على جميع السال فى مديرتى قنا وأسوان دون التقييد بما اذا كانت مناطق الصل بعيدة عن السران أو غير بعيدة عنه ، فى حين أن الفترة

الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تطبق الا حيث يكون الصال فى المناطق البعيدة عن السران والتي حدها وزير الشؤون الاجتماعية ، ومن ثم فلا محل للتوكل بأن القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمته الأمر السيكري ٤٩٦ ولا يكون بالتالى ثمة محل

المالية - الامن الوقت الذى يمر بالمادة الأولى من القانون المذكور لانه المحاكم الشرعية وهو أول يناير سنة ١٩٥٩ ، واذا فتمى كان حكم المحكمة العليا الشرعية قد صدر فى ٢٨/١٢/١٩٥٥ فإن الوطن فيه بالانتماس يكون مقبولا ، ومن ثم يكون النى على الحكم المحوون فيه بخلاف القانون فى هذا الخصوص على غير أساس .

( ملحق رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ - جلة ٢٤/٥/١٩٥٩ ص ١١ ص ٢٥١ )

### الفرع الثانى - تطبيقه من حيث المكان

٦ - نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن الوطن بطريق التقضى يحصل تقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة التقضى ويوقعه المحامى المقبول امامها الموكل عن الطالب - ومؤدى ذلك أن التوكيل بالوطن يعتبر من الاجراءات المتعلقة بالوطن - ، كما نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى يباشر فيه تلك الاجراءات فاذا كان بين من الاطلاع على التوكيل الصادر الى المحامى المقرر بالوطن أه حرر فى مصر وصدر من الموكل لاتخاذ اجراءات ضمن المحامى بموجبه فإن هذا التوكيل يشين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى ، ولما كانت المادة ٢٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أوجبت أن يتم التوكيل اما بورقة رسمية أو بورقة مرفقة بشرط أن يصلى فيها على الامضاء ، وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تمنى على أن تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية مما يفيد أنه متى كان التوكيل محررا فى مصر فاه يمين أن يكون موثقا من أحد هذه المكاتب ، وكان بين من الاطلاع على التوكيل أنه لم يصلق عليه من أى مكتب من مكاتب التوثيق فى مصر ، فاه لا يعتبر توكيلا موثقا وفقا لأحكام القانون المصرى - وعلى ذلك فلا محل للاعتداد فى هذا الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة اليونانية لامضاء الموكل عليه ، ومن ثم يمين الحكم بعدم قبول الوطن .

( ملحق رقم ٢٢٧ لسنة ٢٤ - جلة ٢٤/٥/١٩٥٩ ص ١١ ص ٢١٧ )

## الفصل الرابع

### تفسير القانون

### الفرع الاول - التفسير التشريعى

٧ - القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ قانون تصيرى كشفه به المشرع عن حقيقة المراد بنص المادة ٣٧ من اللائحة الجبركية

بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأميم في هذا التشريع الخاص بما يمد القاء له أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الاستثناءات الواردة في ذلك التشريع على سبيل المصير، وقد بدت رغبة التشريع المصري جلية في الإبقاء على هذا التشريع الخاص بما تضمنه من أحكام خاصة ببطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات ، فلم يضمن التقنين للدن الجديد توصوا في هذا المعنى ، بل أن لجنة المراجعة قد حذفت من المشروع التمهيدى نص المادة ١٨٧ التي كانت تتناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص ، وذلك اعتبارا بأن ذلك النص يقر حكما في مسائل اقتصادية متغيرة يضمن تركها لقانون خاص ، هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وفي ذلك تأييد لما سبق يراه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية ، ويقضى ببطلان شرط الذهب في كليهما سواء في ذلك أكان المشرط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان المشرط الوفاء بما يبادل قيمة الذهب *valore or* ذلك أن اشتراط الوفاء في هذه الحالة الأخيرة بملة ورقية على أساس قيمتها ذهبيا ليس إلا تحايلا على القانون الذى فرض الصلة الورقية سرا الزايم ، ولا جدوى من ابطال شرط الدفع بالذهب اذا لم يتناول البطلان هذه الصورة .

(الفرن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ - ٤ - ٢٥ - ١٩٦٠/٢/١١ ص ١١ ص ١٢٦)

للتحدى بنص المادة الثانية من القانون المدنى فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق اذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

(الفرن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ - ٤ - ٢٥ - ١٩٥٩/١٢/١٧ ص ١٠ ص ٨٢٠)

١١ - انه وإن كان قد ورد في نص المادة ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن التي أصبحت نافذة المفعول في مصر اعتبارا من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ - تحديد لالتزام الناقل أو السفينة بتعويض مقداره مائة جنيه استرليني ، كما نص في المادة التاسعة منها على أنه « يراد بالوحدات النقدية الواردة بها القيمة النقدية » *valore or* إلا أنه ليس لما ورد بهذين البندين أثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب في مصر ، وهو ما صدر به مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وقد نص في هذا الأخير على بطلان شرط الذهب « في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صيغة دولية » ، ولما كان هذا القانون معتبرا متمسكا خاصا متعلقا بالنظم النقدية والصلة وهي من النظام العام ، ومقررا ببطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر دأب الشارع فيه المصلحة العامة المصرية ، فانه لا يمكن القول بأن انضمام مصر الى معاهدة بروكسل واتخاذها فيها

دلم القاعة

## قضاء مستجبل

### موجز القاعة :

حكم صادر من المحكمة الجنائية بالقوة بناءً على اتفاقية الأحكام لقانون . قيام النزاع من غير التهم بشأن تنفيذ هذا الحكم . عدم اختصاص الحاكم الجنائي بنظر هذا الإشكال . ملة ذلك : هذا الحكم ليس من الأحكام القابلة للمشار إليها بالمادة رقم ٥٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل هو حقبة جنائية . تنفيذه إنما يكون بقراره الأكبر القاضي . من اتفاقية القانون حتى يرتفع غرور بلجنة من المجمع ... ..

### القاعدة القانونية :

للمحاكم الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على المتقول أو تزع ملكية المقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها

ان المادة ٥٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصدت الى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من

لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المشار إليها بل هو عقوبة جنائية مقصود بها محو المظهر الذي أحدثته الجريمة وتتهيد الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة الأثر الناشئ عن مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع وعلى ذلك فلا تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع القائم بشأن تنفيذ هذا الحكم .  
(هـن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/٦/١٤ ص ٧ ص ٧١٨)

كان ادعى ملكيتها فاذ النزاع يكون من اختصاص المحاكم المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات ، والمقصود بالأحكام المالية الأحكام الصادرة بالترامة أو بما يجب رده أو التوضيحات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه ، وهو التنفيذ الذي ينتهي إلى بيع الأموال المنقذ عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنقذ بها ، أما الحكم بإزالة البناء القائم بالمخالفة

درم القاضية

## قصة

### موجز القواعد :

- ١ - حق المحكمة في إستمراض أسباب المخاطبة وأدلتها الحكم بجواز المخاطبة أو بعدم جوازها . للمادة ٨٠٢ مرافعات
- حق قس المية الإستئنافية التي فصلت في الإستئناف الوصفي في الفصل في إستئناف الموضوع . للمادة ٤٧١ ، ٥/٣١٢ مرافعات
- ٢ - ... ..

### علم صلاحية القضاء :

٢ - طلب التواء وصف النفاذ هو طلب وقضى تابع للطلب الأصلي وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع في المادة ٤٧١ مرافعات أن يكون التظلم من النفاذ أمام قس الهيئة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم في الاستئناف الوصفي أبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب علم الصلاحية ينه من الفصل في استئناف الموضوع متى كان الحكم في الاستئناف الوصفي إنما يستند إلى ما يدعى للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .  
(هـن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٧/١/١٠ ص ٨ ص ٤٥)

### القواعد القانونية :

#### خاصة القضاء :

- ١ - من حق المحكمة عللاً بالمادة ٨٠٢ مرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاطبة بالدعوى وتحكم بقبولها وهذا لا يتأتى لها إلا باستمراض أسباب المخاطبة وأدلتها لتبين منها مدى ارتباطها بأسباب المخاطبة . فإذا كان الحكم قد أشار إلى أنه لم ير فيها أسنداً إلى وكيل النيابة على ماظهر له من الأوراق غشاً أو تدليساً أو غشاً أو خطأ مهنياً جسيماً وإنما رأى أن ما ألقاه يعتبر خطأ مهنياً غير جسيم بسبب حداثة عهده بأعمال النيابة وأنه خطأ هين لا يدخل في أسباب المخاطبة - فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذا قضى بعدم جواز المخاطبة .  
(هـن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢/٢٠ ص ٧ ص ١٠٠١)

رقم القاعدة

## قوة القاهرة

## موجز القواعد :

- ١ - المقصود بالاستحالة التي يقتضي بها الالتزام : الإستحالة المطلقة بطرود حالة القاهرة أو حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرز منه ... ..
- ٢ - تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة القاهرة تقدير موضوعي ... ..

٢ - تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة

قاهرة هو تقدير موضوعي تملكه محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب صائفة .

(ملحق رقم ٢٦ لسنة ٢٣ ق - مجلة ١٢/١٧/١٩٥٦ م ص ٧ و ١٠٢٢)

## القواعد القانونية :

١ - المقصود بالاستحالة التي يقتضي بها الالتزام هو الإستحالة المطلقة بطرود حالة القاهرة أو حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرز منه .

(الملحق رقم ٢٦ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٢/١٧/١٩٥٦ م ص ٧ و ٧٨٩)

( ل )

## لوائح

رقم القاعدة

## موجز القاعدة :

دستورية تفويض وزير المالية الولد بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة . هذا التفويض من قبيل اللوائح التنفيذية للمصوص عليها في المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ ... ..

التنفيذية في شكل مراسيم يوقتها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد رأى عند تخطيطه للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

## القاعدة القانونية :

يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملحق أنه يؤول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح

وعلى ذلك فلا يصح القول بأن هويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٣ المشار إليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو هويض تشرى لا يملك الوزير مباشرته لمناقشة لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التي لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .

( ملحق رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق - جريدة ١٢/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٠ )

١٤ من غير المسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد الى وزير المالية بأن يضيف الى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الادارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الواردة في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو تهينة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا اقتيات على حقوق السلطة التشريعية

## ( م )

### عامه

#### ولم الخاصة

#### موجز القواعد :

##### توكيل المهي

صدور التوكيل بالطن إلى عدد من الماهين والصريح لم القيام بما نص عليه التوكيل مجمعين أو مفردين .  
إفراد أحداهم بالتقرير بالطن . جواز .

تقرير ماعى الطاعن بالطن في تلم كتاب محكمة النقض بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله . عدم قبول الطعن شكلاً .

٢ - توكيل الطاعن لمدة معين . جواز إفراد أحداهم بالتقرير بالطن . المادة ٨٥ من المحامات والمادة ٧٠٧ مدنى .

٣ - إشراف القانون لإتيان الوكالة بالصورة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سدة التوكيل . إقرار انضمام الماهر مع المهي بالوكالة . كتابته دليلاً في الإتيان . عدم جواز التصديق بملقة ذوى الشأن بوكالاتهم إلا إذا أئكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المهي لإجراء قبل المصدور توكيل . لا يترض عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشأن بنفسه أو عدم إرساله لوكيل تايه وكالة قانوناً يميز لمصوده إيداع الطلبات التي يميز عالم القانون .

٤ - يشترط في المقرر بالطن بالنقض أن يكون عامياً مقبولاً أمام محكمة النقض وقت التقرير به . ولو لم يكن مقبولاً لملها وقت صدور التوكيل له .

٥ - تقديم الطاعن بصورة من توكيل رضى عام منصوب فيه صراحة على توكيل المهي توكيلاً عاماً وعلى وجه التخصيص على حق في الطعن بالنقض . الإعتراض على هذه الصورة بمنقولة إليها صورة توكيل حرفى لا يحمل إلا الإيضاه المصدق عليه من الموكل المستفاد غرضه بتقديمه للجهة التي تستعمل فيها وأودع بها على ماقلده المادة ٧٠٢ مدنى ، ٢٥ ، ٢٦ ، عله . في غير عله .

٦

## القواعد القانونية :

### توكيل المحامي :

١ - اذا صدر التوكيل بالظن من الظاهر الى عدد من المحامين وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين أو منفردين فانه يجوز لأحدهم الاطراف بالتقرير بالظن بطريق التقاضي .  
( الملحق رقم ١٤٥ لسنة ٢٢٣ د - مجلة ١٢/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٤١ )

٢ - اذا كان محامي الظن قد قرر بالظن في قلم كتاب هذه المحكمة بصفته وكيلًا عن وكيل الظاهر دون أن يقدم التوكيل الصادر من الظاهر الى وكيله فان الظن يكون غير مقبول شكلا .  
( الملحق رقم ١٥٥ لسنة ٢٢٣ د - مجلة ٢/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٦ )

٣ - متى كان التوكيل الصادر من الظاهر قد صدر لمدة محاطين فانه يجوز افراد أحدهم بالتقرير بالظن لأن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررها المادة ٧٠٧ من القانون المدني قص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه اذا تمدد الوكلاء جاز لأحدهم الاطراف بالعمل في التقاضي ما لم يكن ممنوعا من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد اقامتها .  
( الملحق رقم ٢٤١ لسنة ٢٢٣ د - مجلة ٢/٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٠ )

٤ - انه وان كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويطلب تقديم سند التوكيل لاثبات الوكالة - الا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فان هذا يكفي دليلا في الاثبات فلا يجوز القضاء الصلحي لمصلحة ذوي الشأن بوكالاتهم الا اذا أقر صاحب الشأن وكالة وكيله - فإذا باشر المحامي اجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يترتب عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - غاية الأمر أن صاحب الشأن ان لم يفسر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم ابداء الطلبات التي يجيزها لهم القضاة في هذا الخصوص .  
( الملحق رقم ٢٥٥ لسنة ٢٥٠ د - مجلة ٢/٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٢ )

٥ - لما كان كل ما يختص به المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات أن يوقع تقرر الظن بالتقاضي مطام مقبول أمام محكمة التقاضي يوصفه وكيلًا عن الظاهر فان مفاد ذلك هو وجوب تحقق هذا الشرط وقت التقرير بالظن بالتقاضي ولو لم يكن المحامي الذي قرر به مقبولا أمام محكمة التقاضي وقت صدور التوكيل له - ذلك لأن العبرة في تحديد نطاق التوكيل وبیان سلطات الموكل بالوقت الذي يجري استعمال التوكيل فيه بتنفيذ العمل المشار اليه به - فاذا كان المحامي الذي قرر بالظن بطريق التقاضي - وقت صدور التوكيل - مقيدا بجدول المحامين لدى المحاكم الشرعية ولم يكن مقبولا أمام محكمة التقاضي ، وكان الثابت أن عبارة التوكيل تقول له حق التقرير بالظن بطريق التقاضي ولم يعدد التوكيل بقيد زمني ولم يسل عنه فهو يصرّف الى الحال والاستقبال على السواء - لما كان ذلك وكالات المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز المرافعة أمام محكمة التقاضي للمحامين المقيولين أمام المحكمة العليا الشرعية بالنسبة للمعاوى التي كانت أصلا من اختصاصها ، وكان النزاع في الدعوى الرابطة ما اختصت به المحاكم الشرعية أصلا وأحيل بعد انقائها الى المحاكم الوطنية ، وكان المحامي الذي تقدم عن الظاهر بالتقرير بالظن بالتقاضي بموجب التوكيل المشار اليه هو قسمة الذي كان يصر عنها أمام المحكمة العليا الشرعية ضد نظر الدعوى أمامها - فان التقرير بالظن يكون قد قدم من ذي صفة .  
( الملحق رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧٠ د - مجلة ٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٢ )

٦ - اذا كان التوكيل المتقدم من الظاهر هو صورة من توكيل رضى عام نص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما في جميع القضايا أمام جميع المحاكم ونص فيه بوجه التخصيص على حق المحامي في الظن بالتقاضي ، فان ما يثيره المظنون عليهم من اعتراض على الصورة الرسمية للتوكيل بقوله انه لا يحق بما قيام الظن شكلا لأنها ليست توكيلا موقفا ولكنها صورة لتوكيل عرلي لا يعمل الا الامضاء المصدق عليه من الموكل وقد استند غرضه الذي حرم من أجله بتقديمه للجنة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تحيله المولد ٧٠٢ مدني ، ٢٥٠ و ٢٦٠ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يكون في غير محله .  
( الملحق رقم ٢٨١ لسنة ٢٥٠ د - مجلة ٢/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٠٥ )

رقم القاعدة

## محكمة الموضوع

- ٢٤١ ... الفصل الأول : سلطتها في مدى إلزام محكمة الموضوع بالرد على ما يثيره الخصوم .
- ٧-٣ ... الفصل الثاني : سلطتها في تقدير الدليل
- ٨ ... الفصل الثالث : سلطتها في إختيار الولاية مبدأ ثبوت بالكتابة .
- ٩ ... الفصل الرابع : سلطتها في القضاء بصحة الولاية أو بطلانها دون تحقيق .
- ١٠ ... الفصل الخامس : سلطتها في استخلاص عناصر الفتح .
- ١١ ... الفصل السادس : سلطتها في تقدير وحدة السبب في الدعوى .

موجز القواعد :

### الفصل الأول - مدى إلزام محكمة الموضوع بالرد على ما يثيره الخصوم

- محكمة الموضوع استخلاص صحة توقيع مورث على عقد طعن عليه بالتجهيل من الوقائع والأحوال الشجرية متى كان استخلاصاً سابقاً ، التي باغفال المحكمة سؤال الشجرية عن التمسك الواقع به على العقد وأنه هو الذي وقع به الثبوت . جعل موضوعي حول مسائل واقعية .
- ١ ... عدم إلزام محكمة الموضوع بتعقب جميع الخصوم والرد على كل منها استغناء . حسب أن يتم قضاءها على أسباب سابقة تكفي لحمله .
- ٢ ...

### الفصل الثاني - سلطتها في تقدير الدليل

- ٣ ... المحكمة تقدير دليل الدعوى ولو كان هذا الدليل حكماً صادر من محكمة أخرى .
- ٤ ... تقدير كفاية الأدلة لإثبات القضية . موضوعي .
- ٥ ... سلطة محكمة الموضوع في استخلاص ما تقتضيه وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سابقة .
- ٦ ... سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الغير كله أو بعضه .
- أخذ محكمة الموضوع بما جاء بتقرير الغير . عدم إلزامها بالرد على الطعون التي يوجهها الخصوم إلى هذا التقرير . أملاً بما ورد فيه بعد دليلاً كافياً على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إغنائها إليه .
- ٧ ...

### الفصل الثالث - سلطتها في إختيار الولاية مبدأ ثبوت بالكتابة

- إختيار الولاية مبدأ ثبوت بالكتابة . هو إختيار في فهم الواقع . استغلال محكمة الموضوع به متى أثبتت حكمها على أسباب سابقة .
- ٨ ...



رقم القاعة

### الفصل الرابع - سلطتها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

سلطة عكة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما يتلوه من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو تدب غير لأسباب موضوعية . غير منتج تمهيد الحكم بذلك في أسباب العلة . ... ٩

### الفصل الخامس - سلطتها في استخلاص عناصر التفتيش

سلطة قاضي الموضوع في استخلاص عناصر الفتح من وقائع الدعوى وتقرير ما يثبت به وما لا يثبت . ... ١٠

### الفصل السادس - سلطتها في تقرير وحدة السبب في الدعوى

سلطة عكة الموضوع في تقرير وحدة السبب في الدعوى التي تتضمن طلبات متصلة تلتزم من سبب قانوني واحد . المادة ٤١ من القواعد . ... ١١

## الفصل الثاني

تقدير الدليل

٣ - المحكمة المرفوعة إليها الدعوى متى كانت مختصة بنظرها أن تقدر دليل هذه الدعوى ولو كان هذا الدليل حكما صادرا من محكمة أخرى . فإذا ما تبين لها أن هذا الحكم قد صدر في حدود ولاية المحكمة التي أصلها أثبتت له حججه وأخذت به . وهي بذلك لا تدمر ولا تحل ولا تقضي في موضوع هذا الحكم . وإذا قضت رفضت دعوى بطلب أحقية في استعمال اسم إلى محكمة مختصة واستندت في قضائها برفض هذه الدعوى إلى حجية أحكام صادرة من محاكم لبنان فيما قضت به من قى بقوة الطالب لمن يطلب استعمال اسمه فإن الحكم يكون مستندا إلى أساس قانوني متى كانت الأحكام المذكورة صادرة من جهة ذات ولاية . ولا ييب الحكم ما ذكره من أن النزاع في موضوعه ومبتناه مطالبة بالنسبة الميراثية في تركة المطلوب استعمال لاسم واعتبار الطالب اثنا له متى كان لا يقصد بذلك يحجب الاستفادة من مجموع ما أورده الحكم إلا أن يكون يانا لتحقيق الباعث على إقامة الدعوى . (الفرن رقم ٤ لسنة ٢٥ - ١٢ - ١٩٥٦/١٠ ص ٧ ص ٧٤)

٤ - تقدير كفاية الأدلة لاثبات الجينية يدخل في سلطة محكمة الموضوع . (الفرن رقم ٤ لسنة ٢٥ - ١٢ - ١٩٥٦/١٠ ص ٧ ص ٧٤)

القواعد القانونية :

## الفصل الأول

مدى التزام عكة الموضوع بالرد على ما يثيره الخصوم

١ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت لأسباب سائفة من وقائع الدعوى ومن أقوال الشهود أن المورث وقع بخصه أمام الشهود على عقد مقاوله لمن عليه الورقة بالتحويل وأهم كانوا حاضرين التحقيق الذي أباح لهم قى ما يشته خصصهم بكافة طرق الثبوت - فإن التمس بأن محكمة الموضوع أغفلت سؤال الشهود عن الختم الموقع به على العقد المذكور أو أنه هو الذي وقع به المورث ، هذا التمس يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا محب عليها من محكمة التقضى . (الفرن رقم ٢٤ لسنة ٢٢ - ٢ - ١٩٥٦/١٠ ص ٧ ص ١٧)

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب جميع الخصوم والرد على كل منها استقلا وحسبها أن تقيم قضائها على أسباب سائفة تكفى لصله .

(الفرن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ - ٢ - ١٩٥٦/١١ ص ١٠ ص ١٠٤)  
(والفرن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ - ٢ - ١٩٥٦/١١ ص ١٠ ص ٢٠٢)  
(والفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٥ - ٢ - ١٩٥٦/١١ ص ١١ ص ٢٥٠)

### الفصل الرابع

سلطانها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على إطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها دون أن يكون ملزماً بالسفر في إجراءات التحقيق أو تعقب خبير ، فأذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطانها التقديرية قد استخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فانه يكون غير منتج تسيب الحكم في أسبابه الثالثة .

(الفرن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٨٠/١/٢٨ ص ١١ ص ٩٥)

### الفصل الخامس

سلطانها في استخلاص عناصر النش

١٥ - تناقض الموضوع سلطة عامة في استخلاص عناصر النش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا النش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دلت الوقائع تسميح به .

(الفرن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣٥٧/٢/٩ ص ٧ ص ١٦٨)

### الفصل السادس

سلطانها في تقدير وحدة السبب في الدعوى

١١ - اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب قانوني واحد فان محكمة الموضوع - عند تقدير قيمة هذه الدعوى طبقاً للمادة ٤١ مرفقات - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سائغة .

(الفرن رقم ١٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٥٧/١٢/١٣ ص ٧ ص ١٩٦)

٥ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتضيه وما يطمئن اليه ضميرها في أسباب سائغة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن مضامير التحقيق ولا عن المقول .

(الفرن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٥٧/٤/٤ ص ٨ ص ٢٧٨)

٦ - لمحكمة الموضوع - في حدود سلطانها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الضيق كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بضمه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة اذ هي لا تقضي الا على ما تطمئن اليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أي تناقض .

(الفرن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٥٨/١/٢٧ ص ٩ ص ٤٢)

(الفرن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٥٨/١١/١٣ ص ٩ ص ١٨٩)

٧ - لا تختزم محكمة الموضوع بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم الى تقرير الضيق ما دام أنها قد أخذت بما جاء في هذا التقرير - اذ أن في أخذها بما ورد فيه دليلاً كافيًا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التنازع اليها وهي في تقديرها ذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

(الفرن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٥٨/١٢/٢٥ ص ٩ ص ٨٢٤)

### الفصل الثالث

سلطانها في اختيار الورقة مبدأً ثبوت بالكتابة

٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تقرير ما اذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة تجعل الاتبات قريب الاحتمال أولاً تبطله هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على استخلاص سائغ .

(الفرن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٠/١٢/٨ ص ١١ ص ١٣٥)

درم العامة

محلات عامة

موجز القواعد :

طلب تحويل ذار السبب إلى مرض وعمل الموسيق . خضوعه لأحكام لائحة الجائزات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١  
تقرير نشاط أهل يستزم الحصول على رخصة جديدة . . . . .

رقم القاعة

- ١ - لائحة التيارات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١، ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات الموسمية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ ،  
أو أي قانون آخر ، هي لائحة قائمة بملئها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطاه . ... .. ٢
- ٢ - المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحلات الموسمية . لا تمد من تطبيق لائحة التيارات . ... .. ٣
- ٣ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات الموسمية . عدم تأثيرها على لائحة التيارات . ... .. ٤
- ٤ - إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل الموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة دائمة . ... .. ٥

كان للسلطة التنفيذية إذ ذاك الحق في إصدار تلك اللوائح

الاستقلة بذاتها ، والدياجة التي صدرت بها اللائحة ظر

من اشارة الى أي قانون تستند اليه في إصدارها بل بين

منها أن وزير الداخلية انما أصدرها في حدود سلطاه .

(العدد رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ ص ١٩٢)

٣ - نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١

لا يعد من تطبيق لائحة التيارات ولا يدل على أن الملاحى

تضع لهذا القانون بل لها أحكامها الخاصة .

(العدد رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ ص ١٩٢)

٤ - ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال الموسمية

رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من الناه أحكام القانون رقم ١ لسنة

١٩٠٤ بشأن المحلات الموسمية وجميع التوائن المعللة

والمكسلة له لا أثر له على لائحة التيارات إذ أنها صدرت

مستقلة عنه .

(العدد رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ ص ١٩٢)

٥ - إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل

للموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة

دائمة .

(العدد رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ ص ١٩٢)

القواعد القانونية :

١ - طلب تحويل دار السينما الى مرقص ومحل

للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التيارات الصادرة في ١٢

يولية سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١

الخاص بالمحلات الموسمية . وتضع تشل محل كطلب

الترخيص أصلا يستلزم رخصة جديدة كص المادة ١٧

من تلك اللائحة ، ولا محل للتول بالاكتفاء بتبلغ الجة

المختصة بهذا التغير استنادا الى المادتين ٨ ، ٢٤ من

لقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١

(العدد رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ ص ١٩٢)

٢ - لائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولية سنة ١٩١١

ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات الموسمية رقم ١ لسنة

١٩٠٤ الذى يقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١

ولا هي من قبيل اللوائح التي تصدر تنفيذا لأحكام قانون

آخر بل انها لائحة قائمة بذاتها ما اصطلح على تسميته

« بوائح البوليس » والتي يكون الغرض من إصدارها

الحفاظة على أمن وسلامة الجمهور والصحة العامة ، وقد

## مسئولية تقصيرية

دلم القاعة

الفصل الأول : عناصر المسؤولية

- ١ ..... (أ) خطأ .
- ٣،٢ ..... (ب) الضرر للمادى والأذى .
- ٤ ..... (ج) علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

الفصل الثاني : صورة عطفة للمسئولية التقصيرية :

- ..... (أ) المسؤولية عن عمل الغير .
- ٦،٥ ..... «مسئولية النجوع عن أعمال تابعة»
- ٧ ..... (ب) المسؤولية عن إساءة حق الإكراه إلى القضاء .
- ٨ ..... (ج) مسؤولية المقاتل .
- ٩ ..... (د) مسؤولية الحكومة عن تفريق المظاهرات وإصابة شخص غير متظاهر .

الفصل الثالث : إثبات المسؤولية التقصيرية وثبوتها :

- ١٠ ..... (أ) إثباتها .
- ١١ ..... (ب) ثبوتها .

الفصل الرابع : جزاء المسؤولية :

- ١٣،١٢ ..... تعويض «تقدير» . [.....]

موجز القواعد :

## الفصل الأول - عناصر المسؤولية

(أ) خطأ

- ١ ..... إنفاء الخطأ . أثره : إنتاج المساءة بالتعريض .

(ب) الضرر للمادى والأذى

- ٢ ..... لا يجب الحكم بإحالة الضررين للمادى والأذى معاً وتقرير التعويض فيما حقه .

— الضرر من أركان المسؤولية . فبره شرط لازم لقيامها والحكم بالتعويض . تمسك وب الفصل بأن المادى لم يلحقه أى ضرر من ضلعه . لإثبات الحكم عن هذا الدلائل الجهرى وعدم الثبات بتسليمه أو فرد عليه . قصور .

٣

درم نقاشة

(ج) علاقة السببية بين الخطأ والضرر

إشارة الحكم في صدد تقرير خطأ الحكومة إلى أن الأمر كان يقتضى عناية قوى لصيانة الأمن . كلف لثريب  
المسئولية ..... ٤

الفصل الثاني - صور مختلفة للمسئولية التقصيرية

(١) للمسئولية من عمل الغير

مسئولية التبرع عن أعمال تابعة

إستلام أحد رجال البوليس للملكى سلاحا من وزارة الداخلية لتفويضات وظيفته . وإطلاقه هذا السلاح في حفل  
عرس أدى إليه بصفته الشخصية . إصابة أحد الحاضرين . مسئولية وزارة الداخلية عن الأضرار التي  
أسبغها في هذه الحالة . المسداتان ١٥٢ مدني قديم ، ١٧٤ مدني جديد ..... ٥

- وإقامة مصلحة السكة الحديدية الحفازات وحراسها لتتبع حركة إيجازها . حتى التوصل إلى مألذات المصلحة  
تتسبب به وإحتبار المرور مأثورا عند فتح البوابة وإذن الحارس بالمرور . غير متبع في نفي المسئولية عن  
الحارس قول الحكم بأنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه ، إقامة  
الحكم على تلك الأسباب قصور ..... ٦

(ب) للمسئولية عن إساءة حق الإعتداء إلى القضاء

الإحراف في مباشرة حق الإعتداء إلى القضاء واستعماله إستعمالا كيديا لإثناء مضارة الغير موجب للمسئولية  
بالضوض سواه إلتزم هذا القصد بالية جلب النفع أو لم تقترب به تلك التية طلاقا لما كان للهدف  
بالدعوى مضارة الخصم . حسب الحكم إستخلاصه نية الإضرار ، وقصد الكيد ليقوم قضاءه على أساس  
سلم ..... ٧

(ج) مسئولية المقاتل

مسئولية رب العمل عن خطأ المقاتل إذا كان يعمل بتوجيه وتحت إشرافه . مسئولية رب العمل الذي يسه  
إختيار المقاتل . تمسك الضرور بأن المقاتل الذي عهد إليه المالك بمجهل أصول المقاتلة . علم الفرد على  
هذا النطاق بالقصور ..... ٨

(د) مسئولية الحكومة عن تهريق المظاهرات وإصابة شخص غير متظاهر

تأسيس الحكم قضاءه يرفض دعوى الضوض عن إساءة الطاعة التي كانت في شرقة مزغا أثناء تهريق رجال  
البوليس لمظاهرة على نفي وقوع خطأ من جانبهم وإيراده الإحتبارات الساتية للمررة قضاهاه . قضى عليه  
بالخطأ في القاتون وفساد الإستقلال يكون على غير أساس ..... ٩

الفصل الثالث - دليات المسئولية التقصيرية ونهاها

(١) إلتزام

إلتزام الضرور باليات وقوم الخطأ الذي نشأ عنه حادث آخر انق الطارة ولو توط به برابطة السببية ..... ١٠

رقق القواعد

## (ب) تقبها

١١ ... .. الجب الأجنبي يصلح أساسا لدفع للمسئولية التقصيرية وكذلك للمسئولية العقدية. مثال. ... ..

## الفصل الرابع - جزاء المسئولية

## التعويض « تعديره »

١٢ ... .. وجوب النظر في الضرر كما صار إليه عند الحكم كلما كان متغيرا. ... ..

— سلطة محكمة الموضوع في تحديد مقدار التعويض . إيرادها لأسباب ساقطة الأرقام المقدمة من المضرور

تحديدا له . حيث يبين أن المبلغ الذي قلته هو مما لحق المضرور من ضرر مادي وأدبي وأنه تعريض

١٣ ... .. له عما تكبده من مصروفات وتاليف متاعب . ... ..

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## عناصر المسئولية

## (١) الخطأ :

١ — إذا كانت محكمة الموضوع إذ قوت أن المظعون عليها الأول والثاني كانا على حق في استعمال لقب « الشيراويشي » وأن أولهما سعى لمنع اللبس بإضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور — وأن سميه هذا كان على قدر ادراكه — فانما تكون قد تمت عن المظعون عليها الخطأ بجميع صورده سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تصفاً في استعماله — بما يستنتج منه المسألة بالتعويض .  
(الفرن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ قـ - جلسة ١٩٥٩/١١/١٠ ص ١٠ ص ٢٦٢ )  
(ب) الضرر المادي والإدبي .

٢ — لا يجب الحكم أنه أدمج الضرر المادي والإدبي مما وقدر التعويض عنهما بجللة بشرى تخصيص لقطاره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانوناً .  
(الفرن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ قـ - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ ص ٢٥١ )

٣ — لما كان الضرر من أركان المسئولية وكان ثبوته شرطاً لازماً لقيام هذه المسئولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، وكانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بأن المظعون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصله للأسباب التي استندت إليها في هذا الدفاع ، فإن الحكم المظعون فيه وقد التمت عن هذا الدفاع ولم يمن تسميته أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتل فيما لو ثبت أن يخسر منه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يبطله .

(الفرن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ قـ - جلسة ١٩٦٠/١/٧ ص ١١ ص ٢٥ )

## (ج) علاقة تسميه بين الخطأ والضرر :

٤ — متى كانت المحكمة قد أشارت في صدد تقرير خطأ الحكومة الى أن الأمر كان يقتضى منها غاية أوفى لعيادة الأمن فإن ذلك كافى لترتيب المسئولية .  
(الفرن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٢ قـ - جلسة ١٩٥٩/٢/١٥ ص ١٠ ص ٢١٠ )

## الفصل الثاني

## صور غلظة للمسئولية التقصيرية

## (١) المسئولية من محل النبر

« مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة »

٥ — متى كان الثابت أن التابع هو مستخدم لدى وزارة

(ج) مسؤولية المقاتل :

٨- أنه وإن كان الأصل في القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسؤولية المتجوع عن خطأ تابعة ليست هي الاستثناء الوحيد الذي يرد على هذا الأصل بل يرد عليه أيضاً مسؤولية رب العمل عن خطأ المقاتل إذا كان هذا الأخير يعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - كما يرد عليه أيضاً حالة رب العمل الذي يسعى اختيار المقاتل فيجهد بالعمل إلى مقاول جاهل بأصول مهنة المقاتلة والمقاتل بين مسؤولية المالك في هذا الصدد ومسؤولية المتجوع أن سوء الاختيار في الحالة الأولى يجب على المدعى إثباته وفي الحالة الأخرى هو مفترض قانوناً افتراضاً لا سبيل لدفعه - فإذا كان المفروض قد تمسك في دفاعه بأن المقاتل الذي عهد إليه المالك يجعل أصول هذه المهنة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح رداً عليه فإنه يكون قاصر السبب مغالفاً للقانون (مجلس رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ - ج ٢٤ - مجلة ١٩٥٨/١/١٢ من ٩ ص ٥٥٧)

(د) مسؤولية الحكومة عن تخريب المظاهرات وإصابة شخص غير متظاهر :

٩- إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لها أو دونه محكمة الدرجة الأولى في حكمها من أساليب أقامت عليها مسؤولية الحكومة عن فعل تابعها من رجال البوليس أثناء قيامهم بتفريق المظاهرات التي قامت يوم وقوع الحادث الذي أصيبت فيه الطائفة وما أسندته ذلك الحكم إليهم من خطأ يتشمل في الملاحمة الأعمية النارية على غير هدى وبدون دقة - مع وجود متمسك من القضاء أمامهم واحداً نتيجة لذلك ولحسم أحكام الرماية إمامة الطائفة التي كانت في شرفة منزلها في الدور الثاني منه - وكان الحكم المطعون فيه قد تناول بالتفصيل ما ورد في هذه الأسباب فأوضح - مما حصله من الوقائع - أنه لم يكن ثمة - في مكان وقوع الحادث - قضاء متمسك وما لم يثبت أن رجال البوليس كانوا يطلقون النار جزافاً - وأسس قضاؤه برفض دعوى الطائفة على هي وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس - مورداً في ذلك من الاعتبارات السائغة ما يبرر قضاؤه بأن التمسك عليه بالخطأ في القانون وقصد الاستدلال يكون على غير أساس .

(مجلس رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ - ج ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١١/١٩ من ١٠ ص ١٩٥)

الداخلية في وظيفة بوليس ملكي وإن الوزارة سلمت لتحتضيات وظيفته سلاحاً نارياً وتركته يحمله في جميع الأوقات وأنه ذهب حاملاً هذا السلاح إلى حفلة عرس دعي إليها وهناك أطلق السلاح فظهرت للمشاهد الخاصة تأليب أحد الحاضرين ، فإن وزارة الداخلية تكون مسئولة عن الأضرار التي أحدثها تابعها بسلاحه هذا غير المشروع . ولا يؤثر في قيام مسؤوليتها أن يكون تابعها قد حضر الحفل بصفته الشخصية ما دام عمله الضار غير المشروع متصلاً بوظيفته مما يجعله واقفاً منه بسبب هذه الوظيفة وذلك وفقاً للحكم الصادر ١٥٢ مدني قديم الذي لا يفرق في شيء عن حكم المادة ١٧٢ مدني جديد .

(مجلس رقم ٣٧٠ لسنة ٢٢ - ج ٢٢ - مجلة ١٩٥٦/٥/٢٧ من ٧ ص ٥٨٢)

٩- أنه وإن كان صحيحاً أن مصحة السكة الحديد غير مكلفة بإقامة المجازات أو حراسها إلا أنها متى أقامتها وعهدت بها إلى حراس يقومون على تنظيم حركة اجتيازها فينبغ المرور عند الضل وبإذنهم به عند الأمان فقد حق الناس أن يسولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به وأن يعتبروا المرور مأموماً متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور ، ومن ثم يكون من غير المنطق في تقي المسؤولية عن الحائل القائم على المزلزلة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يكن يعلم بقدوم القطار الذي صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع حركة أو أن يراه بسبب إلقاء أنواره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أقيم على تلك الأسباب يكون مثوياً بقصود يعطيه بما يستوجب قضه .

(مجلس رقم ٢٨ لسنة ٢٥ - ج ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٢/٢٦ من ١٠ ص ٢٣٦)

(ب) المسؤولية عن إساءة حق الاتباء الى القضاء :

٧- حق الاتباء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة ، إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله استعمالاً كيدياً إبتداءً مضاراً الغير والاحتقار المسائلة بالتعويض - وسواء في هذا الخصوص أن يتقرر هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقرر به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضاره خصمه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استغفل عن توفر نية الإضرار وقصد الكيد لدى الطاعن بطلبه إظهار انقراض المطعون عليه - فصعب ذلك ليقوم قضاؤه في هذا الخصوص على أساس سليم .

(مجلس رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ - ج ٢٥ - مجلة ١٩٥٩/١٠/١٥ من ١١ ص ٥٧٤)

عليها أحد مبلى التوضى المطالب بما باعتبار أه يمثل  
حصة الميراثية فيما يستحقه مورثه من توضى قبل الشركة  
نتيجة لخصتها التقادى ذلك لأن السبب الأجنبى يملح  
أساساً لدفع المسئولية التصميريه وكذلك لدفع المسئولية  
التقادية .

(المن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٤١)

### الفصل الرابع

#### جزاء المسئولية

#### التوضى "تقديره"

١٢ - جرى قضاء محكمة التقضى بأنه كلما كان الضرر  
متخيراً تمنح على القاضى النظر فيه لا كما كان عندما وقع  
بل كما صار إليه عند الحكم .

(المن رقم ٦٢ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٤/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٨٢)

١٣ - اذا كانت محكمة الموضوع - وهى بسبيل تقدير  
ما يستحقه الطاعن من توضى قد أطرحت للأسباب السابقة  
التى ذكرها الأرقام التى أوردتها الطاعن فى الكشف المقدم  
منه تعديداً من جانب التوضى الذى يرى فيه مستحقاً  
له - وتولت هى بمالها فى هذا الخصوص من سلطة التقدير  
- تحديد مقدار التوضى الذى رأت أن الطاعن يستحقه  
- مبنية فى حكمها أن المبلغ الذى قدرته هو عن جميع  
ما لحق بالطاعن من ضرر مادى وأدى ، وأه توضى عن  
جميع ما تكبدته من مصروفات ، وما قاله من متاعب -  
فصبها ذلك ليستقيم قضاؤها .

(المن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٥٠)

### الفصل الثالث

#### إثبات المسئولية التصميريه وقتها

#### (١) إثباتها :

١٠ - متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاها  
يرفض دعوى التوضى المؤسسه على المسئولية التصميريه  
على أن وقوع الحادث للطائرة - والذى أودى بحياة  
طيارها - دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة  
الطيران مرتكبة لخطأ يقتضى الحكم عليها بالتوضى إذ  
يتبين على الضرور أن ثبت وقوع الخطأ للمين الذى نشأ  
عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببه ، وأه متى كان سبب  
احتراق الطائرة فى الجو غير معلوم ولا يسكن استناده لميب  
معين فى تركيب الطائرة فإن مسئوليتها عن التعرضى تعتبر  
منتزعه - فإن هذا التأسيس صالح لإقامة الحكم وكاف فى  
دفع مسئولية الشركة المذكورة .

(المن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٥/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٤١)

#### (ب) غنيا :

١١ - متى كانت محكمة الموضوع وهى بسبيل تحقيق  
مسئولية شركة الطيران التصميريه قد عرفت لما أسند  
إليها من خطأ وما دفت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث  
الذى اعتبر أساساً لدعوى التوضى وهو احتراق الطائرة  
قد وقع بسبب أجنبى لا يند للشركة فيه يتمثل فى  
صورة حادث مفاجئ مجهول السبب وغير متصل بأى خطأ  
من جانب الشركة فإنه لا مصلحة للضرور فى التسك بمد  
تعرض الحكم للبث فى المسئولية التقادية التى أسس

### معاهدات

#### موجز القواعد :

#### رقم القاعده

- ١ ... .. . هو قانون من قوانين الدوله .
- ٢ ... .. . وقانون بين مصر والسودان . ما به : معاهدة مبرمة بين الدولتين . ليس لإحداهما التدخل من حكمه بعمل مفرد . ولم دعوى يكر ذلك على عليهما متباينين ولا بدولة الأخرى . إلتزام القاضى بالتحقق من إعلانه وفقاً لأحكام الفرقان من نفاذ نفسه ولوراعقت أحكامه قانونه الداخلي .
- ٣ ... .. . وقانون سنة ١٩٠٢ المفرد بين مصر والسودان . هجومه لإعلانه الأوراق فى كافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية .



### القواعد القانونية :

١ - لما كان الوفاق المتخوذ بين حكومتى مصر والسودان قد صدق عليه مجلس النواب في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ ونشر بالوقائع الرسمية كما نشر بمجموعة القوانين والقرارات المصرية فإنه يكون قانوناً من قوانين الدولة .

(العدد رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلة ٨/٢/١٩٠٦ ص ٧ ص ٢٧٤)

٢ - ان وفاق سنة ١٩٠٢ هو معاهدة مبرمة بين مصر والسودان وليس لاحدى الدولتين أن تحتل من أحكامه يعمل منفرد أخذاً بأحكام القانون الدولي العام في شأن المعاهدات وعلى اقتضى في كل دولة من الدولتين عند ما

يطلب منه الحكم في دعوى يكون المدعى عليه فيها مقبياً في بلاد الدولة الأخرى أن يتحقق من أن إعلائه قد تم وفق أحكام ذلك الوفاق من قضاء نفسه ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلي سواء كان القانون الداخلي قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو صدر بعد إبرامها .

(العدد رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلة ٨/٢/١٩٠٦ ص ٧ ص ٢٧٤)

٣ - لا محل للقول بأن وفاق سنة ١٩٠٢ المتخوذ بين حكومتى مصر والسودان قاصر على إعلان الأوراق الخاصة بالمواد الجنائية ذلك أن نص عنوان الوفاق ونصوص مواده الأولى والرابعة والثانية والعشرين صريحة في عموم نصوصها وشمولها لكافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية على السواء .

(العدد رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلة ٨/٢/١٩٠٦ ص ٧ ص ٢٧٤)

### مقاصة

#### موزن القواعد :

دلم القاعدة

لمقاصة نوع من وفاء الدين ، تحصل بقدر الأكل من الدينين . ضرورة تحديد الدين الذى تجرى به المقاصة في التاريخ المحضر مبدأ لتنفيذها مضافاً إليه فوائده لا أية على هذا التاريخ . عدم جواز إضافة فوائده من الدين بعد التاريخ للأثر فور . للأداتان ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ مبنى قديم

١

٢

عدم جواز إثارة الدفع بالمقاصة لأول مرة أمام محكمة النقض .

### القواعد القانونية :

١ - المقاصة طبقاً لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني القديم هي نوع من وفاء الدين تحصل بقدر الأكل من الدينين كص المادة ١٩٣ من ذلك القانون . وهذا الوفاء الذى يحصل بالمقاصة يستلزم قانوناً تحديد الدين الذى تجرى به المقاصة في التاريخ المعتبر مبدأ لتنفيذها

مضافاً إليه فوائده السابقة على هذا التاريخ فإذا كان الحكم

قد أضاف فوائده لاحقة للتاريخ المذكور فإنه يكون قد أضفا

(العدد رقم ٢٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ٨/١/١٩٠٨ ص ٩ ص ٤٢)

٢ - الدفع بالمقاصة بين دينين هو من الدفع التى

لا يسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(العدد رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلة ٨/٢/١٩٠٨ ص ٩ ص ٧٠٢)

در القاعة

## ملكية

## موجز القاعة :

القاعة على وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسري على الوقائع السابغة على صدوره ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي

هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسري على الوقائع السابغة على صدوره ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي .  
( المرسوم رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢٣ ج - ج ١٤ / ١١ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٩٨ )

## القاعة القانونية :

- وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة

در القاعة

## موايد

## موجز القواعد :

## حساب الموايد :

- ١ عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم المحضوري في مسائل الأحوال الشخصية ضمن مياد الثانية عشر يوما للمعدة في المادة ٨٨١ من المقتضىات الملغى في الحكم . المادة ٧٠ من المقتضىات . ... ..
- ٢ بداية مياد الثلاثين يوما للمعدة الملغى بالنقض من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم . عدم احتساب اليوم الذي تم فيه الإعلان . للمادان ٧٠ و ٤٧٨ من المقتضىات . ... ..
- ٣ احتساب مياد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بعد السلطة الروسية . المادة ٢٢ من المقتضىات . ... ..

## موايد الاستئناف :

- ٤ يضاف إلى مياد الاستئناف مياد مسافة بين المحل الذي أعلن فيه المشتأن ومقر محكمة الاستئناف وبين مقر هذه المحكمة وموطن المشتأن عليه . ... ..
- ٥ مدة إقامة مياد المسافة هو تحقيق المسافة بين المشتأين . إتخاذها في حالة إقامة المشتأين في ذات الجهة للراد إتخاذ الإجراء فيها وإقامة المسافات داخل مدتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما . ... ..

مواعيد المسافة	القواعد القانونية :
<p>٤ - يجب أن يضاف الى المياد المحدد في القانون للاستئناف مياد مسافة بين المحل الذي أعلن فيه المستأنف بالحكم المستأنف ومقر محكمة الاستئناف وبين مقر محكمة الاستئناف وموطن المستأنف عليه .</p> <p>( الملحق رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١١/٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٨٥ )</p>	<p>حساب المواعيد</p> <p>١ - يوم صدور الحكم العسوري في مسائل الأحوال الشخصية لا يحسب ضمن مياد التناهي عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات اللعن في الحكم وذلك وفقا لنص المادة ٢٥ من قانون المرافعات .</p> <p>( الملحق رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٤/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٩٤ )</p>
<p>٥ - علة اضافة مياد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين بمنع من يبعد موطنه عن المكان الذي يتعين فيه الحضور أو اتخاذ اجراء فيه ميادا يستفده في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من مياده الأصلي في الأسفار وحتى لا يمتاز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الاجراء فيها على آخر لا يقيم فيها - ومن ثم فإن هذه العلة تتفق عندما يكون المتخاصمين مقيمين في ذات الجهة المراد اتخاذ الاجراء فيها كما تتفق بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما .</p> <p>( الملحق رقم ٨٤ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٤/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٢ )</p>	<p>٢ - مياد الثلاثين يوما الذي حددته المادة ٤٢٨ مرافعات اللعن بالتقص هو من المواعيد التي تصب بالإيام لا بالساعات ويبدأ هذا المياد من اليوم التالي لحصول اعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذي تم فيه الاعلان طبقا للمادة ٢٥ مرافعات .</p> <p>( الملحق رقم ٨٦ لسنة ٢٢ ق - مجلة ٤/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٥١ )</p> <p>٣ - اذا وقع آخر مياد الاستئناف خلال عطلة رسمية ( عطلة عيد الأضحى ) فإن المياد يمتد الى أول يوم من أيام العمل بعدها عملا بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات .</p> <p>( الملحق رقم ٥٨ لسنة ٢٤ ق - مجلة ٢/١٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٤٦ )</p>

## موطن

### موجز القاعلة :

رقم القاعلة

المقصود بتعريف الموطن في المادة ١/٤٠ من القانون الداخلي . وجوب تطبيق القانون الداخلي بشأن الموطن في تحديد الاختصاص الخارجي .

القاعدة القانونية :	القاعدة القانونية :
<p>انما هو الموطن في القانون الداخلي الا انه في تحديد الاختصاص الخارجي يطبق قاضي الموضوع قافره الداخلي بشأن الموطن .</p> <p>( الملحق رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٤ )</p>	<p>المقصود بتعريف الموطن في المادة ١/٤٠ من القانون المدني</p>

## ( ن )

## نظام عام

رقم القاعة

## موجز القاعدة :

القاعدة التي وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - بشأن الإصلاح الزراعي - وهي عدم جواز تحك الفرد أكثر من مائتي فدان هي من قواعد النظام العام . سريان هذا القانون على الواقع السابقة مادام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي . ... ..

## القاعدة القانونية :

هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تنسرى على الواقع السابقة على صدوره ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي .  
( المرسوم رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٥٧/١١/١٤ ص ٨ من ٧٩٨ )

وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة

رقم القاعة

## نقابات

٢٥١	الفصل الأول : نقابة للمهن الطبية .
٤٠٣	الفصل الثاني : نقابة المداينة .
٦٤٥	الفصل الثالث : نقابة المحامين .
٧	الفصل الرابع : نقابة المعلمين .

## موجز القواعد :

## الفصل الأول - نقابة المهن الطبية

لتنحصر مجلس نقابة المهن الطبية بالفصل في الزراعة بين المرضى والطبيب بشأن تقدير قيمة الأتعاب عند عدم الإلتحاق عليها . للمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٨ . تمام نزاع حول تكليف طبيب ببلدج مريض .

رقم المادة

- وسلامة الطبيب يبالى أفضاه وأجرة مستشفاه. اتصل به من اختصاص القضاء المحكم بعدم قبول الدعوى  
١ إستناداً إلى المادة سابقة الذكر. خلافاً للقانون. ... ..
- عدم إعتبار مساعدى الميادة أعضاء فى نقابة للمهن الطبية. القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٠٤، ١٩٤٦ لسنة ١٩٤٦ ... ..
- ٢
- ٣
- ٤

الفصل الثاني - نقابة الميادنة

- المشير على ورة انتخاب أعضاء مجلس نقابة الميادنة بغير العلامة إلى وضمتها لجنة الانتخاب ضباطاً لدية  
الانتخاب. أجرة بطلان الورة. ... ..
- ٣
- وجوب أن يكون الطاعن فى انتخابات مجلس نقابة الميادنة من بين التاعين الذين حضروا الجمعية العمومية  
والأركان المعين منه غير مقبول شكلاً. المادة رقم ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩. ... ..
- ٤

الفصل الثالث - نقابة الصمطين

- لأغنة العمل الصمطين منبر عقد عمل مشترك وضعه مجلس نقابة بطريق التفويض من الشارع. القانون رقم ١٠  
لسنة ١٩٤١ للثى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥. جارة نص المادة ٧٤ من القانون للثى لانتع لأكثر  
من تحويل مجلس نقابة سلطة إرام عقد إستخدام الصمطين دون منه سلطة التشريع والفتين. ... ..
- ٥
- لأغنة العمل الصمطين إفا صدرت تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١. مؤدى بنصوص القانون رقم ١٨٥  
لسنة ١٩٥٥ و ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ أن هذه للأغنة ألغيت واستمرت نافذة متبعة لأحكامها رغم إلغاء  
القانون الذى صدرت تنفيذاً له. إهدل المحكم تلك الأغنة وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردى بالنسبة  
لكافة ملة الخدمة إستناداً إلى أنها إن كانت تشريعاً قد نسخها قانون عقد العمل الفردى وإن كانت عقد  
عمل مشترك فقد سقطت مدلولها وزالت صحتها الصاقلية بصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد  
العمل المشترك وبعدم تسجيلها طبقاً لأحكامه. خلافاً للقانون. ... ..
- ٦

الفصل الرابع - نقابة المحامين

- لم يجر التشريعات الى صدرت فى شأن المهام حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ لوزير العدل الحق فى المعين على  
تشكيل الجان القرمية أو قرووات مجلس نقابة الصادرة فى هذا الشأن. عدم خروج المخرج عند إصداره  
القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النسخ. فى خصوص الجان القرمية. ... ..
- ٧

القواعد القنوية :

الفصل الاول

نقابة المهن الطبية

بأن تقدير قيمة الأضباب عند عدم الاتفاق عليها انما هو  
الذى يتجتم عرضه على مجلس نقابة الأطباء قبل الالتجاء  
الى القضاء فإذا خرج النزاع عن هذه الدائرة كان لاي من  
المتنازعين الالتجاء الى القضاء. واذا غمتى كان الواقع فى  
النزاع أنه يلجأ بين طبيب يطالب يسأل أفضاه وأجرة  
مستشفاه عن علاج مريض كلفه مورت باقى الخصوم  
ببلاجه فى حين ينكر المورث ذلك فان هذا النزاع يكسوم

١ - مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٨  
أن النزاع الذى يقم بين المريض أو ولي أمره وبين الطبيب

## الفصل الثالث

### قاية الصحفيين

٥ - تعتبر لائحة العمل الصحفي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقد عمل مشترك وضعه مجلس القاية بطريق التفاوض من الشارع ذلك أن قاية الصحفيين يحكم تكوينها الذي أضفاء عليها القانون رقم ١٠ لسنة ٤١ الصادر بإتخاذها قبل النافذ بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت قاية لها طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية قاية أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فرضي أصحاب الصحف ومحرريها وقد نظم المشرع طريقة إبرام العقد بينهما وشرط قايده - فإذا ما تحول مجلس القاية المكون من مثلي القريئين وضع قواعد عقد الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد فأنما يتم لا يوصفه تشريعا وإنما باعتباره صلا إراديا صدر من فريقين بإرادة المثل لها - قدر الشارع أن هذا المثل يهدف إلى رعاية صالحهما وهذا المصلح الإرادي هو عقد مشترك بينهما وإن يشاره ممثل واحد لهما بإرادة واحدة بما حوله الشارع له صراحة من سلطة النيابة عنهما . أما عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن ( يضع مجلس القاية لائحة بالقواعد الخاصة بقصد استخدام الصحفيين والتوصيات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقا لأحكام القانون العام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مزاولة مهنتهم طبقا له وغير ذلك ) فلا تسمح لأكثر من تحويل مجلس القاية سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشرطه وقواعده التي تسري على جميع عقود الاستخدام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج منها في العقود الفردية دون منح هذا المجلس سلطة التشريع والتعيين .

(الحل رقم ٣٢٤ لسنة ٢٤-٢٥ - جلة ١٠/٢٩/١٩٥٩ ص ١٠٥٢)

٦ - لائحة العمل الصحفي إنما صدرت تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء قاية الصحفيين لتتولى نافذة متبجة لأحكامها ما بقى القانون الذي أنشأها أو ما بقيت هي بالنص على هذا ما بعد الغائه - وقد استمر هذا القانون قائما إلى أن ألغى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٥٥ الصادر في ٣٠ من شهر مارس سنة ١٩٥٥ دون أن يمس هذا الإلغاء ما ترتبت للصحفيين بقتضاه أو يقتضي الزايم التي صدرت تنفيذا له من حقوق وامتيازات قبل أصحاب الصحف وكالات الأنباء وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم جاء القانون

قائما حول هذا التكليف وصيغ الفصل فيه من اختصاص القضاء ويكون الحكم قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى المادة المذكورة .

(الحل رقم ٢٣٨ لسنة ٢٢-٢٣ - جلة ١٩-١٠-١٩٥٦ ص ٧٠٦)

٧ - البررة في بيان أصحاب الحق في عضوية القاية هي بالقانون الذي أخذ بإنشاء القاية . ولما كان المستفاد من نصوص القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٥٠ الخاص بإنشاء قاية عليا للمهن الطبية والأعمال التحضيرية له أنه لم يقصد اعتبار مساعدي الصيدلة أعضاء في قاية المهن الطبية فاقم لا يتبررون أعضاء في هذه القاية ولو أن لهم حق مزاولة مهنة مساعدي الصيدلة طبقا للقانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ (الحل رقم ١٩٠ لسنة ٢٢-٢٣ - جلة ١٢/٥/١٩٥٦ ص ٥٩١)

## الفصل الثاني

### قاية الصيدلة

٣ - متى كانت اللجنة المشرفة على عملية انتخاب أعضاء مجلس قاية الصيدلة وقررت الأصوات قد رأت وضع القواعد التي تحدد إبداء الرأي بما يكفل سرية الانتخاب وقامت بطبع تلك القواعد في رأس قوائم الانتخاب باللغتين العربية والفرنسية فأوجب أن تسود الدائرة على يسار المرشح المراد انتخابه وأن يكون التسويد بالقلم الرصاص ورتبت الإعلان على مخالفة ذلك ولم يترض أحد من الجمعية العمومية فإن اتباع تلك القواعد تحقق به سرية الانتخاب التي يتطلبها القانون وهي قواعد لا عنت فيها . وعلى ذلك فإذا كان الناخب قد أشر أمام اسمه المرشح بعلامة ( X ) أو بعلامة ( V ) أو بعلامة ( - ) أو بعلامة ( = ) فإن في هذا التأثير مخالفة للقواعد الصريحة التي وضعتها اللجنة ومن شأنه الإخلال بسرية الانتخاب وبإعلان ورقة الانتخاب . (الحل رقم ٢٨ لسنة ٢٨-٢٩ - جلة ١٠/٤/١٩٥٨ ص ٩٠٢٢٢)

٤ - متى تبين أن الطاعن في انتخاب مجلس قاية الصيدلة لم يكن من بين الناخبين الذين حضروا الجمعية العمومية فإن الطعن منه يكون غير مقبول شكلا خلا بالمادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩

(الحل رقم ١ لسنة ٢٨-٢٩ - جلة ١٠/٤/١٩٥٨ ص ٩٠٢٢٢)

أمام المحاكم منذ صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنها قد حشرت حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ولم تجز له الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قراوات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن ، ولم يفرغ المخرج عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج - في خصوص اللجان الفرعية - فلم تشر المذكرة الإيضاحية لهذا القانون حين تحدثت عما استحدثت فيه من أحكام أنه أجاز لوزير العدل الطعن في تشكيلها أسوة بما اتبع في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة - يؤكد هذا النظر - أن المادة ٨٨ من القانون حين تحدثت عن الأفكار التي ترتب في حالة قبول الطعن لم تتناول إلا حالتين تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة دون اللجان الفرعية وفي ذلك ما يدل على أن أمر تشكيل اللجان الفرعية يبعد عن نطاق الطعن الذي حدده الفقرة الأولى من المادة ٨٦ - لما كان ذلك ، وكان القراران المطعون فيهما قد صدرا من مجلس النقابة باعتقاد نتيجة انتخاب اللجنة الفرعية لمحكمة استئناف القاهرة - فهما واردان في شأن تشكيل اللجنة الفرعية - وكان هذا التشكيل بطبيعته مما لا يرد عليه طعن فإن القراوات التي صدرت باعتقاد هذا التشكيل لا تكون محل طعن كذلك وتبين الحكم بعدم جواز الطعن .

(الجن رقم ١ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٩/١/٥ ص ١٠ ص ٢٢٢)

رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ فأكد هذا الوضع واستظهره في عبارة جليه محكمة حين عدل هذه الفقرة واستبدل بها نصا جديدا يقضي بالإبقاء على جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ للصحفيين المقيدين بجدول النقابة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . ومؤدى ذلك أن هذه اللائحة بقيت واستمرت نافذة منتجة لأحكامها رغم إلغاء القانون الذي صدرت تنفيذا له - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرحها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم الملاقة بين طرفي الخصومة وأول على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل القردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لكافة مدة الخدمة - استنادا إلى القول بأنها إن كانت تشرعها فقد نسخها قانون عقد العمل القردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وإن كانت عقد عمل مشترك فقد قفلت مدلولها هذا وزالت صفحتها التعاقدية بصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ وبعدم تسجيلها طبقا لأحكامه - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الجن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٩٦٠/١/٢٠ ص ١١ ص ٥١٦)  
(والجن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ ق - جملة ١٩٥٩/١/٢٩ ص ١٠ ص ٩٤)

## الفصل الرابع

### قاية الماين

٧ - بين من التشريعات التي صدرت في شأن الحماية

در القانون

### تقاضي

المجلد الأول : إجراءات الطعن

الفرع الأول : مياد الطعن . ... .. (٥-١)

الفرع الثاني : تقرير الطعن . ... ..

(أ) تفصيل أسباب الطعن في التقرير . ... .. ٩-٥

(ب) نطاق الطعن . ... .. ١٠

الفرع الثالث : إعلان الطعن . ... .. ١٢، ١١

درم القائمة

١٣	الفرع الرابع : التصوم في العطن
١٥، ١٦	الفصل الثاني : الفصل في العطن
	حالات العطن
١٦	المسألة في تطبيق القانون كونه
	الفصل الرابع : أسباب العطن
١٧	الفرع الأول : أسباب معقبة بالنظام العام
١٨	الفرع الثاني : أسباب قانونية عطلها الواقع
١٩	الفصل الخامس : الحكم في العطن وآثره
	موجز القواعد :

الفصل الأول - إجراءات العطن

الفرع الأول - مبادئ العطن

٢٠١	بداية مبادئ العطن لا يكون إلا من تاريخ إعلان الحكم من جانب من يتسلك بغير بيان المبدأ أو من جانب من يتسلك به . قيام قلم الكتاب بإعلان الحكم . علم إرادة العطرون عليه من هذا الإعلان .
٣	- بداية مبادئ العطن يوما المحددة للعطن بالنقض من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم . عدم احتساب اليوم الذي تم فيه الإعلان . للمادة ٢٠ ، ٢٨ من المبادئ .
٤	- من العطن في إضافة مبادئ سابقة إلى المبادئ الجديدة للعطن بالنقض .

الفرع الثاني - تقويم العطن

(أ) تفصيل أسباب العطن في المقرر

٥	لصود أسباب العطن من البيان التفصيلي الواجب قانونا . أثره : عدم تحويلها . للمادة ٢٩ من المبادئ .
٦	- العبرة في تفصيل أسباب العطن هي بما جاء بالنصير وحده . مثال .
٧	- خطأ تقويم العطن من بيان وجه الشيء على الحكم في خصوص المسألة في فهم واقعة من الواقع . إحتياط سبب العطن مجعلا .
٨	- الشيء على شهادة الشهود بأنها مضطربة ومتناقضة . نص مجهول قاصر .
٩	- عدم رسم القانون طريقة خاصة لبيان أسباب العطن . يكفي أن يكون القصد منها ظاهرا أو محتملا .

(ب) نطاق العطن

نطاق العطن بالنقض لا يتسع لأكثر الحكم الذي يعطى فيه . لاستعمال المادة ٤٠٤ من المبادئ في باب النقض . وورد



رقم المادة

التي على حكم سابق صدر مستقلا عن الحكم المطعون به . عدم توجيه الطاعن عليه إلى هذا الحكم . عدم  
تفسيره تقرير الطعن طلبا بخصومه . التي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لاتباعه ولا يصادف  
علا . . . . . ١١

الفرع الثالث — إعلان الطعن

— إعلان الطعون عليهم للثابة . عدم قيام الطاعن بطلب أى جهد في سبيل التحري عن موطنهم . وجود ما يميز  
إلى هذا الوطن بالنسبة لبعض في أوراق الطعن وما يميز السبل إلى معرفته بالنسبة لبعض الآخر عن طريق  
وكيلهم الذي مثلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . بطلان الإعلان . تمسك الطاعن في جلسة المرافعة  
بعدم وجود موطن المطعون عليهم منذ بدء التقاضي وعليه ضم ملف الدعوى إلى الابتدائية والاستئناف  
لإثبات ذلك . لا يثبت إليه . . . . . ١١

إعلان الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المحاكم المحلية بالأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وتسليم الصورة  
إليها . صحة الإعلان . المادة ٣٢١٤ من المحاكمات . . . . . ١٢

الفرع الرابع — الخصوم في الطعن

رفع الدعوى على الطاعن وأمر بطلب إثباتهما متضمن بصورتي . صدور الحكم الابتدائي ضدهما ورفع  
استئناف عنه من المحكوم عليه الآخر دون الطاعن وانحصار الأكبر في الاستئناف . عدم منازعة الطاعن  
لخصمه في طلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف . وعدم رفعه استئنافا عن الحكم  
الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض . القول بأن عدم منازعته ترجع إلى عدم إعلانه إعلانا صحيحا  
في الدعوى . لا يفيده سبيله للمرافعة أمام محكمة الموضوع . . . . . ١٣

الفصل الثاني — للمصلحة في الطعن

— العبرة في قيام المصلحة في الطعن بالنقض هي قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه : عدم الاعتداد بالنداء  
بعد ذلك . لا قيمة لالتماسها قبل الحكم المطعون فيه ، ما دام الطعون عليه لم ينسك بذلك أمام  
أمام محكمة الموضوع . . . . . ١٤

— أنه لمة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن . مثال عن حكم قضى في منطوقه بطلان مشاركة التكميم  
دون الحكم بالقضاء . المادة ٧١٣ من المحاكمات . . . . . ١٥

الفصل الثالث — حالات الطعن

والتطاعن تطبيق القانون أو تأويله

لا أهمية له يرد في أسباب الحكم من الأحكام القانونية ما دام منطوقه متطابق مع التطبيق الصحيح للقانون على  
لوقائع الثابتة به . . . . . ١٦

الفصل الرابع — أسباب الطعن

الفرع الأول — أسباب متعلقة بالنظام العام

— أنه وإن كان يجوز التباينة كما يجوز محكمة النقض من نقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يستلزم بالنظام العام إلا أن  
ذلك — مشروط بأن يكون ولو نادى على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال . . . . . ١٧

رقم ٢٢٤

### الفرع الثاني - أسباب قانونية ينفذها الواقع

١٨ - تسلك المدين بطلان إقرار الدين أو بطلان إقرار تنازله من الدعوى التي رفعها بطلان هذا الإقرار الفسخ وإلزام الإرادة . إختياراً ما دفعها عن طائها الواقع . ... ..

### الفصل الخامس - الحكم في الطعن والرد

١٩ - نقض الحكم نقضاً كلياً قصور في التسيب لعدم الرد على طلب التحقيق وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف الحكم فيها من جديد . فحكمة الإحالة أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزاً لما قبل إصدار الحكم المتعوض . حقها في إجابة طلب التحقيق والأمر بالتحقيق من قضاء نفسها ما دام القانون يسمح بالإجابة بالية ... ..

### القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### إجراءات الطعن

#### الفرع الأول - ميعاد الطعن

١ - مفاد نص المادة ٣٧٩ مرافعات أن يده جريان مباد الطعن لا يكون إلا من تاريخ إعلان الحكم من جانب من يتسلك بجريان الميعاد أو من جانب من يتسلك به نفسه . فإذا تبين من صورة الحكم المقدمة من الطاعن أن إعلانها كافٍ حاصل بناء على طلب قلم الكتاب وقد أعلنها مباشرة للنيابة العامة ثم قام قائد السجون الحرية بإعلانها إلى الطاعن شخصياً فإن المظنون عليه لا يقيد من هذا الإعلان - كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة .  
(العدد رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢٠ - جلسة ١٩٥٦/٧/٧ - ١٠٠١)

٢ - الإعلان الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذي يصدر من أحد طرق الخصومة في الدعوى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإذا تبين من الأوراق أن المظنون عليه لم يعلن الحكم المظنون فيه للطاعن

وأن الإعلان الذي تم كان بناء على طلب قلم كتاب المحكمة فانه يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

(العدد رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٤ - ٩١)

٣ - ميعاد الثلاثين يوماً الذي حددته المادة ٤٢٨ مرافعات للطعن بالنقض هو من المواعيد التي تصبب بالأيام لا بالساعات ويبدأ هذا الميعاد من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذي تم فيه الإعلان طبقاً للمادة ٢٠٥ مرافعات .

(العدد رقم ٨٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٥ - ٨٠ - ٤٥١)

٤ - للطاعن بطريق النقض الحق في أن يضيف على ميعاد الثلاثين يوماً المقررة بالمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين محل إقامته الذي أعلن فيه الحكم للطعون فيه وبين مقر قلم كتاب هذه المحكمة .

(العدد رقم ٢٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١ - ٩٠ - ٧١٢)

#### الفرع الأول - تقرير الطعن

#### (١) تفصيل أسباب الطعن في التقرير :

٥ - إن القانون إذ أوجب تفصيل أسباب الطعن فإن مراده بهذا التفصيل في معنى المادة ٤٢٩ مرافعات ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد لا مكان التعرف على القصد منها وإدراك اليب الذي شاب الحكم - فإذا كان

### (ب) نطاق الطعن :

١٥ - نطاق الطعن بطريق التقضى لا يتسع لتبرير الحكم الذى يملن فيه وليس فى باب التقضى فى قانون المرافعات ولا فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقضى نص يماثل المادة ٤٠٤ التى تقضى بأن استئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قبلة سرلعة ، فإذا كان وجه التمس على الحكم المطعون فيه أنه خالف للقانون إذ أحال الدعوى إلى التحقيق وأجاز إثبات الصورة بين المتماثلين بنهر الكتابة، ولم يكن الحكم المطعون فيه هو الذى أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة القصد موضوع النزاع وإنما حكم آخر سابق عليه وصدر استقلالا عنه ، وكان الطاعن لم يوجه حمله إلى هذا الحكم ولم يضمن تقرير الطعن طلبا يفضوه - فإن التمس على الحكم المطعون فيه بمضاغلة القانون لهذا السبب لا يتجه ويعتبر وكأنه لم يصادف مطلا .

(الجنرل رقم ٥٠٠ لسنة ٢٥ - جلة ١٠/٢٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٢٥ ج)

### الفروع الثلاث - نطاق الطعن

١١ - متى كان الطاعن قد طلب فى تقرير الطعن إعلان الطعون عليهم للنية بقوله أنه ليس لهم محل إقامة معروف له فى مصر دون أن يقدم ما يدل على أنه بذل أى جهد فى سبيل التحرى عن موطنهم رغم أن فى لوائح الطعن ما يشير إلى هذا الموطن بالنسبة للبعض وبها يسر السبل إلى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن طريق وكيلهم الذى مثلهم فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن الإعلان يكون قد وقع مبالا . ولا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن فى جلسة المرافعة من أنه لم يكن للمطعون عليهم موطن معلوم له فى مصر أو فى الخارج منذ بدء التقاضى كما أنه لا محل لإجابه إلى طلب ضم ملئى الدعوى الابتدائية والاستئنافية لإثبات ما تسلك به فى هذا الخصوص إذ كان على الطاعن أن يودع فى المواعيد التى حددها القانون لإيداع المستندات ما يدل على قيامه بالتحرى عن موطن المطعون عليهم قبل تسليم صورة إعلانهم بالطعن للنية .

(الجنرل رقم ٥٢١ لسنة ٢٢ - جلة ٥/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٥٢)

١٢ - حتى كانت صحيفة الطعن بالتقضى الموجه إلى أحد المجالس البلدية بالإقالم قد أعطت إلى إدارة قضائيا الحكومة بالقاهرة وسلمت إليها صورة الإعلان فإن الإعلان

ما ينه الطاعن فى خصوص التقصير فى تسييب الحكم وفى أدلة هذا التقصير قد جاء خاليا من بيان وجه العيب ولا موطنه بكيفية واضحة مفصلة كما جاء قاصرا عن بيان أدلة التقصير فإن أسباب الطعن تكون غير مقبولة لتقصورها عن البيان التفصيلى الواجب قانونا .

(الجنرل رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ - جلة ٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٥)

٦ - المرة فى تفصيل أسباب الطعن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بما جاء بتقرير الطعن وحده - فإذا كان الطاعن فيما ينه فى خصوص التقصير فى تسييب الحكم قد اكتفى فى تقرير الطعن بالإحالة فى ذلك على يضره يتود عقد مريم بين المطعون عليها أيا أرفقها دون بيان محتواها وألم إلى ما جاء بذكره القلمة إلى محكمة الاستئناف دون الإشارة صريحة عن مضمونها لبيان صحة ما يتحدى به فإن هذه الإحالة للمجلس المبهم وكذلك ما يورده الطاعن بذكره التنازع عن هذا البيان لا يضى عن وجوب تفصيله فى تقرير الطعن .

(الجنرل رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ - جلة ٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٥)

٧ - إذا كان تقرير الطعن قد خلا من بيان وجه التمس على الحكم فى خصوص النطق فى فهم واقعة من الوقائع فإن سبب الطعن يكون مجهلا .

(الجنرل رقم ٦٤ لسنة ٢٢ - جلة ٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٧٩)

٨ - لا يقبل التمس على شهادة الشهود بأنها مضطربة ومتناقضة متى كان هذا التمس مجهلا قاصر البيان .

(الجنرل رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ - جلة ١١/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٠)

٩ - لم يرسم القانون لبيان أسباب الطعن طريقة خاصة بل يكفى أن يكون المقصود منه ظاهرا ومحددا ، فإذا كان يبين من الإطلاع على تقرير الطعن أن الطاعن أورد فى صدر الكلام على أسباب الطعن وجوه نيه على الحكم المطعون فيه وصحرا فى مخالفة الحكم الثابت فى الأوراق والتناقض والتقصور فى الأسباب والنطق فى تطبيق القانون ثم أخذ بد ذلك فى مناقشة أسباب الحكم وتعداد ما أخذه على هذه الأسباب فى حدود أوجه التمس سابقة الذكر بما يجعل هذه المأخذ وأدلتها واضحة ظاهرة فإن الدعوى بطلان الطعن لخلو تقريره من أسباب الطعن يكون فى غير محله .

(الجنرل رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٦٦)

المطعون فيه إذا لم يتسك بذلك المطعون عليه أمام محكمة الموضوع .

(المن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٣/١٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٩٦٧)

١٥ - المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن .  
فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب بطلان مشاركة تحكيم لم يشترط فيها مبادء الحكم وأسس المدعى دعواه على مضي الثلاثة الشهور المحددة قانوناً دون أن يصدر المحكمون أحكاماً في المنازعات الخوطة بهم أمثالها فبقى الحكم في منطوقه يبطلان المشاركة وتبين أن أسبابه أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون الرافعات القديم وأن المحكمة وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا إقصاء المشاركة باقتضاء الأجل الذي حدده القانون ليمد المحكمون حكمهم في خلاله ، وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه ، ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلاناً لامتصاص بالمشاركة فاشاً عن فقدان ركن من أركان اقتضاده أو شرط من شرائط صحتها . فإذ التمس على الحكم فيما قضى به في منطوقه من بطلان المشاركة دون إقصائها يكون موجهاً إلى عبارة لفظية أخطأت المحكمة في التمييز بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها ولا تتحقق بهذا التمس للطعن إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساساً للطعن ذلك أن البطلان المؤسس على إقصاء المشاركة ليس من شأنه أن يسس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة .

(المن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٣/١٢/١٩٥٦ ص ٩ س ٥٧١)

## الفصل الثالث

### حالات الطعن

« الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله »

١٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس المادة ٣٧ من اللائحة الجزائية وهي غير منطقية إلا أنه قد صدر صحيحاً في نتيجة ويبرره نص آخر في القوانين

يكون صحيحاً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ . ولا محل للنقض بطلان الإعلان بقوله أنه كان يجب تسليم الصورة إلى مأمورية القضايا صاحبة الاختصاص المحلي الذي يتبعه المجلس البلدي المذكور .

(المن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٣/١٢/١٩٥٦ ص ٩ س ١٨٢)

### الفرع الرابع - الخصوم في الطعن

١٣ - لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه . وإذ نصت تين أن الدعوى رفعت بطلب الحكم على المدعى عليها متضامتين بتعويض ولما صدر الحكم الابتدائي ضدّها استأنف أحدهما واستأنف الآخر في الاستئناف كما يبين أنه لم تبد من هذا الآخر منازعة ما لخصه في مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما أنه لم يرفع استئنافاً عن الحكم الابتدائي الصادر في هذه الخصومة فإن الطعن بالنقض منه في صورة هذه الدعوى يكون غير مقبول - ولا يجدي تسكه بأنه لم ينازع خصمه لأنه لم يعلن في الإجراءات اعلانية صحيحاً إذ سبيل اعتراضه على هذا لا يكون بالطعن بطريق النقض بل بالمعارضة أمام محكمة الموضوع وتخطى المعارضة للطعن بالنقض لا يتحقق معه في صورة هذه الدعوى ثبوت توافر شرط منازعة لخصمه أمام محكمة الموضوع في طلباته .

(المن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٣/١٢/١٩٥٦ ص ٩ س ١١١)

## الفصل الثاني

### المصلحة في الطعن

١٤ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يستد بانعدامها بعد ذلك ، كما أنه لا قيمة لانعدامها قبل الحكم

أو يطلان اقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها يطلان هذا  
القرار للنش ولائعذار الازادة بسبب فقد الاهلية - هذه  
الدفعوع يغالطها واقع يورد الفصل فيها الى محكمة للوضوع  
وحدها .

(الحزن رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٧/٤ ص ٨ ص ٢٦٢ )

### الفصل الخامس

#### الحكم في الطعن وأن

١٩ - متى كان الثابت من الحكم الصادر يقضى الحكم  
الاستئنافي الأول أنه قضى هذا الحكم تقضا كلياً للتصوير  
في التسيب اذ لم يرد على طلب التحقيق وأحال القضية  
الى محكمة الاستئناف لتحكم فيها من جديد ، فانه يكون  
لمحكمة الاحالة أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان  
جائزاً لها قبل اصدار الحكم المنقوض ولها أن تبيح طلب  
التحقيق وأن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها متى رأت في ذلك  
فائدة لاهتار الحقيقة ما دام التافون يسمح بالاهتات بلينية .  
(الحزن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٩/٤ ص ٦ ص ٤٥٣ )

(م ٣٨ من اللائحة) فلا أهمية بعد ذلك لما ورد في أسباب  
الحكم من الأخطاء القانونية ما دام منطوقه متفقاً مع التطبيق  
الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه .  
(الحزن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٩/١٠ ص ١٠ ص ٦٠١ )

### الفصل الرابع

#### أسباب الطعن

#### الفرع الأول - أسباب متعلقة بالنظام العام

١٧ - انه وان كان يجوز للنيابة كما يجوز لمحكمة النقض  
من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام  
الا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون  
عليه من الحكم ، فاذا كان شكل الاستئناف لم يرد عليه طعن  
فيكون ما قمت به محكمة الاستئناف من قبول الاستئناف  
شكلاً قد حاز قوة الأمر المقضى ، ويكون غير مقبول ما تثيره  
النيابة في خصوص شكل الاستئناف من أن الاستئناف  
كان غير جائز .

(الحزن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢ ص ٧ ص ٩٦١ )

#### الفرع الثاني - أسباب قانونية يغالطها الواقع

١٨ - تمسك المدعي بطلان اقرار الدين الصادر منه

( و )

وقف

دلم القاعدة

## موجز القاعدة :

شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والير والإحسان من الأملاك العامة : أن تكون في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من أموال الدولة . تحول وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناطقة لا يتجمل عليها صفة المال العام ... ..

أموال الدولة • فإذا كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة تلك الأعيان المتنازع عليها بصفتها الحكومية وإنما بوصفها ناطقة عليها شأنها في ذلك شأن أي فرد من الأفراد يعهد إليه إدارة شؤون الوقف فانه ليس من شأن هذا النظر أن يخلط على هذا المال صفة المال العام .  
( المجلد رقم ٥٥ لسنة ٢٤ - مجلة ١٥ / ١٩٥٨ ص ٩٠ )

## القاعدة القانونية :

— شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والير والإحسان من الأملاك العامة طبقاً لنص الفقرة السابقة من المادة التاسعة من القانون المدني القديم — هو أن تكون في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من

دلم القاعدة

وكالة

١ ... .. الفصل الأول : إنشاء الوكالة

... .. الفصل الثاني : آثار الوكالة

٢ ... .. ١ التزامات الوكيل

٣ ... .. الفصل الثالث : الوكالة بالتصمة

## موجز القواعد :

## الفصل الأول — إنشاء الوكالة

صدور ميات وقروض من وكيل المودة وإجازتها هذه التصرفات . ثبوت أن حالتها الفعلية لم تكن تسمح لها بأى تصرف . مستثناة من كان يحول إدارة أموالها عن هذه الميات والقروض ... ..

١

دور القاعدة

## الفصل الثاني - التوكيل بالوكالة

و التزمات الوكيل ،

- تقرير الحكم بتجاوز الوكيل حدود التوكيل لأسباب سائلة . إستخلاص موضوعي لارتقاية شبكة التفض

٢

عليه ... ..

## الفصل الثالث - الوكالة بالخصومة

- اشتراط القانون لإثبات الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة . كفايته دليلا في الإثبات . عدم جواز التصدي لمصلحة الشان بركلاهم ، إلا إذا أنكر صاحب الشان وكالة وكيله . مباشرة المحامي لإجراءه قبل استصدار التوكيل ، لا يترتب عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشان بنفسه أو عدم إرساله توكيل ثابت وكالة قانونا يميز لخصومة إبداء الطلبات التي يجزها لم القانون

٣

التوكيل قد أقام ذلك على استخلاص موضوعي سائل ،  
فلا رقابة لمحكمة التفض عليه .

( المعلن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/٤ ص ٧ س ٤٨٩ )

القواعد القانونية :

## الفصل الثالث

الوكالة بالخصومة

٣ - ١ - وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويطلب تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة - إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فإن هذا يكفي دليلا في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدي لمصلحة الشان بركلاهم إلا إذا أنكر صاحب الشان وكالة وكيله - فإذا باشر المحامي إجراءه قبل أن يستصدر توكيلا له من ذوى الشان الذي كلفه بالصل فلا يترتب عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وغاية الأمر أن صاحب الشان أن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه ساطفة على حقوقهم إبداء الطلبات التي يميزها لهم القانون في هذا الفرص .

( المعلن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦/٤ ص ١٠ س ٢١٢ )

## الفصل الأول

انقضاء الوكالة

١ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن حالة مورثة الخصوم العقلية لم تكن تسمح لها بأن تأتي أو تغفل معنى أى تصرف استنادا إلى الأسباب السابقة التي أوردتها وأن الهبات والقروض المقول بصورها من المورثة لم تصدر منها عن رضا صحيح وبالتالي تحصل المسؤولية عنها من كان يتولى إدارة أموالها والمتصرف فيها فاه لا مخالفة في ذلك القانون .

( المعلن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/٢ ص ١٩٥٧ )

س ٨ ص ٢٤١

## الفصل الثاني

آثار الوكالة

" التزمات الوكيل "

٢ - متى كان الحكم إذ قرر بأن الوكيل قد تجاوز حدود





فهارس المجموعة

---

## القسم الأول

---

فهرس هجائي

للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض  
الهيئة العامة للأود الجنائية — الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٢٤٠ .....	إقراران
٢٤١ .....	إكراه
٢٤٢ .....	ألبان
٢٤٣ .....	أمر الحفظ
٢٤٧ .....	أمر بالأوجه
٢٥١ .....	أمن الدولة
٢٥٤ .....	أموال أميرية « إحالة »
٢٥٤ .....	إنتاج
٢٥٤ .....	إنتخابات « إحالة »
٢٥٥ .....	إتباتك حرمة ملك النير
٢٥٦ .....	إعانة
٢٥٦ .....	أوامر إدارية
٢٥٦ .....	أوامر عسكرية
٢٥٦ .....	أوراق رسمية
٢٥٦ .....	أوراق حرفية
( ب )	
٢٥٩ .....	بطلان
٢٦٣ .....	بلاغ كاذب
٢٦٤ .....	بناء
( ت )	
٢٧٣ .....	تأديب « إحالة »
٢٧٣ .....	تبيد « إحالة »
٢٧٣ .....	تجهيز
٢٧٤ .....	تجهيز إداري
٢٧٤ .....	تحقيق
٢٨٦ .....	تحكم
٢٨٧ .....	تقويم
٢٩٥ .....	ترتيب
( ١ )	
٣ .....	إتلاف
٤ .....	أثار
٥ .....	إتبات
٦٣ .....	أجانب
٦٤ .....	إجراءات
١١٦ .....	أحكام حرفية
١١٦ .....	أحوال شخصية
١١٧ .....	إختراع
١١٧ .....	إختصاص
١٤١ .....	إختلاس ( أشياء معجوزة — أموال أميرية )
١٥٩ .....	إخفاء ( أشياء مسروقة — متحصلة من جريمة )
١٦١ .....	إرتباط
١٧٣ .....	أرز
١٧٤ .....	أسباب الإيابة وموانع العقاب
١٨٦ .....	إستئناف
٢٠٩ .....	إستدلالات
٢١٥ .....	إستيفاف
٢١٩ .....	إسقاط الحوامل
٢٢٠ .....	أسواق
٢٢٠ .....	إشتباه
٢٢٤ .....	إشتراك
٢٢٦ .....	إشكال
٢٣٣ .....	أشياء متروكة
٢٣٣ .....	إصابة خطأ
٢٣٤ .....	إضراب
٢٣٤ .....	إعادة النظر
٢٣٥ .....	أمدار قانونية
٢٣٦ .....	إعلان
٢٤٠ .....	إفلاس

رقم الصفحة	تسمية جري	رقم الصفحة
٢٩١	تسوية جري	٢٠٥
٢٩١	تسوية جري	٢٠٦
	تسوية جري	٢٠٧
(خ)	تسوية جري	٢٠٧
٤٧١	تسوية جري	٢٠٨
٤٧٢	تسوية جري	٢٠٩
٤٧٣	تسوية جري	٢٠٩
٤٧٨	تسوية جري	٢١٥
٤٧٩	تسوية جري	٢٤٩
٤٨١	تسوية جري	٢٥١
	تسوية جري	٢٥٣
(د)	تسوية جري	٣٦٤
٤٩١	تسوية جري	٣٦٦
٤٩١	تسوية جري	٣٦٦
٤٩٤	تسوية جري	٣٦٨
٥٠٩	تسوية جري	٣٦٩
٥١١	تسوية جري	(ج)
٥٣١	تسوية جري	٣٧٣
٥٦٢	تسوية جري	٣٧٤
٥٦٣	تسوية جري	٣٨٠
٥٦٣	تسوية جري	٣٨٤
(ر)	تسوية جري	
٥٦٧	تسوية جري	(ح)
٥٦٩	تسوية جري	٣٨٧
٥٧٠	تسوية جري	٣٨٨
٥٧٠	تسوية جري	٣٨٨
٥٧٢	تسوية جري	٣٨٩
٥٨٠	تسوية جري	٣٩٠

رقم الصفحة		رقم الصفحة	
	(ط)		(ذ)
٦٤٧	طب « إحالة »	٥٨٣	زنا
	(ظ)		(س)
٦٥١	ظروف غففة	٥٨٧	سب وفلف
٦٥١	ظروف مشددة	٥٩١	سبق إصرار
	(ع)	٥٩٣	سرقة
٦٥٤	طاعة مستديجة « إحالة »	٦٠٠	سرقة السندات المودعة « إحالة »
٦٥٧	عفو	٦٠٠	صلاح
٦٥٧	عقوبة		(ش)
٦٨١	علامات تجارية	٦٠٩	شركة
٦٨٣	عمل	٦١٠	شروع
٦٨٤	عرد	٦١٣	شهادة زور
	(غ)	٦١٥	شيك بدون رصيد
٦٩١	غرفة الإتهام	٦٢٢	شيوحة
٧٠٢	غش		(ص)
	(ف)	٦٢٧	صابون
٧٠٩	فعل تابع	٦٢٧	صافاة
	(ق)	٦٣٠	صيدلة
٧١٣	قاضي التحقيق		(ض)
٧١٤	قانون	٦٣٥	ضبطية
٧٢٦	قانون دولي	٦٣٧	ضرائب
٧٢٧	قبض	٦٣٩	ضرب
٧٤٠	قبض بدون وجه	٦٤٥	ضرب



رقم الصفحة	رقم الصفحة
٩٨٤ ..... وظيفة عامة « إحصاء »	( ٥ )
٩٨٤ ..... وقيلح	
٩٨٥ ..... وقف التنفيذ	٩٦٥ ..... جلك عرض
( ٥ )	( ٥ )
٩٨٩ ..... ياضيب	٩٧١ ..... وصف التهمة

## القسم الثاني

---

فهرس مجاني

الملحق

القواعد المنية التي قررتا محكمة النقض

---

رقم الصفحة	رقم الصفحة
(غ)	(١)
١٠٢٨ ..... غرامة	٩٩٢ ..... إثبات
(ق)	٩٩٥ ..... إعلان
١٠٢٩ ..... قانون	٩٩٨ ..... إفلاس
١٠٣٣ ..... قضاء مستعجل	٩٩٩ ..... أمر الحفظ
١٠٣٤ ..... قضية	١٠٠٠ ..... أموال عامة
١٠٣٥ ..... قوة القاهرة	(ت)
(ل)	١٠٠١ ..... تدوير
١٠٣٥ ..... لوائح	١٠٠٢ ..... تمويض
(م)	١٠٠٣ ..... تموين
١٠٣٦ ..... عملاء	١٠٠٥ ..... تيارات
١٠٣٨ ..... محكمة الموضوع	(ج)
١٠٤٠ ..... علات عمومية	١٠٠٦ ..... جارك
١٠٤٢ ..... مسئولية تصديرية	(ح)
١٠٤٦ ..... مساعدات	١٠٠٩ ..... حكم
١٠٤٧ ..... مفاداة	(د)
١٠٤٨ ..... ملكية	١٠١١ ..... دخان
١٠٤٨ ..... مواعيد	(ص)
١٠٤٩ ..... موطن	١٠١٢ ..... صورة
(ن)	١٠١٢ ..... صيانة
١٠٥٠ ..... نظام عام	(ض)
١٠٥٠ ..... نقابات	١٠١٣ ..... ضرائب
١٠٥٣ ..... نقص	(ع)
(و)	١٠٢١ ..... علامات تجارية
١٠٦٠ ..... وقف	١٠٢٢ ..... عمل
١٠٦٠ ..... وكالة	



## بيان

١ - لما كانت بعض الأحكام قد صدرت وفقا لقوانين ملغاة أو معدلة فإنه ينبغي على القارئ ملاحظة القانون الذي صدر الحكم وفقا لأحكامه ، وقد تضمنت بعض القواعد الاشارات التالية صراحة .

٢ - يرجع للأحكام ذاتها في المجموعات الخاصة بأحكام محكمة النقض ابتداء من السنة السابعة الى السنة الحادية عشر ، وقد حرص المكتب الفني على بيان رقم السنة الخاص بالمجموعة التي نشرت بها القاعدة القانونية والصفحة فضلا عن رقم الطعن الذي صدرت فيه تلك القاعدة القانونية والصفحة فضلا عن رقم الطعن الذي صدرت فيه تلك القاعدة وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم فيه .

٣ - وبالنسبة للقواعد المتماثلة في الحكم والمباينة فقد أكتفى المكتب الفني بنشر إحداها مع الاشارة للآخرى بالهامش .

ومن جهة أخرى واستكمالاً للتنسيق والتبويب وتيسيرا للباحث رأى المكتب الفني العمل على تركز القواعد القانونية الهامة في مواضع مختلفة من أبواب هذه المجموعة مع الاكتفاء في مواضع أخرى بالاحالة الى تلك القواعد .

٤ - ألحق المكتب الفني بهذه المجموعة القواعد التي قررتها الدائرة المدنية في المواد الجنائية والتجارية وما يتصل بها .

رئيس المكتب الفني

لجنة الجمعية العامة للشؤون المالية العامة والقانونية

وكيل وزارة

على سلكين على

رئيس مجلس الإدارة

الجمعية العامة للشؤون المالية العامة  
٥٠٠٠-١٩٦٦-١٩٧٠-٤







